المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

وقائع اعمال المؤتمر
الدولي الافتراضي
أيام 06 و 07 - 11 - 2021

دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين
جامعة إب - نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي - اليمن
جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا
المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية
بجامعة محمد الخامس - الرباط- المغرب

The role of graduate studies programs
in achieving the humanitarian
and applied vision of education and development

VR . 3383 – 6575 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر :

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي:

دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية

رقم تسجيل الكتاب: VR.3383 – 6574 B
الطبعة الأولى
نوفمبر 2021

المركز الديمقراطي العربي برلين- ألمانيا

بالتعاون مع:

جامعة إب – نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي – اليمن

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية بجامعة محمد الخامس – الرباط- المغرب.

الجامعة العصرية – نواكشوط- موريتانيا

وقائع المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي عنوان:-

دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية

The role of graduate studies programs in achieving the humanitarian and applied vision of education and development

يوم الأحد 07 /2021/11م

اقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيقZoom

رئيس المؤتمر:

أ.د نبيل أحمد محمد العفيري – جامعة إب – اليمن

رئيسة اللجنة العلمية:

د. ناجية سليمان، رئيسة تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون- المانيا

رئيس اللجنة التحضيرية:

د. حنان طرشات، جامعة باتنة – الجزائر

رئيس اللجنة التنظيمية:

أ. كريم عايش، المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا

نائب رئيس اللجنة التنظيمية:

د. باب ولد سيد أحمد لعلي، جامعة نواكشوط العصرية – موريتانيا

رئيس اللجنة الاستشارية:

د. محمد الراظي صدفنا، جامعة نواكشوط العصرية – موريتانيا

منسق عام المؤتمر:

د. فضل قاسم الحضرمي، جامعة إب – اليمن

الرئاسة الشرفية:

- **أ.د. طارق أحمد قاسم المنصوب** -رئيس جامعة إب – اليمن
- **د. السيخ سعد بوه كامرا** -رئيس جامعة نواكشوط العصرية– موريتانيا
- **أ.د. فؤاد عبد الرحمن حسان** -نائب رئيس جامعة إب – اليمن للدراسات العليا
- **د. عمر حنيش** -المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية جامعة محمد الخامس – الرباط- المغرب
- **أ. عمار شرعان** – رئيس المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

اللجنة التحضيرية والتنظيمية:

- أ. نبيل علي الورافي-جامعة إب
- أ. رياض ماطر-جامعة إب
- د. فضل قاسم الحضرمي-جامعة إب
- د. مراد يحي الجحافي-جامعة إب
- أ. عيسى دبوان الشرعبي-جامعة إب
- أ. عبد السلام عبد الله كرش-جامعة إب
- أ. علي محمد العمري-جامعة إب
- د. منال خيري، جامعة حلوان_ مصر
- د. علي حسين الجيلاني حسين، جامعة الجزيرة، السودان
- م.د. حاتم ناصر، الجامعة التقنية الجنوبية – العراق.
- د. فاطمة الزهراء بن شعيب، جامعة أبوبكر بلقايد- الجزائر
- أ.د. رفيق سايمان، مدير المركز الديمقراطي العربي- ألمانيا_ برلين
- أ.د. صافية زفنكي، جامعة دمشق_ سوريا
- د. فاتن دويرية، جامعة عبد الملك السعدي- المغرب

ديباجة المؤتمر:

تعد برامج الدراسات العليا مصدر اشعاع فكري، تحمل في طياتها رأس مال وأصول معرفية ذات قيمة مضافة للمؤسسات والمجتمعات، بما تحمله من عقود اللؤلؤ البحثية، التي تساهم في تحريك عجلة التنمية في مختلف مجالاتها الاقتصادية، السياسية والقانونية، التكنولوجية، الطبية، الهندسية، والإدارية، ... الخ، ويمثل استثمار النتاجات البحثية متعدد التخصصات ومتنوعة المجالات لبرامج الدراسات العليا، خياراً استراتيجياً تنعكس جدواه على الرؤية الإنسانية الوطنية والدولية، الأمر الذي يفرض على الجامعات بوجه عام، ونيابة الدراسات العليا بوجه خاص تفعيل أدوارها وتحريك مواردها الفكرية والعلمية لتوجيه جهودها متنوعة المدارس والرؤى والأفكار المتعددة الفلسفات والمنهجيات العلمية، لتحقيق التكامل والثراء العلمي والمعرفي لزوايا التخصصات في برامج الدراسات العليا المتعددة والمتنوعة.

لذلك تقوم نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة إب بعقد هذا المؤتمر العلمي ليسلط الضوء على دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية، ويمكن طرح التساؤلات الآتية:

- ما آليات تفعيل برامج الدراسات العليا لتحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية.
- ما مراحل تطور العلاقة بين التعليم والتنمية وأثرها على تطور ورقي المجتمعات؟
- ما التجارب الدولية الناجحة في توظيف برامج الدراسات العليا نحو تحقيق التنمية؟
- ما النماذج والبرامج العلمية والتطبيقية التي تسهم بشكل فاعل في توسيع الخيارات أمام منظومة التنمية؟
- كيف يمكن مد جسور التواصل العلمي بين الباحثين لتنمية مهارات الابتكار والإبداع لديهم وتوظيفها في خدمة مشاريع التنمية؟

أهداف المؤتمر:

- تكامل الخبرات الدولية في تفعيل برامج الدراسات العليا لتحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية
- ابراز تطور العلاقة بين التعليم والتنمية وأثرها على تطور ورقي المجتمعات.
- تبادل التجارب الدولية الناجحة في توظيف برامج الدراسات العليا نحو تحقيق التنمية.
- انتاج نماذج علمية تطبيقية تسهم بشكل فاعل في توسيع الخيارات أمام منظومة التنمية.
- مد جسور التواصل العلمي بين الباحثين لتنمية مهارات الابتكار والإبداع لديهم وتوظيفها في خدمة مشاريع التنمية
- تعزيز الشراكة العلمية بين الجامعات والمراكز البحثية تسهم في تحقيق التراكم المعرفي والتنموي في ظل جائحة كورونا.

محاور المؤتمر

يضم المؤتمر محاور رئيسة تنقسم لعدة محاور فرعية:

- **المحور الرئيسي الأول: برامج العلوم الإدارية والاقتصادية والسياسية**

المحاور الفرعية :الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية وانعكاساتها على التنمية، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العلوم المصرفية، المحاسبة، الإدارة العامة، إدارة الأعمال.

- **المحور الرئيسي الثاني: برامج العلوم الهندسية**

المحاور الفرعية :الهندسة المدنية، هندسة العمارة، هندسة الحاسبات، هندسة الاتصالات والشبكات.

- **المحور الرئيسي الثالث: برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

المحاور الفرعية :العولمة التكنولوجية، بحوث العمليات والبرمجية الرياضية، البرمجة الخطية والأمثلية، الأمن السبراني، الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، تنقيب المعلومات وأنظمة دعم القرار، انترنت الأشياء.

- **المحور الرئيسي الرابع: برامج العلوم الطبية والصحية والدوائية**

المحاور الفرعية :الطب البشري، التغذية العلاجية، طب الأسنان، الصيدلة، الطب البديل.

- **المحور الرئيسي الخامس: برامج الهندسة الزراعية والبيئية والصناعات الغذائية**

المحاور الفرعية :الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، علوم الأغذية، الاقتصاد الزراعي، هندسة زراعية، الصناعات الغذائية

- **المحور الرئيسي السادس: برامج العلوم القانونية والتشريعية**

المحاور الفرعية :التشريعات والاتفاقيات الدولية، القانون الدولي والإنساني، حقوق الإنسان، القانون العام، القانون الخاص.

المشاركون المستهدفون: الأساتذة والباحثون والأكاديميون والخبراء المختصين في كل مجالات المؤتمر.

اللجنة العلمية برئاسة:

د. ناجية سليمان، رئيسة تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون- المانيا

الاسم	البلد	الاسم	البلد
أ.د. أحمد غالب الهبوب	**اليمن**	أ.د. علي عبد الكريم بركات	**اليمن**
أ.د. يحيى منصور بشر	**اليمن**	أ.د. إسماعيل محمد المصنف	**اليمن**
أ. د. رفيق سليمان	**ألمانيا**	د. عادل احمد العفيري	**اليمن**
أ. د محمد أحمد الجوفي	**اليمن**	د. عبد الرحمن بشر	**اليمن**
أ. د عيسى الحنوم	**اليمن**	د. سيف علي غابشة	**اليمن**
أ. د خالد عبد الله الصوفي	**اليمن**	د. العزي أحمد العقاب	**اليمن**
أ. د عبد الحق الدميني	**اليمن**	د. فتحي عبد الرحمن الشويطر	**اليمن**
أ. د. جميل محمد عبيد	**اليمن**	د. علي مولود فاضل السامراني	**العراق**
أ. د عادل علي الورافي	**اليمن**	د. أنور عبد العزيز الوحش	**اليمن**
أ. د مأمون علي البناء	**اليمن**	د. عبد الكريم أحمد الفقيه	**اليمن**
أ. د علي حمود السمحي	**اليمن**	د. محمد احمد القواس	**اليمن**
أ.د. عبدالله حسن الرحبي	**اليمن**	د. زغادي محمد جلول	**الجزائر**

فهرس كتاب المؤتمر

الرقم	عنوان البحث	رقم الصفحة
.1	**دور برامج الدراسات العليا بجامعة إب في تحقيق التنمية الشاملة.** د. فضل قاسم الحضرمي د. مراد الجحافي جامعة إب- اليمن	21-1
.2	**دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية** د. خالد صالح يحي أحمد المساجدي (جامعة صنعاء) د.عامر سعد أحمد جبران د. أمين صالح صالح عزوان (كلية المجتمع عمران) - اليمن	41-22
.3	**دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة** أ. عبد الخالق الرعدي أ. هيلين الأديمي أ. لميس الأديمي، (جامعة تعز)- اليمن.	62-42
.4	**دور طلبة الدراسات العليا في الحل الإبداعي للمشكلات** د. هبة توفيق أبو عيادة دكتوراه قيادة تربوية المملكة الأردنية الهاشمية	80-63
.5	**متطلبات نشر الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء** أ. صفاء العبيدي، جامعة البضاء. أ. أسماء الثجري، جامعة ذمار. اليمن	100-81
.6	**آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة في فلسطين** أ. بهية مصباح صباح جامعة الأقصى- غزة فلسطين	130-101
.7	**المراكز العلمية والدراسات العليا ودورها في تحقيق تنمية مستدامة.** د.سماح علي الكميم – جامعة تعز- اليمن	155-131
.8	**تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه أبعاد التنمية المستدامة** د. سماح عبده قمحان – اليمن	186-156
.9	**دور موقع "sndl" في تكوين برامج الدراسات العليا بالجزائر** د. بلحاج حسنية أ. بن راشد رشيد- جامعة محمد بن احمد- الجزائر	202-187
.10	**أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة** أ. غادة عبد الوهاب الحبيشي- جامعة صنعاء- اليمن	226-203
.11	**الأنظمة الخبيرة ودورها في ترقية عملية التعليم قراءة في السياسات التربوية العربية** د. العبادي عبد الحق – جامعة ابن خلدون- الجزائر	246-227
.12	**تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة إب** د.سلوى الحداد أ. سمية محمد غلاب – جامعة إب- اليمن	271-247

.13	**الذكاء الاصطناعي: إستراتيجية الجزائر في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة** أ.فرحالتي أمينة – جامعة العربي- الجزائر	293 -271
.14	**دور الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب** أ.م.د. عبدالله حسن عبدالرب أ.فارس محمد شداد أ. سارة مطهر غلاب- جامعة إب- اليمن	315 -294
.15	**تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة** أ. بجاش حميد راصع أ. سمية محمد غلاب –جامعة إب- اليمن	341 -316
.16	**رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة** د. محمود عبدالمجيد عساف – وزارة التربية والتعليم - فلسطين	364 -342
.17	**دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية** أ. ياسين محسن العماري – جامعة إب - اليمن	401 -365
.18	**واقع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا** أ. عبده طاهر الصباحي - جامعة إب - اليمن	424 -402
.19	**تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة إب وفق معايير أنموذج التميز الأوروبي EFQM** د. ندى منصور خشافة – جامعة إب – اليمن	452 -425
.20	**الاقتصاد الاخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع: دراسة تحليلية** د. سماح علي الكميم – جامعة تعز- اليمن	471 -453
.21	**دور رأس المال الفكري في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة** د. محمد قايد العودي – اليمن	494 -472
.22	**درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي** د. فائز ناصر علي – جامعة عمران- اليمن	526 -495
.23	**دور نظريات العلوم القانونية في ترسيخ الفكر الأخلاقي لضمان جودة التصرفات المدنية من أجل تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية** أ. محمد بن سعيد جعبوب- جامعة (IIUM)- ماليزيا د. حمادي عبد النور-جامعة بلحاج بوشعيب- الجزائر	548 -527

.24	**دور الجودة في التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة: برامج العلوم القانونية نموذجا** د. زغادي محمد جلول – جامعة أكلي محند أولحاج- الجزائر	**558 -549**
.25	**عولمة تكنولوجيا الاتصالات في مجال التحكيم الرقمي** د. البقالي رشيد- المغرب	**573 -559**
.26	**دور مؤسسات التعليم العالي بالمغرب في تحقيق التنمية الترابية من خلال السياسات الوطنية والبرامج الإصلاحية** د. البوعناني ربيعة د. البوزيدي عيسى- جامعة ابن طفيل- المغرب	**588 -574**
.27	**تصور مقترح لإدماج حقوق الإنسان في برامج التعليم الجامعي بالجامعات اليمنية** أ.د. نبيلة عبدالكريم الشرجبي - اليمن	**613 -589**
.28	**التجارة الالكترونية كظاهرة لمواكبة النشاط التجاري للتطور التكنولوجي** د. سعيد سعودي – جامعة عمار ثليجي الأغواط- الجزائر	**626 -614**

دوربرامج الدراسات العليا بجامعة إب في تحقيق التنمية الشاملة

The role of graduate studies programs at Ibb University in achieving comprehensive development

د. فضل قاسم الحضرمي – كلية التربية- جامعة إب
fhdrmi81@gmail.com
د. مراد يحي الجحافي- كلية التربية- جامعة إب
Mrada9166@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى معرفة أدوار برامج الدراسات العليا بجامعة إب في تحقيق التنمية الشاملة واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل الدراسات والتقارير والآراء للوصول إلى تحقيق أهداف البحث، وخلص البحث بالعديد من الاستنتاجات منها: أن برامج الدراسات العليا بجامعة إب تسهم بشكل كبير في التنمية المعرفية والبحثية في المجالات الإنسانية بدرجة أكبر من المجالات التطبيقية، أن هناك توجه نحو تطوير وتحديث برامج الدراسات العليا بجامعة إب لتسهم في التنمية الشاملة من خلال افتتاح عدد من البرامج التطبيقية حديثة التكوين.

الكلمات المفتاحية: برامج الدراسات العليا، جامعة إب، التنمية الشاملة

Abstract:

The current research aims to know the roles of graduate studies programs at Ibb University in achieving comprehensive development. Significantly in the development of knowledge and research in the humanitarian fields to a greater degree than in the applied fields, that there is a trend towards developing and modernizing graduate studies programs at Ibb University to contribute to comprehensive development through the opening of a number of newly formed applied programs.

Key words: Postgraduate programs, Ibb University, comprehensive development.

مقدمة:

تُعد برامج الدراسات العليا من أهم المجالات المترجمة لوظائف الجامعات تجاه مجتمعاتها حيث يعهد إليها تزويد الدول والمجتمعات بالمفكرين والعلماء الذين يُسهمون إسهاماً فاعلاً في الإنتاج العلمي والثقافي ونقله وتطويره، كما تعمل على تزويد الجامعات لسد احتياجاتها من الكادر التدريسي والباحثين المتخصصين، كما تعد من القنوات المعززة لدور الجامعات في ترجمة خطط التنمية بكافة أنواعها إلى واقع ملموس، باعتبارها استثمار في التعليم ورفد الاقتصاد بالكوادر ورأس المال البشري الماهر والقادر على توظيف المعرفة بطرق أكثر ابتكارية وإبداعية.

ولقد سعت كثير من الدول في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الى تطوير برامج الدراسات العليا والبحث العلمي وتحويلها الى أجهزة فعالة موجهة لتساهم في تسريع حركة التنمية الشاملة وفق تصور منهجي مخطط، والى تكوين بنى داخلية للسياسة العلمية والتكنولوجية تعتمد فيها سياسة برامج الدراسات العليا والبحث العلمي على سياسة الإنتاجية التي اخذت ميادينها تتسع وتتشعب تدريجيا مع الزمن، وقد صبت جل الاهتمام على تطوير سياسات برامج الدراسات العليا والبحث العلمي والتكنولوجي والدعم للأنشطة العلمية والبحثية في الدول المتقدمة (Thomas,2018).

ويأتي الاهتمام العالمي ببرامج الدراسات العليا انسجاما مع أهداف التعليم الجامعي باعتباره مدخلاً لقضايا التنمية الشاملة، وإذا ما اتخذ أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة قضايا التنمية المستدامة والشاملة على عاتقهم، لتمكنوا من الربط بين أبعاد التنمية الشاملة، مما يسهم في تحسين جودة الحياة والتقدم والازدهار ليس فقط داخل الجامعة، بل في تطوير المجتمع علميا وتكنولوجيا واجتماعيا واقتصاديا، وتصبح الجامعة أحد أركان التقدم المادي الملموس في المجتمع (عمر، 2018، 213)،

وتناولت جهود عدد من الباحثين موضوع برامج الدراسات العليا في إطار التعليم العالي والجامعي وعلاقته بالتنمية كدراسة (الحدابي وآخرون، 2014)، ودراسة (عبد الرحمن وزنكنة، 2015)، وأشارت في مجملها إلى أنه لا بد من التخطيط لتنمية التعليم العالي والجامعي وتوظيفه في ضوء سياسة استراتيجية وطنية لربط حركة برامج الدراسات العليا والبحث العلمي استراتيجيا بحركة التنمية، ودراسة (عمر، 2018)، ودراسة (القدمي وفيروز، 2019)، اشارت إلى أهمية القيام بإعداد خطط قصيرة وطويلة الأمد للبحث العلمي على مستوى مؤسسات الدولة وعلى مستوى الجامعات وبالتنسيق بين الطرفين لإنجاز البحوث العلمية التي تلبي حاجات التنمية، وبالتالي يبرز أهمية تحقيق ذلك بالتعاون مع اعضاء الهيئات التدريسية والباحثين وطلبة الدراسات العليا بأجراء البحوث والدراسات العلمية الموجهة لإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع اليمني، والمشاركة في تطوير برامج الدراسات العليا لرفع كفاءة الإنتاج والإنتاجية من خلال التكنولوجيا المستخدمة ولتحسين نوعية الإنتاج وفق المعايير الدولية.

ولاحظ الباحثان أنه للقيام بتلك العملية يتطلب وجود إطار تنظيمي مؤسسي لبرامج الدراسات العليا على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن ثم على مستوى كل جامعة ومنها جامعة إب وفق التخصصات المناطة بها والعمل على تخطيط برامج الدراسات العليا والبحث العلمي وتهيئة الظروف والمستلزمات اللازمة لضمان نتائجه، كما أن ندرة الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت برامج الدراسات العليا إلى جانب أهمية موضوع البحث واتصاله

الوثيق بالتنمية الشاملة ولد لدى الباحثين أهمية القيام بهذا البحث باعتباره مشكلة بحثية هامة تتطلب بذل المحاولات العلمية لحلها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السعي لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في التعرف على دور برامج الدراسات العليا بجامعة إب في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك في ضوء ما يواجه اليمن من مخاطر ومؤامرات دولية تستهدف الإنسان اليمني ومقدرات المجتمع اليمني. ومن خلال ما لوحظ من انتقادات متكررة من قبل كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لسير برامج الدراسات العليا المتمثلة في تكرار التخصصات وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها البرامج وعدم الالتزام بالتقويم وضعف البنية التحتية والتقنية وكذا ضعف توجيه برامج الدراسات العليا وتطويرها بما يتناسب مع متغيرات العصر واحتياجات الطلبة وسوق العمل، وتتلخص مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما دوربرامج الدراسات العليا بجامعة إب في تحقيق التنمية الشاملة؟

أهمية البحث:

انطلاقا من أهمية التعليم الجامعي بشكل عام، وبرامج الدراسات العليا بوجه خاص، في التنمية الشاملة، تأتي أهمية هذا البحث في محاولة لتحديد دور برامج الدراسات العليا بجامعة إب في تحقيق التنمية الشاملة وتوجهاتها للمرحلة الحالية والمستقبلية آخذين بنظر الاعتبار أبعاد التوجهات الاستراتيجية لجامعة إب نحو عمل فعلي وحقيقي لتعزيز دورها الإيجابي وخلق سياقات وتوجهات جديدة مضافة، تجعل منها مؤسسة مجتمعية قيادية. وتحث أصحاب القرار في جامعة إب على إيلاء برامج الدراسات العليا حقها من الاهتمام والرعاية، كما يسهم هذا البحث في تزويد الباحثين بمعرفة مجالات وتخصصات برامج الدراسات العليا بجامعة إب ودورها في التنمية الشاملة.

وإن الدور والتوجهات المطروحة تمثل محاولة للتوصل الى الصيغة التي تضع جامعة إب كمؤسسة في خدمة المتطلبات الحقيقية لتطور المجتمع وتقدمه، وهذه تتطلب إعادة الصياغة لبعض أهداف الجامعة وتحديد أدوارها بما يتواكب مع متغيرات العصر المعرفية التكنولوجية، وتنظيم البنية الهيكلية لها وتوفير الإمكانات اللازمة بما يكفل لها حرية الحركة في الاتجاهات الموصلة الى تحقيق أهداف المجتمع التنموية الشاملة.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أدوار برامج الدراسات العليا في جامعة إب بالتنمية الشاملة ومعرفة وتحديد التوجهات العلمية والبحثية، ويتم ذلك من خلال التعرف على الآتي:

1. الأطر النظرية لكل من برامج الدراسات العليا بجامعة إب- التنمية الشاملة.
2. علاقة برامج الدراسات العليا بالتنمية الشاملة.
3. تشخيص واقع برامج الدراسات العليا بجامعة إب.
4. تحديد أدوار برامج الدراسات العليا بجامعة إب بالتنمية الشاملة في المجتمع اليمني.

حدود البحث:

يتحدد هذا البحث بتحديد أدوار برامج الدراسات العليا بجامعة إب في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع اليمني، ويُعد من البحوث المكتبية، التي تتطلب الاطلاع على مصادر المعلومات ذات العلاقة بموضوع البحث، واجراء بعض التحليلات وإعادة ترتيب بعض المعارف السابقة بشكل منطقي يساعد في التوصل إلى قراءة فاحصة لاستنباط بعض القراءات والطروحات في مهام وتوجهات جامعة إب وبرامج الدراسات العليا فيها، والفترة الزمنية لإجراء هذا البحث خلال العام 2021م.

المصطلحات العلمية:

- **الدور:** يعرف الباحثان الدور إجرائياً في هذا البحث بأنه: مجموعة من العمليات والأساليب والأنشطة والإجراءات التي ينبغي أن تتصف بها برامج الدراسات العليا بجامعة إب وتحقق عوائدها الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع اليمني.

- **برامج الدراسات العليا:** يعرف الباحثان برامج الدراسات العليا إجرائياً في هذا البحث، بأنها: مجموعة من فرص التأهيل الأكاديمي التي تقدمها جامعة إب لأفراد المجتمع وفق أطر تنظيمية وأكاديمية تتضمن سياسات وإجراءات القبول، وعمليات التخطيط، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، ومصادر التعلم والتعليم، والبنية التحتية، والمقررات الدراسية، واستراتيجيات التدريس والتقويم، لتمكينهم من الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة.

- **التنمية الشاملة:** يعرفها(سالم، 377، 2016) بأنها"هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة الى قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياته". ويعرفها(المسلمي، 39، 2012)، بأنها" هي تلك التنمية التي تمد بخدمات اقتصادية، اجتماعية ، بيئية أساسية لكل سكان منطقة ما دونما إخلال استمرارية الأنظمة الطبيعية والاجتماعية باختلاف موار هذه الخدمات".

ويعرف الباحثان التنمية الشاملة إجرائياً في هذا البحث، بأنها: التنمية التي تسهم في تحقيقها برامج الدراسات العليا بجامعة إب من خلال رفد المجتمع بمورد بشري ماهر قادر على تحسين الإنتاجية لتلبية احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون إخلال لحقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والبيئية.

دراسات سابقة:

دراسة (سلمان، 2011)، هدفت إلى التعرف على دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية وأن عينة الدراسة تمثلت في كل من العراق ومصر، وخلصت الدراسة بعدد من الاستنتاجات من أهمها: يعد التعليم أساس تطور المجتمعات بماضيها وحاضرها ومستقبلها وكلما تطور التعليم حصل تطور في جميع ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن هناك دور للتعليم العالي في دعم وتحقيق التنمية في بلدي الدراسة.

ودراسة (الحدابي وآخرون، 2014) هدفت إلى تقويم برنامج تمهيدي دكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي (الدفعة الأولى) بجامعة صنعاء، واستخدم المنهج النوعي لإجراء الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من عدد(5) طلاب كمعلمين ممن يعتقد أنهم قادرين على الإدلاء بمعلومات غنية حول البرنامج، كما تم اختيار عدد (7) من أعضاء هيئة التدريس الذين شاركوا في إعداد البرنامج أو التدريس فيه والذين أبدوا تعاوناً، واستخدمت الاستبانة المفتوحة والمقابلة المعمقة كأدوات للدراسة، وتم التأكد من المصداقية بتعدد مصادر البيانات (أساتذة، طلبة) وتعدد أدوات الدراسة، والوصول إلى نفس النتائج تقريباً، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تدني مستوى الإعداد الجيد للبرنامج، وزيادة عدد المقررات عن الحد المتعارف عليه مع تكرار بعضها، وطول مدة الدراسة، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة للبرنامج من قاعات وأثاث وتجهيزات، وعدم توفر مصادر معلومات كافية (مكتبة ورقية، مكتبة الكترونية، انترنت، ..)، وتجاوز المعايير واللوائح سواءً في سياسات القبول أو المدة الزمنية للبرنامج أو الأساتذة الذين يدرسون في البرنامج واستخدام طرائق تقليدية في التدريس والتقويم، وعدم توجيه الأنشطة والتكليفات المصاحبة للمقررات نحو جوانب عملية مفيدة، وعدم وجود حلقات نقاش وورش عمل وبرامج تدريبية، وانخفاض الرضا عن البرنامج لدى معظم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالقسم.

ودراسة (عمر، 2018) هدفت إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمعوقات التي تعوقه عن القيام بذلك، مع تقديم تصور مقترح لتفعيل ذلك الدور، من خلال توضيح رؤية مص 2030 للتعليم الجامعي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت بوضع تصور وعدد من النتائج منها: ضعف الكفاءة وعدم قدرتها على التطوير وتحديث نفسها في الكليات يؤدي إلى خلل في التنمية المستدامة، عدم وجود برامج تدريبية تتلاءم مع احتياجات التخصصات والثقافة الجامعية تشكل معوقاً أمام التنمية المستدامة.

ودراسة (القدمي وفيروز، 2019) هدفت إلى التعرف على دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة وأهدافها، واستخدم الباحثات المنهج الوصفي في تحليل واقع مؤشرات التعليم التعالي والبحث العلمي في اليمن المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وتحدياتها، وعمد الباحثان إلى تحليل عينة عشوائية من التقارير الوطنية والمؤشرات الدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة بغية الوصول إلى الأدوار الحالية والمتوقعة للتعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الدور المفترض للتعليم العالي اليمني لتحقيق التنمية المستدامة لا يزال ضعيفاً فضلا عن غياب أو ندرة البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي اليمني على المستوى الدولي الأمر الذي انعكس على تراجع موقع اليمن في التصنيفات العالمية بمؤشرات التنمية المستدامة.

استعراض الدراسات السابقة: استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة بالاعتماد عليها كأحد المرتكزات في إثراء الإطار العام والخلفية النظرية للبحث الحالي، في ضوء الأطر المرجعية النظرية لتلك البحوث والدراسات، وفي صياغة أهداف البحث وأسئلته وتعريف المصطلحات، وكذلك في تحديد واختيار وتصميم منهج البحث وإجراءاته، وبما يتوافق مع أهداف البحث الحالي، وأساليب وإجراءات تحليل البيانات وتفسيرها، وصياغة الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات، ومعرفة الفجوة المعرفية التي يتناولها البحث الحالي ولم تتناولها الدراسات السابقة.

الخلفية النظرية:

أولاً: الدراسات العليا بجامعة إب:

1- **النشأة والأهداف:** تعد جامعة إب خامس جامعة حكومية في اليمن من حيث تأريخ الإنشاء؛ فقد بدأت تمارس نشاطها التعليمي والبحثي بوصفها جامعة مستقلة اعتباراً من العام الجامعي 1997/96م بموجب القرار الجمهوري لإنشائها رقم (91)بتاريخ 12 يونيو 1996م (مركز التطوير وضمان الجودة، 2016)، وفي العام 2002م أنشئت نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي، وقامت منذ إنشائها بدورها الحيوي في الرقي بالعملية العلمية والبحثية في الجامعة وبم يحقق أهداف التعليم العالي باليمن، **وتمثلت أهدافها بالآتي:** (جامعة إب، 2016)

أ. الإسهام في حركة البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية والاهتمام بالإضافات العلمية والتطبيقية والإبداع واكتشاف الجديد ورفع مستوى التدريس بالجامعة.

ب. إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية.

ج. اقتراح المعالجات العلمية لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

د. تطوير البرامج الدراسية للمرحلة الجامعية الأولى والعمل على تأسيس برامج دراسات عليا متطورة ومواكبة التراكم المعرفي والتقدم التقني المتسارعين.

هـ. تعزيز مكانه الجامعة باعتبارها مركز إشعاع علمي وحضاري يسهم في بناء وتطوير المجتمع اليمني وإحياء تراثه التاريخي والثقافي والحضاري لتكون بيت خبرة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

و. إتاحة الإنتاج العلمي المحلي للدراسات العليا وتيسيرها لتكون في متناول الباحثين والانفتاح على الإنتاج العالمي.

ز. توفير فرص المشاركة للباحثين في الأنشطة العلمية داخلياً وخارجياً.

كما اعتمدت نيابة الدراسات والبحث العلمي بجامعة إب، منهجية علمية ذات أبعاد استراتيجية في إدارة برامج الدراسات العليا، لتحقيق أهداف الجامعة، وتعزيز قيامها بوظائفها (البحث العلمي- خدمة المجتمع)، آخذة في الحسبان أن تكون البرامج وعملية تنفيذها وتنوعها موجهة نحو تعزيز القدرات المؤسسية والمجتمعية لمواجهة جملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وغيرها، والتي أفرزها القرن الحادي والعشرين، المتسم بثبات التغيير، ومن أهم تلك التحديات التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة (جامعة إب، 2021).

2. مبررات برامج الدراسات العليا بجامعة إب: (جامعةإب، 2016)

أ. **المبررات الاستراتيجية:** إن إقامة برامج الدراسات العليا يأتي متسقاً مع توجه الجامعة والدولة الاستراتيجي، الذي يؤكد على أهمية إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية بما يحقق أهداف التعليم العالي في اليمن.

ب. **المبررات العلمية والأكاديمية:** ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في الجامعات الأخرى محلياً وإقليمياً فيما يتعلق بتوفير برامج الدراسات العليا، مع التأكيد على التزام برامجنا بتحقيق شروط ومعايير الجودة الخاصة بإنشاء تلك البرامج.

ج. **المبررات الاقتصادية والاجتماعية:** الطلب المتزايد والحاجة الملحة المحلية والدولية للمتخصصين من حملة الماجستير والدكتوراه في المجالات المختلفة بما يخدم المجتمع ويلبي احتياجات خطط التنمية وسوق العمل.

3. **التوجهات الاستراتيجية لبرامج الدراسات العليا بجامعة إب:** (جامعة إب، 2021)

أ. **الرؤية العامة لبرامج الدراسات العليا:** تتطلع برامج الدراسات العليا بجامعة إب إلى التميز محلياً وإقليميا في تأهيل الكوادر البشرية علمياً، وبحثياً ومهنياً بما يخدم المجتمع، ويلبي احتياجات خطط التنمية وسوق العمل.

ب. **رسالة برامج الدراسات العليا:** برامج الدراسات العليا بجامعة إب برامج علمية متخصصة تسعى إلى إعداد جيل متميز قادر على المنافسة في سوق العمل، والإسهام بشكل فاعل في تلبية احتياجات التنمية في البلد من خلال تقديم تعليم ذي جودة عالية في بيئة علمية وبحثية متطورة وشراكة مجتمعية محلية ودولية فاعلة.

ج. **الأهداف العامة لبرامج الدراسات العليا:** تهدف برامج الدراسات العليا بجامعة إب بشكل عام إلى:

- تطوير مهارات البحث العلمي لدى الدارسين، وتدريبهم على إجراء البحوث والدراسات في مجال تخصصهم، التي من شأنها الإسهام في تطوير العمل الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي.
- إثراء المعرفة النظرية والتطبيقية المرتبطة بمجال التخصص.
- تعزيز قدرة الدارسين على التمييز بين نظريات التخصص والفروق بينها، وتقييمها، وربطها بموضوعات البحث.
- تدريب الدارسين على تطبيق النظريات في ضوء الأسس التي تقوم عليها، وبما يتناسب مع طبيعة الموضوعات قيد البحث.
- تعزيز قدرة الدراسين على التفكير المستقل والتعلم الذاتي والتواصل بشكل فاعل مع الأخرين.

4. **مخرجات التعلم المتوقعة لبرامج الدراسات العليا:** يتوقع في نهاية كل برنامج، أن يكون الدارسون قادرين بشكل عام على ما يأتي: (جامعة إب، 2016)

أ. **المعرفة والفهم:** إظهار المعرفة بمجالات التخصص المختلفة، وفهم النظريات المختلفة المرتبطة بها.

ب. **المهارات الفكرية:** التمييز بين نظريات التخصص والفروق بينها وربطها بموضوعات البحث المختلفة، واختيار إحداها كأساس للبحث.

ج. **المهارات العملية:** تطبيق النظريات والمفاهيم المرتبطة بمجالات دراستهم في مواقف تعليمية جديدة، فضلاً عن تطبيق أسس ومبادئ ومناهج البحث العلمي المتقدم في كتابة الموضوعات المرتبطة بنطاق تخصصهم أو مسارهم الدراسي.

د. **المهارات الانتقالية:** إظهار القدرة على التفكير والتعلم الذاتي والمستقل والتواصل بشكل فاعل مع الآخرين.

ثانياً: التنمية الشاملة:

تُعد التنمية عملية تغيير وبناء شاملة ومعقدة تغطي حياة المجتمع بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مناطق اليمن الموحد وبأقاليمه الجغرافية كافة وموجهة لتحقيق تقدم للمجتمع، وترتكز على مبدأ

اعتبار الفرد قيمة عليا وهدف اساس ضمن تطور المجتمع وعلى اساس تضامن الفرد مع المجتمع، والالتزام بقيم العمل الجماعي لتحقيق اهداف المجتمع التنموية.

ولذلك فإن التنمية الشاملة للمجتمع من جميع جوانبه وفي جميع نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والروحية والثقافية أمر ضروري وبالغ الأهمية لمن يسعى الى تقدم حقيقي، يرتكز على اسس راسخة وقواعد متينة البنيان، والمفهوم بهذا الطرح يعتمد على مبادئ هي: (عبد الرحمن وزنكنة، 2015، 34)

1. شمولية العملية التنموية للجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق تقدم الشعب ورفاهيته في جميع مناطق البلاد.
2. اعتبار الفرد ثروة وهدف ضمن العملية التنموية ووسيلة لها.
3. ترسيخ التضامن والتماسك الاجتماعي بين جميع اطياف الشعب اليمني ومذاهبه.

ولا بد ان تتسم المسيرة التنموية بمحاولة الحفاظ على ترابط هذه الأسس تحقيقا لشمولية التنمية وتعميقا لعوائدها لزيادة رفاهية الفرد والمجتمع والمحافظة على الإرادة الوطنية الحر (اليونسكو، 2017، 12).

إعداد العنصر البشري في التنمية الشاملة:

تعد الحاجة الى الإنسان المؤمن بالمثل الإنسانية النبيلة وبالخلق القويمة ولديه من الاتجاهات والقيم ما تؤهله للمشاركة في بناء المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، ويتصف بالنزاهة لكي يكون محلا للثقة، مثل هذا الفرد الحاجة إليه قائمة، وهو الذي يقدر حاضر بلاده ويعرف امكاناتها ويدرك مشكلاتها وحاجاتها ويرغب المساهمة في بناء مستقبلها، وهو الذي يفهم قضايا العصر والمشكلات التي تعترض وطنه والبشرية، وما تتطلع إليه، يؤمن بالتعاون ويقدر المسؤولية ولا يتقاعس عن تحملها والتصدي لها، ويؤمن بالعلم وأسلوب البحث العلمي في مجابهة المشكلات وبحث الأمور.

ولأجل بناء مثل هذا الأنسان، فعلى الجامعات إن توفر البرامج الدراسات العليا المختلفة التي تكون أرضاً خصبة لنمو التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية، وأن توفر الجو الديمقراطي الذي يشجع على التعبير عن الرأي والمناقشة الموضوعية وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات بعد الدراسة والتداول وتقديم الحجج والآراء من خلال الحوار والمواجهة الفكرية (Abdulnaser,2018)، وحتى تبني الجامعات الفرد الإنساني عليها أن تشترك في تنمية المجتمع وتنشئ مراكز لخدمته وتحفز من خلالها للمشاركة والاسهام فيها، وتجعل من برامجها وخاصة الدراسات العليا منبع لتوفير الخبرات لهم وعدم الاكتفاء بالنشاط المكتبي والتوثيقي النظري بل المشاركة العملية التطبيقية الميدانية في المشاريع المختلفة (Thomas,2020)، وأنه ينبغي على الباحث الجامعي ان ترتكز قراراته في ربط ما لديه من معلومات بواقعه الملموس وليس في اطار حفظ نظريات عامة ومجردة، وفي مجال خدمة البيئة صحيا وعمرانيا وثقافيا وتربويا واجتماعيا، والمشاركة العملية لربط العمليات والنظريات بالواقع الملموس (سليمان، 2011، 12).

وقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو (130) مؤشرا مصنفة في أربع فئات او أبعاد رئيسية هي اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، يمكن استعراضها كما يأتي:

أولاً: البعد الاقتصادي:

ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة والذي يتضمن: (محمد وآخرون، 2006، 12)

1. **معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية:** اذ يستهلك الفرد في الدول المتقدمة وخاصة الصناعية في المتوسط اضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط والغاز والفحم، وبان الاستهلاك يكون مستدام إذا حافظ على مستواه او تزايد عبر الزمن، اما إذا انخفض عن مستواه او تناقص عبر الزمن فيكون هذا الاستهلاك غير مستدام.
2. **القضاء على الفقر:** تهتم التنمية المستدامة في الدول النامية بتوجيه الموارد فيها من اجل الاستغلال الامثل لتحسين ورفع مستويات المعيشة في تلك البلدان، فالطلب المحلي على المنتجات الزراعية والسلع المصنعة والخدمات سيزداد مع تزايد السكان مما يتطلب اشباع الحاجات الأساسية للإفراد من تلك السلع والخدمات في البلدان النامية.
3. **الحد من التفاوت في توزيع الدخول:** وتهدف التنمية المستدامة الى تقليل الفوارق والتفاوت في توزيع الدخول بين الاغنياء والفقراء، وان هذا الهدف يتطلب العمل على ان توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية الى استثمار الموارد المتاحة فيها والعدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات وسلع وخدمات وبأسلوب مستدام يقلل من الضغط على البيئة.

ثانياً: البعد الاجتماعي:

ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها: (غيلان وآخرون، د.ت، 6)

1. **الحكم الصالح:** ويعد من اهم متطلبات التنمية المستدامة توفر الحكم الصالح للمجتمع ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي وان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع افراد المجتمع، وان تحقيق هذا الهدف سينعكس على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع.
2. **توفير خدمات الصحة والتعليم:** إن التنمية البشرية المستدامة هي الهدف الأساس لكل الأنظمة السياسية، إذ أن هدف التنمية البشرية هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى المراحل العليا وان اكتساب وتطوير المعارف الإفراد من اجل المساهمة الحقيقية في استدامة التنمية.
3. **النمو السكاني وتوزيع السكان:** تعني التنمية المستدامة في هذا المجال السيطرة والتحكم في نمو السكان والاهتمام برعاية وتكوين الأسرة بشكل عام، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالأراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى.

ثالثا -البعد البيئي:

ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن وان هذا البعد يتضمن: (محمد وآخرون، 2006، 14)

1. **المحافظة على الموارد المائية:** تهدف التنمية المستدامة الى المحافظة على الاستخدامات المائية من خلال تقليل الهدر وانشاء السدود لخزن المياه والمحافظة على المياه الجوفية وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.
2. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** تعني عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه احداث تغييرات كبيرة في المناخ العالمي، فالإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيمياوية تؤدي الى حدوث اثار سلبية وتغيرات

مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الارضية .فالهدف الاساس للتنمية المستدامة العمل على ايجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الاثار السلبية لجميع المخلفات الصناعية.

رابعاً: البعد التكنولوجي:

أدى استخدام التكنولوجيا الى زيادة الانتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشي ومن اهم ابعاده هي:

1. استعمال التكنولوجيا الانظف في الصناعة :اذ ان انتشار الصناعات والمنشئات ادى الى زيادة التلوث، ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث أو مكافحة التلوث البيئي من خلال فرض غرامات مالية كبيرة او وضع اجراءات وقوانين صارمة على المنشئات من اجل تقليل التلوث.
2. تبني التكنولوجيا العالية :ان التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون اقل كفاءة وأكثر تسببا للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الصناعية.

لتحقيق الهدف الثاني للبحث المتمثل في معرفة:

العلاقة بين برامج الدراسات العليا بالتنمية الشاملة.

قام الباحثان بالاطلاع على المصادر والدراسات العلمية والتقارير المتصلة بموضوع البحث والتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين برامج الدراسات العليا بالتنمية الشاملة في عدد من الجوانب المتصلة بالتنمية التي يمكن استعراضها كما يأتي:

1. **الجانب الثقافي:**

إن تدني مستويات الوعي لدى المواطن وقصور الثقافة يؤديان الى عرقلة مسألة التنمية لأن عماد التنمية الموارد البشرية وان ضعف وعي وثقافة هذا المورد تعطل من جوانب التقدم والنمو، وعليه فأن من مهام الجامعات وبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي السعي الى نشر الثقافة والتي هي من الأولويات التنموية للجامعة، وينبغي ان تتجه لربط الثقافة بالقاعدة الجماهيرية وان تعتمد كوسيلة لتعميم وتعميق الوعي الجماهيري، وأن لا يقتصر دور الجامعات على ما تؤديه الآن من واجبات تتحدد بتوفير برامج دراسات عليا تلبي متطلبات الاقتصاد القومي من المختصين والفنيين، بل يجب ان تكون مركزا للثقافة العامة (عمر، 2018، 23).

أي أن برامج الدراسات العليا تقوم بدورها في المحافظة على نشر الثقافة والتأكيد على الثقافة النابعة من حضارة هذا الوطن من خلال تأصيل المثل والمبادئ الروحية والقيم الخلقية والحضارية والإنسانية ونشرها وتعميقها، واحياء التراث الاسلامي وابراز مضامينه الأصيلة، وبهذا المعنى ان الثقافة والحضارة في الجامعات سوق لا تعزل عن ثقافة المجتمع وحضارته، وانما ترتبط بالأصول الحضارية للمجتمع.

2. **تكامل تنمية الفرد والمجتمع معاً:**

تهتم الجامعات بتوفير بيئة التعليم للطلبة كأفراد، بنظرة أحادية أو منعزلة عن المجتمع، ومن الضروري أن تعمل على اعتبار الفرد والمجتمع عنصران يكمل أحدهما الآخر بشكل واع لتحقيق التنمية والرفاه للفرد والمجتمع، وأن الفرد يعزز الدور الفكري والإبداعي للجامعة لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه برامج الدراسات العليا والبحث العلمي.

وأن النقص في الخبرات العلمية والفنية لدى طالب الدراسات العليا تؤدي الى قلة انتاجيته وعدم دقته في الأداء وقدرته على توظيف معلوماته العلمية تطبيقيا في ميدان العمل وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة وسوء استعمالها وصيانتها وكل هذه المشكلات التنموية التي افرزتها تحديات القرن الحادي والعشرين (المسلمي، 2012). وبذلك فأن عملية اعداد وتأهيل الجيل الجديد كقوة فاعلة ومؤثرة في عملية البناء والتطوير تعد مطلبا تنمويا، إذ أن تطوير عملية الإنتاج ورفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني لا يمكن ان تتم دون توفر القوى العاملة المتخصصة والفنية الماهرة وشبه الماهرة (اليونسكو، 2017، 14)، وتتولى الجامعات هذه المهمة لأنها تقف في قمة التعليم وتتميز بالتخصص، وتحتاج الى التخطيط السليم لتخريج نسب متوازنة من الفنيين والاختصاصيين وفق حاجة سوق العمالة والاقتصاد الوطني للكوادر الماهرة لتنمية الطاقات وتغطية متطلبات البنية التحتية المدمرة، والقضاء على البطالة المقنعة أو الظاهرة نتيجة لسوء هذا التخطيط والقضاء على ما سيرافقها من تبعات اجتماعية سلبية (Tyler,2011).

وهذا التوجه يتطلب من الجامعة أن تتحرك باتجاه تنوير المجتمع بمستجدات الحياة العلمية المعاصرة (Thomas,2020)، وعليه يجب ان تمد الجسور بين الجامعة والمجتمع وتكون من المهمات الأساسية لها لتعجيل حركة تطور المجتمع وتقدمه، ورغم بعض مساهمات الجامعة في الانفتاح على المجتمع من خلال برامج الدراسات العليا وبرامج التعليم المستمر والدورات التدريبية للعاملين وغيرها من الجهود، الا ان علاقة الجامعة بالمجتمع لا زالت ضعيفة حيث هناك الكثير من المشكلات المجتمعية لا تصل الى الجامعة او انها خافية عنها، وبالمقابل فأن هناك الكثير من البحوث ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه مرصوصة في مكتبات الجامعات لا تجد منفذا لها الى التطبيق وتوظيف نتائجها لمعالجة المشكلات والمعوقات ودعم مسيرة التطور والتقدم في المجتمع (اليونسكو، 2017، 15).

كما أن توجيه برامج الدراسات العليا والبحث العلمي لخدمة المجتمع أساس وصلب التنمية من حيث المحتوى والأسلوب المرحلية واستشراف آفاق التطور المستقبلي بحيث تصبح الجامعة أداة للتطوير والتقدم وطاقة للبلاد، مما يتوجب على الجامعات اليمنية تأدية دورها من خلال ما يأتي:

ولذا يرى الباحثان ضرورة أن تكون أهداف برامج الدراسات العليا الجامعية مشتملة على الآتي:

أ. تنمية فهم مجالات المعرفة ذات الصبغة المهنية.

ب. تنمية فهم النظريات العلمية التي تدعم الاتجاه والسلوك المهني.

ج. تنمية المهار ات الفنية الضرورية للكفاءة المهنية التطبيقية في ميدان العمل عن طريق التدريب والخبرات العملية المباشرة.

أي أنه لا بد من وجود برامج للدراسات العليا قادرة على تجاوز ضعف الإعداد ورداءة التأهيل الذي يؤدي الى تدني مستويات أداء الخريجين مما ينعكس سلباً على الإنتاج وعلى تنمية الاقتصاد الوطني، وعليه لا بد لمسؤولي برامج الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة إب أن تتجه جهودهم لجعل برامج الدراسات العليا نتاج ثمار من التعاون مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة والمؤسسات الاقتصادية والبحثية بغية التخطيط الكمي لمتطلبات التنمية وسوق العمالة المستقبلية. كما عليها بالذات العمل على التخطيط النوعي للتعليم العالي من خلال رفع المستوى العلمي للخريجين نظريا وتطبيقيا ومن حيث المعرفة والمهارة وسلوكيات المهنة، وهذا يقود الى النظر في تأهيل الكوادر العاملة في إدارات

الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة إب بحيث تكون قادرة على مواكبة أحدث التطورات الجامعية في العالم وبالأخص المتقدم منها والابتعاد عن بدعة الكليات والأقسام المتناظرة واستنساخ شهادات تخرج بدون غطاء علمي لها.

لتحقيق الهدف الثالث للبحث المتمثل في تشخيص:

و اقع دوربرامج الدراسات العليا بجامعة إب في التنمية الشاملة.

يتأثر واقع برامج الدراسات العليا بجامعة إب بشكل مباشر بواقع التعليم الجامعي بالجامعات اليمنية والتعليم العالي في اليمن عموماً، حيث يعاني التعليم الجامعي عدد من التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيقه لأهدافه والإسهام الفاعل في خدمة المجتمع وأهداف التنموية الشاملة.

كما أن التنمية الشاملة في المجتمع اليمني تواجه جملة من التحديات والمعوقات التي تعيق مسيرتها وتوقف تقدمها، حيث تؤكد عدد من المصادر بما لا يدع مجالاً للشك أن أكبر تحد يواجه التنمية ويعيق مسيرتها هو تدني مستوى التنمية البشرية، وتفشي الأمية والجهل، والفقر في المجتمع (النزيلي، 2010، 3).

وبالتالي ينبغي من الجامعات اليمنية ومراكزها البحثية وكل تشكيلاتها العلمية بما فيها جامعة إب كمؤسسة مجتمعية رائدة في الوطن اليمني أن تكون منفتحة على المجتمع بشكل مستمر ومتفاعلة مع قضاياه التنموية، ومنطلقة في أداء وظيفتها من احتياجاته في مواجهة تحديات العصر المعرفي التكنولوجي، ومحيط بيئته غير المستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعياً وثقافياً، والتي تواجه المجتمع ومطالبها في التقدم لتكون مركزا للإشعاع الفكري والعلمي (شجاع الدين، 2008)، وفي ظل الظروف الصعبة التي شهدها اليمن فقد تترتب على جميع المؤسسات العلمية والثقافية وبالأخص الجامعات لتتحمل المسؤوليات والالتزامات التي تفرضها متطلبات التنمية النهوض والتقدم.

ولكي تقوم جامعة إب بهذا الدور الفاعل لا بد لها من تقييم أدائها وفتح قنوات برامجية أكاديمية متعددة التخصصات للاتصال مع المجتمع وتمكنها الإسهام الفعلي في تقدمه وتماسكه وتسريع عجلة تطوره، في ظل عصر التطور المعرفي التكنولوجي المتسارع وغير المستقر، لكي تتبوأ الجامعة هذه المكانة الرائدة في المجتمع عليها تحديد الأدوار الأكثر حيوية التي ينبغي عليها القيام بها، كمؤسسة تسعى إلى تحقيق رسالتها في إطار مكون التعليم العالي والبحث العلمي. التي تتمثل في عدد من الأهداف المترجمة لها منها ما يأتي: (مركز التطوير وضمان الجودة، 2016)

كما أنه لابد للتعليم العالي بمؤسساته ككل -وجامعة إب على وجه الخصوص- أن تدعو وتعمل على ضرورة تحقيق التنمية وبالشكل الذي تؤمن التطور الشامل والسريع للمجتمع اليمني، والسعي الى تحقيق التغيير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل قفزات نوعية تؤمن بناء القاعدة الأساسية التي تؤهل للانتقال الى اوضاع متقدمة لاحقة، واعتماد النهج التنموي الاستقلالي الذي يمثل أنموذجاً للتنمية في البلدان النامية (المسلمي، 2012).

وتنتهج جامعة إب التنوع في برامج الدراسات العليا، بقصد منح شهادة أو درجة علمية تخصصية بعد الشهادة الجامعية الأولى (دبلوم الدراسات العليا – الماجستير – الدكتوراه)، حيث أنشأت الجامعة أول برامج دراسات عليا في العام الجامعي 2000/1999م، برنامج الماجستير في كل من: كلية التربية بإب في تخصصات (الإدارة وأصول التربية،

مناهج وطرق تدريس)، وكلية الآداب في تخصصات (اللغة العربية وآدابها، التاريخ)، ثم توالت عملية الاستحداث والتطوير في البرامج حتى وصلت أعدادها حالياً (21) برنامج ماجستير ودكتوراه، موزعة في عدد (12) قسم، وعدد (5) كليات بالجامعة، كما يوضحها الجدول رقم (1) كما يأتي:

الجدول رقم (1): يوضح برامج الدراسات العليا حسب الكليات والأقسام الأكاديمية بجامعة إب

م	الكلية	القسم	البرنامج
1	كلية الآداب	علوم القرآن والدراسات الإسلامية	دكتوراه في علوم القرآن
			دكتوراه في الدراسات الإسلامية
			ماجستير في علوم القرآن
			ماجستير في الدراسات الإسلامية
		اللغة العربية	دكتوراه في اللغة العربية
			ماجستير في اللغة العربية وآدابها
		التاريخ	ماجستير في التاريخ
			دكتوراه في التاريخ
		اللغة الإنجليزية	ماجستير في اللغة إنجليزية
		الجغرافيا	ماجستير في الجغرافيا
2	كلية التربية بإب	الإدارة وأصول التربية	دكتوراه في الإدارة وأصول التربية
			ماجستير في الإدارة وأصول التربية
			ماجستير في أصول التربية وتعليم الكبار
		مناهج وطرائق التدريس	دكتوراه في المناهج وطرائق التدريس
			ماجستير في المناهج وطرق تدريس
		العلوم النفسية والتربوية	ماجستير في العلوم النفسية والتربوية
3	كلية التربية بالنادرة	مناهج وطرائق التدريس	ماجستير في المناهج وطرائق التدريس
		علوم القرآن والدراسات الاسلامية	ماجستير في علوم القرآن
			ماجستير في الدراسات الإسلامية
4	كلية العلوم	كيمياء	ماجستير في الكيمياء
5	كلية العلوم الإدارية	محاسبة	ماجستير في المحاسبة

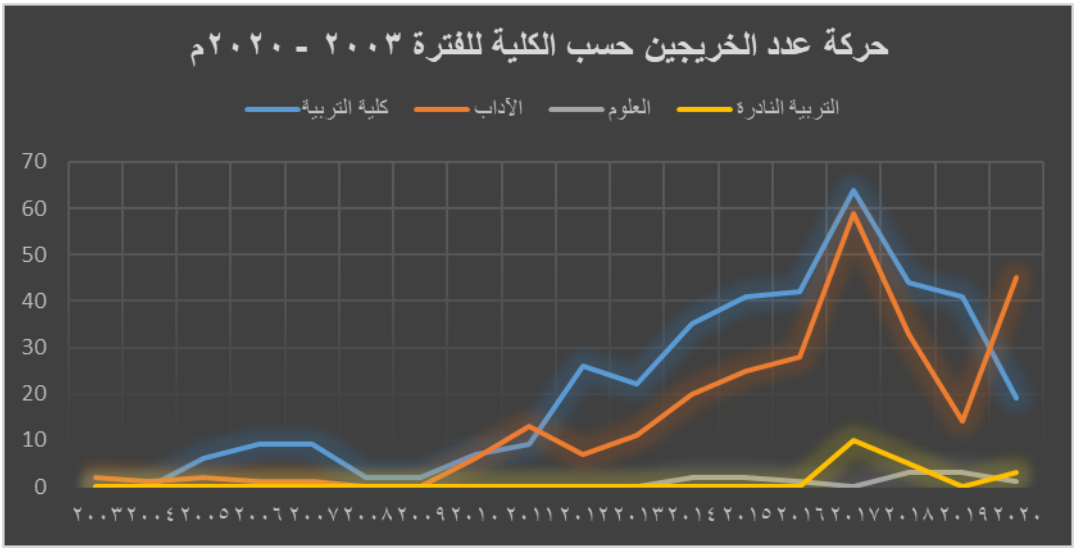

الشكل رقم (1): يبين حركة أفواج خريجي برامج الدراسات العليا بجامعة إب للفترة 2003-2021م

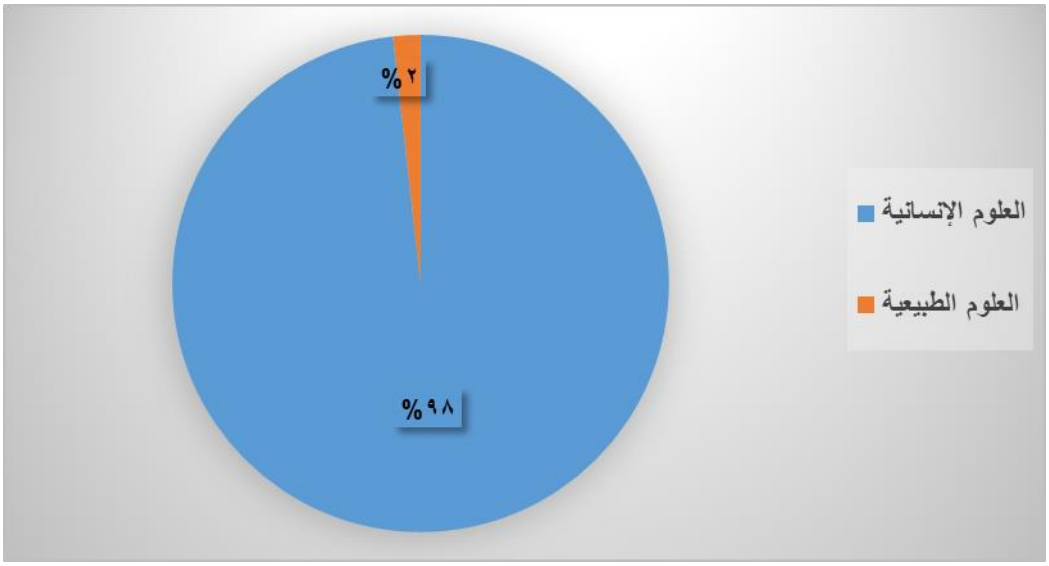

الشكل رقم (2): يبين عدد الخريجين من برامج الدراسات العليا حسب مجال العلوم بجامعة إب للفترة 2003-2020م

جدول رقم (2): يوضح برامج الدراسات العليا قيد الإنشاء حسب الكليات والأقسام العلمية في العام 2021م

م	الكلية	القسم	البرنامج
1	كلية الآداب	اللغة الإنجليزية	دكتوراه في اللغة إنجليزية
		الجغرافيا	دكتوراه في الجغرافيا
2	كلية التربية بإب	العلوم النفسية والتربوية	دكتوراه في العلوم النفسية والتربوية
		تكنولوجيا التعليم	ماجستير في تكنولوجيا التعليم
3	كلية العلوم الإدارية والتطبيقية بالنادرة	مناهج وطرائق التدريس	دكتوراه في المناهج وطرائق التدريس
		علوم القرآن والدراسات الاسلامية	دكتوراه في علوم القرآن والدراسات الإسلامية
		دراسات اللغة العربية	ماجستير في اللغة العربية
		إدارة وأصول تربية	ماجستير في الإدارة وأصول التربية
4	كلية العلوم	الحاسوب وتقنية المعلومات	ماجستير في تقنية المعلومات
		مايكرو بيولوجي	ماجستير في مايكرو بيولوجي
5	كلية العلوم الإدارية	إدارة أعمال	ماجستير في إدارة الأعمال
6	كلية الزراعة	علوم وتكنولوجيا الأغذية	ماجستير في علوم وتكنولوجيا الأغذية
		إنتاج نباتي	ماجستير في الإنتاج النباتي
7	كلية الهندسة	هندسة اتصالات	ماجستير في هندسة الاتصالات
		هندسة كهرباء	ماجستير في هندسة الكهرباء

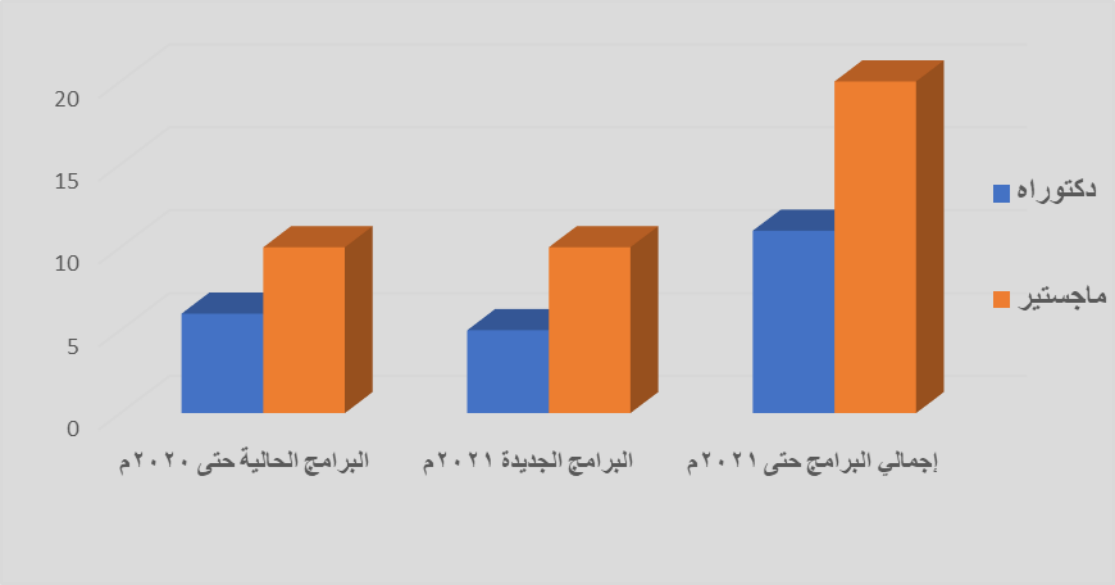

الشكل رقم (3) يوضح برامج الدراسات العليا الحالية والبرامج الجديدة خلال العام 2021

ويتضح من الجداول والأشكال البيانية السابقة أن برامج الدراسات العليا بجامعة إب تركزت في بداية نشأتها على المجالات الإنسانية، أثر من المجالات التطبيقية كما أنها شهدت فترة نمو وتطور مع ظهور انخفاض في السنوات الأخيرة لأسباب عدة من أهمها تأثير الصراعات والحرب الدائرة والعدوان المستمر على اليمن، إلا أنها تجاوز مرحلة الصدمة الناتجة عن الحرب والعدوان واستطاعت أن تخطو خطوة هامة نحو توجيه برامج الدراسات العليا للإسهام في التنمية الشاملة من خلال إنشاء وافتتاح عدد (8) من برامج الدراسات العليا في المجالات التطبيقية خلال العام 2021م، وتحويل مسمى كلية التربية بالنادرة إلى كلية العلوم الإدارية والتطبيقية، وهذا مؤشر يعكس استشعار قيادة جامعة إب ونيابة الدراسات العليا حول أهمية التطوير الكمي والنوعي لبرامج الدراسات العليا لدورها الفاعل وتأثيراتها الإيجابية على التنمية الشاملة في المجتمع اليمني.

كما يرى الباحثان في ضوء ما سبق، وكذا من خلال الاطلاع على الدراسات والمصادر العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى خبرة الباحثان في ملامسة واقع العمل الإداري للدراسات العليا والبحث العلمي والمشاركة في إعداد عدد من أدلة الدراسات العليا والتحضير والتنسيق لعدد من المؤتمرات العلمية في جامعة إب وكذا المشاركة العلمية بعدد من الأبحاث والأوراق العلمية في عدد من المؤتمرات الوطنية والدولية، أنه لكي تتمكن جامعة إب من الاسهام الفاعل في التنمية الشاملة، يجب أن ان تتصف برامج الدراسات العليا والبحث العلمي بقدر كبير من النوعية القائمة على الرؤى المستقبلية والخطط الاستراتيجية المواكبة لمتغيرات العصر المعرفي التكنولوجي، وأن ترتكز برامج الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة إب على جملة من التوجهات المؤثرة في التنمية الشاملة، منها:

وأن على جامعة إب عبر إداراتها المختصة بالدراسات العليا والبحث العلمي الأخذ بالعمل المؤسسي العلمي المستند على المشاركة مع الجهات ذات العلاقة والفنيين المتخصصين، والتركيز على القيام بما يأتي:

أ. إعداد دليل محدث تصنيفي للمهن كما هو معمول في الدول المتقدمة يحتوي على مواصفات المهنة وواجباتها وفرص التقدم بها وتفصيلات مهنية أخرى يتم من خلاله توجيه الأبحاث العلمية وجهود الباحثين نحوها.

ب. وضع هيكل تنظيمي للعمل متضمنا الوظائف والمهن الداخلة في هيكلته وبيان مواصفات ومستويات المعرفة او المهارة التي تتطلبها تلك المهنة وتوفير العدد الكافي من العاملين وتوزيع الأعمال والمهام فيما بينهم والابتعاد عن سياسة القطب الواحد في الإدارة، بغية اعتمادها في توفير التخصصات في الكليات والمراكز ذات العلاقة.

ج. تزويد الباحث اثناء الدراسة بالأنشطة التطبيقية والتدريبية لتزويده بمهارات العمل والتطبيق العملي ومعايشة المشكلات المجتمعية والعمل على تسخير البحث العلمي وجهود الباحثين لإيجاد الحلول المناسبة لها في مواقعها الحقيقية تحقيقا لمستويات اعلى من دقة الأداء والإنتاجية.

د. الإعداد المهني للهيئات التدريسية في برامج الدراسات العليا لوجود أعضاء بهيئة التدريس غير مؤهلين لمهنة التدريس فنيا، ولذا لا بد من الاهتمام بتنفيذ دورات التأهيل لمن لا يمتلك هذا الإعداد.

هـ. عقد شراكات مع القطاع الخاص لدعم برامج الدراسات العليا والإسهام في تخفيف عبء الرسوم الدراسية عن كاهل الباحثين في ظل الظروف الراهنة التي تمر البلاد.

و. متابعة الخريجين وتقويم أداءهم في الحياة العملية وذلك لمعرفة مكامن الضعف والقصور في الإعداد لتجاوزها في البرامج اللاحقة، ولتأهيل الخريجين بدورات تكميلية لمتطلبات التطوير.

لتحقيق الهدف الرابع من أهداف البحث المتمثل في تحديد:

أدوار برامج الدراسات العليا بجامعة إب في التنمية الشاملة في المجتمع اليمني.

قام الباحثان بمراجعة المصادر العلمية والدراسات والتقارير التي تناولت موضوع البحث وتحليلها والتوصل إلى عدد من الأدوار التي ينبغي على قيادة جامعة إب عموماً والدراسات العليا والبحث العلمي خاصة توجه برامج الدراسات العليا بالجامعة نحو الآتي:

أولاً: التنمية التكنولوجية:

إن لبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي والتكنولوجيا دورا في التنمية الشاملة، ولذا لا بد من الربط بين سياسة برامج الدراسات العليا والبحث العلمي وتخطيطه، وبين سياسة التنمية واهدافها، فبالنسبة للتكنولوجيا فأنه من الضروري اتخاذ الموقف السليم والصحيح والعقلاني في استيرادها واعتماد المعايير الموضوعية في الاختيار والتقييم ومنها ما تتعلق بالملائمة والتكاليف واسلوب الاستخدام الصحيح والأمثل، والعناية بالتطوير والابتكار لتنمية القدرات الذاتية والابداع في التطوير والاعتماد على النفس بالاستخدام المبدع لها، وأن تتلاءم مع معطيات الواقع من الخصائص الثقافية والحضارية للمجتمع، وتراعي التطور المستقبلي مما يحصل من تغيير بنسبة المجتمع وعلاقات وسلوك الأفراد والاتجاهات العلمية بما يتلاءم مع اهداف التنمية الوطنية، وأن تعمل برامج الدراسات العليا على ما يأتي:

أ. تنمية قدرة الباحثين على الاختيار والمفاضلة بين نوعيات التكنولوجيا وتطويرها وهذا يتطلب من الجامعة اعداد الكوادر العاملة على برامج الدراسات العليا المؤهلة وذات الكفاءة العالية والقادرة على القيام بهذه المهمة.

ب. تنمية القدرة لدى الباحثين والعاملين في الدراسات العليا على الإبداع والابتكار بتشجيع الاعتماد على الذات للتوصل الى تكنولوجيا جديدة وتطويرها.

ج. تنمية القدرة على استخدام التكنولوجيا المستوردة بكفاءة والقدرة على صيانتها وحسن استخدامها.

أي أنه: على التعليم العالي إجمالاً وجامعة إب خاصة اعتماد النظرة العلمية المتجددة لبرامج الدراسات العليا والبرامج التدريبية بما يتناسب ومتطلبات التطور العلمي والتكنولوجي في اليمن، وهكذا فإن تكييف برامج الدراسات العليا والبحث العلمي لاحتياجات التنمية الوطنية ومواجهة متطلبات عالم متغير من المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يتطلب توفير الحد الأدنى من الخبرات والممارسات التكنولوجية التي تعين الفرد على التعامل الفعال مع منجزات التكنولوجيا الملائمة والمتقدمة اللازمة لتطوير بيئته ومجتمعه والتي تمكنه من الفهم الواعي لعالمه المعاصر.

ثانياً: التنمية البشرية:

لكي تتمكن برامج الدراسات العليا بجامعة إب من الاسهام في التنمية الشاملة بتطلب القيام بتحديث برامج الدراسات العليا واختصاصات الجامعة بشكل يتلاءم وطبيعة أدوارها في التنمية، من اجل العمل على تحقيق تنمية شاملة لبناء يمن ذو اقتصاد متين وتماسك وتلاحم اجتماعي يقوم على حل المشكلات الاجتماعية والتنموية وفق رؤى علمية قائمة فلا بد من توجه الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب نحو تحقيق تحول نوعي في التقدم العلمي والتكنولوجي وتنمية القدرات الوطنية للابتكار والإبداع في مجال التصنيع والتكنولوجيا والزراعة والاستغلال العقلاني للثروة الوطنية والمساهمة في بناء واعمار البنى التحتية المنهارة، وان اهم التوجهات المطلوبة من الجامعات اليمنية ومنها جامعة إب في ظل ظروف اليمن وفي العالم غير المستقر هي:

أ. توسيع الاهتمام ببرامج الدراسات العليا والتأكيد على الإعداد والتأهيل النوعي للكفاءات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية بالاختصاصيين والفنيين.

ب. تشجيع القيام بالبحوث التطبيقية وبحوث العمليات التي تعالج مشكلات المؤسسات المجتمعية وتحول النظرية الى التطبيق.

ج. توظيف خبرات الجامعة وما لديها من الباحثين والاختصاصيين في الاستشارات العلمية للمؤسسات المجتمعية لأغراض التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي والاقتصادي المنشود.

وفي ضوء ما سبق، يمكن للباحثين استخلاص عدد من أدوار برامج الدراسات العليا بجامعة إب لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع اليمني، كما يأتي:

- تأسيس إرادة وقاعدة إيمانية بالبحث العلمي تحمل في عاتقها معالجة مشكلات التنمية، من خلال فتح قنوات شراكة حقيقية مع القطاعات المجتمعية العامة والخاصة.
- تنمية الموارد البشرية الكفؤة القادرة على تطبيق ما تعلمه من معارف وما أكتسبه من مهارات وقيم في مجالات الحياة العملية المختلفة، وعلى المشاركة في عملية التنمية بكل أشكالها، لتحقيق نهضة وتقدم المجتمع اليمني.
- فتح قنوات التجسير بين مخرجات التعليم الجامعي ومؤسسات البحث العلمي والتنمية الشاملة في المجتمع.
- إعداد جيل متميز قادر على المنافسة في سوق العمل، والإسهام بشكل فاعل في تلبية احتياجات التنمية في البلد من خلال تقديم تعليم ذي جودة عالية في بيئة علمية وبحثية متطورة وشراكة مجتمعية محلية ودولية فاعلة.

- تطوير مهارات البحث العلمي لدى أفراد المجتمع، وتدريبهم على إجراء البحوث والدراسات في مجال تخصصهم، التي من شأنها الإسهام في تطوير العمل الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، والاسهام رفد عجلة التنمية الشاملة.
- إثراء المعرفة الإنسانية والتطبيقية المرتبطة بمجالات التخصصات ومجالات التنمية الشاملة.
- تعزيز قدرة الطلبة الباحثين على التمييز بين نظريات التخصص والفروق بينها، وتقييمها، وربطها بموضوعات البحث، وتوجيهها نحو التنمية الشاملة للمجتمع.
- تدريب الطلبة الباحثين على تطبيق النظريات في ضوء الأسس التي تقوم عليها، وبما يتناسب مع طبيعة الموضوعات قيد البحث، واحتياجات التنمية في المجتمع.
- تعزيز قدرة الطلبة الباحثين على التفكير المستقل والتعلم الذاتي والتواصل بشكل فاعل مع الأخرين، وإيجاد حلول لمعالجة المشكلات التي تواجه التنمية.
- تمكين الطلبة الباحثين من تطبيق النظريات والمفاهيم المرتبطة بمجالات دراستهم في مواقف تعليمية جديدة، فضلاً عن تطبيق أسس ومبادئ ومناهج البحث العلمي المتقدم في كتابة الموضوعات المرتبطة بنطاق تخصصهم أو مسارهم الدراسي، والنابعة من احتياجات مجتمعهم لتحقيق أهدافه التنموية الشاملة.
- تعزيز مشاركة البحث العلمي في تحقيق تعليم ذو جودة عالية لكافة أفراد المجتمع بلبي حاجات التنمية ويواكب التقدم العلمي والتكنولوجي.
- توسيع فرص المجتمع اليمني في الوصول إلى المعرفة.
- الإسهام في إعداد الرؤى الوطنية وصياغة الخطط الاستراتيجية لبناء الدولة اليمنية الحديثة والمجتمع المعرفي.
- الإسهام في دعم صناعة واتخاذ القرار لتوجيه مخرجات التعليم الجامعي وتوظيف قدراتها نحو التنمية الشاملة، من خلال القيام بتشخيص مدى ملاءمتها لمهارات القرن الحادي والعشرين.

رابعاً: الاستنتاجات:

من خلال هذا البحث توصل الباحثان الى الاستنتاجات الآتية:

1. إن دور برامج الدراسات العليا بجامعة إب في التنمية الشاملة في الواقع يبنى بعلاقة ذات خطين باتجاهين متقابلين، بمعنى أن برامج الدراسات العليا سبب من اسباب التنمية ونتيجة من نتائجها
2. من تحليل العلاقات المتبادلة بين التوجهات الاستراتيجية لبرامج الدراسات العليا بجامعة إب وبين عوامل التنمية الشاملة تبدأ من الحسابات الآلية في التخطيط وتطويره وتنتهي بربط برامج الدراسات العليا والبحث العلمي واحتياجات التنمية من القوى العاملة ليست على مستوى النظري وتحليل مستلزماتها فحسب وانما في تخطيط التنمية والتوزيع الأمثل للموارد البشرية وطاقاتها المنتجة.
3. ان العلاقة الديناميكية المتبادلة بين جامعة إب وعوامل التنمية المجتمعية هي أمور مشتركة تخص العاملين في صناعة القرار في الجامعة والمعنيين بمفهوم التنمية الشاملة.

4. ان وظائف جامعة إب وبرامج الدراسات العليا فيها في التنمية الشاملة تتمثل في:
   أ. تكوين رأس المال البشري وتنميته.
   ب. البحث والكشف عن المعارف الجديدة في هذا المجال.
   ج. تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية.
   د. نشر المعرفة والثقافة بين ابناء الوطن.
5. ليست المسألة الأساسية هو اقرار دور وتوجهات برامج الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة إب في التنمية الشاملة، بل الأهم هو كيفية تحسين هذا الدور وتفعيله، ولذا تقع المسؤولية على عاتق قيادة جامعة إب بأطرها التنظيمية في الدراسة والبحث والتحليل والرصد لآثار برامج الدراسات العليا ونظمها ومضمونها وطرائقها، بمعنى تفاعلها مع عناصر الإنتاج الاقتصادي وتماسك البنيان الاجتماعي وتطوير حياة افراد المجتمع.

خامساً: التوصيات:

1- اعتماد سياسة لتنمية برامج الدراسات العليا والبحث العلمي والتكنولوجيا كجزء من السياسة الوطنية للتنمية الشاملة باقتران سياسة البحث العلمي بسياسة الإنتاج وتطوير البنية التنموية المجتمعية وتحويل المعرفة الى التطبيق.

2- السعي لتحقيق التكامل بين برامج الدراسات العليا والبحث العلمي والإنتاج.

3- جعل الهدف الأساسي لبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي الفرد والمجتمع معا وبعلاقة تبادلية ومد الجسور بين جامعة إب والمجتمع.

4- من الضروري على من يتبوء مسؤولية برامج الدراسات العليا بجامعة إب ان يضع في الحسبان تأثير المخرجات من خريجي كلياتها وأقسامها على التنمية الشاملة.

5- التركيز على ايقاف نزيف الكفاءات العلمية والفنية العالية ومحاولة احتوائهم وعدم تركهم على الهامش، واحتضان الكوادر المؤهلة المتمكنة وعدم التفريط بهم بحجة توفير الفرص للكوادر الشابة مع عدم اهمال هذه الكوادر ايضا، وذلك للقضاء على هجرة الكفاءات، ومهما تكن الحجج والأسباب فرحيل هذه الكفاءات خسارة للتنمية.

6- ان التطوير النوعي في مجال اعداد خريجي برامج الدراسات العليا بجامعة إب ينبغي تجاوز التوجه الحالي نحو المعرفة النظرية ومظاهر الحفظ والاسترجاع وتبني استراتيجيات الفهم والتطبيق وتنمية قدرات التحليل والاستنتاج لتوظيف المعرفة وانتاجها.

7- مشاركة جامعة إب مع الوزارات ذات العلاقة لتخطيط القوى العاملة بمنظور زمني بعيد وفق اهداف المجتمع والدولة واعتماد سياسة القبول في برامج الدراسات العليا في ضوئها.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

- جامعة إب، (2016)، دليل الدراسات العليا للعام 2017/2016م.
- ـــــــــــ، (2021). **دليل النتاج البحثي لطلبة الدراسات العليا خلال الفترة 2003-2020م**، نيابة الدراسات العليا، الإصدار يناير.
- الحدابي، داوود عبد الملك وآل قريش سالم سعود والعزيزي، محمود عبده، (2014). تقويم برنامج الدكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي بجامعة صنعاء، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، ع(39)، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- خياط، عابدية إسماعيل، (د.ت). دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير**، جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية.
- سالم، الياس(2016)، نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، **المؤتمر العربي الدولي السادس لضمات جودة التعليم العالي**، جامعة المسيلة، الجزائر.
- سلمان، صبا علاء، (2011)، دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق- مصر)، **رسالة ماجستير**، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- شجاع الدين، أحمد محمد، (2008)، افتتاحية مجلة الباحث الجامعي، جامعة إب، ع (16).
- شيخو، أشرف أنور، (2015)، دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تطويره، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عبد الرحمن، أنور حسين وزنكنة، عدنان حقي شهاب، (2015)، **دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عالم متغير**، كلية التربية، جامعة بغداد. العراق.
- عمر، منى عرفة حامد، (2018). دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر2030، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، ع(3).
- غيلان، مهدي سهر وياسين، فائق جزاع ومحسن، شيماء رشيد.(د.ت). **دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة**، جامعة كربلاء، العراق.
- القدمي، عبدالله قائد وفيروز، نعمان أحمد علي، (2019). دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة**، مج(7)، ع(12).
- محمد، سعيد علي، (2006)، **التنمية المستدامة منهج جديد للتنمية**، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- مركز التطوير وضمان الجودة، (2016). **استراتيجية الجامعة 2025م**، جامعة إب.
- المسلمي، ابراهيم علي(2012)، **متطلبات إحداث تنمية مستدامة بمحافظة تعز**، جامعة تعز، اليمن.

- النزيلي، عبده بن عبده، (2010)، دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه مستهدفات التنمية في ظل تحديات العولمة، **أطروحة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- اليونسكو، (2017)، **إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو: للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية (2021-2018)**

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdulnaser A. (2018), The role of the organization's mission strategy in the success of the training programs for human, **The Islamic University College Journal**.50 (1).
- AlFarova, K. (2011). Strategic Management of Pharmaceutical Company. **(Bachelor Thesis**). Faculty of Business and Economics, Brno.
- Alfredson, T. and Cungu, A. (2008). **Negotiation Theory and Practice: A Review of the Literature**. Rome: FAO.
- Thomas, N. L.(2020). **Community Perceptions, What Higher Education can learn by listening to communities**; http://www.oup.org/curriculum/files/commpercep
- Tunner man, C.(2016). **A New Vision of Higher Education"; Higher Education Policy**, Vol. 9, No. 1, P 11-27.
- Tyler, T. (2011). **Why People Cooperate: The Role of Social Motivations**. Princeton University Press.

دورخريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية

The role of graduate studies graduates in achieving social security in the Republic of Yemen

إعداد الباحثون:

د. خالد صالح يحي أحمد المساجدي
أستاذ الإدارة المساعد - كلية التكنولوجيا الحديثة – صنعاء – الجمهورية اليمنية
Almorad9@gmail.com

د. عامر سعد أحمد جبران
أستاذ الإدارة المساعد بكلية المجتمع – عمران – الجمهورية اليمنية
Amerjubran2017@gmail.com

د. أمين صالح صالح عزوان
أستاذ الإدارة المساعد بكلية المجتمع – عمران – الجمهورية اليمنية
ameenredyemen@gmail.com

الملخص:

هدف البحث لمعرفة دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية، ولتحقيق الهدف أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستبانة مكونة من (30) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي (الوعي الاجتماعي، مواجهة الجريمة، الفقر والبطالة، العدالة الاجتماعية)، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها وزّعت على عينة البحث المكونة من (116) فرداً، اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة من خريجي الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، وحلّلت البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وخلُصت نتائج البحث إلى: أن دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي في مجمله كان بدرجة " عالية"، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي)، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير الوظيفة الحالية ماعدا مجال " الوعي الاجتماعي" توجد فروق دالة إحصائياً، حيث كانت الفروق لصالح موظفي القطاع الحكومي والخاص.

الكلمات المفتاحية: خريجو الدراسات العليا، الأمن الاجتماعي.

Abstract:

The goal of the research is to know the role of studies' graduates in achieving social security in the Republic of Yemen, and to achieve the goal, a descriptive analytical approach was used, and a questionnaire consisting of (30) items distributed into four areas (social awareness, confronting crime, poverty and unemployment, social justice), the tool was distributed to the research sample consisting of (116) individuals, chosen by a simple random method from graduate studies in the Republic of Yemen, and the data were analyzed using the statistical packages program (SPSS), and the results of the research were concluded: The role of postgraduate graduates in achieving social security as a whole, was of a "high" degree, The results showed that there were no statistically significant differences between the average responses of the research sample about the role of graduate studies graduates in achieving social security at the level of fields and the tool as a whole due to the variable of gender, marital status, age, academic qualification), while the results showed no statistically significant differences between The average responses of the respondents of the research sample on the role of graduate studies graduates in achieving social security at the level of the fields and the tool as a whole are due to the variable of the current job, except in the field of "social awareness". There are statistically significant differences, where the differences were in favor of government and private sector employees.

Key Words: *Graduate Studies, Social Security.*

مقدمة:

أضحى الأمن الاجتماعي الهاجس الأكبر في حياة كل فرد يعيش في المجتمعات البشرية سواء كانت المجتمعات المتطورة اقتصادياً، أو المجتمعات النامية، فالحاجة إلى الأمن بمفهومة الأوسع يشمل جميع بني البشر الذين يعانون من المخاوف المتعددة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، والخوف من المستقبل أيضاً.

حيث كان الأمن وما زال هاجساً شاغلاً للأفراد والجماعات والأمم، يسعون لتحقيقه بشتى الوسائل والسبل، كونه العامل الأساس لحفظ الوجود الإنساني، ولذلك فلا بقاء لمجتمع متين البنية، مزدهر النمو، ومستقر الأوضاع، إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والتغلب على العوز والمرض والجهل، ولكي تتحقق هذه الأهداف، كان لا بدمن تحقيق الأمن الاجتماعي، كما أن الأمن السياسي والأمن الاقتصادي لا يمكن تحقيقهما بمعزل عن الأمن الاجتماعي (العمري، 2009، 2).

ولقد أصبح الأمن الاجتماعي مادة علمية ذات قيمة إنسانية وحضارية، تناقلها المفكرون والمتخصصون والعاملون في الحقل الاجتماعي في كتاباتهم، ومؤتمراتهم الفكرية، حتى بات من الملاحظ اليوم، أنه لا يخلو مجتمع من الدعوة للمطالبة بتوفير الأمن الاجتماعي للمواطن، وبعد أن كان مدلول المصطلح منحصراً في جانب الأمن المضاد للخوف والفزع، فإن هذا المصطلح اتسع ليشمل مفاهيم متعددة وجديدة، تتداخل مع مجمل أوضاع الحياة ليشمل الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وتحقيق العدل والمساواة والحرية، والكفاية الاقتصادية وغيرها من القضايا ذات العلاقة التي يحتاج إليها الفرد في حياته اليومية (التميمي، والتميمي، 2012).

وبات موضوع الأمن الاجتماعي من الموضوعات الجديرة بالدراسة في عالم تتنازعه التيارات الإيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها مما أفرز اتجاها متطرفا قد يكون إحدى أدوات العولمة أو أداة مناهضة لها لكنها غير قادرة على تلمس طريقها فجاء مسلكها لا إنسانيا، وفشلت تقارير التنمية البشرية التي تناولت المشكلة وأخطارها في التأثير على مجرى السياسات الدولية الخاضعة للغة السوق والمصلحية على حساب أمن الأفراد والشعوب (الباشا، 2006).

ويعتبر الأمن الاجتماعي ركيزة أساسية يحتاجها الفرد كما يحتاجها المجتمع، ولا يمكن أن يحقق الفرد أو المجتمع أي من أهدافه إلا في ظل حالة من الاستقرار والطمأنينة، وقد شُغِل البشر منذ وجودهم بالاستقرار المكاني والشعور بالطمأنينة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بكافة جوانبه السياسي والاقتصادي والغذائي والصحي والعائلي والثقافي والفكري وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية(الكيلاني، 2012، 2).

ومن أهم المهام التي أُوكلت للمؤسسات التربوية على اختلاف مستوياتها ومنها الجامعات ممثلة بطلبتها الخريجين سواء من مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا، من خلال تحملهم مسؤولية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقل الموروث الثقافي والقيمي لأفراد المجتمع بغية إعداد المواطن الصالح القادر على مواجهة متطلبات

الحياة والمساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي وتنمية وطنه، ونظراً لأهمية دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، تم إجراء البحث لتسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوي والهام.

مشكلة البحث:

نظراً لأهمية الأمن الاجتماعي الذي يُعتبر الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيسياً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيّها وتقدمها؛ لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذى يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار، لذا تقع المسؤولية على عاتق جميع أفراد المجتمع، وفي مقدمتهم المثقفين والباحثين في تحقيق الأمن الاجتماعي، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

1. ما دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي)؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

1. التعرف على دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية.
2. الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي).

أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أهمية موضوعه المتمثل في معرفة دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، كما تتمثل أهميته في النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن الاستفادة منها في توجيه جهود أفراد المجتمع للاهتمام بتحقيق الأمن الاجتماعي، بما يؤدي إلى الشعور بالاستقرار والطمأنينة، بالإضافة إلى فتح المجال أمام دراسات مستقبلية في هذا الموضوع.

حدود البحث:

اقتصر البحث موضوعياً: على معرفة دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، من حيث مجال (الوعي الاجتماعي، مواجهة الجريمة، الفقر والبطالة، العدالة الاجتماعية)، وبشرياً: عينة من خريجي الدراسات العليا، وزمانياً: تم تطبيق الدارسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2020/2019).

مصطلحات البحث:

1. الأمن الاجتماعي:

تعريف الأمن لغة:

الأمن من آمن يأمن أمناً؛ فهو آمن، وآمن أمناً وأماناً، اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمن وأمين، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول: أمن منه أي سلم منه، وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، والأمان والأمانة بمعنى واحد، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والمأمن الموضع الأمن (ابن منظور، 2003، 233).

التعريف الاصطلاحي:

يُعرف الأمن الاجتماعي بأنه: الحرص على استغلال كل الطرق والوسائل والسبل الممكنة للمجتمع من أجل تأمين الاستقرار فيه، وحماية مكتسباته المادية والمعنوية (الكيلاني، 2012، 27).

ويُعرف الأمن الاجتماعي بأنه: يعني تقديم خدمات خاصة في حماية الأفراد والمعلومات والأصول من أجل تحقيق الأمن الشخصي أو رفاهية المجتمع المحيط (Davidson, 2005,72).

ويُعرف بأنه: عبارة عن الحالة التي يشعر فيها الناس أفراداً وجماعات بالاطمئنان وزوال الخوف نتيجة للتماسك المجتمع وتكافله ضد كافة أشكال التهديدات والمخاطر التي تهدد سلامة أفراده، في دينهم وأنفسهم وعقولهم وأموالهم وأعراضهم بما يضمن لهم تحقيق وحدة المجتمع وصيانة نظمه والحفاظ على مقدراته ومكتسباته (العمري، 2009، 21).

التعريف الإجرائي: يُعرف الأمن الاجتماعي بأنه: كل ما يطمئن الفرد به على نفسه وماله ويضمن الشعور بالطمأنينة وتحقيق الاستقرار وعدم الخوف والاعتراف بوجوده وكيانه ومكانته الاجتماعية، ويتم التعرف على ذلك من خلال معرفة استجابات أفراد عينة البحث بواسطة أداة البحث.

الإطار النظري:

الأمن الاجتماعي:

أولاً: أهمية الأمن الاجتماعي:

تتضح أهمية الأمن الاجتماعي في ضوء عدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي: الحاجة إلى الأمن الاجتماعي من أهم الحاجات الاجتماعية والنفسية للفرد، والأمن الاجتماعي هو الوسيلة الأساسية للنمو النفسي والتوافق الاجتماعي مع الآخرين، والحاجة إلى الأمن الاجتماعي هو محرك الفرد نحو السلوك الإيجابي ويرتبط ارتباط وثيق بالمحافظة على البقاء والاستمرار، وتتضمن الحاجة إلى الأمن الاجتماعي لشعور الفرد أنه يعيش في بيئة آمنه مشبعة للحاجات مع ارتباطه بالآخرين وشعوره بحبهم واحترامهم وتقبلهم له في الجماعة، ويوفر الأمن الاجتماعي الشعور بالاستقرار الأسرى والتوافق الاجتماعي، ويساعد الأمن الاجتماعي بتوفير شعور الاستقرار في سكن مناسب مستقر ومورد رزق دائم، كما يوفر الأمن الاجتماعي إحساس الفرد بالأمن الصحي والنفسي والمادي وتجنب الخطر والتزام الحذر والقدرة على التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية، ويوفر الأمن الاجتماعي للفرد الشعور بالثقة والاطمئنان والأمن والأمان (خليل، 2010).

ثانياً: مجالات الأمن الاجتماعي: يتفق أغلب الباحثين على أن الأمن الاجتماعي يتضمن مجموعة من الأبعاد التي يستند عليها هي:

1. الوعي الاجتماعي: من أهم وسائل تحقيق الوعي الاجتماعي الآتي: نشر ثقافة الوسطية والاعتدال بين أوساط المجتمع، واحترام القوانين والأنظمة والالتزام بها، والمساهمة في نشر قيم المجتمع ومعاييره وأهدافه والالتزام بها، والمساهمة في توعية أفراد المجتمع بمعرفة حقوقهم وحقوق الآخرين، وتوعية أفراد المجتمع بالمحافظة على المرافق والأملاك العامة، ومعرفة واجباته تجاه أسرته ومجتمعه.
2. مواجهة الجريمة: تعد الجريمة بكافة أشكالها وصورها من أكبر المخاطر التي تهدد استقرار وبقاء المجتمعات وتماسكها قديماً وحديثاً، ولقد سعت البشرية بكل ما أوتيت من قوة لمواجهة هذا الخطر الداهم، ومع ذلك فإن المتابع للأحداث يلاحظ زيادة كبيرة في عدد الجرائم التي تفتك بالمجتمعات المعاصرة وتبدد أمنها واستقرارها الداخلي، وتعصف بمنظومة الأمن الاجتماعي، وتصرف الناس عن التطوير والإبداع والابتكار، وتعرف الجريمة بأنها : كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهات وميول وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة، كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي، وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع إلى آخر (أبو المعاطي، 2003، 435).
3. الفقر والبطالة: تعد مشكلة انتشار الفقر في المجتمعات الإنسانية، من المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي، وتهدد استقرار المجتمع وتماسكه الداخلي، لأنه أينما انتشر الفقر زادت الجرائم واستشرى الفساد وزادت الخصومة والأحقاد بين طبقات المجتمع المختلف، كما تعد مشكلة البطالة من التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المعاصرة، حيث هناك تناسب عكسي بين معدل زيادة البطالة ومعدلات الاستقرار والطمأنينة في المجتمع، وتمثل البطالة منبتاً ومحضناً خصباً لشتى أنواع الانحرافات والجرائم التي تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع أفراداً ومؤسسات، وتعرف البطالة بأنها: الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه، ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين (الرماني، 2001، 14).
4. العدالة الاجتماعية: إن القاعدة الأساسية للعدالة الاجتماعية وجود حالة من المساواة في الحصول على الفرص المتاحة بالوطن، بحيث يساعد ذلك على إحساس المواطن بأن له حقوق في هذا الوطن، فإذا حصل على هذه الحقوق، فإن ذلك يدعم قيامه بواجباته للارتقاء بأوضاع الوطن بما يساعد على تأكيد انتمائه له وارتباطه به، وتتعدد المخاطر التي تلحق بالأمن الاجتماعي نتيجة الإخلال بالعدالة الاجتماعية بين المواطنين سواءً كان هذا الإخلال ناجم عن تميز طبقي أو عرقي أوديني أو غير ذلك، وإن استحواذ بعض فئات المجتمع على غالبية الفرص المتاحة وحرمان فئات أخرى منها يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص (http://www.economic.ahram.org.eg/Index.aspx.).

الدراسات السابقة:

أُجريت العديد من الدراسات حول الأمن الاجتماعي منها على المستوى المحلي: دراسة (الصباري، 2012) التي هدفت إلى التعرف على دور التنمية البشرية في تحقيق الأمن الاجتماعي في اليمن، وتم استخدام المنهج التاريخي والمقارن، وتم الاعتماد على تحليل تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن اليمن للفترة

1990 – 2006م، وكانت أبرز النتائج: أن للتنمية البشرية دور في تحقيق الأمن الاجتماعي، كما تُعد البطالة وتصاعد ظاهرة الفقر من أهم أسباب ضعف الأمن الاجتماعي في اليمن.

وعلى المستوى العربي فقد أجرى العديد من الباحثين دراسات ذات صلة بالأمن الاجتماعي منها: دراسة (أبوعليم، 2019) التي هدفت إلى التعرف على دور مديري المدارس للواء قصبة المفرق بالأردن في تعزيز الأمن الاجتماعي، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما استخدم الاستبيان أداة لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ عددها(350) معلم ومعلمة اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن دور مديري المدارس الثانوية في تعزيز مفهوم الأمن الاجتماعي جاء بدرجة تقدير مرتفعة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيرات الدراسة، وتأتي دراسة (عبيد، 2015) في ذات السياق والتي هدفت إلى تحديد دور مدرس التربية الإسلامية في تعزيز الأمن الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من أفراد عينة البحث المكونة من (200) مدرس ومدرسة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وتوصلت الدراسة إلى أن الأمن الاجتماعي في الإسلام حق لجميع الأفراد والجماعات، وأن انعدام الأمن الاجتماعي يؤدي إلى الخوف والقلق وعدم الاستقرار مما يؤدي إلى انهيار المجتمع، وتأتي دراسة (Myklebust, Jon Olav,2015) التي هدفت إلى التحقق في كيفية تأثير الصعوبات النفسية والاجتماعية، والمستوى الوظيفي والعوامل المدرسية على الأمن الاجتماعي بين الطلاب الخريجين من ذوي الاحتياجات الخاصة، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي وتكونت عينة الدراسة من (373) من المراهقين حتى أواخر العشرينات من العمر، وتوصلت الدراسة إلى أن معاناة الإناث من الخطر أعلى فيما يتعلق بالأمن الاجتماعي بثلاثة أمثال الرجال، كما تؤثر المتغيرات على الذكور والإناث بشكل مختلف فبالنسبة للرجال، فإن الخطر يرتفع بشكل خاص إذا كان لديهم مشكلات نفسية اجتماعية، وبالنسبة للنساء فإنه يرتفع إذا كان مستوى وظيفتها منخفضاً أو كانت نتائج المدرسة ضعيفة.

التعليق على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة، تتضح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين البحث الحالي، يمكن إجمالها على النحو التالي:

- **أوجه التشابه:** يتفق البحث الحالي من حيث المنهج مع دراسة (أبوعليم، 2019)، ودراسة (عبيد، 2015)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، كما يتفق البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة من حيث اعتماد البحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات.
- **أوجه الاختلاف:** اختلف البحث الحالي من حيث المنهج مع دراسة (الصباري، 2012) حيث استخدمت المنهج التاريخي والمقارن، ودراسة (Myklebust, Jon Olav,2015) التي استخدمت المنهج التجريبي، كما اختلف البحث الحالي من حيث العينة مع دراسة (أبوعليم، 2019) التي كانت عينتها المعلمين والمعلمات، ودراسة (عبيد، 2015) حيث كانت العينة لفئة المدرسين، ودراسة (Myklebust, Jon Olav,2015) التي كانت عينتها فئة المراهقين، واختلف البحث الحالي من حيث الأداة مع دراسة (الصباري، 2012) حيث كانت أداة الدراسة تحليل تقارير

التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما اختلف البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة في بيئة البحث، حيث تم تطبيقه على خريجي الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية.

- أوجه الاستفادة: استفاد البحث الحالي بشكل كبير من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة البحث، وفي بناء الإطار النظري والمنهجي للبحث، بالإضافة إلى تطوير أداة البحث، واستخدام المعالجات الإحصائية المناسبة، والمراجع ذات الصلة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث يُعد الأنسب لمثل هذا البحث، ويقوم المنهج الوصفي على وصف الظاهرة وجمع البيانات والمعلومات عنها، ثم تصنيفها وتطبيقها للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد على فهم وتطوير الواقع.

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع من خريجي الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، وبلغت عينة البحث (125) خريج وخريجة، واستجاب منهم عدد (116) طالب وطالبة، بنسبة (92.8%)، والجدول التالي يوضح توزيع عينة البحث بحسب متغيراته:

جدول رقم (1) وصف عينة البحث حسب المتغيرات

المتغيرات		التكرار	النسبة %
النوع الاجتماعي	ذكر	89	76.7
	أنثى	27	23.3
الحالة الاجتماعية	متزوج	90	77.6
	عازب	26	22.4
العمر	أقل من (30) سنة	20	17.2
	من (30 – 40) سنة	61	52.6
	أكثر من (40) سنة	35	30.2
الوظيفة الحالية	موظف قطاع حكومي	69	59.5
	موظف قطاع خاص	8	6.9
	عمل حر	13	11.2
	بدون عمل	26	22.4
المؤهل	دبلوم عالي/ (تمهيدي ماجستير)	13	11.2
	ماجستير	52	44.8
	دكتوراه	51	44.0

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على أداة البحث)

أداة البحث:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحثون بإعداد استبانة لجمع المعلومات بالاستفادة من أدبيات البحث والرجوع إلى الدراسات السابقة، وقد تضمنت أداة البحث أربعة مجالات هي :(الوعي الاجتماعي، مواجهة الجريمة، الفقر

والبطالة، العدالة الاجتماعية)، وقد تم إعطاء كل فقرة من فقرات الاستبانة وزناً متدرج وفقاً لسلم ليكرت الخماسي (منخفضة جداً، منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جداً)، ويمثل الاستجابة رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على مجموعة من ذوي الخبرة والكفاءة من حملة شهادة الدكتوراه في مجال الإدارة وعلم النفس، واللغة العربية، والمناهج، والقياس والتقويم. حيث طلب منهم (التحكيم) حول فقرات الاستبانة من حيث مدى وضوحها، وسلامتها، ودقة صياغتها اللغوية، بالإضافة إلى مدى ملاءمتها للمجال التي تندرج تحته، وقد تم الآخذ بجميع ملاحظات المحكمين لإعداد الاستبانة في صيغتها النهائية.

صدق الاتساق البنائي: لإيجاد صدق الاتساق البنائي تم قياس مدى ارتباط المجالات بالنتيجة الكلية للأداة وذلك بحساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع لها(المجال/البعد)، وكانت جميع المعاملات في المستوى المقبول وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات الاستبانة وجميع فقراتها.

ثبات الأداة: تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة البحث

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	الوعي الاجتماعي	8	0.96
2	مواجهة الجريمة	8	0.93
3	الفقر والبطالة	7	0.92
4	العدالة الاجتماعية	7	0.96
إجمالي الأداة ككل		30	0.98

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على أداة البحث)

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة، حيث تراوحت بين (0.96 - 0.92)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لإجمالي الأداة ككل (0.98)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ويتم الاعتماد عليه.

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل بياناته تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

(التكرارات(Frequencies)، والنسب المئوية (Valid Percent)، لوصف توزيع أفراد عينة البحث وفق المتغيرات المستقلة، ومعامل ارتباط بيرسون(Pearson)، لقياس صدق الاتساق الداخلي، ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لقياس ثبات الأداة، والمتوسطات الحسابية (Mean)، والانحراف المعياري(Standard Deviation) ، لوصف توزيع استجابات أفراد العينة حول مجالات الأداة، واختبار (T) لعينتين مستقلتين(Independent-Samples T-test)، لمعرفة اتجاه الفروق للمتغيرات الثنائية، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمعرفة اتجاه الفروق للمتغيرات.

محك البحث: لتحديد معيار الاستجابة تم حساب المدى بين الدرجات على النحو التالي:

المدى = الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة = 5-1 = 4، وتم تقسيم المدى على المقياس الخماسي بالطريقة الآتية: طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات =4 ÷ 5 = 0. 80، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد

الصحيح)، وهكذا أصبح طول الخلايا/المستويات (الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي) على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (3) يبين الحدود الحقيقية لقياس المتوسط الحسابي لمجالات الأداة

الدرجة	الحدود الحقيقية	التقدير اللفظي
1	1.80 :1	منخفضة جداً
2	2.60 :1.81	منخفضة
3	3.40 :2.61	متوسطة
4	4.20 :3.41	عالية
5	5 :4.21	عالية جداً

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على أداة البحث)

نتائج البحث ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول والذي نصه" ما دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية من وجهة نظرهم؟ تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث وكذلك ترتيب المجالات على مستوى الأداة ككل، وترتيب الفقرات على مستوى كل مجال، وقد كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مستوى مجالات الأداة ككل كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمجالات الأداة ككل

المجالات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
الوعي الاجتماعي	1	3.71	.966	عالية
العدالة الاجتماعية	2	3.65	1.021	عالية
مواجهة الجريمة	3	3.50	.914	عالية
الفقر والبطالة	4	3.47	.918	عالية
الأداة ككل		3.58	.878	عالية

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لجميع مجالات دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية ككل بلغ (3.58) وبانحراف معياري (.878) وهذا يعني أن تقديرات استجابات أفراد العينة بجميع المجالات ككل "عالية". وهذه النتيجة تشير إلى وعي خريجي الدراسات العليا بأهمية الأمن الاجتماعي وإدراكهم للدور المناط بهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، والمساهمة في إيجاد بيئة آمنة اجتماعياً، وقد يعود ذلك إلى القيم العالية التي يتحلون بها من حب الوطن والاعتزاز به، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو عليم، 2019) التي أشارت إلى أن دور مديري المدارس في تعزيز الأمن الاجتماعي كان مرتفعاً.

وبتحليل نتائج مجالات المحور من حيث استجابات أفراد العينة اتضح الآتي: حيث حصل مجال " الوعي الاجتماعي " على المرتبة الأولى، بدرجة تقدير "عالية"، بمتوسط حسابي (3.71) وبانحراف معياري (.966)، في حين حصل مجال" العدالة الاجتماعي " على المرتبة الثانية، بدرجة تقدير "عالية"، بمتوسط حسابي (3.65) وبانحراف معياري (1.021)، كما حصل مجال" مواجهة الجريمة " على المرتبة الثالثة، بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.50) وبانحراف معياري (.914)، بينما حصل مجال" الفقر والبطالة" على المرتبة الأخيرة، حيث بدرجة تقدير "متوسطة"، بمتوسط حسابي (3.47) وبانحراف معياري (.918)، ويشير ذلك إلى إدراك الخريجين لأهمية الأمن الاجتماعي وتطلعهم

إلى تحقيقه، حيث أن الشعور بالاستقرار والطمأنينة وتحقيق التنمية بكل أبعادها لن يتأتى ذلك إلى من خلال تحقيق الأمن الاجتماعي.

وفيما يأتي عرض النتائج للمجالات، كلٌ على حده، حسب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة البحث، وذلك على النحو الآتي:

1. المجال الأول: الوعي الاجتماعي:

لمعرفة استجابة أفراد العينة لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال الوعي الاجتماعي

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
7	يعرف واجباته تجاه أسرته ويؤديها على أكمل وجه.	1	3.88	1.040	عالية
8	يعرف دوره في المجتمع ويتحلى بروح الإيجابية والمبادرة.	2	3.86	1.071	عالية
3	المساهمة في نشر قيم المجتمع ومعاييره وأهدافه والالتزام بها.	3	3.76	1.044	عالية
5	المساهمة في توعية أفراد المجتمع بحقوق الآخرين المتعلقة بخصوصياتهم وممتلكاتهم ولا يعتدي عليها.	4	3.72	1.185	عالية
6	توعية أفراد المجتمع بالمحافظة على المرافق والأملاك العامة والاعتناء بها.	5	3.66	1.223	عالية
2	نشر ثقافة واحترام القوانين والأنظمة والالتزام بها.	6	3.63	1.234	عالية
1	نشر ثقافة الوسطية والاعتدال بين أوساط المجتمع.	7	3.61	1.200	عالية
4	المساهمة في توعية أفراد المجتمع بمعرفة حقوقهم كأفراد في جماعة.	8	3.53	1.138	عالية
	متوسط المجال ككل		3.71	.966	عالية

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "الوعي الاجتماعي" على المرتبة الأولى، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.71)، وانحراف معياري (966.)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت جميع فقرات المجال على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية.
- حصلت الفقرة رقم (7) ونصها "يعرف واجباته تجاه أسرته ويؤديها على أكمل وجه." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) وبانحراف معياري (1.040) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن الخريجين يدركون أهمية واجباتهم تجاه أسرهم ويؤدونها على أكمل وجه.
- حصلت الفقرة رقم (4) ونصها " المساهمة في توعية أفراد المجتمع بمعرفة حقوقهم كأفراد في جماعة." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.53) وبانحراف معياري (1.138) ويعزو الباحثون ذلك إلى إدراك الخريجين لدورهم في المساهمة بتوعية أفراد المجتمع بمعرفة حقوقهم كأفراد في جماعة.

2. المجال الثاني: مواجهة الجريمة:

لمعرفة استجابة أفراد العينة لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال مواجهة الجريمة

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تعزيز الشعور بمراقبة الله تعالى وتقوية الوازع الديني لأفراد المجتمع.	1	3.88	1.136	عالية
2	تفعيل دور المؤسسات (الأسرة، المدرسة، المسجد...إلخ) في تعزيز القيم الأخلاقية لأفراد المجتمع.	2	3.80	1.097	عالية
4	المساهمة في تثقيف المجتمع للوقاية من الجريمة بكافة أشكالها.	3	3.66	1.039	عالية
3	المشاركة في الأنشطة والفعاليات التي تعزز القيم الأخلاقية لأفراد المجتمع.	4	3.64	1.175	عالية
5	المشاركة في حل قضايا النزاع الاجتماعية بين المتخاصمين بما يُسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي.	5	3.45	1.160	عالية
7	المحافظة على أمن البلد داخلياً وخارجياً.	6	3.45	1.260	عالية
8	التعاون مع السلطة القضائية والتنفيذية في بسط سيادة القانون وحفظ النظام.	7	3.34	1.258	متوسطة
6	المساهمة في تثقيف نزلاء السجون لتنمية اتجاهاتهم الاجتماعية وتصحيحها تجاه الدولة والمجتمع.	8	2.79	1.309	متوسطة
	متوسط المجال ككل		3.50	.914	عالية

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "مواجهة الجريمة" على المرتبة الثالثة، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.50)، وانحراف معياري (.914)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت معظم فقرات المجال على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية.
- حصلت فقرتان على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة متوسطة وهما الفقرتان (8، 6).
- حصلت الفقرة رقم (1) ونصها "تعزيز الشعور بمراقبة الله تعالى وتقوية الوازع الديني لأفراد المجتمع." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) وبانحراف معياري (1.136) ويعزو الباحثون ذلك إلى أهمية تعزيز الشعور بمراقبة الله تعالى وتقوية الوازع الديني لأفراد المجتمع، لما لذلك من أهمية في تحصين المجتمع من الوقوع في الجريمة ومواجهتها.
- حصلت الفقرة رقم (6) ونصها "المساهمة في تثقيف نزلاء السجون لتنمية اتجاهاتهم الاجتماعية وتصحيحها تجاه الدولة والمجتمع." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.79) وبانحراف معياري (1.309) ويعزو الباحثون ذلك إلى أن الخريجين لديهم تطلع نوعاً ما للمساهمة في تثقيف نزلاء السجون لتنمية اتجاهاتهم الاجتماعية وتصحيحها تجاه الدولة والمجتمع.

3. المجال الثالث: الفقروالبطالة:

لمعرفة استجابة أفراد العينة لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال الفقروالبطالة

م	الفقـرات	الرتبة	المتوسط	الانحـراف المعياري	الدلالـة اللفظية
6	المساهمة في حث أفراد المجتمع بالاهتمام بالضعفاء والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.	1	3.74	1.031	عالية
7	المساهمة في القضاء على الأسباب المؤثرة في فقدان الأمن الاجتماعي من انتشار الجهل، الفقر، البطالة.	2	3.71	1.055	عالية
3	المساهمة في إحياء التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.	3	3.63	1.100	عالية
2	المساهمة في تأهيل أفراد المجتمع ومساعدتهم على احتراف المهن الشريفة.	4	3.61	1.125	عالية
1	المشاركة الفاعلة في تهيئة المجتمع نفسياً ومعنوياً للعمل في مجالات التنمية وفقاً لرغباتهم وميولهم.	5	3.41	1.285	عالية
5	المساهمة في حث المجتمع على إخراج الزكاة في وقتها وتسليمها للدولة.	6	3.30	1.225	متوسطة
4	تشجيع المواطنين في وقف بعض ممتلكاتهم لصالح المؤسسات التي تخدم العملية التعليمية والاقتصادية.	7	2.92	1.339	متوسطة
	متوسط المجال ككل		3.47	.918	عالية

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "الفقر والبطالة" على المرتبة الرابعة، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري (918.)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت معظم فقرات المجال على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية.
- حصلت فقرتان على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة متوسطة وهما الفقرتان (5، 4).
- حصلت الفقرة رقم (6) ونصها "المساهمة في حث أفراد المجتمع بالاهتمام بالضعفاء والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.74) وبانحراف معياري (1.031) ويعزو الباحثون ذلك إلى إدراك الخريجون دورهم في حث أفراد المجتمع بالاهتمام بالضعفاء والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.
- حصلت الفقرة رقم (4) ونصها " تشجيع المواطنين في وقف بعض ممتلكاتهم لصالح المؤسسات التي تخدم العملية التعليمية والاقتصادية." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.92) وبانحراف معياري (1.339) ويعزو الباحثون ذلك إلى رغبة الخريجين في تشجيع المواطنين إلى حدٍ ما في وقف بعض ممتلكاتهم لصالح المؤسسات التي تخدم العملية التعليمية والاقتصادية.

4. المجال الرابع: العدالة الاجتماعية:

لمعرفة استجابة أفراد العينة لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات المجال كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمجال العدالة الاجتماعية

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
5	المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية.	1	3.81	1.149	عالية
7	نشر ثقافة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات لكل أفراد المجتمع.	2	3.76	1.184	عالية
6	المساهمة في نشر حرية الفكر والتعبير عن الرأي وتقبل الآخر.	3	3.72	1.156	عالية
4	نشر ثقافة المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع.	4	3.72	1.200	عالية
1	تعزيز العدالة الاجتماعية التي تنمي الشعور للانتماء للدولة بصفتها المسؤولة عن ممتلكات الناس وحياتهم.	5	3.59	1.087	عالية
3	المساهمة الفاعلة في إزالة الفوارق الاجتماعية والتمييز بأنواعه بين أفراد المجتمع الواحد.	6	3.53	1.309	عالية
2	المساهمة في تكافؤ الفرص المتاحة بالتساوي لجميع أفراد المجتمع.	7	3.43	1.203	عالية
	متوسط المجال ككل		3.65	1.021	عالية

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق حصول مجال "العدالة الاجتماعية" على المرتبة الثانية، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وانحراف معياري (1.021)، وبتحليل نتائج فقرات المجال تبين الآتي:

- حصلت جميع فقرات المجال على موافقة أفراد عينة البحث بدرجة عالية.
- حصلت الفقرة رقم (5) ونصها "المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية." على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.81) وبانحراف معياري (1.149) ويعزو الباحثون ذلك إلى إدراك الخريجين لأهمية الهوية الوطنية ودورهم في الحفاظ عليها؛ لتحقيق الأمن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- حصلت الفقرة رقم (2) ونصها " المساهمة في تكافؤ الفرص المتاحة بالتساوي لجميع أفراد المجتمع." على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.43) وبانحراف معياري (1.203) ويعزو الباحثون ذلك إلى إدراك الخريجين بأهمية المساواة في تكافؤ الفرص المتاحة لجميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.

إجابة السؤال الثاني والذي نصه: هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي)؟ لحساب الفروق بين تقديرات عينة البحث حول دور خريجي الدراسات في تحقيق الأمن الاجتماعي، تم استخدام الاختبار التائي (T-TEST) لمتغيري (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية)، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لمتغيرات (العمر، والوظيفة الحالية، المؤهل العلمي) ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أولا: بحسب متغير النوع الاجتماعي:

جدول (9) نتائج الاختبار التائي (T.TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث دورخريجي الدراسات في تحقيق الأمن الاجتماعي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المجال	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
الوعي الاجتماعي	ذكر	89	3.6854	.94319	-.412	.681	غير دالة
	أنثى	27	3.7731	1.05443			
مواجهة الجريمة	ذكر	89	3.5098	.85762	.209	.834	غير دالة
	أنثى	27	3.4676	1.09720			
الفقر والبطالة	ذكر	89	3.4446	.89615	-.627	.532	غير دالة
	أنثى	27	3.5714	.99764			
العدالة الاجتماعي	ذكر	89	3.6453	.99398	-.095	.925	غير دالة
	أنثى	27	3.6667	1.12625			
الأداة ككل	ذكر	89	3.5713	.84148	-.250	.803	غير دالة
	أنثى	27	3.6197	1.00615			

* مستوى الدلالة (0.05) فأقل

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى المجالات وعلى مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وهذا يدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث بغض النظر عن الحالة الاجتماعية، ويعزو الباحثون ذلك إلى إدراك أفراد العينة كونهم يعيشون نفس الظروف الاجتماعية دون تأثر بالحالة الاجتماعية.

ثانياً: بحسب متغير الحالة الاجتماعية:

جدول (10) نتائج الاختبار التائي (T.TEST) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث دورخريجي الدراسات في تحقيق الأمن الاجتماعي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	دالة عند α	الدلالة اللفظية
الوعي الاجتماعي	متزوج	90	3.7500	.88249	.916	.362	غير دالة
	عازب	26	3.5529	1.22074			
مواجهة الجريمة	متزوج	90	3.5069	.82648	.152	.880	غير دالة
	عازب	26	3.4760	1.18744			
الفقر والبطالة	متزوج	90	3.4413	.87269	-.716	.475	غير دالة
	عازب	26	3.5879	1.07082			
العدالة الاجتماعية	متزوج	90	3.6635	.92342	.259	.796	غير دالة

	عازب	26	3.6044	1.32622			
الأداة ككل	متزوج	90	3.5904	.79170	.179	.858	غير دالة
	عازب	26	3.5553	1.14667			

* مستوى الدلالة (0.05) فأقل

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى المجالات وعلى مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وهذا يدل على تقارب وجهات نظر أفراد عينة البحث دون التأثر بجنسهم، ويعزو الباحثون ذلك إلى إدراك أفراد العينة كونهم يعيشون في بيئات وظروف متشابهة دون تأثر بالحالة الاجتماعية.

ثالثاً: بحسب متغير العمر:

جدول (11) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي تعزى لمتغير العمر

المحاور/ المجالات		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الوعي الاجتماعي	بين المجموعات	2.601	2	1.301	1.403	.250	غير دالة
	داخل المجموعات	104.750	113	.927			
	التباين الكلي	107.352	115				
مواجهة الجريمة	بين المجموعات	.132	2	.066	.078	.925	غير دالة
	داخل المجموعات	95.931	113	.849			
	التباين الكلي	96.063	115				
الفقر والبطالة	بين المجموعات	.124	2	.062	.073	.930	غير دالة
	داخل المجموعات	96.757	113	.856			
	التباين الكلي	96.882	115				
العدالة الاجتماعية	بين المجموعات	.086	2	.043	.041	.960	غير دالة
	داخل المجموعات	119.847	113	1.061			
	التباين الكلي	119.932	115				
الأداة ككل	بين المجموعات	.228	2	.114	.145	.865	غير دالة
	داخل المجموعات	88.453	113	.783			
	التباين الكلي	88.680	115				

*مستوى الدلالة (0.05) فأقل

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث كانت قيم مستويات

الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير العمر، ويُعزى ذلك إلى تشابه وجهات نظر أفراد عينة البحث رغم عن اختلاف أعمارهم.

رابعاً: بحسب متغير الوظيفة الحالية:

جدول (12) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث حول دورخريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي تعزى لمتغير الوظيفة الحالية

المحاور/ المجالات		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الوعي الاجتماعي	بين المجموعات	7.937	3	2.646	2.980	.034	دالة
	داخل المجموعات	99.415	112	.888			
	التباين الكلي	107.352	115				
مواجهة الجريمة	بين المجموعات	4.037	3	1.346	1.638	.185	غير دالة
	داخل المجموعات	92.026	112	.822			
	التباين الكلي	96.063	115				
الفقر والبطالة	بين المجموعات	3.255	3	1.085	1.298	.279	غير دالة
	داخل المجموعات	93.627	112	.836			
	التباين الكلي	96.882	115				
العدالة الاجتماعية	بين المجموعات	4.304	3	1.435	1.390	.250	غير دالة
	داخل المجموعات	115.628	112	1.032			
	التباين الكلي	119.932	115				
الأداة ككل	بين المجموعات	3.722	3	1.241	1.635	.185	غير دالة
	داخل المجموعات	84.959	112	.759			
	التباين الكلي	88.680	115				

*مستوى الدلالة (0.05) فأقل

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى جميع المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير الوظيفة الحالية، ماعدا مجال " الوعي الاجتماعي" توجد فروق دالة إحصائياً، ولمعرفة من تؤول إليه الفروق في هذا المجال تعزى لمتغير الوظيفة الحالية، استخدم الباحثون اختبار (LSD) للمقارنات البعدية ويوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول (13) اختبار(LSD) للمقارنات البعدية حسب متغير الوظيفة

المجال	(I)الوظيفة الحالية	(J) الوظيفة الحالية	متوسط الاختلاف(I-J)	الدلالة
الوعي الاجتماعي	موظف قطاع حكومي	موظف قطاع خاص	-.22736	.520
		عمل حر	.09476	.740
		بدون عمل	.59957*	.007
	موظف قطاع خاص	موظف قطاع حكومي	.22736	.520
		عمل حر	.32212	.448
		بدون عمل	.82692*	.032

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول السابق أن الفروق في المجال الأول " الوعي الاجتماعي" حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي تُعزى لمتغير الوظيفة الحالية وذلك لصالح موظفو القطاع الحكومي والخاص ويُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة أكثر إدراكاً لدورهم في تحقيق الأمن الاجتماعي.

خامساً: بحسب متغير المؤهل العلمي:

جدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لفحص دلالة الفرق بين تقديرات عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحاور/ المجالات		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الوعي الاجتماعي	بين المجموعات	1.441	2	.721	.769	.466	غير دالة
	داخل المجموعات	105.910	113	.937			
	التباين الكلي	107.352	115				
مواجهة الجريمة	بين المجموعات	.606	2	.303	.358	.700	غير دالة
	داخل المجموعات	95.457	113	.845			
	التباين الكلي	96.063	115				
الفقر والبطالة	بين المجموعات	.117	2	.059	.068	.934	غير دالة
	داخل المجموعات	96.765	113	.856			
	التباين الكلي	96.882	115				
العدالة الاجتماعية	بين المجموعات	2.488	2	1.244	1.197	.306	غير دالة
	داخل المجموعات	117.444	113	1.039			
	التباين الكلي	119.932	115				
الأداة ككل	بين المجموعات	.637	2	.319	.409	.665	غير دالة
	داخل المجموعات	88.043	113	.779			
	التباين الكلي	88.680	115				

*مستوى الدلالة (0.05) فأقل

(المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على التحليل الإحصائي)

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حول تقديرات أفراد عينة البحث لدور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث كانت قيم مستويات الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى جميع المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ويعزو الباحثون ذلك إلى تشابه وجهات نظر أفراد عينة البحث دون تأثر باختلاف مؤهلاتهم.

خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات:

خلاصة النتائج:

خلُص البحث إلى النتائج التالية:

1. أن دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي بالجمهورية اليمنية من وجهة نظرهم في مجمله كان بدرجة " عالية" على مستوى الأداة ككل وعلى مستوى كل مجال من مجالاتها.
2. حصول مجال "الوعي الاجتماعي" على المرتبة الأولى، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.71)، وانحراف معياري (.966)، كما حصل مجال "العدالة الاجتماعية" على المرتبة الثانية، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وانحراف معياري (1.021)، فيما حصل مجال "مواجهة الجريمة" على المرتبة الثالثة، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.50)، وانحراف معياري (.914)، بينما حصل مجال "الفقر والبطالة" على المرتبة الرابعة، وبدرجة تقدير (عالية)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري (.918).
3. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي).
4. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي على مستوى المجالات والأداة ككل تعزى لمتغير الوظيفة الحالية ماعدا مجال " الوعي الاجتماعي" توجد فروق دالة إحصائياً، حيث كانت الفروق لصالح موظفي القطاع الحكومي والخاص.

وفي ضوء نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التالية:

1. ضرورة إقامة الندوات التوعوية وورش العمل لمختلف شرائح المجتمع لزيادة الوعي بأهمية الأمن الاجتماعي.
2. تعزيز دور المؤسسات المجتمعية (المساجد، المدارس، الجامعات، النوادي....إلخ) في نشر ثقافة الأمن الاجتماعي.
3. تعزيز القيم الدينية والوطنية بين أوساط المجتمع بما يُسهم في الحفاظ على الأمن الاجتماعي.

4. تشجيع الموطنين بمختلف فئاتهم واتجاهاتهم على احترام القوانين والأنظمة ومواجهة الجريمة والإبلاغ عنها بما يحقق الأمن الاجتماعي.
5. تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية عن طريق تكافؤ الفرص، وإزالة الفوارق والتمييز بأنواعه المختلفة، والمساواة في الحقوق والواجبات، وحرية التعبير عن الرأي، والحفاظ على الهوية الوطنية بما يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.
6. إجراء بحث يتناول دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الاجتماعي.
7. إجراء بحث لتقديم استراتيجية لتحقيق الأمن الاجتماعي.

الخاتمة:

يُعتبر الأمن الاجتماعي ركيزة أساسية يحتاجها الفرد كما يحتاجها المجتمع، ولا يمكن أن يحقق الفرد أو المجتمع أي من أهدافه إلا في ظل حالة من الاستقرار والطمأنينة، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية، وتتضح أهمية الأمن الاجتماعي في شعور الفرد بأنه يعيش في بيئة آمنه مشبعة للحاجات مع ارتباطه بالآخرين وشعوره بحبهم واحترامهم وتقبلهم له في الجماعة، ويوفر الأمن الاجتماعي الشعور بالاستقرار الأسرى والتوافق الاجتماعي، ونظراً لأهمية دور خريجي الدراسات العليا في تحقيق الأمن الاجتماعي لا بد أن يكون لهم مساهمة فاعلة في توجيه جهود أفراد المجتمع للاهتمام بتحقيق الأمن الاجتماعي، بما يؤدي إلى الشعور بالاستقرار والطمأنينة، وكذا توعية مختلف شرائح المجتمع لزيادة الوعي بأهمية الأمن الاجتماعي، وتعزيز القيم الدينية والوطنية بين أوساط المجتمع بما يُسهم في الحفاظ على الأمن الاجتماعي والحفاظ على الهوية الوطنية بما يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.

المراجع العربية:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم.(2003). لسان العرب، المجلد الأول، دار الحديث، القاهرة.
2. أبو عليم، روان خليل مسلم.(2019). دور مدارس التربية والتعليم للواء قصبة المفرق في تعزيز الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
3. الباشا، فائزة.(2006). الأمن الاجتماعي والعولمة، المركز العالمي للأبحاث والدراسات، طرابلس.
4. التميمي، عماد والتميمي، إيمان .(2012).الأمن الاجتماعي ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي، المؤتمر الدولي الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن.
5. خليل، منى عطية خزام.(2010). شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
6. الرماني، زيد محمد .(2001). البطالة العمالة العمارة من منظور إسلامي، ط1، دار طويق، الرياض.
7. الصباري، محمد صالح أحمد.(2012). دور التنمية البشرية في تحقيق الأمن الاجتماعي " اليمن نموذجاً"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عبدالمالك السعدي، المغرب.
8. عبيد، علاء حسين فرج.(2015). دور مدرس التربية الإسلامية في تعزيز الأمن الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة بغداد، مجلة كلية التربية ع(24)، وزارة التربية، جمهورية العراق.
9. علي، ماهر أبو المعاطى .(2003).السياسة الاجتماعية، ، ط1، زهراء الشرق، القاهرة.
10. العمري، محمد.(2009). التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
11. الكيلاني، رشاد صالح .(2012).الأمن الاجتماعي، مفهومه، تأصيله الشرعي، وصلته بالمقاصد الشرعية، .المؤتمر الدولي للأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن.
12. مجلة الأهرام الاقتصادي، العدالة الاجتماعية كمدخل لتأكيد الانتماء الاجتماعي، تم الدخول بتاريخ 25/ 1/ 2021 م متاح على الرابط:.http://www.economic.ahram.org.eg/Index.aspx

المراجع الأجنبية:

1. Davidson, M et al (2005). A Matter of Degrees, Joumal Security and Management, Vol,49(No12), P72.
2. Myklebus, Jon Olav(2015). How Disability and School – Related Variables Influene Social Security Dependence among Vulnerable Young People in Their Late Twenties, Emotional & Behavioural Difficulties, Joumal Emotional and Behavioural Difficulties Volume20,Issue3, p252- 264.

دورالدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية

The role of graduate studies and scientific research in achieving sustainable development in Yemeni universities

إعداد

عبد الخالق قائد ثابت الرعدي هيلين حسين علي الأديمي لميس حسين علي الأديمي

lameesalademy@gmail.com

الملخص: هدف البحث الحالي إلي التعرف على دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية. أستخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي في إعداد بحثهم، وتحدد مجتمع البحث بالدراسات السابقة من الجامعات اليمنية. تكون مجتمع البحث وعينته من البحوث والدراسات السابقة واعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية (صنعاء، ذمار، إب، تعز، حضرموت)، وتم اختيار العينة بالطريقة القصدية، ولغرض جمع البيانات والمعلومات أستخدم الباحثون أداتين وهي المقابلة والتحليل. وقد توصل البحث الى النتائج الأتية:

- ان دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية جاء بمتوسط حسابي بلغ (2.26) وانحراف معياري بلغ (1.13) بدرجة توافر متوسطة
- ان اسئلة المقابلة الخاصة بالدراسات العليا والبحث العلمي قد حصلت على الرتبة الأولي بمتوسط حسابي بلغ (2.40) وانحراف معياري بلغ (2.21) بدرجة متوسطة.
- ان اسئلة المقابلة الخاصة بالتنمية المستدامة جاءت بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.16)، وانحراف معياري بلغ (1.84) بدرجة متوسطة.
- وجود علاقة ارتباط بين دور الدراسات العليا والبحث العلمي بتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.
- وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية.
- توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي.

كلمات مفتاحية : الدراسات العليا، البحث العلمي، التنمية المستدامة، الجامعات اليمنية

Abstract: The aim of the current research is to identify the role of graduate studies and scientific research in achieving .sustainable development in Yemeni universities. The researchers used the descriptive survey method in preparing their research, and the research community was determined by previous studies from Yemeni universities. The research community and its sample consisted of previous research and studies and faculty members in Yemeni universities (Sana'a, Dhamar, Ibb, Taiz, Hadramout), and the sample was chosen by the intentional method, and for the purpose of collecting data and information, the researchers used two tools, namely, interview and analysis. The researchr eached the following results: The role of graduate studies and scientific research in achieving –sustainable development in Yemeni universities .came with a meanof)2.26(and a standard deviationof)113(with a medium availability degree> The interview questions for graduate studies and scientific research got the first rank with an arithmetic mean of (2.40) and a standard deviation of (221) with a medium degree. interviewquestionsrelatedtosustainabledevelopment -rankedsecond, with a meanof The 2.16)، and a standard deviationof)184(with a medium degree(- There is a correlation between the role of graduate studies and scientific research in achieving sustainable development in Yemeni universities.. There are obstacles and difficulties in cooperation between universities and various development sectors in the field

Keywords:: Postgraduate studies, scientific research, sustainable development, Yemeni universities

مقدمة:

لا يكاد يختلفان اثنان على جوهر العلاقة القوية بين الجامعات والبحث العلمي ممثلاً بالأبحاث والرسائل العلمية، بإشكاله ومستوياته المختلفة من جهة وبين التنمية المستدامة من جهة اخرى، حيث يعد البحث العلمي المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي، ويعد الموجة الاساسي لرفاهية المجتمع والمواطن من خلال تقديم الابحاث والرسائل العلمية للقطاع العام والقطاع الخاص، والتي تساعد على فتح المشاريع، والافاق الجديدة، باستخدام التقنية والحداثة والتطوير المستمر، ووضع الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، وزيادة التدريب والتطوير للأيدي العاملة واستيعاب الكثير من العمالة في سوق العمل، والزيادة من الصادرات والتقليل من الواردات بسبب فتح الافاق الجديدة من خلال البحث العلمي، (علي، 2013، 1).

لذا تعد الجامعات هي الحاضن الاساسي للبحث العلمي من خلال الخطط والسياسات العامه للدوله، من خلال تمويل البحوث الاستراتيجية المرتبطه بخطط التنمية الشاملة والمستدامة، بالاضافة الى نظام البحوث الاكاديمية والتطبيقية، واصدار اللوائح للمنح والعقود البحثية والاستشارات التي توفر للبنية التحتية للبحث العلمي ومن هنا يأتي دور الجامعات في تطوير البحث العلمي ويأتي دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة.

ويرى (علي، 2013) ان البحث العلمي لا يحقق أهدافه الا اذا ارتبطت بالتنمية من اجل تحقيق الانجازات العلمية والصناعية.

مشكلة البحث

يعاني المجتمع اليمني مشكلات اقتصادية وتنموية بالإضافة الى قلة الموارد والامكانات المادية والمالية، مما يؤكد ضرورة الاعتماد على الجامعات من خلال البحث العلمي في حل هذه المشكلات بأقصى سرعه وأقل التكاليف، كما أن تسليط الضوء على دور البحث العلمي يحيلنا لتقييم مخرجاته من حين تثمين النتائج ومدى مساهمتها في تقديم الحلول لمشاكل التنمية المستدامة المنشودة، وان البحث العلمي لا يتأتى الا بخلق مجتمع المعرفة الذي يتبنى ويتفاعل ويتماهى مع مخرجات البحث العلمي كما ان البحث العلمي أصبح ضرورة لا يمكن تجاوزها بالنسبة للبلدان العربية ومنها اليمن، لأنه السبيل الوحيد لردم الفجوة التي تفصل البلدان التي هي في طور النمو عن العالم المتقدم، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يمكن المحافظة على إنجازاتنا الوطنية وتعزيزها والمحافظة على هويتنا وكياننا إلا بامتلاك ناصية البحث العلمي، وتعد مؤسسات التعليم العالي هي المكان الرئيس لنهوض البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة، وبالنظر إلى المؤشرات والدراسات في الميدان التربوي الا ان نتائج البحث العلمي على ارض الواقع لم ترق لمستوى التطلعات والاهداف المرجوه من البحث العلمي وفي مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني والتي من شأنها تقديم حلول للواقع التنموي المتدني، اضف الى ذلك النظرة السلبية للمجتمع تجاه البحث العلمي على انه غير مجدي.

وتكمن مشكله البحث في الاجابة على السؤال الرئيس الاتي :

ما دورالدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية؟

أهمية البحث:-

وتبرز أهمية البحث الحالي في الآتي :-.

- يساهم هذا البحث في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.
- قد يمثل هذا البحث إضافة علمية متواضعة للمكتبة بدور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية، بما يحقق الفائدة المرجوة منه لدى الباحثين والدارسين والمهتمين في هذا المجال.
- يسهم في إلقاء الضوء على اهمية معرفة تقييم دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.
- يسهم البحث الحالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية واستخدامها في الواقع المعاش.

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي الى التعرف على الاهداف الآتية :.

- التعرف على دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.
- التوصل إلى مقترحات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية : دور الدراسات العليا و البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية
- الحدود البشرية : اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات اليمنية.
- الحدود الزمانية : للعام الجامعي 2020/ 2021م.
- الحدود المكانية. الجامعات اليمنية (إب، ذمار، صنعاء، تعز، حضرموت).

- المصطلحات العلمية للبحث :

الدراسات العليا : تعرف الدراسات العليا على انها من ابرز ما تقدمة الجامعات من برامج تعنى أساسا بدراسة وتطوير وتنمية المقدرات المختلفة للمجتمع، فاذا كان التعليم الجامعي هو المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى العاملة التي تمثل مواقع الخدمة والانتاج، فإن الدراسات العليا هي المصنع الذي ينتج العلم والفكر الذي يقوم عليه العمل بمعناه الواسع، الذي يشمل كل مامن شأنه ان يدفع المجتمع إلى التقدم، (العاجز وابو مصطفى، 1998، 3).

التعريف الإجرائي للباحثون: يتبنى الباحثون تعريف (العاجز وابو مصطفى، 1998، 3)والذي ينص على انها من ابرز ما تقدمة الجامعات من برامج تعنى أساسا بدراسة وتطوير وتنمية المقدرات المختلفة للمجتمع، فاذا كان التعليم الجامعي هو المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى العاملة التي تمثل مواقع الخدمة والانتاج، فإن الدراسات العليا هي المصنع الذي ينتج العلم والفكر الذي يقوم عليه العمل بمعناه الواسع، الذي يشمل كل مامن شأنه ان يدفع المجتمع إلى التقدم.

البحث العلمي :

تعريف ليدي (1980) وهو الطريقة التي تحل بواسطته المشكلات المعقده.

ويعرفه (كلينجر) بانه استقصاء منظم ومضبوط واختياري وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية.

التعريف الإجرائي للباحثون: هو ابرز سمات التعليم الجامعي ووظيفة من وظائف الجامعة والتي من خلاله تزيد من ارتباطها بحركة المجتمع ويقدم الحلول المناسبة للكثير من المشاكل التي تواجة مؤسساته المختلفة

التنمية المستدامة :

هي التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تتم من خلال أيديولوجية معينة ؛لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب نيلها (الطاهر،25,2013).

التعريف الإجرائي للباحثون: هي منهج تنموي على المدى الطويل والذي يعظم الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو دهورة رفاهية الأجيال القادمة.

الجامعة :-

- **يعرفها: أسعد، (2003) بأنها :.** " هي مرحلة للتعليم العالي تضم مجموعة من الكليات ويلتحق بها الطلبة بعد إنهائهم المرحلة الثانوية بنجاح، ويمضي فيها الطالب في دراسته لفترة تتراوح ما بين (4ـ6) سنوات للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس في تخصص علمي معين، (أسعد، 2003، 12)

- **ويعرفها : الهاشمي، (2004) : بأنها :-**

"هي منشأة أو مؤسسة للتعليم العالي يكون فيها المجال مفتوحاً لمن أكمل الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها، والتي تعطي مدة تدريب لا تقل عن ثلاث سنوات، (الهاشمي ، 2004 ، 188).

- **ويعرفها : نعمان ، (2008) : بأنها :** "المؤسسة التي ترى أن التعليم هو مركز فلسفتها، وأنه الأسلوب الوحيد للفاعلية والنجاح في تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها "، (نعمان، 2008، 562).

التعريف الإجرائي للباحثون:

يعرف الباحثون الجامعة إجرائيا بأنها :.هي منشأة أو مؤسسة تهتم بالتعليم العالي، تضم مجموعة من الكليات ويلتحق بها كل من أتم دراسة المرحلة الثانوية وتقدم برامج تعليمية وتدريسية في شتى التخصصات العلمية النظرية والتطبيقية خلال فترة زمنية تتراوح ما بين أربع إلى ست سنوات، وتمنح المتخرج منها شهادة البكالوريوس أو الليسانس.

الخلفية النظرية:

التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية :-

نشأته :.

يعد التعليم الجامعي في أي بلداً كان انعكاسا طبيعياً لظروفه وقواه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية، بما في ذلك من ماضي وحاضر هذا البلد أو ذاك، فضلاً عن تحدياته المستقبلية لذلك اتجهت معظم دول العالم إلى الاهتمام بهذا النوع من التعليم بشكل مبكر، إلا أن المتتبع لواقع التعليم الجامعي في الجمهورية

اليمنية، لم يظهر إلا في بداية السبعينات من القرن الماضي، ولعل ذلك يعود إلى العديد من العوامل أهمها: التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد في شطري اليمن، بفضل حكم الإمامة في الشمال والذي كان من مظاهره محاربة التعليم وتكريس مظاهر الجهل والتخلف والعزلة عن التطورات الحضارية التي تشهدها دول العالم، وسياسة الاستعمار البريطاني في جنوب الوطن التي أدت إلى تهميش دور التعليم في حياة المجتمع اليمني، وبفضل تلك العوامل وغيرها من العوامل السياسية والاستعمارية، كل ذلك أدى إلى غياب التعليم الجامعي، ولم يرى النور إلا بعد ثورتي سبتمبر من العام 1962م في الشمال وثورة أكتوبر من العام 1983في جنوب اليمن، إذ يرجع البدايات الأولى لنشأة التعليم الجامعي في شمال اليمن إلى عام 1970م بصدور القرار الجمهورية رقم(42) والخاص بإنشاء جامعة صنعاء التي تمثلت بكليتي التربية والشريعة والقانون، (وزارة التعليم العالي، 2007، 24).

وفي نفس العام تم تأسيس كلية التربية العليا بعدن، وتلاها تحويل معهد ناصر للعلوم الزراعية إلى كلية ناصر للعلوم الزراعية في عام (1972)، ومثلت هاتان الكليتان النواة الأولى لجامعة عدن، والتي تأسست بصدور القانون رقم (22) للعام 1975، وبتشكيل تلك الكليات ونجاحها زادت المطالب المجتمعية والحضارية على التعليم الجامعي ومن ثم اتسعت رقعة التعليم الجامعي، ليصل في الوقت الحاضر عدد الجامعات اليمنية الحكومية إلى تسع جامعات وحرصاً من الباحثة بعدم الخوض في تفاصيل نشأت تلك الجامعات وكيفية تطورها، فقد أكتفت بالإشارة إلى عددها، وفي هذا السياق نشأة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي بدورها فتحت المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء العديد من الجامعات الأهلية في إطار النظم والتشريعات الخاصة بذلك، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، 25 - 26).

أهداف التعليم الجامعي:

أوضح القانون رقم (18) لسنة 1995م الخاص بالجامعات اليمنية أهداف التعليم الجامعي بصورة مفصلة، ويمكن الإشارة إلى الهدف العام كما بينته المادة الخامسة من القانون بما يلي :

تهدف الجامعات اليمنية بشكل عام إلى تنشئة مواطنين مؤمنين بالله منتمين لوطنهم وأمتهم، متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية، مطلعين على تراث أمتهم وحضارتهم معتزين بهما، ومتطلعين للإفادة والاستفادة الواعية من التراث الحضاري الإنساني ومن الحضارة العربية الإسلامية، وإجراء البحوث العلمية وتشجيعها وتوجيهها لخدمة المجتمع، والمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب والفنون، وتوثيق الروابط العلمية والثقافية في الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها، (محمد، 2008، 135).

وفي ضوء القضايا والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي، تمت صياغة أهداف بعيدة المدى لهذا النوع من التعليم، بما يؤدي إلى تطويره وتحسينه مستقبلاً وهي كما يلي :-

1- تجديد فكر التعليم الجامعي ومنطلقاته النظرية، من خلال تجديد أهداف مؤسسات التعليم الجامعي وتطويره، في ضوء متطلبات المجتمع اليمني وتحديات العلم والتكنولوجيا.

2- تأمين فرص التعليم الجامعي لأفراد المجتمع، وفقاً لاحتياجات التنمية وسوق العمل.

3- تطوير نظم التعليم الجامعي أكاديمياً وإدارياً وفنياً، ضمن مؤسسات مختلفة وبمسارات متكاملة وتشريعات تكفل لها الأداء الجيد.

4- تحسين الكفاية الداخلية لمؤسسات التعليم الجامعي، بدءاً من تحسين مدخلاتها المختلفة بشرياً ومادياً، وإنتهاءً بتوفير الظروف الداعمة للحركة والنشاط المتميز والمثمر.

5- توفير الموارد البشرية المؤهلة للجوانب الأكاديمية والتدريسية والفنية والإدارية وتنميتها باستمرار من خلال نظام متكامل يكفل التنفيذ والمتابعة والتقويم.

6- تحقيق درجة عالية من الكفاية والفاعلية للتعليم الجامعي، ورفع مستوى الأداء العلمي والإداري والطلابي، لمؤسسات التعليم الجامعي في ضوء معايير الكفاية الداخلية الكمية والكيفية، (قانون الجامعات اليمنية، مادة (5)، 1995، 2 – 4).

7- تحسين الكفاية الخارجية لمؤسسات التعليم الجامعي من خلال رفع تفاعلها مع التنمية، وقضايا تطور المجتمع، وتطابق مخرجاتها كماً وكيفاً مع احتياجات التنمية وتطور المجتمع.

8- توسيع قاعدة التعليم الجامعي، وتزويده بنظم مرنة وبرامج متنوعة وأساليب ووسائل حديثة، كي تلبي حاجات الفئات المختلفة، من أجل خدمة قضايا التنمية وتطوير المجتمع.

9- تطوير محتوى التعليم الجامعي وأساليبه في ضوء الانفجار المعرفي وتطبيقاته المختلفة، وبما يؤدي إلى بناء الشخصية المعاصرة، ويفي باحتياجات المجتمع حاضراً ومستقبليا.

10- دفع مسيرة البحث العلمي، وتمكينه من القيام بدور إيجابي في تطوير المعرفة وتنمية التقنية وتوظيفها، لخدمة برامج التنمية ومتطلبات التطور في مختلف مجالات العمل والإنتاج.

11- تطوير مصادر التمويل الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي وتنويعها.

12- النهوض بحركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة، بما يدعم تحديد الإطار الثقافي الوطني والقومي، ويواجه تحديات عصر العولمة.

13- العمل على تنمية الملاكات الوطنية وتشجيعها، وفتح المجالات أمامها والاستفادة منها، في إجراء البحوث والدراسات، وتقديم الاستشارات إلى الجهات ذات العلاقة.

14- تنويع مسارات التعليم العالي واتجاهاته، بما يتناسب ويتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتوجيه نسبة من مدخلات التعليم الجامعي إلى المعاهد التقنية المتخصصة وكليات المجتمع.

15- التوسع في المعاهد التقنية والكليات أفقياً وعمودياً، (المرجع السابق، 2 – 4).

و اقع التعليم الجامعي في اليمن:

لقد أدلت العديد من الأبحاث والدراسات العلمية عن أهمية التعليم الجامعي، وما له من دور كبير في حياة الأمم على مر التاريخ، فمخرجاته ثروة بشرية وإنتاج علمي، وحقيقته أبحاث واكتشافات و اختراعات جديدة، وهذا ما حدد لكل بلد مساهماته في المجهود الحضاري العالمي الذي نعيشه اليوم، (المخلافي وآخرون، 1999، 21).

ويحاول الباحثون في هذا السياق التعرف على واقع التعليم الجامعي في اليمن، بغرض الكشف عن المتطلبات اللازمة لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات اليمنية، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية اليمنية للارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي الإداري والأكاديمي للمنظومة الجامعية بجميع

كلياتها، فإن واقع الحال يكشف عن الكثير من المشكلات وأبرزها : تدني وضعف مستوى جودة أدائها، إذ أن الأداء مازال قائماً على فلسفة إدارية روتينية ومحاكاة تقليدية، يغلب عليها الطابع الشخصي الارتجالي، والتعقيد في تيسير إجراءات العمل، ويعد ذلك افتقارا إلى الأصول العلمية التي فرضتها الإدارة الحديثة - إدارة الجودة الشاملة-، الأمر الذي أنعكس سلباً على تحقيق وظائف الجامعة وأهدافها بكل كفاءة وفاعلية.

ومن الملاحظ أن التوسع الكبير في عدد الجامعات وكلياتها، لم يكن مخططاً له وغير مدروس بالشكل الصحيح، ويتضح ذلك بصورة واضحة في تناظر الكليات ونمطيتها والتكرار للأقسام، وانعكاس ذلك على التحاق الطلبة الخريجين.

حيث يشير التقرير السنوي الصادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم إلى أن التعليم الجامعي الوطني أتسم ببعض مظاهر الضعف من أهمها :

1- التوسع الكبير في عدد مؤسسات التعليم الجامعي، وما رافقه من إغفال لخطط وأولويات برامج الجامعات وتنظيمها، والافتقار إلى الموارد الكافية لتطبيقها، وما أدى إلى التزاحم الشديد على الموارد المالية الموجهة للتعليم الجامعي المحدودة بطبيعتها.
2- تدني نوعية وجودة التعليم الجامعي ومخرجاته مع التوسع الكبير في عدد مؤسساته دون دراسة لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية.
3- استنساخ الجامعات الناشئة من الجامعتين الأم صنعاء، وعدن، مما أدى إلى نمطية التنظيم وروتين العمل الإداري، (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2006: 51).

مفهوم البحث العلمي:-

تتعدد تعريفات البحث العلمي ولا يتفق الباحثون على تعريف محدد، ولعل ذلك راجع إلى تعدد أساليب وأدوات البحث العلمي وعدم التحديد في مفهوم العلم (عبيدات واخرون، 1998، 13). البحث العلمي هو حصيلة جهود منظمة يقوم بها الباحث لعلاج ظاهرة معينة. ويجب أن يخضع البحث العلمي إلى طرق وقواعد وضوابط محددة.

وهناك من يعرف البحث العلمي بأنه "مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الفرد، باستخدام الأسلوب العلمي، في سعية لزيادة سيطرته على بيئته، واكتشاف ظواهرها، وتحديد العلاقة بين تلك الظواهر" (عريفج، 1987، 34).

وعرفة عبد الرحمن بدوي بأنه "الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة بأنه استقصاء "منظم يهدف إلى اكتشاف معارف والتأكد من صحة المعلومةعن طريق الاختبار العلمي"(عبيدات واخرون، 1998، 34) ومهما اختلف الخبراء والباحثون في تعريف البحث العلمي، فان الجميع متفق على انه أسلوب منظم للتفكير يعتمد على الملاحظة العلمية والحقائق والبيانات لدراسة الظواهر موضع البحث والدراسة الموضوعية لهذه الظواهر من أجل الوصول إلى حقائق علمية يمكن تعميمها والقياس عليها.

تعريف البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي بأنه " الاستقصاء المنهجي لحسم مشكلة معينة، ويقصد بالمشكلة هي حالة نقص في المعلومات أو عدم تكامله، أو قد تكون حالة جديدة لم يسبق بحثها وتمحيصها، فإذا كانت المشكلة (البحثية) نابعة من

حاجة حقيقية ومن صميم الواقع، فإن نتائج البحث ستجد طريقها إلى التطبيق فوراً على أن تكون منطقية ودقيقة، والعكس بالعكس" (العجلي 2000، 12) آليات البحث العلمي). وعرف أيضا بأنه " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصى الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث) " (كسناوي: د.ت، 44)

أهداف البحث العلمي:

تتمثل اهداف البحث العلمي في النقاط الاتية:

1- النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والإسهام في تنميته.

2- الاهتمام بقضايا التقدم العلمي والثقافي للجامعة ، وتطوير رسالتها الحضارية في المجتمع.

3- تعميق التلاحم والاحتكاك العلمي بين الجامعة والجامعات الأجنبية ومراكز البحوث والمؤسسات الإنتاجية المتقدمة المهتمة بقضايا البحث العلمي والتقدم الثقافي.

4- تقديم خبرات الجامعة واستشاراتها ومخرجات عملياتها البحثية لمشاريع التنمية المحلية (منصور، 2013، 67).

متطلبات البحث العلمي

لا بد أن تتوفر مجموعة من الشروط من أجل أن يتمكن الباحث من إتمام البحث، والتي بدونها لن يستطيع الباحث القيام بالبحث العلمي حتى ولو توافرت فيه مواصفات الباحث الجيد، وهذه المتطلبات هي (زويلف والطراونة، 1998، 78)

١- إجراءات وعمليات النشر: هناك بعض الناشرين لا هم لهم سوى الحصول على المزيد من المال مهما اختلفت الوسيلة. وهناك العديد من الأبحاث الجيدة رفضت لأنها لا تحمل عناوين براقة. كذلك طول وتعقيد إجراءات التحكيم أفقدت العديد الحماس للقيام بالبحث العلمي.

٢- إضعاف الثقة العامة في رجل البحث العلمي: لقد خلق تصرف بعض الباحثين الغير ملتزمين عدم ثقة المجتمع في الباحثين وفي أبحاثهم.

٣- عدم مشاركة الشركات والمؤسسات والأفراد في نفقات البحث العلمي (حلس، 1997، 55)

4- تدعيم وحماية حقوق المؤلف: وهذا يتطلب سن التشريعات وتطبيقها لحماية الإنتاج الفكري.

٥- البيئة الجامعية: لا بد للجامعة أن تخلق البيئة الجامعية المناسبة للباحث وذلك من خلال إيجاد المكتب المناسب وتكليف عضو هيئة التدريس أعباء تدريس مناسبة واعتبار عمله البحثي جزء من عطائه الجامعي ومد الباحث بالعون المادي ليواصل البحث.

٦- المراجع العلمية ومصادر المعرفة: هناك إجماع بين الباحثين في العالم العربي على قلة المصادر والمراجع المتوفرة في المكتبات العربية مما يشكل عقبة رئيسة في القيام بالبحث العلمي الجاد والمتميز (الرفاعي، 1998، 23)

٧- قلة العلماء المؤهلين العاملين في حقل البحث العلمي (حلس، 1997، 34)

٨- عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية، وعدم اهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجارب وبحوث (حلس، 1997، 35)

٩- ممارسات الاستعمار القديم والحديث وما تركة من آثار سلبية على الدول النامية، واستمرار الاضطرابات والحروب في هذه الدول (شبات، 1997، 45)

١٠ - محاولة نقل تكنولوجيا جاهزة دون نقل العلم الذي تقوم عليه.

١١ - عدم التزام الدول العربية بالعلم التطبيقي وعدم تبنيها قوانين وتشريعات تشجع البحث العلمي (شبات، 1997).

إن غياب فلسفة واضحة للمجتمع وللبحث ترتب عليه عدم تبوء البحث العلمي مركز متقدم ضمن أولويات الدول العربية، وعدم ارتباطه بالتخطيط، وعدم الاستفادة من نتائجه لدى المسئولين غير المؤهلين أحيانا أو من أصحاب الاتجاهات السلبية أو الحيادية اتجاه البحث ونتائجه مما ينقص الباحثين الدافعية للقيام بالبحث، وصعوبة تسويق الأبحاث للاستفادة منها وطنيا أو قوميا (الأغا، 1997، 23)

وهناك من يرى أن إهمال البحث العلمي في العالم العربي راجع إلى أسباب أخرى وهي ما يلي (أيوبي، 1985، 34)

١- عائد البحوث غير مرئي بصورة مباشرة وفورية مما يدفع أحيانا إلى الإحساس بقلة جدواها أو إلى إحباط القائم بها.

٢- صعوبة القيام بالبحث العلمي مقارنة بالكتابة حول المبادئ وحول التطبيقات الغربية في مجالات إدارية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

٣- صعوبة الحصول على المعلومات التطبيقية الضرورية في العالم العربي لتصميم البحث العلمي والقيام بإجازة.

مفهوم التنمية المستدامة :

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظين هما : التنمية والمستدامة ،وبداية نتطرق لمفهوم التنمية :

التنمية لغة : مصدر من الفعل نمى ،،يقال أنميت الشيء ونميته وجعلته ناميا.

التنمية اصطلاحا : يقصد بها الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية ،وهي سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرضي إلى وضع لاحق بكيفية مرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة، (قشور،وسوفي،د ت، 3).

المستدامة : هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر (موسشيت،2000، 63).

وتعني التنمية المستدامة التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تتم من خلال أيديولوجية معينة ؛ لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب نيلها (الطاهر،25,2013).

وتعرف التنمية المستدامة بأنها منهج تنموي على المدى الطويل والذي يعظم الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو دهورة رفاهية الأجيال القادمة (Policy ، 20015).**أهداف التنمية المستدامة :**

أ-أهداف اجتماعية: التشغيل الكامل والمساواة والأمن والتعليم والصحة والمشاركة والهوية الثقافية.

ب-أهداف اقتصادية : النمو والكفاءة والاستقرار الاقتصادي.

ج-أهداف بيئية : الصحة البيئية للإنسان والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية المتجددة.

وحماية الموارد الطبيعية غير المتجددة (جعفر،18,2019).

وتتضمن الفقرة (54)من قرار الأمم المتحدة المؤرخ في أيلول /سبتمبر 2015الأهداف والغايات وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى المبادئ المتفق علها في القرار بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه "تتمثل الأهداف كالآتي : القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والمياه النظيفة وطاقة

نظيفة وبأسعار معقولة والعمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والبنية التحتية والحد من أوجه عدم المساواة ومدن ومجتمعات محلية مستدامة والاستهلاك والانتاج المسؤولان و العمل المناخي والحياة تحت الماء والحياة في البر والسلام والعدالة والمؤسسات القوية وعقد الشراكة لتحقيق الأهداف، (https://ar.m.wikpedia.org).

خصائص التنمية المستدامة :

التنمية المتوازنة والتنمية المستمرة والتنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة والتنمية شاملة والتنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي، تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو اجتماعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها، تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وتختلف عن التنمية بشكل عام بكونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا ثقافيا يرتبد بالبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات (أبو النصر،ومدحت،2017، 102)

أبعاد التنمية المستدامة :

- البعد الاقتصادي : النمو والمساواة والكفاءة.
- البعد الاجتماعي : المشاركة الشعبية والحراك الاجتماعي والهوية الثقافية.
-البعد الأيكولوجي : النظم الأيكولوجية الطاقة والتنوع البيولوجي (إسماعيل، 2015، 51).

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد مختلفة أهمها البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي ولابد من توفر عناصر داخل كل بعد منها تحدد خصائصه وتتمثل هذه العناصر في البعد الاقتصادي من خلال توفير عناصر الانتاج الرئيسية وفي مقدمتها الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال والبعد البيئي الذي يعتمد على التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر وبالنباتات، والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض وفي باطن البحار أو في أجواء الفضاء وأخيرا البعد الاجتماعي المتمثل بالحكم الرشيد من خلال نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة و القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني (الغامدي ،6,2006).

- **ثانياً الدراسات السابقة**

قام الباحثون بالاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث العلمية ذات العلاقة بموضوع بحثها من حيث أهدافها، ومجالاتها النظرية، والإجراءات المنهجية والميدانية المتبعة، بحيث تمثل جميعها أرضية قوية يستند عليها البحث الحالي.

- **الدراسات المحلية :**

دراسةمكرد (2010م)تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة. هدفت الدراسة الى التعرف على واقع البحث العلمي بالجامعات اليمنية والمعوقات التي تواجهه، والتعرف على اهم الخبرات العالمية الحديثة للجامعات، وكيفية الاستفادة منها في تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التطويري وقد استخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات ومن ابرز النتائج هي: وجود ضعف للأداء البحثي للجامعات اليمنية ويمثل البحث العلمي نشاطا هامشيا مما ادى الى

ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة لعلاج المشاكل التي يواجهها المجتمع. وأن هناك معوقات متعددة تواجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية. وضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وقطاعاته.

- **الدراسات العربية :**

- **دراسة مقداد:(2011)، دوربرامج ماجستيركلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة في المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين. هدفت الدراسة :**ربط الدراسات العليا في الواقع بشكل اكبر بحيث تتمكن من اعداد الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتمكن من علاج المشكلات القائمة في الاقتصاد الوطني بعيداً عن مجرد البحوث النظرية التي لايمكن ان تجد لها طريقاً الى التطبيق وكان منهج البحث المستخدم الوصفي، ومن **ابرزالنتائج :** تشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وبناء الثقة المتبادله والتعاون المشترك بمايلبي حاجات القطاع الخاص وحل مشكلاته، وربط برنامج الماجستير بحاجات السوق، وتطوير قاعدة البيانات فيما يتعلق باحتياجات المجتمع، وانشاء اجهزة مركزية لتخطيط ورسم سياسة البحث العلمي والتنسيق مابين المؤسسات والمجتمع المدني، وتوجيه الدراسات العليا ورسائل البحث العلمي لعلاج المشكلات التي تتعلق بقطاع البناء والتشييد والبنية التحتية والتأمين والسياحة وغيرها من التي لم يهتم بها الباحثون.
- **دراسة كسناوي: (2001): توجية البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنميةالاقتصادية والاجتماعية (الو اقع – توجهات مستقبلية)، هدفت الدراسة** إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا بالجامعات لتلبية متطلبات التنمية وتوضيح المعوقات والعراقيل التي تواجه البحث العلمي وسبل التخلص منها لتحقيق التنمية، وتحديد السبل الكفيلة بربط البحث العلمي في الدراسات العليا بالجامعات بمتطلبات التنمية، واقتراح استراتيجيات فاعلة لكيفية التنسيق بين اقسام الدراسات العليا في الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة. **ومن نتائج الدراسة:** وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفه في مجال البحث العلمي. وانه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي. وانه من الممكن التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتبادل الخبرات البحثية والفنية، وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة.

- **الدراسات الأجنبية**

- **دراسةYasser Al-saleh and Geargetavidican (2011):** هدفت الدراسة الى توفير خلفية مقتضبة من منظور نظري ومتاح لدراسة الادوار المحتمله التي لعبتها الجامعات من خلال البحث العلمي في ابتكار وصناعة التنمية ظ، وتبين من النتائج ان للبحث العلمي في الجامعات دور كبير في صناعة التنمية في شتى المجالات.

- **دراسة kent Hill phD(2006)** : هدفت الدراسة لاستعراض الدراسات التي تفحص مدى البحوث الجامعية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المحلية، والاثار الاقتصادية التي تستمد من النواحي المبتكرة لأعضاء هيئة التدريس، والمساهمات التي تقدمها أبحاث الجامعات في الاقتصاد المحلي من خلال برامج الدراسات العليا.
- **دراسة Trice(2000)** : والتي هدفت الى تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة اكسفورد وكانت ابرز النتائج: ان (71%) من الطلبة راضون عن نوعية الخبرة الاكاديمية التي يتلقوها من البرنامج. وان اعضاء هيئة التدريس يساندون الطلبة ويعطونهم تغذية راجعة مفيدة. واما فيما يتعلق بالاشراف على الرسائل العلمية فقد تراوحت استجابتهم وتقييمهم لها مابين الجيد والممتاز.

مناقشة الدراسات السابقة:

من حيث الاهداف:

اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات التي هدفت الى تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية في الهدف العام كدراسة مقداد:(2011)، والتي هدفت الدراسة الى ربط الدراسات العليا في الواقع بشكل اكبر بحيث تتمكن من اعداد الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتمكن من علاج المشكلات القائمة في الاقتصاد الوطني بعيداً عن مجرد البحوث النظرية التي لا يمكن ان تجد لها طريقاً الى التطبيق، ودراسة كسناوي : (2001) والتي هدفت الدراسة إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا بالجامعات لتلبية متطلبات التنمية وتوضيح المعوقات والعراقيل التي تواجه البحث العلمي وسبل التخلص منها لتحقيق التنمية، وتحديد السبل الكفيلة بربط البحث العلمي في الدراسات العليا بالجامعات بمتطلبات التنمية، واقتراح استراتيجيات فاعلة لكيفية التنسيق بين اقسام الدراسات العليا في الجامعات وقطاعات التنمية المختلفةو دراسة kent Hill phD (2006) والتي هدفت الدراسة لاستعراض الدراسات التي تفحص مدى البحوث الجامعية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المحلية، والاثار الاقتصادية التي تستمد من النواحي المبتكره لأعضاء هيئة التدريس، والمساهمات التي تقدمها أبحاث الجامعات في الاقتصاد المحلي من خلال برامج الدراسات العلياو دراسة Yasser Al-saleh and Geargetavidican(2011) التي هدفت الى توفير خلفية مقتضبة من منظور نظري ومتاح لدراسة الادوار المحتملة التي لعبتها الجامعات من خلال البحث العلمي في ابتكار وصناعة التنمية، واختلفت الدراسة في الهدف الخاص مع كلاً من دراسة مكرد (2010م) التي هدفت الى تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، و دراسة Trice(2000) والتي هدفت الى تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة اكسفورد.

من حيث المنهج المستخدم:

اتفقت الدراسة الحالية مع كل الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي المسحي وهو نفس واختلفت عندراسة مكرد (2010م) التي استخدمت المنهج الوصفي التطويري.

من حيث المجتمع:

اغلب الدراسات تم تطبيقها على اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات وهو نفس مجتمع دراستنا عدا دراسة Trice (2000) التي استخدمت في مجتمعها الطلبة واعضاء هيئة التدريس.

من حيث العينة وطريقة اختيارها:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اختيار العينات من اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عدا دراسة Trice (2000) التي استخدمت في مجتمعها الطلبة واعضاء هيئة التدريس واختلفت الدراسة الحالية مع اغلب الدراسات في اختيار العينة بطريقة قصدية.

من حيث اداه الدراسة:

اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات كون الدراسة الحالية استخدمت المقابلة والتحليل في جمع البيانات والمعلومات ومجمل الدراسات السابقة استخدمت الاستبانة.

منهجية البحث وإجراءاته:

يتضمن هذا الفصل منهجية البحث المستخدمة والإجراءات التي اتبعها الباحثون في إعداد بحثهم، وتتمثل بمنهج البحث المستخدم، وكذلك تحديد مجتمع البحث وعينته، والأدوات المستخدمة لجمع البيانات وخطوات إعدادها، واخيراً التحليل التي استخدمها الباحثون في بحثهم، وهي على النحو الأتي:-

منهج البحث :-

قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي المسحي، كونه المنهج العلمي الذي يتناسب مع أهداف البحث وهو أسلوب يعتمد على جمع المعلومات والبيانات عن ظاهرة ما، وذلك بقصد التعرف على الظاهرة المدروسة، كما هي على الواقع.

مجتمع البحث :-

تحدد مجتمع الدراسة الحالية بعينة قصدية من الجامعات اليمنية (إب، ذمار، تعز، صنعاء، حضرموت) والبالغ عددهم (30) عضواً موزعين على استاذ (8)، استاذ مشارك (5)، استاذ مساعد (10)، مدرس (7).

جدول رقم (1)

توزيع مجتمع الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية .

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
أستاذ	8	26,7
استاذ مشارك	5	6،16
استاذ مساعد	10	33،33
مدرس	7	33،23
الاجمالي.	30	%100.0

عينة البحث :

قام الباحثون باختيار عينة بحثهم وبالطريقة القصدية والبالغ عددها (30) عضو هيئة تدريس (إب، ذمار، صنعاء، تعز، حضرموت) .

- أداة الدراسة وخطوات إعدادها :-

- **أداة الدراسة :** قام الباحثون باستخدام اكثر من اداة وهي التحليل والمقابله وهي الادوات المناسبة لجمع البيانات والمعلومات، نظراً لطبيعة أهداف الدراسة الحالية فقد اعتمد الباحثون المقابله والتحليل كأداتين مناسبتين لإجراء بحثهم والتي من خلالها تمكنوا من جمع البيانات والمعلومات من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على اسئلة المقابلة وفقاً للعينة القصديه.
- **خطوات إعداد أداة الدراسة :** أتبع الباحثون الخطوات الآتية في عملية بناء اداة الدراسة :-

– الإطلاع على الأدبيات والبحوث والدراسات العلمية وتحليلها في مجال الدراسات العليا و البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وقام الباحثون بصياغة قائمة من الاسئلة تكونت من ثلاثة اسئلهرئيسية ويتفرع منها اسئلة فرعية في السؤالين الاول والثاني ولاتوجد اسئلة في السؤال الثالث وهي كالأتي :-

1- ما دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية وجاء في 6 اسئلة.
2- ماهي مجالات التنمية وجأت في 5 اسئلة.
3- ما علاقة دور الدراسات العليا والبحث العلمي بالتنمية المستدامة.

– استخدم الباحثون مقياس ليكرت الثلاثي (Likert –3)، لمعرفة مدى توافر الدور للدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس

الاساليب الاحصائية : قام الباحثون بإختيار اسلوب التحليل المناسب لبيانات البحث وهي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وارتباط بيرسون.

عرض النتائج وتفسيرها

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج عملية التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة ومن ثم مناقشتها في ضوء اهداف الدراسة ومتغيراته وحتى يتسنى للباحثون مناقشة نتائج دراستهم، ومدى اتفاق واختلاف هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة، والخروج بتوصيات ومقترحات وفقاً لها.

كان لابد من تحديد المدى لبدائل المقياس المستخدم وعلى النحو الاتي:

1) - تحديد مدى المقياس الثلاثي: بطرح أقل بديل من أعلى بديل وبالتالي يصبح

المدى = (3 – 1) = 2.

2)-تحديد طول فترة المدى : بقسمة مدى المقياس (1) على بدائل المقياس المحدد بـ (2)، بحيث يصبح طول فترة المدى = = 0.66.

3)-تحديد الحدود الحقيقة لكل بديل من المقياس: وذلك بإضافة قيمة طول الفترة إلى أقل قيمة في المقياس، كما هو موضح أسفل الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) معيار الحكم على درجة التو افر دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمتوسطاتها الحسابية

المتوسط الحسابي	درجة التو افر
1,67-1	منخفضة
2,34 -1,68	متوسطة
3 -2,35	كبيرة

عرض نتائج المقابله ومناقشتها:

للتحقق من نتائج السؤال الرئيس للمقابله وهو(**ما دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية)**، أستخدم الباحثون المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال من اسئلة الاداة، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن مدى توافر دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية جاء بدرجة توافر متوسطة إذ حصل على المتوسط الحسابي (2.26) وانحراف معياري (.113)، و تقع في حدود المستوى الكبير من درجة توافر الدور للبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لقيمة المدى المتوسط من المقياس المحدد بـ (1,68 -2,34) بدرجة متوسطة ، والجدول رقم (3) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاداة ككل

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية للاسئلة بشكل عام

المجال	العينه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجال الدراسات والبحث العلمي	30	2.40	.221
مجال التنمية	30	2.16	.184
اجمالي المجالات	30	2.26	.113

يتبين من الجدول السابق رقم (3) مدى توافر دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية جاء بدرجة توافر متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (2.26) وانحراف معياري بلغ (.113)، وتقع في حدود المستوى المتوسط من درجة توافر الدور للدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لقيمة المدى المتوسط من المقياس المحدد بـ (1,68 -2،34) بدرجة متوسطة، والجدول رقم (3) يوضح قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة ككل.

إلا انها تختلف في ترتيبها، إذ نجد ان البحث العلمي قد حصل على الرتبة الأولي بمتوسط حسابي بلغ (2.40) وانحراف معياري بلغ (.221)، يليها في الرتبة الثانية التنمية المستدامة بمتوسط حسابي بلغ (2.16)، وانحراف معياري بلغ (.184) وفقاً لقيمة المدى المتوسط من المقياس المحدد بـ (1,68 -2،34) بدرجة متوسطة.

4- علاقة البحث العلمي بتحقيق التنمية المستدامة

جدول رقم (4) علاقه البحث العلمي بتحقيق التنمية المستدامة

المجالات		الدراسات العليا والبحث العلمي	التنمية المستدامة	علاقة الدراسات العليا والبحث العلمي بالتنمية المستدامة
الدراسات العليا والبحث العلمي	ارتباط بيرسون	1	-.045-	.543**
	مستوى الدلاله		.814	.002
	العينه	30	30	30
التنمية	ارتباط بيرسون	-.045-	1	.709**
	مستوى الدلاله	.814		.000
	العينه	30	30	30
العلاقة بين البحث العلمي والتنمية	ارتباط بيرسون	.543**	.709**	1
	مستوى الدلاله	.002	.000	
	العينه	30	30	30

يتبين من الجدول رقم (4) وجود علاقة ارتباط بين دور الدراسات العليا والبحث العلمي بتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية حيث وان العلاقة طردية كلما زاد دور الدراسات والبحث العلمي زادت التنمية المستدامة.

النتائج والاستنتاجات:

قام الباحثون بعرض النتائج المتعلقة بهدف الدراسة وهو التعرف دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية

- ان دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية جاء بمتوسط حسابي بلغ (2.26) وانحراف معياري بلغ (113.) بدرجة توافر متوسطة
- ان اسئلة المقابلة الخاصة بالدراسات العليا والبحث العلمي قد حصلت على الرتبة الأولي بمتوسط حسابي بلغ (2.40) وانحراف معياري بلغ (221.) بدرجة متوسطة.
- ان اسئلة المقابلة الخاصة بالتنمية المستدامة جأت بالرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(2.16)، وانحراف معياري بلغ (184.) بدرجة متوسطة.
- وجود علاقة ارتباط بين دور الدراسات العليا والبحث العلمي بتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.
- وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية.
- توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي.
- للدراسات العليا والبحث العلمي دور إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.

- للدراسات العليا والبحث العلمي أهمية قصوى في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية لكون البحث العلمي أحد وظائف الجامعة.
- للدراسات العليا والبحث العلمي دوراً بارز في التطوير للأيدي العاملة واستيعاب الكثير من العمالة في سوق العمل.
- للدراسات العليا والبحث العلمي دور إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية والمجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة.
- للدراسات العليا والبحث العلمي دور بارز فيعتبر هو الموجه الاساسي لرفاهية المجتمع والمواطن من خلال تقديم الأبحاث والرسائل العلمية للقطاع العام والخاص تحقيق التنمية المستدامة.
- للدراسات العليا والبحث العلمي أهمية في وضع الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع.
- ان للدراسات العليا وللبحث العلمي إسهامات عديده في نشر المعرفة وانتاجها.
- ان الدراسات العليا والبحث العلمي هما محور ارتكاز التنمية في دول العالم أجمع. عن - وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية.
- وجود معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفه في مجال البحث العلمي.
- ان للدراسات العليا وللبحث العلمي إسهامات عديده في انشاء القوانين وتطبيق النظام

مناقشة نتائج الدراسات

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كسناوي (2001) التي اكدت عن وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفه في مجال البحث العلمي.

- انه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي.
- انه من الممكن التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتبادل الخبرات البحثية والفنية، وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة ودراسة مكرد (2010م) التي اكدت على وجود ضعف للاداء البحثي للجامعات اليمنية ويمثل البحث العلمي نشاطا هامشيا مما ادى الى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة لعلاج المشاكل التي يواجهها المجتمع.
- هناك معوقات متعددة تواجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية، ودراسة (2011) Yasser Al-saleh and Geargetavidican التي اكدت على ان للبحث العلمي في الجامعات دور كبير في صناعة التنمية في شتى المجالات ودراسة kent Hill phD(2006) التي اكدت على زيادة الاسهامات التي تقدمها أبحاث الجامعات في الاقتصاد المحلي من خلال برامج الدراسات العليا .

واختلفت الدراسة الحالية مع كلا من دراسة مقداد:(2011)، التي اكدت تشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وبناء الثقة المتبادله والتعاون المشترك بمايلبي حاجات القطاع الخاص وحل مشكلاته، وربط برنامج الماجستير بحاجات السوق، وتطوير قاعدة البيانات فيما يتعلق باحتياجات المجتمع، وانشاء اجهزة مركزية لتخطيط ورسم سياسة البحث العلمي والتنسيق مابين المؤسسات والمجتمع المدني، وتوجيه الدراسات العليا ورسائل البحث العلمي لعلاج المشكلات التي تتعلق بقطاع البناء والتشييد والبنية التحتية والتأمين والسياحة وغيرها من التي لم يهتم بها الباحثون ودراسة Trice (2000) والتي هدفت الى تقويم برامج الدراسات العليا في جامعة اكسفورد.

التوصيات:

- إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي والتطوير التقني وتوظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية.

- تكثيف الجهود لتطوير التقانة وتوطينها، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية.
- دعم وتشجيع الابتكار والإبداع بدعم البحوث العلمية والتقنية من الجهات الوسيطة.
- خلق قواعد بيانات في القطاع الخاص وربطها بمراكز البحوث للتعرف على حاجات السوق.
- ابتداع اسلوب لاستقطاب القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي والاستثمار في مجال البحوث، والانتفاع بنتائجة وتطبيقها في المشروعات القائمة او المنتظرة او المرجوة.
- انشاء صناديق لدعم البحث العلمي بواسطة القطاعين العام والخاص أو أي مصادر اخرى مشروعة.

المقترحات:

- إجراء دراسة مماثلة لدور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في مكاتب التربية والتعليم بالجمهورية.
- إجراء دراسة مماثلة لدور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة لخدمة المجتمع.
- إجراء دراسة مماثلة لدور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التحول الرقمي بالجمهورية اليمنية.

المصادروالمراجع

اولاً المصادر

القرآن الكريم.

المراجع

- إسماعيل، معتصم محمد،(2015) ، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة** ،قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق، دمشق ، سوريا.
- الأغا، احسان، (2000 ، 2001) ، **"تحسين البحث العلمي في قطاع غزة"، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي حول البحث والدراسات العليا في فلسطين**، جمعية البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية (بيرسا)، غزة، العلمي مايو ١٩٩٧ - الجامعة الإسلامية-، دليل كلية التجارة، ٢٠٠٠م، غزة، فلسطين.
- أيوبى، نزية ،(١٩٨٥)، "**البحث العلمي في الإدارة وتحديد الأولويات**"، الإدارة العامة، (الرياض معهد الإدارة العامة، العدد ٤٥ ، الرياض، السعودية.

- أبو النصر، مدحت ،ومحمد ، ياسمين مدحت ،(2017) ،**التنمية المستدامة** ،المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، مصر.
- حلس، صديقة، (١٩٩٧م)، " البحث العلمي في الوطن العربي – والمعوقات التي تقف في طريقه"، **ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي حول البحث**. العلمي والدراسات العليا في فلسطين، جمعية البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية (بيرسا)، غزة، فلسطين.
- جعفر، سمير،(2019) ،التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، **رسالة ماجستيرغيرمنشورة** ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر.
- زويلف، مهدى والطراونه تحسين،(1998)، **منهجية البحث العلمي**، : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الاردن.
- شبات، محمد،(١٩٩٧)، **و اقع البحث العلمي في العالم الثالث مع اسقاطات على الو اقع الفلسطيني"**، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي حول البحث. العلمي والدراسات العليا في فلسطين، جمعية البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية (بيرسا)، غزة ، فلسطين.
- الضامن، منذر. (٢٠٠٧م)، **أساسيات البحث العلمي**، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.

- الطاهر، قادري محمد ، (2013)، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية ،بيروت ،لبنان.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد ، (١٩٩٨) ، **البحث العلمي، مفهومة وأدو اته وأساليب**، (الطبعة السادسة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- عريفج، سامح وآخرون ،(١٩٨٧)،**في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

- العاجز، فؤاد وأخرون، (1998)، المشكلات الدراسية لدى طلاب الدراسات العليا في كليات التربية بمحافظة غزة، **مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي**، جامعة الأزهر بغزة العدد الثاني عشر-السنة السادسة، فلسطين.

- علي، أشرف يونس، (2013)، دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة (جامعات غزة نموذجاً)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، غزة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، فلسطين.

- الغامدي، عبدالعزيز صقر، (2006) ، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعلم تحت عنوان- **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجا ، الرياض، السعودية.

- ف.دوجلاسموسشيت، (2000)، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،القاهرة، مصر.

- قشور، فتحية، و سوفي، عبدالقادر ،(2013) ، **دورالوقف في التنمية المستدامة** ، المؤتمر العلمي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة ،20-21مايو،جامعة سعد دحلب بالبليدة ،الجزائر.

- قرار جمهوري بالقانون رقم (18)، لسنة (1995)، **بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته بالقانون رقم (30) لسنة (1997) وتعديلاته بالقانون رقم (33) لسنة 2000م**.

- قرار جمهوري بالقانون رقم (18) لسنة (1995) ، **بشأن الجامعات اليمنية** ، الجريدة الرسمية ،العدد (23) بتاريخ 15/ ديسمبر/ 1998م ، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

- كسناوي، محمود، (2001)، **توجية البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية، الو اقع- توجهات مستقبلية**، كلية التربية – جامعة أم القرى، بحث مقدم لندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، توجهات مستقبلية، جامعة الملك بن عبدالعزيز، جدة، السعودية.

- منصور ، مصطفى يوسف ، (2013) ورقة عمل بعنوان "**المشكلات التي يواجهها طلبة الجامعات والكليات في فلسطين في إعداد بحث التخرج وسبل مواجهتها**" ، فلسطين.

- مركز العجلي ، امطر عياد، (2000)، **البحث العلمي أساليبه وتقنياته**، ط1 ، طرابلس :الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

- محمد، عبد الحميد وقرني، أسامة محمود، (2005)، **إستراتيجية مقدمة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبض الدول**، المؤتمر السنوي الثالث عشر، للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة العلمية بالاشتراك مع كلية التربية بني سويف، الجزء الثاني، دار الفكر العربي ، القاهرة ، المنعقد في 24-25 يناير ،القاهرة، مصر.

- المخلافي، محمد سرحان ، وآخرون ،(1999) ، **تشخيص و اقع التعليم العالي وعلاقته بالتعليم التقني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية ،الفكر التربوي المعاصر** ، إصدار الأمانة العامة لإتحاد التربويين العرب، العدد(4)، بغداد ، العراق.

- مقداد، محمد إبراهيم (2011)، دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة في المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، فلسطين الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2006)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله، و أنواعه المختلفة للعام (2004_2005)** ، أغسطس 2006 صنعاء، الجمهورية اليمنية.

- نعمان ، عائده عبد العزيز علي،(2008)،علاقة التدريب بأداء الإفراد العاملين في الإدارة الوسطى (دارسة حالة)، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الشرق.

- الهاشمي ، نهى علي ، (2004) ، **الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي**، مجلة جامعة عجان للعلوم والتكنولوجيا ، العدد (3).

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،(2007)، **قو انين ولو ائح و أنظمة التعليم العالي والبحث العلمي**، صنعاء الجمهورية اليمنية.

المراجع الاجنبية

-Policy brief,2001,sustainable development critical issues,OECD

- sessile &waxen R (2001) :Quality Assurance program Michigan University ,Retrieved from birkabck University on London.

- Trice, A(2000). Oxford's graduate students :perspectives on academic and student life Retrieved Oct.2002, from Oxford University.

المو اقع الالكترونية

يوم الأربعاء 22 -(https://ar.m.wikpedia.org)2021-

دور طلبة الدراسات العليا في الحل الإبداعي للمشكلات

The Role Of Graduate Students In Creative Problem Solving

د. هبة توفيق أبو عيادة
Dr. Heba Tawfiqe Abu Eyadah
دكتوراه قيادة تربوية/ المملكة الأردنية الهاشمية
PhD in Educational Leadership/ The Hashemite Kingdom of Jordan

الملخص:
تهدف الدراسة الحالية تعرُف دور طلبة الدراسات العليا في الحل الإبداعي للمشكلات، لاقتراح إجراءات تساعد على تطوير برامج الدراسات العليا واستثمارها في حل المشكلات بشكل إبداعي وإنتاج المعرفة وتحقيق المأمول منه واستثمار رأس المال الفكري، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التربوية التي تناولت دور طلبة الدراسات العليا في حل المشكلات بما يضمن الخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معيقات تطور برامج الدراسات العليا واستثمارها في الجامعات. وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة إذ تعتمد الدراسة الحالية على تحليل الأدبيات التربوية من خلال المنهج التحليلي وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ووفقًا لرؤية الباحث تقوم الدراسة الراهنة بوضع رؤية علمية لطلبة الدراسات العليا لحل المشكلات بطريقة إبداعية.
الكلمات المفتاحية: الإبداع، حل المشكلات، طلبة الدراسات العليا.

Abstract:
The current study aims to define the role of graduate students in creative problem solving, to suggest procedures that help develop graduate programs and invest them in creatively solving problems, producing knowledge, achieving the desired, and investing intellectual capital, through analysis and review of research, previous studies and educational literature that dealt with the role of students Postgraduate studies in solving problems in a way that ensures an integrated remedial vision to confront the obstacles to the development of postgraduate programs and their investment in universities. The current study differs from previous studies in the methodology of the study, as the current study relies on the analysis of educational literature through the analytical approach and in light of the results of previous studies and according to the researcher's vision, the current study sets a scientific vision for graduate students to solve problems in a creative way.
Key words: Creativity, problem solving, graduate students.

مقدمة:

يترافق مع التطور الهائل الذي يجتاح شتى مناحي الحياة، مشكلات معقدة تحتاج إلى حلول إبداعية، لا تتأتى إلا من خلال إعداد الفرد لمواجهة مثل هذه التحديات بفاعلية، مما يبرز أهمية البرامج التدريبية، في تنمية قدرة الطلبة على مواجهة تحديات ومشكلات عصرهم، واتخاذ قرارات صائبة بشأنها.

وتعد استراتيجية حل المشكلات بطرق إبداعية، نهج تعليمي عملي متفرد في التعامل مع متغيرات الحياة وضغوطها، وتفعيل عمليات التفكير الإبداعية (KaleWhitehouse,2012,181)، فهي عملية تفكير مركبة، تتضمن استخدام معظم مهارات التفكير الإبداعي والناقد، وفق خطوات منطقية متعاقبة ومنهجية محددة، بهدف التوصل إلى أفضل الحلول، للخروج من المأزق أو وضع مقلق باتجاه هدف مطلوب أو مرغوب، من خلال توليد وتعديل وتطوير منتجات تتصف بالجدة والمنفعة، وتتيح المزيد من الفرص لمواجهة التحديات، واتخاذ القرارات السليمة (جروان، 2002، 265، وفخرو، 2001، 10، والأعسر، 2000، 30).

وتتبع استراتيجية حل المشكلات إبداعيا الأسلوب العلمي في التفكير، إذ أنها تقوم على إثارة دافعية المتعلمين، وإشعارهم بالقلق إزاء وجود مشكلة لا يستطيعون حلها بسهولة، بعيدًا عن الإلقاء واستخدام الطريقة التقليدية في حل المشكلة، شريطة أن تكون المشكلة مناسبة لمستوى الطلبة، ومتصلة بحياتهم وخبراتهم السابقة، وذات صلة قوية بموضوع اتخاذ القرارات وعملية التقويم المستمرة (Goldman,2011,239.;Dawson;Venville,2010,135).

وتظهر فعالية هذه الاستراتيجية في تنمية قدرة الطلبة على التكيف المبدع مع متغيرات الحياة، لما توفره من حلول تمتاز بالجدة والأصالة والواقعية، في الوقت الذي تزيد فيه من تفاعل الطلبة الصفي، وتنمي لديهم المهارات المعرفية والاجتماعية، التي تعد بدورها أساسا في اتخاذ القرارات، مما يجعل هذه الاستراتيجية مرتكزا لغالبية المهارات التفكيرية والحياتية في عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات الأخرى (Andres;Pablo,2011,47.;Stevens;Thadani,2007,327).

مشكلة الدراسة:

يبرز الفرق بين حل المشكلات بطريقة تقليدية، وحل المشكلات بالطرق الإبداعية؛ من خلال توفر عنصر الإبداع، الذي يركز على النتاجات الجديدة غير التقليدية، وليس مجرد حل المشكلة بالأسلوب المضمون والمجرب سابقًا، بل رؤية التحديات والعقبات كفرص للنمو، وإن عملية دمج وإشراك طلبة الدراسات العليا كجزء مشارك في حل المشكلات وفي حيرة فكرية، تستدعي دمج استراتيجيات من التفكير الإبداعي والعصف الذهني ، ضمن دائرة معرفية مفتوحة.ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة: " ما دور طلبة الدراسات العليا في الحل الإبداعي للمشكلات؟" وينبثق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أهم طرق حل المشكلات لدى طلبة الدراسات العليا بطريقة إبداعية؟
2. ما سبل تفعيل حل المشكلات لدى طلبة الدراسات العليا بطريقة إبداعية ؟

أهداف الدراسة:

1. تعرُّف على أهم طرق حل المشكلات لدى طلبة الدراسات العليا بطريقة إبداعية
2. تعرُّف على سبل تفعيل حل المشكلات لدى طلبة الدراسات العليا بطريقة إبداعية.

أهمية الدراسة

- يؤمل أن تستفيد من هذه الدراسة صانعي السياسات من خلال استثمار طلبة الدراسات العليا لحل المشكلات بطريقة إبداعية.
- يؤمل أن تستفيد من توصيات هذه الدراسة القيادات الجامعية وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات للقيام بدورهم في تنمية رأس المال الفكري وتشجيع طلبة الدراسات العليا لحل المشكلات بطريقة إبداعية.
- يؤمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة علمية بموضوعها، الذي يعد حاجة ماسة في عصرنا الحالي ومن الأدبيات التي تفتقر إليها المكتبات أو تكاد معدومة على حسب علم الباحثة.
- يؤمل في هذه الدراسة توفير آفاق علمية وبحثية لباحثين آخرين للخوض في مثل هذا المجال سعياً لإحداث التطور المنشود وإضافة معرفة جديدة للفكر التربوي والبحث العلمي لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدم المنهج النظري بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات ذات الصلة بالموضوع؛ لتكوين نظرية عن الأفكار والمفاهيم المتخصصة في مجال الدراسة، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، من خلال تحليل الأدب المتعلق بالدراسة؛ للوصول إلى إجابة أسئلة الدراسة وتقديم عدد من التوصيات لتفعيل دور طلبة الدراسات العليا لحل المشكلات بطريقة إبداعية.

مصطلحات الدراسة

حل المشكلات: نشاط ذهني يقوم به الطلبة بحل المشكلة وفق خطوات علمية محددة ومن خلال مجوعة من الأنشطة العلمية (السعيدية وأمبو سعيدي، 2020). مجموعة من الخطوات التي يقوم بها المعلم لتنظيم المادة الدراسية بصورة مشكلات، بحيث يتم التعامل معها من قبل الطالب وفق خطوات محددة (خطو ات حل المشكلات وتوظيفها في حل مشكلات اخرى في واقع حياته العملية. (أبو الخيل، 2018).

الابداع: عرفها الحضرمي والشوامين (2017) مجموعة من المهارات والخصائص والقدرات التي تتوافر في القائد وتمكن من أداء عملها القيادي والتربوي بإتقان ومهنية عالية.وعرفتها الشهراني (2018) بأنها التأثير في الآخرين وفعهم لتحقيق أهداف المنظمة لكي يكون هذا التأثير فاعلاً وحقيقياً ومبني على الإبداع.وعرفتها الطنبور (2018) بأنها المقدرة على توليد أفكار جديدة مفيدة، أو إعادة تجميع أنماط معروفة في أشكال فريدة متصلة بحل المشكلة، بمعنى رؤية الفرد لظاهرة ما بطريقة جديدة مما يتطلب الإحساس بالمشكلة ثم التفكير بطريقة إبداعية.

طلبة الدراسات العليا: هم الطلبة ممن هم على مقاعد الدراسة على مستوى الماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية والخاصة (السياتين، 2019).

حل المشكلات إبداعيًا :وهي عملية تفكير مركبة، تهدف التوصل إلى أفضل الحلول، للخروج من المشكلة، وذلك باتباع خطوات منطقية إبداعية متعاقبة، تتمثل في تحديد المشكلة (المأزق)، وتقصي الحقائق والمعلومات، وإيجاد الأفكار، واختيار الحل، وإيجاد القبول.وتعرف أيضا بأنها مجموعة العمليات التي يقوم بها

الطالب، بتدريب من المعلم، مستخدما الخبرات التي اكتسبها، للسيطرة على موقف غير مألوف، والوصول إلى حلول غير تقليدية للمشكلات المطروحة، ويتألف هذا النموذج من خمس مراحل أو خطوات منظمة متتالية، وهي: إيجاد المأزق، وإيجاد المعلومات، وإيجاد الأفكار، وإيجاد الحل، وإيجاد القبول. وعملية ذهنية لخلق حل للمشكلة، وهو شكل خاص من حل المشكلات التي ينشئ بها الحل بطريقة استقلالية أكثر من أن يُتعلّم بمساعدة (ويكيبديا، 2021). ويعرف بأنه نموذج لعملية منظمة من خلالها استخدام أدوات واستراتيجيات التفكير الإنتاجي لفهم المشكلات وتوليد العديد من الأفكار غير العادية وتقييم الحلول الممكنة وتنفيذها بما يعكس توظيفًا جيدًا من قبل الأفراد لمهارات التفكير الإبداعي (عكاشة وسرور والمدبولى، 23، 2011).

وتعرف الباحثة حل المشكلات بطريقة إبداعية "إجرائيًا" : تدريب ذهني لطلبة الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) على تطبيق استراتيجية التفكير الإبداعي في حل المشكلات حسب خطوات علمية مدروسة من خلال التعرف والإدراك بوجود مشكلة. وتحديد المشكلة بدقة باستخدام أدواتها. وتحديد أسباب المشكلة. والشروع في حل المشكلة.

تعتبر أول خطوة في طريق حل المشكلات هو تحليل الوضع والإدراك مبكراً بأن هناك مشكلة ما ومن ثم تحديدها والتعرف عليها . ويلاحظ أنه كلما تم إدراك وتحديد المشكلة مبكراً كلما كان من الشهل إيجاد حلول لها . ذلك أن الإدراك والتحديد المبكر للمشاكل يجعل عملية إيجاد الحلول لها أسهل بكثير من تلك الحالات التي يتم الافتراض فيها بأنه طالما أن الأمور تسير فأنه لا توجد مشاكل، ومن ثم اكتشاف المشاكل في مرحلة متطورة، وعندما يكون الموقف متأزماً.

وبالطبع فأن هذا لا يعنى بأن جميع المشاكل عادة ما تبدأ في صورة بسيطة ثم تتطور بمرور الوقت الى أن تصبح خطيرة، كما أنه لا يعنى أن حل المشكلات بنجاح يبدأ من اكتشاف المشكلة وهي في مرحلتها البسيطة، ومن ثم العمل على حلها قبل أن تتطور وتتعقد. ذلك لأن هناك العديد من المشاكل الخطيرة التي تحدث فجأة ودون مقدمات يمكن معها إدراكها أو اكتشافها مبكراً. ويلاحظ أيضاً أن ما يمكن اعتباره مشكلة في وقت ما، قد لا تعتبر مشكلة على الإطلاق في وقت آخر. فإن مشكلة عدم وجود طباع على الآلة الكاتبة لغياب الموظف المسئول، قد لا يكون مشكلة على الإطلاق في حالة عودته من إجازته أو في حالة وجود من يستطيع أن يقوم بمهمته بنفس الدرجة من الكفاءة.

وعندما يقوم فرد بحل مشكلة ما فأنه يقوم بتخيل الأهداف والعلاقات في ذهنه أولاً وأن تتفق مع أهداف المؤسسة العامة والعلاقات الخاصة بالمشكلة الخارجية المعروضة عليه وهذه العلاقات والأهداف بمثابة التمثيل الداخلي للمشكلة وفي اغلب الأحيان يقوم الفرد بتمثيل خارجي لبعض أجزاء المشكلة من خلال بعض الرسوم وصور ذهنية أو كتابة بعض الرموز والتي يمكن أن تساعد من خلالها الكثير في حل المشكلات غير انه غير كافي وحده لحل المشكلة بدون التمثيل الداخلي (Hayes,1991:6) . وقد ظهر الاهتمام بطرق حل المشكلات خلال العقد الثاني من القرن العشرين وذلك عندما بدأ ثورندايك (Thorndike) ومن ثم جاء بعده كوهلر بأجراء تجاربهما على الحيوانات (جابر، 421:2002). وتلاهما بعد ذلك علماء النفس المعرفيون وتمثل محوراً لاهتمام العلماء ولتقديم مقترحات ونماذج لحل المشكلات عبر التاريخ والجدول (1) يبين ذلك:

الجدول (1): نماذج حل المشكلات عبر التاريخ

النموذج	الخطوات
نموذج جون دوي (Johndewey) في كتابه كيف نفكر (How we Think) عام (1933)	1- أدراك المشكلة والشعور بها. 2- التعرف على الصعوبات أو تحديدها. 3- اقتراح مجموعة من الحلول الممكنة للمشكلة. 4- اختيار الحل الأنسب من بينها للمشكلة. 5- تنفيذ الحل الذي تم اختياره
نموذج (جولد فرد) و (دوزربلا) (Dzurilla&Coldfried)	1- النظرة العامة: وتتضمن تقبل حقيقة أن المشكلات تشكل جزءاً طبيعياً في الحياة اليومية وان من الممكن التعامل مع هذه المشكلات بفعالية. 2- تعريف المشكلة وصياغتها: وتتطلب تعريف جميع مظاهر الموقف المشكل إجرائياً وصياغة أو تصنيف عناصره بشكل مناسب. 3- اشتقاق البدائل : وتعني اشتقاق حلول ممكنة ومناسبة للموقف المشكل والتحقق من النتائج المترتبة على كل حل مع احتمال نجاح كل منها. 4- اتخاذ القرار: ويعني اختيار الحل الأنسب للمشكلة ووضع خطة تفصيلية لتنفيذه. 5- التمحيص: وتعني تقييم الحل الذي تم اختياره عن طريق ملاحظة نتائجه ومدى نجاحه وفعاليته في التعامل مع المشكلة. (Dzurilla&Coldfried, 1971:107-126)
أندرسون 1995 (Anderson)	1. الحالة الابتدائية (Lnitialstate): وتتضمن التعرف أو اكتشاف المشكلة وتحديدها بشكل واضح. 2. الحالة المتوسطة (Lntefmediate state): وتتضمن وضع الحلول والفرضيات والبدائل الممكنة لحل المشكلة. 3. حالة الهدف (Gool state): وتتضمن الوصول إلى الهدف وإزالة المشكلة وما يصاحبها من توتر أثناء حلها. (العتوم، 240:2004).
جونسون (Johnson)	1. الأعداد 2. الإنتاج 3. الحكم (التكريتي، 36:2006)
برانسفورد وشتاين (Bransford&Shtein)	1- تحديد المشكلة. 2- تعريف وتمثيل المشكلة. 3- استكشاف الحلول. 4- تنفيذ الأفكار. 5 فحص وتقييم النتائج (Halonen & Suntrouk, 1996:p.259).
هبنر (Hippner 1978)	1. التوجه العام. 2- تعريف المشكلة. 3 - توليد البدائل. 4 اتخاذ القرار. 5- التحقق من النتائج (Hippner,1978:p366- 375)

ويتطلب النجاح في تلك المرحلة القيام بالعمليات الأربعة الآتية:-

أولا: التعرف والإدراك بوجود مشكلة (التشخيص): إن النجاح في حل المشكلات يعتمد بدرجة كبيرة على الإدراك المبكر بأن هناك مشكلة أو صعاب تحول دون تحقيق الأهداف المرجو إنجازها. ومن هنا كان ضرورياً مراقبة ومتابعة الأهداف المطلوب تحقيقها وتحديد العقبات والصعوبات التي لها تأثيرها سواء سلبياً أو إيجابياً على تحقيق الأهداف ، وذلك حتى يمكن الحد من تلك العقبات والصعوبات او منع حدوثها أو التعامل معها فور ووقت حدوثها. وتوجد طرق عديدة تساعد على الاكتشاف المبكر للمشاكل والتعرف عليها، ولعل أهمها موضح في الجدول (2):

الجدول (2): تشخيص المشكلة

المرحلة	خطوات تنفيذها
متابعة ومراقبة الأداء	متابعة ومراقبة أداء العاملين حتى يمكن اكتشاف أي انحراف سلبي عن الأهداف أو عن مستويات الأداء المتوقعة . وبالطبع فأن تحقيق ذلك يتطلب أن تكون الأهداف المطلوب تحقيقها واضحة ومحددة لكل العاملين بالمنظمة . كما يتطلب أيضا وجود معايير أو مقاييس يمكن عن طريقها قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف بالنسبة لكل فرد على حده
ملاحظة العاملين أثناء أدائهم لواجباتهم	ملاحظة العاملين أثناء أدائهم لأعمالهم تعمل على اكتشاف أية تغيرات قد تحدث على سلوك العاملين والتي لو تركت دون توجيه ستظهر كمشكلة تؤثر على تحقيق الأهداف .
الاستماع بعناية للعاملين	ضرورة الاهتمام بحاجات العاملين والاستماع الى مشاكلهم المتعلقة بالعمل أو بعلاقاتهم مع زملائهم .
المراجعة والمقارنة	مقارنة مستوى الأداء الحالي أو السلوك الحالي للعاملين بمستوى الأداء السابق أو السلوك السابق لنفس العاملين سوف يساعد على اكتشاف ما إذا كان هناك مشكلة أم لا .

ويلاحظ أنه في تلك المرحلة لا يكفي فقط التعرف على المشكلة، بل يجب تحديد المسؤول عن حل تلك المشكلة. وبمعنى آخر فأنه يجب تحديد ما إذا كان حل المشكلة في نطاق الإشراف المباشر لك، ام في نطاق الإشراف المباشر لشخص آخر ومن ثم فأنه يتعين إبلاغ الرئيس الأعلى. إلا أنه يجب ملاحظة أنه في احيانا كثيرة قد يكلف شخص ما بحل مشكلة لا تدخل في نطاق الإشراف المباشر له او على الأقل قد يطلب منه الإسهام في حلها.

ثانيًا: تحديد المشكلة بدقة: بمجرد الانتهاء من مرحلة الإدراك بوجود مشكلة والتأكد من أن هناك شيئا ما لا يسير حسب ما هو مفروض ويلزم التدخل لتصحيحه، فإن الأمر يتطلب وصف وتحديد لماهية الأشياء التي لا تسير حسب ما هو مفروض أو حسب ما هو مخطط لها. ويجب ملاحظة أن الغرض من تلك المرحلة هو فقط تكوين نظرة عامة عن المشكلة والتأكد من عدم إغفال أية جانب من جوانبها وليس محاولة حل المشكلة. وبالطبع فأن النجاح في تحديد المشكلة بدقة يتطلب جمع المزيد من المعلومات عن المشكلة. وفيما يلي بعض الأسئلة التي تساعد على جمع المزيد من المعلومات والتي تساعد على تحديد المشكلة بدقة كما هي موضحة في الشكل (1) :

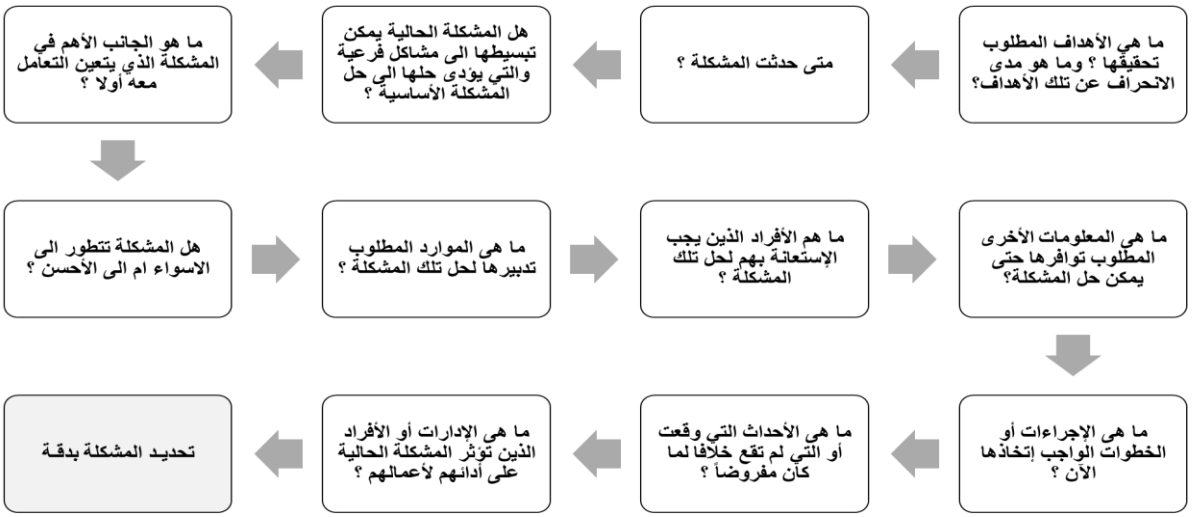

الشكل (1): تحديد المشكلة بدقة

ويلاحظ أنه بالنسبة للمشاكل المقيدة فأن تحديدها بدقة قد يكون أسهل كثيراً من عملية تحديد المشاكل المفتوحة . ذلك أن المشاكل المقيدة تنشأ كنتيجة لانحراف النتائج عن الأهداف المطلوب تحقيقها اما بسبب عدم وقوع أحداث كان من المفروض أن تقع أو وقوع احداث كان من المفروض الا تقع، ومن ثم فأن تحديدها يتطلب التحديد بدقة لتلك الأحداث التي وقعت وكان المفروض الا تقع ، وكذا تلك الأحداث التي لم تقع وكان من المفروض أن تقع . أي أن تحديد المشكلة بدقة يتم عن طريق التركيز على ماهية الأحداث التي وقعت أو التي لم تقع خلافاً لما كان متوقعاً وكانت سببا في انحراف النتائج عن الأهداف المطلوب تحقيقها.

أما بالنسبة للمشاكل المفتوحة وهي المشاكل التي تعوق الوصول الى الأهداف الحالية بدرجة أكبر من الفعالية أو التي تعوق وضع وإنجاز أهداف جديدة، فانه نظراً لتعدد وتداخل أسباب المشكلة فأن تحديدها يتطلب التحديد بدقة للأهداف التي يراد تحقيقها. وواضح اذن أنه كلما كانت المشكلة محددة بدقة كلما كان من السهل تحديد المواقع والأحداث التي يمكن تأتي منها الحلول. ذلك أن التحديد غير الدقيق أو الخاطئ لمشكلة ما ستكون نتيجته هو عدم حل المشكلة.

ثالثًا: تحديد طبيعة المشكلة ومدى الحاحها والوقت المناسب للتدخل لحلها: ويلاحظ أن هناك بعض المشاكل التي لا تبرر الوقت والجهد الذي يبذل في حلها. ذلك أن هناك مشاكل يمكن أن تحل نفسها بنفسها، ومشاكل أخرى تكلفة حلها أكبر من العوائد المحتملة لها. كما أن هناك مشاكل غير ملحة أو مشاكل من طبيعتها أن تبدأ في التحسن تدريجياً . وبالطبع فأن هناك مشاكل ملحة أو ذات النتائج الخطيرة التي يجب التدخل فوراً لحلها. وبصفة عامة فأنه عندما يواجه المرء بمشكلة ما فأن الخيارات التي أمامه تتوقف على طبيعة المشكلة ومدى الحاحها. وفيما يلي نبذه سريعة عن أهم تلك الخيارات:

ويفضل الأخذ بهذا الخيار في الحالات الآتية كما هي موضحة في الجدول (2):

الجدول (2): تحديد طبيعة المشكلة ومدى الحاحها والوقت المناسب للتدخل لحلها

خيارعدم التدخل لحل المشكلة	خيار المراقبة ومتابعة الموقف	خيار التعامل مع آثار المشكلة	خيار التعامل مع المشكلة فوراً
عندما يمكن أن تحل المشكلة نفسها بنفسها. عندما تكون الأثار الناتجة عن المشكلة طفيفة للغاية. عندما تكون تكلفة حل المشكلة أكبر بكثير من العوائد المحتملة.	عندما تكون المشكلة غير ملحة. عندما تبدأ المشكلة في التحسن تدريجياً عندما يصعب التأكد عن أسباب حدوث المشكلة. عندما يحتاج حل المشكلة الى وقت وجهد كبير	عندما يكون تكلفة الحل باهظة. عندما تكون المشكلة في طريقها الى الزوال	عندما تأخذ المشكلة في التطور الى الأسوء. عندما تكون للمشكلة آثار حالية أو مستقبلية خطيرة. عندما يكون هناك موعد نهائي يتعين مقابلته.

أولويات حل المشكلات يلاحظ بأن المشاكل في بعض الأحيان لا تأتي فرادا ، ومن ثم فأن الفرد قد يواجه بعدد من المشاكل التي تأتي في وقت واحد. ولذا فأنه يتعين في مثل تلك الحالات العمل على ترتيب تلك المشاكل بحسب أولوياتها سواء من حيث درجة الأهمية ، درجة الاستعجال ، أو الاتجاه الذي تأخذه المشكلة . وفيما يلي بعض الأسئلة التي تساعد على تحديد أولوية المشكلة بالنسبة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة السابقة بالنسبة **لـ:**

درجة الأهمية : (سياسية/ اجتماعية/ اقتصادية)ما هو تكلفة التدخل لحل المشكلة مقارنا بالعوائد المحتملة ؟ما هو حجم الخسائر الذي تحدثه المشكلة حاليا ؟

درجة الاستعجال: ما هو الوقت المحدد للانتهاء من حل المشكلة؟ ما هي نواحي الاستعجال في حل المشكلة؟ ما هي الأثار التي يمكن أن تحدث لو تم تأجيل حل المشكلة؟ ما هي الإدارات أو الأفراد الذين تؤثر عليهم المشكلة وما هو مدى الحاح حل المشكلة بالنسبة لهم؟

لاتجاه الذي تأخذه المشكلة؟ ما هي الاتجاهات (أسوء ام أحسن) التي تأخذها المشكلة حالياً؟ ما هي الاتجاهات (أسوء ام أحسن) التي قد تتطور اليها المشكلة في المستقبل؟ ما هي الاتجاهات (أسوء ام أحسن) التي اخذتها المشكلة في الماضي؟ ما هي الأسباب التي وراء الاتجاهات الأسوء ام الأحسن التي تأخذها المشكلة؟ هل هناك ما يشير الى أن أسباب المشكلة في طريقها الى الزوال؟

ثانيا : تحديد أسباب المشكلة والحلول الممكنة لها

تهدف مرحلة تحديد أسباب المشكلة والحلول الممكنة لحلها أو تحليل المشكلات الى ملء الفجوة بين السؤالين الآتيين ماذا كان يجب أن يتحقق؟ وماذا حدث أو تحقق؟ وبمعنى آخر فأن هدف تلك المرحلة من التحليل هو البحث عن مجموعة الحلول التي ستعمل على رفع ماذا حدث أو تحقق الى مستوى الأهداف المطلوبة أو التي كان يجب تحقيقها. وبالطبع فان الفجوة بين ماذا حدث وماذا يجب قد تكون سالبة أو موجبة. ويلاحظ ان بعض المشاكل قد لا تتطلب القيام بإجراء تحليلات اضافية في تلك المرحلة طالما انه قد تم تحديدها بدقة وثبت انها مجرد مشكلة عادية او متكررة (روتينية) يمكن حلها بمجرد اتخاذ الحلول المناسبة والإجراءات الاعتيادية. مثال ذلك تعطل السيارة التي تقل العاملين ومن ثم تأخر وصولهم الى مكان العمل او انقطاع التيار الكهربائي بسبب عطل فني. كما أن هناك بالطبع مشاكل اخرى أكثر تعقيداً من المشاكل السابقة وتتطلب القيام بأجراء تحليل لتلك المشاكل وأسبابها والحلول الممكنة لها. وقد يتطلب حل بعض المشكلات المعقدة اشتراك طرف أو أطراف اخرى مع صاحب المشكلة وذلك اما بسبب خبراتهم، او اهتماماتهم او معلوماتهم او المهارات التي يمتلكوها. ويتطلب تحليل أسباب المشاكل والحلول الممكنة لها القيام بالخطوات الآتية:

تحديد المعلومات الإضافية ذات العلاقة بالمشكلة والمطلوب جمعها:

وتعنى هذه الخطوة بعملية تحديد نوعية المعلومات الإضافية المطلوبة ذات العلاقة بالمشكلة وكذا المصادر التي يمكن جمع تلك المعلومات منها وذلك بأكبر قدر ممكن الكفاءة . ويلاحظ أن نوعية المعلومات المطلوبة للمشاكل المقيدة

تختلف عن نوعية المعلومات المطلوبة للمشاكل المفتوحة . ذلك ان الاهتمام بالنسبة للنوع الأول هو بالمعلومات التي تساعد على توضيح الأحداث التي وقعت او التي لم تقع خلافا لما كان متوقعا وكانت سبباً في انحراف النتائج عن الأهداف المطلوب تحقيقها . اما بالنسبة للنوع الثاني فان الاهتمام هو بالمعلومات التي تساعد على التعامل مع العقبات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة . ولعل أسهل وأرخص وأسرع مصدرين يمكن الحصول منهما على المعلومات الإضافية ذات العلاقة بالمشكلة هما: الخبرات السابقة والتي تراكمت عبر الزمن في حل المشاكل الشبيهة بالمشكلة محل البحث . والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الأفراد الذين واجهتهم مشاكل مماثلة او الذين يتأثرون بطريقة او بأخرى من وجود المشكلة الحالية . وهنا يجب على محلل المشاكل بما لديه من حساسية ان يفرق بين الآراء الموضوعية التي تعبر عن حقائق مجردة وتلك الآراء المتحيزة التي لا تعبر الا عن اصحابها . ومهما كان الأمر فأن على محلل المشاكل الا يغفل اية معلومة لها علاقة بالمشكلة وتكون بالتالي عامل حاسم في ايجاد الحل المناسب لها. وبالإضافة الى المصدرين السابقين، فأن أحد الوسائل الهامة التي تساعد على تحديد نوعية المعلومات المطلوب جمعها ومصادرها وكيفية جمعها بأقل تكلفة ممكنة هو الإجابة على سلسلة الأسئلة الآتية الموضحة في الجدول (3):

الجدول (3): تساؤلات أسباب المشكلة

التساؤل	
ما هي نوعية المعلومات الاخرى المطلوبة ؟	(مالية ، اقتصادية ، فنية ، سلوكية .... الخ) .
ما هو الغرض من جمع المعلومات السابقة ؟	(مثلا لتوضيح بعض الغموض في المشكلة ، تحديد التكاليف المقدرة لحل المشكلة ، تحديد الشخاص الذين لهم علاقة بحل المشكلة ...) .
ما هي المصادر التي سيتم الحصول منها على المعلومات السابقة ؟	(الخبرة الشخصية لصاحب المشكلة ، معلومات من الأفراد الذين واجهتهم نفس المشكلة ، معلومات من الأفراد الذين لهم علاقة بالمشكلة ، السجلات والدفاتر ، خبراء متخصصين .... الخ) . كيف سيتم ترتيب تلك المعلومات ؟ (إحصائيات ، تقارير....).
ما هو مدى دقة المعلومات المتعلقة بتكلفة حل المشكلة ؟	مناسبة ومتناسبة مع حجم المشكلة ، تكلفة تفوق العوائد المتوقعة، كنتيجة لحل المشكلة ، تكلفة تقل كثيرا عن العوائد المتوقعة كنتيجة (لحل المشكلة...) .
ما هي وسيلة جمع المعلومات السابقة ؟	(المقابلة الشخصية ، المكاتبات الرسمية ، اتصالات غير رسمية ، الملاحظة الميدانية .... الخ) .
ما هي وسيلة جمع المعلومات الإضافية ؟	كما توجد طريقة اخرى لجمع المعلومات الإضافية – بدلا من سلسلة الأسئلة السابقة – تقوم على أساس التفرقة بين المعلومات المؤثرة وذات العلاقة بالمشكلة وتلك المعلومات والحقائق التي خارج نطاق المشكلة

تحديد الفروض التي تشرح الأسباب المحتملة للمشكلة واختبارها لتحديد السبب الحقيقي للمشكلة: تعنى هذه المرحلة بأعداد قائمة من الفروض التي تشرح أسباب المشكلة المختلفة وتوثيق واختبار كل سبب بالمعلومات والحقائق التي تم جمعها والتي قد تدعم قبوله أو رفضه . وواضح أنه منذ البداية فان بعض الفروض التي تشرح الأسباب المحتملة للمشكلة سيتم حذفها او رفضها لكونها غير ذات علاقة او لكونها لا تفسر السبب الحقيقي للمشكلة .

وعن طريق الاستمرار في عملية الحذف والاستبعاد سيصير تخفيض قائمة الفروض الى ان نصل الى تحديد السبب الأكثر احتمالا (والمفترض ان يكون السبب الحقيقي) لحدوث المشكلة . ويفضل في هذه الحالة قيام محلل المشكلة بالذهاب بنفسه الى موقع الخلل التي تم تحديد اسبابه والتأكد مرة اخرى من انه يمثل السبب الحقيقي للمشكلة .اما في حالة رفض كل الفروض الواردة بقائمة الفروض التي تشرح الأسباب المحتملة للمشكلة ، فان هذا يعنى ان هناك ثمة قصور اما في المرحلة الأولى (التعرف على المشكلة وتحديدها) او في المرحلة الحالية (تحديد اسباب المشكلة والحلول الممكنة لها . ويلاحظ أنه قبل التسرع والعودة الى نقطة البداية فإنه يجب على محلل المشكلة أن يجيب أولا على الاسئلة الآتية:

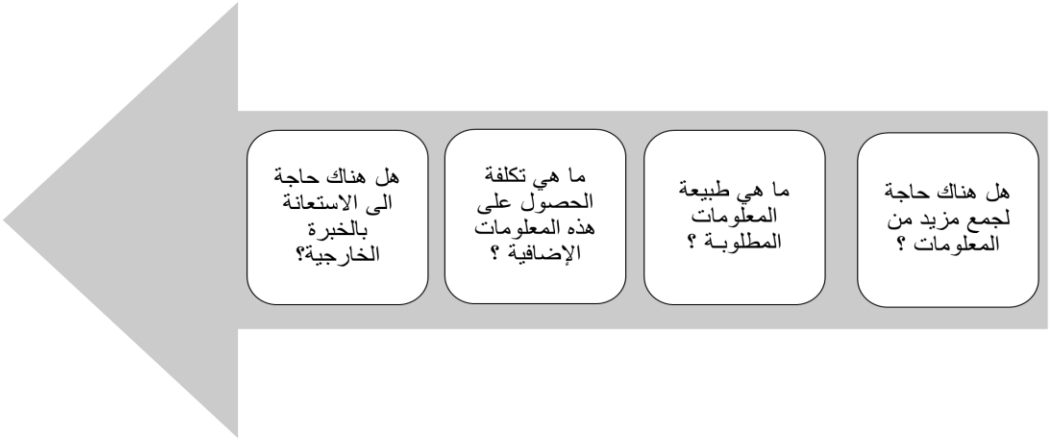

الشكل (3): تحديد الفروض التي تشرح الاسباب المحتملة للمشكلة

ثالثًا ايجاد واختيار الحل المناسب او تحليل القرارات (Decisions Analysis)

يلاحظ أنه بانتهاء المرحلة السابقة فانه يفترض انه قد تم تحديد السبب الأكثر احتمالا للمشكلة (السبب الحقيقي للمشكلة) تمهيدًا لإيجاد واختيار الحل المناسب للمشكلة من بين البدائل المتاحة والتي لكل منها متطلباتها ومميزاتها وعيوبها . ويعنى ذلك ان المطلوب في تلك المرحلة هو تقييم البدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل والأكثر كفاءة في حل المشكلة. ويجب ملاحظة انه حتى لو كان امامنا بديل واحد فقط ، فانه ما زال علينا ان نتأكد انه يمثل الحل الأنسب والأكثر قبولا لحل تلك المشكلة وذلك قبل ان نبدأ في تنفيذه .

ويلاحظ أن من الأخطاء الشائعة في تلك المرحلة – بسبب الرغبة في سرعة حل المشكلة – هو قبول والشروع في تنفيذ الحل الذي يطرأ على الذهن اولا . ذلك ان مثل تلك الحلول عادة لا تمثل الحل الأمثل والأكثر كفاءة لحل المشكلة وما يعنيه تنفيذه من ضياع للوقت والجهد والموارد.

وباختصار فأن محور الاهتمام في تلك المرحلة هو الإجابة على التساؤل الآتي : لماذا تم اختيار هذا القرار وليس قراراً آخر ؟ وبالطبع فأن عملية اختبار الحل المناسب قد تتم عن طريق فرد واحد او عن طريق مجموعة من الأفراد او فريق عمل.

1- تحديد الاهداف المطلوب تحقيقها بدقة ووضوح : أن يتم التحديد بدقة لما هو مطلوب تحقيقه ولماهية العوامل والاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان لتحقيق ذلك الفرض (العقبات) . ومن أجل تحقيق ذلك فانه من الأفضل أن تتم عملية تحديد الأهداف على مراحل وذلك بالبدء اولا بتحديد الأهداف الأساسية ثم تحديد الأهداف العامة ثم الوصول الى الأهداف المطلوب تحقيقها .

2- تقييم البدائل لاتخاذ القرار المناسب : المواءمة بين المتطلبات المتعارضة والتوفيق والمواءمة بين مميزات وعيوب كل قرار او بديل من اجل اتخاذ القرار السليم. إن حل المشكلات يقوم على دراسة الواقع وتحديد الحاجة بين الواقع والمأمول، ويجب أن يكون القرار علمي مبني على منهجية علمية لتقليل نسبة الخطأ، ويمكن تلخيصها بالشكل (3):

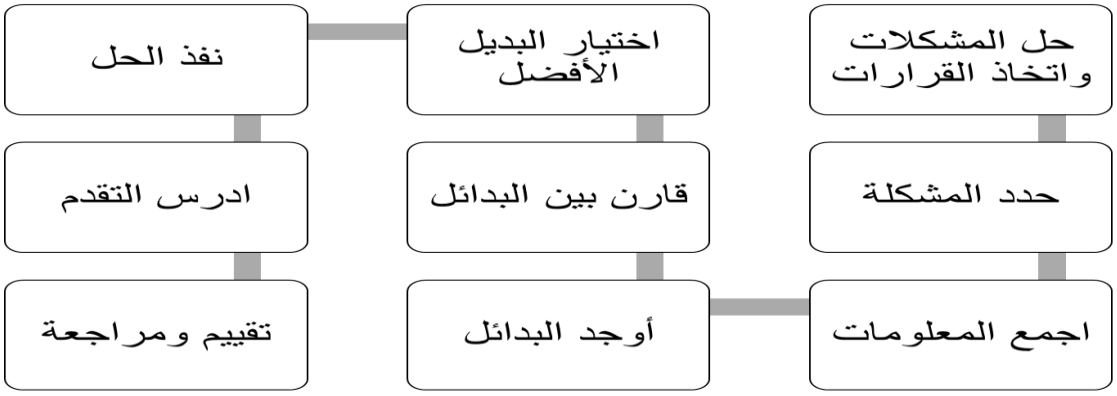

الشكل(3): خطوات حل المشكلات و اتخاذ القرارات

يعد أسلوب حل المشكلات من أهم وأكثر الأنشطة التي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات. يعني أسلوب حل المشكلات هو أيجاد طريقة لتخطي مشكلة ما، او الدوران حول عقبة أو تحصيل هدف غير سهل المنال، ويمكن النظر إليه على انه الناتج العلمي للذكاء البشري والدال عليه (الزغلول والزغلول ، 267:2003). ويحتل أسلوب حل المشكلات مكاناً ذات أهمية بالغة في مجال تكوين المعلومات. وكما أن علم النفس المعرفي فقد أعتمد على أسلوب حل المشكلات متضمناً ومشتملاً على اغلب العمليات المعرفية الأخرى كالتذاكر، والانتباه، والتخيل واتخاذ القرار وغيرها من الأمور الأساسية لدراسة كيفية تكوين وتناول المعلومات، حيث تهتم هذه العمليات بالأساليب التي يقوم باستخدامها الفرد من أجل الحصول على المعرفة، أو للحصول على المعلومات في البيئة التي يعيش فيها، وذلك من خلال افتراض أن الوظائف النفسية أو العمليات العقلية، إنما تتوسط بين البيئة التي تثير الفرد والمعرفة أو المعلومات التي تحققت لديه في النهاية والتي تظهر في شكل بعض مظاهر من السلوك القابل للملاحظة والقياس (أنور الشرقاوي، 86:1991).

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على "ما أهم طرق حل المشكلات لدى طلبة الدراسات العليا بطريقة إبداعية؟"

إن طلبة الدراسات العليا يمثلون المورد البشري الأهم والرئيس للبحث العلمي؛ إذ يعتبر الدعم المالي لخطط البحث ولواجبات ومقترحات الطلبة وأوراقهم العلمية المنشورة من المتطلبات الأساسية لهذه المرحلة. ويلاحظ أن الطريقة المتبعة في دعم طلبة الدراسات العليا والباحثين من خلال حاضنات الأعمال ومراكز البحوث تحتاج الى تطوير وتحسين لإزالة الصعوبات والتحديات التي تواجههم مما قد يؤدي إلى عزوفهم وتأخر إنجازاتهم البحثية وذلك بسبب ضعف الدعم المادي والمعنوي وكثرة الخطوات وبطء الإجراءات وتعقد الخطوات ويمكن تقديم نموذج الحل الإبداعي للمشكلات لطلبة الدراسات العليا بطريقة عملية إجرائية من خلال إشراك طلبة الدراسات العليا في حل الأزمات الراهنة بحيث تتمحور واجباتهم ومقترحاتهم وخططهم حسب الأولويات الوطنية والعالمية؛ بحيث يصبحوا جزء رئيسي في حل المشكلات من خلال توفير الدعم والحوافز وسبل الراحة واحتضان أفكارهم وتبنيها وتطبيقها على أرض الواقع وتسويقها من خلال بنك الأفكار في كل جامعة، والتوسع في حاضنات الأعمال وتدريب الطلبة على مقومات البحث والعلمي وحل المشكلات بطرق إبداعية وفي خمس خطوات رئيسة **نموذج الحل الإبداعي للمشكلات لطلبة الدراسات العليا:**

-**إيجاد المأزق: (Mess-Finding)**، وذلك من خلال الحساسية للمشكلات (Sensitivity Towards Problems)، وتتضمن هذه الخطوة الوعي لطلبة الدراسات العليا للظروف، والملاحظة الدقيقة للأشياء، وتشجيعهم على التفكير الإبداعي، من أجل استكشاف خصائص الموقف، وتحديد المشكلات، وترتيب المآزق بحسب درجة إلحاحها.

-**إيجاد المعلومات: (Data-Finding)**، وتهدف هذه الخطوة زيادة الوعي لطلبة الدراسات العليا بالمأزق، من خلال جمع وتنظيم المعارف والمعلومات والمشاعر والحقائق والأفكار والتساؤلات والآراء، حول مأزق يتم تحديده في الخطوة السابقة، من أجل تحليل موقف وتوضيحه، وصياغة المشكلة بطريقة صحيحة تقود إلى التفكير في العديد من الأفكار الجديدة، لإثارة الرغبة في حلها.

-**إيجاد الأفكار(Idea-Finding)**، وتتضمن هذه الخطوة البحث عن أكبر عدد ممكن من الأفكار للسؤال أو المشكلة، والهدف في هذه المرحلة هو التوصل إلى أكبر عدد من الأفكار والبدائل لدى طلبة الدراسات العليا، فكلما ازداد عدد الأفكار التي يمكن إنتاجها، ازدادت احتمالية أن يمثل بعضها حلولا واعدة للمشكلة، غير أن ذلك لا يتحقق إلا باستبعاد النقد لأي فكرة إلى حين الانتهاء من طرح الأفكار، وتأجيل إصدار الأحكام، ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية العصف الذهني والتفكير الإبداعي والناقد، في توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار والحلول الممكنة المتحررة من القيود؛ وغير المألوفة.

-**إيجاد الحل: (Solution-Finding)**، وذلك من خلال تحديد العديد من المعايير الممكنة لتقويم أفكار طلبة الدراسات العليا، ومن ثم تحليلها بطريقة منظمة، ويستفاد من هذه الخطوة في تقديم أفضل الاحتمالات الممكنة

لاختيار الحل، وتستخدم مهارات التفكير العليا لاسيما التركيب والتقويم، ومهارات التفكير الناقد، كمحكات يعتمد عليها في الحكم على الأفكار التي تم توليدها سابقا، مما يعني إنتاج مقاييس لتقييم الأفكار، والنظر إلى الأفكار بواقعية، واختيار الفكرة ذات الفرصة الأكبر للنجاح، ووجود بيانات ومعلومات تدعم اختيار الفكرة، وعدم التردد في اتخاذ القرار.

-**إيجاد القبول: (Acceptance-Finding)**، التركيز على العناصر التي تؤثر في تطوير الاستخدام الناجح للحلول المقترحة من طلبة الدراسات العليا ، ويؤخذ بالحسبان العديد من الجوانب، التي يمكن أن تساعد أو تعوق الجهود المبذولة في قبول الحل، فهدف هذه الخطوة يتمثل في ترجمة الأفكار إلى أفعال تنفذ، وإتاحة فرصة التنبؤ بما سيحدث، عند تطبيق المشكلة (التنبؤ والتنظيم)، وتشجيع طلبة الدراسات العليا لإدراك التفصيلات التي قد تصاحب تنفيذ الخطة، وتنمية وعيه بإمكانية وجود الصعاب والعقبات المحتملة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على "ما سبل تفعيل حل المشكلات لدى طلبة الدراسات العليا بطريقة إبداعية ؟"

ينتج عن الخطوات المتدرجة والمنظمة لتدريب طلبة الدراسات العليا لحل المشكلات بطريقة إبداعية، وصياغة خطة عمل استراتيجية فعالة في حل المشكلات بطريقة إبداعية، وهذا ما يسعى التعليم العالي له، من خلال محاولته ترسيخ التفكير الإبداعي الإيجابي الناقد، وجعل طلبة الدراسات العليا أكثر مسؤولية ودافعية في مواجهة مواقفهم الحياتية، وتنمية روح التحدي لحلها؛ الأمر الذي يبرز أهمية تبني مهارات بحث علمي تعمل على إثارة تفكير لطلبة الدراسات العليا نحو الموضوعات والقضايا، ومحاولة حلها بطرق إبداعية. ويرتبط مفهوم اتخاذ القرار بمفهوم حل المشكلات ارتباطًا وثيقًا، إذ أن عملية حل المشكلة في حقيقته ليس سوى موقف يتطلب قرارا لحل هذه المشكلة، حيث تشير هذه المهارة ضمنا إلى وجود مجموعة من البدائل المحتملة لحل المشكلة قيد البحث، مما يدفع الفرد إلى عملية تفكير مركبة واعية.

لقد وضع الخبراء مجموعة من الآراء الرائدة في مجال الابتكار والإبداع، وحتى تكون مؤسساتنا التربوية نامية، وأساليبها مبدعة وخلاقة، ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية من قبل أصحاب القرار لدعم طلبة الدراسات العليا لتفعيل سبل التفكير الإبداعي في حل المشكلات وهي:

- لابد من إعطاء الحرية لطلبة الدراسات العليا من أجل تنمية مهارات الإبداع والابتكار والتفكير الناقد لحل المشكلات وأن تتركز هذه الحرية في المجالات الرئيسية للبحث العلمي وحل المشكلات والأزمات الراهنة وتصب في الأهداف الأهم وتساهم في التطوير والتغيير والريادة.
- لابد من الاعتناء بطلبة الدراسات العليا لأنهم مصدر القوة لمؤسسات التعليم العالي والاعتناء بتنميتهم ورعايتهم وتنمية مهاراتهم البحثية واحتضان أفكارهم وتشجيعهم وتحفيزهم وتطبيق أفكارهم وتوفير سبل الراحة لإنتاج أفكار إبداعية.
- احترام طلبة الدراسات العليا وتشجيعهم وتنميتهم بإتاحة الفرص لهم للمشاركة في القرار وتحقيق النجاحات للمنظمة والتخلي عن اللامركزية في التعامل مما تسهم في تنمية القدرة الإبداعية.

- التجديد المستمر لطلبة الدراسات العليا للنفس والفكر والطموحات، من خلال التكامل في العمل والدراسة والبحث العلمي، وأن العمل ليس وظيفة فقط، بل يبني شخصية الطلبة أيضًا، فإن هذا الشعور الحقيقي يدفعه لتفجير الطاقة الإبداعية الكامنة بداخله، وتوظيفها في خدمة الأهداف وحل المشكلات والتطوير والإبداع.
- التطلع إلى الأعلى دائمًا من شأنه أن يحرك حوافز طلبة الدراسات العليا إلى العمل وبذل المزيد لشعورهم بالرضا بالموجود يعود عكسيًا على الجميع ويرجع بالمؤسسة إلى الوقوف على ما نجز وهو بذاته تراجع وخسارة.
- يجب إعطاء طلبة الدراسات العليا أهمية بالغة لأنهم الطريق للأفضل لتطوير الكفاءات وتوسيع النشاطات لأنهم قادة المستقبل، فيجب تدريبهم وتأهيلهم وإعطائهم الفرصة لتدريس متطلبات طلبة البكالوريوس كفرصة للاستفادة والخبرة والمعرفة اللازمة لفتح الأفق أمام أعينهم.
- تدريب طلبة الدراسات العليا على المهارات المطلوبة لتحقيق الأداء الإبداعي الناجح وحل المشكلات وذلك من خلال إيجاد تأثير أوسع بقصد جعل إفراد المنظمة أكثر إبداعا
- استخدام عمليات اختيار وتقييم طلبة الدراسات العليا عند قبولهم واشتراط الأبحاث العلمية ومهارات ومعارف عند قبولهم.

الخاتمة

تأمل الباحثة عند تدريب طلبة الدراسات العليا على مهارات حل المشكلات بطريقة إبداعية وتدريبهم المستمر وإعدادهم يما يتواكب مع متطلبات عصر المعرفة خصوصًا بعد جائحة كوفيد19 والأزمات المتلاحقة التي سببتها أن تنعكس بآثار ايجابية يسهم بها طلبة الدراسات العليا بحل المشكلات بإبداع وابتكار في تطوير المؤسسات التربوية من خلال

1- تحقيق الكفاءة : إذ سهم في استثمار طلبة الدراسات العليا وذلك بإيجاد منفعة ملموسة لمؤسسات التعليم العالي بشكل خاص وكافة مؤسسات المجتمع بشكل عام؛ إذ يتم اعتبارهم رأس المال الفكري في الاقتصاد المعرفي.
2- تعزيز المنظومة اللامركزية والإدارة الديمقراطية : من خلال إفساح المجال لطلبة الدراسات العليا في حل المشكلات بطريقة إبداعية وفي عملية صنع القرار والحد من احتكار القرار على الإدارة العليا.
3- كسب ثقة الأفراد : من خلال تحسين صورة الأداء لطلبة الدراسات العليا وتقديم الأفضل من المخرجات والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي من خلال التعاون معه فيما يحقق المصلحة العامة.
4- تقوية الشعور بالاعتزاز والانتماء : وتنمية الشعور لدى طلبة الدراسات العليا بإمكانية التقدم والتطوير وتقديم كل ما من شانه تعزيز وتقدم المؤسسة.
5- المساهمة في خلق فرص مواتية للتغيير : وذلك من خلال الإدارة الناجحة التي تؤدي إلى إفساح المجال لطلبة الدراسات العليا للابتكارات والريادة، وهذا يؤدي بالنهاية إلى تهيئة بيئة مواتية للتغيير.

6- توافر ثقافة تنظيمية داعمة للابتكار : والتي تشجع طلبة الدراسات العليا على قيام عقلية جديدة تركز على التفكير الممكن، وذلك من خلال آليات مختلفة من بينها توظيف وتنشئة وتوفر نظام عادل لتقييم الأداء والمكافآت والتقدير وفتح المجال للتجريب والتعلم المستمر.

7- تعزيز روح الفريق والمشاركة : والعمل على تشجيع التدريب طلبة الدراسات العليا على بناء الفريق وعمل أبحاث جماعية وعلى كيفية التفاوض حول إقامة ترتيبات تنظيمية جديدة للعمل المشترك مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص.

8- تشجيع التعلم مدى الحياة : إن إيجاد وتطبيق الابتكارات قد يتعذر بدون رفع مستويات معارف ومهارات العاملين بصورة مستمرة .

ومن ثمّ فإن استراتيجية الحل الإبداعي للمشكلات، تعتمد على مجموعة أسس أو عناصر، تعمل كمرتكزات في إثارة العصف الذهني لدى الطلبة، من أجل التوصل إلى حلول إبداعية، ويمكن تلخيص هذه الأسس ضمن المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: يتم فيها توضيح المشكلة، وتحليلها إلى عناصرها الأساسية، وتبويبها من أجل عرضها للمناقشة في جلسة العصف الذهني المتضمن تفكيرا إبداعيا.

المرحلة الثانية: وتقوم على حرية التفكير، ومسؤولية تطبيق هذه المرحلة تقع على عاتق المعلم أو رئيس الجلسة، حيث يقوم بتوضيح كيفية العمل، وتشجيع المشاركين على إعطاء أكبر عدد ممكن من الأفكار، لأنه كلما زاد عدد الأفكار المقترحة من قبل الطلبة، زاد احتمال بلوغ قدر أكبر من الأفكار المعينة على الحل المبدع للمشكلة، مع الترحيب بالأفكار الغريبة، واستبعاد أي نوع من الحكم أو النقد أو التقويم لأفكار الآخرين.

المرحلة الثالثة: تعميق أفكار الآخرين وتطويرها، من خلال إثارة حماس المشاركين لأن يضيفوا لأفكار الآخرين، وأن يقدموا ما يمثل تحسينا أو تطويرا، فالأفكار المطروحة ملك للجميع، ويستطيع أي عضو أن يدمج بين فكرتين، أو يستخدم أفكار الآخرين للخروج بأفكار جديدة، ثم تقويم الأفكار واختبارها عمليا، مما يتطلب أن يكون المشاركون على دراية مقبولة بموضوع المشكلة، وما يتعلق بها من مهارات ومعارف.

أن الاهتمام بأسلوب حل المشكلات شجع الكثير من المختصين بتطوير نماذج التدريب وأساليبه على أسلوب حل المشكلة فقد وضع العلماء والباحثون العديد من النماذج التي تتضمن خطوات لحل المشكلات وتخضع العديد من هذه النماذج في تحديد الخطوات الى مفهوم أسلوب حل المشكلات (Problem space). والنقطة الأهم هي تدريب طلبة الدراسة العليا لحل المشكلات بطريقة إبداعية والتفكير خارج الصندوق بأفكار إبداعية وابتكارية للريادة محليا ووطنيا وعالميًا.

التوصيات :

- ضرورة نشر ثقافة حل المشكلات والتفكير الناقد والابداع والابتكار لدى طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- ضرورة عمل دورات لطلبة وأعضاء هيئة التدريس لبرمجيات الحاسوب المتعددة والتفكير الإبداعي والناقد وبشكل مستمر يتماشى ومتطلبات العصر.
- زيادة عدد المواد العملية والتركيز على البرمجيات الحاسوبية الحديثة في خطة تكنولوجيا التعليم. وتدريب الطلبة على تصميم مواقع الكترونية وتفعيل خصائصها بما يتناسب ومتطلبات التخصص
- التوسع في حاضنات الأعمال لتوفير مناخ ملائم للباحثين وطلبة الدراسات العليا واحتضان أفكارهم وتطبيقها.
- المشاركة في المسابقات العالمية والمحلية وتحفيز الباحثين ماديا ومعنويا لتقديرهم والحد من هجرة العقول.
- إضافة استراتيجيات ومناهج البحث العلمي والتفكير الإبداعي والناقد في المناهج المدرسية والجامعية والتشجيع والتدريب على مهارات البحث العلمي.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو عواد، فريال وعشا، انتصار (2011). أثر برنامج تدريبي مستند إلى الحل الإبداعي للمشكلات، في تنمية التفكير التشعيبي، لدى عينة من طالبات الصف السابع الأساسي في الأردن، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين، المجلد (12)، العدد (1)، ص69-96.
- الأعسر، صفاء (2000). **الإبداع في حل المشكلات**، القاهرة، مصر: دار قباء للطباعة والنشر.
- بابيه، برهان (2009). **أثر استخدام استراتيجية حل المشكلات في تنمية التفكير الإبداعي، والقدرة على حل المشكلات، في مبحث الثقافة الإسلامية، لدى طالبات الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- بوراس، احمد(2008). **تمويل المنشآت الاقتصادية**، عمان: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- جروان، فتحي (2002). **الإبداع، مفهومه، معاييره، مكوناته، نظرياته، خصائصه، مراحله، قياسه، تدريبه**، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر.
- حنفي، عبد الغفار(2002). **اساسيات التمويل والإدارة المالية، الاسكندرية**: دار الجامعة للنشر.
- خريف، محمد عامر والأمين، علي احمد(2019). **أثر التعثر المصرفي على التمويل الزراعي في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الزيادات، ماهر والعدوان، زيد (2009). أثر استخدام طريقة العصف الذهني في تنمية مهارة اتخاذ القرار لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في مبحث التربية الوطنية والمدنية في الأردن، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد (17)، العدد (2)، ص 465-490.
- سمور، سوسن (2011). **أثر استخدام طريقة حل المشكلات في تنمية مهارات التدريب العملي لدى طلبة التعليم التمريضي في كليات المجتمع، و اتجاهاتهم نحو التدريب العملي**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الطائي، إيمان (2001). **السمات الشخصية وعلاقتها باتخاذ القرار لطلبة كلية القانون في جامعة بغداد**، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد.
- الطيبي، فاطمة وحنيني، رقية عبد الرحمن(2019). **دور ايرادات التمويل البنكي الاسلامي على الربحية**، جامعة احمد دراية، ادرار.
- عشيش، حسن سمير(2008). **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك**،ط1، عمان: دار المجتمع العربي.
- فراح، رائدة(2014). **مصادر التمويل الحديثة و أثرها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.
- ميرغني، جهان(2018). **التمويل الإسلامي للتنمية**، كلية الدراسات العليا، جامعة دنقلا.

المراجع الأجنبية:

- Andres,Caceres;Pablo,Leonor (2011). Effect of a learning-based methodology model on critical thinking, creative thinking and problem-solving ability in students with academic talent ،Spanish Journal of Pedagogy, vol.248, no.2, p.39-55.
- Goldman,Susan (2011).Choosing and using multiple information sources: Some new findings and emergent issues, Learning & Instruction,vol.21,no.2, p.238-242.
- Houtz, John; Selby, Dwin (2009). Problem solving style, creative thinking, and problem-solving confidence, Educational Research Quarterly, vol.33, no.1, p.18-30.
- Kale,Ugur;Whitehouse,Pamela (2012).Structuring video cases to support future teachers problem solving, Journal of Research on Technology in Education,vol.44,no.3, p.177-204.
- Krasch,Delilah;Carter,Deborah (2009).Monitoring classroom behavior in early childhood: using group observation data to make decisions, Early Childhood Education Journal,vol.36,no.6, p.475-482.
- Lavonen,Jari;Autio,Ossi;Meisalo,Veijo (2004).Creative and collaborative problem solving in technology education:A case study in primary school

متطلبات نشر الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء

Requirements for Publishing Scientific Research for Higher Studies Students at Al-Baydaa University

للباحثتان/
صفاء ناصر العبيدي
Safaa Nasser Al-Abidi
طالبة دكتوراه – كلية التربية -جامعة صنعاء-الجمهورية اليمنية
Hp Student- Faculty of Education- Sanaa University- Yemen
أسماء محمد الثجري
Asma Mohamed Al-thajri
باحثة –كلية التربية-جامعة ذمار– الجمهورية اليمنية
Researcher- Faculty of Education- Thamar University

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة متطلبات نشر البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء، وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس: ما متطلبات نشر البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المضمون، لعدد من الأدبيات التي تمثل في مجملها مجتمع الدراسة وعينتها. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى أربعة متطلبات رئيسية في، هي: متطلبات خاصة بـ(سوق العمل والمجتمع، جامعة البيضاء، مجلة الجامعة، طلبة الدراسات العليا) ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تشجيع مشاركات طلبة الدراسات العليا سواءً في المؤتمر وورش العمل والمحاضرات في ظل انتشار تكنولوجيا الاتصالات.

مصطلحات الدراسة: متطلبات، النشر العلمي، طلبة الدراسات العليا، جامعة البيضاء.

Abstract:

The study aims at identifying the requirements for publishing scientific research for Higher Studies at Al-Baydaa University. The problem of the study is to answer the main question: What are the requirements for publishing scientific research for graduate students at Al-Bayda University? The study relied on the descriptive approach, in the style of content analysis, for a number of literature that in total represented the study community and its sample. In light of this, the study found four main requirements in Requirements specific to (the labor market and society, Al-Baydaa University, the university magazine, Higher Studies Students). The spread of communication technology remained. Study terms: requirements, scientific publishing, graduate students, Al-Baydaa University.

مقدمة:

يكتسب التعليم الجامعي أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطوير الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فهو من ناحية يمثل أبرز مجالات الاستثمار البشري ومحقق أهدافها وآمالها، ومن ناحية أخرى يمثل استثماراً في رأس المال البشري والذي يعد أهم وأرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق، إذ أن الإنسان في المحصلة النهائية هو ثروة الأمم وحصيلة إنتاجها الفكري والابتكاري والإبداعي (الحاوري، د.ت، 1)

وكون تنمية المجتمعات تتطلب بالضرورة إنتاج المعرفة وتطبيقاتها فإن المصادر الرئيسية لإنتاج المعرفة هي التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، وهذا يعني أن بناء المجتمع رهن بمدى تطور هذه المصادر جميعاوبالدرجة الأولى البحث العلمي الجامعي، ويمكن ملاحظة أثر ذلك في الدول المتقدمة التي هيأت للبحث العلمي مقوماته، وللعلماء المكانة التي يستحقونها، فتقدمت بذلك مسيرة المعرفة فيها، وحققت من خلال ذلك مستويات عالية من الرقي والتقدم في كافة مجالات التنمية، وبالدرجة الأولى يُعد إحدى وظائف الجامعة (شاهين، 2013، 11).

كذلك بالإسهام له من الأهمية ما يبرر دراسته إذ يتضح دوره في تنمية الحركة الفكرية للمجتمع وحل قضاياه ومشكلاته المتنوعة، كما يسهم في التنمية الأصيلة والمستمرة، ذلك أن الأغلبية العظمى من الاكتشافات العلمية قد تحققت من خلال إجراء البحوث في بيئة التعليم الجامعي (Akuegwu, et al, 2006,10)

ويمثل نشر الأبحاث العلمية الحلقة الأخيرة للبحث العلمي كوظيفة هادفة إلى دعم العملية التعليمية والبحثية والخدمية للجامعة من خلال نشر الكتب والدوريات والمقالات وأوراق العمل والنشرات العلمية وغيرها من أوعية النشر المختلفة (مقبل، 2009، 9).

إلا أن اليمن إحدى دول العالم الثالث لذا فهي بحاجة إلى مواجهة التطورات الناتجة عن انفتاح السوق للتجارة العالمية والعولمة بالعمل على تطوير مواردها البشرية باعتبارها مصدر مهم وأساسي لتحقيق أهداف التنمية واللحاق باقتصاديات القرن الواحد والعشرين. وهذا يتطلب تفعيل الدور البحثي للجامعات ونشر المعرفة من حيث النوعية والكفاءة من مخرجاتها وتوسيع نشاطه وقدراته الاستيعابية لتعزيز الدور الهام في بناء القدرات الذهنية والفكرية والثقافية للأجيال وتمكينها من الانخراط في عجلة التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي لبناء الدولة الحديثة العصرية (Hkimi,2011, 4).

وفي إطار ذلك فقد أجريت حوله عدداً من الدراسات العلمية منها دراسة عليان (2003) التي تناولت واقع حركة النشر في الأردن من وجهة نظر المؤلفين والناشرين وأعضاء المكتبات، أما دراسة عبادة(2005) فهدفت إلى فهم ما الذي يتحكم في حركة النشر العلمي في العالم المعاصر، وهل توجد سياسة واضحة للنشر، أم أنها مبادرات مبتورة وجهود معزولة.

كما أن دراسة البنداق (2006) ناقشت مفهوم النشر العلمي وأثره في بناء نشاط البحث العلمي ودعمه، ودراسة أبي الخيل (2010) ركزت على قضية النشر العلمي بجامعة الملك سعود، فيما دراسة مسعودي وآخرون(2019) فسعت إلى التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه الباحث لنشر مقالاته في المجلات الوطنية التي تشكل عائقاً أمام تطوير وترقية معايير البحث العلمي المعمول بها. لهذا أوصت دراسة تره (2021) ضرورة تشجيع الباحثين الشباب على دخول في مجال النشر العلمي بحيث لا يكون مرتبطًا بدرجة علمية أو ترقية.

وفي الوقت الذي اتجهت الكثير من التصنيفات العالمية للجامعات لتضع في اعتبارها ومعاييرها تقييم الجامعات وتحديد ترتيبها على المستوى الدولي حجم النشر الدولي العلمي لهذه الجامعات. إلا أن الجامعات اليمنية بشكل عام وجامعة البيضاء بشكل خاص تعاني من أمراض عدة من نتج عنها هشاشة البحث والنشر العلمي. وفي ضوء ما سبق؛ يأتي البحث الحالي كمحاولة علمية للكشف عن أهم متطلبات نشر الأبحاث العلمية لطلب الدراسات العليا في جامعة البيضاء، وذلك من خلال الوقوف على واقع النشر العلمي في الجامع وتحديد أهم معوقاته وانعكاس ذلك على طلبة الدراسات العليا، ثم بيان أهم متطلبات النشر العلمي بغي تطوير الواقع بالاستناد إلى تجارب الآخرين وخبراتهم.

مشكلة البحث:

بالرغم من أن الأهداف الاستراتيجية لتحقيق رؤية جامعة البيضاء تنص على "إجراء البحوث النظرية والتطبيقية لخدمة المجتمع والمشاركة في إيجاد حلول علمية لمشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، استمرار نشاط البحث العلمي من خلال انتظام إصدار مجلة الجامعة العلمية -عقد المؤتمر العلمي سنوياً -توجيه الأبحاث لخدمة احتياجات التنمية"(جامعة البيضاء، 2021، 6). والتي جاءت وفق لتوصية الكثير من الدراسات والأبحاث الداعية إلى ضرورة مواكبة التطورات وتحسين جودة أداءها ومخرجاتها بما يلبي الاحتياجات بالاعتماد على نشر البحث العلمي القائم على معالجة مشكلتها ومواجهة تحدياتها. كونه من أهم المؤشرات تطوير الجامعات ومخرجاتها المختلفة.

إلا أن جهود الجامعة التطويرية ما تزال في خطواتها الأولى في ضوء المتغيرات المعاصرة. لذا تبدو الحاجة الملحة لتطوير الرؤى ونشر ثقافة البحث العلمي ونشره ومعرفة المزايا والتطورات التي يحدثها النشر العلمي، ولا يتأتى ذلك إلا بجهود منتسبي الجامعة وبالأخص طلبة الدراسات العليا كونهم القلب النابض للمجتمعات وأداتها نحو النمو والرقي. إلا أنهم يواجهون العديد من الصعوبات. وبناءً على ذلك فقد استشعرت الباحثتان الحاجة إلى دراسة فهي لم تكن في وقت مضى أهم منها في الوقت الحالي كونه يفرض على جامعة البيضاء ضرورة خلق وعياً علمياً وبحثياً لتعزيز مكانتها وتحقيق غاياتها البحثية، لذلك ارتأت الباحثتان البحث عن متطلبات النشر العلمي لطلبة الدراسات العليا لجامعة البيضاء.

وتتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما متطلبات نشر الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء؟ وسيتم تحقيق ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع نشر الأبحاث العلمية في جامعة البيضاء؟
- ما أهم معوقات نشر الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء؟
- ما أهم متطلبات نشر الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء الخاصة بسوق العمل والمجتمع، جامعة البيضاء، مجلة الجامعة، طلبة الدراسات العليا؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى: التعرف على متطلبات نشر الأبحاث العلمية جامعة البيضاء. وذلك من خلال:

- تشخيص واقع نشر الأبحاث العلمية في جامعة البيضاء.
- التعرف على أهم معوقات نشر الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء من وجهة نظرهم.

- التعرف على متطلبات نشر البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا من حيث جامعة البيضاء الخاصة بسوق العمل والمجتمع، جامعة البيضاء، مجلة الجامعة، طلبة الدراسات العليا في الجامعة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي في:

- تزامن هذا البحث وانسجامه مع التوجهات الاستراتيجية والجهود المبذولة نحو إنشاء منظومة متكاملة للبحث العلمي لجامعة البيضاء في ضوء التطور العلمي والتكنولوجي.
- تسهم نتائجه في تطوير وتحسين النشر العلمي وتجدد سبل تدعيمه، وذلك لكشفها لجوانب القصور التي يعاني منها البحث العلمي بشكل عام والنشر العلمي على وجه الخصوص.
- يكشف لقيادة الجامعة جملة من السلبيات وجوانب الضعف ترافق عملية النشر العلمي، والتي تمكن القيادة في ضوئها من وضع رؤية استراتيجية واضحة.
- قد يثير هذا البحث اهتمام الباحثين مستقبلاً لدراسة جوانب أخرى لم يُغطِها البحث، كما قد يفتح المجال أمامهم للقيام بدراسات أخرى مماثلة لتطوير النشر العلمي من وجهات مختلفة، لمختلف المؤسسات التعليمية في الجمهورية اليمنية كالتربية والتعليم، والتعليم المهني والفني، وكليات المجتمع والجامعات الخاصة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي-لوصف باعتباره من أنسب المناهج وفقًا لطبيعة موضوع البحث، ومن أكثر المناهج استخدامًا وملاءمة في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية؛ كونه يعتمد على الجمع الحصيف والدقيق لعدد من مصادر المعلومات كالدراسات والمقالات والتقارير العلمية الموثقة والمتوفرة ذات الصلة بموضوعة. وانقسمت مرحلة البحث إلى مرحلتين الأولى: مرحلة جمع المادة العلمية، سواء المطبوع منها أو المنشور على الإنترنت، والمرحلة الثانية: هي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات باستخدام أسلوب تحليل المضمون، من أجل استخلاص النتائج اللازمة للإجابة عن أسئلة البحث، كما تم استخدام المقابلة للتعرف على أهم معوقات النشر العلمي من وجهة نظر الطلبة، ثم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة.

مصطلحات البحث:

النشر العلمي: هو العملية التي يتم من خلالها إيصال النتاج الفكري لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء إلى الباحثين والمستفيدين من خلال قنوات نشر علمية محكمة تضمن الحقوق الفكرية والعلمية لهم.

متطلبات النشر: هي الإمكانات الملموسة وغير الملموسة وكل ما ينبغي توافرها في جامعة البيضاء والتي من خلالها يتمكن طلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء من ممارسة النشر العلمي.

طلبة الدراسات العليا: هم الطلبة الذين يلتحقون بأحد كليات جامعة البيضاء لدراسة في برنامج الماجستير منذُ 2019، وفقًا لنظم الجامعة وأعرفها.

الدراسات السابقة:

دراسة **(Alexis &Around, 2008)** اهتمت برصد تأثير التطور الاقتصادي والتقني على النشر العلمي في أوروبا خلال العامين السابقين لإنجاز الدراسة، وميزت الدراسة بين نوعين من مجلات النشر العلمي هما: المجلات الربحية، المجلات غير الربحية؛ وأشارت الدراسة إلى أن تكلفة المجلات الربحية ثلاث أضعاف المجلات التي لا تهدف للربح، وجود بعض المعوقات التي تحول دون المنافسة الفعالة في مجال النشر العلمي والتي من أهمها: استراتيجيات التسعير، والتوسع في مجال النشر، وصعوبة الاندماج بين مؤسسات النشر العلمي.

دراسة **(هلول، 2011)** سعت إلى بناء مجلات علمية أنموذجية بتفعيل الدعم المادي والمعنوي للجهات العليا، ودراسة معوقات ومشاكل تعاني منها المجلات العلمية بجامعة بابل للخروج بحلول تخدم النشر العلمي العراقي، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المجلات العلمية بالجامعة تمول تمويلاً ذاتياً بنسبة (100%). وكانت المجلات العلمية عبارة عن ملازم ورقية لا يميزها سوى أغلفتها الملونة.

دراسة**(الطرشاني، 2019)** هدفت إلى التعرف على واقع النشر العلمي، ورصد أهم معايير النشر، وأهم المشكلات التي تواجهه في الجامعات الليبية بغية وضع تصور مقترح لمواجهة الصعوبات. ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، كانت الاستبانة الموزعة على أعضاء هيئة التدريس هي أداة جمع البيانات. وأهم ما خلصت إليه الدراسة واقع النشر العلمي في الجامعات الليبية ضعيف جداً نتيجة عدد من الصعوبات أهمها الذاتية في التحكيم، وعدم وجود معايير واضحة وارتفاع تكلفة النشر وغيرها وخلصت الدارسة إلى ضرورة وجود استراتيجية تطبقها الجامعات الليبية في تقديم خدماتها.

دراسة **(المغدوري، 2019)** هدفت إلى التعرف إلى معوقات النشر العلمي بقاعدة البيانات العالمية ISI من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في ضوء بعض الجامعات السعودية، مع بيان تأثير بعض المتغيرات الديمغرافية وذلك باستخدام المنهج الوصفي واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات المطبقة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المعوقات أبرزها: غياب الحوافز، غياب التعريف بالأبحاث المنشورة، ضيق الفترة الزمنية المحددة لإجراء تعديلات المحكمين، وضعف المخصصات المالية، كما أظهرت وجود فروق في استجابات عينة الدراسة وتعزى للمتغيرات.

دراسة **(صالح ورابح، 2019)** هدفت إلى التعرف على حركة الوصول الحر للمعلومات كنظام جديد للنشر العلمي، ومعرفة التطورات الحاصلة في ميدان البحث العلمي والاستفادة من البيئة الرقمية ومواكبة الباحثين بالجامعات السودانية للمستجدات الرقمية. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود إسهام إيجابي كبير للإتاحة الحرة للمعلومات في النشر العلمي بالجامعات، كما توجد معوقات تمنع الاستفادة القصوى من الوصول للبحوث منها الاشتراكات المالية، والانتهاك لحقوق الملكية الفكرية للمؤلفين.

دراسة **(الخطيب والقباني، 2021)** هدفت إلى معرفة متطلبات توظيف المخرجات البحثية لصالح التنمية وخدمة المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء الرؤية الوطنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المضمون، وتمثلت الأدبيات هي مجتمع الدراسة وعينتها. ومن أبرز من توصلت إليه الدراسة أن متطلبات توظيف

المخرجات في ضوء الرؤية الوطنية 2030 في أربعة متطلبات رئيسية، هي: تأسيس وحدة خاصة بالبحث العلمي تتبع مكتب رئاسة الجمهورية، تأمين واستدامة التمويل، تجويد البحث العلمي، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات البحثية والإنتاجية والتقنية والمجتمع.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت النشر العلمي أنها تناولته من منظورات مختلفة سواء من حيث معوقاته أو واقعه وبناء المجلات العلمية المحكمة، إضافة إلى الآثار الاقتصادية والتقنية على تطور النشر، وحسب علم الباحثتين فقد لوحظ غياب الدراسات المحلية التي تتناول النشر العلمي الجامعي، وهو ما يميز هذه الدراسة كما تتميز بتركيزها على متطلبات النشر العلمي لطلبة الدراسة العليا في جامعة البيضاء، واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في عرض الإطار النظري وفي تحديد المشكلة وأهدافها، وإبراز جوانبها ومتطلبات النشر العلمي لطلبة الدراسات العليا بجامعة البيضاء.

الخلفية النظرية:

المحور الأول: مفهوم النشر العلمي

مفهوم النشر العلمي:

ينظر للنشر العلمي في الجامعات والمؤسسات التعليمية خاصة والأوساط الأخرى عامة بأنه الطريق الفاعلة لإيصال المعرفة الرصينة إلى من يحتاجها لذا فإن الاهتمام بهذا الجانب من الأولويات الرئيسية التي تقع على عاتق الجهات العليا وذات العلاقة للنهوض به وتذليل العقبات. حيث أن المعلومات والمعارف المكتشفة تفقد أهميتها، إذا لم يتح للناس المهتمين بها الاطلاع عليها، ومما لا شك فيه؛ أن هناك معلومات قيمة كثيرة عن مئات المشاكل الهامة بالنسبة لنا، وهذه المعلومات تظل قابعة على رفوف مكتبات الجامعات في شكل رسالات الماجستير والدكتوراه، والأبحاث والكتب والمقالات إذا لم تنشر سواءً بالطريقة التقليدية الورقية أو بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ويعرف النشر في اللغة: "بالإذاعة بين الناس"، وفي مختار الصحاح "أنتشر الخبر أي ذاع"(الرازي، 2005، 323) وفي المعجم الوسيط: النشر هو: "طبع الكتب والصحف وبيعها" (أنيس وآخرون، 2004، 921) وفي الاصطلاح: "نقل أفكار الكاتب إلى القراء. كما يعرف بأنه مجموعة من العمليات التي يمر بها المطبوع من أول كونه مخطوطاً حتى يصل يد القارئ"(عليان، 2010، 13) كذلك هو: " ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار المادة العلمية وتجهيزها وتسويقها" (الشامي، 2015) ويرى بدر(406، 1996) بأنه: "تثمين لنشاط الباحث وهو المخرجات الرسمية للباحث التي يستطيع بواسطتها اطلاع الجمهور المختص على اكتشافاته الجديدة التي قد تصبح مقتصرة فقط على صاحبها إذا لم يتم نشرها". وهو أيضاً: التزام الباحث أمام زملاءه الباحثين في وطنه والعالم كله. فهو يكتب من أجل أن يسهم في المعرفة الإنسانية، وينشر لإعلام الجمهور المهتم بنتائجها". ويرى عيادي (2020) أن النشر العلمي: "عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل، وفقاً لنظريات الاتصال يعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدراً أساسياً للحضارة الإنسانية، كما أنه البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله". ويمكن تعريفه بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة،

في أغلبها محكمة ومعترفاً بها لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج، ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه. ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيس لنشر العلم والمعرفة، ومصدراً أساسياً للحضارة الإنسانية .كما يعد البنية الأساسية لتأسيس التعليم وتطويره بجميع مراحله (العوضي، 2010).

كما أن النشر يُعد عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل وفق نظريات الاتصال ويعد المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية. كما أنه البنية الأساسية لتأسيس وتطوير الحياة بجميع جوانبها. ويُعرفه الباحثتان بأنه "وسيلة لإيصال الثمرة الفكرية الحصيفة عبر قنوات خاصة لذلك تكون في اغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) من أجل أن تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا الإنتاج الرصين ومن ثم الفائدة العلمية المأمولة منه (الخشاب، 2015، 7). وبما أن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعوقات وإنتاج المعرفة لذا فإنه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها، وفي سبيل ذلك فلا بد من عملية النشر حيث أن درجة الإفادة من الشي تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه سواءً الفرد أو المؤسسات.

أهمية النشر العلمي والحاجة إليه:

كون أحد وظائف الجامعة تتلخص في إنتاج المعرفة نشرها وإنتاجها لذلك لابد من الربط بين هاذين الجانبين. وتنطلق أهمية البحث العلمي بوصفه أداة للتنمية ورافعة لتقدم الأمم. ومن المسلمات العالمية اليوم ثبوت الاقتناع بأنه لا توجد تنمية من دون تعليم وبحث علمي يُمكن من ابتكار نُظم جديدة للاقتصاد وسبل جديدة لمواجهة المتغيرات المجتمعية. فهناك دول جعلت من البحث العلمي أولوية خاصة، تقيس نموه بما يقدمه من ابتكار وإبداع تغذي المجتمع وتنعشه. ومع الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م زاد دعم بعض الدول للنشر العلمي. كما أن النشر العلمي هو المرآة المنعكسة عن البحث العملي، حيث لا قيمة لإنتاج علمي إلا بنشره وإخضاعه المباشر للتحكيم والتحديد ومعرفة مستوى المعرفة ومدى صحتها، بالإضافة إلى ما يشكله من قيمة علمية تساهم في الرقي العلمي وتطوير الأبحاث، فإن الحوافز المادية تشكل دافعاً قوياً للباحث في البحث عن مزيد من الإبداع والتميز. وتكمن أهمية النشر العلمي فيما ذكر الخشاب والوردي (1995، 11-13)

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.
- تنشيط حركة البحث العلمي.
- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى.
- تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه يمثل عملية توثيق لذلك.
- المساعدة في تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها.

وتظهر الحاجة إلى النشر العلمي في الجامعات اليمنية: أشار الحاج (2000، 83؛ الخطيب والقباني، 2021) إلى ما يلي:

- الانفجار العلمي والمعرفي، وتضخم الاكتشافات العلمية والتقنية.
- زيادة الطلب على التعليم الجامعي، مما ولد الحاجة إلى تأهيل الكوادر البشرية.

- حدوث تطور كبير في مناهج البحث العلمي وأساليبه وأدواته بلغت حداً من التعقيد.
- حاجة الجامعات إلى الكفايات العلمية والبحثية المتميزة حاضراً ومستقبلاً.
- تكوين الأطر الفكرية المختلفة من العلماء والاختصاصيين والفنيين اللازمين لتطوير المجتمع وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وتعتقد الباحثتان إضافةً لما تقدم أن أهمية نشر الأبحاث العلمية تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة مسابقاً فضلاً عمّا يكتسبه الباحث من خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من الفهم والتعمق الكامل في شتى علوم الحياة في زمن عولمة العلم والمتعلمين.

أهداف النشر العلمي:

بما أن النشر يعمل على التواصل الفكري بين المرسل والمستقبل وفقاً لنظريات الاتصال، ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة لذا فقد أشار عيادي (2020) إلى عدد من الأهداف أهمها:

- نشر الأبحاث العلمية ليتمكن الطلاب والباحثون من الاطلاع عليها والحصول على مستخلصاتها.
- نشر الكتب والمراجع الأكاديمية حتى يتمكن الباحثون والطلاب الحصول عليها إلكترونياً.
- نشر الأوراق والمحاضرات والمذكرات، فيمكن لأساتذة الجامعات نشر أوراقهم عبر مواقعهم الشخصية على الإنترنت.
- نشر الأدلة التقنية وهي إحدى الوسائل التي تمكن من توزيع هذه الأدلة بشكل سريع على مئات الأفراد المهنيين والفنيين دون عناء للاستفادة منها في مجالات عملهم مما يساعد على تحقيق التواصل بين الأطراف المعنية.
- دعم أنظمة الطبع عند الطلب حيث يساعد النشر العلمي.

أنواع النشر العلمي:

يمكن أن نحدد أنواع النشر العلمي بالآتي:

النشر التقليدي:

هو النشر الذي بدأ بعد اختراع آلة الطباعة واستعمال الورق. ومن الممكن أن يُعرف بأنه مجموعة من العمليات التي يمر بها المطبوع ابتداء كونه مخطوطا حتى يصل للقارئ أو المستفيد، ويتحكم بهذه العملية مجموعة من الأطراف تبدأ بالكاتب والمطبعة والناشر الذي يقوم بإصدار وبيع وتوزيع المطبوعات عامة. وقد يكون له دور في طبعها وليس من الضروري أن يكون الناشر هو نفسه الذي يقوم بالطبع أو التجليد وقد لا يقوم بعملية البيع والتوزيع حيث يتحمل الناشر مسألة التمويل إلى جانب تحمله لمخاطر النشر للمؤلفين وقد أثرت في عملية النشر التقليدي مجموعة من الأمور هي ما ذكر (عليان، 2010، 16):

اختراع الكتابة.

اختراع أدوات الكتابة وخاصة الورق على يد الصينيين.

اختراع الطباعة بالحروف المتحركة على يد الألماني غوتنبرغ في منتصف القرن الخامس عشر.

النشر المكتبي:

نوع من النشر يكون اعتماده الكلي على استخدام الفرد مهارة الحاسوب حيث تجميع أكثر من خاصية في مستند واحد يتميز بجودة عالية مما أدى إلى طفرة هائلة في عالم الطباعة والنشر أدت إلى نقص التكلفة التي كانت تدفع إلى شركات الكرافيك فضلا عن تقليص الأيدي العاملة. ويتكون نظام النشر المكتبي الحديث من الأجزاء الآتية:

الحواسيب وملحقاتها.

الطابعات الليزرية.

جهاز المسح الضوئي (scanner) ومودم (modem) لتعديل الإشارات.

الفاكس ملي. يسمح بإرسال المستندات عبر جهاز المودم.

نظام صوتي يتيح الوصول إلى المصادر المسموعة.

برامج النشر المكتبي:

تتكون من ثلاث مجموعات هي:

- (page maker Ventura publisher) وهي جيدة للمشروعات ذات النطاق المحدود والتي يمكن إنجازها على شكل صفحة صفحة.
- برامج تطبيقية في مجال التصميم للذين ليس لديهم خبرة كبيرة بالحاسوب.
- تعتمد على القدرات الإبداعية في التصميم الفني.

النشر الإلكتروني:

مفهوم حديث ظهر في أواخر القرن العشرين ولم يحدد مفهومه بصورة دقيقة لحد الآن رغم المحاولات الكثيرة لذلك، ويمكن إيضاحه بأنه عملية إنتاج الكتب والدوريات والمطبوعات المختلفة والمتنوعة باستخدام التطبيقات الحديثة والتقنيات الجديدة والتي تتضمن (الحواسيب الآلية ، البرامج الآلية المتنوعة ، تقنيات التنضيد الآلي السريعة ، استخدام أجهزة أخرى حديثة كالماسح الضوئي ، برامج التعرف البصري على الحروف (ocr) (optical character recognition) فضلا عن استخدام المنافذ التي تتيح عمليات الإدخال والتعديل على الخط المباشر ، وسائل التخزين المختلفة مثل الأقراص المرنة من أجهزة الحواسيب الشخصية، وسائل نقل النصوص والرسوم عن بعد عن طريق خطوط الهاتف وموجات الميكروويف والأقمار الصناعية.) ويمكن أن نجمل أهم المكونات الأساسية للنشر الإليكتروني وبإيجاز كبير وعلى النحو الآتي: (عليان، 2011، 57)

- المؤلف.
- المعلومات.
- اختصاصي المعلومات.
- شبكة الإنترنت.

أهداف النشر الإلكتروني: يمكن إجمال أهم أهداف النشر الإليكتروني وعلى النحو الآتي (الهادى، 1999، 47):

- الاتصال العلمي بين أفراد المجتمع.
- سهولة البحث العلمي في ضوء الزيادة الكبيرة في كم ونوع ما ينشر من معلومات.

- العمل على مساعدة الناشرين التجاريين على توسيع نطاق النشر من خلال الإعلانات التفاعلية عما يصدر حديثا من جانب ناشر محدد على شبكة الإنترنت.
- إتاحة مصادر المعلومات لبعض دول العالم إلكترونياً من خلال تحويل مجموعات المكتبات التي تنتجها الشركات المختلفة.

خطوات نشر البحث العلمي:

إن عملية نشر الأبحاث تمر بمجموعة من الخطوات أو المراحل كالآتي.

- مرحلة التأليف: وتبدأ من تحديد الباحث الذي يروم كتابة بحث معين لموضوع بحثه أو المشكلة التي يحاول الكتابة فيها فضلا عن أمور أخرى متعلقة بذلك كالبحث عن المصادر وتحديد وكتابة الإطار العام للدراسة وجمع المعلومات والبيانات بأدوات البحث المعروفة والتحليل والتنظيم والتي تشمل أيضا الجداول والمخططات البيانية وما إلى ذلك وبعدها النتائج والتوصيات وكتابة الهوامش حسب ورودها في المتن. وأخيرا يقوم الباحث بكتابة مسودة البحث ومن ثم الطباعة النهائية وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة.
- مرحلة التقييم: في هذه المرحلة يقوم الباحث بتسليم بحثه المنجز وبأكثر من نسخة وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة والشائع يكون تقديم البحوث بثلاث نسخ اثنان يرسلا إلى مقومين وفي حالة ضرب البحث من أحدهم ترسل النسخة الثالثة إلى المقوم الثالث ويكون ذلك كله وفق استمارة معدة لذلك يقيم البحث وفقها ليتسنى للمجلة قبول البحث أو رفضه.
- مرحلة التعديلات: بعد أن يقوم المقومون بتثبيت ملاحظاتهم حول البحث يرجع إلى المجلة حتى يتم إشعار الباحث بذلك، وقد لوحظ أن عملية الإشعار هذه تكاد تكون غير مفعلة وإنما تكون العملية من خلال المراجعة المتناوبة للباحثين وسؤالهم عن ذلك. أما التعديلات المقترحة فهي على النحو الآتي:
  - قبول البحث بصيغته الحالية وبدون تعديلات.
  - قبول البحث مع تعديلات طفيفة.
  - قبول البحث مع تعديلات كبيرة.
  - قبول البحث مع تعديلات كبيرة، مع شرط المقوم بإرجاع البحث إليه في حالة إكمال التعديلات.
  - رفض البحث نهائيا.
- مرحلة قبول النشر: بعد أن يقوم الباحث بالتعديلات المطلوبة يقوم باستنساخ قرص ليزري بالبحث فضلا عن نسخة ورقية وتقديمها للمجلة التي تقوم بدورها بدراسة قبول البحث على ضوء التعديلات السابقة لغرض منحه قبول النشر وتحديد المجلد والعدد والتاريخ لذلك.
- مرحلة النشر: في هذه المرحلة يتم نشر البحوث المقبولة للنشر مسبقا والمحدد تاريخ نشرها وإخراج المجلة بصيغتها وشكلها النهائي وفق العمليات الفنية الآتية:

- التجميع والتعديل والتنضيد للبحوث المقبولة للنشر والمحددة مسبقا بتاريخ معين مع تعديلات بسيطة للبحوث التي تحتاج إلى ذلك.

- العمل على إضافة البيانات الخاصة بالمجلة وحسب سياسة المجلة وتعليمات النشر فيها ومنها صفحة العنوان وتعليمات النشر وأسماء الهيئات المسؤولة عن المجلة ورقم المجلد والعدد وسنة النشر وغيرها.
- طباعة الأغلفة الملونة الخاصة بالمجلة.
- استنساخ الكمية المطلوبة والمحددة من عدد المجلة.
- الفرز والتجميع للأعداد المستنسخة.
- كبس المجلة وإخراجها بشكلها المألوف.
- التوزيع.

قنوات النشر العلمي:

تتنوع قنوات ووسائل النشر العلمي لتضم سلسلة طويلة يأتي من بينها الكتب والمجلات العلمية والتقارير والملصقات وأدوات النشر الإلكتروني. وتعتبر الدوريات العلمية والمؤتمرات العلمية من أهم قنوات النشر العلمي على الإطلاق بالنظر إلى أنها تخضع لإجراءات مراجعة وتقييم من قبل محكمين ومراجعين يعدون خبراء. أما صناعة النشر العلمي فتتلخص في النشر التقليدي، والنشر المكتبي، والنشر الإلكتروني.

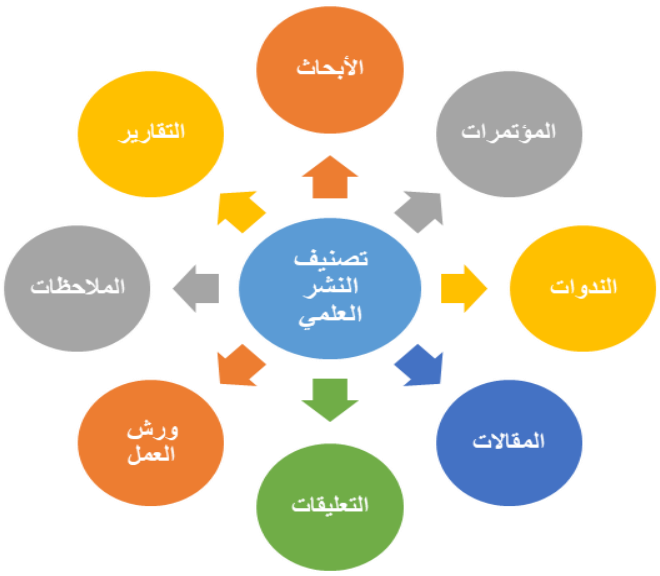

شكل رقم (1) يوضح تصنيف النشر العلمي

من إعداد الباحثتان

واقع نشر الأبحاث العلمية في جامعة البيضاء

يعتبر نشر النتائج البحثية والدراسات والتقارير والكتب العلمية ضرورية لنشر المعرفة والمساهمة في بلورت موروثها الفكري التراكمي، وفي هذا الصدد تسعى الجامعات والمراكز البحثية ومركز الدراسات وكذا الباحثين لنشر أبحاثهم العلمية سواء كانت مجلات أو دوريات علمية متخصصة أو كتب أو حلقات نقاش علمية ومؤتمرات وذلك بغرض تبادل المعرفة ونتائجها وتحقيقها لأهدافها.

لذا يُعد النشر العلمي أحد أهم آليات إثراء المعرفة العلمية والبحثية وترتيبها عربياً وعالمياً. وإن كان المعدل الكمي للنشر العلمي يحظى بأهمية بالغة إلا أن المعلون عليه هو القيمة العلمية والأكاديمية للبحوث والدراسات، وكذا قيمة الأوعية التي يتم النشر ضمنها، وهو ما يبرز اهتمام المراكز والمؤسسات العلمية كافة بالقيمة العلمية للدراسات والبحوث وأوعية النشر الصادرة عنها (مركز مؤشرات للاستطلاع والتحليلات، 2019، 11)

إلا أن نشر البحث العلمي في اليمن وفي جامعة البيضاء خصوصاً: لم يعطى الأهمية الكافية للبحث العلمي فعلى مستوى الخطط والاستراتيجيات التي تعدها الوزارة حالياً رغم المحاولات السابقة بوجود قطاع ووكيل وزارة مهتم بالبحث العلمي والبدء في تأسيس مجلس للبحث العلمي ووضع خطة استراتيجية والبحث عن مصادر التمويل إلا أنها لم تجد طريقها إلى النور، والملاحظ أن الخطة الخمسية لم تتحدث عن البحث العلمي بشكل مستقل وإنما في سياق الحديث عن التعليم العالي، عد أبحاث الماجستير والدكتوراه كونها جزء لا يتجزأ من دور الجامعة ، وفي الواقع هي لاتزال حبر يسطر على ورق ولم يتم ترجمتها إلى خطوات فعلية وفاعلة نتيجة للآتي:(AlHkimi,2005, 10؛ الحاج، 2019):

- إن الأهداف والسياسات للبحث العلمي في المؤسسات المناط بها البحث العلمي واضحة إلا أن تجاوب صناع القرار أو الممولين ضعيف مما ينعكس سلباً على أنشطة النشر العلمي.
- هناك قصور وعدم وجود سياسات وتشريعات للبحث العلمي في الجامعات كون بعضها لا يزال حديث العهد كجامعة البيضاء والبعض الآخر يغلب عليه الجانب التعليمي على الجانب البحثي والخدماتي وأن وجدت فهي تفتقر للتطبيق.
- ليس هناك هيكل للبحث العلمي في الجامعات رغم بدايته الجادة لجامعتي صنعاء وعدن.
- عدم تخصيص ميزانية للبحث العلمي والمراكز البحثية.
- تبقى مخرجات البحث العلمي غير قابلة لخدمة المجتمع أو للاستفادة منها.
- تنوع العوائق والمشكلات التي تواجه النشر العلمي التنظيم والإدارية.
- ضعف معرفة الباحثين بقواعد البيانات المتاحة ومقاومة استخدامها كأحد أسباب الأمية التكنولوجية.
- غياب أهداف محددة وواضحة مكتوبة ومعلنة، غياب اللوائح الداخلية للجامعات

ومن جهة معاكسة ظلت الجامعات ولفترات طويلة مصدر كل ما يستجد على الساحة من أفكار، ولعبت دور المحرك لعجلة التطور والتنمية في العديد من المجتمعات البشرية، لذا تمايزت الجامعات في قيامها بوظائفها وأدائها للأدوار المنوطة بها؛ فمنها ما لمع نجمه كمؤسسات أكاديمية وبحثية فعالة، ومنها ما بقي مكانه وتقلص دوره مع مرور الزمن، وكون البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية في الجامعات، لذلك تعتبر الجامعات أهم مؤسسة توكل إليها مهمة مواكبة التقدم العلمي، والعمل على تطويعه واستيعابه وإجراء أبحاث علمية ودراسات في مختلف ميادين المعرفة، ومن المفترض أن يحتل بذلك قمة الأولويات اليومية للجامعات وفي مقدمة اهتمام قياداتها، وفي الظروف الطبيعية ينبغي أن تنشر الجامعة العديد من البحوث السنوية، وأن تقيم العديد من المؤتمرات العلمية وحلقات النقاش أو ورش العمل المرتبطة بالقضايا التنموية والمجتمعية، لهذا يعطى البحث العلمي أهمية خاصة في العديد من الجامعات المرموقة من خلال تمويل مشاريعه، وتوفير كل الموارد اللازمة له من موارد بشرية وفنية ومادية ومالية، أما

الجامعات العربية فتهتم بعملية التدريس باعتباره الوظيفة الأولى ولا تولي باقي الوظائف إلا اهتماماً ثانوياً وهو ما يجعلها أقرب إلى جامعات التعليم، وينطبق هذا الواقع على الجامعات اليمنية الحكومية (المنصوب، 2007، 2).

والسبيل للتغلب على الصعوبات والنهوض بالبحث العلمي أعلنت الرؤية الوطنية 2030 والتي تمثلت أهدافها البحثية جزء رئيس من الرؤية الوطنية في محورها السابع من المحاور في: (الجمهورية اليمنية، 2019، 35)

- إنشاء منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجي.
- دعم وتشجيع البحث العلمي من خلال رفع حصة البحث العلمي من الناتج القومي وتكوين صناديق دعم الأبحاث العلمي.
- إطلاق برامج وطنية لتعزيز المنافسة في البحث العلمي، وإنشاء مجلس لتنسيق بين المبدعين والمبتكرين.
- توفير وتطوير البنية التحتية ذات العلاقة بالبحث العلمي.
- التجسير بين مخرجات مؤسسات البحث العلمي والتنمية.

ويعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن من أكبر القطاعات الخدمية، ويصل عمره إلى نصف قرن، حيث تم تأسيس أول جامعتين يمنيتين عام 1970، وهما جامعتي صنعاء وعدن، تلا ذلك تأسيس عشرات الجامعات والمراكز البحثية حتى اليوم، فمن ناحية التكوين المؤسسي، تشير الإحصائيات لعام 2019، إلى أن في اليمن حوالي(72) جامعة (حكومية وأهلية) مع الفروع في بعض المحافظات، وفيها ما يربو عن (92) مركزاً بحثياً. ومن ناحية الإنتاج العلمي والمعرفي لهذه المؤسسات، فيوجد لدى اليمن إنتاج علمي غزير ووافير، حيث بلغ عدد الرسائل العلمية-حتى كتابة هذا المقال ما يقارب(17188) رسالة علمية (ماجستير ودكتوراه)، و(9298) دراسة وبحث، أما فيما يخصص عدد المجلات الصادرة فقد بلغت (42) مجلة، فيما عدد الإصدارات (262) (الخطيب، 2019، 1).

وأما جامعة البيضاء على وجه الخصوص بالرغم من الروح المعنوية العالية لدى بحثها ومنتسبها ورغبتهم الجامحة في تحقيق الرؤية الوطنية وأهدافها إلا أن هناك بعض الثغرات التي تعاني منها الجامعة كونها حديثة الولاة حيث تم الإعلان عن تأسيسها سنة 2008م، لذا فهي تعاني من ضعف البيئة التنظيمية والبشرية، كذلك البنية التحتية للجامعة لا تزال هشة، كذلك ضعف البيئة الخارجية للجامعة مما يضعف من تقديم الجامعة لخدماتها المنوطة بها وفي مقدمتها البحث العلمي. وعليه فإن جامعة البيضاء لا زالت تخطو خطواتها الأولى لمواكبة التطورات الحادثة في مختلف المجالات رغم محاولتها الجادة لتعزيز مكانة البحث العلمي والذي نمى وتطور في العامين الأخيرين وتجسد ذلك في:

أولًا: انطلاق برنامج الدراسات العليا في العام الجامعي 2019/2018

أنطلق برنامج الماجستير إلا أنه بالرغم من حداثته فقد لقي أقبال كبير كما حظي بالتنوع المستمر ليشمل مطلع العام الجامعي 2022/2021 العلوم التربوية وعلوم الحياة بمختلف التخصصات العلمية، يوضح الجدول التالي الخارطة العددية لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء:

جدول (1) يوضح أعداد طلبة الماجستير للفترة 2021/2018 في جامعة البيضاء

العام الجامعي	القسم	التخصص	الدرجة العلمية	العدد		
				ذكور	إناث	مجموع
2019/2018	رياضيات	رياضيات	أكاديمي	13	3	16
2020/2019	الإدارة	تنمية محلية	مهني	95	10	105
2021/2020	الرياضيات	رياضيات	أكاديمي	5	2	7
	الإسلامية	دراسات إسلامية		41	2	43
	الإنجليزي	إنجليزي		7	9	16
	الإدارة	إدارة	تنفيذي	17	1	18

ثانيًا: صدور مجلة:

صدرت مجلة جامعة البيضاء العلمية المحكمة في مختلف التخصصات بقرار جامعي رقم (37) لسنة 2019م تحت مسمى "مجلة جامعة البيضاء للبحوث" وهي مجلة نصف سنوية تعنى بنشر البحوث العلمية والإنسانية، بل وتعدت ذلك لتصدر مطلع العام 2022 المجلة العلمية باللغة الإنجليزية. إلى جانب إنشاء موقع خاص بالمجلة يتضمن قواعد النشر والتوثيق والأعداد الصادرة. وتهدف إلى:

- تلبية حاجات الباحثين لنشر البحوث والدراسات المتخصصة.
- التعريف بجهود الباحثين في التخصصات المختلفة من خلال نشر أبحاثهم.
- المساهمة في تحقيق إضافة علمية إلى المعرفة في المجالات المختلفة.
- متابعة ورصد اتجاهات الحركة العلمية.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لنشر أبحاثهم.
- إيجاد فرصة التبادل العلمي مع المجلات الأخرى (https://baydaauniv.net).

وتوجى ذلك بحصول المجلة على رقم الإيداع الدولي`ISSN2709-9695 لسنة 2019م.

ثالثًا: المؤتمرات العلمية:

نظمت الجامعة مؤتمرها العلمي الأول في العام الجامعي 2019م كمؤتمر سنوي للجامعة، بمشاركة (62) بحث، فيما كان نصيب المؤتمر الثاني (72) بحث.

رابعًا: أنشطة بحثية أخرى:

تشهد جامعة البيضاء إصدار كتاب "**الإنتاج العلمي لمنتسبي الجامعة "مطلع 2021.** انطلاق جائزة التميز البحثي للجامعة بنسختها الأولى مطلع العام الجامعي 2021-2022؛ وبمستوياتها الثلاثة (أكاديمي، دراسات عليا، بكالوريوس). عقد عدد من ورش العمل وحلقات النقاش العلمية للباحثين والأكاديميين. من هنا ترى الباحثان الجهود الحثيثة التي تبذلها قيادة الجامعة للنهوض بمكانتها العلمية والبحثية الاجتماعية وتحقيق أداء جامعي متميز.

معوقات نشر البحث العلمي في جامعة البيضاء

وبالرغم من المحاولات والجهود التي تبذل في الإنتاج المعرفي ونشره عبر القنوات المختلفة إلا أن ذلك ليس كافياً فلا زالت تقف أمام النشر العلمي في الجامعة العديد من العقبات والصعوبات والمعوقات وللكشف عن ذلك تم مقابلة عدد من طلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء من مختلف التخصصات للإجابة عن التساؤل الآتي: **ما معوقات النشر العلمي لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء؟** أكد جميعهم رغم محاولة قيادة الجامعة الجادة للنهوض بنشر الأبحاث العلمية إلا أن النشر العلمي يواجه عدد من المعوقات والصعوبات التي تحد من ممارسته في الوسط الأكاديمي للجامعة تتلخص في ضعف البيئة التنظيمية والبيئة المادية والمالية والبشرية للجامعة مما يحول دون تحقيقه لأهدافه ويمكن توضيحها من خلال الآتي:

- ضعف توافر خطط آنية ومستقبلية.
- الروتين الممل والنمطية في الأساليب المستخدمة ومحاولة الحفاظ على القديم والتمسك به.
- تغلب الجوانب النظرية على الجوانب العلمية في مرحلة الدراسة.
- ضعف وجود برامج لتأهيل وتدريب وصقل المهارات البحثية.
- مستوى الأداء للمهارات الفكرية التي يمتلكها أعضاء مجلس الجامعة بدرجة عالية إلا أنها لن تصل إلى مستوى الطموح في الواقع العملي.
- ضعف سبل الاتصال والتواصل في عصر التكنولوجيا.
- انخفاض أداء المهارات الإنسانية ويرجع هذا إلى جملة من الأسباب منها غياب عنصر الكفاءة لدى معظم الأكاديميين في الجامعة.
- عدم ربط نتاج النشر العلمي بالواقع والتسويق لها بميدان العمل.
- ضعف إقناع الطلبة بأهمية النشر العلمي، ماعدا الاهتمام بالنشر العلمي للحصول على الدرجة العلمية.
- ضعف وجود مكتبات ورقية وإلكترونية متكاملة ومتجددة.
- ضعف الإمكانات المالية للباحثين
- غياب نظم المعلومات الذي يسهل الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب.
- ما يمر به اليمن من إحداث سياسية واقتصادية واجتماعية. وانعكاس غياب الراتب على الواقع الأكاديمي والعلمي والعملي جامعة البيضاء.

وترى الباحثتان أن ضعف قناعة طلبة الدراسات العليا بمكانة نشر الأبحاث العلمية تمثل العائق الأولى، فهو ينظر إليه كعبء زائد على كتفه بما يتطلبه من متطلبات مالية ووقت وجهد من البحث كذلك ضعف امتلاك المكتبة المعرفية، وعدم حصوله على مكافآت مادية أو معنوية مقابل نتاجه الفكري والعلمي، كما أن متطلبات الحياة تثقل كاهله لذا فهو يرى بأن البحث والنشر العلمي ترف زائد لا يقوى على حمل تبعاته.

متطلبات النشر العلمي لطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء:

تهتم الجامعات بالنشر العلمي لثقتها بأن النشر العلمي له انعكاسات إيجابية على الجامعة والمجتمع والدولة من حيث نموها ورقيها وتقدمها، وكون جامعة البيضاء إحدى تلك الجامعات التي تسعى لنيل مكانة وتصنيف عالي بين الجامعات ولا يتأتى ذلك إلا بجهود أكاد يميها كونهم أهم مصادر الثروة العلمية، ودعائم القوة في المجتمع حيث أن النتاج العلمي والنشاط البحثي يعتبران الطاقة الفاعلة التي يجب استثمارها من خلال الاستشهاد المرجعي لأبحاثهم في الأوساط العلمية، ولأهميتها في توصيل الإنتاج الفكري بشكل لما له من دور هام في تجويد خدمات الجامعة التعليمية والمجتمعية من جهة، ومن جهة أخرى الحصول على ميزة تنافسية وتحقيق الريادة على الجامعات الأخرى، وهذا ليس إلا نتيجة لثمرت البحث العلمي الذي يتوج بالمرحلة الأخيرة لمراحل البحث والمتمثلة في النشر العلمي ولا يتحقق ذلك إلا بتوافر متطلبات والمتمثلة في:

متطلبات خاصة بسوق العمل والمجتمع

- تشجيع طلبة الدراسات العليا على إجراء البحوث العلمية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتطويره.
- دخول الجامعة في شراكة مع قطاعات المجتمع العام والخاص من خلال إنشاء مراكز مشتركة، وإجراء بحوث مشتركة بين أساتذة الجامعة والباحثين فيها.
- تفعيل دور الوقف الإسلامي لدعم البحث العلمي.
- إجراء البحوث بناء على طلب قطاعات ومؤسسات المجتمع.
- مساعدة طلبة الدراسات العليا على العمل لدى مؤسسات وقطاعات المجتمع.
- اهتمام المؤسسات الصناعية والإنتاجية بخبرات الباحثين ذوي القدرة على الإبداع والابتكار وإبرام العقود معهم للقيام بالأبحاث العلمية التي تعالج مشكلاتها.
- عقد الندوات وورش العمل التي تتناول مشكلات المجتمع ووضع الحلول المناسبة لها وتقييمها بعد ذلك.
- نشر بحوث طلبة الدراسات العليا وتسويق نتائجها لمؤسسات وقطاعات المجتمع ذات العلاقة بالبحث.
- التنظيم ليوم سنوي تدعو فيه الجامعة القائمين على مؤسسات وقطاعات المجتمع للتعريف بإمكانات الجامعة وقدرات منتسبيها.
- عقد المؤتمرات والندوات التي تتناول مشكلات المجتمع ودعوة القائمين على مؤسسات وقطاعات المجتمع لحضورها.

متطلبات خاصة بجامعة البيضاء

- تبني خطة عمل وأهداف وبرامج بحثية بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة بالبحث العلمي.
- تفعيل مبدأ التبادل العلمي بين مجلة الجامعة والجامعات مما يساهم في حركة البحث العلمي والتواصل المعرفي والثقافي وأساساً لتسويق مجلتها
- إعفاء بعض الأكاديميين من المحاضرات أو منحهم إجازات للتفرغ للعمل البحث سواء داخل الجامعة أو خارجها.
- نشر البحوث التي تجرى في المجلات العلمية، وتحويل نتائجها إلى تقنيات عالية.

- إنشاء مركز بحثي في الجامعة.
- تخصيص ميزانية تغطي نفقات البحث العلمي لمختلف منتسبي الجامعة المتميزين.
- تشجيع الملكية الفكرية لمنتسبي الجامعة.
- توفير الإمكانات المادية لطلبة الدراسات العليا لمساعدتهم على زيارة الجامعات ومكتباتها ومختبراتها العلمية.
- منح طلبة الدراسات العليا مكافآت مادية ومعنوية مقابل الأبحاث التي يقومون بها.
- توفير المكتبات الجامعية المزودة بالمراجع العلمية الحديثة والدوريات العربية والأجنبية بالإضافة إلى شبكات الاتصال بمراكز المعلومات الخارجية.
- توفير المعامل وما تحتويه من أجهزة ومعدات ومحاليل لازمة لإجراء البحوث بالإضافة إلى الهيئة الفنية التي تساعد الباحثين في إجراء البحوث المعملية.

متطلبات خاصة بمجلة جامعة البيضاء

- إقامة دورات تدريبية لمنتسبي في مهارات التحرير العلمي والنشر في المجلات العلمية المعتبرة.
- توفير مستشارين متخصصين في مختلف المجالات لهم خبرة بالمواصفات والمعايير العلمية للبحث.
- إقامة مسابقات في بعض التخصصات في مجال كتابة أبحاث علمية محكمة.
- إنشاء موقع لاستقبال الأبحاث في مسابقة ثقافية وبجوائز قيمة من جهة علمية محددة.
- إيجاد مجلات محكمة في الأقسام العلمية المتخصصة.
- ضرورة توفير آلية للتواصل بين الباحثين والمحكمين.
- أن يتم العمل عن طريق شبكة الإنترنت ما بين الباحثين والمحكمين (Online).
- العمل على عدم وجود عراقيل إدارية ومالية وتوفير أوقات مناسبة للباحث وتشجيعه على الكتابة والإبداع.
- إنشاء قنوات اتصال بين الباحثين في الجامعة والخبراء في مجال البحث العلمي ونشره في الجامعات والمراكز الدولية.
- الاهتمام بالأبحاث والدراسات التي تستهدف تطبيق المعارف العلمية والتكنولوجية.
- الإرشاد للمتطلبات الإقليمية والمحلية ومراعاتها عند إعداد الأبحاث والدراسات.
- إنشاء وحدات تسويقية لتسويق نتائج الأبحاث وتطبيقها في سوق العمل والجهات ذات الصلة.

متطلبات خاصة بطلبة الدراسات العليا في جامعة البيضاء

- الإيمان التام بأهمية نشر الأبحاث العلمية ودوره في تعزيز المكانة الأكاديمية والبحثية لمنتسبي الجامعة.
- الحضور المستمر للمؤتمرات والندوات العلمية وحلقات النقاش.
- متابعة كل المستجدات في ميدان البحث العلمي لصقل المهارات البحثية وتطويرها.
- الإسهام في نشر الأبحاث الجامعية المشتركة.
- توظيف كلاً من التكنولوجيا والقنوات البحثية في نشر الأبحاث.
- الاشتراك في المجلات الدولية للاطلاع على ما هو جديد ومبتكر في البحوث.
- إجادة اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية.

- تعلم البرامج المساعدة في إنجاز الأبحاث منها برنامج الإحصاء (SPSS) وأموس، وكذلك برامج إدارة المراجع والاقتباس كامندلي.

التوصيات:

في ضوء ما سبق توصل البحث إلى جملة من التوصيات منها:

- تأسيس مركز أبحاث مستقل يتبعه عددًا من الفروع في مختلف الجامعات اليمنية
- نشر ثقافة النشر العلمي وتشجيع حركة البحوث بمختلف مجالاتها العلمية والتطبيقية.
- بناء شركات علمية مع الجامعات والمجلات ومركز البحث العلمي لتبادل الخبرات والمهارات.
- توفير بيئة بحثية ملائمة ومتجددة.
- تشجيع مشاركات طلبة الدراسات العليا سواءً في المؤتمر وورش العمل والمحاضرات في ظل انتشار تكنولوجيا الاتصالات.
- ربط موقع جامعة البيضاء بعدد من المواقع البحثية الإلكترونية العالمية.
- العمل على التواصل البناء بين المجلات العلمية في جامعة البيضاء من خلال إيداع نسخ من أعداد المجلات المنشورة.
- التوثيق المستمر للمشروعات البحثية ونشرها للإفادة منها في سوق العمل وتحقيق متطلبات التنمية.
- التقييم المستمر للأداء البحثي لطلبة الدراسات العليا وتطويره نحو الأفضل.

المراجع:

- إبراهيم، محمد عبد العزيز وهمت، مصطفى وسلامة، رحاب وعبد الحكيم، أميرة. (2017). النشر العلمي ودوره في النهوض بالبحث العلمي والجامعة دراسات عربية في التربية وعلم النفس. **المؤتمر الدولي لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة بنها**، (279-282)، مارس/2017.
- أحمد، أحمد يوسف. (2013). **النشر الإلكتروني: ومشروعات المكتبات الرقمية العالمية والدور العربي في حفظ ورقمنة وحفظ التراث الثقافي. Nahdet Misr Publishing Group**، القاهرة، مصر.
- آنيس، إبراهيم وعبد الحليم، الصوالحي وعطية، أحمد، ومحمد، خلف الله. (2004). **المعجم الوسيط**. ط.4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- بدر، أحمد. (1996). **أصول البحث العلمي ومناهجه**. ط.9، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- البنداق، أحمد نعيم. (2006). النشر العلمي وأثره في بناء ودعم نشاط البحث العلمي". المؤتمر القومي السابع لأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر، **الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات**، القاهرة، 312-322.
- التايب، عائشة والآمين، عدنان، البوشيخي، عزالدين، حجلاوي، لطفي وعبد الجليل محاسن ومراد، دياني، واليامي، هدى بنجلون، وائل. (2017). **الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي**. ط.1، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر.
- تره، مريم شوقي. (2021). معوقات النشر العلمي التي تواجه شباب الباحثين. **مؤتمر النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة-العوائق والحلول**، المركز الديمقراطي العربي، ص ص: 92-101.
- الحاج، نجوى أحمد علي. (2019). تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل البحث العلمي في اليمن. **مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث**، م.1، ع.2، ص ص. 104-122.
- الحاوري، محمد أحمد. (د. ت). **التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطوير**. الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء، اليمن.
- الخشاب، عبد الله يوسف، الوردي، زكي الوردي. (1995). النشر العلمي الجامعي في العراق-دراسة نقدية للمجلات العلمية"، **المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات**، ١(١)، 11-13.
- الرازي، محمد بن أبي بكر. (2005). **مختار الصحاح**. ط.9، دار عمان، عمان.
- شاهين، شريف كامل. (2013). الجامعات بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالي. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- صالح، مدثر أحمد ورابح، حمد أحمد. (2019). الإتاحة الحرة للمعلومات وإسهامها في تطوير النشر العلمي بالجامعات (دراسة تطبيقية على أساتذة جامعات كردفان). **مجلة جامعة السلام**، ع.8، ص257-264.
- الطرشاني، الدوكالي مفتاح. (2019). صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية دراسة تقويمية: جامعة الزيتونة انموذجاً. **المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي**. 29-30 مارس، برلين، ألمانيا، ص50-77.
- عبادة، شهرزاد. (2005). النشر العلمي وسلوك الأساتذة الباحثين في نشر أعمالهم العلمية: دراسة ميدانية في أقسام الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات بكلية العلوم. **رسالة ماجستير**، جامعة منستوري قسنطينة. الجزائر.
- عبد العليم، سيد عبد الظاهر محمود. (2019). المتطلبات العالمية للنشر الدولي لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية، دراسة مقارنة. **مجلة جامعة أسيوط**، المجلد.25، ع.12، ج.2، ديسمبر، مصر.

- عليان، ربحي مصطفى.(2003). حركة نشر الكتب في الأردن 1980- 2000 دراسة ببليومترية"، **مؤتة للبحوث والدراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية)**، الأردن ، العدد. 6، المجلد.18، ص269 - 297.
- عيادي، إسلام. (2020) تحديات البحث العلمي. النشر العلمي الإلكتروني نموذجاً. **المركز الديمقراطي العربي.**
- مسعودي، فاطمة الزهراء وعياد، محمد سمير ومحمد، سيدهوم. (2019). صعوبة النشر في المجلات العلمية عبر البوابة الوطنية ASPJ. **الملتقى الوطني العلمي الأول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)** ، **13**-14نوفمبر، ص466-476.
- المغدوي، عادل بن عايض بن عوض. (2019). معوقات النشر العلمي في المجلات العلمية المعتمدة من قاعدة البيانات العالمية isi وجهة نظر من وجهة نظر أعضاء هيئة لتدريس ببعض الجامعات السعودية. **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، ع.3، م.9، ص 371-343.
- مقبل، رضا سعيد. (2009). النشر الجامعي في العصر الرقمي، **مجلة بحوث كلية التربية.**
- المنصوب، طارق. (2007) .وضعية البحث العلمي في جامعاتنا ، **صحيفة الجمهورية نت**، الاثنين 5 فبراير.
- هلول، إحسان علي. (2011). واقع النشر العلمي في جامعة بابل-دراسة تقويمية"، **مجلة مركز بابل**، 1العدد. 2، 143-170.
- ـــــــ (2020). **تحليل الوضع الراهن لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات والأجهزة التابعة لها**، جامعة البيضاء، البيضاء.
- ـــــــ (2019). **المؤتمر الدولي الأول " تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي**."، 29-30 مارس، برلين، ألمانيا.
- Amin, Al- Hakimi.(2005). Scientific Research in Yemenite Universities. **3rd Regional Scientific**
- **Committee Meeting for the Arab States**, Unesco, Egypt.
- Akuegwu, B.A, Udida, L.A & Bassey, U.U. (2006). Attitude towards quality research among
- Lecturers University in Cross River State-Nigeria. **30th Annual National Conference of the Nigerian Association for Education Administration and Planning held at the faculty of Education Hall**, Enugu State University.
- De kemp, Arnoud Walckiers, Alexis.(2008). What means rich in publishing? Competition for- profit
- And between not- for - profit publishers from an economist's point of view. **Information mation services & use** .2008 ,vol. 28 issue 2.
- الشامي، أحمد محمد.(2015). **مصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف: مصطلحات عربية** http://www.elshami.com/menu_Arabic.Htm
- العواضي، فريدة محمد 2010). **صُناع الثقافة العلمية و اقع النشر في العالم العربي** https://democraticac.de/?p=70058
- موقع جامعة البيضاء **https://baydaauniv.net/buj/index**.php/buj/

آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة في فلسطين

Mechanisms for activating administrative postgraduate studies and linking them to sustainable development plans in Palestine

إعداد الباحثة
أ. بهية مصباح محمود صبّاح
محاضر بجامعة الأقصى - فلسطين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى: معرفة مدى ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين وآليات تفعيل هذه العلاقة. منهج الدراسة وإجراءاتها: لتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام أداة الاستقصاء (الاستبانة) حيث تم تصميم استبانتين إحداهما لعمداء الدارسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل حيث بلغ عددهم (26) عميداً، والأخرى لطلاب الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (465) طالب وطالبة، ومن ثم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الكلي للدراسة، حيث وزعت أداتي الدراسة عليهما، وللحصول على النتائج الميدانية تم معالجة البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار(t). من أهم النتائج: أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل بينما موافقة بدرجة متوسطة من قبل طلاب الدراسات العليا على واقع الارتباط ومؤشراته وآليات تعزيز هذا الارتباط بين برامج الدراسات العليا الإدارية وخطط التنمية المستدامة في فلسطين.

كلمات مفتاحية: الدراسات العليا الإدارية، خطط التنمية المستدامة.

Abstract: This study aimed at: Knowing the extent to which administrative postgraduate studies are linked to sustainable development plans in Palestine and the mechanisms for activating this relationship.

Study methodology and procedures: To achieve the study's goal, the researcher used the descriptive analytical method and the study tool was a questionnaire, where two questionnaires were designed, one for the deans of postgraduate studies and the deans of the College of Administration and Finance, where they numbered (26), and the other for students of postgraduate administrative studies in Palestinian universities operating in the Gaza Strip. The number of (465) male and female students, and then choosing a random sample from the total complex of the study, where the study tool was distributed on it, and to obtain the field results, the data was processed using the statistical analysis program (SPSS), where the following statistical methods were used: frequencies, percentages, arithmetic averages and deviations Normative, (t) test.

The most important results: that there is a large degree of approval by the deans of postgraduate studies and the deans of the College of Administration and Finance, while there is a medium degree of approval by post graduate students on the reality of the link and its indicators and the mechanisms for strengthening this link between postgraduate administrative studies and sustainable development plans in Palestine.

مشكلة الدراسة:

لاحظت الباحثة أثناء عملها الأكاديمي الحاجة الماسة لوجود خطة تضمن توجيه العمل الجامعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وظائفها الثلاث المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، حيث تُعد هذه الحاجة مطلباً مهماً في المرحلة القادمة لتقوم الجامعات بدورها بفاعلية بتقدم المجتمع وضمان استثمار الموارد بشكل عقلاني يضمن حقوق الأجيال القادمة، وكون الباحثة تنتمي لتخصص إدارة الأعمال اقتصرت دراستها على الدراسات العليا لتخصص إدارة الأعمال، والذي يساهم مساهمة فاعلة في تطور المجتمعات أكاديمياً ومهنياً.

وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في وجود حاجة ملحة لتحديد آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة الفلسطينية، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الذي ينص على: ما آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة؟ والذي تتفرع منه الأسئلة التالية:

1) ما هو واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل من جهة وطلبة الدراسات العليا الإدارية من جهة أخرى؟
2) ما هي مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل من جهة وطلبة الدراسات العليا الإدارية من جهة أخرى؟
3) ما هي الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل من جهة وطلبة الدراسات العليا الإدارية من جهة أخرى؟
4) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة 0.05

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان الآليات الواجب تنفيذها لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من خلال:

1) الكشف عن واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين.
2) التعرف على بعض المؤشرات التي تدل على مدى ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين.
3) اقتراح آليات لتفعيل العلاقة بين برامج الدراسات العليا الإدارية وخطط التنمية المستدامة في فلسطين

أهمية الدراسة:

لدراسة التنمية المستدامة وأهدافها المختلفة أهمية بالغة لعلاقتها المباشرة بجوانب التعليم العالي والبحث العلمي، ولدورها الفاعل في تنمية المجتمع حاضراً ومستقبلاً، وفي ضوء ذلك فإن هناك عدة محاور تشكل في مجملها الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة ومنها:

1. يمكن أن تكون هذه الدراسة رافداً مكملاً لبقية الدراسات السابقة وإثراء للمكتبة العربية في مجال الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي.
2. قد تساهم هذه الدراسة في تحديد الأدوار المستقبلية للدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن أن يستفاد منها من قبل مسؤولي رسم سياسات التعليم العالي في رسم الخطوط العريضة لأدوار الدراسات العليا الإدارية مستقبلا.
3. قد تساهم هذه الدراسة في رسم خارطة بحثية لأفكار علمية متعلقة بأدوار الجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال بيان المقترحات البحثية التي يمكن تنفيذها من أجل فهم أعمق لأدوار التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على موضوع آليات تفعيل برامج الدراسات العليا في مجال العلوم الإدارية بخطط التنمية المستدامة من خلال (الواقع، المؤشرات، والآليات).

ثانياً الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على:

1) عمداء الدراسات العليا وعمداء كليات العلوم الإدارية والمالية منذ نشأة برنامج الدراسات العليا الإدارية بالجامعات التي ينتمون لها.
2) طلاب وطالبات برامج الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية الذين ما زالوا في طور دراسة المساقات أو في طور الإعداد للرسالة.

ثالثاً: الحدود الزمانية:

طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول بشهر أكتوبر من العام (2022/2021)

التعريفات الإجرائية:

بحوث الدراسات العليا: هي دراسات علمية موجهة على أسس ومناهج علمية محددة لحل مشكلات إدارية تنموية قائمة أو مستقبلية لخدمة الأهداف الإدارية لخطط التنمية، يقوم بها طلاب الدراسات العليا الإدارية بإشراف أساتذة متخصصين يحصل بموجبها الدارس على درجة الماجستير أو الدكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعات الفلسطينية.

آليات التفعيل: السياسات والإجراءات التي من شأنها تفعيل العلاقة بين برامج الدراسات العليا الإدارية وخطط التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة: عملية تبديل النمط السائد للنشاط التنموي في استغلال الموارد واستخدام التقنية النظيفة، وبشكل متناسق يحدث التوازن بين الانفجار الديموغرافي من جهة وتلبية حاجيات الأجيال البشرية الحالية والمستقبلية من جهة أخرى.

الأدب النظري:

الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية:

تُعرف الدراسات العليا بأنها كل دراسة أكاديمية يترتب عليها درجة علمية بعد الدرجة الجامعية الأولى، وتهدف إلى زيادة المعرفة الإنسانية، وترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعة، وتمد المجتمع بمتخصصين ذوي كفاءة عالية في مختلف التخصصات العلمية (نظام الدراسات العليا بجامعة الأزهر، 2021)

نشأت الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية عام 1976م من جامعة بيرزيت، ثم جامعة النجاح الوطنية عام 1982م، وبدأ الاهتمام بالدراسات العليا في بقية الجامعات خلال العقدين الأخيرين، فقامت بافتتاح برامج متنوعة لمنح شهادة الماجستير، ثم كليات خاصة للدراسات العليا في الجامعات، وأقامت بعض الجامعات علاقات أكاديمية مع جامعات عربية وأجنبية، للتعاون في تنفيذ برامج مشتركة لمنح شهادتي الماجستير والدكتوراه. (وزارة التربية والتعليم، 2021).

تسعى الجامعات الفلسطينية الكبرى في قطاع غزة إلى تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الموارد البشرية المؤهلة، والنهوض بالمستوى العلمي والثقافي والحضاري، من خلال مواكبة التطور التكنولوجي وتشجيع البحث العلمي للمساهمة في التنمية المستدامة وذلك بخلق بيئة محفزة على الريادة والتميز والإبداع، مع المحافظة على أصالة التراث العربي والإسلامي.

الغايات الرئيسة التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها: (الموقع الالكتروني للجامعات الفلسطينية)

1. تحسين جودة البرامج الأكاديمية وفقًا لمعايير الجودة الشاملة.
2. تطوير مستوى البحث العلمي ودعمه واستثماره، وربط مخرجاته بتحقيق التنمية المستدامة.
3. رفع مستوى الشراكة المستدامة بين الجامعة والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.
4. ربط الجامعة بالمجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية والبحثية.

برامج الدراسات العليا الإدارية في الجامعات الفلسطينية:

يعتبر إعداد البحوث والدراسات من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية، وخاصة برامج الماجستير التي تعتبر فيها الرسالة العلمية التطبيقية جزء لا يتجزأ من متطلبات الحصول على الدرجة.

الأهداف التنموية التي تسعى برامج الدراسات العليا الإدارية في الجامعات الفلسطينية إلى تحقيقها:

(دليل برنامج ماجستير إدارة الأعمال، 2006)

1. النهوض بالمستوى العلمي لطلبة فلسطين وإعداد الكوادر المتخصصة في مجال العلوم الإدارية والمالية.
2. المساهمة في علاج مشاكل الإدارة والتمويل التي تواجه رجال الأعمال في فلسطين، والعمل على تطوير قطاع الأعمال.
3. المساهمة في إثراء البحث العلمي التجاري في مجال العلوم الإدارية والمالية.

نشأة الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة:

تم إنشاء برنامج الماجستير في إدارة الأعمال في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية في العام 2001م، بينما تم إنشاؤه في جامعة الأزهر في العام 2008م، وفي جامعة الأقصى نشأ في العام 2018م، خدمة للبحث العلمي ومساهمة في الجهود الرامية للارتقاء بالمجتمع الفلسطيني ومحاولة حل مشكلاته المالية والاقتصادية وتلبية لاحتياجات التنمية في المجتمع الفلسطيني.

وقد جاءت مساقات هذه البرامج بتخصصاتها المختلفة بما يساهم في زيادة الفهم الإداري بشكل عام، وبما يتعلق بالجوانب التطبيقية فيما يتعلق بالقيادة والإدارة المالية وتنمية الموارد البشرية بما لها من آثار اقتصادية وتنموية.

ويتوج البرنامج بإعداد رسالة ماجستير متعلقة بالنواحي التنموية التطبيقية في القيادة أو التسويق أو الموارد البشرية أو الإدارة المالية في الأراضي الفلسطينية، يتم اختيارها حسب حاجة القطاع العام أو القطاع الخاص، مما يؤكد الدور التنموي للبرامج وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

مؤسسة التعليم العالي	الطلاب المسجلين	الطلاب الخريجين
الجامعة الإسلامية	181	1083
جامعة الأزهر	190	249
جامعة الأقصى	94	116
جامعة الإسراء	32	-
المجموع	**497**	**1448**

المصدر: عمادة القبول والتسجيل بالجامعات، الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2022/2021م

وتنطلق الدراسة من فرضية أن برامج الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية، إنما انطلقت للمساهمة في تحقيق التنمية وعلاج مشكلات قطاع الأعمال الفلسطيني، وعليه أتت هذه الدراسة للتعرف على واقع ومؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة والأليات اللازمة لتفعيل هذا الارتباط.

التنمية المستدامة

تعريف التنمية المستدامة:

تُعرف منظمة الفاو التنمية المستدامة بأنها: "عملية إدارة قواعد الموارد الطبيعية والعمل على توجيهها نحو التغير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية"

وعرف (Asongu, 2007:2) التنمية المستدامة بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد، ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة، كما يمكن تعريفها بأنه العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة.

من هنا تسعى الدراسة إلى ربط برامج الدراسات العليا الإدارية بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها لإدارة الموارد الطبيعية وتوجيهها نحو إحداث التغيير التقني والمؤسسي بما يضمن إشباع الحاجات للأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة ونصيبها من الموارد الطبيعية.

أبعاد التنمية المستدامة: (أبو زنط وغنيم، 2010)

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الأيكولوجي
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاج البيولوجي
استخدام التكنولوجيا	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

انطلاقاً من دراسة سناكو وآخرون 2018 نوصي بالاهتمام بالأبعاد الثلاثة على التوازي دون تفضيل جانب على آخر لندفع بعجلة التنمية المستدامة.

لكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة، لا بد أن تعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها حيث يشمل كل مقدرات المجتمع ويعكس محتويات التنمية وهو خمس أنواع: (Goodwin, 2003)

رأس المال النقدي، رأس المال الطبيعي، رأس المال الإنتاجي، رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي.

مكونات و أنماط الاستدامة: (بشير، 2012)

الاستدامة المؤسسية: تعني إلى أي مدى تمتلك المؤسسات الحكومية هياكل تنظيمية قادرة على أداء دورها في خدمة المجتمع بجانب مؤسسات المجتمع المدني بمشاركة القطاع الخاص في خدمة أهداف التنمية.

الاستدامة الاقتصادية: تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع، وقدرة الاقتصاد على دعم مستوى معين من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى بحيث تلبي احتياجات المجتمع ولكن بطريقة تدعم الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة.

الاستدامة البيئية: وتعني قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، فهدفها الحد من التدهور البيئي بتغذيته بشكل طبيعي، ويتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية.

التنمية البشرية المستدامة: تشير إلى إيجاد توازن بين السكان والموارد المتاحة بهدف ضمان حياة الأجيال القادمة، وهذا يتطلب ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيث لا يوجد تنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

المبحث الثالث: دوربرامج الدراسات العليا الإدارية بإحداث التنمية المستدامة

تشير الدراسات أن الاستثمار في التعليم العالي هو نمط من الاستثمار في رأس المال البشري والذي يشكل عنصر جوهري من عناصر التنمية الاقتصادية ويساهم بشكل مباشر في الارتقاء بها. ويؤكد السيد (فرجاني 2010) في دراسته على أهمية ودور التعليم العالي في تحقيق التنمية الشاملة.

لذا فتحقيق التنمية المستدامة من أبرز تحديات التعليم بوجه عام والتعليم العالي المتمثل بالجامعات الفلسطينية بوجه خاص لما تملكه من طاقات بحثية وإنتاجية تساهم في التنمية المستدامة وصولاً إلى مخرجات مفيدة تساهم في زيادة الإنتاج.

وقد ناقش السيد (فريقي، 2008م) تجربة اليابان في مجال التنمية وبين دور التعليم العالي في اليابان في خلق وتشكيل طبقة متوسطة ومتعلمة، اضطلعت بعملية التحديث وتفاعلت معها ودفعت بها إلى آفاق بعيدة. ويعترف اليابانيون بأهمية الثورة التعليمية والتربوية بوصفها ركيزة أساسية في عملية التحديث التي أسهمت في الارتقاء بأداء الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وشركات القطاع الخاص المتعددة اقتصاديًا واجتماعيًا وإداريًا وتكنولوجيًا، وخاصة التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات الحياتية. وهذا ما جعل مهمة هذه الأطر في المجتمع الياباني أكثر فاعلية وأقل صعوبة وأجدى في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويشير السيد (دويكات، دون تاريخ) أن التعليم العالي في فلسطين وغيرها من الدول يساهم بدرجة كبيرة في تنمية الموارد البشرية في ضوء ما تمتلكه الجامعات من قوى بشرية وكوادر أكاديمية وفنية مدربة مؤهلة لإحداث التغيير ودفع عجلة التنمية، إضافة إلى الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني، وحين نتحدث عن الدراسات العليا فإننا نقصد هنا المستوي الثالث من التعليم العالي الذي يحصل به الفرد على ثلاثة أنواع من الشهادات عقب حصوله على شهادة البكالوريوس وهي الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه. ويؤكد دويكات في دراسته أهمية التعليم العالي والبحث العلمي في مجال التنمية الاقتصادية في فلسطين.

رغم تعدد التعريفات لمفهوم التنمية البشرية المستدامة فإنها جميعاً تتضمن مفهوم أساس وهو إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهية أفضل للأفراد. فالبشر هم الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية. كما أن التنمية بهذا المعني لا تعني فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى الأفراد وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم، كما أن ضعف القدرات البشرية نقيض للتنمية فهو أشد وطأة وأكثر تأثيراً على كل مناحي الحياة لأنه يحد من قدرات المواطنين والمجتمع ككل على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء.

وللتنمية البشرية المستدامة جانبان: **الأول:** بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. **والثاني:** انتفاع الناس من قدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة. (القريشي، 2007)

تؤكد دراسة اكينسوتو واكبوموجي Akinsoots & Akpomuje (2018) على أن التنمية في نيجيريا تعمل بشكل جيد على بناء القدرات البشرية مما أدى إلى تحسين مستوى المعرفة والمهارة لدي الأفراد وجعلهم قادرين على رعاية أنفسهم وأسرهم.

لذلك فإن أعظم وأقوى استثمار يجب أن تتبناه المجتمعات هو استثمار في قدرات ومهارات مواطنيها لأنه استثمار دائم، وبالتالي فإن أول خطوة يخطوها المجتمع في طريق تحوله إلى مجتمع المعلومات يجب أن يبدأ من التربية والتعليم.

حيث تساهم الدراسات العليا الإدارية بتوسيع خيارات البشر وقدراتهم وتمكنهم من التغلب على الحرمان المادي وبناء مجتمعات مزدهرة. كما تساعد بتوفير المعلومات لمؤسسات الأعمال وتجعلها أكثر قدرة تنافسية، مما يمكنها من الوصول إلى أسواق جديدة وخلق فرص عمل جديدة وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى خلق الثروة ومن ثم ضمان نمو اقتصادي مستدام في المستقبل. (الاونكتاد، 2003)

ويطرح ريحان (2000) أسباباً ومشاكل أخرى يواجهها التعليم العالي منها ضعف التنسيق بين الجامعات، والتكرار الذي يعود حسب رأيه إلى استمرار تقاليد التنافس والاعتبارات السياسية ومحدودية القدرات الإدارية للوزارات، وانعدام الدعم المالي الثابت للتعليم العالي، مما دفع الجامعات إلى تغطية عجزها بأية طريقة ممكنة دون الاهتمام بالاعتبارات الأخرى.

من هنا وبناء على ما تقدم ندرك انه لا يمكن أن نتصور حدوث تنمية ما في بلادنا دون أن يتم هذا التغيير المنشود للمجتمع في اتجاه العلم، الذي يجب أن تقود دفته برامج الدراسات العليا الادارية، وأن يكون هناك تناسق وتناغم بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل، حيث إن التنمية اليوم تفرض ضرورة "التحول الفكري للمجتمع بأسره نحو الروح العلمية".

الدراسات السابقة:

- **دراسة الحولي، و أبو دقة (2004)** هدفت إلى تقويم برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، وتكونت عينة الدراسة من 91 خريج من برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة في كليات الشريعة وأصول الدين والتربية والعلوم، الذين أتموا إعداد رسائلهم العلمية واستوفوا إجراءات المناقشة حيث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي واستخدما الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتوصلا إلى أن خريجي البرامج يرون أن هناك كفاءة في الإشراف الأكاديمي وفعالية في طرق التدريس وأساليبه وكذلك في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، واتضح أنهم يريدون تطوير خدمات المكتبة بينما اختلف أفراد العينة في مدى تلبية برامج الدراسات العليا لاحتياجات الطلبة ما بين مؤيد ومعارض.
- **دراسة مقداد (2011)** حيث قام بدراسة دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين حيث حلل مساقات برامج الماجستير وعناوين الرسائل وملخصاتها، كما تعرف على آليات اختيار مواضيع رسائل الماجستير من خلال المقابلات وورشات العمل بالإضافة إلى تحليل البيانات المنشورة والمتعلقة بالبرامج موضوع بحثه، وأشارت النتائج إلى أن الكلية عملت وأقسامها المختلفة على تفادي مشكلة البحوث النظرية التي لا تفيد الواقع وتبقى على الرفوف عبر لقاءات مستمرة مع القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني. للتعرف على مشكلاتها واحتياجاتها للبحث العلمي بمجالاته المختلفة.
- **دراسة حلاوة (2011)** هدفت إلى معرفة دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة، ودور الإدارة العليا بجامعة القدس في تشجيع البحث العلمي، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي وجمع البيانات من خلال المقابلات الحرة مع ذوي الاختصاص بالإضافة إلى تحليل المضمون لبعض الوثائق والتقارير والنشرات الصادرة عن الجامعة، بالإضافة إلى المقابلات المقننة مع بعض المسئولين ذوي العلاقة، حيث وضع الباحث رؤيته كموظف في

الجامعة منذ تأسيسها، فخرج بنتائج مفادها أن معظم الأبحاث توضع على الرفوف وفي المخازن ولا يؤخذ بتوصياتها وكأنها حبر على ورق، كذلك الباحثين أنفسهم لا يتابعون ما إذا أخذ بتوصياتهم أم لا، حيث أنهم يهتمون بالحصول على الشهادة وليس بنتيجة وفعالية أبحاثهم، كذلك زيادة عدد الطلبة لم تحل مشكلة العجز المالي في الجامعة، حيث أن المردود من البحث العلمي لا يذكر.

- **دراسة محضر (2011)** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية، وآليات العمل اللازمة لتحقيق ذلك، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وذلك باستخدام الاستبانة لجمع البيانات من أعضاء هيئة التدريس من جهة ومن طلاب الدراسات العليا من جهة أخرى، وخلصت نتائجها إلى وجود فجوة في العلاقة بين القائمين على البحوث في الدراسات العليا والمستفيدين من نتائج تلك البحوث والقائمين على وضع خطط التنمية، ترتب عليه أن بحوث الدراسات العليا يتم اختيارها بصورة عشوائية لا تعتمد على الاحتياجات الواقعية لخطط التنمية بل تكون نتيجة ميول واهتمام الباحثين أنفسهم، زاد من تلك الفجوة عدم وجود قوائم تحدد أولويات الاحتياجات البحثية وسجلات إحصائية تعطي بيانات دقيقة للباحثين.
- **دراسة علي (2013)** هدفت إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث قام بتوزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على (180) عضو هيئة تدريس في الجامعات التي تعمل في مجال الدراسات العليا، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة، كما كشفت الدراسة عن وجود تأثير ذو ذلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين دول البحث العلمي والدراسات العليا والتنمية المستدامة.
- **دراسة قيطة (2013)** هدفت إلى التعرف على دور برامج الدراسات العليا في تلبية احتياجات سوق العمل، فاتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وعملت (20) مقابلة مع أساتذة الجامعات، وأصحاب المؤسسات، وخريجي برامج الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى وجود فجوة بين برامج الجامعات وسوق لعمل تعود لعدة أسباب أهمها عدم دراسة السوق بشكل جدي للتعرف على الاحتياجات الفعلية للمجتمع، وقصور البرامج عن إنتاج مخرجات لمواصفات عالية الجودة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل، ويكون ذلك من خلال إعداد الكفاءات العلمية القادرة على القيام بالثورة العلمية والوصول إلى المعرفة الضرورية للنهوض بالمجتمع.
- **دراسة نصير (2015)** والتي هدفت إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش، وصممت الباحثة استبانة بتدريج خماسي، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، وطبقت الدراسة على عينة من 253 تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة، وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة على المستوى الإداري.

- **دراسة إلياس وسراي (2017)** التي هدفت إلى بيان أساليب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي بالاعتماد على مدخل الجودة الشاملة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن إحداث تطوير نوعي في التعليم العالي من خلال توظيف جملة من الاستراتيجيات القائمة على بحوث العمل، والدراسات الذاتية، ومعايير الاعتماد الأكاديمي وتفعيل مبادئ التقويم الذاتي.
- **دراسة اكينسوتو واكبوموجي (2018) Akinsoots & Akpomuje** تمت هذه الدراسة في نيجيريا وهدفت إلى التعرف على آليات تحقيق الهدف الإنمائي للأمم المتحدة للقضاء على الفقر من خلال تعليم الكبار، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الأفراد عينة الدراسة لديهم القدرة على رعاية أنفسهم وأسرهم من خلال المهارات التي يمتلكونها، مما يشير أن تعليم الكبار في نيجيريا يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **دراسة سناكو وآخرون (2018) Sinakou** حيث قاموا باستطلاع رأي بشأن علاقة التعليم بالتنمية المستدامة، وتمثلت عينة الدراسة من (249) أكاديمياً مختص في تأهيل المعلمين في جامعات مختلفة بالولايات المتحدة الأمريكية ومصر وكندا، وأشارت النتائج إلى أن الأكاديميين عينة الدراسة لا يدركون مفهوم التنمية المستدامة بشكل كلي، ولديهم اهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية أكثر من البيئية في العوامل المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- **دراسة عبد المولى (2019)** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البحوث التربوية في جامعة أسوان لدعم أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة في مصر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى تحليل المحتوى والمتمثل في وحدات التحليل وفئاته، باستخدام خمس وحدات وهي (الموضوع أو الفكرة، المساحة والزمن، الشخصية، المفردات، والشكل) وقامت الباحثة بتحليل (59) رسالة ماجستير ودكتوراه في الفترة (2016-2018) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تأتي الموضوعات في المجال الاقتصادي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية في مجالات الدراسة، يليه المجال الاجتماعي ثم المجال البيئي، بينما تأتي الموضوعات المتعلقة بالابتكار والبحث العلمي في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية في المجال الاقتصادي وعليه يجب على الجامعات مراجعة المقررات الدراسية التي تقدمها وتوصيفها بشكل جيد يتماشى مع الاحتياجات التنموية المتجددة من فترة لأخرى، لكي تكون مواكبة للتغيرات في سوق العمل، وعدم إهمال ما جاء من توصيات في الأبحاث التي تناولت التنمية ووضعها في المخازن ورفوف المكتبات.
- **دراسة المنتشري (2020)** والذي قام بدراسة الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وظائفها الثلاث (التدريسية والبحثية والخدمية) حيث استهدفت الدراسة (16) خبيراً أكاديمياً في الجامعات السعودية، وأشارت النتائج إلى أهمية ستة وأربعين دوراً مستقبلياً يجب أن تتجه نحوه الجامعات في المستقبل، حيث توزعت هذه الأدوار على الوظائف الجامعية الثلاث (التعليمية، البحثية، وخدمة المجتمع)

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض العديد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بالدراسات العليا وعلاقتها بالتنمية المستدامة، تم التوصل إلى العديد من المساهمات التي ساعدت في إثراء هذه الدراسة، كما أننا نجد أن هذه الدراسات

قد تنوعت وتعددت باختلاف المتغيرات التي تناولتها وكذلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها وأيضاً البيئة التي تمت بها الدراسة، وتتميز هذه الدراسة بكونها ركزت على واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة وآليات تفعيل هذا الارتباط، ويمكن اعتبارها من الدراسات القليلة التي اعتمدت على الكشف عن (واقع، ومؤشرات، وآليات) ربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة من وجهة نظر مقدمي الخدمة ممثلة بعمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية من جهة، ووجهة نظر متلقي الخدمة طلاب وطالبات الدراسات العليا الإدارية من جهة أخرى، وتغطي الدراسة أكبر وأقدم الجامعات المعتمد لديها برامج الدراسات العليا الإدارية .

كما وتعتبر هذه الدراسة بناء معرفي وتراكمي للدراسات السابقة واستكمالاً لما بدأه الباحثون في هذا المجال وستطرح حلولاً عملية للتحديات التي تواجه ادارة الجامعات في ربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين.

اجراءات ومنهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لأنه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويناسب موضوع الدراسة بشكل مثالي.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من:

1) **المجتمع الأول:** جميع عمداء الدراسات العليا وجميع عمداء كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والمالية منذ نشأة برامج الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة التي تمنح شهادة الدراسات العليا في العلوم الإدارية وهي (الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى) وعددهم (26) عميداً، وذلك حتى الفصل الأول من العام الدراسي (2022/2021).
2) **المجتمع الثاني:** جميع طلاب وطالبات الدراسات العليا الملتحقين بالبرامج الإدارية – الذين ما زالوا في طور دراسة المساقات أو في طور إعداد الرسالة- في الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة التي تمنح شهادة الدراسات العليا في العلوم الإدارية وهي" (الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى) والبالغ عددهم (465) طالب وطالبة وذلك حتى الفصل الأول من العام الدراسي (2022/2021).

عينة الدراسة:

العينة الأولى: تم استخدام أسلوب الحصر الشامل مع عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية العلوم الإدارية والمالية حيث تم توزيع (26) استبانة، وقد تم استرداد (13) استبانة بنسبة (50%).

العينة الثانية: تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع (250) استبانة على مجتمع الدراسة البالغ (465) أي عينة بنسبة (53.7%) وقد تم استرداد (134) استبانة من أصل (250) بنسبة استرداد (53.6%).

أداة الدراسة

تم إعداد استبانتين حول آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة وتتكون من قسمين رئيسيين هما:

أولاً: بالنسبة للاستبانة الخاصة بعمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ملحق رقم (1)

1. البيانات الشخصية للمستجيبين (الجنس، العمر، الرتبة العلمية، الجامعة التي يعمل بها).
2. واقع ومؤشرات وآليات ربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة، ويتكون من 34 فقرة، موزعة على 3 محاور (الواقع، المؤشرات، الآليات) بواقع 10 أسئلة لكل محور ما عدا محور الآليات 14 سؤال.

ثانياً: الاستبانة الخاصة بطلاب وطالبات الدراسات العليا الإدارية ملحق رقم (2)

1. البيانات الشخصية للمستجيبين (الجنس، العمر، طبيعة العمل، مكان العمل، الجامعة التي يدرس بها الماجستير، التخصص العلمي في البكالوريوس، الجامعة التي درس بها البكالوريوس)
2. واقع ومؤشرات وآليات ربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة، ويتكون من 30 فقرة، موزعة على 3 محاور (الواقع، المؤشرات، الآليات) بواقع 10 أسئلة لكل محور.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (1 – 5) لفقرات الاستبيان بحيث كلما اقتربت الدرجة من 5 دل على الموافقة المرتفعة على ما ورد في الفقرة والعكس صحيح.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

جدول (1): توزيع عينة الدراسة (العمداء) حسب البيانات الشخصية

البيانات الشخصية	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	11	84.6
	أنثى	2	15.4
	المجموع	**13**	**100.0**
العمر	من 20 – أقل من 30 سنة	1	7.7
	من 30 – أقل من 40 سنة	3	23.1
	40 سنة فأكثر	9	69.2
	المجموع	**13**	**100.0**
الرتبة العلمية	أستاذ	10	76.9
	استاذ مساعد	2	15.4
	استاذ مشارك	1	7.7
	المجموع	**13**	**100.0**
مكان العمل	جامعة الأقصى	3	23.1
	الجامعة الاسلامية	3	23.1
	جامعة الازهر	3	23.1
	جامعات أخرى	4	30.8
	المجموع	**13**	**100.0**

جدول (2): توزيع عينة الدراسة (الطلاب) حسب البيانات الشخصية

البيانات الشخصية	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	88	65.7
	أنثى	46	34.3
	المجموع	**134**	**100.0**
العمر	من 20 – أقل من 30 سنة	46	34.3
	من 30 – أقل من 40 سنة	63	47
	40 سنة فأكثر	25	18.7
	المجموع	**134**	**100.0**
طبيعة العمل	اداري	77	57.5
	اقتصادي	4	3
	محاسبي	14	10.4
	مجال آخر	39	29.1
	المجموع	**134**	**100.0**
الجامعة التي درست به البكالوريوس	جامعة الاقصى	21	15.7
	الجامعة الاسلامية	39	29.1
	جامعة الازهر	30	22.4
	جامعة القدس المفتوحة	29	21.6
	جامعة فلسطين	5	3.7
	جامعات اخرى	10	7.5
	المجموع	**134**	**100.0**
الجامعة التي درست بها الماجستير	جامعة الاقصى	40	29.9
	الجامعة الاسلامية	66	49.3
	جامعة الازهر	21	15.7
	جامعة القدس المفتوحة	1	0.7
	جامعات اخرى	6	4.5
	المجموع	**134**	**100.0**

تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لمعرفة درجة الموافقة لجميع فقرات الاستبانة كما هو موضح أدناه:

تحليل السؤال الأول: ما هو واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل من جهة وطلبة الدراسات العليا من جهة أخرى؟

أولاً: من وجهة نظرعمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

جدول (3) يوضح تحليل فقرات المحورالأول من استبانة عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة t	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
المتوسط العام لواقع ارتباط برامج الدراسات العليا الادارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين	3.639	0.423	72.78	5.438	0.000	موافقة بدرجة كبيرة

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.639)، والوزن النسبي (72.78%)، وقيمة اختبار T (5.438)، والقيمة الاحتمالية (0.000)، لذلك يعتبر واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين " دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني موافقة بدرجة كبيرة على واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل، ويعزى ذلك إلى أن المساقات التي يتم تدريسها بالبرنامج تتكيف مع متطلبات العصر، حيث يعمد البرنامج إلى تنمية المعارف والمهارات الكافية لدى الطلبة بهدف رفد المجتمع بالكوادر المتخصصة القادرة على المشاركة الحقيقية والفاعلة في بناء مجتمع مؤسساتي متطور عبر تخريج طلاب معدة ومدربة على مستويات عليا من العلم والتقنية. كما يشجع البرنامج روح البحث العلمي وأساليبه المتعارف عليها بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتعويد أجيال الشباب على النظر في مشكلات المجتمع من خلال البحث العلمي الموضوعي، عبر توفير سجلات وبنوك للمعلومات الدقيقة للباحثين ليتمكنوا من إعداد دراسات بناءً على واقع معلوماتي دقيق وموحد. وهذا بدوره يتفق مع ما جاءت به دراسة المنتشري 2020، بينما لا يتوافق مع ما جاءت به دراسة محضر 2011، ودراسة علي 2013.

ثانياً: من وجهة نظرطلاب الدراسات العليا الإدارية

جدول (4) يوضح تحليل فقرات المحورالأول من استبانة طلاب الدراسات العليا الإدارية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة t	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
المتوسط العام لواقع ارتباط برامج الدراسات العليا الادارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين	3.363	0.591	67.26	7.123	0.000	موافقة بدرجة متوسطة

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.363)، والوزن النسبي (67.26%)، وقيمة اختبار T (7.123)، والقيمة الاحتمالية (0.000)، لذلك يعتبر واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين " دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن

درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني موافقة بدرجة متوسطة على واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، ويعزى ذلك إلى أن الخطط الدراسية ملهمة (محفزة) للطلاب تساعدهم على النهوض بالمجتمع، لأن البرنامج يُعِد باحثين قادرين على دراسة مشكلات المجتمع وإيجاد حلول ملائمة لها ضمن منهجية علمية دقيقة من خلال بناء الإنسان بناءً متكاملاً عقلاً وروحاً وضميراً وسلوكاً، حيث يتميز البرنامج بكفاءة أساليب التعلم والتعليم المستخدمة، بما يدعم ويشجع الإبداع والبحث العلمي وفق سياسات وخطط مرتبطة بخطط التنمية المستدامة للمجتمع، لما يتميز به البرنامج من كفاءة الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية. وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة الحولي وأبو دقة 2004 كما أنها تتوافق مع نتائج دراسة نصير 2015.

تحليل السؤال الثاني: ما هي مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل من جهة وطلبة الدراسات العليا من جهة أخرى؟

أولاً: من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

جدول (5) يوضح تحليل فقرات المحور الثاني من استبانة عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة t	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
المتوسط العام لمؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين	3.692	0.492	73.84	5.070	0.000	موافقة بدرجة كبيرة

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.692)، والوزن النسبي (73.84%)، وقيمة اختبار T (5.070)، والقيمة الاحتمالية (0.000)، لذلك يعتبر مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين " دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني موافقة بدرجة كبيرة على مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل، ومن هذه المؤشرات تطوير برامج الدراسات العليا الإدارية بهدف تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعات حاجتها من أعضاء هيئة التدريس. واشتراط وحدة التخصص بين درجتي بكالوريوس وماجستير العلوم الإدارية يرفع من مستوى التحصيل المعرفي ويقوي من القدرات التحليلية والابتكارية ويعزز من جودة التعليم العالي في البرامج الإدارية من خلال استشرافه للمستقبل وطرح قضايا وتحديات الزمن القادم وتقديم الحلول والبدائل من خلال أبحاث الطلبة، وهذا لا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة قيطة 2011، كما يعمل على مراجعة (رسالته وأهدافه) وتطويرها بما يتناسب والتطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي للمجتمع.

ثانيا: من وجهة نظرطلبة الدراسات العليا الإدارية

جدول (6) يوضح تحليل فقرات المحورالثاني من استبانة طلاب الدراسات العليا الإدارية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة t	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
المتوسط العام لمؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين	3.391	0.697	67.82	6.495	0.000	موافقة بدرجة متوسطة

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.391)، والوزن النسبي (67.82%)، وقيمة اختبار T (6.495)، والقيمة الاحتمالية (0.000)، لذلك يعتبر مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين " دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة متوسطة على مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، ومن هذه المؤشرات تميز البرنامج بقدرته على تنمية الوعي مما يؤدي إلى الابتكار والإبداع، وتقديمه تعليماً قادراً على مواكبة التحديات والمتغيرات السريعة في العالم، من خلال اعتماده على التدريس التفاعلي الذي يساعد المتعلم على فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل، وهذا يتفق مع ما خلصت إليه دراسة الحولي وأبو دقة 2004، وكذلك عمله في بيئة تعلم آمنة وداعمة لتلقي العلوم المتسقة مع خطط التنمية المستدامة، كما يعمل البرنامج على بناء الشخصية المتكاملة التي تؤمن بالقضايا المشتركة ذات العلاقة بمسارات التنمية المستدامة وأهدافها المختلفة، بما ينمي مهارات المسؤولية الذاتية لدى المتعلم التي تجعل منه عنصراً فاعلاً ومؤثراً. وهذا يتوافق مع جاءت به دراسة إلياس وسراي 2017.

تحليل السؤال الثالث: ما هي الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل من جهة وطلبة الدراسات العليا من جهة أخرى؟

أولاً: من وجهة نظرعمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

جدول (7) يوضح تحليل فقرات المحور الثالث من استبانة عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة t	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
المتوسط العام للآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين	3.517	0.621	70.34	3.000	0.011	موافقة بدرجة كبيرة

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.517)، والوزن النسبي (70.34%)، وقيمة اختبار T (3.000)، والقيمة الاحتمالية (0.011)، لذلك يعتبر الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين " دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة كبيرة على الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل، ومن هذه الآليات العمل على الفصل بين برامج دراسات عليا إدارية أكاديمية وأخرى مهنية مما يحسن من جودة مخرجات البرامج في دعم عملية التنمية. وتطوير الخطط الدراسية باستمرار لتقليل الفجوة بين مخرجات البرنامج واحتياجات خطط التنمية، وهذا يتوافق مع التوصيات التي خلصت إليها دراسة عبد المولى2019 ، من خلال وجود مجلس استشاري بالبرنامج يضم أعضاء من الجهات المختلفة التي يمكن أن تستفيد من نتائج بحوث الدراسات العليا، كما أن توافر دائرة للقياس والتقويم بالبرنامج لمعرفة إمكانية الاستفادة من نتائج بحوث الدراسات العليا الإدارية.وهذا يتعارض مع ما جاءت به كل من دراسة محضر 2011 وحلاوة 2011، ووجود لوائح تنظم عدم تكرار الأبحاث وموضوعاتها على مستوى الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية، وهذا يتوافق مع جاءت به دراسة البستان (2000) في دراسته حول واقع ارتباط برامج الدراسات العليا في الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أن معظم أفراد العينة أكدوا على ضرورة مراجعة أهداف الدراسات العليا وهياكلها التنظيمية وسياسات القبول فيها.

ثانيا: من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا الإدارية

جدول (8) يوضح تحليل فقرات المحور الثالث من استبانة طلاب الدراسات العليا الإدارية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة t	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة
المتوسط العام الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين	3.185	0.747	63.70	2.869	0.005	موافقة بدرجة متوسطة

بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع فقرات المحور (3.185)، والوزن النسبي (63.70%)، وقيمة اختبار T (2.869)، والقيمة الاحتمالية (0.005)، لذلك يعتبر الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين " دال احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني ان هناك موافقة بدرجة متوسطة على الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا. حيث تتضمن هذه الآليات الفصل بين برامج الدراسات العليا الإدارية الأكاديمية وأخرى المهنية لكي تحسن من جودة مخرجات البرامج في دعم عملية التنمية المستدامة كما أن مشاركة الطلبة ومؤسسات المجتمع المختلفة باستمرار في تحسين الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا الإدارية تعزز من مهارات القرن الحادي والعشرين لإعداد جيل يؤمن بقضايا التنمية المستدامة

وتنمي خيال المتعلم لتمكينه من قراءة الحاضر واستشراف المستقبل بفاعلية عالية من خلال التفكير الناقد وأساليبه لضمان تأهيل متعلمين يستطيعون الحكم على الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال توفير بيئة بحثية محفزة لدراسة القضايا الجوهرية المتعلقة بمسارات التنمية المستدامة مع تُوجيه بحوث الطلبة لحل مشكلات العمل من خلال عقد لقاءات بين الطلاب والمستفيدين من الأبحاث-المؤسسات المطبق عليها البحث-لإيجاد علاقة تبادلية ترقى بالبحوث لحل المشكلات الواقعية. وهذا بدوره يتفق مع ما خلصت إليه دراسة مقداد 2011 من نتائج، وهذا ما يؤكده صدور دليل أولويات البحث العلمي في فلسطين كخطة خمسية لاحتياجات البحث العلمي في فلسطين (2014 – 2019م) والذي تم إعداده من قبل مجلس البحث العلمي-وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع شئون البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بغزة.

تحليل السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة 0.05؟

أولاً: من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

1. توجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت" Independent sample t test لمعرفة الفروق بين الذكور والاناث.

جدول(9): يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار"ت" ومستوى الدلالة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار"ت"	مستوى الدلالة
الذكور	11	3.627	0.433	0.665	//0.838
الاناث	2	3.555	0.583		

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح انه لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للجنس عند مستوى دلالة 0.05.

2. توجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الرتبة العلمية، الجامعة) عند مستوى دلالة 0.05".

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية ودرجات الحرية وقيمة اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكل محور من محاور الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.

جدول (10): نتائج اختبارتحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	مصدرالتباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
العمر	بين المجموعات	0.161	2	0.081	0.392	0.686
	داخل المجموعات	2.058	10	0.206		
	المجموع	2.219	12			
الرتبة العلمية	بين المجموعات	0.224	2	0.112	0.562	0.587
	داخل المجموعات	1.995	10	0.199		
	المجموع	2.219	12			
الجامعة	بين المجموعات	0.279	3	0.093	0.432	0.735
	داخل المجموعات	1.940	9	0.216		
	المجموع	2.219	12			

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال الجدول السابق يتضح انه لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، الرتبة العلمية، الجامعة) عند مستوى دلالة 0.05.

ثانياً: من وجهة نظرطلاب الدراسات العليا الإدارية:

1. توجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى (للجنس) عند مستوى دلالة 0.05".

لتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت" Independent sample t test لمعرفة الفروق بين الذكور والاناث.

جدول(11): يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار"ت" ومستوى الدلالة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار"ت"	مستوى الدلالة
الذكور	88	3.359	0.592	1.233	//0.220
الاناث	46	3.225	0.617		

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح انه لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للجنس وعند مستوى دلالة 0.05

2. توجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى (العمر، طبيعة العمل، الدراسة في البكالوريوس، الدراسة في الماجستير، مكان العمل، التخصص في البكالوريوس عند مستوى دلالة 0.05".

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية ودرجات الحرية وقيمة اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكل محور من محاور الدراسة وفقاً لمتغيرات الديموغرافية.

جدول (12): نتائج اختبارتحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغيرات الديموغر افية

المتغيرات الديموغر افية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
العمر	بين المجموعات	0.378	2	0.189	0.518	0.597
	داخل المجموعات	47.851	131	0.365		
	المجموع	48.229	133			
طبيعة العمل	بين المجموعات	1.621	3	0.540	1.507	0.216
	داخل المجموعات	46.608	130	0.359		
	المجموع	48.229	133			
الدراسة في البكالوريوس	بين المجموعات	1.975	5	0.395	1.093	0.367
	داخل المجموعات	46.254	128	0.361		
	المجموع	48.229	133			
الدراسة في الماجستير	بين المجموعات	1.753	4	0.438	1.217	0.307
	داخل المجموعات	46.475	129	0.360		
	المجموع	48.229	133			
مكان العمل	بين المجموعات	3.370	4	0.843	2.423	0.051
	داخل المجموعات	44.859	129	0.348		
	المجموع	48.229	133			
التخصص في البكالوريوس	بين المجموعات	3.247	6	0.541	1.528	0.174
	داخل المجموعات	44.982	127	0.354		
	المجموع	48.229	133			

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ // القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال الجدول السابق يتضح انه لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، طبيعة العمل، الدراسة في البكالوريوس، الدراسة في الماجستير، مكان العمل، التخصص في البكالوريوس) عند مستوى دلالة 0.05.

النتائج:

أولاً: من وجهة نظر عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل:

1. هناك موافقة بدرجة كبيرة على:
   - أن هناك ارتباط بين برامج الدراسات العليا الإدارية وخطط التنمية المستدامة في فلسطين.
   - أن مؤشرات الارتباط بين برامج الدراسات العليا الإدارية وخطط التنمية المستدامة في فلسطين واضحة.
   - ضرورة توافر الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة.

2. عند مستوى دلالة 0.05 لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى إلى: (الجنس، العمر، الرتبة العلمية، والجامعة التي يعمل بها) عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل.

ثانياً: من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا

1. هناك موافقة بدرجة متوسطة على:
   - واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين.
   - مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين.
   - الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة.
2. عند مستوى دلالة 0.05 لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة تعزى إلى: (العمر، طبيعة العمل، مكان العمل، الجامعة التي يدرس بها الماجستير، والتخصص العلمي في درجة البكالوريوس، والجامعة التي حصل منها على درجة البكالوريوس).
3. لا يوجد فروق دالة إحصائياً بين آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة (المحور الثاني، المحور الثالث، الاجمالي) تعزى للجنس وعند مستوى دلالة 0.05 عدا المحور الاول يعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور.

التوصيات:

أولاً: التوصيات بناء على استجابات عمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل:

المحور الأول: و اقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة:

1. نشر نتائج الأبحاث ليستفيد منها كلاً من الباحثين الجدد والجهات التنفيذية والتخطيطية على اختلافها.
2. تعديل عناصر المنهاج بما يتوافق مع التطورات العلمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

المحور الثاني: مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة:

1. تعزيز مساهمة البرنامج في تطوير الكفايات المطلوب إكسابها للطلبة بعد التخرج بموجب حاجات البيئة المتغيرة.
2. عقد ندوات علمية متخصصة لزيادة تفاعل البرنامج مع مؤسسات المجتمع على اختلافها.

المحور الثالث: آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة:

1. تطوير جهة استشارية بالبرنامج تقدم التسهيلات اللازمة للباحثين من استشارات مرتبطة بالمعلومات الخاصة بخطط التنمية.
2. توفير كشاف بحثي يحتوي قوائم بأولويات عناوين البحوث التي تحتاجها خطط التنمية بالتعاون مع خبراء من قطاعات الأعمال المختلفة.

التوصيات بناء على استجابات طلبة الدراسات العليا الإدارية:

المحور الأول: و اقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة:

1. إعداد قوائم تحدد أولوية الاحتياجات البحثية في العلوم الإدارية.
2. اختيار عنوان البحث بصورة مهنية مرتبطة بالمشكلات الواقعية للمجتمع.

المحورالثاني: مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة:

1. مساعدة الطلاب الملتحقين بالبرنامج من النشر في المجلات الدولية.
2. تقديم الدعم للطلاب لحضور المؤتمرات والندوات والمشاركة فيها محلياً وعالمياً.

المحورالثالث: آليات تفعيل برامج الدراسات العليا الإدارية وربطها بخطط التنمية المستدامة:

1. تقديم جائزة تقديرية على مستوى وزارة التربية والتعليم العالي لأبحاث الدراسات العليا الإدارية الرائدة في خدمة المجتمع وتنميته.
2. عقد لقاءات بين الطلاب والمستفيدين من الأبحاث -المؤسسات المطبق عليها البحث-لإيجاد علاقة تبادلية ترقى بالبحوث لحل المشكلات الواقعية.

المراجع

1. إلياس سالم، أم السعد سراي (2018)، **"تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة"**، المجلة الدولية لضمان الجودة، جامعة الزرقاء، مجلد 1، عدد 2، ص ص:98-108
2. البستان، أحمد (2000)، **"واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة استطلاعية"**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد 70، ص ص 37-52
3. جامعة الأقصى (2018)، **"الدليل الإحصائي السنوي 2018/2017م"**، الإصدار الثاني، فلسطين، غزة.
4. حلاوة، جمال رضا (2011)، **"دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية"**، أماراباك، مجلد 2، عدد 4، ص ص: 21-31.
5. الحولي، عليان، أبو دقة، سناء (2004)، **"تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين"**، مجلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية، مجلد 12، عدد 2، ص ص: 391 – 424.
6. دويكات، خالد عبد الجليل (دون تاريخ)، **" دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين"**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
7. علي، أشرف يونس (2013)، **"دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعات غزة نموذجاً-"**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
8. فرجاني، نادر (2010)، **"دور التعليم العالي في تنمية البلدان المتخلفة"**، ضمن كتاب التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي ، www.balagh.com .
9. فريقي، أحمد عبد الرحمن (2008م)، **"أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي"**، مجلة الكلمة، العدد (60) السنة الخامسة عشرة - صيف 2008 / 1429هـ، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث.
10. القريشي، مدحت محمد (2007)، **"التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات موضوعية-"**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، ص ص 178 - 179
11. قسم إدارة الأعمال، (2006م) **"دليل برنامج الماجستير في إدارة الأعمال"**. الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.
12. قيطة، نهلة عبد القادر (2013)، **"دور برامج الدراسات العليا في فلسطين في تلبية احتياجات سوق العمل والتكيف مع متطلبات مجتمع المعرفة"** بحث مقدم لمؤتمر الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير المنعقد بعمادة الدراسات العليا – الجامعة الإسلامية في الفترة 29-2013/4/30م.
13. محضر، وفاء عبد العزيز (2011)، **" آليات ربط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية في المملكة العربية السعودية"**، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، العدد 23، ص ص: 962-977.

14. مقداد محمد إبراهيم (2011م) "**دوربرامج ماجستيركلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين**"، بحث مقدم إلى مؤتمر عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية – غزة، في أبريل 2011م.

15. المنتشري، عبد الله دخيلا لله (2020)، **"الأدوار المستقبلية للجامعات السعودية في ضوء أهداف التنمية المستدامة"**، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، مجلد 28، عدد 3، ص ص: 331-304

16. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، **"تقرير التجارة الالكترونية والتنمية"**، (2003)، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص18

17. وزارة التربية والتعليم العالي (2014)، "**دليل أولويات البحث العلمي في فلسطين 2014-2019**"، فلسطين، غزة.

18. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2021). **"الدليل الإحصائي السنوي 2021/2020 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية"**، رام الله، فلسطين.

19. ريحان، رمزي(1998)، **"إشكاليات مفهوم التنمية البشرية المستدامة في فلسطين ومقاييسها"**، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين

20. Akinsooto, T.C., Akpomuje, P.Y. (2018) "**Achieving sustainable development goals through adult informal learning**". Australian Journal of Adult information learning. Australian Journal of Adult Learning, Vo. NO. 3 PP 426 – 448 EJ1199853

21. Sinakou.E, Boeve- de..J, Maarten. P, Petegem. P.V. (2018). "**Academics in the field of Education for Sustainable Development: Their conceptions of sustainable development**". Journal of cleaner, 184, pp.321-332

22. Asongu, J.J,(2007). "**The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool**" , Journal of Business and Public Policy, Vol 1,N1,p2-4

23. **/https://www.iugaza.edu.ps**

24. **http://www.alazhar.edu.ps/arabic/index.asp**

25. **/https://www.alaqsa.edu.ps/ar/home**

26. **/https://www.mohe.pna.ps**

الملاحق:

ملحق (1) الاستبانة الخاصة بعمداء الدراسات العليا وعمداء كلية الإدارة والتمويل

أولاً: البيانات الشخصية:

الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى

العمر: ( ) من 20 – أقل من 30 سنة ( ) من 30 – أقل من 40 ( )40 سنة فأكثر

الرتبة العلمية: ( ) أستاذ مساعد ( ) أستاذ مشارك ( ) أستاذ

مكان العمل	( ) الجامعة الإسلامية	( ) جامعة الأزهر	( ) جامعة الأقصى	( ) جامعة القدس	( ) مكان آخر

ثانياً: محاور الاستبانة:

المحور الأول: واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين						
م	الفقــرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جداً
.1	تتكيف المساقات التي يتم تدريسها بالبرنامج مع متطلبات العصر.					
.2	يهدف البرنامج إلى تخريج طلاب معدة ومدربة على مستويات عليا من العلم والتقنية.					
.3	يشجع البرنامج روح البحث العلمي وأساليبه المتعارف عليها بهدف إثراء المعرفة الإنسانية.					
.4	يهدف البرنامج إلى تدريب الطلاب وتعويدهم على النظر في مشكلات المجتمع من خلال البحث العلمي الموضوعي.					
.5	تتوافر للباحثين سجلات وبنوك للمعلومات الدقيقة ليتمكنوا من إعداد دراسات بناءً على واقع معلوماتي دقيق وموحد.					
.6	يتم نشر نتائج الأبحاث ليستفيد منها كلاً من الباحثين الجدد والجهات التنفيذية والتخطيطية على اختلافها.					
م	الفقــرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جداً
.7	ينمي البرنامج المعارف والمهارات الكافية لدى الطلبة بهدف رفد المجتمع بالكوادر المتخصصة القادرة على المشاركة الحقيقية في بناء مجتمع مؤسساتي متطور.					
.8	يعمل البرنامج على تطوير سياساته وتعليماته لمواكبة الظروف المتغيرة.					
.9	يقوم البرنامج بتعديل عناصر المنهاج بما يتوافق مع التطورات العلمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.					
.10	يوجد لجنة عليا مكونة من ذوي الخبرة العلمية والعملية لضمان الجودة في برامج الدراسات العليا الإدارية.					

المحور الثاني: مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية في فلسطين						
.1	يتم تطوير برامج الدراسات العليا الإدارية بهدف تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعات حاجتها من أعضاء هيئة التدريس.					
.2	اشتراط وحدة التخصص بين درجتي البكالوريوس وماجستير العلوم الإدارية يرفع من مستوى التحصيل المعرفي.					
.3	شرط وحدة التخصص العلمي بين درجتي البكالوريوس وماجستير العلوم الإدارية يقوي من القدرات التحليلية والابتكارية.					
.4	اشتراط التخصص الموحد بين البكالوريوس وماجستير العلوم الإدارية يعزز من جودة التعليم العالي في البرامج الإدارية.					
.5	يعقد البرنامج ندوات علمية متخصصة لزيادة تفاعل الجامعة مع مؤسسات المجتمع على اختلافها.					
.6	يقوم البرنامج باستشراف المستقبل وطرح قضايا وتحديات الزمن القادم ويقدم الحلول والبدائل في أبحاث الطلبة.					
م	الفقــرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جداً
.7	يقوم البرنامج باستشراف المستقبل وطرح قضايا وتحديات الزمن القادم ويقدم الحلول والبدائل من خلال أبحاث الطلبة.					
.8	يقوم البرنامج بمراجعة دورية للوقوف على نقاط القوة والضعف ومستويات الإنجاز.					
.9	يراجع البرنامج (رسالته وأهدافه) ويطورها بما يتناسب والتطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي للمجتمع.					
.10	يسهم البرنامج في تطوير الكفايات المطلوب إكسابها للطلبة بعد التخرج بموجب حاجات البيئة المتغيرة.					
.11	يجري استضافة متخصصين من المؤسسات التي يعمل بها الخريجون للاستفادة من تقويمهم لجودة خريجي البرنامج.					
المحور الثالث: الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية في فلسطين						
.1	الفصل بين برامج دراسات عليا إدارية أكاديمية وأخرى مهنية يحسن من جودة مخرجات البرامج في دعم عملية التنمية.					
.2	يتم تطوير الخطط الدراسية باستمرار لتقليل الفجوة بين مخرجات البرنامج واحتياجات خطط التنمية.					
.3	انعدام الدعم المالي الثابت للتعليم العالي يدفع البرنامج إلى تغطية العجز من خلال عدم تطبيق شرط وحدة التخصص للقبول بالبرنامج.					
.4	يعمد البرنامج إلى معالجة مشاكله المالية بفتح تخصصات مكررة تساهم في زيادة البطالة ولا تشكل رافداً للتنمية المستدامة.					
م	الفقــرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جداً

.5	يشارك طاقم البرنامج وطلابه في خطط التنمية إعداداً ومشاركةً ومتابعةً وتقويماً.					
.6	يحفز البرنامج الجهات الخاصة والحكومية على استشارته حول مشكلاته التنموية لحلها بأبحاث الطلبة.					
.7	يشارك متخذي القرار والجهات التنفيذية المختلفة في اختيار ومناقشة بحوث الدراسات العليا الإدارية.					
.8	يوجد جهة استشارية بالبرنامج يقدم التسهيلات اللازمة للباحثين من استشارات مرتبطة بالمعلومات الخاصة بخطط التنمية.					
.9	يوجد مجلس استشاري بالبرنامج يضم أعضاء من الجهات المختلفة التي يمكن أن تستفيد من نتائج بحوث الدراسات العليا.					
.10	يتوفر بالبرنامج كشاف بحثي يحتوي قوائم بأولويات عناوين البحوث التي تحتاجها خطط التنمية بالتعاون مع خبراء من قطاعات الأعمال المختلفة.					
.11	تتوفر دائرة للقياس والتقويم بالبرنامج لمعرفة إمكانية الاستفادة من نتائج بحوث الدراسات العليا الإدارية.					
.12	يوجد لوائح تنظم عدم تكرار الأبحاث وموضوعاتها على مستوى الدراسات العليا الإدارية بالجامعات الفلسطينية.					
.13	تُنشر نتائج الأبحاث بصورة دورية للاستفادة منها من كافة الجهات التخطيطية والتنفيذية في المجتمع.					
.14	يتوافر تنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي والجامعة ووزارة التخطيط لاعتماد آلية تكفل تغطية كامل متطلبات التنمية في المستقبل بإجراء الدراسات والبحوث.					

،،، نشكرلكم حسن تعاونكم معنا ،،،

ملحق (2) الاستبانة الخاصة بطلاب الدراسات العليا الإدارية

أولاً: البيانات الشخصية:

الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى

العمر: ( ) من 20 – أقل من 30 سنة ( ) من 30 – أقل من 40 ( )40 سنة

طبيعة العمل: ( ) إداري ( ) محاسبي ( ) اقتصادي ( ) مجالات أخرى

مكان العمل: ( ) حكومي ( ) خاص ( ) دولي ( ) مجتمع مدني ( ) لا أعمل

الجامعة التي تدرس/ درست بها الماجستير:	( ) الجامعة الإسلامية.	( ) جامعة الأزهر.	( ) جامعة الأقصى.	( ) جامعة القدس.	( ) جامعة أخرى

التخصص العلمي في البكالوريوس:	( ) إدارة أعمال.	( ) علوم مالية ومصرفية.	( ) نظم معلومات إدارية.	( ) محاسبة.	( ) اقتصاد.	( ) تسويق.	( ) تخصص آخر.

الجامعة التي درست بها البكالوريوس:	( ) الجامعة الإسلامية.	( ) جامعة الأزهر.	( ) جامعة الأقصى.	( ) جامعة القدس.	( ) جامعة فلسطين.	( ) جامعة أخرى

ثانياً: محاور الاستبانة:

المحور الأول: واقع ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين						
م	الفقـــرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جداً
.11	تعتبر الخطط الدراسية ملهمة (محفزة) للطلاب تساعدهم على النهوض بالمجتمع.					
.12	تعتبر المقررات الدراسية ملبية لاحتياجات سوق العمل.					
.13	يوجد قوائم تحدد أولوية الاحتياجات البحثية في العلوم الإدارية.					
.14	يتم اختيار عنوان البحث بصورة عشوائية بمعزل عن المشكلات الواقعية للمجتمع.					
.15	يُعِد البرنامج باحثين قادرين على دراسة مشكلات المجتمع وإيجاد حلول ملائمة لها ضمن منهجية علمية دقيقة.					
.16	يعمل البرنامج على بناء الإنسان بناءً متكاملاً عقلاً وروحاً وضميراً وسلوكاً.					
.17	يتميز البرنامج بكفاءة أساليب التعلم والتعليم المستخدمة.					

.18	الخطط الدراسية في برنامج الدراسات العليا قادرة على إحداث التنمية المستدامة في المجتمع.					
.19	يدعم البرنامج ويشجع الإبداع والبحث العلمي وفق سياسات وخطط مرتبطة بخطط التنمية المستدامة للمجتمع.					
.20	يتميز البرنامج بكفاءة الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية.					

المحور الثاني: مؤشرات ارتباط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية المستدامة في فلسطين

م	الفقــرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جداً
.12	يتميز البرنامج بقدرته على تنمية الوعي مما يؤدي إلى الابتكار والإبداع.					
.13	يقدم البرنامج تعليماً قادراً على مواكبة التحديات والمتغيرات السريعة في العالم.					
.14	يتميز البرنامج بمخرجاته القوية التي تتمكن من المنافسة في الأسواق الدولية.					
.15	يشجع البرنامج على تطبيق البحوث وتحويلها إلى نماذج لحل مشكلات المجتمع.					
.16	يساعد البرنامج الطلاب الملتحقين به من النشر ي المجلات الدولية.					
.17	يدعم البرنامج حضور الطلاب للمؤتمرات والندوات والمشاركة فيها محلياً وعالمياً.					
.18	يعتمد البرنامج على التدريس التفاعلي الذي يساعد المتعلم على فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل.					
.19	يعمل البرنامج في بيئة تعلم آمنة وداعمة لتلقي العلوم المتسقة مع خطط التنمية المستدامة.					
.20	يعمل البرنامج على بناء الشخصية المتكاملة التي تؤمن بالقضايا المشتركة ذات العلاقة بمسارات التنمية المستدامة وأهدافها المختلفة.					
.21	ينمي البرنامج مهارات المسؤولية الذاتية لدى المتعلم التي تجعل منه عنصراً فاعلاً مؤثراً.					

المحور الثالث: الآليات اللازمة لربط برامج الدراسات العليا الإدارية بخطط التنمية في فلسطين

م	الفقــرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جداً
.15	الفصل بين برامج دراسات عليا إدارية أكاديمية وأخرى مهنية يحسن من جودة مخرجات البرامج في دعم عملية التنمية.					

.16	يشارك الطلبة ومؤسسات المجتمع المختلفة باستمرار في تحسين الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا.					
.17	تُوجه بحوث الطلبة لحل مشكلات العمل لقاء تحمل المؤسسات-المطبقة عليها الدراسة-تكاليف البحث.					
.18	يتوافر كشاف يحتوي قوائم الاحتياجات البحثية الآنية والاستراتيجية لخطط التنمية.					
.19	يوفر البرنامج لقاءات بين الطلاب والمستفيدين من الأبحاث-المؤسسات المطبق عليها البحث-لإيجاد علاقة تبادلية ترقى بالبحوث لحل المشكلات الواقعية.					
.20	يعزز البرنامج مهارات القرن الحادي والعشرين لإعداد جيل يؤمن بقضايا التنمية المستدامة.					
.21	ينمي البرنامج خيال المتعلم لتمكينه من قراءة الحاضر واستشراف المستقبل بفاعلية عالية.					
.22	يهتم البرنامج بالتفكير الناقد وأساليبه لضمان تأهيل متعلمين يستطيعون الحكم على الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة.					
.23	يوفر البرنامج بيئة بحثية محفزة لدراسة القضايا الجوهرية المتعلقة بمسارات التنمية المستدامة.					
.24	يقدم البرنامج جائزة تقديرية على مستوى وزارة التربية والتعليم العالي لأبحاث الدراسات العليا الإدارية الرائدة في خدمة المجتمع وتنميته.					

،،، نشكرلكم حسن تعاونكم معنا ،،،

ملحق (3) قائمة المحكمين

م	الاسم	المسمى الوظيفي
.1	د. أديب الأغا	أستاذ مشارك بكلية الإدارة والتمويل بجامعة الأقصى
.2	د. محمد فارس	أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر
.3	د. منصور منصور	أستاذ مشارك بكلية الإدارة والتمويل بجامعة الأقصى
.4	د. منصور الأيوبي	أستاذ مشارك بقسم الأعمال الإدارية والمالية بكلية فلسطين التقنية
.5	د. نبيل اللوح	مدير عام الإدارة العامة للتدريب والتطوير بديوان الموظفين العام
.6	أ. عبد الله الحايك	رئيس قسم الإحصاء البريدي بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المراكز العلمية والدراسات العليا ودورها في تحقيق تنمية مستدامة

Scientific centres and graduate studies and their role in achieving sustainable development

سماح علي محمد الكميم
جامعة تعز/ اليمن

ملخص البحث

هدف البحث الى التعريف بالمراكز العلمية والدراسات العليا ودورها في تحقق تنمية مستدامة حيث يعد البحث العلمي أهم نشاط لهذه المراكز وشكلت هذه المراكز خزائن للفكر والإبداع ونشأت وانتشرت وفق احتياجات المجتمع استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي وتوصل البحث الى نتائج ابرزت دور المراكز في نشر المعرفة حول العالم وفي مجالات البحث العلمي لتحقيق تنمية مستدامة ، وانه لا يمكن للبحث العلمي ان يتطور الا من خلال تفاعل المراكز العلمية والدراسات العليا لتحقيق تنمية مستدامة .

الكلمات المفتاحية : المراكز العلمية ، التنمية المستدامة، الدراسات العليا

Abstract :

The goal of research to focus on the definition of scientific centers and graduate studies and its integration into the realization of sustainable development .

Where scientific research is the most important activity of these centers and this centers are cabinets for thought and creativity and spread the needs of the community to use the current research analytical approach and find the search results in the results of the centers in the deployment of knowledge about the world and research can not develop through reaction of scientific centers and graduate studies in universities to a achieve sustainable time.

Key words : Scientific centres, graduate studies.Sustainabledevelopment.

مقدمة:

تعد المعرفة أهم مرتكزات التنمية المستدامة وتمثل المراكز العلمية و الدراسات العليا بمخرجاتها مصدرًا لها، ولأهمية البحث العلمي في التنمية في ظل الانفجار المعرفي أولت الدول أهمية لإنشاء المراكز العلمية وتطوير الدراسات العليا تعزيزًا للدور الذي يعود نتائجه بالتقدم على الدول، إذا ما توافرت له خطط واضحة وشامله لكل القضايا التي تهم المجتمع .

ونتيجة لكثرة المشكلات والاحتياجات ومطالب الدول نحو النمو والتقدم زادت أهمية المراكز العلمية من أجل القيام بالبحوث لحل القضايا بوصف البحث دعامة للتنمية المستدامة ومؤشرًا لها (داوود، 2006،ص16) كما أن العالم المعاصر يشهد نمواً متسارعاً في التكامل والاعتماد المتبادل على البحث العلمي نظرًا لتشابه الظواهر والأحداث وازدياد التداخل بينها وأصبحت كثير من القرارات التي تتخذ تمس حياة البشر بكل مكان نظرًا لأن العالم بات قرية كونية واحدة (تقرير المعرفة العربي ،2014،ص3).و اشارت خطة تطوير التعليم العربي المنعقدة في تونس (2009)إلى ضرورة العناية بمراكز الأبحاث وإنشاء المراصد التربوية التي تساعد على اتخاذ القرار في بناء السياسات والاستراتيجيات والخطط وتطوير البرامج و المناهج وفق رؤية موضوعية تسهم في دفع عملية التطوير والتحديث إلى الأمام والعناية الفائقة بالبحث العلمي في مختلف المجالات التطبيقية والإنسانية.

وفي هذا الصدد تبرز أهمية المراكز العلمية سواء الخاصة او التابعة للجامعات بمشاركتها في صنع السياسات العامة للدولة من خلال إرساء الأسس الفكرية والفلسفية والاجتماعية للبرامج والسياسات (مصطفى،2007،ص16).

و تعتبر الجامعات المؤسسات التي يتمثل من خلالها التعليم العالي ولاسيما في مرحلة الدراسات العليا عبر اعداد كوادر متخصصة قادرة على تلبية احتياجات التنمية (محمد ، 2000،ص 115) حيث تعد التنمية المستدامة الخيار الاستراتيجي المتاح للقيادات الجامعية لتمكينها من أداء دورها التنموي (عامر ، 2015 ، ص35) حيث يقع على الجامعات مسؤولية إعادة النظر في فلسفاتها وبرامجها لتحقيق المطالب التي تمليها التنمية المستدامة مع الأخذ بمنحى الاستدامة للوصول بمؤسسات التعليم العالي الى الحد الذي يمكنها من تلبية متطلباتها (تيسير ، 2016 ، ص68).

وفي دراسة وصفية تحليلية حول الجامعات توصل مليحان (2000) الى ان الجامعات العربية بحاجة الى تحرير التعليم الجامعي من اساليب التدريس العقيمة الى اساليب اكثر تحررا تعد الطلبة لمتطلبات التنمية الوطنية واجرى محمد (2000) دراسة ركزت على اهمية التطوير والتنمية الشاملة لبرامج الدراسات العليا من اجل ان يصبح النظام التعليمي مواكبا للتطورات العلمية والتقنيات العالمية وتوصلت دراسة عبد العزيز (2000) الى ضرورة مراجعة برامج الدراسات العليا في ظروف موضوعية جديدة تتناسب مع العصر المعلوماتي المتطور من خلال توظيف المصادر البشرية والمادية للحصول على عائد اجتماعي واقتصادي ومعرفي لكل من الفرد والمجتمع وهدفت دراسة ميمونة (2005) الى التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي في مصر بين خريطة الواقع واستشراف المستقبل وتوصلت الى ضرورة استخدام برامج وتقنيات تعليمية حديثة. واجرى محمد (2007)

دراسة هدفت الى استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها بما يلبي احتياجات التنمية الشاملة وتوصلت الدراسة الى وجود محدودية في مجال البحث العلمي والانتاج العلمي.

واتصالا بالمراكز العلمية واهميتها اعدت (نيللي، 2007م): دراسة حالة عن مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين مراكز الدراسات الاسيوية وصانعي القرار وماهي حدود الاستفادة من النتائج التي تتوصل اليها الدراسات التي يقوم بها المركز. وتوصلت الدراسة ان المراكز البحثية تسهم في تكوين صورة الراي العام وان صناع القرار يزيد اعتمادهم على الابحاث التي تنتجها مركز الدراسات الاسيوية.

وأجرى (سامي وطارق في عام 2012م) دراسة هدفت للتعرف على دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي ووضع السياسات وتوصلت الدراسة أن للمراكز دورًا في عقلنة القرار، إضافة إلى أن العمل بالمراكز يمثل شكلًا من أشكال ممارسة التفكير الجمعي بين الباحثين والخبراء مما يسهم في التحليل العلمي ووضع الحلول العملية وأكدت الدراسة على ضرورة تعزيز الشراكة بين المراكز البحثية وصانعي القرار.

و أجرت (جامعة بنسلفانيا) في عام 2014 بحثا يهدف إلى توفير قاعدة بيانات عن المراكز العلمية في العالم ودورها في صنع السياسات و حددت الأهداف الرئيسة في البحث عن التوجهات والتحديات التي تواجه مراكز البحوث وصناع السياسات ، وبناء قدرات مراكز الفكر في العالم والاحتفاظ بها وتقويتها ، وتوفير قاعدة بيانات عن أكثر من ستة ألاف مركز فكري . وأسهم في هذا البحث تسعة الاف من المتخصصين عملوا على ترشيح أسماء مراكز البحث وتقويم أداءها ، وخضعت البيانات التي تم جمعها لتحليل تفصيلي اعتماداً على معايير جعلت هذا الإنجاز أهم قائمة مرجعية لمراكز البحث ذات الأداء العالي في العالم وتضمن البحث تصنيفات لمراكز البحوث وجوانب الإنجاز وترتيب لمراكز البحث حسب التخصص ، و حققت الولايات المتحدة بامتلاكها مراكز يبلغ عددها (1828) مركزا تلتها الصين ثم بريطانيا والهند ، وفي العالم العربي حلت مصر متفوقة على مراكز الابحاث بتركيا وايران . وتأتي أهمية هذا البحث الذي أنجزته هذه المجموعة ليس من النتائج بل من كونها اعمال منهجية ذات مستويات عالية من الضبط وسلسلة من الإجراءات والخطوات شارك في تحديدها وممارستها عدد كبير من الباحثين . وكان للنتائج أثرها على المراكز في برمجة أعمالها ونوعية اهتماماتها . انظر(الموقع الكتروني رقم(1))

وبحسب تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية تم ترتيب أهم مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية الدولية على نحو (219) مركزَ دراسات استراتيجية في(25) دولة غير عربية أسفرت النتائج عن حصول مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في الولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب الأول، وعربيًا فقد قد احتل مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في جمهورية مصر العربية الترتيب الاول (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية2018.2019).

ونشر (عظيم، 2016م) دراسة عن دور المراكز البحثية في حل مشكلات المجتمع المعاصر هدفت الى تحديد دور المراكز في معالجة مشكلات المجتمع وأهمية معلومات الباحثين وعلاقتها بالمجتمعات وتوصلت الدراسة ان مؤسسات

المجتمع ليس لها اية علاقة باختيار موضوعات البحث وان مؤسسات المجتمع لا تعرض قضاياها على المراكز وان الباحثين يحكمهم معيار التخصص والخبرة في انتقاء موضوعات البحوث ، وان اوجه استعانة المؤسسات بالمراكز كان في اقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات ، وأكد في دراسته انه اذا ما اريد لهذه المراكز ان تكون مواكبة لحركة التطور العلمي فهناك شروط منها: النضوج السياسي للدولة وحرية البحث العلمي والقناعة بادوار هذه المراكز واستقلالها وجودة الباحثين.

وأجرت مجموعة بحثية مكونة من : ترانس برافي) امريكية و(ادموند سافرا للأخلاقيات في هارفارد) ومؤسسة بريطانية اسمها (من يمولكم عام (2016م) دراسة حول واقع مراكز الابحاث والكشف عن طبيعة عملها ودورها بالنسبة لرجال السياسة والاقتصاد وما تقدمه من مبررات لقرارتهم و مصادر الدعم التي تتلقاها المراكز ومدى الشفافية التي تظهرها وكشفت الدراسة عن سجل ضعيف من حيث الاداء في(47) دولة انها لا تتصف بالشفافية مما يثير تساؤلات حول اهدافها وبرامج عملها الخفية وبينت الدراسة ان لكثير من المراكز دور ايجابي في اجراء البحوث وتنوير الساسة والمجتمع (الموقع الالكتروني رقم (1)).

و نشر (عصام، د.ت)) ورقه علمية عن المراكز البحثية ... الأهداف الطموحة والحلقات المفقودة(أكدأن نمو أي ظاهرة اجتماعية وسياسية وثقافية ينبري لها أهل الخبرة والاختصاص في الإطار المؤسسي الذي يجمعهم لدراسة الظاهرة مضمونه هل العالم العربي بحاجة إلى هذه المراكز أم أنها تقليد للغرب، وإلى أي حد يمكن أن تساهم في حل قضايا المجتمع، ورصدت مجموعة كبيرة من آراء الباحثين والمفكرين الذين أكدوا على وجود معوقات لعمل المراكز في البلاد العربية وأن البيئة غير مواتية ولا تعترف بأهمية العلم والعلماء وهناك ضعف في التمويل لعمل المراكز وتغيب الشفافية في التعامل مع المعلومة.(موقع مفكرة الاسلام) ، واتصالا بموضوع التنمية هدفت دراسة(بولصباع ، 2013م) إلى التعرف على متطلبات تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية وتوصلت الدراسة إلى أن الامارات استطاعت ان تبلغ مستويات عالية في التنمية البشرية المستدامة وفي طريقها نحو اقتصاد المعرفة؛ بينما الجزائر واليمن لاتزال بطيئة وعليه فإن التحديات التي تواجههما في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة لازالت كبيرة ويتطلب مواجهة تلك التحديات ومواصلة الجهود التنموية والحفاظ على المنجزات المحققة.

مشكلة البحث

أحدثت التطورات العلمية والتقنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين قاعدة أساسية لتشكل حالة جديدة من الحضارة الإنسانية تميزت بتحقيق إنجازات مذهلة في كل المجالات، لكنها في الوقت نفسه أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية في ظروف الأزمات البيئية المصاحبة لهذه الحالة الجديدة من الحضارة حيث يمكن ملاحظة الانخفاض النسبي في اهتمام كل من الجماعة العلمية ومؤسساتها العلمية المختلفة بتلك المشاكل ،و ضعف الحلول نسبيا لمعالجة مثل تلك المشاكل.

أن الانفاق على البحث العلمي ومؤسساته المختلفة في البلاد العربية لا يفي بمتطلبات الحد الادنى لبناء بنية تحتية للبحث العلمي وقد ساهم ذلك سلبًا في المخرجات انتاجًا ونشرًا وتوظيفًا وانعكس أثره على التنمية المستدامة(بولصباع، 2013،ص 196) .

ومع وجود عدد كبير من الجامعات العربية ووجود كليات واقسام تقدم دراسات عليا متنوعة و تمنح درجات عليا الا ان المساهمات لا ترتقي لمستوى الامم الاخرى وبحسب اخر تصنيف للجامعات لم تتصدر الجامعات العربية اية قائمة ولا حازت على المراتب المئات الاولى ، كما انه لا يمكن حدوث تنمية في بلد ما دون ان يتم هذا التغيير في اتجاه العلم والتقنية الذي يجب ان تقوده الجامعات وكليات وبرامج الدراسات العليا ،وان يكون هناك تناغم بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها لخدمه قضايا التنمية (خالد،2009،ص 1211).

اضافة الى ان الكثير من الاطروحات العلمية في العديد من الجامعات هي مجرد رسائل وبحوث نظرية وليست بحوثا تطبيقية ولا ترتقي إلى خدمة المجتمع والنهوض بالتنمية (محمد، 2011، ص 3) و يضيف (رمزي ، 2006) ان معدل الابتكارات العلمية والثقافية والتقنية في الدول العربية يقترب من الصفر ، ويحذر من تدني مستوى التحصيل المعرفي وضعف القدرات مما يهدد بالقضاء على جودة التعليم العالي الذي يعاني من سوء التخطيط وتدهور نوعية البحوث او منهجيتها وفاعليتها وارتباطها بحاجات تنمية المجتمع . واشار التقرير النهائي لمنظمة التربية والعلوم والثقافة : عقد التربية من اجل الاستدامة ,انه بالرغم من وجود تطور في تحقيق تعليم جامعي من اجل التنمية المستدامة على المستوى العالمي الا ان الدول العربية هي ابعد الدول عن اعادة توجيه تعليمها العالي باتجاه التنمية المستدامة(UNESCO,2014, 116)

وفقا لما سبق تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي

- **مادور المراكز العلمية والدراسات العليا في تحقيق تنمية مستدامة؟**

وتحددت تساؤلات البحث على النحو التالي:

- **ما الاطر النظرية لمفهوم التنمية المستدامة ؟**
- **ما المنطلقات النظرية للمراكز العلمية وما دورها في تحقيق تنمية مستدامة ؟**
- **ما أهمية الدراسات العليا وما دورها في تحقيق تنمية مستدامة؟**

اهداف البحث :

- التعريف بالتنمية المستدامة.
- التعريف بالمنطلقات النظرية للمراكز العلمية و دورها في تحقيق تنمية مستدامة.
- بيان أهمية الدراسات العليا و دورها في تحقيق تنمية مستدامة.

اهمية البحث :

تتمثل اهمية البحث فيما يلي:

1. التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والتكنولوجية والصحيةالعالمية التي ادت للحاجة للمراكز العلمية لمواكبتها.
2. تحقيق التنمية المستدامة يواجه صعوبات ترتبط بالواقع المحلي والعالمي وربما تعالج الجامعات من خلال الدراسات العليا والمراكز وانتاجها البحثي هذه الصعوبات.
3. أهمية الدراسات العليا في الجامعات الفاعل في تحريك عجلة التنمية من خلال ما تؤديه من مهام ونشاطات متعددة ترتبط برأس المال البشري بوصفه أساسًا في تشكيل خطط التنمية المستدامة.
4. في حدود علم الباحثة اول دراسة تتناول الدور للمراكز والدراسات العليا معا في تحقيق تنمية مستدامة ويمكن ان يستفيد منها الباحثون والدارسون
5. استخدمت البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي بغرض الاطلاع من المصادر والدراسات ذات الصلة وربط المعارف المتسقة ببعضها وتوظيفها في السياق الصحيح.
6. حداثة مفهوم التنمية المستدامة وابراز اسهامات الدراسات العليا والمراكز العلمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بدراسة وتحليل اهمية و دور المراكز العلمية والدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استقراء المصادر والدراسات العلمية والتقارير الدولية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة .

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الادبيات والابحاث ذات الصلة بموضوع البحث لانها تشكل الأطر النّظرية ل للتنمية المستدامة والمراكز العلمية والدراسات العليا.

ادوات جمع البيانات والمعلومات

اعتمد البحث على العديد من الادوات النظرية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة باهداف البحث وهي التقارير ذات الصلة والدراسات والرسائل العلمية والكتابات المتعلقة باالتنمية المستدامة والمراكز العلمية والدراسات العليا.

مصطلحات البحث

المراكز العلمية

- تعريف (Donald ,2002, 10) " هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين – دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الإيديولوجية – وتتمثل أهدافها الرئيسة في التأثير على الرأي العام والسياسات العامة".
- "منظمات تقوم بأنشطة بحثية تحت مظلة تثقيف المجتمع وتقديم النصح لصناع القرار"(انمار،2014، ص28).

- مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصناع القرار والتي قد تتضمن توجيهات وتوصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكين صناع القرار والمواطنين من صياغة اتجاهات حول قضايا السياسة العامة وقد تكون المراكز مرتبطة بأحزاب أو جهات حكومية أو جماعات أو شركات وفي كثير من الأحيان هي مؤسسات وسيطة تهدف لخدمة المصالح لعامة وتترجم نتاج البحوث لصناع القرار والرأي العام (مشروع مراكز الفكر العالمي ،2008م).
- ويعتمد البحث الحالي التعريف الاخير تعريفا اجرائيا.

الدراسات العليا

- "مرحلة ذات طبيعة خاصة في قمة الهرم التعليمي ، وتأتي بعد البكالوريوس ، وتتطلب شروطا خاصة للطلبة الملتحقين بها وتعني دراسات لمرحلتي الماجستير او الدكتوراه "(حسن وزينب،2003،ص 183).
- " الدراسة العليا يعد نيل شهادة البكالوريوس والليسانس، وهي بداية التخصص حيث ينتقل الطالب من مرحلة الدراسات غير المعمقة الى مرحلة التدريب والاستقصاء والتحليل والاستنتاج والقدرة على التعامل مع مصادر المعلومات (سوسن ومحمد ، 2017، ص 140).
- التعريف الاجرائي: البرامج العلمية التخصصية التابعة للجامعات التي تؤهل قوى بشرية لخدمة التنمية المستدامة و تقدم بحوث علمية تعالج قضايا المجتمع ومشكلاته، وتساهم في تطويره في مختلف المجالات .

التنمية المستدامة:

- "هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (عامر، 2012، ص104) (روزالين، 2009 ، ص11).
- و تعرف التنمية المستدامة بانها : عملية تطوير الارض والمدن والمجتمعات والاعمال التجارية وهي تنمية تراعي مستويات الاستهلاك لتلبية متطلبات الادامة على المدى البعيد (عرابة واخرون ، 2019 ، ص 12).. والبحث الحالي يعتمد هذا التعريف تعريفا إجرائيا.

الاطار النظري :

اولا:التنمية المستدامة

الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن(21) هي فكرة التنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوبا لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، فهي تتعامل مع إجراءات المحافظة على البيئة وعملية النمو الاقتصادي على أنها عمليات متكاملة وليست متناقضة،

وبالتالي فهي تركز على الجانب النوعي للحياة، وهنا تبدوا عملية أكثر عقلانية وأكثر إنسانية في الحاضر والمستقبل، لأن جوهرها وجوب ألا تقوض الممارسات الحالية مستويات المعيشة في المستقبل.

وأصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينيات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" الذي تم تطبيقه في الثمانينيات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992م. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995 على عنصر الاستدامة من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر(UNDP,1995).

التنمية المستدامة تم تعريفها أول مرة في تقرير بورتلاند بأنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم"، وهي عملية مجتمعية واعية ودائمة، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه (عثمان وماجدة ، 2010م،ص 34).

و تتسم التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص وهي: التداخل والتعقيد خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية، وتحقيق متطلبات المجتمع والتقليل من معدلات الفقر، وتنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية مع المحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع، ولها بعد دولي إذ يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة في الوصول اليها(محب ، 2012م ، ص26) إضافة الى الديمومة والاستمرارية وسعيها لإحداث التوازن البيئي(مراد ، 2010 ، ص136) ناهيك عن اهتمامها بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية، ومراعاتها البعد الزمني فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة، والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي (مدحت و ياسمين، 2017، ص 83,84).

وفقا لما سبق يتضح ان التنمية المستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية و على تجديد الموارد والثروات بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

وللتنمية المستدامة عدد من الأهداف منها: تحقيق نوعية حياة أفضل من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية الحياة في مختلف النواحي، وتعزيز احترام البيئة الطبيعية، وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، واستغلال الموارد بطريقة عقلانية،

وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وتوعية الأفراد بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وإحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وألويات المجتمع وبطريقة تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن من تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها(الهام،2014،ص 69).

وتظهر أهمية التنمية المستدامة، كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتؤدي دورًا كبيرًا في تقليل التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي (مدحت و ياسمين،2017،ص 91) وتهدف إلى تنمية الانسان وبيئته وثقافته وتطوير لأوضاعه الاجتماعية من حيث كونه وسيلة للتنمية وهدفها وغايتها والتوسع في الإنتاج وتطويره من خلال استيعاب التكنولوجيا الحديثة الملائمة وتطويعها لاستغلالها في العملية التنموية، وترشيدها الأمثل للموارد المادية وتوزيعها بما يتفق ومتطلبات التنمية، وكما تهدف إلى تحقيق التوازن والانسجام في تنمية مختلف النواحي الحياتية (رشيد ، 2006م ، ص104).ويشترط لتحقيق التنمية المستدامة أن تؤدي الدولة دورًا مهمًا وذلك بمشاركة كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال قيامها بتوفير البنية الأساسية، وتلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي، ويجب أن يمتلك الجيل الحالي الرؤية لمراعاة حاجات الأجيال القادمة، والوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، وتوافر الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام (مهدي،2011،ص 113).

مما سبق نستنتج ان التنمية المستدامة تركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ورفاهية الانسان وحماية البيئة وعدم الإضرار بها، وتشمل التنمية المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتكنولوجية. ويمكن للبحث العلمي عبر مؤسساته المختلفة ان يوثق لهذه العلاقة بين التنمية بمجالاتها المختلفة عبر تشخيص الواقع بكل ما فيه ووضع معالجات لأية معوقات تحول دون تحقق اهداف التنمية.

ثانيا: المنطلقات النظرية للمراكز العلمية وما دورها في تحقيق تنمية مستدامة

لا يوجد تعريف محدد للمراكز العلمية وذلك استنادًا لأنشطتها وتبعيتها لجهات مختلفة أو معايير تصنيفها، ومن تعريفاتها ما يلي:

- "أية منظمة تقوم بأبحاث وأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص" (انمار،2014،ص28).
- مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصناع القرار والتي قد تتضمن توجهات وتوصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكين صناع القرار والمواطنين من صياغة اتجاهات حول قضايا السياسة العامة وقد تكون المراكز مرتبطة بأحزاب أو جهات حكومية أو جماعات أو شركات وفي كثير من الأحيان هي

مؤسسات وسيطة تهدف لخدمة المصالح لعامة وتترجم نتاج البحوث لصناع القرار والرأي العام (مشروع مراكز الفكر العالمي ،2008م).

- مختبرات تعمل على تجميع العلماء والكفاءات والباحثين ليعملوا معا في مكان واحد ضمن فكرة واحدة وهدف موحد (امة اللطيف، 2005،ص 77).
- مراكز لخدمة الباحثين والبحث العلمي والارتقاء به وهي استجابة للتواصل الذي يحتاج إليه الباحثين (خالصة2009،ص 3).

يتضح من التعريفات السابقة يتبين أن المراكز عُرفت استنادًا إلى نوع المؤسسات التي تتبعها جامعات ودول ومؤسسات ومع ذلك فإنها أجمعت على الدور التي تقوم به المراكز لخدمة المجتمع ومعالجة كل قضاياه وتحقيق أهدافه.

تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالميّا بشكل واضح وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فقد أصبحت تمثِّل أحد الدلائل الهامّة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل؛ وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عمومًا، وانطلاقا من عدّ تلك المراكز مؤشرا للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنوانا للتقدم وأحد مؤشِّراته في التنمية ورسم السياسات. وصارت أداة رئيسة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة.. وقد ارتقت تلك المراكز الحديثة إلى حدّ، أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثّرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها؛ وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع (خالد، 2013م، ص1).

وتدل الكتابات أن القرن الثامن عشر هو البداية الحقيقية لتأسيس المراكز العلمية ، حيث تأسست داخل الجامعات في اوروبا ويطلق عليها الكراسي العلمية، وتأسس أول مركز في بريطانيا في المعهد الملكي للدراسات الدفاعية سنة 1831م (عباس ،2016م) وأسست بريطانيا أول وقفية في جامعة اوكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية، واعتبر الباحثون ان تلك الكراسي العلمية هي مبتدأ المراكز العلمية عالميًا (هشام،2016) وهناك من يرى أن مراكز الابحاث ظاهرة حديثة نسبيا في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى وكانت منابر للنقاش ودراسة القضايا التي تهم المجتمع وصناع القرار(سامي وطارق ،2012،ص 10) وفي فترة الأربعينيات من القرن الماضي أُطلق على المراكز العلمية اسم مؤسسات وفي الحرب العالمية الثانية أُطلق عليها اسم (علب الادمغة) وهي قاعات يجتمع فيها الاستراتيجيون لمناقشة خطط الحرب (عبد الحافظ،2007،ص 6). وبصوره عامة ارتبطت نشأت المراكز العلمية بتطور الثورة العلمية التي كانت احدى نتاجات الثورة الصناعية بينما كانت هذه المراكز في بدء نشأتها مرتبطة بالجامعات والمؤسسات التعليمية ثم اندمجت بكثير بالمؤسسات في قطاعات مختلفة وأصبحت كثير من الشركات والجهات ترسم سياستها عبر إجراء البحوث (كاظم 2009م)

وكثير من المراكز تشكلت نتيجة أحداث مهمة في تاريخ كل دولة أو لتغيير في أنظمة الحكم، ولوجود قضايا احتاجت لبحث معمق وتطورت المراكز البحثية عالميًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى القرن 21 وازداد عددها لتصل الى

6480 مركز متخصص في مجال الدفاع والامن والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية التي تهم الدول (الموقع الكتروني رقم (2)

ولم يعد إنشاء المراكز شارة تتزين بها المجتمعات؛ بل هو سلاح العصر الحالي حيث يدير هذه المراكز كبار الخبراء والباحثين الذين لا يعرفون غير لغة العلم وهدفهم الارتقاء والتطوير لبلدانهم وفي البلاد العربية انشئت المراكز في خمسينيات القرن الماضي حيث تأسس معهد البحوث في عام 1952م، والذي ارتبط بجامعة الدول العربية آنذاك ومن ثم تحول للتركيز على التدريس والتأهيل ومنح الشهادات على حساب العمل البحثي، وفي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ظهرت مراكز مختلفة في كثير من الدول وركزت على قضايا تهم المجتمع العربي وبمرور الوقت ظهر تطور جديد فيما يتعلق بمراكز الأبحاث يسمى المركز البحثي المؤسسي، أي أن يكون لكل المؤسسات، خصوصًا الجامعات، مركز أبحاث داخلها يقوم على التخطيط، هذا النوع من المراكز يرشد صانع القرار داخل المؤسسة، ويساهم في إعادة توظيف واستخدام ما هو متاح من المعلومات لخدمة المؤسسة ورسم طريقها المستقبلي(خالد ، 2013،ص4. ص 12).

وبالنسبة لليمن ظهر أول مركز علمي في العام 1972م وهو مركز البحوث والدراسات اليمني كأول مركز علمي في الجزيرة العربية، ثم انشات جامعة صنعاء عدد من المراكز العلمية والفكرية في فترات مختلفة لخدمة قضايا المجتمع ثم اسست الجامعات اليمنية عددًا من المراكز التابعة لها (محمد،2013).

وتصنف المراكز العلمية والبحثية وفق ثلاثة معايير أوردها (سامي وطارق ، 2012م) وهي معايير الاستقلالية والتمويل والاتجاه السياسي والفكري ووفقا لمعيار التمويل: توجد مراكز حكومية مثل معهد البنك الدولي والدوائر الملكية المتحدة لدراسات الدفاع والأمن ومركز دراسات البحوث الدولية التابعة للسوربون، وفق معيار الاستقلالية توجد مراكز أكاديمية وحزبية ومستقلة وشبه مستقلة، ووفق الاتجاه الفكري والسياسي توجد مراكز ليبرالية ودينية واجتماعية ويسارية.

يمكن القول ان هذه المعايير لا تعد نهائية لتصنيف المراكز حيث سيجد الباحث تداخل بين التصنيفات ولكن ما يجعل لهذه المراكز أثرها هو دورها وما تقدمه للمجتمع التي توجد به وما تنتجه من بحوث تطرح حلولًا لقضايا المجتمع

ومن أداور المراكز العلمية إجراء الأبحاث والدراسات، وقياس الرأي العام، وإشاعة روح البحث، وتوفير فرص الكتابة والنشر، ورعاية المبدعين، وتجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، والبحث عن أولويات التنمية ودعم جهودها محليًا ودوليًا، الاهتمام بعلم المستقبل والدراسات الاستشرافية التي أضحت أساس للتخطيط الاستراتيجي (خالد، 2013.ص 19) وهذه الدراسات التي تعد اساسا للتخطيط في الدول المتقدمة والتي تعتمد نتائجها كعلم ، وان كان هذا النوع من الدراسات في العالم العربي يقوم وفق تقديرات وتنبؤات لدى الباحثين اكثر منه الاعتماد على اسس علم المستقبليات(ماجد، 2018)

وتتنوع أدوار المراكز العلمية فهناك مراكز علمية تركز على القضايا السياسية والشؤون العالمية وتقدم بحوثًا في السياسة والدفاع الأمن (وليد،2012،ص6) وبعضها تعد بحوث تركز على قضايا المجتمع وتستمد مصادر تمويل من

مصادر متعددة، وهناك مراكز اكاديمية تهتم بالقضايا الأكاديمية والعامة وتقدم خطط وبحوث في هذا المجال وفي القضايا المجتمعية (سامي وطارق،2012، ص 14′17) وتعمل المراكز العلمية على مساعدة صانعي القرار وطرح البدائل المهمة التي يتم الاستفادة منها (عصام،2012،ص22).

وهي مؤسسات هادفة لإنتاج الخدمات تعمل على استثمار العقل الإنساني وتقود عملية النهوض بالمجتمع كون الأبحاث هي التي تقود لتنمية مجتمعية شاملة ومستدامة (عماد و محمد، 2007م،ص 1134) وتعمل على عقلنة وترشيد القرار للمسولين وتساهم في تصويب وتحجيم احتمالية الخطأ والمخاطر في صنع القرار و توفير الرؤى العلمية والأفكار الإبداعية (سامي وطارق، 2012م ،ص 16) وفي معظم الدول أصبحت المراكز تؤدي دورًا في إنتاج المعرفة وحل المشكلات وتوجيه وصياغة السياسات العامة للدول في مختلف المجالات وفي كثير من الأوقات تتخذ القرارات وفق نتائج تلك البحوث، وتشير الكتابات ذات الصلة أن البلدان المتقدمة قد خطت خطوات واسعة نحو التوسع في نشأة هذه المراكز ودعمها نظرًا لما تقدمه من جهود في سبيل معالجة القضايا محليًا ودوليًا وعلى سبيل المثال المراكز التي تهتم بالمعرفة نشرًا وابتكارًا وتهتم بالمواهب وتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خالد،2013،ص11′ 142) ولبعض المراكز نشاطات وأدوارا مختلفة من خلال العلاقات بين الدول والقارات حيث ساهمت بوضع حلول للقضايا داخل وخارج الدول عبر إرسال الخبراء والباحثين للمشاركة في وضع حلول للصراعات والأزمات (نيللي،2007م ،ص7).

وتعمل المراكز العلمية على تفعيل سبل التواصل بين الباحثين وتعزيز خدمة البحث العلمي ودعم المشروعات والخطط وإيجاد طرق تنفيذها وتنمية مهارات الباحثين وتنبني مشروعاتهم العلمية وتطوير الخطط التنموية (خالصة ، 2009،ص4) وإيصال المعرفة المتخصصة من خلال ما تقدمة من إصدارات علمية ودراسات من شانها أن تضاعف من مستوى الوعي لدى صانعي القرار والمؤسسات (مراكز البحوث وصناعة التغير ،2005) و تعمل على إتاحة الفرص للإبداع والابتكار للأفراد وتعمل على حماية الحقوق الفكرية لهم وتفعيل القوانين الخاصة وبما يمنع هجرة الأدمغة (عامر،2011،ص 115) وتعمل على تقديم الدراسات المستقبلية والقيام بالأنشطة الثقافية وطرح المعلومات الجديدة في كل المجالات لمالها من اهمية في تطوير المجتمع(نعمة،2009) و تسهم في توجيه الأنظار لمشكلات المجتمع وتعريف المجتمع بالسياسات في مجالات الصحة والبيئة والتعليم والاقتصاد والطاقة تطوير البحث العلمي وأدواته وتحديث النظم (وليد،2016،ص 76)

وتختلف مراكز البحث في أمريكا عن غيرها من ناحيتين توجهها لأصحاب القرار السياسي والعسكري والاقتصادي وأن اصحاب القرار يتجهون للمراكز من أجل بناء التصورات وإصدار القرارات (علي،2005،ص 19) و لذلك كان لها دورًا في دعم المؤسسات من خلال دعم السياسات وتحليلها وأصبحت عاملًا في تحديد القضايا الاستراتيجية (خالد،2013،ص6) وتهتم أيضًا المراكز في أوروبا وأمريكا بإبرام العقود بينها وبين مؤسسات الانتاج التي تمول الابحاث وتخصص الحكومات دعما لها في الموازنة العامة للدول (حنفي ومحمد، 2005، ص 308) وتعتبر المراكز البحثية والعلمية في كوريا الجنوبية البحث العلمي وسيلة مهمة لتنمية المجتمع وحشد القطاع الخاص لتمويل البحث وتطوير التعليم وحل المشكلات (مازن،2014،ص 92) وتعمل المراكز البحثية الألمانية على إجراء البحوث المرتبطة بالتنمية المتمثلة في حدائق

المعرفة من خلال دعم التقنية ،وتقوم مراكز البحث في روسيا بالاهتمام بالبحث العلمي لتطوير مختلف القطاعات ورفع مستوى الدولة بكافة المجالات (خالد،2013،ص 153.147).

وتهتم الدول المتقدمة بالبحث عن مصادر تمويل لتسويق أنشطتها البحثية والمشروعات مما يتيح لها فرصة التطوير كما تأخذ هذه المراكز بآليات وقوى السوق وتطبيق المفاهيم التجارية لمواجهة التنافس الاقتصادي (مروة،2009،ص 45) واهتمت هذه الدول بدعم المراكز والتوسع بإنشائها مما مكنها من اكتساب الخبرة والقدرة على التعامل مع التقنيات الجديدة مثل المواد الجديدة والنانو والتقنية الحيوية والهندسة الوراثية والاتصالات والطاقة المتجددة، ويتم تحديد مجالات العمل بهذه المراكز من خلال تحليل سوات الرباعي (التقرير العربي الثالث للتنمية ،2010،ص100). واهتمت مراكز الأبحاث المصرية بالبحث العلمي وإعداد السياسات والاشتراك في ابحاث التقنيات والطاقة والصيدلانيات واقامت العديد من الورش العلمية والمؤتمرات لخدمة البحث والتنمية (عبد الغني،2013،ص62) واستحدثت تونس ولبنان مراكز للبحث والتطوير التقني تتصل بأولويات التنمية والاتصالات والطاقة الذرية (التقرير العربي الثالث للتنمية، 2010،ص 102) وتابعت المراكز في الكويت القضايا الحيوية على المستويات المحلية والإقليمية وأصدرت الدراسات والتقارير في سبيل إثراء المعرفة (مركز الكاشف للدراسات ،2005،ص 35).

واتسعت دائرة نشاط المراكز في الوطن العربي من حيث الحجم الكمي وتولى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات كمبادرات نوعية واختلفت أسباب التطور والهدف حسب الدوافع من بلد لأخر وصاحب تطورها زيادة في المؤتمرات والمنشورات العلمية وجاء هذا الانتشار بعد ان كانت مراكز البحث في أمريكا وأوروبا قطعت شوطًا بارزًا في الاهتمام بقضايا الدول وصارت جزء رئيس من عملية صناعة السياسات (وليد،2013،ص2) ومن المعلوم أن المراكز العلمية والبحثية في البلاد العربية لا تمتلك التأثير والدور والدعم الذي تملكه المراكز بالدول المتقدمة (سامي وطارق،2012،ص 17) إلا أن المراكز بالدول العربية قد قطعت شوطًا في البنية التنظيمية والتحتية، إضافة إلى أن العديد منها اهتمت بقضايا متصلة بالتنمية والتقنيات والإنتاج الزراعي ومعالجة الاغذية والبيئة والرعاية الصحية والطاقة (التقرير العربي الثالث للتنمية ، 2010، ص102) ولا يزال دور المراكز البحثية في البلاد العربية ضعيفًا فيما يتصل بصناعة القرارات ورسم السياسات العامة نظرًا للبيئة والتعقيدات السياسية والاجتماعية (خالد،2013،ص30) ولأن العديد من مراكز البحث العربية جاءت نتيجة امتداد نظم سياسية معينة سعت لتوسيع رقعتها واستقطاب النخب الفكرية لتصبح جزء من الأساس الفكري والعقدي الذي يسعى بواسطة نشاطات البحث إلى توظيفها بما ينسجم مع تلك التوجهات الفكرية (عصام ، 2012).

إن دور المراكز في الدول العربية والنامية محدود من الناحية العملية مع بقاء العمل في الناحية الوصفية العامة، إضافة إلى أن مخرجات هذه المراكز تبقى في رفوف المكاتب دون العمل بمخرجاتها في حل المشكلات المختلفة (كاظم، 2009،ص 4) ان الدول المتقدمة قد خطت خطوات سريعة في البحث العلمي عبر انشا المراكز وتفعيلها لتحقيق أهداف المجتمع والتي تمثل أهدافًا للتنمية ولكن الدول النامية والعربية لازالت تعتمد النظرة المجزأة للأمور فالبحث ليس ضمن الاستراتيجيات العامة لتنمية تلك الدول (نيللي، 2007، ص14).

يعد البحث العلمي قاعدة اساسية تؤسس عليها مبادرات التنمية المستدامة ويتبين مما سبق ان للمراكز العلمية دور في هذه المبادرات من خلال نشاطها البحثي المتوافق مع اهداف التنمية.

تعد المراكز وعاء يستوعب ا لجهود العلمية المبذولة، مما يرجع على الباحثين، وذوي الاهتمام الفكري والبحثي، والمجتمع بالفائدة، فالباحث يستفيد من التلاقح الفكري الذي توفره تلك المراكز، ويستفيد المجتمع من إنتاج معرفة مرتبطة بالواقع، والانطلاق منها لبناء الاستراتيجيات، والنماذج والمناهج في التعاطي مع قضايا الدولة والمجتمع والإنسان وبما يحقق التقدم للمجتمعات في كافة المجالات . . وتسهم المراكز العلمية في تطوير البحث العلمي ومناهجه وادواته، وتحسين نظم التعليم وسياساته، ورفد البلد بأحدث ما توصل اليه العلم في ميدان البحث والتحليل والنشر.

نستنتج مما سبق ان وجود مراكز الأبحاث في أي دولة من الأدلة الاكيدة على تقدم الحياة المعرفية والبناء المؤسسي فيها، بشرط أن تأخذ دورها في محيطها الذي تعمل فيه، فوجودها لوحده لا يعني قدرتها على التأثير، لذا تجد بعض الدول تنشط فيها هذه المؤسسات فتترك تأثيرها الواضح على المعرفة والانسان، وفي دول أخرى تكون هامشية وضعيفة ومحدودة التأثير.

ثالثا: الدراسات العليا و دورها في تحقيق تنميةمستدامة

لا يمكن للبحث العلمي أن يتطور إلا من خلال الاهتمام بالدراسات العليا في الجامعات وبرامجها وتفاعل نشاطاتها مع القطاعين الحكومي والخاص، واقتناع القطاع الخاص بأهمية مساهمته في البحث العلمي وتمويل مشاريعه لحل المشكلات التنموية مما يجعل للبحث العلمي حضوراً متميزاً .

ويحدد (محمد، 1998) اهداف الدراسات العليا وهي: تكوين كفاءات علمية متخصصة تسد بها الجامعة حاجتها من اعضاء هيئة التدريس ، وتدريب الشباب على اليات البحث ، ومواكبة حركة التنمية في المجتمعات والمشاركة في خطط التنمية اعدادا ومشاركة ، ومتابعة البحث عن مشكلات التنمية الناتجة عن التنفيذ وتباين اسباب المشكلات وتقديم الحلول لها. ويتوقف نجاح الدراسات العليا في اداء دورها على مدى كفاءة ادارتها والعمليات الادارية فيها ،مما يلزم وجود إدارة بعيدة عن النمط الاداري الجامد(عوض الله،2004،ص 3). وتذكر دراسة (أحمد ، 2004، ص 383) المشار اليها في دراسة (محمد، 2014، ص 16) اهداف الدراسات العليا ومنها ربط الدراسات العليا بالحاجات المرحلية لحفظ التنمية المستدامة ، اجراء البحوث العلمية التي تعالج قضايا المجتمع ، تنمية المعارف في العلوم المختلفة ، ومتابعة التطورات العلمية وتقديم الخدمات والاستشارات لمؤسسات الدولة والمجتمع واعداد الباحثين و ذوي الاحتياجات المهنية لتطوير الانتاج في مختلف قطاعات التنمية .

توصل احمد (2000) في دراسته حول واقع برامج الدراسات العليا في الكويت الى ضرورة مراجعة اهداف الدراسات العليا وافتتاح البرامج يجب ان يتم بعد اجراء مسح ميداني للتعرف على احتياجات المجتمع ويؤكد (محمد، 2003) و(اشرف،2003) ان مشكلات الدراسات العليا مرتبطة بغياب التسهيلات المادية وضعف ارتباطها بحاجات المجتمع للتنمية وانه توجد مشكلات جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل

على توجيه البحث العمي والدراسات العليا للاستفادة من نتائجها في تحقيق التنمية المستدامة، واورد(محمد وبسام ،004) في دراستهما الهادفة الى استطلاع اراء الدارسين نحو فتح برامج للدراسات العليا ان الدارسين يفضلون البرامج التي تستجيب لحاجات المجتمع ومتطلباته مثل الادارة والريادة لارتباطها بحاجات التنمية وضرورة مواكبتها .

ويتوافر لدى الجامعات الكثير من الخصوصيات التي تمكنها من لتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسات مستقرة تعتمد وتمارس التخطيط طويل الاجل، كما تتضمن التكوين والبحوث كونهما من الجوانب الرئيسة لعملياتها الحيوية ، فهي فضاءات مثالية للانطلاق في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق واسع واجراء الابحاث ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وطرح المقررات والبحوث في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في مواضيع البيئة وانتاج الطاقة البديلة والنقل المستدام ومنع التلوث وإنجاز البحوث' التي تقدم حلول لمخاطر التغير المناخي (الاخضر ونادية ،2016،ص 412).

و تعد الدراسات العليا من المعايير الاساسية التي تقاس بها مكانة الجامعات وهي تحتاج الى وسائل وامكانيات مادية وبشرية لتحقيق اهدافها (حسن ،2002،ص40) وهناك التزام من قبل الجامعات تجاه تحقيق التنمية المستدامة وهذا الالتزام نابع من كونها :

(Alkhateeb, Al nsari,Knutsson, 2014, p323)مؤسسات حكومية وعامة ولديها احتياجات من الطاقة والموارد المختلفة لممارسة المهام وبها كادر بشري يجب تدريبه على ممارسة النماذج الحياتية الملائمة للبيئة ، والجامعة مجتمع يقدم المعلومات العامة والاساسية للمتعلمين ، ومؤسسات تستجيب لمتطلبات السياسة القومية والدولية والاعلانات التي تطالب بتطبيق الاستدامة في التعليم الجامعي ، اضافة الى التزام الجامعات الاخلاقي بالاستجابة للتحديات العالمية وقدرتها على تقديم معلومات واجراء ابحاث اصبحت مسؤولية اخلاقية تتمثل في مساعدة المؤسسات بالعالم على تحسين جهودها باتجاه الاستدامة وتعليم استخدام المعرفة التي تؤدي الى تكوين بيئة مستدامة .

و ينظر للتعليم اليوم على انه لون من الوان الاستثمار في الانسان وتنمية الموارد البشرية امر مهم لتحسين نوعية الحياة وفرص العمل بشكل عام ولذا يجب ان تكون التربية عونا ورافدا للتنمية بكافة اشكالها ومسمياتها وان تكون برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي في طليعة المساهمين في احداث تنمية مستدامة(نادر 2010)و(خالد، 2009)في هذا الاتجاه قد م (نبيل، 2017) انموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال انتاج البحث العلمي، تسويق البحث العلمي، تمويل البحث العلمي، تطبيق البحث العلمي ، و اعد (محمد ، 2018) رؤية استراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآليات العمل الاستراتيجي اللازمة لتحقيق ذلك والبدائل التي يمكن طرحها و التي من شأنها تفعيل العلاقة بين بحوث الدراسات العليا واستراتيجية التنمية والتي يمكن أن تسهم في تحريك عجلة التنمية المستدامة، وتوصل (محمد ،2019) الى بناء أنموذج الحلزون السباعي لتطوير نظام مجتمع المعرفة من خلال تطوير انموذج نظام مجتمع المعرفة وتوضيح مكوناته وعلاقاته وانشطته

في تحقيق التنمية المستدامة استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي وتحليل النظم للأدبيات وتوصل الى تطوير النموذج المقترح لتطوير نظام مجتمع المعرفة.

وتلعب الدراسات العليا دورا في تحسين الاقتصاد من خلال اعداد الطلبة والباحثين واكسابهم المهارات الازمة للالتحاق في سوق العمل باعتبارهم القوه البشرية التي تسهم في التنمية الاقتصادية ، وكون الجامعات اليوم تشهد متغيرات علمية ومعرفية وتقنية كان من المناسب ان تعمل على تحديث برامجها ومقرراتها من اجل تمكين الملتحقين من المهارات المتطورة في مجال الثقافة التقنية بما يمكنهم من المساهمة في تنمية المجتمع في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية (صباح ، 2014، ص 150).

وفي سياق متصل يوضح(احمد،2008) تجربة اليابان في مجال التنمية وبين دور التعليم العالي في اليابان في خلق وتشكيل طبقة متوسطة ومتعلمة اضطلعت بعملية التحديث وتفاعلت معها ودفعت بها إلى آفاق بعيدة. ويعترف اليابانيون بأهمية الثورة التعليمية والتربوية بوصفها ركيزة أساسية في عملية التحديث التي أسهمت في الارتقاء بأداء الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة وشركات القطاع الخاص المتعددة اقتصاديًا واجتماعيًا وإداريًا وتكنولوجيًا، وخاصة التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات الحياتية.

لقد عقدت مؤتمرات علمية توضح أهمية التعليم العالي في إحداث التنمية الشاملة متضمنة التنمية الاقتصادية ومن ذلك مؤتمر جامعة الأزهر بعنوان: دور التعليم العالي في التنمية الشاملة "الذي انعقد في الفترة من 18-19 نوفمبر 2009م جامعة الأزهر بغزة ويهدف إلى: 1- التعرف إلى واقع التعليم العالي في إحداث التنمية الشاملة.2- إبراز دور التعليم العالي في إحداث التنمية الشاملة.3- رصد الجهود المبذولة في تحقيق التنمية الشاملة دولياً وعربياً ومحلياً.4- تبادل الخبرات الدولية والعربية والمحلية في مجالات التنمية.5- تقديم توصيات علمية أصيلة لنماذج مختلفة للتنمية في ضوء مفهوم الجودة في التعليم العالي.

في هذا السياق عقد مؤتمر علمي في الجامعة الاسلامية بغزة بعنوان الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع وبدعم من الندوة العالمية للشباب بجدة خلال الفترة 2011/4/20/19 قدمت فيها عددا من اوراق العمل حول الدراسات العليا وبرامجها ودورها في التنمية وعقدت ندوة على هامش المؤتمر عن مدى الاستفادة من الرسائل العلمية لطلبة الدراسات العليا و اوصى المؤتمر بوضع خطة بحثية للتطوير والارتقاء بالبحث لدى طلبة الدراسات العليا.

وعقدت جامعة إب في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 30/29/ 2021/11 مؤتمر للطلبة الدراسات العليا بالجامعات اليمنية تحت عنوان نحو ادارة استراتيجية لمواجهة متغيرات القرن الحادي والعشرين قدمت فيه عدد من الابحاث المحكمة من قبل طلبة الدراسات العليا (كتاب المؤتمر العلمي الاول،2020).

وتستعد جامعة اب مستقبلا في ديسمبر2021م لعقد مؤتمر ثان لطلبة الدراسات العليا تحت عنوان ترسيخ قيم المواطنة وبناء السلم الاجتماعي في ظل المخاطر والمؤامرات الدولية على اليمن.

لقد انجزت العديد من البحوث لطلبة الدراسات العليا بالجامعات عربيا ومحليا حول تطوير التعليم العالي وحول التنمية المستدامة وأنتجت عددا من الرسائل العلمية مما يعكس الدور الفاعل للدراسات العليا وبرامجها ونذكر بعضا من هذه الاطروحات على سبيل المثال لا الحصر، ويمكن تحميلها بسهولة من على الانترنت :

- 2019 استشراف التعليم في جامعة اب باستخدام السلاسل الزمنية (رسالة ماجستير)
- (2017) دور عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة تصور مقترح (اطروحة دكتوراه)
- (2017) انموذج مقترح لنظام الاستثمار في الجامعات اليمنية الحكومية وفق النماذج العالمية المعاصرة (رسالة ماجستير)
- (2017) انموذج مقترح لحوكمة الجامعات اليمنية (رسالة ماجستير)
- 2017 نمذجة دوال الطلب على التعليم العالي في الجمهورية اليمنية واستشراف افاقها المستقبلية((اطروحة دكتوراه)
- (2016) استراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بجامعة غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة الجامعة الاسلامية دراسة حالة (رسالة ماجستير)
- (2016) دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله (ماجستير)
- (2016) للتعرف على واقع استخدام طلاب الدراسات العليا للانترنت في البحث العلمي (رسالة ماجستير)
- (2015) التنمية المستدامة في اقليم كردستان الواقع ورؤية استشرافية (اطروحة دكتوراه)
- (2015) درجة تطبيق الجامعات الفلسطينية لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بدرجة تحقق مؤشرات التعليم من اجل التنمية المستدامة (رسالة ماجستير)
- (2014) دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة ومقترحات للتطوير (اطروحة دكتوراه)
- (2010) التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتنمية متطلبات التنمية المستدامة (اطروحة دكتوراه)

لقد اكدت الدراسات ذات الصلة بالتعليم العالي والدراسات العليا على اليات لتفعيل معايير ضمان جودة التعليم العالي اللازمة للتنمية المستدامة وهي : وجود قيادة مستدامة، تأسيس الوعي بضرورة التعليم من أجل الاستدامة، إطلاق القادة الجامعيين لتطوير السياسات، الديناميكية والتفاعل في مؤسسات التعليم العالي، تبني مدخل الثقافة متعددة الابعاد، تطوير المناخ الإبداعي، التحسين المستمر، تطوير برامج متنوعة من أجل الاستدامة بمشاركة مجتمعية (عبد الرؤوف و أشرف ، 2010).

على ضوء ما تقدم يمكن القول : ان وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع تعد من صميم عمل الدراسات العليا من خلال الانشطة البحثية والثقافية وإقامة الندوات وتنظيم المؤتمرات ، وتوجيه البرامج والدراسين للبحث عن احتياجات المجتمع وحل مشكلاته عبر الانتاج البحثي. و يمكن للجامعات أن تلعب دورا فاعلا في مجال البحث العلمي بحيث يؤدي

إلى تنمية ثقافية واقتصادية واجتماعية في ظروف تطوير نوعي لهذه الجامعات وخصوصاً فروع وبرامج الدراسات العليا فيها، و لا يمكن للجامعة أن تسهم في عملية التنمية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي ، نحو الاهتمام بقضايا ترتبط بالتنمية، عبر دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات للاستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية.

الاستنتاجات :

- تعد مراكز الأبحاث في عالمنا المعاصر من المؤسسات التطويرية الرائدة، التي لا يمكن قيام أي نهضة علمية بدونها وان قوة المراكز تنبع من عمق بحوثها ودراساتها، وجودة خبرائها وباحثيها، ولا يمكن الحديث عن مراكز أبحاث فاعلة مالم تتسم بهذه السمات.
- المراكز العلمية والدراسات العليا تعد من الركائز التي تتولى البحث انتاجا ونشرا وتطبيقا فإنه من الضروري تنويع النشاطات البحثية للمراكز والدراسات العليا والتنسيق بينها وبين قطاعات التنمية المختلفة.
- قلة عدد المراكز في الوطن العربي وضعف انتاجها مقارنة بالدول المتقدمة.
- لاتزال بحوث الدراسات العليا في الوطن العربي تفتقر الى خطة استراتيجية تضع قضايا التنمية المستدامة في اولويات البحث العلمي والانشطة المرتبطة به.
- البحث العلمي وخدمة قضايا المجتمع المحلي والعالمي من صميم عمل المراكز العلمية والدراسات العليا بالجامعات.
- إن وجود عمل مؤسسي يتبنى شراكة فاعلة بين المراكز العلمية والدراسات العليا في الجامعات والقطاعات العامة والخاصة في الدول سيدعم جهود التنمية واستدامتها، بشرط امتلاك رؤى واضحة تتجه نحو أهداف عامة وشاملة في مختلف المجالات ولمواجهة التهديدات البيئية المختلفة.
- ان مهمة تفعيل البحث العلمي من خلال مراكز الأبحاث والجامعات عبر الدراسات العليا هي مهمة كبيرة جدا، الا ان تحُمل اعبائها، والنجاح في الوصول الى أهدافها ستكون المعيار الأساس لإثبات قدرة الانسان والدولة في التطور في معاصر ملئ بالمتغيرات المعرفية والتقنية.
- لقد اولت الدول اهتمام بالتنمية المستدامة لمعالجة كافة القضايا، ولما كان المجتمع يواجه تحديات للتحول تجاه نماذج حياة وتطبيقات مستدامة فالبحث العلمي عبر المراكز العلمية والدراسات العليا المتخصصة له دور في احداث هذا التحول عبر تفعيل البحوث المخططة وارشاد المجتمع للتنمية المستدامة كمبدأ اساسي في حياتهم.

التوصيات

- توجيه خطط البحث العلمي في المراكز والجامعات لمتابعة وتحديد وحل مشكلات المجتمع مواجهة التحديات المعرفية والبيئية المختلفة.

- استحداث برامج دراسات عليا جديدة، يكون لها من الأهداف والخطط والشروط ما يجعلها مؤهلة لإثراء المجتمع من النواحي العلمية، والمساهمة في اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض تنفيذ خطط التنمية المستدامة .
- توجية برامج الدراسات العليا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال تلبية احتياتات سوق العمل الذي يتطلب مهارات متنوعة.

المراجع العربية:

- احمد البستان(2000): **و اقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس** ،دراسة استطلاعية ،المجلة العربية للعلوم الانسانية .الكويت ،العدد (7) ص 37.52.
- أحمد عبد الرحمن فريقي (2008م): **أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي**، . منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، مجلة الكلمة، العدد (60).
- الاخضر عزي و نادية ابراهيمي(2016): **دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة لو اقع الجامعة الجزائرية** ،المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، **السودان** .
- أشرف علي، (2013): **دورالبحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة- جامعات غزة أنموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة**، غزة، فلسطين.
- أمة اللطيف شرف شيبان(2005م): **البحث والتطوير كركيزة لإقامة مجتمع المعرفة** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام السادس في الادارة والابداع من اجل التنمية الانسانية ، دور الادارة في اقامة مجتمع المعرفة، 14/10 سبتمبر 2005م ، مسقط.
- أمين احمد علي الشيباني(2000م) : **أهداف وسياسات التعليم العالي ودورها في التنمية**، مؤتمر التعليم العالي الأهلي، جامعة الملكة اروى، صنعاء،30/مايو ـ 1/يونيو 2000م. ، كتاب الأبحاث.
- انمار محمد جميل(2014 م) :**مراكز الابحاث في الولايات المتحدة الأمريكية تحليل وتقويم** ، مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، العدد الرابع .
- بو لصباع رياض (2013م) : **التنمية البشرية المستدامة و اقتصاد المعرفة في الدول العربية الو اقع والتحيات دراسة مقارنة الجز ائر الامارات اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر
- **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**(2010م): الطبعة الاولى، مؤسسة الفكر العربي بيروت.
- تقرير المعرفة العربي(**2014 م)الشباب وتوطين المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الامارات العربية المتحدة .
- تيسير محمد الخوالدة (2016): **معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية**، دراسات العلوم التربوية، المجلد43، العدد1.
- حسن السلوادي ،(2002) : **برنامج البحث العلمي والدراسات العليا** ،رسالة جامعة القدس المفتوحة ،العدد (4)كانون الثاني 2002، ص 40.
- حسن شحاته وزينب النجار(2003) :**معجم المصطلحات التربوية والنفسية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.
- حنفي حسن مختار ومحمد طه (2005 م) : **تطوير المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة** ، مجلة عين شمس ، الجزء الثاني. العدد 24 .

- خالد وليد محمود (2013 م) : **دور مراكز الابحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال لفاعلية اكبر**، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر .
- خالدعبدالجليل دويكات (2009) : **دورالدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنميةالمستدامةفي فلسطين**،جامعةالقدس المفتوحة، فلسطين.
- خالصة عبد الله الهنائية (2009): **مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي سلطنة عمان نموذجاً** ،دراسة مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الرابع عشر ، (ثقافة التواصل) 5/3 نوفمبر 2009 م .
- داوود عبد الملك الحدابي (2006): **معوقات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية** ، ندوة البحث العلمي ومشكلاته في الجمهورية اليمنية ، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة ،اليمن .
- رشيد سالمي (2006 م): **أثرتلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- رمزي احمد عبد الحي (2006): **التعليم العالي والتنمية**، الطبعة الاولى ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية.
- روزالين ماكوين (2009): **التعليم من أجل التعليم المستدامة- حقيبة تعليمية. سلسلة منشورات برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة**. كلية العقبة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.
- سامي الخزندار و طارق الأسعد (2012 م) : **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث لعلمي ووضع السياسات العامة** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد السادس ، الاردن.
- سوسن عبدو العجوز ، محمد محمود علي (2017): **الصعوبات التي تواجة طلبة الدراسات العليا في كلية التربية جامعة دمشق في ظل الازمة السورية**، مجلة جامعة البعث، مجلد(39) ، العدد (14) ، ص 133-178.
- صباح غربي (2014): **دورالتعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي** : دراسة تحليليه للاتجاهات الادارية في جامعة محمد خيضر ببسكره ، اطروحة دركتواره منشورة ، الجزائر .
- عامر خضير الكبيسي (2015): **دراسات حول التنمية المستدامة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية.
- عامر طراف (2012): **المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة**، ط1، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر، لبنان.
- عامر محمود الكسواني(2011 م) : **القانون الواجب تطبيقه على مسائل الملكية الفكرية** ، دار وائل للنشر عمان الاردن .
- عباس بو غانم(2016 م) : **مراكز الابحاث و إنتاج المعرفة ومسؤوليات المثقف** ، مراكز الابحاث بين صناعة الافكار وترشيد السياسات ، موقع اون اسلام 2016/6/22 م .

- عبد الحافظ عبد الجبار(2007 م): **مراكز الدراسات والبحوث في العالم** دراسة مترجمة ، مجلة مركز دراسات الوطن العربي،العدد الثاني .
- عبد الرؤوف محمد، و أشرف عبد المطلب، (2010): **ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري**، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد17، العدد61.
- عبد العزيز الرومي (2000) : **و اقع الدراسات العليا بجامعة الامام محمد بن سعود** ، ندوة مكتب التربية العربية لدول الخليج ،الرياض.
- عبد الغني الحاوري(2013 م) : **تطوير اداء اعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الاعتماد الاكاديمي** ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة .
- عبدا لرحمن محمد الحسن(2011م) : **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة 15 – 16 / 11 / 2011 . السودان.
- عثمان غنيم و ماجدةابوزنط (2010 م) : **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- عرابة الحاج والياس شاهد وعبد النعيم دفرور (2019) : **محددات التنمية المستدامة ومستقبل تحقيقها** ، مجلة جمعية الثقافة من اجل التنمية ، العدد (137) ، ص 115-152.
- عصام زيدان (د.ت) : **المراكز البحثية ... الأهداف الطموحة والحلقات المفقودة**، موقع مفكرة الاسلام.
- عصام عبد الشافي (2012م): **المراكز البحثية ودورها المفقود في الاستراتيجيات العربية** ، موقع واحة العرب
- عظيم كامل الجميلي(2016م) : **دور المراكز البحثية في حل مشكلات المجتمع المعاصر** ، مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد (6) العدد(4) اصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب ، جامعة بابل.
- علي بن شويل القرني(2005 م) : **مراكز الدراسات الاستراتيجية** ،موقع ايلاف 2005/4/9 م .
- عماد احمد البرغوثي و محمد احمد ابو سمرة(2007م) : **مشكلات البحث العلمي في العالم العربي في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين**،بحث مقدم إلى مؤتمر عمادة الدراسات العليا . الجامعة الإسلامية – غزة ، مجلة الجامعة الاسلامية ، سلسلة الدراسات الانسانية ، المجلد15، العدد 2، جامعة فلسطين.
- عوض اله سليمان عوض الله (2004) : **تطوير ادارة الدراسات العليا بكليات التربية في ضوء مشكلات الطلاب ،رسالة دكتوراه غير منشورة** ،كلية التربية بنها ،جامعة الزقازيق،مصر.
- كاظم البطاط (2009م): **البناء العلمي وأهمية مراكز الدراسات والبحوث** ،مجلة الفرات، العدد الثاني، جامعة كربلاء.

- ماجد احمد الزاملي (2018 م): **دور المراكز البحثية الأكاديمية في القضايا التي تهم المجتمع والدولة** ، صحيفة المثقف العدد(4308).
- مازن داوود سليمان (2014م): **تصور مقترح لتمويل الجامعات في ضوء مفهوم النمذجة** ، رسالة دكتواره ، قسم ادارة وتخطيط ، كلية التربية، جامعة صنعاء.
- محب كامل الرافعي (2012) : **دور تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة تعليم الجماهير، العدد(59) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- محمد إبراهيم مقداد(2011) : **دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين**، بحث مقدم إلى مؤتمر عمادة الدراسات العليا . الجامعة الإسلامية – غزة
- محمد ابو سمرة(2007) : **استقراء و اقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها بما يلبي احتياجات التنمية الشاملة** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث لاتحاد نقابات اساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية .الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي ، المجلد الاول ،جامعة القدس .
- محمد الاسعد(2000) : **التنمية رسالة الماجستير الجامعة في الالف الثالث** ،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
- محمد المنيع (2000): **اسس تقويم الدراسات العليا في جامعة الملك سعود وبعض الجامعات الامريكية** ، ندوة مكتب التربية العربية لدول الخليج ،الرياض.
- محمد سمير الموجي(2009م) : **تسويق الخدمات الجامعية مدخل لتحسين التعليم الجامعي، رسالة ماجستير** كلية التربية،جامعة عين شمس.
- محمد عابدين(2003) : **تقييم اعضاء هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس** ،مجلة النجاح للأبحاث والعلوم الانسانية ،المجلد (17) العدد(1) ص220.173.
- محمد عبد الجليل المليكي(2019): **انموذج الحلزون السباعي لتطوير نظام مجتمع المعرفة** ، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية المجلد (6) العدد (23) جامعة الاندلس . صنعاء
- محمد عبد الله حميد (2013 م): **تصور مقترح لتطوير الاداء البحثي للجامعات اليمنية** ، مجلة جامعة الناصر ، اليمن ، العدد الاول يناير / يونيو.
- محمد عبده ربه الحربي (2014): **تقويم برامج الدراسات العليا تخصص مناهج وطرائق تدريس** ، كلية التربية - عدن ، اطروحة دكتوراه منشور ، جامعة عدن اليمن
- محمد علي الشيباني، (2018): **رؤية استراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة علمية** مقدمة للندوة العلمية الأولى" أفاق المستقبل" للفترة29سبتمبر-1أكتوبر، اليمن. 214-237.
- محمد مرسي (1998): **اهداف الدراسات العليا** ، مجلة التربية،المجلد (27) العدد(127) .جامعة قطر.

- محمدشاهين و بسام بنات (2004): **اتجاهات الدارسين في جامعة القدس المفتوحة نحو فتح برنامج الدراسات العليا** ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،العدد(4).
- مدحت أبو النصر و ياسمين محمد (2017 م): **التنمية المستدامة : مفهومها ، أبعادها ، مؤشراتها** ، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مراد ناصر (2010): **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.
- مراكز **البحوث وصناعة التغيير**(2005 م) :مؤسسة البينة للإعلام .
- مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية(2005 م) : **مراكز الابحاث والدراسات الاستراتيجية**، القسم الثاني ، اهم مراكز الابحاث الاستراتيجية في العالم العربي.
- مصطفى عبد الغني(2007) : **المستشرقون الجدد ودراسة في مراكز الابحاث الغربية** ، الدار المصرية واللبنانية للنشر .
- مليحان .الثبيتي (2000): **الجامعات نشأتها. وظائفها دراسة وصفية تحليلية** ،المجلة التربوية العدد 14 ص 260.211.
- منير البعلبكي (د.ت): **قاموس المورد انجليزي عربي** ، دار العلم للملايين ،بيروت .
- مهدي صالح (2011 م) : **التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين و أبعاد التمكين العراق أنموذجاً** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 31 .
- ميمونة سليم (2005) : **التعليم العالي رؤى مستقبلية** ،بحث مقدم لمؤسسة الفكر العربي ،الملتقى العربي الثاني .بيروت .
- نادر فرجاني (2010) : **دور التعليم العالي في تنمية البلدان المتخلفة**، ضمن كتاب التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي.
- نبيل أحمد العفيري (2017): **أنموذج مقترح لربط البحث العلمي بالجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة الباحث الجامعي للعلوم الانسانية، العدد(33).213-240.
- نعمة العبادي(2009 م) : **مراكز الابحاث في العراق نظرة مستقبلية.**
- نيللي كمال الامير(2007 م): **دور المراكز البحثية في تشكيل الراي العام وصورة الاخر** ، دراسة حالة مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ، المؤتمر الدولي لمركز المعلومات واتخاذ القرار ، استطلاع الرأي العام واتخاذ القرار، القاهرة 8/6/ فبراير 2007م .
- الهام شيلي ، (2014 م) :**دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس الاقتصادية ، الجزائر .
- هشام عباس الشهواني (2016 م): **مراكز الابحاث وأهميتها** ، (موقع دنيا الوطن) .
- وليد عبد الحي (2012 م) : **دور مراكز وشئون الابحاث في صناعة القرار السياسي** ،سلسلة اوراق عمل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشئون الدولية ، الجامعة الامريكية ، بيروت.

المراجع الاجنبية :

- Al- khateeb ,M . A , Al- Ansari , N , Knutsson , S (2014) :Sustainable University Model for H higher Education in Iraq, Creative Education vol . 5 318- 328
- Donald E A,elson . (2002) : Think Tanks and U.S . Foreign Policy : November. P. 10 . UNESCO(2014): shaping the future we went Decade of Education For Sustainable Development (2005 2014) Final Report . Paris . UNESCO.

المو اقع الالكترونية

- http://www.Sirajalilm.com
- http://www.shathatat.p

تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه أبعاد التنمية المستدامة

A proposed vision for developing the role of university education in the Republic of Yemen towards the dimensions of sustainable development.

إعداد. د. سماح عبده قمحان
دكتوراه في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي -اليمن
Samahkamhan1@gamil.com.

الملخص: هدف البحث الحالي إلى تقديم تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعرف على واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة، ومعرفة الجهود المبذولة لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعيه التحليلي، والتطويري، حيث تمثل مجتمع البحث عينة خبراء من ذوي الكفاءات والقدرات والاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث، كما استخدمت الباحثة أداة من نوع استبانة لبعض أفراد عينة البحث ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي: أن واقع دور التعليم الجامعي تجاه ابعاد التنمية المستدامة جاء بدرجه صغيرة ،كما أن الجهود المبذولة لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية لم يواكب عجلة التنمية في تحقيق اهدافها المنشودة، كما تم التوصل إلى تقديم تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التصور المقترح ، التعليم الجامعي ، الجمهورية اليمنية، التنمية المستدامة.

Abstract: The current research aimed to present a proposed vision for the development of the role of university education in the Republic of Yemen towards the dimensions of sustainable development, and to answer the main question in the current research, which states: What is the proposed vision for developing the role of university education in the Republic of Yemen towards the dimensions of sustainable development? Sub-goals have been set: Knowing the reality of the role of university education in the Republic of Yemen towards the dimensions of sustainable development, and knowing the efforts made to develop the role of university education in the Republic of Yemen towards the dimensions of sustainable development. The researcher used the descriptive approach, with its two types of analysis, which is represented in the analysis of literature related to university education and sustainable development, and the developmental by presenting a proposed vision for developing the role of university education in the Republic of Yemen towards sustainable development. The research community represents a sample of experts with competencies, capabilities and specializations related to the topic of the research. The researcher also used a questionnaire-type tool for some members of the research sample. By collecting the data resulting from the questionnaire, the current research reached the following results: The reality of the role of university education towards the dimensions of sustainable development came to a small degree, and the efforts made to develop the role of university education in the Republic of Yemen did not keep pace with the development wheel in achieving its desired goals. It was also reached to present a proposed vision for developing the role of university education in the Republic of Yemen towards the dimensions of sustainable development..

Keywords: A proposed vision, university education , Republic of Yemen, sustainable development.

مقدمة:

التعليم الجامعي في أي مجتمع - شأنه شأن نظم التعليم الأخرى هو انعكاس لظروف المجتمع وقواه الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية، فهو يشتق خصائصه وصفاته شكلاً ومضمونًا من المجتمع الذي نشأ فيه، بعضًا منها مستمدة من ماضي هذا المجتمع، وخصوصيته التاريخية، وشخصيته الوطنية، ومنها ما يستمد من ظروف هذا المجتمع ومتطلبات مرحلة تطويره؛ نتيجة لما يتم من تفاعل بين مكونات المجتمع الطبيعية والاجتماعية والسياسية. كما أن حاجة التعليم الجامعي الماسة للقوى العاملة المؤهلة والمدربة فرضت طبيعة التحولات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والحاجة الماسة ليست لتحديث أجهزة الدولة فحسب، وإنما أيضًا لتطوير المجتمع، وتوفير قوة العمل اللازمة لسوق العمل وللتنمية المستدامة، (معروف، 2005: 24).

وتشير معظم الأدبيات المتعلقة بالتنمية على أن التعليم يعد حجر الاساس في عملية التنمية، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتماداً كبيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، ويرتبط التعليم الجامعي ارتباطاً مباشراً بالتنمية؛ كون الطالب هو محور عملية التنمية التي تساهم في اكسابه المعلومات والمهارات اللازمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة. كما يعدّ التعليم من أهم روافد التنمية بالمجتمع في كافة المجالات، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه يساعد في توفير الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي، (عاشور، 2014: 84).

ومع التقدم المتسارع في العلوم المعرفية والتكنولوجية وتسهم في إرساء نهضة عملية تخدم العلمية التنموية، إلاّ أن دور التعليم الجامعي في اليمن ما يزال يتسم بالقصور إزاء التنمية المستدامة، وهذا ما أثبتته دراسة الدوش، (2003).

وفي ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية يواجه تحديات جمة لأداء دوره المناط به، أي أن هناك فجوة بين الخطط التنموية ومؤسسات التعليم الجامعي، كما أن عدد الخريجين من حملة البكالوريوس في التخصصات التقليدية في تزايد مستمر وفرص العمل محدودة ولا يوجد خطط واضحة لاستيعاب الخريجين وتوظيف طاقاتهم في مجالات تخصصاتهم العلمية بما يخدم العملية التنموية ويحقق استدامتها.

مشكلة البحث:

ظل التعليم الجامعي بعيداً عن أهداف التنمية في معظم دول العالم الثالث، ومنها اليمن، حتى أصبح محل اتهام الحكومات والشعوب - على حدٍ سواء - حيث أنه لم يقوم بدوره المنوط به تجاه تحقيق تطلعاتها الحاضرة والمستقبلية، فضلاً عن عمق الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل.

وأكد تقرير اليونيسكو 2015م إشكالية انفصام التعليم عن خطط التنمية – لا سيما – التنمية المستدامة بأبعادها وأهدافها، وفي هذا الصدد، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة تصورية وتاريخية بتبني برنامج 2030 للتنمية المستدامة، وللمرة الأولى وعلى هذا المستوى، يتم بجلاء إقرار دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها محركاً أساسياً للاستدامة والتي تعتمد على قدرة البلدان على وضع العلم في قلب استراتيجياتها الوطنية من

أجل التنمية وتعزيز قدراتها واستثماراتها لمواجهة التحديات التي تواجهها، والتي ما يزال البعض منها مجهولاً، (تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، 2018: 22).

وبناءً على ما ذكر فإننا نرى أن اليمن واليمن التي تأتي في ذيل قائمة دول العالم في قضايا التنمية المستدامة تعترف بذلك الحكومة من خلال تقاريرها الصادرة من الجهات ذات العلاقة أن تلك المكانة المتأخرة تعزى لغياب دور التعليم العالي وتحديداً التعليم الجامعي الحكومي والأهلي عن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ومختلف المجالات ذات الصلة، مما انعكس سلباً على الوضع المعيشي والخدمي للمجتمع اليمني والذي أصبح مؤسفاً وفي تدهور مستمر .وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي: **ما التصور المقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة؟**

أهمية البحث: يكتسب البحث الحالي أهميته من عظم دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، التنمية التكنولوجية، كون التعليم الجامعي يمثل أولويات ملحة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لا سيما وأن جميع المجتمعات أصبحت تمتلك قناعة بأن التعليم الجامعي هو أداة تحقيق الحياة الكريمة وهو سبيل ونهج التطور والتقدم والرفعة.

أهداف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث الحالي في: "تقديم تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة "، وسوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- معرفة مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

2- معرفة واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء (التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، والتنمية التكنولوجية) المستدامة" .

3- تقديم تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث الحالي بالآتي:

- الحدود الموضوعية: موضوعات التعليم الجامعي والتنمية المستدامة وعلاقة المتغيرين ببعض من خلال إبراز دور التعليم الجامعي تجاه ابعاد التنمية المستدامة.
- الحدود البشرية: اقتصر البحث الحالي على عينة مقصودة من الخبراء والمهتمين والعاملين في مؤسسات التعليم العالي ومجلس الاعتماد الأكاديمي في اليمن.
- الحدود المكانية: مؤسسات التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمانية: العام الجامعي 2020م- 2021م.

مصطلحات البحث:

أولاً: تعريف التعليم الجامعي: يقصد به:

- التعليم الجامعي كافة الأقسام العلمية في البرنامج الأكاديمي (البكالوريوس) في مؤسسات التعليم الجامعي التي يلتحق به الطلبة بعد حصولهم على الثانوية العامة وفق شروط وقواعد القبول، (المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة، 2018: 36).

- التعريف الاجرائي هو: واحد من أنواع التعليم في اليمن والذي تعارفت عليه قوانين وتشريعات التعليم العالي بالتعليم الجامعي الحكومي والأهلي والذي يسعى إلى تحقيق أهدافه ووظائفه وانشطته وبرامجه الفعّالة تجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية المستدامة.

ثانياً: تعريف التنمية المستدامة: يقصد بها:

- الزيادة المستمرة في الدخل الفردي في فترة زمنية طويلة ويجب أن يصحب تلك الزيادة في الدخل ارتفاع في مستوى معيشة الفرد ورفاهيته وزيادة قدرة الفرد على الإنتاج وإصلاح ميزان المدفوعات"، (العليان، 2009: 3).
- التعريف الإجرائي: السياسات والاليات التي تهدف إلى تفعيل دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنة والتي سوف يتضمنه التصور المقترح لتحقيق تطلعات الأجيال الحالية .

منهج البحث: فرضت طبيعة البحث الحالي وأهدافه استخدام المنهج الوصفي بمسارين، هما:

- **المسار الأول:** المسحي التحليلي: وذلك لجمع المعلومات والبيانات والمؤشرات عن واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة.
- **المسار الثاني:** التطويري: وذلك من خلل تقديم الاستراتيجية المقترحة بوصفها تعمل على تطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه ابعاد التنمية المستدامة.

دراسات سابقة

أولاً: دراسات عربية:

1- دراسة الدوش، (2003)، بعنوان: " علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة القائمة بين أبحاث هيئة التدريس في جامعة عدن خلال السنوات الخمس الماضية، ومدى العلاقة بين الابحاث المنجزة من قبل عضاء هيئة التدريس وبين تحقيق التنمية المرجوة ومقدار الفائدة التي تحققت من دعمها نتائج تلك البحوث، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل نتائج منها: ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب خطة بحثية شاملة على مستوى الجامعة والكليات والأقسام.

2- **دراسة منير، ونعيما، (2008)، بعنوان:" جودة التعليم العالي وأهميتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، وكانت أبرز النتائج: أن التطور الانساني والحضاري هو نتيجة المعرفة وهي بدورها تعد مدخل للتنمية المستدامة. لمواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة محلياً وإقليمياً وعالمياً، لابد من النهوض التنموي الشامل لكل جوانب المجتمع.

3- **دراسة الحاج، (2016م)، بعنوان:" استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستدامة في اليمن".**

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستدامة في اليمن، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وكانت أبرز النتائج: أن جامعة صنعاء ما زالت تعاني من مشكلات وعوائق مادية وعوائق شخصية أدت إلى ضعف إنتاج المعرفة في الجامعة من خلال الدراسة التحليلية لواقع إنتاج المعرفة في جامعة صنعاء تم تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير إنتاج المعرفة في جامعة صنعاء كلية التربية أنموذجاً.

ثانياً: دراسات أجنبية:

1- **دراسة رايت وهورست(Wright and Horst، T. ، N.2013) بعنوان: " اكتشاف السر :ماذا يعتقد قادة الكليات عن الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي؟"**

"Exploring the ambiguity: what faculty leaders really think of sustainability in higher education"

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تقوم قيادات هيئة التدريس في الجامعات الكندية بتصور التنمية المستدامة، والجامعات المستدامة، والدور الذي تلعبه في تحقيق مستقبل مستدام، والقضايا الرئيسية التي تواجه الجامعة، والمعيقات التي تحول دون تنفيذ مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أبرز النتائج: برهن أغلب المشاركين أن لديهم فكرة مسبقة عن التطوير المستدام، لكن القليل يعرف عن الجامعة المستدامة يرغب غالبية المشتركين في رؤية مؤسستهم مندمجة في مفاهيم الاستدامة في مجالات التعليم والأبحاث والعمليات اليومية.

5- **دراسة لانغ، (Lang، 2015)، بعنوان: "هل ترتبط مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي مع الأداء"؟ "Campus sustainability initiatives and performance: do they correlate"?**

هدفت الدراسة إلى اختبار الفرضية التي تقول بأن هناك ارتباط بين مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي والآثار البيئية المباشرة لهذا الحرم الجامعي والذي تم قياسه من خلال مؤشرات الأداء البيئي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أبرز النتائج: وجود ارتباط محدود جدا بين أداء المؤسسة البيئي وتبني مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي لا يوجد أي ارتباطات`ذات دلالة إحصائية مهمة بين مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي واستهلاك كل من الطاقة، الغاز الأخضر، والماء.

مناقشة الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الشبه بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات على أهمية التعليم الجامعي وأهمية دوره المناط به، كما اتفقت الدراسات على أهمية التنمية المستدامة ودورها في تطوير التعليم الجامعي وسبل تطويره وتوظيفه لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، وايضاً اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

قدم البحث الحالي تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه أبعاد التنمية المستدامة كما شمل البحث الحالي على تطوير التعليم الجامعي وذلك بتوظيف أبعاد التنمية المستدامة الرئيسية، وهي (البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي، اضافة الى البعد التكنولوجي)، وذلك من أجل تنمية التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بشكل مستدام وحلّل البحث الحالي التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وواقعه من حيث تحقيق التنمية المستدامة.

الاطار النظري:

التعليم الجامعي

اتساقًا مع أهداف البحث الحالي، والذي جاء فيها معرفة مفهوم وأهداف ووظائف التعليم الجامعي ، فأن الباحثة ستتناول هذا المحور على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم التعليم الجامعي:

عرف القطب، (2009) التعليم الجامعي بأنه: مرحلة عليا من التعليم ويختلف عن التعليم المدرسي، حيث يتعلم الطالب في مجال متخصص يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية".

وتعرف الباحثة التعليم الجامعي بأنه: "تعليماً بعد المرحلة الثانوية له تخصصات متنوعة تختلف باختلاف مجالاته المتمثلة بأداء دوره المناط به".

ثانياً: أهداف التعليم الجامعي :

ترتبط أهداف التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة من خلال ما يلي: (عكاشة، 2016: 47).

1- **أهداف معرفية:** تشمل كل ما يرتبط بالمعرفة والتطوير، والأبحاث والابتكارات، وتوفير مصادر المعلومات حول الموضوعات العلمية والتكنولوجية والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة .

2- **أهداف اقتصادية:** يعمل التعليم الجامعي على تطوير اقتصاد المجتمع ككل وتزويده باحتياجات من الموارد البشرية وتعزيز قدراتها البحثية والتكنولوجية للتفاعل مع المعرفة والتنمية، والخبرات للتغلب على مشكلات، وتنمية مهارات وقيم الاقتصادية.

3- **أهداف اجتماعية:** وهي التي تعمل على استقرار المجتمع وما يواجه من مشكلات اجتماعية .

ثالثاً: وظائف التعليم الجامعي:

يرى كل من الشخيبي (2014) وزيتون (2013) أن التعليم الجامعي يقوم بالعديد من الوظائف التي تعمل على تحقيق رغبات المجتمع ونموه، باعتبارها مصدراً لتنمية وتطوير رأس المال البشرى وتنمية المجتمع كما يلي:

1- إعداد القوى البشرية المؤهلة أكاديمياً ومهنياً وثقافياً في التخصصات المختلفة لتحقيق أهداف

2- المجتمع ومتطلبات سوق العمل من الوظائف المهنية المتخصصة الدقيقة.

3- البحث العلمي بهدف إيجاد حلول لمشكلات المواطنين والمجتمع، وتطوير المعرفة الإنسانية والأهداف التنموية في مختلف المجالات.

4- خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال تقديم المعرفة، وتنمية المهارات، وغرس القيم والمبادئ الأخلاقية، ونشر المعرفة والثقافة بين أفراد المجتمع من خلال تبسيط المعارف.

التنمية المستدامة

ولتحقيق أهداف البحث فإن هذا المبحث يسعى إلى تحقيق الهدف الثاني والذي ينص على: **معرفة مفهوم وأهمية ومبادئ و أبعاد التنمية المستدامة**. وسوف نتناولها على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة: أصبح تعريف التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها:

- "تلبية حاجات الحاضر، دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي اوالانسجام الاجتماعي". (الهيتي، 2013 ، 77)، و يمكن أن تعرف الباحثة التنمية المستدامة بأنها: " السعي المستمر لتحسين وتطوير نوعية حياة الفرد في كل المجالات الحياتية".

ثانياً: أهمية التنمية المستدامة: اهتمت الدول المتقدمة والنامية على السواء بقضية التنمية المستدامة في كافة جوانبها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، والأسباب العقلانية والدوافع المنطقية وراء هذا الاهتمام يعود بالدرجة الأولى إلى الرغبة في تحقيق طموحات اقتصادية تكفل للمواطن مستوى معيشة أفضل ومن عناصر التنمية الأساسية (مدكور، 2009، 51).

1- التنمية عملية مجتمعية داخلية.
2- التنمية تحتاج لكوادر بشرية مؤهلة.
3- التنمية عملية إبداع وابتكار ومحصلة لجهد بشري جاد ودؤوب.

ولقد أصبح الاستثمار في المعرفة ضرورة فارقة بين التقدم والتخلف، فمجتمع اليوم يتطلب التنمية المستدامة، " والتنمية المستدامة تتوقف على الاستثمار في المعرفة أي الاستثمار في النمو غير المحسوس، وهذا يعني الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات والهندسة الو ا رثية والتكنولوجيا الحيوية، أي لابد من الاستثمار في تثقيف العقل البشري إضافة إلى الأرض والمصانع، بشكل لا يسمح بهدر الموارد، كما تعمل التنمية المستدامة على كسر حدة التخلف، فالتخلف عقبة كبيرة في طريق التنمية. (إبراهيم، 2001، 33).

ثالثاً: مبادئ التنمية المستدامة : تتمثل المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكوّن المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها بالتالي:(السنبل، 2001، 51)، (بارود، 2005، 33)، (الزنفلي، 2012، 61):

1- **الإنصاف**: تقوم التنمية المستدامة على العدالة المبنية على الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2- **التمكين**: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعّالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

3- **حسن الإدارة والمساءلة**: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.

4- **التضامن**: بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة:

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد (أبوزنط، وغنيم، 2006. ص39) ويرى باحثون آخرون أن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة بالشكل التالي:

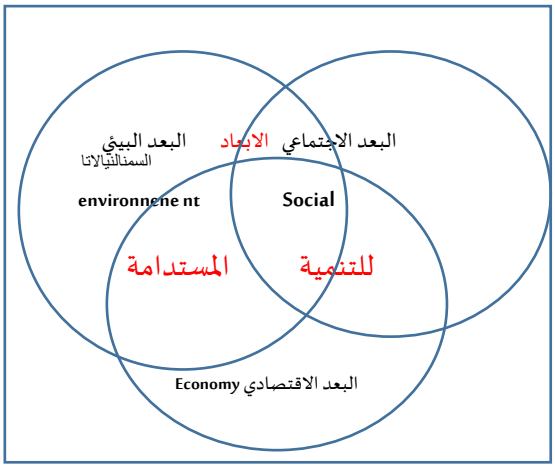

شكل (1) يوضح أبعاد التنمية المستدامة. .(باتر، 2003. ص195).

1) البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

التنمية الاجتماعية تشير إلى العلاقة بين البشر والطبيعة، والنهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الوصول للخدمات الصحية، والتعليمية، مع توفير الأمن، واحترام حق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع االقرار مع كفالة احترام النسيج الثري الذي يمثل التنوع الثقافي والاجتماعي، وتمكين أعضاء المجتمع من تقرير مستقبلهم. (الهيتي، 2014. 114).

وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي: (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002، 17).

أ. القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.

ب. دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.

ج. تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

د. تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.

هـ. الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نموًا.

و. كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.

ز. تهيئة "بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.

ح. تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.

ط. تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

1) البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

إن النمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير، وتتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة؛ بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات، وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، (عبد القادر، 1999، 17).

بمعنى آخر، هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي حيث أبان فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا؛ كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية. في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا. ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي. يصاحب ذلك تغيرات بنيانية، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة. وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:(Bruxelles, 2004: 22)

أ. الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

ب. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ج. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

د. ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات مقدمة للأفراد.

3) البعد البيئي للتنمية المستدامة:

تعمل التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي على حماية وسلامة النظم وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في مكونات البيئة للأرض والماء والهواء، (السعيد، 2012 ، 47).

وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصراً أساسياً ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة، (ناصر، 2010. 21).

4) البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة:

يستنتج أن التنمية المستدامة تعني التحول ولاسيما في الدول الصناعية إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ في استعمال التكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية. حيث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم لعملية التغيير والتطوير في أقل وقت وجهد واقل تكلفة، (محمد، 2015. 81).

ويقصد بالتكنولوجيا في المؤسسات الجامعية استخدام وتطبيق كل ما يتوصل له التقدم العلمي من أجهزة وأدوات حديثة تستخدم في منظمات التعليم الجامعي، مثل تكنولوجيا الحاسب الآلي، وتكنولوجيا الاتصالات والتحول الرقمي. (سلامة، 2001، 62)

وأضحى لزاماً أن تتغير الجامعات من مرحلة التعليم التقليدي إلى مرحلة الجامعة الرقمية في إداراتها وهيكليتها وعملياتها التنظيمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى المساهمة في إعداد واستدامة أجيال جديدة لديها من المهارات العلمية والكفايات ما يمكنها من التعامل مع عالم اليوم الرقمي، كما ويتطلب التميز في الأداء ضرورة القدرة على مواصلة العمل باستخدام التقنيات الحديثة، حيث أن رغبات المستهلكين الجديدة والمنافسين وظهور تقنيات جديدة كل ذلك يدعوا إلى تقديم أنواع جديدة من السلع والخدمات، وهذا يعني استخدام تقنيات حديثة في التشغيل. (اللوزي، 2002، ص22).

مما سبق ترى الباحثة، أن التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية لا يزال في مؤخرة الركب حيث أنه لم يواكب عجلة التنمية والتطوير سواء كان اجتماعياً أم اقتصادياً أم بيئياً أم تكنولوجياً، وهذا يحتم على كل القائمين بالجامعات اليمنية العمل على تبني مدخل التنمية المستدامة حيث أنه أصبح مدخلاً يناشده العالم اجمع.

و اقع التعليم الجامعي في اليمن تجاه أبعاد التنمية المستدامة

إن نظام التعليم الجامعي في اليمن يتصف بأزمة بنيوية تشمل كل مستوياته وهو انعكاس لازمة الدولة وغياب مشروعها الحداثي، ووفقاً لذلك يمكن القول في اليمن نظام تعليمي ذو جودة ونوعية رديئة لا يعمل على تجسير الفجوة بين الجنسين ولا يرتقي بمهارات ومعارف الأفراد ولا يضيف إلى المجتمع وهذا التردي يفقد التعليم هدفه الإنمائي

والإنساني وينعكس سلباً في تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة واستدامتها. حيث يشير المؤرخ الأمريكي الشهير بول كيندي في كتابه الموسوم ب الاستعداد للقرن الحادي والعشرين إلى اليمن في نصف سطر فيقول في اليمن يعاني كل نظام التعليم من الكآبة.

وهنا يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن أخطر مشكلات التعليم في الوطن العربي تتمثل في تردي نوعيته، وعدم مواكبته لمتطلبات التنمية المستدامة، فالتنمية في اليمن لا تكمن مشكلتها في اكتساب المعرفة الفنية والأدوات التكنولوجية واستخدامها، بل في القدرة على خلق تنظيم اجتماعي ملائم لعملية التنمية البشرية، وامتلاك القائمين على التخطيط التنموي المعرفة الكاملة بالظروف البنائية والهيكلية التي تنتظم فيها الأفراد والجماعات، وخلق القدرة والرغبة والاستعداد على تقبل عمليات التحديث والتنمية (أي تقبل التجديد) .معنى ذلك ان التنمية البشرية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إدخال تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والثقافي أي في الإطار المرجعي العام ، من خلال : إيجاد وبناء أُطر وأنساق تنظيمية مدنية جديدة، نظم واساليب الإدارة الحديثة ، قيادات مدربة ذات قدرة على تحمل المسؤولية والأعمال الجديدة ، فالتنمية لا يتوقف تحققها على العوامل التكنولوجية والاقتصادية وإنما على حسن الأداء التطبيقي و التوظيف الأمثل للثقافة والمعرفة بكافة عناصرها . ومن هنا تبرز أهمية سوسيولوجية التنمية كعلم متخصص يدرس الشروط الاجتماعية والثقافية لعملية التنمية المستدامة والظواهر المصاحبة لها او المترتبة عليه.(الصلاحي، 2009، 34).

حيث أن المطلوب من نظام التعليم الجامعي في اليمن أن يكون مرتكزاً أساسياً لبناء مجتمع المعرفة وهذا الأخير نعرفه بأنه المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع النشاط المجتمعي ولإقامة مجتمع المعرفة خمسة أركان هي:(الصلاحي، 2009: 37).

1- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح.
2- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية.
3- تعميم البحث والتطوير التقاني في جميع النشاط.
4- إنتاج المعرفة وتعميمها.
5- تأسيس نموذج معرفي أصيل ومنفتح ومستنير.

وفي ضوء ما سبق فإن هناك تغيرات يتعايشها واقع التعليم الجامعي أدت إلى ضعف كفاءته تجاه التنمية المستدامة على الوجه المطلوب منه من هذه التغيرات ما يلي:

1) التغيرات في التنمية الاجتماعية:

لعل أبرز التحديات والهموم التي تواجه التعليم الجامعي اليمني، هو الزيادة السكانية الجامعية المقرونة بتصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، فبجانب ارتفاع النمو السكاني في المجتمع اليمني فانه يتصف بالتركيب الديموجرافي الفتي، حيث تشير البيانات الرسمية أن اكثر من (50%) من سكان اليمن بين سن (6) سنوات و (26) سنة وهذا يعني أن أكثر من (60%) من السكان في سن التعليم. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2009، ص144).

ومن العوامل الاجتماعية المؤثرة في أداء الجامعات اليمنية، الهجرة الداخلية او النزوح السكاني إلى المدن الرئيسية، والتي هي من أهم الاختلالات الهيكلية للسكان في كل من الحضر والريف، إذ أن ارتفاع الأجور وتوفر فرص أفضل للعمل خارج القطاع الزراعي قد جعل الهجرة من الريف إلى المدينة خلال السنوات الماضية من أهم المعوقات التي تواجه قطاعي العام والجامعي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مخرجات الأول وارتفاع مدخلات الثاني وزاد من مشكلات تضخم اعداد الطلاب في الجامعات، (عبود، 2010: 46).

2) **التغيرات في التنمية الاقتصادية:**

مما سبق نجد أن الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي يفرض تحديات وأعباء جديدة تدفع إلى تجديد التعليم الجامعي من حيث تطوير بنيته، وتنوع مسارات الاختيار أمام الطلاب، والبحث عن أنماط وأساليب جديدة للتعليم ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي بإنشاء جامعات جديدة وما يتطلبه ذلك من موارد بشرية ومادية لمواجهة الزيادة السكانية، وفي الاتجاه المواكب للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، (شرف الدين، 2008: 31).

تخصص الدولة (3%) فقط من ميزانيتها على التعليم الجامعي، وهذه النسبة تعد ضئيلة جداً مقارنة مع ما يجب أن تحصل عليه مؤسسات التعليم الجامعي لنهوض بها تجاه التنمية في البلد، كما أن الدولة لم تفعل دور الجامعات نحو الشراكة مع القطاعين العام والخاص مما أدى إلى جمود نشاط الجامعات الاستثماري، (وزارة التخطيط والتعاون، 2006: 29).

كما أدت التحولات الاقتصادية في اليمن إلى السماح بفتح الجامعات الأهلية التي تهدف إلى الربح دون التركيز إلى جودة التعليم فيها كما ذكرنا سابقا نتيجة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وعدم قدرة الجامعات الحكومية استيعاب الكم الهائل من مخرجات الثانوية العامة، ولأن التعليم الجامعي لم يواكب احتياجات التنمية وحاجة سوق العمل وبالتالي لم يسهم اسهاماً حقيقياً في نمو الاقتصاد الوطني، ونتيجة للنمو السكاني واحتياجات التنمية وغياب السياسات الاقتصادية وتدني مستوى الأداء والإنتاج وتدهور العملة الوطنية كل ذلك أدى إلى تقليص الموازنة العامة التي تصرف على التعليم الجامعي الأمر الذي فرض عليها اعادة النظر في طرق التمويل له مع دفع الجامعات إلى إيجاد مصادر تمويل ذاتية تعتمد على اسهام المجتمع وقد ظهر ذلك جليا في السماح للجامعات الحكومية باعتماد النظام الموازي في التعليم والذي وفر دخلاً اضافياً للجامعات الحكومية من الرسوم التي فرضتها على الطلاب في هذا النظام، (القربي، 2000: 6).

3) التغيرات في التنمية البيئية:

إن التعليم الجامعي في اليمن لم يؤدي دوره المناط به تجاه التنمية البيئية المستدامة نتيجة لوجود عوامل أدت إلى إعاقة دوره نحو البيئة ومن هذه العوامل ما يلي: (عامر، 2013).

1- غياب الوعي البيئي لدى الموارد البشرية بالجامعات اليمنية.
2- قصور في القوانين والتشريعات اليمنية الخاصة بحماية البيئة.
3- ضعف تشجيع الدولة للمفكرين والمبدعين في الاستثمار البيئي السليم.
4- ضعف علاقة الجهات الحكومية بمؤسسات التعليم الجامعي في هذا الجانب.

5- عدم وجود ميزانية خاصة تدعم العاملين وتشجع إقامة انشطة تعليمية وبرامج مشتركة هدفها الاهتمام بالبيئة.

6- الهدر واستنزاف بعض الموارد الطبيعية من قبل الدولة والمجتمع على حدٍ سواء بدون وعي ولا رؤى تعليمية مجتمعية لإدراك المخاطر المترتبة على ذلك اقتصادياً وبيئياً.

7- ضعف البرامج التوعوية والإرشادية التي تفعّل الدور المشترك بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الانتاج.

4) التغيرات في التنمية التكنولوجية:

تحاول الجامعات اليمنية مواكبة هذا التطور ودمج التكنولوجيا في النظام التعليمي، حيث عملت وزارة التعليم الجامعي والبحث العلمي على وضع الخطط الكفيلة لتحسين القدرات التقنية والاتصالات في مؤسسات التعليم الجامعي، وأدت هذه الجهود إلى صياغة سياسة وطنية لتقنية المعلومات في مجال التعليم الجامعي، تبعتها خطة وطنية رئيسية لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي في اليمن، ثم تلتها خطة تنفيذية تم تطويرها بالتعاون مع مستشارين هولنديين، الهدف من هذه المشاريع والخطط للتعليم الجامعي الحكومي هو تأسيس بنية تحتية لتقنية المعلومات والاتصالات التي تقود إلى استخدام وتطوير تقنية المعلومات والاتصالات في الجامعات اليمنية، علماً بأن التقنية السريعة للاتصالات والمعلومات تعتبر جزءاً مهما من الخطة الرئيسية للتحول إلى الحكومة الالكترونية. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، 29).

كما أن التحدي الذي يواجه الجامعات اليمنية في مواكبتها للتغيرات التكنولوجية يكمن في توفير الاجهزة والمعدات اللازمة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالمهارات الكافية لاستخدام التقنيات الحديثة لتوظيفها في عملية التعليم والتعلم، وكذلك تزويد الطلاب بالمهارات التقنية اللازمة للتعامل مع هذه التقنيات، (شرف الدين، 2008: 169).

ومن الملاحظ أن الأجهزة المستخدمة في الجامعات اليمنية أصبحت قديمة، ولم يتم تحديثها منذ سنين عديدة، كما أنها ليست مناسبة لإعداد الطلاب إعداداً علمياً كافياً، يتفق مع متطلبات العصر الحاضر، كما يلاحظ أيضاً ضعف البنية التحتية في المجالات الفنية والتقنية في هذه الجامعات، فغياب شبكة الاتصالات السريعة، وضعف الاستثمارات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، قد حرم الجامعات اليمنية من الاستفادة القصوى مما توفره تلك التقنية من امكانات وطاقات يمكن الاستفادة منها في عمليات التدريس، والبحث العلمي، كما تفتقر الجامعات اليمنية بشكل عام للمختبرات والتقنيات الحديثة والتجهيزات والمواد المعملية والدوريات الأجنبية الحديثة، (الصوفي، 2013: 10).

كما أن الجامعات اليمنية لم تتعاون مع الشركات المتخصصة ولا الجامعات العالمية، لا في إنتاج التكنولوجيا ولا في استخدامها من أجل الاستفادة من خبراتهم في إنتاج البرامج المشتركة والمعتمدة على التكنولوجيا، كما أنه لم تتوفر الأجهزة التكنولوجية الكافية ولم تستخدم التكنولوجيا في قاعة المحاضرات، ولا في العمل الإداري، وعليه لم تجر أية تدريبات متخصصة في استخدامها إداريا وتعليمياً، كما لا يوجد فرع علمي متخصص في استخدام التكنولوجيا في الجامعات اليمنية، (العبيدي، 2003، 22).

دوربرامج الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة:

إن برامج الدراسات العليا تعد من معايير التقويم الأساسية التي تقاس بها مكانة الجامعة، وهي تحتاج إلى وسائل وامكانات مادية ومعنوية، ويلخص في عجالة الأهداف المتوخاة من تأسيس برنامج البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات و التي ترتكز على "تلبية احتياجات المجتمع من البرامج والتخصصات المختلفة مما يسهم في تطوير المجتمع وتقدمه، إضافة إلى تخريج متخصصين في مجال التعلم عن بعد والتعليم الجامعي المفتوح للعمل في الجامعات، (السلوادي، 2002).

منهجية البحث وإجراءاته

أولاً: منهج البحث والأسلوب المتبع في إجراءات البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي والذي تمثل في تشخيص واقع دور التعليم الجامعي اليمنية إزاء التنمية المستدامة في ضوء مجالاتها التي تضمنتها أداة البحث. كما استخدمت الباحثة أسلوب دلفي المعدل حيث أنه في حال الحصول على نسبة إجماع تزيد عن (68%) بين الخبراء في الجولة الأولى فلا داعي أن يذهب الباحث إلى الجولة التي تليها.

ثانياً: مجتمع البحث:

تمثَّل مجتمع البحث من خبراء التربية في تخصصات أصول التربية، والإدارة والتخطيط التربوي في كليات التربية بالجامعات اليمنية الحكومية، وخبراء الجودة والاعتماد الأكاديمي في مجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

رابعاً: عينة البحث وخصائصها:

أ) عينة البحث: تم تحديد واختيار عينة البحث في مرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى: مرحلة التحكيم:** حيث تم اختيار عينة في التحكيم الأولي للاستبانة وكان عددهم (12) خبيراً، و تم عرض الاستبانة على عدد من الخبراء لتحكيم الاستبيان بصورته الأولية.
- **المرحلة الثانية: مرحلة التطبيق:** تم اختيار عينة لتطبيق اسلوب دلفي المعدل، حيث تم عرض الاستبانة بصورته النهائية على عدد من الخبراء، وكجولة أولى لتطبيق اسلوب دلفي المعدل،

ب) خصائص عينة البحث: تم تصنيف أفراد عينة البحث (الخبراء) البالغ عددهم (21) خبيراً، من خلال تحديد بعض المتغيرات الديموغرافية مثل: التخصص، الدرجة العلمية، مكان العمل.

خامساً: أدوات البحث وخطوات إعدادها:

1) أداة البحث: استخدمت الباحثة أداة من نوع استبانة وذلك لجمع استجابات الخبراء حول درجة التحقق وموافقتهم لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في إزاء التنمية المستدامة.

2) خطوات إعداد الأداة:

أ) إجراء دراسة تحليلية لجهود التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية وواقعه إزاء التنمية المستدامة من خلال تقصي التقارير السنوية، والتحليل الوثائقي لواقع دور التعليم الجامعي إزاء التنمية المستدامة.

ب) تحديد المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في صياغة مفردات الاستبانة.

3) تصميم أداة البحث: قامت الباحثة بصياغة فقرات الاستبانة على النحو التالي:

- صياغة فقرات الاستبيان بصورته النهائية: إذ تألفت الاستبانة من (51) فقرة لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة وقد بلغ عددها (4) مجالات، احتوت على (51) دوراً، وهي: المجال الأول: دور التعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية واحتوى على (14) دوراً.

المجال الثاني: دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية واحتوى على (13) دوراً.

المجال الثالث: دور التعليم الجامعي في التنمية البيئية واحتوى على (13) دوراً.

المجال الرابع: دور التعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية واحتوى على (11) دوراً.

جدول (1)

يوضح صياغة أداة البحث

م	اسم المجال	عدد الفقرات
المجال الأول	دورالتعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية	14
المجال الثاني	دورالتعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية	13
المجال الثالث	دورالتعليم الجامعي في التنمية البيئية	13
المجال الرابع	دورالتعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية	11
الاجمالـي		51

سادساً: المقياس المستخدم في أداة البحث:

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (Likert-3) (1-3) لتحديد درجة إجابة الخبراء على فقرات الأداة في واقع دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2)

تدرج المقياس الثلاثي المستخدم في الأداة

درجة مو افقة الخبراء		
1	2	3
صغيرة	متوسطة	كبيرة

سابعاً: صدق أداة البحث: قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة البحث على النحو الآتي:

1) اختيار لجنة محكمين من المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي، من الجهات (جامعة تعز، جامعة إب، وجامعة صنعاء، وجامعة عدن، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلغ عددهم (12) خبيراً باعتبارهم محكمين وخبراء في التحكيم.

2) تم توزيع أداة البحث على لجنة الخبراء المحكمين ومتابعتهم سواءً من خلال اللقاء بهم أو من خلال التواصل

3) معهم عبر البريد الإلكتروني والتواصل التليفوني بهدف توضيح الغرض من أداة البحث والرد على الاستفسارات.

4) تم اعتماد نسبة الاتفاق (80%) معيارًا لاعتماد الفقرة، بحيث تحصل كل فقرة على نسبة الاتفاق المحددة، وحذف الفقرة التي تحصل على أقل من (80%)، بعد عملية التحليل لنتائج المحكمين باستخدام القانون الآتي: -

$$\text{صدق الأداة} = \frac{\text{عدد فقرات منتمية}}{\text{عدد المحكمين}} \times 100$$

ثامناً: ثبات أداة البحث:

نظرًا لصغر حجم العينة وفق أسلوب البحث المُعتمد فقد تم التحقق من ثبات أداة البحث باستخدام وحساب معامل الفا- كرو نباخ و يمكن توضيح معامل الفا كرونباخ - (Cronbach-Alpha) لمعرفة الاتساق الداخلي لأداة البحث كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3)

الاتساق الداخلي لكل مجال باستخدام معادلة الفا كرونباخ للمحورالاول (الو اقع والأهمية)

المجال	اسم المجـــــال	الو اقع	
		عدد الفقرا ت	معامل الفا كرونباخ
الأول	دورالتعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية	14	0.923
الثاني	دورالتعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية	13	0.940
الثالث	دورالتعليم الجامعي في التنمية البيئية	13	0.919
الرابع	دورالتعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية	11	0.730
الاجمـالي		51	0.965

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى موافقة (الخبراء) عن كل فقرة ومجال من فقرات ومجالات الاستبانة.

2- الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة البحث (الخبراء) لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل مجال من المجالات الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

3- الأوزان النسبية لتحديد استجابات أفراد عينة البحث نحو دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.

4- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

عاشراً: تحديد معيارالحكم على مستوى نتائج البحث:

وبذلك فإن الحدود الحقيقية لخلايا المقياس توضح بالجدول التالي:

جدول (4)

حدود بدائل المقياس الثلاثي

درجة البديل		3	2	1
حدود البديل	من	2. 34	1.67	1
	إلى	3	2.33	1.66
المقياس المستخدم للو اقع		كبيرة	متوسطة	صغيرة

عرض النتائج ومناقشتها:

بعد أن قامت الباحثة بتطبيق أداة بحثها وإخضاعها للتحليل الإحصائي من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية (Spss) وتكميم استجابات عينة البحث، فقد قامت الباحثة بعرض النتائج وتفسيرها سعياً منها لتحقيق أهداف بحثها، ومنها **الهدف الثاني** للبحث والذي ينص على: **معرفة و اقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء (التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، التنمية التكنولوجية) المستدامة"** وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بمعرفة و اقع دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى مجالات الأداة ككل وتفسيرها: ولمعرفة استجابات عينة البحث حول دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه تحقيق التنمية المستدامة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والاوزان النسبية والدلالة اللفظية للمجالات الرئيسية للبحث

م	المجال	اسم المجال	درجة التحقق من الو اقع				
			الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	الأول	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاجتماعية	1	1.40	0.424	%47	صغيرة
2	الثاني	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاقتصادية	2	1.26	0.37	%42	صغيرة
3	الثالث	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية البيئية	4	1.20	0.34	%40	صغيرة
4	الرابع	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية التكنولوجية	3	1.22	0.21	%41	صغيرة
الاجمـــــالي				1.27	0.336	%43	صغيره

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على المستوى الاجمالي للمجالات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.27)، وانحراف معياري بلغ (0.336)، وبوزن نسبي بلغ (43%)، لجميع المجالات المحددة للبحث، كما تبين من الجدول السابق أن قيم المتوسطات الحسابية للمجالات الرئيسة للبحث بوجه عام قد تراوح ما بين القيمتين (1.40- 1.22)، وانحراف معياري تراوح بين القيمتين (0.424- 0.21)، وبوزن نسبي

تراوح بين القيمتين (41%-47%)، إذ حصل المجال الأول على متوسط حسابي بلغ (1.40)، وانحراف معياري بلغ (0.424)، ووزن نسبي بلغ (47%)، بينما حصل المجال الثاني على متوسط حسابي بلغ (1.26)، وانحراف معياري بلغ (0.37)، ووزن نسبي بلغ (42%)، بينما حصل المجال الثالث على متوسط حسابي بلغ (1.20)، وانحراف معياري بلغ (0.34)، ووزن نسبي بلغ (40%)، وجاءت نتيجة المجال الرابع بمتوسط حسابي بلغ (1.22)، وانحراف معياري بلغ (0.21)، ووزن نسبي بلغ (41%)، على التوالي.

- تفاوت ترتيب المجالات الرئيسية للبحث وفق المتوسط الحسابي، إذ احتل مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية الاجتماعية" الرتبة الأولى، وجاء مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية الاقتصادية" في الرتبة الثانية، بينما جاء مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية التكنولوجية" في الرتبة الثالثة، وجاء مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية البيئية" في الرتبة الرابعة.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة المنطقية والتي تحاكي واقع التعليم الجامعي اليمني الذي يظهر الفجوة بين التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، وكذا التنمية التكنولوجية من منظور مستدام. ويتجلى ذلك القصور من خلال غياب تنفيذ المبادرات والخطط التنموية الهادفة إلى تجسيد العلاقة المفترضة بين التعليم ومستهدفات التنمية المستدامة، وحتى نستطيع إعزاء النتائج بشكل أكثر شفافية، سوف نناقشها في سياق كل مجال على حده ووفقاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية كما وردت، وعلى النحو الآتي:

المجال الأول: و اقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاجتماعية استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأوزان النسبية في مجال: دور التعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية المستدامة

م	الفقـــــرات	الرتبة وفق	درجة التحقق من الو اقع			
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تحقيق الاتساق بين رسالة الجامعة وأهداف المجتمع وتطلعاته.	3	1.52	.512	%51	صغيرة
2	ربط المناهج والبرامج التعليمية باحتياجات المجتمع ومشكلاته.	6	1.33	.658	%44	صغيرة
3	الربط بين أهداف التنمية والأهداف المجتمعية في كافة المجالات.	8	1.24	.436	%41	صغيرة
4	الإسهام في حل المشكلات الاجتماعية ومنها (الهجرة، المشكلة السكانية، الثأر، .....).	9	1.14	.359	%38	صغيرة
5	تنمية القيم المجتمعية الإيجابية لدى الطلبة الدارسين والحد من القيم	2	1.57	.507	%52	صغيرة

	السلبية المؤثرة على تطور المجتمع وتقدمه.					
6	تقديم نمط تربوي موحد وشامل لكل أبناء المجتمع، ويُحد من الفروق الطبقية أيّاً كان نوعها.	4	1.48	.680	%49	صغيرة
7	تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتنميتها بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي للجنسين.	1	1.62	.740	%54	صغيرة
8	ترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية في صنع القرارات بناءً على الثقة المتبادلة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.	6	1.33	.658	%44	صغيرة
9	إعداد الأخصائيين في الخدمة الاجتماعية وتهيئتهم للعمل في المؤسسات الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني.	4	1.48	.602	%49	صغيرة
10	تحقيق الحراك الاجتماعي السلمي بكافة أنواعه حقاً اجتماعياً في التعبير عن الرأي.	7	1.29	.644	%43	صغيرة
11	تقديم برامج مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المجتمع وفقاً للقوانين ذات العلاقة بهم.	2	1.57	.746	%52	صغيرة
12	إيجاد آليات للشراكة بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني لدعم وتطوير أداء التعليم وتحسين مخرجاته.	5	1.43	.746	%48	صغيرة
13	تقديم برامج تخصصية في محو الأمية بمفهومها الواسع (الأبجدية، الوظيفية، الثقافية، التقنية) لكل أفراد المجتمع.	8	1.24	.436	%41	صغيرة
14	تعزيز الشراكة الفاعلة بين مؤسسات التعليم الجامعي ومنظمات المجتمع المدني في سياق وطني واضح.	5	1.43	.507	%48	صغيرة
الاجمـــــــالي			1.40	.424	%47	صغيرة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية الاجتماعية بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على المستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.40)، وانحراف معياري بلغ (0.424)، ووزن نسبي بلغ (47%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

- كما تبين من الجدول السابق أن أعلى الفقرات في قيم المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (7)، والفقرة رقم (5)، والفقرة رقم (11) حيث بلغ (1.62)، (1.57)، (1.57)، وانحراف معياري بلغ (0.740)، (0.507)، (0.746) ووزن نسبي بلغ (54%)، (52%)، (52%)،على التوالي.

- كما تبين من الجدول السابق أن أدنى الفقرات في قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (3)، والفقرة رقم (13)، والفقرة رقم (4) أيضاً، حيث بلغ ، (1.24)، (1.24)، (1.14)، وانحراف معياري بلغ ، (0.436)، (0.436)، (0.359)، أيضاً، ووزن نسبي بلغ ، (41%)، (41%)، (38%)، على التوالي.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية الاجتماعية يشوبه الكثير من أوجه القصور مع وجود العديد من الاختلالات والاخفاقات التي جعلت التعليم الجامعي عاجزاً عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية المناطة به. كما أن التعليم الجامعي لم يشهد فلسفة معلنة وواضحة تنظم سير عملية التعليم وفق معطيات واحتياجات المجتمع مما أدى إلى صعوبة في تحقيق تنمية اجتماعية متكاملة.

المجال الثاني: معرفة و اقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاقتصادية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والأوزان النسبية في مجال: دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية المستدامة

م	الفقـــــرات	درجة التحقق من الو اقع				
		الرتبة وفق المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تخطيط نظام تعليمي مجوّد يساعد على تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية الماهرة للتحول إلى الاقتصادي المعرفي.	5	1.19	.402	%40	صغيرة
2	تحديد متطلبات سوق العمل في القطاعين العام والخاص وفقاً لخصائص المهن وشروط ومعايير شغلها.	4	1.24	.436	%41	صغيرة
3	دراسة الاستثمار الأمثل للموارد المتو افرة في اليمن وتنميتها وإدارتها على أسس علمية متعارف عليها.	4	1.24	.625	%41	صغيرة
4	تحديد الاستر اتيجيات الاقتصادية الأكثر جدوى في بناء اقتصاد وطني قوي.	5	1.19	.402	%40	صغيرة
5	ربط محتوى التخصصات العلمية والبرامج الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.	2	1.33	.483	%44	صغيرة
6	إعداد وتأهيل كوادر بشرية وطنية لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلباته.	1	1.48	.512	%49	صغيرة
7	تنمية مهارات إدارة المشروعات الاستثمارية الصغيرة لدى الخريجين بناءً على شروط ومواصفات الجهات الممولة.	6	1.10	.301	%37	صغيرة
8	توجيه واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة وترشيد إدارة رؤوس الأموال وبما يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكافة أشكاله.	6	1.10	.301	%37	صغيرة
9	تصميم برامج و أنشطة متنوعة تركز على الجو انب العملية والقيم التنظيمية تتناسب واحتياجات السوق وتلائم أصحاب العمل.	2	1.33	.483	%44	صغيرة
10	توجيه البحوث العلمية والتجارب المعملية في خدمة التنمية الاقتصادية ومواءمتها للوضع الاقتصادي العالمي.	5	1.19	.402	%40	صغيرة
11	إقامة المؤتمرات والندوات والورش العلمية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية من خلال دعوة الخبراء في مجال الاقتصاد والاستفادة من خبراتهم.	3	1.29	.463	%43	صغيرة
12	مراجعة التخصصات العلمية الحالية وتحديد التخصصات العلمية الجديدة والتي تتلاءم مع التقدم المعرفي والاقتصادي على المستوى الدولي.	2	1.33	.658	%44	صغيرة
13	التعاون مع قطاعات العمل المختلفة للقيام بالتعليم والتدريب والاستشارات ذات العلاقة للاستثمار في القدرات البشرية والتخفيف من حدة الفقر.	1	1.48	.680	%49	صغيرة
	الاجمـــــــالي		1.26	.37	%42	صغيرة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية الاقتصادية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على مستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.26)، وانحراف معياري بلغ (0.37)، ووزن نسبي بلغ (42%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

- كما تبين من الجدول السابق أن أعلى قيم للمتوسطات الحسابية للفقرة رقم (6)، والفقرة رقم (13)، حيث بلغ (1.48)،

(1.48)، وانحراف معياري بلغ (0.512)، (0.680)، ووزن نسبي بلغ (49%)، (49%)، على التوالي.

- كما تبين من الجدول السابق أن أدنى الفقرات في قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (7)، والفقرة رقم (8)، حيث بلغ (1.10)، (1.10)، و انحراف معياري بلغ (0.301)، (0.301)، ووزن نسبي بلغ (37%)، (37%)، على التوالي.

يمثل هذا البعد أو المجال من أهم وأدق المجالات بوصف أن وجود التعليم الجامعي بالأساس لأجل التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع التنموي المرتكز على الاقتصاد والذي يمثل حجر الزاوية في تقدم الدول. والنتيجة آنفة الذكر تكشف عن واقع مرير يعاني منه الاقتصاد الوطني الذي يشهد تدهوراً ملحوظاً يوماً بعد يوم بفعل عدة أسباب أهمها التعليم الجامعي الذي تنصل وبشكل كبير عن دوره في ردف الاقتصاد الوطني بالكفاءات الوطنية الماهرة.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى أن التوسع الكمي في التعليم الجامعي قد أثر سلباً على نوعية مخرجات التعليم الغير موائمة لسوق العمل ومتطلباته، حيث أن التعليم في اليمن لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية الاقتصادية، كما أن التعليم الجامعي في اليمن ما زال قائم على استخدام الأساليب التقليدية والنظرية دون النظر إلى الأساليب العملية والتطبيقية، كما أننا بالنظر إلى مناهج التعليم الجامعي نجد أنها بعيدة كل البعد عن ثروات وموارد البلد حيث يكتفى بالمناهج بذكر خلفية تاريخية دون الأخذ بجدية على إيجاد أُطر فلسفية في التعليم الجامعي تحتوي أهمية أدراج التطبيق العملي وتدريب الموارد البشرية على استحداث مخرجات تعليمية اقتصادية ناجحة هدفها رفع مستوى الوضع المعيشي الراهن وتنمية المجتمع، كما أن ضعف التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي كان سبباً رئيسياً لتباطؤ النمو الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى التقليل من فرص العمل وإلى البطالة، حيث أن مخرجات التعليم الجامعي لا تزيد الا سوءاً ولا تساعد في تحقيق التعليم التحليلي، والنقدي، والابتكاري، والابداعي، حتى يتسنى تغيير الأسلوب القائم على التلقين والتقليد من أجل إحداث تعليم فعّال يلبي احتياجات سوق العمل.

المجال الثالث: دورالتعليم الجامعي في تحقيق التنمية البيئية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية البيئية المستدامة فقد استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (8)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية في مجال: دور التعليم الجامعي في التنمية البيئية المستدامة

م	الفقـــــرات	درجة التحقق من الواقع				
		الرتبة وفق المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	مراجعة وتطوير التشريعات ذات العلاقة بتنظيم الدور المناط بالتعليم الجامعي تجاه التنمية البيئية.	3	1.24	.436	%41	صغيرة
2	تعزيز الابتكار لإيجاد طرق لاستثمار الموارد الطبيعية البيئية وحماية التنوع البيولوجي والحد من استنزافها ومراعاة حقوق الاجيال القادمة.	6	1.10	.301	%37	صغيرة
3	تنمية مهارات إدارة الازمات البيئية والتنبؤ بالكوارث الطبيعية بصورة مستدامة.	6	1.10	.301	%37	صغيرة
4	توعية الطلبة وارشادهم حيال مشاركتهم الفاعلة المفترضة في الحفاظ على البيئة وحمايتها.	1	1.52	.680	%51	صغيرة
5	تحقيق مفهوم البيئة الرشيدة من خلال إدراج سياسات التنمية البيئية المستدامة في التعليم.	4	1.19	.602	%40	صغيرة
6	تصميم برامج هادفة ومتنوعة تسعى إلى التقليل من التدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية.	3	1.24	.625	%41	صغيرة
7	غرس ثقافة ضرورة المحميات الطبيعية للحفاظ على البيئة وثرواتها الحيوانية.	2	1.29	.644	%43	صغيرة
8	دعم التنمية الزراعية والريفية والتي تقلل من آثار التلوث البيئي في المجتمع.	2	1.29	.644	%43	صغيرة
9	تعزيز ثقافة الحد من مخاطر الاسلحة البيولوجية والنووية والدمار الشامل و أثره على البيئة.	4	1.19	.402	%40	صغيرة
10	غرس ثقافة ترشيد استهلاك وحماية الموارد الطبيعية كتوفير مياه شرب نقية وحماية الأحياء البحرية بشكل مستدام.	5	1.14	.359	%38	صغيرة
11	اقامة الندوات التوعوية الرامية إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة إلى انماط ايجابية.	5	1.14	.359	%38	صغيرة
12	تقديم تصورات مقترحة ومشاريع ابتكارية تدعم فكرة إنشاء مراكز لمراقبة التلوث البيئي.	7	1.00	.000	%33	صغيرة
13	صياغة معايير وشروط لضمان تدفق وتشجيع الاستثمار البيئي السليم.	3	1.24	.436	%41	صغيره
	الاجمـــــــالي		1.20	.34	%40	صغيرة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

- أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية البيئية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة صغيرة على مستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.20)، وانحراف معياري بلغ (0.34)، ووزن نسبي بلغ (40%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

- كما تبين من الجدول السابق أن أعلى قيم للمتوسطات الحسابية للفقرة رقم (4) والذي حصلت على الرتبة الأولى، وحصلتا الفقرة رقم(7)، والفقرة رقم(8) على الرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي(1.52)، (1.29)، (1.29)، وانحراف معياري بلغ(0.680)، (0.644)، (0.644)، ووزن نسبي (51%)، (43%)، (43%)، على التوالي.

- وأدنى قيم للمتوسطات الحسابية للفقرات رقم (2)، والفقرة (3)، والفقرة (12) حيث بلغ (1.10، 1.10)، (1.00) وانحراف معياري بلغ(0.301) ، (0.301)، (000.0)، ووزن نسبي بلغ (37%)، (37%) ،(33%،)على التوالي.

وبما أن خماسية التنمية المستدامة والتي تشمل في إحداها البيئة بوصفها المصدر الرئيسي لكل ما يتعلق بمتطلبات الحياة للإنسان المستهدف للتنمية إجمالاً، بل أن أهداف التنمية المستدامة والتي تحددت بسبعة عشر هدفاً ترتكز في معظمها على محاور البيئة بكل مكوناتها، وبالتالي يلعب التعليم الجامعي دوراً بارزاً مفترضاً إزاء على المجال لما يحقق التنمية المستدامة، غير أن ضعف دور التعليم الجامعي في وضع آليات فعّاله لتنسيق وتطوير الأنشطة المتعلقة بالبيئية، كما أن سياسات الجامعات اليمنية لم تتخذ الأُطر القانونية والتشريعية المتعلقة بحماية البيئة وموائمتها للتعليم الجامعي وفقاً للتغيرات العالمية، فضلاً عن القصور في ايجاد الخطط والبرامج التي تعزز من التقييم البيئي السليم إضافةً إلى أن الكليات بجميع تخصصاتها لم تتضمن مقررات للمدخل البيئي كتخصص له أهميته البالغة في نشر الوعي البيئي الصحيح، افرزت تلك النتائج من وجهة نظر عينة البحث والتي أكدتها نتائج الدراسة التحليلية الوثائقية كما ورد في الفصل الثالث من فصول البحث الحالي.

وتعزي الباحثة تلك النتيجة التي لم تكن مفاجئة، وانما منطقية تحاكي طبيعة وواقع دور التعليم الجامعي اليمني تجاه قضايا تنمية البيئة من منظور مستدام ووفقاً لمؤشرات اصطلحت عليها منظمات دولية، حيث كشفت تلك النتيجة عن عمق الهوة بين الممارسات التعليمية ومتطلبات التنمية البيئية.

المجال الرابع: دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية التكنولوجية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية التكنولوجية المستدامة فقد استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (9)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية في مجال: دور التعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية المستدامة

م	الفقـــــرات	درجة التحقق من الواقع				
		الرتبة وفق المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	وضع خطة شاملة للتنمية التكنولوجية في كل المجالات تهدف إلى مسايرة التقدم التكنولوجي في جوانب المعرفة التكنولوجية المختلفة.	4	1.24	.436	%41	صغيرة
2	توظيف الحواسيب والبرمجيات والأجهزة والتقنيات في تحسين عمليتيّ التعليم والتعلم وتحقيق مخرجاتها.	1	1.48	.512	%49	صغيرة
3	تصميم وبناء المكتبات الرقمية التي تساعد على استثماربنك المعلومات من خلال استخدام شبكات الانترنت.	3	1.29	.463	%43	صغيرة
4	عقد دورات تخصصية في مجالات تطبيقات نظم المعلومات وإدارة قواعد البيانات داخل الجامعات .	2	1.38	.498	%46	صغيرة
5	ابتكاربرامج تكنولوجية تلاءم التخصصات العلمية، وتساعد على التصميم والكتابة.	6	1.14	.359	%38	صغيرة
6	استخدام التعليم الالكتروني المتنوع كبرمجيات الأقراص المرنة والحاسب الآلي والمعتمد على الانترنت.	4	1.24	.436	%41	صغيرة
7	تصميم أنظمة الكترونية تسهل التواصل بين الجامعة والمؤسسات الأخرى على المستوى الوطني والدولي.	7	1.10	.301	%37	صغيرة
8	تنمية التفكيرالناقد والإبداعي لدى الطلبة الدارسين في استخدام التقنيات الحديثة.	5	1.19	.402	%40	صغيرة

9	تطوير المقررات الدراسية وتحويل الكتب التعليمية إلى كتب إلكترونية مدمجة بالوسائط المتعددة.	7	1.10	.301	%37	صغيرة
10	إنشاء مراكز متخصصة للتعلم عن بعد والحصول على المعلومات المتصلة بالتعلم من أجل التنمية.	6	1.14	.359	%38	صغيرة
11	تصميم بيئة تعلم افتراضية على البوابة الالكترونية المشرفة على نظم التعليم الجامعي .	6	1.14	.359	%38	صغيرة
	الاجمـــــــالي		1.22	.21	%41	صغيرة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية التكنولوجية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على مستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.22)، وانحراف معياري بلغ (0.21)، ووزن نسبي بلغ (41%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

- كما تبين من الجدول السابق أن أعلى قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (2)، والفقرة رقم (4)، حيث بلغ (1.48)، (1.38)، وانحراف معياري بلغ (0.512)، (0.498)، ووزن نسبي (49%)،(46%) على التوالي.
- كما تبين من الجدول السابق أن أدنى قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (7) والفقرة (9)، حيث بلغ (1.10)، (1.10)، وانحراف معياري بلغ (0.301)، (0.301)، ووزن نسبي بلغ (37%)، (37%)، على التوالي.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى أن التعليم الجامعي لم يمتلك منهجية واضحة ومحددة للبحث والتطوير في هذا المجال، حيث أن هناك قصور في امكانات أعضاء هيئة التدريس في المجال التكنولوجي، إضافةً إلى ضعف البنية التحتية من تجهيزات وقاعات وشبكات نت وغيرها مما يلزم في إحداث تنمية تقنية تكنولوجية، كما أن القيادات الجامعية للأسف الشديد تحدد في الورش العملية لها فتح أقسام جديدة خاص بالتكنولوجيا دون النظر بالمقابل إلى وضع ميزانية خاصة ومستقلة لتحقيق الأهداف التقنية مما يؤثر سلباً على مخرجات التعليم في هذا المجال بالإضافة إلى أننا نلحظ في وقتنا الراهن شكوى الكثير من الطلبة ممن التحقوا في هذا القسم لقلة توفر الإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف التقنية والتكنولوجية.

الاستنتاجات – التوصيات – المقترحات

أولاً – الاستنتاجات: تمثلت أهم الاستنتاجات بما يلي:

1- أظهرت الدراسة النظرية من خلال مسح الأدبيات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي، أنه يمثل جوهر العملية الأكاديمية لتحقيق رؤية ورسالة وغايات الجامعات التي وجدت من أجلها، فضلاً عن قدرتها على التكيف مع التغيرات المحيطة ومواكبة التطورات المتسارعة بكل كفاءة واقتدار.

2- أن مؤسسات التعليم الجامعي اليمني، قد مرت بعدة إرهاصات في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم؛ مما يستدعي إعادة النظر في هذه المرحلة لما لها من أهمية قصوى؛ كونها تمثل مخرجات التعليم الجامعي للسوق المحلي والعربي والدولي، ولا يمكن ذلك أن يتحقق إلا من خلال تبني التفكير والتخطيط والتنفيذ الاستراتيجي وفقاً للمنهجية العلمية المتعارف عليها.

3- أظهرت نتائج تحليل الادب النظري، والدراسة التحليلية، والميدانية أن للتعليم الجامعي دور بارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق الرقي والتقدم للمجتمعات.

4- كما أظهرت نتائج الدراسة النظرية والتحليلية والميدانية أن هناك علاقة وطيدة ثنائية متصلة ومرتبطة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة ولا يمكن ان تتم التنمية المستدامة وتتحقق أهدافها مالم يكون التعليم الجامعي الوسيط الابرز والاقوى والاجدر لذلك.

ثانياً - التوصيات: وبالتالي فأن البحث الحالي يوصي بالآتي:

1. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعي إعادة النظر في السياسات المتعلقة **بالتنمية البيئية المستدامة** بوصف أن البيئة تمثل المصدر الرئيس للموارد الطبيعية والبشرية والمادية وهي من تحرك عجلة التنمية إن تم استثمارها وتوجيهها من خلال وسائط متعددة أهمها التعليم
الجامعي.
2. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعي إعداد مشروع يتضمن
3. محو امية التعليم الالكتروني، والتحول إلى الجامعة الرقمية كمؤشرات **للتنمية التكنولوجية المستدامة** والتي اصبحت ضرورة ملحة دولياً.
4. على القيادة السياسية والتربوية في اليمن إعادة النظر في السياسات التعليمية، ومناهجها التعليمية، وبرامجها الاكاديمية والتي تتمحور حول **التنمية الاقتصادية المستدامة** المرتكزة على اساس الاقتصاد المعرفي.
5. على مؤسسات التعليم الجامعي تعميق الشراكة الفاعلة بينها والمجتمع المحلي وبما يحقق **تنمية اجتماعية مستدامة** بوصف ان الجامعات وجدت من أجل المجتمعات لا العكس.

ثالثاً- المقترحات: في ضوء نتائج البحث وتوصياته؛ وسداً للفجوة المعرفية للبحث الحالي، واستكمالاً لفكرته الحاضرة والمستقبلية، تقترح الباحثة إجراء الدراسات العلمية الآتية:

1. خطة استراتيجية مقترحة لتطوير دور التعليم الجامعي اليمني في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
2. رؤية مستقبلية لموائمة مخرجات التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل.
3. تصور مقترح للشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية ومؤسسات الانتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية.
4. واقع التنمية الاجتماعية والبيئية لدى طلبة التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية: دراسة تقويمية.

التصور مقترح

أسفر البحث عن العديد من النتائج التي تم الإفادة منها في التوصل إلى تصور مقترح لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه أبعاد التنمية المستدامة ،أي أن أننا سنتناول ما يلي:

أولاً: مرتكزات التصور المقترح: يستند التصور المقترح على مجموعة من المرتكزات التي تتمحور حول طبيعة موضوع البحث بأبعاده المختلفة، وتتبلور هذه المنطلقات، على النحو الآتي:-

1- ضرورة إيمان القيادة الجامعية، بكافة مستوياتها بأهمية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، كما و يجب عليهم أن يدركوا مسؤولياتهم تجاه المتغيرات العالمية الجديدة، وما يترتب على ذلك من استعداد وتحقيق قيمة الجودة والمنافسة، وما يستلزم ذلك من تحمل مسؤوليات التغيير، فالكثير من اللوائح والأعمال الروتينية يجب تطويرها، باعتبارها أحدى العقبات التي تحول دون الوصول إلى تنمية مستدامة.

2- أن تحول دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية المستدامة أصبح ضرورة ملحة، تفرضها تحديات العصر بأنواعها المختلفة، الأمر الذي يتطلب تحسين دور التعليم الجامعي، حتى تستطيع توفير مخرجات عالية الجودة، استجابة لتطلعات المجتمع، وتحقيقاً لرغبة المستفيدين.

3- أن مدخل التنمية المستدامة مدخل ينشده العالمي أجمع، حيث أنه مدخل أكثر ملاءمة في تطوير دور التعليم الجامعي ، وتقع على عاتقه تحقيق مقصود العمل التنموي.

4- ضرورة التوجه نحو تبني التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، بهدف إتاحة فرص الالتحاق بالصورة المواكبة لاحتياجات التنمية من القوى العاملة في سوق العمل،

ثانياً: مبررات التصور المقترح

بالإضافة إلى ما ذكر، برزت العديد من المبررات، فرضت بناء التصور المقترح، أهمها:

1- تدرك الجامعات اليمنية أن مدخل التنمية المستدامة يعتبر أحد أهم المداخل في مؤسسات التعليم الجامعي في دول العالم اليوم لتتغلب على المشكلات بل على التحديات التي تواجهها في هذا العصر.

2- ضعف تطبيق مدخل التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في الجامعات اليمنية حيث أن اعمالهم روتينية تقليدية، والسبب في ذلك يعود إلى عدم مواكبة التغيرات الحديثة، ومخالفة تطبيق اللوائح والنظم وضعف الشعور بالمسؤولية.

3- الاطلاع على خبرات وتجارب وبرامج بعض الدول المتقدمة في تطبيقها لمدخل التنمية المستدامة والتي يساعد في مجال التطوير في الأداء عند ممارسة العمل للإفادة في سوق العمل.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

لقد تبلورت أهداف التصور، وفقاً لأهمية التنمية المستدامة، حيث توزعت الأهداف على النحو الآتي:

الهدف العام للتصور:

يسعى التصور المقترح إلى تطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه أبعاد التنمية المستدامة

الأهداف الخاصة للتصور:

وقد تبلورت على مستوى المشكلات لموضوع البحث، وذلك على النحو الآتي:

1- تقديم مجموعة من الآليات اللازمة لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه البعد الاجتماعي .

2- تقديم مجموعة من الآليات اللازمة لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه البعد الاقتصادي.

3- تقديم مجموعة من الآليات اللازمة لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه البعد البيئي.

4- تقديم مجموعة من الآليات اللازمة لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه البعد التكنولوجي.

آليات التصور المقترح:

- **آليات التطوير تجاه البعد الاجتماعي:**

1- إقامة المحاضرات والندوات العلمية المتخصصة لاكتساب المهارات التنموية الاجتماعية.

2- عقد اللقاءات والندوات التي تعزز من ثقافة التنمية الاجتماعية لما لها من أهمية في حل المشكلات الاسرية والمجتمعية.

3- الاطلاع على الابحاث والدراسات الخاصة بالتنمية المستدامة لمعرفة أهميتها في الأداء ومن ثم رسم خطة استشرافية تدرس الواقع وتعمل على تطويره في المستقبل وفق الامكانات المتاحة.

4- تنظيم المحاضرات والندوات التي تعزز من أهمية التعامل التنموي الاجتماعي بين أوساط المجتمع.

5- المشاركة في البرامج التدريبية التي تعزز من التنمية الاجتماعية.

6- تنظيم برامج للنمو الاجتماعي دون التحيز للحزبية والعنصرية، بحيث يحقق أهدافه وحاجات المجتمع.

- **آليات التطوير تجاه البعد الاقتصادي:**

1- المشاركة مع ذوي الخبرات المتخصصة في الاقتصاد من أجل اكتساب المهارات العملية التي تعزز ثقة العاملين.

1- إقامة المسابقات التنموية للمبدعين والمبتكرين حول الاساليب الاقتصادية التي يمكن بها خدمة المجتمع، وتحقيق كفاءات عالية في الابداع.

2- عقد اللقاءات والاجتماعات بما ينمي الاحساس بأهمية التنمية الاقتصادية.

3- عقد الدورات لصقل المهارات والتحفيز على المشاركة في الفعاليات المتعلقة بسوق العمل.

4- توفير المناخ التنظيمي والامكانات اللازمة لتنمية المهارات والوصول إلى الابداع والابتكار.

5- المشاركة في طرح الآراء والمقترحات التي تساعد في حل المشكلات التي تعيق عملية التنمية.

6- وضع تقارير خاصة بالأفكار المبتكرة الخاصة بالمشاريع التنموية الصغيرة، ومن ثم مناقشة هذه التقارير والعمل على تغيير وتطوير ما يلزم.

7- التوجيه والارشاد بالاطلاع على التجارب المعاصرة وامدادهم بالمعلومات والمراجع التي تسهم في الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين وفق الامكانات المتاحة.

- **آليات التطوير تجاه البعد البيئي:**

1- تنظيم الاجتماعات الجماعية والفردية وإثارة الانشطة البيئية التي تشجع على العمل بروح الفريق الواحد.

2- وضع برامج التوجيه نحو تطبيق القوانين البيئية والتحفيز بطريقة تنموية ملائمة تساعد على تنمية المهارات والابداعات داخل الجامعة وخارجها.

3- عقد الدورات التنظيمية لاكتشاف القدرات والمهارات والعمل على تنميتها وتحفيز المنافسة بهدف تحقيق الفاعلية والنشاط البيئي السليم.

4- إثارة المنافسة من خلال إقامة المسابقات لتنمية روح التعاون البيئي والابتكار.

1- **آليات التطوير تجاه البعد التكنولوجي:**

2- تفعيل القرارات الجامعية نحو التنمية التكنولوجية.

3- إشراك ذوي الخبرات التقنية والتكنولوجية للاستفادة منهم في إحداث تنمية تكنولوجية.

4- تطوير وتنمية الافكار التقنية المقترحة من ذوي الخبرات والتخصصات التكنولوجية.

5- وضع برامج تدعم الانظمة التكنولوجية، وتعمل على تبسيط العمل وتزيد من ثقة الافراد وتحقق رغباتهم .

6- عقد البروتوكولات داخل البلد وخارجه للاستفادة من ذوي الخبرات التكنولوجية والتي من شأنها تزيد من تحقق جودة الأداء.

رابعاً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

1- الاهتمام بترجمة الثقافة الخاصة بالتنمية المستدامة إلى ممارسات على أرض الواقع، تتمثل في سلوكيات كل أبناء المجتمع.

2- وضع استراتيجيات تتفق مواصفاتها مع اللوائح والقوانين التي تصدرها الجهة المعنية في الجامعات اليمنية، واستقطاب الكفاءات التي تؤمن بثقافة التنمية .

3- وضع سياسة بحثية تعطي الأولوية لتطبيق مدخل التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.

4- الإعلاء من أهمية ثقافة التنمية المستدامة حيث يُعد التوجه المعاصر أمراً مهماً، فالتوجيه والإرشاد والتحفيز يزيد من تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

تلك كانت ابرز معطيات التصور المقترح الذي استهدفه البحث الحالي لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية تجاه أبعاد التنمية المستدامة، والذي يُمثل انعكاساً لمعطيات واقع التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية، واستجابة للتوجهات العالمية المعاصرة.

المراجع:

1- إبراهيم، محمد،(2001)، **احتياجات التنمية في التعليم العالي: دراسة وصفية تحليلية لقدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات سوق العمل والطلب الاجتماعي**، مجلة العلوم التربوي والدراسات الاسلامية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

2- أبو زنط، ماجدة أحمد وغنيم، عثمان محمد(2006)، **التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة، المجلد (**12**)، العدد(**1**)، عمان، الأردن.

3- باتر محمد علي، (2003)، العالم ليس للبيع : **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

4- باورد، نعيم سليمان، (2005)، **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين..

5- الحاج، نجوى،(2016)، **استراتيجية مقترحة لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستدامة في اليمن(كلية التربية انموذجاً)**، اطروحة دكتوراه، صنعاء، اليمن.

6- الدوش، على عبده محمد.(2003). **علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن.** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عدن ، اليمن.

7- الزنفلي، أحمد محمود،(2012)، **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة** ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر .

8- زيتون، محيا،(2013)، **التجارة بالتعليم في الوطن العربي**، الاشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

9- السعيد، نظال،(2012)، **التنمية المستدامة نحو مجتمع أفضل**، د.ط، د.ن، العراق.

10- السلوادي، حسن.(2002) برنامج البحث العلمي والدراسات العليا .**رسالة جامعة القدس المفتوحة**: العدد الرابع، كانون ثاني 2002 ، ص40.

11- سلامة، عال عبد الفتاح،(2001)، **التكنولوجيا الإدارية واستخداماتها في مؤسسات التعليم العالي، الحلقة الدراسية الوطنية لكبار المسؤولين عن إدارة وتخطيط التعليم العالي**، المنعقد في الفترة من 4-8 أغسطس، المنظمة الاسلامية للتربة والعلوم والثقافة، طرابلس.

12- السنبل، عبد العزيز،(2001)، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

13- الشخيبي، علي السيد،(2014)، **و اقع الجامعات المصرية في عالم متغير**" دراسة حالة" أحوال مصرية، العدد**54**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

14- شرف الدين، علي يحيى،(2008)، **فعالية أداء عمداء الكليات في الجامعات اليمنية**، دار الكتب اليمنية، صنعاء، اليمن.

15- الصلاحي، فؤاد، (2009)، **التعليم العالي في اليمن : خصائصه ومشكلاته**، اليمن.

16- الصوفي، محمد،(2013)، التعليم العالي والبحث العلمي، ص10،:-http/www.yemen-nic.info/contents/education/studies/12.pdf.

17- عاشور، محمد (2014م) العلاقة بين التعليم والتنمية الشاملة. مقالة من جريدة الرأي، على الرابط http://www.alrai.com/article/683259.html

18- عامر، نعمان،(2013)، **التنمية المستدامة في المخلفات الانشائية في الجمهورية اليمنية(أمانة العاصمة انموذجاً)**، مجلة الباحث الجامعي، العدد**29**-يناير-مارس، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

19- عبد القادر، محمد،(1999)، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، الأهرام، القاهرة، مصر.

20- عبود، يحيى،(2010)، بيئة الأحياء الفقيرة في أمانة العاصمة صنعاء، **مجلة الملكة أروى**، العدد الخامس، صنعاء، اليمن.

21- العبيدي، سيلان،(2003)، **تفعيل دورالجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية**، المركز الوطني للمعلومات، صنعاء، اليمن.

22- عكاشة، شادي،(2016)، **دورالجامعة في تحقيق الاستدامة المجتمعية**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، مصر.

23- العليان، عبدالله، (2009)، **ما المساق/ اقتصاديات التعليم**.،د.ن، القاهرة، مصر.

24- القربي، أبو بكر عبدالله،(2000)، **التعليم العالي الحكومي في اليمن...الى اين**، مؤتمر التعليم العالي الأهلي المنعقد في الفترة 30مايو – 1يونيو، جامعة الملكة أروى، اليمن.

25- القطب، سمير،(2009)، **فلسفة التميزفي التعليم الجامعي نحو جامعة متميزة**، سلسلة اشراقات تربوية، المركز العربي للتعليم والتنمية، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

26- اللوزي، موسى،(2002)، **التنمية الإدارية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

27- محمد، عبدالله، وآخرون،(2015)،**التنمية المستدامة المفهوم والعناصروالابعاد**، مجلة ديالي، جامعة ديالي.

28- مدكور، علي،(2009)، **دورالقطاع الخاص في تعزيزاقتصاديات التعليم العالي**، مجلة العلوم التربوية، المؤتمر الدولي السابع، التعليم في قطاع الالفية الثالثة- الجودة- الاتاحة- التعليم مدى الحياة.

29- معروف، هوشيار،(2005)، **دراسات في التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية للنشر، عمان، الأردن.

30- منير، نوري و نعيمة ،بارك.(2008). **جودة التعليم العالي وأهميتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**. مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة. العدد **2**، المجلد **1**. يناير – يونيو 2008. ص 150 - 167 مركز التطوير الجامعي. جامعة صنعاء. صنعاء، اليمن.

31- المؤتمر العلمي الأول للتطوير الاكاديمي وضمان الجودة،(2018)، **التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة والاعتماد**، جامعة صنعاء، اليمن.

32- ناصر، مراد،(2010)، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، الجزائر.

33- الهيتي، سهير إبراهيم،(2014)، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

34- الهيتي، صبر،(2013)،**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

35- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،(2007)، **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006- 2010**، صنعاء، اليمن.

36- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2009)، **كتاب الاحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء السنوي**، صنعا، اليمن.

37- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2006)، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر(2006-2010)**، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

المراجع الاجنبية:

1. Bruxelles ،(2004) "**Economic du developpement durable**" Burgnmeir Beat Paris ، Debock ، p.72
2. -lang T. F.. (2015). **Campus sustainability initiatives& performance**: dot ey correlate? International Journal of Sustainability in Higher Education ، 16(4 15-22.
3. Wright ، T. . ، & Horst (2013). **Sustainable Higher Education – Understanding and Moving Forward**. Flemish Government – Environment ، Brussels :Nature and Energy Department.

نظام Sndl في تكوين برامج الدراسات العليا بالجزائر

Sndl system in the formation of graduate programs in Algeria

بلحاج حسنية

Belhadj hasnia

دكتورة باحثة، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2/ الجزائر، hasnia23@yahoo.fr

University Mohamed Ben Ahmed, Oran 2 / Algerien

بن راشد رشيد

Benrached rachid

طالب دكتوراه باحث، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2/ الجزائر، kmourad374@gmail.com

University Mohamed Ben Ahmed, Oran 2 / Algerien

ملخص:

تعد الدراسات العليا الواجهة الأساسية التي تعكس مدى تطور المجالات الأخرى لأي بلد يريد مواكبة التقدم في شتى الميادين، لهذا وجب تحديث البرامج التكوينية لمستوى الدارسات العليا في الجامعة، ويتكون النظام التعليمي من العناصر الأساسية التالية: الأهداف، والإنتاج، والمنافع، والمدخلات، والمخرجات.

في ورقتنا البحثية هذه نحاول إعطاء الصورة النمطية للدارسات العليا في الجزائر بعد إقحام التكنولوجيا الرقمية على برامجها التكوينية، اعتمدنا في دراستنا على الاستقراء السوسيولوجي لنظام "Sndl" في الجزائر نموذجا، يكلف هذا الأخير الدولة مبالغ طائلة في محاولة تحسين مستوى الطالب الجامعي، كونه عنصر فاعل في البرنامج التكويني، من شأنه أن ينهض في المستقبل بالتنمية لجميع المجالات.

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا، برامج التكوين، العولمة التكنلوجيا، الجامعة، نظام sndl

Abstract :

Postgraduate studies are the main interface that reflects the development of other areas of any country that wants to keep pace with progress in various fields, so the training programs for the level of higher studies at the university must be updated, and the educational system consists of the following basic elements: goals, production, benefits, inputs and outputs.

In this research paper we try to give the stereotype of higher schools in Algeria after digital technology is incorporated into its training programs, we relied in our study on the sociological extrapolation of the "Sndl" system in Algeria as a model, the latter costing the state huge amounts in trying to improve the level of the university student, as an active element in the training program, that would promote development in the future for all fields.

Keywords: Postgraduate, Training Programs, Technology Globalization, University, Sndl System.

مقدمة:

تعد الدراسات العليا في الجامعات سواء المحلية أو العالمية، النفق الذي تعبر من خلاله الدول إلى تحقيق الازدهار والرقي الإنساني وكذا مواكبة الركب في التقدم بجميع الميادين: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...الخ، وهي التي تعكس حال التنمية في تلك الدول موازاة مع التطور التكنولوجي الحديث الذي عرف "بالعولمة التكنولوجية"، ومن مميزات البيئة الرقمية أنها احتوت كل المجالات وخاصة التعليم العالي مما له من مميزات وعلى سبيل الاستدلال الطاقات البشرية الكامنة التي تبحث عن سبل النفاذ إلى عالم المهارة والإبداع.

وبما أن الدراسات العليا هي الأبواب المفتوحة على فضاء إيجاد المفقود وتطوير الموجود، بمعنى دورها في البحث حول الحلول المفقودة للمشاكل التي تمس جميع تلك القطاعات وكذا الإسهام في تطوير ما توصلت إليه الدراسات العليا بعد التجارب والاختبار، مع الاختصار والتركيز على موضع الإشكال، والتنقيب على نوعية البحوث والدراسات بدلا من ما مدى حجمها وكميتها لتفادي السطحية في الموضوع، وان لا تنشغل بالبحوث التي لا تخدم الدراسات ولا تزيد في تراكمها المعرفي، وضرورة نشر ها بما توفر من وسائل حتى يستفيد منها الناس ولا تبقى حبيسة الأدراج والحواسيب، تكون صلة وصل بين الباحثين والواقع الذي يحتاج إلى حلول لأجل حل المشاكل الواقعة ومحاولة التطوير فيها، ونشر هذه البحوث والدراسات على أوسع نطاق للاستفادة منها.

إن دور برامج التكوين للدراسات العليا في الجامعة يعكس صورة العملية التعليمية التي لها وظائف عدة أهمها: جودة البحث العلمي وتنمية المجتمع المرتبطة أصلا بالوظائف السابقة، وكي تحقق المؤسسة الجامعية أهدافها كان لزاما عليا الدخول في "العولمة التكنولوجية" لتواكب عصر الرقمنة الالكترونية، فقد عمدت الجامعة الجزائرية إلى إعطاء أهمية بالغة في إعداد برامج تكوين ترتكز على مبدأ الاستخدام المناسب لما تقدمه التكنولوجيا الحديثة في بيئة رقمية أصبحت تفرض نفسها على كل القطاعات وخاصة على مستوى التعليم الجامعي، تمثلت في العديد من الاستخدامات ابتداء من التسجيلات الأولية للطلبة عبر المنصات الالكترونية مرورا إلى كل العمليات التي تتم في الإدارة من بينها إلقاء المحاضرات والندوات العلمية عن طريق التواصل عن بعد في الفضاء الالكتروني إن صح التعبير.

لكن ما لفت انتباهنا بصفتنا باحثين في ميدان السوسيولوجيا، هو البحث عن ما هية الوسائل والتقنيات والتطبيقات والمواقع التي أدرجت في برامج التكوين الجامعي للدراسات العليا ومدى نجاعتها في ذلك، وما مدى مساعدة طلاب التعليم العالي في الحصول على تراكم المعارف لديهم، واكتساب مهارات جديدة في بحوثهم العلمية، والاستفادة من اختصار عامل المكان والزمان على غرار السابق، وكخطوة عملية في هذا المجال، قامت وزارة البحث العلمي والتعليم العالي في الجزائر على إتاحة نظام " Sndl" تزامنا مع 01 نوفمبر لسنة 2011، وتشرف عليه الوزارة ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني " CERIST"يتيح للباحثين الوصول إلى التوثيق الالكتروني ومختلف مصادر المعلومات الوطنية والعربية والعالمية، يعتبر هذا النظام أداة فعالة لترقية البحث العلمي في الجزائر، يستفيد منه الطلاب الباحثين في إجراء وانجاز بحوثهم ورسائلهم وهو متاح على مدار 7 /7 أيام وعلى 24/24 ساعة بشرط الحصول على حساب يقدم على مستوى المخابر أو المكتبات المركزية عبر كامل الجامعات ، حيث ان الحصول على الحساب يفتح آفاق على العديد من قواعد البيانات العالمية التي تتميز بالدقة والموثوقية وتجديد المحتوى ومسايرة التقدم العلمي مما يجعل الباحثين على اطلاع دائم بتقدم العلوم وفي كل المجالات والتخصصات(بطاح، 2017، ص117-121).

إن التركيز على موضوع إتاحة نظام " Sndl" في الجزائر منذ سنة 2011 إلى غاية وقتنا الحالي هو نوع من البحث أولا عن أهمية هذا النظام في مساعدة طالب الدراسات العليا في الحصول على الموارد المعرفية بصورة يختصر فيها المكان والزمان، والأمر الثاني هو معرفة ماذا تحقق بعد إتاحة هذا النظام وما هي الإضافات التي قدمها في خدمة طالب الدراسات العليا، ومما سبق تبرز أهمية تناول هذا الموضوع من خلال الوقوف على هذه التجربة والبحث فيها لعلنا نساهم في بناء صرح التعليم العالي والبحث العلمي، وتدعيم فرضية ما تقدمه تكنولوجيات المعلومات من تنمية وطنية تمس مختلف المجالات، وقاعدتها الأساسية هنا هو تطوير التعليم العالي والبحث العلمي والتقني، وتحقيق هذه الطموحات المستقبلية في الجزائر(الرشدان، 2015، ص19-23).

ومن هذا المنطلق تبادر إلى أذهاننا التساؤل حول مدى فاعلية موقع **" Sndl"** في مجال البحث العلمي وتحقيقها على ارض الواقع، وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية: **هل ساهم نظام" Sndl" في دعم وتطوير الطريقة البحثية لطلاب الدارسات العليا في برامجهم التكوينية بالجامعة الجزائرية؟** ومن هذا التساؤل تتفرع لدينا عدة أسئلة:

- إتاحة نظام" Sndl" وتحمل الوزارة كل المصاريف المالية المعتبرة على عاتقها، هل تستحق هذه العملية كل هذا العناء؟
- كيف تعامل طلاب الدارسات العليا مع نظام " Sndl" بعد إتاحته في الجزائر؟
- ما مدى تحكم طلاب الدراسات العليا في التعامل مع نظام" Sndl" في الجزائر؟
- هل هناك موارد أخرى أفضل من نظام" Sndl" من حيث السرعة والسهولة في توفير المعارف التي يحتاجها طلاب الدراسات العليا في برامجهم التكوينية؟

بعد هذه الأسئلة وللإجابة عليها اعتمدنا فرضية لتحقيق ذلك: **ساهم نظام" Sndl" في تطوير مهارات الباحث للدارسات العليا وأضاف نمط جديد في البرامج التكوين لديه، بعد حولي عشرة سنوات من إتاحته في الجزائر.**

تكمن أهمية الدراسة أولا: انشغالنا بمعرفة مدى انعكاس إدخال التكنولوجيا الحديثة و بعض تقنياتها على البرامج التكوينية الجامعية للدراسات العليا، ومحاولة معرفة فاعليتها الحقيقية على العملية التعليمية في الجزائر ، والتي بدورها تساهم في الحصول على مخرجات ومؤهلات تحمل على عاتقها إيجاد الحلول للمشكلات العالقة بشتى الميادين، وتطوير الحلول المتوصل إليها بغرض الازدهار والرقي الإنساني كتطبيق على ارض الواقع وانتعاش التنمية التعليمية في الجزائر، وثانيا كان اهتمامنا بهذا الموضوع لأجل زيادة التراكم المعرفي في هذا المجال، ولفت انتباه الباحثين والمختصين لأجل البحث عن حلول لتطوير البرامج التكوينية للدراسات العليا في الجزائر، للقيام بدورها الكامل في وظائفها العديدة والمرجوة منها حتى تستطيع مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

وتهدف دراسة برامج التكوين للدراسات العليا في عصر البيئة الرقمية بتناول قضية تشغل كل القائمين على شؤون التعليم العالي والبحث العلمي والتقني في الجزائر، وأيضا كل من له صلة بهذا الموضوع من باحثين ودارسين وحتى الطلبة، لأنه يعتبر مفتاح التطور والازدهار لكل دولة اهتمت بمجال التعليم العالي والبحث العلمي، وأهمها أيضا التوجه نحو تبني سياسة وطنية في مجال المعلومات عن طريق تعميم استخدام تكنولوجيات المعلومات في كل

القطاعات وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي مثل التوجه نحو التعليم عن بعد والافتراضي والجامعة الافتراضية، وتعميم استخدام الإنترنت في المؤسسات البحثية، وكلها عناصر أساسية للتوجه نحو مجتمع المعلومات، وبالتالي الانتقال من دولة تستهلك التقنية إلى منتجة لها.

اعتمدنا في هذه الدراسة منهج القراءة التحليلية، بعرض وتحليل حدث إتاحة نظام" Sndl" في الجزائر بداية من سنة 2011، أولا حددنا الهدف والموضوع الذي سنتطرق اليه : برامج التكوين للدراسات العليا في ظل العولمة التكنولوجية وفق رؤية سوسيولوجيا، انطلاقا من الفرضية التي قدمناها سابقا، حول فكرة إذا كان لنظام" Sndl" دور مساهم في إثراء إمكانيات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا، ومحاولة تسجيل الأدلة الداعمة لبناء وجعل حجتنا دامغة ومقنعة بوضع خطوط عريضة بداية من الكلمات المفتاحية إلى غاية الخاتمة وهي تصورنا ونظرتنا عن القضية والموضوع المطروح.

التطرق لأي موضوع مميز أو بحث علمي ذو قيمة، مصطلحات تستند إليها الدراسة في جانبها النظري، بمعنى تحديد جوانبها البحثية الواجب التطرق لها، وعليه سوف نقوم بعرض أم المفاهيم والمصطلحات الواردة في دراستنا كالآتي:

- **الدراسات العليا:**

هي المرحلة التي تلي مرحلة الفوز بشهادة البكالوريا، وتدعى أيضا دراسات التدرج، يحضر الطالب لشهادة الماجستير والدكتوراه وهذا في النظام الكلاسيكي، أما الآن في نظام (ل.م.د) في مرحلة النيل لشهادة الماستر ثم الحصول على الدكتوراه، وهي المرحلة المتممة لرحلة الطالب الطويلة خلال سنين الدراسة، والتي تتضمن تقديم بحث علمي مفيد، وذو إضافة وأهمية كبيرة، وفي رحلة الليسانس والماستر والدكتوراه، وبإمكان الطالب الاكتفاء بمرحلة واحدة من هذه المراحل، أو مواصلة السير نحو الدكتوراه، وتختلف مدة الدراسات العليا باختلاف الدرجة، إذ تتراوح دراسة الليسانس في النظام الحديث(ل.م.د) ثلاثة سنوات، بينما تبلغ دراسة الماستر سنتين، أما بالنسبة للدكتوراه فتكون مدة الحصول على درجة الدكتوراه أربع سنوات وقد تزيد حسب حجم الدراسة وما يقابلها من معوقات، ويختلف حجم الأبحاث في كل مرحلة من مراحل الدراسات العليا، ففي الليسانس لن يكون الطالب بحاجة للقيام ببحث كبير، بل تكون المرحلة عبارةً عن مجموعة من المواد الدراسية، أما بالنسبة إلى الماستر فيتضمن القيام بإعداد مذكرة أكثر جودة من سابقتها في حدود مئة وعشرون إلى غاية مئة وثمانين صفحة، أما أطروحة الدكتوراه فيجب أن يزيد حجمها عن مائتي وخمسون صفحة، والتي يجب أن يقدم من خلالها الباحث بحثاً جديداً وأصيلاً، ويعزز الحصول على شهادة الدراسات العليا من فرص الطالب في الحصول على فرص عمل، بالإضافة إلى وصوله إلى المكانة المرموقة في المجتمع(رمزي، 2015، ص112).

- **برامج التكوين:**

إن برامج التكوين الدراسات العليا لابد أن تراعي في مادتها تغير الظروف والحاجات للمجتمع ومؤسساته، وتساهم في تكوين طلبة ذوي كفاءات ومؤهلات علمية ممتازة في التخصصات المعرفية المطلوبة لسوق العمل وذلك من اجل أن يكون لهذا التكوين دور في تنمية المجتمع وخدمته وربط البحوث باحتياجات المجتمع وبذلك تحقق الجامعة

اندماجها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، البرنامج هو مجموع من المقررات المعتمدة والمختلفة من حيث محتواها الذي يرمي إلى تحقيق أهداف محددة، وإذا تحدثنا عن برامج التكوين الجامعي فهي مجموع المواد والمقررات الدراسية التي يتلقاها الطالب الجامعي خلال فترة دراسته بالجامعة في أي تخصص كان للوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب.

لقي مصطلح برنامج تداخلا كبيرا مع مصطلح منهج ومصطلح مقرر، ويرجع استعمال هذين المصطلحين في المدارس الغربية، وهو يعني تصور وإدراك وتنظيم وبرمجة النشاطات للتعليم. تلعب برامج التكوين دورا هاما وأساسيا في تكوين الطالب وذلك للكم الهائل من المعارف والخبرات التي يمكن أن يتزود بها الطالب من خلال هذه البرامج، وعلى العموم فانه من الضروري أن يخضع وضع البرامج لعدد من الأسس والشروط التي تجعل منها ذات جودة عالية، وممكن حصرها في ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يتم فيه البحث عن الغايات والأهداف وتحتوي مراحل عدة، الأخذ بعين الاعتبار السياسة التعليمية بصفة عامة، الأهداف دور يتم فيها تحديد المهام والأدوار المنتظرة من المتعلم، دراسة الفئات المستهدفة وذلك عن طريق دراسة الخصوصيات السيكولوجية والبيداغوجية والثقافية والاجتماعية واللغوية للمتعلمين وتحديد المحتويات، ثم صياغة الأهداف الإجرائية التي يتم فيها تحديد الأهداف في شكل أفعال أنشطة عقلية وأخرى ملموسة (بن غنيمة، 2017، ص71).

المستوى الثاني: يتم فيه البحث حول الطرق والوسائل ويكون بخطوات متتالية تمثل في إحصاء الموارد والمعوقات وذلك بالتعرف على الحدود المادية والإدارية والاجتماعية والموارد المتوفرة، كذلك وضع استراتيجيات للطرق والوسائل التي تمكن من تحقيق النتائج المرجوة ببناء عملية الانتقاء انطلاقا من الأهداف المسطرة، وبعدها دراسة شروط الإدماج وذلك عن طريق إدماج الطرق والوسائل داخل نظام أو نسق معين ومحاولة تكييفها مع الوسائل الموجودة سابقا، ويأتي تحديد وضعيات التعلم للطلاب وممارسة أنشطتهم انطلاقا من الأهداف المحددة إجرائيا، وأخيرا تخصيص الوسائل بدقة التي تتيح تحقيق هذه الوضعيات مع بلورة التقنيات وتجريبها ثم تصحيحها(بن غنيمة، 2017، ص73).

المستوى الثالث: يتم فيه تحديد التقييم مرورا على عدة مراحل منها إعداد وتصميم التقييم، ثم في هذه المرحلة تحديد مخطط واضح التقييم، يشمل الهدف والمعايير والطرق والجوانب التي سينصب عليها هذا التقييم، اختبار وإعداد الأدوات، بمعنى مراعاة اختيار الوسائل المراد استعمالها، تحديد طرق وأدوات التقييم بحيث يجب إعداد الأدوات وتجريبها لاختبار صحتها، وإضافة إلى هذه العناصر الهامة لا بد أن تأخذ في عين الاعتبار عند إعداد برامج التكوين : مجموعة من العوامل التي تتحكم في بنائها وتطويرها تتمثل في عوامل خارجية مثل حاجة سوق العمل وقضايا الساعة والوضع المهني والتخصص، وكذلك عوامل داخلية مثل الإلمام بالعوامل الخارجية واتجاهاتها والمنافسات من العلوم والأقسام الأخرى والمهارات التدريسية والبحث العلمي والعمل الميداني، إذن لإنجاح أي مخطط برنامج تكوين لطلاب الدراسات العليا هو الأخذ بعين اعتبار كل العوامل التي ذكرناها سابقا لان نجاح البرنامج ينعكس في مستوى الطلاب الجامعين للدارسات العليا(بن أحمد، 2014، ص 36-41).

- **العولمة التكنولوجية:**

من منظور تكنولوجيا التعليم، تندرج العولمة التقنية كجزء يتعلق بتعلم معارف ومهارات تصميم العلميات والمصادر والتقويم وإدارة المعلومات التعليمية وعتادها الإلكتروني، وهو مفهوم يستند إلى نظرية "سكنر" في التعليم المبرمج ويقوم على مفاهيم تضم الاتصال، من المحسوس الى المجرد، والعولمة التكنولوجية تتمثل في تداخل النظم والوسائط المتعددة، وتتمركز عملياته على تخطيط التدريس وهيكلة المعلومات وهندستها، واستعمال الآليات وتوظيف التقنيات الإلكترونية بكل أنواعها، وإدارة المشاريع التعليمية ومصادرها بما فيها إدارة نظم نقل المعلومات ومعالجتها وتقويمها، كل ذلك بغرض الإنتاج المعرفي وتحقيق تكافؤ الفرص والتعليم المستمر وتحسين النوعية، وتنمية البحث العلمي والوصول إلى الجودة(تيسير، 2016، ص113-121).

ونعني بالعولمة التكنولوجية أو التقنية في التعاليم الجامعي للدارسات العليا، أنها استدماج الفضاء الرقمي المعولم في الفضاء الفيزيقي الطبيعي والممازجة بينهما، أي تصميم النظام البيداغوجي التعليمي في ضوء تكنولوجيا المعلومات ووسائطها الإلكترونية المعقدة، وهي ما تعني استغلال الموارد المعلوماتية كمصدر تموين معرفي للتعليم و التعلم، بحيث تختصر على الطالب الباحث الوصول إلى المعرفة من مصادر متعددة.

وفرت تكنولوجيا المعلومات إمكانيات ضخمة من أجل تحقيق هذا النمط من التعليم الجامعي للدراسات العليا، فالعالم يتحدث الآن عن الجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد، وهي نماذج تتجاوز إكراه الزمان والمكان واختزال المسافات وتسهيل عملية التواصل والانتقال السلس إلى المعلومات والمعارف بقسط وافر من تكافؤ الفرص لطلاب الجامعة ذوي مستوى التعليم العالي في إطار البحث العلمي(legault, 2013, p54).

- **الجامعة:**

الأصل في الجامعة أنها مجموعة من العلماء وهبوا أنفسهم للدراسة والبحث والمعرفة الجامعة وهي أعلى قمة الهرم الأكاديمي وينظرون إلى الحياة ومشاكل المجتمع نظرة علمية شمولية متكاملة ويستعينون في الإضافة إلى المعرفة مع طلابهم بالكتاب والمعلومات والمختبر أو الدراسة الميدانية وهناك تعريفات عديدة في الوقت الحاضر لمصطلح الجامعة بعد أن تطور مفهومها من مجرد الكليات أو المدارس العليا التي تقوم على تعليم القلة المختارة لممارسة مهنة او أكثر من المهن الحرة وفي هذا الصدد يمكن إعطاء التعريف للجامعة: الجامعة هي مؤسسة تعليمية تحتوي على كليات لدراسات الآداب والفنون والقانون والطب والهندسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومدارس أو كليات للدراسات المهنية وتقدم الجامعة الدراسات لطلاب المرحلة الجامعية الأولى كما تقوم الجامعة بالدراسات العليا والبحوث في الكليات والمدارس المذكورة او عن طريق كلية الدراسات العليا والبحوث(Gardt, 2014, p32).

وعلى الرغم من أن الجامعات قد مرت عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها أهدافها وتعددت رسالاتها واتسعت مسؤولياتها إلا أنها ما تزال هي قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في أية دولة من الدول، هذا ويمكن تلخيص رسالة الجامعة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في تعليم وإعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية والعلمية(بردقان، 2019، ص37)، ومن ثم فإن للجامعة دورها القيادي في تزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً والقادرة على الإسهام في عملية التنمية، وكذلك من أهدافها البحث العلمي وتنمية المعرفة بشتى ألوانها، فلا شك أن الجامعة هي مجتمع الباحثين والعلماء الذين يقومون بنشاط علمي مميز بهدف إثراء المعرفة وتقدمها، وتسعى الجامعة أيضا إلى النشر، إذ لا تقتصر مهمة الجامعة على إجراء البحوث

وإعداد الباحثين وإنما إلى تقديم نتائج البحوث التي تجريها عن طريق وسائل النشر المعروفة وتعد مطبعة الجامعة وسيلة لنشر بحوث أعضاء هيئة التدريس، القيادة الفكرية وخدمة المجتمع، حماية التراث الإنساني والحفاظ على نتاج الفكر البشري، أي أن رسالة الجامعة هي رسالة تعليمية علمية(يحياوي، 2016، ص58-59).

- **نظام" Sndl" :**

تأتي تسميته إختصارا لـ: Système National de Documentation en Ligne (Sndl, 2021)، بمعنى النظام الوطني للتوثيق الالكتروني عبر الخط، جاءت فكرة انشاء نظام " Sndl" بالدور الموكل لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني "CERIST" منذ سنة 1985، كان يهدف هذا المركز لإنشاء نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية، تحت وصاية المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أنشأ " Sndl" في نوفمبر سنة 2011، متاح فقط لطلبة السنة ثانية ماستر والدكتوراه والمنتمين الى مخابر البحوث العلمية، والحصول على حساب المستخدم يكون عن طريق المكتبة المركزية للجامعة بالنسبة للطلبة المعنيين(Koji, 2015, p18-21).

يمنح النظام الوطني للتوثيق عن بعد " Sndl" إمكانية الوصول الى وثائق الكترونية وطنية ودولية قيمة ومتنوعة للغاية تغطي جميع مجالات التعليم والبحث العلمي، يوفر مجموعة من الوثائق الدولية المكتسبة من الاشتراكات وهي مقسمة إلى فئتين من حيث الوصول إليها، الفئة الأولى: هي متاحة ويمكن الوصول إليها دون قيود على جميع الطلاب والمحاضرين والباحثين الدائمين في الجامعات ومراكز الأبحاث، والفئة الثانية: فتتعلق بجانب البحوث ويتم الوصول إليها دون قيد ولكن يجب الحصول على حساب فردي، وهي مكرسة للأساتذة الباحثين الدائمين وطلاب ما بعد التدرج (طلاب "الماستر" والدكتوراه)(Dunnings, 2016, p102).

ومن الأهداف التي جاء بها نظام" Sndl": تسهيل التعاون بين الجهات الفاعلة، المتمثلة في المؤسسات الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، يقوم النظام بوضع سياسة موحدة والاشتراك في القواعد البيانية عكس الذي كان قبل سنة 2011، ويهدف النظام إلى إتاحة المستخدمين المنتسبين للنظام، بالولوج عن طريق البوابة إلى العديد من القواعد البيانية بالاشتراك فيها، ويهدف كذلك بتقديم خدمات للمستفيدين من بينها تحميل الكتب باللغة الفرنسية والانجليزية، والالتحاق بالدورات التكوينية للطلاب والأستاذة الباحثين(Ssvidovithl, 2015, p76-79).

وبعد التطرق إلى مفاهيم ومصطلحات الدراسة، نقوم بتفكيك وتحليل وإعادة تركيب المعلومات التي توصلنا إليها، بموضوعية وحيادية مع إبراز الخلفيات لاستغلال التكنولوجية الرقمية في تطوير برامج التكوين الجامعي للدارسات العليا وإتاحة نظام " Sndl" في الجزائر كنوع من تحديث الأطر والرؤى في مجال البحث العلمي وما ينعكس على التنمية المحلية للبلاد والتقدم الإنساني في جميع المجالات باعتبار ان الجامعات لها مخرجات مساهمة لتحقيق ذلك.

1.المناقشة:

- **استفادة طلاب الدراسات العليا من نظام " Sndl" :**

يحتاج طلاب الدراسات العليا لإنجاز بحوثهم العلمية إلى المصادر والمراجع والحصول عليها بأسهل الطرق، وفق ما توفره وسائل التكنولوجيا الحديثة، التي اختزل فيها المكان والزمان بخلاف الطرق التقليدية وهي التنقل والبحث في

المكتبات بالطرق التقليدية، هذا النظام موجه إلى السنة الثانية ماستر من الطور الثاني إلى أعلى درجة في البحث العلمي من الطلاب والأساتذة الباحثين، يحتوي نظام التوثيق الالكتروني على ثلاثة أصناف من القواعد البيانية:

- قواعد بيانات يسمح فيها للباحثين بالاشتراك لمدة سنة مع تجديد الاشتراك، وفي سنة 2021 تم الانتساب إلى 24 قاعدة بيانية من أهمها**Science Direct** ، وحتى يستطيع الباحث الاشتراك يجب أن يكون منتسب لمؤسسات جامعية أو مخابر للبحث العلي، ويمكن كذلك الدخول عن طريق Adres AP للجامعة.
- قواعد بيانات حرة ومتاحة للجميع Open access يمكن الولوج إليها دون امتلاك حساب في نظام " Sndl" ، والدخول إلى أي قاعدة بيانات.
- قواعد بيانات وطنية، مثل ASJP المجلة الوطنية الجزائرية، تتميز بحصرها للإنتاج الوطني وتساهم فيها كل الجهات الفاعلة، مثل مكتبات الجامعة ومختلف المؤسسات الجامعية ومخابر البحث تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإشراف مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحت وصاية مركز البحث العلي في الإعلام العلمي والتقني في التصميم والتنفيذ لإتاحتها لجميع المستخدمين(موسى، 2016، 58ص-61).

يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة اتجاه الدخول إلى القسم الأول من المصادر الأجنبية المحصلة على شكل اشتراكات بالنسبة لهذا القسم فالدخول مسموح لجميع المستعملين من الطلبة، والأساتذة الباحثين بشكل عام لبعض المصادر الحرة، المصادر المحصّلة من الخارج و الموجهة لجميع الفئات الجامعية، إذن هو مقصور بالنسبة لبعض المصادر على المختصين و الاختصاصات المرتبطة بهم من خلال حساب إلكتروني خاص، فطرق الدخول بالنسبة لجميع المستخدمين و أيضاً التحديدات مفصلة في اتفاق مسبق ما بين الموردين للمصادر والبحوث العلمية، والمستفيدين في الحصول عليها، و منصوص عليها في عقود اقتناء المصادر، والدخول إلى المصادر الوطنية متاح لجميع الفئات الجامعية باستثناء بعض المصادر التي تخضع للتقييد طبقاً لحقوق التأليف و بالتالي فهو مسموح من خلال الحصول على حساب إلكتروني خاص(رفيق، 2019، ص93).

الحسابات الإلكترونية لاستعمال المصادر: يفترض الدخول المراقب إلى المصادر الحصول على حساب إلكتروني خاص مسؤولية مختلف العناصر:

- تخصيص حسابات إلكترونية للمتصرفين الحاملين لصفة رؤساء مخابر، أقسام و مسئولي المكتبات الجامعية هو من اختصاص مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني(CERIST)
- تخصيص حسابات للمستعملين النهائيين هو من اختصاص: رؤساء المخابر بالنسبة للباحثين التابعين لمخابر البحث
- رؤساء الأقسام بالنسبة للباحثين الدائمين على مستوى مراكز و وحدات البحث
- مسئولي المكتبات الجامعية المركزية للمؤسسات بالنسبة للمهندسين في مرحلة إنهاء طور تكوينهم و المهندسين في الطور الثاني من الماستير و أيضاً الأساتذة غير المنتمين لمخابر و المقيمين بالنسبة للعلوم الطبية.

- يتحمل كل من مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (CERIST) و رؤساء المخابر، أقسام البحث و مسئولي المكتبات المركزية المسؤولية الكاملة فيما يخص منح الحسابات.
- اي شخص يستعمل حسابه لأغراض تجارية أو يمنح استعماله لأشخاص آخرين.

في تسيير نظام " Sndl" أحيانا تكون هناك عوائق تقنية متمثلة في عدم وصول المستخدمين إلى قواعد البيانات، بسبب وجود خلل في رابط التحميل أو خطأ في التوثيق، يضع فريق العمل المكلف بالتكفل للعوائق الإيميل **www.sndl.cerist.dz لطرح انشغالات المستخدمين** التي قد تعترضهم ا على المستوى التقني المرتبطة بالبوابة و الدخول إلى المصادر، والعوائق المرتبطة بالولوج لدى الناشرين و نوعية الإنتاج و الخدمات مقدمة، ولتجنب هذا كله يعمل مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني جاهدا لمنع حصول ذلك، بالتعاون مع مسئولي المكتبات الجامعية و اللجنة الممثلة لتجمع المكتبات الجامعية جميع ملاحظات و اقتراحات المستعملين المتعلقة بنوعية المصادر، تنوعها، نوعية الدخول و الخدمات مقدمة(Unesco, 2016, p191-201).

- **مجانية «Sci-Hub» في البحوث العلمية:**

بما أن نظام " Sndl" هو غير مجاني ويكلف الوزارة مبالغة مالية معتبرة بخصوص الاشتراك، وكل هذا العناء من اجل تسهيل عملية وإمكانية الوصول للورقات البحثية التي تساهم بشكل مباشر في إثراء طلاب الدراسات العليا بالمعارف والاطلاع على آخر البحوث المتقدمة العالمية والمحلية..

الشبكة الدلالية «Sci-Hub» هو موقع مكتبة الظل الذي يوفر حرية الوصول إلى الملايين من أوراق البحث والكتب، دون اعتبار لحقوق الطبع والنشر، من خلال تجاوز paywalls الناشرين بطرق مختلفة، تأسست «Sci-Hub» من قبل" ألكسندرا إلباكيان" في عام 2011 في كازاخستان استجابة لارتفاع تكلفة الأوراق البحثية وراء paywalls، يستخدم الموقع على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وفي سبتمبر 2019، قال "مالكو" قدم الموقع حوالي 400 ألف طلب يوميا وفي 2021 ارتفع العدد إلى 2 مليون طلب يوميا، يتم تحديث عدد المقالات في مكتبة «Sci-Hub» بشكل متكرر على الصفحة الرئيسية للموقع، حيث تجاوز 85 مليون مقال في فبراير (Daneil, 2017, p67)2021.

حصلت "إلباكيان" على شهادتها الجامعية في الجامعة التقنية الوطنية الكازاخستانية لدراسة تكنولوجيا المعلومات، ثم عملت لمدة عام في شركة أمن الكمبيوتر في موسكو، ثم انضمت إلى فريق بحثي في جامعة فرايبورغ في ألمانيا في عام 2010 كان يعمل على واجهة الدماغ والكمبيوتر، ثم أصبحت مهتمة ب transhumanism وبعد حضور مؤتمر عبر الإنسانية في الولايات المتحدة، أمضت "إلباكيان" وقتها المتبقي في البلاد للقيام بالتدريب البحثي في معهد جورجيا للتكنولوجيا. عادت بعد ذلك إلى "كازاخستان"، حيث بدأت الأبحاث في جامعة "كازاخستانية".

«Sci-Hub» هو أول موقع معروف يتيح الوصول الآلي والمجاني على نطاق واسع للمقالات والأوراق العلمية المحمية بحوائط مالية. في السابق، كان الباحثون يطلبون ويتشاركون الأبحاث العلمية عبر التراسل إلكترونيًّا على نحو مباشر مع مؤلفي الأوراق العلمية أو مع باحثين آخرين، أو بطلب الأبحاث العلمية عبر منتدى بحثي على الإنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي، مثل وسم CanHazPDF على توتير.

اكتسب الموقع شهرة واضحة في البلدان النامية مثل الهند وإندونيسيا، وكذلك في باكستان وإيران والصين وروسيا والبرازيل. وكان توفير الوصول إلى الأوراق البحثية للبلدان والمؤسسات الأقل غنًى هو الهدف الرئيسي لإنشاء الموقع، إذ قالت ألكسندرا أنها كانت تشارك الأبحاث العلمية دون إذن عندما كانت تجري أبحاثًا في جامعة في كازخستان، وذلك لحاجة الاطلاع على مئات الأوراق البحثية.(John, 2019, p116-117)

وقد أشاد البعض في الأوساط العلمية والأكاديمية والنشرية " Sci-Hub" لتوفير الوصول إلى المعرفة التي يولدها المجتمع العلمي، وغالبا من حصة ما من التمويل العام، انتقد الناشرون ذلك لانتهاكه حقوق النشر خفض إيرادات الناشرين، مما قد يعرض أمن شبكة الجامعات للخطر وعلى الرغم من أن تهديد الأمن "السيبراني" الذي يشكله «Sci-Hub»قد يكون مبالغا فيه من قبل الناشرين، وتعريض الوصول المشروع إلى الأوراق من قبل موظفي الجامعة للخطر.

الوضع القانوني: تجولت «Sci-Hub» من خلال أسماء النطاقات، وبعضها تم حظره من قبل مشغلي تسجيل النطاقات، ظل مركز الخيال العلمي قابلا للوصول عبر مجالات بديلة مثلio، و ثم .cc و.bz كما كان يمكن الوصول إلى «Sci-Hub» في بعض الأحيان عن طريق الدخول مباشرة إلى عنوان IP، أو من خلال خدمة. onion Tor Hidden Service.

ذكرت إلباكيان في مقابلة أجريت معها عام 2015، أنها "كانت واحدة من ملايين الطلاب، الذين لم يكونوا في أفضل 100 جامعة في العالم، والذين سيتعين عليهم دفع 32 دولارا لكل ورقة" و"كانت هناك مئات الأوراق"، التي تحتاج إلى قراءتها. في البداية، حصلت على الأوراق، التي تحتاجها، عن طريق بحث يدوي، ولكن سرعان ما كتبت إلى رمز لجعل استرجاع pdf تلقائيا(Lam, 2019, p46).

إن دخول عصر "العولمة التكنولوجية" واستغلال المجال الرقمي للمعلومات قد يعطي الشرعية في البحث عن الاستفادة من مصادر للمعلومات يكون الحصول عليها مجاني، ذكرنا موقع «Sci-Hub» على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، لأنه يوجد العديد من المواقع المجانية.

2.النتائج المستخلصة:

في إجابتنا عن السؤال المطروح سابقا: إتاحة نظام " Sndl" وتحمل الوزارة كل المصاريف المالية المعتبرة على عاتقها، هل تستحق هذه العملية كل هذا العناء؟.

نظام التوثيق الالكتروني عبر الخط يقوم بدور حصر المصادر العلمية وتوثيقها في حين يصبح الحصول عليها يكون عن طريق المرور عبر بوابة " Sndl" باستعمال اسم المستخدم وكلمة السر المتحصل عليها من طرف الطلاب المعنيين بالبحث العلمي.

أدرج هذا النظام لأجل الحد من السرقة العلمية (plagiat)، يقوم بتوثيق البحوث والدراسات العلمية في جميع المجالات وكذا الرسائل العلمية الموجهة إلى طلاب البحث العلمي للدراسات العليا.

توفير مجموعة البيانات النصية الشهير التي لم تكن متوفرة بمثل هذه السهولة من قبل، التي وضعت في متناول الأساتذة والطلاب الباحثين المنخرطين في النظام عن طريق انتمائهم لجامعات وطنية بالجزائر.

جهود المركز الوطني للبحث حول المعلومات العلمية والتقنية (Cerist) الذي يلعب دور الوسيط بين الجامعات ومخابر البحث العلمي وموردي البيانات المختلفة.

أما بالنسبة لإجابتنا عن التساؤل حول: كيفية تعامل طلاب الدراسات العليا مع نظام " Sndl" بعد إتاحته في الجزائر؟، ومدى تحكم طلاب الدراسات العليا لنظام التوثيق " Sndl" في الجزائر؟ نجيب بعد استقصائنا وبحثنا حول موضوع الدراسة، توصلنا إلى أن طلاب البحث العلمي للدارسات العليا ي يحتاجون للوصول إلى بحوث ودراسات قيمة من حيث الجودة العلمية وأصالتها البحثية، ويظهر ذلك في:

إحصائية لسنة 2021 صرح بها الأستاذ "زايدي سعيد" المكلف بالإعلام العلمي والتكنولوجي بمصلحة نظام التوثيق الإلكتروني عبر الخط، أنه تم الاشتراك في السنة الحالية إلى 24 قاعدة بيانات بالنسبة للطلبة الباحثين المسجلين في حساب " Sndl" .

بعد التسويق الإعلامي والتعريف بنظام" Sndl" ، تزايدت طلبات التسجيل وقدر عددها بالآلاف لمختلف الباحثين، وخصوصا الطلبة المعنيين بالبحث العلمي للسنة الحالية.

تبنى طلاب البحث العلمي تحديث نظام التوثيق الوطني بترحيب شديد لأنه يحمي الحقوق الفكرية والرسائل العلمية من السرقة العلمية.

يقوم الطلاب الباحثين بانجاز أعمالهم وأبحاثهم العلمية وهم يتقون تماما أن عملهم سيحظى بالحماية ويصعب استغلاله من طرف آخرين دون ذكر مصدره الأصلي.

شجع الطلاب الباحثين على الإنجاز والتفرد بأعمال تميزها الجدية والجودة العلمية، نتيجة تطلعاتهم إلى دراسات وبحوث علمية عالمية، مثل بوابة PST التي تتيح حوالي 60 ألف أطروحة ماجستير ودكتوراه قابلة للتحميل.

إنجاز المقالات العلمية وخصوصا المصنفة "ج" لسهولة الاشتراك في المنصة الوطنية ASJP تسمح بالولوج إلى 695 مجلة علمية مصنفة وغير مصنفة، بمجمل أزيد من 159 ألف مقال علمي متاح للتحميل.

الولوج الى قاعدة البيانات Scopus و Web Of science التي تساعد الطلاب الباحثين في إمكانية نشر المقلات العلمية لصنف "ب" و "ج" عن طريق الاشتراك في القواعد البيانية السالفة الذكر وإرسال المقالات العلمية وفق الشروط المناسبة لكل مجلة.

إمكانية الاطلاع والقراءة للعديد من الكتب الوطنية، لكن دون التحميل للحفاظ على حقوق ملكية المؤلفين، ويوجد قاعدة البيانات Openeu يستطيع الطلاب الباحثين من خلالها تحميل عن ما يزيد 150 ألف كتاب باللغتين الفرنسية والانجليزية.

حصول الطلاب على المراجع إلكترونيا عن طريق قاعدة البيانات البيبيوغرافية: الفهرس المشترك للجزائر SPZ الذي يحتوي على جميع فهارس المكتبات الالكترونية لتسهيل عملية البحث العلمي عن المصادر.

وفي الجانب الأخر: لا حظنا أن العديد من طلاب الدارسات العليا وخصوصا ذوي المستوى الثانية "ماستر" في الجامعة، وبعض طلبة الدكتوراه لا يعلمون شيئا عن نظام التوثيق " Sndl" وما أهميته في مجال البحث العلمي، والعديد ليس لديهم التقنية الصحيحة ولا الكيفية في التعامل الجيد مع المعلومات البيانية الموجودة على قواعد البيانات.

عدم اهتمام واستخدام نظام " Sndl" من طرف الطلاب الباحثين، يرجع إلى نقص التكوين في مجال التعامل مع البيانات الإلكترونية والتجربة البسيطة في مجال البحث العلمي.

انعدام الجدية عند الطلاب الباحثين في انجاز البحوث العلمية والاعتماد على توظيف المعلومات وتراكمها دون مراعاة أهمية تفكيكها وتحليلها وإعادة تركيبها بصياغة يضع الباحث فيها لمسته العلمية لتحقيق الغرض من البحوث العلمية والوصول إلى نتائج مرضية.

انعدام تام لبعض الطلاب الباحثين امتلاكهم خلفية حول أهمية توثيق المصادر والدراسات والرسائل العلمية، وجهل خطورة الوقوع في مخالفة السرقة العلمية وفقا لقواعد القانون: 05/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحقوق المؤلف والملكية الفكرية(الخياط، 2018، ص100-101)).

نستنتج في الأخير من عرض هذه الورقة البحثية، أن الاعتماد على التقنيات لوسائل التكنولوجيا الحديثة في ظل البيئة الرقمية التي تشكلت ملامحها من خلال العولمة التكنولوجية المتمثلة في جميع المجلات، وخاصة قطاع التعليم العالي، وبما أننا نبحث في إمكانية تطوير برامج التكوين للدراسات العليا في الجزائر وما يواجها من تحديات، والولوج في بيئة اقل ما يمكن أن يقال عنها رقمية لعدة أسباب لعل أبرزها: الإنتاج الفكري كبير أو ما يسمى بالثورة المعلوماتية والرقمية، وظهور مصطلح العولمة وتأثيراته السلبية على الدول النامية، بالإضافة إلى التبعية التي أصبحت تفرضها الدول الصانعة والمنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذا ظهور إشكالية توثيق المصادر وتداعياتها حول الحقوق الملكية والفكرية، واستخدام الانترنت والطرق الكفيلة لأمن وسلامة المعلومات من السرقة والقرصنة، كل هذه العناصر لا يمكن تجاهلها لما لها من أثار على أنظمة التعليم العالي والبحث العلمي والتقني.

الخاتمة:

تتحمل وزارة التعاليم العالي والبحث العلمي على عاتقها مصاريف نظام " Sndl" لكي يصبح متاحا لطالب الدراسات العليا وهذا الأخير يحتاج إلى مسايرة التطور التكنولوجيا ومتابعة الرسائل العلمية الحديثة المحلية والعالمية ولا يمكن الحصول عليها مجانا إلا عن طريق المكتبات الالكترونية العالمية التي تكون في الغالب بالمقابل وتكلف مبالغ كبيرة، وطالب الدارسات العليا في مسيرته البحثية مطالب بالوصول إلى حلول مطروحة في الساحة العلمية وزيادة تطوير الحلول الموجودة، ويمكن كذلك الاستعانة بالشبكات الدلالية مثل «Sci-Hub» الذي عرف بموقع الغراب وهو مجاني الاستخدام كما تطرقنا إليه سابقا، لكن يبقى مهدد بالحجب عن الباحثين بسبب القضايا الدولية المرفوعة ضده لأنه لا يراعي حقوق الملكية، وهذا لا يعني أن مثل هذه المواقع قد سهلت الكثير على طلاب الدراسات العليا خلال رحلتهم البحثية، وإن مسايرة العولمة التكنولوجية والولوج في بيئة رقمية شملت جميع المجالات، لم يكن اختياريا

بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بل هو أمر ضروري يفرض نفسه لمواكبة العالم، ومبادرة إتاحة نظام " Sndl" في الجزائر من طرف الوزارة هو مبادرة فاعلة ساهمت كثيرا في مساعدة تكوين طالب الدارسات العليا ومنحه فرصة اكبر في بذل الجهود البحثية وتطوير البرنامج التكويني أصبح يخضع للمعايير العالمية.

وتنحصر مهمة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع وتوفير متطلباته، وفي بحثنا هذا قمنا بتحليل نمط برامج التكوين للدراسات العليا في الجزائر تحت مظلة العولمة التكنولوجية في بيئة رقمية فان لها خصوصيات وميزات تختلف نوعا ما على كانت البرامج في السابق، ولقد ركزنا على إتاحة نظام " Sndl" في الجزائر بغرض كشف الستار عن المساهمات التي يوفرها هذا النظام لطالب الدارسات العليا لإعداد أهم مخرجات المؤسسة الجامعية للتعليم العالي، وينعكس هذا على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها التي تقف على ما مدى جودت إنتاج المعرفة باعتبارها نتاج المدخلات الجامعية لتنمية جميع مجالات الدولة في محاولة للازدهار والتقدم والرقي الإنساني.

من خلال ما تطرقنا فان الجامعات في الوقت الحاضر من أهم مؤسسات إنتاج المعرفة والمخرجات البشرية التي تتمثل في طالب الدراسات العليا الذي يعكس صورة الازدهار والرقي الإنساني في أي بلد من البلدان، وهذا يستدعي منا ضرورة النظر الجاد في كيفية تطوير قدرات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر باستغلال قدر الاستطاعة لما تتيحه البيئة الرقمية من مواقع والتطبيقات المساهمة في مساعدة طالب الدراسات العليا في تعزيز البرنامج التكويني الذي يتلقاه ، وتحديث المناهج التعليمية، والطرق البيداغوجية، لكي تتحول من مجرد مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة لها، وذلك بدعمها بشكل كبير ومستمر، لكي تشارك بفاعلية في إنتاج المعرفة عموما، والمعرفة العلمية خصوصا، وتطويرها ، واستخدامها في التعليم والتعلم القائم على البحث والاستقصاء، والتعليم المرتكز على حل المشكلات ، وتطوير التقنيات أو التكنولوجيا الملائمة، واستخدام ذلك كله في زيادة الإنتاجية وأحداث التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وفي الأخير توصي هذه الدراسة على تكاثف الجهود لقطاع التعليم العالي والوزارة الوصية على ذلك وهذا بلا شك يتطلب إعادة النظر في دور التعليم العالي والبحث العلمي لطور الدراسات العليا في زيادة المعرفة تحت مظلة البيئة الرقمية، ومؤسسات إنتاج المعرفة هي الجامعات ومراكز البحوث في كل المجالات العلمية، والتقنية، والاجتماعية، والإنسانية وفق رؤية إستراتيجية، وأوليات واضحة ومحددة ودقيقة تبين كيفية استخدام تكنولوجيات المعلومات في حل المعضلات والأزمات، والاستفادة منها في حل كل مشكلات التنمية في البلاد بعد توفير الشروط اللازمة، وصولا نحو مجتمع المعلومات القائم على المعرفة والاستثمار الأمثل للتقنيات الحديثة.

وبذل المزيد من الجهود بخصوص الجانب التكويني لطالب الدراسات العليا وتطوير البرامج المقررة في الوزارة وفق ما تتطلبه الحاجة المعرفية التي تتناسب مع البيئة الرقمية وخاصية اختزال المكان والزمان والحصول اكبر البحوث وآخر ما توصلت إليه العلوم في ذلك المجال، والتعليم العالي في المؤسسة الجامعية وما لها من مخرجات يتمثل دورها في

دفع عجلة التنمية لأي بلد وخصوصا الدول النامية، لدى ركزنا في دراستنا على تطوير البرامج التكوينية لطالب الدراسات العليا لأنه يشكل الحلقة الأهم في دورة اكتساب المعرفة وإنتاجها.

وتقترح الدراسة إعطاء الأهمية اللازمة التعرف على واقع المناهج التعليمية والبيداغوجية في الجامعات الجزائرية التي ستمسها الدراسات ومدى مسايرتها للتطور التكنولوجي، اقتراح الآليات والاستراتيجيات المناسبة التي تعرقل دور تكنولوجيات المعلومات في التعليم العالي والبحث العلمي، تنويه مسئولي الجامعات والمشرفين على وضع المناهج التعليمية وهيئة التدريس والباحثين والطلبة بأهمية تطبيق واستيعاب تكنولوجيا المعلومات، ودورها في التنمية الوطنية، إجراء بعض البحوث الميدانية لبعض التجارب الخاصة باستخدام التكنولوجيات الحديثة في التعليم العالي والبحث العلمي، وضع مجموعة من الحلول لإنجاح مشروعات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي والبحث العلمي.

المزيد من البحوث العلمية في هذا المجال الذي ينظر على أن برامج التكوين لطالب الدراسات العليا هي التي تنعكس على إنتاج المعرفة والتي لها دور في إيجاد الحلول للمشكلة وتطوير الموجود وهذان العاملان هما مقومات النهوض بتقدم البلدان والازدهار ر والرقي الإنساني، وكذلك تقترح الدراسة بالتعمق أكثر في خبايا البيئة الرقمية ودراسة الجوانب السلبية منها لتفاديها مثل السرقة العلمية.

قائمة المصادروالمراجع:

- ابراهيم يحياوي، (2016)، تأثير تكنولوجيا الإعلام والإتصال على العملية التعليمية في الجزائر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- أحمد بطاح، (2017)، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- البيطار هيثم، (2013)، أفاق التعليم عن بعد والجامعة الافتراضية في عصر تقنيات المعلومات والاتصالات، دار الرضا للنشر، دمشق.
- الربيعي سعيد بن احمد، (2014)، التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وأفاق المستقبل، دار الشروق، عمان.
- رولا ميشال بردقان، (2019)، التعليم العالي العربي واشكاليات التطوير والتحديات، منتدى المعارف، بيروت.
- عبد الحي رمزي، (2015)، التعليم العالي الالكتروني: محدداته ومبرراته ووسائطه، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- عبد الله زاهي الرشدان، (2015)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- الكيلاني تيسير، (2016)، التعليم الالكتروني عن بعد المباشر والافتراضي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- اللوزي، موسى، (2016)، التطوير التنظيمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد السعيد بن غنيمة، (2018)، سياسة التعليم العالي في الجزائر ، بين حدود التمويل ورهانات التطوير من 1962 إلى 2014، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.
- يونس، رفيق، (2019)، عولمة البحث العلمي التطبيقي ومتطلبات التطوير، مؤتمر نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية (المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي)، القاهرة.
- موقع DZ.scholar، الروابط الجديدة لموقع Sci-Hub 2022، 2021/09/03، https://sa-hub.hkvisa.net
- موقع Sndl، كيفية إجراء البحوث، 2021/06/12، https://www.sndl.ceriset.com
- موقع Sndl، كيفية التسجيل في النظام الوطني للتوثيق عن بعد، 2021/12، https://www.a-onec.com

- Cooper, T, (2016), Handbook of admnistrative ethics, marvel Fekker, New York.
- William's Gardtr and Leors, (2014), original development of leadership skills, Journal of leadership quarterly, v, No.3.
- Koji & Kazuhik, (1015), The new role of the JUAA in Japanese University, Evaluation assessment and evaluation in higher Education, vol.(26).
- Dunnings, J, (2016), The new globalism and devloping countries, N , Y : John Wiley and sons.
- Porter, P, svidovithl, (2015), globalization and higer Education policy, Journal of Education Theory, vol.50, N.4.
- Unesco, (2016), Financing Education : investment and returns, paris, Institute of statistice. P191-201.

- Writh, Daniel, B, (2017), The politics of private education in rich and poor china, Oh. D, The – Johns – Hoprins University (0098).
- Milam, John,H, (2019), Knowledge management for higher education Epilc Diges, Cury school of Education, University of Virginia.
- Chua, A. Lam, W , (2019) , why KM projects fail :a multi – case analysis Journal of knowledg managment, vd 9.No03..
- Legault, M, (2013), Becoming an ethical, DAL – 71/04 pproques, UML Disssertation

- **الملاحق:**
- **الملحق الأول:** الصفحة الرئيسية: Sndl

www.Cerist.com

- **الملحق الثاني:** الصفحة الرئيسة لموقع الغراب **«Sci-Hub»**

https://sa-hub.hkvisa.net

(أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة)

(A Proposed Model For Employment of Information Technology (IT) at Post- Graduate's Programs in Yemeni Universities According to the Goals of Sustainable Development.)

الباحثة : أ. غادة عبدالوهاب يحي الحبيشي
كلية التربية، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنيةghadmad124@gmail.com

الملخص: يهدف البحث إلى بناء أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، من خلال تشخيص الأهمية المستقبلية لتوظيفها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعيه التحليلي والتطويري، وتكونت عينة البحث من الخبراء، تم اختيارهم بطريقة قصدية، واعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات ، وتكونت الأداة من (27) فقرة توزعت على أربعة مجالات هي : (المكونات المادية ، والبرمجيات، وقواعد البيانات، والشبكات) .

استخدمت الباحثة بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية(Spss)، كالمتوسطات الحسابية، والأوزان المئوية، والفا كرونباخ، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها الآتي: أن درجة الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كانت كبيرة جداً، وبناءً على نتائج البحث ذات العلاقة باستشراف الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة قامت الباحثة ببناء الأنموذج المقترح، وتكون من ثلاثة عناصر هي تكنولوجيا المعلومات، وأهداف التنمية المستدامة، وبرامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، وقد خلص البحث الحالي إلى جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الأنموذج , برامج الدراسات العليا، تكنولوجيا المعلومات، التنمية المستدامة.

Abstract: This study aimed to build a proposed model for the employment of Information Technology at post- graduate's programs in Yemeni universities according to the goals of Sustainable development, through knowing the importance future of employment of(IT) in Yemeni Universities .

The researcher used the descriptive approach, and sample of experts, the researcher adopted the questionnaire as a tool for collecting data and information. The tool consisted of (27) items distributed to four areas:(Hardware, software , Databases, and Networks). The researcher used some statistical methods to analyze the data using the Spss program for social sciences, such as arithmetic means, standard deviations and alpha cronbach .The research revealed the following findings:-The future importance of employment the information technology in Yemeni Universities according to the goals of sustainable development was very large. According to the goals of sustainable development was very large. According to the results of this study, the researcher built a proposed model consisted of three elements were:(information technology, the goals of Sustainable development and Yemeni Universities .And the research concluded with series of recommendations and proposals

Key words: , Model ,Employment ,Information Technology , Post- Graduate's Programs ,Sustainable Development ,Yemeni Universities

مقدمة:

في ظل عصر المتغيرات التكنولوجية، أصبح هناك علاقة وثيقة بين منظومة تكنولوجيا المعلومات وبرامج الدراسات العليا ، حيث تعد مدخلاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوظيفها في الجامعات ،حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات من الموضوعات الهامة التي تهتم بها دول العالم سواء كانت المتقدمة أو النامية على حد السواء، حيث أن قطاع تكنولوجيا المعلومات يعتبر أحد القطاعات التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث (التنمية الاقتصادية، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة)، ونحن في عصر المعلوماتية أصبحت التنمية المستدامة هي الموجه لكافة المؤسسات وتعد ظاهرة عالمية تولها الحكومات والمؤسسات ومنها الجامعات اهتماما كبيرا، وخصوصاً في ظل ما يشهده العالم من متغيرات كالتكنولوجيا المتقدمة والتنافسية، حيث يتطلب توظيف تكنولوجيا المعلومات بيئة معنية بالمعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة في كافة البنى والوظائف التعليمية والإدارية والاجتماعية داخل المؤسسة.

و في ظل الثورة التكنولوجية اصبح هناك تحدي واضح امام الجامعات في كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا سواء في تنمية وتطوير برامجها الأكاديمية أو مهارات العاملين أو اعضاء هيئة التدريس او الطلبة او توفير بيئة تعليمية ذكية، وقد أدت هذه التطورات إلى تضاعف المعرفة العلمية والتكنولوجية وظهرت بعض المصطلحات الجديدة في مجال التعليم مثل:(التعليم الالكتروني، التعليم عن بعد، والتعليم الذكي)، و من هنا بات من الضروري تطوير وتحديث الجامعات حتى تتواكب مع هذه التغيرات (محمد، 2013، 55).

حيث أن الاستدامة بمفهومها الشمولي تعني قدرة الجامعات على توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحسين وتطوير وظائفها وأدواتها الاساسية، لذا فإن اهم مرتكزات الاستدامة مرتبطة بوظائف الجامعة في الاستدامة الاكاديمية، والاستدامة البحثية، والاستدامة الاجتماعية (العمري،2019، 2).

وقد اشارت دراسة(Ekene and Suleh,2015) و دراسة(Mohammedbhai,2015) على أهمية دور الجامعات في تطوير برامجها و تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق أهدافها.

وعلى المستوى العربي : هناك جهود تبذل في سبيل تطوير الجامعات في الوطن العربي، إلا أنها مازالت تواجه ضعف في استخدام التكنولوجيا، حيث اشارت دراسة(الغوال ونادية، 2019)أن تنمية قطاع التكنولوجيا والمعلومات بحاجة إلى استثمارات كبيرة من طرف الحكومة والقطاع الخاص لتنمية الخدمة العمومية في كافة المجالات (التعليم، والصحة) بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد عقدت بعض الجامعات المؤتمرات العالمية للعام (2020) منها المؤتمر العلمي الدولي للتعليم الافتراضي وقت الأزمات (الواقع والتطلعات) المنعقد في جامعة سكاريا، والمؤتمر الدولي الرابع لتطوير التعليم الالكتروني (إدارة التعليم الالكتروني ضرورة حتمية لحل المشكلات التعليمية الناجمة عن انتشار جائحة فيروس كورونا(الآفاق، الرؤى، التطلعات، والتحديات، الحلول)، وأوصت تلك المؤتمرات بضرورة الاستفادة من التجارب العالمية والعربية الرائدة في هذا المجال، (شميس، 2021، 4).

وعلى المستوى المحلي :على الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعات اليمنية في توظيف تكنولوجيا المعلومات، إلا أن الواقع يشير إلى وجود قصور في البنية التحتية والمادية والتقنية للجامعات الأهلي , وكذلك ضعف في مستوى الثقافة التكنولوجية لدى بعض منتسبي الجامعات وإدارتها، وضعف في مستوى منظومة التدريب على التكنولوجيا وتطبيقاتها التعليمية (العزيزي، 2019، 126).

وفي إطار التوجه نحو التحول الرقمي للجامعات الأهلية، كان هناك جهود واضحة بذلتها الجامعات الأهلية اليمنية وصناع القرار لمواكبة التغيرات التقنية ونأمل الاستفادة منها وتطبيقها في الجامعات الحكومية اليمنية ايضاً، وتطوير انظمتها وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في كل عملياتها، ورفع مستوى الابتكار والإبداع، حيث عقد خلال الفترة من(16_18) سبتمبر 2015م في جامعة العلوم والتكنولوجيا صنعاء المؤتمر العلمي الدولي الأول تحت شعار" واقع التعليم المفتوح في الوطن العربي وآفاق تطويره " وكان من ابرز توصياته حث الجامعات على توفير متطلبات الاعتماد الاكاديمي لبرامج التعليم المفتوح، والتحديث المستمر لبرامج التعليم المفتوح والتعليم الالكتروني، وربط برامج التعليم المفتوح باحتياجات سوق العمل بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، (المؤتمر الدولي بجامعة العلوم والتكنولوجيا، 2017).

وقد اشارت دراسة (قطران والفقيه، 2019) إلى أهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعات اليمنية، ومن خلال اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات والأبحاث بموضوع البحث الحالي وجدت ندرة في دراسات توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عما تتمخض عنه من نتائج قد تفيد العديد من الجهات وصناع القرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وبناء على ما سبق، وجدت الباحثة نفسها في دائرة الاهتمام بهذه المشكلة في الحاجة إلى بناء أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يلائم البيئة اليمنية.

مشكلة البحث:

يعد التعليم العالي في الجمهورية اليمنية إحدى الركائز الاستراتيجية للتنمية الشاملة والمستدامة، كونه يؤدي إلى تحسين عنصر العمل وزيادة الانتاجية، ويسهم بشكل فاعل في تزويد مخرجاته بالمعارف والمهارات التي تمكنها من أداء عملها بجدارة وكفاءة، (أبو أصبع، 2021،6).

وأشارت التقارير الرسمية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة أن برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، تواجه العديد من المشكلات أهمها اعتمادها على أساليب إدارية وفنية وتقليدية (الحاج، 2012، 28)، حيث تتشابه معظم الجامعات اليمنية والكليات في البرامج الأكاديمية، ويغلب عليها الطابع النمطي، حيث تكاد الكليات والأقسام تكون نسخة واحدة في أقسامها وبرامجها، أدى هذا الوضع إلى ازدواجية في التركيبة الهيكلية لعلاقات الجامعات بالمجتمع (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم العالي، 2018، 73)، كما أن مستوى جودة البرامج ونظم تقييمها والمتطلبات الأساسية لها بشكل عام دون المستوى المطلوب (شميس، 2018، 638)إضافة إلى ضعف إيجابية البرامج

الأكاديمية السائدة وعدم ملائمتها لرغبة الطلبة وتوقعاتهم ولا تتوافر جميع التخصصات التطويرية لالتحاق الطلبة بها، ووجود قصور يتمثل في المقررات الدراسية وعدم مواكبتها لتطورات العصر ومتطلبات سوق العمل (العولقي ،2018، 246) وبالرغم من الجهود التي تبذلها الجامعات اليمنية للارتقاء بكفاءتها وتحسين جودتها، والمتمثلة في توظيف تكنولوجيا المعلومات واستيعاب التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى توفير وتحديث في البيئة التحتية، وفي التجهيزات التكنولوجية، إلا أن الواقع الحقيقي للجامعات اليمنية يكشف عن وجود بعض المؤشرات الدالة على ضعف تلك الجهود، وكذلك وجود ضعف في الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير(القانص، 2011، 239) واشارت(دراسة العبدي، 2019)، أنه لا توجد خطة واضحة في الإدارة الالكترونية في الجامعات مستندة إلى رؤيتها ورسالتها وأهدافها بدرجة كبيرة.

ويمكن تحديد مشكلة البحث الحالي بالسؤال الرئيس الآتي: **ما الانموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ؟**

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة كما اشارت لها بعض الدراسات والأبحاث؟
- ما درجة الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات في ضوء أهداف التنمية المستدامة كما يراها الخبراء ؟
- ما الأنموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ؟

أهمية البحث:

تتضح الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث من خلال الآتي :

- أهمية مجال وموضوع البحث الذي يأتي مواكبا للتطورات التكنولوجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- قد يفيد البحث كنقطة انطلاق للباحثين في هذا المجال والتركيز على توظيف تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة في التعليم العالي.
- يقدم البحث معلومات قد تفيد الجهات المسؤولة في وزارة التعليم العالي وصناع القرار وراسمي السياسات المستقبلية بآليات عملية في توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ربط الوظائف الاساسية للجامعات (التعليم_ البحث العلمي _ خدمة المجتمع) بالتنمية المستدامة، بما يهدف تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في إدارات الجامعات اليمنية، ونشر ثقافة الاستدامة في هذا المجال.
- تقديم أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تقديم أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال التعرف على:

- واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة كما تشير اليها الدراسات والتقارير .
- التعرف على الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة كما يراها الخبراء.

التعرف على الأنموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة .

حدود البحث:

يتحدد البحث بالحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: تقديم أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

الحدود البشرية: عدد من الخبراء الأكاديميين في الجمهورية اليمنية.

الحدود المكانية: الجامعات اليمنية (إب – عدن – عمران - تعز – مأرب) .

الحدود الزمانية: سيتم إجراء هذا البحث خلال العام الدراسي (2021م).

منهج البحث:

تحقيقا لأهداف البحث وأسئلته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستشرافي.

مصطلحات البحث

يتضمن البحث المصطلحات الآتية:

- **الأنموذج:** تمثيل مبسط لموقف فعلي أو لموضوع أو للحقيقة أو الواقع، وقد يكون ملخصات يضم الخصوصيات المهمة للواقع العملي الذي يمثل انطلاقا من طبيعة المشكلة المطروحة ذاتها ومكوناتها، لأن الانجراف في طرح التفاصيل يجعل الأنموذج معقدا ويتناقض مع طبيعته الأساسية (الشماع، 2007، 291).

-**التعريف الإجرائي:** مخطط واضح المعالم يشمل مكونات تكنولوجيا المعلومات (المكونات المادية، والبرمجيات، وقاعدة البيانات، والشبكات) لتوظيفها في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية بما يناسب بيئتها وبحسب ما ستُشير إليه نتائج هذا البحث والإطار النظري والدراسات السابقة.

- **تكنولوجيا المعلومات** : مجموعة من المكونات المادية والبرمجيات والاجراءات التي تعمل على جمع ومعالجة وخزن واسترجاع توزيع المعلومات بهدف دعم عملية اتخاذ القرارات (رشوان، 2000، 12).

- **الدراسات العليا**: مرحلة جامعية عليا مابعد البكالوريوس للحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه في التخصص، مدة الدراسة في الماجستير سنتان، وفي مدة الدكتوراه ثلاث سنوات تخضع لقوانين صادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(العاني والعطار، 2004، 164)

- **التنمية المستدامة**:

التعريف الإجرائي: يقصد بها قدرة الجامعات اليمنية على الاستمرارية في توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا بكفاءة مع المحافظة على هيكلها العام ومواردها ووظائفها الأساسية وتطويرها.

- الدراسات السابقة:

ستناول الباحثة الدراسات المحلية والعربية والأجنبية المتعلقة بتكنولوجيا التعليم والتنمية المستدامة ونظرا لقلة الدراسات التي تتعلق بتوظيف التكنولوجيا في برامج الدراسات العليا في ضوء أهداف التنمية المستدامة لم تسرد الباحثة دراسات لا تتعلق بالموضوع، وهي كالآتي:

1- **دراسة(الشرعبي ، 2018)**: هدفت الدراسة إلى تصميم أنموذج مقترح للتخطيط الشبكي لبرامج الدراسات العليا في جامعة إب في الجمهورية اليمنية من خلال معرفة واقع عمليات برامج الدراسات من حيث تحديد أزمنة وأنشطة البرامج ، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتطويري، واستخدم عينة قصدية من الخبراء ، ولغرض جمع البيانات والمعلومات استخدمت الباحثة أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الآتي : بناء الأنموذج المقترح للتخطيط الشبكي لبرامج الدراسات العليا في جامعة إب في الجمهورية اليمنية.

2- **دراسة(جبارة وآخرون، 2019)**: هدفت الدراسة إلى تقويم جودة برامج الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة تعز، واستخدم المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة (75) خريجاً من المراحل النهائية لطلبتي الماجستير والدكتوراه، تم اختيارهم بطريقة عشوائية و (24) استاذاً جامعياً ، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الآتي : أن درجة توافر الجودة في برامج الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة تعز كانت متوسطة.

3- **دراسة(قطران والفقيه ،2019)**: تهدف الدراسة إلى التعرف على توظيف تكنولوجيا المعلومات في إدارة الجامعات اليمنية (الواقع والمأمول) من خلال تحديد مجالات توظيف تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب، الشبكات الداخلية، وشبكات الانترنت، الهاتف)، والكشف عن مستوى توظيفها في إدارة الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية، واستخدما الباحثان أداة تكونت من(112) فقرة تم توزيعها على أربعة مجالات و (16)جامعة منها (9)جامعات حكومية و (7)جامعات أهلية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الآتي :_ أن مستوى أدوات الإدارة الالكترونية في الجامعات الحكومية متوسط، بينما في إدارة الجامعات الأهلية بمستوى عالي، وأن شبكة الانترنت توظف في إدارة الجامعية بمستوى منخفض، بينما توظف في الجامعات الأهلية بمستوى متوسط.

4-دراسة (آل قاسم و بادي، 2020): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات والبحث العلمي، والتعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات والبحث العلمي في الجامعات اليمنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها أن لتكنولوجيا التعليم دور في تطوير البحث العلمي.

5-دراسة(أبو أصبع، 2021): هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الأهلية اليمنية نحو الجامعة الذكية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والمسحي، وتكون مجتمع الدراسة من الإداريين والأكاديميين في الجامعات الأهلية اليمنية (جامعة العلوم والتكنولوجيا، والجامعة الوطنية، وجامعة الاندلس، وجامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية) واستخدم الباحث أداة الاستبيان مكونة من (69) فقرة، شملت أربعة مجالات تمثل التحليل الاستراتيجي للجامعات الأهلية، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الآتي : أن الموقف الاستراتيجي(الوضع الاستراتيجي) الملائم لتحول الجامعات الأهلية اليمنية نحو الجامعات الذكية هو الاستراتيجية الدفاعية (استراتيجية الثبات والاستقرار).

6-**دراسة(شميس، 2021):** هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج مقترح لنظام الجامعة الافتراضية في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والمسحي والمنهج الاستشرافي، وتكونت عينة البحث من (45) خبيراً من الجامعات اليمنية ،واستخدم الباحث أداة الاستبانة وفق أسلوب دلفي المعدل ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الآتي : بناء الأنموذج مقترح لنظام الجامعة الافتراضية في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية .

7- دراسة (الغوال ونادية، 2019): هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة بالجزائر، ومحاولة تقييم الواقع ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر، إلا أنها لا تزال عاجزة عن مسايرة التطورات العالمية، فهي تحتاج لاستثمارات كبيرة من طرف الحكومة والقطاع الخاص.

8- دراسة (Ekene and Suleh ,2015): هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا، حيث تحدثت الدراسة عن دور كلية ماريست من حيث رؤيتها، أهدافها، وبرامجها، وسعت للكشف عن التحديات التي تواجه الكلية والعمل على إيجاد حلول لهذه التحديات، اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، وكانت العينة من (15) فردا واستخدمت أداة المقابلة وأداة تحليل الوثائق، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الآتي : تواجه الجامعة عوائق تحول دون تحقيق التنمية المستدامة مثل القيود المالية ومحدودية البرامج.

9- دراسة (Mohammedbhai,2015،): هدفت الدراسة إلى توضيح دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا، وركزت على أهمية التعليم ودوره القوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والدراسات المكتبية، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها الآتي : أن التعليم العالي في الجامعات يلعب دورا هاماً في تعزيز التنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في المنهج العلمي وفي جزئية من العنوان في توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في ضوء أهداف التنمية المستدامة، ويتضح بأن الفجوة المعرفية التي تناولها البحث هي بناء أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، واستفادت الباحثة من الدراسات السابقة في الإطار النظري، وفي الإجراءات المنهجية.

الإطار النظري:

إن ما يشهده العالم من تحولات رقمية كبيرة، فرض على مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية مسايرة هذا النهج التقني من خلال توظيف تكنولوجيا في نظمها التعليمية والبحثية لما لها من أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواكبة التغيرات التكنولوجية والمعلوماتية.

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات:

أ: مفهوم تكنولوجيا المعلومات: أن كلمة(Technology) اشتقت من كلمتين يونانيتين هما(Techno) أي الفن، المهارة، الصناعة، الحرفة، أما الجزء الاخر(logy) فهي مأخوذة من كلمة (logiest) والتي تعني العلم أو الدراسة وترجم البعض كلمة(تكنولوجيا) إلى العربية على أنها التقنيات (عبدالعزيز.2019 ، 52)،كما يعرفها(Karami):أنها عملية المعرفة وطرق تطبيقها ومعالجتها ونقلها وجعل المعلومات أكثر تطوراً (Freedom,etall,2012, 5).

ب: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات :

أن مصطلح تكنولوجيا المعلومات رغم حداثته نسبياً إلا أنه مر بعدة مراحل كما اشارا (السمراني و زغبى 2004، 120 _118)وهي:

1- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى: تتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها مثل الكتابة السومرية والمسمارية، ثم الكتابة التصورية حتى ظهور الحروف التي عملت على انهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الانسانية.

2_ مرحلة ثورة المعلومات والاتصال الثانية: والتي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع اكثر انتشارا.

3_ مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة: تتميز بظهور أنواع واشكال المصادر المسموعة، والمرئية، والهاتف، والمياه، والتلفزيون، والأفراد، والاشرطة الصوتية، واللاسلكية ،وجانب المصادر المطبوعة الورقية، هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.

4_ مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة: تتمثل باختراع الحاسوب وتطور مراحله واجياله المختلفة مع كافة مميزاته و وفوائده على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل الاتصال ارتبطت بالحواسيب.

5- مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة: تتمثل في الترابط مابين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة، وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة، التي حققت تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات وفي قمتها الانترنت.

ج:خصائص تكنولوجيا المعلومات :

تتمثل أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات بأنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الثورة الرقمية التي تؤدي إلى التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة قدرة الأفراد على الاتصال والحصول على المعلومات والمعارف، ومن اهم الخصائص السرعة في معالجة البيانات الكترونيا وامكانية توصلها إلى جميع المستخدمين في جميع انحاء العالم بالوقت المناسب لاتخاذ القرارات(الفقيه2017، 39_38)، وكذلك ضعف في مستوى الثقافة التكنولوجية لدى بعض منتسبي الجامعات وإدارتها، وضعف في مستوى منظومة التدريب على التكنولوجيا وتطبيقاتها التعليمية، (العزيزي، 2019 126)،واضاف (لاجوس، 2002، 99_98)بأن تكنولوجيا المعلومات تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها الآتي:

1_ تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الاماكن الالكترونية متجاورة، مثال على ذلك شبكة الانترنت التي تسمح لكل واحد بالحصول على مايلزمه من معلومات ومعطيات في وقت قصير.

2_ رفع الانتاجية: تعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع الانتاجية بشكل فعال.

3_ المرونة: تعدد التعاملات تكنولوجيا المعلومات لتعدد احتياجاتنا لها.

4_ الاتمتة : يقصد بها الاسرع والأقل تكلفة وهي من اهم ميزات تكنولوجيا المعلومات.

د: وظائف تكنولوجيا المعلومات :

تختص تكنولوجيا المعلومات بجملة من الوظائف يمكن توضيحها كما ذكرها (Anderson and Post,2000,122) بالآتي :

1_ الحصول على البيانات: تعد هذه الوظيفة الاولى التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا المعلومات من خلال تكديس البيانات وتجميعها، والحصول على البيانات الخاصة بعمليات المؤسسة والاحداث الاخرى الخاصة بالبيئة الخارجية، وإعدادها للمعالجة من خلال إدخال البيانات وتسجيلها وتحريرها، ويقوم الأفراد بتسجيل هذه البيانات على اوساط مادية كالورق وهو إدخالها مباشرة إلى الحاسوب بواسطة الأفراد العاملين في النظام، وتعد الدقة والجودة من أهم العمليات في إدخال البيانات بصورة صحيحة ويتوقف عليها دقة وجودة مخرجات النظام.

2- **المعالجة**: يقصد بها إجراء العمليات الحسابية والمنطقة المختلفة على البيانات وتحويلها إلى معلومات، وتتضمن تحويل جميع اشكال البيانات او المعلومات وتحليلها وتركيبها وتشمل المعالجة على عمليات متعددة، كمعالجة المعلومات، ومعالجة الكلمات والوثائق، بما في ذلك التقارير والاخبار والمراسلات، ومعالجة الصور والأصوات.

3_ **الخزن**: يعد مكون اساسي لنظم المعلومات، فالخزن يحفظ فيه البيانات والمعلومات بشكل منظم لاستخدام مخرجات النظام حين يحتاجها المستفيد.

4_ **الإرسال** : يقصد به إرسال المعلومات من موقع إلى آخر وذلك باستخدام واعتماد اوساط مختلفة كالأقمار الصناعية والألياف الضوئية وغيرها.

هـ: معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات :

ضعف البنية التحتية التي تواكب ثورة تكنولوجيا المعلومات، والتي تتمثل في غياب الاعتمادات المالية التي تخصصها الدول لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، أو لقلة الخبرات وعدم توفرها بالشكل الذي يقابل التطورات المتوالية لهذه التكنولوجيا، أو لعدم وجود الكفاءات والخبرة في القطاع التكنولوجي، التكلفة الباهظة لأجهزة تكنولوجيا المعلومات نتيجة احتكار سوقها من خزن الشركات الكبرى، وعدم وجود وعي وثقافة حول مايمكن أن توفره تكنولوجيا المعلومات، وكذلك محدودية توفر المهارات اللازمة(سالم2014، ، 18).

المحور الثاني: الدراسات العليا في الجامعات اليمنية : يتضمن هذا المحور معرفة واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية كما اشارت لها بعض الدراسات والأبحاث:

أ : **نشأتها:** ظهرت الدراسات العليا والبحث اليمني مع نشأة وظهور الجامعات اليمنية، حيث بدأت في جامعة صنعاء التي أنشئت عام (1970)، ففي مطلع الثمانينات من القرن العشرين بدأت الدراسات العليا في جامعة صنعاء في شكل دبلومات تخصصية، وفي النصف الأخير من عقد الثمانينات بدأت الجامعة بمنح درجة الماجستير في كلية العلوم، وفي عام (1985) تم إنشاء عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، التي سعت لتفعيل الخطط والمشاريع التي كانت مرسومة لإيجاد دراسات عليا في الجامعة، فتحت برامج الدبلومات التخصصية في كلية الشريعة والتجارة وبرنامج الماجستير في كليتي التربية واللغات (الأغبري، 2004، 63)، وفي كلية التربية بدأت الدراسات العليا عام (1984) في الدبلومات العامة (فياض، 1994،15).

أما جامعة عدن فقد بدأت الدراسات العليا في فبراير ((1982)في محاولة أولية لنيل درجة الدبلوم في تخصصين هما التربية واللغة الإنجليزية، توقف هذا البرنامج، وبعد الوحدة (1991)، تم فتح ثلاثة برامج لنيل الماجستير في التاريخ والجغرافيا والفلسفة بكلية عدن، وبعدها في أكتوبر (1991) فتح برنامج الماجستير في كلية الاقتصاد والإدارة، ثم توالى فتح برامج عديدة للدراسات العليا الدبلوم، الماجستير في مختلف الكليات والتخصصات العلمية والنظرية، ونتيجة للنمو الكمي المتزايد في الدراسات العليا فتح برنامج الدكتوراه ابتداءً من اكتوبر (2001)، وذلك في تخصصات اللغة العربية، والتربية، والجغرافيا في كليتي الآداب والتربية (القطري، 2004، 207). وأما الجامعات اليمنية وأما الحكومية الحديثة النشأة وهي جامعة إب، تعز، ذمار، الحديدة، حضرموت فأن الدراسات العليا تعد ظاهرة نسبياً.

ب - أهداف الدراسات العليا في الجامعات اليمنية :

أشارت اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات اليمنية أن برامج الدراسات العليا تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية كما وردت في(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2001،1-2):

_ الإسهام في حركة البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية والاهتمام بالإضافات العلمية.

_ إعداد الكفاءة العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية.

_ إقتراح المعالجات العلمية لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

_ تطوير البرامج الدراسية للمرحلة الجامعية والعمل على تأسيس برامج دراسات عليا متطورة.

_ تعزيز مكانة الجامعة باعتبارها مركزاً علمياً وحضاريا يسهم في بناء وتطوير التراث اليمني التاريخي والثقافي.

_ تسهيل حصول الباحثين والدارسين على البحوث العلمية والعالمية بصورة منتظمة.

_ نشر الأبحاث المبتكرة في مجلات علمية متخصصة على المستوى الإقليمي والعالمي.

_ الاهتمام بالتخصصات التوعية العلمية المطلوبة لسوق العمل المحلية والعالمية.

ج -أنواع برامج الدراسات العليا :

تكاد تتمثل برامج الدراسات العليا ودرجاتها الممنوحة في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية، وفي الكثير من محتوى المناهج الدراسية وشروط القبول والتسجيل لأي من الدرجات العلمية وتتكون برامج الدراسات العليا كما اشارت إليها(دليل جامعة صنعاء، 1970، 230) من اللآتي:

1_ برنامج دبلومات الدراسات العليا. 2- برنامج الماجستير 3 - برنامج الدكتوراه

د - الصعوبات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات اليمنية :

هناك العديد من الصعوبات الاي تواجه الدراسات العليا كما ذكرها (الحاج 2000، ، 23):

_ غياب أهداف محددة واضحة ودقيقة، مكتوبة ومعلنة للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية، تشتق من أهداف الجامعات اليمنية لترسم الاتجاهات العامة لأنشطة الدراسات العليا، والبحث العلمي، بجانب غياب اللوائح الداخلية لكل جامعة، والمترجمة لتلك الأهداف المحددة للاتصالات والمسؤوليات المنظمة لأداء المهام والوظائف.

_ ضعف البنى التنظيمية: الأكاديمية والإدارية والفنية للدراسات العليا والبحث العلمي، فهذه البنى تتشابه في كل الجامعات اليمنية تقريباً.

_ طغيان الأنماط التقليدية على بنى الجامعات ونظمها المختلفة.

_ ضعف التعاون والتنسيق بين الأقسام والكليات والجامعات لإعداد برامج الدراسات العليا والبحث العلمي تخطيطا وتنفيذاً، وافتقار الجامعات الحكومية للاستقلال المالي والإداري والحرية الأكاديمية.

المحورالثالث :التنمية المستدامة :

أ: مفهوم التنمية المستدامة:

يعرفها (Ralph&Stubbs,2014) بأنها نموذجا للتفكير في المستقبل الذي تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والبيئة والاجتماعية، وتسعى بشكل متوازن لتحقيق نوعية الحياة.

ب: أبعاد التنمية المستدامة:

أن التنمية المستدامة لها أبعادا متكاملة لنجاحها تتضمن البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والتقني، وفيما يلي عرض لتلك الأبعاد (ماهر أبو المعاطي، 2014):

1-**البعد الاقتصادي**: يتضمن في ضرورة إعادة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوى معيشه لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، كما يتضمن إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى اعتبار التنمية المستدامة فرص اقتصادية، من خلال التعرف على أنواع رأس المال سواء كان طبيعيا، أو بشريا، أو اجتماعيا.

2_ **البعد الاجتماعي**: من خلال تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية، والنهوض بالتنمية الريفية، واعتماد التكنولوجيا.

3_ **البعد السياسي**: يقصد به تبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحققها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إجراءات وتشريعات النظام السياسي في المجتمعات.

4_ **البعد البيئي**: إن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوزان البيئي من جهود وأنشطة الإنسان والبيئة وتدعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبيات التي تحدث خللا في التوزان البيئي، ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة، حتى لا يؤثر ذلك على مستقبل التنمية في المجتمع.

5_ **البعد التكنولوجي أو التقني**: من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة، وكذلك ضرورة فرض عقوبات لمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتى لا يكون هناك مزيد من التدهور فالبيئة، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

ج:مجالات التنمية المستدامة:

أورد(بركات وحسن، 2009، 7) أن المجالات الرئيسة التي ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة هي:

1_ **تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة**: من خلال ايجاد ترابط بين الانظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي الطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم.

2_ **المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة**، الذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر للموارد الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

3_ **تحقيق التنمية الاجتماعية**: من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة.

د: توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعات ا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفي هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيا القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن توظيف تقنيات المعلومات لتحقيق تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعيه وبيئية من

خلال الآتي: تعزيز أنشطة البحوث والتطوير لتوظيفها في تكنولوجيا المعلومات واعتماد الآليات القابلة للاستدامة، توظيف تكنولوجيا المعلومات في جميع القضايا المتعلقة بالمجتمع عن طريق ورش عمل، و أن دور تكنولوجيا المعلومات في استمرار التعليم، خاصة في انتشار الأوبئة مثل كورونا، يكمن في توفير قاعدة معلومات تتعلق بالأمراض وانتشارها وطرق مكافحته وعلاجها.

هـ: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية :

أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب جهودا شاملة ومتعددة التخصصات، وحتى تنجح الجامعة في تحقيق ذلك، يجب أن تقوم بتحول جذري داخل الجامعة يشمل المستويات الآتية:

1-**المستوى المؤسسي التنظيمي**: الجامعة بكل مكوناتها وأعضائها بحاجة لتنمية مستدامة، ويتطلب ذلك أعضاء هيئة تدريس لديهم نظرة واضحة لعمل الجامعة ككيان ونظام يسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات(Beringer& Adombent, 2008).

2 - **مستوى الثقافة المؤسسية:** من الضروري إجراء تغييرات واسعة النطاق على الثقافة المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعة ويظهر تأثيرها على القرارات والإجراءات الإدارية والمناهج والأبحاث . (Ralph&Stubbs, 2014)

3 -**مستوى الأنشطة التشغيلية والعمليات**: حتى تنجح الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لابد أن تربط بين الأنشطة التشغيلية والبحث العلمي في الجامعة، مع أهمية إشراك الطلبة في هذه الأنشطة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Woolworth&Palmer&Steele,2011).

4_ **مستوى سياسة الجامعة**: حتى تتمكن إدارات الجامعات من إضفاء الطابع المؤسسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من وضع سياسة استدامة خاصة بالجامعة، تشمل الخطط والاستراتيجيّات والتقارير، وهذه السياسة تحدد القيم الأساسية للاستدامة في مؤسسات التعليم العالي (Listone, et al, 2015).

5_ **مستوى الخطط والاستراتيجيّات**: لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تضع الجامعة خططا واستراتيجيات ومنهجية خاصة سواء في التعليم الذي يشمل المناهج وطرق التدريس، والبحث العلمي الذي يشمل أبحاث أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والعمليات التي تتم داخل الجامعة مثل إدارة شؤون الطلبة، الصيانة، المباني، والموارد البشرية، بالإضافة إلى التوعية المجتمعية، بما في ذلك إشراك المجتمع المحلي بقضايا التنمية المستدامة وتوعيته بأهميتها(Liston, et al, 2015).

6_ **مستوى القادة التربويين**: من خلال توفير فرص تطويرية لقادة المستقبل، حتى تستمر عملية النمو والازدهار في الجامعة(Driscoll, et al, 2013).

إجراءات البحث الميدانية:

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في إعداد بحثها من حيث تحديد منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، وإعداد أداة البحث وخطوات بنائها، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات البحث،

والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال أداة البحث، ويمكن استعراضها كالآتي:

- منهج البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي القائم على وصف الظاهرة من الأدب النظري والدراسات السابقة، واستشراف عناصر الأنموذج المستقبلي لتوظيفها.

- مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث وعينته من مجموعة من الخبراء الاكاديميين في عدد من الجامعات اليمنية(إب – عدن- تعز – عمران- مأرب) وعددهم (7) خبراء، تم اختيارهم بطريقة قصدية، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، تكونت من أربعة مجالات، وبعد التأكد من قياس صدق الأداة وثباتها، تم عرضها على الخبراء، قامت الباحثة بترميز الاستبانات وتفريغها في (الحاسب الآلي) وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (Spss).

الأساليب الإحصائية:

1. التكرارات والنسب المئوية: لوصف عينة أفراد البحث، ولحساب تكرارات مستويات الاستجابة على الفقرات.
2. معامل ألفا كرونباخ(Cronbach Alpha): لحساب معامل الثبات لمفهوم الاتساق الداخلي لفقرات البحث.
3. الوسط المرجح (Means) والأوزان المئوية لغرض وصف أراء أفراد عينة البحث، عن مجال وكل فقرة من فقرات الأداة على بعد الأهمية المستقبلية.

4 - استخدمت الباحثة محكاً وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي.

- تحديد الحدود الحقيقية لبدائل المقياس: بإضافة طول الفترة إلى أقل قيمة في المقياس وبذلك فإن الحدود الحقيقية للمقياس توضح من خلال الجدول الآتي:

جدول(1)

معيار الحكم على استجابات أفراد العينة

درجة المقياس	المتوسط الحسابي		معيار الحكم
	من	إلى	
5	4.20	5.00	كبيرة جداً
4	3.40	4.19	كبيرة
3	2.60	3.39	متوسطة
2	1.80	2.59	ضعيفة
1	1.00	1.79	ضعيفة جداً

نتائج الدراسة:

اولاً: **الإجابة عن السؤال الأول** : ما واقع توظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة كما اشارت لها بعض الدراسات والأبحاث؟ الإجابة تتضمن من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

- ما درجة الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة كما يراها الخبراء؟

وللإجابة عن هذا السؤال، استخدمت الباحثة الوسط المرجح، والأوزان المئوية، والرتب لجميع فقرات المجالات ومجمل الأداة للمجالات، ويمكن عرضها من خلال الجدول الآتي:

جدول (2)

الوسط المرجح والأوزان المئوية للأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة حول مجالات البحث الرئيسة؛ ومجمل الأداة للمجالات.

م	المجالات	الوسط المرجح	الوزن المئوي	رتبة الخبراء	مستوى الدلالة
1	مجال المكونات المادية	4.40	88%	4	كبيرة جداً
3	مجال البرمجيات	4.51	%90.2	3	كبيرة جداً
5	مجال قواعد البيانات	4.64	%92.8	1	كبيرة جداً
2	مجال الشبكات	4.55	91%	2	كبيرة جداً
المتوسط العام		4.52	%90.4		كبيرة جداً

يتضح من الجدول (2) أن الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ، كما جاء في اراء الخبراء كانت كبيرة جداً، وذلك بدلالة المتوسط العام الذي بلغ (4.52)، والوزن المئوي الذي بلغ (90.4%)، وهذا يعني أن تصورات الخبراء نحو الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة في المستوى المطلوب، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود رغبة وطموح مستقبلي بذلك.

الأهمية المستقبلية لتطبيق مجال قواعد البيانات:

جدول (3) : الوسط المرجح والاوزان المئوية للأهمية المستقبلية لتطبيق فقرات مجال قواعد البيانات؛ والمتوسط العام.

م	الفقرة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	رتبة الخبراء	مستوى الدلالة
3	توظيف أنظمة المعلومات في مجال التدريس والبحث العلمي والابتكارات التكنولوجية .	4.71	%94.4	1	كبيرة جداً
1	يوجد كادر متخصص في إدارة قواعد المعلومات	4.71	%94.4	1	كبيرة جداً
5	امتلاك قواعد بيانات الكترونية للأبحاث والمراجع العلمية المحلية والعربية والعالمية.	4.71	%94.4	1	كبيرة جداً
2	توفر نظم معلوماتية بكافة شؤون العمل.	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
7	الحرص على تحديث قواعد البيانات باستمرار.	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
4	تتصف قاعدة البيانات بقدرتها العالية على تخزين البيانات واسترجاعها.	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
6	الاحتفاظ بنسخ احتياطية من البرامج والبيانات المخزنة بالحاسوب.	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
المتوسط العام		4.64	%92.8		كبيرة جداً

يتضح من الجدول (3) أن الأهمية المستقبلية **لتوظيف مجال قواعد البيانات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية**، كما جاءت تصورات الخبراء (كبيرة جداً)، وذلك بدلالة المتوسط العام الذي بلغ (4.64)، والوزن المئوي الذي بلغ (92.8%).

الأهمية المستقبلية لتطبيق مجال الشبكات:

جدول (4) :

الوسط المرجح والاوزان المئوية للأهمية المستقبلية لتطبيق فقرات مجال الشبكات؛ والمتوسط العام.

م	الفقرة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	رتبة الخبراء	مستوى الدلالة
1	توجد شبكة اتصالات حديثة لخدمة النظام في الجامعة .	4.71	%94.2	1	كبيرة جداً
2	توظيف منصة إلكترونية للتعليم الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية.	4.71	%94.2	1	كبيرة جداً
4	استخدام شبكة تكنولوجيا للتواصل مع العاملين والطلبة باستمرار.	4.71	%94.2	1	كبيرة جداً
3	القيام بتوعية الطلبة بأهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال منصات الجامعة.	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
5	تشجيع الطلبة على انتاج الابحاث والدراسات و إقامة المؤتمرات العلمية وتبادل الخبرات مع جامعات اخرى لتحقيق التنمية المستدامة .	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
6	تحفيز الطلبة بمنح دراسية للمبدعين في مجال الابتكار التكنولوجي .	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
7	نشر الابحاث والدراسات من مجلات الكترونية علمية محكمة على موقعها للاستفادة من تجارب الاخرين.	4.57	%91.4	2	كبيرة جداً
المتوسط العام		4.55	%92.8		كبيرة جداً

يتضح من الجدول (4) أن الأهمية المستقبلية **لتوظيف مجال الشبكات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية**، كما جاءت تصورات الخبراء (كبيرة جداً)، وذلك بدلالة المتوسط العام الذي بلغ (4.55)، والوزن المئوي الذي بلغ (92.8%).

الأهمية المستقبلية لتطبيق مجال البرمجيات:

جدول (5) : الوسط المرجح والاوزان المئوية للأهمية المستقبلية لتطبيق فقرات مجال قواعد البيانات؛ والمتوسط العام.

م	الفقرة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	رتبة الخبراء	مستوى الدلالة
1	استخدام برمجيات تكنولوجيا المعلومات لغرض تنظيم علاقة وحدات الحاسوب مع بعضها.	4.57	%91.4	1	كبيرة جداً
5	توظيف الجامعة نتائج البحوث والدراسات في تنمية الابتكارات التكنولوجية.	4.57	%91.4	1	كبيرة جداً
3	توجد أنظمة حماية متطورة لحماية بيانات الجامعة.	4.42	%88.4	2	كبيرة جداً
2	توفر خبراء في التعامل مع أنظمة التشغيل الحديثة للحاسوب.	4.42	%88.4	2	كبيرة جداً
4	تعمل البرمجيات المستخدمة في الجامعة على جمع البيانات ومعالجتها بسرعة وتميز.	4.42	%88.4	2	كبيرة جداً
6	استخدام برمجيات حوسبة المكتبات لتوفير بيئة مشتركة للتعاون مع المكتبات والمراكز البحثية الاخرى.	4.42	%88.4	2	كبيرة جداً
7	تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات الحالية لمواكبة التطورات في التقنيات والابتكارات التكنولوجية .	4.11	%80.2	3	كبيرة
	المتوسط العام	4.51%	90.2%		كبيرة جداً

يتضح من الجدول (5) أن الأهمية المستقبلية **لتوظيف مجال البرمجيات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية**، كما جاءت تصورات الخبراء (كبيرة جداً)، وذلك بدلالة المتوسط العام الذي بلغ (4.51)، والوزن المئوي الذي بلغ (90.2%).

الأهمية المستقبلية لتطبيق مجال المكونات المادية:

جدول (6) : الوسط المرجح والاوزان المئوية للأهمية المستقبلية لتطبيق فقرات مجال قواعد البيانات؛ والمتوسط العام.

م	الفقرة	الوسط المرجح	الوزن المئوي	رتبة الخبراء	مستوى الدلالة
3	تجويد الأداء التكنولوجي والإداري والأكاديمي .	4.57	%91.4	1	كبيرة جداً
5	الطموح إلى توظيف التكنولوجيا الرقمية (الحوسبة السحابية، الجامعة الافتراضية، الجامعة الذكية).	4.57	%91.4	1	كبيرة جداً
1	توفر التقنيات المعلوماتية الحديثة كالحاسوب وملحقاته.	4.42	%88.4	2	كبيرة جداً

2	توفر البيئة التحتية من الأجهزة وتقنيات المعلومات الحديثة لتسهيل الحصول على المعرفة العلمية .	4.28	%85.6	3	كبيرة جداً
6	توظيف التقنيات الحديثة في مرافق الجامعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .	4.28	%85.6	3	كبيرة جداً
4	توظيف تكنولوجيا المعلومات في تنمية قدرات العاملين والطلبة.	4.14	%82.8	4	كبيرة
المتوسط العام		4.40	%88		كبيرة جداً

يتضح من الجدول (6) أن الأهمية المستقبلية **لتوظيف مجال المكونات المادية في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية**، كما جاءت تصورات الخبراء (كبيرة جداً)، وذلك بدلالة المتوسط العام الذي بلغ (4.40)، والوزن المئوي الذي بلغ (88%).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما الأنموذج المقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ؟

للإجابة عن السؤال: في ضوء إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة ذات العلاقة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة، والإطار النظري، إضافة إلى واقع تشخيص الدراسات السابقة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدارسات العليا في الجامعات اليمنية، و وفق نتائج الدراسة ذات العلاقة باستشراف الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قامت الباحثة ببناء أنموذج ويمكن عرضه بالآتي :

1-مصادر بناء الأنموذج: اعتمدت الباحثة في بناء الأنموذج بشكل كبير على المصادر الآتية:

- الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بموضوع مجال تكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة.
- نتائج تحليل الواقع لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية من دراسات سابقة.
- نتائج الدراسة في الأهمية المستقبلية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات ا اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

2 - منطلقات بناء الأنموذج:

تم تصنيف منطلقات الأنموذج المقترح إلى المنطلقات المستمدة من الإطار النظري للبحث وكذا المنطلقات المستمدة من نتائج البحث للأهمية المستقبلية بتوظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وفيما يلي عرض هذه المنطلقات كالآتي :

- وجود توجه رسمي لتطوير التعليم العالي.
- إفرازات تكنولوجيا المعلومات، الواقع الافتراضي وثورة المعرفة والعولمة.

- الأزمات والأوبئة كانتشار جائحة فيروس كورونا الذي اوقف استمرار التعليم.
- الرؤية الاستراتيجية للعام (2025م) التي تهدف إلى إدخال تغيير جذري في أنظمة التعليم لتصبح قادرة على مواكبة العصر.

3- أهداف الأنموذج المقترح: تتمثل أهداف الأنموذج بالآتي:

_ تقديم برامج التعلم مدى الحياة تلبي احتياجات المجتمع المعرفية.

_ إتاحة المشاركة العلمية عن بعد بين الباحثين في مختلف ميادين البحث العلمي.

_ تقديم خدمات مجتمعية مستدامة من خلال الخدمات المعرفية، والثقافية، والتوعوية التي تستهدف مختلف فئات المجتمع.

4-عناصر الأنموذج: يتكون الأنموذج المقترح من ثلاثة كما يوضحها الشكل (1) الآتي:

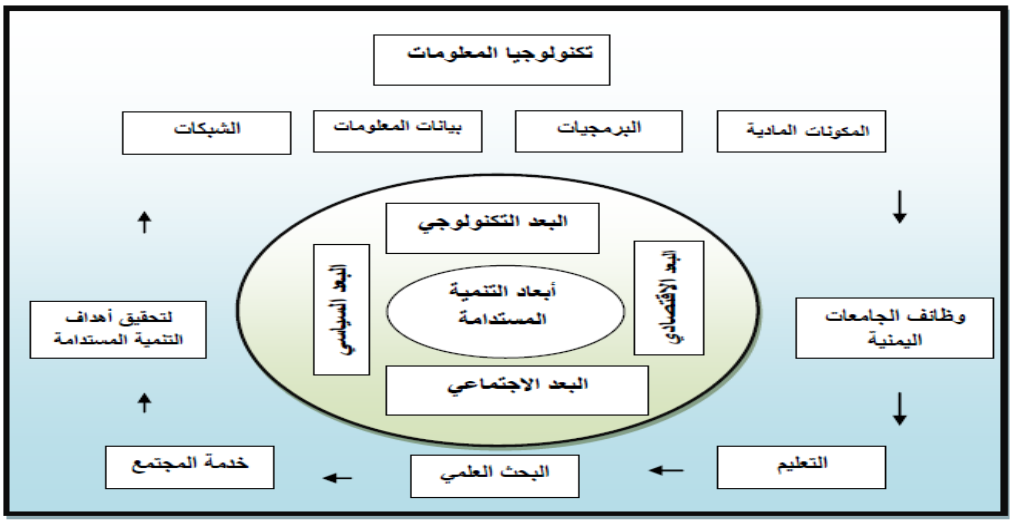

أنموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة (إعداد الباحثة)

ومن خلال الشكل (1):يتكون الأنموذج من ثلاثة عناصر هي تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة ب: (المكونات المادية ، والبرمجيات، وقواعد البيانات، والشبكات)، لتنمية المستدامة المتمثلة بأهدافها وأبعادها البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والتقني، وبرامج الدراسات في الجامعات اليمنية المتمثلة في وظائفها الأساسية التعليم _ البحث العلمي _ خدمة المجتمع ويتضح أن توظيف تكنولوجيا المعلومات له دور كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال وظائفها الأساسية (التعليم _ البحث العلمي _ الخدمة المجتمعية).

تكنولوجيا المعلومات: تتكون من الآتي:

المجال الأول: قواعد البيانات

- توظيف أنظمة المعلومات في مجال التدريس والبحث العلمي والابتكارات التكنولوجية .

- يوجد كادر متخصص في إدارة قواعد المعلومات.
- امتلاك قواعد بيانات الكترونية للأبحاث والمراجع العلمية المحلية والعربية والعالمية.
- توفر نظم معلوماتية بكافة شؤون العمل.
- الحرص على تحديث قواعد البيانات باستمرار.
- تتصف قاعدة البيانات بقدرتها العالية على تخزين البيانات واسترجاعها.
- الاحتفاظ بنسخ احتياطية من البرامج والبيانات المخزنة بالحاسوب.

المجال الثاني: الشبكات

- توجد شبكة اتصالات حديثة لخدمة النظام في الجامعة .
- توظيف منصة إلكترونية للتعليم الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية.
- استخدام شبكة تكنولوجيا للتواصل مع العاملين والطلبة باستمرار.
- القيام بتوعية الطلبة بأهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال منصات الجامعة.
- تشجيع الطلبة على انتاج الابحاث والدراسات وإقامة المؤتمرات العلمية وتبادل الخبرات مع جامعات اخرى لتحقيق التنمية المستدامة .
- تحفيز الطلبة بمنح دراسية للمبدعين في مجال الابتكار التكنولوجي .
- نشر الابحاث والدراسات من مجلات الكترونية علمية محكمة على موقعها للاستفادة من تجارب الاخرين.

المجال الثالث: البرمجيات

- استخدام برمجيات تكنولوجيا المعلومات لغرض تنظيم علاقة وحدات الحاسوب مع بعضها.
- توظيف الجامعة نتائج البحوث والدراسات في تنمية الابتكارات التكنولوجية.
- توجد أنظمة حماية متطورة لحماية بيانات الجامعة.
- توفر خبراء في التعامل مع أنظمة التشغيل الحديثة للحاسوب.
- تعمل البرمجيات المستخدمة في الجامعة على جمع البيانات ومعالجتها بسرعة وتميز.
- استخدام برمجيات حوسبة المكتبات لتوفير بيئة مشتركة للتعاون مع المكتبات والمراكز البحثية الاخرى.
- تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات الحالية لمواكبة التطورات في التقنيات والابتكارات التكنولوجية .

المجال الرابع :المكونات المادية

- تجويد الأداء التكنولوجي والإداري والأكاديمي .
- الطموح إلى توظيف التكنولوجيا الرقمية(الحوسبة السحابية، الجامعة الافتراضية، الجامعة الذكية).
- توفر التقنيات المعلوماتية الحديثة كالحاسوب وملحقاته.
- توفر البيئة التحتية من الأجهزة وتقنيات المعلومات الحديثة لتسهيل الحصول على المعرفة العلمية
- توظيف تكنولوجيا المعلومات في تنمية قدرات العاملين والطلبة.

- توظيف التقنيات الحديثة في مرافق الجامعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

5- التحديات التي تواجه تطبيق الأنموذج المقترح :

هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق الأنموذج منها:

- غياب ثقافة التنمية المستدامة وتوظيفها في تكنولوجيا المعلومات في الجامعات اليمنية.

-الخوف والقلق من فكرة التجديد والتغيير.

- غياب الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ الأنموذج المقترح.

_ تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم الاستقرار جراء الحرب على وطننا.

_ضعف البنية التحتية في الجامعات اليمنية.

6-الضمانات المقترحة لنجاح الأنموذج المقترح: لضمان نجاح الأنموذج تقترح الباحثة الآتي:

_ وجود إرادة وإدارة سياسية قوية من قبل وزارة التعليم العالي لتبني الأنموذج.

_ توافر ثقافة ملائمة لتطبيق الأنموذج.

_ توافر الامكانات المالية، والمادية، والتشريعية، والتدريبية لتطبيق الأنموذج.

التوصيات:

تعد أهم توصية في الدراسة هي تبني وزارة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية تطبيق الأنموذج المقترح.

المقترحات:

تأمل الباحثة أن تستمر البحوث العلمية المستقبلية في هذا المجال وتقترح الآتي :_

_دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.

- استراتيجية مقترحة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أبو المعاطي، ماهر علي، وآخرون، (2014)، **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، جامعة حلوان، مصر.
- السمرائي ،إيمان، و زغبى، هيثم محمود، (2004) ، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.
- الشماع، خليل محمد حسن، (2007)، **مبادئ الإدارة مع التركيزعلى إدارة الأعمال** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للطبع والنشر، عمان ، الأردن.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2011)، **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحل أنواعه المختلفة لتخطيط التعليم العام، 207_2006**، الأمانة العامة، ، رئاسة الوزارة، صنعاء، اليمن.

الدوريات والمجلات والتقارير:

- آل قاسم، جميل أحمد علي و بادي ،صفاء عبدالحكيم،(2020)،دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير البحث العلمي في الجمهورية اليمنية، **مجلة المؤتمرات العلمية الدولية**، العدد الرابع، المركز الديمقراطي العربي.
- بركات ، زياد، وعوض أحمد، (2011) ، واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر من عينة أعضاء هيئة التدريس فيها، **مجلة اتحاد الجامعات العربية، فلسطين**.
- جبارة، سميرة علي وآخرون، (2019)، تقويم جودة برامج الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة تعز، **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، المجلد الثامن، العدد السابع، اليمن.
- الحاج، أحمد عليط، (2009)، الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية واستراتيجية تطويرها، **مجلة البحوث والدراسات التربوية**، العدد الخامس عشر، جامعة صنعاء، اليمن.
- شميس، عبدالرقيب محمد، (2018)، أنموذج مقترح لتحسين الجودة في كلية التربية في جامعة إب في ضوء منهج Six Sigma، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة المنعقد في الفترة 28_29 نوفمبربجامعة صنعاء**، دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، مج(6)، ع (11)، 685 _668، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة في جامعة صنعاء، اليمن.
- العاني، مها عبدالحميد جواد واسعد العطار، (2004)، **تقويم أداء الدراسات العليا في جامعة بغداد، الندوة العلمية حول الدراسات العليا في الجامعات العربية**، عدن، اليمن.
- العبدي، منصور صالح محمد،(2019)، **تطبيق معايير الجودة الشاملة في الإدارة الالكترونية بالجامعات اليمنية**، مركز تطوير جزيرة العرب للبحوث التربية والإنسانية، المجلد(1)، العدد (2).
- العزيزي، محمود عبده حسن، (2019)، تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد (25)، المجلد (6)، اليمن.

- العمري، ماجد بن فهد، (2019)، **دورإدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة في ضوء خبرات بعض الدول**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود، السعودية.
- العولقي، عبدالله أحمد، (2018)، قياس جودة الخدمة التعليمية باستخدام مقياس(Servper) وأثرها في رضا الطلبة، دراسة ميدانية، جامعة إب، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، مج(11)، ع (37)، _125. 148.
- الفقيه، زينب محمد، (2017)، أهمية تكنولوجيا المعلومات في دعم التطوير التنظيمي، **مجلة أبجدية**، العدد (1)، المجلد (2)، اندونيسيا.
- القانص، غالب حميد، (2011)، *تصور مقترح لتطوير الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية*، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
- قطران، يحيى عبدالرزاق و الفقيه، عبدالباسط سعيد، (2019)، ***توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في إدارة الجامعات اليمنية (الواقع والمأمول)***، جامعة صنعاء، اليمن.
- محمد، هبه، (2013)، **دراسة مقارنة لصيغ التعليم الجامعي المفتوح في ضوء خبرات بعض الدول العربية والأجنبية وإمكانية الإفادة منها**، جامعة كلية التربية، السويس، العدد (1)، مصر.
- يوسف، داليا طه محمود، (2018)، تطوير إدارة الدراسات العليا بجامعة المنيا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، **مجلة الإدارة التربوية**، كلية التربية، جامعة المنيا، العدد(18)، مصر.

المنشورات الالكترونية:

- موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث، المؤتمر العلمي الدولي الأول بجامعة العلوم والتكنولوجيا، **https:/diae. net/12424**

رسائل الماجستير:

- الشرعبي، إبتسام عبدالله، (2018)، أنموذج مقترح للتخطيط الشبكي لبرامج الدراسات العليا في جامعة إب في الجمهورية اليمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.
- سالم، أسامة، (2014)، *دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر*، **رسالة ماجستير غير منشورة**، ، الجزائر.
- لا لوس، غنيه،(2002)، دور المعلومات في توجيه استراتيجية المؤسسة(دراسة حالة مجمع صيدال)، **رسالة ماجستير غير مشورة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، (89-99).

أطروحات الدكتوراه:

- أبو أصبع ، علي فيصل أحمد، (2021)، استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الأهلية اليمنية نحو الجامعة الذكية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، قسم الإدارة وأصول التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

- شميس، عبدالرقيب أحمد محمد، (2021)، أنموذج مقترح لنظام الجامعة الافتراضية في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.

المراجع الأجنبية:

- Anderson & Post, (2000), *Management Information System, prretice*- hall, New Jersey.
- Beringer, Almut & Adombent, Maic, (2008), Sustainability university research , ***Environmental Education Research Journal***, (1416), 607- 623.
- Ekene , O , & Suleh, (2015), Role of Institutions of Higher Learning in Enhancing Sustainable Development in Kenya, ***Journal of Education and practice*** ,6(16).
- Mohamedbhai, G,(2015), **What's the role of higher education in sustainable development** , *University World News, Africa.*
- Lidstone, lauri& *Tarah & Sherren, Kate,(2015)* ***An analysis of Canadian Higher Education. sustainability policies Environmental Development & Sustainability*** *,14(2), 259-278.*
- Fereydom,A .Mostafapour, M, Rezaer, H, (2012), *The application of information technology and its relation with organizational intelligence*, procedia technology, **publisher lulu.com**, paris.
- Ralph, Meredith& Stubbs, wendy,(2014),Integrating environmental sustainability into university, ***Higher Education ,Journal***, 767(1),71-90.
- WOOltorton, Sandra& Palmer, Mariyn& Steele, Fran(2011), A process for Transition& sustainability implementation, ***Australian Journal of Environmental Education,*** 2(1), 160- 177**.**
- Drisoll, Elizabeth, Coma, clare& Mathaisel, Dennis, (2013), A lesson plan for sustainability in higher education . ***American Journal of Business Education ,***6(2), 255-266.

الأنظمة الخبيرة ودورها في ترقية عملية التعليم: قراءة في السياسات التربوية العربية.

Expert systems and their role in promoting the education process, reading in Arab educational policies.

د/ العبادي عبد الحق
Dr / LABADI Abdelhak
أستاذ محاضر صنف أ، جامعة ابن خلدون، تيارت/ الجزائر
Ibn Khaldoun University, Tiaret / Algeria

الملخص: شهد العالم في سنواته الأخيرة ثورة علمية في مجال "الذكاء الاصطناعي"؛ إذ لا يخلو مجال من توظيف تطبيقاته لاسيما مجال التعليم، ولعل هذا الغزو التكنولوجي السريع، والأزمات السياسية، وكذا الصحية "كأزمة كورونا" وضع على عاتق وزارات التعليم العربية، والجامعات مسؤوليات جسيمة لتطوير سياساتها، ومناهجها، واستراتيجياتها لمواكبة الثورة الاصطناعية الحديثة، والتعامل الجيد، والمبدع مع الأزمات المختلفة، وبخاصة في انقطاع الملايين من التلاميذ بسبب "جائحة فيروس كورونا"، وجاء ذلك في وقت نعاني فيه بالفعل من أزمة تعليمية عربية، فهناك الكثير من الطلاب في المدارس، لكنهم لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية، ولعل هذا ترتب عليه وجود بعض الآثار المباشرة التي تعود على الأطفال، والشباب، والتي تثير القلق في هذه المرحلة من الأزمة، ومنها خسائر التعلم، وزيادة معدلات التسرب من الدراسة .فـ"جائحة كورونا" كشفت حقيقة الواقع التعليمي والعلمي في غالبية البلدان العربية، وحقيقة الإتاحة التكنولوجية الضعيفة على الجانب التعليمي، وهو ما يجب أن يوضع له حل بعد انتهاء الأزمة، وتهدف هذه المداخلة إلى السعي وراء اتخاذ الإجراءات، والتدابير اللازمة على مختلف المستويات لتحقيق التحوّل الرقمي الشامل للحدّ من الفجوات الرقمية، وضمان فرص متكافئة للإفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي، في مجال التعليم، والعمل على وضع سياسات عامّة، وخطط تنفيذية لتعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، والبحث العلمي . وتكمن أهم نتائج هذه المداخلة في إمكانية إطلاق استراتيجية عربية، وخطط تنفيذية للتنسيق، والتعاون لإدخال الذكاء الاصطناعي في التعليم، وذلك بالاعتماد على الأنظمة الخبيرة، وكذا تنفيذ مشروعات، وأنشطة تهدف إلى توعية فئات المجتمع، وتثقيفها بمفهوم الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للتنمية القائمة على البعد الإنساني، ومبادئ حقوق الإنسان لتيسير استخدام الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، فيروس كورونا، النظم الخبيرة، السياسة التربوية العربية، نظم التعلم الذكية، التعليم.

Abstract: In its last years, the world witnessed a scientific revolution in the field of "artificial intelligence"; As there is no scope for employing its applications, especially in the field of education, and perhaps this rapid technological invasion, political crises, as well as health "such as the Corona crisis" placed on the shoulders of Arab ministries of education and universities great responsibilities to develop their policies, curricula, and strategies to keep pace with the modern artificial revolution, and this came in At a time when we are already experiencing an Arab educational crisis, there are many students in schools, but they are not receiving the basic skills they need in practical life. This intervention aims to seek to take the necessary measures and measures at various levels to achieve a comprehensive digital transformation to reduce digital divides, ensure equal opportunities to benefit from the use of artificial intelligence in the field of education, and work on developing public policies and implementation plans to enhance the employment of artificial intelligence in education. , and scientific research. The most important outcome of this intervention lies in the possibility of launching an Arab strategy and executive plans for coordination and cooperation to introduce artificial intelligence into education, relying on expert systems, as well as implementing projects and activities aimed at educating groups of society and educating them about the concept of artificial intelligence as a tool for development based on the human dimension. and human rights principles to facilitate the use of artificial intelligence.

Key words: artificial intelligence, coronavirus, expert systems, Arab educational policy, smart learning systems, education.

مقدمة:

لقد أحدثت الحاسبات ثورة ضخمة في مجالات الحياة لذا تم إضفاء قدر من الذكاء عليها عن طريق دراسة مظاهر السلوك الذكي عند الإنسان، ومحاولة محاكاته في برامج توضع على الحاسب، فليس الإنسان الخبير وحده من يستطيع تقديم أداء رفيع المستوى في نطاق تخصصه، فهناك أيضا ما يسمى بالنظم الخبيرة والتي يمكنها استخدام معلومات محصورة في نطاق محدد كي تقدم نفس أداء الإنسان الخبير في نفس النطاق وإن كانت كل المجالات ليست خصبة لبناء أنظمة خبيرة فيها كما أنه لا يمكننا صياغة جميع الخبرات، والمهارات كأنظمة خبيرة حيث إن بعض هذه الخبرات لا توجد سوى لدى الإنسان الخبير، ولا يمكن صياغته ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن النظام الخبير = إنسان خبير.

لذلك فالمعرفة اليوم تعد العنصر الجوهري والأساسي في بناء المجتمعات الحديثة، ويعتمد استخدامها، وتناولها بشكل كبير على البرمجيات الذكية؛ حيث أصبحت هذه البرمجيات هي الركيزة الأساسية في توليد المعرفة الجديدة، والمبتكرة بكافة المؤسسات، والتي تستخدم للإسراع بحل المشكلات المختلفة وصنع القرارات بها، ونظرا لما تواجهه المؤسسات التعليمية من مشكلات وتحديات، فقد بدأ التوجه نحو بناء مجتمعات تعلم بهذه المؤسسات؛ حيث تُعبر مجتمعات التعلم عن بيئات تعلم تركز على استخدام، وتطبيق المعرفة، والأساليب التكنولوجية داخل المؤسسة التعليمية من قبل جميع المتواجدين بالمجتمع المدرسي من مديرين، ومعلمين، وطلاب، كما تعزز هذه المجتمعات التعلم التعاوني لهم، والذي يمكّن المديرين من تبادل الخبرات الناجحة مع نظرائهم، والذي يساعد على إنجاح عمليات الإصلاح، والتحسين المدرسي التي يقومون بها (Supovitz: 2005, p 649) .

بالإضافة إلى تمكين المعلمين من تبادل الحوارات المهنية، والممارسات الناجحة، وغير الناجحة للاستفادة منها، والذي يساعد على تدعيم الجانب المهني لديهم، ويحقق لهم النمو المهني المستمر، بالإضافة إلى أن هذه المجتمعات تساعد على بناء بيئات تعلم جاذبة داخل الفصل، يمارس المعلم فيها أساليب تدريسية متنوعة، تحفز الطلاب على عملية التعلم، كما تتيح هذه البيئة التواصل الجيد بين المعلمين، وطلابهم، وتبادل المعرفة بين الطلاب، وبعضهم البعض (Svanbjörnsdóttir : 2016, p 91-92)، وعلاوة على ما سبق فقد شهد القرن الحالي صراعًا كبيرا، جوهره هو سباق الأفكار العلمية والتكنولوجية، وتحول المجتمع من المفهوم الصناعي إلى المفهوم الإنتاجي المتمركز على الأداء التكنولوجي الفائق التطور، الذي بُني على رصيد معرفي غزير، ومتغير بوتيرة متسارعة؛ وهو ما يتطلب أطرا فائقة الكفاية الفكرية والمهارية، تمكن المجتمع من الإنتاج بمواصفات عالمية (شطيبي: 2014، ص 253)، والذي جعل المؤسسة التعليمية تواجه المزيد من التحديات، والضغوط المتعلقة بتهيئة المخرج التعليمي الملائم لهذا المجتمع.

وحتى تحقق مجتمعات التعلم مصداقيتها؛ فإنها تحتاج إلى قاعده معرفية واسعة، وتوافر أساليب تكنولوجية حديثة، والذي يتطلب رصد ميزانية كبيرة لكل مؤسسة تعليمية، وهو ما سوف يواجه تحدياً كبيرا في كثير من المؤسسات التعليمية، وخاصة في الدول النامية، وهو ما جعل التوجه نحو دمج هندسة المعرفة بمجتمعات التعلم أمرا حتميًا لعلاج هذه الإشكالية، حيث تشير "هندسة المعرفة" إلى تطبيق أنظمة تقنية، يمكن من خلالها حل مشكلات المؤسسة، والسعي دوما نحو تطويرها، هذا التطوير ليس الغرض منه إحلال التقنية محل العاملين، ولكن السماح باستخدام الأنظمة التي تزيد من فعالية الإنسان، وكفاءته، فالهدف هو تشجيع البشر على القيام بما

يقومون به على أفضل وجه، مهما كان ذلك في الوقت المناسب، حيث تكمن الحاجة الماسة إلى هندسة المعرفة في مجتمعات التعلم، إلى أنها تتيح قاعدة معرفية كمبيوترية تعرف بالنظم الخبيرة، هذه النظم يتم إدراج المعرفة بها وتوثيقها، وجعلها قابلة للاستخدام من قبل المتواجدين بالمؤسسة من خلال مهندسي المعرفة، والذين يقع على عاتقهم كذلك تحديث القاعدة المعرفية بشكل مستمر (del Aguila: 2014, p 10)، مما يسهم بشكل فعال في تأسيس مجتمعات تعلم متميزة بالمؤسسات التعليمية.

ولعل اهتمامات الانسان بالمعلومة، وما تشكله من عنصر مهم في حياته العملية، واعتبارها ضرورة مهمه في ترشيد أفكاره، وتوضيح، واتجاهاته فعليه يهتم اهتماما كبيراً للمعلومة فهي تمثل أفكار، وتصورات مستقبل فتوضع لها أرشيف، وطرق، تخزين، وحفظ إلى أن وصل الحال أن أنظمة، ونظم متداخلة للمعلومة، ونظم سائدة لها، ومن ذلك الأنظمة الخبيرة ودورها الفعال في ترقية عملية التعليم.

أسباب اختيار الموضوع: لقد أظهرت "جائحة كورونا" واقع العملية التعليمية في معظم البدان العربية؛ إذ تمثل ذلك في محدودية جاهزية المعلمين، والبنية التحتية في بيئة التدريس، وضعف الخطط المناسبة لتجاوز هذه الأزمة، ف "جائحة كورونا" كشفت حقيقة الواقع التعليمي والعلمي في غالبية البلدان العربية، وحقيقة الإتاحة التكنولوجية الضعيفة على الجانب التعليمي، وهو ما يجب أن يوضع له حل بعد انتهاء الأزمة، وأن على كل دولة أن تنشئ لها نظام تعليمية إلكترونية بديلا تتم إتاحته في الأوقات العادية كأداة مساعدة في العملية التعليمية، وكأداة أساسية في أوقات الأزمات، والكوارث، وعدم ترك الأمور لكل فرد يستخدم الأدوات التي يريدها بشكل عشوائي، وهذا ما يؤدي إلى تشتت، وتشتيت الجميع، لتضيع الجهود بين العديد من المنصات، والأدوات، ويجب وضع الخطط اللازمة لتوفير نظام تنمية مهنية إلكترونية حقيقية، ومستمرة لتطوير قدرات المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس في الجانب التقني، ولعل هذا السبب بالتحديد دعاني إلى البحث في هذا الموضوع.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية هذا الموضوع في سعي الأنظمة الخبيرة و"الذكاء الاصطناعي" إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، وقدرة برامج الحاسب الآلي على حل مسألة ما، أو اتخاذ قرار في موقف ما، ويعتبر هذا نقطة تحول مهمة تتعدى ما هو معروف باسم تقنية المعلومات، والتي تتم فيها العملية الاستدلالية عن طريق الإنسان، وتنحصر أهم أسباب استخدام الحاسب في سرعته الفائقة

ولأهمية الأنظمة الخبيرة في ترقية عملية التعليم عقدت عدة فعاليات دولية حول الأنظمة الخبيرة والذكاء الاصطناعي ودور كل منها في عملية التعليم، ولعل من أهم المؤتمرات التي تناولت موضوع النظم الذكية والخبيرة وكذا الذكاء الاصطناعي المؤتمر السابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، والذي عقد في ديسمبر 2019 م "بالقاهرة"، والذي جاء تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي والتعليم: التحديات والرهانات" بضرورة العمل على وضع خطط تنفيذية، لتعزيز توظيف "الذكاء الاصطناعي" في اللغة والثقافة من خلال تعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة في الترجمة، حتى يتاح للأفراد من مختلف بلدان العالم الاطلاع، والمعرفة، وإنتاج برامج ذكية، تتعامل مع الجنسيات المختلفة، للترجمة الفورية لمختلف اللغات، بجانب تخصيص برمجيات خاصة باللغة العربية، مع ضرورة عمل البرمجيات بواسطة أهل اللغة أنفسهم، لكونهم على دراية بها أكثر من غيرهم، مؤكدا

أن الشعور بالصعوبة في التعلم، سيختفي تدريجيا مع "الذكاء الاصطناعي"، وذلك من خلال ما يسمى بالبرمجيات الصوتية.

وزد على ذلك ملتقى الذكاء الاصطناعي والتعليم "استشراف المستقبل.. وتطبيقات رائدة"، والذي نظمه وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ممثلة باللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، وذلك في نوفمبر 2020 وبحضور "منظمة الألكسو"، وغيرها من الملتقيات، والندوات، والفعاليات الدولية والوطنية.

الدراسات السابقة والمشابهة: تعرضت دراسات كثيرة للذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة ودورهما في ترقية التعليم؛ بل وباللغة العربية والأجنبية وحتى المترجمة منها؛ ومن أهم الدراسات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي دراسة "آلان بونيه" في كتابه "الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله"، ومن ذلك أيضا دراسة "عادل عبد النور" في كتابه "مدخل إلى الذكاء الاصطناعي"، ودراسة زين عبد الهادي في كتابه "الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات مدخل تجريبي للنظم الخبيرة في مجال المراجع"، ومن الدراسات الأجنبية دراسة "Joost .N, K" في كتابه " Artificial Intelligence: Definition, Trends, Techniques, and Cases" وغيرها من الدراسات.

إشكالية البحث: ما هي الأنظمة الخبيرة ؟، وهل للأنظمة الخبيرة والذكاء الاصطناعي دور في ترقية عملية التعليم ؟، ولقد استعنت في الإجابة على هذه الإشكالية بجملة من المراجع لعل من أهمها كتاب "تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين" "لإبراهيم عبد الوكيل الفار"، وكتاب "تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني" "لأحمد سالم"، وكتاب "النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي وإمكانية استخدامها في المكتبات ومراكز المعلومات" "لعفاف سامي القرة غولي"، هذا بالإضافة إلى بعض المراجع الأجنبية مثل كتاب " Systèmes exoerts vers la maitrise technologique " لـ"Alain Bonnet"، وكتاب "Multimedia Electronic Tools for Learning" لـ" William Sweeters"، وغيرها من المراجع.

المنهج: للإجابة على إشكالية البحث حتمت علي طبيعة المضمون، والموضوع انتهاج المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف السياسات التربوية العربية ودور الأنظمة الخبيرة والذكاء الاصطناعي في تطوير وترقية العملية التعليمية

خطة البحث: للوصول إلى ما أبتغيه من خلال هذه الدراسة، وزعت محاورها إلى مقدمة، وبعض العناصر الرئيسية، فخاتمة، منتهيا بفهرس للمصادر والمراجع، فكان البناء العام للبحث موزعا على الشكل الآتي:

1. مقدمة.
2. الأنظمة الخبيرة.
3. مفاهيم حول الأنظمة الخبيرة.
4. هيكلة الأنظمة الخبيرة.
5. حدود الأنظمة الخبيرة.
6. أنواع المشاكل التي يعالجها النظام الخبير.
7. نماذج من تطبيقات الأنظمة الخبيرة.
8. النظم الخبيرة كأداة لإدارة العملية التعليمية.
9. خصائص النظم الخبيرة.

10. المقررات الالكترونية.
11. السياسات التربوية العربية.
12. الجهود السياسية العربية في مجال توحيد الأنظمة التربوية العربية .
13. خاتمة.

أولا: الأنظمة الخبيرة:

"للأنظمة الخبيرة" "Système expert" أهمية كبيرة في كونها تهدف إلى حل المشاكل المتعلقة بمجالات متخصصة، والتي تتطلب مؤهلات، وكفاءات، ولعل المثال التقليدي في هذا الصدد وهو التشخيص الطبي؛ وذلك لتحديد المرض مساهمة النظام الخبير تتمثل في قيام المستعمل بجميع المعلومات المتعلقة بالمشكل المعالج، والمتخصص إلى أن يجد النظام الخبير حل، أو حلول للمشكل المطروح، هذه المعلومات يجمعها المستعمل، أو يجدها في ملفات والتي تكون موجودة، ويتم استنتاجها بطريقة آلية، وفي نفس وقت التفكير، أو محاولة إيجاد الحل يمكن أن يطرح النظام الخبير أسئلة للمستعمل كما يمكن أن يستخلص معلومات من تلك التي قدمها له المستعمل ولكن بطريقة غير دقيقة.

1.مفاهيم حول الأنظمة الخبيرة:

1 .لمحة تاريخية:

بدأ البحث في الأنظمة الخبيرة بانخفاض فائدة الميكانيزمات العامة التي كانت تعالج المشاكل العامة، ولهذا عجزت عن حل المشاكل في المجالات الخاصة، وبالتالي نقص الفعالية "efficacité" نظرا للاهتمام بالعمومية "généralité"، وقد بدأ "إدوارد فيغنبوم" "Edward Albert Feigenbaum" في أوائل الستينات بالاهتمام بتقديم ميكانيزمات التفكير القائمة على الاستنتاج، والخبرة "Mécanisme de raisonnement et empirique"، والمشكل الذي واجهه هو كيفية وضع أحسن فرضية تعبر على مجموعة المعطيات المتوفرة.

وقد أدت الرغبة في نمذجة هذا النوع من السلوك العلمي إلى ظهور مشروع "Dendral" لنفس الباحث سنة 1971، والخاص بمجال الكيمياء، وهو أول نتيجة للبحث في الأنظمة الخبيرة في "جامعة ستانفورد" " Université Stanford" "بكاليفورنيا" "بالولايات المتحدة" مهمته تحليل وتحديد الهيكل الكيميائي للعناصر المدروسة، وضمّ هذا المشروع المتخصص في المعلوماتية خبير في الكيمياء، وآخر في الطب، واعتبرت هذه الأعمال لعدة سنوات أحد مجالات "الذكاء الصناعي" "Intelligence artificielle" لأنها لم تكن تيار سائد للبحث، لهذا قام المهتمون بطرح المشكل الرئيسي من جديد، وهو تمثيل، وهيكلة المعارف بما أنهم لم يعالجوا فقط المشاكل البسيطة التي تحتوي على عدد محدود من الوسائط.

بعد التقدم المعتبر الناتج عن البحث في ميكانيزمات التفكير للمجالات الخاصة، ظهر سنة 1974 بـ"جامعة ستانفورد" أول نظام خبير في مجال الطب مهمته التشخيص الطبي وتوصيف الدواء، و"المنقب" "Prospector" في "الجيولوجيا"، وبذلك ظهرت مبادرة لتطوير وسائل جديدة لتمثيل المعارف في مختلف الميادين الخاصة، كما أنجزت بحوث تهتم ببرهنة النظريات، وحل المشاكل على يد "Newell Simon" والتي توصلت إلى إنتاج قواعد نظرية لمنهجية الأنظمة القائمة على "قاعدة المعارف" "Base de connaissance" كما كان هناك دمج بين المعارف الخاصة بمجال

معين، وآليات التفكير، وبتطور البحوث ظهرت ضرورة الفصل بينهما؛ أي: استخراج من النظام الخبير الميكانيزمات العامة للتفكير، والتي تستطيع إعادة استخدامها في مجالات أخرى، ومن هنا جاءت فكرة محرك الاستنتاجات "Moteur d' inférence" الذي توضع فيه المعارف تدريجيا، والتي تخص مجال معين (Bonnet: 1986, p 42- 43).

2. 1 . تعريف النظام الخبير:

وضع تعريف مبدئي تمثل في أن النظام الخبير هو عبارة عن برنامج يضم حجم كبير من المعارف الخاصة بميدان معين؛ هذه المعارف مصدرها خبير متمكن، وقادر على الوصول للأداء الناجح في مجال خبرته، لكن هذا لا يقضي المعارف الموجودة في الكتب حالة ما إذا كانت مكتوبة من طرف خبراء مؤهلين غير أن التجربة أوضحت أن الخبراء قليلاً ما يضعون جوهر خبرتهم "Font de leur expertise" في الكتب التي يؤلفونها، ومن مهام النظام الخبير الكشف على مجموعة المعارف الغير ظاهرة (مختفية) الخاصة بميدان معين، والتي لا تخطر على الفكر البشري.

إن هذا التعريف لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب المنهجي للأنظمة الخبيرة، بمعنى طبيعة العمل نفسها، والمتمثلة في وضع خبرة الإنسان في الحاسوب يعرف بـ "المعرفي" "Le Cogniticien"؛ وهو ذلك المتخصص في المعلوماتية "Informaticien" من طبيعة خاصة مكلف بالمساعدة في الحصول على المعارف، وتشكيلها، ووضعها "Implantation".

تأخذ المعارف المحصل عليها من طرف الخبير شكل إخباري، وتكون بدون إطار مسبق لاستعمالها، ولذا يتم إعادة تنظيمها، وتغييرها للأسهل للوصول إليها في البرنامج (Bonnet: 1986, p 44) .

وهناك من يعتبر الأنظمة الخبيرة نظاما للمعلومات يقوم بحل المشاكل خاصة، حيث يعطي عدة حلول، وهدفه هو رسملة المعارف الخاصة بموضوع معين للوصول إلى تشخيص، أو إنشاء، أو تخطيط، أو ترجمة، ...الخ (Lallem: 2002, p 02).

ثانيا: هيكلة الأنظمة الخبيرة:

وهي تتكون من:

1- قاعدة الأحداث "Bases des Faits": وهي ذاكرة عمل النظام الخبير، وتحتوي على أحداث دائمة (يعادل لما نجده في قاعدة المعطيات)، وأحداث خاصة بالمشكل المطروح، والتي نسميها أيضاً "معطيات".

2- قاعدة المعارف "Bases des Règles": تتكون من قواعد يطلق عليها قواعد الإنتاج التي تسمح عموماً باستخراج استنتاجات التي تضيف أحداث جديدة في قاعدة الأحداث، وذلك انطلاقا من الأحداث المعروفة سابقاً.

3- محرك الاستنتاجات "Moteur d'inférence": مكلف باستغلال قاعدة المعارف للتفكير في المشكل المطروح، انطلاقاً من محتوى قاعدة الأحداث، يحتوي هذا المحرك على خوارزم يعرف (Filtrage) "Paterne Machine"، يعالج ما إذا كانت فرضية قاعدة ما محققة بالأحداث الموجودة في قاعدة الأحداث(Voyer: 1987, p 11- 12).

وحتى يتسنى للنظام الخبير أن يقوم بالدور المنوط إليه لتحقيقه يجب أن يشتمل على عدد من المكونات الأساسية التالية (بسيوني: 2005، ص 36 - 37):

1. قاعدة المعرفة Knowledge Base
2. محرك الاستدلال Inference Engine
3. واجهة التفاعل User Interface

4. وحدة الشرح Explanation Facility
5. وحدة إسكانية التحديث Knowledge Update Facility

ثالثا: حدود الأنظمة الخبيرة:

رغم ما حققته الأنظمة الخبيرة من نتائج معتبرة، إلا أن هناك عوامل تحدها والتي تمثل حاليا هدف بحوث الذكاء الصناعي:

1. الأهمية الخبيرة للخبير الوحيد في تكوين قاعدة المعارف.
2. عدم وجود القدرة على تجديد المعارف، فالنظام الخبير لا يتحسن باستغلال خبرته، ولا يستطيع تنمية قاعدة معارفه إلا في استثناءات محدودة.
3. محدودية بعد مجال المدروسة.
4. محدودية طرق تمثيل المعارف، رغم التحسينات الحديثة إلا أن هناك صعوبات في تمثيل، وتشغيل المعارف.
5. افتقار النظام الخبير للمعارف العميقة للظواهر وما يحيط بها، والتي بتحسن التفكير.
6. محدودية طرق التفكير.
7. الافتقار لقدرات الشرح؛ فالنظام الخبير لا يقدم الشرح الكافي لمستعمليه خاصة للمبتدئين.
8. عدم كفاية التأثير بين النظام الخبير والعالم الخارجي؛ أي عدم اتصاله "بالشبكات" "Réseaux" "الملتقط" "Capteur"، الارتباط مع قاعدة المعطيات...الخ.
9. عدم مرونة منهجية الأنظمة الخبيرة؛ أي لا تتأقلم مع الوضع الحديث (Yves: 1989, p 120) .

رابعا: أنواع المشاكل التي يعالجها النظام الخبير:

يوجد عدد معين من المشاكل النموذجية متحكم فيها من طرف تقنية الأنظمة الخبيرة، وهي مشاكل لا يمكن حلها بالتقنية التقليدية (الخوارزم)، أو تم حلها، ولكن الحل ليس أمثل؛ هذه المشاكل هي (Bonnet: 1986, p 79/86):

1.التشخيص الآني في الزمن Ponctuel: تتعلق بكل مشكل في ترجمة المعطيات، واختيار الحل، أو الحلول التي تقترح بأحسن طريقة الحالات المحللة، و المشكلة هي أنه لا يمكن الحصول على تشخيص واحد للأسباب التالية:

1. المعطيات يمكن أن تكون غير كاملة.
2. هناك عدة أسباب للظاهرة المدروسة.
3. التشخيص هو شكل مثالي متميز بعدد من الخصائص، والحالة المدروسة تكون واقعية، ونادراً ما تحقق الوصف النظري المثالي الذي لا يوجد إلا في ضمير المتخصصين، ومنه تقنية الأنظمة الخبيرة هي التي يمكن أن تحل هذا النوع من المشاكل.

2.الحالات المتطورة (غير ثابتة): الحالة المتطورة أكثر تعقيدا عند المعالجة من الحالة الثابتة، فبالإضافة إلى استعمال قواعد التشخيص يجب استعمال أيضا قواعد تغيير الحالات، قواعد التنبؤ، قواعد التغيرات، التحقق من التنبؤات، النظام الخبير وضع لفهم تطور الحالات الحادث بسبب التغيرات المستقلة عنه، كما يستطيع تقديم نصائح لتطوير الحالة في الاتجاه الذي يحل المشكل وكأمثلة: تطور المرض، والأزمات.

3.توصيف المهام وتعيين الموارد: تم حل هذا المشكل بطرق خوارزمية منها طريقة "*Pert*"، إلا أن الأنظمة الخبيرة أظهرت قدرة أكبر في حلها، يتمثل هذا المشكل في تعيين، وترتيب عدد معين من المهام مع بعض القيود في تقرير سلسلة التنفيذ، القيود الأكثر شيوعا هي الزمن والأولوية في تنفيذ المهام، وترتيبها، كذلك تعيين الموارد هو مشكل يمكن أن يكون مستقل عن توصيف المهام كما يمكن أن يكون مرتبط به مع العلم أن الموارد تتميز بالندرة.

4.اختيار المعلومات الملائمة: هذا المشكل غير محلول جيدا بالتقنيات التقليدية المعلوماتية، ويتمثل في إهمال كبير للمعلومات الذي يمكن أن يوقف نظام مشغل في الوقت الحقيقي، هذا يعني عدم وجود "ترشيح ذكي" للمعلومات قبل استعمالها، فالأنظمة الخبيرة يمكن أن تلعب دور المرشح.

5.تصميم الأشياء: مثل تصميم مخططات المنازل، أو الشكل الخارجي لتجهيز كامل معلوماتي، وذلك مع جدول تكاليف معين وهو قيد بالإضافة إلى أبعاد، وساحة التصميم، المصمم الجيد هو الذي يمكنه اتخاذ قرار التخلي عن بعض القيود مثلا: المكلفة جداً، وذلك لتحقيق تصميم أفضل، التصميم عن طريق الحاسوب CAO يستعمل الأنظمة الخبيرة لتصوير الأشياء.

6.المساعدة في التعلم: البرامج المتطورة في التعليم بمساعدة الحاسوب EAO ليست خبيرة فهي لا تحل بنفسها المشاكل التي تطرحها للتلاميذ ولا تشرحها لهم جيداً، فهي مبرمجة، ولا تستطيع توضيح طرق تفكيرها، وبالتالي لا يمكن التعلم منها إلا الأحداث، وليس استراتيجية الحل، ففكرة استعمال الأنظمة الخبيرة لهدف بيداغوجي جاءت لأنها يمكن أن تشرح تفكيرها، وتوضح بالتفصيل المعارف التي تحتويها.

خامسا: نماذج من تطبيقات الأنظمة الخبيرة:

يولد الطالب اليوم وينشأ في عصر المعلومات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لذلك كان لزاما على الباحثين، والمهتمين بهذا الشأن البحث المستمر والدؤوب الوصول إلى تصور مقترح يساعد الطلبة والباحثين في التحصيل الدراسي؛ إذ يتطلب عصر المعلومات الذي نعيش فيه من كل فرد أن يكون على دراية جيدة بأدوات هذا العصر، وكيفية استخدامها، وأهم هذه الأدوات على الإطلاق أداة الحاسب الآلي، تلك الأداة التي تعد لغة العصر، فالحاسبات الشخصية قد أصبحت أداة إنتاجية أساسية وحيوية لكل فرد في المجتمع (درويش: 2002، ص 11)، سواء أكان باحثا، أو موظفا، أو متخذ قرار، أو طالبا، وذلك في مجالات الكتابة للنصوص، وتحليل البيانات، وتشغيل البرامج الجاهزة ... وذلك بشكل مذهل في الجامعات، والمعاهد العلمية (إدريس: 2000، ص 359).

فقد أضافت تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بعدا جديدا للحاسبات الآلية ساهم في العديد من المجالات، والتطبيقات الهامة، والحيوية منها النظم الخبيرة المساعدة على التعلم بالاكتشاف، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، وتمييز الكلام المنطوق، ومعالجة اللغات الطبيعية، والتعلم من الخبرة، والتحكم في الربوت عن بعد بالإضافة إلى مجالات أخرى عديدة (الفار: 2004، ص 31)، وكان لاستحداث مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والنظم الخبيرة دورا هاما وفعالا في رفع الكفاءة، وجودة اتخاذ القرار، ورفع كفاءة البحث عن البدائل، والحلول المتعددة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخبير البشري ذلك الشخص الذي يملك تجربة كبيرة، وواسعة في مجال تخصصه، وإذا كان قادرا على إبداء الاستشارات، وإعطاء القرارات الصائبة فإن الحاسبات يمكن أن تسلك سلوكا متشابها إذا زودت

بهذه المعرفة باستخلاص المعرفة الخاصة من الخبراء، وإعادة صياغتها على شكل برامج تحتضنها الحاسبات (بسيوني: 1994، ص 129)، ولعلنا نستعرض هنا بعض الدراسات في مجال الأنظمة الخبيرة:

استهدفت دراسة "الغامدى" عام 2006 م بناء نظام خبير يعتمد على قاعدة معرفية تحتوي على الخبرات المتوفرة لدى الخبراء العاملين في الدفاع المدني في مجال حوادث الحريق، حيث تم استخلاص المعرفة ثم وضعها في الإطار المناسب طبقا للتقنيات المستخدمة في بناء النظام الخبير، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الخبير الذي تم بناؤه أثناء الدراسة يمثل أحد الوسائل الفعالة لتوثيق الخبرة التي لا تقدر بثمن كما يتميز بقدرته على إعطاء تقرير مفصل عن حادث الحريق الذي وقع ويحتوي النظام الخبير على تتبع لكافة الإجراءات التي اتبعت في الإرشاد.

وكذا استهدفت دراسة "حاسد" عام 2008 م تنمية بعض مهارات التفكير الناقد، والتفكير الابتكاري بطريقة غير مباشرة لدى عينة من طالبات الصف الأول الثانوي العام من خلال إعداد برنامج تدريبي قائم على تنمية بعض مهارات ما وراء المعرفة بطريقة مباشرة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معدل تنمية مهارات ما وراء المعرفة خلال الجلسات الفردية والجماعية التتابعية للبرنامج التدريبي المستخدم في الدراسة الحالية.

كما استهدفت دراسة "الشعراوى" عام 2009 م التعرف على أهم الأسس، والمعايير اللازمة لإعداد نموذج نظام خبير تعليمي ، بالإضافة إلى أهم مراحل بناءه ، وكذلك إعداد نموذج برمجي مقترح لنظام خبير تعليمي لاستخدامه في التعليم قبل الجامعي للتقييم، وتوصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من الأسس، والمعايير اللازمة لبناء نظم خبيرة تصلح في مجال التعليم، وأن التقييم الإلكتروني لتحصيل درجات التلاميذ من خلال البرنامج المقترح متقارب الى حد ما إلى التقييم التقليدي.

واستهدفت دراسة "حسنية محمدى" عام 2009 م التعرف على مدى الحاجة إلى استخدام النظم الخبيرة داخل المؤسسات التعليمية، وتحديد أسس ومعالم تصميم، وبناء النظام الخبير، وكان الهدف الأساسي منها تصميم، وإنتاج نظام خبير لمساعدة الطلاب على اختيار المكونات المادية المتوافقة مع الحاسب الآلي، وتوصلت الدراسة إلى نظام خبير تم اكتساب معارفه، وبياناته من خلال إجراء القابلات مع خبراء ميدان تجميع أجزاء الحاسوب ثم تم تمثيل المعرفة من خلال القواعد ثم تعريفها داخل النظام الخبير كما توصلت الدراسة إلى فعالية النظام الخبير في مساعدة الطلاب على اختيار المكونات المتوائمة لتجميع الحاسب الآلي.

وكذلك استهدفت دراسة "أمل فراج" لعام 2010 م تحديد طبيعة أزمات التعليم الحالي في "مصر" والمستوى الإداري المسؤول عن مواجهتها، وإدارتها، وبناء نظام خبير يساهم في حل وإدارة هذه الأزمات يتسم بالفاعلية، والتكلفة الاقتصادية المناسبة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند استخدام النظام الخبير الإدارة بعض أزمات التعليم العالي، وبين الطرق التقليدية في إدارة الأزمات من حيث السرعة، والفعالية، والتكلفة الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانية، وسهولة التطبيق لصالح النظام الخبير.

واستهدفت دراسة "سليمان إبراهيم" لعام 2012 م وضع تصور مقترح لبرنامج قائم على النظم الخبيرة في تدريس المنطق وقياس فاعليته في تنمية التفكير المنطقي لدى طلاب المرحلة الثانوية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن طالبات المجموعة التجريبية قد حققن نموا كبيرا في مهارات التفكير المنطقي بمعدلات أعلى مما حققته قريناتهن من طالبات المجموعة الضابطة، وأن هذا التفوق الذي حققته طالبات المجموعة التجريبية يدل على

أثر استخدام البرنامج القائم على النظم الخبيرة حيث أظهر التحليل الإحصائي للنتائج أن الفروق بين المجموعتين التجريبية، والضابطة لا تعزى إلى الصدفة، وإنما ترجع كما يرى الباحث إلى العامل التجريبي، وهو البرنامج القائم على النظم الخبيرة، وكذلك استهدفت دراسة "Gisolfi et.al" لعام 1993 م استخدام نظام خبير في مجال البناء النحوي، وقد قدمت الدراسة نموذج يتضمن هيكل لنظام تدريسي ذكي ينظم التفاعل بين البرنامج والطالب، ويتحكم في جميع الأنشطة، والإجراءات الخاصة بالبرنامج، وتوصلت الدراسة إلى أن النظم الخبيرة باعتبارها إحدى مجالات الذكاء الاصطناعي تعد من أهم تطبيقات استخدام الحاسب الآلي في مجال التعليم؛ إذ انها تعطى للطالب إمكانية التفاعل مع النظام وبالتالي يصبح الطالب عنصر ايجابي في العملية التعليمية .

واستهدفت دراسة "Hsien-Tsung Liao" لعام 2004 م تقديم نظام استشاري خبير لتطبيق الأيزو 9001، وذلك باستخدام نظام خبير يسمى "Visual Studio Rules" حيث يعد هذا النظام الاستشاري مكمل لنظام الجوده ايزو 9001، والذي يتبع منهج التقييم على أساس معايير "جائزة مالكوم بالدريدج الوطنية للجودة" (MBNQA) مستخدما قاعدة معرفية للنظام الخبير، وتوصلت الدراسة إلى إنتاج نظام استشاري يزود المنظمة بنتائج عمليه للتقييم، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات للمنظمة من خلال تحديد العناصر المهمة للأيزو، ومقارنتها بأداء الجودة الحالي للمنظمة، وتم التصديق عليه من قبل مجموعة من المتخصصين في الجودة .

وأيضا استهدفت دراسة "Kwon.0 et.al" لعام 2004 م توظيف النظم الخبيرة كوسيلة لدعم، واتخاذ القرار، حيث أوضحت الدراسة أن الكثير من المؤسسات الصناعية طبقت النظم الخبيرة لتوفير الدعم لحل المسائل المعقدة، والمتخصصة، توصلت الدراسة إلى اقتراح نموذج كامل لاتخاذ القرار، وهذا النموذج يصف ما يجب مراعاته في المستقبل فيما يتعلق بنظم دعم القرار، وفي ظل هذا النموذج تم تناول إطار عملي لنظم دعم القرار.

ومما سبق نجد أن جل هذه الدراسات اتفقت في أن النظم الخبيرة موجودة، ومطبقة في مختلف المجالات، ومنها المجال التعليمي، وكذا دعم واتخاذ القرار حيث تناولت الكثير من الدراسات النظم الخبيرة كأداة مساعدة في الاختيار، واتخاذ القرار، وداعمة له مما يدعم الدراسة الحالية في قدرة النظم الخبيرة على مساعدة الطلاب على اختيار الشعبة الدراسية المناسبة، حيث أوضحت دراسات سابقة أن الكثير من المؤسسات طبقت النظم الخبيرة لتوفير الدعم لحل المسائل المعقدة، والمتخصصة، ولأن الخبرة مصممة في الأصل لتوليد بدائل ممكنة عمليا، وواقعيا بطريقة ثقافية فإن المستخدمين، ولا سيما صانعي القرار يطلبون أن يتم تدعيم القرار من خلال نظم خبيرة ذكية، وفاعلة، مما يدعم هذه المداخلة في مدى قدرة النظم الخبيرة على مساعدة الطالب كمتخذ قرار محدود الخبرة في المجال بطريقة عملية، وثقافية تنتهي به إلى القرار الذي يحقق المنفعة له خاصة، ولمجتمعه الذي هو لبنته الأولى عامة، من خلال تمكين خريج المدارس والجامعات من الاستمرار في التعلم مدى الحياة، وتنمية قدرتهم على العمل المنتج في سوق العمل، وتعميق ولائهم لأوطانهم (عزازي: 2008، ص 47) .

سادسا: النظم الخبيرة كأداة لإدارة العملية التعليمية:

لقد أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى العالمي إلى التوسع في استغلال إمكانيات هذه التقنيات في تطوير استراتيجية التعلم بالجامعات، والذي أدى بدوره إلى إحداث أنواع جديدة كالتعليم

الإلكتروني والتعليم عن بعد، والتي أضيفت إلى طرق التعليم التقليدية المتعارف عليها مما كان له أثر كبير في زيادة كفاءة نظم التعليم، وابتكار أشكال جديدة أكثر عالية.

وبناء على ذلك فإن المحتوى العلمي لبرنامج التصميم الداخلي بمقرراته العلمية أو النظرية يجب أن يصمم على أساس موضوعي، وبمعايير مختلفة بشكل كبير عن مثيلها من البرامج التي تدرس بالطرق التقليدية، وذلك من خلال التركيز على النتائج والمخرجات التعليمية المستهدفة وقياس مدى نجاح التجربة، وليس على تكنولوجيا الحصول على هذه النتائج، وتسعى مؤسسات التعليم الجامعي إلى إدارة ممارسات التعليم الإلكتروني بما يتناسب مع معايير الجودة للتعليم بصفة عامة، والتعليم الإلكتروني بصفة خاصة، وتعمل على وضع معايير تمكنها من مراعاة جودة التعليم الإلكتروني في المؤسسة لديها، ولقد أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور أساليب، وطرق جديدة للتعليم غير المباشر، تعتمد على توظيف مستحدثات تكنولوجية لتحقيق التعلم المطلوب، منها استخدام الكمبيوتر، ومستحدثاته، وذلك من خلال الوسائل المختلفة مثل أفلام الفيديو، النصوص المكتوبة، الصور المصحوبة بالإيضاح، استخدام شبكة المعلومات الدولية، ونتيجة لما سبق كان من الأهمية الاهتمام بتحويل المقررات الدراسية إلى مقررات الكترونية تناسب العصر الحالي وما به سن ثورة تكنولوجية، ومعلوماتية.

وهناك قصور في إنتاج المقررات الإلكترونية، وتحويلها من ورقية إلى إلكترونية؛ وذلك ناتج من أن المعلومات حول انتاج المقرر الالكتروني محدودة لدى أعضاء هيئة التدريس فلا يستطيعوا أن يقوموا بجمع مستلزمات إنتاج المقرر كاملة، أو حتى التعرف عليها فعملية التحويل ليست فقط تحويل النصوص إلى مجموعة من الصور، والرسوم المتحركة، ولكنها عملية منظمة، ودقيقة تهدف إلى الوصول بالتعليم إلى أعلى الدرجات فهناك معايير يجب الالتزام بها في عملية إنتاج المقرر، ويجب أن يلتزم بها عضو هيئة التدريس من البداية، ولذلك فهو يجب أن يكون على دراية بهذه المعايير، وأيضا أن يكون على علم بمتطلبات الإنتاج وما تحتاجه هذه العملية.

وتعد النظم الخبيرة من أنجح فروع الذكاء الاصطناعي، حيث ظهرت نتيجة لجهود باحثي الذكاء الاصطناعي لتطوير برامج حاسب آلي تستطيع التفكير، والاستدلال مثل البشر، وقد تبنت الكثير من المؤسسات هذه التقنية لزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الأداء من خلال اتخاذ قرارات أفضل، فالنظم الخبيرة باعتبارها واحدة من أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي تهدف إلى نقل الذكاء البشرى إلى نظم الحاسبات عن طريق تصميم برمجيات وحاسبات تحاكي سلوك وتفكير البشر، ويتم ذلك عن طريق استحداث نموذج حاسبي يوازي النموذج الذهني الذي لدى الخبير، وتخزين المعلومات به، ولذا يتعين على هذه البرامج، أو النظم أن تكون ذكية في التصرفات المشابهة التي يقوم بها البشر (*Cebi*: 2009, p 219)، ويهدف هذا النمط إلى الاستفادة من إمكانيات، وقدرات النظم الخبيرة لأداء أعمال، ومهام إدارية يصعب أدائها باستخدام الأنماط التقليدية، ومن الأمثلة على ذلك (القرة غولي: 2005، ص 11):

1. يمكن استخدام نظم خبيرة فعالة للقيام بمهام اتخاذ القرارات الإدارية المعقدة، والمبنية على رؤية سليمة.
2. استخدام النظم الخبيرة في اتخاذ القرارات التعليمية، والتشخيصية المرتبطة بالعملية التعليمية.
3. استخدام النظم الخبيرة في تصميم، وتوزيع الجداول الدراسية وذلك بعد أن يتم تزويدها بالمعلومات المناسبة عن الأماكن، والقاعات، والقائمين على التدريس، وأعداد الطلبة.

4. إجراء الاختبارات غير التقليدية والتي تعتمد على أنماط الأسئلة، والإجابات المتقدمة، وعلى تحليل، وتقييم أداء الطالب، وتحديد مستواه.
5. توظيف النظم الخبيرة في المهام الروتينية وغير الروتينية الإدارية التي يقوم بها عضو هيئة التدريس داخل القسم، والتي تستنفذ وقت، وجهد المعلم، ومن ثم توفير هذا الوقت لخدمة العملية التعليمية.

سابعا: خصائص النظم الخبيرة:

هناك عدد من الخصائص التي تميز النظم الخبيرة، أو التي يجب إتباعها عند بناء، وتصميم النظم الخبيرة ومنها (Langholz: 1996, p 03) (Negnevitsky: 1989, p 33-34) (Waterman: 2008, p 25/28):

أ - الخبرة: تعد الخبرة من أهم الأسس، والخصائص التي يجب أن تتوافر في النظم الخبيرة لكي تعمل بكفاءة، بمعنى أن تحقق النظم الخبيرة نفس مستوى الأداء الذي يحققه الخبراء البشر في مجال معين، فالنظم الخبيرة يمكنها أن تصل إلى حلول للمشكلات بسرعة، وبكفاءة معتمدة في ذلك على الحيل، والطرق المختصرة الناجمة عن الخبرة التي تمتلكها، وذلك بنفس أسلوب الخبير البشري.

ب - القدرة على الشرح: لكي يحاكي النظام الخبير أداء الخبير البشري يجب أن تكون لديه القدرة على شرح، وتفسير قراراته المتعلقة بطريقة حل مشكلة معينة، أو اتخاذ قرار معين؛ إذ أن تكلفة أي قرار خطأ يتم اتخاذه قد تكون مرتفعة، وكبيرة جدا، ويقصد بالشرح الإجابة على أسئلة معينة تتعلق بالطرق التي تتبعها النظم الخبيرة في الاستنتاج المنطقي، أو إيجاد الحلول للمشكلات، واتخاذ القرارات.

ج - القدرة على التعلم: فالنظام الخبير يجب أن يكون قادرا على التعلم من تجاربه السابقة فكما هو الحال مع الخبراء البشر فإن القدرة على التعلم تعني أن النظام الخبير سيكون قادرا على الوصول إلى حلول مشابهة بسرعة أكبر عندما تعرض عليه نفس المشكلة أكثر من مرة.

د - الاستنتاج الرمزي: تستخدم النظم الخبيرة عند حلها للمشكلات الاستنتاج الرمزي، بمعنى اختيار مجموعة من الرموز "Symbols" لتمثيل أنواع مختلفة من المعارف مثل الحقائق، المفاهيم، القواعد التي تخص المسألة، أو المشكلة المطلوب إيجاد حل لها، فالنظم الخبيرة يتم بناءها لمعالجة المعارف، وذلك على عكس البرامج التقليدية التي تقوم بمعالجة البيانات العددية الرقمية، وذلك باستخدام الخوارزميات بمعنى أنها تتبع تسلسلا من الخطوات المحددة سلفا لكي تصل إلى الحل، بينما النظم الخبيرة لا تتبع تسلسلا من الخطوات المحددة من قبل؛ إذ أنها تسمح بحدوث تفكير غير دقيق، ويمكنها التعامل مع البيانات الناقصة، والمشوشة، ويقصد بالرمز "سلسلة من الحروف، والأرقام تمثل مفاهيم العالم الحقيقي".

هـ - الكفاءة والفاعلية: يجب أن يتميز النظام الخبير بالعمق؛ أي: يعمل بفاعلية، وكفاءة في مجال تطبيق دقيق، ومحدود ويحتوي على مشاكل تتسم بالصعوبة تمثل تحديا للنظام الخبير، ومن هنا فإن القواعد التي يحتويها النظام الخبير تكون معقدة بالضرورة سواء كان هذا التعقيد راجعا إلى طبيعة تركيبها، أو إلى عددها، فالنظم الخبيرة تستخدم غالبا في مجالات تتصل بمشاكل واقعية، وحقيقية.

و - المعرفة الذاتية: يجب أن يمتلك النظام الخبير المعرفة التي تحقق له الاستدلال المنطقي فيما يقوم به هو نفسه من عمليات هذا بالإضافة إلى امتلاكه لبنية أساسية من المعرفة تحقق تبسيط هذا الاستدلال، وذلك بغرض اختبار

النظام الخبير لمدى دقة ومعقولية النتيجة التي توصل إليها، علاوة على استنباط الحجج والبراهين التي تشرح الاستدلال المنطقي الذي أدى إلى النتيجة التي توصل إليها، ويطلق على هذه المعرفة اسم المعرفة الذاتية.

ثامنا: المقررات الالكترونية:

يمكن تعريف المقررات الالكترونية على أنها مقررات تعليمية حاسوبية تفاعلية تحتوي على أدوات تسهل التواصل بين المعلم، والمتعلمين بعضهم البعض، وتكون معتمدة، أو غير معتمدة علي شبكة الإنترنت، وتقدم للمتعلمين في صورة متزامنة، أو غير متزامنة باستخدام أحد أنظمة إدارة "المقررات الإلكترونية" "Course Management System" "CMS"، ويتكون المقرر الإلكتروني عادة من:

1. معلومات نظرية مصورة مصحوبة بتعليق لفظي.
2. تمثيل للمهارات العملية مدعومة بلقطات فيديو.
3. شاشات تفاعلية مع المتعلم، يقوم من خلالها بتنفيذ أداءات تطلب منه أثناء البرنامج الالكتروني، ويعمل البرنامج الالكتروني على تقييمها.
4. مساحات للممارسات الفعلية، وهي فترات توقف أثناء البرنامج تتيح للمتعلم مراجعة، وممارسة المعلومات والمهارات التي تم التعرض لها بالبرنامج.
5. ألعاب تعليمية لخدمة أهداف البرنامج.

1.خصائص المقرر الإلكتروني:

يتسم المنهج الإلكتروني بعدة خصائص حددها "أحمد سعادة" و"عبد الله إبراهيم" بما يلي (سعادة: 2004، ص 185/180):

1. يعتمد هذا المقرر على الاتجاه السلوكي في صياغة أهدافه، حيث ينطلق هذا المنهج في صياغته لأهدافه من منطلق سلوكي، بمعنى أنه يهتم بتحديد ما يمكن أن يقوم به المتعلم بعد انتهائه من عملية التعلم من أوجه سلوك معينة يمكن ملاحظتها، وقياسها.
2. محتوى المقرر الإلكتروني يقدم بشكل مبرمج، حيث يتم تقديم المقرر الإلكتروني على شكل إطارات، أو وحدات تعليمية متسلسلة، ومبرمجة بشكل خطي، أو متشعب، وفي الغالب فإن المقرر يكون مرتبطا بصورة وثيقة بالأهداف السلوكية، ومتدرجا في صعوبته.
3. يعتمد التفاعل في الموقف التعليمي من جانب المتعلم على فكرة المثير، والاستجابة، حيث يتم تقديم عناصر المحتوى الدراسي بموجب هذا المقرر على شكل مثيرات تظهر على الشاشة عند استخدام الحاسب التعليمي، ويقوم المتعلم في ضوء تفسيره لتلك المثيرات، بعمل استجابات معينة تستلزمها تلك المثيرات.
4. يشترط المقرر الإلكتروني توافر متطلبات سابقة لدى المتعلم، قبل أن يبدأ في عملية التعلم، حتى يضمن له التعامل مع محتويات البرنامج التعليمي بأسلوب فاعل.
5. يعتمد المقرر الإلكتروني على المشاركة الإيجابية من جانب المتعلم: حيث يتيح هذا المقرر الفرصة للمتعلم لكي يقوم بنشاط إيجابي مستمر.

6. يقوم التعلم على فكرة الخطو الذاتي بالنسبة للمتعلم؛ أي أن المتعلم علم نفسه بنفسه من خلال استمراره بالتعلم، وتعزيزه لاستجابته كما أنه يسمح للمتعلم بالسير في عملية التعلم وفق سرعته الخاصة، وقدرته على الاستيعاب.
7. التقويم في المقرر الإلكتروني يتم بطريقة غير تقليدية؛ إذ يقوم المتعلم بتقويم نفسه بشكل مستمر للكشف عن الأخطاء وتصويبها أولا بأول، وبذلك يتحقق المعنى الصحيح للتقويم المستمر.

2.أسس تصميم المقرر الالكتروني:

لكي تؤتي المقررات الإلكترونية ثمارها المرجوة لابد أن تستند في تصميمها إلى مجموعة من الأسس، والمعايير الفلسفية، والنفسية، والتقنية من أهمها (سالم: 2009، ص 368):

1. يتم تصميم المقرر الإلكتروني، وتطويره في ضوء النظرية التي يتبناها المصمم: "النظرية البنائية" "Constructivism"، أو "النظرية السلوكية""Behaviorism"، أو "النظرية المعرفية" "Cognitive" أو الجمع بين أكثر من نظرية.
2. اعتماد التصميم على مفهوم المنهج الذي يتبناه المصمم: المنهج التقليدي، المنهج الحلزوني، المنهج التكنولوجي، كذلك لابد من اعتماده على فلسفة مدخل النظم "Systein Approach" القائم على المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة المتكاملة، والمتفاعلة في بناء المناهج.
3. اعتماد التصميم كأساس نفسي على النظرة إلى عملية التعلم هل تتم بطريقة تقليدية جماعية، أم بطريقة مفردة؛ أي تقوم على تفريد التعليم الذي يستند إلى فكرة التعلم الذاتي، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين من خلال تقديم مجموعة من الخيارات، والمصادر التعليمية، وكذا تحول الاهتمام إلى المتعلم وجعل للمعلم أدوارا جديدة مثل الإرشاد والنصح.
4. اعتماد التصميم على بعض الأسس التقنية في تصميم المقرر الالكتروني حتى تحقق كفاءة، وفاعلية، وإقبال المتعلم على متابعته، وتتمثل هذه الأسس في النقاط التالية (Sweeters: 1994, p 50) :

أ. أن تكون طريقة عرض المحتوى، وتنظيمه مشوقة.
ب. ألا يقتصر دور المتعلم على التلقي فقط بل التفاعل، والايجابية مع المقرر.
ت. أن يعتمد المقرر على الأدوات، والوسائط المتعددة الالكترونية (النص، الصورة، الحركة، الصوت، الرسوم، المخططات، الألعاب التعليمية، الإيحاءات التعليمية) مع التركيز على الجانب الوظيفي لتلك الوسائط.
ث. سهولة تصميم صفحات المقرر لجميع المتعلمين.
ج. أهمية تقويم المقرر بعد الانتهاء من تصميمه.
ح. ضرورة تقديم التغذية الراجعة المستمرة للمقرر الإلكتروني والاستفادة من الأدوات ووسائل الاتصال الالكترونية التي تحقق التعليم الفعال ومستوى عال من الانجاز التعليمي، وتتيح فرص تعليمية حقيقية لأعداد كبيرة خارج الفصل الدراسي التقليدي دون التقيد بحجم الفصل أو الوقت، أو التكلفة.

تاسعا: السياسات التربوية العربية:

شهدت الحياة الثقافية، والسياسية العربية، منذ فجر الاستقلال حتى اليوم، تجربة عمل تربوية تتصف بالغنى، والشمول سعيا إلى بناء التربية العربية الواحدة، وإلى هدم الحواجز التربوية القطرية التي تهدد الوجود العربي، ووحدته الثقافية، ومنذ البداية التي انطلقت فيها هذه التجربة ترتب عليها أن تعاني من جراح الوضع العربي، وتمزقاته فبدأت تفقد بريقها، وتألقها تدريجيا مع حركة الزمن العربي في مآسيه، ومعاناته على شتى الصعد، وفي مختلف الميادين.

وتتجسد معاناة هذه التجربة الوحدوية في مجال التعليم، كما في غيرها أيضا، في وضعية التقهقر العربي المعاصر، الذي يتمثل في التبعية، والتجزئة، والتخلف (بن نبي: 2005، ص 86)، وهو الثالوث الرهيب الذي غرسه الاستعمار بعناية في تربة الوجود العربي، وما زال يسهر على غرسه هذا، وينميه في كل دورة من دورات الزمن ، وفي كل مناسبة من المناسبات، وفي كل شبر من الجسد العربي.

لقد عمل الاستعمار الغربي، منذ البدايات، على تعزيز الاتجاهات القطرية في عمق النظرية، والممارسة التربوية العربية، وما زال يكرس هذه التوجهات التربوية الإقليمية في الوطن العربي، ليجهز على آخر ما تبقى من آمال الجماهير العربية، وأحلامها في تحقيق الوحدة العربية، التي ما زالت أمل الإنسان العربي، وحلمه الوحيد من أجل الوجود، ومن أجل البناء الحضاري، ومن أجل التحرر الشامل من القهر، والضعف، والاستغلال، لقد غرس الاستعمار الغربي النزعة القطرية في قلب المدرسة العربية، وعمل على ترسيخ هذا الاتجاه سعيا إلى تصفية حركة الإحياء الحضاري، والقومي في البلدان العربية، ومن هنا فإن المدرسة العربية ورثت هذه التركة القطرية منذ العهد الاستعماري، وهي تركة نموها في ظل الكيانات العربية الصغرى، والمحدودة .

ولم تتوقف جهود المستعمر عند حدود غرس القطرية لا بل استطاع ...أن يفرض نفسه، وشخصيته على طبيعة التخطيط للتربية والتعليم في الوطن العربي، واستطاع أيضا أن يجعل من دوائر التربية العربية مراكز تخدم توجهاته، واستطاع في سياق ذلك كله أن يجهز نفسيا على مشاعر الأجيال العربية في الانتماء إلى الوطن العربي، أو الثقافة العربية (بن نبي: 2006، ص 37).

فالأطفال الذين يتعلمون في المدرسة العربية، ويتدرجون في مقاماتها ، يتعرضون لعملية استلاب قوامها استئصال مشاعرهم القومية، وتعزيز مشاعر الانتماء إلى الكيانات القطرية الصغرى؛ إذ يترتب على هؤلاء الأطفال أن يتعلموا كيف ينتمون إلى كيان صغير، ويترتب عليهم أيضا وبفعل الممارسات التربوية الاستلابية، أن يؤمنوا إيمانا عميقا، وشاملا بانتماءاتهم القطرية الكيانية الضيقة، وهنا يكمن الخطر فالمدرسة العربية تجاوزت كل حدود ممكنة في بناء النزعة القطرية، وتغذية الروح الإقليمية العربية، وبهذا أصبحت هذه المدرسة نفسها خطرا يهدد الانتماء القومي، والمشاعر العربية من أي نوع.

ومن ينظر في واقع الأجيال العربية المعاصرة يدرك حجم الخطر والمأساة، فآباؤنا أو لنقل الأجيال العربية التي تنتمي إلى النصف الأول من القرن العشرين لا ترى بينا أو فروقا بين المغرب والجزائر وتونس... على سبيل المثال، أما أجيال اليوم فهي وبفعل عملية الاستلاب التربوي ، تتفاخر بالانتماء إلى هذا القطر أو ذاك إلى الجزائر، أو مصر، أو

الأردن، وكأن هذا الانتماء القطري المصغر الضعيف قد أصبح تاجا يزين الهامات، ووساما يوضع على الصدور (الشريف: 1979، ص 21).

عاشرا: الجهود السياسية العربية في مجال توحيد الأنظمة التربوية العربية:

يعد المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي عقد في "بيت مري" في لبنان عام 1947 نقطة البداية في نسق الجهود العربية المشتركة نحو وحدة الثقافة العربية، وهو المؤتمر الذي وضعت فيه أسس مشتركة لمناهج المواد الاجتماعية في مختلف مراحل التعليم ، ثم يأتي المؤتمر الثقافي العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية بمصر عام 1950 حيث أكد على وحدة اللغة العربية، والتأكيد على الطابع القومي للتعليم في البلدان العربية، ثم تعاقبت هذه المؤتمرات التي نظمتها الإدارة الثقافية في الجامعة العربية، ومن بعدها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي تسع مؤتمرات تعاقبت زمنيا ومكانيا على النحو التالي:

المؤتمر الثقافي العربي الأول لبنان 1947، والثاني في الإسكندرية 1950، والثالث في بغداد 1957، والرابع في دمشق 1959، والخامس في الرباط 1961، والسادس في الجزائر 1964، والسابع في القاهرة 1967، ثم الثامن في القاهرة عام 1969، والتاسع في القاهرة عام 1970، وقد ركزت هذه المؤتمرات جميعها الجهود من أجل بناء تربية عربية واحدة، ومتكاملة، وتعزيز الاتجاهات القومية والعربية في قلب الأنظمة التربوية العربية.

وفي نسق الجهود العربية المشتركة يشار بالبنان أيضا إلى الخطة الشاملة للثقافة العربية التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1981، وتمثل هذه الخطة حصاد عمل عربي مشترك أسهم فيه عدد كبير من المفكرين المعروفين في الوطن العربي ونصت هذه الخطة على الأهداف التالية (الألكسو: 1986، ص 46):

1. الاستقلال والتحرر في مواجهة الهجمة الأجنبية .
2. الوحدة القومية في مواجهة التجزئة.
3. الديمقراطية في مواجهة الاستبداد.
4. العدالة في مواجهة الاستغلال.
5. القيمة الذاتية في مواجهة التغريب والتبعية.
6. الحضور القومي بين الأمم بالإبداع، والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك، والتقليد.

الخاتمة:

يعد مشروع الأنظمة الخبيرة من أهم المشاريع في الجانب التعليمي، ويجب أن يعالج كمشروع استثماري بمعنى بطريقة نظامية، وبإحداث جو للمنافسة مع مشاريع أخرى، ذلك بالنظر للفرص التربوية، والاقتصادية، والاستراتيجية التي يقدمها، ولفائدته، والمنفعة التي يقدمها كمنتوج، أو وسيلة للإنتاج، وأيضا لجدواه التقنية، والتعليمية، والإنسانية، ولفرص النشر من جانب المستعمل، أو في الأسواق، لكن من جهة أخرى النظام الخبير هو وسيلة سهلة، ولكن معقدة، وصعبة الإنجاز، أو الإنتاج؛ فهو يتطلب مستخدمين، أو عمال ذوي كفاءات، ومؤهلات عالية، حيث أن طريقة توظيفهم، وتكوينهم صعبة.

ولتحقيق أقصى إفادة من تقنيات "الذكاء الاصطناعي" في التعليم تحتاج المؤسسات التعليمية إلى الخبرة في كيفية إنشاء منظومة "الذكاء الاصطناعي"، وإدارتها على نطاق واسع، وكذا توفير البنية التحتية اللازمة للتنفيذ، والأدوات، والعمليات، وإستراتيجيات الإدارة لضمان نجاح تقنية "الذكاء الاصطناعي"، وكذا وضع قواعد واضحة تحدد مدة وكيفية متابعة الدروس إلكترونية، حتى يمكن أن تؤدي تطبيقات "الذكاء الاصطناعي" وظائفها المنوطة بها، ومن أهمها ما يلي :

1. إنشاء المحتوى الذكي" من الأدلة الرقمية إلى الكتب المدرسية إلى واجهات التعلم الرقمية القابلة للتخصيص على جميع المستويات، من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة ما بعد الثانوية.
2. توفر نظم التعلم الذكية المستخدمة لتقنية "الذكاء الاصطناعي"؛ معرفة خاصة بالمجال التعليمي، ومعرفة عن المتعلم، ومعرفة تتعلق بإستراتيجيات التعليم.
3. إتاحة بعض التطبيقات إجراء مسح ضوئي للمواد المطبوعة، وإضافة الافتراضات المطلوبة لتحويلها إلى صفحات تفاعلية باستخدام نظام العلامات، وتحفيز المتعلم للمشاركة النشطة.
4. العمل على اكتساب المعرفة، وتحديثها، والمحافظة عليها، وبالتالي استثمارها في حل كثير من المشكلات التعليمية .
5. تيسير الربط بين المعرفة، والخبرات العلمية، وبين النواحي التطبيقية.

ومن جملة التوصيات:

1. اتخاذ الإجراءات، والتدابير اللازمة على مختلف المستويات لتحقيق التحوّل الرقمي الشامل للحدّ من الفجوات الرقمية، وضمان فرص متكافئة للإفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي، والنظم الخبيرة في العملية التعليمية.
2. العمل على وضع سياسات عامّة، وخطط تنفيذية لتعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، والبحث العلمي.
3. تبني آليات للتنظيم، والحوكمة بخصوص المنظومة الوطنية للذكاء الاصطناعي، والعمل على ضمان خصوصياتها، وتحديد عناصرها، وحوكمتها، وحلّ قضاياها، ووضع أولويات لعملها تناسب الدولة، والمجتمع، وتأمين مصادر التمويل العامة، والخاصة، والأهلية لها.
4. تأهيل الأساتذة، والمعلّمين للعمل في تعليم مُمَكَّنٍ بالذكاء الاصطناعي، وتمكينهم من المهارات الرقمية الجديدة اللازمة للاستخدامات الأكاديمية، والتعليمية، والإدارية للذكاء الاصطناعي.
5. إيجاد، وتطوير منظومات ذات جودة عالية، وشاملة لمعطيات، وبيانات إدارة التعليم، وهو يتطلّب اهتمام المسؤولين عن التعليم في الدول العربية بإعادة النظر في البيانات، والمعطيات تحصيلاً، ونوعاً، وكمّاً، وجودة، وتواتراً.
6. مراعاة متطلّبات القيم، والشفافية، والخصوصية، والملكية، وحقوق الإنسان، والأمن، والسلامة في جمع البيانات، والمعطيات، وتداولها.

7. دعم البحث، والتطوير، والابتكار في الذكاء الاصطناعي، والتعليم وتطبيقاته.
8. اعتماد مبادرة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في شركات الذكاء الاصطناعي في مجالات التعليم، وتشجيع إقامة الحاضنات للشركات الناشئة العربية في تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي في التعليم.
9. بناء شراكات عميقة، وفاعلة في حقل الذكاء الاصطناعي بين القطاعين العام والخاص في التعليم، والبحث، والتطوير، والابتكار، ودعم ريادة الأعمال.

وبناء على ما سبق فيجب علينا الاستفادة من النظام المقترح في انتاج المقررات الالكترونية داخل المؤسسات التعليمية، وإدخال تقنيات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بؤرة اهتمام الباحثين، والاستفادة من إمكانيات، وقدرات النظم الخبيرة داخل المؤسسات التعليمية المختلفة، حيث يمكن استخدام النظم الخبيرة للقيام بمهام اتخاذ القرارات الإدارية المعقدة، وكذا توظيف النظم الخبيرة بصورة واسعة للتغلب على مشكلات نقص الخبرة، والقصور الموجود لدى المؤسسات التعليمية، وذلك بتفعيل بيئات الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية.

قائمة المراجع:

1.باللغة العربية:

1. إبراهيم عبد الوكيل الفار (2004): تربويات الحاسوب وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، سلسلة تربويات الحاسوب: استخدام الحاسب وتكنولوجيا المعلومات في التربية، دار الفرات العربي، القاهرة، مصر.
2. أحمد سالم (2009): تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني، مكتبة الرشد، القاهرة، مصر.
3. ثابت عبد الرحمن إدريس (2000): نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
4. جودت أحمد سعادة وعبد الله إبراهيم (2004): المنهج المدرسي المعاصر، دار الفكر، عمان، الأردن.
5. عبد الحميد بسيونى (2005): الذكاء الاصطناعي والوكيل الذكي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
6. عبد الحميد بسيونى (1994): مقدمة الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة برولوج، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، مصر، ط 01.
7. عفاف سامي القرة غولي (2005): النظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي وإمكانية استخدامها في المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. فاتن محمد عزازى (2008): تطوير التعليم الثانوي بين الواقع وتحديات المستقبل رؤى وتوجهات إستراتيجية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط 01.
9. فاطمة الزهراء شطيبي (2014): التربية والتعليم العربي في عصر العولمة: بين الأزمات والتحديات، مجلة عالم التربية، منشورات عبد الكريم غريب، الدار البيضاء، المغرب، العدد 24 .
10. مالك بن نبي (2005): مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، سوريا.
11. مالك بن نبي (2006): ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، سوريا.
12. محمد أحمد الشريف وآخرون (1979): استراتيجية تطوير التربية العربية، تقديم محي الدين صابر ومحمد أحمد الشريف، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، والمنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا.
13. محمد جمال الدين درويش (2002): التخطيط للمشروعات المعلوماتية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط 01.
14. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1986): الخطة الشاملة للثقافة العربية، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، مجلد 01.

2.باللغة الأجنبية:

1. Alain Bonnet & Jean Haton (1986) : Systèmes exoerts vers la maitrise technologique, Inter édition, paris, France.
2. Birna María Svanbjörnsdóttir, Allyson Macdonald and Gudmundur Heidar Frímannsson (2016) , "Team Work in Establishing a Professional Learning Community in a New Icelandic School" ,Scandinavian Journal of Educational Research, Vol. 60, No. 1.
3. Donald Arthur Waterman (2008) : A Guide to Expert Systems, Addison- Wesley Publishing Company, Boston, Massachusetts, United States.
4. Dupuy Yves & Kalika Michel (1989) : les systèmes de gestion, vuibert, Paris, France.
5. Isabel M. del Aguila & Jose Palal & Samuel Tunez (2014) :Milestones in Software Engineering and Knowledge Engineering History: A Comparative Review, The Scientific World Journal, Hindawi Publishing Corporation, Egypt.
6. Jonathan A. Supovitz and Jolley Bruce Christman (2005): Small Learning Communities That Actually Learn: Lessons for School Leaders, Phi Delta Kappan, May .
7. L. Lallem (2002) : Système d'information pour la Gestion, Institut Supérieur de Gestion et de Planification (ISGP), Bordj El Kiffan, Alger, ALGERIE.
8. Michael Negnevitsky (2002) : Artificial Intelligence: A Guide to Intelligent Systems, 1° Edition, Addison- Wesley Publishing Company, Boston, Massachusetts, United States.
9. Moti Schneider & Gideon Langholz & Abraham Kandel & Gerard Chew (1996) : Fuzzy Expert System Tools, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, United States.
10. Robert Voyer (1987) :Moteur de systèmes experts, édition eyrolles, Paris 5^{e}, France.
11. Selcuk Cebi, Metin Celik, Cengiz Kahraman (2009) : An expert system towards solving ship auxiliary machinery troubleshooting: SHIPAMTSOLVER, Expert Systems with Applications, No 36.
12. William Sweeters (1994) : Multimedia Electronic Tools for Learning, educational technology publications inc, Vol 34, No 5.

تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة إب

The challenges of applying artificial intelligence in high studies programs from the point of view of faculty members at Ibb University

إعداد الباحثات

د/ سلوى الحداد
أستاذ المناهج وطرائق تدريس تكنولوجيا التعليم المساعد - كلية التربية-جامعة إب- الجمهورية اليمنية
Salwaibb@yahoo.com

أ/ سمية محمد حمود غلاب
طالبة دكتوراه قسم مناهج وطرائق تدريس- كلية التربية-جامعة إب- الجمهورية اليمنية
smwalbdr4@gmail.com

أ/ سارة مطهر حمود غلاب
طالبة ماجستير قسم لغة انجليزي-كلية الآداب -جامعة إب- الجمهورية اليمنية
saraghallab102@gmail.com

الملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثات المنهج الوصفي المسحي لملاءمته لطبيعة الدراسة، و تم تصميم استبانة مكونة من (27) فقرة، و التأكد من صدقها وثباتها، لتحديد أهم التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا، وطُبقت الاستبانة على عينة الدراسة البالغة (31) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا الفعلية (كلية التربية، كلية الآداب، كلية التجارة) بجامعة إب، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم جاء بدرجة منخفضة جداً، وكذا استمرارية الاعتماد على الكتب الورقية، وضعف البنية التحتية ذات المتطلبات المادية الباهظة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، برامج الدراسات العليا.

Abstract: **The current study aimed to identify the challenges of applying artificial intelligence in high studies programs from the point of view of faculty members at Ibb University. To achieve the goal of the study, it was designed a questionnaire consisting of (27) items and an open question. Its validity and reliability were confirmed, to determine the most important challenges facing the application of artificial intelligence in high studies programs, and the questionnaire was applied to the research sample of (40) members of the teaching staff of the departments of high studies programs (College of Education, College of Arts, College of Commerce at Ibb University. After analyzing the data statistically, the study reached several results, the most important of which were the following:**

1- Lack of qualified faculty members to use artificial intelligence applications in the learning process in high studies programs.

2- The total accreditation is on paper books instead of electronic library.

3- Weak (unstable) infrastructure as well as exorbitant physical requirements.

Keywords: artificial intelligence, high studies programs.

مقدمة:

يسير العالم وفق تطورات تكنولوجية مواكبة لعصر العولمة و التقدم المعرفي الذي من شأنه تقديم كل ما هو جديد من نظريات ومسلمات العلوم الإنسانية المتعددة والمفيدة في شتى مجالات الحياة المعاصرة؛ وهو ما ساعد جيل القرن الحادي والعشرين على لالتفات إلى العالم الرقمي؛إذ يشكل الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا أساسية لتنفيذ أي مهام عبر أجهزة وبرامج الحاسوب الآلي الذي يمتلك صفات في التسهيل والتيسير للمهام تشبه الكائن الحي، وتعمل بدورها على تخفيف العبء البشري، ذلك الذكاء الاصطناعي الذي يمتلك القدرة على التعليم وإكساب كل المدخلات حسب النظام المتاح إليه وتحليل تلك البيانات وإيجاد الربط بين العلاقات، من أجل إيجاد القرارات السليمة، ومن خلال ذلك كانت الاستفادة من هذه التقنية مهمة ضرورية من أجل مواكبة كل التطورات.

فالذكاء الاصطناعي إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها فكرة التكنولوجيا في عصرنا الراهن، يمكن من خلاله تطوير برامج حاسوبية تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني، كي يتمكن الحاسب الآلي من أداء بعض المهام بدلًا عن الإنسان (الشرقاوي، 2011).

وعلى وجه التحديد المهام التي تتطلب التفكير والتحدث والسمع والحركة، فالذكاء الاصطناعي يسمح للحاسوب محاكاة بعض الوظائف الخاصة بمخ هذا الإنسان؛ حيث القدرة على التعلم، واكتساب المعلومات، وجمعها وتحليلها وخلق وإيجاد علاقات فيما بينها، واتخاذ القرارات بناء على عمليات تحليل المعلومات، واستخدام الخبرات القديمة من أجل توظيفها في مواقف جديدة حتى تتسهل الاستجابات السريعة للمواقف والظروف الحياتية الجديدة، والتعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومات، والتطوير والإبداع وفهم كل الأمور المرئية وغير المرئية وإدراكها.

ويشير ملك وفيج Malik & Vij(2019) إلى ظهور العديد من التطبيقات والأنظمة الذكية المستندة على الذكاء الاصطناعي مؤخرًا، فاقت كل الحدود في براعة إنتاجها، وفاعلية استخدامها، وبدأت المحاولات المثمرة في دمج هذه التطبيقات والأنظمة الذكية في التعليم.

سطع نجمه الذكاء الاصطناعي في الآونة الأخيرة بفضل ما استحدث له من تطبيقات في التعليم، تتمثل في تقييم المتعلمين آليًا، وتحليل إجاباتهم، وتقديم التغذية الراجعة المناسبة لكل متعلم، ويمتاز استخدام هذه الطريقة بتوقي الخطأ والمحاباة تماماً (الحياري، 2018).

وترى الريس (2020) أن إسهام الذكاء الاصطناعي كبيراً في مجال التعليم؛ حيث تعد المؤسسات التعليمية مصدراً كبيراً للبيانات، يمكن من خلالها عمل أنظمة قادة على إدارة بيانات المؤسسات التعليمية والمتعلمين في آن واحد وحفظها على شكل قواعد بيانات ضخمة تُستخدم في تدريب شبكات عصبية، تستطيع التنبؤ بالضعف على المستوى الفردي للمتعلم، والنقص في الموارد المادية والبشرية على مستوى المدارس والجامعات قبل حدوثة، كما أن بعض المتعلمين يميلون للأنظمة المعلوماتية أكثر من المعلم لطرح الأسئلة، وهذا يرجع إلى حقيقة كونهم يخجلون من طرح الأسئلة أمام باقي زملائهم، أو خشية إزعاج المعلم؛ كي لا يؤثر سلبًا في تقييمهم مستقبلًا.

ومن المؤكد ان هذه البرامج وجدت لرفع مستوى المجتمع بعد دراسة حاجات ورغبات المجتمع افتتحت تلبية لمتطلبات المجتمع،

من خلال الدراسات العديدة للمجتمع وحاجاته الفعلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي لُوحظ ان هذه البرامج وجدت لرفع المستوى والتأهيل للكوادر البشرية فنياً وعلمياً في جميع المجالات العلمية والعملية، ومن اجل زيادة القدرات المعرفية الإنسانية ولترسيخ قاعدتها الدراسية في الجامعة، كان لابد من تنمية قدرات الطلبة في المناهج الدراسية وإعدادهم على مستوى عالٍ مدرك لمتطلبات وحاجات المجتمع، ولذا صار من الضروري الدمج بين الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في برامج الدراسات العليا ضروري ومهم لمواجهة الأزمات التعليمية، بما يلبي تحقيق الأهداف التعليمية التعلمية. والذكاء الاصطناعي أحد فروع علوم الكومبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر.

ويعد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي أسلوبًا حديثًا من أساليب التعلم التي ظهرت نتيجة دخول التقنيات التكنولوجية في مجالات الحياة؛ حيث توظف فيه كل آليات التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى جميع وسائل الاتصال والتواصل (الاتربي، 2019).

وأشارت مكاوي (2018) إلى أن الهدف من الذكاء الاصطناعي هو تطوير أنظمة حاسوبية تحقق مستوى من الذكاء شبيه بذكاء البشر أو أفضل، ويترجم ذلك في وضع المعارف البشرية داخل الحاسوب، ضمن ما يُعرف بقواعد المعرفة، ومن ثم يستطيع الحاسوب عبر الأدوات البرمجية الدراسة في هذه القواعد، والقيام بالمقارنة والتحليل؛ لاستخلاص واستنتاج أفضل الأجوبة والحلول للمشكلات المختلفة.

كما توصلت دراسة كلاً من فطاني(2020)، ورتشر واخرون Richer (2019)، وفاجيلا Faggella (2019) إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكنها القيام بمهام القياس والتقييم بمستويات عالية جدًا من الدقة والكفاءة، إضافة إلى أنها تساعد في تحقيق التميز الأكاديمي للمتعلمين، وخلق شراكة بين الوالدين والمجتمع، وهيئة التدريس، والتركيز على التقويم المبكر، وجعل البيئة التعليمية آمنةً، كما يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي اتخاذ قرارات معقدة، وإمكانات هائلة للتوصل لحل المسائل، حتى مع عدم اكتمال البيانات، بل إنها تستطيع التعامل مع البيانات المتناقضة والمتضادة أحيانًا إلى جانب توفير الوقت والجهد، والإسهام في توفير واقع بديل للمتعلمين؛ إذ تعودهم على المواجهة، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، وتستطيع الإسهام في عرض الأسئلة بطريقة تكشف نقاط الضعف لكل متعلم، والاستعدادات العقلية له، بالإضافة إلى متابعة واستكشاف أساليب المتعلمين.

ولكون عضو هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا يعيش الواقع الذي يعشه طلبته؛ فقد حفز ذلك الباحثات على القيام بالدراسة الحالية والتي يأمل الاستفادة منها من خلال توجيه أنظار صناع القرار في التعليم العالي و الجامعات إلى أهمية تطبيق الذكاء الاصطناعي نظرًا إلى طبيعة المعوقات وحجم المشكلات التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا، والتي تحول دون قيامهم بالأبحاث العلمية التي تخدم التنمية، وتحد من الشراكة العلمية بين الجامعات ومؤسسات القطاعين الخاص والعام، كما أن الباحثات حريصات على إيجاد الحلول المقترحة للتغلب

على تلك التحديات والتي في ضوئها يمكن تطوير برامج الدراسات العليا في كلية التربية والآداب والتجارة بما يخدم التنمية في مجالاتها المختلفة.

مشكلة الدراسة:

من المؤكد ان لأزمة كورونا الأثر الكبير على العملية التعليمية؛ ومن اجل الحفاظ على الحياة واستمراها فقد توقفت العملية التعليمية بشكل ملحُوظ، ومن خلال ذلك كان لابد من مواجهة هذه الازمة والتحديات والعمل على الحد من تلك الاثار السلبية.

فما تزال أزمة فيروس كورونا (COVID-19) بتحدياتها التي تضرب مختلف المجالات، تعزز جهود العقل البشري نحو التفكير الابتكاري وتسريع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في أقصى مراحلها، لا سيما وأن مرحلة التعايش مع الفيروس بدأت دون تحديد موعد الانتهاء، وفي صدارة صور الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة يأتي موضوع الذكاء الاصطناعي باعتباره العامل الأكثر تأثيراً في مواجهة تحديات الفيروس (سلامة، 2020).

ويمكن أن يفتح الذكاء الاصطناعي آفاقاً جديدة في المناهج الدراسية واستراتيجيات التدريس وتقنيات التعليم للحقول المعرفية كافة، وهذا مدعاة للتربويين لاغتنام الخدمات والمزايا الفريدة التي توفرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي لأغراض التعليم، وأن يحرصوا على أن تُبنى بشكل جيد؛ بحيث تستخدم بنجاح في البرامج التعليمية (ثنيان، 2017).

وبالرغم من إيجابيات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تعود بالنفع على العملية التعليمية إلا أنه قد تفاوتت النظرة لتطبيق هذا النوع من التعليم داخل المؤسسات التعليمية ما بين أفكار شديدة التفاؤل وأفكار سلبية، ما سبب معاناة بعض المستخدمين لهذه النظم من عدم وجود مقترح أو آلية أو نموذج للجميع بين الذكاء الاصطناعي والتعليم (الأتربي، 2019).

وفي ظل جائحة كورونا أصبح هذا الكابوس يهدد العالم، وتحول هذا الكابوس إلى آفة تهدد العالم بالانقراض في حالة الإصابة بهذا الوباء المخيف، وتم الإعلان من قبل منظمات الصحة العالمية في مختلف البقاع بأنه (وباء عالمي)، هذا الأمر تسبب في إغلاق وتأجيل مؤسسات التعليم من مواصلة تعلمها بمختلف القطاعات بدون أي استثناءات؛ ومن هنا ظهرت أهمية الحاجة للذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية والصحية كوجه التحديد بقوة، حينها سعت الدول إلى توفير التعليم والتعلم لأبنائها خارج المدارس أو المعاهد أو الجامعات أو بمختلف أشكالها، أصبح التعلم عن بعد شيء أساسي واجباري لا اختياري، وقتها تحولت المناهج من عالم الواقع إلى العالم الافتراضي، موفرة له كل ما قد يحتاجونه من بيانات ومعلومات وتحليلات هدفت بدورها إلى التقليل من الإصابة أو من انتشار عدوى فيروس كورونا بسبب التجمعات في أماكن مختلفة أو مكان واحد.

ومن سبق انبثقت مشكلة الدراسة الحالية بضرورة معرفة تحديات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب ، وتحددت في السؤال الرئيس الآتي:

ما تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1-ما مستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة إب؟

2-ما درجة التحديات التي تواجه استخدام أعضاء هيئة التدريس بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة إب؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

التعرف على مستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا.

الكشف عن درجة التحديات التي تواجه استخدام أعضاء هيئة التدريس بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة إب.

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

1. تقديم أداة بحثية مقننه لقياس واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا، والتحديات التي تواجه استخدامها؛ حيث من الممكن أن يستفيد منها الباحثون في دراسات مشابهة لها.
2. قد تفيد في الكشف عن أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في برامج الدراسات العليا.

قد تفيد أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب إلى أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتوجيه اهتمامهم نحو استخدامها، وتوظيفها في تحسين برامج الدراسات العليا.

ندرة الدراسات في تحديات الذكاء الاصطناعي في تطبيق برامج الدراسات العليا ومواجهة الأزمات الطارئة.

حداثة الدراسة والإفادة من من قبل المؤسسات التعليمية؛ كونها بأمس الحاجة الفعلية لمثل هذا الدراسة للتعامل مع العديد من الأنظمة والتطبيقات التي تدعم العملية التعليمية بمختلف مكوناتها، في مواجهة الظروف الطارئة التي تمر بها.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تحديات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا بكليات التربية والآداب والتجارة في جامعة إب.
- **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة في كليات التربية والآداب والتجارة في جامعة إب.
- **الحد الزماني:** تم تطبيق الدراسة في العام الجامعي 2021-2022م.
- **الحدود البشرية:** أعضاء هيئة التدريس. بكليات التربية والآداب والتجارة في جامعة إب.

مصطلحات الدراسة:

الذكاء الاصطناعي: عرفه المومني (2019) بأنه: "سعي الآلة أو الحاسوب للاقتراب أكثر من قدرات وإمكانيات العقل البشري، والتفوق عليه في بعض الأحيان".

وعرفته الفراني والحجيلي (2020) بأنه: "سلوك وخصائص يتم متابعتها من برامج الحاسب الآلي؛ حتى تصبح قادرة على محاكاة القدرات الذهنية للإنسان بأساليب وأنماط مختلفة".

وقد قام جون مكارثي بوضع المصطلح (الذكاء الاصطناعي) مُعروفًا إياه بأنه: علم هندسة إنشاء آلات ذكية، وبصورة خاصة برامج الكومبيوتر؛ فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كومبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري؛ تتعلم مثلما نتعلم، وتُقرر كما نقرر وتتصرَّف كما تتصرَّف (نسيب شمس، 2020).

ويوصف الذكاء الاصطناعي بأنه: "قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح، والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرن(Kaplan and Haenlein,2019).

ويعرف إجرائياً بأنه: تلك البرامج المدخلة للتحسين والتعديل والتطوير ضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بهدف تحقيق مخرجات ذي كفاءة وجودة لمواكبة أهم التغيرات العلمية والعملية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1-عرض الدراسات السابقة:

- **دراسة Aldosari (2020)**، وهدفت إلى معرفة الآثار المحتملة للذكاء الاصطناعي على التعليم الجامعي في جامعة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج الدراسة النوعي من خلال طرح سؤال مفتوح على عينة من الأكاديميين بلغ عددهم (30)أكاديميًا من جامعة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، تم اختيارهم باستخدام أسلوب (دلفي)، واظهرت النتائج أن هناك انخفاضًا في مستوى الوعي بآليات تطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم، وأن هناك حاجة لمزيد من نشر الوعي حول إمكانيات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، وأوصت الدراس بضرورة إعداد أعضاء هيئة التدريس ليكونوا مستعدين لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات.

- **دراسة الخبيري (2020)** وهدفت إلى التعرف على درجة امتلاك معلمات المرحلة الثانوية بمحافظة الخرج لمهارات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، وتحديد أهم المعوقات التي تعيق المعلمات عن استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، وتحديد أهم المعوقات التي تعيق المعلمات عن استخدام الذكاء

الاصطناعي في التعليم، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما اعتمدت على استبانة مكونة من (34) بندًا لقياس درجة امتلاك معلمات المرحلة الثانوية بمحافظة الخرج لمهارات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، وتكونت العينة من (130) معلمة من معلمات المرحلة الثانوية، وتوصلت النتائج إلى أن: امتلاك معلمات المرحلة الثانوية بمحافظة الخرج لمهارات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم جاءت بدرجة منخفضة، وأنَّ هناك اتفاقًا على وجود العديد من المعوقات لتوظيف هذه التطبيقات، كما توصلت إلى مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تسهم في امتلاك المعلمات لمهارات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.

- دراسة **Shin & Shin (2020)** وسعت إلى الكشف عن وعي معلمي العلوم بالمرحلة الابتدائية في جمهورية كوريا بتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومعرفة كيفية توظيفها في التدريس، وطرق تطبيقها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي (المسحي)، واعتمدت على استبانة طبقت بالطريقة العشوائية على عينة من المعلمين في العاصمة، والمدن الكبر الفرعية، بلغ عددهم (95) معلمًا ومعلمة، وأظهرت النتائج أن وعي المعلمين بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في التعليم جاء بدرجة منخفضة، وأن مقررات العلوم تحظي بأعلى نسبة يمكن من خلالها توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بين مقررات المرحلة الابتدائية؛ حيث بلغت في موضوعات الأرض والفضاء 68.4%، و54.7% للتمرين والطاقة و32.6% لحالات المادة و27.4% للحياة، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة تدريب المعلمين على تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في التدريس.

- دراسة **يوفيا وآخرون Yufeia et al. (2020)** وهدفت إلى التأصيل النظري للذكاء الاصطناعي من حيث تاريخه، وإبرز المحطات المهمة في تطوره، والجوانب التطبيقية للذكاء الاصطناعي في التعليم، وأفضل السبل لتطبيقاته، ووظفت الدراسة لهذا الغرض المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعتها، ويحقق أهدافها، وتوصلت إلى تحديد أبرز المحطات المهمة في تاريخ الذكاء الاصطناعي وتطوره، والكشف عن أبرز الجوانب التطبيقية للذكاء الاصطناعي في التعليم والمتمثلة في: نزام الدرجات الإلكتروني، والتقويم الزمني، المعلم الافتراضي، التعلم المخصص، والتعلم التكيفي، والواقع الافتراضي، والواقع المعزز، والتعلم عن بعد، وغيرها، كما اقترحت الدراسة مجموعة من السبل لتطبيق أفضل للذكاء الاصطناعي في التعليم، وأوصت الدراسة بضرورة توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لما لها من أهمية في تحسين العملية التعليمية.

- دراسة **بكروطه (2019)**، وهدفت إلى رصد سياسات وبرامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي من منظور دولي، ووظفت الدراسة لهذا الغرض المنهج الوصفي (التحليلي) الذي يتناسب مع طبيعتها، ويحقق أهدافها، وتوصلت إلى: تحديد تاريخ وتطور الذكاء الاصطناعي بصورة وصفية مبسطة،

والمصطلح، ومرادفاته، واستخداماته في العلوم المعاصرة، وأبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومن أهمها الأنظمة الخبيرة وتميز الكلام ومعالجات اللغات الطبيعية والروبوتات.

- **دراسة زروفي وأميرة (2020)**، وهدفت إلى تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم الجامعي، واتبعت المنهج الوصفي (التحليلي)، وتوصلت إلى أن: الذكاء الاصطناعي يزيد من فرص التعلم الذاتي للمتعلمين، ويجعلهم فاعلين في العملية التربوية لا مجرد متلقين سلبيين، كما أن البرامج المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تتميز بالمرونة، والحداثة، والدقة في تحديد المعايير، وتحديد الرزنامة المتعلقة بأهداف البرنامج؛ من شأنها دعم المتعلمين على الابتكار والإبداع، علاوة على انها تساعد المتعلم على التعلم بأسهل الطرق، وبأقل وقت وجهد ممكن، وهذا ا يجعل التعليم الجامعي يضمن العديد من النتائج الإيجابية التي تعود بالنفع على المعلم والمتعلم، ومن ثم ينعكس على جودة البرامج التعليمية بصفة خاصة، وعلى مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالذكاء الاصطناعي؛ كونه أهم التطبيقات العصرية المواكبة للتطورات التكنولوجية، وإعداد كوادر تربوية قادرة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- **دراسة الياجزي (2019)** وهدفت إلى التعرف على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، واتبعت المنهج الوصفي (التحليلي)، وتوصلت إلى التأصيل النظري لمفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه، وإلقاء الضوء على أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، وإعداد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والمتعلمين؛ لتنمية مهارات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

2-التعقيب على الدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الخبيري، 2020) في التطرق للمعوقات في استخدام الذكاء الاصطناعي بالتعليم واختلفت مع بقية الدراسات في المتغيرات التابعة

- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه الأكثر ملاءمة لدراسة الظواهر والمشكلات،

-تباينت الدراسة الحالية في مجتمع الدراسة وعينته كونها اهتمت بالدراسات العليا بينما الدراسات السابقة كان مجتمعها وعينتها إما تعليم ثانوي، او جامعي دون الدراسات العليا.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن تحديد أوجه استفادة الدراسة الحالية منها:

- الاستفادة من الجانب النظري للدراسات السابقة لاثراء الدراسة الحالية
- تحديد المجتمع والعينة

- اختيار الاساليب الاحصائية المناسبة
- الاستفادة من النتائج السابقة لسد الفجوة الدراسية من خلال الدراسة.الحالية، ومقارنة النتائج.

الإطار النظري:

مفهوم الذكاء الاصطناعي:

هو مصطلح يتكون من كلمتين هما: الذكاء والاصطناعي، ويقصد بالذكاء القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة؛ أي القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة، فمفاتيح الذكاء هي الإدراك، الفهم، والتعلم، أما كلمة الاصطناعي فترتبط بالفعل "يصنع" أو "يصطنع"، وتطلق الكلمة على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء تمييزا عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان، وعلى هذا الأساس يعني الذكاء الاصطناعي بصفة عامة الذكاء الذي يصنعه أو يصطنعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب، ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي هو علم الآلات الحديثة (سعد، 2012).

كما يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "المجال الذي يسعى إلى فهم طبيعة الذكاء البشري عن طريق تكوين برامج على الحواسيب التي تقلد الأفعال أو الأعمال أو التصرفات الذكية" (العبيدي، 2015).

وكذلك يعرف بأنه: قدرة الآلات والحواسيب الرقمية على القيام بمهام تُحاكي وتُشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية؛ كالقدرة على التفكير، أو التعلُم من التجارب السابقة، أو غيرها من العمليات الأخرى التي تتطلب عمليات ذهنية (موسى وحبيب، 2019).

-ويضم الذكاء الاصطناعي كل الخوارزميات والطرق النظرية منها التطبيقية، والتي تعني بإتمام عملية أخذ القرارات مكان الإنسان، سواء كان ذلك بطريقة كلية أو جزئية بمعية الإنسان، مع القدرة على التأقلم أو التنبؤ أو الاقتباس (حسن، 2019).

خصائص الذكاء الاصطناعي:

ذكرت النجار(2010) مجموعة من الخصائص كالقدرة على:

- استخدام الذكاء في حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة.
- التفكير والإدراك.
- اكتساب المعرفة وتطبيقها.
- التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة.
- استخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة.
- الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة.
- التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة.
- التعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة.

- تمييز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروفة.
- التصور والإبداع وفهم الأمور المرتبة وإدراكها.
- تقديم المعلومة لإسناد القرارات.

وأشار عثمان وجميل(2012) إلى أن من أهم خواص تطبيقات الذكاء الاصطناعي أنها: تعمل بمستوى علمي واستشاري ثابت دون تذبذب، يتطلب بناؤها تمثيل كميات هائلة من المعارف الخاصة بمجال معين تعالج البيانات الرمزية غير الرقمية من خلال عمليات التحليل والمقارنة المنطقية تهدف لمحاكاة الإنسان فكرًا وأسلوبًا، وتهتم بإثارة أفكار جديدة تؤدي إلى الابتكار، تخلد الخبرة البشرية، تعمل على توفير أكثر من نسخة من النظام تعوض عن الخبراء، يغيب معها شعور الإنسان بالتعب والملل.

أهداف الذكاء الاصطناعي:

يشير آل قاسم(2020) إلى مجموعة من الأهداف للذكاء الاصطناعي كالاتي:

- تكرار الذكاء الإنساني.
- حل مشكلة المهام المكثفة للمعرفة.
- عمل اتصال ذكي بين الإدراك والفعل.
- تحسين تفاعل الاتصال الإنساني الإنساني، الإنساني الحاسوبي، الحاسوبي الحاسوبي.

يمكن حصر أهم أهداف الذكاء الاصطناعي كما ترى عفيفي(2014) فيما يلي:

- تمكين الآلات من معالجة المعلومات بشكل أقرب لطريقة الإنسان في حل المسائل، بمعنى آخر المعالجة المتوازية؛ حيث يتم تنفيذ عدة أوامر في الوقت نفسه.
- فهم أفضل لماهية الذكاء البشري عن طريق فك أغوار الدماغ حتى يتمكن محاكاته، كما هو معروف أن الجهاز العصبي والدماغ البشري أكثر الأعضاء تعقيدًا، وهما يعملان بشكل مترابط ودائم في تعرف الأشياء.

أهمية الذكاء الاصطناعي:

تتمثل أهمية الذكاء الاصطناعي في النقاط الآتية: (عبد النور، 2004)

- يسهم الذكاء الاصطناعي في المحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة بنقلها إلى الآلات الذكية.
- بسبب الذكاء الاصطناعي يتمكن الإنسان من استخدام اللغة الإنسانية في التعامل مع الآلات عوضًا عن لغات البرمجة الحاسوبية؛ وهو ما يجعل الآلات واستخدامها في متناول كل شرائح المجتمع، حتى من ذوي الاحتياجات الخاصة بعد أن كان التعامل مع الآلات المتقدمة حكرًا على ذوي الخبرات والمختصين في مجال التكنولوجيا والبرمجة.
- يؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في كثير من الميادين الحساسة؛ كالمساعدة في تشخيص الأمراض ووصف الأدوية، والاستشارات القانونية والمهنية، والتعليم التفاعلي، والمجالات الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى المجالات الحياتية الأخرى التي أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا فيها.

- تخفف الآلات الذكية عن الإنسان الكثير من المخاطر والضغوطات النفسية، وتجعله يركز على أشياء أكثر إنسانية، ويكون ذلك بتوظيف الآلات للقيام بالأعمال الشاقة والخطرة، واستكشاف الأماكن المجهولة، والمشاركة في عمليات الإنقاذ في أثناء الكوارث الطبيعية، كما يسكون لهذه الآلات دور فعال في الميادين التي تتضمن تفاصيل كثيرة تتسم بالتعقيد، والتي تحتاج إلى تركيز عقلي متعب وحضور ذهني متواصل وقرارات حساسة وسريعة لا تحتمل التأخير أو الخطأ.
- قد يكون الذكاء الاصطناعي أكثر قدرة على البحوث العملية، ويسهل الوصول إلى مزيد من الاكتشافات، ومن ثم يعد عاملًا مهمًا في زيادة تسارع النمو والتطور في الميادين العلمية كافة.
- فيعود الذكاء الاصطناعي بالنفع على الإنسان في العديد من الجوانب والمجالات، من خلال قيام الحاسب الآلي بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري، بحيث يصبح لدى الحاسوب المقدرة على حل المشكلات واتخاذ قرارات سريعة، بأسلوب منطقي، وبتفكير العقل البشري نفسه.

أنواع الذكاء الاصطناعي:

يذكر عرنوس(2007) أنه يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي إلى نوعين من المهام والوظائف كالآتي:

النوع الأول- وظائف حياتية ذكية:

وتعني كل تلك المهام التي يمكن أن تقوم بها بشكل دوري لكي تتصرف وتتفاعل في العالم، وتتضمن:

- الرؤية مع القدرة على فهم ما نراه.
- اللغة الطبيعية: القدرة على الاتصالات مع الآخرين في اللغة العربية والإنجليزية أو غيرها.
- التخطط: القدرة على تخطيط سلسلة من الأعمال لنيل الأهداف المرجوة.
- الحركة: القدرة على التصرف والتحرك بالحياة لتنفيذ المتطلبات الحياتية.

النوع الثاني-الوظائف الخبيرة.

أي أن الذكاء الاصطناعي يعني المهام التي ينفذها بعض الناس بشكل جيد والتي تتطلب تدريبًا شاملًا، ويمكن أن تكون مفيدة خصوصًا في إتمام هذه المهام، بحيث يمكن أن يكون هناك نقص بالخبراء كمثال للتفكير الخبير، ومن الأمثلة عليها الأنظمة الخبيرة المطبقة في: التشخيص الطبي، وصيانة الأجهزة وترتيب الحاسوب، والتخطيط المالي.

تحديات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

التحديات التي تعيق استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية بشكل عام كما وردت في دراسة الخبيري(2020)، ما يأتي:

1. التكلفة المالية العالية الموافقة لتجهيز القاعات الدراسية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من الأجهزة، والبرامج، والشبكات وغيرها.

2. عدم توافر البرامج التدريبية الكافية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.
3. قلة وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.
4. مقاومة بعض أعضاء هيئة التدريس للأنماط التعليمية المستحدثة.
5. قصور دور الجهات المختصة ذات العلاقة في جانب تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في مجال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية والارتقاء بها.
6. اعتقاد بعض أعضاء هيئة التدريس أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم يحتاج إلى مجهود أكبر من التعليم بالطريقة التقليدية.
7. عدم توافر الوقت الكافي لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أثناء المحاضرة.
8. ضعف استجابة المتعلمين مع النمط الجديد من التعلم، وقلة تفاعلهم معه.
9. ضعف البنية التحتية، وعدم مناسبتها لإدخال أي تطبيقات للذكاء الاصطناعي.
10. عدم توافر الدعم الفني اللازم بالصورة المطلوبة.
11. ضعف الحوافز مقدمة لأعضاء الذين يستخدمون التقنيات الحديثة.
12. عدد المتعلمين في القاعة الدراسية لا يسمح بالتحكم في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.
13. كثرة الأعباء الملقاة على كاهل أعضاء هيئة التدريس؛ ما يمنعهم من التفرغ لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.
14. ضعف قدرة المتعلمين على حل المشكلات التي تواجههم في أثناء استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.

وتستخلص الباحثات مما سبق أنه بالإمكان التقليل من التحديات بالآتي:

- التحفيز والتشجيع لأعضاء هيئة التدريس على كيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- الدعم المادي والمعنوي لكل من يستخدم ويسهم بنشر تلك التطبيقات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي.
- التدريب من قبل مدربين ذوي كفاءة عالية للدعم الفني والمهني.
- عقد الندوات والدورات والورش التدريبية لأعضاء هيئة التدريس تسهل طريقة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها بشكل فعلي في برامج الدراسات العليا.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا:

من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا، كما وضحته الفراني والحجيلي(2020)، والياجزي(2019)، ما يأتي:

1- روبوتات الدردشة الذكية Chatbots: هي برامج حاسوبية مصممة لمحاكاة ذكية للمحادثات البشرية، توفر شكلًا من أشكال التفاعل بين المستخدم والبرنامج، ويتم التفاعل من خلال النص أو الصوت أو كليهما

معًا، وتأخذ هذه التطبيقيات أشكالًا مختلفة مثل: تطبيقات المراسلة، أو مواقع الويب، أو تطبيقات الأجهزة الذكية، أو عبر الهاتف، ويمكن للمتعلمين التفاعل معها بطرح أسئلة متعلقة بمجال معين، ومن ثم يقوم الروبوت بدور فاعل من خلال الإجابة عن الأسئلة التي تطرح عليه، والحل، والدعم، وتقديم المشورة والنصح، أو حتى التعاطف، اعتمادًا على ما يحتاج إليه المستخدمون.

2- الواقع المعزز Augmented: تقنية تفاعلية تزامنية، تقوم بإضافة طبقة معلوماتية (نص، صورة، صوت، ...الخ) وبأشكال متعددة الأبعاد، على الواقع المشاهد.

3- الواقع الأفتراضي Virtual Reality: محاكاة حاسوبية تفاعلية للواقع الحقيقي، تُتيح للمتعلم فرصة التفاعل والانغماس والتحكم والأبحار داخلها، كإجراء التجارب المعملية الخطرة، أو المشاركة في زيارة أماكن معينة وهو قاعد في بيئة مختلفة؛ كالمنزل، أو الصف، والتنقل داخلها والتفاعل معها.

4- صناعة الصوت Audio Industy: هي برامج رقمية، تقوم بتحويل النصوص المكتوبة إلى مسموعة؛ وفقًا للغة الافتراضية المحددة، ومن ثم استخدامه في مواقع الويب، أو تطبيقات المحمول، أو الكتب الرقمية.

5- النظم الخبيرة Expert Systems: برامج حاسوبية، تحاكي سلوك الإنسان الخبير في استخدام المعرفة، وإصدار الأحكام، وقواعد الاستنتاج، وتقديم النصائح والحلول المناسبة للمشكلات.

6- الروبوتات التعليمية Robotics: هي آلة كهروميكانيكية قادرة على القيام بمهامها عن طريق اتباع مجموعة من التعليمات المحفوظة في الذاكرة الإلكترونية للجهاز، ويتم تصميم هذه الأوامر عن طريق برمجيات متخصصة في الحاسوب، ومتصلة بأجزاء الروبوت.

7- التعلم التكيفي الذكي Intelligent Adaptive Learning: هو توظيف أساليب الذكاء الاصطناعي في تلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة لكل متعلم، بحيث يمكن استخدام خوارزميات الكمبيوتر التي تُستمد من إجابة المتعلم عن الأسئلة في تكييف عرض المواد التعليمية.

8- الألعاب التعليمة الذكية Smart Educational Games: ألعاب مبرمجة بواسطة الحاسوب لتحقيق هدف تعلمي محدد، تتسم بالتشويق، والتحدي والخيال، والمنافسة، بحيث يتم تصميمها بطريقة تحفز النشاط الذهني، وتزيد مستوى التركيز.

9- التقييم الذكي Smart Evaluation: برامج حاسوبية، تستطيع تقييم مهارات التفكير العليا، وتصحيح الواجبات، والاختبارات المعقدة بشكل آلي.

10- تلخيص النصوص Summarize: برامج حاسوبية، يمكنها تلخيص النصوص الطويلة بدقة متناهية وبطريقة سهلة القراءة، بحيث يمكن لمستخدميها استيعاب التلخيص، واستخلاص أهم معلوماته في وقت قياسي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدمت الباحثات المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس لبرامج الدراسات العليا في كليات التربية والآداب والتجارة للعام الجامعي 2020-2021م، البالغ عددهم (40)، وتمثلت عينة الدراسة بمجموعة من أعضاء هيئة التدريس لبرامج الدراسات العليا والبالغ عددهم (31) حسب الجدول الآتي:

جدول (1) يوضح عينة الدراسة

التخصص	ذكور	إناث	الإجمالي
التربية	15	3	18
الآداب	7	2	9
التجارة	4	0	4
المجموع	26	5	31

وتوضيحاً للجدول السابق فإن الباحثات قد اعتمدن المجتمع كاملاً كون العدد قليل، ولكن نتيجة لعدم استجابة عدد منهم؛ حيث وجد عدد المتغيبين (9) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس وأصبحت عينة الدراسة النهائية (31) عضواً.

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، ومن خلال ملامسة الواقع وملاحظة أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس المقررات الدراسية في أثناء عمليات التدريس، ومن خلال المقابلة التي أجريت مع عينة من أعضاء هيئة التدريس للتعرف على التحديات التي تواجههم، قامت الباحثات ببناء الاستبانة من تلك التحديات؛ حيث تم تحديد المحاور الرئيسة، وصياغة فقرات الاستبانة، ووضع كل فقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، وبما يخدم أهداف الدراسة، فبلغ عدد الفقرات (27) فقرة موزعه على محورين، هما:

المحور الأول: مستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا بجامعة إب.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه استخدام أعضاء هيئة التدريس في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا بجامعة إب، وقد اعتمدت الباحثات على المقياس الرباعي في بناء الاستبانة الذي يتكون في تحديد سلم الاستجابة من أربعة مستويات هي كبيرة، متوسطة، منخفضة، ومنعدمة.

الصدق الظاهري للأداة:

بعد أن أعدت الباحثات الأداة بصيغتها الأولية قامتا بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والتخصص من كلية التربية والآداب والتجارة في جامعة إب، بلغ عددهم أحدى عشر محكمًا، للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للأداة، وللحكم على مدى ملاءمة كل فقرة من فقرات الأداة للتعبير عن المشكلة التي قُصد التعبير

عنها، وللحكم على مدى انتماء كل فقرة من فقرات الأداة للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك مدى تجانس فقرات كل مجال مع بعضها، فضلًا عن مدى تمثيل كل فقرة من فقرات الأداة.

ثم قامت الباحثات بإعادة صياغة الفقرات اعتمادا على ملاحظات المحكمين، وقد تم حذف عدد من الفقرات بعد التحكيم (27) وبحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (2) يبين عدد فقرات كل محورقبل وبعد عرضها على المحكمين

الرقم	المحور	عدد الفقرات قبل التحكيم	عدد الفقرات بعد التحكيم	العدد النهائي
1	مستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة إب.	15	14	14
2	التحديات التي تواجه استخدام أعضاء هيئة التدريس في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا في جامعة إب	15	13	13
	إجمالي الفقرات	30	27	27

صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

تم التأكد من صدق الأداة إحصائيًا باستخدام صدق الاتساق الداخلي؛ إذ تم استخراج معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (3) معامل ارتباط درجات العبارات بالدرجة الكلية للمحاور

المحورالأول- مستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا بجامعة إب.		
العبارة	درجة الارتباط	مستوى الدلالة
1- استخدم الروبوت الآلي (Mechanical Robot) وسيلة تعليمية في برامج الدراسات العليا.	**0,615	0,000
2- أُوظف التعليم الإلكتروني (Electronic learning) في برامج الدراسات العليا بوصفه فرعًا من فروع الذكاء الاصطناعي.	*0,436	0,014
3- أُثري الموضوعات المقررة لبرامج الدراسات العليا من خلال استخدام تطبيق جوجل هوم (Google Home).	**0,658	0,000
4- أُشجع تطبيقات الفصول الافتراضية كذكاء اصطناعي في برامج الدراسات العليا مثل جوجل كلاس روم (Google Classroom).	**0,485	0,005
5- أُنمي مهارة استخدام الذكاء الاصطناعي حسب الاحتياجات التعليمية لبرامج الدراسات العليا من خلال منصات تعليمية (Educational Platforms).	*0,424	0,017
6- أُشارك الحلول اللازمة لذوي الخبرة البسيطة من متعلمي برامج الدراسات العليا من	*0,369	0,041

خلال البرامج الاستكشافية (Exploratory Programs).		
7- أُساعد بعملية تطبيقات الذكاء الاصطناعي تلبيةً لاحتياجات المتعلمين من خلال برامج استكشافية وتعليمية (Educational and Exploratory Programs).	**0,707	0,000
8- أُمكن المتعلمين من التفاعل والإبحاربتقنيات الو اقع الافتراضي (Virtual Reality).	**0,819	0,000
9- يُمكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من الرد على استفسارات المتعلمين من خلال الدردشات الذكية (Smart Chatting).	*0,728	0,017
10- أحول النصوص المكتوبة في المقررات الدراسية إلى ملفات صوتية مسموعة ومرئية من خلال تطبيق صناعة الصوت والفيديو (Making Audio and Video).	**0,547	0,001
11- أُعطي للمتعلمين فرصة القراءة من مصادر متنوعة من خلال تزويدهم بالكتب الذكية (Smart Books).	**0,672	0,000
12- أسمح باستخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي الأيباد الناطق (Speaker IPad) للقضاء على الشرود الذهني للمتعلمين في أثناء عملية التعليم.	*0,388	0,031
13- أمنح المتعلمين بتطبيق برنامج جوجل تر انزلريتر (Google Translator) بترجمة النصوص إلى لغات متعددة للاستفادة منها حسب الحاجة.	*0,377	0,036
14- درب المتعلمين على تصميم برمجية تطبيق الذكاء الاصطناعي وفق ما تم تعلمه لتيسيروتبسيط التعلم.	**0,477	0,007
الثاني- التحديات التي تواجه استخدام أعضاء هيئة التدريس في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسيات العليا في جامعة إب.		
العبارة	درجة الارتباط	مستوى الدلالة
1- اتساع الفجوة بين ثقافة أعضاء هيئة التدريس وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا.	**0,718	0,000
2- قلة المعرفة بكيفية توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بطريقة فعالة تخدم برامج الدارسات العليا.	**0,629	0,000
3- ضعف الوعي الثقافي في المجتمع بأهمية وكيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	**0,529	0,002
4- صعوبة تطابق البنية التحتية عن الو اقع المفترض لتطبيق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج التعليم.	**0,485	0,005
5- ندرة وجود الحو افز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	*0,578	0,001
6- التكلفة المالية الباهظة لتجهيز قاعات دراسية مناسبة وملائمة ومزودة بتقنيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	*0,355	0,050
7- استمرارية المعلمين بالطرق التعليمية القديمة بدلًا عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.	**0,685	0,000
8- قلة معرفة المعلمين بكيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	**0,618	0,000

9- ندرة البرامج التدريبية والتأهيلية لتعليم كيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	*0,660	0,000
10- قلة توافر الخدمات التقنية الحديثة لإقحام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	**0,806	0,000
11- كثرة الأعباء الملقاة على أعضاء هيئة التدريس التي تحد من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	**0,379	0,035
12- صعوبة قدرة المتعلمين على كيفية حل المشكلات من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مقررات برامج الدراسات العليا.	*0,372	0,039
13- صعوبة إيجاد منهج تعليمي يلبي احتياجات المتعلمين لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	**0,841	0,000

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن قيم معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للمحور تراوحت من (0,355) إلى (0,841)، وأن جميع قيم معاملات الارتباط موجبة ومرتفعة وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,01)، و(0,05)، وتشير إلى الاتساق الداخلي بين درجة كل عبارة ودرجة المحور؛ وهو ما يثبت صدق تلك العبارات وتمتعها بدرجة عالية من الصدق.

ثبات الاستبانة:

تم استخدام (معامل ألفاكرونباخ) لإيجاد الثبات للأداة، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) معاملات الفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

م	المحور	قيمة الفاكرونباخ
1	مستوى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي	0,84
2	التحديات التي تحول دون استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي	0,93

ونلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيم معاملات ألفاكرونباخ للمحور الأول كانت(0,84)، أي أن معدل ثبات الأداة للمحور الأول جيدة جداً لأن النسبة تفاوتت ما بين (0.80) إلى (0.90)، وللمحور الثاني كانت(0,93)، أي أن معدل ثبات الأداة للمحور الثاني عالية لأن النسبة كانت أعلى من (0.90)؛ وهو يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات يمكن الركون إليها.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

الإجابة عن السؤال الأول:

الذي ينص على: ما مستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟

وللإجابة عن السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في مستوى استخدامهم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والجدول (5) يوضح النتيجة.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في مستوى استخدامهم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1- استخدم الروبوت الآلي (Mechanical Robot) كوسيلة تعليمية في برامج الدراسات العليا.	1.58	0.72	14	منعدمة
2- أُوظف التعليم الإلكتروني (Electronic learning) في برامج الدراسات العليا كفرع من فروع الذكاء الاصطناعي.	2.10	0.81	3	منخفضة
3- أُثري الموضوعات المقررة لبرامج الدراسات العليا من خلال استخدام تطبيق جوجل هوم (Google Home).	1.87	0.76	7	منخفضة
4- أُثري الموضوعات المقررة لبرامج الدراسات العليا من خلال استخدام تطبيق جوجل هوم (Google Home).	2.03	0.79	4	منخفضة
5- أُنمي مهارة استخدام الذكاء الاصطناعي حسب الاحتياجات التعليمية لبرامج الدراسات العليا من خلال منصات تعليمية (Educational Platforms).	1.61	0.68	12	منعدمة
6- أُشارك الحلول اللازمة لذوي الخبرة البسيطة من متعلمي برامج الدراسات العليا من خلال البرامج الاستكشافية (Exploratory Programs).	1.61	0.66	11	منعدمة
7-أُساعد بعملية تطبيقات الذكاء الاصطناعي تلبيةً لاحتياجات المتعلمين من خلال برامج استكشافية وتعليمية (Educational and Exploratory Programs).	1.97	0.79	5	منخفضة
8- أُمكن المتعلمين من التفاعل والابحار بتقنيات الواقع الافتراضي (Virtual Reality).	1.65	0.75	10	منعدمة
9- يُمكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من الرد على استفسارات المتعلمين من خلال الدردشات الذكية (Smart Chatting).	1.71	0.78	9	منعدمة
10- أحول النصوص المكتوبة في المقررات الدراسية إلى ملفات صوتية مسموعة ومرئية من خلال تطبيق صناعة الصوت والفيديو (Making Audio and Video).	1.97	0.87	6	منخفضة
11- أُعطي للمتعلمين فرصة القراءة من مصادر متنوعة من خلال تزويدهم بالكتب الذكية (Smart Books).	2.35	0.70	1	منخفضة
12- اسمح باستخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي الايباد الناطق (Speaker IPad) للقضاء على الشرود الذهني للمتعلمين اثناء عملية التعليم.	1.61	0.76	13	منعدمة
13- أمنح المتعلمين بتطبيق برنامج جوجل ترانزريتر (Google Translator) بترجمة النصوص إلى لغات متعددة للاستفادة منها حسب الحاجة.	2.10	0.79	2	منخفضة
14- أُدرب المتعلمين على تصميم برمجية تطبيق الذكاء الاصطناعي وفق ما تم تعلمه لتيسير وتبسيط التعلم.	1.84	0.82	8	منخفضة
المتوسط الكلي	1.85	0.45	ـــــ	منخفضة

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن:

- المتوسط الكلي لمستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا بجامعة إب بلغ (1,85)؛ وهو ما يعني أن مستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا منخفضة.
- حصلت (6) عبارات على مستوى استخدام منعدمة، بينما حصلت (8) عبارات على مستوى استخدام منخفضة.
- المتوسط الحسابي لمستوى استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة إب تراوحت ما بين (1,58)، و(2,35)، ويلاحظ أن العبارة (11) التي تنص على أن: " أُعطي للمتعلمين فرصة القراءة من مصادر متنوعة من خلال تزويدهم بالكتب الذكية (Smart Books)." والعبارة (13)التي تنص على: " أمنح المتعلمين بتطبيق برنامج جوجل ترانزريتر (Google Translator) بترجمة النصوص إلى لغات متعددة للاستفادة منها حسب الحاجة." حصلتا على الترتيب الأول والثاني بمستوى استخدام منخفض، بينما حصلت العبارة (12) التي تنص على: "أسمح باستخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي الايباد الناطق (Speaker IPad) للقضاء على الشرود الذهني للمتعلمين اثناء عملية التعليم." والعبارة (1) التي تنص على: " استخدم الروبوت الآلي (Mechanical Robot) كوسيلة تعليمية في برامج الدراسات العليا." حصلتا على الترتيب قبل الأخير والأخير بمستوى استخدام منعدمة.

ويعزى ذلك إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتطلب أشخاص يمتلكون مهارات عالية في تكنولوجيا المعلومات مقارنة مع مجالات أخرى؛ وذلك لأن هذه التطبيقات لا تتم عن طريق استخدام برنامج معين بحد ذاته، بل ينبغي تكييف البرامج الذكية مع مجموعة بيانات محددة يتم جمعها واستخدامها.

كما يعزى إلى أن متطلبات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي مكلفة؛ إذ تتطلّب توافر أجهزةٍ بمواصفات معينة قادرة على تشغيلها، وتوفير عدد من المتطلّبات المادية، فهناك حاجة لاستقدام المواد الخام من أجل إنتاج أجهزة حاسوبية، ويتطلب أيضًا إمدادات مستمرة من الطاقة لعددٍ لا يحصى من الحواسيب، وكذلك توافر شبكات إلكترونية تربط بين هذه الحواسيب، ومن ثم فإن هناك عددًا من المتطلبات الأساسية فيما يتعلق بالبنية التحتية بحيث يمكن تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتشغيلها بالشكل المطلوب.

الإجابة عن السؤال الثاني:

الذي ينص على: ما التحديات التي تواجه استخدام أعضاء هيئة التدريس في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في التحديات التي تحول دون استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والجدول (6) يوضح النتيجة.

جدول (6)

لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في التحديات التي تحول دون استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التحدي
1- أتساع الفجوة بين ثقافة أعضاء هيئة التدريس وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا.	3.68	0.70	6	كبيرة
2- قلة المعرفة بكيفية توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بطريقة فعالة تخدم برامج الدارسات العليا.	3.48	0.76	9	كبيرة
3- ضعف الوعي الثقافي في المجتمع بأهمية وكيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	3.71	0.52	5	كبيرة
4- صعوبة تطابق البنية التحتية عن الواقع المفترض لتطبيق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج التعليم.	3.90	0.39	1	كبيرة
5- ندرة وجود الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	3.87	0.42	2	كبيرة
6- التكلفة المالية الباهظة لتجهيز قاعات دراسية مناسبة وملائمة ومزودة بتقنيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	3.71	0.48	4	كبيرة
7- استمرارية المعلمين بالطرق التعليمية القديمة بدلًا من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.	3.65	0.70	7	كبيرة
8- قلة معرفة المعلمين بكيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	3.42	0.84	11	كبيرة
9- ندرة البرامج التدريبية والتأهيلية لتعليم كيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	3.42	0.87	12	كبيرة
10- قلة توافر الخدمات التقنية الحديثة لإقحام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	3.16	0.96	13	متوسطة
11- كثرة الأعباء الملقاة على أعضاء هيئة التدريس التي تحد من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا.	3.61	0.55	8	كبيرة
12- صعوبة قدرة المتعلمين على كيفية حل المشكلات من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مقررات برامج الدراسات العليا.	3.71	0.52	3	كبيرة
13- صعوبة إيجاد منهج تعليمي يلبي احتياجات المتعلمين لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	3.42	0.80	10	كبيرة
المتوسط الكلي	3.68	0.70	ـــــ	كبيرة

يتضح من الجدول رقم(6) أن:

- المتوسط الكلي للتحديات التي تواجه استخدام أعضاء هيئة التدريس بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسيات العليا بجامعة إب بلغ (3,68)؛ وهو ما يعني أن درجة التحديات التي تحول دون استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة إب كبيرة.
- حصلت عبارة واحدة على درجة تحدي متوسطة، بينما حصلت (13) عبارة على درجة تحدي كبيرة.

- المتوسط الحسابي درجة التحديات التي تحول دون استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة إب تراوحت ما بين (3,16)، و(3,90)، ويلاحظ أن العبارة (4) التي تنص على أن: " صعوبة تطابق البنية التحتية عن الواقع المفترض لتطبيق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج التعليم." والعبارة (5) التي تنص على: " ندرة وجود الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي." قد حصلتا على الترتيب الأول والثاني بدرجة تحدي كبيرة، بينما حصلت العبارة (9) التي تنص على: " ندرة البرامج التدريبية والتأهيلية لتعليم كيفية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا." والعبارة (10) التي تنص على: " قلة توافر الخدمات التقنية الحديثة لإقحام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لبرامج الدراسات العليا." على الترتيب قبل الأخير والأخير بدرجة تحدي كبيرة للعبارة (9)، ودرجة تحدي متوسطة للعبارة (10).

ويعزى السبب في ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها اليمن؛ وهو ما سبب ضعف البنية التحتية للجامعات؛ إذ لا تتوفر بنية تحتية متطورة، بالإضافة إلى ضعف مهارات أعضاء هيئة التدريس في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

مناقشة النتائج:

في ضوء مناقشة النتائج تستطيع الباحثات استخلاص أهم المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا بكليات التربية والآداب والتجارة والعلوم.

- استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم جاء بدرجة منخفضة جدا.
- هناك اتفاق ملحوظ على وجود العديد من التحديات التي تحول دون استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة الحالية بالآتي:

1. الاهتمام باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في جامعة إب.
2. مراعاة الحوافز المادية والمعنوية في إثناء تطبيق الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا.
3. تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
4. إعادة بناء البنية التحتية بما يتناسب مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
5. إقامة دورات ثقافية لنشر أهمية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الاصطناعي.
6. البدء بتطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي كواقع ملموس بغرض تخفيف الأعباء على أعضاء هيئة التدريس وتسهيل مهام برامج الدراسات العليا.

7. إعداد منهج تعليمي يلبي احتياجات أعضاء هيئة التدريس وسوق العمل بما يخدم توظيف الذكاء الاصطناعي.
8. إنشاء قسم خاص بالذكاء الاصطناعي في الجامعات للإفادة والاستفادة لأعضاء هيئة التدريس.
9. الاهتمام الكبير بالبنية التحتية بما يتناسب مع الذكاء الاصطناعي ملبيًا لمتطلبات برامج الدراسات العليا

المقترحات:

بناءً على نتائج الدراسة وتوصياتها تقدم الباحثات مجموعة من المقترحات كما يأتي:

- تطبيق بحوث مشابهة للبحث الحالي في الجامعات الأخرى.
- إجراء دراسات حول تطوير برامج الدراسات العليا في ضوء الذكاء الاصطناعي.
- القيام بدراسة لأهم متطلبات توظيف الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في جامعة اب.

المراجع:

- الشرقاوي، محمد.(2011). **الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية**. (ط1). مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، القاهرة.
- الحياري، إيمان.(2018). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم. موقع مجلة محطات. تم استرجاعه في[1441/12/28هـ} على الرابط: https://cutt.us/Ncb Tn
- الريس، أمل. (2020). الذكاء الاصطناعي "في التعليم. شركة الوطن للصحافة والنشر. تم استرجاعه في {1441/12/28هـ} على الرابط: https://cutt.us/FMKOA
- فطاني، هانية. (2020). تحديات الذكاء الاصطناعي وتوظيفاته في التعليم. تعليم جديد. تم استرجاعه في {1441/12/28هـ} على الرابط: https://cutt.us/VP9q4
- المومني، حسن.(2019). **أهمية و أثر الذكاء الاصطناعي في مستقبل العمل الشرطي**: البيانات الكبرى نموذجًا. أوراق عمل للمؤتمر السنوي الخامس والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي: إنترنت الأشياء: مستقبل مجتمعات الإنترنت المترابطة: جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، أبو ظبي: جمعية ال[مكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي ودائرة الثقافة والسباحة، 348-373.
- شمس، نسيب.(2020).**أزمة فيروس كورونا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي**. متاح على: http://dx.doi.org/10.29009/ijres.34.4
- الأتربي، شريف. (2019)، **التعليم بالتخيل**. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مكاوي، مرام عبدالرحمن. (2018). **الذكاء الاصطناعي على أبواب التعليم**. مجلة القافلة، أرامكو المملكة العربية السعودية، 67(6).
- العبيدي، رأفت عاصم.(2015). **دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق الإنتاج الأخضر- دراسة استطلاعية لأداء المديرين في عينة من الشركات الصناعية العاملة**. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، 5(1)، 37-62.
- النجار، فايز جمعة. (2010). **نظم المعلومات الإدارية منظور إداري**. ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عثمان، عثمان حسين، وجميل، أحمد عادل. (2012). **إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي**. المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر من (23-26) نيسان- ابريل، جامعة الزيتونة، الأردن، 239 -251.
- آل قاسم، فهد. (2020). مدخل إلى الذكاء الاصطناعي. متاح على: www.myreaders.info/html/artificiai-intelligence.html
- عبدالنور، عادل. (2004). **مدخل إلى الذكاء الاصطناعي**. دار الفيصل الثقافية، الرياض.
- عفيفي، جهاد أحمد. (2014). الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة. دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.

- عرنوس، بشير. (2007). **الذكاء الاصطناعي**. دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الياجزي، فاتن حسن.(2019). **استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية**. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، (11) 257-282.
- الفراني، لينا، والحجيلي، سمر. (2020). **العوامل المؤثرة على قبول المعلم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم في ضوء النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا UTAUT**. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية: المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، 14، 215 -252.
- الخبيري، صبرية. (2020). **درجة امتلاك معلمات المرحلة الثانوية بمحافظة الخرج لمهارات توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم**. دراسات عربية في التربية وعلم النفس: رابطة التربويين العرب، (119)، 119- 152.
- زروقي، رياض، وفالتة، أميرة. (2020). **دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي**. المجلة العربية للتربية النوعية: المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (12).
- سلامة، حسن. (2020): ازمة فيروس كورونا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي متاح على: http://www.mobtada,com/details/935147
- آل سعود، سارة بنت ثنيان بن محمد. (2017)، التطبيقات التربوية للذكاء الاصطناعي في الدراسات الاجتماعية، مجلد سلوك ، مخبر تحليل المعطيات الكمية والكيفية للسلوكيات النفسية والاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبدالحميد بن باديس، الجزائر، مج 3، ع3، ص133-136.
- حسن، زهور. (2019)، اثر استخدام ربوت دردشة الذكاء الاصطناعي لتنمية الجوانب المعرفية في مادة العلوم لدى طالبات المرحلة الابتدائية، المجلة السعودية للعلوم التربوية، لجامعة الملك سعود، ع46، ص ص23-48.
- موسى، عبدالله؛ بلال، احمد حبيب (2019)، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- بكر، عبدالجواد، وطه، محمود. (2019). الذكاء الاصطناعي سياسته وبرامجه وتطبيقاته في التعليم العالي: منظور دولي. مجلة التربية: جامعة الازهر، كلية التربية، ع184، ج3، 383-432.
- غالب، ياسين سعد.(2012)، اساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- Malik, Tayal, & Vij,(2019). **An analysis of the role of artificial intelligence in education and teaching**. In Recent Findings in Intelligent Computing Techniques , 407-417. Springer, Singapore.
- Kaplan,A,&Haenlein, M.(2019). On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence. Business Horizons, 26(1),15-25.

- Zawacki-Richter, O., Marin, V. I. Bond, M, & Gouverneur, F. (2019). **Systematic review of resrsech on artificial intelligence applicatication in higher education- where are the educators**? Intemational journal of Educational Technology in Higher Education, 16(1).
- Faggella, D. (2019). **Artificial Intelligence in the Classroom**. Interface Magazine,
- Available at: /https://interface online. Co. nz.
- Shin, W. S. & Shin, D.H. (2020). **A study on the application of artificial intelligence in elementary science education**. Joumal of Korean Elementary Science Education, 39(1), 117-132.
- Yufeia, L., Salehb, S., Jiahuic, H., & Syed, S.M. (2020). **Review of the Application of Artificial Intelligence in Education**. Integration, 12(8).
- Aldosari, S. (2020). The Future of Higher Education in the Light of Artificial Intelligence Transformations. International Journal of Higher Education, 9(3), 145-151.

الذكاء الاصطناعي: إستراتيجية الجزائر في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

"Artificial Intelligence" :Algeria's strategy in éducation to achieve sustainable développement.

أمينة فرحاتي
طالب الدكتوراه جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر
الهاتف النقال: 0662855527 البريد الإلكتروني: amina.ferhati@univ-tebessa.dz

الملخص:
تهدف ورقتنا البحثية إلى التعرف على دور برامج الدراسات العليا بالجزائر في تحقيق الرؤية الإنسانية في التعليم والتنمية بالجزائر، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الذكاء الاصطناعي كمخطط استراتيجي اعتمدته الجزائر لبناء اقتصاد وطني متين يعتمد على ركائز سليمة في التعليم العالي وتحقيق تنمية شاملة متنوعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الباحثين والمختصين بالجزائر كان لهم الدّور الفعال في وضع اللبنة الأولى للمخطط الوطني الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي ضمن رؤية وطنية مستقبلية(2020-2030) من خلال اقتراح إنشاء أول مدرسة عليا في الذكاء الاصطناعي عربيا وإفريقيا، كما تحدّدت أولويات المخطط الاستراتيجي في قطاعات تنموية حساسة كالصحة والأمن الغذائي والطاقة. لكن يواجه تجسيد هذا المخطط بعض التحديات والمعوقات أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية وصعوبة بيئة العمل بالجزائر من خلال نقص المحفزات والإمكانات اللازمة.
وقد أوصت الدراسة على ضرورة إرساء بنية تحتية رقمية متينة وتشجيع الكفاءات والخبرات الوطنية للمساهمة القيمة في إنجاح التجربة الجزائرية في الذكاء الاصطناعي، وبناء ركيزة قوية في التعليم بالذكاء الاصطناعي للانطلاق بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق تنمية شاملة.
الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، التنمية المستدامة، التقنيات الرقمية، المخطط الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي بالجزائر.

Abstract:

Our research paper aims to identify the role of graduate studies programs in Algeria in achieving the humanitarian vision in education and development in Algeria. . The study found that researchers and specialists in Algeria had an effective role in laying the first building block for the national strategic plan for artificial intelligence within a future national vision (2020-2030) by proposing the establishment of the first higher school in artificial intelligence in Arab and African countries, and the priorities of the strategic plan were identified in the sectors of Sensitive development as health, food security and energy. However, the implementation of this scheme faces some challenges and obstacles, most notably the weak digital infrastructure and the difficult work environment in Algeria through a lack of incentives and necessary capabilities.

The study recommended the need to establish a solid digital infrastructure and encourage national competencies and experiences to contribute valuable to the success of the Algerian experience in artificial intelligence, and to build a strong foundation in education with artificial intelligence to launch the national economy towards achieving comprehensive development
Key words : Artificial intelligence -Enormous data - Sustainable development- Digital technologies- The Strategic plan for artificial intelligence in algeria.

مقدمة:

يعتبر موضوع الذكاء الاصطناعي موضوع الساعة ومحل اهتمام الدول المتقدمة وحتى باقي الدول التي تحاول مجاراة التقدم الهائل في التكنولوجيا الحديثة، وما أنتجته من تقنيات هائلة اكتسحت جميع المجالات، ليتطور الأمر إلى إمكانية تعويض الإنسان بالآلة ومحاكاة كل الأنشطة التي يمكن أن يقدمها كلٌّ حسب مجال تخصصه وهذا ما ينطبق على مقولة الفيلسوف الفرنسي بول فاليري (Paul Valery):(Carmody, 1952) "كل إنسان هو في طور التحول، ليصبح آلة، لا بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان".

إن تضخم البيانات بسبب الثورات التقنية والتكنولوجية المتسارعة أدى إلى ظهور فكرة الذكاء الاصطناعي بهذا الطرح القوي والذي ما بات يتطور بشكل متسارع لما له من إمكانيات هائلة من أجل تحقيق الصالح العام، وتتنبأ توقعات علماء الذكاء الاصطناعي (شربي قمورة، باي، و كروش، 2018) "أنه في غضون العشر سنوات القادمة سوف تتمكن الآلة من أداء 80% من المهام المتكررة أو الصعبة"، وتتوقع دراسات نمو الاقتصاد العالمي بحوالي 15 تريليون دولار خلال ال10 سنوات المقبلة بفضل الذكاء الاصطناعي، كما اعتمدت أكثر من 150 دولة في العالم، استراتيجية وطنية في الذكاء الاصطناعي، ومنها من استحدثت وزارة كاملة للقطاع، في حين زاد عدد المؤسسات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي عالميا ب270% خلال أربع سنوات الماضية. (حذاقة، 2021)

ولقد كانت القمة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام التي انعقدت عام 2017، باكورة الأحداث لبدء حوار عالمي بشأن إمكانيات الذكاء الاصطناعي ليكون قوة دافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (كلارك و آخرون، 2018)، ولعلّ اهتمام الدول بهذا الموضوع أصبح واقعيا وملموسا من خلال الانجازات الفائقة للذكاء الاصطناعي في مجالات عديدة كالطب والصناعات وتداول الأسهم في الأسواق وحتى الأنظمة الأمنية في تداول الصور وحتى في تغير المناخ والتنوع البيولوجي والحفاظ على سلامة المحيطات وأمن المياه والهواء النقي ومخاطر الكوارث التي تناولتها أكثر من 80 تطبيقا من تطبيقات الذكاء الاصطناعي) هيرويجر(2018 ،، وهو الأمر الذي جعل بالعديد من الدول تفرد لهذا الموضوع تخصصا أكاديميا على صعيد الجامعات العالمية البارزة، حيث تحتل أفضل الجامعات في خمس دول لدراسة تخصص الذكاء الاصطناعي وهي (الولايات المتحدة الأمريكية بعشر جامعات، المملكة البريطانية المتحدة بخمس جامعات، الصين بخمس جامعات، ألمانيا بأربع جامعات وكندا بخمس جامعات) (زميل، 2021)، ولقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية وحتى العالمية السباقة لإنشاء جامعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعيا منها لأهمية هذا التخصص في توفير الوظائف المستقبلية التي باتت حتمية في مستقبل سوق العمل.

ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التحولات التقنية حيث أصبح اهتمامها بمجال الذكاء الاصطناعي يأخذ منحا تصاعديا من خلال فتح تخصصات جامعية تهتم بهذا الموضوع، كما أنشأت مدرسة عليا خاصة بالذكاء الاصطناعي، كخطوة جادة للاستثمار في الطاقات الوطنية المتميزة والمهتمة بهذا المجال، وهذا سعيا من الحكومة الجزائرية لتشكيل بنية تحتية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات، حيث يمكنها تنمية اقتصادها بما يناهز 80

مليار دولار قياسا إلى مؤشر عدد السكان (حذاقة، 2021)، لكن الأمر يبقى مرهونا بمخطط استراتيجي فعّال من خلال توفير عوامل الذكاء الاصطناعي كانترنيت عالية التدفق ورقمنة الأعمال في جميع المجالات.

إن الطرح السابق يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي مقومات المخطط الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي الذي اعتمدته الجزائر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ويندرج تحت هذا التساؤل، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأرضية التقنية اللازمة لذكاء الاصطناعي؟
- ما أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم؟
- ما مدى فعالية الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي مؤشرات المخطط الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي الذي اعتمدته الدولة الجزائرية لتحقيق تنمية اقتصادية واعدة ؟
- ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية المحددة ضمن المخطط الاستراتيجي (2020-2030)، وكيف يمكن التغلب عليها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ستكون دراستنا وفق الخطة التالية:

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي كحتمية تقنية ورهانات جديدة

المحور الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي في التعليم والتنمية

المحور الثالث: الجزائر والذكاء الاصطناعي (تحديات وآفاق)

- تحليل نتائج الدراسة وتوصيات (نظرة استشرافية من قبل الخبراء)

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في جوانب عدة أهمها:

1. الأهمية العلمية

1. تنبع أهمية البحث من الأهمية الكبيرة لدور الذكاء الاصطناعي كتخصص مهم ضمن برامج الدراسات العليا لمواكبة التخصصات الجديدة التي تطرحها البيئة التقنية والثورة الصناعية الرابعة، وبيئة سوق العمل المستقبلية.
2. مرحلة التحول الوطني التي ستعرفها الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة، يتطلب تفعيل تخصص الذكاء الاصطناعي في الجامعات الجزائرية، ورصد كافة الإمكانات اللازمة لذلك.
3. البعد الإنتاجي والابتكاري الذي يتميز به مجال الذكاء الاصطناعي، الذي يمكن الطالب من تحليل محيطه ومعرفة المسائل المعقدة، لينتقل بعد ذلك إلى برمجة حلول ذكية لها، وتسجيل براءات اختراع، ثم تطوير منتوج ومؤسسة ناشئة.

4. تقديم مؤشرات المخطط الاستراتيجي الذي تعمل عليه الجزائر في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال أهمية إدراجه في التعليم العالي، وإبراز الأبعاد التي تعمل عليها الجامعة الجزائرية لتكوين مهندسين متخصصين في المجال الاصطناعي لإنشاء مدين تكنولوجية تكون ركيزة لصناعة واقتاد مبنيين على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتطورة.

2. الأهمية العملية

1. تعتبر الدراسة محاولة للتأصيل النظري لموضوع حديث نسبيا وخاصة على بيئة العمل في الجزائر، ومن ثم إتمام بحوث تطبيقية في المستقبل.

2. إبراز دور الدراسات العليا وأهميتها في مواكبة التطورات الناتجة على الثورة الصناعية الرابعة التي أفرزت الذكاء الاصطناعي كتخصص لا بد من إدراجه وتقديم دراسات كثيرة حوله، وإظهار أنه مجال أصبح لا بد من تطبيقه في جميع القطاعات الاقتصادية، ومن ثم هناك أولوية لتطبيقه كتخصص في التعليم والذي يقود مسيرة التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في التعليم كبرنامج من برامج الدراسات العليا لتحقيق رؤية مستدامة في التنمية في الجزائر في إطار مخططها الاستراتيجي (2030/2020)، ويتفرع من هذا الهدف، الأهداف الآتية:

- تقديم إطار فكري ونظري وبرؤية متكاملة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودوره في التعليم كتخصص أصبح أكثر من الضروري لبناء بنية تحتية لاقتصاد متين.

-تسليط الضوء على الأهمية التي يتمتع بها علم الذكاء الاصطناعي وضرورة الاهتمام به والسعي إلى استخدامه والاستفادة منه قدر الإمكان.

- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه تخصصات الذكاء الاصطناعي في الجامعات من خلال استحداث وظائف التي من شأنها ستكون وظائف المستقبل.

- توعية مؤسسات التعليم العالي على ضرورة التقدم والاعتماد على كل ما هو جديد ومسايرة سوق العمل في المستقبل والتنسيق بين مختلف القطاعات سيما في التعليم و القطاعات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة في كل المجالات الحيوية.

- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية من أجل تطوير الذكاء الاصطناعي وتعميم تخصصاته بالجامعات الجزائرية، إلى جانب آفاق هذا المجال الجديد ومدى أهميته في تحقيق تنمية مستدامة من أجل الصالح العام.

- اقتراح رؤية متكاملة لتفعيل دور الذكاء الاصطناعي لبناء كفاءات وطنية يُعتمد عليها في التّأسيس لاقتصاد متطور.

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي الالكتروني لعينة من الدراسات العلمية والوثائق الرسمية والمقالات الصحفية المتناولة لموضوع الذكاء الاصطناعي ولكل ما له علاقة بالمخطط الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي

الذي اعتمدته الجزائر خلال السنة الجارية، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لتوقع الفوائد والمزايا المترتبة على تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في التعليم والتنمية خلال الرؤية المستقبلية)2030/2020).

مفاهيم الدراسة

1- مفهوم الذكاء الاصطناعي

صاغ "جون مكارثي" لأول مرة مصطلح "الذكاء الاصطناعي" عام 1956 في مؤتمر عقد في (AI) "الاصطناعي دارتموث". حيث ربط فكرة الذكاء الاصطناعي بقدرة الآلات على القيام ببعض وظائف الدماغ البشري في تطبيقات مختلفة مثل: حل المشكلات في الرياضيات، منذ ذلك الحين، نما الاهتمام بالذكاء الاصطناعي بشكل كبير.

تعرف موسوعة ويكيبيديا الذكاء الاصطناعي على أنه:" سلوك وخصائص معينة بها البرامج الحاسوبية، تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، من أهم هذه الخاصيات القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة" (حايك، 2020)

ويعرفه الدكتور محمود علم الدين بأنه: "الأنظمة أو الأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادا إلى المعلومات التي تجمعها، وهو يتعلق بالقدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات أكثر من تعلقه بشكل معين أو وظيفة معينة. وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يقدم صورا عن الروبوتات عالية الأداء الشبيهة بالإنسان التي تسيطر على العالم، إلا أنه لا يهدف إلى أن يحل محل البشر، إنه يهدف إلى تعزيز القدرات والمساهمات البشرية بشكل كبير، مما يجعله أصلا ذا قيمة كبيرة من أصول الأعمال". (الدين، 2020).

وقد عرفه "جون مكارثي" (John McCarthy) الملقب بأب الذكاء الاصطناعي والذي صك هذا المصطلح في عام 1956 بأنه:" هو علم هندسة إنشاء آلات ذكية، وبصورة خاصة برامج الكمبيوتر"، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بنفس الطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم، وتقرر مثلما نقرر، وتتصرف مثلما نتصرف". (خليفة، 2019)

فالذكاء الاصطناعي هو ذلك المجال الذي جاء كمخرجات البيئة الرقمية وتزاوج بين عدة روافد هذه البيئة كالخوارزميات والبيانات الضخمة والحاسوبية، والتي أتاحت إمكانية محاكاة العقل البشري من ناحية التفكير والعمل، وهو بذلك يضطلع بمساهمات جليلة لخدمة البشرية في جميع المجالات الإستراتيجية.

2. - تعريف البيانات الضخمة:

- يعرف معهد "ماكنزي العالمي" البيانات الضخمة على أنها: "مجموعة من البيانات التي يفوق حجمها القدرة على معالجتها باستخدام أدوات قواعد البيانات التقليدية، من التقاط ومشاركة ونقل وتخزين وإدارة وتحليل، في غضون فترة زمنية مقبولة".

فالبيانات الضخمة تشكل مجالا هندسيا يوفر مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تستخدم في تخزين ومعالجة البيانات التي تفوق في حجمها قدرات وإمكانيات الطرق والأدوات التقليدية في وقت قياسي.

3. التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة (الزهراني، 1426هـ).

وقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وقد عرفت التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (اللجنة العالمية للبيئة، 1989)

ومن التعاريف للتنمية المستدامة يركز على جانب من الجوانب ومنها:

الجانب البيئي: "استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدّي إلى فنائها أو تدهورها أو تنقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية" (Goodland، 1987).

الجانب الاقتصادي: "أن التنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد واستخدام الموارد على أن يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل" كما وتعني بالنسبة للدول المتقدمة خفضا في مستوى استهلاك الطاقة والموارد، أمّا بالنسبة للدول النامية توظيف الموارد من أجل رفع مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل أشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي" (Amil، 1988).

الجانب التكنولوجي: " استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في أعداد السكان، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف" (Gustare، 1998).

وفي دراستنا هذه، نعرف التنمية المستدامة على أنها: " استخدام التكنولوجيا الجديدة والتي تمثّل تطبيقات الذكاء الاصطناعي وجها من أوجهها الجديدة، بشكل أرشد وأمثل للموارد والإمكانات المتاحة لتلبية احتياجات التنمية المستوعبة لأعداد السكان المتزايد، والرفع من مستوى الخدمات الصحية والتعليمية".

4. التقنيات الرقمية:

يعدّ مجال التقنية الرقمية من المجالات المتطورة التي تتطلب المتابعة المستمرة للمستجدات التقنية، وكيفية التعامل معها، وتشكل التقنية الرقمية الحديثة تحديا لمرئيات التربويين عن ماهية المعرفة في العصر الرقمي، لاسيما أن التقنية في حياتنا اليومية تؤثر في تصورنا للتعلم وبيئته، إذ أصبحت شبكة الإنترنيت من الوسائل المهمة في الحصول

على المعرفة، وأصبحت القدرة على الوصول إلى المعرفة وتقويمها أهم من ماهيتها، وذلك في ظل الكم الهائل من المعلومات التي وفّرتها التقنية الرقمية. (هيئة تقويم التعليم، 1440هـ-2019م).

وقد عرفت التقنية الرقمية بأنها:" هي عبارة عن لغة تقنية خاصة باللغة الثنائية المزدوجة (صفر، واحد) التي تستخدم في تحويل أي رسالة إلكترونيا إلى الرقمين واحد-صفر، وقد تأخذ هذه الرسالة أشكالا مختلفة مثل: النصوص، أو الأصوات، أو الصور أو غيرها، وتخزن هذه الرسائل في ذاكرة الحاسوب ويتم تحويلها إلى جهة أخرى لاسترجاعها عند الطلب إذ أنها مرتبطة بما يعرف بإرسال الإشارات عن بعد، وقد أثرت التقنية الرقمية على الحياة وتطورها وانعكس ذلك في الأجهزة والأدوات من التلفونات الرقمية والستالايت الرقمي والمصانع والاتصالات والتلفزيون...الخ (مناصرية و قسمية، 2018).

كما أدّت التطورات المستمرة في التقنية الرقمية إلى ظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي أصبح استخداماته رائدة في مختلف المجالات ، حيث يعتبر الذكاء الاصطناعي من التقنيات التحويلية التي أعادت تشكيل العالم بكل معالمه، حيث تستخدم التقنيات الرقمية في تجميع البيانات والذكاء الاصطناعي، لتتبع المشكلات وتشخيصها في مجالات الزراعة والصحة والبيئة، أو لأداء مهام يومية.

5. المخطط الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي: هو مجموعة من التدابير والميكانيزمات المتخذة والتي تهدف إلى تعزيز بناء قدرات في مجال الذكاء الاصطناعي ، من حيث التعليم، التدريب، والبحث من جهة، ودعم قدرات الذكاء الاصطناعي الوطني كأداة للتنمية لتمكين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتذليل الصعوبات أمام التحول الرقمي الجديد من جهة أخرى (البلاد.نت، 2021).

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي كحتمية تقنية ورهانات جديدة

لطالما شاهدنا في الأفلام الهوليودية قصصا عن الآلة التي تحاكي الإنسان في نمط تفكيره وفي أعماله، حتى أن معظم هذه الأفلام تطرح فكرة تعايش البشر مع كائنات أخرى من صنعه في ظل صراع ومنطق "البقاء للأقوى"، وهو ما يعرف بالذكاء الاصطناعي، لكن هذه الفكرة بقيت في الخيال العلمي حتى أصبحت الفكرة الآن قائمة بكل حيثياتها، وتحققت رؤية الكاتب "صموئيل بتلر" في روايته "إريوهون" عن الآلات والدور الكبير الذي ستلعبه في تطوير البشرية ونقل العالم إلى التطور والازدهار.

1- التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي

ظهر الذكاء الاصطناعي لأول مرة عندما أعلنت مجموعة من علماء الكمبيوتر في مؤتمر دارتموث Dartmouth عام 1956 عن ولادة الذكاء الاصطناعي، ومنذ ذلك الحين أصبح الذكاء الاصطناعي يبشر بمستقبل تكنولوجي مشرق للحضارة الإنسانية.

تعد الفترة (1940-1950) بمثابة الخطوات الأولى للذكاء الاصطناعي مع إنشاء الشبكات العصبية الأولى، فقد أدى عمل اثنين من أطباء الأعصاب وارن ماكالوش Warren McCullochK، والتر بيتس Walter Pitts في عام 1943 إلى حساب منطقي للأفكار الأساسية في النشاط العصبي، والتوصل إلأى النموذج الرياضي الأول البيولوجي، العصب الاصطناعي.

في عام 1956 تم تبني مصطلح الذكاء الاصطناعي أخيرا بعد مؤتمر (Dartmouth) بقيادة علماء الكمبيوتر، كان المؤتمر حول موضوع الذكاء وفكرة "ذكاء الآلة":

- كيف تحاكي الفكر واللغة من خلال القواعد الرسمية؟
- كيف تصنع شبكة عصبية تفكر؟
- كيفية تجهيز آلة لها القدرة على التعلم التلقائي؟
- كيفية تجهيز آلة مع الإبداع؟ (عبد الله و أحمد حبيب، 2019)

بحلول منتصف الستينات أصبحت تلك البحوث تمول بسخاء من وزارة الدفاع الأمريكية، وكانت توقعات من قبل باحثين لمستقبل واعد للذكاء الاصطناعي، لكن توقعاتهم خابت بالرجوع إلى الواقع نتيجة لعد وجود نتائج للوعود الواعدة من قبل.

في أوائل الثمانينات شهدت أبحاث الذكاء الاصطناعي صحوة جديدة من خلال النجاح التجاري للنظم الخبيرة وهي أحد برامج الذكاء الاصطناعي التي تحاكي المعرفة والمهارات التحليلية لواحد أو أكثر من الخبراء البشريين بحلول عام 1985 وصلت إيراد الذكاء الاصطناعي في السوق إلى أكثر من مليار دولار.

في التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرين حقق الذكاء الاصطناعي نجاحات أكبر، وأصبح يستخدم في اللوجستية، واستخراج البيانات، والتشخيص الطبي، والعديد من المجالات الأخرى، في جميع أنحاء صناعة التكنولوجيا ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- القوة الكبيرة للحواسيب اليوم

- زيادة التركيز على حل مشاكل فرعية محددة، وخلق علاقات جديدة في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من مجالات العمل في مشاكل مماثلة .

- التزام الباحثين بمناهج رياضية قوية ومعايير علمية صارمة. (ويكيبيديا، 2014)

2- الذكاء الاصطناعي والخوارزميات والبيانات الضخمة: سياق واحد وخدمات مشتركة

1.2 الخوارزميات والذكاء الاصطناعي:

يتكرر يوميا موضوع الذكاء الاصطناعي من خلال الخدمات التي يقدمها، ففي الآونة الأخيرة كشفت تقارير حديثة أن آلية ذكاء اصطناعي قد تتنبأ بفيروسات قاتلة قادمة ربما ستنتقل من الحيوانات إلى البشر، ناهيك عن استخداماته في مجال العقارات ، حيث أصبحت بعض الشركات في مجال العقارات مثل : Compass و Zillow وLoanCnap الذكاء الاصطناعي لمساعدة المشترين في الحصول على الرهن العقاري الأنسب والعثور على المنزل المثالي.

معظم بيانات العقارات المعروضة للبيع أو الاستثمار هي عامة، من سجلات الأراضي إلى مستندات الملكية وسعر الشراء وحتى امتيازات الرهن العقاري، تمكن المشكلة في الذهاب إلى المكاتب المحلية والحصول على جميع المعلومات عملية شاقة، لذا كان الحل في خوارزميات الكمبيوتر عبر المرور إلى ملايين المستندات في ثوان، والبحث في قيم الممتلكات ومستويات الديون وتجديدات المنازل وحتى بعض المعلومات الشخصية. ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي في كل الخطوات المتعلقة بالعقارات. فما هي الخوارزميات؟ وما هي علاقتها بالذكاء الاصطناعي؟) الذكاء الاصطناعي يسرق مهنة دلال العقارات...ينجز بثواني ما يعجز عنه البشر(2021 ,

- مفهوم الخوارزميات:

كلمة "خوارزمية" تأتي من اسم عالم الرياضيات العظيم الفارسي في القرن التاسع "محمد بن موسى الخوارزمي" وهي كلمة باللغة اللاتينية Algoritmi، ووفقا لجون ماكورميك John MacCormick، عالم الكمبيوتر من جامعة أكسفورد ومؤلف "تسعة الخوارزميات" التي غيرت المستقبل"، فإن الخوارزميات ليست أكثر من "وصفة تحدد التسلسل الدقيق للخطوات المطلوبة لحل مشكلة ما"، وهذا الذي أثار مسألة خوارزمية الكمبيوتر، والتي يمكن استخدامها للتصنيف، التحديد، الانضمام، والتنبؤ..إلخ. (موسى و حبيب بلال، 2019)

فالخوارزمية هي سلسلة من التعليمات التي كتبها المبرمج للبرامج بغرض إتباعها للحصول على نتيجة معينة، إنها تتضمن سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها حرفيا. الخوارزميات هي اللبنات الأساسية للتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي.

- العلاقة بين الخوارزميات والذكاء الاصطناعي:

إن الذكاء الاصطناعي فرع من علوم الكمبيوتر يتعامل مع محاكاة السلوك الذكي في أجهزة الكمبيوتر، أو هو "قدرة الآلة على تقليد السلوك البشري"، تم تصميم الذكاء الاصطناعي للتعلم بالطريقة نفسها التي يتعلم بها طفل، بحيث يحدد لها مجموعة من العلاقات بين عوامل متعددة (الخوارزمية) لبناء افتراضات تستند إلى تلك النتائج. وهذا ما يسمى التعلم القائم على النموذج، لا تحتاج الخوارزميات إلى فهم سبب تصحيحها وتحسينها ذاتيا، فهي مبرمجة فقط لقيام بذلك.

فالذكاء الاصطناعي هو كتابة التعليمات البرمجية (الخوارزميات) لبرنامج محدد باستخدام مجموعة من الإرشادات لإنجاز مهمة محددة. (موسى و حبيب بلال، 2019)

2.2 البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي

- ثورة البيانات وتضخمها:

العديد من الخبراء والمختصين ينظرون إلى البيانات بأنها "نفط المستقبل" ذلك مع ظهور مجموعة من العلوم الجديدة، مثل : التنقيب في البيانات التي تهتم بالصورة الخام للبيانات ومعالجتها وتحويلها في شكل يمكن الاستفادة منه في مجالات المعرفة والذكاء الاصطناعي وفروعه المختلفة، من تعلم الآلة والتعلم العميق. حيث يمكن القول أن البيانات هي الأساس أو الوقود لتلك العلوم التي لم تحظى بكثير من النجاح في تلك الفترة، مثل ما هو الحال في الوقت الحاضر، ذلك لأن حجم البيانات ومصادرها التي كانت موجودة آنذاك لم تكن بنفس الكمية والعدد الموجود اليوم، نتيجة

التحول الرقمي والاعتماد على الخدمات الالكترونية والأنظمة الذكية واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أساسي ويومي، والتوجه نحو الشراء الالكتروني. (عبد السلام، 2021)

- الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة

الذكاء الاصطناعي ينقل التركيز والاهتمام على عمليات تنفيذ واتخاذ القرار، وكذلك الإجراءات الآلية والتعلم الذاتي، في طار زمني لا يتجاوز بضعة أجزاء من الألف من الثانية. إن زيادة عدد الأجهزة المتصلة التي تدعمها رقمنة عالمنا الذي نعيش فيه الآن لن يؤدي إلى زيادة حجم المعلومات المتاحة (في كل ثانية، تنتج 6000 تغريدة 40.000 بحث في Google، 2 مليون بريد إلكتروني)، ومن هنا يبدو التقارب بين البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والذي سيجعل من الممكن استخراج المعلومات القيمة من هذه البيانات الهائلة والمتزايدة بسرعة متناهية. (عبد الله و أحمد حبيب، 2019)

من خلال ما سبق يتبين أن البيئة الرقمية وما أفرزته نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة طرحت العديد من مخرجات كان لها تأثيرا كبيرا على مختلف جوانب الحياة بطريقة حتمية وضرورية فرضته أيضا الانفجار الهائل للمعلومات والبيانات والتي كان من الصعب التحكم فيها لولا الاستفادة من تقيات الذكاء الاصطناعي، هذا الأخير الذي استخدم صيغ الخوارزميات لانجاز العديد من المهمات الصعبة وحل الكثير من المشكلات والتحكم في تنظيم وتصنيف البيانات الضخمة في ظل تنامها نتيجة الاستخدام الكبير للتقنيات ووسائلها المتنوعة.

المحور الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي في التعليم والتنمية

- الذكاء الاصطناعي والتعليم:

منذ ظهور الإنترنيت وبروز التكنولوجيا الإلكترونية والمعلوماتية في فجر الألفية الثالثة، راحت المجتمعات تتغير سريعا وجذريا حيث أدت الأهمية المتزايدة للمعرفة إلى جانب العولمة والآثار المترتبة على التطور التكنولوجي في عصر الثورة الصناعية الرابعة إلى إيجاد عالم مختلف تماما، ذلك أن هذه الثورة الصناعية الرابعة التي تختلف عن الثورات السابقة في شدتها وتعقيدها واتساع نطاقها، بحكم استنادها في جوهرها إلى ظاهرة تكنولوجية جديدة اسمها التحول الرقمي أي اندماج التكنولوجيات الرقمية وتغلغلها السريع في البنية التحتية لكل شركة ومؤسسة وحكومة، هذه التطورات الكبيرة شملت كل القطاعات ولم يكن التعليم الذي يعد أساس كل القطاعات وكل المجتمعات بمنأى عنها، فقد شملت استخدامات الذكاء الاصطناعي مجال التعليم، والتي أصبحت من الواقع المحتوم الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم ال رقمي المعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لما له من فوائد عديدة في نقل المعلومة وسهولة الحصول عليها، ومن أهم الآثار الايجابية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية نذكر ما يلي: (عبد الستار و آخرون، 2009)

- يمكن لنظم الذكاء الاصطناعي أن تقوم بالإدارة المدرسية، بهدف تخفيف الأعباء الإدارية، وذلك من خلال تحويل نظم الإدارة إلى نظم إلكترونية، بما يسهم في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة، وتوزيع المقررات والحصص الدراسية على المعلمين وفق قدراتهم واتجاهاتهم، واكتشاف الطلاب الموهوبين وتعزيزهم، وكذلك ذوي صعوبات التعلم، وتوفير برامجهم الخاصة.

- تساعد التطبيقات الذكية المتعلم على التحرر من التعليم بأسلوب واحد، فمثلا تطبيقات الدروس الذكية ومنصات التعليم المتنوعة أصبحت متوائمة مع كل طالي وفقا لميوله واتجاهاته واحتياجاته.

- هناك إمكانية لتعليم وتطوير الذات من خلال برامج الذكاء الاصطناعي، كآلات التعليم والمنطق، والتصحيح الذاتي، والبرمجة الذاتية.

- نظام التعليم سيتغير كمفهوم وكنتيجة لتطبيق مبادئ الثورة الصناعية الرابعة، حيث سيركز على التعليم الحسي ليلبي متطلبات قطاع الصناعة والذكاء الاصطناعي.

- إنشاء قاعدة بيانات معرفية منظمة، حيث يتم تخزين المعلومات بشكل فعال حتى يتمكن العاملون في المؤسسة وخاصة العاملون منهم في الإدارات المعرفية من الحصول على المعرفة، وتعلم القواعد التجريبية التي لا تتوفر في الكتب أو مصادر المعلومات الأخرى.

- تخزين المعلومات والمعرفة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، حيث يمكن المؤسسة من حماية المعرفة الخاصة من التسرب والضياع، بسبب تسرب العاملين بالاستقالة أو الانتقال من المؤسسة أو الوفاة.

- يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بأساليب متعددة، خاصة ترجمة النص من الكتابة إلى الصوت، ومن الصوت إلى الكتابة، وبذلك يمكن أن يساعد الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو ذوي الإعاقة السمعية في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-أنظمة التعليم الذكي:

أنظمة التعليم الذكي (INTELLIGENT TUTORING SYSTEMS) المعروفة اختصارا ب ITS هب أنظمة كمبيوتر مصممة لدعم وتحسين عملية التعلم والتدريس في مجال المعرفة، وهي تقوم بتوفير دروس فورية دون الحاجة إلى تدخل من مدرس بشري، وتهدف ITS إلى تيسير التعلم بطريقة مجدية وفعالية باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات الحوسبة والذكاء الاصطناعي.

وحسب تعريف كاتي هانفر (Katie Hafner) قالتعليم الذكي هو نظام يضم برامج تعليمية تحتوي على عنصر الذكاء الاصطناعي حيث يقوم النظام بتتبع أعمال الطلاب وإرشادهم كلما تطلب الأمر وذلك من خلال جمع معلومات عن أداء كل طالب على حدى، كما يمكن أن يبرز نقاط القوة والضعف لدى كل متعلم، وتقديم الدعم اللازم له في الوقت المناسب.

- كما تساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتقنية الواقع الافتراضي (VR) المتعلم على تنمية قدراته من خلال القيام بجولات افتراضية في أماكن تاريخية وفهم إدراك بعض البيانات العلمية المعقدة والتي لا تتيح دراستها بالأبعاد الثنائية الفهم المطلوب كمعاينة نظام المجموعة الشمسية عن قرب مثلا. أما بالنسبة لتقنية الواقع المعزز (AR) فهي تختلف عن سابقتها في كونها تنقل المشاهد بعرض ثنائي أو ثلاثي الأبعاد في محيط المستخدم، وتتيح هذه التقنية مجموعة من الخيارات التعليمية كمحاكاة عمليات معقدة كالعمليات الجراحية أو القيام بتشريح جسم الإنسان بالنسبة لطلبة الطب مثلا.) لطفي(2019 ,

كما تتميز البرامج المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بأنها تزيد من فرص التعلم الذاتي بالنسبة للطلبة، كما أنها تجعل الطلبة فاعلين في العملية التعليمية وليس فقط مجرد متلقين سلبيين يعتمدون على الشرح أو المحاضرة من قبل الأستاذ، كما أتطبيقات الذكاء الاصطناعي تتميز بالمرونة والحداثة كما أنها تتسم بالدقة في تحديد الابتكار وتحديد الرّزنامة المتعلقة بأهداف البرنامج ومن شأنها أيضا دعم الطلاب على الابتكار والإبداع وذلك بالعمل على تأمين

مخرجات أكثر اتساقا مع الأهداف المسطرة، فالذكاء الاصطناعي يعتبر من أهم الآليات المساعدة على استخدام التطور التكنولوجي في المجال التعليمي خاصة في مجال التعليم العالي، وهذا ما يجعل التعليم العالي يضمن العديد من النتائج إذا ما خطط لها تخطيطا جيدا وإعدادا جيدا من خلال تسخير كافة الإمكانات المتاحة للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.

الذكاء الاصطناعي والتنمية:

يطبق الذكاء الاصطناعي بالفعل في قطاعات التنمية الدولية كافة، من الزراعة والصحة والتعليم إلى التخطيط الحضري، وثمة اهتمام متنام لتسخير هذه التكنولوجيا من أجل الصالح الاجتماعي.

يذكر تقرير صناعة عالمي جديد عن الذكاء الاصطناعي في الزراعة أن حجم السوق سينمو من 522.6 مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 1756.98 مليون دولار بحلول عام 2023، ويشير التقرير إلى النمو السكاني وتزايد الطلب - التابع لذلك- على الإنتاج الزراعي بحسبانه عاملا رئيسيا في هذا النمو، وعند زيادة عدد سكان العالم من 7.6 مليارات نسمة عام 2018 إلى أكثر من 9.6 مليارات في عام 2050 وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، ستكون هناك زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء، ومن ناحية أخرى تتعرض الموارد الطبيعية مثل: المياه والأراضي الزراعية الخصبة لضغوط متزايدة ، لذا تمثل الابتكارات والتقنيات الرقمية جزءا من الحل، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل: التعلم الآلي والتحليلات التنبؤية، تتيح للمزارعين التبصر بالظروف الجوية ورطوبة التربة وأمراض المحاصيل والآفات ، حيث يصبح المزارعون قادرين على الحد من تلف المحاصيل بفضل تطبيقات الهواتف الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي، وفي المجال الصحي ويمكن للسلطات الصحية التنبؤ بالتفشي المقبل للمرض، ويجري حاليا رسم خرائط للتسجيل في المدارس حول العالم، لتحديد الفجوات في الموارد. وعلى جانب آخر تحاول الحكومات والشركات الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، من أجل التنبؤ بالكوارث الطبيعية مثل: الزلازل والفيضانات والجفاف ومراقبتها، وبغية التصدي لحالات الطوارئ بفاعلية.) الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية...حقائق وأرقام , 2019)

وفي مجال الطب، يستخدم الذكاء الاصطناعي (في تحليل البيانات الضخمة) بهدف الحصول على دواء أكثر تنبؤ وتشخيصا، من المرجح أن نشهد ثورة في مجال الصحة في العقود المقبلة، وسيتم تزويد الأشخاص المعرضين لخطر المرض بأجهزة مراقبة طبية (أجهزة استشعار متصلة) ومتصلة بشبكة إنترنيت الأشياء، والتي يمكن من خلالها استعادة المعلومات الطبية والصحية من مراقبة المرضى، والتي سيتم تحليلها عبر منصات الذكاء الاصطناعي، وقد يؤدي دلك إلى ظهور دواء "تفاعلي" حيث يتصل المريض باستمرار بطبيب افتراضي بواسطة الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. (عبد الله و أحمد حبيب، 2019).

فالذكاء الاصطناعي مستقبل لا بد منه، وسبيل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بقدرتها على التعلم والتحليل واتخاذ القرارات بلمح البصر، تبشر بزيادة إنتاجية القطاعات الزراعية وقدرتها التنافسية، والنهوض بالتنمية الصناعية المحلية، وتعزيز كفاءة الصناعة، وتحقيق النمو الاقتصادي.

المحور الثالث: الجزائر والذكاء الاصطناعي (تحديات و آفاق)

لقد بدا الذكاء الاصطناعي كطفرة علمية خلال العقدين الأخيرين فقط بالنظر للمهارات والانجازات الفائقة التي أصبحت تنتج عنه مجالات متعددة كالطب والصناعات والتسيير الاقتصادي ومعالجة اللغات الطبيعية وتداول الأسهم في الأسواق والأنظمة الأمنية في تحليل صور وتمييز الأصوات وغيرها، ومما لا شك فيه أن كل هذه التغييرات والثورة العلمية والذكاء الاصطناعي أصبحوا دالة على الثروة ومصدرا أساسيا للنمو ومحركا فاعلا للمجتمعات في شتى المجالات (زروقي و فالتة، 2020)، فقد أضحى تطور المجتمعات المعاصرة يتأثر أكبر بمدى استخدامها للتقنيات التكنولوجية ولتطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من الكم الهائل من المعلومات ومعالجة البيانات الضخمة. كل هذه التغييرات التقنية ألقت بظلها على نوعية الوظائف المستقبلية التي ستكون الأكثر طلبا في سوق العمل وفق لمتطلبات هذه التحديثات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وروافده.

إن الدول المتقدمة كانت على الدوام السباقة في مجال مواكبة التغييرات المرافقة لما تطرحه التكنولوجيات الحديثة، وقد اتخذ العديد من هذه الدول الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي مجالا مربحا، حتى أنهم اعتمدوا استراتيجيات وطنية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة. ولم تكن دول الجنوب بمنأى عن هذه التغييرات بشكل كبير، لكن خطواتها العملية في سبيل التحكم في آليات تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومخرجات البيئة الرقمية تعتبر بطيئة جدا مقارنة بالدول المتقدمة على غرار دولة الإمارات العربية المتحدة التي بدأت بخطوات جادة في مجال التقنيات والذكاء الاصطناعي واستشراف الوظائف المستقبلية الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

قبل أيام كنا نسمع عن اعتماد حكومة الجزائر لمخطط استراتيجي وكني في مجال التقنيات والذكاء الاصطناعي، وحرصا منها على تحقيق تنمية مستدامة في كل المجالات ارتأت أن تبدأ بخطوات عملية لتطبيق مخططها الاستراتيجي بداية بإدراج تخصص الذكاء الاصطناعي في الجامعات وتدريسه استشرافا للوظائف المستقبلية كوظيفة معالجة المعلومات.

فما هي الخطوات العملية التي اعتمدتها الجزائر في مخططها الاستراتيجي في مجال الذكاء الاصطناعي؟

وما هي التحديات التي تواجه الجزائر لمواكبة التغيرات التقنية والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟

وما هي آفاق الذكاء الاصطناعي في الجزائر؟

1- الخطوات العملية التي اعتمدتها الجزائر في مخططها الاستراتيجي في مجال الذكاء الاصطناعي:

كخطوة عملية للمخطط الاستراتيجي في مجال الذكاء الاصطناعي، ارتأت الجزائر أن تضع أول خطوة عملية في هذا الإطار من خلال قرار رسمي في الجريدة الرسمية الذي يقر بإنشاء أول مدرسة عليا في الذكاء الاصطناعي كأول جامعة عربية وافريقية)قادري(2021 ,وباعتبار التعليم قاعدة بناء المجتمعات والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها أي أمر جاد، فإن حكومة الجزائر أدرجت تخصص الذكاء الاصطناعي في الجامعة الجزائرية التي تتوفر على 46 مدرسة عليا إلى جانب استحداث مدرسة عليا في الرياضيات والذكاء الاصطناعي للموسم الدراسي 2022/2021 باعتبار الذكاء الاصطناعي عماد اقتصاد المعرفة في هذا العصر، وحرصا على مواكبة حاجيات الجامعة الجزائرية والاقتصاد الوطني. تفتح المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي أبوابها للناجحين في بكالوريا 2021 (الموسم الحالي) ليكونوا أول دفعة من طلابها المتحصلين على معدلات متفوقة. وعينت الوزارة، فريق خبراء مرموقين بمساهمة علماء الجالية الجزائرية

بالخرج، عكف على إعداد برامج بيداغوجية (علم التربية) نوعية تستجيب للمعايير العالمية ومتطلبات سوق العمل، ولإرساء عمل سليم لهذه الجامعة النوعية ستكون هناك مرافقة أجنبية لـ5 بلدان في مرحلة أولى، وهي (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، لجعل مستوى الجامعة -التي تدرس باللغة الانجليزية- عالميا (حذاقة، 2021).

وتطمح الجزائر من إنشاء المدرسة العليا للذكاء الاصطناعي لتكوين مهندسين لديهم فهم عميق للذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات في بعدهما النظري ولديهم كذلك قدرة عالية على تطوير ونشر الحلول العملية للمسائل التي تطرحها القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وتريد حلولا ناجعة في مختلف المجالات كمجال الصحة والطاقة والزراعة والنقل وغيرها، لذا فإن الهدف المنشود من هذه المدرسة هو تكوين مهندسين في الذكاء الاصطناعي يقومون على تقديم حلول مبتكرة من شأنها أن تسهم في التنمية العلمية والاقتصادية للجزائر، كما تريد المدرسة أن تكون مختلفة في مشهد التعليم العالي بالجزائر من خلال دمج إتقان الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات مع فهم عالم الأعمال وريادة الأعمال، والابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص للمهارات اللينة (soft skills) للمهندسين في نهاية تكوينهم.

وفيما يتعلق بالأهداف المسطرة للمدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، فإن المدرسة حددتها في النقاط التالية:) المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي(2021 ,:

- ضمان تدريب خريجين يصبحون إطارات هامة في عجلة الاقتصاد الوطني ويكونون مؤهلين تأهيلا عاليا للقيام بمهامهم في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- إدخال الطلاب من أساليب البحث العلمي وتوفير التدريب من خلال البحث ومن أجله.
- المساهمة في إنتاج ونشر المعرفة واكتسابها وتطويرها.
- تعزيز أنشطة التعليم المتواصل وتحسين الأداء وإعادة التدريب لإطارات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- تعميم الثقافة الرقمية.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فإن المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي لها مهمة أساسية تتمثل في:

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تعزيز تطوير العلوم والتكنولوجيا.
- المشاركة في تعزيز الإمكانات التقنية الوطنية.
- المساهمة في تطوير البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية داخل الشركات والمؤسسات الوطنية التي تنتمي إلى مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- تثمين نتائج البحث العلمي ونشر المعلومات العلمية والتقنية.
- المشاركة ضمن المجتمع العلمي الدولي في تبادل المعرفة وإثرائها.
- إدخال أبعاد الابتكار ونقل التكنولوجيا وريادة الأعمال فيما يتعلق بالبحث العلمي، الإنتاج العلمي وتشجيع التقليد.
- المساهمة في الجهد الوطني لإنتاج علمي عالي الجودة.

كما ستعمل المدرسة على تحقيق أهداف استشرافا للوظائف المستقبلية ولاحتياجات الاقتصاد الوطني من خلال:

- تلبية توقعات الطلاب الموهوبين الذين يمكنهم أن يصبحوا النخبة التي ستتولى مشروع تطوير الجزائر في مجال الذكاء الاصطناعي.

- تدريب المهندسين الذين سيكون لديهم أساسا متين في الرياضيات، وفهم نظري عميق للتقنيات المختلفة للذكاء الاصطناعي وعالم ريادة الأعمال، ومهارات عملية تجعلهم قابلين للتوظيف فور تخرجهم.

- معالجة النقص في المتخصصين رفيعي المستوى في مجالات مثل: علوم البيانات والذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية والمعالجة الآلية للغة ومعالجة الكلام.

- دعم الدولة الجزائرية في تطبيق الخطة الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2020-2030.

تعتبر المدرسة العليا للذكاء الاصطناعي في الجزائر كخطوة إضافية في مجال إرساء تخصص الذكاء الاصطناعي في الجامعة الجزائرية، وفي مداخلة للبروفيسور أحمد قسوم من جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا الذي قال: (بوساطة، 2019) : " أن26 بالمائة من الطلبة الجزائريين مسجلون في تخصصات الذكاء الاصطناعي، وقد ارتفع عددهم من 2044 طالبا في السنة الدراسية 2016-2017 إلى 4400 خلال سنة 2021-2022 ، كما يحصي البحث العلمي 116 مخبرا مختصا في الذكاء الاصطناعي، بما يعادل 8 بالمائة من مجموع المخابر الجامعية الجزائرية، بالإضافة إلى 500 فريق بحث فيها و67 مشروع بحث في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتية . وتحتل الجزائر المرتبة 40 في الذكاء الاصطناعي عبر العالم، بينما تحتل المرتبة الأولى إفريقيا في بعض الاختصاصات على غرار التعلم الآلي والأتمتة، لكن الجزائر لازالت متأخرة في الصناعة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي".

وتسعى الجزائر من خلال مخططها الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي تحقيق أولويات في مجالات ثلاث وهي: الصحة، الفلاحة والطاقة من خلال الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتطورات السريعة والمتلاحقة في هذا المجال وذلك للتقليل من نفقات التنقيب عن البترول وتحقيق نمو معتبر في مجالات أخرى، ويمكن للجزائر حسب الدكتور "خرفي" احد مهندسي مشروع الجامعة بأن الجزائر يمكنها تنمية اقتصادها بما يناهز 80 مليار دولار، قياسا إلى عدد السكان.

وللاستفادة فعليا من هذه التجربة، تعمل الجزائر على توفير دراسة ذات مستوى عال واعتماد دراسة تطبيقية مع الشركات الاقتصادية، كما تعمل على توفير الجو الملائم لبقاء المتخرجين داخل الوطن والاستفادة من طاقاتهم، من خلال إنشاء مؤسسات جديدة ومشاريع حقيقية، من شأنها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات العمومية وإيجاد حلول ناجعة لحاجيات المجتمع (حذاقة، 2021).

2- التحديات التي تواجه الجزائر في تجسيد الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه

1.2 مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي

قامت المؤسسة الإعلامية Tortoise Media قبل سنوات بدراسة إحصائية حول الذكاء الاصطناعي في العالم ومدى تقدمه، وذلك بالاستعانة بنحو ثلاثين خبيرا عالميا من مختلف القطاعات: الصناعية، الأكاديمية، الحكومية، الإعلامية...يقدم كل منهم رأيه في راهن الذكاء الاصطناعي والتحديات التي يطرحها في شتى المجالات، وقد توجت الدراسة بإصدار ما سمي ب "المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي" الذي يستعرض وضع هذا العلم في 62 دولة في العالم شملتهم هذه الدراسة، ويرتكز هذا المؤشر على 143 معيارا فرعيا موزعة على سبعة معايير رئيسية هي: مدى توفر

المواهب في البلاد، وبنيتها التحتية، وبيئة التشغيل فيها، والبحث العلمي، والتنمية، والإستراتيجية الحكومية، والسوق التجارية. والمقصود بالمواهب توفر المهندسين والباحثين المهرة القادرين على تقديم حلول للمشاكل المطروحة في مختلف القطاعات باستخدام الذكاء الاصطناعي، أما معيار "البنية التحتية" فيقيس حجم المرافق التي تسمح بالوصول إلى الكهرباء والإنترنيت والمعلوماتية المتقدمة، كما أن الجانب التجاري فيرتكز على مستوى الاستثمار والمبادرات التجارية القائمة على الذكاء الاصطناعي. (سعد الله، 2020)

إن الدمج المنهجي للذكاء الاصطناعي في التعليم العالي يمنح القدرة على مواجهة بعض أكبر التحديات لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات والقطاعات في الجزائر ، حيث يعد إعداد مختصين وباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي اللبنة الأولى لتنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني للذكاء الاصطناعي، كما أن تحديد أولويات وطنية لهذا المخطط في مجال الصحة والأمن الغذائي والطاقة يعزز القدرات التنموية في البلاد، فضلا عن توفير بيئة تشغيل فاعلة من خلال خلق مؤسسات ناشئة معتمدة على التقنية الرقمية والذكاء الاصطناعي. كلُّ هذا يجسّد معايير المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر مستقبلا.

لكن تبقى هناك بعض التحديات ومعوقات، لابد من مواجهتها وتذليلها، لتتجاوز بذلك الجزائر مرحلة التجربة في مجال الذكاء الاصطناعي في التعليم والتنمية إلى مرحلة الارتكاز والانطلاق الفعلي لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن المخطط الاستراتيجي الوطني للذكاء الاصطناعي .

2.2 التحديات التي يجب على الجزائر تخطيها لتطبيق مخططها الاستراتيجي في الذكاء الاصطناعي

بالقياس على معايير المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي، نجد الجزائر لازالت في الخطوات الأولى من أجل إرساء العمل بالذكاء الاصطناعي، وذلك لأن البنية التحتية لازالت تعاني بعض المشاكل بسبب ضعف تدفق الإنترنيت ووصول الكهرباء إلى بعض المناطق التي يطلق عليها بمناطق الظل، هذه المناطق التي أصبحت محل اهتمام الحكومة الجزائرية حاليا والتي تسعى إلى تجسيد العديد من المشاريع لأجل دمج هذه المناطق في الحياة المعاصرة.

وفي مجال البحث العلمي لازالت أرقام البحوث العلمية والدراسية في مجال الذكاء الاصطناعي يقدم أرقاما ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة، ويقول الدكتور عبد النور عباس (أستاذ بقسم مختبر المستشعرات الحيوية والتقنية النانو تكنولوجيا بجامعة مينيسوتا الأمريكية) حول التحديات التي تواجهها الجزائر لركوب قطار الذكاء الاصطناعي، أن هناك ثلاث مشاكل أولية والتي يجب حلها وتتمثل في: (عزوق، 2021)

- **أولا:** تتعلق بالهياكل، ويتمثل في توفير إنترنيت سريع ومتاح لكل السكان، وتسهيل عمليات بناء مراكز البيانات (Data Center)، وإنشاء قدرات "supercomputing" لصالح الباحثين بتوفير الموارد المالية الضرورية.

- **ثانيا:** ريادة الأعمال (L'entreprenariat) وهنا يجب وضع الإطار الملائم للمواهب الشابة من أجل خلق مؤسسات مصغرة في مجال الذكاء الاصطناعي والترويج لأبطال Hi-Tech المحليين في التكنولوجيات الحديثة.

- **ثالثا:** تنظيم وتقنين نشاط الشركات المتعددة الجنسيات مثل: الفايسبوك وغوغل في الجزائر، لحماية المعلومات والحياة الخاصة للجزائريين، وبإصدار سياسة واضحة وصارمة حول توطين مراكز البيانات والمعلومات التي تم إنشاؤها في الخارج، يستطيع أي شخص اليوم من الخارج نشر إشهار سياسي على الفايسبوك في الجزائر دون تحديد هويته، وهو أمر مستحيل في الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية. التنظيم سيسمح كذلك بحماية الشركات

الناشئة الجزائرية أمام المنافسة الشرسة للشركات المتعددة الجنسيات، وفي هذا الصدد تمثل نشأة ونمو الشركة الصينية DIDI أمام UBER مثالا يقتدى به.

وضعت الجزائر الخطوات الأولى لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم في مجال التقنية والذكاء الاصطناعي من خلال الاعتماد على التعليم العالي بإنشاء أول مدرسة وطنية عليا في الذكاء الاصطناعي والرياضيات، ومحاولة تكوين مهندسين وباحثين مختصين في هذا العلم الحديث، وتجسيد معيار من معايير المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي السبعة، وتبقى هناك تحديات متعلقة بالهياكل والبحث العلمي، وبيئة التشغيل (وهو الأمر الذي حرص المختصون عليه من خلال توفير البيئة الملائمة للمهندسين والكوادر الوطنية في هذا المجال) ، كما يعد الأمن السيبيراني من التحديات التي تواجه الجزائر والتي يجب أن توجهها بمجموعة من المواد القانونية التي تنظم مجال العمل الاستثماري من قبل الشركات المتعددة الجنسيات حتى تكون معلومات المواطن الجزائري محمية من الشركات التي تستغل البيانات الشخصية.

3.آفاق الذكاء الاصطناعي في الجزائر

أقرت الجزائر مخططا استراتيجيا للذكاء الاصطناعي 2020-2030 والذي استهل بإنشاء مدرسة عليا في الذكاء الاصطناعي والتي ستسمح بإنجاز وظائف تندرج ضمن الذكاء البشري وتوفر عديد الفرص لحل مشاكل وسرعة اتخاذ القرار والرفع من الفعالية وتقليص التكاليف والآجال.

وقد أعدت الجزائر برنامج تمويلي موجه للبحث في الذكاء الاصطناعي لموافقة الشباب الباحثين والسماح بإدماجهم ضمن عملية التنمية والابتكار. وقد صممت البرامج الدراسية بالمدرسة العليا للذكاء الاصطناعي حتى يستطيع الخريج أن: (المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، 2021)

- يعمل كمهندس في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات (AI.DATA. Science..)
- يعمل كخبير في الإعلام الآلي لاسيما كمطور برمجيات.
- ينشئ مؤسسة صغيرة لتحقيق ابتكار ما أو فكرة واعدة على ارض الواقع.
- متابعة دكتوراه في مجالات الذكاء الاصطناعي.

وفي مجال الأمن السيبيراني، (الخبير الأكاديمي سعدي سلامي: الأمن السيبيراني يقتضي الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لتعزيز منظومتنا الدفاعية والهجومية، 2021) أنشأت الجزائر أول مركز عملياتي ذو محتوى وطني للأمن السيبيراني، يسمح للعديد من المؤسسات والهيئات الاستفادة من خدماته لمواجهة الهجمات السيبيرانية عليها. كما قامت وزارة التعليم العالي بتحيين برامج التكوين والبحث العلمي في مجال الإلكترونيات والإعلام الآلي بما يتلاءم مع التكنولوجيات الحديثة لتطوير الواب وأمن الشبكات وتطبيقات الهاتف النقال مسايرة للانتقال الحاصل في أجيال الاتصالات من الجيل الرابع إلى الخامس.

إن هذه الخطوات، سيما منها ما اتخذ في مجال التعليم العالي يدل على أن الجامعة الجزائرية ليست شاذة عن قاعدة التنمية والتحول الوطني الذي تعرفه الجزائر في مجال الذكاء الاصطناعي، كما أن إنشاء أول مدرسة عليا للذكاء

الاصطناعي (أول جامعة عربية وافريقية) كان من اقتراح بعض الأساتذة والباحثين باعتبار خبرتهم في مجال البحث العلمي وكرؤية مستقبلية للدور الفعال للذكاء الاصطناعي في مجال التعليم والتنمية المستدامة.

نتائج وتوصيات الدراسة

- نتائج الدراسة

لقد توصلت ورقتنا البحثية التي اعتمدت على التحليل الوصفي الوثائقي الالكتروني لعينة من الدراسات العلمية والوثائق الرسمية والمقالات الصحفية المتناولة للمخطط الاستراتيجي الوطني للذكاء الاصطناعي في الجزائر(2020-2030) إلى النتائج التالية:

1- إن التقدم المتسارع الذي يشهده العالم في مجالات الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي ساعد كثيرا في تحقيق التفوق والريادة والتنمية المستدامة، لكنه خلق في المقابل تحديات جمّة.

2- تعمل الجزائر على مجاراة الدول المتقدمة في مجال التقنيات التي أثّرت بطريقة كبيرة على حياة المجتمعات، سيما مع البصمات الواضحة للذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال وضع مخطط وطني استراتيجي للذكاء الاصطناعي، وقد وضعت الجزائر أولى الخطوات لتنفيذ مخططها والمتمثلة في:

- إنشاء أول مدرسة عليا في الذكاء الاصطناعي، لتكوين مهندسين وباحثين متخصصين في الذكاء الاصطناعي ومختلف روافده من معالجة البيانات والتعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية وغيرها.

- إنشاء أول مركز عملياتي ذو محتوى وطني للأمن السيبيراني، لحماية البيانات والمعلومات من الهجمات والاختراقات السيبيرانية.

- تعمل الجزائر على بناء بنية تحتية كأرضية لتجسيد مشروعها الاستراتيجي في الذكاء الاصطناعي، من خلال توصيل الكهرباء وشبكات الإنترنيت إلى مناطق الظل ضمن مخططها التنموي.

3. برز دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية المستقبلية في التعليم والتنمية بالجزائر من خلال اقتراح إنشاء أول جامعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي، واقتراح مخطط استراتيجي وطني للذكاء الاصطناعي ضمن رؤية مستقبلية (2020-2030)، مع اقتراح تأليف كتاب يسمى ب "الكتاب الأبيض" لوضع أبعاد ومعالم المخطط الاستراتيجي.

4. حددت الجزائر في مخططها الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي أولويات تسعى لتحقيقها في مجال الصحة والأمن الغذائي قياسا لعدد السكان وفي مجال الطاقة للتقليل من نفقات التنقيب عن البترول ومحاولة التخلي عن الريع الاقتصادي الأساسي بالجزائر (البترول) لتحقيق تنمية متوازنة في مجالات أخرى.

5. تواجه الجزائر بعض التحديات ليتجسد مخططها الاستراتيجي في الذكاء الاصطناعي بشكل واضح، من خلال وجوب توفير المعايير السبعة للمؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي.

6. تسعى الجزائر لإنجاح تجربتها التعليمة في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال الاعتماد على الخبرات والكفاءات الوطنية المتواجدة بالخارج.

7. تعمل الجزائر لإشراك كافة الفاعلين والقطاعات المختلفة لبناء اقتصاد مرتكز على مقومات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من خلال إشراك الجامعة كركيزة أساسية لتكوين مهندسين متخصصين ومختلف المؤسسات الاقتصادية كبيئة عمل وتربص لهؤلاء الباحثين لإيجاد الحلول لكافة المشاكل التي تعترض المؤسسة الاقتصادية.

- توصيات الدراسة:

1. ضرورة المتابعة الميدانية والمستمرة والوقوف على مدى تجسيد الأهداف المسطرة للمدرسة العليا للذكاء الاصطناعي، من خلال تكاتف جهود الدولة مع المختصين والكفاءات الوطنية لتكوين مهندسين قادرين على العمل مع محيط العمل في مختلف المؤسسات.

2. لا بد من توفير الدعم الكافي للبحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي ومجاراة الدول المتقدمة في هذا المجال.

3. تسهيل عمليات بناء مراكز البيانات (Data Center) وإنشاء قدرات لصالح الباحثين بتوفير الموارد المالية الضرورية.

4. ضرورة توفير بيانات ضخمة وبنية تحتية جاهزة في كافة مؤسسات القطاع العام والاقتصادية، حتى يتحقق المطلوب، و إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تعترض المؤسسات بتطبيق التقنيات والذكاء الاصطناعي.

5. العمل على التنسيق بين الأبحاث العلمية في مجال الذكاء الاصطناعي والمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات القطاع العام، ليكون للمدرسة العليا في الذكاء الاصطناعي دور فعال في الميدان، ووضع الإطار الملائم للمواهب الشابة من أجل خلق مؤسسات مصغرة في مجال الذكاء الاصطناعي.

6. إشراك مختلف الفاعلين في المرحلة التحولية التي تعرفها الجزائر، وضرورة الحرص على تجسيد أهداف المخطط الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية (الصحة، الأمن الغذائي، والطاقة).

7. العمل على تحسين بيئة العمل في الجزائر من خلال مراجعة قانون العمل وتفعيل العمل بالامتيازات والعلاوات المطلوبة لمواجهة ظاهرة هجرة اليد العاملة، فالمتكون في مجال الذكاء الاصطناعي الذي تعمل الجزائر على بناءهم من خلال مشروعها الجامعي، يحتاج إلى بيئة عمل مناسبة وتحفيزات متواصلة لمختلف أفكاره ومشاريعه القيمة.

8. تحديث التشريعات والقوانين والسياسات لتمكين العمل بالذكاء الاصطناعي، مع مراجعة القانون الأساسي الذي ينظم مجال عمل الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العالمية في مجال المعلومات والبيانات مثل: شركة ميتا (فايسبوك) وغوغل.

9. تطوير "نظم خبيرة" للوقاية من أخطار الترابط بين النظم التي تعمل بواسطة الإنترنيت.

10- توصي الدراسة باستحداث وزارة للذكاء الاصطناعي على نهج بعض الدول، لكون الذكاء الاصطناعي أصبح محور التحولات الاقتصادية والرقمية التي يشهدها العالم، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول ذات السبق بمجال الذكاء الاصطناعي، والاعتماد على عدد من مصممي أنظمة الذكاء الاصطناعي.

خاتمة

تسعى مختلف الدول مجاراة التقدم الهائل في مجال التقنيات والطفرة النوعية التي أحدثتها في مجال الذكاء الاصطناعي، وسعيا منها لركب هذا القطار التكنولوجي والعلمي أقرّت الجزائر مخطّطا استراتيجيا وطنيا في الذكاء الاصطناعي. كانت أولى خطواتها إنشاء مدرسة وطنية عليا في الذكاء الاصطناعي لتكوين كوادر وطنية مختصة في هذا المجال واستشرافا لاحتياجات الاقتصاد الوطني وسوق العمل العالمي، لكن تبقى العديد من التحديات تواجهها الجزائر لتجسيد مختلف روافد العمل بالذكاء الاصطناعي مستقبلا وأهمها توفير بنية تحتية قوية والدعم الكافي لمجال البحث العلمي، إضافة إلى تحديات تخص الأمن القومي والأمن المعلوماتي والذي يضمنه مشروع الأمن السيبيراني كنتيجة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والذي يعدّ أيضا الوسيلة الناجعة لمواجهة مخاطر تسرب البيانات.

قائمة المصادروالمراجع

1.البلاد.نت .دعم البحث في مجال الذكاء الاصطناعي sur ,البلاد.نت ./https://www.elbiled.net/national :تاريخ النشر:18 01 ,2021) .

2. الدين ,م .ع ..الذكاء الاصطناعي..محنة خطيرة أم فرصة ثمينة؟ sur ,الأهرام :
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203306/4/752696/ (27 02 ,2020)

3. الذكاء الاصطناعي يسرق مهنة دلال العقارات...ينجز بثواني ما يعجز عنه البشر sur ,الليرة اليوم-https://sp :
today.com/news/12435. (30 09 ,2021).

4. الزهراني ,س .ب(1426ه)، مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنمو، . الطبعة الثانية، النادي الأدبي في الباحة، الباحة، السعودية.

5. اللجنة العالمية للبيئة ,والتنمية .(1989) .مستقبلنا المشتركة) ترجمة، م .ك .عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

6. المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي sur ,.المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي :
https://services.mesrs.dz/ensia-rtl/about-us.html تاريخ النشر (10 10 ,2021)

7. بوساطة ,س ..المخطط الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي سيقدم للحكومة .النصر، تاريخ النشر(2019) .

8. حذاقة ,عبد الحكيم ا .الأولى عربيا وافريقيا...أي آفاق لجامعة الذكاء الاصطناعي في الجزائر؟ sur ,.الجزيرة.نت :
https://www.aljazeera.net/news/scinceandtechnology/2021/10/29/، تاريخ النشر 2021/10/29.

9. خليفة ,إ .هيمنة الآلات :دورة حياة الذكاء الاصطناعي من الادراك إلى تهديد البشر sur ,المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة/https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4451 :تاريخ النشر (08 01 ,2019) .

10. د، ن، الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية...حقائق وأرقام sur ,.الشرق الأوسط وشمال افريقيا :
https://www.scdev.net/mena/features/ai-/for-develoment-facts-figures، تاريخ النشر: (22 11 ,2019) .

11. زروقي ,ر & .,فالتة ,أ .(20204) .دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي .المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد الرابع -العدد 02، ص12.

12. سعد الله ,أ .ب .الجزائر والذكاء الاصطناعي .الشروق، تاريخ النشر: .(2020) .

13. سعدي سلامي :الأمن السيبيراني يقتضي الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لتعزيز منظومتنا الدفاعية والهجومية ., sur أخبار دزاير/https://www.akhbardzair.dz/2021/08/30 :، تاريخ النشر: (30 08 ,2021) .

14. شهي قمورة ,س .,باي ,م & .,كروش ,ح .(2018) .الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول، دراسة تقنية وميدانية . الملتقى الدولي "الذكاء الاصطناعي :"تحد جديد للقانون؟، ص12.

15 . عبد الستار ,ا & .,آخرون .(2009) .المدخل إلى إدارة المعرفة، الطبعة الثانية، دار المسير، عمان، الأردن.

16. عبد السلام ,م .(2021) .تقنية البيانات الضخمة .الامارات العربية المتحدة :صندوق النقد العربي.

17. عزوق ,س، الذكاء الاصطناعي..أي تهديد يستهدف الجزائر .الفجر، 2021.

18. قادري ,أ، وزارة التعليم العالي :امتيازات طلبة مدرستي الرياضيات والذكاء الاصطناعي .الجزائر . press، 2021.

19 . كلارك ,م & .,آخرون .(2018) .حان الوقت لتسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة كوكب الأرض ITUNews :
Magazin، جنيف.

20. موسى عبد الله، و بلال أحمد حبيب. (2019). الذكاء الاصطناعي، ثورة في تقنيات العصر (الإصدار الطبعة الأولى). المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

21. موسى ,ع .ا & .,حبيب بلال ,أ .(2019) .الذكاء الاصطناعي -ثورة في تقنيات العصر، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

22. هيئة تقويم التعليم ,(1440هـ، 2019)، الإطار التخصصي لمجال تعلم التقنية الرقمية، هيئة تقويم التعليم والتدريب، الرياض.

23. هيرويجر ,س .(2018) .حان الوقت لتسخير الذكاء الاصطناعي لخدمة كوكب الأرض Dans .م .كلارك & ,آخرون , الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام.ITU News MAGAZINE : جنيف، ص16.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Amil, Markandesa, notural environments and social rate of discount, project apprasisal,1988.

2. Goodland, Rebert, neoclasscal economic and principles of sustainable development, ecological modeling,1987.

3. Gustare, James, the environment, the greening of technology, 1998.

"دور الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب"

The role of artificial intelligence in developing high studies programs at Ibb University

أ.م.د/ عبدالله حسن محمد عبدالرب
أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم
المشارك كلية التربية-جامعة إب-اليمن

أ/ فارس محمد ثابت شداد
طالب دكتوراه قسم مناهج وطرائق تدريس- كلية التربية-جامعة إب-اليمن
farsshadad@gmail.com

أ/ سارة مطهر حمود غلاب
طالبة ماجستير قسم لغة انجليزي -كلية الآداب-جامعة إب- اليمن
saraghallab102@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على "دور الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب" ولتحقيق هدف الدارسة استخدمت الباحثون المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء البحوث والدراسات والكتب والموسوعات العلمية وتحليلها، كما أن الاهتمام بالذكاء الاصطناعي ليس من أجل مواكبة التطورات فقط وإنَّما سعيًا وجهدًا ليضع معايير مفيدة للجودة الشاملة التي تعمل على وضع نظام تعليمي سليم؛ وَلِأَنَّ برامج الدراسات العليا دائمة البحث عن طرق وأساليب واستراتيجيات حديثة ومطورة، أخذت الدراسات العليا كغيرها من الدراسات تبحث عن الذكاء الاصطناعي الذي يُعَدُّ لغة العصر في كل المجالات الحياتية من الحاسوب البسيط مرورًا بالأجهزة الذكية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها الآتي:

إسهام الذكاء الاصطناعي في تسهيل إقامة ما يعرف بالدورات الضخمة المفتوحة عبر الإنترنت.

يساعد الذكاء الاصطناعي على سرعة وسهولة التواصل بين الباحثين في مختلف البلدان بصورة سريعة وطرق يسيرة.

دور الذكاء الاصطناعي في تقديم النصح والاستشارات في مختلف المجالات للمتعلمين.

أن الذكاء الاصطناعي يمكن المتعلمين من مواصلة التعليم العالي رغم مختلف الظروف والأزمات مثل (جائحة كورونا).

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، تطوير، برامج الدراسات العليا.

Abstract:

The current study aimed to identify "the role of artificial intelligence in developing high studies programs at Ibb University ".To achieve the goal of the study, the researchers used the descriptive analytical approach based on the extrapolation and analysis of research, studies, books and scientific encyclopedias. The interest in artificial intelligence is not only in order to keep pace with developments, but rather an effort and effort to set useful standards for comprehensive quality that work to develop a sound educational system. Moreover, because high studies programs are constantly searching for modern and developed methods and strategies, high studies, like other studies, are looking for artificial intelligence, which is the language of the age in all areas of life, from simple computers to smart devices. Within these lines, we put in your hands this research paper to search for the role of artificial intelligence in the development of high studies programs. After deep reading and searching, they reached several results, the most important of which were the following:

1- The contribution of artificial intelligence to facilitating the establishment of what is known as the huge open online courses. 2- Artificial intelligence helps to quickly and easily communicate between researchers in different countries in a quick and easy way. 3- The role of artificial intelligence in providing advice and consultations in various fields for learners 4- Artificial intelligence enables learners to continue higher education despite the various circumstances and crises between them (the Corona pandemic).

Key words: artificial intelligence, high studies programs, development.

مقدمة:

تُعَدُّ الدراسات العليا من بين المرتكزات الحياتية المهمة التي تقوم على العلم والمعرفة والبناء الهادف، وفي ظل التكنولوجيا المعاصرة أصبحت الدراسات العليا ذات طابع شيق وسهل التعامل وسرعة في الإنجازات الموكلة إليها. وتقوم الدراسات العليا بإعداد كادر مؤهل ومدرب على مختلف المهن والتخصصات التي قد يحتاجها الفرد في الحياة تلبية لمتطلبات سوق العمل شاملة لكل المتطلبات البشرية من أجل تنمية المجتمع وتطوره ومواكبة التكنولوجيا بكل ما فيها من تقنيات وابتكارات وإبداعات ونتيجة تزايد الاهتمام بالدراسات العليا أصبح من اللازم والضروري إقحام الذكاء الاصطناعي في برامجه.

وقد تحولت اتجاهات معظم المؤسسات من الإدارات التقليدية إلى الإدارات الحديثة التي تتميز باستخدام التكنولوجيا، وذلك عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها؛ إذ تعمل بدورها على زيادة كفاءة أداء المؤسسات عامة والجامعات خاصة (Luo,2018). وقد ظهرت العديد من التقنيات الذكية المعتمدة على الذكاءات الاصطناعية التي فاقت الحدود من براعة الإنتاج وفاعلية الاستخدام، وباتت العقول البشرية في الدأب والدراسة فيها لتطويعها في خدمة المؤسسات التعليمية وما ينفعها وما يمكن من خلالها أن نحسن جودة أداء تلك المؤسسات (Deesing, 2017)

وأوضحت نادمبيلا Nadimpalli (2017) أن للذكاء الاصطناعي العديد من المزايا في جميع المجالات التي تؤدي بالاستخدام إلى رفع مستوى الأداء للعاملين من مختلف الأقسام والفروع للجامعة، وكذا يمكن للعاملين استخدام الأنظمة المطورة لتسهيل وتسريع المهام والأعمال. وتمثلت تلك المزايا للذكاء الاصطناعي قي قدرته على التحليل للمشكلات بدقة وتوفير المعلومات المناسبة للمواقف بما يحقق من نتائج على مستوى عالٍ من الكفاءة، وتسهم الأنظمة في تسهيل عملية صنع القرارات وتوفير الوقت للحوارات والنقاش بشأن العديد من القضايا. وبعد تحصيل الطلبة من مؤشرات جودة الأداء الجامعي؛ لذلك تصب الأهداف الجامعية في رفع هذا التحصيل من أجل تجويده وتحويله ودعمه بالعديد من استخدامات الذكاء الاصطناعي(Zhao, Chen, Liu, &Copland, 2019).

واتخذت بعض الدول مجموعة من الإجراءات الاحترازية، فاعتمدت نظام التعليم عن بُعد عبر شبكات الإنترنت لضمان توفير التعليم خلال فترة إغلاق المدارس، في ظل وجود 826 مليون تلميذ (50%) من الذين لا يزالون خارج المدرسة بسبب أزمة تفشي فيروس كورونا لا يمكنهم الوصول إلى كمبيوتر، و706 مليون طفل (43%) يفتقرون إلى الاتصال بالإنترنت و56 مليون طفل يعيشون في مناطق لا تغطيها شبكات المحمول(جمال علي، 2020).

صرح "جين تشي" مدير معهد الأكاديمية الصينية للعلوم الطبية- أنه: "من المحتمل جدًا أن يكون كورونا وباءً يتعايش معه البشر لفترة طويلة، ويصبح موسميًا ومستمرًا بالتواجد داخل الأجسام البشرية" ، فعلى البشرية التعايش مع فيروس كورونا لاستحالة القضاء عليه نهائيًا (جمال علي، 2020).

والذكاء الاصطناعي أحد فروع علوم الكمبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر. وقد قام جون مكارثي John McCarthy بوضع المصطلح (الذكاء الاصطناعي) مُعرفًا إيَّاه بأنه: علم هندسة إنشاء آلات ذكية، وبصورة

خاصة برامج الكمبيوتر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم، وتقرر كما نقرر وتتصرف كما نتصرف (نسيب شمس، 2020، 1).

وقد بدأ الذكاء الاصطناعي بوصفه طفرة علمية خلال العقدين الأخيرين فقط بالنظر للمهارات والإنجازات الفائقة التي أصبحت تنتج عنه مجالات متعددة كالطب والصناعات والتسيير الاقتصادي ومعالجة اللغات الطبية وتداول الأسهم في الأسواق والأنظمة الأمنية في تحليل الصور وتميز الأصوات وغيرها (قمورة، 2018، 2) ومما لا شك فيه أن كل هذا التغييرات والثورة العلمية والذكاء الاصطناعي أصبحت دالة على الثروة ومصدرًا أساسيا للنمو ومحركًا فاعلًا للمجتمعات في شتى المجالات، فقد أضحى تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة يتأثر أكبر بدرجة استخدامها للمصادر التكنولوجية وللذكاء الاصطناعي، ويعد التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من أهم الركائز التي تقوم عليها الأمم والمجتمعات؛ حيث تسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثًا واستخدامًا وتطبيقًا من خلال ممارسة نشاطاتها من تدريس ونشر المعرفة وإنتاج علمي وخدمة المجتمع من خلال تطبيق المعرفة (رقاد، 2014، 10)، ومن هذا المنطلق أصبح التعليم العالي يبحث عن نسخته المطورة لمواكبة العصرنة، وكذا بدأ الاهتمام بقضية ضمان جودة التعليم العال، خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهومًا وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج الجودة والوصول نحو الاعتمادية العالمية.

وأشارت مرام عبد الرحمن (2018) إلى أن الهدف من الذكاء الاصطناعي هو تطوير أنظمة حاسوبية تحقق مستوى من الذكاء شبيه بذكاء البشر أو أفضل، ويترجم ذلك في وضع المعارف البشرية داخل الحاسوب، ضمن ما يُعرف بقواعد المعرفة، ومن ثم يستطيع الحاسوب عبر الأدوات البرمجية البحث في هذه القواعد، والقيام بالمقارنة والتحليل؛ لاستخلاص واستنتاج أفضل الأجوبة والحلول للمشكلات المختلفة.

ولكون عضو هيئة التدريس في هذه البرامج يعيش الواقع الذي يعشه طلبته، فقد حرص الباحثون على القيام بهذا البحث واللذان يأملان بأن يستفاد منه في توجيه أنظار صناع القرار في التعليم العالي والمسؤولين في جامعة إب إلى أهمية تطبيق الذكاء الاصطناعي؛ نظرًا إلى طبيعة المعوقات وحجم المشكلات التي يعاني منها طلبة برامج الدراسات العليا والتي تحول دون قيامهم بالأبحاث العلمية التي تخدم التنمية وتحد من الشراكة البحثية بين الجامعة ومؤسسات القطاعين الخاص والعام، كما أن الباحثين حرصوا على إيجاد تطبيقيات للذكاء الاصطناعي من شأنها رفع وتطوير برامج الدراسات العليا.

مشكلة الدراسة:

اتجهت معظم الجامعات والأغلب في الدول النامية إلى التحسين والتطوير والإبداع والتمكين في إدارتها خلال وقت وجيز، وذلك باستخدام الذكاء الاصطناعي وتوظيفه بالطريقة والكيفية المناسبة في الإدارة (الخطابية، 2015). فالإدارة التي وظفت الذكاء الاصطناعي أصبحت أنماطًا جديدة ومختلفة عن الإدارات التقليدية من خلال ما تقدمه من إمكانات متطورة، وأصبح من الصعب الاستغناء عنها عند الاستخدام؛ إذ أصبحت معظم الجامعات النامية تأخذ

بالحسبان استخدامات التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ مهامها وخططها وتنظيم وتوجيه ورقابة إلكترونية (إبراهيم، 2010).

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب؟

ويمكن الإجابة عن السؤال الرئيس من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا؟
2. ما مدى تطوير جودة الأداء الجامعي في جامعة إب؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى توضيح دور الذكاء الاصطناعي وعلاقته بتطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب، ومن خلا ل الآتي:

- التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي.
- التعرف على برامج الدراسات العليا وتطويرها من خلال الذكاء الاصطناعي.
- توظيف الذكاء الاصطناعي وبيان الأثر في برامج الدراسات العليا.
- التعرف على جودة الأداء الجامعي في الجامعات.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- البحث عن طبيعة العلاقة القائمة بين الذكاء الاصطناعي وجودة برامج الدراسات العليا.
- أهمية إدراج الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا وذلك للانفتاح على النظام العالمي في مجال المعرفة العلمية.
- الاهتمام بتطوير برامج الدراسات العليا ومدى فاعلية الذكاء الاصطناعي والوسائط الحديثة في إحداث تحسين العملية التعليمية في التعليم العالي.
- فتح مجالات عديدة مستقبلية تتناول تطورات برامج الدراسات العليا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي عليها وبيان أثرها في المخرجات.

مصطلحات الدراسة:

1-الذكاء الاصطناعي

يعرف جون مكارثي الذكاء الاصطناعي بأنه: علم هندسة الآلات الذكية وبصورة خاصة برامج الكمبيوتر؛ حيث إنه يقوم على إنشاء برامج وأجهزة حاسوبية قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري ويحاكي تصرفات البشر.(الدهشان، 2019، 24).

التعريف الاجرائي: هو ثورة معلوماتية أدت إلى تغيرات كبيرة وعميقة في المناطق التي تستخدم التكنولوجيا والآلات والبرامج التي تعمل على تسهيل وتسريع تنفيذ المهام بأقل تكلفة وأيسر الطرق مع إضافة جانب المتعة والتشويق والإثارة.

2-تطوير برامج الدراسات العليا:

ويعرف الباحثون تطوير برامج الدراسات العليا بأنه: عملية تطوير وتحسين أداء برامج الدراسات العليا وفق معايير التطوير الأكاديمية من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي الذي يعمل على تسهيل وتيسير المهام بأقل وقت وأقل تكلفة وأعلى جودة تلبية لمتطلبات البرامج العليا.

حدود الدراسة

تنحصر الدراسة الحالية بمعرفة دور الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب في العام 2021م. في الجمهورية اليمنية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل للدراسات والأبحاث والكتب والأوراق العلمية التي ترتبط بمجال الدراسة.

الدراسات السابقة:

1-عرض الدراسات السابقة:

هدفت دراسة شحاتة(2005) إلى التعرف على فاعلية برنامج قائم على استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في تنمية مهارات التفكير الابتكاري لدى طلبة السنة الثانية ثانوي في مصر والكشف عن فاعلية بعض استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج برامج الحاسوب التعليمية متعدد الوسائل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج شبة التجريبي، وأظهرت النتائج أَنَّهُ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسيين القبلي والبعدي في اختبار التفكير الابتكاري وذلك لصالح التطبيق البعدي للمجموعة.

دراسة يوفيا وسلهب وجيهويك وسيد (2020)، وهدفت إلى التأصيل النظري للذكاء الاصطناعي من حيث تاريخه، وأبرز المحطات المهمة في تطوره، والجوانب التطبيقية للذكاء الاصطناعي في التعليم، وأفضل السبل لتطبيقاته، ووظفت الدراسة لهذا الغرض المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعتها، ويحقق أهدافها، وتوصلت إلى تحديد أبرز المحطات المهمة في تاريخ الذكاء الاصطناعي وتطوره.

دراسة بكر وطه (2019)، وهدفت إلى رصد سياسات وبرامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي من منظور دولي، ووظفت الدراسة لهذا الغرض المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعتها، ويحقق أهدافها، وتوصلت إلى: تحديد تاريخ وتطور الذكاء الاصطناعي بصورة وصفية مبسطة، والمصطلح، ومرادفاته، واستخداماته في العلوم

المعاصرة، وأبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومن أهمها الأنظمة الخبيرة وتميز الكلام ومعالجات اللغات الطبيعية والروبوتات.

وهدفت دراسة زروفي وأميرة فالته(2020) إلى تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم الجامعي، واتبعت المنهج الوصفي (التحليلي)، وتوصلت إلى أن: الذكاء الاصطناعي يزيد من فرص التعلم الذاتي للمتعلمين، ويجعلهم فاعلين في العملية التربوية لا مجرد متلقين سلبيين، وبأقل وقت وجهد ممكن، وهذا يجعل التعليم الجامعي يضمن العديد من النتائج الإيجابية التي تعود بالنفع على المعلم والمتعلم، ومن ثم ينعكس على جودة البرامج التعليمية بصفة خاصة، وعلى مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالذكاء الاصطناعي؛ كونه أهم التطبيقات العصرية المواكبة للتطورات التكنولوجية.

أَمَّا دراسة سلامة (2016) فهدفت إلى تطوير برنامج إلكتروني قائم على النظم الخبيرة لتنمية التحصيل المعرفي ومهارات التفكير وحل المشكلات في مقرر الفيزياء لدى طلبة المرحلة الثانوية في البحرين، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، وكشفت أهم النتائج عن فاعلية البرنامج القائم على النظم الخبيرة بالمقارنة مع البرنامج التقليدي.

وهدفت دراسة العوضي وحسونة(2017) إلى تقديم سيناريو مقترح لتطوير دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في ظل متطلبات التعلم الذكي والمواطنة الرقمية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت العينة في (286) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وطبقت استبانة موزعة على جميع مجالات الدراسة، وأظهرت النتائج أنه توجد فروق دالة إحصائيًا في استجابات أعضاء هيئة التدريس لصالح أصحاب سنوات الخبرة أكثر من 10 سنوات، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لمجالات متطلبات التعلم الذكي والمواطنة الرقمية تعزى إلى متغيري جنس المستجيب، والدرجة العلمية، وقدمت الدراسة تصورًا للسيناريو المقترح.

دراسة الكحلوت والمقيد(2017): وهدفت إلى تحديد متطلبات توظيف التعلم الذكي في العملية التعليمية في الجامعات الفلسطينية القائمة على الذكاء الاصطناعي واللازم توافرها، والمتمثلة في الأبنية والأجهزة والمعدات والبرامج والتقنيات، وعناصر المنهج والكادر البشري والتنظيم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت أداة استبانة على عينة بلغت (100) مستجيب من خبراء كلية التربية وكلية أنظمة المعلومات الحاسوبية من ثلاث جامعات فلسطينية، وأوضحت النتائج أن متطلب عناصر المنهج جاء في صدارة الاحتجاجات وركزت المطالب على أساليب التقويم، ثانيًا مطلب الحاجة إلى الكادر البشري التنظيمي وركزت على هيئة التدريس القادر على استخدام تقنيات وتطبيقات التعلم الذكي، وجاء في المركز الثالث مطلب الحاجة إلى البرنامج والتقنيات الحديثة، وركزت على توفير برامج استجابة تفاعلية، وجاء أخيرًا مطلب الحاجة إلى الأبنية والأجهزة والمعدات وركزت المطالب على توفير قاعات دراسية تحتوي على الأجهزة الحديثة اللازمة.

2-التعقيب على الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء كدراسة أميرة فالتة، واختلف من ناحية المنهج الوصفي التحليلي وشبه التجريبي كدراسة شحاتة وبوفيا وبكر وطه وعوضي وحسونة والكحلوت والمقيد، وتشابهه في الأغلب من ناحية وضع التوصيات أو النتائج والأهداف. وانفردت الدراسة الحالية بمنهجها الوصفي القائم على الاستقراء من كتب ودراسات علمية ودراسة دور الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب.

الإطار النظري:

المحور الأول-الذكاء الاصطناعي:

مفهوم الذكاء الاصطناعي:

يشير الحسيني (2002) إلى أنه: طريقة للتفكير أي خوارزميات بكيفية جعل الحاسب يقوم بحل المشكلات؛ لذا فإن برامج وأنظمة الذكاء الاصطناعي يتم برمجتها بأي لغة من لغات البرمجة، إلا أَنَّهُ توجد بعض لغات البرمجة المخصصة لكتابة برامج وأنظمة الذكاء الاصطناعي؛ لأن فيها تسهيلات للمبرمج؛ إذ يقوم المبرمج غالبًا بكتابة البيانات أو بالأحرى عملية تمثيل البيانات وتقوم اللغة بعملية البحث، وأشهر هذه اللغات: لغة برولوج ولغة ليسب.

يعد الذكاء الاصطناعي دراسة للسلوك الذكي عند البشر والآلات، كما أنه يمثل محاولة لإيجاد السبل التي يمكن بها إدخال مثل هذا السلوك على الآلات الاصطناعية، ويعد الذكاء الاصطناعي من أصعب الموضوعات وأكثرها إثارة للجدل بالنسبة للباحثين والمهتمين (يتبلاي ويدار، 2008، 15).

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأَنَّهُ: ذلك الفرع من الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلًا عن الإنسان والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بأسلوب منطقي ومنظم وترجع بدايته إلى التحول من النظم التقليدية إلى استحداث برامج الحاسبات التي تتسم بمحاكاة الذكاء الإنساني في إجراء الألعاب، ووضع الحلول المناسبة لبعض الألغاز التي أدت بدورها إلى نظم أكبر للمحاكاة، والتي تبلورت بعد ذلك وأصبحت نظمًا للذكاء الاصطناعي (أحمد، 2012، 20).

ويمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: أحد فروع علوم الكمبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم، وتقرر كما نقرر وتتصرف كما نتصرف (إيهاب، 2018، 20).

وبهذا المعنى فإن الذكاء الاصطناعي عملية محاكة للذكاء البشري عبر أنظمة الكمبيوتر، وتتم من خلال دراسة سلوك البشر عبر إجراء تجارب على تصرفاتهم ووضعهم في مواقف معينة ومراقبة رد فعلهم ونمط تفكيرهم وتعاملهم مع هذه المواقف، ومن ثم محاولة محاكاة طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة، فلكي تتسم الآلة أو برمجية بالذكاء الاصطناعي لابد أن تكون قادرة على التعلم وجمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات بناء على عملية تحليل بصورة تحاكي طريقة تفكير البشر (إيهاب، 2018، 62).

مفهوم الذكاء الاصطناعي يُشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها محاكاة قدرات الذكاء البشري، وهو جزء من علم الحاسوب الذي يتعامل مع عملية تصميم الأنظمة الذكية التي تُظهر مجموعة من الخصائص التي يتم ربطها بالذكاء المتعلق بالعديد من السلوكيات البشرية.

كذلك أشار قطامي(2018) إلى أن الذكاء الاصطناعي هو العلم الذي يسعى إلى تطوير نظم حاسوبية تعمل بكفاءة عالية، أي أنه قدرة الآلات على تقليد محاكاة العمليات الحركية والذهنية للإنسان، وطريقة عمل عقله في التفكير والاستنتاج والرد والاستفادة من التجارب السابقة وردود الفعل الذكية.

أنواع الذكاء الاصطناعي:

تعددت مسميات الذكاءات الاصطناعية حسب حاجت الفرد إلى استخدامها منها في المجال العلمي ومنها في المجال المهني ومنها في التقني ومن خلال الأبحاث والقراءة والمطالعة للأدبيات تبين أن القدرة العقلية تتكون من عدة ذكاءات مستقلة عن بعضها البعض وهذه الذكاءات كالآتي: (الخوالدة وآخرون:2013)

1. الذكاء اللغوي - اللفظي: هو قدرة الفرد على الاستخدام الأمثل للغات والكلمات بوصفها وسيلة للتعبير والاتصال.
2. الذكاء المنطقي-الرياضي: ويتمحور هذا الذكاء حول قدرة الفرد على التفكير التجريدي والاستنباطي والتصوري وإجراء العلميات الحسابية بفاعلية.
3. الذكاء البصري- المكاني: ويعبر عن مدى قدرة الفرد على التصور البصري أو التمثيل الجغرافي للأفكار.
4. الذكاء الجسمي -الحركي: هو قدرة الفرد على استخدام قدراته الحركية والجسمية للتعبير عن الأفكار والمشاعر.
5. الذكاء الموسيقي: ويتمثل في التعرف على الأصوات والنغمات الموسيقية والإيقاعات والتجارب والتمكن من فهم الرموز والمفاهيم الموسيقية.
6. الذكاء الشخصي - الذاتي: ويتمثل ذلك بقدرة الاقراد على الادراك بشكل صحيح والوعي بقيمة المشاعر والمعتقدات والأفكار والدوافع وكيفية استخدام المعلومات المتاحة في اتخاذ القرارات.
7. الذكاء الاجتماعي: وهو قدرة الفرد على التعرف بصورة سهلة والتحديد المتقن للحال النفسية والمزاجية للآخرين.

ويمكن ذكر أنواع أخرى للذكاء الاصطناعي كما ذكرها أيهاب(2018) على النحو الآتي:

1. الذكاء الاصطناعي الضيق: وهو أبسط أنواع الذكاء الاصطناعي وتتم برمجتها للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة.
2. الذكاء الاصطناعي العام أو القوي: ويتميز بالقدرة على جمع المعلومات وتحليلها وعمل تراكم خبرات من خلال المواقف التي يكتسبها.

3. الذكاء الاصطناعي الخارق: وهي نماذج لا تزال تحت التجربة، وتسعى لمحاكاة الإنسان ويمكن التمييز بين نمطين مميزين الأول يحاول فهم الأفكار البشرية والثاني نموذج لنظرية العقل.

أهداف الذكاء الاصطناعي:

يذكر فهد آل قاسم (6، 2020) أن أهداف الذكاء الاصطناعي كالآتي:

- تكرار الذكاء الإنساني.
- حل مشكلة المهام المكثفة للمعرفة.
- عمل اتصال ذكي بين الإدراك والفعل.
- تحسين تفاعل الاتصال الإنساني الإنساني، الإنساني الحاسوبي، الحاسوبي الحاسوبي.

ويمكن حصر أهم أهداف الذكاء الاصطناعي كما ترى جهاد أحمد(24، 2014) فيما يلي:

- تمكين الآلات من معالجة المعلومات بشكل أقرب لطريقة الإنسان في حل المسائل، بمعنى آخر المعالجة المتوازية؛ حيث يتم تنفيذ عدة أوامر في الوقت نفسه.
- فهم أفضل لماهية الذكاء البشري عن طريق فك أغوار الدماغ حتى يتمكن محاكاته، كما هو معروف أن الجهاز العصبي والدماغ البشري أكثر الأعضاء تعقيدًا، وهما يعملان بشكل مترابط ودائم في تعرف الأشياء.

خصائص الذكاء الاصطناعي:

وبما أن الذكاء الاصطناعي هو محاكاة للذكاء البشري من خلال التطبيقات الحديثة وأجهزة الكمبيوتر، فليست كل الأجهزة والتطبيقات تصنف ضمن الذكاء الاصطناعي، ولكي نطلق مصطلح الذكاء الاصطناعي على نظام كمبيوتر يجب عليه أن يتوفر على عدة خصائص جوهرية أهمها: (ايهاب، 2018، 63)

- قدرة التعلم: أي اكتساب المعلومات ووضع قواعد تلك المعلومات.
- إمكانية جمع وتحليل تلك البيانات والمعلومات وخلق علاقات فيما بينهما.
- ويسهم في ذلك الانتشار المتزايد للبيانات العملاقة.
- اتخاذ قرارات بناءً على عملية تحليل المعلومات.
- الذكاء الاصطناعي يتميز عن الذكاء البشري بأنه دائم نسبيًا وأنه أقل جهد وأقل تكلفة.

وذكرت فايز جمعة (2010، 170) العديد من الخصائص كالقدرة على:

- استخدام الذكاء في حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة.
- التفكير والإدراك.
- اكتساب المعرفة وتطبيقها.
- التعلم والفهم من التجار والخبرات السابقة.
- استخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة.

- الإستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة.
- التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة.
- التعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة.
- تمييز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروفة.
- التصور والإبداع وفهم الأمور المرتبة وإدراكها.
- تقديم المعلومة لإسناد القرارات.

وأشار عثمان حسين وعادل أحمد(2012) إلى أن من أهم خصائص الذكاء الاصطناعي أنه: يعمل بمستوى علمي واستشاري ثابت دون تذبذب، يتطلب بناؤها تمثيل كميات هائلة من المعارف الخاصة بمجال معين تعالج البيانات الرمزية غير الرقمية من خلال عمليات التحليل والمقارنة المنطقية، وتهدف إلى محاكاة الإنسان فكرًا وأسلوبًا، وتهتم بإثارة أفكار جديدة تؤدي إلى الابتكار، وتخلد الخبرة البشرية، وتعمل على توفير أكثر من نسخة من النظام تعوض عن الخبراء، ويغيب معها شعور الإنسان بالتعب والملل.

دور الذكاء الاصطناعي:

كما نعلم أن معظم المؤسسات استخدمت الذكاء الاصطناعي لما له من خصائص ومميزات تمثلت بسهولة العمل ودقته، وتقليص الحاجة إلى الموارد البشرية، كما يسهم في زيادة التقدم التكنولوجي والعلمي بشكل كبير، وكذلك بتكلفة وجهد وقت أقل، فقد حول الذكاء الاصطناعي العلم المؤسسي في مختلف المجالات. فطبيعة الذكاء الاصطناعي وخصائصه تفرض مجموعة من الوظائف التي لم يكن بمقدور الوسائل التقليدية ممارستها، فهناك مهام جديدة وواقع مختلف يمارس فيه الذكاء الاصطناعي دوره؛ حيث يكسر الذكاء الاصطناعي طوق العزلة الذي تدور داخلة ممارسات الوسائل الداخلية، فيمكن من إمكانية الاندماج في الإنترنت (Gadiesh,2001).

ويمكن القول إن ثورة الذكاء الاصطناعي أدت إلى تغيرات عميقة وجذرية ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال الخصائص الآتية:

- الانتقال من منظومة المعلومات المحوسبة المستقلة إلى منظومة المعلومات المحوسبة الشبكية: نتيجة انبثاق لثورة الاتصالات فقد تحولت نظم المعلومات المحوسبة إلى نظم معلومات شبكية تعمل وتستفيد من التقنيات المتقدمة في مجال شبكات الاتصالات والتبادل الإلكتروني للبيانات (غوانمة، 2013).
- الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو على العاملين إلى القيادة المرتكزة على مزيج التكنولوجيا والزبون فلم تعد تناسب طبيعة المتغيرات السريعة للأعمال التي تتطلب تحديثًا مستمرًا للمعلومات فتقدم نظم المعالجة التحليلية الفورية فرص إضافة الذكاء الاصطناعي لإنتاج تقارير معلوماتية متعددة وتوفير قدرات الدخول المرن والسريع لأحجام عمليات تخضع مداخلاتها للتغيرات المستمرة (غوانمة، 2013).
- العمل من خلال شبكات الإنترنت؛ حيث يعمل الذكاء الاصطناعي في المؤسسات من خلال الربط بين نظم المعلومات وتقنيات الاتصالات مثل شبكة الإنترنت المنظمة والخاصة باستخدام التكنولوجيا والمصممة لتلبية

حاجات العاملين من المعلومات الداخلية؛ حيث لا يستطيع غير العاملين بالمؤسسة من الاستخدامات لهذه الشبكات. ولكن قد تسمح المؤسسة بإعطاء موافقة لمجموعات من المستفيدين لاستخدام موارد الشبكة. وباستخدام تقنيات الجدران النارية التي تستطيع المنظمة ضمان أن المستعملين الشرعيين هم الذين لديهم إمكانية الدخول إلى الشكة(Turban, 2008).

- العمل على أساس تقنية مزود الخدمة: هي تقنية المضيف التي تعد أساس عمل كل الشبكات والاكسترانت وتقنيات الخدمة الإلكترونية الفورية (إبراهيم، 2010).
- تحول المؤسسة من الهياكل المركزية إلى الهياكل المرنة: تحولت هذه المؤسسات مع بزوغ ظهور الذكاء الاصطناعي من المركزية إلى اللامركزية إلى الهيكلية التنظيمية المستندة إلى المعلومات وليس إلى أحكام الفريق وعمله مهما بلغ من نبوغ وخبرة (Robbins, 2001).
- التحول من مفهوم الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية المؤكدة: التي تعبر عن توفير قدرات تقديم الخدمة الممتازة بصورة فورية وبالوقت المحدد للمستفيدين وللفئات الأخرى ذات المصلحة، لم يعد هذا المفهوم كافيا لحاجات الإدارة وقواعد لعبة المنافسة الجديدة (المسعودي، 2007).

وأشارت الدراسات مثل: تاليز Trelease (2015)، وفان نولاند Van Nuland& Rogres (2015، 247)، ويو وهونج Yoo& Hunag (2015) إلى أن تقنيات الحاسب الآلي تؤدي دورًا مهمًا في بلورة وظيفة التعليم، وتحسين العملية التعليمية وتستخدم برامج الحاسب الآلي بشكل واسع اليوم للوصول إلى النتائج التعليمية المرجوة في ظروف تعليمية مختلفة؛ وهو ما يسهم في إدراك الأفراد للسبل العملية الجديدة للوصول إلى المعلومات المطلوبة بشكل أسرع، وذلك بفضل الأساليب والتقنيات الحاسوبية في المناهج التعليمية.

وكان لإدخال أساليب وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي كبير الأثر في زيادة استخدام الحاسبات الآلية في التعليم، وفي رفع وتحسين كفاءة العملية التعليمية والتدريبية وجعلها أكثر إثارة وفاعلية، لما تقدمه من إمكانيات وقدرات للحاسب الآلي أكثر من تلك التي تقدمها النظم التقليدية للحاسب (محمد خليفة السيد النجار، 2012، 34).

ويعد الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence مجالًا من مجالات الحاسب الآلي يركز على تطوير أنظمة الأجهزة والبرامج التي تسهم في حل المشكلات وإنجاز المهام التي إذا أنجزت من قبل البشر تعد نوعًا من الذكاء؛ حيث إن النظريات والتطبيقات في مجال الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تطوير مجموعة واسعة من الأدوات الذكية بشكل مصطنع، وقادرة على حل أو المساعدة في حل العديد من المشكلات، وبذلك يتضح أهمية الذكاء الاصطناعي للطلاب والمعلمين والنظام التعليمي بكل عام (Daboliņš. Janis & Grundspeņķis .Jānis, 2013,.88-93).

وتؤكد هارلي وآخرون Harley, et, a;(2015، 616-619) إنه يُفضل في المؤسسات التعليمية تصميم برامج تعتمد على الذكاء الاصطناعي تدعم سيناريوهات التعلم الإلكتروني وتطبيقها في مختلف الأنشطة التعليمية من أجل تحسين التعليم والخبرات العلمية.

ومما سبق يتضح أن نظم التدريس القائمة على الذكاء الاصطناعي هي تلك النظم التكنولوجية التي تستخدم فيها تقنيات تساعد على تفريد وإضفاء الطابع الفردي على عملية التعلم وفقًا لاحتياجات المتعلمين (Anohina .Naumeca & J. Grundspeņķis, 2010, pp. 8-15).

ومن هذا المنطلق قد نشأت برامج التدريس القائمة على الذكاء الاصطناعي ولكي تعوض الاحتياجات التي لا يمكن مواجهتها بالطرق التقليدية المستخدمة لبرامج التدريس التقليدية بالحاسب الآلي (Gisolfi, A, et al, 2000, 25).

أهمية الذكاء الاصطناعي:

صارت أنظمة الذكاء الاصطناعي مصطلحًا شائعًا في جميع المجالات؛ إذ تم توظيفها وتفعيلها في المجالات التقنية، والعلمية، والعلوم الإنسانية؛ إذ تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على تطوير أداء المؤسسات وخصوصًا المؤسسات التعليمية، وتحسين مخرجاتها. ويهتم الذكاء الاصطناعي بالأنظمة التي توضح الذكاء الإنساني: (فهم اللغة- تعلم معلومات جديدة- الاستدلال وحل المشاكل) وكذلك يقوم بالكشف عن أوجه الذكاء في النشاط الذهني الإنساني التي من أمثلتها: الفهم، الإبداع، التعليم، الإدراك، حل المشكلة، الشعور؛ وذلك بهدف تطبيقها وتفعيلها بالحاسبات الآلية (خوالد وآخرون، 2019).

كما يتميز تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحد من الأخطاء البشرية، باعتمادها على برامج وأنظمة رقمية حديثة يمكن أن تستخدم لتطوير أنظمة تحكي بعض عناصر ذكاء الإنسان، إلى جانب دورها المهم في توفير التغذي الراجعة بصورة مباشرة وهو ما يساعد في تعديل الخطط والقرارات للتأكد من الجهود نحو إكمال المشاريع بفاعلية وبأقل الجهود والتكاليف (الياجزي، 2019).

تتمثل أهمية الذكاء الاصطناعي في النقاط الآتية: (عادل عبد النور، 2004، 9)

- يسهم الذكاء الاصطناعي في المحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة بنقلها إلى الآلات الذكية.
- بسبب الذكاء الاصطناعي يتمكن الإنسان من استخدام اللغة الإنسانية في التعامل مع الآلات عوضًا عن لغات البرمجة الحاسوبية؛ ما يجعل الآلات واستخدامها في متناول كل شرائح المجتمع، حتى من ذوي الاحتياجات الخاصة بعد أن كان التعامل مع الآلات المتقدمة حكرًا على ذوي الخبرات والمختصين في مجال التكنولوجيا والبرمجة.
- يؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في كثير من الميادين الحساسة، كالمساعدة في تشخيص الأمراض ووصف الأدوية، والاستشارات القانونية والمهنية، والتعليم التفاعلي، والمجالات الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى المجالات الحياتية الأخرى التي أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا فيها.
- تخفف الآلات الذكية عن الإنسان الكثير من المخاطر والضغوطات النفسية، وتجعله يركز على أشياء أكثر إنسانية، ويكون ذلك بتوظيف الآلات للقيام بالأعمال الشاقة والخطرة، واستكشاف الأماكن المجهولة، والمشاركة في عمليات الانقاذ في أثناء الكوارث الطبيعية، كما سيكون لهذه الآلات دور فعال في الميادين التي

تتضمن تفاصيل كثيرة تتسم بالتعقيد، والتي تحتاج إلى تركيز عقلي متعب وحضور ذهني متواصل وقرارات حساسة وسريعة لا تحتمل التأخير أو الخطأ.

- الذكاء الاصطناعي قد يكون أكثر قدرة على البحوث العملية، ويسهل الوصول إلى مزيد من الاكتشافات، ومن ثم يعد عاملًا مهمًا في زيادة تسارع النمو والتطور في الميادين العلمية كافة.
- يعود الذكاء الاصطناعي بالنفع على الإنسان في العديد من الجوانب والمجالات، من خلال قيام الحاسب الآلي بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتم داخل العقل البشري، بحيث يصبح لدى الحاسوب المقدرة على حل المشكلات واتخاذ قرارات سريعة، بأسلوب منطقي، وبتفكير العقل البشري نفسه.

أهمية الذكاء الاصطناعي في تطوير العملية التعليمية:

يوفر الذكاء الاصطناعي المجسد لخبرة الأساتذة من خلال تبسيط مهام التدريس الأساسية ومواجهتها في الميدان التعليمي (مكاوي، 2018، 23-24):

1. عند افتقار الجامعات إلى الأساتذة الخبراء، يمكن للذكاء الصناعي المجسد لخبرة الأساتذة أن يزيد من فعاليتهم. تظهر الأبحاث إلى ان وضع مناهج عالي الجودة ومواد تعليمية عبر الإنترنت تحت تصرف الأساتذة الأقل جودة يمكن ان يحسن الأداء الأكاديمي للطلاب.
2. عندما يكون الأساتذة الخبراء في حاجة لمعالجة مشكلات من احتياجات الطلبة، حتى المدرسين ذوي الكفاءة العالية أحيانا ما يجدون صعوبة في تلبية الاحتياجات التعلمية المتنوعة لطلبتهم، فتقوم الجامعات بتدريبهم على التمييز في التدريس، فيمكن للذكاء الاصطناعي توفير العديد من جوانب المحتوى الأساسي ومهارات التدريس، وإعطاء الأساتذة بيانات تقييم أفضل.
3. عندما يحتاج الأساتذة الخبراء إلى التدريس أكثر من المحتوى الأكاديمي، فإن التعلم العميق والمهارات غير المعرفية تؤدي دورًا مهمًا إلى جانب اتقان المحتوى في النتائج الأكاديمية وحياة الطلبة، بمنح الذكاء الاصطناعي المجسد لخبرة الأساتذة قدرة أكبر لهم على مساعدة الطلبة في تطوير المهارات المهمة.
4. يعتبر الأساتذة الخبراء موردا أكثر قيمة في النظام التعليمي، لأن ضمان حصول كل طالب على تعليم ممتاز يتطلب تبسيط الابتكارات والجوانب مميزة من التدريس عن طريق الذكاء الاصطناعي.
5. تسمح تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتخفيف معاناة الأساتذة من كثرة الأعمال المكتبية كتصحيح الامتحانات وتقييم الواجبات، ومن ثم ربح هذا الوقت ليتفرغ للبحوث وتطوير المحتوى الدراسي للطلبة.

رؤية الباحثين:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورًا ملحوظًا حول الذكاء الاصطناعي وذلك لكثرة الاستخدامات في شتى المجالات المتعددة كالصحة والطيران والعلوم والتعليم، والمتوقع أيضًا أن تنمو تلك الاستخدامات بشكل متواصل ومستمر في مختلف القطاعات والشركات وذلك تلبية لكل متطلبات العصر الراهن.

وتعددت تعريفات الذكاء الاصطناعي حسب الحاجة إليه فمنها ما أشار إلى أَنَّهُ محاولة تجسيد للذكاءات البشرية من أجل الإنتاج لكل البرمجيات ولكل التطبيقات بالقدرات التي تحاكي القدرات الطبيعية البشرية. وبالفعل نجح الذكاء

الاصطناعي نجاحً قويًا في القيام بالمهام الوظيفية المعقدة لما يتمتع به من مميزات ذكية، ومثال ذلك: التعامل مع الفرضيات بدقة وسرعة وأيضا القدرة الهائلة لحل المشكلات بأساليب مختلفة متعددة.

لا يزال استخدام هذا الذكاء في الجامعات اليمنية بشكل عام وفي جامعة إب بشكل خاص على شكل برمجيات وتطبيقات فقط على الرغم من معرفتنا الفعلية لخصائص هذا الذكاء ومعرفتنا لقدرته في التوسع في كل المجالات في خدمة جميع القطاعات؛ حيث يرى البعض بأن هذه النظم يمكنها القيام بمهام كبيرة للتخفيف من الأعباء والمهام من خلال الاستخدام الأمثل للتطبيقات المتعددة، وكذا توفير برامج مستقبلية تعمل على تلبية الاحتياجات العلمية والتعليمية حسب متطلبات الحياة في جميع النواحي حسب الثورة التكنولوجية المستخدمة.

توظيف الذكاء الاصطناعي في الجامعات:

يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات في الحياة اليومية، منها:

أولًا-المجال الإداري:

تواجه الجامعات والمؤسسات التعليمية، تحديات غير مسبوقة، وكل ذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وشهدت تلك الجامعات انعطافات وتحديات كبيرة على المستويات الفكرية والإدارية، وتطورت الجامعات بسبب زيادة الفاعلية في العملية الإدارية وكفاءتها (ثلاجة وخوالدة، 2012).

ولتحقيق أهداف الجامعات وتطوير السلوكيات والتركيز على مراقبة جودة المخرجات والتطوير التنظيمي كان لا بد من البحث عن إطار متكامل للتطوير يحقق لنا القدرة من أجل التنافس والبقاء، ومن أحدث آليات إدارة الجامعات توظف الذكاء الاصطناعي؛ حيث أظهر موضوع الدراسة المهمة والحديثة في مجال الإدارة والذي يتضمن مجموعة من المبادئ المرتبطة ببعضها البعض (أبو بكر، 2019).

وظفت الجامعات الذكاء الاصطناعي بغرض التحسين للمخرجات التعليمية من خلال جودة العمليات، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من زيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمعات عبر برامج وأنشطة متجددة؛ لذا فهي تتطلب القدرة على مواجهة المتغيرات والتحديات الكبيرة والذين يملكون القدرة والتصميم على النجاح (عفيفي، 2014).

إن توظيف الذكاء الاصطناعي وما يتطلبه من تغيرات جذرية بمفاهيم جامعية ونظم عملها كما يراه منير(2019) تعمل على تحسين مستوى أداء الخدمات داخل الجامعة، وتخفيض التكاليف، كما تخفف من التقيدات الإدارية، وتحقق الشفافية الإدارية.

ومن خلال مراحل توظيف الذكاء الاصطناعي داخل الجامعات، يلاحظ أنها تحتاج إلى إعدادات مسبقة، وتخطيط واعي وتنفيذ دقيق، بالإضافة إلى إيجاد البيئة والبنية التحتية المناسبة لضمان تحقيق الأهداف، كما أنها تتطلب المتابعات والإشراقات لضمان أفضل مستوى من الخدمات.

ومما سبق يتضح أن من توظيفات إدارة الجامعة للذكاء الاصطناعي تعني التحولات لكافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية أو الإلكترونية باستخدام البرامج والتقنيات الإلكترونية في الإدارة، فالذكاء الاصطناعي سوف يغير من

وظائف الإدارات التقليدية من حيث ظهر وظائف حديثة مثل التخطيط الإلكتروني والتنظيمات الإلكترونية والتوجيهات الإلكترونية والرقابة الإلكترونية.

ثانيًا- المجال الأكاديمي:

إن التطورات الكبيرة في الإمكانيات الهائلة التي قد يقدمها لنا الذكاء الاصطناعي للأغراض التعليمية من خلال ظهور شبكة المعلومات (الإنترنت) وما رافقها من تطورات أدت إلى إمكانية حصول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على الكم الهائل من المعلومات التي قد يحتاجونها ويرغبون بالحصول عليها لإكمال عملية التعلم والتعليم عندهم وهم في مواقعهم الدراسية؛ حيث أضافت طرقًا عديدة للحصول على المعلومات وتبادلها مع الآخرين بصورة لم تكن مألوفة.

ونتج عن ذلك أَنَّهُ ينبغي الاستفادة من استخدامات الذكاء الاصطناعي للأغراض التعليمية وخاصة في تطوير طرق التدريس والتعليم للحصول على تعلم فعال (الطباخ، 2019).

يعد الذكاء الاصطناعي من التقنيات التي تعمل طبقا لمجموعات تعليمية معينة لها القدرات على استقبال المعلومات وتخزينها ومعالجتها واستخدامها من خلال إعداد البرامج التي تلبي حاجة الطلبة بسهولة ويسر وإن استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه أسلوبًا تكنولوجيًّا تعليميًّا يخدم أهداف تعزيز التعليم الذاتي؛ وهو ما يساعد عضو هيئة التدريس في مراعاة الفروق الفردية ومن ثم يودي إلى عملية تحسين نوعية التعلم والتعليم، بالإضافة إلى تقليل زمن التعلم وزيادة التحصيل وتثبيت المفاهيم العلمية للمتعلم وعرض المادة العلمية وتحديد كل نقاط القوة والضعف التي تخص الطلبة وإمكانية طرح الأنشطة العلاجية التي تتفق وحاجة الطلبة(أبو زقية، 2018). فضلًا عن المقدرة في تحقيق الأهداف التعليمية الخاص بالمهارات كمهارات التعلم ومهارات الاستخدام الآلي وحل المشكلات (Gunea, Ciftcia, &Ustundaa, et al ,2010).

وتظهر أهمية الذكاء الاصطناعي في التعليم من خلال توفر الأعداد الكبيرة من البرمجيات الجاهزة الموجهة للتعلم الذاتي أو التعلم بمساعدة المعلم والمعتمدة على نقل المعرفة باستخدام الإنترنت، وعلى الأعداد الضخمة من الأبحاث والدراسات والكتب الإلكترونية المتوفرة على شبكة الإنترنت والتي يمكن للمعلمين الاستفادة منها في تطوير ذاتهم وأساليب تدريسهم ومهاراتهم، إضافة إلى إمكانية استخدام برامج الذكاء الاصطناعي للنقاش وتبادل الآراء بين المعلمين أنفسهم ومناقشة مشكلاتهم والاطلاع على الأساليب التعليمية الحديثة، وهذا بدوره ينعكس على تطوير العملية التعليمية التعلمية (حسن، 2017).

كما يمكن ملاحظة موضوع أن الذكاء الاصطناعي يؤدي دورًا في جودة الأداء الجامعي؛ إذ أشارت بعض الدراسات كدراسة جانج Ghang (2019)، ودراسة خطايبة (2015)، ودراسة كساب (2011). إلى أن قدرة الجامعة على تقديم خدمات متطورة باستخدام الذكاء الاصطناعي يعد مؤشرًا لجودة الأداء فيها. ومن هنا استخلص الباحثون تحديد درجة توظيف الذكاء الاصطناعي فيها؛ حيث إن مهام الجامعة تنصب حول المجال الإداري والأكاديمي.

المحور الثاني-جودة الأداء الجامعي:

يشارك التعليم في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية، من خلال دوره في عملية التنشئة الثقافية والاجتماعية والثقافية، وهو يمثل الركيزة الأساسية في خلق قوة عمل مدربة تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، ومن خلاله يتم خلق أجيال قادرة على التواصل مع العالم والتعامل مع مستجداته بفاعلية واقتدار. ومنذ سنوات لم تتوان الدول في دق ناقوس الخطر من أجل اتخاذ الخطوات الجذرية لضمان جودة الأداء الجامعي فيها وضمان سلامة مخرجات هذا النظام.

مفهوم جودة الأداء:

تُصف الجودة بالشمولية؛ لأنها شملت جميع مجالات ونشاطات المؤسسات الحكومية وغير حكومية، ومن خلال التطور الفكري والإداري بما يتعلق في الجودة يمكن ملاحظة تتابع مداخل الجودة عبر تتبع مراحل تطورها الذي لا يحدث من خلال قفزات، إنما يكون من خلال تطور منظم مستقر وكان هذا التطور تابعًا لسلسة الاكتشافات في القرن الماضي، وتعرف إدارة الجودة بأنها: الأسرع إلى التغير والمقياس الأساسي للأفضلية بين المؤسسات؛ حيث اكتشفت الكثير من المؤسسات أهميتها الاستراتيجية الكبيرة؛ وهو ما زاد في نموها وفاعليتها، ومن قدرتها على البقاء في السوق التنافسية (قنديل، 2010).

مبادئ إدارة جودة الأداء الجامعي:

أوضح عطية (2009) أن نظام إدارة الجودة يتمحور في مجموعة من المبادئ والقواعد في (التركيز على العميل، وإدارة الموارد البشرية، والتحسين المستمر في الإبداع، والالتزام من قبل الإدارة العليا، القرارات المبينة على الحقائق).

لذا فإن الجامعات التي تؤمن بفلسفة الجودة تسعى في العمل على تهيئة مستلزماتها الضرورية، من خلال تحقيق التطبيق الناجح والفعال، ولكن أيضا جودة العمل، والسلوك الاجتماعي للفرد الذي أطلق عليه في بداية الثمانينيات من القرن الماضي سلوك المواطنة التنظيمية (قنديل، 2010).

كما أن هناك عدة عوامل يجب توافرها ليصبح الأداء متميزًا، فالجامعة الناجحة والمتميزة هي التي تسعى لتحسين أدائها ويتضح وجودها من وضوح أهدافها الأساسية المتمثلة في الرؤيا التي تلتزم بجميع مستويات القيادة من خلال سعيها للتطوير ولتحقيق أهدافها واستمراريتها (عبيد، 2013).

أهمية جودة الأداء:

إن جودة الأداء ذات أهمية كبيرة، سواء أكانت للمؤسسة أم للزبون؛ لذا تعتبر جودة الأداء من أهم العوامل التي تحدد حجم الطلب على منتجات تلك المؤسسة؛ حيث يقاس نجاح المؤسسة من خلال مستوى جودة أدائها المكون من العلاقات التي تربط المؤسسة بالزبون، وخبرة العاملين ومهاراتهم، ومستوى الخدمات مقدمة لعملاء المؤسسة التي تلبي جميع حاجاتهم (قنديل، 2010).

ومن خلال ما سبق يتضح أن العصر الذي تزدحم فيه العولمة والمعلومات، وتسارع المعرفة والتكنولوجيا، يُكسب الجودة أهمية كبيرة متميزة لأن معظم الجامعات تسعى إلى تحقيقها بهدف تمكنها من تحقيق الأهداف المنافسة وتحسين أدائها فكلما انخفضت مستويات الجودة في الجامعة أدت إلى انخفاض الأداء ومن ثم إلحاق الضرر بها بشكل عام.

أهداف جودة الأداء الجامعي:

أشار نور الدين (2007) إلى وجود نوعين من أهداف الجودة النوع الأول: وهو ما يتعلق بالمعايير التي تسعى الجامعة في الحفاظ عليها، والتي تُصاغ على مستويات أداء الجامعة، وذلك من خلال استخدام متطلبات ذات مستوى أدنى تتعلق بصفات مثل الأمان والرضا وغيرها. والنوع الثاني: يكمن في تحسين الجودة للجامعة من أجل الحد من الأخطاء وتطوير الخدمات مقدمة للطلبة بشكل أفضل.

يذكر العباسي(2004) أن أهداف الجودة كالآتي:

- الأداء الخارجي للجامعة والذي يتضمن البيئة والمجتمع والخدمات مقدمة للطلبة وإشباع حاجاتهم.
- قدرة الجامعة على المنافسة وضبط العمليات القائمة على التفاعل.
- الأداء الداخلي للجامعة الذي يكمن في مقدرة الجامعة وفاعليتها ومدى استجابتها للتغيرات المحيطة بالعمل، ومستوى أداء العاملين من مهارات وقدرات وخبرات.

العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي:

أشار الكردي (2016) إلى أن العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي كالآتي:

- عدم وجود أهداف للجامعة: لا تمتلك الجامعة خطط تفصيلية لعملها وأهدافها وما قد يمكن أن تحققه من إنجازات أو محاسبة موظفيها كما أن عدم امتلاك الجامعة لمعايير ومؤشرات في الإنتاج والأداء المتميز يؤثر بدوره في الأداء .
- غياب العمل الجماعي بين الموظف والإدارة: يؤدي إلى ضعف الشعور بالمسؤليات وكيفية عدم تحقيق الأهداف من خلال ضعف العمل الجماعي الذي يؤدي بدوره إلى تدني مستوى الأداء لدى هؤلاء الموظفين لشعورهم بأنهم لم يشاركوا في صنع الأهداف ووضعها.
- التفاوت في أداء الموظفين: إن عدم نجاح الأساليب الإدارية التي تربط بين معدلات الأداء والمردودات المادية والمعنوية التي قد يحصلون عليها قد يؤثر سلبًا في الأداء الوظيفي.فكلما ارتبط مستوى الأداء بالموظف بالترقيات والعلاوات وغيرها كانت عوامل التحفيز غير مؤثرة في العاملين.
- مشكلات في الرضا الوظيفي: الرضا عامل أساسي في مستوى الأداء الوظيفي وعدم الرضا أو انخفاضه يؤدي إلى ضعف الإنتاجية؛ إذ إنه يتأثر بعدد كبير من العوامل الشخصية للموظف والاجتماعية كالسن والجنس والعادات والعوامل التنظيمية كالواجبات والترقيات والحوافز.
- التسيب الإداري: نتيجة لأسلوب القيادة والإشراف فالتسيب يعني الضياع لساعات العمل في أمور غير منتجة بل قد تكون مؤثرة بشكل سلبي في أداء جميع الموظفين (الغزو، 2015).

ومما سبق استنتج الباحثون أن جودة الأداء من بين أهم العوامل التي تحدد حجم الطلب على الخدمات التي تقدمها الجامعة؛ حيث يقاس نجاح الجامعة من مستوى جودة أدائها المكون من الربط بين الجامعة والطلبة وخبرة العاملين ومهاراتهم ومستوى الخدمات مقدمة للطلبة حسب الاحتياجات.

معايير جودة الأداء الجامعي: جميعها تتفق في المحتوى والمضمون والتوجهات وتختلف في المؤشرات والمعايير والصياغة والاتساع باختلاف الدول التي تطبقها. ويمكن إيجاز تلك المعايير على النحو الآتي:

- معاير الرسالة والغايات والأهداف.
- معايير الخطيط والتخصيص للموارد والتجديد المؤسسي.
- معايير الموارد المؤسسية.
- معايير القيادة الجامعية، والإدارة والعدالة والنزاهة.

وبناءً على ما سبق من بيانات حول جودة الأداء يرى الباحثون أن تطبيق الذكاء الاصطناعي يعود على مستوى المؤسسة بشكل عام ليس فقط على مستوى الفرد؛ لذا ظهر الاهتمام البسيط من المؤسسات وخاصة الجامعة الحكومية؛ حيث إنها أصبحت تركز على الذكاء الاصطناعي بوصفه تكنولوجيا حديثة تقدم خدماتها للمؤسسات من أجل الوصول إلى الجودة في الأداء.

دراسات جودة الأداء الجامعي:

أجرت بدرخان (2013) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمان الأهلية بالأردن وذلك من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، والكشف عن أثر متغيري الكلية والخبرة في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية وقد تكونت عينة الدراسة من (100) عضو هيئة تدريس من العاملين في الكليات الإنسانية والعملية في جامعة عمان الأهلية؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير الاستبانة، ثم تم التحقق من صدقها وثباتها، وأظهرت النتائج أن مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمان الأهلية جاء بدرجة مرتفعة، كما كشفت النتائج عن عدم وجود أثر لمتغيري الخبرة والكلية في تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لمدى تطبيق النوعية وضمان الجودة في جامعة عمان الأهلية.

هدفت دراسة الأقرع (2020) إلى التعرف على أثر المتغيرات(الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) نحو دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلة، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي والاستبانة وتكونت عينة الدراس من (19) من العاملين في المؤسسات الحكومية في المحافظة.

أجرى جمال(2020) دراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والجودة في خدمات التعليم العالي في أبعادها المختلفة ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات وتم توزيعها على عينة عشوائية من الموظفات تتألف من (204) موظفات .

التعقيب:

يمكن القول إن الباحثين تفردوا من حيث الهدف؛ إذ تعد هذه الدراسة -حسب علم الباحثين- الأولى التي تبحث عن دور الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في جامعة إب.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها ما يأتي:

1- إسهام الذكاء الاصطناعي في تسهيل إقامة ما يعرف بالدورات الضخمة المفتوحة عبر الإنترنت.

2- يساعد الذكاء الاصطناعي في سرعة وسهولة التواصل بين الباحثين في مختلف البلدان بصورة سريعة وطرق يسيرة.

3- دور الذكاء الاصطناعي في تقديم النصح والاستشارات في مختلف المجالات للمتعلمين

4- أَنَّ الذكاء الاصطناعي يمكن المتعلمين من مواصلة التعليم العالي رغم مختلف الظروف والأزمات مثل (جائحة كورونا).

وتوصي الدراسة بالآتي:

1. تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا فيجامعة إب.
2. عقد دورات تدريبية لموظفي الدراسات العليا والبحث العلمي لإيضاح دور الذكاء الاصطناعي في مواكبة كل ما هو جديد ومثير.

قائمة المراجع:

- عفيفي، جهاد أحمد. (2014). الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان.
- آل قاسم، فهد. (2020)، مدخل إلى الذكاء الاصطناعي، متاح على:

  www.myreaders.info/html/artificiai-intelligence.htmi
- عثمان، عثمان حسين؛ وجميل، أحمد عادل. (2012). إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر من (23-26) نيسان- ابريل، جامعة الزيتونة، الأردن، صص239 -251.
- النجار، فايز جمعة. (2010)، نظم المعلومات الإدارية منظور إداري، ط2، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبدالنور، عادل. (2004)، مدخل إلى الذكاء الاصطناعي، الرياض، دار الفيصل الثقافية.
- مكاوي، مرام عبدالرحمن. (2018)، الذكاء الاصطناعي على أبواب التعليم، مجلة القافلة، أرامكو المملكة العربية السعودية، مج67، ع6، صص22:25.
- خوالد أبو بكر، وآخرون(2019). تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا.
- الياجزي، فاتن حسن.(2019)، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، ع11، ص ص257-282.
- شمس، نسيب.(2020): أزمة فيروس كوروا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، متاح على:

  http://dx.doi.org/10.29009/ijres.34.4
- جمال خنشو(2020)، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة آفاق علمية، الجزائر، 12 (2) 377-357.
- حسن علي سيد (2017). التوافق المهني وعلاقته بحل المشكلات لدى المرشدين. مجلة نسق، 11(5)، 242-276.
- الخطابية، نور عبدالحليم(2015). درجة الرضا لدى القادة الأكاديميين عن تطبيق الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بجودة الأداء في الجامعات الحكمية الأردنية في محافظات الشمال (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- ثلاجة، نوة وخوالد، أبو بكر (2012). أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية في المؤسسة الاقتصادية: الملتقى الوطني العاشر حول أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسة الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر.
- الاقرع، نور طاهر(2020). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قليقلة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28 (2)، 133-164.

- إبراهيم، خالد (2010). الإدارة الإلكترونية. الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوبع.
- الكردي، زهير محمود (2016). استراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- العباسي، عمر (2004). واقع نظام التعليم في جامعة القدس في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس؛ فلسطين.
- نور الدين، حامد (2007). جودة التعليم كإستراتيجية لتطوير كفاءة أداء الجامعات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، 22(5)، 357-389.
- قنديل، محمد (2010). الجودة الشاملة في العلميات الإدارية. الطبعة الأولى، القاهرة؛ مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- العزو، أشرف مطلق (2015). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في شمال الأردن للكفايات التكنولوجية وعلاقتها بأدائهم الوظيفي من وجهة نظرهم (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم الإدارة واصول التربية، كلية التربية، جامعة اليرموك.
- عبيد، غادة (2013). إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير مؤسسات التعليم العالي في ولاية الخرطوم، دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، مجلة آفاق تربوية، 4، ص147.
- عطية، محسن علي (2009). الجودة الشاملة والجديد في التدريس. بيروت: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- كساب، رؤى(2011). العلاقة بين المتغيرات التنظيمية وتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. مجلة الازهرة بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 14 (1)، 73-102.
- المسعودي، محمد اصبع (2007). العلاقة بين مقدار الإبداع الاستراتيجي وسلوكيات القيادة التحويلية واثرهما في الميزة التنافسية المستدامة(رسالة ماجستير غير منشورة، العراق)، جامعة بغداد.
- أبو زقية، خديجة منصور (2018). أنظمة الخبرة في الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في التعليم والتربية، مجلة كليات التربية، 12(23)، 111-126.
- الطباخ، حسناء عبدالعاطي02019). تصميم بيئة تعلم إلكترونية قائمة على نمط الاختبارات التكيفية البنائية واثرها على تنمية التحصيل المعرفي بمقرر الحاسب وامن البيانات ومهارات الفعالية الذاتية لدى طلاب معلم الحاسب الالي. المجلة العلمية المحكمة للجمعية المصري لكمبيوتر التعليمي، قسم تكنولوجيا التعليم، كلية التربية النوعية، جامعة طنطا، 7(2)، 1-64.
- غوانمة، فادي فؤاد (2013). درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس مديرية تربية لواء المزار الشمالي والمشكلات التي تواجهها واقتراحات للتطوير (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، إربد.
- زروقي، رياض، وفالتة، أميرة. (2020). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي. المجلة العربية للتربية النوعية: المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، 12، 12 -1.
- قمورة، سامية، ومحمد ، باي، وكروش خيرية.(2018). الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول دراسة تقنية وميدانية . الملتقى الدولي "الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون" الجزائر، 26-27 نوفمبر2018.

- بدرخان، سوسن(2018). مستوى جودة الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة عمان الأهلية وفقًا لمتطلبات الجودة الشاملة. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 21(2)،40-69.
- منير، قاسمي محمد (2019). أثر تطبيق إدارة المعرفة على تميز الأداء المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية- دراسة حالة، جامعة غرداية.
- الحسيني، أسامة (2002). لغة لوجو، الرياض، مكتبة ابن سينا، الطبعة الأول.
- جمال علي الدهشان. (2019). حاجة البشر إلى ميثاق أخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. مجلة إبداعات تربوية (10).
- أحمد، (2012). الذكاء الاصطناعي. بغداد: كلية تكنولوجيا المعلومات، جامعة الإمامجعفر.
- بلاي يتبلاي، والفاروق يدار.(2008). الذكاء الاصطناعي في مجلة الابتسامة.
- خليفة إيهاب.(2018). فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة مجلة الاحداث (37).
- رقاد صليحة.(2014). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية افاقة ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري رسالة دكتوراه.
- قطامي، سمير(2018). الذكاء الاصطاعي واثره على البشرية. مجلة أفكار، وزارة الثقافة ، المملكة الأردنية الهاشمية، نحو ثقافة مدينة، ع (357)، 13-40.
- Yufeia, L., Salehb, S., Jiahuic, H., & Syed, S.M. (2020). Review of the Application of Artificial Intelligence in Education. Integration, 12(8).
- Chang, W.y. (2019). A Data Envelopment Analysis on the Performance of Using Artificial Intelligence-Based Environmental Management Systems in the Convention and Exhibition Industry. Ekoloji Dergisi0(107).
- Robbins,S, (2001). Organizational behavior. Upper Saddle River , N.J.:Prentice Hall.
- Turban, E.et al. (2008).A Managerial Perspective.Education Inc., Upper Saddle River.
- Gadiesh, O. and J. L. Gibert. (2001). Transforming corner- office strategy into frontline action. Harvard Business Review (May): 72-79.
- Luo, D. (2018). Guide teaching system based on artificial intelligence. International Journal of Emerging Technologies in Learning(iJET),13 (08),90.
- Zhao,L., Chen, L., LIU, Q., Zhang, M.&Copland, H,(2019).Artificial intelligence- based platform for online teaching management systems. Journal of Intent & Fuzzy Systems,37(1).45-51.
- Nadimpalli, M.(2017). Artificial intelligence risks and benefis. Of Innovative Research in Science, Engineering and Teachnology,6(6),1-5.
- Deesing, J. (2017). The Role of Artificial Intelligence in The Aviation Industry, retrieved 2018-8-8-11 FROM www. Lifewire.com, Edited.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة

Artificial Intelligence Applications: Introduction to the development of graduate programs in Yemeni universities to achieve sustainable development

إعداد الباحثان:

أ/ بجاش حميد مارش راصع
طالب دكتوراه في قسم المناهج وطرائق التدريس –كلية التربية-إب –جامعة إب-الجمهورية اليمنية
bagashhameed@gmail.com

أ/ سمية محمد حمود غلاب
طالبة دكتوراه في قسم المناهج وطرائق التدريس –كلية التربية-إب –جامعة إب-الجمهورية اليمنية
smwalbdr4@gmail.com

إشراف: د. سلوى يحيى محمد الحداد
استاذ المناهج وطرائق تدريس تكنولوجيا التعليم المساعد- كلية التربية-إب – جامعة إب – الجمهورية اليمنية

الملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على فوائد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي القائم على استقراء البحوث والدراسات والكتب والدوريات العلمية ذات الصلة بالموضوع وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة؛ حيث تعمل على تطوير العملية التعليمية في توفير بيئة تفاعلية غنية ومتعددة المصادر تخدم العملية التعليمية بكافة محاورها بأعلى جودة وأقل تكلفة.
- أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحقق نتائج ملموسة على مستوى النظرية والتطبيق في تطوير العملية التعليمية.
- يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي في ربط المنظومة التعليمية ونشر ثقافتها.
- تعد برامج الدراسات العليا هي القوة الناعمة او المدخل العقلاني لتعميق فكر التنمية المستدامة.
- إن تطوير برامج الدراسات العليا في وفق الذكاء الاصطناعي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة التي تعد من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة التي تسعى الدول والمنظمات والكيانات إلى تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، برامج الدراسات العليا، التنمية المستدامة.

Abstract: The current study aims to identify the benefits of artificial intelligence applications in the development of postgraduate programs in Yemeni universities to achieve sustainable development. To achieve the goal of the study, the researchers used the descriptive curriculum based on extrapolation researches, studies, books and scientific courses. The study reached a set of conclusions. The most important are the following: Artificial intelligence applications have great importance; they develop the educational process in providing a rich and multi-sources interactive environment in all axes with the highest quality and lowest cost. Artificial intelligence applications achieve concrete results at the level of theory and application in the development of the educational process. The use of artificial intelligence helps to link the educational system and spreading its culture. Postgraduate programs are the soft power or rational entrance to deepen the thought of sustainable development. The development of graduate programs according to the artificial intelligence helps to achieve sustainable development. It is one of the major importance topics, which are seeking countries, organizations and entities to achieve them.

-**Keywords**: artificial intelligence, graduate programs, sustainable development.

مقدمة:

يتجه العالم اليوم نحو عالم رقمي جديد، تشكل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أبرز ركائزه الأساسية، وتقوم على فكر إنشاء أجهزة وبرامج حاسوبية قادرة على التفكير بالطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري، ولديها القدر على التعلم، واكتساب المعلومات، وتحليل البيانات وإيجاد العلاقات، واتخاذ القرار السليم؛ وعليه أصبحت الاستفادة من هذه التكنولوجيا ضرورة ملحة لمواكبة التطورات الكبيرة في مجال ثورة المعلومات والاتصالات من أجل صنع مستقبلا أفضل للأجيال القادمة.

وتؤكد إيمان الحياري (2018)كما ورد في الصبحي (2020) أن الذكاء الاصطناعي سطع نجمه في الآونة الأخيرة بفضل ما استُحدث له من تطبيقات في التعليم بشكل عام وفي التعليم العالي بشكل خاص، والتي تتمثل في تقييم المتعلمين آليًا، وتحليل إجاباتهم، وتقديم التغذية الراجعة المناسبة لهم، وإخبارهم بما حصلوا عليه من درجات، وبناءً عليه تُرسم الخطط التدريبية الشخصية المناسبة لكل متعلم، ويمتاز استخدام هذه الطريقة بتوقي الخطأ والمحاباة تماما.

وتتفق زروقي، وفالته (2020) مع ما سبق في أن الذكاء الاصطناعي أحدث ثورة جذرية في مفهوم التعليم؛ إذ يمكن إنشاء محتوى ذكي من أدلة رقمية من الكتب الدراسية إلى واجهات التعلم الرقمية القابلة للتخصيص على جميع المستويات، من المرحلة الابتدائية إلى ما بعد الثانوية في التعليم.

يعد الإسهام الذي قدمه الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم إسهامًا كبيرًا؛ حيث تعد المؤسسات التعليمية مصدرًا كبيرا للبيانات، يمكن من خلالها عمل أنظمة قادر على إدارة بيانات المؤسسات التعليمية والمتعلمين في آن واحد، وحفظها على شكل قواعد بيانات ضخمة تُستخدم في تدريب شركات عصبية، تستطيع التنبؤ بالضعف على المستوى الفردي للمتعلم، والنقص في الموارد المادية والبشرية على مستوى المدارس والجامعات قبل حدوثه، كما أن بعض المتعلمين يميلون للأنظمة المعلوماتية أكثر من المعلم؛ لطرح الأسئلة، وهذا يرجع إلى حقيقة كونهم يخجلون من طرح الأسئلة أمام باقي زملائهم، أو إزعاج المعلم؛ كي لا يؤثر سلبًا في تقييمهم مستقلا (الريس، 2020).

أن نظم الذكاء الاصطناعي يمكنها أن تقوم بإدارة العملية التعليمية في برامج الدراسات العليا، وتقديم خدمة أفضل ذات جودة عالية في العمل، وذلك من خلال تحويل نظم الإدارة التقليدية إلى نظم إلكترونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي؛ وهو ما يسهم في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة وتوزيع المقررات والحصص الدراسية على المعلمين وفق قدراتهم واتجاهاتهم، واكتشاف الطلبة الموهوبين وتعزيزهم، وذوي الصعوبات في التعلم وتوفير برامج خاصة لهم، ومراقبة سير التعلم لكل متعلم، مع التواصل المباشر مع أولياء الأمور بشكل مستمر دون مجهود بشري، بالإضافة إلى أنها غيرت أدوار المعلم فبعد أن كان مصدرًا للمعلومة ومجرد ملقن لها، أصبح ميسرًا، وموجهًا، ومشرفًا على العملية التعليمية (برسولي، وعبدالصمد ، 2019).

إن الذكاء الاصطناعي من خلال تقنياته وتطبيقاته المختلفة يمكن أن يوفر البرمجيات التي تساعد في ترقية برمجيات ومنصات للتعليم عن بعد، ما يجعلها أكثر قدرةً على تقديم تعليم يتسم بالفاعلية، ويوفر مزيدًا من الفرص

للتفاعل بين المعلم ومتعلميه، واستخدام المعامل، والتقنيات الافتراضية لتدريس التدريبات العملية، إضافة إلى تقنيات الاختبارات الإلكترونية، وبرمجياتها، وبنوك الأسئلة والمتابعة المستمرة لنتائجهم ونتائج تقييمهم، وتقديم أنماط من التعليم والتعلم التكيفي الذي يتناسب مع طبيعة وقدرات كل متعلم (الدهشان، 2020).

وفي القمة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام المنعقدة في شهر 2020/2م تم التطرق إلى أنه لايزال هناك حوالي عشر سنوات متبقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وسيلتقي القادة في مجال الذكاء الاصطناعي والأعمال الإنسانية في هذه القمة بنية صادقة لضمان أن تضارع حلول الذكاء الاصطناعي من تحقيق الصالح العام ، مستوى طموحات أهداف التنمية المستدامة. وتمثل القمة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي منصة الأمم المتحدة الرائدة للحوار الشامل بشأن الذكاء الاصطناعي من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (اليونسكو، 2020).

وتسعى كل دول العالم إلى تحقيق التقدم والرقي وبلوغ زيادات في معدلات التنمية وإحداث تقدم كبير في مستويات الرفاهية المعيشية باختلاف المستوى التنموي لهذه الدول، وهذا التقدم من شأنه أن يحدث الكثير من الأضرار والمخاطر نتيجة استخدامات الموارد المتاحة واستنزافها؛ وهو ما أدى بالدول إلى التفكير الجدي والبحث العلمي عن الحلول بما يضمن تحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة ، وهذا التصور الذي تبنته الدول أصبح يعرف بتصور التنمية المستدامة الذي من خلاله تهدف الدول بمختلف قوتها ودرجة تقدمها إلى تخفيف نسبة الفقر والسعي إلى تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها.

حيث ظهر مفهوم التنمية في البداية في علم الاقتصاد واستعمل للدلالة على عملية إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية المقصودة في مجتمع معين، بهدف إعطاء ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يكفل التحسن المتزايد في نوعية الحياة لجميع أعضائه ، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تضمن زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد الدائم لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائداتها(السالم، 2008).

وفي عام 1990م أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة بوصفه أساسًا لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكدًا على ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد وتزامن معه في عام 1992م انعقاد مؤتمر في ريودي جانيرو بالبرازيل وهو قمة الأرض وقمة كوبنهاجن 1995 وقمة المرأة في بكين 1995 أكدت على ضرورة التنمية المستدامة (أبو النصر ومحمد، 2017).

وفي عام 2002م عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة(المرجع السابق).

وفي عام 2005 أقر وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام 2010م تحت شعار "المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة(الغامدي، 2006).

وقد أوصى مؤتمر "الذكاء الاصطناعي والتعليم: التحديات والرهانات(2019) باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة على مختلف المستويات لتحقيق التحول الرقمي للحد من الفجوات الرقمية، وضمان فرص متكافئة للإفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي، والعمل على وضع سياسات عامة، وخطط تنفيذية لتعزيز توظيف الذكاء الاصطناعي فيالتعليم والبحث العلمي، وتأهيل الأساتذة والمعلمين للعمل في تعليم وفق الذكاء الاصطناعي، وتمكينهم من المهارات الرقمية الجديد اللازمة للاستخدامات الأكاديمية، والتعليمية، والإدارية للذكاء الاصطناعي، واطلاق برامج تعليمية في الجامعات تواكب التغير المتوقع حدوثه في الوظائف المستقبلية نتيجة الذكاء الاصطناعي، ضمن الثورة الصناعية الرابعة، وتبني مبادرات وطنية تتضمن إنشاء مختبرات للذكاء الاصطناعي (نجلاء سعدالدين، 2019).

و بناء على ما تقدم؛ فإن تأثير التقنية على تطوير برامج الدراسات العليا، لا يتحقق بتوافر التقنيات الحديثة؛ من أجهزة حواسيب متصلة بإنترنت عالي السرعة فحسب، بل بإلمام الهيئة التدريسية بالمستحدثات التكنولوجية، وتوظيفها بفاعلية في النظم التعليمية، وامتلاكهم مهارات عالية تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل من جهة، ومع مطالب ثور المعلومات والاتصالات من جهة أخرى، وهذا يجعل الذكاء الاصطناعي يعد وسيلة ذات أهمية كبيرة من خلال استخدامه في العملية التعليمية من أجل مواكبة التطورات الرقمية ومتابعة مستحدثات العالم الرقمي؛ وهو ما يسهل المساعدة على تحقيق التعلم الفعال، وإتاحة الفرص لجميع الأفراد في الحصول على التعلم؛ الأمر الذي يساعد في تحقيق التمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

نظرا للتقدم الكبير التي تسعى إليه الدول في تطوير وتحسين العملية التعليمية فيها بمختلف مجالاتها سواءً التعليم العام أو التعليم الجامعي أو التعليم العالي؛ وذلك من أجل مواكبة التطورات المتسارعة في الجوانب التكنولوجية والرقمية، للوصول إلى تحقيق النمو الشامل للفرد الذي يساعد في تحقيق تنمية مستدامة تسهم في تلبية متطلبات الحاضر، وتضمن عدم التأثير في مستحقات الأجيال القادمة.

ويوصي مؤتمر اليونسكو (2020) "أن التعليم هو الذي يغذي التنمية المستدامة، ولن يؤتي ثماره إلا إذا استعان بالثورة الرقمية ولا سيماء الذكاء الاصطناعي"؛ حيث يمكن أن يفتح الذكاء الاصطناعي أفاقًا جديدة في المناهج الدراسية واستراتيجيات التدريس وتقنيات التعليم للحقول المعرفية كافة، وهذا ما جعل التربويين يسعون إلى اغتنام هذه الخدمات والمزايا التي توفرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي لأغراض التعليم، وأن يتم الحرص على أن يتم بناؤها بشكل ممتاز بحيث يتم استخدامها بنجاح في البرامج التعليمية.

وبناءً على توصيات بعض الدراسات كدراسة كلٍ من الياجزي (2019)، و(هانية فطاني، (2020)، وزواسكي رتشر ومارين، بوند وقوفيرنر(Zawacki-Richer, Marin, Bond & Gouverneur, 2019) وفاجيلا Faggella (2019)، بضرورة التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والبحث عن جديد هذه التقنيات وتعميمها في المؤسسات التعليمية وخصوصًا في برامج الدراسات العليا والتمكين من مهارات توظيفها بشكل فعال في أثناء العملية التعليمية بصورة تتوافق مع احتياجات الطلبة.

كان لا بد من التفكير في أفضل الطرق والأساليب والسبل التي يمكن من خلالها أن نستطيع توظيف الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية وخصوصًا في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، وتطويرها وتحقيق أهدافها وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة وبناءً على ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية بالسؤال الرئيس الآتي:

ما أوجه الإفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه وأهميته؟
2. ما تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكننا أن نطبقها في التعليم؟
3. كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على فائدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتي:

- التعرف على الذكاء الاصطناعي من حيث مفهومه وخصائصه وأهميته.
- التعرف على أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن نطبقها في التعليم.
- تحديد تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن توظيفها في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية بالنقاط الآتية:

1. يعد الذكاء الاصطناعي من التقنيات الحديثة التي أصبحت أداة فاعلة للحصول على الكفاءات المطلوبة من التعليم العالي بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. الكشف عن الدور الإيجابي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها في تطوير برامج الدراسات العليا من الناحية الأكاديمية والإدارية وتسهيل عملية التدريس والبحث العلمي.
3. تساعد أصحاب القرار والقائمين على برامج الدراسات العليا في إعداد التصورات المقترحة في تطوير هذه البرامج وتوضح لهم الجدوى من ذلك.
4. تساعد أعضاء هيئة التدريس في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية من توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عملياتهم التدريسية.
5. تساعد طلبة الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في التعرف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن الاستفادة منها في دراستهم العليا.
6. تعد هذه الدراسة توجه لمزيد من الدراسات المستقبلية فيما يتعلق بموضوع الإفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير العملية التعليمية بشكل عام والدراسات العليا بشكل خاص.

مصطلحات الدراسة:

1-الذكاء الاصطناعي:

هو التيار العلمي والتقني الذي يضم الطرق والنظريات والتقنيات التي تهدف إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء (قمورة، وآخرون، 2018)

ويعرف إجرائيًا بأنه: عبارة عن أجهزة وبرامج حاسوبية وتطبيقات على الكمبيوتر والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية تمثل قدرة العقل البشري، ولديها القدرة على التصرف، واتخاذ القرارات، والعمل بالطريقة نفسها التي يعمل بها العقل البشري، بهدف الإفادة منها وتوظيفها في التعليم من أجل تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

2-تطويربرامج الدراسات العليا:

تعرف إجرائيا بأنها: التحسين أو التغير الإيجابي المرغوب فيه في برامج الدراسات العليا، وذلك من خلال توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3-التنمية المستدامة:

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيًا في الحياة القومية، ولتسهم في تقدم البلاد(السالم، 2008).

وعرفها الغامدي (2006) على أنها" نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية احتياجاتها الأساسية.

وتعرف إجرائيًا بأنها: اكتساب المعرفة وتنمية الوعي لدى طلبة الدراسات العليا بما يساعدهم في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على معرفة فائدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة في العام 2021م ، في الجمهورية اليمنية.

منهج الدراسة :

استخدم الباحثان في الدراسة الحالية المنهج الوصفي القائم على استقراء وتحليل الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات التي ترتبط بمجال الدراسة وذلك للتعرف على الأساس النظري لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن الإفادة منها في تطوير برامج الدراسات العليا في ضوء التنمية المستدامة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة الحالية وعينتها بمجموعة من الكتب والدراسات والبحوث والدوريات التي توصل إليها الباحثان، والتي لها صلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

أ-استعراض الدراسات السابقة:

دراسة كبداني وبادن (2021) التي هدفت إلى تحديد الأهمية النسبية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ودورها في ضمان جودة التعليم بالنظر إلى المعايير الدولية المتعارف عليها، واستخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى أن: استخدام الذكاء الاصطناعي بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية يعتبر أولوية في وقتنا الراهن بنسبة تفوق 81% من وجهة نظر مفردات العينة كما أن هناك حاجة ملحة لاستخدام هذه التطبيقات مع جميع التخصصات العلمية والإنسانية.

دراسة زروقي وفالته(2020) التي تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبعد إجراء الدراسة وتحليل الأطر النظرية المتعلقة بالدراسة توصلت الدراسة إلى الآتي: تتميز البرامج المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بأنها تزيد فرص التعلم الذاتي للطلبة وتجعلهم فاعلين في أثناء عملية التعلم، كما أنها تتسم بالدقة في تحديد المعايير والأهداف للبرنامج، كما أنها تساعد الطلبة على الإبداع والابتكار.

دراسة زهاو شين وليو وزانغ وكوبلاند(Zhao, Chan,Liu, Zhang & Copland, 2019) التي أجريت في الصين والتي هدفت إلى الكشف عن أثر استخدام أنظمة التدريس القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر الإنترنت، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الناقد المستند إلى تحليل أنظمة التدريس من أجل تحليل الدراسات التي استخدمت أنظمة التدريس القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر الإنترنت، وقد أشارت النتائج إلى أن لاستخدام أنظمة التدريس القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر الإنترنت أثرًا إيجابيًّا على درجة تحصيل الطلبة الأكاديمي.

دراسة الكحلوت والمقيد(2017) التي هدفت إلى تحديد متطلبات توظيف التعلم الذكي في العملية التعليمية في الجامعات الفلسطينية القائمة على الذكاء الاصطناعي واللازم توافرها والمتمثلة في الأبنية، والأجهزة والمعدات، والبرامج والتقنيات، وعناصر المنهج والكادر البشري والتنظيمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت الأداة فيها باستبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من (100) من خبراء ومتخصصي كلية التربية، وكلية أنظمة المعلومات الحاسوبية من ثلاث جامعات فلسطينية، وتوصلت إلى أن: عنصر المنهج جاء في صدارة الاحتياجات وركزت المطالب على أساليب التقويم، ثانيًا مطلب الحاجة إلى الكادر البشري والتنظيمي وركزت على هيئة التدريس القادرة على استخدام تقنيات وتطبيقات التعلم الذكي، وجاء في المركز الثالث مطلب الحاجة إلى البرامج والتقنيات الحديثة التي ركزت على توفير برامج استجابة تفاعلية، وجاء أخيرًا مطلب الحاجة إلى البنية والأجهزة والمعدات وركزت على توفير قاعات دراسية تحتوي على الأجهزة الحديثة اللازمة.

ب-مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة لاحظ الباحثان أن هذه الدراسات قد تناولت بعض محاور الدراسة الحالية لكنها لم تتناول موضوع الدراسة الحالي بشكل مباشر وسيتم مناقشة هذه الدراسات من خلال ما يلي:

هدف الدراسة: هدفت الدراسات السابقة كلها إلى التعرف على أهمية وأثر استخدام وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم وما متطلبات تحقيق ذلك، وما يميز الدراسة الحالية أنها هدفت إلى التعرف على أهمية وفائدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم وكيفية توظيفها في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية.

منهج الدراسة: استخدمت جميع الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي وقد اتفق مع الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة وعينتها: تمثل مجتمع الدراسة وعينتها بمجموعة من الأطر النظرية التي تتعلق بموضوعات الدراسات في كل الدراسات ما عدا دراسة الكحلوت والمقيد(2017) ، وهذا ما اتفق مع مجتمع الدراسة الحالية وعينتها.

الإطار النظري للدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها يمكن تحديد مباحث الدراسة فيما يأتي:

1. الذكاء الاصطناعي(مفهومه، وخصائصه، ومكوناته، وأهميته).
2. الذكاء الاصطناعي في التعليم(أهميته، خصائصه، وخصائص البرامج التعليمية المعتمدة عليه).
3. تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تفيدنا في تطوير التعليم العالي في ضوء التنمية المستدامة.

أولًا-الذكاء الاصطناعي:

1-مفهوم الذكاء الاصطناعي:

ظهر مفهوم الذكاء الاصطناعي عام 1956م على يد جون مكارثي ضمن ورشة عمل في مؤتمر دار تموت الأمريكية، فكانت نقطة البداية للذكاء الاصطناعي(عبد الهادي، 2000).

ويتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين هما: الذكاء وكلمة الاصطناعي ولكل منهما معنى، فالذكاء حسب قاموس Webster هو القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة، أما كلمة الصناعي أو الاصطناعي ترتبط بالفعل يصنع أو يصطنع، ومن ثم تطلق الكلمة على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء تمييزا عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان (أبو بكر وآخرون، 2019).

حيث يشير مفهوم الذكاء الاصطناعي (AI)إلى الطريقة التي يتم من خلالها محاكاة قدرة الذكاء البشري، وهو جزء من علم الحاسوب الذي يتعامل مع عملية تصميم الأنظمة الذكية التي تظهر مجموعة من الخصائص التي يتم ربطها بالذكاء المتعلق بالعديد من السلوكيات البشرية. ويصنف الذكاء الاصطناعي إلى صنفين، هما: الذكاء الاصطناعي الضعيف الذي يركز على مجموعة من المهام المحددة والضيقة، والذكاء الاصطناعي القوي وهذا قادر على تأدية معظم الوظائف المعرفية التي قد يمتلكها الإنسان (العزام، 2021).

ورغم الاختلافات بين الأكاديميين والفلاسفة وأهل العلم في تعريف مفهوم الذكاء الاصطناعي وتحديده فإن الإجماع حاصل على أن الذكاء الاصطناعي هو التيار العلمي والتقني الذي يضم الطرق والنظريات والتقنيات التي تهدف إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء (قمورة، وآخرون، 2018).

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: تطور علمي أصبح من الممكن بموجبه جعل الآلة تقوم بأعمال تقع ضمن نطاق الذكاء البشري كآلات التعليم والمنطق والتصحيح الذاتي والبرمجة الذاتية (عبد الهادي، 2000)

ويصف Tredinnick (2017) الذكاء الاصطناعي بأنه: مجموعة من التقنيات والأساليب الخاصة بالحوسبة، تهتم بقدرة أجهزة الكمبيوتر على اتخاذ قرارات عقلانية مرنة، استجابة للظروف البيئية التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان وتشمل معالجة اللغة الطبيعية، والتعلم الآلي، والوكلاء والأذكياء، واتخاذ القرارات المنطقية.

وقد عرف الذكاء الاصطناعي بأنه: قدرت الآلات والحواسيب الرقمية على القيام بمهام معينة تحاكي وتشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية مثل القدرة على التفكير، أو التعلم من التجارب السابقة، وغير ذلك من العمليات الأخرى التي تتطلب عمليات ذهنية، كما يهدف إلى الوصول إلى الأنظمة التي تتمتع بالذكاء وتتصرف على النحو الذي يتصرف به البشر؛ من حيث التعلم والفهم بحيث تقدم تلك الأنظمة لمستخدميها خدمات مختلفة من التعليم والإرشاد والتفاعل (الأتربي، 2019).

ويضم الذكاء الاصطناعي كل الخوارزميات والطرق النظرية والتطبيقية التي تعنى بإتمام عملية أخذ القرارات مكان الإنسان سواءً كان ذلك بطرقة كلية أو جزئية بمعية الإنسان مع القدرة على التأقلم أو التنبؤ أو الاقتباس (محمود، 2020).

مما سبق يرى الباحثان أن الذكاء الاصطناعي علمًا حديثًا من علوم الحاسوب يسعى إلى تصميم وإنتاج أنظمة التعليم المحوسبة الذكية التي تحاكي الأسلوب البشري في الذكاء نفسه، لتتمكن تلك الأنظمة من القيام بالمهام بدلًا عن الإنسان، ومحاكاة وظائفه وقدراته باستخدام خواصها الكيفية وعلاقتها المنطقية والحسابية.

2-خصائص الذكاء الاصطناعي:

هناك مجموعة من الخصائص التي ينبغي أن يتصف بها الذكاء الاصطناعي والتي ذكرها الصبحي (2020) كما يأتي:

- التعلم واكتساب المعلومات.
- جمع وتحليل المعلومات، وعمل علاقات فيما بينها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- التفكير والإدراك.
- اكتساب المعرفة وتطبيقها.
- التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة.
- استخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة.
- الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة.
- التعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة.
- التطور والإبداع، وفهم الأمور المرئية وإدراكها.

ويضيف عبد الهادي (2000) عددًا من السمات للذكاء الاصطناعي، هي:

- هو ذلك العلم الذي تفرع عن علوم الحاسب الآلي.
- يهتم بمحاكاة الذكاء الإنساني والمهارات البشرية.
- يتم من خلال إعداد برامج وأجهزة.
- يقوم بعمليات شبيهة بالذكاء الإنساني والمهارات البشرية.

ويذكر أبو بكر وآخرون(2019) أن الذكاء الاصطناعي يتمتع بمجموعة من المميزات، هي:

- **إمكانية تمثيل المعرفة** : حيث إن برامج الذكاء الاصطناعي تحتوي على أسلوب لتمثيل المعلومات؛ إذ تستخدم هيكلة خاصة لوصف المعرفة.
- **استخدام الأسلوب التجريبي المتفائل**: من الصفات المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي أن برامجها تقتحم المسائل التي ليس لها طريقة حل عامة معروفة، وهذا يعني أن البرامج لا تستخدم خطوات متسلسلة تؤدي إلى الحل

الصحيح، ولكنها تختار طريقة معينة للحل تبدو جيدة مع الاحتفاظ باحتمالية تغيير الطريقة إذا اتضح أن الخيار الأول لا يؤدي إلى الحل الصحيح سريعًا.

- **قابلية التعامل مع المعلومات الناقصة:** من الصفات الأخرى التي تتمتع بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي قدرتها على إيجاد بعض الحلول حتى لو كانت المعلومات غير متوفرة بأكملها.
- **القابلية على التعلم:** من الصفات المهمة للتصرف الذكي القابلية للتعلم من الخبرات والممارسات السابقة إضافة إلى قابلية تحسين الأداء بالأخذ بالاعتبار الأخطاء السابقة.
- **قابلية الاستدلال:** وهي القدرة على استنباط الحلول الممكنة لمشكلة معينة من واقع المعطيات المعروفة والخبرات السابقة ولا سيما للمشكلات التي لا يمكن معها استخدام الوسائل التقليدية المعروفة للحل.

3-مكونات الذكاء الاصطناعي:

يتكون الذكاء الاصطناعي من ثلاث مكونات أساسية كما ذكرها محمد (2005) بالآتي:

- قاعدة المعرفة (Knowledge Base) ، يقاس أداء النظام بدلالة حجم ونوعية قاعدة المعرفة التي يحتويها.
- منظومة آلية الاستدلال(Gine Inference) وهي إجراءات مبرمجة تقود إلى الحل المطلوب.
- جـ- واجهة المستفيد (User Interface) وهي الإجراءات التي تجهز المستفيد بأدوات مناسبة للتفاعل مع النظام.

4-عمليات الذكاء الاصطناعي:

يعبر الذكاء الاصطناعي عن القدرة عن تمثيل نماذج محاسبية لمجال من مجالات الحياة المتنوعة، والوقوف على العلاقات الرئيسة والأساسية بين عناصره، ثم استحداث ردود الأفعال التي تتلاءم مع أحداث ومواقف هذا المجال، ويتم ذلك عن طريق عدة عمليات يتضمنها الذكاء الاصطناعي كما ذكرها محمود (2020) بالاتي:

- **التعليم:** بمعنى القدرة على اكتساب المعلومات والقواعد.
- **التعليل:** استخدام القواعد السابقة للوصول إلى استنتاجات تقريبية أو ثابتة.
- **التصحيح:** التلقائي أو الذاتي.

وعلى ذلك فالحاسوب يحتاج إلى:

- **نظام معالجة بيانات:** يستخدم لتمثيل المعلومات والمعرفة.
- **خوارزميات:** ارسم طريقة استخدام هذه المعلومات.
- **لغة برمجة:** لتمثيل كل من الخوارزميات والمعلومات في برامج.

ثانيًا-الذكاء الاصطناعي في التعليم:

ذكر الدهشان (2020) أن الذكاء الاصطناعي من خلال تقنياته وتطبيقاته المختلفة يمكن أن يوفر البرمجيات التي تساعد في ترقية برمجيات ومنصات للتعلم عن بعد، ما يجعلها أكثر قدرة على تقديم تعليم يتسم بالفاعلية، ويوفر مزيدًا من الفرص للتفاعل بين المعلم ومتعلميه، واستخدام المعامل، والتقنيات الافتراضية لتدريس التدريبات العملية، إضافة إلى تقنيات الاختبارات الإلكترونية وبرمجياتها، وبنوك الأسئلة، والمتابعة المستمرة لنتائجهم ونتائج تقييمهم، وتقديم أنماط من التعليم والتعلم التكيفي الذي يتناسب مع طبيعة وقدرات كل متعلم.

وقد أكد موقع إم آي تي تكنولوجي كما ورد في ريفيو(2020) والمشار إليه في الصبحي(2020) على أن الذكاء الاصطناعي أسهم في تطوير التعليم الجامعي، من خلال العمل بطريقة تشبه المدرس الخاص بحيث يمكنه التكيف مع كل متعلم على حدة، كما يوفر للمتعلمين ملاحظات فورية على إجاباتهم ، وتقييمًا لمستوياتهم في الوقت الفعلي، إضافة إلى أن بعض برامج التعلم الآلي لديها القدرة على تقديم النصح حول أفضل المقررات الدراسية، أو المسارات الوظيفية المناسبة لهم، كما أن بعض أنظمة الإنذار المبكر تمتلك قدرات تنبئية، معتمدة على تحليل البيانات لتحديد المتعلمين الذين يتعرضون لخطر الفشل أو التسرب من الدراسة وهذا يمكن المؤسسات التعليمية من التدخل في الوقت المناسب لتلافي حدوث المشكلة.

ومما سبق يرى الباحثان أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم يعد من الموضوعات الحديثة التي تسهم بشكل فعال وإيجابي في تسهيل عملية التعليم وسرعة الحصول على المعلومات وتحقق التقدم العلمي وتنمي التحصيل لدى الطلبة من خلال التنوع في الطرق والأساليب التي يتم فيها تقديم التعليم؛ وهو ما يؤدي إلى رفه مستوى الطلبة علميًا، ومهاريًا ووجدانيًا.

1-أهمية الذكاء الاصطناعي في التعليم

أشار عبد المنعم(2016) إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في مجموعة من النقاط كما يأتي:

تحقيق الأهداف التعليمية بكفايات عالية واقتصاد في الوقت والجهد.

تحقيق التعلم بطرق تناسب خصائص المتعلم وبأسلوب مشوق وممتع.

يتناسب مع معطيات العصر فهو الأسلوب الأمثل لتهيئة جيل المستقبل للحياة العلمية والعملية.

يعد الذكاء الاصطناعي من الأساليب الحديثة في مجال التعليم والتدريس.

2-مزايا استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية:

تتلخص مزايا استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية وفقاً لما أوردتها بعض الدراسات مثل: دراسة هانية فطاني(2020) ودراسة الدهشان(2020) ودراسة وزواسكي رتشر ومارين و وند وقوفيرنر (Zawacki-Richer, Marin, Bond & Gouverneur, 2019) ، وفاجيلا (Faggella, 2019) فيما يلي:

- إتاحة فرصة التفاعل مع المتعلمين، والرد على استفساراتهم، وتقديم إجابات أكثر كفاءة.
- جعل تعلم التجربة والخطأ أقل خطورة وترهيبًا.
- تقديم أنماط من التعليم والتعلم التكيفي الذي يتناسب مع طبيعة وقدرات كل متعلم.

- توفير إمكانيات تعلم اللغات الأجنبية، باستخدام تقنيات التعرف التلقائي على الكلام (ASR) ومعالجة اللغات الطبيعية(NEP) واكتشاف أخطاء اللغة ومساعدة المستخدمين على تصحيحها.
- التوصل لحل المسائل حتى مع عدم اكتمال البيانات والتعامل مع البيانات المتناقضة والمتضادة أحيانًا.
- إكساب المتعلمين عنصر التشويق والتحدي والخيال، والمنافسة في العملية التعليمية .
- تحليل أداء المتعلمين، وإبراز نقاط القوة والضعف لديهم وتقديم الدعم اللازم لهم في الوقت المناسب.
- تطوير أداء المتعلمين ذوي الخبرة البسيطة وتقديم الحلول المناسبة للمشكلات التعليمية .
- الإسهام في إدارة بيانات المؤسسات التعليمية، وحفضها على شكل قواعد بيانات ضخمة تستطيع التنبؤ بالضعف على المستوى الفردي للمتعلم.

3-خصائص برامج العملية التعليمية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي:

يمكن تحديد خصائص أي برنامج تعلم عن طريق الكمبيوتر(ICAL) وبشكل خاص برامج التدريس الذكية(ITS) تميزه عن برامج التدريس التقليدية التي ذكرها جودت (2015) بالآتي:

- **توليد الحوارلحظيا:** قدرة البرنامج على التفاعل مع الطالب في اتجاهين، في البرامج التقليدية يطرح البرنامج التساؤل والطالب يقوم بالاستجابة، ولكن مع هذه الخاصية إمكانية الطالب أن يطرح تساؤله على البرنامج في شكل تحاوري.
- **الشبكات الدلالية أو المعرفية:** يحدد المؤلف في برنامج التعلم التقليدي الاحتمالات الممكنة لسلوك المتعلم واستجاباته، أما في برامج التعلم الذكية فإن المؤلف يعرف قواعد التدريس ويدمجها ضمن قاعدة المعرفة بالبرنامج بمعنى آخر يحتوي برنامج التعلم الذكي على نوعين من المعرفة:

أ. المعرفة التي تتعلق بموضوع البرنامج الذي يدرس، وهي متغيرة تبعًا لتغير البرنامج.

ب. المعرفة التربوية، وهي المعرفة المتعلقة بقواعد تدريس هذا الموضوع، وهي ثابتة بالنسبة لكل مجال تخصصي.

- **نموذج الطالب:** لابد أن يحدد البرنامج المعرفة السابقة للطالب وما قد تعلمه بالفعل.
- **قواعد تشخيص الأخطاء:** نظام التدريس الذكي يستغل أخطاء الطالب لكي يصحح بعض المفاهيم الخاطئة عنده.
- **معالجة اللغة الطبيعية:** جعل الاتصال بين الحاسب والإنسان يتم بصورة طبيعية أي باستخدام لغة الإنسان.
- **القدرة على التعلم:** عن طريق الكمبيوتر الذكي الذي بغير سلوكه في التدريس وفق سلوك مجموع الطلبة المتفاعلين.

4-معوقات توظيف الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمة:

يواجه الذكاء الاصطناعي جملة من المعوقات التي يشير إليها النظاري ومحمد(2017) من أهمها:

- ارتفاع تكاليف إنشاء البنية الأساسية لتقنية المعلومات، فضلًا عن ارتفاع تكلفة استيراد هذه التقنية.
- عدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة أجهزة وبرمجيات الحاسبات، وشبكات الاتصال، ونظم المعلومات.

- ضعف الأجور والحوافز التي تحد من قدرة المؤسسات التعليمية على اجتذاب الموارد المؤهلة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي.
- الصعوبات المتعلقة بأمن وسلامة المعلومات.
- تدني مهارات وقدرات الكوادر البشرية في تقنية المعلومات، وتدني الاهتمام بإعداد الكوادر البشرية.

ويرى الباحثان -حسب الواقع- أن هناك مجموعة من معوقات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية منها:

- ضعف البنية التحتية التي تساعد في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي .
- ضعف قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي .
- قلة توفر الأجهزة الإلكترونية الكافية التي يتطلبها توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- قلة الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ثالثًا-تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن الإفادة منها في تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة وهنا سيتم التحدث عن محورين، هما:

- التنمية المستدامة ودور الدراسات العليا في تحقيقها.
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا.

أولًا: التنمية المستدامة

تعددت أنواع أو أشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبيا: التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة.

1- مفهوم وأسس التنمية المستدامة

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي بوصفها عمليةً مطردةً تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة ويستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها كما ذكرها (الزهراني 1426 هـ) وكانت أهمها:

- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية بوصفها أساسًا لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة.
- يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.
- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية (إبراهيم، 2004).

استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية (Barbara , 1995).

ويتطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وقد ذكرها الحسن(2011) بالآتي:

- تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول وطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.
- المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلةالتي تتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. وتوالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد ثلاثة مؤتمرات أرض دولية مهمة.

2-أهداف التنمية المستدامة:

تحاول التنمية المستدامة من خلال دورها الرئيس المتمثل بالدرجة الأولى في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتقليل المخاطر البيئية التي تسببها مختلف النشاطات فضلا عن التوفيق بين مجموعة من الجوانب الاجتماعية، تسيطر مجموعة من الأهداف نلخص أهمها كما ذكر عتروس (2018) كالآتي:

- تحسيس الأفراد وزيادة وعيهم بالمشاكل البيئية المتفاقمة وحثهم على ضرورة المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة، كما تعتبر التنمية المستدامة الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ومن ثم تحث على استخدامها بطريقة عقلانية.
- استخدام التطور التكنولوجي في تحقيق الأهداف المرجوة؛ وذلك من خلال توعية الشعوب بضرورة استخدام التقنيات الحديثة استخداما يضمن التوفيق بين تحقيق الأهداف وتقليل الآثار السلبية على البيئة.
- القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي جميع أنحاء العالم.
- محاربة ظاهرة الاحتباس الحراري التي تعد الخطر الأساسي الذي يهدد التنمية.
- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي من خلال التركيز على ضرورة تحقيق إنتاج غذائي مستدام.
- ضمان استغلال الطاقات بشكل مستدام وبأسعار معقولة، من خلال تطوير البنى والتكنولوجيا الطاقوية النظيفة.
- ضمان الاستفادة بشكل عادل وعلى أوسع نطاق من خدمات التعليم والتكوين التقني والمهني.
- ضمان الرعاية الصحية لكل الفئات العمرية، والقضاء على الأوبئة والأمراض المعدية .

كما وضعت منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أهداف تفصيلية للتنمية المستدامة كما ورد في (أبو النصر، ومحمد، 2017) تتمثل في:

1. إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
2. إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.
3. ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.
4. ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
6. ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
7. ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع.
8. تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.
9. تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والإبتكار.
10. تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول.
11. بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.
12. ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
13. اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.
14. المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
15. حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الأيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
16. تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات.

17. تقوية وسائل تنفيذ الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق يرى الباحثان أن أهم أهداف التنمية المستدامة تتمثل في الآتي:

- التوزيع العادل لفرص التعليم وضمان حصول الأفراد على حقوقهم في التعلم.
- إيجاد جيل لديه المعرفة والخبرة في استغلال الموارد البيئية بشكل يضمن حقوق أجيال المستقبل.
- المحافظة على البيئة الحيوية من خلال وعي الأفراد بأهميتها .

3-أولويات التنمية المستدامة في اليمن:

ذكر المتوكل (2015) في تقريره حول التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية مجموعة من الأولويات للتنمية المستدامة وهي:

الاحتياجات الإنسانية: إذ تعتبر المسألة السكانية التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة في اليمن، وكذلك الإطار أو المظلة التي تنبثق عنها كافة معوقات التنمية المستدامة التي تتناولها هذه الدراسة وغيرها. وينطلق هذا المحور من تشخيص المحدد الرئيس وهو السكان والعمل على خفض معدلات نموه بما يتوافق مع الموارد المتاحة، ثم تناول تأمين الاحتياجات الإنسانية على المدى القريب والمتوسط وخفض الفقر وسوء التغذية والبطالة وتحسين خدمات التعليم والصحة بوصفها أساسيات لتأمين عيش كريم.

البيئة والموارد الطبيعية: حيث يركز هذا المحور على ترشيد استخدام الموارد المائية بوصفها أولوية مطلقة في ظل محدوديتها والاستنزاف الكبير لها ضمن حزمة من مشكلات بيئية كبيرة وحادة منها تدهور موارد الأرض والتصحر وكذلك تقلص التنوع الحيوي وانحسار الغطاء النباتي البري، فضلًا عن تدهور البيئة البحرية والساحلية وتلويث الهواء. كما تشير معظم الدراسات إلى تغير الظروف المناخية في اليمن جراء الانحباس الحراري وما تؤدي إليه من نتائج وآثار سلبية.

البنية التحتية: ورغم اتساعها لتشمل العديد من القطاعات المهمة، فإن تغطية خدمة الكهرباء في اليمن تشكل المعضلة الأكبر في ظل تدني مستوى التوليد والتغطية وكذلك الفاقد المرتفع والتخريب الذي تتعرض له، فضلًا عن دورها السلبي في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الاجتماعية.

الأداء المؤسساتي: ويغطي هذا المحور سلبيات كثيرة في المؤسسات والأنظمة الإدارية وكذلك في التشريعات ومستوى الكوادر، ويبدأ بتقييم منظومة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتمتد إلى آليات العمل والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك مع الجهات المانحة بغرض تحديد الأدوار وتنسيق الجهود وتعظيم الأثر والمردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الاقتصاد الوطني والمجتمع.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصوصًا ما يخص التعليم ينبغي الاهتمام والأخذ بتوصيات السيدة ستيفانيا جيانيني، مساعد المدير العام للتربية اليونسكو، في مؤتمر اليونسكو (2020) التي تقول فيها: "إن التعليم هو الذي يغذي التنمية المستدامة، ولن يؤتي ثماره إلا إذا استعان بالثورة الرقمية ولا سيماء الذكاء الاصطناعي".

4-دور برامج الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة:

تعد برامج الدراسات العليا في اليمن وغيرها من الدول مساهمة بدرجة كبيرة في تنمية الموارد البشرية في ضوء ما تمتلكه الجامعات من قوى بشرية وأكاديمية مدربة ومؤهلة لإحداث التغير ودفع عجلة التنمية، إضافة إلى تأهيل كوادر بشرية تمتلك الوعي والمعرفة عن مفهوم التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها.

ولعل التعليم العالي في الجامعات اليمنية يسعى إلى تحقيق أهداف منها:

- زيادة المعرفة الإنسانية وتعميق قاعدة البحث العلمي.
- تنمية قدرات طلبة الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي وأساليبه في الحقول المختلفة.
- إعداد متخصصين من مستوى عال لتلبية متطلبات خطط التنمية المستدامة .
- دراسة المشكلات ذات الأبعاد المحلية بشكل خاص والعربية بشكل عام.

ومما سبق يرى الباحثان أنه ينبغي لتحقيق التنمية المستدامة أن يتوفر تعليم عالٍ يتسم بالنفعية والفائدة وذلك من خلال بناء الإنسان بناءً متكاملًا عقلًا وروحًا وضميرًا وسلوكًا ويكسبه مهارات العمل، والإنتاج، وينمي قدراته، ويصقل ملكاته ومواهبه، ويؤهله للابتكار والتجدد والإبداع والتميز.

ثانيًا: تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن الاستفادة منها في تطوير برامج الدراسات العليا

يشير (Malik, Tayal & Vij, 2019) إلى ظهور العديد من التطبيقات والأنظمة الذكية المستندة على الذكاء الاصطناعي مؤخرًا، فاقت كل الحدود في براعة إنتاجها، وفاعلية استخدامها، وبدأت المحاولات المثمرة في دمج هذه التطبيقات والأنظمة الذكية في التعليم، وقدمت مساهمات ذات أهمية للعملية التعليمية.

وتتضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي الموضوعة لتطوير العملية التعليمية كما ذكرها كبداني ، وبادن(2021) ما يأتي:

1. **أنظمة برامج تعليمية تحتوي على عنصر الذكاء الاصطناعي**، مهمتها مراقبة ومتابعة أعمال الطلبة وتوجيههم لجمع المعلومات والبيانات عن أداء كل طالب على حدة.
2. **نظم تعليمية معتمدة على الحاسوب**، ولها قواعد بيانات مستقلة تضم قواعد معرفية للمحتوى التعليمي، واستراتيجيات التعليم.
3. **نظم التعلم الذكية:**

تمثل نظم التعلم الذكية حلقة وصل بين الأسلوب السلوكي للتعلم المعتمد على الحاسوب والنمط الإدراكي؛ إذ إنها نتاج البحث في مجال الذكاء الاصطناعي لأنها تضم نماذج حول المجال المراد تعلمه ومن هذه النماذج ما يأتي:

أ-أنموذج المجال ويتميز بـ:

- مصدر توليد محتوى التعلم والشرح والأمثلة المتعلقة بالموضوع أو المنهج التدريسي الذي يقوم النظام التعليمي الذكي بتدريسه.

- مصدر توليد المسائل والأسئلة التي يقدمها النظام للطالب كتمارين أو اختبارات ليقوم الطالب بحلها .
- مصدر توليد الحلول والإجابات النموذجية للأسئلة والمشكلات المتعلقة بموضوع التعلم كتحديد وتوضيح السلوك والخطوات والمسارات المختلفة الصحيحة التي يمكن اتباعها في تلك الحلول والإجابات.
- معيار يمكن من خلاله تقييم وتصحيح إجابة وأداء الطالب ، ليس فقط فيما يتطلب تقيم النتيجة النهائية التي يصل إليها الطالب في الحل، وإنما أيضًا في جميع الخطوات التي يقوم بها الطالب للوصول إلى الحل.
- مصدر توليد التوضيحات والمبررات اللازمة للرد على سؤالين مهمين في التعليم وهما (لمإذا، وكيف) بمعنى لمإذا تم استخدام طريقة أو استراتيجية معينة لحل مسألة او مشكلة ما؟ وكيف تم التوصل إلى هذا الحل؟

ب-أنموذج التدريس ومن خصائصه:

- التحكم بين النماذج المكونة للنظام التعليمي الذكي.
- اتخاذ القرارات التدريسية للطالب، مثل تحديد أسلوب أو استراتيجية التدريس المناسبة للطالب.
- تقليص الفجوة بين معرفة الخبير الموجودة في نموذج المجال ومعرفة الطالب المخزنة في نموذج الطالب.

ج-نموذج الطالب ومن خصائصه:

- تحديد الحالة المعرفية الراهنة للطالب ومستوى تقدمه في تعلم موضوع ما.
- حفظ وتسجيل التقدم التعليمي للطالب في النظام وطبيعة الأخطاء التي قام بها الطالب خلال التعلم .
- إعطاء مقاييس ومؤشرات حول سلوك التعلم لدى الطالب بشكل مستمر.
- التعرف والتمييز بين المفاهيم الخاطئة، والمفاهيم المفقودة لدى الطالب.
- تحديد أداء الطالب في الإجابة عن الأسئلة التي يقدمها له النظام من حيث الوقت ودرجة الصواب.

د-نموذج واجهة التفاعل ومن خصائصه:

- الربط بين الطالب والنظام التعليمي الذكي من جهة وبين الأجزاء والمكونات للبرنامج من جهة أخرى .
- إعطاء النظام التعليمي الذكي إمكانية التحاور المختلط الثنائي الاتجاه بينه وبين الطالب.
- دمج وتضمين الطالب في عملية التعلم من خلال أساليب ووسائل العرض الجذابة، ومرونة وتنوع عرض المادة التعليمية بما يتناسب مع فردية الطالب ومتطلباته، والتفاعل معه باللغة الطبيعية التي يفهمها .
- تقديم أساليب وأنماط متنوعة للأسئلة والمشكلات وطرق الإجابة عليها في الواقع العلمي.

4- تقنية الو اقع الافتراضي والو اقع المعزز

ذكر الياجزي (2019) أن الواقع الافتراضي يشير إلى تمثيل حاسوبي يعمل على إنشاء تصور للعالم يظهر لحواسنا بشكل مشابه للعالم الحقيقي فعن طريق الواقع الافتراضي يمكن نقل المعلومات والخبرات إلى الأذهان بشكل جذاب وأكثر فاعلية باستخدام الحاسب الآلي تشعر المستخدم بالمكان والأفعال، وهذه العمليات مزودة بتغذية راجعة صناعية لواحدة أو أكثر من الحواس تشعر المستخدم بالمشهد.

وتساعد هذه التقنية المتعلم على تنمية قدراته من خلال القيام بجولات افتراضية في أماكن تاريخية، أو تصور وفهم وإدراك بعض البيانات العلمية المعقدة التي لا تتيح دراستها بالأبعاد الثنائية الفهم المطلوب كمعاينة نظام المجموعة الشمسية عن قرب مثلًا وهي تتوافر على ثلاثة أنواع من أنظمة إدارة التعلم وهي: أنظمة إدارة المحتوى، أنظمة إدارة التعلم، وأنظمة إدارة المحتوى التعليمي.

فتختلف تقنية الواقع المعزز(AR) مع سابقتها في كونها تنقل المشاهد بعرض ثنائي أو ثلاثي الأبعاد في محيط المستخدم؛ حيث يتم دمج تلك المشاهد أمامه لخلق واقع عرض مركب. وتشمل تطبيقات الواقع المعزز في التعليم كما ذكرها محمود(2020) ما يلي:

- تطبيقات الفصول الدراسية الافتراضية.
- الواجبات المنزلية المدعمة بالشرح،
- معرض الصور الحية.
- عرض حول الكتاب وتشجيعات الوالدين.
- بطاقات تعليمية للصم والبكم.

كما يمكن الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتنمية المهارات المختلفة لدى المتعلمين كمهارة التواصل اللغوي، ومهارة التواصل الاجتماعي، والمهارات الشخصية، ومهارات الدراسة، ومهارات الاستذكار الجيد، ومهارة إدارة الوقت، ومهارة استخدام التكنولوجيا.

وذلك من خلال برامج التعلم الذكية التي يوجد العديد منها، مثل:

- تطبيق Layer آلي يتيح إجراء مسح ضوئي للمواد المطبوعة وإضافة الافتراضات المطلوبة لتحويلها إلى صفحات تفاعلية باستخدام نظام العلامات.
- تطبيق أورازما Aurasma ويساعد في تحفيز المتعلم على المشاركة النشطة.
- تطبيق Augmented 4 وهي تطبيقات سهلة الاستخدام ومفتوحة المصدر؛ وهو ما يجعلها متاحة لجميع المتعلمين.

وبموجب ذلك ينبغي القيام بتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، من خلال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ حيث يعد تطوير التعليم العالي له أهمية كبيرة، كما ذكرها زروقي وفالته(2020) بمجموعة من النقاط هي:

- العمل على تطوير قيادات إدارية للمستقبل .

- رفع مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس.
- تحسين مخرجات النظام التعليمي.
- تحسين استخدام التقنيات التعليمية.
- تدعيم الجودة لعملية تحسين التعليم.
- الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية.

متطلبات تطوير برامج الدراسات العليا باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي كما ذكرها زروقي وفالته(2020):

- عنصر المنهج من حيث تطوير مكوناته المختلفة والمثلة بـ(الأهداف، والمحتوى، واستراتيجيات وأساليب التدريس، الأنشطة والخبرات، والوسائل والتقنيات الحديثة، وأساليب التقويم.
- الكادر البشري والتنظيمي والمتمثل بـ(أعضاء هيئة التدريس القادرين على استخدام تقنيات وتطبيقات التعلم الذكي، والإداريين والفنيين).
- البرامج والتقنيات الحديثة التي تتمثل بـ(توفير برامج استجابة تفاعلية، وتوفير شبكات إنترنت ذات قوة كبيرة).
- البنية والأجهزة والمعدات وتتمثل بـ(توفير قاعات دراسية تحتوي على الأجهزة الحديثة اللازمة، توفير أجهزة ومعدات حاسوبية تساعد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي).

خاتمة:

إن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم بشكل عام أهمية كبيرة وخصوصًا في تطوير برامج الدراسات العليا، حيث نجد أن الجامعات اليمنية تعاني من العديد من المشكلات التي قد تكون سبباً في قلة وتنوع برامج الدراسات العليا، وتبرز أهم هذه المشكلات بقلة القاعات الدراسية، وقلة توفر المعامل بمختلف أنواعها، والتي يتطلبها الجانب العملي في الدراسات العليا، ولمعالجة مثل هذه المشكلات ينبغي القيام بتطوير برامج الدراسات العليا من خلال استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تساعد في تحويل المقررات الدراسية إلى برامج إلكترونية ذكية، بشكل مخطط ومنظم وهادف؛ حيث يعد جزءًا مهما لقيام المؤسسات التعليمية بدورها في ذلك بما يساعد في سهولة تحقيق الأهداف التعليمية في وقت قصير.

وعلى الرغم أن الجامعات اليمنية تعاني من كثير من المشكلات في برامج الدراسات العليا إلا أنها ما زالت -كغيرها من الجامعات- تسعى إلى تخريج كوادر بشرية مؤهلة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت كل الدول والمنظمات تتغنى بها، ولتحقيق ذلك كان لا بد من السعي إلى تطوير التعليم العالي وفق مدخل تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي قد يساعد الطلبة في الحصول على المعلومات واكتسابها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تكافؤ فرص الحصول على التعليم، ويعالج مشكلة الكثافة السكانية التي تسبب الضغط على البنية التحتية في استيعاب كافة الطلبة الذي يعد من أولويات التنمية المستدامة في اليمن، بالإضافة إلى القدرة على إدارة طلبة الدراسات العليا من خلال قاعدة بيانات خاصة بذلك، ويساعد على تخريج كوادر مؤهلة قادرة على التعامل مع الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

ولتحقيق أقصى إفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير برامج الدراسات العليا تحتاج الجامعات اليمنية إلى الخبرة الكافية في كيفية إنشاء منظومة الذكاء الاصطناعي والتحكم بها والقدرة على إدارتها على نطاق واسع، وكذلك توفير البنية التحتية اللازمة للتنفيذ والأدوات والعمليات والاستراتيجيات الإدارية التي تضمن نجاح هذه التقنية وأيضًا ينبغي وضع القواعد الواضحة التي تحدد مدة وكيفية متابعة الدروس إلكترونيًا، وحتى تستطيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تؤدي دورها بشكل فعال.

الاستنتاجات:

بعد استقراء وتحليل الأطر النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وبناءً على ما تم عرضه يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

- أن الجامعات اليمنية تعاني من بعض المشكلات التي تعيقها عن فتح الكثير من برامج الدراسات العليا بمختلف التخصصات، والمتمثلة بنقص المعدات والاجهزة والقاعات الدراسية .
- أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي سوف تساعد الجامعات اليمنية في التغلب على مشاكلها في برامج الدراسات العليا، من حيث سهولة التعلم، وسهولة الحصول على المنهج التعليمي، وسهولة القيام ببعض التجارب العملية من خلال الواقع الافتراضي.
- أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي سوف تساعد على تطوير برامج الدراسات العليا، من خلال توفير بيئة تفاعلية غنية ومتعددة المصادر تخدم العملية التعليمية بكافة محاورها بأعلى جودة وأقل تكلفة.
- أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحقق نتائج ملموسة، على مستوى النظرية والتطبيق في تطوير برامج الدراسات العليا، من حيث الإنتاج، والاستخدام، والإدارة، وبيئات التعلم الافتراضية.
- يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي في ربط المنظومة التعليمية.
- تعد برامج الدراسات العليا هي القوة الناعمة أو المدخل العقلاني لتعميق فكر التنمية المستدامة ونشر ثقافتها.
- الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية قادرة على تعزيز التعلم الجيد وتكافؤ فرص التعلم لجميع الطلبة وهذا يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- أن تطوير برامج الدراسات العليا وفق الذكاء الاصطناعي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة التي تعد من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة التي تسعى الدول والمنظمات والكيانات إلى تحقيقها.
- الذكاء الاصطناعي يساعد الباحثين في برامج الدراسات العليا على تعزيز التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومات بسهولة ويسر، ويساعد على التواصل مع الباحثين والتحدث معهم وفهم لغتهم.
- الذكاء الاصطناعي يساعد إدارات برامج الدراسات العليا في تخفيف الأعباء الإدارية وذلك من خلال تحويل نظم الإدارة إلى نظم إلكترونية.

- تتسم البرامج التعليمية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بالدقة في تحديد المعايير والأهداف التعليمية للبرنامج، كما أنها تساعد الطلبة على الإبداع والابتكار.

التوصيات:

لتتجه الجامعات اليمنية إلى تطوير برامج الدراسات العليا فيها وفق تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحصول على الاستفادة من ذلك نوصي بالنقاط الآتية:

- تصميم وإنتاج (المحتوى الذكي) وهو محتوى رقمي متجاوب يقدمه الأساتذة المؤهلون أكاديميًا وتكنولوجيًا بصيغ مختلفة تناسب كل برامج الدراسات العليا.
- الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إجراء مسح ضوئي للمواد المطبوعة، وتحويلها الى مواد رقمية يسهل التفاعل معها، والتي تعمل على تحفيز المشاركة من الطلبة.
- توفير نظم التعلم الذكية التي تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي وذلك للمساعدة في معرفة المنهج المراد تدريسه لطلبة الدراسات العليا، والتعرف عن المتعلمين، ومعرفة الاستراتيجيات والطرق والأساليب التي يمكن استخدامها في التعليم.
- ضرورة الاهتمام بالذكاء الاصطناعي وتوظيفه في برامج الدراسات العليا؛ كونه أهم التطبيقات العصرية المواكبة للتطورات التكنولوجية.
- العمل على وضع نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي لضمان تطوير برامج التعليم العالي في الجامعات اليمنية.
- توفير البيئة التعليمية المناسبة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل الأجهزة الحديثة اللازمة، وأجهزة ومعدات حاسوبية.
- إنشاء قسم خاص بالذكاء الاصطناعي في الجامعات اليمنية للعمل على تكوين متخصصين في تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- إعداد وتأهيل مدرسين وأكاديميين وإداريين تربويين قادرين على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية.
- توجيه الباحثين في برامج الدراسات العليا إلى البحث والابتكار والإبداع في موضوعات الذكاء الاصطناعي وكيفية تطبيقها.

المراجع:

- إبراهيم، محمد إبراهيم. (2004). **مفاهيم التنمية المستدامة من منظورإسلامي. دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية**. الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية)، ابريل.
- أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين.(2017). **التنمية المستدامة مفهومها أبعادها ومؤشراتها**. المجموعة العربية، القاهرة.
- أبو بكر، خوالد، وأخرون. (2019).**تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال**. *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية* ،برلين، ألمانيا.
- الأتربي، شريف. (2019). **التعليم بالتخيل** . العربي للنشر والتوزيع، القاهرة .
- برسولي، فوزية، وعبدالصمد، سميرة. (2019). **توظيف التكنولوجيا للارتقاء بجودة التعليم العالي مدخل نظم التعلم الذكية**. *ملفات الابحاث في الاقتصاد والتيسير* ، (7).
- جودت، مصطفى.(2015). نظم التدريس الذكية. بوابة تكنولوجيا التعليم، مقال متاح على :https://drgawdat.edutech-portal.net/archives/13886
- الحسن، عبدالرحمن.(2011). **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**. الشاملة الذهبية، السودان.
- الدهشان، جمال.(2019). **حاجة البشرية إلى ميثاق أخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي**. *مجلة ابداعات تربوية*. *10* ، 10-23.
- الريس، أمل. (2020). الذكاء الاصطناعي في التعليم. شركة الوطن للصحافة.
- زروقي، رياض، وفالته، أميرة. (2020). **دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم العالي**. *المجلة العربية للتربية النوعية ،المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب*،*12* ، 1-12.
- الزهراني، سعود بن حسين.(1426) **مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي**. الطبعة الثانية، النادي الأدبي في الباحة، الباحة.
- السالم، غالب محمود. (2008). واقع وامكانيات التمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس. *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- سعد الدين، نجلاء. (2019). **توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث** العلمي. مؤتمر وزراء التعليم العالي العرب ،الجورنال الاقتصادي.
- الصبحي، صباح. (2020). واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم. *مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس*، *4*(44)،319-368.

- عبد المنعم، رضوان. (2016). **المنصات التعليمية والمقررات المتاحة عبر الانترنت**. دار العلوم .
- عبدالهادي، زين. (2000). **الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات – مدخل تجريبي للنظم الخبيرة في مجال المراجع**. المكتبة الاكاديمية، القاهرة.
- عتروس، سيف الدين. (2018). **تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر-دراسة حالة مدينة القالة**. اطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابه، الجزائر.
- العزام، نورة محمد. (2021). **دور الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة النظم الادارية لإدارة الموارد البشرية بجامعة تبوك**. *المجلة التربوية*، *1* (84)، 394-467.
- الغامدي، عبد العزيز صقر. (2006). **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**. ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم .
- غربي، علي، وآخرون. (2003). **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**. دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة – الجزائر.
- فطاني، هانية. (2020). **تحديات الذكاء الاصطناعي وتوظيفاته في التعليم**. تعليم جديد.
- قمورة، سامية، ومحمد، باي، وكروش حيزية. (2018).**الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول دراسة تقنية وميدانية**. الملتقى الدولي "الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون" الجزائر،26-27 نوفمبر 2018.
- كبداني ،سيدي أحمد، وبادن، عبد القادر. (2021). **أهمية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية لضمان جودت التعليم – دراسة ميدانية**. *مجلة دفاتر بوادكس*،*10* (1)153-176.
- المتوكل، يحيى. (2015). **التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية**.الاسكوا.
- محمد الهادي، محمد. (2005). **التعليم الالكتروني عبر شبكة الانترنت**. ط1، الدار المصرية اللبنانية.
- محمود، إيمان. (2020). **أثر تفاعل بعض نظام الذكاء الاصطناعي والمستوى الدراسي على الوعي الذاتي وجودة الحياة لدى عينة من طلاب المرحلة العمرية 16-17سنة**. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، 119* ، 259-298.
- النظاري، عمار حيدر، ومحمد، أحمد. (2017). **التعلم الإلكتروني**. جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- الياجزى، فاتن. (2019). **استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية**. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، 113* ، 257-282.
- اليونسكو. (2020). **الذكاء الاصطناعي والادماج**- مذكرة مفاهيمية. باريس.
- Barbara , Ingham. (1995) . **Economics and Development** . Mc - Graw - Hill Book Company Ltd London.

- **Faggella, D. (2019).** Artificial Intelligence in the Classroom. **Interface Magazine, Available at: /https://interface online.co.nz.**
- Malik, G., Tayal, D. K., & Vij, S. (2019). **An analysis of the role of artificial intelligence in education and teaching**. *In Recent Findings in Intelligent Computing Techniques* . (407-417). Springer, Singapore.
- Tredinnick, L. (2017). **Artificial Intelligence and Professional Roles**. *Business Information Review, 34*(1), 37-41.
- UNESCO. 2019. ***Beijing Consensus on Artificial Intelligence and Education***. Paris, UNESCO.
- **Zawacki-Richter, O., Marín, V. I., Bond, M., & Gouverneur, F. (2019). Systematic review of research on artificial intelligence applications in higher education–where are the educators?.** *International Journal of Educational Technology in Higher Education, 16**(1), 39.***
- Zhao,L., Chan,L., Liu,Q., Zhang,M., & Copland,H.(2019).**Artificial Intelligence-Based Platform for Online Teaching Management Systems**. *Journal of Intelligent & Fuzzy Systems, 37*(1),45-51.

رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة

A proposed vision for the development of postgraduate studies as an entrance to meet the requirements of the knowledge-based economy

د. محمود عبد المجيد عساف

Dr. Mahmoud A. R. Assaf

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد – وزارة التربية والتعليم/ فلسطين

Ministry of Education / Palestine

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى صياغة رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا كمدخل لتلبية متطلبات الاقتصاد المعرفي، وقد استخدم الباحث للإجابة عن أسئلة الدراسة أحد الأساليب المستقبلية المبنية على أساس فلسفي من خلال تحديد أهم متطلبات الاقتصاد المعرفي، والمسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا، وذلك بعد الوقوف على طبيعة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية.

وقد جاءت الدراسة في أربعة محاور، بحيث تناول المحور الرابع مشروعاً استرشادياً لوزارة التربية والتعليم (الكلية الوطنية للدراسات العليا والبحث العلمي)، موضحا فيه الفوائد المتوقعة من هذا المشروع.

الكلمات المفتاحية: رؤية مقترحة، الدراسات العليا، متطلبات، الاقتصاد المبني على المعرفة

Abstract:

This study aimed to formulate a vision proposed for the development of postgraduate studies as input to meet the requirements of the knowledge economy, the researcher used to answer the study questions one of the methods the future based on the philosophical basis through the identification of the most important requirements of the knowledge economy, and the credentials General to develop postgraduate studies, and that after reviewing the nature of the studies High in the Palestinian universities.

The study came in four axes, so that took fourth axis, a pilot of the Ministry of Education (National College of Higher Studies and Scientific Research), explaining the benefits expected from this project.

Key words: Suggested vision, postgraduate studies, requirements, knowledge-based economy

مقدمة:

تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تطوير أداء منسوبيها، لينعكس بصورة ايجابية على مخرجاتها، وهذه الأمور تفرض تبعات ومهام جديدة على عاتق مؤسسات التعليم العالي التي تتعامل مع التربية والتعليم كعملية لا يحدها زمان أو مكان، وتستمر مع الإنسان كحاجة ملحة وضرورة لتسهيل تكيفه مع المستجدات في بيئته، لذلك سعت العديد من الجامعات إلى تطبيق الاعتماد الأكاديمي والجودة بهدف تحسين أدائها ولتعزيز مخرجاتها التعليمية مما سيؤدي رفع الكفاءة الخارجية والداخلية للنظام التعليمي، مما يزيد من الإنتاجية ويحسن من المخرجات التربوية.

ولهذا يعد التعليم العالي وسيلة لتقدم المجتمع ورقيه، فالجامعات مؤسسات علمية وتربوية ذات مستويات رفيعة، تتركز مهامها الرئيسية في إعداد الكوادر المؤهلة لتتبوأ مراكز قيادية في مختلف المجالات في المجتمع، وإعداد البحوث النظرية والتطبيقية التي تتطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع الموجود فيها، وخدمته من خلال أنشطة علمية متعددة ومختلفة لتكون على اتصال مستمر به، ولا يتوقف التعليم العالي عند الحصول على الشهادة الجامعية الأولى، بل يمتد ليشمل التعليم والنمو المستمرين بعدها من خلال ما يعرف بالدراسات العليا، فالدراسات العليا قمة التعليم العالي وعقله الواعي، نظرا لما تقوم به من دور فعال في تحقيق أهداف سوق العمل وفي دفع النظام الثقافي في المجتمع بصفة مستمرة نحو المستقبل. (زاهر، 1998، ص13)

لذلك أصبحت قضية تطوير الدراسات العليا وتحسين مستواها والتحكم في تكلفتها وحسن استثمارها من القضايا الرئيسة المثارة في عالمنا المعاصر، استجابة لتحديات التغير السريع في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتدفق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية.

ولان التطورات والتغيرات السريعة في القرن الحادي والعشرين تلقي بظلالها على الدراسات العليا، وتفرض عليها تحديات كبيرة تستوجب المواجهة وتحمل المسئولية تحقيقا للتنمية المرغوب فيها، وصولاً إلى المستوى الحضاري المنشود. قد أضحى الارتقاء بالتعليم العالي ومخرجاته – على حد سواء – ذات دور أساسي في تحديد قدرته على تحقيق أهداف التنمية الشاملة. (المنيع، 2002: 27)

كما تعتبر الدراسات العليا من أهم مجالات تأهيل الكوادر المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، لهذا يفترض أن يعد الطلبة الملتحقون بالدراسات العليا إعدادا جيدا ليصبحوا علماء الغد، وان تكون أطروحاتهم حلا لمشكلات يعاني منها المجتمع. (Ashwin,2006: 12)

لذلك فقد حددت الجامعات أهداف الدراسات العليا بوضوح، وجاءت هذه الأهداف مفصلة شملت تحديد للأهداف القومية والاجتماعية والسياسية، كما يلي: (جريو، 2006، ص 38)

1- تعزيز مكانة المجتمع باعتبارها مركز إشعاع خلاق.
2- توكيد أهمية العلم كأداة ثورية في بناء المجتمع.
3- توفير الباحثين على اختلاف تخصصاتهم التي تتطلبها قطاعات التعليم والبحث العلمي ودوائر الدولة.
4- تهيئة المتخصصين لسد احتياجات قطاعات التنمية.
5- تعميق التوازن بين تقدم العلوم النظرية والجوانب التطبيقية فيها.
6- إيجاد الحلول العلمية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.
7- توجيه الطلبة وتنمية روح الابتكار والإبداع لديهم.
8- تقديم الخدمات والاستشارات العلمية للدولة ومؤسساتها.
9- ربط الدراسات العليا بالحاجات المرحلية لخطط التنمية.

10- تنمية البحث المرتبط بمتطلبات خطط التنمية.

وبهذا يمكن القول إن منظومة الدراسات العليا لا تستهدف إكساب الطلبة المهارات التقنية العالية وتزويدهم بالمعارف العلمية المتقدمة في التخصصات المختلفة، وتمكينهم من امتلاك أدوات البحث وفق منهجية علمية سليمة فحسب، بل أنها تذهب أبعد من ذلك بكثير.

حيث إنها تسهم إسهاما فاعلا ومؤثرا بخلق البيئة البحثية الجامعية كما أن البحث العلمي يزدهر بوجود الدراسات العليا والعكس صحيح أيضا ، كما أن بحوث طلبة الدراسات العليا، وخاصة بحوث الدكتوراه هي ليست تمارين لتدريب الطلبة على أساليب ومنهجية البحث العلمي فقط ، بل هي أيضا وسائل لسبر غور المعرفة وصولا إلى إضافات علمية واضحة ومحددة لتأكيد قدرة الطالب على امتلاك أدوات البحث العلمي بصورة جيدة ، واستخدامه لهذه الأدوات لتحقيق أهداف علمية واضحة تتسم بالأصالة وتحديد المعرفة أو حل معضلات تقنية متقدمة .(كنعان ، 2001، ص 6)

ومن هنا نجد أن بحوث الدراسات العليا بخلاف البحوث الأخرى هي وسيلة وغاية في آن واحد إذ بينما تكون غاية البحوث عادة هي تقص الحقائق بهدف إثراء المعرفة وإيجاد حلول لبعض المشكلات والمعضلات العلمية، نرى أن بحوث الدراسات العليا لا تكتفي بهدف الغايات فقط، وإنما ينبغي أن تكون وسيلة لإعداد باحثين متميزين بعد تخرجهم من جامعاتهم.

أي أن منظومة الدراسات العليا تهدف إلى إعداد قادة وباحثين علميين في آن واحد، والى خلق المدارس البحثية بهدف إثراء المعرفة الإنسانية، وتوظيف نتائج البحوث لخدمة المجتمع وتحقيق أغراضه في التنمية الشاملة والتقدم لتحسين مستويات المعيشة لأفراده وتأمين أمنه واستقراره في عالم تشتد فيه الصراعات وتتحكم فيه الدول بحسب قدراتها العلمية والتقنية. (الخفاف، 2007، ص 6)

ولهذا يجب اعتبار الإنفاق على هذه الدراسات إنما يمثل استثمارا حقيقيا في بناء القدرات العلمية والتقنية، وهذا يجعل قياس الإنتاجية البحثية من خلال حجم النشر العلمي في مجلات علمية محكمة، وقياس جودة هذه البحوث وأصالتها من خلال تقويمات الخبراء، ومدى الإفادة منها بحسب أهمية ذلك التخصص في التنمية الشاملة في المراحل المختلفة للتطور العلمي والتقني للبلد.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدراسات العليا تعتبر الآليات التي خلقت مجتمع العلماء والمفكرين، وهي الأساس التاريخي في تطوير صناعة العلم وفي احترافها كمهنة، ولازالت تحمل ذلك المدلول ، فهي السبيل الذي شجع لان يتوجه إليه الخريجون الجامعيون المتفوقون الأوائل والراغبون منهم في مواصلة العمل العلمي، أنها من دون شك مرحلة صعبة لأنها تمثل حالة الانتقال من التلقي إلى مرحلة العطاء ومرحلة انتقال من المعرفة إلى العلم والتحول من مرحلة استهلاك المعرفة إلى إنتاجها في عصر أصبح من أهم مقدماته المعرفة كمصدر اقتصادي .

مشكلة الدراسة:

تشير الدراسات إلى أن العلم في عصرنا الراهن بلغ حدا من القوة يفوق في أهميته قوة رأس المال أو المصادر الأولية اللازمة للتنمية في أي بلد، وهذا يقودنا حتما إلى تأكيد أهمية اعتماد استراتيجيات واضحة للتنمية العلمية في مجال الدراسات العليا بشكل عام، والبحث العلمي بشكل خاص حسب سلم أولويات واضحة ومحددة في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها المجتمع مراعين ذلك جدواها العلمية والاقتصادية. ومن المشهور أن العالم العربي قد فشل لدرجة كبيرة في تكوين مجتمع العلماء على مدى سنوات القرن العشرين وذلك لعدم فهمنا الدقيق والجاد لوظيفة الدراسات العليا ولأسباب متعددة أخرى، وهذا يعني إن فشلنا يكشف لنا.

فالانتقال من استهلاك المعرفة الجاهزة إلى الإسهام في العلم مهمة صعبة في الماضي والحاضر، لذلك جميعنا يدعو إلى محو الأمية والى دخول الجميع التعليم الأساسي والجامعي ولكننا لا يمكن أن ندعو الجميع إلى التوجه إلى الدراسات العليا ، وهذا يعني أن المعرفة للجميع ومن الضروري أن تكون للجميع إلا أن لمواكبة الاقتصاد القائم على المعرفة والعلم مجتمعها الخاص الذي يعمل أفراده بها بسلوك يومي موجه نحو الإضافة والتجديد ، ومرتبط بمجتمع المعرفة الذي يعرف بأنه المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة .

مما سبق يتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الأسئلة التالية:

1. ما طبيعة الدراسات العليا في المجتمع الفلسطيني؟
2. ما أهم متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة؟
3. ما المسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا لتواكب الاقتصاد المعرفي؟
4. ما الآليات المقترحة لتطوير الدراسات العليا في ضوء دراسات المستقبل وتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي :

- تحديد طبيعة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، ومدى ملاءمتها لحاجات الاقتصاد المبنى على المعرفة.
- استعراض أهم متطلبات الاقتصاد المبنى على المعرفة
- توضيح أهم المسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا لتواكب الاقتصاد المبنى على المعرفة
- صياغة رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا في ضوء دراسات المستقبل وتلبية متطلبات الاقتصاد المبنى على المعرفة.

أهمية الدراسة:

في ضوء الحديث المستمر عن الجامعة والدراسات العليا والتغيرات العديدة المحيطة بها التي دعت الكثيرين إلى الحديث عن التحول في طبيعة هذه الدراسات، وعن أثر الثورة العلمية على استخدام البحوث العلمية بصورة أفضل تكفل وفاءها بحاجات المجتمع بصورة أفضل، تظهر الأهمية الموضوعية لهذه الدراسة في كونها كما تظهر أهميتها في النقاط التالية:

1- كونها تتناول موضوع غاية في الأهمية، والذي يعتبر مدخلا هاما في مجال تطور برامج الدراسات العليا في الوقت الذي تشير فيه التقارير الدولية والأبحاث العلمية إلى ضعف قدرتها الإنتاجية في الوطن العربي وضرورة إنتاج المعرفة وعدم استهلاكها فقط.

2- قد تسهم هذه الدراسة في مساعدة القائمين على برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في التعرف إلى طبيعة البرامج، والتعرف إلى مستلزمات الاقتصاد المبني على المعرفة..

3- قد يستفيد منها طلبة الدراسات العليا في إعادة توجيه أبحاثهم بحيث تكون ذات طابع إنتاج وليس استهلاك، ويمكن الاستفادة منها في المستقبل.

مصطلحات الدراسة:

1. **الدراسات العليا:**

- يعرفها (الحولي، وأبو دقة، 2004، ص400) بأنها: " مرحلة دراسية تلي المرحلة الجامعية الأولى، والتي يتابع فيها الطلاب دراستهم بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه.

- وتعرفها (الديك، 2009، ص204) بأنها: " المرحلة التي ينتقل الطالب فيها، من دراسات غير معمقة إلى التدريب على الاستقصاء، والتحليل، والاستنتاج، والقدرة على التعامل مع مصادر المعلومات، وهي مرحلة تلي مرحلة الحصول على درجة البكالوريوس "

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها: " الدراسة النظامية المنتظمة بعد درجة البكالوريوس التي ينتقل فيها الطالب من مرحلة استخدام المعرفة إلى إنتاجها من خلال التحليل والاستنتاج، وتوظيف مصادر المعلومات حسب الهدف منها "

2. **الاقتصاد المبني على المعرفة:**

- يعرفه (المحروق، 2009، ص9) بأنه: " نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد."

ويعرفها الباحث إجرائيا بأنه: " عملية دمج التكنولوجيا الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج ومبادلة الخدمات بشكل أفضل، وذلك باعتبار المعرفة نشاطا اقتصاديا مصدره المعرفة كسلعة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسات العليا من زوايا مختلفة، ولكن سيتم عرض بعض الدراسات التي تناولتها من حيث التطوير، والتنمية، ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

الدراسات العربية:

دراسة الأسطل (2011) هدفت التعرف إلى فاعلية برنامج ماجستير المناهج وطرق التدريس في الجامعة الإسلامية من وجهة نظر الطلبة، وقد طبقت الدراسة على (46) طالبا من طلبة الدراسات العليا المسجلين للعام 2010/ 2011، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكان من أهم النتائج: أن رضا الطلبة جاء كبيراً في بعض المجالات، مثل: طرق التدريس والتقنيات والخدمات الجامعية، في حين جاء الرضا عن مجال أساليب التقويم بدرجة متوسطة. كما أن أهم الصعوبات التي تواجههم (ارتفاع رسوم الساعة المعتمدة)، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقويم الطلبة للبرنامج تعزى إلى متغير الجنس والمستوى الدراسة، وأوصت الدراسة بإجراء مراجعة شاملة للبرنامج وتطويره وفق المعايير العالمية.

دراسة **بركات، وحسين (2009)** هدفت الكشف عن احتياجات التنمية المستقبلية لدى طلبة الدراسات العليا في التربية ببعض الجامعات الفلسطينية الفلسطينية، وقد طبقت عينة الدراسة على عينة من (142) طالب وطالبة من تخصصات تربوية مختلفة، وقد أظهرت النتائج: أكثر الاحتياجات كانت: (التعامل مع الأزمات ومشكلات الحياة الاجتماعية، معرفة الوصول للمعلومات الخاصة بدراستهم، توظيف البحث في خدمة المجتمع، المعرفة بالحقوق والواجبات إزاء نفسه وغيره، بناء علاقات طيبة مع الزملاء والمدرسين)، ووجود فروق دالة إحصائيا في احتياجات التنمية المستقبلية في جميع المجالات لصالح الذكور. وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط خطط الدراسات العليا بالجامعات والبحوث التطبيقية للطلبة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة **أبو سمرة (2007)** هدفت إلى استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها إلى ما يلبي حاجات تحقيق التنمية الشاملة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود محدودية في مجال البحث العلمي والإنتاج العلمي من أجل التنمية الشاملة في فلسطين، وقد أشارت الدراسة إلى بعض المعوقات التي تحول دون ذلك منها : تواضع الميزانيات المرصودة في الجامعات والتعليم العالي للبحث العلمي، وافتقار الجامعات لمستلزمات البحث العلمي، وانقطاع الصلة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية وعن الأسباب وراء هذه المعوقات أشارت الدراسة

إلى الأسباب الآتية :قلة الإمكانيات والموارد الاقتصادية المحلية، ومشكلات مرتبطة بالتنقل وصعوبة الاتصال، وقلة المراجع والدوريات المتخصصة، ومشكلات مرتبطة بالمراقبة والإدخال.

دراسة **سليمان (2006)** هدفت التعرف على الواقع الحالي للدراسات العليا في التربية، والتعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في دعم الدراسات العليا عامة، والبحث التربوي بصفة خاصة، مع توضيح أهم ملامح إستراتيجية تطوير منظومة التعليم العالي، وأخيرا وضع صيغة مقترحة للدراسات العليا. وقد أوصت الدراسة بضرورة إثراء البحث التربوي من خلال: إنشاء مركز للمعلومات التربوية مزود بأحدث تكنولوجيا حفظ واستدعاء المعلومات، وطرح نتائج البحث التربوي للنقاش على إطار أوسع، وعقد لقاءات سنوية بين أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والمعلمين المتميزين، يتم خلالها مناقشة أهم المشكلات التي تعترض العملية التعليمية.

دراسة **السلمي (2006)** هدفت إلى صياغة تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا من خلال تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة، حيث توصلت إلى أهمية تحديد رؤية ورسالة وأهداف لعمادة الدراسات العليا، وتقويم كافة الأنشطة والبرامج في الدراسات العليا، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة ومحركات البحث، والعمل على التواصل مع الطلاب، ووضع أسس للاستفادة من مخرجات الدراسات العليا في المجتمع، وتحديد معايير للتميز في الرسائل العلمية ضمن أهداف برنامج الجودة الشاملة في الدراسات العليا، وتطوير المهارات والمعارف الخاصة بمجالات البحث العلمي، وذلك لتحقيق التميز في الأداء والارتقاء بجودة الدراسات العليا.

دراسة الحولي، و أبو دقة (2004) هدفت الدراسة إلى تقويم برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة وقد تكونت عينة الدراسة من (91) خريجا من خريجي برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة في كليات الشريعة وأصول الدين والتربية والعلوم، الذين أتموا إعداد رسائلهم العلمية واستوفوا إجراءات المناقشة .واتبع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة تقويم برامج الدراسات العليا من وجهة نظر الخريجين. وأظهرت الدراسة أن برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية تلبى احتياجات الطلاب بكفاءة عالية، وأن خريجي هذه البرامج يرون كفاءة في الإشراف الأكاديمي وفعالية في طرق وأساليب التدريس المستخدمة وكذلك في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها المكتبة فقد أظهرت النتائج حاجة الجامعة إلى التطوير في هذا المجال .كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور" تلبية برامج الدراسات العليا لحاجات الطلبة "تعزى لمتغير النوع ولمتغير العمر، وبينت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في محاور الاستبانة موضع الدراسة تعزى لمتغير المعدل التراكمي .وقد تم تفسير النتائج في ضوء أدبيات الدراسة وتم عرض عدد من التوصيات لتطوير البرامج من وجهة نظر الخريجين.

دراسة **عابدين (2003)** هدفت إلى التعرّف إلى واقع برنامج الدراسات العليا في جامعة القدس، والمشكلات التي تعترضها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة فيها، وخلص البحث إلى أن التسهيلات في برامج الدراسات العليا منخفضة بدرجة قليلة، وأنّ مشكلات أعضاء هيئة التدريس تكمن في غياب التسهيلات المادية والبحثية، ثمّ ضعف ارتباطها بحاجة المجتمع للتنمية .أمّا مشكلات الطلبة، فتمثّلت بارتفاع رسوم الدراسات العليا، وغياب التسهيلات المادية والبحثية، وطرح بعض المقرّرات مرّة واحدة سنويّاً، وعدم الأخذ بآرائهم في تقييم البرامج والمقررات.

دراسة **عبد القادر (2003)** حول تقييم أعضاء هيئة التدريس والطلبة لبرامج الدراسات العليا في جامعة القدس، أظهر من خلالها غياب التسهيلات الماديّة والبحثيّة، وضعف الاهتمام بحاجات المجتمع، وارتفاع رسوم الدراسة، وقد أوصى الباحث بإجراء مراجعة شاملة لبرامج الدراسات العليا، وتوفير الدعم المادي للطلبة، وتشجيع إجراء دراسات مرتبطة بحاجات المجتمع.

دراسة **كسناوي (2001)** حيث ظهرت مشكلة البحث في أن بعض الأبحاث العلمية لطلاب الدراسات العليا في الجامعات تتسم بالتقليدية والمحاكاة دون اللجوء إلى الإبداع والابتكار والاهتمام المباشر بقضايا التنمية، الأمر الذي أدى إلى عزل الجامعات عن محيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا المنطلق يهدف البحث إلى : إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية، وتوضيح معوقات البحث العلمي في الدراسات العليا، وتحديد العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين أبحاث الدراسات العليا وقطاعات التنمية الحكومية والخاصة، وإبراز سبل التخلص من معوقات البحث العلمي في الدراسات العليا لتحقيق التنمية، وتحديد السبل الكفيلة بربط البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات بمتطلبات التنمية، واقتراح استراتيجيات فاعلة لكيفية التنسيق بين أقسام الدراسات العليا في الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة. ولقد أسفرت نتائج البحث بأنه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحي ماليه وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي، كما تم التوصل إلى أنه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي.

دراسة **العتيبي (2000)** هدفت إلى تقويم برامج الدراسات العليا في الكليات النظرية بالجامعات السعودية .وقد تم تطوير أداة الدراسة استنادا للإطار النظري والدراسات السابقة، وغطت الأداة عدد من المحاور وتكونت عينة الدراسة من (156) طالباً و (178) عضو هيئة تدريس .وكان من أهم نتائج الدراسة أن مستوى الكفاءة الداخلية النوعية لنظام الدارسات العليا في الجامعات السعودية عالية بصفة عامة .وهناك أربعة محاور تسهم في تحقيق كفاءة الدراسات العليا بدرجة عالية، وهي: تلبية برامج الدراسات العليا لحاجات الطلبة، وتلبية برامج الدراسات العليا لحاجات المجتمع، وكفاءة الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية، وكفاءة وأساليب التعليم والتعلم، وبينت النتائج أيضا أن خمسة محاور تسهم في تحقيق كفاءة الدراسات العليا بدرجة متوسطة، وهي :الخدمات البحثية، وأساليب تقويم الطلاب، وخدمات المكتبة، وأساليب تقويم برامج الدراسات العليا، واستخدام التقنيات الحديثة في التدريس .وأن هناك اختلافاً في تحديد مستوى كفاءة الخدمات المكتبية يعزى إلى متغيرات الجامعة والكلية والنوع.، وهناك اختلاف دال إحصائيا في تحديد مستوى كفاءة الإشراف الأكاديمي يعزى إلى متغيري الجامعة والكلية .وكما بينت الدراسة وجود تسعة عوامل لها تأثير مهم في انخفاض مستوى الكفاءة الداخلية النوعية، وهى اختلاف معايير تقويم تحصيل الطلاب باختلاف أعضاء هيئة التدريس، وعدم وجود خطة واضحة لتحديد موضوعات الأطروحات، معاناة الطلبة من قلة المشرفين في التخصص المناسب، افتقار الطلاب إلى مهارات استخدام المكتبة ومصادر المعلومات الأخرى، وافتقاد الصلة بين برامج الدراسات العليا ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع، واختيار الطلاب لتخصصات لا تناسب قدراتهم، وافتقار برامج الدراسات العليا إلى الدراسات التقويمية، وافتقار أعضاء هيئة التدريس إلى مهارات استخدام التقنيات الحديثة في التدريس، وقلة المراجع والدوريات.

الدراسات الأجنبية:

دراسة AL-Khawas (2009) هدفت إلى تطوير برامج الدراسات العليا وذلك من خلال تحديد مفهوم المساءلة الأكاديمية في الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، و أظهرت الدراسة بأن النقاشات التي دارت حول مفهوم المساءلة الأكاديمية تنوعت واختلفت، ولكنها اتفقت على الأهداف العامة للدراسات العليا، كما أظهرت الدراسة بأن هناك اهتماما محدودا حول آلية تنفيذ المساءلة، ومعرفة مدى النجاح في مخرجات عملية التعليم في الدراسات العليا، و أظهرت نتائج الدراسة أن المحاضر في الدراسات العليا من أهم العناصر في عملية المساءلة وتحتاج المساءلة إلى نوع من عدم اللامركزية في الإدارة التربوية التابعة للدراسات العليا. ولتفعيل المساءلة في الدراسات العليا اقترح

الباحث سلسلة من المهام يتم من خلالها تطوير عملية التقويم، وبناء الاختبارات، والاهتمام بنتائج المساءلة، والاستجابة إلى تغيير الواقع الموجود للدراسات العليا، ودعا إلى الاهتمام بمخرجات الدراسات العليا في جميع التخصصات والعمل على تطويرها.

دراسة Lilly et al. (2007) هدفت إلى وضع معايير لمراجعة وتطوير البرامج في الكليات التربوية بأمريكا، وتطوير الوحدات الدراسية كل 5 سنوات، وكذلك رصد مدى فعالية المعايير المطبقة، وقد ركزت هذه الدراسة في نتائجها على خدمة العمليات المنفذة من قبل القائمين على البرامج التعليمية، وعلى المدخلات واللوائح التنظيمية والبحث العلمي والخبرات والإمكانات والتنوع. ومن أهم نتائج الدراسة إلى أن هناك رضا من قبل المستفيدين عن آليات التطوير في الكليات يتراوح ما بين (71%_88%).

دراسة Trice (2006) هدفت إلى تقويم برامج الدراسات العليا في جامعات أكسفورد وقد أظهرت الدراسة أن (72%) من الطلبة والبالغ عددهم (928) طالب رضوان عن نوع الخبرة الأكاديمية التي تلقوها في البرامج ، وكانوا بالتحديد راضين عن كفاءة أعضاء هيئة التدريس .أما بالنسبة للإشراف على رسائل الماجستير فقد قيم (39%) من الطلبة أن العملية جيدة عند تكوين الخطة، وقيم (42%) العملية أنها ممتازة في المراحل النهائية. كما أن (66%) منهم قيم عملية التطوير داخل البرنامج دورية حسب المستحدثات العلمية ، والارتباط بسوق العمل .

دراسة **لجنة إدارة الالتحاق بجامعة** Boise State University, (2000) بينت النتائج التي جمعت من (150) طالباً في الدراسات العليا أن أهم العقبات التي تواجه الطلبة هي الموارد المالية ومواعيد العمل، إضافة إلى عدم توفر المساقات التي يريدها الطالب .أما بالنسبة للخدمات الجامعية التي أثنوا عليها فقد كانت توفر المساقات الصيفية 68% والمنح الجامعية لطلبة الدراسات العليا والتعلم عن بعد .(55 %) أما بالنسبة لآرائهم عن البرامج التي درسوا فيها فقد أبدى (63 %) منهم الموافقة على العبارات المتعلقة بنوعية أعضاء هيئة التدريس، وذكر (62 %) من الطلبة أن البرامج لها سمعة أكاديمية جيدة .أما بالنسبة للمعامل والتجهيزات فقد ذكر نصف أفراد العينة بأنها حديثة وتدعم بشكل ما برامج الدراسات العليا

التعقيب على الدراسات العليا:

بعد استقراء الدراسات التي تيسر الحصول عليها (ما بعد عام 2000م) نجد أن هذه الدراسات تطرقت لمجالات مختلفة، حيث تناول بعضها استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات مثل دراسة (أبو سمرة، 2007)، (سليمان، 2006)، (عابدين، 2003)، ومنها ما هدفت إلى تقييم برامج الدراسات العليا، والوقوف على طبيعتها مثل دراسة (الحولي، وأبو دقة، 2004)، دراسة (عبد القادر، 2003) ، (العتيبي، 2000)، (Trice, 2006) ، ومنها ما بحث في آليات تطوير برامج الدراسات العليا، ووضع تصورات لذلك، مثل دراسة (Lilly and Other,2007)، AL-Khawas,2009)، (السلمي، 2006)، ومنها ما كشف عن الاحتياجات اللازمة لتنمية وتطوير الدراسات العليا، وآراء العينات المختلفة حول فعالية هذه البرامج مثل دراسة (بركات، وحسين، 2009)، (Hooper & William, 1993) ، (كسناوي، 2001)، وهذا يدل على أهمية هذا الموضوع وحيويته، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها، أنها تتبع أحد الأساليب المستقبلية في اقتراح مشروعا استرشاديا للعمل به والنهوض بالدراسات العليا لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة.

محاور الدراسة:

جاءت الإجابة عن أسئلة الدراسة في المحاور التالية:

المحور الأول: ملامح برامج الدراسات العليا ومدى ملاءمتها لحاجات المجتمع الفلسطيني.

المحور الثاني: متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة.

المحور الثالث: المسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا.

المحور الرابع: رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا في ضوء دراسات المستقبل، وتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة.

أولا: المحور الأول

ملامح برامج الدراسات العليا ومدى ملاءمتها لحاجات المجتمع الفلسطيني.

في منتصف التسعينات من القرن الماضي وفي ظل العولمة، انتقل الحوار حول سياسة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الساحة العالمية بتحريض من مؤسسات التمويل العلمي العالمية مثل البنك الدولي وهيئة اليونسكو UNESCO اللذين اتفقا في مواقفهما على ان الوضع الحالي للتعليم العالي والدراسات العليا في العالم غير مرض ولعله سيبقى كذلك على المدى المتوسط والبعيد، وهذا ما يدعو إلى التشاؤم في عملية توليد القدرات البشرية اللازمة لدخول مجتمع المعرفة.

(Kent,1996, p71)

وفي هذا السياق وحسب البنك العالمي، يعاني التعليم العالي والدراسات العليا في الجامعات في جميع أنحاء العالم من أزمة يمكن تلخيصها بما يلي:(دياب، وعبد الواحد ،2006، ص448)

- تتصف الدراسات العليا في الجامعات في جميع أنحاء العالم بدرجة منخفضة من الجودة بسبب تضخم في أعداد التوظيف في ظل موارد محدودة.
- يتصف التعليم العالي في عدم الكفاية من حيث استخدامه غير الملائم للموارد العامة، وفقدان عائداته بشكل كبير، وتواجد ازدواجيته في برامجه.
- إجحاف في نسب المساعدات والمعونات المالية التي لا تتناسب مع الدعم المادي المخصص للمجالات الأخرى.
- مسألة إدارة وقيادة المؤسسات البحثية، حيث أن أسلوب استخدام الأموال واستقلالية الإنفاق في مؤسسات البحث والدراسات العليا عبارة عن مسألة لا يمكن توقع الكثير في إصلاحها.

ولكن وبالرغم من الجهود التي تبذل لبناء نظام للدراسات العليا والبحث العلمي قوى لا يستطيع البقاء والاستمرار، ويكون عاملا داعما للمجتمع بكامل فعاليته وقطاعاته الاقتصادية ويهيئ لمجتمع المعرفة، فهو ما يزال يواجه العديد من التحديات نذكر منها: (Alcantara,2001, p 33)

- ✓ المناهج الجامعية / لا تتناسب والاحتياجات العلمية والتقنية التي يحتاجها الاقتصاد والمجتمع العربي وسائر المجتمعات النامية.
- ✓ الطلب المتزايد للدراسة والانخراط في النظام التعليمي مع عدم وجود استراتيجية عمل لتوازن وتكامل ما بين الأعداد المنتسبة إلى الجامعات العربية واحتياجات المجتمع العربي والنامي.
- ✓ نشهد حاليا تحول مجتمعات الدول المتطورة إلى مجتمعات تقوم على المعرفة (مجتمع المعرفة) ونلمس مقابل ذلك الصعوبات التي تواجه مجتمعاتنا في اللحاق بركب التطور العلمي والتكنولوجي.

تستمر الأبحاث التي تخرج من أروقة الجامعات ومراكز البحث العلمي وكليات الدراسات العليا الأوروبية جنبا إلى جنب مع مؤسسات القطاع الخاص والعام في تطوير منتجات تكنولوجية لا مثيل لها، وما نزال نلحظ في الوقت

الحاضر كيف أن الهوة ما بين المتطورة والدول النامية ما تزال تتسع وتكبر، في الوقت الذي تستثمر فيه الدول الصناعية ما بين 2_3%من دخلها القومي في البحث والتطوير، فان الدول النامية نادرا ما تصل إلى 1%.

إن العلاقة المتينة القائمة ما بين الصناعة والبحث العلمي والدراسات العليا في جامعات الدول المتطورة يجعل من البحث والتطوير أداة هامة في النمو الاقتصادي، وبالمقابل غالبا ما يفتقد البحث والتطوير في جامعات الدول النامية إلى طلب فعلي وحاجة حقيقية من الصناعات المحلية، مما يجعل البحث والتطوير في جامعات هذه الدول يقتصر على التوجه الأكاديمي فقط، وتبدو هذه الحالة مثيرة للقلق عندما نجد البحث الجامعي في وضع لا يساهم بشكل ملحوظ في إيجاد الحلول لاحتياجات المجتمع المحلية والملحة (السحباني، 2001، ص35)

فلم تعد الدراسات العليا ترفا ثقافيا، بل أصبح لها دورا مهماً في إعداد الملكات العلمية التي تحتاجها التنمية العلمية والتكنولوجية في أي بلد من البلدان .كما انه بدون منظومة دراسات عليا رصينة في أية جامعة من الجامعات لا يمكن بناء منظومة بحث علمي رصينة وفاعلة لإثراء المعرفة والإسهام بحل المعضلات العلمية والتكنولوجية، فالدراسات العليا هي الوسادة التي يتكئ عليها البحث العلمي ومن هذا المنطلق أولت الجامعات الدراسات العليا اهتماما بالغا، وتعد رصانة الدراسات العليا وتطورها أحد أهم مؤشرات تطور ورقي الجامعات.

لذا فقد حددت الجامعات أهداف الدراسات العليا بوضوح، فجاءت هذه الأهداف مفصلة شملت تحديدا للأهداف الأكاديمية والاجتماعية والسياسية كما يأتي :(الصاوي، 2000، ص 89)

- ✓ تعزيز مكانة المجتمع باعتبارها مركز إشعاع خلاق.
- ✓ توكيد أهمية العلم كأداة ثورية في بناء المجتمع.
- ✓ توفير أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين على اختلاف اختصاصاتهم التي تتطلبها قطاعات التعليم والبحث العلمي ودوائر الدولة.
- ✓ تهيئة المتخصصين لسد احتياجات قطاعات التنمية القومية.
- ✓ تعميق التوازن بين تقدم العلوم النظرية والجوانب التطبيقية فيها.
- ✓ أيجاد الحلول العلمية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.
- ✓ توجيه الطلبة وتنمية روح الابتكار والإبداع لديهم.
- ✓ تقديم الخدمات والاستشارات العلمية للدولة ومؤسساتها.
- ✓ ربط وتنمية الدراسات العليا بالحاجات المرحلية لخطط التنمية

ولكن على مستوى الجامعات الفلسطينية، فإن أهداف برامج الدراسات العليا، تتلخص فيما ذكره (دويكات، 2009، ص 98):

أ- زيادة المعرفة الإنسانية وترسيخ قاعدة البحث العلمي في الجامعة.

ب - تنمية قدرات طلبة الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي وأساليبه في الحقول المختلفة.

ج- إعداد متخصصين من مستوى عال لتلبية متطلبات خطط التنمية الشاملة وحاجات المجتمع.

د - دراسة المشكلات ذات الأبعاد المحلية والعربية بشكل خاص وبشكل عام..

من ذلك يتضح جليا أن منظومة الدراسات العليا في فلسطين تستهدف إكساب الطلبة المهارات التقنية العالية وتزويدهم بالمعارف العلمية المتقدمة في التخصصات المختلفة وتمكينهم من امتلاك أدوات البحث وفق منهجية علمية سليمة فحسب ، بل أنها تذهب أبعد من ذلك كثيرا حيث أنها تسهم إسهاما فاعلا ومؤثرا بخلق البيئة البحثية الجامعية إذ غالبا ما يردد الجامعيون مقولة مفادها أن الدراسات العليا هي الوسادة التي يتكئ عليها

البحث العلمي ، وهم يعنون بذلك أن البحث العلمي يزدهر بوجود الدراسات العليا والعكس صحيحا أيضا. كما أن بحوث طلبة الدراسات العليا ، وبخاصة بحوث الدكتوراه هي ليست تمارين لتدريب الطلبة على أساليب ومنهجية البحث العلمي فقط ، بل هي أيضا وسائل لسبر غور المعرفة وصولا إلى إضافات علمية واضحة ومحددة لتأكيد قدرة الطالب على امتلاكه أدوات البحث العلمي بصورة جيدة ، واستخدامه لهذه الأدوات لتحقيق أهداف علمية واضحة تتسم بالأصالة وتحديد المعرفة أو حل معضلات تقنية متقدمة

ولهذا فإن بحوث الدراسات العليا بخلاف البحوث الأخرى هي وسيلة وغاية في آن واحد إذ بينما تكون غاية البحوث عادة هي تقصي الحقائق العلمية بهدف أثراء المعرفة وإيجاد الحلول لبعض المشكلات والمعضلات العلمية، نرى أن بحوث الدراسات العليا لا تكتفي هذه الغايات فقط ، وإنما ينبغي أن تكون وسيلة لإعداد باحثين علميين جيدين يمتلكون أدوات البحث ويحسنون استعمالها بعد تخرجهم من جامعاتهم ، أي أن منظومة الدراسات العليا تهدف إلى إعداد قادة وباحثين علميين في آن واحد ، والى خلق المدارس البحثية بهدف إثراء المعرفة الإنسانية، وتوظيف نتائج البحوث لخدمة المجتمع وتحقيق أغراضه في التنمية الشاملة والتقدم لتحسين مستويات المعيشة لأفراده وتأمين أمنه واستقراره في عالم تشتد فيه الصراعات وتتحكم فيه الدول بحسب قدراتها العلمية والتقنية. (عثمان، 2003، ص 22) وهذا يتطلب ايلاء منظومة الدراسات العليا اهتماما خاصة وتوفير كل أسباب نجاحها وتقدمها وتذليل كل العقبات التي تكتنف مسيرتها وبخاصة ما يتعلق منها بتوفير الكتب والدوريات العلمية والأجهزة والمعدات العلمية الحديثة ، والتواصل مع مراكز البحوث والجامعات المتقدمة بكل الوسائل الممكنة ، واعتبار الصرف على هذه الدراسات إنما يمثل استثمارا حقيقيا في بناء القدرات العلمية والتقنية وعلى أن تصرف هذه المبالغ في ضوء كفاءة كل جامعة في تنفيذ برامج الدراسات العليا وقدرتها وتفاعلها مع مؤسسات المجتمع في مجالات توظيف نتائج بحوثها ، ويمكن قياس الإنتاجية البحثية من خلال حجم النشر العلمي في مجلات علمية محكمة ، وقياس جودة هذه البحوث وأصالتها من خلال تقويمات الخبراء ، ومدى الإفادة منها بحسب أهمية ذلك التخصص في التنمية الشاملة في المراحل المختلفة للتطور العلمي والتقني للبلد. (جريو، 2000، ص 98)

ولتزدهر الدراسات العليا في جامعاتنا لابد أن تعتمد هذه الدراسات منظومة رصينة ومرنة في آن واحد لاستيعاب جميع المتغيرات والمستجدات العلمية والتقنية ، وأن تعتمد أسلوب المجاميع البحثية الكبيرة أي تجميع الطاقات العلمية والبشرية والإمكانات المادية من أجهزة ومعدات وكتب ودوريات في أماكن معينة وعدم بعثرة الجهود في مجاميع صغيرة تؤدي إلى ضعف الأداء العلمي وتشتت الجهود دون فائدة علمية تذكر، وكذلك فسح المجال أمام الباحثين وطلبة الدراسات العليا بالإفادة من الأجهزة والمعدات وجميع الإمكانات المتوفرة في المؤسسات الأخرى دون قيود ومعاملتهم معاملة العاملين في تلك المؤسسات ، وأخيرا نقول أن نظام الدراسات العليا لمرحلة الدكتوراه ينبغي أن يكون موجها لخدمة البحث والتطوير بحيث يكون البحث العلمي سمته البارزة والمميزة ، وأن تكون المقررات الدراسية بالقدر الذي يحتاجه البحث العلمي في التخصص العام والدقيق الذي يجري فيه إعداد البحث وتعميق فهمه لتخصصه، واستيعاب تفصيلاته لتكون خير معين له في الخلق والإبداع في ذلك التخصص .

فليس من المعقول في عالمنا المعاصر الذي يشهد ثورة معلوماتية هائلة أن تطلب من طالب الدكتوراه أن يكون موسوعيا في المعرفة ونجعل من أطروحة الدكتوراه مجرد تمرين في البحث العلمي، في الوقت الذي قامت معظم الجامعات الرصينة في أغلب الأقطار المتقدمة بإعادة نظر جادة وشاملة بمناهجها الدراسية ونظمها التعليمية

ليس على صعيد الدراسات العليا فحسب، بل والدراسات الأولية معتمدة التخصص الدقيق أكثر فأكثر .لذا ينبغي أن تتضافر الجهود الخيرة لتطوير برامج الدراسات العليا والارتقاء بها كما ونوعا. (عودة، 2009، ص 111)

ولكن عند مقارنة برامج الماجستير في الجامعات الفلسطينية المتجاورة جغرافياً نجد برامج مكررة إما في تسمية البرامج، أو محتوى المساقات المطروحة فيها، فعلى سبيل المثال بين جامعة النجاح وجامعة بيرزيت نجد تكراراً في برامج ربما لا يزيد عدد الطلاب في كل برنامج فيها عن عشرة طلاب في كل سنة، مثل :هندسة المياه، الصحة العامة، التخطيط والتصميم العمراني. فمثل هذه البرامج يجب أن تدمج في برامج مشتركة بين الجامعتين بغض النظر عن موقعها الجغرافي، لأن تركيزها في جامعة واحدة يعطيها خصوصية أولاً، ويتيح للجامعة تجميع الكفايات العلمية المتخصصة للإبداع في هذا المجال، وتقديم أفضل ما لديها لخدمة طلاب التخصص.

أما البرامج التي يزيد عدد الطلاب فيها عن عشرة مثل إدارة الأعمال والتربية والقانون والآداب، فيمكن الإبقاء على هذه البرامج في كل جامعة مع تنويع التخصصات فيها، فمثلاً في كلية التربية، توجد برامج مثل:

- ✓ الإدارة التربوية
- ✓ مناهج وطرق تدريس
- ✓ أساليب تدريس الرياضيات
- ✓ أساليب تدريس لغة انجليزية
- ✓ أساليب تدريس علوم

وهنا يمكن تصور إيجاد تكامل بين الجامعات في هذه البرامج بحيث يتم التنويع في طرح برامج أساليب التدريس حسب إمكانات كل جامعة، فعلى سبيل المثال إذا توافرت كفاءات علمية في الرياضيات في جامعة من الجامعات فليكن فيها برنامج أساليب تدريس الرياضيات، وإذا توافرت في جامعة أخرى كفاءات علمية في العلوم، فليكن فيها مثل هذا البرنامج، ويمكن عندئذ إعطاء مصداقية أكاديمية لمثل هذه البرامج، بحسب الكفاءات الموجودة فيها، بغض النظر عن الجامعة أو موقعها الجغرافي. (عودة، 2009، ص 101)

وعند مقارنة برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية، مع برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نجد أكثر من ثلاثة عشر برنامجاً مشتركاً بين الجامعتين .مثل الرياضيات، الفيزياء، إدارة المياه، إدارة الأعمال، المناهج وطرق التدريس، اللغة العربية، العلوم، اللغة الانجليزية، الإدارة التربوية، التاريخ، أصول الفقه.

وهنا يمكن أن يدخل العامل الجغرافي في تسويغ ازدواجية هذه البرامج، ولا بأس في ذلك، ولكن يمكن إيجاد سبل تكامل بين هذه البرامج من خلال تقارب في المساقات المطروحة، وتوحيد في المناهج والخطط التدريسية، ورسائل الماجستير وعناوينها، والساعات المعتمدة، وتعليمات منح درجة الماجستير، إلى غير ذلك من سبل التكامل التي يمكن أن تعزز الدراسة في هذه البرامج. (عودة، 2009، ص115)

دور كليات الدراسات العليا في الجامعات:

كلية الدراسات العليا هي المؤسسة الأولى المسئولة عن تدريب الباحثين وإعدادهم وعن تكوين الثروة البشرية، وعن النمو العام للمجتمع، وأنها إحدى السبل الرئيسية التي يفرضها منطق العصر، وتفرضها النظرة المستقبلية لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع .فالبحث العلمي يحتل في الوقت الحالي، مكاناً بارزاً مهما في بناء النهضة العلمية وتقدمها، حيث تعتبر الجامعات ومراكز البحوث هي المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي المهم . اذ من واجبها أن تقوم بتشجيع البحث العلمي وتنشيطه وإثارة الحوافز العلمية لدى الطلاب والدارسين حتى يمكنهم القيام بمهمة البحث على أكمل وجه، فكلية الدراسات العليا تساعد على إظهار قدرة الطلاب في البحث

العلمي وتوجيههم الى جمع وتقويم المعلومات وعرضها بطريقة علمية سليمة في إطار واضح المعالم، يبين قدرة الطالب على إتباع الأساليب الصحيحة للبحث وإصدار الأحكام النقدية التي تكشف عن مستواه العلمي ونضجه الفكري التي تمثل الميزة الأساسية للدراسة الأكاديمية.

وفي هذه المرحلة من التعليم الجامعي يتطلع الطالب إلى:

- ✓ التواصل مع المعرفة التي تم التوصل إليها بالتعرف على مستجدات العلم و البحوث العلمية والإنسانية.
- ✓ أن يجمع ما بين معرفة المستجدات في مجال المعرفة و ما بين التواصل معها من خلال قيامه بالبحث في مسألة علمية جديدة، أو استكمال ما لم يستكمل بعد، مما يشكل رافدا جديدا من روافد المعرفة.

ثانيا: المحور الثاني:

متطلبات مجتمع المعرفة والاقتصاد المبنى عليه:

في هذا العصر الذي تتسارع فيه التغيرات التكنولوجية، تزداد أهمية المعرفة التي كانت دوماً وما تزال حجر الزاوية في تحركات الأمم في مجالات التعليم والبحث والتطوير، فلقد أصبحت المعرفة حالياً سلعة ذات صفة عامة، بدأت تقوم عليها اقتصاديات العالم وسياساته ومجتمعاته لدرجة أنها اخترقت كل أوجه النشاط الإنساني. وهذا ما وضع البشرية على حافة الدخول فيما اصطلح على تسميته لمجتمع المعرفة، ولتجاوز الهوة المعرفية من قبل العالم العربي، يجب على الاعتماد على ثلاث مداخل متزامنة ومترابطة هي:

- استراتيجية استيعاب المعرفة
- استراتيجية تحصيل المعرفة
- استراتيجية نشر المعرفة.

في الواقع، تشكل هذه الإجراءات خطوات عملية للتحرك نحو مجتمع المعرفة إذ يمكن ترجمتها باستراتيجيات عمل متعددة المجالات، تخدم برامج الدراسات العليا بشتى الطرق.

ولهذا يمكن القول أن استراتيجيات تطوير المعرفة يجب رؤيتها من منظور المجتمع ككل بحيث تكون مصدر اهتماماته وتوجهاته، كما ينبغي على التربويين ومن خلال المنظمات الحكومية والأهلية وسائر الهيئات المدنية في المجتمع أن تقوم بتصميم بنية منظومات التعليم والتدريب والبحث والتطوير بما يتلاءم مع متطلبات الإنتاج والرفاه الإنساني وبعبارة أخرى يجب أن تتلاءم مع عملية التطوير ككل لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة. (Gerard, 2000, p 11)

استراتيجية استيعاب المعرفة:

لابد أن يكون لدى المجتمع مقدرات بشرية تستطيع استخدام المعرفة عبر عملية التعليم أساسياً وخاصة في التعليم العالي والدراسات العليا.

لقد بذل العالم النامي ومجموعة الدول العربية جهوداً كبيرة في مضمار استيعاب المعرفة وذلك من خلال التزامها الطويل في بناء نظم تعليمية وبرامج دراسات عليا تستجيب لحاجات الأجيال الجديدة. (الحماقي، 2004، ص37) حيث إن عملية التعلم مدى الحياة ليست طرحاً قابلاً للمناقشة لأنها أصبحت الآن مسألة حرجة في استراتيجية المعرفة وفي عالم يتصف بالانفجار المعرفي، والتغير الثقافي السريع، وكذلك في ظل التنافس الدولي الشديد. وبغض النظر عن موضوع استيعاب المعرفة، ينظر المجتمع الدولي إلى التعليم كحق أساسي للإنسان لماله من إسقاطات على إنتاجية الفرد وعلى مجمل الأبعاد الحياتية له، بالإضافة إلى أن التعليم هو وسيلة حرجة

في تحسين الرفاه الإنساني والنمو والعدالة وذلك بالرغم من ارتفاع تكاليف التعليم، إلا أنها وفي كل الأحوال تبقى اقل من تكاليف الجهل الدائم التي لا يمكن تقديرها. (Steve, 2003, p111)

وفي سياق استراتيجية استيعاب المعرفة تجدر الإشارة إلى أهمية تمويل الموارد الفيزيائية والمادية لمنظومة التعليم خاصة الدراسات العليا، والذي يجب أن يستكمل بإعطاء العناية الخاصة بجودة أداء منظومة التعليم.

استراتيجية تحصيل المعرفة:

إن أول فعل يلزم القيام به في البدء هو تغيير سلوكي للمجتمع بكافة مستوياته من حيث نظرته للعلم والمعرفة بشكل عام، والى تشجيعه للإبداع والتجديد والابتكار وكذلك إقناعه بتطبيقات المكتشفات الجديدة لتحسين الإنتاجية الفردية وبالتالي الدخل الفردي ومن ثم الرفاه الإنساني.

بالإضافة إلى تطوير برامج الدراسات العليا من خلال تغيير موقف المجتمع تجاه المعرفة، دعماومساندة من خلال السياسات التي تقدم المبادرات لتحسين كل من الوضع الاجتماعي وتوفير فرص الاستفادة للعاملين في حقول التعليم والمعرفة، لذلك فان وجود سياسة عامة أمر هام جداً إذ يكون لهذه السياسة دور مفتاحي في تامين دعم فعال لبحث وتطوير منتجين من خلال خريجي الدراسات العليا وكذلك خلق بيئة تمكن القطاع الخاص من تبني وزرع ثقافات جديدة تستجيب لقوى السوق وذلك بالتعاون مع المؤسسات البحثية وكليات الدراسات العليا . (Lundvall,2003, p88)

إن استراتيجية تحصيل المعرفة تستلزم ليس فقط بناء قاعدة معرفية خاصة بالأمة لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير وإنما تسخير وتطويع المعرفة المتوفرة في كل مكان وذلك عبر الانفتاح بمفهومه الواسع وتدعيم الجريان الحر للمعلومات والأفكار. (حيدر ،2004، ص78)

نستطيع القول أن عملية استيراد المعرفة وتطويعها وتوطينها داخلياً عبر منظومة التعليم، ربما تكون المقاربة العملية في مجال استراتيجية تحصيل المعرفة، ولكن هذه المقاربة، لابد لها أن تحاط بمجموعة من الشروط الضرورية لنجاحها في ظل التطورات التكنولوجية الديناميكية ووجود منظومات إنتاج مهتزة وفي أسواق واسعة وغالبا ما تعاني من إشكالية تزايد تكاليف التطوير التكنولوجي. (kimiz,2008, p3)

في هذا السياق نجد أن تقدم الدول العربية في كلا المجالين (الدراسات العليا، والبحث العلمي) ما يزال ضعيفا حتى بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم النامي، وقد يعود السبب في هذا الضعف إلى الطبيعة المحدودة لمخرجات كل من منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وتقارنه المعلومات من حيث استخدامها وتوظيفها وهذا ما يستلزم ست عمليات رئيسية، لا تمثل وحدات متراصة من الأنشطة وإنما إطار متداخل ومتكامل من الأنشطة، تحدث على نحو مستمر، وهي:

1. **تحديد وتشخيص المعرفة:** حيث يمكن تحديد الحاجة للمعرفة من خلال: تحليل عمليات العمل التي تم انجازها ومن ثم تحديد أوجه القصور التي تتطلب معرفة إضافية، عند البدء بعمل في مهمة جديدة ولا تستطيع المعرفة الموجودة انجاز المهمة، عند البدء بعمل في مناطق عمل جديدة، التغييرات في بيئة العمل وبخاصة مع دخول أنظمة وطرق عمل جديدة، أيضاً تحليل المشاريع يمكن ان يساعد في تحديد المعرفة المطلوبة لحل مشكلات حدثت. (Nyhan,2002, p31).
2. **اكتساب المعرفة:** وهي العملية التي من خلالها تسعى المنظمة إلى الحصول على المعرفة من مصادرها المختلفة، هذه المصادر قد تكون داخلية (مستودعات المعرفة) أو من خلال المشاركة في الخبرات والممارسات وحضور المؤتمرات والندوات والنقاش والحوار والاتصال والتي يتم من خلالها نقل المعرفة وتحويلها من ضمنية إلى صريحة والعكس. (الحماقي، 2004، ص67)

3. **تخزين / استرجاع المعرفة**: عملية تخزين المعرفة لا تأتي إلا بعد تحليل المعرفة وتنقيتها والتثبت من دقتها ووضعها في صورة منسقة وفي صور تخزينية تساهم في تداولها بسهولة ونشرها واستخراجها بدقة ويسر من قبل أفراد المؤسسة. (حيدر، 2004، ص 81)
4. **توزيع المعرفة:** وهذه العملية يسميها البعض نقل المعرفة والبعض يسميها نشر المعرفة والبعض الآخر يسميها توزيع المعرفة. وعبر هذه العملية تجد المعرفة الجديدة طريقها إلى المواقع الأخرى في المجتمع لتصبح في أيدي المهتمين الذي هم أقدر على استثمارها بما يؤدى إلى قيم مضافة للمجتمع، سواء أنجز من خلال تحرك الناس بمعارفهم الشخصية أو بنشر المعرفة الصريحة من خلال نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وعمليات نشر المعرفة يمكن أن تكون إما موجهة بالحاجة ، أو موجهة حيث يمكن أن تؤدى بفعالية بغض النظر عن توقيت الحاجة إليها فعمليات نشر المعرفة المقادة بالحاجة إليها فدائماً ما تستخدم أنظمة سلبية (خاملة)لمساعدة الأفراد على إيجاد المعرفة الصريحة أو إيجاد من هم واسعي الاطلاع (الخبراء) عندما يشعرون بالحاجة لمعرفة إضافية ، أما أنظمة نشر المعرفة الفعالة فتقوم بتصنيف المعرفة وأنماط الناس الذين يمكن أن يستفيدوا من أنماط المعرفة المتنوعة ، ثم توجه المعرفة الجديدة بصورة فعالة ونشيطة لهؤلاء الناس ولتلك العمليات حتى يمكن استثمار المعرفة المتاحة بشكل فعال .(Nyhan,2002, p38).

5- **تطبيق المعرفة:** إن تطبيق المعرفة أكثر أهمية من المعرفة نفسها، إذاً ليست القوة في المعرفة ولكن القوة في تطبيق المعرفة وتحويلها إلى ممارسات وإجراءات عمل تؤدى إلى تطوير المجتمع وزيادة إنتاجيته وتنافسه، إذ أن جدوى العمليات السابقة مرهون بكفاءة تطبيق المعرفة، وربما يصبح تطبيق المعرفة خطوة مهمة في تمحيص المعرفة وتطويرها لان بالتطبيق تتضح عورة المعرفة مما يستثير العقول لتطويرها ومن ثم توليد معرفة جديدة. والجدير بالذكر انه يمكن التمييز بين آليات ثلاث لتطبيق المعرفة هي: (المنظمات العربية للتربية والثقافة ، 2006، ص494)

- **التوجيهات:** وهي مجموعة محددة من القواعد والإجراءات والتعليمات التي يتم وضعها لتحويل المعرفة الضمنية للخبراء إلى معرفة صريحة لغير الخبراء.
- **الروتين:** أنماط للأداء ومواصفات للعمليات تسمح للأفراد بتطبيق ودمج معرفتهم المتخصصة دون الحاجة للاتصال بالآخرين.
- **فرق العمل ذات المهام:** حيث يتم استخدامها في المواقف التي تكون فيها المهام معقدة وتتسم بقدر من عدم التأكد ولا يمكن استخدام التوجيهات أو الروتين بشأنها، وفي هذه الآلية تتولى الفرق التصدي لحل المشكلات.

وانجاز تطبيق المعرفة على نحو فعال قد يتطلب محفزات جديدة وعمليات مراقبة جديدة، للتأكد من أن المعرفة التي ابتكرت في مكان آخر لا تسقط ضحية لفكرة ليس مخترع هنا، إذ قد يستبعد أو يهمل البعض استخدام المعرفة في عملياتهم وإجراءاتهم بدعوى أنها مستوردة من الخارج أو وضعها الآخرون لأعمالهم ولا دخل لنا بها في الوقت الذي تكون فيه هذه المعرفة الجديدة مقيدة فعليا.

ثالثا: المحور الثالث:

المسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا:

يحتم علينا العصر الحالي البحث في آليات تطوير برامج الدراسات العليا، والعمل على جعله ذو فائدة في إنتاج المعرفة واستثمارها، حيث أن التحديات التي تدعو إلى تطوير الدراسات العليا:

- تزايد الطلب على برامج الدراسات العليا.
- تزايد المؤسسات التي تقدم برامج الدراسات العليا.
- توافر أعضاء هيئة التدريس، والذي يجب استثماره بشكل أفضل.
- الحاجة إلى صياغة العملية التربوية، بصورة تمكن الدارسين من مواكبة التطورات العلمية المتلاحقة. كذلك التعامل مع المستجدات في المجال التربوي.
- الحاجة إلى الانتقال من التعليم إلى التعلم.
- الانتقال بالتعليم من كونه مرحلة إلى التعليم مدى الحياة.
- إيجاد الميكانيزمات اللازمة للتعامل مع التحديات قبل حدوثها، والتعامل مع عالم المعرفة ز
- تنمية مهارات العمل الفريقي، والبحوث الجماعية.
- الاهتمام باستشراف المستقبل، وعلوم المستقبليات.
- ربط الدراسات العليا والبحث العلمي باحتياجات سوق العمل.

حيث إن أي نظام تعليمي جامعي ينظر إليه ككيان متكامل، مؤلف من مجموعة من العناصر المترابطة تبادلياً، والمتكاملة وظيفياً، وجميعها تعمل في نسق متوازن لتحقيق رسالة الجامعة ، لذلك فان محاولة تطوير أي مكون من مكونات النظام يستدعى _ بالضرورة _ التعامل مع باقي المكونات وتطويرها هي الأخرى حتى يعود للنظام اتزانه وكفاءته.

والشكل التالي يوضح مكونات نظام الدراسات العليا، في ضوء مجتمع المعرفة، والاقتصاد المبني عليها مكونات نظام الدراسات العليا

المدخلات	العمليات	المخرجات
- الفلسفة والأهداف. - البنية التحتية - التجهيزات العلمية - الهيئة العلمية وأعضاء هيئة التدريس (نظم التطبيق، نظم المتابعة) - البرامج الدراسية (تطبيق المعايير العالمية، تقارير البرامج والمقررات) - نظم وقواعد القبول والتسجيل. - الأنشطة والخدمات. - الجهاز الإداري. - قواعد البيانات. - الموارد المالية.	- العمليات الأكاديمية (التدريس، البرامج وتنفيذها، تقويم المؤسسة) - العمليات الإدارية والتنظيمية (أنظمة الاتصال، ميكنة العمليات، تدريب الكوادر، بيئة العمل، القيادة والحوكمة، المصداقية والأخلاقيات) - جودة الخدمات مقدمة للطلاب والأساتذة والعاملين (أسلوب الارشاد الأكاديمي، مستوى الأنشطة الطلابية، الخدمات المكتبية، الأنشطة العلمية والبحوث، خدمات المشاركة المجتمعية)	- كفاءة الخريجين علميا ومهنيا. - رضاء العملاء داخليين وخارجيين. - النشاط العلمي (الاستشارات، التدريب، المشاريع) - التمويل (ضمان مصادر التمويل، استمرارية التمويل) - الاستفادة من التغذية الراجعة (بحوث تشخيصية، مكونات التفوق، التقويم المستمر، خطط التحسين)

التغذية الراجعة: وتضمن تفعيل الإجراءات التصحيحية، بناءً على المعلومات الواردة من مكونات النظام.

وبناءً على الشكل السابق تتحدد المسوغات العامة لتطوير الدراسات العليا، فيما يلي:

1- الاتجاهات العالمية لتطوير القدرات البشرية:

حيث تسعى الدول إلى تطوير قدراتها البشرية بصورة مستمرة بهدف زيادة إنتاجيتها وذلك لتحقيق مستويات معيشية رفيعة ومعدلات نمو اقتصادي عال لمواجهة احتمالات المستقبل الذي بدأت البشرية تشهد أولى ملامحه وهو عصر المعلومات والاقتصاد الرقمي، الذي يبشر بنشوء مجتمع المعرفة.

لذلك نجد غالبية الدول تكرس أجزاء معتبرة من ميزانيتها المالية لدعم عمليات تأهيل وتدريب القدرات البشرية وسائر أنواع الأطر من خلال الجامعات والدراسات العليا والبحث والتطوير، تتمثل مخرجات هذه الإنفاقات بآثار ايجابية على النمو العام للدولة من حيث جودة المنتجات وتخفيض تكاليفها (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 2006، ص495)

في هذا الصدد تقوم الدول بخلق منظومات مؤسساتية لتطوير الأطر وبناء القدرات البشرية، ومن هنا تعد منظومة التعليم العالي والدراسات العليا المصدر الرئيسي لتوليد عمال المعرفة الذين يعاد زجهم في تلك المنظومة بهدف الارتقاء بها وبواسطة حقنها بمعارف متقدمة ومكتسبة من قبل هؤلاء العمال وذلك توطئة لبناء او لدعم منظومات وطنية للتجديد والابتكار تسخر لخدمة مجتمع المعرفة وتساهم في الاقتصاد المرافق لهذا المجتمع والمبني أساساً على المعرفة.

ولهذا فان تقدم الدول العربية في كلا المجالين (التعليم العالي _ البحث العلمي وثقافة المعلومات) مازال ضعيفاً، ويعود السبب في ذلك إلى الطبيعة المحدودة لمخرجات كل من منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع العربي الذي يواجه مشكلات، أهمها: (Steve,2003, p115)

- قدرة ضعيفة في التغطية المالية لتكاليف مجالات التعليم والبحث العلمي مع غياب الحاجة الاجتماعية الملحة.

- عدم وجود أسواق كبيرة أو جهات اجتماعية تعنى بمسألة الارتقاء بهذه المنظومات مع وجود روابط هزيلة بين القطاعات الإنتاجية ومنظومة الدراسات العليا والبحث العلمي.

إذن يمكن وصف الوضع الراهن لمنظومة الدراسات العليا والبحث العلمي في الدول العربية بأنه في حالة تراجع وربما تدهور، تحتاج إلى عملية إصلاح أو إنقاذ، وذلك للأسباب التالية:

1. في العالم العربي، هناك ترابط قوى بين أزمة التعليم والبحث العلمي من جهة وبين السياسات ذات الصلة من جهة ثانية. لقد تجلى ذلك بوضوح من خلال العوائد الضحلة على دخل الفرد بالرغم من إنفاق المليارات خلال العشر سنوات الماضية على منظومة البحث العلمي والتطوير. (Hirwani,2006, p78)
2. الدول العربية في المستوى الأدنى من حيث تمويل منظومات التعليم والبحث لديها وذلك استنادا بالاستناد إلى تقرير منظمة اليونسكو (UNESCO, 2009:177)

2- تأثير العولمة على منظومة التعليم والدراسات العليا والبحث:

حيث إن المعرفة أساسية في تيار العولمة، لابد للعولمة أن يكون لها تأثير عميق في نقل المعرفة وبناء الأطر المعرفية والمهارات المتنوعة. كما ان الحاجة الملحة إلى تنمية رأس مال فكرى، تستلزم من الدول في تمويل وإدارة مسألة التعليم بمجملها سواء في الدول النامية أو المتقدمة وذلك ضمن إطار أساسيات وطنية تحكم عمليات التربية عموما والتعليم العالي والدراسات العليا خاصة، لكن هذه السياسات بالرغم من طبيعتها الوطنية فهي ذات بعد عالمي أو هي معولمة بحد ذاتها لأنها تهدف أساساً إلى توليد أو خلق منظومات ابتكار وتجديد.

تكون مخرجاتها بالضرورة عالمية بسبب التنافس في مجتمع المعرفة، لذلك يتم التركيز من قبل الدول النامية في آسيا، على إتباع العمليات التالية في بناء اقتصاد المعرفة لديها: (دياب، 2006، ص500)

- تسعى الدول عامة إلى زيادة دعم الدراسات العليا لخلق منظومات وطنية للابتكار بهدف الاستفادة من نتائجها أو عوائدها كمقومات أساسية للتنافس في مجتمع المعرفة.
- أصبحت برامج البحث والتطوير والتدريب والتعليم لدى الجامعات في الدول المتقدمة ذات صفة عالمية بحيث يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم والبحث والتطوير في الدول النامية، يعود السبب في ذلك إلى أن مخرجات هذه البرامج ينبغي ان تصب بل تشكل مكونات منظومات التجديد والابتكار التي تعمل على الصعيد العالمي.
- تخطيط الدول إلى إنشاء شركات قائمة على الثقافة والعلم توظف لديها أطراً معرفية مؤهلة حتى في جامعات العالم النامي للدخول في الاقتصاد الرقمي.

3- التصاق الابتكار بالمعرفة:

حيث تعود العلاقة الحميمة بين الابتكار والمعرفة إلى ارتكاز الابتكار على العلم (وبالتالي المعرفة الكيفية من جهة، وعلى الارتكاز القوى لاقتصاد اليوم على المعرفة.

من المشهور انه على الرغم من أن الأنشطة الاقتصادية كانت وفي جميع العصور تعتمد على المعرفة، إلا انه من المؤكد أن دورها في اقتصاد اليوم يختلف من الناحية النوعية عن دورها في أي عصر مضى. وعلى الرغم من أن طبيعة هذا الاختلاف وتداعياته غير واضحتين بشكل دقيق إلا أن من الثابت أن ديناميكية الاقتصاد الجديد تزداد اعتماداً على رأس المال الفكري المبنى على التعلم وتوليد المعرفة على حساب رأس المال الفيزيائي.

في الحقيقة أصبحت المعرفة (ونقصد بها المعرفة المرمزة) تعامل هذه الأيام كسلعة، تغلف وتباع وتشترى بطريقة وحدود لم يسبق لها مثيل من قبل، ولعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مركزياً في ذلك من خلال تخفيض كلفة وزمن نقل المعرفة على شكل معطيات ومعلومات وأفكار، بالإضافة إلى زيادة المقدرة على الولوج إليها وامتصاصها واستثمارها. (آغا، 206، ص238)

لكن ما يجب الانتباه إليه هو أن ظهور ما سمى بالاقتصاد القائم على المعرفة، إن كان قد جاء مرادفاً لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فانه لم يكن مشمولا بها، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست بحد ذاتها معرفة ولا تؤدي بالضرورة إلى خلق وتطوير المعرفة، فهذه التكنولوجيا، على الرغم من دورها الأساسي في تسريع عملية توليد ونشر المعرفة ومن كونها في ذات الوقت مستفيدة من زيادة اعتماد الاقتصاد عليها، إلا أنها ليست إلا مورداً من مواردها هذا الاقتصاد الجديد. (دياب، 2006، ص511) إن الجديد في الأمر هنا التغير التكنولوجي المتسارع والمكانة الهامة التي أصبحت تحتلها المعرفة في قلب النمو الاقتصادي.

رابعا: المحور الرابع:

رؤية مقترحة لتطوير الدراسات العليا في ضوء دراسات المستقبل، وتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة.

سبل النهوض بالدراسات العليا:

1. إجراء مسح وطني شامل لتحديد الإمكانات البشرية المؤهلة بمختلف التخصصات من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه بهدف الاستفادة منها.
2. استطلاع إمكانية الاستفادة من تبادل المتخصصين العرب والأجانب داخل الوطن وخارجه لدعم برامج الدراسات العليا.

3. توطيد علاقات التعاون بين الجامعات والمؤسسات المعنية بموضوعات الأبحاث في مجال الدراسات بما يؤمن أفضل سبل الاستفادة من هذه البحوث.
4. تيسير سبل المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية والعربية والدولية ذات الصلة بنقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة لما توفره من فرص ممتازة لتبادل الخبرات وتعزيز العلاقات بين العلماء والباحثين.
5. إعادة النظر في التخصصات والبرامج القائمة وإدخال تخصصات وبرامج جديدة تتناسب وتلبى حاجات التنمية الشاملة، لاسيما الدراسات المستقبلية.
6. الاهتمام في برامج الدراسات العليا بتشجيع إجراء البحوث في موضوعات تتصف بالإبداع والابتكار، حتى لو تطلب ذلك تمويلا من الجامعات لبعض البحوث التكميلية.
7. عقد لقاءات دورية بين طلبة الدراسات العليا وإدارات الجامعات لسماع آرائهم ومشكلاتهم، وإمكانية تقديم الحلول الممكنة للمشكلات التي تواجههم، وكذلك الاستفادة من آرائهم واقتراحاتهم في تقييم البرامج والمقررات وتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات.
8. مواصلة إجراء التقويم الدوري لبرامج الدراسات العليا بشكل مستمر بهدف تحديثها وتطويرها، على أن يكون التقويم ذاتيا وخارجيا حسب طبيعة البرامج.

وعليه يمكن اقتراح المشروع الاسترشادي التالي للنهوض بالدراسات العليا، والاستفادة منها في الاقتصاد المبني على المعرفة:

اسم المشروع	الكلية الوطنية للدراسات العليا والبحث العلمي. مشروع وزاري غير هادف للربح ملحق بمركز للأبحاث ومكتبة علمية حديثة
وصف المشروع	إنشاء وزارة التربية والتعليم كلية غير هادفة للربح، تستثمر فيها الثروة البشرية من الباحثين والأساتذة في الجامعات، لتقديم خدمة تعليم عالي، متميز، تعتمد في موازنتها على نفسها بحيث يسدد الطلاب فيها جزء من تكلفة التعليم، ويتم استثمار العوائد في تطوير وربط هذه الكلية بأرقى الجامعات العالمية (ويخضع لمعايير الهيئة الوطنية للجودة والاعتماد)
مبررات المشروع	- الحد من تكرار البرامج المعتمدة في الدراسات العليا (الماجستير) في الجامعات بحيث تصبح تحت غطاء واحد، وطرح مقومات منح درجة الدكتوراه. - التخفيف من معاناة الطلبة الراغبين في الحصول على درجة الدكتوراه في السفر والإقامة خارج الوطن (حيث يراع في هذا المشروع التنويع في الخبرات مقدمة)
آليات عمل المشروع	- يكون لهذه الكلية الحق في منح الدرجات العلمية (الماجستير، الدكتوراه). - تعمل هذه الكلية في منظومة متكاملة بنظام التخصصات العلمية الحديثة وعلوم المستقبل والتخصصات البينية. - تحدد هذه الكلية نظام القبول وسياسات التمويل والبرامج العلمية وطرق التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس للإشراف العلمي، بحيث يراع التنويع في الخبرات ومستوى الدرجات العلمية.

	- التنسيق مع المؤسسات الخدماتية والإنتاجية للاستفادة منها وإفادتها بنتائج الأبحاث.
ما يميز المشروع	- تستطيع هذه الكلية من خلال ميزانيتها المستقلة تشجيع الشباب الباحثين، وتبنى الأفكار الجديدة من خلال المؤسسات التعليمية (العامة، الخاصة) بحيث يتم تكوين فرق عمل بحثية من الحاصلين على درجة الماجستير في تخصصات مختلفة، ودفعهم نحو الميدان. - يمكن أن تطرح الكلية مجموعة من المشاريع لتمويل المقترحات البحثية والابتكارية للشباب.
الفوائد المتوقعة من المشروع	* تنمية قدرات طلاب الدراسات العليا ومهارات التعليم الذاتي المستمر والدائم لديهم من خلال دمج وترابط التعليم والبحث العلمي مع مشكلات المجتمع وسبل حلها. كما يمكن الاستفادة من هذا المشروع من خلال: المستوى التنظيمي: حرية واستقلالية وتميز ومرونة في التعامل. حرية الانتقال بين الجامعات الفلسطينية والعربية، والاعتراف المتبادل. حرية نظم القبول والإشراف والتحكيم. المستوى العلمي والأكاديمي: تشجيع زيارة العلماء المتميزين من الجامعات العربية والأجنبية للتدريس والإشراف على طلاب الدراسات العليا. اكتشاف إبداعات وابتكارات البحث العلمي من خلال " شباب الباحثين" دعم التنافسية. تخصصات لعلوم المستقبل والعلوم الجديدة. تقديم مشاريع بحثية ذات علاقة بالمجتمع. المستوى التمويلي: منح وبعثات وتمويل من الهيئات الأجنبية والعربية. إنشاء مراكز تسويقية للبحوث. العلاقات مع الجامعات: علاقات تبادلية ودرجات مشتركة مع الجامعات. تعاقد مع المعامل البحثية في الجامعات المختلفة، والاستعانة بأعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة من خلال الإشراف.

قائمة المراجع:

- آغا، واثق رسول (2006): الابتكار في مجتمع المعرفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- الحماقي، الصادق (2004): مجتمع المعرفة – رؤية نظرية نقدية، المؤتمر " مجتمع المعرفة – المفهوم والخصائص"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- الحولي، عليان وأبو دقة، سناء (2004): تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 2(2)، ص 391-424.
- الخفاف، عبد علي (2007): الرسائل العلمية- ترف أم حل للمشكلات؟ ورقة عمل مقدمة إلى الندوة المصاحبة للمؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في اتحاد الجامعات العربية المنعقد في جامعة (الجنان- بيروت) في 21-22/ 4/ 2007.
- الديك، سامية (2009): مدى فاعلية مساقات الدراسات العليا في تنمية المهارات والقيم البحثية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، بحث مقدم إلى مؤتمر (استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين)، جامعة النجاح الوطنية، 16-2009/7/17، نابلس.
- السحباني، عبد الستار (2001): واقع العلاقة بين الجامعة والمحيط في الوطن العربي وآفاقه، المجلة العربية للتنمية، 21(1)، ص 25-60، تونس.
- السلمي، فالح (2006): مدخل متكامل لتطوير الدراسات العليا من خلال تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة: تجربة عمادة الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز، السجل العلمي لندوة الدراسات العليا وخطط التنمية، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (2-3/مايو/2006)، الرياض.
- الصاوي، محمد (2000): أهداف جامعات دول مجلس التعاون الخليجي – دراسة تحليلية مقارنة في ضوء بعض المعايير، المجلة التربوية، 14 (5)، ص 77-138
- العتيبى، خالد بن عبد الله (2000) :تقويم برامج الدارسات العليا في الجامعات السعودية، المملكة العربية السعودية، المطابع الوطنية الحديثة.
- المحروق، ماهر (2009): دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية التي تعقدها منظمة العمل العربية، 6-2009/7/8، دمشق.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2006): التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تونس.
- المنيع، محمد (2002): متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، الندوة الدولية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440هـ، وزارة التخطيط، الرياض.
- أبو سمرة، محمد (2007): استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها إلى ما يلبي حاجات تحقيق التنمية الشاملة، المؤتمر الثالث لاتحاد نقابات أساتذة الجامعات الفلسطينية " الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي"، المجلد 1، جامعة القدس.

- جريو، داخل حسن (2006): التعليم الجامعي المعاصر (اتجاهاته وتحولاته)، الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية، بغداد.
- حيدر، عبد اللطيف (2004): الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، السنة 19، العدد 21.
- دويكات، خالد (2009): دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، مؤتمر (استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 16-2007/7/17
- دياب، آصف (2006): المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، تونس.
- دياب، آصف وعبد الواحد، نجيب (2006): دور الدولة في دعم البحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- زاهر، ضياء الدين (1998): الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- سليمان، هناء (2006): صيغة مقترحة للدراسات العليا في التربية في ضوء إستراتيجية تطوير منظومة التعليم العالي (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة.
- عثمان، سليم (2003): مشكلات طلبة الدراسات العليا في جامعات الضفة الغربية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- عودة، خليل (2009): تكامل برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، مؤتمر (استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين)، جامعة النجاح الوطنية، 16-2009/7/17، نابلس.
- كسناوي، محمود (2001): توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية)، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- كنعان، أحمد (2001): البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 38، ص 5-27.
- مؤسسة اليونسكو UNESCO (2009): التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- Ashwin, P.(2006): Changing Higher Education, The Development of Learning and Teaching, Rout ledge, London.
- Alcantara, A. (2001): Should Universities in Developing Countries Stop Doing R&D? Center for International Higher Education. London.
- El-Khawas, E.(2009): Defining the Role of Academics in Accountability ، Higher Education Management and Policy, V.21 No.1, P.89-100.

- Ellis, S. (2003): Cultivating knowledge Culture, Inside Knowledge, 7(4), Dec.2003.
- Gerad, V.(2000): Towards knowledge Society, Foundation Travail University Infose_number 6.
- Hooper, S. & Williams. P. (1993): The effects of cooperative learning and learner control on High – and average-ability students educational Technology ، Research and Development ، 41 (4) ، 5-16.
- Kent, B. (1996): The World Bank and UNESCO on Higher Education, Center for International Higher Education.
- Kimiz, D. (2008): Putting knowledge to work in an educational setting, Retrieved 21 October 2008.
- <www.sla.org/doucuments/pulting knowledgework.doc.> (28-12-2020)
- Lilly, S. & Other (2007): Setting Professional Standers for Accreditation in Teacher Education, The NCATE Model, Paper in First National Conference for Quality in Higher Education, 4-6/ 2007, Alyamama College, Saudi Arabic.
- Lundvall, B. (2003): National Innovation Systems- Theoretical Foundations and Implications for Europe, Roskilde.
- Nyhan ,B. (2002): Knowledge Development-research and Collaborative learning, Taking steps towards the knowledge society , Cede fop reference series (35),Official publication of the European communities, Luxembourg.
- Trice, A. (2006): Oxford Graduate Students – Perspectives on Academic and Students life. <www.adminplan.crown.Oxford.edu/reports/grad.pdf.> (2-1-2011)

دوردراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية

ياسين محسن محمد العماري
باحث دكتوراه بقسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب -الجمهورية اليمنية

الملخص: هدف البحث إلى التعرف على دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي، بأسلوبه التحليلي، لوصف طبيعة دراسة الجدوى، وطبيعة مراحلها، ومن ثم استقراء دورها في إنجاح البرامج والمشاريع بالجامعات اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أبرزها: فاعلية دور دراسة الجدوى في تحديد مدى صلاحية البرنامج/المشروع من مختلف النواحي(البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، التنظيمية والإدارية، الاجتماعية، المالية، الاقتصادية) بأسلوب كمي وعلمي، فضلاً عن دورها الفاعل في توفير مستوى معين من البيانات والمعلومات الدقيقة، وتحويلها إلى ارقام متوقعة بمستوى تأكد عال، فضلاً عن تأثيرها على اتخاذ القرار المناسب، والمحافظة على الموارد من الهدر وسوء الاستخدام والضياع والتلف، وفي ضوء ذلك قدم البحث العديد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الجدوى، دراسة الجدوى، الجدوى المبدئية، الجدوى التفصيلية، البرامج، المشاريع.

Abstract: The aim of the research is to identify The role of the feasibility study in the success of development programs and projects, and to achieve this, the descriptive approach was used, in its analytical method. To describe the nature of the feasibility study, and the nature of its stages, and then extrapolate its role in the success of development programs and projects, The study reached many conclusions, the most prominent of which are: The effectiveness of the role of the feasibility study in determining the validity of the program / project from various aspects (environmental, legal, marketing, technical, organizational and administrative, social, financial, and economic) in a quantitative and scientific manner. In addition to its effective role in providing a certain level of accurate data and information, and converting them into expected numbers with a high level of certainty, In addition to its influence on taking the appropriate decision, and preserving resources from waste, misuse, loss and damage, In light of this, the research presented many recommendations and suggestions.

Key words: : feasibility, feasibility study, initial feasibility, detailed feasibility, programs, projects.

أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمة البحث:

إن اختيار نجاح أي برنامج/مشروع يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، وهذا ما يسمي اقتصادياً بدراسة الجدوى، والتي نبعت من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية على درجة عالية من الأهمية لدعم صناعة القرار الاستثمارية في ظل درجة معينة من المخاطرة وعدم التأكد (زيرار، 2013، 2).

ومن هنا برزت دراسة الجدوى كأحد فروع الاقتصاد الإداري الهادف إلى ترشيد القرار الاستثماري من خلال وجوب قيام البرنامج/المشروع على دعائم الصلاحية الاقتصادية وبطريقة علمية (الحاج، 2012، 1). وبوصفها منهجية علمية لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، ونموذج محاكاة للبرنامج/المشروع يتم تصوره قبل البدء في تنفيذه لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع (السيد، 2018، 60). وأداة تحليلية فعالة يمكن استخدامها لتقييم المشاريع من وجهات نظر مختلفة، واختيار الأفضل وفقاً لرغبات وتطلعات صاحب المشروع (يوسف ومرهج، 2018، 1). وقد فرضت دراسات الجدوى نفسها كإحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، التي انبثقت من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية ذات أهمية كبرى في صناعة القرارات الاقتصادية المتعلقة بأنشاء البرامج والمشاريع أو برفضها (نور الدين، 2010، 205). وفي هذا السياق فإن أي دراسة للجدوى يجب أن تبدأ بالأبحاث الإدارية التي توضح نوع وربحية الفرص الاستثمارية المتاحة حتى يتم وضع تصور عام عن طبيعة منافع وعوائد كل فرصة متاحة، ومن ثم القيام بالمفاضلة بين هذه الفرص واختيار أنسبها (الحاج، 2012، 7). لذا زاد الاهتمام بدراسة الجدوى في المؤسسات التعليمية بهدف تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في المستقبل، عن طريق رسم الخطوط التي على ضوئها يمكن تجنيد جميع الطاقات والإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف (محمد، 2007، 306). ولكي يمكن الحكم على مدى تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج/المشروع، فإنه يجب القيام ببعض الدراسات المتخصصة التي تمكن من اتخاذ القرار السليم المتعلق بإنشاء البرنامج/المشروع من عدمه، وتسمى هذه الدراسات بدراسات الجدوى(الطائي، 2013، 131). والتي تفيد في توفير كل المعلومات المتعلقة بالبرنامج، فضلاً عن أنها تساعد في التنبؤ بالتكاليف المطلوبة ومصادر الحصول عليها، والفوائد والعوائد المتوقعة (الطائي، 2013، 132).

ومن هذا المنطلق وفي ظل الاهتمام المتزايد تجاه دراسة الجدوى يرى الباحث أن هناك حاجة ملحة لدراسة دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية، وهو ما تناوله في البحث الحالي.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن عملية إعداد دراسة جدوى البرامج والمشاريع تمثل ضرورة ملحة في الجامعات اليمنية، في ظل ما تعانيه من شحة الموارد وندرتها(العماري، 2021،). وفي ظل ما تشير إليه الكثير من الدراسات التي تؤكد على ضرورة إقرار البرامج والمشاريع بناءً على دراسة جدوى متكاملة، وعدم الإقدام على اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج والمشاريع إلا بعد القيام بعمل دراسات جدوى قائمة على معلومات وبيانات دقيقة وفق منهجيات علمية؛ لضمان أن تكون البرامج والمشاريع مجدية ومفيدة، وأكثر إنتاجية وفاعلية والحكيمي(2017). إلا أن القيادات في الجامعات اليمنية لا زالت تتجاهل دور دراسات جدوى البرامج/المشاريع بحجة أن الجامعات مؤسسات عامة لا تركز على الجانب

الربحي(العماري، 2021،). فلا زالت الجامعات اليمنية تعاني من ضعف في عملية التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات التعليم الجامعي بما فيها دراسة الجدوى التي تعد إحدى أدواته الهامة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 90). فلا توجد خطط مسبقة للبرامج/المشاريع على مستوى الأقسام والكليات في الجامعات الحكومية اليمنية (مجلي، 2016، 236). وهذا ما جعل الكثير من الدراسات كدراسة الهلالي (2005)، ودراسة الحكيمي(2017)، تؤكد على ضرورة اصدار قانون خاص وشامل للتعليم بالجامعات اليمنية يتناول أهم الجوانب الإدارية التي يتم على ضوئها إنشاء برامج/مشاريع تواكب التطورات التكنولوجية، وتقديم التسهيلات للقائمة منها على دراسة جدوى شاملة.

وفي هذا الصدد وفي ظل العديد من العوامل المتمثلة في ندرة الموارد، وكثرة الطلب على برامج ومشاريع التعليم الجامعي، وهدر الموارد التي تنفق عليها في الجامعات اليمنية، فإن هناك حاجة ملحة لإجراء العديد من الدراسات العلمية للتعرف على دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية، بما يؤدي إلى الإسهام في حل المشكلات الحالية، وإعادة النظر في الرؤية المستقبلية، وضمان تقديم برامج/مشاريع أكثر إنتاجية، بما يجعل منها محرك لعجلة التنمية، ومن هنا تولدت لدى الباحث فكرة البحث الحالي، الذي تمثلت مشكلته بالسؤال الرئيس الآتي:

ما دوردراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المنطلقات النظرية لدراسة الجدوى بحسب ما أشارت إليه الدراسات العلمية المتخصصة؟
- ما دور عمليات التعرف على الفرص في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية ؟
- ما دور دراسة الجدوى المبدئية في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية ؟
- ما دور دراسة الجدوى التفصيلية في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية ؟
- ما دور التقييم النهائي واتخاذ القرار في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية ؟
- ما مستوى تقديرات الخبراء لأهمية دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية ؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى التعرف على دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية من خلال التعرف على الآتي:

- المنطلقات النظرية لدراسة الجدوى بحسب ما أشارت إليه المصادر العلمية المتخصصة.
- دور عمليات التعرف على الفرص في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية .
- دور دراسة الجدوى المبدئية في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية .
- دور دراسة الجدوى التفصيلية في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية .
- دور التقييم النهائي واتخاذ القرار في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية .
- مستوى تقديرات الخبراء لأهمية دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في التعرف على النقاط الآتية:

- يسهم البحث الحالي في توفير معلومات عن دراسة الجدوى يهتدي بها أصحاب الاختصاص من المسؤولين وصناع القرار في الجامعات اليمنية وغيرها في وضع حد لها.

- يساعد في لفت أنظار المسؤولين وصناع القرار إلى أهمية دراسة جدوى البرامج والمشاريع.
- يعتبر إضافة علمية جديدة تضاف إلى حصيلة المعارف العلمية في مجال دراسة جدوى البرامج والمشاريع في الجامعات اليمنية، وهو مصدر معرفي في مجال البحوث والدراسات العلمية التي تحتاجها المؤسسات في الجمهورية اليمنية بشكل عام، والجامعات بشكل خاص.
- يمثل حافزاً لإثارة اهتمام الباحثين الآخرين لبحث موضوع دراسة الجدوى في المؤسسات المختلفة.
- ندرة الدراسات التي تناولت دراسة جدوى البرامج والمشاريع في الجامعات اليمنية، إذ يعد البحث الحالي الأول في الجمهورية اليمنية الذي تناول دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع حسب علم الباحث.
- الإسهام في حل المشكلات الحالية في الجامعات اليمنية وإعادة النظر في رؤيتها المستقبلية، وضمان تقديم برامج/مشاريع أكثر إنتاجية واستمرارية، بما يجعل منها محرك لعجلة التنمية،

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالحدود الأتية:

1. **الحدود الموضوعية:** يتمثل الحد الموضوعي للبحث بـ" دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية".
2. **الحدود المكانية:** يتمثل الحد المكاني في الجامعات اليمنية الحكومية فقط.
3. **الحدود الزمانية: تم** تنفيذ البحث الحالي خلال العام الجامعي 2021م.

مصطلحات البحث:

يشتمل البحث الحالي على عدة مصطلحات من أهمها:

دراسة الجدوى: يقصد بها: مجموعة الاختبارات والتقديرات التي يتم إعدادها بنية الحكم على صلاحية المشروع المقترح، واتخاذ القرار تجاهه، وذلك في ضوء توقعات التكاليف والعوائد، طوال العمر الافتراضي للمشروع (قويدري، 1997، 5).

ويعرفها الباحث بأنها: سلسلة مترابطة من الدراسات المبدئية والتفصيلية التي تجريها الجامعات اليمنية للبرامج والمشاريع التنموية، منذ بداية كونها فكرة إلى غاية إقرار قبولها أو رفضها، وتكون دراسة من مختلف النواحي البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية، الإدارية، الاقتصادية، المالية.

البرنامج: تعد البرامج أقسام كبيرة داخل الوظيفة تحدد المنتج النهائي للوحدات الرئيسة، والبرنامج عبارة عن مجموعة من المشاريع المتناسقة التي تكمل بعضها البعض لتحقيق أهداف مقصودة(سرايا، 1983، 25).

ويعرفه الباحث إجرائياً: بأنه: مجموعة من المشاريع المخططة التي يتم تصميمها في الجامعات اليمنية، لتقديم مجموعة من الخدمات للفئات المستهدفة، بطريقة منسقة ومحددة زمنياً ومادياً بغرض تحقيق أهداف مقصودة.

المشروع: نشاط مستقل ضمن برنامج أو برامج فرعية، لتحقيق أهداف قصيرة (الحاج والغيثي، 2010، 57).

ويعرفه الباحث بأنه مخطط يتضمن مجموعة من الأنشطة التي يتم تصميمها في الجامعات اليمنية للحصول على منافع اقتصادية أو خدمية وهذه المشاريع إما أن تكون تثقيفية تدريبية محددة كتنمية المهارات الحياتية، أو مشاريع إنشائية تطويرية تأخذ الشكل المؤسسي مستقبلا.

ثانياً: الدارسات السابقة:

قام الباحث بمراجعة المكتبات الجامعية والمركز الوطني للمعلومات، وكذلك تصفح المواقع الالكترونية العلمية للجامعات والمراكز العلمية المحلية والعربية والأجنبية المتوفرة على شبكة النت؛ وذلك لاستخراج الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، وبعد الجهود المضنية في البحث تم الحصول على بعض الدراسات، والتي يمكن عرضها كما يأتي:

1. **دراسة زيرار(2013):**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري في دراسة حالة لقرض استثماري لدى البنك الوطني في الجزائر، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، الذي يمكن من توضيح جوانب الموضوع النظرية، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على منهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن دراسة الجدوى المالية هي أداة لها دور في عملية تقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري، وإن كل قرار استثماري يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات لتقييم الجدوى المالية، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة العديد من التوصيات والمقترحات.

2. **دراسة خان (2014):**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية دراسة الجدوى المالية فيما يختص باتخاذ قرار التمويل والاستثمار، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن دراسة الجدوى المالية تساعد على اتخاذ قرار التمويل وترشيده بالإضافة إلى توجيهه إلى أفضل البدائل، كما أوصت الدراسة بإنشاء مكاتب دراسات تختص بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمختلف المشاريع الاقتصادية.

3. **دراسة العنزي (2016):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الجدوى الاقتصادية وأهميتها وعناصرها وعلاقتها بالتعليم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية للتعليم تشمل الدراسة التسويقية وتتمثل في الكفاية الخارجية للتعليم، الدراسة الفنية وتتمثل في الكفاية الداخلية للتعليم، والدراسة المالية والاقتصادية وتتمثل في مقابلة القيم المالية والنتائج الكمية الأخرى الناتجة عن الدراسة التسويقية أو سوق العمل.

4. **دراسة الحكيمي (2017):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور دراسة الجدوى في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في وزارة التربية والتعليم ووزارة الإدارة المحلية بالجمهورية اليمنية، واعتمدت الدراسة على الجمع بين المناهج(الوصفي التحليلي، المقارن، المسحي)، فيما تألف مجتمع البحث من كلٌ من وزارة التربية والتعليم ووزارة الإدارة المحلية، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة، حيث تمثلت عينة البحث بالعاملين في إدارة نظم المعلومات في كل من الوزارتين باستخدام منهج المسح الشامل، فيما تم استخدام البحث(الاستبانة، المقابلة الفردية، الملاحظة) كأدوات لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: وجود دور نسبي لدراسة الجدوى في تنفيذ نظم المعلومات في كلا الوزارتين، نظراً للتنفيذ الجزئي غير المكتمل، واتساع الفجوة بين الأهداف النظرية والتطبيقية والطموحات

والتطلعات المستقبلية، وأن إغفال مرحلة من مراحل دراسة الجدوى ينتج عنها تعثر جزئي أو كلي لمشاريع نظم المعلومات، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة العديد من التوصيات والمقترحات.

5. دراسة عثمان و إبراهيم (2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات التمويلية لمشاريع البنية التحتية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الخارجيين والعاملين بديوان المراجعة القومي والمصرفيين والعاملين بوزارات الاستثمار والبنية التحتية والمالية والاقتصاد الوطني وبعض الأكاديميين، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن نجاح دراسات الجدوى لمشاريع البنية التحتية يتوقف على توفر البيانات والمعلومات الملائمة، وأن تعدد المعلومات الملائمة عن مصادر التمويل يساعد على اتخاذ قرارات رشيدة ونجاح مشاريع البنية التحتية.

6. دراسة العماري(2021):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دراسة جدوى البرامج والمشاريع في الجامعات اليمنية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليل، الذي يمكن من توضيح جوانب الموضوع النظرية، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن ضعف مؤشرات دراسات جدوى البرامج/المشاريع في الجامعات اليمنية يأتي نتيجة لضعف قناعات القيادات في الإدارات الجامعية بدور دراسة الجدوى في ترشيد القرارات، وقدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، واختيار البرامج والمشاريع التعليمية التي تحقق للمجتمع أعلى منفعة مادية واجتماعية.، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة العديد من التوصيات والمقترحات.

مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، نجد أنه وعلى الرغم من تباينها في الأهداف، والمنهج، والمجتمع، والعينة، والأدوات؛ فإنها تناولت دراسات الجدوى، سواءً كانت المباشرة منها، أو غير المباشرة، ويمكن مناقشتها، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف، والفجوة المعرفية التي يسعى البحث الحالي إلى تحقيقها من خلال ما يأتي:

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية، وبذلك يكون قد اتفق مع دراسة زيرار (2013)، ودراسة الحكيمي (2017)، ودراسة عثمان وإبراهيم (2018)، ودراسة الحكيمي (2017)، واختلف مع بقية الدراسات الأخرى.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، واسلوب دلفي، وبذلك يكون قد اتفق جزئياً مع دراسة زيرار (2013)، ودراسة خان (2014)، ودراسة العنزي (2016)، ودراسة الحكيمي (2017)، ودراسة عثمان وإبراهيم (2018)، ودراسة العماري(2021)، واختلف مع بقية الدراسات الأخرى.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تمت الاستفادة منها في الجوانب الآتية:

- إثراء الإطار العام والخلفية النظرية للبحث الحالي في ضوء الأطر المرجعية النظرية لتلك الدراسات.
- ساعدت في تحديد الإجراءات التنفيذية لتعرف على دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية.
- معرفة الأدوات العلمية والأساليب الإحصائية التي تتناسب مع موضوع البحث الحالي.
- ساهمت في معرفة وتحديد الفجوة المعرفية التي يسعى البحث الحالي لتحقيقها.
- ساعدت في تحديد المنهج الذي يتناسب مع موضوع البحث الحالي.
- ساعدت في استخلاص الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

ما تميز به البحث الحالي:

يمكن الإشارة إلى الجوانب التي تميز بها البحث الحالي، والتي تمثلت بما يأتي:

- تناول البحث الحالي دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج والمشاريع التنموية ليكون الأول على مستوى الجامعات اليمنية يتناول هذا الموضوع.
- تناول البحث الحالي ثمانية أنواع من الدراسات التفصيلية (البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية، التنظيمية والإدارية، الاقتصادية، المالية)، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذا الشكل، إذ أن كل الدراسات السابقة كانت تكتفي بالتطرق لبعض دراسات الجدوى التفصيلية فقط.

ثالثاً: منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

نظراً لطبيعة موضوع البحث الحالي وأهدافه، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة، وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج، والتنبؤ بمسارها المستقبلي، بالإضافة إلى استخدام اسلوب دلفي لمعرفة أراء الخبراء والمختصين نحو الدور الذي تقوم به دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ وذلك بتطبيق خطواته الرئيسية التي تنتهي بالوصول إلى إجماع عام بين الخبراء.

عينة البحث:

نظراً لطبيعة البحث الحالي، وتحقيق أهدافه تم اختيار عينة البحث بطريقة قصدية من القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات اليمنية ممن توافر فيهم الخبرة والتخصص، في مجال الإدارة التربوية والتخطيط الاستراتيجي، واقتصاديات التعليم، والعلوم الإدارية، والعلوم الاقتصادية، وبلغ عددهم(45) قائداً أكاديمياً وإدارياً ملحق رقم(2).

أدوات البحث:

نظراً لطبيعة أهداف البحث، فقد استخدم البحث الحالي أداة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وقد تكونت الاستبانة من (79) فقرة موزعة على أربعة مجالات، تعبر عن دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية.

الصدق:

للتحقق من صدق الاستبيان استخدم الباحث طريقة صدق المحكمين، وذلك بعرض الاستبيان بصورته الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، والاقتصاد واقتصاديات التعليم، بلغ عددهم(12) محكماً، ملحق رقم(1)لاستطلاع آرائهم بشأن الاستبيان، والحكم على مدى صدق انتماء كل فقرة إلى المجال الذي تندرج تحته، والحكم على مدى دقة مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان، وحذف أو إضافة أو تعديل أي من عبارات للاستبيان، وقام الباحث بحساب متوسط تقديرات المحكمين لكل فقرة من فقرات الاستبيان وتم الأخذ بنسبة اتفاق (80%) على الأقل كمؤشر على الصدق الظاهري للاستبيان.

الثبات:

للتحقق من ثبات الأداة قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي، باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0.992)، وتعد هذه القيمة مرتفعة جداً في مستوى الثبات.

معيار الحكم على مستوى تقديرات الخبراء لدوردراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية:

تم إعداد معيار للحكم على مستوى تقديرات الخبراء لدور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، بحسب استجابات الخبراء المشاركين وذلك وفق الخطوات الآتية:

- حساب المدى وذلك بطرح أكبر قيمة أكبر بديل في الاستبانة من أصغر قيمة أصغر بديل(5-1=4).
- حساب طول الفئة وذلك بقسمة المدى وهو (4) على أكبر قيمة في الاستبانة وهي (5)، (4÷5=80.).
- إضافة طول الفئة وهو (80.) إلى أصغر قيمة في الاستبانة وهي (1)، وذلك للحصول على الفئة الأولى، لذا فإن الفئة الأولى ستكون من (1- 1.80)، ثم إضافة طول الفئة إلى الحد الأعلى من الفئة الأولى، وذلك للحصول على الفئة الثانية، وهكذا حتى الوصول إلى الفئة الأخيرة. واستناداً إلى قاعدة التقريب الرياضي يمكن التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة كما يأتي:

جدول(1) يوضح الحد الأدنى والأعلى للمتوسطات الحسابية/النسب المئوية/الدلالة اللفظية لكل بديل في المقياس بصورته الأولية

قيمة البديل	الحد الأدنى والأعلى للمتوسط الحسابي لكل بديل		الحد الأدنى والأعلى للنسبة المئوية لكل بديل		الدلالة اللفظية لمستوى تقديرات الخبراء
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
5	4.21	5	%84.2	%100	كبيرة جدا
4	3.41	4.20	%68.2	%84	كبيرة
3	2.61	3.40	%52.2	%68	متوسطة
2	1.81	2.60	%36.2	%52	صغيرة
1	1	1.80	%20	%36	صغيرة جداً

ونظراً لأن النتائج الأولية الي أظهرتها استجابات أفراد العينة كانت في الجهات الطرفية من المقياس الخماسي قام الباحث بتعديل المقياس بتقسيم درجات مستويات المتوسطات الحسابية إلى ثلاثة مستويات للمقياس (كبيرة، متوسطة، صغيرة)، وفقا للمعادلة الآتية:

طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات.

وحيث إن المدى هنا = الفئة العليا– الفئة الدنيا

فطول الفئة= (5-1) ÷ 3 = 1.33.

- إضافة طول الفئة وهو (1.33) إلى أصغر قيمة في الاستبانة وهي (1)، وذلك للحصول على الفئة الأولى، لذا فإن الفئة الأولى ستكون من (1- أقل من 2.33)، ثم إضافة طول الفئة إلى الحد الأعلى من الفئة الأولى، وذلك للحصول على الفئة الثانية، وهكذا حتى الوصول إلى الفئة الأخيرة. وبناءً عليه تم اعتماد المقياس التالي للحكم على المتوسطات الحسابية وفق المستويات الموضحة في الجدول الآتي:

جدول(2) يوضح الحد الأدنى والأعلى للمتوسطات الحسابية/النسب المئوية/الدلالة اللفظية لكل بديل في المقياس بصورتة النهائية

قيمة البديل	الحد الأدنى والأعلى للمتوسط الحسابي لكل بديل		الحد الأدنى والأعلى للنسبة المئوية لكل بديل		الدلالة اللفظية لمستوى تقديرات الخبراء
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
3	3.66	5	%73.2	%100	كبيرة
2	2.33	أقل من 3.66	%46.6	%73	متوسطة
1	1	أقل من 2.33	%20	%46.4	صغيرة

- عرض المقياس بعد تعديله على مجموعة من الخبراء المتخصصين في القياس والتقويم من أجل تحكيمه وإبداء ملاحظاتهم عليه، وبدورهم استحسنوا هذا الإجراء وأبدوا موافقتهم عليه، وأكدوا على أفضليته في حال ظهرت مثل هكذا نتائج (في الجهات الطرفية من المقياس الخماسي)، ملحق رقم(3).

رابعاً: الخلفية النظرية للبحث:

تعد المنطلقات النظرية للمفاهيم التي يحتوي عليها البحث أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في الوصول إلى الخلفية العلمية للمشكلة التي يدرسها، بهدف التعرف على المنطلقات النظرية المرتبطة بالبحث، ومن هذا المنطلق فإن هذا الجزء يحتوي على عرض المنطلقات النظرية لدراسة جدوى البرامج والمشاريع في الجامعات اليمنية؛ وبما يحقق هدف البحث المتمثل بالسؤال: ما المنطلقات النظرية لدراسة جدوى البرامج والمشاريع في الجامعات اليمنية بحسب ما أشارت إليه المصادر العلمية المتخصصة؟ ولمعرفة ذلك تم الرجوع إلى المصادر العلمية وعرضها كما يأتي:

مفهوم دراسة الجدوى:

تشير كلمة جدوى لغوياً إلى المنافع والعوائد والتكاليف سواء كانت مادية او اجتماعية، وترجع أول ممارسة لتحليل المنافع والتكاليف إلى عام 1936م في أمريكا عندما صدر قانون التحكم في الفيضانات، يسمح بإقامة مشاريع مقاومة للفيضانات إذا كانت المنافع المرجوة من تلك المقاومة تزيد عن تكلفتها (دليل، 2018، 27).

ومن هذا المنطلق فإن الجدوى تعني الفائدة او العائد المتوقع حدوثه من المشروع وقد يكون هذا العائد ماديا وقد يكون اجتماعياً وهو مقدار الفائدة التي سوف تعود على المجتمع جراء القيام بالمشروع والتي تلبي احتياجات المجتمع بخدمة معينة (قوشجي، 2019، 2).

ومن المنظور التعليمي فإن دراسة الجدوى تعد عملية مقصودة مبنية على أساس من الدراسة العلمية هدفها الأساسي تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى تحقيقها في المستقبل، وذلك عن طريق رسم الخطوط

التي على ضوئها يمكن تجنيد جميع الطاقات والإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع لتحقيق هذه الأهداف (محمد، 2007، 306). وأياً كانت دراسة الجدوى إلا أنها تُعرف بأنها:

- دراسة تبحث في مدى الفوائد التي يمكن تحقيقها من مشروع ما على أسس تحليلية للبدائل المتاحة، بغرض تبني القرار السليم (زويل، 2007، 38).
- منهجية علمية لاتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، وتعد نموذج محاكاة للبرنامج/المشروع يتم تصوره قبل البدء في تنفيذه لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع (السيد، 2018، 60).
- مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجري لتحديد مدى صلاحية المشروع من عدة جوانب: قانونية، تسويقية، إنتاجية، مالية، اقتصادية، اجتماعية لتحقي أهداف محددة تُمكن في النهاية من اتخاذ القرار الخاص بالمشروع من عدمه بمعنى قبول المشروع أو رفضه (قوشجي، 2019، 4).

مما سبق يتضح أن دراسة الجدوى تمثل سلسلة من المراحل والدارسات المتتابعة التي تقضى في التحليل النهائي بإقرار إنشاء برنامج معين من عدمه سواء كان هذا البرنامج جديدا أو توسعياً، أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر، ويمكن القول إنه لا يتاح دائماً التطبيق التقني الدقيق للمفهوم خاصة عند تقويم البرامج/المشاريع التربوية؛ بسبب صعوبة الوصول إلى البيانات، المتعلقة بالتكاليف أو المتعلقة بالفوائد، ولذا فإن مقاربات التقييم الاقتصادي للتربية كثيراً ما تستند إلى مؤشرات مشتقة من المدخلات أو العمليات أو المخرجات، مع القيمة العالية لمؤشرات المخرجات، بالنظر إلى أن المدخلات عادة ما تكون مدركة بصورة كبيرة حينما يتعلق الأمر بالمشاريع المنفذة في أرض الواقع.

أبرز السمات المميزة لدراسة الجدوى:

هناك مجموعة السمات تميز دراسة الجدوى، يتمثل أبرزها فيما يأتي: (قوشجي، 2019، 4)

1. النظرة المستقبلية: أي أنها تتعامل مع المستقبل فدراسة الجدوى تعني دراسة إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات، ويمتاز عنصر الوقت فيها بالأهمية البالغة نتيجة إلى عدم ثبات الفرص المتاحة أمام المشروع لفترات طويل؛ وذلك بسبب التطورات المتسمرة في بيئة المشروع وهذا يتطلب تحديث الدراسات باستمرار.
2. تقديرات احتمالية: أي انه طالما والدراسة تتعلق بالمستقبل فإن محتواها تمثل تقديرات احتمالية تحمل في طياتها احتمالات مطابقة الواقع والانحراف عنه، الأمر الذي يعطي أهمية متزايدة لمراعات دقة التقديرات.
3. تعدد المراحل وترابطها: إن دراسة الجدوى تتكون من مراحل وخطوات متخصصة مترابطة ومتداخلة ومتتابعة ونتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمرحلة التي تليها، وفي نهاية كل مرحلة يتم اتخاذ قرار إما بالانتقال إلى المرحلة التالية أو التوقف، ولذلك فإن أي خطأ في إعداد أية مرحلة ينعكس أثرة على المرحلة اللاحقة لها.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن دراسة الجدوى في المجال التعليمي تتميز بما يأتي:

- تهدف إلى تحديد مدى صلاحية فكرة البرنامج/المشروع التعليمي للتنفيذ من عدمها.
- تركز على تقييم البرامج/المشاريع التعليمية من عدة جوانب (تسويقية، فنية، بيئية، قانونية، تنظيمية وإدارية، اجتماعية، مالية)، ويتوقف عليها اتخاذ قرارات تنفيذ تلك المشاريع وتمويلها من عدمه.
- تُعد ضرورية لكل البرامج/المشاريع التعليمية بصرف النظر عن نوعها وحجمها.
- تتضمن نوع من الترابط بين مراحل دراسة الجدوى، إذ تعد مخرجات كل مرحلة كمدخلات للمرحلة الأخرى.

أهمية دراسة الجدوى في التعليم الجامعي:

تتمثل أهمية دراسة الجدوى في التعليم الجامعي في مجموعة من الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال إجراء دراسات للبرامج/المشاريع، أهمها: (أبو بكر وحيدر، 2000، 34)

- تمكن من اختيار البرامج والمشاريع التعليمية التي تحقق للمجتمع أعلى منفعة مادية واجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- تمكن من اختيار البرامج والمشاريع التي تسهم في حل بعض المشكلات القومية مثل استيعاب الطلاب، وتوفير العملات الأجنبية واستخدام الموارد المحلية وغيرها.
- تمكن من توفير المعلومات ووضوحها للمسؤولين ومتخذي القرار عن البرامج والمشاريع التعليمية وجدواها تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب لتمويلها وتنفيذها.
- استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بشكل أمثل، بما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الجامعية.
- تساعد متخذ القرار في الجامعات على المفاضلة بين البدائل المتاحة (عطية، 2000، 23).
- تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل الخطط بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة (عطية، 2000، 23).
- تساعد في التنبؤ بالتكاليف التي يمكن أن بتطلبها المشروع والفوائد المتوقعة(الطائي، 2013، 132).
- تسهم في التقليل من مخاطر عدم التأكد من خلال الأخذ في الحسبان التأثيرات المختلفة على الأداء مثل تغيرات أسعار مستلزمات البرنامج/المشروع، وتكاليف التمويل والتطورات التقنية (كداوي، 2002، 18).
- تسهل عملية الحصول على التمويل، حيث أن إعداد صاحب المشروع لدراسة تثبت جدوى المشروع من الأمور التي يشترط توافرها في المشروع حتى يتم منحة التمويل المطلوب (كداوي، 2002، 18).
- تكتسب دراسات الجدوى أهمية خاصة في مجال التعليم الجامعي لما لها من أثر فعال في تحقيق خططه وأهدافه وتطويره ليتمكن من المنافسة العالمية وخاصة في ظل قلة الموارد المالية المتاحة (محمد، 2007، 307).
- تكتسب دراسة الجدوى أهمية أخرى في عصر العولمة لأن المعارف والمهارات التي توفرها نظم التعليم هي أساس نجاح برامج التنمية وخططها وأساس التقدم والرقي للمجتمعات، لذا تقاس جدوى المؤسسات التعليمية من خلال قدرتها على المنافسة العالمية، وتدويل أعمالها خارج مجتمعاتها المحلية، وكذلك إنتاج مخرجات بشروط ومواصفات محددة مطلوبة محليا وعالمياً (محمد، 2007، 307).

من خلال ما سبق يتضح أن دراسات الجدوى تكتسب أهمية خاصة في مجال التعليم لما لها من أثر فعال في تحقيق خططه وأهدافه وتطويره؛ ليتمكن من المنافسة غلى المستوى الإقليمي والدولي، خاصة في ظل سوء إدارة الموارد في المؤسسات الجامعية وعدم القدرة على الاستغلال الأمثل لها، لذا فإن دراسة الجدوى توفر مستوى معين من الأمان على الموارد المراد انفاقها على البرنامج/المشروع المقترح، فضلاً عن كونها تُمكن من المفاضلة بين البرامج/المشاريع المقترحة، والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، بالإضافة إلى أنها تعمل على تحليل البيانات والمعلومات، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب حول صلاحية البرنامج/المشروع المقترح، والشروع في تنفيذه أو التخلي عنه ورفضة، وذلك بناء على معايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية.

مبررات الاهتمام بدراسات الجدوى لمشاريع التعليم:

تتمثل المبررات التي تدعو إلى الاهتمام بدراسة جدوى برامج/مشاريع التعليم بالآتي: (العتابي، 2009، 29)

- اختلاف أهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اليوم تماماً عما كانت عليه في خمسينيات القرن الماضي، ولقد أجمع الاقتصاديون والاجتماعيون على أن التغيير الذي أدخل على هذه العملية المصيرية(التنمية) يشمل مفاهيم ومقومات عديدة ومتباينة وأنه يتطلع إلى تحقيق أهداف مختلفة، ويستخدم أدوات جديدة تختلف جميعاً عما كانت عليه خلال السنوات الماضية، وتعد دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم هذه الأدوات وتأكيداً على مصداقية ما ذهبنا إليه، فإن الدارسين في حقل العلوم الاقتصادية بشكل عام، ودراسة الجدوى بشكل خاص يؤكدون على نجاح عملية التنمية وإمكانيات تنفيذ أهدافها وتمويل استثماراتها تعتمد على سلامة دراسات المشاريع المكونة لها، ويرتكز هذا النجاح على إنجاز هذه الدراسات بدقة وحسب أساليب وأسس صحيحة تبنى على إحصاءات دقيقة وعلى تنبؤات تمثل متغيرات المشروع المستقبلية.
- تحديد المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي ذلك لأن النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون بمعزل عن البعد الزمني إما بالنسبة لتلك المشاريع التي تتولى تقديم خدمات، كالتعليم والصحة مثلاً فإن عملية المفاضلة تتم باختيار البديل الأفضل باستخدام معيار فاعليه التكاليف شريطة مراعاة نوعية الخدمات وكميتها معا(James S.Ang.1991. 46) .

أهداف دراسة الجدوى:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيقها، أبرزها:(السيسي، 2003، 26)

أ- اختيار المشاريع التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد النادرة، إذ يتعين على المشاريع التي يقع عليها الاختيار أن تتصف بالفعالية وقابلية النمو والملائمة.

ب- إتاحة الفرصة لاختيار المشاريع التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل: البطالة، عدم عدالة توزيع الدخل، ويتم هذا من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية في عملية التقييم.

ت- الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، فالمشروع المقترح يحتاج إلى تقديم دراسة الجدوى إلى الجهات الحكومية المختصة والتي بدورها تقوم بتعديلات على هذه الدراسة لتختبر مستواها.

أساسيات دراسة الجدوى:

ينبغي على القائم بدراسة الجدوى الإلمام بمجموعة من الأساسيات، أبرزها:(ابو الفتوح، 2003، 31)

1. الإلمام بالتوجه الاستراتيجي: بمعنى توافر المرونة في الإستراتيجية الأساسية، والقدرة على التكيف لمواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ولا يتأتى ذلك إلا بالاختيار السليم للاستثمارات القادرة على تحقيق الأهداف، وعلى إمكانية الاستمرار في بيئة غير مستقرة، وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع وتطوير المهارات اللازمة للبقاء.
2. الاختيار بين البدائل والتحقق منها: تتعدد البدائل المتاحة أمام القائمين على دراسة الجدوى.
3. الحصول على البيانات اللازمة وجودتها: يعتبر عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل المحددة لنوعية البيانات المعتمدة في دراسة الجدوى، لهذا يجب توخي الدقة والسلامة في هذه البيانات، وذكر مصادر جمعها.

متطلبات دراسة جدوى البرامج/ المشاريع في الجامعات:

تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى على نوعية البيانات والمعلومات، ومصداقيتها؛ لذا فإن توافر بيانات ومعلومات تفصيلية عن المشروع تعد مطلباً أساسياً لضمان اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، أي

اتخاذ القرار الاستراتيجي الكفء والسليم، ولأجل أن يكون المشروع خاضعاً للدراسة والتقييم لابد أن تتوافر فيه جملة من المتطلبات والشروط، أهمها ما يأتي: (كداوي، 2002، 19)

1. تحديد طبيعة وحجم الخدمة التي يقدمها البرنامج/المشروع وتحديد مستوى الطاقة الاستيعابية لغرض معرفة مدى قدرتة على تلبية الطلب، وعلى ضوء هذه المعلومات يصبح بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة.
2. المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الاستيعابي.
3. تقدير احتياجات المشروع من العناصر البشرية وتحديد مهامها وواجباتها وتكاليفها.
4. دراسة بيئات المشروع الداخلية والخارجية ومعرفة الآثار المترتبة عليها.
5. معرفة وتوقع الصعوبات والمشاكل التي ستنشأ في المستقبل.
6. الإلمام بالقوانين والتشريعات والشروط للبلد الذي سيتم وضع المشروع فيه.

فيما يرى الصيرفي، (2005، 24)، أن دراسة الجدوى تقتضي عدد من المتطلبات تضمن نجاحها، أهمها:

- فريق عمل متنوع الخبرات والكفاءات وفقا لنوع المشروع وحجمه، فكلما كبر حجم المشروع تطلب الأمر تخصصات علمية وتنوعاً في عدد الخبراء والعاملين في المشروع.
- تكوين فريق عمل يقوم بتنفيذ عملية دراسات الجدوى عن طريق مكتب فني متخصص على حساب المشروع.

مشاكل وصعوبات دراسات الجدوى:

تتمثل أهم المشاكل والصعوبات التي تقف أمام انجاز دراسات الجدوى، بما يأتي:(تمجغدين، 2009، 211)

1. عدم توافر ودقة المعلومات: تعتبر مشكلة عدم توافر ودقة المعلومات العقبة الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشاريع، والتي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم، وتزداد حدة هذه المشاكل مع عدم دقة المعلومات الصادرة من الجهات المختلفة، وفي الكثير من الحالات الامتناع عن تزويد القائم بالدراسة بالمعلومات المطلوبة بدعوى سريتها، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم وضوح دور أجهزة المعلومات في توفير المعلومات لطالبيها، ومثل هذه المشكلات تزيد من صعوبة الاعتماد على الدراسات مقدمة لمشروع ما.
2. النقص الواضح في المتخصصون في دراسات الجدوى: إذ يتطلب القيام بدراسات الجدوى وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة.

يتضح مما سبق أن القيام بدراسات الجدوى للبرامج والمشاريع في الجامعات اليمنية سيواجه بالعديد من المشاكل والصعوبات التي تقف أمام انجاز هذا النوع من الدراسات، وتزداد حدة هذه المشاكل مع عدم توافر ودقة المعلومات المتعلقة بدراسة الجدوى بالجامعات اليمنية، وفي الكثير من الحالات الامتناع عن تزويد القائم بالدراسة بالمعلومات المطلوبة بدعوى سريتها، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم وضوح دور أجهزة المعلومات في توفير المعلومات لطالبيها، بالإضافة إلى الظروف الغير مستقرة والمرتبطة بالمشروع أو المحيطة به كارتفاع أسعار المواد والمدخلات التي يستخدمها.

مراحل دراسة الجدوى في مجال التعليم الجامعي:

يقصد بمراحل دراسة الجدوى المراحل الزمنية المتتابعة التي يمر بها البرنامج/المشروع من بداية كونه فكرة إلى أن يصبح برنامجاً/مشروعاً قائما كخدمة معينة لمجموعة من المستفيدين (موسى وسلام، 2009، 26).

ويمكن القول أن عملية دراسة الجدوى تمر بالمراحل الآتية: (دليل، 2018، 3).

1. **دارسة الفرص المتاحة.**
2. **دارسة الجدوى المبدئية.**
3. **دارسة الجدوى التفصيلية:**
4. **التقييم النهائي و اتخاذ القرار:**

ويمكن توضيح تلك المراحل والدراسات من خلال الشكل الآتي:

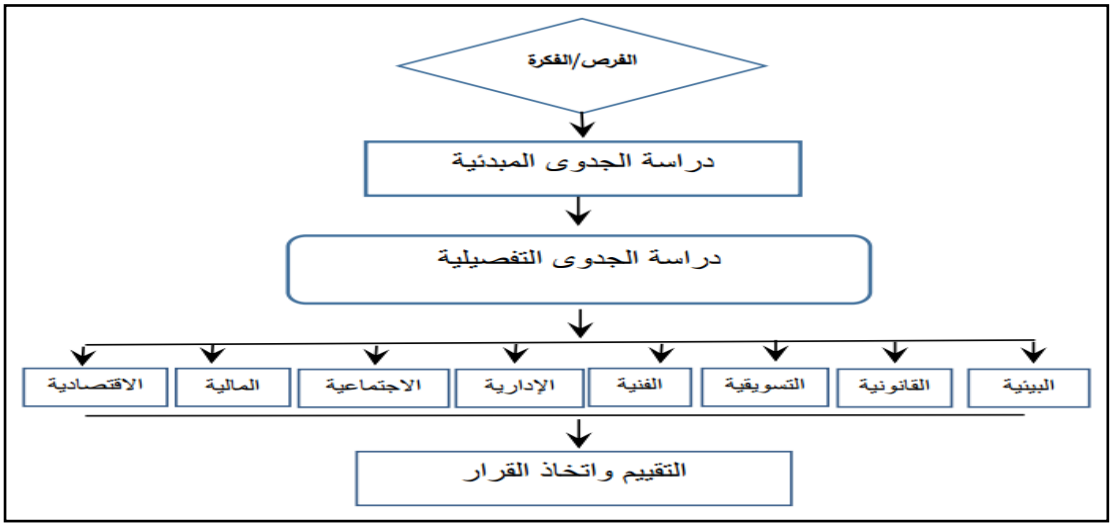

شكل (1) يوضح مراحل دراسة الجدوى في مجال التعليم الجامعي

المصدر: إعداد الباحث

المرحلة الأولى: مرحلة تحليل الفرص:

يشكل موضوع تحليل الفرص واكتشاف المنتجات/الخدمات الجديدة أهمية كبيرة، وأمراً لا يخلو من الصعوبات والمخاطر، كتعرض هذه المنتجات/الخدمات إلى الفشل عند تقديمها إلى السوق بسبب عد إشباعها الاحتياجات المستفيدين، أو عمد التأكد من وجود طلب حقيقي وفعال عليها، أو عدم ملائمة الوقت الذي قدمت فيه إلى السوق وغيرها من الأسباب، ومن هنا تتضح أهمية تحليل الفرص، لذا فإن هذا يستدعي دراسة متأنية لاختيار الفرص التي تحقق للبرامج والمشاريع العائد والفائدة المطلوبة، ويمكن القول أن مرحلة تحليل الفرص تتمثل في القيام بخطوتين أساسيتين، هما ما يأتي: (تمجغدين، 2019، 39)

الخطوة الأولى: التعرف على الفرص المتاحة :

تُعدعملية التعرف على الفرص الخطوة الأولى لدراسة الجدوى ومن أهم مصادر الأفكار الآتي:(عبدالعزيز، 1987، 21)

- التعرف على رغبات واحتياجات المستفيدين في مجالات الأنشطة المختلفة.
- التعرف على رغبات واحتياجات المؤسسات العامة والخاصة والتي يتم إشباعها من خلال المنتجات والخدمات، وذلك كمدخل لصياغة مشروع جديد يلبي تلك الرغبات.

- الإبداع العقلي لتوظيف المستجدات التقنية المعاصرة في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة، سواء كانت هذه السلع والخدمات استهلاكية أو وسيطة.
- تحليل خبرات ومنحنى تعلم المستثمرين الحاليين في الصناعات والأنشطة القائمة بأحد القطاعات الإنتاجية أو الخدمية بالدولة ودراسة مدى جاذبية هذه الخبرات وترجمتها إلى أفكار استثمارية حال ثبوت جدواها.
- تحليل التشريعات المتعلقة بالأنشطة والبرامج الاقتصادية بالدولة واستقصاء آراء المستثمرين المرتقبين.

ويعد الهدف الرئيسي لهذه المرحلة هو الوصول إلى أفضل الخيارات المتاحة والممكنة، والتي تعرف باعتماد أفضل سيناريو ممكن، وهي نقطة البداية الأنشطة المتعلقة بالمرحلة المبدئية(يوسف ومرهج، 2018، 22).

معايير اختيار الفرص المقترحة للبرامج والمشاريع:

هناك مجموعة من المعايير لاختيار منتجات/خدمات جديدة، تتمثل بما يأتي: (تمجغدين، 2019، 39)

1. أن يخدم المنتج/الخدمة حاجة غير مخدومة حالياً، ويظهر ذلك نتيجة لما يأتي:
   - لم يكون هناك من يستطيع أن يقدم المنتج/السلعة تشبع هذه الحاجة، ولم يتم اكتشاف هذه الحاجة.
2. أن يخدم المنتج/الخدمة سوقاً حالية يتغلب فيها جانب الطلب على جانب العرض، بمعنى أن يتنافس المنتج/الخدمة مع أخرى مماثلة في السوق لا تستطيع المؤسسة المنافسة تغطية الطلب الحالي بشكل كامل.

2. المرحلة الثانية: دراسة الجدوى المبدئية:

يقصد بها تلك الدراسة التي يتم اتخاذها في مرحلة البدء بالمشروع، وهي دراسة تأخذ طابع سريع ولا تتطلب فحص دقيق وتفصيلي حتى لا يتكبد من يقوم بها نفقات كبيرة، الهدف منها التأكد من عدم وجدود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع المقترح (علام، 2008، 29). أي أنها دراسة استكشافية للأوضاع والظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية، وبالتالي تصبح مهمتها الكشف عما إذا كان سيتم الدخول في دراسات الجدوى التفصيلية المكلفة أم لا، وفي نفس الوقت هي في حد ذاتها تحدد تكلفة إجراء دراسات الجدوى التفصيلية، ويكون القرار في نهاية الدراسات المبدئية إما الاستمرار في إعداد دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع أو رفضة(زيرار، 2013، 4).

ويمكن القول أن الدراسة المبدئية تتطلب القيام بما يأتي:(عرفة وشلبي، 2009، 11)

- تحديد الموانع الجوهرية والقانونية التي قد تحول دون تنفيذ فكرة المشروع، وذلك من خلال دراسة القوانين والتشريعات الاقتصادية ذات العلاقة بها في موطن التنفيذ، والبحث عن أي موانع قد تحد من تنفيذ المشروع.
- دراسة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، والتوصل إلى فكرة مبدئية عن احتمال قبول المشروع أو رفضه.
- إجراء مسح أولي لاستكشاف الصعوبات التي تكمن وراء تنفيذ المشروع، ومدى القدرة على تجاوزها أو تخفيفها، ووضع البدائل والحلول للمشاكل المتوقعة في ضوء النقاط السابقة وبيان البدائل المتاحة.
- إعطاء تقديرات تقريبية بشأن المعدلات المتوقعة للمخاطر مقابل المعدلات المتوقعة للفوائد.

يتضح مما سبق أن دراسات الجدوى المبدئية تعد بمثابة دراسة استطلاعية سريعة تستهدف التوصل إلى حكم أولي على مدى احتمال نجاح البرنامج/المشروع المقترح في الجامعات اليمنية، من حيث موائمته للقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ومدى طلب المجتمع لمخرجاته وخدماته، ومدى اتفاقه مع النظام السياسي والاقتصادي

والاجتماعي والتكنولوجي السائد في المجتمع، ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، فإذا ما بينت نتائج هذه الدراسة عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ البرنامج/المشروع المقترح، يتم الانتقال لإعداد دراسات الجدوى التفصيلية بأبعادها المختلفة وتكون هناك مبررات كافية لعمل هذه الدراسات التفصيلية، أما إذا أظهرت النتائج عدم وجود إمكانية للنجاح؛ فإن دراسات الجدوى تتوقف عند هذا الحد، ويتم الانتقال إلى دراسة أفكار أخرى، لأنه ليس هناك مبرر للقيام بدراسات جدوى نهائية تكون مكلفة، لفكرة لا تتوافر لها مقومات النجاح، ومن هنا فإن الدراسة المبدئية تستخدم للحكم على إمكانية عمل دراسة جدوى تفصيلية أم لا، وتركز على الموانع الجوهرية سواء كانت شخصية أو موضوعية، أي أنها تركز على الأشياء التي تجعل من تنفيذ المشروع غير ممكن، وذلك للوقوف على إمكانية نجاحه أو فشله بصفة مبدئية.

3. المرحلة الثالثة: دراسة الجدوى التفصيلية:

وهي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى المبدئية، ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، وتعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة منها لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى، ونتيجة لهذه الدراسة يتم إما التخلي عن المشروع أو البدء بعملية التنفيذ (قوشجي، 2019، 16).

بعد الانتهاء من إعداد وتقييم دراسة الجدوى المبدئية يتم تعميق وتفصيل الجوانب التي تناولتها هذه الدراسة لتصبح في صورة دراسات جدوى تفصيلية مكونة من الدراسات الآتية:

أ. دراسة الجدوى البيئية:

تتعدد التعاريف المستخدمة لدراسة الجدوى البيئية تبعاً لنوع وتوجه الباحث المحلل ونظرته للبيئة، وعلية يمكن تعريفها على أنها: عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشاريع برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص التأثيرات السلبية أو منعها، وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة (قاسم، 2007، 185).

يتضح مما سبق أن دراسة الجدوى البيئية تركز على مدى تأثير البرنامج/المشروع في البيئة الطبيعية والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها عند إقامة هذا المشروع، وهل النتائج تتعلق بالبيئة فقط أو بالإنسان فقط أو فيهما معا.

ب. دراسة الجدوى القانونية:

يقصد بها مدى توافق المشروع مع قوانين وتشريعات الاستثمار في الدولة، وتتضمن الدراسة القانونية العلاقات القانونية والتشريعية كافة التي ترتبط بالمشروع وتؤثر فيه خلال جميع مراحله ابتداءً من مرحلة الإعداد حيث مدة ملاءمة التشريعات القائمة لنوع المشروع وما هي محدداتها التي يمكن أن تؤثر عليه وكيفية علاجها، ثم مرحلة التنفيذ من حيث التأسيس والإشهار والتعاقدات والعقود الإنشائية والاستيرادية وغيرها واخيراً مرحلة التشغيل من حيث العلاقات القانونية داخل المشروع أو في تعاملاته مع الغير (عبد الله وعبدالمجيد، 2018، 20).

ج. دراسة الجدوى التسويقية:

يقصد بها مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية، التي تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشاريع المقترحة، ينجم عنها توفر قدر كاف من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح لنا بالتنبؤ بحجم وقيمة المنتجات/الخدمات التي سيتم تقديمها خلال الفترة المستقبلية، أي أنها تعني مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد إذا

كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي(المتوقع) ام لا، وتتمحور حول تقدير الإيرادات المتوقعة في ضوء مختلف الظروف، من حيث درجة المنافسة (قوشجي، 2019، 42).

وتعتبر دراسة الجدوى التسويقية مرحلة أساسية لكل الدراسات الأخرى، لأنه على أساسها يتم التعرف على وجود أو عدم وجود سوق لمنتجات المشروع موضوع الدراسة، فإذا ثبت أنه ليس هناك سوق خدمات المشروع فليس هناك أي مبرر للاستمرار في مراحل دراسات الجدوى الأخرى، وتتضمن دراسة الجدوى السوقية دراسة العرض، دراسة الطلب، تحليل الطلب والعرض، تحديد الفجوة بين الطلب والعرض (ابن العارية، 2013، 19).

د. دراسة الجدوى الفنية:

تعد الجدوى الفنية ركن أساسي من أركان دراسة الجدوى، وهي التي تعتمد عليها جميع الدراسات اللاحقة، بل لا يمكن إجراء تلك الدارسات دون وجود الدراسة الفنية التي تقرر صلاحية إنشاء البرناممج/المشروع من الناحية الفنية، وتعتمد الدراسة الفنية إلى حد كبير على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من إدارة التكاليف (الأعوج، 2017، 20). وتعد بمثابة جسر العبور للدراسات اللاحقة (الدراسات المالية، التجارية، الاقتصادية) (ابو عيانة، 1996، 484).

ويقصد بها تحديد كافة احتياجات المشروع التقنية لإنشائه وتشغيله وتشمل حجم المشروع المناسب، اختيار المستوى المناسب من التكنولوجيا، واختيار القوى المعاملة وأفراد الإدارة، الموقع، تحديد الآلات والمعدات الفنية، التخطيط الداخلي للمشروع وتكاليف اللازمة لذلك (حمدان، 2008، 195).

يتضح مما سبق أن دراسة الجدوى الفنية تركز على التخطيط والإعداد للطاقات الإنتاجية للبرنامج/المشروع بناء على ما تم الحصول علية من نتائج وتقديرات دراسة الجدوى التسويقية السابقة لها، وفي النهاية تحديد حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية، وأسلوب الإنتاج الملائم، وتحديد العمليات الإنتاجية من الموارد وتقدير التكاليف.

هـ. دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية:

يقصد بها الدراسة التي يتم إجراؤها بهدف إعداد التنظيم الإداري للبرنامج/المشروع المقترح، وتصميم كافة النظم الإدارية لها والتأكد من أن هذا التنظيم وتلك النظم ستكون صالحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وتستمد أهميتها من أهمية عملية التنظيم، فالتنظيم مطلوب لأله بمثابة وسيلة فعالة لتنسيق الجهود البشرية من خلال العمل الجماعي وإيجاد التعاون بينها لتحقيق الهدف المنشود، كما أن عدم كفاءة القائمين على دراسة الجدوى في إعداد التنظيم الإداري للبرنامج/ المشروع وفي تصميم مختلف نظمه الإدارية قدي كون أحد عوامل فشل البرنامج/ المشروع بعد فترة وجيزة من ممارسة نشاطه (عشوش، 2016، 162).

و. دراسة الجدوى الاجتماعية:

يقصد بالجدوى الاجتماعية مقدار ما يمنحه المشروع للمجتمع من خدمات وفوائد من خلال البرنامج/المشروع، والربح الذي يمنحه البرنامج/ المشروع للمجتمع يمكن أن يكون من خلال نجاحه ومساهمته الجيدة في بناء الاقتصاد الوطني والذي يؤدي إلى الرفاهية وجودة الإنتاج والقضاء على البطالة، وبذلك يستفيد المجتمع من قيام هذا المشروع بطريقة غير مباشرة، في حين يمكن أن يخدم المشروع المجتمع بشكل مباشر كتوفير حدائق تنزه ومرافق ودور أيتام وجمعيات ومدارس (عطا، 2010، 79). وتهدف إلى تقييم الآثار الناجمة عن تنفيذ المشروع على المجتمع ككل وذلك

من خلال معرفة أثرة على التوظيف، الدخل القومي، ميزان المدفوعات، استقرار العملة والبيئة (ابن العارية، 2013، 20). وتهتم دراسة الجدوى الاجتماعية بعدالة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المجتمع، ويمكن حصر الجوانب الاجتماعية التي تهم القائمين بدراسة الجدوى الاجتماعية كما يأتي: (الأعوج، 2017، 22)

- مدى تأثير المشروع على خلق فرص عمل جديدة، ونسبة العمالة المحلية منها.
- هل مخرجات المشروع تخدم فئات اجتماعية محددة.

ز. دراسة الجدوى المالية:

يتمثل الهدف الأساسي لدراسة الجدوى المالية في ترجمة نتائج الدراسات السابقة إلى تقديرات مالية، وتحديد كيفية تمويل المشروع، وتقييم هذه الدراسة باستخدام معايير اقتصادية (تمجغدين، 2019، 44). فمن خلال دراسات الجدوى السابقة يتضح أن لكل برنامج تكاليف وعوائد تتحقق بعد التنفيذ.

وفي حساب تكاليف المشروع يتم استخدام تحليل التكلفة، ويتم تصنيف تكاليف المشروع كما يأتي:

1. **تكاليف ثابتة:** تظل ثابتة بغض النظر عن مستوى الإنتاج، وكمثال لذلك قد تكون تكلفة الإيجارات، التأمين، تكاليف الإنشاءات والمعدات الدائمة ف بالمشروع وتكاليف الأرض.
2. **تكاليف متغيرة:** تتزايد بشكل مباشر بتزايد مستوى الإنتاج ومن أمثلة ذلك المرتبات والأجور.

وعلى الرغم من النقاط السابقة إلا أن التكلفة النهائية لا تحدد بشكل دقيق إلا حينما يكون المشروع على وشك الاستكمال وتتحسن نسبة تقدر الوقت والتكلفة كلما اقترب المشروع من نهايته.

ح. دراسة الجدوى الاقتصادية:

وهي تلك الدراسة التي تعنى بتكاليف المشروع والعائد الاقتصادي للمجتمع، إذ تقدر قيمها وفقاً لأسعار الظل التي تعكس القيم الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية لهذه التدفقات، إذ يتم تعديل الأسعار المالية (أسعار السوق) إلى قيم اقتصادية قبل حساب مقاييس الجدوى الاقتصادية للمشروع(الطائي، 2013، 140). وتعد دراسة الجدوى الاقتصادية المدخل اللازم لتقدير وتحليل التكاليف للمشروع ، فضلاً عن تقدير وتحليل عوائده ومنافعه الاقتصادية، ويتطلب ذلك ضرورة دراسة وتحليل وتقييم مجموعة العناصر الآتية:(العشماوي، 2007، 41)

- مدى مساهمة المشروع المقترح في تحقيق قيمة مضافة صافية حقيقية للدخل القومي.
- مدى المساهمة في تحسين توزيع الدخل سواء بين الطبقات أو بين القطاعات أو بين الأجيال.

ويمكن القول أن دراسة الجدوى الاقتصادية في مجال التعليم الجامعي تتمثل في وضع معايير لتقييم الفائدة الاجتماعية والقيمة المضافة من خلال الخدمة التي يقدمها البرنامج/المشروع المقترح، وتطبيق استراتيجيات معايير الأداء المالية (القيمة المضافة التكلفة والعائد) لتحقيق النتيجة النهائية، وتحديد المنافع والعوائد المتوقعة، بالإضافة إلى تحديد فترة استرداد التكاليف (الاستثمارية، الجارية) التي تم أنفاقها على البرنامج/المشروع المقترح، وتحديد المواضيع ذات الأثر، وتحليل ما إذا كان البرنامج/المشروع مجدياً من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم كتابة التقرير النهائي لدراسة الجدوى.

4. المرحلة الرابعة: مرحلة التقييم و اتخاذ القرار النهائي:

تهتم هذه المرحلة باتخاذ قرار تنفيذ المشروع وإنشائه، أو رفضه أو تأجيله أو تعديله، وذلك بناءً على ما انتهت إليه التحليلات والدراسات التفصيلية، والتي تزود القائمين بالدراسة بالمؤشرات الأساسية لتقييم فكرة المشروع واتخاذ القرار المناسب (أبو بكر وحيدر، 2000، 47).

وتنتهي هذه المرحلة بإعداد تقرير مقترح يتضمن كافة التحليلات التي تم إجراؤها، وما أنتهى إليه من نتائج ومؤشرات وذلك في صورة ملائمة تتناسب مع تقديم هذا التقرير إلى الأجهزة والجهات الرسمية والمالية التي ستشارك أو تمول البرنامج/المشروع المقترح (محمد، 2007، 311).

وبناء على نتائج دراسات الجدوى السابقة يتكون لدى معد المشروع مجموعة من المؤشرات التي تساعده في تقدير مدى صلاحية البرنامج/المشروع، ويمكن القول أنه يجب مراعاة الأمور الآتية:(تمجغدين، 2019، 45)

- توافق أهداف البرنامج/المشروع مع الأولويات الوطنية.
- مدى واقعية العروض الفنية التي تستند إليها الدراسة.
- الإمكانيات الفنية في تنفيذ المشروع.
- الإمكانيات الإدارية لتشغيل وإدارة المشروع.

كما ينبغي الإشارة إلى أن تقييم المشروع يتم على أساس المقاييس الاقتصادية المختلفة، التي تهدف إلى قياس مدى قدرة المشروع على تقديم عائد مناسب وفائدة متوقعة، ويشمل هذا التقييم دراسة المعايير من وجهة نظر العائد الربحي، أو العائد الاجتماعي، وفي الأخير يتم كتابة تقرير متكامل عن التقييم يتناول النقاط السابقة.

خامساً: عرض النتائج وتفسيرها:

تناول الباحث عرض النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء هدف البحث وأسئلته، وهنا يمكن الإشارة إلى أنه تمت الإجابة على السؤال الأول من خلال استعراض الإطار النظري للبحث، ولعرض نتائج بقية الأسئلة ومناقشتها تم تصنيفها في مجموعات بحسب أسئلة البحث، كما يأتي:

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما دوردارسة الفرص المتاحة في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؟

للإجابة على السؤال الثاني استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور دراسة الفرص المتاحة في إنجاح البرامج/المشاريع، وقد تم ترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، كالآتي:

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدورعملية التعرف على الفرص في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الأول: التعرف على الفرص:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تشخيص فكرة البرنامج/المشروع من خلال إجراء البحوث والدراسات المسحية.	التكرار	29	15	0	1	0	4	4.60	0.618	كبيرة
		النسبة%	64.4	33.3	0	2.2	0				
2	توظيف عمليات البحث والتطوير كمحرك لاكتشاف الفرص المتاحة وتحديدها وتحليلها.	التكرار	25	19	1	0	0	8	4.53	0.548	كبيرة
		النسبة%	55.6	42.2	2.2	0	0				
3	توظيف البحوث التحليلية لتحديد اتجاهات السوق والمؤسسات المنافسة.	التكرار	29	15	1	0	0	1	4.62	0.535	كبيرة
		النسبة%	64.4	33.3	2.2	0	0				
4	تحليل معدلات نمو السكان و اتجاهات الطلب على المنتج/الخدمة.	التكرار	30	13	1	1	0	5	4.60	0.654	كبيرة
		النسبة%	66.7	28.9	2.2	2.2	0				
5	تحديد الفجوة التسويقية، لتقديم المنتج/الخدمة من خلال البرنامج/المشروع.	التكرار	30	13	2	0	0	2	4.62	0.576	كبيرة
		النسبة%	66.7	28.9	4.4	0	0				
6	تحليل مدى مواءمة فكرة	التكرار	27	16	2	0	0	6	4.56	0.586	كبيرة

	البرنامج/المشروع المقترح مع متغيرات الاقتصاد المعرفي.	النسبة%	60	35.6	4.4	0	0			
7	تحليل قوائم المشاريع السابقة وتجارب التنمية في الدول المتقدمة.	التكرار	28	16	1	0	0	3	4.60	0.539	كبيرة
		النسبة%	62.2	35.6	2.2	0	0			
8	حصر الأيدي العاملة المحلية الماهرة والمدربة المتاحة للاستفادة منها.	التكرار	29	13	2	1	0	7	4.56	0.693	كبيرة
		النسبة%	64.4	28.9	4.4	2.2	0			
التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء								3	4.59	0.485	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(3) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية التعرف على الفرص في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية على مستوى المجال ككل بلغ(4.59)، بانحراف معياري(0.485)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.62)، بانحراف معياري (0.535)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثالثة "توظيف البحوث التحليلية لتحديد اتجاهات السوق والمؤسسات المنافسة" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.53)، بانحراف معياري (0.548)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثانية "توظيف عمليات البحث والتطوير كمحرك لاكتشاف الفرص المتاحة وتحديدها وتحليلها"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لعملية التعرف على الفرص في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية ؛ باعتبارها نقطة البداية في نظام دراسة الجدوى تمكن من التوصل إلى أفضل الخيارات المتاحة والممكنة، لتقديم الخدمة، واعتماد أفضل سيناريو ممكن، إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تُمكن من التعرف على ماهية البرامج/المشاريع التي تلبي احتياجات المستفيدين، وعما إذا كان هناك طلب حقيقي لها، وعن مدى ملائمة الوقت الذي تقدم فيه للمستفيدين، فضلاً عن دورها في تحديد احتياجات المستفيدين، والمؤسسات المنافسة، وهو ما يعرف بمدخل التوجه بالسوق، أي البحث عن ماهية حاجة المستفيدين في المجتمع ومن ثم تقديم البرنامج/المشروع الذي يشبع تلك الحاجة.

2. **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما دور الدارسة المبدئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؟**

للإجابة على السؤال الثالث استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور دارسة الجدوى المبدئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، وقد تم ترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، كالآتي:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور دراسة الجدوى المبدئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الثاني: دراسة الجدوى المبدئية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تشخيص عناصر البيئة الداخلية والخارجية للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	31	13	1	0	0	5	4.67	0.522	كبيرة
		النسبة%	68.9	28.9	2.2	0	0				
2	تحليل حجم الطلب المتوقع على منتجات/خدمات البرنامج/المشروع.	التكرار	32	11	1	1	0	7	4.64	0.645	كبيرة
		النسبة%	71.1	24.4	2.2	2.2	0				
3	تحديد مستلزمات البرنامج/المشروع المقترح من المواد الأولية.	التكرار	32	12	1	0	0	6	4.67	0.603	كبيرة
		النسبة%	71.1	26.7	2.2	0	0				
4	تحليل حجم الاحتياجات من الموارد البشرية المؤهلة معرفياً ومهارياً.	التكرار	33	11	1	0	0	2	4.71	0.506	كبيرة
		النسبة%	73.3	24.4	2.2	0	0				

5	تقدير التكاليف الإجمالية (الرأسمالية، الجارية) للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	32	12	1	0	0	3	4.69	0.514	كبيرة
		النسبة%	71.1	26.7	2.2	0	0				
6	تحديد العناصر التكنولوجية اللازمة للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	33	11	1	0	0	2	4.71	0.506	كبيرة
		النسبة%	73.3	24.4	2.2	0	0				
7	تحديد المنافع المتوقعة من البرنامج/المشروع وفقا لمعايير اقتصاد المعرفة.	التكرار	34	10	1	0	0	1	4.73	0.495	كبيرة
		النسبة%	75.6	22.2	2.2	0	0				
8	تحديد مصادر تمويل البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	33	11	1	0	0	2	4.71	0.506	كبيرة
		النسبة%	73.3	24.4	2.2	0	0				
9	تحديد طبيعة وحجم الخدمة التي يقدمها البرنامج/المشروع.	التكرار	33	11	1	0	0	4	4.69	0.596	كبيرة
		النسبة%	73.3	24.4	2.2	0	0				
التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء								1	4.69	0.486	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(4)أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية دراسة الجدوى المبدئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.69)، بانحراف معياري(0.486)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.73)، بانحراف معياري (0.495)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة السابعة "تحديد المنافع المتوقعة من البرنامج/المشروع وفقا لمعايير اقتصاد المعرفة" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.64)، بانحراف معياري (0.645)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثانية "تحليل حجم الطلب المتوقع على منتجات/خدمات البرنامج/المشروع"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى المبدئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وهو ما يؤكد على بأنها تمثل عملية وقائية لما قد يتم اهداره من جهد ووقت ومال في دراسة الجدوى التفصيلية، وهي بالأساس للتيقن من مدى توافر مقومات النجاح للبرنامج، ؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تمثل عملية وقائية لما قد يتم اهداره من جهد ووقت ومال في دراسة الجدوى التفصيلية، وهي بالأساس للتيقن من مدى توافر مقومات النجاح للبرنامج، فضلاً عن كونها تمثل الخطوط العامة لكافة جوانب البرنامج/المشروع المقترح، والوصول إلى درجة من التيقن والثقة لوجود حاجة إليه، ومدى إسهامه في تقديم حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، وتلبيته لمتطلبات سوق العمل، وتقديم الدلائل والمؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرار بالتوقف أو الانتقال للدراسة التفصيلية.

3. النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع: ما دور الدارسة التفصيلية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؟

للإجابة على السؤال الرابع استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور دارسة الجدوى التفصيلية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، وقد تم ترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، كما هو موضح في الجداول الآتية:

أ. دارسة الجدوى البيئية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة البيئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية كما يأتي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور دراسة الجدوى البيئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي الأول: الدراسة البيئية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تحديد المدخلات المادية والمالية والبشرية المختلفة التي توفرها البيئة المحيطة.	التكرار	30	15	0	0	0	1	4.67	0.477	كبيرة
		النسبة%	66.7	33.3	0	0	0				
2	تقدير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي يقدمها البرنامج/المشروع للبيئة المحيطة.	التكرار	25	20	0	0	0	2	4.56	0.503	كبيرة
		النسبة%	55.6	44.4	0	0	0				
3	تحليل الأساليب التقنية المتوافقة مع متطلبات البيئة المحيطة إزاء البرنامج/لمشروع المقترح.	التكرار	23	21	1	0	0	5	4.49	0.549	كبيرة
		النسبة%	51.1	46.7	2.2	0	0				
4	تحديد الخدمات البيئية المتوفرة من كهرباء و اتصالات و انترنت وفقا لمؤشرات اقتصاد المعرفة.	التكرار	23	19	3	0	0	6	4.44	0.624	كبيرة
		النسبة%	51.1	42.2	6.7	0	0				
5	تقييم الآثار الصحية والبيئية المتوقع حدوثها حال إقامة البرنامج/لمشروع المقترح.	التكرار	27	16	1	1	0	4	4.53	0.661	كبيرة
		النسبة%	60	35.6	2.2	2.2	0				
6	الموازنة بين منافع البرنامج/المشروع المقترح وبين الأضرار الصحية والبيئية المتوقعة.	التكرار	26	17	2	0	0	3	4.53	0.588	كبيرة
		النسبة%	57.8	37.8	4.4	0	0				
التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء								7	4.54	0.481	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(5) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية دراسة الجدوى البيئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.54)، بانحراف معياري(0.481)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.67)، بانحراف معياري (0.477)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الأولى "تحديد المدخلات المادية والمالية والبشرية المختلفة التي توفرها البيئة المحيطة" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.49)، بانحراف معياري (0.549)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثالثة "تحليل الأساليب التقنية المتوافقة مع متطلبات البيئة المحيطة إزاء البرنامج/لمشروع المقترح"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى البيئية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تُمكن من تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية، بالإضافة إلى كون البرنامج/المشروع المقترح يعد نظاماً بحد ذاته يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به، إذ أنه يقوم باستيراد مجموعة من المدخلات من بيئته، ويقوم بتحويلها إلى مخرجات يصدرها لذات البيئة مرة أخرى، فضلاً عن تحديد الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي يقدمها البرنامج/المشروع للبيئة المحيطة، وإمكانية الاستفادة من الموارد المتوافرة فيها، سواء كانت موارد بشرية مؤهلة، أو موارد مادية تفي بالغرض.

ب. دارسة الجدوى القانونية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة القانونية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية كما يأتي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور الدراسة القانونية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي الثاني: الدراسة القانونية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تحليل الأطر القانونية والتشريعية والسياسية الداعمة للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	30	14	1	0	0	1	4.62	0.614	كبيرة
		النسبة%	66.7	31.1	2.2	0	0				
2	اختيار أنسب الأطر القانونية تو افقاً مع هيكل وحجم البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	30	13	1	1	0	2	4.60	0.654	كبيرة
		النسبة%	66.7	28.9	2.2	2.2	0				
3	تحديد العوامل المؤثرة في اختيار الإطار القانوني حال تنفيذ البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	24	17	3	1	0	4	4.42	0.723	كبيرة
		النسبة%	53.3	37.8	6.7	2.2	0				
4	تقييم مدى تو افق البرنامج/المشروع مع القو انين الرسمية من جهة، والعادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع من جهة أخرى.	التكرار	28	13	3	1	0	3	4.51	0.727	كبيرة
		النسبة%	62.2	28.9	6.7	2.2	0				
	التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء							8	4.54	0.579	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(6) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة القانونية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.54)، بانحراف معياري(0.579)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.62)، بانحراف معياري (0.614)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الأولى "تحليل الأطر القانونية والتشريعية والسياسية الداعمة للبرنامج/المشروع المقترح" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.42)، بانحراف معياري (0.723)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثالثة "تحديد العوامل المؤثرة في اختيار الإطار القانوني حال تنفيذ البرنامج/المشروع المقترح"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل للدراسة القانونية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تُمكن من دراسة كافة العلاقات القانونية والتشريعية التي ترتبط بجميع مراحل البرنامج/المشروع المقترح ابتداءَ من مرحلة الإعداد، ثم مرحلة التنفيذ، وتحديد وتحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالتعليم الجامعي، من حيث المزايا الممنوحة، أو القيود المفروضة على البرامج/المشاريع المعنية، وغيرها من القيود، ومدى توافق البرنامج/المشروع المقترح معها من جهة، والعادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع من جهة أخرى.

ج. دارسة الجدوى التسويقية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة التسويقية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية كما يأتي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور الدراسة التسويقية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي الثالث: الدراسة التسويقية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	إعداد الدراسات المسحية للتعرف على الاتجاهات والفرص المتوافرة في السوق.	التكرار	35	9	0	1	0	2	4.73	0.580	كبيرة
		النسبة%	77.8	20	0	2.2	0				
2	توظيف منظومة البحث والتطوير لتحديد حجم الطلب المتوقع على البرنامج/المشروع.	التكرار	29	14	2	0	0	7	4.60	0.580	كبيرة
		النسبة%	64.4	31.1	4.4	0	0				
3	تحليل نوعية السوق المستهدف وطبيعة المنافسة.	التكرار	34	10	1	0	0	1	4.73	0.495	كبيرة
		النسبة%	75.6	22.2	2.2	0	0				
4	تحليل العرض والطلب لتحديد الفجوة التسويقية وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.	التكرار	32	11	2	0	0	5	4.67	0.564	كبيرة
		النسبة%	71.1	24.4	4.4	0	0				
5	توصيف الخدمة التي سوف يقدمها المشروع من حيث الحجم والنوع والجودة.	التكرار	33	11	1	0	0	3	4.71	0.506	كبيرة
		النسبة%	73.3	24.4	2.2	0	0				
6	اعتماد آليات وتقنيات حديثة لجمع المعلومات عن المستفيدين ومستوياتهم الاجتماعية وسوق العمل.	التكرار	30	13	2	0	0	6	4.62	0.576	كبيرة
		النسبة%	66.7	28.9	4.4	0	0				
7	توظيف الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي لتنفيذ حملات إعلانية موسعة.	التكرار	30	12	2	1	0	8	4.58	0.690	كبيرة
		النسبة%	66.7	26.7	4.4	2.2	0				
8	إعداد التقرير النهائي لدارسة الجدوى التسويقية للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	34	10	1	0	0	4	4.71	0.589	كبيرة
		النسبة%	75.6	22.2	2.2	0	0				
التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء								1	4.67	0.516	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(7) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية دراسة الجدوى التسويقية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية على مستوى المجال ككل بلغ(4.67)، بانحراف معياري(0.516)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.73)، بانحراف معياري (0.580)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الأولى " إعداد الدراسات المسحية للتعرف على الاتجاهات والفرص المتوافرة في السوق" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.58)، بانحراف معياري (0.690)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة السابعة " توظيف الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي لتنفيذ حملات إعلانية موسعة"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى التسويقية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تُمكن من تحديد احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وتحديد ماهية الخدمات الجديدة التي يحتاجها ليتم تقديمها في صورة برنامج/مشروع جديد، أو تطوير برنامج/مشروع قائم، فضلاً عن المفاضلة بين الخيارات المطروحة واختيار أفضلها، على اعتبار أن الجامعات إذا أردت أن تقدم برنامج/مشروع ما فلابد أن تدرس ما هي متطلبات سوق العمل؛ لتحدد ماهية الخدمة التي يحتاجها، وحجم الطلب عليها، والطاقة الاستيعابية لها، والتكاليف التي تحتاجها، بالإضافة إلى التعرف على المؤسسات المنافسة، ونوعية الخدمة التي تقدمها.

د. دارسة الجدوى الفنية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة الفنية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية كما يأتي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور الدراسة الفنية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي الرابع: الدراسة الفنية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تحديد الطاقة الاستيعابية للبرنامج/المشروع المقترح، من المستفيدين وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة.	التكرار	33	12	0	0	0	1	4.73	0.447	كبيرة
		النسبة%	73.3	26.7	0	0	0				
2	تحديد احتياجات البرنامج/المشروع المقترح من الوسائل التقنية والأجهزة التكنولوجية الحديثة.	التكرار	31	14	0	0	0	4	4.69	0.468	كبيرة
		النسبة%	68.9	31.1	0	0	0				
3	تحديد الموارد البشرية المؤهلة وآليات تطويرها من خلال التعليم والتدريب للعاملين.	التكرار	34	10	1	0	0	2	4.73	0.495	كبيرة
		النسبة%	75.6	22.2	2.2	0	0				
4	توصيف واضح للوظائف الفنية في البرنامج/المشروع وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة.	التكرار	26	17	2	0	0	7	4.53	0.588	كبيرة
		النسبة%	57.8	37.8	4.4	0	0				
5	توصيف الأنشطة وإعداد خرائط تدفق العمليات الخاصة بالبرنامج/المشروع.	التكرار	32	12	1	0	0	5	4.69	0.514	كبيرة
		النسبة%	71.1	26.7	2.2	0	0				
6	تصميم خطط لمواجهة الأحداث الطارئة في البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	25	19	1	0	0	6	4.53	0.548	كبيرة
		النسبة%	55.6	42.2	2.2	0	0				
7	تقدير التكاليف(الرأسمالية، الجارية) التي يحتاجها البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	34	9	2	0	0	3	4.71	0.549	كبيرة
		النسبة%	75.6	20	4.4	0	0				
التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء								2	4.66	0.413	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(8) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية دراسة الجدوى الفنية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية على مستوى المجال ككل بلغ(4.66)، بانحراف معياري(0.413)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.73)، بانحراف معياري (0.447)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الأولى " تحديد الطاقة الاستيعابية للبرنامج/المشروع المقترح، من المستفيدين وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.53)، بانحراف معياري (0.588)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الرابعة "توصيف واضح للوظائف الفنية في البرنامج/المشروع وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى الفنية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تُمكن من تحديد الإمكانيات الفنية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ البرنامج/المشروع، وتحديد متطلبات وتكلفة توفيرها، فضلاً عن كونها مرتبطة بالتجهيزات التكنولوجية بشكل أساسي، وتحديد احتياجات البرنامج/المشروع المقترح وإمكانياته (المادية، البشرية، المالية).

هـ. دارسة الجدوى التنظيمية والإدارية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة التنظيمية والإدارية في إنجاح البرامج/المشاريع كما يأتي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور الدراسة التنظيمية والإدارية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي الخامس: الدراسة التنظيمية والإدارية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تشكيل فريق عمل من ذوي الخبرة والاختصاص بدراسة جدوى البرامج والمشاريع.	التكرار	35	9	1	0	0	1	4.76	0.484	كبيرة
		النسبة%	77.8	20	2.2	0	0				
2	تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من البرنامج/المشروع وفق مرتكزات اقتصاد المعرفة.	التكرار	32	13	0	0	0	2	4.71	0.458	كبيرة
		النسبة%	71.1	28.9	0	0	0				
3	تصميم النظم والقواعد التي توجه مسارات العمل في البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	30	14	1	0	0	5	4.64	0.529	كبيرة
		النسبة%	66.7	31.1	2.2	0	0				
4	تخطيط سياسات الموارد البشرية من اختياروتعيين وتدريب في البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	31	13	1	0	0	4	4.67	0.522	كبيرة
		النسبة%	68.9	28.9	2.2	0	0				
5	تصميم هيكل تنظيمي وشبكي مرن يتناسب مع طبيعة البرنامج/المشروع ومعايير اقتصاد المعرفة.	التكرار	28	14	3	0	0	8	4.56	0.624	كبيرة
		النسبة%	62.2	31.1	6.7	0	0				
6	تحليل الوظائف المتعلقة بالبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	26	16	3	0	0	11	4.51	0.626	كبيرة
		النسبة%	57.8	35.6	6.7	0	0				
7	تحديد المسؤوليات والسلطات في البرنامج/المشروع المقترح..	التكرار	27	17	1	0	0	7	4.58	0.543	كبيرة
		النسبة%	60	37.8	2.2	0	0				
8	وضع خطة تنفيذية مزمنة لتنفيذ البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	32	12	1	0	0	3	4.69	0.514	كبيرة
		النسبة%	71.1	26.7	2.2	0	0				
9	اقتراح خطط لتدريب وتأهيل العاملين في البرنامج/المشروع وفق معايير اقتصاد المعرفة.	التكرار	29	15	1	0	0	6	4.62	0.535	كبيرة
		النسبة%	64.4	33.3	2.2	0	0				
10	تحديد تقنية متطورة لأتمتة العمليات الإدارية المتعلقة بالبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	26	17	2	0	0	9	4.53	0.588	كبيرة
		النسبة%	57.8	37.8	4.4	0	0				
11	تحديد نظام لتقييم الأداء الجزئي والكلي بالبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	24	20	1	0	0	10	4.51	0.549	كبيرة
		النسبة%	53.3	44.4	2.2	0	0				
	التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء							4	4.62	0.446	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(9) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية دراسة الجدوى التنظيمية والإدارية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.62)، بانحراف معياري(0.446)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.76)، بانحراف معياري (0.484)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الأولى " تشكيل فريق عمل من ذوي الخبرة والاختصاص بدراسة جدوى البرامج والمشاريع" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.51)، بانحراف معياري (0.626)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة السادسة "تحليل الوظائف المتعلقة بالبرنامج/المشروع المقترح"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى التنظيمية والإدارية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تهتم بتصميم السياسات والقواعد والنظم التي توجه مسارات العمل في البرنامج/المشروع، وإعداد القواعد التي تحكم العمل داخل البرنامج/المشروع المقترح، بالإضافة إلى كونها وسيلة فعالة لتنسيق جهود الكوادر البشرية من خلال العمل المشترك.

و. دارسة الجدوى الاجتماعية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة الاجتماعية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية كما يأتي:

جدول(10)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور الدراسة الاجتماعية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي السادس: الدراسة الاجتماعية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	مراعاة التوزيع الجغرافي للبرامج/المشاريع بحيث تستوعب المناطق النائية.	التكرار	29	12	4	0	0	5	4.56	0.659	كبيرة
		النسبة%	64.4	26.7	8.9	0	0				
2	تحليل مدى تقبل البيئة الاجتماعية لمنتجات/خدمات البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	29	14	2	0	0	3	4.60	0.580	كبيرة
		النسبة%	64.4	31.1	4.4	0	0				
3	توسيع الخيارات أمام المستفيد لتأكيد الثقة بمنتجات/خدمات البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	29	15	1	0	0	1	4.62	0.535	كبيرة
		النسبة%	64.4	33.3	2.2	0	0				
4	تحليل أثر البرنامج/المشروع المقترح على معدلات التوظيف وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع.	التكرار	29	13	3	0	0	4	4.58	0.621	كبيرة
		النسبة%	64.4	28.9	6.7	0	0				
5	تحديد المنافع/العوائد من تنفيذ البرنامج/المشروع المقترح على الفرد والمجتمع.	التكرار	31	11	3	0	0	2	4.62	0.614	كبيرة
		النسبة%	68.9	24.4	6.7	0	0				
	التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء							5	4.60	0.533	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(10) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية دراسة الجدوى الاجتماعية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.60)، بانحراف معياري(0.533)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.62)، بانحراف معياري (0.535)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثالثة " توسيع الخيارات أمام المستفيد لتأكيد الثقة بمنتجات/خدمات البرنامج/المشروع المقترح" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.56)، بانحراف معياري (0.659)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الأولى "مراعاة التوزيع الجغرافي للبرامج/المشاريع بحيث تستوعب المناطق النائية" واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى الاجتماعية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تهتم بدراسة البرنامج/المشروع المقترح من وجهة نظر المجتمع، أي أنها تهتم بمعرفة ما الذي سيستفيده المجتمع من البرنامج/المشروع، والمنافع الاجتماعية التي تعود عليه، كتأهيل عمالة ماهرة تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وتوفير فرص عمل، أي أنه تكشف عن مدى فرص نجاح البرنامج/المشروع المقترح من الناحية الاجتماعية، كون المجتمع هو المستهدف الأساسي في كل البرامج/المشاريع المقترحة، فكلما كانت هذه البرامج/المشاريع أكثر فائدة/عائد اجتماعي كلما تعاظمت فرص نجاحها، وهذا ما ظهر من خلال استجابات الخبراء المشاركين.

ز. دارسة الجدوى المالية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة المالية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية كما يأتي:

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور الدراسة المالية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي السابع: الدراسة المالية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تحليل تكاليف المشروع وفق المعلومات التي أظهرتها الدراسة التسويقية والفنية.	التكرار	33	11	1	0	0	1	4.71	0.506	كبيرة
		النسبة%	73.3	24.4	2.2	0	0				
2	تحليل التكاليف الرأسمالية للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	33	10	2	0	0	2	4.69	0.557	كبيرة
		النسبة%	73.3	22.2	4.4	0	0				
3	تحليل التكاليف الجارية للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	29	15	1	0	0	3	4.62	0.535	كبيرة
		النسبة%	64.4	33.3	2.2	0	0				
4	اعتماد برامج محوسبة لمعالجة المعلومات المالية الكترونياً، واستخراج النسب.	التكرار	28	13	4	0	0	5	4.53	0.661	كبيرة
		النسبة%	62.2	28.9	8.9	0	0				
5	تحديد مصادر التمويل للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	32	10	3	0	0	5	4.53	0.661	كبيرة
		النسبة%	71.1	22.2	6.7	0	0				
6	تقدير درجة مخاطر نفقات التشغيل ولأعمال المصاحبة للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	30	14	1	0	0	4	4.62	0.614	كبيرة
		النسبة%	66.7	31.1	2.2	0	0				
	التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء							3	4.64	0.517	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(11) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية دراسة الجدوى المالية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.64)، بانحراف معياري(0.517)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.71)، بانحراف معياري (0.506)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الأولى "تحليل تكاليف المشروع وفق المعلومات التي أظهرتها الدراسة التسويقية والفنية" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.53)، بانحراف معياري (0.661)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرتين الرابعة "اعتماد برامج محوسبة لمعالجة المعلومات المالية الكترونياً واستخراج النسب"، والخامسة "تحديد مصادر التمويل للبرنامج/المشروع المقترح" واحتلتا المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى المالية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى إدراك الخبراء ووعيهم بأنها تمثل امتداد لكل الدراسات السابقة(البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، التنظيمية والإدارية، الاجتماعية)، كونها تستند بالدرجة الأولى على مجموعة البيانات والمعلومات التي تمخضت عنها تلك الدراسات، وبالتالي فإن مخرجات تلك الدراسات تمثل جانباً من مدخلات دراسة الجدوى المالية، وبدونها لا يمكن تحديد مقدار التكاليف المطلوبة لإنشاء البرنامج/المشروع، ولا يمكن تحديد مصادر الحصول عليها، وبالتالي فإنه يتوقف عليها نجاح دراسة جدوى البرنامج/المشروع المقترح أو توقفها، وهذا في غاية الأهمية.

ح. دارسة الجدوى الاقتصادية:

يمكن توضيح نتائج تقديرات الخبراء لدور عملية الدراسة الاقتصادية في إنجاح البرامج/المشاريع كما يأتي:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور الدراسة الاقتصادية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية

م	المجال الفرعي الثامن: الدراسة الاقتصادية:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	وضع معايير لتقييم القيمة المضافة للبرنامج/المشروع الخدمي المقترح.	التكرار	27	15	2	1	0	7	4.51	0.695	كبيرة
		النسبة%	60	33.3	4.4	2.2	0				
2	تطبيق استراتيجيات مقاييس الأداء المالية لتقييم نتيجة البرنامج/المشروع النهائية.	التكرار	30	14	0	1	0	2	4.62	0.614	كبيرة
		النسبة%	66.7	31.1	0	2.2	0				
3	تحديد المنافع والعوائد المتوقعة من البرنامج/المشروع وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة.	التكرار	31	14	0	0	0	1	4.69	0.468	كبيرة
		النسبة%	68.9	31.1	0	0	0				
4	تحديد فترة استرداد التكاليف الاستثمارية/الجارية للبرنامج/المشروع.	التكرار	26	19	0	0	0	3	4.58	0.499	كبيرة
		النسبة%	57.8	42.2	0	0	0				
5	تحليل آثار تنفيذ البرنامج/المشروع المقترح على الاقتصاد القومي.	التكرار	28	15	2	0	0	5	4.58	0.583	كبيرة
		النسبة%	62.2	33.3	4.4	0	0				
6	تحليل الكفاءة الإنتاجية للبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	29	14	1	1	0	4	4.58	0.657	كبيرة
		النسبة%	64.4	31.1	2.2	2.2	0				
7	تحديد المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر على البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	30	12	2	1	0	6	4.58	0.690	كبيرة
		النسبة%	66.7	26.7	4.4	2.2	0				
	التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء							6	4.59	0.514	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(12) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.59)، بانحراف معياري(0.514)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.69)، بانحراف معياري (0.468)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثالثة "تحديد المنافع والعوائد المتوقعة من البرنامج/المشروع وفقاً لمعايير اقتصاد المعرفة" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.51)، بانحراف معياري (0.695)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثانية "تطبيق استراتيجيات مقاييس الأداء المالية لتقييم نتيجة البرنامج/المشروع النهائية"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل لدراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية ؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وذلك يرجع إلى وعي الخبراء وإدراكهم بأهمية وضرورة مقارنة المنافع والعوائد بالتكاليف والأعباء المنفقة على البرنامج/المشروع المقترح للتعرف على ما إذا كان البرنامج/المشروع مجدياً فيتم الشروع في تنفيذه، أم أنه غير مجدي فيتم التوقف عند الدراسة الاقتصادية وعدم الشروع في التنفيذ.

4. النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما دور التقييم النهائي و اتخاذ القرار في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؟

للإجابة على السؤال الخامس استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور عمليات التقييم النهائي واتخاذ القرار، وقد تم ترتيبها ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي، كما في الجدول الآتي:

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لدور التقييم النهائي و اتخاذ القرار في إنجاح البرامج/المشاريع

م	المجال الرابع: التقييم النهائي و اتخاذ القرار:	التكرار النسبة	بدائل الاستجابة					الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء		
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	تحديد آلية واضحة للاتصال والتواصل بشأن صنع القرار المتعلق بالبرنامج/المشروع.	التكرار	29	14	1	1	0	5	4.58	0.657	كبيرة
		النسبة%	64.4	31.1	2.2	2.2	0				
2	استخدام تكنولوجيا حديثة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.	التكرار	27	15	3	0	0	7	4.53	0.625	كبيرة
		النسبة%	60	33.3	6.7	0	0				
3	اعداد خارطة معلوماتية متكاملة لصانعي القرار المتعلق بالبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	31	14	0	0	0	1	4.69	0.468	كبيرة
		النسبة%	68.9	31.1	0	0	0				
4	استخدام النظم البرمجية لتسهيل عملية اتخاذ القرار المتعلق بالبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	25	19	1	0	0	6	4.53	0.548	كبيرة
		النسبة%	55.6	42.2	2.2	0	0				
5	توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بجدوى البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	27	14	4	0	0	8	4.51	0.661	كبيرة
		النسبة%	60	31.1	8.9	0	0				
6	اتخاذ القرار النهائي بناءً على معايير حجم ونوع العائد/المنفعة من البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	28	16	1	0	0	4	4.60	0.539	كبيرة
		النسبة%	62.2	35.6	2.2	0	0				
7	دراسة الآثار المترتبة على اتخاذ القرار المتعلق بالبرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	31	12	1	1	0	3	4.62	0.650	كبيرة
		النسبة%	68.9	26.7	2.2	2.2	0				
8	إعداد تقرير نهائي يتضمن خطوات ونتائج دراسات جدوى البرنامج/المشروع المقترح.	التكرار	30	14	1	0	0	2	4.64	0.529	كبيرة
		النسبة%	66.7	31.1	2.2	0	0				
التقدير الإجمالي للمجال وفقاً لاستجابات الخبراء								4	4.59	0.497	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(13) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدور عملية التقييم النهائي واتخاذ القرار في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.59)، بانحراف معياري(0.497)، ودلالة لفظية (كبيرة)، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء بين (4.69)، بانحراف معياري (0.468)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الثالثة "اعداد خارطة معلوماتية متكاملة لصانعي القرار المتعلق بالبرنامج/المشروع المقترح" واحتلت المرتبة الأولى، و(4.51)، بانحراف معياري (0.661)، ودلالة لفظية (كبيرة)، في الفقرة الخامسة "توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بجدوى البرنامج/المشروع المقترح"، واحتلت المرتبة الأخيرة؛ وهذه النتيجة تبين إجماع الخبراء على أن هناك دور فاعل للتقييم النهائي واتخاذ القرار في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجال ككل؛ وقد يرجع ذلك إلى وعي الخبراء وإدراكهم بأهمية وضع كافة العمليات التي تم القيام بها في دراسات الجدوى التفصيلية المختلفة، والنتائج التي تم التوصل إليها، أمام صانعي القرار، ومن هنا يرى الخبراء بأنها ستوفر لمتخذ القرار مؤشرات واضحة تمكنه من اتخاذ القرار السليم تجاه البرنامج/المشروع المقترح.

5. النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما مستوى تقديرات الخبراء لأهمية دوردراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؟

للتعرف على مستوى تقديرات الخبراء لأهمية دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية تم القيام بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى المجالات ككل، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

جدول(14) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تقديرات الخبراء لأهمية دور دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية على مستوى المجالات ككل الرئيسية والفرعية

م	المجالات الرئيسية	م	المجالات الفرعية	الترتيب	مستوى تقديرات الخبراء			
					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الدلالة اللفظية
1			مجال التعرف على الفرص	3	4.59	0.485	91.8	كبيرة
2			مجال دراسة الجدوى المبدئية	1	4.69	0.486	93.8	كبيرة
3	مجال دراسة الجدوى التفصيلية	1	الدراسة البيئية	7	4.54	0.481	90.8	كبيرة
		2	الدراسة القانونية	8	4.54	0.579	90.8	كبيرة
		3	الدراسة التسويقية	1	4.67	0.516	93.4	كبيرة
		4	الدراسة الفنية	2	4.66	0.413	93.2	كبيرة
		5	الدراسة التنظيمية والإدارية	4	4.62	0.446	92.4	كبيرة
		6	الدراسة الاجتماعية	5	4.60	0.533	92.0	كبيرة
		7	الدراسة المالية	3	4.64	0.517	92.8	كبيرة
		8	الدراسة الاقتصادية	6	4.59	0.514	91.8	كبيرة
			إجمالي المجال الثالث	2	4.61	0.463	92.2	كبيرة
4			مجال التقييم النهائي و اتخاذ القرار	4	4.59	0.497	91.8	كبيرة
			الإجمالي العام للمجالات ككل		4.62	0.458	92.4	كبيرة

يتضح من خلال الجدول(14) أن إجمالي متوسط تقديرات الخبراء لدرجة أهمية دور عملية التقييم النهائي واتخاذ القرار في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية، على مستوى المجال ككل بلغ(4.62)، وانحراف معياري (0.458)، ونسبة مئوية (92.4%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، وهذه النتيجة تبين إن هناك إجماع بين الخبراء على أهمية دراسة الجدوى في إنجاح البرامج/المشاريع التنموية؛ إذ أن مستوى الاتفاق بينهم كان بدرجة(كبيرة) على مستوى المجالات ككل؛ وقد تفاوتت قيم المتوسطات الحسابية بحسب المجالات الرئيسية، إذ حصل مجال دراسة الجدوى المبدئية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ(4.69)، وانحراف معياري (0.486)، ونسبة مئوية (93.8%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، يليه مجال دراسة الجدوى التفصيلية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(4.61)، وانحراف معياري (0.463)، ونسبة مئوية (92.2%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، فيما احتل مجال التعرف على الفرص القرار المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ(4.59)، وانحراف معياري (0.485)، ونسبة مئوية (91.8%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، يليه مجال التقييم النهائي واتخاذ في المرتبة الرابعة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ(4.59)، وانحراف معياري (0.497)، ونسبة مئوية إجمالية (91.8%)، وبدلالة لفظية (كبيرة)، وأياً كان ذلك الترتيب إلا أنه يلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية للمجالات الرئيسية كانت متقاربة؛ إذ أنها قد تراوحت بين (4.59 - 69.4)، ودلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يدل على انسجام استجابات الخبراء، وعدم تشتتها عن المتوسط، مع أنهم ينتمون إلى مدارس فكرية متعددة، وتخصصات مختلفة، ولعل ذلك يرجع إلى إدراك الخبراء المشاركين لطبيعة المراحل الرئيسية لدراسة الجدوى، وأهمية تتابعها وترابطها بحيث تعتمد كل مرحلة على نتائج المرحلة التي تسبقها، فضلاً عن إدراكهم لدورها في تحديد مدى توفر مقومات النجاح للبرنامج/المشروع المقترح من عدمه.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

الاستنتاجات:

في ضوء ما تم استعراضه في المنطلقات النظرية لدراسة جدوى البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى ما تم الاطلاع علية من الدراسات العلمية ذات الصلة، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- فاعلية دور دراسة الجدوى في تحديد مدى صلاحية البرنامج/المشروع من مختلف النواحي(البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، التنظيمية والإدارية، الاجتماعية، المالية، الاقتصادية) بأسلوب كمي وعلمي، فضلاً عن دورها الفاعل في توفير مستوى معين من البيانات والمعلومات الدقيقة، وتحويلها إلى ارقام متوقعة بمستوى تأكد عال، فضلاً عن تأثيرها على اتخاذ القرار المناسب، والمحافظة على الموارد من الهدر وسوء الاستخدام ،
- أن نجاح أي برنامج/مشروع تعليمي مقترح يتوقف على كفاءة دراسة الجدوى الخاصة به، وموضوعية التقديرات وتوافقها مع المتغيرات المستقبلية، والإجراءات والاحتياطات المناسبة لضمان نجاحه.
- أن نجاح دراسة الجدوى يتوقف على توافر العديد من المتطلبات أبرزها وجود إدارة متخصصة في إعداد دراسات الجدوى، وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة، وبيانات ومعلومات تفصيلية.
- أن دور دراسة الجدوى يبرز من كونها تتضمن محطات متعددة لفلترة الأفكار المتعلقة بالبرامج/المشاريع غير المجدية واستبعادها وعدم الاستمرار في عملية الدراسة لبرامج/مشاريع غير مجدية.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة؛ يوصي الباحث القيادات العليا وصناع القرار في الجامعات اليمنية بالآتي:

- دعم وتأييد المجلس الأعلى للتعليم الجامعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والقيادات في الإدارات الجامعية لتطبيق دراسة الجدوى في الجامعات اليمنية.
- إعادة صياغة السياسات واللوائح والقوانين التي تيسر عملية تطبيق دراسة الجدوى في الجامعات اليمنية.
- استحداث إدارة مختصة في إعداد دراسات الجدوى بالجامعات اليمنية، واستقطاب أبرز الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة المشهود لهم بالخبرة والتميز للعمل كفريق لدراسة جدوى البرامج/المشاريع.
- الاستفادة من خبرات وتجارب جامعات الدول المتقدمة في هذا المجال.

المقترحات:

- إجراء دراسة علمية تتناول تقديم أنموذج مقترح لنظام دراسة جدوى البرامج/المشاريع التنموية.
- إجراء دراسة علمية تتناول متطلبات تطبيق دراسة الجدوى في الجامعات اليمنية.
- إجراء دراسة علمية تتناول آليات تطبيق دراسة الجدوى في الجامعات اليمنية.
- إجراء دراسة علمية لدراسة معوقات تطبيق دراسة الجدوى في الجامعات اليمنية.

قائمة المراجع:

- ابن العارية، حسين.(2013). تقييم المشاريع الاجتماعية. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر.
- أبو بكر، مصطفى محمود.(2000)، **"دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"**. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- أبو بكر، مصطفى وحيدر، معالي فهمي.(2000)، **جدوى المشاريع وفاعلية قرارات الاستثمار**. الاسكندرية، مصر.
- أبو الفتوح، يحيى عبد الغني.(2003).**أسس وإجراءات دراسات جدوى المشاريع**. دار الجامعة الجديدة، مصر.
- أبو عيانة، فتحي محمد.(1996). **الجغرافيا الاقتصادية**. دار المعرفة الجامعية، مصر.
- الأعوج، عبدالقادر محمد.(2017). التقييم المالي وإدارة التكاليف في المشاريع الهندسية. **مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الأساسية والتطبيقية**، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- اندراوس، عاطف وليم.(2008). **دراسة الجدوى التأصيل العلمي والتطبيق العملي**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- تمجغدين، نور الدين.(2009). دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية. **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- الحاج، احمد علي والغيثي، عبدالله مبارك .(2010).**التخطيط التربوي الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية (الفكر والتطبيق)**. المتفوق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- الحكيمي، منى.(2017). الجدوى ودورها في تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في المؤسسات الحكومية اليمنية "دراسة حالة: وزارتي الإدارة المحلية والتربية والتعليم. **رسالة ماجستير**، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، الجمهورية اليمنية.
- حمدان، قاسم ناجي.(2008). **أسس إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع**. دار المناهج، عمان، الأردن.
- خان، فتحي.(2004). أهمية دراسة الجدوى المالية في تحويل المشاريع الاستثمارية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- دليل، فاطمة بخيت و بوب، عصام الدرين عبدالوهاب.(2018). أثر دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الانتاجية على أداء المشروع الإنتاجي. **رسالة ماجستير منشور**، جامعة النيلين، السودان.
- الدوري، عمر علي ونعوم، نمير نجيب.(2008). دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع. **مجلة المنصور**، العراق.
- زويل، محمد أمين.(2007). **دراسة الجدوى وإدارة المشاريع الصغيرة**. دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر.
- زيرار، حفصة.(2013). دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري. **رسالة ماجستير**، ورقلة، الجزائر.
- سرايا، محمد السيد.(1983).تطوير أدوات الرقابة لخدمة أغراض تقييم أداء البرامج الحكومية في مجال الخدمات "مع دراسة تطبيقية "، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، مصر.
- السيد، مصطفى عبدالرحمن.(2018). أنماط إدارة المناقشة الإلكترونية القائمة على استراتيجية توليد الأفكار سكامبر وأثرها في تنمية مفاهيم ادراسة الجدوى لمشاريع التحول الرقمي والتفكير الاستدلالي لدى طلبة تكنولوجيا التعليم. **مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس**، جامعة عين شمس، مصر.
- السيسي، صلاح الدين حسن.(2003). **دراسات الجدوى وتقييم المشاريع**. دار الفكر العربي، القاهر، مصر.

- شريف، علي والصحن، محمد فريد.(1998). **اقتصاديات الإدارة منهج القرارات**. الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- الصيرفي، محمد.(2005). **اقتصاديات المشروع**. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- الطائي، محمد.(2013). مدخل محاسبي لجدوى المشاريع الاستثمارية. **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العراق.
- عبد العزيز، سمير محمد.(1987). **"دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع"**.الاسكندرية، مصر.
- عبدالله، يوسف وعبدالمجيد، خالد.(2018). دراسة الجدوى المالية التفصيلية للمشاريع الاستثمارية ودورها في اتخاذ القرار. **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العراق.
- عثمان، سعيد عبدالعزيز.(2001). **دراسات جدوى المشاريع بين النظرية والتطبيق**. الدار الجامعية، مصر.
- عثمان، عبدالمطلب وإبراهيم، عبدالمطلب .(2018). أهمية دراسة الجدوى في تمويل مشاريع البنية التحتية في السودان. **مجلة العلوم الإدارية**، (2)، جامعة أفريقيا العالمية، السودان.
- عرفة، أحمد وشلبي، سمية.(2005). **دراسات الجدوى وماذا بعد الجدوى**. مكتبة النهضة، مسر.
- العشماوي، محمد عبد الفتاح.(2007). **دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية(مع نماذج عملية)**. القاهرة، مصر.
- عشوش، محمد أيمن.(2016). **الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار**. جامعة القاهرة، مصر.
- عطا، بسام حسين.(2010). **الجدوى الاقتصادية للمشاريع تحليل ودراسة**.ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.
- عطية، عبدالقادر.(2000). **دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع تطبيقات على الحاسب الآلي**، مصر.
- علام، أحمد عبدالسميع.(2008). **دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشاريع**. دار الوفاء، الاسكندرية، مصر.
- علي، عباس.(2002).**الإدارة المالية في منظمات الأعمال. دار مكتبة الرائد العلمية للنشر**، ط1 عمان، الأردن.
- العماري، ياسين محسن.(2021). واقع دراسة جدوى البرامج والمشاريع في الجامعات اليمنية. المؤتمر العملي الثاني، جامعة البيضاء، الجمهورية اليمنية.
- العتابي، أرهار هادي.(2009). أسس مقترحة لدراسة جدوى برنامج البعثات الدراسية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي. **مجلة العلوم النفسية**، العراق.
- العنزي، أمل خلف.(2016). **الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية**. المملكة العربية السعودية.
- قاسم، خالد مصطفى.(2007). **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**. الدار الجامعية، مصر.
- قوشجي، إبراهيم نافع.(2019). **دراسة الجدوى الاقتصادية. كلية الاقتصاد**، جامعة حماة، سوريا.
- قويدري، محمد.(1997). أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات. **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر.
- كداوي، طلال.(2002). **إدارة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**. الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- كداوي، طلال.(2003). **تقييم القرارات الاستثمارية**. دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية** ، الجمهورية اليمنية.
- ماهر، أحمد.(2002). **اقتصاديات الإدارة**. المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- مجلي، رشاد سعيد قايد.(2016). نموذج مقترح لربط خطط وبرامج الجامعات الحكومية اليمنية بموازناتها. **اطروحة دكتوراه**، جامعة تعز، الجمهورية اليمنية.
- محمد، ماهر أحمد حسن.(2007). الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لإنشاء جامعة افتراضية بجمهورية مصر. **المجلة العلمية**، (23)، 1، كلية التربية، أسيوط، مصر.

- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (2012). **اقتصاديات التعليم**. الكويت.
- مصطفى، عبدالعزيز السيد.(2012). **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية**. جامعة القاهرة، مصر.
- ملحم. ميساء منير.(2009). دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية الخاصة من منظور إسلامي. **اطروحة دكتوراه**، الأردن.
- نور الدين، تمجغدين.(2009).دراسة الجدوى بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية. **مجلة الباحث**، الجزائر.
- الهلالي، أحمد عبدالله.(2005). استخدام النظم البرمجية في تطوير قرارات جدوى المشاريع"أنموذج لمشروع تعليم جامعي". **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- وزارة الشؤون القانونية.(2010). **قانون رقم(13) بشأن التعليم العالي**. وزارة الشؤون القانونية، الجمهورية اليمنية.
- يوسف، علي ومرهج، منذر.(2018).**تقييم المشاريع ودراسة الجدوى**. الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- Alan J. Rowe, Richard O. Mason, Karl E. Dickel,(1982) "Strategic Management and Business Policy, Publishing Company ،1982, PP. A Methodological and Approach" Addison-Wesley 58-69.
- James S.Ang .(1991).Small Business uniqueness and the theory of Financial Management , the journal of Entrepreneurial Finance ,volume 1. .

الملاحق:

ملحق(1) قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين للاستبيان

م	الاسم	التخصص	الجامعة
.1	أحمد محمد برقعان	إدارة تربوية	جامعة حضرموت
.2	حمود محسن المليكي	إدارة وإشراف تربوي	جامعة ذمار
.3	سالم صباح	اقتصاد ومحاسبة	جامعة فلسطين_ غزة فلسطين
.4	سماح علي محمد الكميم	إدارة وإشراف تربوي	جامعة تعز
.5	عبدالله يحيى هادي كرشوم	إدارة وإشراف تربوي	جامعة عمران
.6	فيصل محمد علي القباطي	اقتصاديات التعليم وتخطيطة	جامعة تعز
.7	محمد عبدالله حميد	إدارة تربوية وتخطيط	جامعة حجة
.8	محمد عثمان المخلافي	إدارة وتخطيط تربوي	جامعة صنعاء
.9	محمد عوض محمد سالم	أصول وإدارة تربوية	جامعة عدن
.10	منى حسين عبيد	اقتصاد	مركز الدراسات الاستراتيجية_العراق
.11	نبيل أحمد محمد العفيري	إدارة وتخطيط تربوي	جامعة إب
.12	يحيى منصور بشر	إدارة وتخطيط استراتيجي	جامعة إب

ملحق(2) قائمة بأسماء الأساتذة الخبراء

م	الاسم	سنوات الخبرة	الجامعة
.1	أحمد أحمد العرامي	من 11 – 20 سنة	جامعة البيضاء
.2	أحمد محمد برقعان	21 سنة فأكثر	جامعة حضرموت
.3	أحمد محمد المنجدي	10 سنوات فأقل	جامعة عمران

.4	اكرم عبدالكريم عطران	من 11 – 20 سنة	جامعة إب
.5	أمين أحمد علي الشيباني	من 11 – 20 سنة	جامعة عدن
.6	بدرسعيد علي ألأغبري	21 سنة فأكثر	جامعة صنعاء
.7	جهاد السنباني	10سنوات فأقل	جامعة إب
.8	حلمي علي محمد الشيباني	21 سنة فأكثر	جامعة تعز
.9	حمود محسن قاسم المليكي	من 11 – 20 سنة	جامعة ذمار
.10	داود عبد الملك الحدابي	21 سنة فأكثر	جامعة صنعاء
.11	ذي يزن عبده محمد إسماعيل	21سنة فأكثر	جامعة الحديده
.12	سعاد سالم أحمد السبع	21 سنة فأكثر	جامعة صنعاء
.13	سماح علي محمد الكميم	من 11 – 20 سنة	جامعة تعز
.14	طارق احمد قاسم المنصوب	21 سنة فأكثر	جامعة إب
.15	عادل محمود عبدالله حبيشي	من 11 – 20 سنة	جامعة عدن
.16	عبدالباسط سعيد الفقية	من 11 – 20 سنة	جامعة تعز
.17	عبدالرحمن محمد عبدالله الشرجبي	21 سنة فأكثر	جامعة صنعاء
.18	عبدالرقيب علي السماوي	من 11 – 20 سنة	جامعة تعز
.19	عبدالعزيز العامري	من 11 – 20 سنة	جامعة حجة
.20	عبدالغني أحمد الحاوري	10 سنوات فأقل	جامعة صنعاء
.21	عبدالغني علي صالح المسلمي	من 11 – 20 سنة	جامعة تعز
.22	عبدالله علي صالح النجار	21 سنة فأكثر	جامعة صنعاء
.23	عبدالله محمد الفلاحي	21 سنة فأكثر	جامعة إب
.24	عبدالله محمد أمين المطري	10سنوات فأقل	جامعة جبلة
.25	عبدالله يحيى كرشوم	10 سنوات فأقل	جامعة عمران
.26	عبدالملك محمد السقاف	21 سنة فأكثر	جامعة إب
.27	عبدالوهاب عوض كويران	21 سنة فأكثر	جامعة عدن
.28	علي القحطاني	من 11 – 20 سنة	جامعة عدن
.29	غالب حميد حميد القانص	من 11 – 20 سنة	جامعة صنعاء
.30	فؤاد حسن عبدالرزاق	من 11 – 20 سنة	جامعة ذمار
.31	فيصل محمد علي القباطي	من 11 – 20 سنة	جامعة تعز
.32	محسن وهيب	من 11 – 20 سنة	جامعة عدن
.33	محمد عبدالله حميد	من 11 – 20 سنة	جامعة حجة
.34	محمد عوض محمد سالم	21 سنة فأكثر	جامعة عدن
.35	محمد قحطان	من 11 – 20 سنة	جامعة تعز
.36	محمد محمد عبدالمغني	من 11 – 20 سنة	جامعة إب
.37	محمد يحيى يحيى الرفيق	21سنة فأكثر	جامعة ذمار
.38	مهدي حسين جعبل	21 سنة فأكثر	جامعة عدن
.39	نبيل أحمد محمد العفيري	من 11 – 20 سنة	جامعة إب
.40	ندوى عبدالله محمد قاسم الصوفي	21 سنة فأكثر	جامعة عدن

.41	ندى منصورخشافة	21 سنة فأكثر	جامعة إب
.42	نصرمحمد الحجيلي	من 11 – 20 سنة	جامعة ذمار
.43	هدى باسالم	من 11 – 20 سنة	جامعة تعز
.44	يحيى منصوربشر	21 سنة فأكثر	جامعة إب
.45	يوسف عبده محمد الشجاع	من 11 – 20 سنة	جامعة إب

ملحق(3) قائمة بأسماء الأساتذة المتخصصين في الإحصاء المحكمين لمعيار الحكم بعد تعديلة

م	الاسم	التخصص	الجامعة
.1	عبدالرحمن محمد عبدالله الشرجبي	21 سنة فأكثر	جامعة صنعاء
.2	مأمون البناء	10 سنوات فأقل	جامعة إب

ملاحظة: تم كتابة الأسماء بحسب الحروف الأبجدية.

و اقع التحالفات الاستر اتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا.

The reality of strategic alliances between Yemeni universities and labor market institutions in Postgraduate Programs

أ/ عبده طاهر رزق الصباحي

طالب دكتوراه بقسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة إب -الجمهورية اليمنية

Email :alsbahiabdo88@jmail.com

Tel: 777874016 – 717556556

إشراف / أ. د/ نبيل أحمد العفيري

أستاذ الإدارة والتخطيط الاستراتيجي المشارك، كلية التربية، جامعة إب -الجمهورية اليمنية

الملخص:

هدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا؛ ولتحقيق ذلك استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال المقابلة بوصفها أداة لجمع البيانات والمعلومات، بطريقة قصدية للمبحوثين من الجامعات ومؤسسات سوق العمل، حول طبيعة العلاقة، والتوصل إلى الآليات والسبل الكفيلة لتوطيدها، وإبرام العقود والاتفاقيات بطرق رسمية، وفي ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة ومؤشرات الواقع والدراسة الميدانية، استخلص الباحث العديد من النتائج أبرزها: وجود آليات تنسيق تحت مظلة التحالف الاستراتيجي يجمع بين أولويات الباحثين في الجامعات وأولويات سوق العمل، وتشجيع الحركة البحثية وفق قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن الأبحاث العلمية القابلة تحولها إلى مشروعات تستفيد منها مؤسسات سوق العمل، ومن ثم توصل الباحث إلى العديد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التحالفات الاستر اتيجية، الجامعات، مؤسسات سوق العمل، الدراسات العليا.

Abstract:

The aim of the current research is to identify the reality of strategic alliances between Yemeni universities and labor market institutions in graduate programs. To achieve this, the research used the descriptive analytical method through the interview as a tool for collecting data and information, in an intentional way for respondents from universities and labor market institutions; On the nature of the relationship, and finding mechanisms and ways to consolidate it; And the conclusion of contracts and agreements in formal ways, and in light of the theoretical literature, previous studies, indicators of reality and the field study, the researcher drew many results, most notably: the existence of coordination mechanisms under the umbrella of the strategic alliance that combines the priorities of researchers in universities and the priorities of the labor market, Encouraging the research movement according to an integrated database and information on scientific research that can be converted into projects that benefit labor market institutions, and then the researcher came up with many recommendations and proposals.

Key words: Strategic alliances, universities, labor market institutions, Graduate Studies

الإطار العام للبحث ودراسات سابقة

أولاً: الإطار النظري

مقدمة: The introduction

يسهم التعليم الجامعي بدور مهم في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويرتبط نجاحه بجودة برامجه، وبتلبية متطلبات سوق العمل، وذلك عبر انضمامها لبرامج الاعتماد الأكاديمي التي تمتلك إمكانات التطوير الكمي والنوعي لتلك المؤسسات، ومن ثم فإن جودة التعليم الجامعي لم تعد من المسائل التي يمكن تجاهلها في أي دولة.

وعليه سعت معظم دول العالم إلى تبني نظام الجودة في التعليم؛ حيث تعد العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية علاقة تبادلية عضوية، فالتنمية بمفهومها الشامل تركز على التحول في البناء الاقتصاد ي والاجتماعي والمعرفي والثقافي، تؤد ي إلى زيادة الإنتاج، وإشباع الحاجات الضرورية للفرد وزيادة دخله، وزيادة الخيارات المتاحة له من التعليم الجامعي العالي الذي يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة (داغر وآخرون، 2016، 2043)، وتتمتع الجامعات بقدرتها على استيعاب طاقة بشرية كبيرة؛ وإكسابها المهارات والخبرات اللازمة في مجال البحث العلمي إنتاجا وتطبيقًا وتسويقًا (السالم ومحمد، 2010 ، 10).

لذا ظهرت فكرة التّحالفات الاستراتيجية بوصفها علاقات ترابط في العديد من القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية والخدمية منها التعليم بغرض تبادل المعلومات والخبرات والمهارات التكنولوجية الجديدة، بين طرفين أو أكثر (plazibat & filipovic,2010)، كما تفيد المؤسسات المتّحالفة على المدى البعيد لتحقيق الأهداف المنشودة وتنمية فرص تعظيم الأرباح وخفض التكلفة (zamik, et al.,2014). ومن هذا المنطلق اهتمت العديد من الدراسات العلمية في بناء التحالفات الاستراتيجية بين المؤسسات بدلًا عن ثقافة المنافسة، وتوعية المتحالفين بأهمية إبرام الاتفاقيات لإحداث التطوير والتحسين في مجال البحث العلمي؛ كونه الجهة المهتمة بإنتاج أفكار ابتكارية وإبداعية وفق أسس ومعايير حديثة تعود على المؤسسات المتحالفة بالميزة التنافسية (الكردي، 2011، 36).

أما على مستوى الواقع العربي فلا يزال يعاني من وجود انفصال بين ما تريده الدول أو تنهض به مؤسساتها العاملة وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث لها أغراض خاصة بها لا تلتقي بالضرورة مع أغراض التنمية وحاجات المجتمع، وغياب الكراسي البحثية والتنسيق المشترك؛ وهو ما أثر في جودة مخرجات التعليم العالي، ناهيك عن التحالفات الاستراتيجية الذي بات مغيبا، وهذا ما أكدت عليه بغض الدراسات التي توصلت نتائجها إلى ردم تلك الفجوات منها؛ دراسة متولي وصائغ (2005)، ودراسة مجلس الغرف التجارية السعودية (1994)، ودراسة الظالمي وآخرون، 2012)، من خلال تركيزها على أهمية التعاون بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في مجال البحث العلمي، والاستفادة من تطبيق البحوث العلمية التي تنجزها برامج الدراسات العليا، فيما يتعلق بتطوير عملية التسويق، ودعم مبدأ الاستقلالية وحماية الملكية الفكرية لكل حليف (عبدالعال، 2016، 16 :18). بيد أن هناك بعض التحالف الاستراتيجي منها ما حصل بين الجزائر وفرنسا في مجال البحث والتطوير والتأهيل والتمويل لعدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الميزة التنافسية، والتي حصلت الجزائر على براءة اختراع عام 2007 في تحالفات صيدال الصناعي (بوسمينة، 2015، 332).

أَمَّا على المستوى المحلي لا توجد تحالفات استراتيجية بين الجامعات اليمنية وبين مؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا، على الرغم من غزارتها وتنوع منتجاتها الفكرية، ولعل الأسباب كثيرة ومتنوعة؛ من الصعوبة بمكان حصرها، قد يكون أبرزها غياب وحدات التسويق والنشر لتلك البحوث؛ لذا دعت دراسة الصباحي والحداد (2021)، إلى تفعيل دور الجامعات اليمنية في نشر البحث العلمي، واستجابة لتوصيات المؤتمرات العلمية تحت شعار "المراكز البحثية والعلمية ودورها في التنمية المجتمعية" والمنعقد خلال الفترة من 1 إلى 3 أغسطس 2016م، في جامعة صنعاء، و المؤتمر العلمي الأول لطلبة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة إب، والمنعقد في 29/ 30/ 11/ 2020م، وفي جامعة البيضاء، والمنعقد في، 21/ أغسطس، 2021م، وغيرها من الجامعات في بناء وتعزيز علاقة شراكة حقيقية وفاعلة بين المؤسسات البحثية والعلمية ومؤسسات سوق العمل من خلال دعم المشاريع البحثية التي تعالج التحديات والصعوبات التي تقف أمام القطاع العام والخاص؛ لذا يعد إعداد البحث الحالي واحدً من المرتكزات لسد الفجوة الحالة، من خلال واقع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا.

مشكلة البحث: Research problem

تكمن مشكلة البحث في وجود فجوة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا، من خلال ما تم التطرق إليه في مقدمة البحث بالواقع المحلي فإن الفجوة بتصاعد مستمر ومخيف يومًا بعد يوم في ظل الأزمات التي تمر بها برامج الدراسات العليا، ولعل أبرزها قلة الدعم الحكومي، وعدم الاستفادة من قدرات مؤسسات سوق العمل؛ في سد احتياجها من جهة، والاستفادة من إنتاجها البحثي الذي يعد الركيزة الأساس في مخرجات برامج الدراسات العليا كخدمة مجتمعية واقتصادية (العفيري، 2017، 220: 232). ومن خلال ترتيب اليمن في مؤشر الابتكار الذي احتلت فيه المرتبة الأخيرة عربيا، نتيجة تدني قيم ونقاط المؤشرات الفرعية للركائز السبعة لمدخلات الابتكار العالمي 2020 م تخديد مؤسسات رأس المال والتي ركزت تلك المحاور على التعليم والتعليم العالي والبحث والتطوير، البنية التحتية للتكنولوجيا، البيئة المحفزة للابتكار، والأسواق ومناخ الاستثمار، وتشابك القطاعات وبناء التكامل في القدرات والموارد (تقرير الوضع الراهن لإعداد الخطة المرحلية الثانية للرؤية الوطنية، 2021- 2025، 18)، وبعد تحديد وتشخيص تلك الفجوات التي تعاني منها الجامعات اليمنية في برامج الدراسات العليا وضعف ارتباطها بسوق العمل، ومن غير المتوقع أن تظل القطيعة بين الجامعات اليمنية و مؤسسات سوق العمل في القرن الحادي والعشرون الذي بات يعرف بالقرية الواحدة معتمدا على توظيف التكنولوجيا وجودة الإنتاج البحثي؛ وتوفير نوعية المهارات والكفايات المطلوبة للتنمية وخدمة المجتمع؛ سعى الباحث في هذا البحث إلى إيجاد حلول تسهم في ردم الفجوة المعرفية والبحثية ومحاولة سدها، بتسليط الضوء على ربط الجامعات اليمنية بسوق العمل في برامج الدراسات العليا من خلال بناء التحالفات الاستراتيجية. ويمكن تحديد مشكلته بالسؤال الرئيس الآتي:

"ما و اقع التحالفات الاستر اتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا".

أهداف البحث: Research aims

يهدف البحث الحالي إلى تشخيص واقع للتحالفات الاستراتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا، من خلال التعرف على واقع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا وفقًا للمقابلة.

أهمية البحث: research importance

تبرز أهمية البحث من أهمية الموضوع الحيوي الذي تناوله، والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، ويمكن تحديد الأهمية النظرية والتطبيقية من خلال الآتي:

يأتي هذا البحث استجابة للاتجاهات العالمية الحديثة والمعاصرة التي تنادي بضرورة التحول نحو التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات بمؤسسات سوق العمل قي برامج الدراسات العليا، كما تبرز الأهمية في كونه يلقي الضوء على قضية تتسم بالحداثة من خلال العلاقة والتشبيك بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، ويعد مادة علمية جديدة للمكتبة اليمنية، تسهم في توجيه أنظار كثير من الباحثين نحو التحالفات الاستراتيجية وربط أبحاثهم العلمية بالابتكارات العلمية، بما تتيح لهم فرصة التواصل مع مؤسسات سوق العمل، تعود عليهم بالعوائد والفوائد المادية والمعنوية، قد يمثل من خلال استنتاجاته قاعدة معلوماتية، تفيد أصحاب القرار من قيادات برامج الدراسات العليا ومؤسسات سوق العمل حول واقع التحالفات الاستراتيجية، وترجمتها إلى مشروعات وبرامج يتم الاستفادة منها.

حدود البحث: Search limits

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث الحالي على: واقع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا.

الحدود البشرية: القيادات البحثية والكوادر الأكاديمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية (حكومية)، وقيادات مؤسسات سوق العمل (الخدمية، الصناعية، الإنتاجية).

الحدود المكانية: الجامعات اليمنية.

الحدود الزمانية: يتحدد هذا البحث في الفترة الزمنية (2021م).

مصطلحات البحث: Search terms

التحالفات الاستراتيجية: Strategic alliances

يقصد بالتحالفات إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق، فالتحالف يؤدي إلى السيطرة على المخاطر والتهديدات، وتشارك التحالفات في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير ملموسة" (عبد الحليم، 2004، 17).

التعريف الإجرائي: procedural definition

يقصد بالتحالف الاستراتيجي تشبيك العلاقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، وكفاية الفوائد المستمدة من نقل التكنولوجيا والخبرات والمهارات والاستشارات المعززة للقدرة التنافسية في المشاريع البحثية المشتركة التي تقوم بها برامج الدراسات العليا وتسويقها، مع الحفاظ على الاستقلالية التنظيمية لكل طرف داخل التحالف، وحصولهم على المكاسب والأرباح التي كان من الصعب جنيها على حالة التفرقة.

الجامعة: The University

هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلبتها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها تعليما نظريًا معرفيًا ثقافيًا وتطبيقيًّا يلازمه تدريب مهني، بهدف إخراجهم إلى الحياة العامة بوصفهم أفراد منتجين، فضلا عن إسهامها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع (البرادعي، 2002، 290).

التعريف الإجرائي: procedural definition

هي المؤسسة العليا في سلم المراحل التعليمية التي تهتم بإنتاج البحث العلمي، وترتبط الجامعات بمؤسسات سوق العمل بتزويدها بالكوادر المؤهلة مهنيا وأكاديميًا من خلال التحالفات الاستراتيجية.

سوق العمل: Labor market

هي المؤسسات الإنتاجية الخدمية التي تتبع القطاع الخاص والمملوكة لأفراد أو جماعات والتي تنتمي العينة إليها ويستجيبون لفقرات الأداة (العفيري، 2010، 13).

التعريف الإجرائي: procedural definition

هو المكان الذي يتم فيه تحويل الأبحاث العلمية إلى مشروعات صناعية وتطبيقية تعود على الحلفاء الاستراتيجيين بالأرباح والعوائد المباشرة وغير المباشرة وفق ضوابط ومعايير محلية ودولية في عملية التداول المشروع وحماية الملكية بين الأطراف المتحالفة.

الدراسات العليا: Graduate Studies

يشير مفهومُ الدراسات العليا إلى المرحلة التي تأتي بعد الانتهاء من مرحلة البكالوريوس، والتي يدرسُ فيها الطالبُ الماجستير، والدكتوراه، وتعد المراحل الدراسيّة في حياة الطالب، وتتطلب الدراسات العليا كتابةَ بحث علمي مُبتكَر غير مسبوق، حسب نظام كل جامعة من حيث المعايير والمراحل. https://mawdoo3.com

التعريف الإجرائي: procedural definition

تعرف برامج الدراسات العليا مجموعة المقررات التي يتناولها الباحث خلال فترة زمنية محددة من خلالها يمنح درجة علمية يحق له مزاولة المهن التي يحتاجها سوق العمل لسد حاجاته من خلال التحالف الاستراتيجي.

ثانيًا- دراسات سابقة: previous studies

تناول البحث عددًا من الدراسات والأبحاث العلمية بغرض الوقوف على جوانب متعددة من قضايا دور برامج الدراسات العليا، وانطلاقًا من دوره الفعال في تنمية مؤسسات المجتمع وتطوير كافة مجالاته والتعرف على الأساليب والإجراءات التي اتبعتها، وذلك على النحو الآتي:

أ-استعراض دراسات سابقة:

هدفت دراسة الصباحي والحداد (2021)، إلى التعرف على دور الجامعات اليمنية في نشر البحث العلمي" والذي يعد من أبرز الخدمات التي تنتجها برامج الدراسات العليا؛ ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: فاعلية دور الجامعات اليمنية في إنشاء وحدة مستقلة لنشر البحث العلمي وتوفير متطلباته المادية والتكنولوجية وتنمية مهارات الباحثين؛ أكما يعد النشر العلمي عاملا مهما في ربط الجامعات اليمنية بالابتكار والإبداع البحثي؛ كونه يعتمد على المعايير العالمية التي تمتاز بها الدوريات والمجلات

المحكمة؛ أن توافر قاعدة البيانات والمعلومات المتكاملة للأبحاث العلمية هي الوسيلة الأهم في نشر وتسويق نتائج الأبحاث ذات القيمة والابتكار العلمي لدى برامج الدراسات العليا. وأن توظيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والنشر الإلكتروني عبر المجلات والدوريات والكتب وتشجيع حركة التأليف يسهم في دخول الجامعات اليمنية التصنيف العالمي المتميز.

بينما سعت دراسة (Trunina and Khovrak, 2019) إلى اقتراح نموذج لتعزيز التنسيق والتعاون بين أصحاب سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي، وذلك لتحقيق أهداف التنمية الإقليمية المستدامة. وأظهرت نتائج الدراسة أن النموذج المقترح، يساعد في إظهار التعاون بين الجامعات والشركات وتكوين كفاءات ومتخصصين يكونون أساسًا ضامنًا وجاذبًا، يهتم بسوق العمل في تكوين إدارة فعَّالة للأنشطة التعليمية على أساس منهجي، ويحسن جودة التعليم، ويسهم في التنمية الإقليمية المستدامة.

وتناولت دراسة الهنساوي (2018)، رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل" دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر" وهدفت إلى التعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدراتهم على التوافق مع سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق، ولتحقيق ذلك من خلال إجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة من سيدات ورجال الأعمال الذي بلغ عددهم (101) مفردة والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للواقع، من خلال التحليل.

وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات تم في ضوئها وضع عدد من المقترحات لتأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة، والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع.

بينما أجرى زقاوة (2017) دراسته الموسومة بـ"البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل" على الكشف عن مدى تلك الاستجابة من وجهة الطلبة الحريجين، على متغير الجنس (ذ/ ث)، والتخصص (علم نفس، علم اجتماع آداب ولغات أجنبية)؛ ولأجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة الاستبانة التي تكونت من أربعة مجالات؛ محتوى البرنامج، المواءمة، الكفاءة، والمهارات، المشروع المهني. وطبقت الأداة على 230 طالبًا وطالبةً. وأظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن استجابة البرامج الجامعية لاحتياجات سوق العمل؛ كان بدرجة ضعيفة على مستوى الأداة ككل، وعدم وجود فروق على الدرجة الكلية ومجال المواءمة ومجال الكفاءة؛ تعزى إلى الجنس، بينما وجدت الفروق الدالة في بعد المحتوى والمشروع المهني لصالح الإناث، مع عدمية الفروق الدالة على الدرجة الكلية للأداة (مجال المحتوى، مجال المواءمة، مجال المشروع المهني)، تعزى إلى التخصص الأكاديمي، بينما وجدت فروق دالة في مجال الكفاءة، والمهارة، تعزى لصالح تخصص الآداب.

بينما ركزت دراسة (Boccanfuso and et al, 2015)، على تحليل الآثار قصيرة المدى لإصلاح التعليم العالي وأثره في توفير فرص في سوق العمل للعمال ذوي المهارات العالية في السنغال. وتوصلت الدراسة إلى أن مبادرات الإصلاح المقترحة أدت إلى زيادات كبيرة في معدل التوظيف في قطاع الخدمات والحكومة، وأن إجراء تحسينات على جودة التعليم العالي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية كبيرة ليس فقط على نتائج سوق العمل للأفراد المدربين فحسب، وهذا يحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويؤثر في معدل التسرب والالتحاق بالجامعة.

بينما هدفت دراسة (Madgali and Taylor, 2015) إلى التعرف على المنظمة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي وفحص العلاقة بين جودة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية، من خلال الفرص والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات التعليمية الفعالة، بغرض الاستفادة وتقديم إرشادات حول كيفية تطبيق هذه الخبرة في دول مجلس التعاون الخليجي من المملكة المتحدة وألمانيا؛ من أجل مواءمة المنظمة التعليمية مع احتياجات سوق العمل. وتوصلت الدراسة إلى: زيادة التركيز على تنمية المهارات ضمن برامج الدارسات العليا؛ في تطوير مهارة التعلم؛ من خلال إشراك أصحاب العمل والهيئات الخارجية في تطوير البرامج والمناهج الدراسية؛ وزيادة نطاق البرامج المهنية والعلمية مدى الحياة؛ وإنشاء هياكل وهيئات تنظيمية جديدة لضمان السعي للحصول على مؤهلات جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ جودة التطوير والهندسة.

وكذلك هدفت دراسة (Cleary and Noy, 2014) إلى تكوين إطار عمل مقترح لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التعرف على مفهوم مواءمة متطلبات سوق العمل النشطة والعمليات اللازمة لتحقيقها، جودة خريجي التعليم العالي بغرض التوافق مع متطلبات سوق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود العديد من المقاييس لتحديد الشواغر الوظيفية، ومدى مواءمة مهارات الخريجين لهذه الشواغر؛ وفق أهداف مواءمة سوق العمل؛ تفعيل دور مقاييس النتائج المتعددة ضرورية لتقييم مواءمة سوق العمل بشكل كبير، واحداث توازن المصالح بين أصحاب سوق العمل.

بينما أجريت دراسة الظالمي وآخرين (2012) للتعرف على جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الوسط بالعراق. وتكونت عينة الدراسة فيها من فئتين: فئة من داخل الجامعة والمتمثلة بعينة الكادر التدريسي لبعض الكليات أما الفئة الثانية من مديرين ومسؤولين في جامعات الفرات الوسط ولمعظم مؤسسات سوق العمل في منطقة الفرات الوسط. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها: أن جودة المستوى النوعي للخريجين تعد الأكثر أهمية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي تلبيةً لمتطلبات سوق العمل.

بينما هدفت دراسة صايغ ومتولي (2005) إلى تكوين الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال والإنتاج. وإلى توفير إطار مرجعي لعملية التنسيق والتكامل بين قطاع التعليم والقطاع الخاص في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ليكون دليلًا إرشاديًّا يستنير به صناع القرار في مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال والإنتاج، في بناء علاقة مؤسسية وثيقة ذات مرجعية واضحة ومحددة. والتي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: توفير مصادر تمويلية لقطاع التعليم؛ توسيع حجم ومجالات تسويق منتجات قطاع الأعمال في مؤسسات التعليم؛ تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات مؤسسات الأعمال والإنتاج من الكوادر البشرية المؤهلة؛ توفير أنموذج لهيكل البناء التنظيمي المشترك لقطاعي التعليم والأعمال يشتمل على إدارة عليا خليجية مشتركة ترتبط بإدارات عليا ووسطى وتنفيذية على المستوى الوطني؛ توفير تشريع ينظم الأمور الأساسية لمضامين العلاقة بين قطاعي التعليم والأعمال؛ واختيار البرامج في ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية؛ تخطيط البرامج التي تختارها اللجان المشتركة لفترة زمنية محددة؛ وتنفيذ برامج مشتركة بين قطاعي التعليم العالي والأعمال.

وأجريت دراسة بن عزة (2005) بهدف التعرف على التحالف الاستراتيجي بوصفه ضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، وبناء إدارتها على التحالفات بالمؤسسات الاقتصادية، أخذت في الاعتبار العديد من النماذج للجامعات الأجنبية التي كان لها حضور في التحالفات الاستراتيجية.، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التحالفات الاستراتيجية بين المؤسسات تبني ميزة تنافسية، كما تعد وسيلة لتنميتها بصورة مستمرة؛ وأنها تفيد الجامعات من موارد شريكاتها الفائضة من المؤسسات الاقتصادية لتحسين الإنتاج المعرفي الفعال؛ كما تعزز فرص النجاح بالولوج إلى الأسواق الجيدة؛ وتساعد المؤسسات على انتقاء شركائها بدقة للاستفادة من قدراتهم الإدارية والتقنية والمالية تساعدها في تلبية حاجات زبائنها والدفاع عن أسواقها بوجه المؤسسات الكبرى ذات الحضور الواسعة في بوابة المنافسة العالمية.

ب-جوانب مدى استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، أهمها: في تحديد مشكلة البحث وتدعيمها، والاستفادة من الخلفيات النظرية ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، واختيار المنهج العلمي المناسب لطبيعة موضوع البحث الحالي، ومعرفة طريقة اختيار عينة البحث والتعامل مع متغيراته، واختيار أداة البحث وطريقة بنائها وتطبيقها، وتقديم المعالجات والمقترحات، للتعرف على واقع العلاقة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا.

ج-ما يتميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث عن أغلب الدراسات السابقة بتناوله واقع التحالف الاستراتيجي بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا، من خلال تناوله طبيعة العلاقة وتوجيه الدعوات الرسمية لحضور الفعاليات والمؤتمرات التي يقيمها قطبي التحالف؛ وإبرام الاتفاقيات بوصفها بدائل جديدة في تطوير البحث العلمي وتمويل برامج الدراسات العليا وإيفاد الطلبة الباحثين المتميزين من قبل رجال الأعمال بالإضافة إلى إنشاء كراسي بحثية بوصفها مورد مهمًا لتمويل الأبحاث المشتركة وربطها بالتنمية الشاملة والمستدامة، منطلقا من التوصيات التي أبرمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الغرف التجارية والصناعية الممثلة لمؤسسات سوق العمل المنعقدة في صنعاء12-1-2021م، بأهمية التنسيق الرسمي بين قطبي التحالف، وإنشاء مجلس خاص بالبحث العلمي للوصول.

كما يعد أول بحث علمي مستخدم المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه النوعي لتغطية موضوع التحالفات الاستراتيجية من خلال المقابلة الشخصية للخبراء المشاركين من الجامعات ومؤسسات سوق العمل للحصول على البيانات والمعلومات من والواقع، المفيدة للوصول إلى استنتاجات مضبوطة متعلقة بالميدان والتطبيق على الواقع.

الخلفية النظرية

أولا-مفهوم التحالفات الاستراتيجية:

يقصد بها: الخيار السليم لمواجهة التهديدات وتقوية الروابط نحو التنافس الإيجابي لحشد الجهود واستثمار الفرص المتاحة، والأسلوب الأمثل لاستغلال الموارد المادية والبشرية في المؤسسات المتحالفة (Cheriet, 2015, 15). كما تعد التحالفات الاستراتيجية بعدًا إداريًا وعاملًا محوريًا في دفع عجلة البحث العلمي في تقدم المجتمعات بغض النظر عن

درجة تطورها وتقدمها، بوصفها الأداة التي تمدها بالحقائق حول الواقع المعاش لكي يتم الاعتماد عليها في رسم المشروعات المشتركة (خوالي، وشعيب، 2009، 126).

ومما سبق نستنتج أن مفهوم التحالفات الاستراتيجية لدى الباحثين متعددة؛ تكتب للجامعات النجاح في إبرام وعقد الاتفاقيات مع الحليف الاستراتيجي سوق العمل؛ بغرض تبادل الخبرات وجلب المنافع، وتوحيد الجهود في مواجهة المتغيرات التي أفرزتها التكنولوجيا الجديدة كعامل جيد في تحسين برامج الدراسات العليا.

ثانيا-أهمية التحالفات الاستر اتيجية:

تكمن أهمية التحالف الاستراتيجي في زيادة فرص الابتكارات العلمية لكل المنظمات؛ حيث تطمع المنظمات الصغيرة في الحصول على المهارات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا التي تمتلكها المنظمات الكبيرة، بينما المنظمات الكبيرة تطمع في الحصول على الريادة المحلية والعالمية والموقع التنافسي، وفتح أسواق جديدة وناشئة كالمنظمات الصغيرة، وتعزز النموذج القيادي للمنظمة، وتساعد أعضاء التحالف بالفوائد والموجودات غير الملموسة كالأسماء والعلامات التجارية واستغلالها والدخول إلى الأسواق الأجنبية، وتوسيع خطوط العمليات والخدمات وشبكات التوزيع والتسويق الحر (Nataraja, 2014, 17) ولعل الاستثمار في البحث العلمي يعد من أبرز السلع رواجا في العصر الراهن وفوائده على المتحالفين ونهضة المجتمع برمته، والحد من هجرة الأدمغة (Kale & Singh, 2009, 58).

ومما سبق نستخلص أن أهمية التحالفات الاستراتيجية بتبادل الخبرات والمهارات، ودخول الأسواق وتقاسم المخاطر، وجني المكاسب، لذا على الجامعات ومؤسسات سوق العمل والاستفادة من أهمية التحالفات الاستراتيجية للحصول على بناء القدرات والتكامل البحثي وتسويقه من خلال برامج الدراسات العليا.

ثالثًا-أهداف التحالفات الاستر اتيجية:

من خلال أهمية التحالف الاستراتيجي نستخلص أبرز أهدافه، ويمكن تلخيص ها على النحو الآتي:

تهدف التحالفات الاستراتيجية إلى إكساب المؤسسات القدرة على مواجهة المنافسة، وتوظيف التكنولوجيا الجديدة، ونقل الخبرات والمهارات والدخول في الأسواق الجديدة (Zamirr et at, 2014)، كما تهدف إلى تشجيع الابتكار والإبداع العلمي، ونشره وتسويقه بغرض الحفاظ عليه من سرعة التقليد للمنتج المبتكر عبر وسائل الإعلام والإشهار المتنوعة، وحصول الأطراف المتحالفة على التسهيلات القانونية والتشريعات والمعلومات والتراخيص وحماية حقوق التأليف والحرية الملكية والعلامات التجارية (الكردي 2011، 13). وزيادة الإنتاج البحثي واتساع رقعته وتوفر المستلزمات المادية من مصادر الثروة البحثية والعلمية المؤثرة في عملية الإنتاج، من رأس المال وشبكة الإنترنت وغيرها من معارف البحث العلمي التي استفردت بها الدول المتقدمة، والمشاركة بالمؤتمرات العلمية (عبد الحليم، 2004، 55).

وزيادة التمويل؛ وهو ما يسمح للمؤسسات المتحالفة بتجاوز هذه العقبة (الحاج وبارك 2008، 7)، وريادة الأعمال؛ حيث تعمل التحالفات الاستراتيجية على زيادة فرص الاتصال والتواصل الفعال التي تزيد دافعية نقل التعلم وتعزيز قدرات المنظمة في تطبيق التكنولوجيا الجديدة؛ حيث تسهم في تنمية العلاقات بين المؤسسات الخدمية والمؤسسات الاستثمارية في حل المشكلات الملحة التي تواجه كل مؤسسة (علي، 2013، 14).

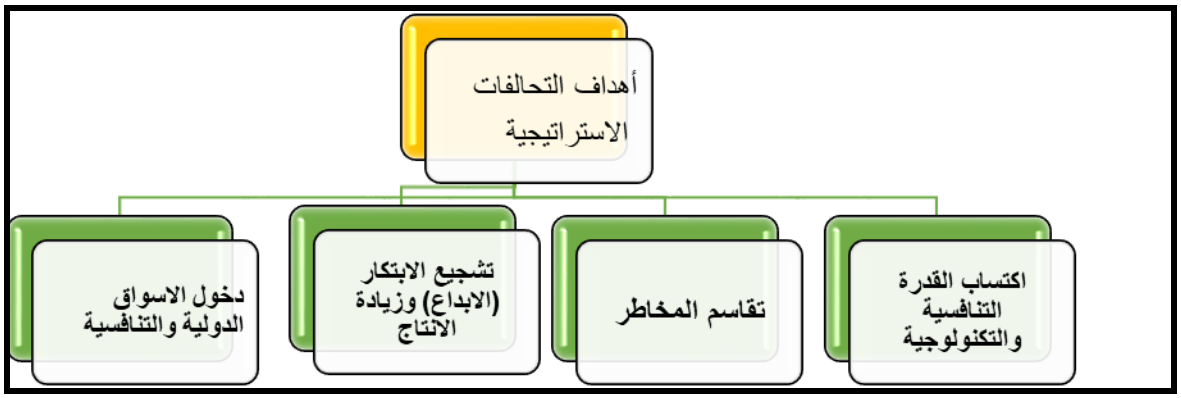

شكل(1) يوضح أهداف التحالفات الاستراتيجية إعداد الباحث.

نستنتج من الشكل رقم (1) اعلاه أن التحالفات الاستراتيجية تهدف إلى التعرف على تحديد الفجوة بين الجامعة ومؤسسات سوق للعمل بغرض التجسير والترابط وتوثيق العلاقة في البحوث المشركة، لمواجهة ارتفاع حجم التكاليف للتكنولوجيا، وتحديد نمط الشريك الذي يعمل على الابداع والابتكار من خلال برامج الدراسات العليا.

رابعًا- محاور التحالف الاستراتيجي:

1-مشروع التحالف والحاجة إلى اختيار الشريك المناسب:

يعد المشروع الصورة الذهنية وتقديم رؤية مشتركة لتوظيف التكنولوجيا من أجل تحقيق مصالح تحالفية مشتركة (الكردي، 2011، 6)، وتحديد البرامج التنفيذية للمشروع لسد الفجوة، والعمل على تجسير العلاقة وتكوين فريق عمل قوي يعمل وفق التشريعات والقوانين المبرمة بين الأعضاء المتحالفة، ويؤمن أهمية تمويل المشروع ودفع المخصصات المالية في البداية لتنفيذه (الهيسي، 2016، 11)، ومن أجل اختيار الشريك الذي تتوافق فيه الخصائص المشتركة، إضافة إلى جمع البيانات من أطراف أخرى بما في ذلك المؤسسات المتحالفة مع الشركاء المحتملين وكذلك مؤسسات الاستثمار التي عقدت اتفاق معهم (أبو علفة، 2003، 111).

نستنتج من خلال ذلك ان مشروع التحالف هو الصورة التي تمكن الجامعة ومؤسسات سوق العمل في التحرك كشريكين مناسبين في انتاج وتسويق برامج الدراسات العليا وفق مظلة التحالف الاستراتيجي.

2-العلاقة: Relationship

تمر مرحلة العلاقة داخل المؤسسات المتحالفة الكبيرة والصغيرة بمرحلة التدريب والتأهيل، من قيادة التحالف والعاملين فيه بما يمكنهم من تسويق المنتجات البحثية ونشرها بأوعية رصينة، لمواجهة المخاطر (عادل، 2016، 20)، وتحسين عملية الاتصال والتواصل الفعال بين الأطراف المتحالفة، وتنوع مصادر التمويل وفتح أسواق جديدة (الكردي، 2011، 5: 10).

نستنتج أن العلاقة أصبحت مهارة ذات قيمة تجعل الجامعة ومؤسسات سوق العمل على تواصل بحثي يخدم التنمية الشاملة والمستدامة من خلال التحالف الاستراتيجي في برامج الدراسات العليا.

3-العقد: Contract

يعبر العقد بالصيغة المترجمة لمشروع التحالف الاستراتيجي ونوع علاقته التي تبرم باتفاقيات وقوانين ولوائح يلتزم بها جميع المتحالفين، كما يعبر عن الهيكل التنظيمي للتحالفات الاستراتيجية، وبيان حصص المساهمة، وعدد العمال،

ونوعية الأبحاث المنتجة وكميتها، ووضع الأطر القانونية (الكردي، 2011، 8)، والتشريعات الإدارية لتحديد الإجراءات السليمة التي تعمل على توزيع الأرباح والخسائر داخل التحالف بكل شفافية؛ ترسخ المبادئ العادلة للتحالفات الاستراتيجية (بوسمينة، 2015، 170)؛ وسهولة الحصول على القروض المحلية والأجنبية من المواد الخام اللازمة؛ وتوفير رؤوس الأموال الضخمة من مصادر دولية ومحلية لإنتاج الأبحاث التطبيقية تعود بالفوائد والأرباح (عادل، 2016، 13).

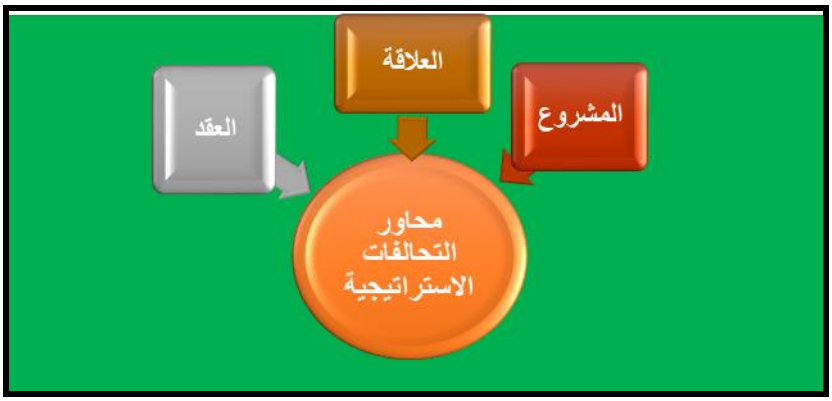

شكل (1) يبين محاور التحالفات الاستراتيجية (الباحث).

يتبين من الشكل رقم (1) أعلاه أن محاور التحالفات الاستراتيجية تعد عاملًا مهمًا في استغلال الموارد المتاحة للجامعات اليمنية، وتوسيع نطاق عملها محليا وإقليميا وعالميا، بالتعاون مع مؤسسات سوق العمل، لجذب الحلفاء الأقوياء من الجامعات العالمية؛ المشهورة في تسويق المنتجات والابتكارية العلمية والإبداعية في البحث العلمي في الدول النامية خاصة الجامعات اليمنية التي لا تزال في عزلة تامة عن بناء علاقات تحالفية في برامج الدراسات العليا.

خامسا- معوقات تكوين التحالفات الاستراتيجية:

من خلال دراسة محاور التحالف الاستراتيجي يمكن أن نستخلص بعض المعوقات التي تقف أمام نجاح التحالف الاستراتيجي بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، نوجز منها المعوقات الآتية:

1-معوقات قيادية إدارية:

ومن الواضح أن ضعف التنسيق والاتصال وغياب عملية التسويق والنشر لمنتجات المشروع، وتأمين الحقوق والحريات وحماية الملكية الفكرية، تعد معوقات حالت دون وصول منتجات المشروع إلى الجهة المستفيدة، وكثير ما تعاني عملية بناء التحالفات الاستراتيجية الاضطراب السياسي والاجتماعي والأمني لدى المؤسسات المتحالفة، وما ينتج عن خلل وفساد إداري يحد من نجاح التحالفات الاستراتيجية (مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة، 2005، 4).

نستنتج أن المعوقات القيادية والإدارية تفقد المؤسسات المتحالفة الاتصال والتواصل، لذا على الجامعة ومؤسسات سوق العمل التوجه نحو التحالف الاستراتيجي في برامج الدراسات العليا.

2-معوقات معلوماتية:

تعد المعوقات المعلوماتية حاجزا منيعا أما تطلعات المؤسسات التعليمية والخدمية والصناعية الرامية إلى الاستمرار بنشاطاتها، واعتمادها على أسلوب العلاقة والتعاون في عملية توسع النشاط، وخصوصا تلك النشاطات القائمة على التكنولوجيا التي تدخل في زيادة الإنتاج وتحسين المنتج التي لها رواج وقابلية في الأسواق الجديدة؛ لذا يشكل غياب

القاعدة المعلوماتية نوعًا من المخاطر ومن الصعب إدارتها ومواجهتها عند بناء وتكوين التحالف الاستراتيجية (روبرت ميل، 2007، 25).

نستنتج أن غياب المعلومات يجعل المؤسسات في حالة عجز وشلل تام نحو الإنتاج، وما على الجامعة ومؤسسات سوق العمل، الاستفادة من التحالف الاستراتيجي في برامج الدراسات العليا وتوفير قاعدة معلوماتية متنوعه ومتعددة.

3-معوقات مالية:

تعد المعوقات المالية عائقًا أمام البرامج الجامعية والحد من جودتها وتناسبها مع طبيعة المجتمع التي تحيط به المؤسسات وما يترتب عن تلويث البيئة التي تقع بها المؤسسة، سواء في تلويث البيئة، أو ثقافة المجتمع، وتدفع هذا الثمن المجتمع الذي تقع في دائرته مؤسسات التحالف الاستراتيجي (بن عزة، 2011، 209).

ونستنتج مما سبق أن على الجامعة ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا بالتحرك الجاد نحو التحالفات الاستراتيجية والذي تواجه العديد من المعوقات أبرزها اختلاف الأهداف والذي بمكن أن تؤدي بأحد الحلفاء إلى استغلال الإمكانيات المتاحة لتدعم مكانته في السوق على حساب المؤسسات الأخرى، ونقص الشفافية، وأنه كلما تعدد وتنوع المتعاملون كلما كانت إمكانيات واحتمالات النزاع كبيرة، وينتج علاقات ضبابية في عدم دقة العقود والاتفاقيات، ومشكلة توزيع الأرباح بصورة تفصيلية منذ البداية عن إجراءات محاسبية ذات تأثير مباشر على حصة الأرباح التي حصل علها كل حليف، لذا لابد من تفعيل الضوابط التي من خلالها التغلب على تلك المعوقات، وتشجيع مبدأ الشفافية والإجراءات القانونية، والبحث عن مقومات تكتب للتحالفات الاستراتيجية النجاح في مواجه المخاطر والمعوقات التي قد تؤدي إلى فشل التحالف.

المبحث الثالث-منهجية البحث وإجراءاته الميدانية

سيتناول هذا الفصل منهجية البحث وإجراءاته في البحث الميداني، بدءًا بتحديد منهج البحث، ومجتمعه، وأدواته المستخدمة وكيفية بنائها وتطويرها، وذلك على النحو الآتي:

أولا-منهج البحث: Research Methodology

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الإطار النظري والدراسات السابقة، وتشخيص واقع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا.

ثانيا-عينة البحث: The research sample

تتكون عينة البحث الحالي من مجموعة من الخبراء من القيادات الأكاديمية والإدارية للمؤسسات الرامية لتكوين تحالف استراتيجي في برامج الدراسات العليا، البالغ عددهم (15)، خبيرًا تم اختيارهم بطريقة قصدية، بغرض تشخيص واقع التحالف الاستراتيجي؛ كونهم من ذوي الخبرة والتخصص والممثلين في مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم وفروعه في الجامعات والمتخصصين بالتخطيط والتقنية وبعض الخبراء من رجال الأعمال في الغرف التجارية والصناعية والشركات في مؤسسات سوق العمل اليمنية الصناعية والخدمية، ذات العلاقة والمهتمين بالبحث العلمي بطريقة قصدية، (انظر ملحق رقم (2).

المبحث الربع-عرض النتائج الميدانية ومناقشتها

سيتضمن هذا الفصل عرضًا مفصلًا لنتائج البحث الميدانية الذي سيتمخض عن عملية التحليل الاستقرائي للبيانات التي جمعها الباحث من الخبراء الذين تم قصدهم، ومن ثم مناقشتها وتفسيرها في ضوء أهداف البحث ومتغيراته من خلال الإجابة عن السؤال الأول من أهداف البحث الحالي، ومن ثم الإجابة عن الأسئلة المنبثقة منه التي تضمنتها المقابلة، وفيما يلي عرض مفصل للنتائج والاستنتاجات والمقترحات والتوصيات، على النحو الآتي:

أولا-الهدف من الدراسة الميدانية:

تسعى الدراسة الميدانية من خلال المقابلة الشخصية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ-التعرف على آراء الخبراء المشاركين والمقصودين بعناية من الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل حول واقع التحالفات الاستراتيجية في برامج الدراسات العليا؛ من خلال المقابلة الشخصية بين قطبي التحالف، وتضمنت طبيعة العلاقة، والرؤية المشتركة، والثقة المتبادلة في المحرجات البحثية، وتوجيه الدعوات الرسمية بين قطبي التحالف، ووجود ممثل لكل طرف، وتوفر مبدأ القناعة بقدرة البحث العلمي في تطوير تلك المؤسسات لدى طرفي التحالف، من خلال المؤتمرات العلمية والورش، ووجود الكراسي البحثية، وإيفاد الباحثين المتميزين، ومن ثم التواصل مع رجال الأعمال لتمويل برامج الدراسات العليا، والثقة بجدوى التحالف الاستراتيجي، من وجهة آراء الخبراء المشاركين في البحث الحالي.

ب-تحليل آراء الخبراء المشاركين (المقصودين) في البحث الحالي؛ حيث قام الباحث باستخدام العديد من استراتيجيات تعزيز الصدق والثبات التي من أهمها: تعدد مصادر واستراتيجيات جمع البيانات، والتواصل مع المستجيبين وربط مواعيد معهم، بما يعزز الثقة بين الباحث والمبحوثين، وكذا استراتيجية التخطيط الميداني للمؤسسات المقصودة التي تمثلت بالمؤسسات الخدمية والصناعية والإنتاجية، والتي لها علاقة ببرامج الدراسات العليا، والمقارنة الأولية في أثناء تحليل البيانات وتنقيحها وبلورتها؛ بالتحري في استخدام الأوصاف الدقيقة التي لا تحمل أكثر من معنى؛ التسجيل الآلي للبيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المقابلة الشخصية (المباشرة) بالنزول الميداني للباحث إلى أماكن عمل المبحوثين؛ وكذلك باستخدام المقابلة غير المباشرة من خلال استخدام تقنيات التواصل الاجتماعي (الاتصال الهاتفي) نزولا عند رغبة المستجيبين لسبب أو لأخر الذي تفضلوا به وكان مقنع للباحث في قبول اعتذارهم عن إجراء المقابلة الشخصية المباشرة، من جهة، وكذلك اختصار للجهد والوقت والمال الذي كان سيكلف الباحث من خلال السفر والوصول إلى أماكن الخبراء المشاركين خصوصًا واليمن يمر بأزمات متلاحقة، وعدم الاستقرار وانقطاع الرواتب والخدمات الأساسية، ومن ثم التسجيل الميداني في التعبير عن الأحداث والأشياء من خلال المسميات التي يستخدمها المشاركون أنفسهم، وصولًا إلى التغذية الراجعة بعرض البيانات على باحثين آخرين للقيام بتحليلها، وتتطابق مع التحليلات التي سبق للباحث التوصل إليها، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس للبحث " ما واقع التحالفات الاستراتيجية بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا" وفقا للمقابلة، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1-فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا:

أجمع خبراء البحث الحالي أن واقع العلاقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل متردية وتمتاز بضعف الفاعلية وقليلة الأثر لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ومن حيث المبدأ أن تكون العلاقة ارتباطية بحيث أن البحث العلمي؛ هو الذي يدرس المشكلة من كل جوانبها ويقدم الحلول لمؤسسات سوق العمل، وفق الرؤى والمقترحات لأرباب العمل وللشركات الإنتاجية والخدمية، وهو من يبرز المعوقات حسب المساقات الأربع المتعارف عليها دوليًا، وهي رسم

السياسات؛ وصناعة القرارات؛ وخدمة المجتمع؛ وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ كما أجمع الخبراء أن معظم أولويات البحوث العلمية التي تقوم بها برامج الدراسات العليان إنما تتم وفق أولويات الباحثين أنفسهم، بعيدا عن أولويات مؤسسات سوق العمل التي باتت توصف العلاقة بالمغيبة، لعدة أسباب؛ نلخصها بالآتي:

غياب الخطط والرؤى والسياسات التي تقارب بين أولويات الباحثين وأولويات سوق العمل؛ لذا لا تدخل في دائرة اهتمام أرباب العمل؛ وغياب التنسيق الحقيقي بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل؛ أدى إلى ضعف الاتصال والتواصل الإيجابي وفق قاعدة بيانات توضح ماهي أولويات صناع القرار في سوق العمل؛ وغياب الخارطة البحثية لدى صناع القرار في الجامعات، تضع المعالم الأساسية لسد احتياج مؤسسات سوق العمل؛ وغياب الاستراتيجية المكتوبة والواضحة فيما يخص البحث العلمي، تشرف عليها الدولة؛ وتحصن القيادات الأكاديمية بقلاع التدريس، تمثلت بالفجوة التي أدت إلى جفوة بين قطبي التحالف، دون الاهتمام بالبحث العلمي بوصفه عاملًا أساسيًّا من عوامل النهضة والتنمية الشاملة والمستدامة؛ وتفشي ظاهرة الاستنساخ البحثي للباحثين بعضهم بعضا؛ لذلك تظل أبحاثهم متكدسة لا يستفاد منها؛ أن الجامعة لا تزال تعيش في برج عاجي، ومن المعيب أن تتحرك إلى مؤسسات سوق العمل؛ لذا عمدت مؤسسات سوق العمل لتكون هي من يذهب إلى الجامعات للبحث عن الباحثين المتميزين من ذات نفسها دون تنسيق رسمي مع الجامعات؛ خاصة الباحثين من الكليات التطبيقية.

وأوضح الخبراء من خلال المقابلة الشخصية أن الجامعات اليمنية استدركت مؤخرا ممثلة بقيادات التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة العامة للابتكار والبحث العلمي، أهمية التعاون مع مؤسسات سوق العمل؛ لذا تم تدشين ورشة حول إعداد الخارطة البحثية التي تهدف إلى التوفيق بين القطبين المتحالفين، هذا من جهة، ومذكرة التفاهم والتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (صنعاء) ومؤسسات سوق العمل (الغرفة التجارية)، الموقعة بتاريخ 12/ 1/ 2021م؛ لتجسيد الرؤية الوطنية 2020- 2025م، من جهة أخرى. وأن التحالف الاستراتيجي خيار لابد منه لتفعيل دور برامج الدراسات العليا من خلال عدة مقترحات، تمثلت فيما يأتي:

- وضع سياسات للدولة أولا، ممثلةً بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الهيئة العامة للابتكار والبحث العلمي وربطه بمؤسسات سوق العمل من خلال برامج الدراسات العليا.
- وضع أدلة وسياسات لأولويات البحث العلمي، وفقا لمطالب مؤسسات سوق العمل.
- النزول الميداني للباحثين إلى المؤسسات ذات العلاقة لتقصي مشكلاتهم ومن ثم التوجه بها إلى الأقسام الأكاديمية لمعالجة تلك الفجوات، وأي بحث خارج هذه الاحتياجات يعلق البحث. من قبل برامج الدراسات العليا.

2-فيما يتعلق بوجود اتفاقيات أبرمتها الجامعة مع مؤسسات سوق العمل في الجانب البحثي المشترك:

أجمع الخبراء المشاركون في البحث الحالي أنه لا توجد اتفاقيات رسمية ومفعلة بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل، بينما وضع الخبراء المشاركون، عدة سلبيات حالت دون تحقق ذلك من أبرزها:

عدم وجود فرق بحثية في الجامعة مهمتها دراسة توصيات ونتائج الدراسات العلمية ورفعها لأصحاب القرار وفي ضوئها يتم اتخاذ التدابير السليمة في دراسة احتياج السوق الذي تزخر بتنوع البحث اليمني الذي قد يصل إلى أكثر من 82 مدرسة محلية وإقليمية وعالمية؛ و هو ما أدى إلى عدم وجود وحدة لتسويق ذلك الزخم المعرفي إلى مؤسسات سوق العمل، كما هو موجود في الجامعات المغربية والأردنية والمصرية والأمريكية وغيرها من الجامعات العربية والغربية؛ لذا

وضع الخبراء المشاركون من قيادات الجامعات اليمنية؛ عدة مقترحات لتفعيل دور واقع التحالفات الاستراتيجية من خلال عقد الاتفاقيات المبرمة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا، تمثلت فيما يأتي:

- تفعيل دور البحث العلمي ولربطه بالتنمية الشاملة والمستدامة.
- لابد من تحالفات بين الجامعات بكونها الماكنة أو المصنع التي تخرج تلك العقول لمؤسسات سوق العمل.
- توظيف نتائج الأبحاث العلمية التي تقوم بها برامج الدراسات العليا التي لها ارتباط بمؤسسات سوق العمل.
- إنشاء وحدة تسويق البحث العلمي بوصفه مخرجًا لبرامج الدراسات العليا إلى مؤسسات سوق العمل.

3-فيما يتعلق بوجود ثقة متبادلة بين المخرجات البحثية الجامعية وربطها بوصفه موردًا يدعم برامج الدراسات العليا:

أجمع الخبراء المشاركون أن هناك ازمة ثقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل فكل طرف لا يعرف ما الذي يريده الطرف الآخر؛ حيث تذهب المؤسسات الإنتاجية إلى مستشارين أجانب أو مستشارين عرب بالعملة الصعبة بينما يهمل الباحث المحلي أو اليمني في نفس المؤسسات الجامعية عبر برامج الدراسات العليا التي لا تحاول أن تثبت نفسها أمام القطاع الإنتاجي على تلبية متطلباته فهي ليست متوفرة بالقدر المطلوب؛ كما تعاني مؤسسات سوق العمل من الموظفين الجدد وتدريبهم من الصفر؛ وتخسر عليه الكثير من الأموال، وقد يكون التحالف الاستراتيجي الخيار الحقيقي لبناء الثقة بين قطبي التحالف.

لذا وضع الخبراء المشاركون خلال المقابلة الشخصية عدة مقترحات لتعزيز فرص التحرك نحو مؤسسات سوق العمل من خلال التحالف الاستراتيجي في برامج الدراسات العليا، تتمثل بالنقاط الآتية:

- على الحكومة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبكل تأكيد على معالجة كل هذه القضايا التي أدت إلى الفجوة، فهي المسؤولية بالدرجة الأولى.
- رفد مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بمبالغ مالية للقيام بدوره الرقابي على مخرجات برامج الدراسات العليا.
- على الجامعة بالتنسيق الجاد مع مؤسسات سوق العمل في دعم برامج الدراسات العليا.
- إشراك قيادات مؤسسات سوق العمل المؤهلة في الإشراف على الأبحاث العلمية ذات الصلة بمؤسساتهم.
- إيجاد قنوات الاتصال والتواصل الفعال التي تعزز الثقة بين قطبي التحالف.

4-فيما يتعلق بقيام الجامعة بتوجيه دعوات رسمية لمؤسسات سوق العمل في فعاليتها و أنشطتها البحثية في برامج الدراسات العليا:

أجمع الخبراء المشاركون أنه لا توجد دعوات رسمية بين قطبي التحالف لحضور الفعاليات والأنشطة بيد أنه توجد دعوات بينهما قائمة على العلاقات الشخصية؛ وقد وضع الخبراء المشاركون في البحث الحالي؛ عدة مقترحات لتوجيه دعوات رسمية بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا، تمثلت فيما يأتي:

- تعزيز دور أنشطة برامج الدراسات العليا فيما يخدم مؤسسات سوق العمل؛
- توجيه الباحثين بالقيام بالأنشطة والفعاليات التي تنمي مصالح قطبي التحالف وتمثل اهتمام لدى أرباب العمل.

- توجيه الدعوات الرسمية لأرباب العمل في دعم وتمويل أنشطة برامج الدراسات العليا.

5-فيما يتعلق بوجود ممثل لمؤسسات سوق العمل في مجلس الدراسات العليا أو مجلس الجامعة:

أجمع الخبراء المشاركون أنه لا يوجد في الجامعات ممثل رسمي لمؤسسات سوق العمل ولا العكس لدى الجامعات، هذا ما أجمع عليه الخبراء المشاركون من خلال المقابلة الشخصية؛ وكانت الأسباب التي تعللوا بها كالآتي:

عدم المبادرة من الجامعات، كونهم نخبة المجتمع وأرقى العقول، فيجب أن يكونوا هم الرواد للمبادرات وتعزيز العلاقات ولا ينتظر للمؤسسات الربحية، أن تقوم بالمبادرة على هذه العلاقة، وإنما يفترض على الجامعات والمراكز البحثية والباحثين لفت أنظار المسؤولين في الحكومة أو المسؤولين في مؤسسات سوق العمل حول ضرورة التحالف الاستراتيجي بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، ويفترض أن يكون هناك وحدة تجسير العلاقة وتتبع رئاسة مجلس الوزراء حتى تربط جميع السلطات المحلية والوزارات الخدمية والعلمية لتخلق مثل هذا النوع من التحالف؛ في أثناء الأزمات والأوبئة وفي أثناء الصراع والحالة التي يعيشها المجتمع اليمني، ويفترض توفير الدعم والإمكانات من النفقات من المنظمات ومجتمع المدني ما لم فإن الجامعات سوف تغلق أبوابها أمام الملتحقين إذا لم تتمكن القيادات الجامعية من توفير المتطلبات البحثية؛ لذا فالحاجة قائمة في المزيد من التحالفات.

وقد وضع الخبراء المشاركون في البحث الحالي؛ عدة مقترحات فيما يتعلق بوجود ممثل رسمي من مؤسسات سوق في مجلس برامج الدراسات العليا، تمثلت فيما يأتي:

- إشراك الممثل الرسمي لمؤسسات سوق العمل في قرارات برامج الدراسات العليا.
- تقديم رؤية متكاملة حول الاحتياجات البحثية إلى برامج الدراسات العليا من قبل مؤسسات سوق العمل.
- إشراك الممثل الرسمي لمؤسسات سوق العمل في إعداد الموازنة لبرامج الدراسات العليا، كونه ممول رسمي.

6-فيما يتعلق بوجود القناعة لدى طرفي التحالف بقدرة البحث العلمي على تطوير مؤسساتهم وحل مشكلاته:

أجمع الخبراء المشاركون أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يزخر بالبحوث والدراسات المتنوعة وقد حصدوا جوائز عالمية، ومقبولين في بعض البلدان في كندا وأوروبا وفي دول الجوار وأن الباحث اليمني متى ما توفرت له الإمكانيات والبيئية المناسبة فإنه يتميز، ولعل العدد 17الف باحث مقيدون في إحصائيات مركز المعلومات خير دليل؛ لذا حدد خبراء البحث الحالي من خلال المقابلة بعض المشكلات التي تتعلق بالقناعة، ولابد من التخلص منها من خلال التحالف الاستراتيجي من حيث الآتي:

المشكلة ليست بالموارد البشرية ولكن المشكلة موجودة في الإدارة بشكل أساسي ويشعر الباحثون بعدم الرضا منها، وتحديد مشكلة التمويل، عدم الاستقلالية المالية وكثير من الأموال والمبالغ تورد دون أن تصرف؛ وهذا سبب خللًا كبيرًا لدى القيادات والمعنين من الجامعة أو المالية؛ لدينا 17الف باحث في رسائل الماجستير والدكتوراه، مقيدون في مركز الوطني للمعلومات من خلالهم نستطيع أن نجد منهم الكفاءات البحثية التي لها القدرة على تحريك عجلة التنمية الشاملة والمستدامة والتي تهم بالدرجة الأولى مؤسسات سوق العمل.

وقد وضع الخبراء المشاركون في البحث الحالي؛ عدة مقترحات فيما يتعلق بوجود القناعة بين طرفي التحالف بقدرة البحث العلمي على تطوير مؤسساتهم وحل مشكلاته من خلال التحالف الاستراتيجي في برامج الدراسات العليا، تمثلت فيما يأتي:

- توفير بيئة بحثية متكاملة تتيح بالحرية الأكاديمية والحد من هجرة الأدمغة.
- تخصيص ميزانية تتبع البحث العلمي تشرف عليها هيئة رقابية من الجامعة ومؤسسات سوق العمل.
- رصد جوائز للأبحاث المتميزة والتي ارتباط بالتنمية.
- توفير قاعدة معلوماتية متكاملة تتيح للبحث العلمي من تسويق نفسه لدى مؤسسات سوق العمل.

7-فيما يتعلق بالقناعة والرغبة في إنتاج بحوث مشتركة مع مؤسسات سوق العمل تعود بالنفع والمردود المادي:

أجمع الخبراء المشاركون أن الرغبة والقناعة موجودة لدى كل باحث من قطبي التحالف، أن يشارك ببحوث مشتركة، خاصة بالوضع الحالي الذي تمر به البلاد عموما وبرامج الدراسات العليا على وجه الخصوص، ولكن هناك ثمة مشاكل تتبلور في الباحثين أنفسهم سواءً كانوا أساتذة أكاديميين أو طلبة دراسات عليا، في حالة عدم وجود وحدات للتسويق، لا يعرفون إلى أين يذهبون؛ كما يواجه الباحثون الذين ينتجون الأفكار عدم الاستطاعة على توفير التمويل، وغياب المعايير الضابطة للإنتاج البحثي وارتباطها بالتنمية الشاملة والمستدامة.

لذا وضع الخبراء المشاركون من خلال المقابلة الشخصية عدة مقترحات فيما يتعلق بالقناعة والرغبة في إنتاج بحوث مشتركة مع مؤسسات سوق العمل تعود بالنفع والمردود المادي، تمثلت بالآتي:

- وجود وحدات التسويق لتعزيز الحماس والرغبة في عمل بحوث مشتركة.
- إكساب المؤسسات المتحالفة السمعة الطيبة من خلال الإنتاج البحثي وارتباطه بالتنمية الشاملة والشاملة وخدمة مجتمع الاستثمار.
- نشر البحث العلمي في المجلات الرصينة.

8-فيما يتعلق بالقيام بمؤتمرات علمية في برامج الدراسات العليا لها علاقة مباشرة بتنمية مؤسسات سوق العمل:

أكد الخبراء المشاركون أن الجامعات قد تنبهت إلى هذا المحفل العلمي الرصين، فيما يتعلق بالبحث العلمي والتنمية منها: المؤتمر العلمي الخامس بعنوان "حول دور مراكز البحث العلمي في التنمية وخدمة المجتمع، 2015م، والمنعقد في جامعة صنعاء، وكذا المؤتمر العلمي الأول لطلبة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية، والمنعقد في جامعة إب يومي 29- 30/ 11/ 2020م، ومؤتمر جامعة البيضاء وجامعة تعز وجامعة عدن وجامعة حضرموت وجامعة ذمار وغيرها من الجامعات، وما قدمت من توصيات وقدمت الكثير من التوصيات توحي لصانع القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة حول أهمية البحث العلمي وربطه بسوق العمل، وصولا إلى المؤتمر العلمي الذي نحن بصدده تحت عنوان " دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية" لكنها كانت من جانب واحد، ولم يكن لمؤسسات سوق العمل أي دور يذكر، والسبب في عدم وجود مستودع رقمي حاضر بهذه الأفكار ورفد صناع القرار حتى يتخذ القرارات الرشيدة بشكل جيد؛ لذا اقترح الخبراء المشاركون على الجامعات من خلال المقابلة الشخصية عدة مقترحات، تمثلت بالآتي:

ضرورة إشراك مؤسسات سوق العمل في المؤتمرات العلمية المرتبطة بالتنمية التي تقوم بها برامج الدراسات العليا، وجود مستودع رقمي حاضر بالأفكار الناتجة عن الباحثين برامج الدراسات العليا.

9-فيما يتعلق بوجود كراسي بحثية داعمه للابتكارات العلمية:

أجمع الخبراء المشاركون أنه لا توجد كراسي بحثية في الجامعات اليمنية، لعدة أسباب تمثلت بالآتي:

تدني مستوى الوعي في برامج الدراسات العليا حول أهمية الكراسي البحثية، في مثل هذا التوجهات مع أن هناك منظمات داعمة لذلك مثل اليونسكو وفي دول الخليج يوجد بمثل هذه الكراسي؛ كما تفتقر الجامعات اليمنية إلى كثير من المقومات للإبداع والابتكار في البحث العلمي التي يفترض أن توجد على مستوى المحافظات والجامعات؛ ما أدى إلى حرمان الباحثين المبدعين والمتميزين والمعوزين من المناطق الريفية، من الالتحاق برامج الدراسات العليا والبحث العلمي، وعدم استغلال المبادرات التي يقوم بها رجال الأعمال منهم بقشان، ومجموعة شركات هايل سعيد أنعم وبازرعة، والتنسيق معهم بصورة رسمية. **وقد وضع خبراء البحث الحالي عدة مقترحات** للتحالف الاستراتيجي بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا منها الآتي:

- إنشاء كراسي بحثية لدعم وتمويل الباحثين المتميزين.
- رصد جوائز للباحثين والأبحاث المميزة التي لها ارتباط بالتنمية التي تحتاجها مؤسسات سوق العمل.
- إبرام اتفاقيات تعزز فرص التمويل من قبل مؤسسات سوق العمل للكراسي البحثية.
- إيجاد خارطة بحثية مشتركة بغرض الوصول إلى الباحثين المتميزين والمعوزين من المناطق الريفية ومن لديه الرغبة بالالتحاق ببرامج الدراسات العليا.

10-فيما يتعلق بإيفاد طلبة دراسات عليا بالتخصصات التي لها انعكاسات إيجابية لحل مشاكل مؤسسات سوق العمل:

أجمع الخبراء المشاركون أن عملية الإيفاد موقفة، بسبب ما تمر به البلاد، وأن الباحثين اليمنيين لا زالوا بحاجة ماسة للدعم المالي والمعنوي، وأن هناك قصورًا من قبل الحكومة ومؤسسات سوق العمل، تجاه الباحثين أفراد أو جماعات. ودعمهم بالدورات التدريبية وغيرها.

لذا وضع الخبراء المشاركون من خلال المقابلة الشخصية، عدة مقترحات فيما يتعلق بإيفاد طلبة الدراسات العليا، من خلال التحالف الاستراتيجي بين قطبي التحالف نوجزها على النحو الآتي:

- إشراك رجال الأعمال في مجلس برامج الدراسات العليا حول إيفاد الطلبة المميزين.
- حصر أولويات رجال الأعمال من الأبحاث التي تسهم في رفع مستوى مؤسساتهم وتقديمها إلى الحليف من الجامعة للعمل على إنتاجها وفق المواصفات والمعايير المحلية والإقليمية والدولية.
- وضع سياسة مالية تكفي لإنتاج الأبحاث المشتركة تتكفل بها مؤسسات سوق العمل ورجال الاعمال.
- تزود الجامعات مؤسسات سوق العمل باستشاريين وكوادر وطنية مؤهلة ذات مهارات عالية وأقل كلفة.
- إقامة دورات وبرامج تدريبية حول التخصصات المطلوبة من عملية الإيفاد لطلبة الدراسات العليا.

11-فيما يتعلق بالتواصل مع رجال الأعمال لتمويل ودعم الباحثين المتميزين:

أكد الخبراء المشاركون أن عملية التواصل مع رجال الأعمال تعتبر جهودًا فردية، وغالبًا ما يقوم به الباحثون بالبحث عن رجال لدعمهم، دون تنسيق من الجامعة وللأسف حتى مبادرة الوزارة مع الغرف التجارية الموقعة في 12-1- 2021م لا تزال مجرد رؤى، ولعل ما أشار إليه الخبراء المشاركون يعد المبادرة الأولى. ولعل ثمة بعض المشكلات التي تعاني منها الجامعات في برامج الدراسات العليا من أبرزها:

أن قطاع التعليم قطاع كبير وواسع والانفاق عليه من قبل الحكومة ضئيل جدا؛ قد لا يصمد قطاع التعليم العالي كثيرا خصوصا وقد تعرض لجوانب الصراع والأزمات قد يسقط في أي لحظة؛ بمعنى أن الجامعات تعمل بمنئ عن الرؤية الوطنية الشاملة التي تعد الرؤية الوطنية 2020- 2030م جزءًا منها، والتي تتضمن الاستراتيجيات المتنوعة في التعليم العالي وإن كان هناك إصلاحات تذهب لجوانب المرتبات بسبة 95%، والظروف والحرب والأوبئة فقد أصاب العملية بمقتل ولا نعلم إلى متى لهذا القطاع أن يصمد.

وقد وضع خبراء البحث الحالي عدة مقترحات للخروج من تلك المعمعة، من خلال التحالف الاستراتيجي بين الجامعات ومؤسسات سوق في برامج الدراسات العليا؛ منها الآتي:

- التنسيق مع رجال الأعمال بتوفير دعم للباحثين المتميزين.
- تفعيل دور كليات الزراعة ودعمها بالأجهزة اللازمة من قبل رجال الأعمال؛ كونها بوابة مهمة لدى سوق العمل، مثل أمثالها من الكليات التطبيقية الأخرى التي لشركة هائل سعيد ورجال الأعمال علاقة اتصال وتواصل ودعمها بشكل مستمر.
- حصر رجال الأعمال الذين لهم علاقة بمخرجات برامج الدراسات العليا.
- توفير فرص عمل لدى رجال الأعمال للباحثين المتميزين المحليين بما يضمن الحفاظ عليهم كعقول مفكرة.
- إشراك رجال الأعمال في القرارات التي تتخذها نيابة الدراسات العليا بما تلبي احتياجات سوق العمل.

12-فيما يتعلق بالثقة بجدوى التحالف مع مؤسسات سوق العمل في البحث العلمي:

أجمع الخبراء المشاركون أن هذه المبادرة تعتبر الأولى من نوعها ولم يتم التطرق إليها، كما أجمعوا على أهمية مدى جدوى التحالف بين مؤسسات سوق العمل والجامعة التي تعتبر بأمس الحاجة إليه في ظل الأزمات والأوبئة، كما أجمعوا على أن التحالف مهما كان فإنه مفيد لكلا طرفي التحالف.

وقد وضع خبراء البحث الخالي عدة مقترحات لجدوى التحالف بين الجامعات ومؤسسات سوق في برامج الدراسات العليا منها الآتي:

- قيام الجهات الإعلامية وخطباء المساجد أو الباحثين أو المسؤولين من القطاع الحكومي أو من القطاع الخاص بدورهم تجاه العلمية التعليمية والبحث العلمي الذي باتا في خطر.
- التأكيد على ضرورة تشجيع التحالف الاستراتيجي بين الجامعة ومؤسسات سوق العمل وترجمتها على أرض الواقع من خلال البحوث التي تعطي صورة واقعية وندعو إلى تعزيز التحالف المحلي والإقليمي والعالمي.

- تفعيل دور الصندوق المسمى بصندوق البحث العلمي الذي يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة وله جهات تدعمه من قبل الدولة والمنظمات العالمية أو القطاع الخاص.
- إنشاء وحدة خاصة للصرف والمتابعة للميزانية التي تدعم البحث العلمي وبقية برامج الدراسات العليا.
- تظافر الجهود المشتركة بين قطبي التحالف بدلا من التفرج حتى تغرق سفينة التنمية.

ثانيًا-الاستنتاجات: Conclusions

من خلال آراء خبراء البحث الحالي توصل الباحث إلى عدة استنتاجات من أهمها الآتي:

1) تأسيس مجلس يضم قيادة التحالف من الجامعة ومؤسسات سوق العمل لدراسة القضايا المهمة التي يركز عليها التحالف الاستراتيجي وفق المشاريع البحثية المشتركة.
2) توجيه البحوث العلمية وفق أولويات سوق العمل لإحداث التكامل في القدرات وتشبيك العلاقة التي هي من خصوصية التحالف الاستراتيجي.
3) التنسيق الحقيقي بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في برامج الدراسات العليا من خلال التحالف الاستراتيجي.
4) وجود خارطة بحثية لدى برامج الدراسات العليا وفق قاعدة معلومات ميدانية بما فيها المناطق النائية والريفية لإحداث التنمية الشاملة والمستدامة.
5) الاهتمام بتسويق الأبحاث العلمية لدى مؤسسات سوق العمل ورجال الأعمال؛ كونهم مصدرًا رئيسًا لتمويل برامج الدراسات العليا.

ثالثًا-التوصيات: Recommendations

1- ضرورة التركيز على التحالفات الاستراتيجية من قبل الجامعة في برامج الدراسات العليا والبحث العلمي لسد احتياجات سوق العمل، وإيجاد فرص عمل للباحثين المتميزين وترجمة أبحاثهم إلى مشروعات وبرامج عملية يتم الاستفادة منها.
2- ضرورة منح الباحثين التسهيلات اللازمة من قبل قطبي التحالف بالنزول الميداني وتشخيص الاحتياجات من واقع معاناة العاملين لدى الجامعات ومؤسسات سوق العمل.
3- التركيز الجاد على وجود ممثلين رسميين من مؤسسات سوق العمل لدى الجامعات لمناقشة القضايا التي تهم البحث العلمي ودعم الباحثين وتوجيه أبحاثهم نحو التنمية الشاملة والمستدامة.
4- التركيز الجاد من قبل الحكومة على برامج الدراسات العليا ودعم مخرجاتها البحثية لضمان جودتها، وإعداد الباحثين المؤهلين بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي.
5- التركيز على استراتيجيات التسويق والترويج المناسب التي تشجع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من الأبحاث التي تقوم برامج الدراسات العليا بإنتاجها.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع العربية:

- *أبو علفة، عصام الدين (2003). اتجاهات تسويقية معاصرة التسويق الدولي، الناشر مؤسسة حورس الدولية، مؤسسة الطيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزء الرابع، مصر.*
- *أحمد، زقاوة (2017). البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل، بحث منشور، مجلة التنمية البشرية، العدد 007)، مارس، ص ص159- 189.*
- *البرادعي، وفاء محمد (2002). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.*
- *بن عزة، محمد الأمين (2005). التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة ميدانية بالتطبيق على جامعة لبنان، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية المركز الجامعي، سعيدة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد (2).*
- *ـــــــــــــ(2011). التحالفات الاستراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق الميزة التنافسية في ظل العولمة، **مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد**، العدد (26). الرابط: Iraqi Academic Scientific Journals.*
- البهنساوي، ليلى كامل (2018). رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم العالي وسوق العمل " دراسة تحليلية على عينة من أرباب الأعمال بالحضر" **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد (87)، العدد (3) أبريل، ص ص 14- 72.
- *بوسمينة، أمال (2008). التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، **الملتقى الدولي حول التحالفات الاستراتيجية 12 نوفمبر، تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة باجي، الجزائر.*
- *تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية (2020). **محور الإبداع والابتكار في البحث العلمي**، صنعاء خلال الفترة أكتوبر - نوفمبر.*
- *الحاج مداح عرايبي ونعيمة، بارك (2008). خيار المناولة والشراكة كمداخل لتنمية القطاعات الصناعية، **الملتقى الدولي حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2- 3 ديسمبر.*
- *خوالي، ليلي وشعيب، بغداد (2018). **دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي**: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.*
- داغر وآخرون (2016). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، مجلة دراسات العلوم التربوية، 43 (5)، نقلا عن الشيني ، ايناس محمد (2020).
- *دليل بناء التحالفات الاستراتيجية في الوطن العربي (2017). مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، نوفمبر.*

- *روبرت ميل، جاك جالين (2007). المشروعات المشتركة، مجلة التمويل والتنمية صادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلة 34، مارس.*
- *السالم، قصي سالم ومحمد، سعيد عبدالله (2010). التحالفات الاستراتيجية كسلوك ريادي في منظمات الأعمال العراقية، المؤتمر العلمي السنوي العاشر 29 نيسان بعنوان "الريادة في مجتمع المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، ع 26.*
- *صائغ، عبد الرحمن أحمد ومصطفى محمد متولي (2005). واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص، دراسة تم إعدادها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1425 هـ.*
- الصباحي، عبده طاهر والحداد، نبيلة (2021). دور الجامعات اليمنية في نشر البحث العلمي، بحث منشور، المؤتمر الدولي الافتراضي حول: نشر البحث العلمي في المجلات والدوريات المحكمة "العوائق والحلول" الجزء الثاني، المنعقد بتاريخ 15-16/ 2/ 2021، ص ص 179- 196.
- *الظالمي، محسن وآخرون (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الوسط" ، 90، العدد 34 السنة، العراق، جامعة الكوفة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64923 .*
- *عبد الحليم، إيمان وديع (2004). التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المصنعة للدواء كمدخل لتحسين القدرة التنافسية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.*
- *عبدالعال، دعاء (2016). دليل ماذا تعرف عن التحالفات الاستراتيجية، مؤسسة فريدريش، إيبرت مكتب مصر الزمالك، القاهرة، مصر.*
- *عبدالعال، دعاء (2016). دليل ماذا تعرف عن التحالفات الاستراتيجية، مؤسسة فريدريش، إيبرت مكتب مصر الزمالك، القاهرة، مصر.*
- *العفيري، نبيل أحمد (2010). استراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تعز، الجمهورية اليمنية.*
- *ـــــــــــــ(2017). أنموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور، مجلة الباحث الجامعي بالعلوم الإنسانية، جامعة غب، العدد (33)، ص ص 213- 240.*
- *الكردي، أحمد (2011). إطار مقترح لبناء وادارة التحالفات الاستراتيجية لدعم القدرات التنافسية في الجامعات المصرية، رسالة ماجستير، جامعة بنها.*
- *مجلس الغرف التجارية والصناعية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية (2000). واقع وسبل تنمية وتطوير التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء الرابع لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية،*

19-21 محرم 1421 هـ، - المنعقد بغرفة تجارة وصناعة الكويت خلال الفترة من 24-26 إبريل 2000 م، العدد الأول، الرياض، مكتب التربية العربي - الموافق 24 لدول الخليج، 1421هـ

- *الهسي، أحمد مفيد (2016). واقع التحالفات الاستراتيجية وأثرها على الكفاءات الجوهرية في الجمعيات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة.*
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006-2010). الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطته المستقبلية.

ثانيًا-المراجع الإنجليزي:

- Boccanfuso, Dorothée et al. (2015). "Quality of Higher Education and the Labor Market in Developing Countries: Evidence from an Education Reform in Senegal", working paper, Institute of Labor Economics (IZA), university of Bonn, Germany, pp.1-41
- Cleary, Jennifer & Noy, Michelle Van (2014), "A Framework for Higher Education Labor Market Alignment: Lessons and Future Directions in the Development of Jobs-Driven Strategies", Working Paper, Rutgers, the State University of New Jersey, pp.1-31
- Cleary, Jennifer & Noy, Michelle Van (2014), "A Framework for Higher Education Labor Market Alignment: Lessons and Future Directions in the Development of *Jobs-Driven Strategies",* Working Paper, Rutgers, the State University of New Jersey, pp.1-31.
- Madgali, Jwharh & Taylor, John (2015), "Aligning Educational Systems and Local Labor Market Needs in The Gulf Cooperation Council (Gcc): The Need for Holistic Strategies", The 2015 WEI International Academic Conference Proceedings Barcelona, Spain, 8-10 June, 2015, pp.79-86.
- Plazibat, Ivana; Filipovic, Davor (2010) "Strategic alliances as source of retailers competitive advantage", Conference Proceedings: International Conference of the Faculty of Economics Sarajevo (ICES).
- Stal ,E et, al , (2016), The Role of Incubators in Stimulating Academic Entrepreneurship available on line www.sciencedirect.com.
- Todorovic, Z. & Untornpithug, N (2008), The multi-dimensional nature of University Incubators: Capability\resource emphasis phases, Journal of Enterprising Culture, 16(4).
- Trunina, Iryna & Khovrak, Inna (2019), "Harmonization of the interests of employers and institutions of higher education as a basis for the sustainable regional development", 2019 IEEE International Conference on Modern Electrical and Energy Systems (MEES), 23-25 Sept., Kremenchuk, Ukraine, pp.1-5.
- Zamir, Zainab (2014); Sahar, Arooj; Zafar, Fareeha "Strategic alliances; a comparative analysis of successful alliances in large and medium scale enterprises around the world", Educational Research International, Vol. 3, No.

تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة إب وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM (الاشكاليات والحلول):

Developing Higher Studies Programme at Ibb University According to the European Distinction Criteria Model EFM: Challenges and Solutions

د.ندى منصور أحمد خشافه

Dr. Nada Mansour Ahmed Khoshafah

استاذ مساعد / قسم الادارة والتخطيط التربوي / كلية التربية/ جامعة إب/ الجمهورية اليمنية

dr.nadamanasoor@gmail.com

الملخص:

هدف البحث الى معرفة " الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب وتقديم الحلول وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM " وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي لتحديد أهم الاشكاليات التي تواجه الطلبه ، وترتيبها من حيث درجة الاشكالية ، وتم تطبيق استبانة على عينة عشوائية من طلبه جامعة إب للعام الجامعي 2020/2019 بلغ عددهم (94) طالب وطالبة ، واشتملت الاستبانة على(43) فقرة موزعة على اربعة مجالات وهي : الاشكاليات (1- الأكاديمية .2- البحثية . 3- الادارية . 4- المالية) ، وكانت أبرز نتائجه حصول المجال الرابع الاشكاليات المالية على اعلى متوسط (4.49) ويليه المجال الثالث الاشكاليات الادارية بمتوسط (3.88) وحصل المجال الثاني الاشكاليات البحثية على (3.87) وحصل المجال الاول على (3.58) كما حصلت الفقرات التالية على اعلى متوسط (4.24- 4.67) ، وتوصل البحث إلى توصيات و مقترحات عدة منها :

- تخصيص ميزانية خاصة للدراسات العليا تفي بمتطلبات الدراسات العليا وبرامجها المختلفة.
- تحديد أنماط عالية للتميز في جميع مدخلات منظومة الدراسات العليا لتحقيق مستوى عالٍ من جودة المدخلات من طلاب وأعضاء هيئة تدريس والموارد المادية ونظم المعلومات .

الكلمات المفتاحية : الدراسات العليا – الاشكاليات(الاكاديمية - البحثية - الادارية – المالية) – نموذج التميزEFQM .

Abstract

The research aims at identifying the problems that students of higher studies face in Ibb university and tries to offer a set of solutions according to the European Distinction Criteria Model EFM. The study followed the descriptive and survey methods to achieve its objectives. The questionnaire was used as the tool of the study to determine the most important problems facing higher studies students at Ibb university. It was distributed to a random sample of (94) higher studies students of Ibb university for the academic year 2019/2020. The tool consisted of (43) items divided into four dimensions, which are, academic, researching, administrative and financial, respectively. The results revealed that the financial problem scored the first rank with average of (4.49), administrative came the second with average of (3.88), researching took the third position with average of (3.78), and academic problems was the last with an average of (3.58). The study concluded with a set of recommendations as solutions to overcome the challenges faced by the higher studies students at Ibb university.

Keywords: higher studies-challenges-academic –research- administrative – financial -EFQM.

مقدمة:

يعد التعليم الجامعي المتميز الدعامة الأساسية في منظومة التقدم والرقي الفكري بتوفيره تعليماً نوعياً ينطلق من الربط بين النظرية والتطبيق واستيعاب التقنيات الجديدة، والإسهام في المعرفة العالمية إنتاجاً وتطبيقاً، وبناء ثقافة التميز التي تقتضيها التحولات العالمية المتسارعة لتكوين الفرد المبدع الخلّاق القادر على التكيف والاندماج في عصر يتسم بالتجديد والتغيير المستمر ، كما يعدّ استثماراً استراتيجياً يتم من خلاله إعداد القوى العاملة وتأهيلها والتي تتطلبها أسواق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية، وهذا ما يفسر الاهتمام الشديد والمتواصل الذي تبذله مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة في تحديث برامجها بما يلبي متطلبات التنمية المتجددة في مجتمعاتها، وجاء إنشاء مؤسسات التعليم العالي في الأساس لخدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الاجتماعية الشاملة لذلك كان التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في شتى المجالات . (الجمل :2020، ص.189)

وتعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التربوية التي يضع المجتمع ثقته فيها وذلك من أجل نشر ثقافته وتحقيق آماله وتطلعاته المستقبلية، كما إنها المؤسسة الأقدر على بناء الشخصية، وغرس القيم والفضائل، والشعارات والنظريات، وتحويل هذه الشعارات والنظريات إلى واقع عملي، وهي الأقدر على الاتصال بالمجتمع الخارجي بكل مؤسساته، لكونها تقوم بوظيفة التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وكما هو معروف فإن البحث العلمي المنظم هو الذي يوفر للأفراد والمؤسسات المعاصرة القاعدة الصلبة لاتخاذ القرارات المناسبة التي تساعدها في انجاز أهدافها المرجوة بحسب الأولويات المقررة .، وعلى صعيد وظيفة البحث العلمي فإن الجامعات تسعى إلى توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وإنتاج المعرفة بما يحقق التدريس الفعال وبذلك تصبح الجامعات قادرة على تحمل المسؤولية الاجتماعية التي فوضها المجتمع إياها. كما أن أحد معايير تميز الجامعة هو مدى مساهمتها الفاعلة في تطوير البحث العلمي، لذلك فإن تطوير الوظيفة البحثية للجامعات أضحى جزءاً من مشروع مستقبلي لتطوير الجامعات العربية وربطها بالمجتمع. ، وتعد برامج الدراسات العليا مؤشرا مهما وواضحا على التقدم المعرفي والثقافي والعلمي والحضاري لأي مجتمع يعتمد على كوادره العلمية في التخصصات العلمية والإنسانية ، وان الدول المتقدمة تعمل على تسهيل مهمة الباحثين وتوفير سبل التطوير من اجل خلق الطاقات الخلاقة والمبدعة.(حميد :2013، ص.186) ، ولم يعد خافيا على الباحثين والقيادات التعليمية أهمية إدارة التميّز ودورها في رفع سوية العملية التعليمية والارتقاء بأداء المنظمات التربوية وتحقيق أهدافها بعوائد أفضل وتكاليف أقل، بل إن الالتزام بتطبيق إدارة التميّز غدا من ضرورات البقاء لتلبية متطلبات العصر المتجددة ولتحسين الميزة التنافسية للمنظمة ، وتأسيساً على ما سبق، فإن الجامعات اليمنية عامة وجامعة إب خاصة لا بد لها من تحرك حقيقي نحو تطبيق إدارة التميز التي تساعدها في الوصول الى معدلات عالية من الإبداع الابتكار في مواجهة تحديات دورها في الواقع الراهن واتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة التحديات التي ستواجهها في المستقبل، فهي تعد أحدى التوجهات الحديثة في التعليم العالي لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها عبر تدفق مخرجات تنسجم مواصفاتها مع معايير التميز، ولذلك تولى الأقسام الأكاديمية بالجامعات أهمية كبرى في توجهاتها المستقبلية لتطوير برامجها بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة، وذلك كخطوة رئيسة في تطوير منظومة التعليم الجامعي وإحداث نقلة نوعية فيه وفقاً لأحدث التوجهات العالمية المعاصرة؛ وذلك بهدف تحقيق التميز في مجمل عملياتها البحثية والتدريسية والإدارية..، كما يُعد التميز مدخلًا تستطيع المؤسسات التعليمية من خلاله أن تحقق الأداء المتميز، عن طريق استثمار قدراتها الداخلية، التي تتمثل في: العناصر البشرية، والمادية، والتكنولوجية، وتحسينها بشكل مستمر في ظل وضوح رؤيتها

ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية ؛ وذلك سعيًا نحو تحقيق النتائج المرغوبة، من خلال حفظ التوازن بين رضا العاملين والمستفيدين والمجتمع ككل، وبما يصل بها إلى أعلى درجات التفوق على المستوى المحلي والعالمي، وفي وضع يمكنها من المنافسة العالمية. (غبور : 2019، ص .40) ، ويعتبر الأنموذج الاوربي للتميز أداة يمكن للجامعات استخدامها كإطار للتقييم الذاتي، ويمكن الجامعة من تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين ومدى تماشي عملياتها ونتائجها مع خصائص الجامعة المتميزة، وكإطار لنظام إدارة الجامعة، ولتحديد المجالات الفردية للتحسين (الشوا : 2016، ص .48) وعليه ولما سبق سيقوم هذا البحث بتناول الإشكاليات من وجهة نظر طلبه الدراسات العليا بجامعة إب ، كما سيتم اقترح الحلول لهذ الاشكاليات وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM .

❖ مشكلة البحث:

تعد الدراسات العليا الأداة الرئيسية لتحويل الجامعة من مجرد مؤسسة ناقلة للمعرفة بالدرجة الأولى إلى جامعة بحثية منتجة للمعرفة العلمية ساعية لاستخدامها وتطويعها في حل المشكلات والقضايا المتنوعة التي تواجه التنمية في البلاد إذا مأتم التخطيط والتنفيذ الجيد لها مع توفير الهيئة التدريسية الرفيعة ، الا أن الدراسات العليا في الجامعات اليمنية عموما والجامعات الناشئة خصوصا لم تكتمل بعد عوامل نضجها وكذلك محدودية الموارد المتاحة للتعليم العالي تستلزم تركيز الدراسات العليا لاكتمال العديد من جوانب البنية التحتية والتجهيزات ، والمعامل ، والمختبرات أداة لتطوير برامج الدراسة و توفر الهيئة التدريسية نسبيا في برامج الدراسات العليا بعد تطويرها، وتحديثها واستكمال مستلزمات نجاحها بأعبائها بكفاءة من الهيئة التدريسية المحدودة العدد ، والمكتبات المتخصصة ، والموارد الأخرى.(مطهر ، 2005م ، ص.4) وتعاني الجامعات اليمنية الكثير من جوانب الضعف والقصور الإداري التي تؤدي إلى عدم قدرة جهازها إلى تحقيق معدلات عالية من الأداء والإنتاجية. ، كما أن نظام التعليم العالي الحالي في أمس الحاجة إلى التحديث، والتطوير، والتحسين المستمر لاسيما أنه يعاني من نقاط ضعف عديدة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : 2007،ص5) ، كما تضم الجامعات اليمنية الكثير من برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) ، وتخرج المئات من الباحثين سنويا ، الا أن معظم هذه البرامج لم تخضع لعملية التقويم الذاتي ولم تعمل على تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية ، ولم يحصل أي برنامج منها على شهادة دولية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، فضلا عن عدم اجراء عملية التقويم للمخرجات التعليمية ومعرفة مدى مواءمتها لسوق العمل. ، وهناك مؤشرات كثيرة توضح ذلك أثبتتها الدراسات والبحوث التي أجريت حول الجامعات منها ما يلي : عدم وجود استراتيجية للبحث العلمي، وعدم تناسب الخطط والبرامج البحثية على مستوى الأقسام العلمية والكليات والمراكز البحثية وفقاً لاحتياجات التنمية وتحقيق أهدافها، وعدم تهيئة المناخ العلمي الملائم لتنمية النشاط البحثي لطلبة الدراسات العليا الجامعة. ، غياب التنظيم البحثي وانعدام التنسيق والتعاون بين المراكز والمؤسسات البحثية على المستوى المحلي والعربي والدولي، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم :2004-2005، ص .69) ، كما ان الدراسات العليا في اليمن تواجه العديد من المشكلات والتي تؤثر على مستوى الطلبة الدراسي وتأخرهم في انجاز المشاريع والأطاريح البحثية ، وستقوم الباحثة بمتابعة وتشخيص واقع الدراسات العليا في بعض الجامعات اليمنية الحكومية من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات المنجزة من قبل الجامعات في هذا المجال كما انها ستقوم بتشخيص اهم المشكلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا بجامعة إب .

مما سبق يتضح أن هناك خللاً في برامج الدراسات العليا تواجه طلبه الدراسات العليا في الجامعات اليمنية عامه ، وبجامعة إب خاصة ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:-

ما الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب وماهي الحلول المقترحة وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM؟ ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

1- ماهي الاشكاليات الاكاديمية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟
2- ماهي الاشكاليات البحثية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟
3- ماهي الاشكاليات الادارية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟
4- ماهي الاشكاليات المالية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى الى متغير (التخصص ، المرحلة الدراسية ، النوع)
6- ماهي الحلول المقترحة للإشكاليات التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM؟

❖ اهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى معرفة الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب وماهي الحلول المقترحة لها وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM من خلال الاهداف الفرعية التالية:

1- الاشكاليات الاكاديمية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب.
2- الاشكاليات البحثية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب.
3- الاشكاليات الادارية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب.
4- الاشكاليات المالية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب.
5- معرفة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى الى متغير (المرحلة الدراسية، الكلية، النوع)
6- التوصل الى الحلول المقترحة للإشكاليات التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM.

❖ أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات، أهمها:

1- المكانة المرموقة التي تحظى بها الدراسات العليا في مختلف دول العالم حيث إنها تعد قمة التعليم الجامعي، وبقدر ما تنال من تخطيط ورعاية بقدر ما تكون قوة الجامعة التي تنتمي إليها.

2- إن تحديد المشكلات التي تؤدي إلى إعاقة إنجاز الرسائل العلمية تعد خطوة مهمة عند البحث عن حلول لهذه المشكلات، وذلك لتوفير الظروف الاجتماعية والتعليمية المناسبة لطلبه الدراسات العليا إلى جانب الإمكانيات المادية والاقتصادية من أجل تطوير البحث العلمي من خلال اكتمال عناصره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يكون فعالاً ومزدهراً.

3- قد يسهم هذا البحث في تقديم بعض التوصيات الساعية نحو تحسين إدارة برامج الدارسات العليا على مستوى الجامعات اليمنية.

4- يهتم البحث بدراسة الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليمية من أهم المؤسسات التعليمية في اليمن ونظراً لما تقوم به من أدوار وظيفية تتمثل في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

5- يأتي هذا البحث متزامناً مع الجهود المبذولة والداعية إلى التطوير المستمر للتعليم العالي على المستوى المحلي والعالمي.

❖ حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: برامج الدراسات العليا بجامعة إب وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM: (الاشكاليات والحلول)
- الحدود الزمانية: 2020/ 2021م
- الحدود البشرية: طلبة الدراسات العليا
- الحدود المكانية: جامعة إب.

❖ تحديد المصطلحات:

1- مفهوم الدارسات العليا Post-graduation

- تعريف (العتيبي: 1999، ص. 16) الدراسات العليا برامج دراسية تلي المرحلة الجامعية الأولى ويقوم الطالب فيها بإجراء بحث وإنجاز متطلباته للحصول على درجة علمية عليا كدرجتي الماجستير والدكتوراه، وتعد الدراسات العليا امتداداً طبيعياً للدراسة الجامعية الأولى في مستوى أعلى وتخصص دقيق يسمح بعمق أكثر ومعرفة أدق وعلم أغزر.
- تعريف (شحاته والنجار: 2003، ص 183): وهي " مرحلة جامعية، ذات طبيعة خاصة تشكل قمة الهرم التعليمي، وتأتي بعد مرحلة البكالوريوس، وتتطلب شروطا خاصة للطلاب الملتحقين بها، وتعني دارسات لمرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه؛ حيث يلتحق بهما المتخرجون في كلية جامعية بعد حصولهم على درجة البكالوريوس".
- **التعريف الاجرائي:** هم الطلبة الذين يقومون بدراسة إحدى المراحل في الدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه) وتجري عليهم قوانين الجامعة والكلية التابعين لها.

2- **معايير الأنموذج الأوروبي للتميز:**

- تعريف (EFQM: 2015, p.2): أحد نماذج التميز العالمية الصادرة عن المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة The European Fondation For Qualité management (EFQM)، التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات على تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق التميز؛ حيث يعد هذا الأنموذج أحد الأطر للتقييم للجائزة الأوروبية للجودة والتميز.
- **والمعايير**: (المزين والغامدي: 2010، ص. 757) هي: أدلة أو مقاييس يقاس بها الشيء، وتستخدم كأساس لصنع القرار، واعتبارها بيانات صادرة عن جهة معترف بها.

3- **ادارة التميز** (Excellence Management):

- يعرف (درويش : 2008، ص. 2) التميز بأنه: مرحله متقدمة من الإجادة في العمل والأداء الفعال المبني على مفاهيم إدارية رائدة تتضمن التركيز على الأداء والنتائج وخدمة المتعاملين والقيادة الفاعلة، والإدارة بالمعلومات والحقائق وتطوير العمليات وإشراك الموارد البشرية والتحسين المستمر والابتكار وبناء شراكات ناجحة، وهو القدرة على انجاز نتائج غير مسبوقة يتفوق بها على الآخرين، ويتحاشى قدر الإمكان التعرض للخطأ أو الانحراف من خلال الاعتماد على وضوح الرؤية، وتحديد الأهداف، والتخطيط السليم، والتنفيذ السليم، والتقويم المستمر.
- تعريف (أبو فارة وآخرون: 2009م، ص48): بأنه "الأداء رفيع المستوى الذي تتوفر فيه معايير الجودة بأعلى مستوياتها، وتتحقق عن طريقه أهداف مؤسسة العمل، الإنتاجية أو المهنية أو الخدمية، كماً ونوعًا، في ظل منظومة عمل يتوفر فيها الحد الأمثل من التناغم والتواصل بين مختلف العناصر فيها، والتدفق السليم للمعلومات بين قطاعاتها.
- **التعريف الاجرائي:** هي إحدى أقسام الإدارة الحديثة التي تهدف لتحقيق التفوق في العمل الإداري، من خلال التركيز على الإبداع والتفوق التنظيمي، للوصول لمستويات عالية من الأداء والتنفيذ في العمليات الادارية والتنظيمية والإنتاجية والمالية. ويقصد بها في هذا البحث هو ربط برامج الدراسات العليا بأبعاد ادارة التميز في تقديم الحلول المقترح للإشكاليات التي تواجه طلبه الدراسات العليا وهذا التّرابط يحقق لها التّرابط بين عناصرها والاستفادة من قدرات الجامعة ومواردها المادية والبشرية لتحسين وتطوير برامجها.

❖ الإطار النظري للبحث: سيتم تناوله من خلال المحاور الاتية:

❖ <u>المحور الأول: الإطار المفاهيم للدراسات العليا</u>

- **مفهوم الدراسات العليا:**

تعد الدراسات العليا برنامج دراسي يقدم بعد المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) ومن المفاهيم الشائعة للدراسات العليا : بأنها برامج دراسية تلي المرحلة الجامعية الأولى ويقوم الطالب فيها بإجراء بحث وإنجاز متطلباته للحصول على درجة علمية عليا كدرجتي الماجستير والدكتوراه، وتعد الدراسات العليا امتداداً طبيعياً للدراسة الجامعية الأولى في مستوى أعلى وتخصص دقيق يسمح بعمق أكثر ومعرفة أدق وعلم أغزر(العتيبي : 1999، ص. 16) ويرى باحثون

مستقبليون بأنه لا ضرورة لتقييد مفهوم الدراسات العليا بالحصول على درجة جامعية، بل يجب أن يتسع هذا المفهوم ليشمل دراسات حرة وأنشطة تدريبية هدفها التجدد والانتعاش والصقل أو الهواية الشخصية، كما يجب أن تكون هذه الدراسات ميسرة ومتعددة الوسائل... إن الدراسات العليا هي وسيلة الإنسان لمواكبة الانفجار المعرفي والتكيف مع عالم اليوم المتميز بالتغير السريع والتقدم التكنولوجي الهائل، ولهذا يجب أن يكون مفهومها مفهوماً واسعاً شاملاً، ويكون تنظيمها تنظيماً مرناً يسمح باستيعاب شرائح عريضة من المجتمع. (صيداوي: 1988، ص. 238).

- **نظام الدراسات العليا في الجامعات الأجنبية والعربية:**

تتباين أنظمة الدراسات العليا في الجامعات الأجنبية والعربية، فالنظام الأمريكي جعل مركز الثقل على المقررات ثم يشفعها برسالة، أما النظام البريطاني اعتمد على الرسالة دون المقررات، وقد جعلت الحد الأدنى لمنحها سنتين دراسيتين على الأقل. واختلفت الجامعات العربية كذلك في النظام المتبع، فبعضها اعتمد على النظام السنوي كجامعة دمشق، وبعضها اعتمد على النظام الفصلي كجامعة الكويت، واعتمدت جامعة الأردن على نظام الساعات المعتمدة. (الغامدي: 2004، ص .26)

- **نظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية:**

اهداف النظام: يهدف هذا النظام إلى توحيد الأسس والقواعد والإجراءات المنظمة لشئون الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات اليمنية بما يودي إلى تحقيق الآتي:

1- الإسهام في حركة البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية والاهتمام بالإضافات العلمية والتطبيقية والإبداع واكتشاف الجديد ورفع مستوى التدريس بالجامعة.
2- إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية.
3- اقتراح المعالجات العلمية لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
4- تطوير البرامج الدراسية للمرحلة الجامعية الأولى والعمل على تأسيس برامج دراسات عليا متطورة ومواكبة التراكم المعرفي والتقدم التقني المتسارعين.
5- تعزيز مكانة الجامعة باعتبارها مركز إشعاع علمي وحضاري يسهم في بناء وتطوير المجتمع اليمني وإحياء تراثه التاريخي والثقافي والحضاري لتكون بيت خبرة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
6- إتاحة الإنتاج العلمي المحلي للدراسات العليا وتيسيرها لتكون في متناول الباحثين والانفتاح على الإنتاج العالمي.
7- توفير فرص المشاركة للباحثين في الأنشطة العلمية داخلياً وخارجياً.

مدة الدراسة: تحدد الفترة الزمنية لإتمام الدراسات العليا على النحو التالي:

أولاً: الماجستير:

- الحد الأعلى لمدة الماجستير ستة فصول دراسية.
- الحد الأدنى لمدة الماجستير أربعة فصول دراسية. (30 ساعة معتمدة).
- رسالة ماجستير يعدها الطالب ويحسب لها 6 ساعات معتمدة.

- يحسب تقدير الطالب العام على أساس تراكمي في كل من المقررات والرسالة مجتمعة.

ثانياً: الدكتوراه:

- الحد الأعلى لمدة الدكتوراه بعد الماجستير (8) فصول دراسية.
- الحد الأدنى لمدة الدكتوراه بعد الماجستير (6) فصول دراسية (30 ساعة معتمدة).
- رسالة دكتوراه يعدها الطالب بعد اجتيازه الامتحان الشامل وتحسب لها 12 ساعة معتمدة. (القانون رقم (17) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته).

المحور الثاني: ادرة التميز:

يعد مدخل التميز من المداخل الإدارية الحديثة، التي تساعد المؤسسات التعليمية على تطوير أدائها بشكل مستمر على المدى الطويل، وتحقيق نتائج غير مسبوقة تتفوق بها على منافسيها، من خلال استخدام الاستراتيجيات والنماذج المطبقة في تحسين الوضع التعليمي، بإعادة نظم إدارتها، وأساليب وطرق عملها، وسياساتها، لتحقيق الجودة والتميز في الخدمات والبرامج التعليمية والبحثية مقدمة للفرد والمجتمع؛ بما يمكن هذه المؤسسات التعليمية من مواجهة التحديات، والتعامل معها، وضمان بقائها واستمرارها وتحقيق ميزتها التنافسية (أبو فارة وآخرون: 2009، ص48).

عوامل تحقيق التميز في المؤسسات التعليمية:

يعد التميز محصلة لتطبيق مجموعة من المعايير التي تمكن المؤسسات التعليمية من التوصل إلى نتائج تنافسية غير مسبوقة، وتسهم في ضمان تحقيق أهدافها، لذا فإن السعي لتطبيق معايير التميز فهو مطلب أساسي في ظل التغيرات البيئية والتنافسية على النهوض وتخطي الصعوبات وإحداث تفوق وتطوير في الأداء للوصول إلى القدرة على البقاء والمنافسة في بيئة تتحول فيها الأساليب والاستراتيجيات وتتطور التكنولوجيا وتتقادم المنتجات وتتغير فيها العمليات بسرعة، وللتميز عوامل من خلالها يمكن تحقيقه ومنها:

- التحيز نحو العمل من خلال الخروج عن أنماط الإدارة البيروقراطية.
- الصلة الوثيقة بالمتعاملين والاستجابة لمقترحاتهم.
- السماح بالاستقلالية التنظيمية في العمل.
- الإنتاجية من خلال العاملين بتوفير الثقة والمشاركة.
- الاهتمام بقيم المؤسسة.
- الارتباط بالأعمال التي تجيدها المؤسسة.
- البساطة في حجم المؤسسة التعليمية ومستويات هيكلها التنظيمي. (صادق: 2010، ص 61)

الأنموذج الأوروبي للتميز EFQM:

أنشئت المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة في عام 1988م، وفي عام 1991 م تم بناء إطار ومفاهيم نموذج التميز كمنافسة سنوية لأفضل المؤسسات في أوربا بحيث تقدم المؤسسات وثيقة تصف فيها ما تقوم به، ولماذا تقوم به؟ وكيف

تم تطويره؟ وما هي النتائج التي وصلت إليه؟ وفي عام 1992 م كانت أول دورة لجائزة الجودة الأوروبية، وفي عام 2000 م كان أول تعديل على نموذج التميز الذي يعد إطارا أو هيكلاً مكوناً من تسعة معايير، وعادة ما يظهر على شكل خريطة تنظيمية أو رسم بياني واخر تعديل في العام 2013 الذي راعى التكيف والتغيير والتطوير المؤسسي (الشوا: 2016، ص. 51) و(ناصف وهاشم: 2010، ص.10)

مكونات الأنموذج الأوربي للتميز EFQM,2013: يحتوي الأنموذج الأوربي للتميز (2016) على ثلاثة مكونات:

اولا: المفاهيم الاساسية للتميز: ويوجد (8) مفاهيم اساسية للتميز تدعم الأنموذج، وهي: الخيوط الحمراء التي تجرى بين الصناديق التسعة، وتستخدم هذه المفاهيم لتقديم نظرة شمولية.

ثانيا: مجموعة الأساليب أو المسببات Ensabler وهو ما يسمى بأنموذج الصناديق التسعة (معايير التميز): ويوجد فيها (32) معيار فرعي، تندرج في (9) معايير رئيسة، ويمثل كل معيار أحد الصناديق التسعة، وتستخدم هذه المعايير لفهم التفاصيل داخل المؤسسة.

ثالثا: الرادار: وهو أداة تستخدم للتقييم وتسجيل النقاط اثناء عملية التقويم، وتستند على دورة التحسين والتعلم المستمرين (EFQM,2016,pp.3-4)

معايير الأنموذج الاوربي للتميز:

وتنقسم هذه المعايير إلى مجموعتين: المجموعة الأول ى تمثل الممكنات او الأساليب التي تتبعها الجامعة للوصول إلى الجودة وعددها خمسة معايير رئيسة، والمجموعة الثانية هي النتائج، **التي** تمثل نتائج ما حققته الجامعة من خلال تطبيق الأساليب السابقة، وعلى النحو التالي:

أ-معايير الممكنات Ensabler، وتعبر عن الاساليب التي تقوم بها الجامعة للوصول إلى التميز. وسيتم الاشارة إلى أبرز ملامحها من خلال بعض النسخ للأنموذج وبعض المراجع مثل: الموقع الرسمي (www.efqm.org , EFQM.org,2017، EFQM: 2016, 2-3) والنسخة (The British Qualité Fondation :2016,1-6)) EFQM: 2013, 10)و(الشوا: 2016، ص. 54 – 56) و(الالفي: 2016، ص. 55 - 61) لتوصيف المعايير.

المعيار الأول: معيار القيادة Leadership: ويشير إلى أهمية القيادة للجامعات المتميزة، ويركز على طرق تحسين أسلوب القيادة، ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية: تطوير القادة للرؤية والرسالة والقيم للجامعة، المشاركة الشخصية في وضع وتطوير نظم العمل، التعامل مع كل الأطراف المعنية، بناء ثقافة التميز لدى الموظفين، توفير بيئة مشجعة على الابداع، تبني سياسة التغيير.

المعيار الثاني: معيار الاستراتيجيات والسياسات: Stratégies & Policiers تقوم الجامعة المتميزة بتنفيذ مهامها ورؤيتها من خلال استراتيجيات واضحة ومدعومة بالسياسات اللازمة، كما تطور الخطط والأهداف والعمليات، والاحتياجات، والتوقعات الحالية والمستقبلية. وهنا يجب أن تتوفر خطط وأطر عمل واضحة وموثقة، ومقاسة كمياً وفقاً لإطار زمني واضح. ويتناول كيفية تحقيق رؤية ورسالة الجامعة من خلال اعداد وتطبيق وتطوير سياسات واستراتيجيات تتضمن خططا وبرامج واليات وإجراءات عمل، ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية: صياغة السياسات والاستراتيجيات

واعتمادها، بناء على تحليل البيئة الداخلية والخارجية، تطوير سياسات الجامعة واستراتيجياتها ومراجعتها وتحسينها بحسب حاجات الأطراف المعنية والموارد المتاحة، نشر سياسات واستراتيجيات الجامعة، ومتابعة ادائها.

المعيار الثالث: الأفراد(الموظفون) People وهذا المعيار يظهر تقدير الجامعة لموظفيها، وتتبنى ثقافة تسمح بالفائدة المشتركة لكل موظف في الجامعة، وتسعى الجامعة إلى تطوير قدرات موظفيها، وتعزز العدل والمساواة، وتهتم بالموظفين فيها، وتتواصل معهم، وتحفزهم، وتكافئهم، كما تقوم الجامعة بإدارة المعرفة وتطويرها، والتخطيط لجميع الانشطة لدعم السياسات والاستراتيجيات. ويتضمن المعيار المعايير الفرعية التالية: التخطيط للموارد البشرية، بما يتلاءم مع الاستراتيجية الموضوعة، تطوير معارف الموظفين وقد راتهم ومهاراتهم، **واستخدامها** لتحقيق الانسجام بين اهداف الموظفين واهداف الجامعة، تحقيق التواصل الفعال بين جميع الموظفين، وبينهم وبين جامعتهم، تحفيز الموظفين، ومكافئة جهودهم والعناية بهم.

المعيار الرابع: معيار الشراكات والموارد المادية: Partner hip & Ressources ويتناول هذا المعيار اليات تحسين أداء الجامعة في مجال إدارة العلاقات والموارد المادية، فالجامعات المتميزة تخطط وتدير الشراكات الداخلية والخارجية من أجل دعم سياساتها واستراتيجياتها وبالتالي ضمان التشغيل الفعال لعملياتها أثناء تخطيط وإدارة الموارد؛ بحيث توازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للجامعة والمجتمع والبيئة. ويتضمن هذا المعيار، المعايير الفرعية التالية:

1- إدارة العلاقات مع الشركاء الداخليين والخارجيين، وتكريسها من خلال تحديد الأطراف المتعاملة مع الجامعة، دعم جهود التطوير المؤسسي، رسم إطار وحدود للعلاقات، العمل المشترك مع كل الأطراف لتطوير إجراءات العمل.
2- إدارة الموارد المالية من خلال تحديد منهجية الاحتياجات المالية، واعداد وتطبيق نظام التقارير المالية، وتحليل النتائج والإنجازات مقارنة بالموارد المالية المعتمدة.
3- إدارة الممتلكات، كالصيانة والامن، والتخزين الأمثل لها والمحافظة على الموارد غير المتجددة.
4- إدارة الموارد التقنية والابتكار والاستغلال الأمثل لها، وتحديد منهجية الموارد التقنية البديلة.
5- إدارة المعرفة من خلال تطوير وتعميق استراتيجيات إدارة المعرفة، وتسهيل الاطلاع على المعلومات والبينات من ذوي المصلحة، وتجميع وتصنيف البيانات والمعارف لدعم سياسات واستراتيجيات الجامعة.

المعيار الخامس: معيار الإجراءات العمليات: Procès ويركز على كيفية تحسين أداء الجامعة عن طريق تطوير العمليات الإدارية والخدمات التي تقدمها، فالجامعة ينبغي ان تحدد عملياتها بوضوح وكذلك الأدوار والمسئوليات في تطوير وصيانة وتحسين إطار العمليات الإدارية المختلفة. ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية: منهجية تصميم وإدارة العمليات بما يؤدي إلى تحقيق الفائدة لجميع المعنيين، تطوير الخدمات وتحسين العمليات بطرق إبداعية لتوفير قيمة أفضل للمستفيدين، التسويق الفعال للخدمات والمنتجات، تصميم وتطوير تقديم الخدمات لتوفير قيمة أفضل للمتعاملين، إدارة وتقوية العلاقات مع المستفيدين.

ب- مجموعة النتائج Résulta وتركز مجموعة معايير النتائج على اداء الجامعة وما حققته من نتائج، وعلاقة ذلك بكل من الموظفين والفئة المستهدفة والمجتمع ونتائج الأداء الرئيسية، وسيتم الاشارة إلى أبرز ملامحها من خلال بعض النسخ للأنموذج وبعض المراجع مثل: الموقع الرسمي www.efqm.org , EFQM.org: 2017، EFQM :2016, p. 3-7 والنسخة

(The British Qualité Fondation: 2016, p.1-6) و(EFQM :2013,p.10)، (الشوا: 2016، ص 56 - 60) و(الالفي: 2016، ص. 61 - 65) لتوصيف المعايير الاربعة التالية:

المعيار السادس: نتائج الأفراد (رضا الموظفين): People Résulta تقيس الجامعة نتائجها من خلال الموظفين، فهي تطور وتقر مجموعة من مؤشرات الأداء والمخرجات المتوقعة؛ لتحديد مستوى النجاح في تطبيق استراتيجيتها، والسياسات المرتبطة، بناء على احتياجات الموظفين وتوقعاتهم، كما تحدد أهدافا واضحة للإنجازات المهمة معتمدة على توقعات الموظفين واحتياجاتهم، بما يتفق مع الاستراتيجية. وتتضمن المعايير الفرعية، التالي:

- نتائج قياس رضا الموظفين ودافعيتهم، ورأيهم فيما تقدمه إليهم. ويكون ذلك من خلال دارسات استقصائية.
- المؤشرات المعتمدة لقياس النتائج لدى الموظفين من خلال قياس مدى إدراك الموظفين لدى
- الجامعة وتفاعلها معهم من خلال الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الجامعة من أجل تحقيق
- الرضا لدى الموظفين والتي تكون بمثابة مؤشرات للأداء.

المعيار السابع: نتائج المستفيدين (رضا المستفيدين):Customer Résulta تقيس الجامعة المتميزة نتائجها من خلال العملاء (المستفيدين) ، وهي تطور مجموعة من مؤشرات الأداء والنتائج لتحديد درجة نجاح العملية التعليمية، بما يتناسب مع حاجة الطلبة وتوقعاتهم الاكاديمية، وتحدد اهدافا واضحة للإنجازات الرئيسة التي تعتمد على الحاجات الاكاديمية للطلاب بما ينسجم مع الاستراتيجية. ويتضمن المعيار، المعايير الفرعية التالية: نتائج قياس رضا المستفيدين، المؤشرات المستعملة لقياس النتائج لدى المستفيدين.

المعيار الثامن: معيار نتائج المجتمع (خدمة المجتمع): Society Résulta يعتبر المجتمع هو الحكم النهائي على الخدمات التي تقدمها الجامعة، نظرا لما يتضمنه من أفراد ومؤسسات تستفيد من خدمات الجامعة، ورضاهم عامل أساسي في جودة هذه الخدمات، فلا يمكن للجامعة ان تتميز بدون الحرص على التطوير والتحسين المستمر لأدائها من خلال التركيز على المستفيدين، والحصول على رضا الموظفين، ونشر استراتيجيتها في العمل، بالإضافة إلى تطوير الشراكات مع مؤسسات المجتمع. وهذا المعيار يتضمن المعايير الفرعية التالية:

1. مقياس راي المجتمع، ويتضمن عددا من الأنشطة، أبرزها: المشاركة في النشاطات المجتمعية، الجهود المبذولة لتقليل الازعاج والاضرار الناجمة عن العمل الجامعي: كالسلامة والأزمات والكوارث، الشفافية التي تتعلق بسهولة الوصول إلى المعلومات.

2. مؤشرات الأداء المتعلقة بالمجتمع، وتتضمن عددا من الأنشطة، أبرزها: الالتزام بالعمل كمؤسسة مسئولة في المجتمع عن توفير ونشر المعلومات ذات العلاقة بالمجتمع، المشاركة في الأنشطة المجتمعية، الجهود المبذولة لتقليل الازعاج الناجم عن العمل الجامعي كالأخطار الصحية واخطار الحوادث والتلوث، الشفافية في تعريف الجامعة بإنجازاتها وسهولة الحصول على المعلومات والبيانات التي يطلبها المستفيدون، أنشطة أخرى: كعدد المبادرات المجتمعية، وحجم الموارد المخصصة لخدمة المجتمع.

المعيار التاسع: نتائج مؤشرات الأداء (نتائج الأداء الرئيسة): Key Performance الجامعات المتميزة تهتم بتحقيق نتائج متميزة فيما يتعلق بالعناصر الرئيسة لسياساتها واستراتيجياتها وما حققته من أهداف وفقًا للخطط الموضوعة، حيث ينصب هذا العنصر على معرفة التالي:

- الإجراءات والتدابير التي تعكس تحقيق الجامعة للنجاح والتميز وهي مخرجات الأداء الرئيسية.
- الإجراءات والتدابير التشغيلية المستخدمة لرصد وفهم ومن ثم تحسين نتائج الأداء الرئيسية للجامعة.

❖الدراسات السابقة:

- **دراسة العنزي (2014):** هدفت إلى التعرف إلى المشكلات الإدارية والأكاديمية التي تواجه طلبة الدراسات العليا في جامعة تبوك من وجهة نظرهم، وأثر كل من التخصص والجنس والحالة الوظيفية والمستوى الدراسي في هذه المشكلات. وقد تكونت عينة الدراسة من (100) طالب وطالبة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتطبيق استبانة تتكون من (46) فقرة موزعة على المجالين بالتساوي، وهما: المشكلات الإدارية والمشكلات الأكاديمية. واظهرت نتائج الدراسة أن أبرز المشكلات الإدارية، كانت: عدم وجود المرشدين الأكاديميين، وتكبد الطلبة نفقات عالية، للحصول على الكتب والتصوير، وغياب الدور الإداري للقسم في متابعة برامج الدراسات العليا، ونقص الأماكن المخصصة لاستراحة الطلبة، وضعف التواصل بين عمادة الدراسات العليا والطلبة. في حين كانت أبرز المشكلات الأكاديمية: (قلة المراجع والمصادر في مكتبة الجامعة، وعدم وجود حرية أكاديمية للطلبة في اختيار أساتذتهم، وعدم وجود حرية أكاديمية للطلبة في اختيار ما يدرسون من مواد، وندرة المحاضرات والندوات الأكاديمية اللامنهجية، وضعف الطلبة في إجادة اللغات الأجنبية).
- **دراسة الزومان (2016):** هدفت إلى تحديد المشكلات التي تواجه طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود، إضافة إلى التعرف على الحلول المقترحة والتي قد تسهم في الحد من المشكلات الأكاديمية التي تواجه طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة والتي تم توزيعها على عينة عشوائية من طالبات الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه والبالغ عددهن (148) طالبة. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أبرزها: موافقة أفراد العينة بدرجة متوسطة على المشكلات الأكاديمية ولا توجد فروق ذات دلالة نحو المشكلات الأكاديمية التي تواجههن باختلاف متغير البرنامج الدراسي، كما أن أهم الحلول التي تسهم في الحد من المشكلات الأكاديمية التي تواجه الطالبات تتمثل في: وضع مقررات دراسية حديثة وخالية من التكرار، وتوفير مراجع حديثة في المكتبة بشكل مستمر .
- **دراسة العجمي، (2017):** هدفت إلى الوقوف على المشكلات التي تواجه طلبة كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت ووضع الحلول المناسبة لمواجهتها، ومعرفة أثر كل من المتغيرات (التخصص/ المعدل الدراسي /الجنس / الكلية /التفرغ) وتم أخذ عينة عشوائية طبقية حجمها (186) واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق استبانة واحدة تتكون من (40) بنداً موزعة على أربعة محاور هي: المشكلات الأكاديمية، والإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية والنفسية. وتوصلت الدراسة إلى أن ترتيب المشكلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا بجامعة الكويت جاءت على

النحو التالي: المشكلات النفسية (3.61) هي الأكثر، يليها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (3.46) ثم المشكلات الإدارية (3.41) ثم المشكلات الأكاديمية (3.11) وكانت الدرجة الكلية للمشكلات كبيرة حيث بلغت (3.40). وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات.

- **دراسة (العبيدان، 2018م):** هدفت إلى الكشف عن المشكلات الإدارية والأكاديمية التي تواجه طلبة الدراسات العليا بجامعة تبوك، تم استخدام المنهج الوصفي بمدخله المسحي، والاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة. وعينة الطلبة للعام الجامعي (1436-1437 هـ) للمستويين الثاني، والرابع البالغ عددهم (332) طالباً وطالبة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: - تبين أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المشكلات الإدارية التي تواجه طلبة الدراسات العليا بجامعة تبوك، كما تبين أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلبة الدراسات العليا بجامعة تبوك، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: - ضرورة تحفيز طلبة الدراسات العليا المتميزين علمياً.
- **دراسة (Porto&Ripani,2002):** هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة في الأداء الأكاديمي للطلبة في الجامعات الأرجنتينية الحكومية. وطبقت الدراسة على عينة من طلبة الجامعات. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود بعض المشكلات الأكاديمية التي توجه طلبة الجامعات في الأرجنتين، وتتعل بالمناهج التعليمية، ونظم الاختبارات، وأساليب التدريس، مما يؤثر في مستوياتهم. وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود مشكلات تتعل بمدى اهتمام أعضاء هيئة التدريس والطلبة بالعملية التعليمية، مما أثر في مستوى الأداء الأكاديمي للطلبة.
- **دراسة (Duez 2010):** هدفت إلى تحليل المشكلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في الجامعات النيجيرية، وطبقت أداة الاستبانة على عينة بلغت (438) طالب وطالبة من طلبة الماجستير والدكتوراه في (25) جامعة نيجيرية .كشفت النتائج عن أن طلبة الدراسات العليا يعانون من العديد من المشكلات، وهي على الترتيب :مشكلات متعلقة بنقص المعدات، ومشكلات أكاديمية، ومشكلات مالية، ومشكلات جمع البيانات، ثم مشكلات المشرف الأكاديمي، تليها المشكلات المتعلقة بإدارة الجامعة، ثم مشكلات الإقامة، ومشكلات في الخلفية العائلية، تلتها مشكلات الممتحن الخارجي، وأخيرا المشكلات الشخصية.
- **دراسة (Zedillo 2012) :** هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعة السويدية، كما ناقشت كيفية تحسين العلاقة بين المشرف وطالب الدراسات العليا؛ حيث تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية مع (16) طالب وطالبة دكتوراه ، ستة منهم من السكان الأصليين(السويديين)، وعشرة منهم كانوا من الطلبة الدوليين وأشارت النتائج إلى أن التحديات التي تواجه طلبة الدكتوراه بشكل عام كانت مشكلات مرتبطة بأساليب البحث العلمي، وجمع البيانات وتحليلها، وكتابة أوراق بحثية قابلة للنشر، وكذلك واجهوا مشكلات في مهارات العرض الشفوي، وأما التحديات التي واجهت الطلبة الدوليين بشكل خاص فتمثلت في عدم القدرة على الدخول إلى مصادر المعلومات، والصدمات الثقافية، بينما اعتبر الطلبة من السكان الأصليين التحدي الأكبر هو التوجيه والإرشاد غير الكافيين.
- **<u>التعليق على الدراسات السابقة:</u>**

تبين بعد استعراض الدراسات السابقة انها متشابه الى حد كبير مع البحث الحالي من حيث الاهداف والمنهج المستخدم، وكذلك مجتمع البحث والعينة واستخدام الاداة لتطبيق البحث وهي(الاستبانة) والاساليب الاحصائية، وكذلك النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بعض الجوانب التي منها:

- جاءت الدراسة الحالية لمعرفة واقع المشكلات الأكاديمية والبحثية والادارية والمالية لبرامج الدراسات العليا بجامعة إب في إطار متطلبات تطويرها.
- تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم توصيات ومقترحات حلول لمواجهة المشكلات الأكاديمية والبحثية والادارية والمالية التي تواجه الطلبة بجامعة إب.
- اختلاف الأهداف التي تسعى إليها الدراسة الحالية.
- انها قدمت حلول ومقترحات وفق معايير أنموذج التميّز الأوروبي EFQM، وهذا ما يميزه عن الدراسات السابقة.

<u>وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بعض الجوانب التي منها:</u>

- بلورة مشكلة الدراسة، واختيار منهجها، وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- بناء أداة الدراسة ومحاورها والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها وإجراءاتها.
- ربط نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة، والبدء من حيث انتهت تلك الدراسات.
- بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

❖ منهجية البحث واجراءاته:

- **منهج البحث:** استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب هذا النوع في دراسة مشكلة البحث وتحديد مدى تأثيرها على أفراد العينة وتحديد ومعرفة الأفراد والجماعات المهتمة بحل هذه المشكلات وتقدير الموارد والإمكانيات الموجودة والتي يمكن استخدامها لمعالجة المشكلات ومن ثم اقتراح حلول لها.
- **أدوات جمع البيانات:** استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع البيانات واشتملت هذه الاستبانة على مجموعة من الأسئلة المقننة والمتغيرات الأساسية للبحث.
- **مجتمع البحث:** طلبة الدراسات العليا بجامعة إب في أربع كليات (كلية التربية - كلية الآداب - كلية التجارة والعلوم الادارية - كلية العلوم) في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، واقتصر على طلبة الدراسات العليا في البحث على أولئك الذين وصلوا إلى مرحلة كتابة الرسالة العلمية.

جدول (1) يبين مجتمع البحث

الكلية	القسم	البرنامج	الطلاب المقيدين		
			ذكور	اناث	المجموع
	الادارة واصول التربية	ماجستير	53	22	75

التربية		دكتوراه	22	14	36
	مناهج وطرق تدريس	ماجستير	31	10	41
	العلوم النفسية والتربوية	ماجستير	30	38	68
	المجموع		110	67	177
الآداب	علوم قران ودراسات اسلامية	ماجستير	22	14	36
		دكتوراه	28	7	35
	الدراسات العربية	ماجستير	29	20	49
	التاريخ	ماجستير	17	10	27
	الدراسات الانجليزية	ماجستير	17	20	37
	الجغرافيا	ماجستير	10	2	12
	المجموع		123	73	196
العلوم	الكيمياء	ماجستير	14	6	20
التربية النادرة	مناهج وطرق تدريس	ماجستير	7	0	7
	علوم قران ودراسات اسلامية	ماجستير	28	17	45
	المجموع		35	17	52
العلوم الادارية	محاسبة	ماجستير	50	6	56
المجموع العام			332	169	501

المصدر: ادارة الدراسات العليا ، جامعة اب للعام الجامعي 2019 /2020م

- **عينة البحث:** طلبة الدراسات العليا في البحث الذين وصلوا إلى مرحلة كتابة الأطروحة العلمية، في الكليات المعنية، وبلغ عددهم (501) طالب وطالبة، وتم استبعاد كلية النادرة لصعوبة الوصول إليهم كونها بعيدة المسافة وخارج المحافظة وبذلك أصبح العدد الاجمالي للمجتمع (449) وتم سحب عينة مقصودة نظراً لتعذر الاتصال ببعض مفردات العينة لعدم حداثة البيانات المسجلة عنهم، إلى جانب عدم تعاون بعض من مفردات المجتمع بلغ قوامها (94) مفردة ممن لديهم الرغبة في التعامل مع الباحثة وتعبئة استبانة البحث الراهنة.

الجدول (2) يوضح عينة البحث

م	الكلية	العدد		المجموع	النسبة
		ذكور	اناث		
1	التربية إب	22	15	37	%39
2	كلية الآداب	13	12	25	%27
3	العلوم الادارية	10	5	15	%16
4	العلوم	10	7	17	%18
الإجمالي		55	39	94	%100

- **الأساليب الإحصائية:** قامت الباحثة بمعالجة بيانات البحث والتي توصلت لها عن طريق الاستبيان باستخدام ((SPSS حيث حسبت المقاييس الإحصائية التالية:

1- المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد البحث عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات، وترتيب المحاور) حسب أعلى متوسط حسابي.

2- استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات افراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن توسطها الحسابي، لتوضيح التشتت في استجابات، أفراد البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث إلى جانب المحاور الرئيسة فكما اقتربت قيمة من الصفر تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها بين المقياس.

3- استخدم اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent Sampler T-test) للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد البحث باختلاف المتغيرات التي تنقسم إلى فئتين (الكلية: علمية / انسانية، المرحلة الدراسية: ماجستير / دكتوراه، النوع: ذكر/ انثى)

جدول (3) المحك المعتمد في البحث

(معيار الدرجة)	الوزن النسبي المقابل له	درجة التو افر(المو افقة)	الوزن
من 1.00 -1.80	من 20% - 36 %	قليلة جداً	1
من 1.81 -2.60	أكبر من 36% - 52 %	قليلة	2
من 2.61 –3.40	أكبر من 52% - 68 %	متوسطة	3
من 3.41 –4.20	أكبر من 68 % –84 %	كبيرة	4
من 4.21 –5	أكبر من 84 % –100 %	كبيرة جداً	5

❖ عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول: ما الإشكاليات الاكاديمية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لاستجابات أفراد العينة على مجالات الاستبانة كما يتضح من جدول رقم (4)

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث للإشكاليات الاكاديمية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1.	ضعف أستخدم أعضاء هيئة التدريس الوسائل التعليمية في التدريس.	3.82	1.12	7
2.	يتبع أعضاء هيئة التدريس أنماطاً تقليدية في تدريسهم للمقررات بعيداً عن النمط الحديث.	3.89	0.98	4
3.	تجاهل أعضاء هيئة التدريس تسليم الخطط التنفيذية للمقررات الدراسية للطلاب في بداية الفصل	3.04	1.23	16
4.	تأخر أعضاء هيئة التدريس تسليم أوراق الامتحانات للطلاب	3.29	1.17	14
5.	تجاهل أعضاء هيئة التدريس لأسئلة الطلبة وملاحظاتهم أثناء المحاضرة.	2.36	1.13	13
6.	قلة التزام أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتبية.	3.51	1.15	10
7.	تغيير أعضاء هيئة التدريس أماكن المحاضرات ومواعيدها أثناء الفصل الدراسي دون سبب واضح.	2.93	1.29	17
8.	قلة تعامل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة بعدالة وموضوعية	3.73	1.21	9

9.	تكرار بعض المقررات الدراسية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.	3.38	1.3	12
10.	تتكرر الموضوعات بين المقررات الدراسية المختلفة	3.07	1.23	15
11.	يغلب على الخطة الدراسية زيادة المقررات العامة والتي تعوق التعمق في مقررات التخصص.	3.51	1.02	11
12.	تعتمد المقررات الدراسية على الحفظ والاستظهار.	3.84	0.98	6
13.	قلة المراجع المرتبطة بالمقررات الدراسية	3.85	0.89	5
14.	تُدرس المقررات العملية بأسلوب نظري لا يتلاءم مع طبيعة الدراسات العليا	4.02	0.87	3
15.	الافتقار لمكتبة علمية تحتوي على كتب ومراجع في مجال التخصص .	4.4	0.89	2
16.	قلة توفر المعامل والمختبرات المجهزة لطلبة الدراسات العليا	4.35	0.99	1
17.	قلة تناسب المقاعد في القاعات الدراسية والمعامل والمختبرات مع عدد الطلبة.	3.78	1.29	8
	متوسط المجال	**3.57**		

من خلال الجدول السابق رقم (4) والذي يوضح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث حول الاشكاليات الاكاديمية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب .يتبين أن فقرات (14، 15 ، 16) قد جاءت بمتوسطات حسابية تقع في درجة كبيره وكان اعلى متوسط في المشكلات قلة توفر المعامل والمختبرات المجهزة لطلبة الدراسات العليا ، تُدرس المقررات العملية بأسلوب نظري لا يتلاءم مع طبيعة الدراسات العليا ، الافتقار لمكتبة علمية تحتوي على كتب ومراجع في مجال التخصص ، وهذا يدل على الموافقة الكبيرة من قبل افراد العينة عليها .، في حين جاءت (3، 7، 10) بمتوسطات حسابية تقع في درجة موافقة (قليلة جدا) . وكان ترتيب العبارات حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة البحث كالتالي: تجاهل أعضاء هيئة التدريس تسليم الخطط التنفيذية للمقررات الدراسية للطلاب في بداية الفصل، تغيير أعضاء هيئة التدريس أماكن المحاضرات ومواعيدها أثناء الفصل الدراسي دون سبب واضح. وهذا من وجهة نظر الطلبة من المشكلات التي لا تؤثر بشكل كبير ويمكن تجاوزها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثاني: ما الإشكاليات البحثية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لاستجابات أفراد العينة على مجالات الاستبانة كما يتضح من جدول رقم (5)

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث للإشكاليات البحثية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1.	تباين أساليب الأشراف العلمي لأعضاء هيئة التدريس مما ينعكس سلبا على الباحث	3.65	1	5
2.	يفتقر الاشراف العلمي على خطط زمني مجدولة لمتابعة أداء الباحثين.	3.71	0.9	3
3.	اعراض بعض اعضاء هيئة التدريس عن تحكيم ادوات الدراسة .	4.02	1.15	2
4.	ضعف تعاون أفراد عينة البحث مع الباحثين .	3.89	0.92	4
5.	ضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى طلبة الدراسات العليا.	4.35	0.8	1
6.	ضعف التعاون بين المشرفين في حالة تواجد اكثر من مشرف على الرسالة او الأطروحة.	3.6	1.18	6
	متوسط المجال	3.87		

من خلال الجدول السابق رقم (5) والذي يوضح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث حول الاشكاليات البحثية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب .يتبين أن فقرات (2، 3 ، 4، 5) قد جاءت بمتوسطات حسابية تقع في درجة كبيره وكان اعلى متوسط للفقرة (5) بالترتيب الاول وهي (ضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى طلبة الدراسات العليا.) ، حيث ان اكثر الطلبة يفتقر الى هذه المهارات وتسبب له مشكلة بحثية كبيره ، حيث ان اللغة الانجليزية من اهم الأولويات الذي يجب توافرها لدى طالب الدراسات العليا ، ومثلت الفقرة (3) الترتيب الثاني وهي (اعراض بعض اعضاء هيئة التدريس عن تحكيم ادوات الدراسة .) وهذا بحد ذاته إذا لم يتعاون معهم اعضاء هيئة التدريس في اختيار ادوات التحكيم فان الطالب سيكون في مشكله وسيكون بحثه ضعيف جدا كونه اعتمد على خبرة الطالب فقط، في حين جاءت الفقرة (6)، بمتوسط حسابي تقع في درجة موافقة (كبيرة). وهي (ضعف التعاون بين المشرفين في حالة تواجد أكثر من مشرف على الرسالة او الأطروحة.) بالترتيب الاخير ولكنها ايضا تشكل اشكالية كبيره لهم

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثالث: ما الإشكاليات الادارية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لاستجابات أفراد العينة على مجالات الاستبانة كما يتضح من جدول رقم (6)

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث للإشكاليات الادارية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
.1	ضعف الاهتمام بشكاوي الطلبة من المسؤولين في الجامعة.	4	1.05	5
.2	قلة اصدار مطويات ومنشورات من القسم العلمي ترتبط بالتخصص وبالمشكلات التي يمكن أن تواجه الطلبة في الجامعة.	4.24	0.86	1
.3	قلة الاستماع من رئيس القسم للمشكلات سواء كانت مع أعضاء هيئة التدريس أو النظام الأكاديمي	3.6	1.09	11
.4	قلة اللقاءات الدورية للعميد ورؤساء الأقسام مع الطلبة حتى يتعرفون منها على مشكلاتهم.	4.05	1.08	4
.5	صعوبة نشر الأبحاث كمتطلب اجباري لمناقشة الاطروحة لطلبة الدكتوراه.	3.87	0.88	6
.6	بعض بنود القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالدراسات العليا لا تتناسب مع حاجات ومتطلبات طلبة الدراسات العليا.	3.84	1.1	7
.7	قلة توافر آلية واضحة لاختيار عنوان البحث.	3.76	1.02	8
.8	النقص الكبير في المراجع العلمية العربية والاجنبية والمواقع العلمية.	4.07	1.07	3
.9	ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من أجهزة حاسوب ومختبرات ومكتبات	4.18	0.96	2
.10	تأثير العلاقات الشخصية على التوجيه والتسجيل والمناقشة بما يؤثر في موضوعية مسار هذه العمليات	3.75	1.11	9
.11	صعوبة الحصول على موافقة الجهات الرسمية لغاية جمع البيانات.	3.65	1.04	10
.12	محدودية اعطاء طلبة الدراسات العليا الحرية في اختيار المشرفين.	4.05	1.03	4
.13	انحراف مسار المناقشات العلمية عن تخصص المناقش الخارجي والداخلي .	3.42	1.03	12
.14	ضعف نظام الأداء التدريسي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس .	3.35	1.24	13
	متوسط المجال		3.84	

من خلال الجدول السابق رقم (6) والذي يوضح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث حول الاشكاليات الادارية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب. يتبين أن فقرات (2، 8، 9) قد جاءت بمتوسطات حسابية تقع في درجة كبيره جدا قلة اصدار مطويات ومنشورات من القسم العلمي ترتبط بالتخصص وبالمشكلات التي يمكن أن تواجه الطلبة في الجامعة.، ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من أجهزة حاسوب ومختبرات ومكتبات، النقص الكبير في المراجع العلمية العربية والاجنبية والمواقع العلمية. وهذه متطلبات اساسية وضرورية في نجاح وقوة البرامج الدراسية، في حين جاءت الفقرات (4، 12) في الترتيب الرابع وهي: (قلة اللقاءات الدورية للعميد ورؤساء الأقسام مع الطلبة حتى يتعرفون منها على مشكلاتهم.) و(محدودية اعطاء طلبة الدراسات العليا الحرية في اختيار المشرفين.) وكلاهما مرتبط بالأخر حيث ان وجود لقاءات مع عميد الكلية ورؤساء الاقسام كان سيكون له دور في ان يشارك الطلبة اختيار المشرفين عليهم وبما يخدم ابحاثهم العلمية. في حين جاءت الفقرات (13، 14) بالترتيب الاخير حيث انها من ضمن المشكلات ولكنها اقل المشكلات في الجانب الاداري التي تواجه الطلبة في هذا المجال.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الرابع: ما الإشكاليات المالية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لاستجابات أفراد العينة على مجالات الاستبانة كما يتضح من جدول رقم (7)

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة البحث للإشكاليات المالية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
.1	كثرة التكاليف المادية التي يتوجب على الباحث دفعها مقابل السعي لإتمام درجة من درجات الدراسات العليا.	4.58	0.76	2
.2	غياب الدور المجتمعي في تمويل الأبحاث من منح وهبات وتبرعات وغيرها.	4.67	0.61	1
.3	ضعف الإنفاق الرسمي على البحث العلمي .	4.67	0.64	1
.4	قلة الإمكانيات المادية للطلبة لتغطية نفقات الرسائل والاطروحات الجامعية.	4.45	0.79	3
.5	ارتفاع تكاليف التحليل الإحصائي للرسائل والاطاريح الجامعية .	4.24	0.9	5
.6	ارتفاع نفقات البحوث الميدانية والتطبيقية.	4.31	0.86	4
	متوسط المجال	4.48		

من خلال الجدول السابق رقم (7) والذي يوضح المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث حول الاشكاليات المالية التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب. يتبين أن جميع الفقرات جاءت بنسبه موافقه كبيره جدا كون هذا المجال الاكثر تأثير وذلك لارتفاع رسوم الدراسة وكذلك الارتفاع الكبير في جمع الخدمات وكذلك بسبب ارتفاع الاسعار في الكتب والملازم وانعدام الرواتب. وقد جاءت الفقرتين (2، 3) بالترتيب الاول وهي: (غياب الدور المجتمعي في تمويل الأبحاث من منح وهبات وتبرعات وغيرها.، ضعف الإنفاق الرسمي على البحث العلمي.) ويرى الطلبة انه لو تم حل هذه الاشكاليات بوجود الدعم ووجود الانفاق الرسمي ولو بنسبة معينه فأنها ستعمل على تخفيف العبء المالي الذي يواجه الطلبة في الدراسة.

خامساً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى الى متغير (التخصص. المرحلة الدراسية، النوع)؟ وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باختبار

صحة الفرض الأول الذي ينص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة البحث في الإشكاليات التي تواجه طلبة برامج الدراسات العليا بجامعة إب تبعاً لمتغير (التخصص: علمي / انساني، المرحلة الدراسية: ماجستير / دكتوراه، النوع: ذكر/ انثى)، **ولاختبار** صحة الفرض تم استخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين كما في جدول (8) والجدول (9) والجدول (10)

جدول رقم (8)

نتائج اختبار"ت" لدلالة الفروق في الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب تبعا لمتغير نوع التخصص.

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
علمي	28	3.43	0.433	27	-2.318	0.023
انساني	66	3.18	0.486	65		

*دالة عند مستوى الدلالة (α ≤.050).

بالنظر إلى جدول (8) يتضح أن نتائج البحث أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب تبعا لمتغير نوع التخصص.، حيث كانت الدلالة الإحصائية (α≤0.05)، وهي دالة إحصائياً، وكانت الفروق لصالح التخصص العلمي بمتوسط حسابي (3.43) مقابل (3.18) للتخصص الانساني. ويعزى السبب في ذلك إلى أن وجود المعامل الدراسية والتابعة اصلا للكليات العلمية مثل كلية الطب البشري وكذلك الاقسام العلمية بكلية العلوم، كما يعزي ذلك لوجود الماجستير لتخصص الكيمياء والتابع لكلية العلوم لديه مختبرات ومعامل لطلبة البكالوريوس.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار"ت" لدلالة الفروق في الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب تبعا لمتغير المرحلة الدراسية.

المرحلة الدراسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
ماجستير	63	3.19	0.535	62	1.399	0.166
دكتوراه	31	3.34	0.389	30		

*دالة عند مستوى الدلالة (α ≤.050).

بالنظر إلى جدول (9) يتضح أن نتائج البحث أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤.050) في الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب وفقاً لمتغير المرحلة الدراسية، حيث كانت الدلالة الإحصائية (α ≤0.05) وهي غير دالة إحصائياً. ويعزى السبب في ذلك إلى عدم التمييز في هذه الاشكاليات حسب المرحلة الدراسية، كما يعزى ذلك إلى ان كلا المرحلتين تواجه هذه الاشكاليات وبشكل كبير وبغض النظر على نوع المرحلة الدراسية.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار"ت" لدلالة الفروق في الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب تبعا لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
ذكر	55	3.22	0.457	54	-1.104	0.273

أنثى	39	3.35	0.548	38		

*دالة عند مستوى الدلالة (α≤.050).

بالنظر إلى جدول (10) يتضح أن نتائج البحث أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في الاشكاليات التي تواجه طلبه برامج الدراسات العليا بجامعة إب وفقاً لمتغير الجنس، حيث كانت الدلالة الإحصائية (α ≤0.05) وهي غير دالة إحصائياً. ويعزى السبب في ذلك إلى ان الاشكاليات مؤثره على الذكور والإناث، كما يعزى ذلك إلى ان طلبه الدراسات العليا (ذكر أو أنثى) يواجه هذه المشكلات وبشكل كبير.

❖ اهم النتائج:

كانت أبرز النتائج حصول المجال الرابع الاشكاليات المالية على اعلى متوسط (4.49) ويليه المجال الثالث الاشكاليات الادارية بمتوسط (3.88) وحصل المجال الثاني الاشكاليات البحثية على (3.87) وحصل المجال الاول على (3.58) كما حصلت الفقرات التالية على اعلى متوسط (4.24- 4.67) وكانت أكثر الفقرات حصلت على متوسطات عالية وهي مؤثره جدا ومنها:

- قلة توفر المعامل والمختبرات المجهزة لطلبة الدراسات العليا.
- تدرس المقررات العملية بأسلوب نظري لا يتلاءم مع طبيعة الدراسات العليا.
- الافتقار لمكتبة علمية تحتوي على كتب ومراجع في مجال التخصص.
- يتبع أعضاء هيئة التدريس أنماطاً تقليدية في تدريسهم للمقررات بعيداً عن النمط الحديث.
- ضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى طلبة الدراسات العليا.
- يفتقر الاشراف العلمي على خطط زمني مجدولة لمتابعة أداء الباحثين.
- اعراض بعض اعضاء هيئة التدريس عن تحكيم ادوات الدراسة.
- النقص الكبير في المراجع العلمية العربية والاجنبية والمواقع العلمية.
- ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من أجهزة حاسوب ومختبرات ومكتبات.
- كثرة التكاليف المادية التي يتوجب على الباحث دفعها لإتمام درجة من درجات الدراسات العليا.
- غياب الدور المجتمعي في تمويل الأبحاث من منح وهبات وتبرعات وغيرها.
- ضعف الإنفاق الرسمي على البحث العلمي.
- قلة الإمكانيات المادية للطلبة لتغطية نفقات الرسائل والاطروحات الجامعية.
- ارتفاع تكاليف التحليل الإحصائي للرسائل والاطاريح الجامعية.
- ارتفاع نفقات البحوث الميدانية والتطبيقية.

❖ الحلول المقترحة لحل الاشكاليات التي تواجه طلبه الدراسة العليا وفق معايير النموذج الاوربي: (EFQM)

في ضوء ما تم عرضه في الإطار النظري من أدبيات عن معايير النموذج الاوربي: (EFQM)، وكذلك نظام الدراسات العليا للجامعات اليمنية، ودراسة الاشكاليات التي تواجه طلبه الدراسات العليا، يمكننا التوصل إلى بعض الحلول المقترحة للتغلب على التحديات والصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا وفق معايير النموذج الاوربي: (EFQM) وهي كالتالي:

المعيار	الحلول المقترحة
1-القيادة	- وضع استراتيجيات وخطط بحثية لبرامج الدراسات العليا في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي. - وضع آلية لتطوير التشريعات والاستراتيجيات والخطط البحثية وفقا لمتطلبات العصر وتحدياته بصفة دورية. - تحديث الأدلة الخاصة بتنظيم الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعات وذلك بتشكيل لجان مختصة لتحديث أدلة الدراسات العليا والبحث العلمي في ضوء التشريعات والقواعد المنظمة لها - تطوير الهياكل التنظيمية للدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة وذلك بعقد ورش عمل للمختصين بالهياكل التنظيمية تحدد الصلاحيات بين الإدارات المعنية بالدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة. - إعداد دراسات جدوى وخطط لإنشاء مركز للتميز البحثي في الجامعة. - تصميم برامج تدريبية للقيادات الإدارية للدراسات العليا في ضوء متطلبات إدارة التميز. - تطوير آليات اختيار الكوادر البحثية والإدارية اللازمة الخاصة بالبحث العلمي من خلال تشكيل لجان من المختصين لوضع معايير علمية لاختيار الكوادر البحثية والإدارية. - توفير بيئة مشجعة على تحقيق التميز في برامج الدراسات العليا. - الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي، وتطوير انشطتها. - تلبية احتياجات: (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين، المجتمع). - التحسين المستمر في إجراءات العمل وفق متطلبات ادارة التميز.
2-السياسات و الاستراتيجيات	- تطوير آليات تحصيل رسوم البحث العلمي في الجامعات . - عقد مؤتمر وندوات يشارك فيها القطاع الخاص لتحديد آليات الدعم المالي للبحث العلمي. - وضع تعريفة بحثية بنسب رمزية للبحث العلمي من رسوم التعليم الموازي وإيرادات المحليات. - وضع استراتيجية لتسويق البحث العلمي وتوظيفه في تنمية المجتمع. - وضع آليات لنشر البحوث العلمية وتسويقها. - -تأسيس إدارة خاصة بتسويق البحوث العلمية في الجامعة. - تشكيل لجان ترويجية للبحث العلمي. - تشكيل لجان مختصة لاستحداث الحاضنات البحثية والتكنولوجية وتحديد متطلبات إنشائها. - ان تستند استراتيجيات الجامعة إلى فهم دقيق لاحتياجات المستفيدين وتوقعاتهم، الحالية والمستقبلية. - ان تستند استراتيجيات الجامعة إلى فهم شامل لقد رات الموارد البشرية ومهاراتها.

	- مراعاة جودة المعلومات الموفرة واللازمة لاتخاذ القرارات السليمة. - -تطوير آلية الإشراف العلمي وإجراءات المناقشة للرسائل العلمية وتشكيل لجان لتقييم واقع الإشراف على الرسائل العلمية والبحث العلمي. - تحديد الأولويات لبناء وإدامة مشاريع البحث في المواضيع الرائدة والمهمة عند وضع ميزانية البحث العلمي.
3-ادارة الموارد البشرية	- وضع خطة لتحديد أولويات النشاط الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس توازن بين العبء التدريسي والنشاط البحثي. - وضع آلية لاستقطاب الكفاءات العلمية . - تحديد احتياجات الجامعة من التخصصات المختلفة لبرامج الدراسات العليا. - تنويع مصادر تمويل البحث العلمي في الجامعات وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي. - تشكيل لجان مختصة بتمويل البحث العلمي وتطوير مصادر تمويله. - إيجاد مصادر أخري لتمويل البحث العلمي (صناعية وخدمية وعالمية) - تشكيل صناديق للبحث العلمي تسهم فيها المؤسسات والشركات الخاصة العاملة. - عقد مؤتمر وندوات بالتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الدعم المالي للبحث العلمي. - وضع خطط لتطوير معارف الموارد البشرية ومهاراتها وفق استراتيجية الجامعة. - تضمين استراتيجية الجامعة خطة للاحتياجات من الموارد البشرية في المستقبل. - تمكين الموظفين من المشاركة في خطط التطوير، والعمل بروح الفريق. - توفير الاتصالات الداخلية في جميع الاتجاهات، بكفاءة عالية. - وضع نظام للمكافاة وتقدير للعاملين في برنامج الدراسات العليا وتحفيز المواهب والمبدعين. - تقييم الموظفين ببرامج الدراسات العليا ومساعدتهم على تطوير أدائهم.
4-الشراكة والموارد	- تفعيل دور الشراكة المجتمعية في دعم البحث العلمي وتمويله. - سن الأنظمة لتخصص جزء من صافي الأرباح السنوية للمؤسسات الصناعية والشركات لتمويل البحث العلمي مقابل خبرات الجامعة في تطور برامجها الإنتاجية. - تقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية لمؤسسات البحث العلمي والشركات الخاصة التي تعمل على دعم الأبحاث. - تطوير الشراكة بين الجامعات في مجال البحث العلمي. - توفير قنوات وآليات التواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من مخرجات البحوث العلمية. - تشكيل لجان مختصة بتفعيل العلاقة بين الباحثين والجهات ذات العلاقة بتطبيق بحوثهم. - تفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية والشركات المحلية لربط البحث العلمي بقضايا ومتطلبات المجتمع. - توفير الموارد المالية الكافية للجامعة من مصادر متنوعة. - اختيار الشركاء بناء على استراتيجية الجامعة على ان تقوم العلاقة مع الشركاء على الثقة المتبادلة والاحترام. - استخدام الوسائل التكنولوجية وادارتها بفاعلية لتعزيز استراتيجية الجامعة ومنها برامج

	الدراسات العليا. - ايجاد نظام لإدارة المعلومات وبياناتها والحفاظ عليها لدعم عملية صنع القرار واتخاذه.
5-ادارة العمليات	- تطوير المكتبات الجامعية وتحديث مصادر المعلومات وتقنياتها وتشكيل لجان لتقييم وتطوير المكتبات الجامعية. - تشكيل لجان مختصة باستحداث المكتبات المركزية الإلكترونية وتزويد المكتبات بالمتطلبات التكنولوجية. - توفير المجلات الدورية اليمنية والعربية والعالمية ورقيا وإلكترونيا وعقد اتفاقيات واشتراكات مع الدوريات العلمية محليا وعربيا ودوليا. - إنشاء قاعدة للبيانات تشمل المراكز والهيئات البحثية والإنتاجية وتشكيل لجان مختصة باستحداث قواعد البيانات البحثية بكل جامعة. - توفير متطلبات إقامة المؤتمرات العلمية السنوية المحلية والدولية وتخصيص ميزانيات لإقامة المؤتمرات والفعاليات البحثية السنوية. - إقامة المعارض العلمية التي من خلالها يستطيع الباحثون تسويق انتاجهم العلمي. - تجهيز المعامل البحثية بالأجهزة والمعدات والفنيين لإجراء البحوث وتشكيل لجان مختصة بتجهيز المعامل البحثية. - توفير الهيئة الفنية لمساعدة الباحثين في إجراء البحوث المعملية. - تطوير العمليات بالجامعة في ضوء احتياجات المجتمع المحلي. - الاستفادة من مؤشرات قياس الأداء في ترتيب أولويات الجامعة. - تشجيع الإبداع الخلاق في جودة وتنوع الخدمات مقدمة بالاستفادة من التجارب الناجحة للأخرين. - استخدام التغذية الراجعة والدراسات الاستقصائية لعمل التحسينات اللازمة في الأداء. - تعزيز العلاقات مع المستفيدين من خلال توقع مختلف احتياجاتهم.
6- نتائج الموارد البشرية	- وضع أهداف لتحقيق رضا المستفيدين، داخل الجامعة وخارجها. - المسح الشامل والدوري لاحتياجات المستفيدين، داخل الجامعة وخارجها. - ايجاد آلية لرصد الشكاوى والاقتراحات مقدمة من المستفيدين. - تقديم خدمات تفوق خدمات توقعات المستفيدين منها. - تمكين المستفيدين من المشاركة في صناعة القرارات؛ بما يكفل تحقيق اهدافهم واهداف الجامعة. - ايجاد الية لرصد الأداء والتنبؤ به ومقارنته مع المعايير.
7- نتـــــائج المتعاملين	- توفير مؤشرات على مستوى إنتاجية طلبة الدراسات العليا. - تطوير الخدمات التي تقدمها للطلبة. - تقديم حوافز تشجيعية للطلبة المتميزين. - تشجيع التواصل بين المستويات الإدارية المختلفة. - قياس مستوى رضا الطلبة واعضاء هيئة التدريس. - تفعيل العلاقات الإنسانية مع الموظفين والطلبة واعضاء هيئة التدريس

8- نتائج المجتمع	- تعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع وإقامة الندوات العلمية واللقاءات لتوضيح أهمية البحث العلمي للطلاب والمجتمع بشكل عام. - تشكيل لجان مختصة بتفعيل العلاقة بين المؤسسات البحثية والجهات المستفيدة من نتائج البحث العلمي. - دارسة دور الجامعة وأثرها على المجتمع. وقياس المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المجتمع (الصحية والاجتماعية والاقتصادية...وغيرها). - المشاركة في جميع الانشطة المجتمعية (المشروعات، والانشطة الثقافية، والتطوعية. وغيرها). - الاستفادة من المبادرات المجتمعية في تطوير خدماتها وتحسينها. - تعزيز ثقة المجتمع بالجامعة، وتقوية الروابط مع مؤسساته. - تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع ومؤسساته.
9- نتائج الاداء	- توفير مؤشرات لقياس الوضع المالي للجامعة وضمان تحسينه. - توفير مؤشرات لقياس الأداء الابداعي والابتكاري. - توفير مؤشرات لقياس الوقت اللازم لتقديم الخدمة للمستفيدين. - توفير مؤشرات بكفاءة استخدام المباني والتجهيزات، وتكاليف صيانتها. - توفير مؤشرات بنسب نجاح الاستراتيجيات والسياسات، في تنفيذ المشروعات - توفير مؤشرات لقياس نتائج إدارة التطبيقات الالكترونية. - توفير مؤشرات بعدد الشراكات، وعدد المشاريع المجتمعية

❖ اهم التوصيات:

في ضوء أهداف البحث، والأداة المستخدمة فيها، وخصائص عينة البحث، ونتائجها توصي الباحثة بما يلي:

- وضع السبل المناسبة: للحد من المشكلات الأكاديمية والبحثية والادارية والمالية التي تواجه الطلبة، وتتضمن:
- تهيئة جميع الظروف المناسبة لتقديم البرامج.
- تسهيل التواصل بين إدارة البرامج والطلبة.
- التنوع في استخدام أساليب ووسائل التدريس المعتمدة.
- ضرورة تفعيل التعاون الإلكتروني بين المكتبات الجامعية المحلية والعربية والعالمية لتوفير المراجع العلمية العربية والأجنبية، وإعطاء الطلبة معلومات عن أهم الجامعات الموجودة والتي توفر خدمات إلكترونية، وجعل هذه الخدمات متاحة وميسرة وبدون تعقيدات.
- ضرورة تطوير آلية واضحة تضمن تعاون أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب في تحكيم أدواتهم البحثية بشكل فاعل وجدّي.
- تخصيص ميزانية خاصة للدراسات العليا تفي بمتطلبات الدراسات العليا وبرامجها المختلفة.
- تحديد أنماط عالية للتميز في جميع مدخلات منظومة الدراسات العليا لتحقيق مستوى عالٍ من جودة المدخلات من طلاب وأعضاء هيئة تدريس والموارد المادية ونظم المعلومات.
- استثمار مراكز البحوث الجامعية في مساعدة طلاب الدراسات العليا في استخراج نتائج أبحاثهم.

- ضرورة تنفيذ برامج تدريبية مستمرة ومنتظمة لطلاب الدراسات العليا في تصميم الأدوات البحثية.
- ضرورة تنفيذ برامج تدريبية مستمرة ومنتظمة لطلاب الدراسات العليا في برامج التحليل الإحصائي.

❖ قائمة المراجع

1) أبو فارة، يوسف (2009)، **الجودة والتميز في منظمات الأعمال**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص48.
2) الألفي، هاني رزق عبد الجواد، (2016)، الأنموذج **الأوروبي (EFQM) للتميزومتطلبات استيفاء معاييره بجامعة حائل. مستقبل التربية العربية** -مصر، المجلد 23 ، العدد 104، ص11 – 128.
3) الجمل، سمير سليمان، (2020)، واقع **سياسات الاختياروالتعيين في الجامعات الفلسطينية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي**، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية. العدد 9، ص 161-187.
4) حسن شحاتة، وزينب النجّار، (2003)، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
5) حميد، محمد عبد الله حسن، (2013)، تصور **مقترح لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية**، مجلة جامعة الناصر، العدد 1 يناير – يونيو.
6) درويش، زين العابدين، (2008)، الإبداع **في العمل المؤسسي: "المعوقات وآليات المواجهة**، ورقة بحثية للمؤتمر السنوي التاسع، بعنوان نحو منظومة التميز الإداري العربي، الجمعية العربية للإدارة، القاهرة، ص 2.
7) الزغبي، خالد، (2000)، التعليم **العالي العربي: المشكلات و آفاق المستقبل**، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، الأردن.
8) الزومان، أروى بنت سليمان، (2016)، المشكلات **الأكاديمية التي تواجه طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعودالمجلة التربوية الدولية المتخصصة**، المجل د5، عدار سمات للدراسات والأبحاث، العدد 1، ص 208 - 225.
9) الشوا، عفت ياسر عبد الحميد، (2006)، درجة **ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية بمحافظات غزة لإدارة التميز في ضوء الأنموذج الأوروبي للتميز EFQM وسبل تطويرها**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.
10) صادق، هبه فؤاد، (2010)، تطوير **إدارة مؤسسات التربية الخاصة في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ص 61.
11) صيداوي، أحمد، (1988)، الدراسات **العليا في الجامعات العربية، من الو اقع إلى الحاجات**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 2، ص 56-90.
12) العبيدان، محمد بن صالح بن محمد، (2018)، المشكلات **الإدارية والأكاديمية التي تواجه طلبة الدراسات العليا بجامعة تبوك، مجلة القراءة والمعرفة**، العدد 202، ص 109 – 122.
13) العتيبي، خالد عبد الله، (1999)، تقويم **برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

14) العجمي، دلال شارع فهد، (2017)، المشكلات **التي تواجه طلبة كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت وسبل مواجهتها** رسالة ماجستير، جامعة الكويت، بحث منشور، مجلة الدراسات والبحوث التربوية سبتمبر 2021، العدد 23، ص 23.

15) العنزي، سعود، (2014)، المشكلات **الإدارية والأكاديمية التي تواجه طلبة العليا في جامعة تبوك من وجهة نظرهم**، مجلة رسالة الخليج العربي، المجلد 35، العدد 134، ص 43.

16) الغامدي، جمعان مسفر جمعان (2004)، مراجعة **وتقويم الفترة الزمنية لإنجازرسائل الماجستيرباستخدام أسلوب بيرت- دراسة ميدانية**، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

17) غبر، أماني السيد، (2019)، رؤية **استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيزقدرتها التنافسية**، مجلة بحوث التربية النوعية، المجلد 20، العدد 54، ص 63-109.

18) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2005)، مؤشرات **التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2004-2005**، رئاسة الوزراء، الجمهورية اليمنية، ص،69.

19) المزين، إحسان بن علي، الغامدي، رافع بن سعيد، (2010)، النموذج **الأوروبي للتميز، فوائد ومعايير**، اللقاء السنوي الخامس عشر (تطوير التعليم، رؤى ونماذج ومتطلبات) السعودية، ص. ص764 – 754 .

20) مطهر، محمد بن محمد، (2005)، التحديات **التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية**، المركز الوطني للمعلومات اليمن صنعاء.

21) ناصف، ميرفت، وهاشم، نهلة، (2010)، رؤية **مقترحة لتحقيق التميزبالمدارس المصرية في ضوء جوائز التميزالدولية.** مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد 6، العدد 3، ص 11 – 132.

22) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2007)، الاستراتيجية **الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطط العمل المستقبلية 2006-20210**، تقرير مشروع تطوير التعلم الجامعي، الجمهورية اليمنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص 5.

- C. O. Duez, (2010), **An Analysais of Problems Encountered by Post-graduate Students in Nigerian Universities**. J Soc Sci- Kamla Raj, Vol. 22, No. 2, 129-137.
- E. E. Ezebilo, (2012), **Challenges in Postgraduate Studies: Assessments by Doctoral Students in a Swedish University**. Higher Education Studies- Canadian Center of Science and Education, Vol. 2 No. 4, pp. 49-57.
- J. Goldberg, & B. Cole, (2002), **Excellence and Equity in Student Performance**, Quality Management: Journal, Vol. 9, No. 4, p.9

- Jaroslav Jambor, (2010), **Increasing the Quality of the Teaching Process by Implementing Total Quality Management at a Secondary Technical School**. A paper presented at The Joint International IGIP-SEFI, The European Foundation for Quality Management.
- Mohamed Zaira, (2003), **The 4Ps of Organizational Excellence**, publishing TQM College, Dubai: TQM College, p.2
- Porto, J. Oakland, & L. Rlpani, (2002), **Student Performance at Public Universities in Argentina**, Center for Latin American Economics Research Total Organizational Excellence, Butterworth Heinemann, New York, pp.104-105.
- Saraiva et al, (2003), **Applying an Excellence Model to Schools. Quality Progress**, Vol. 36, No. 11, p 46-51.
- Steve Egan, (2003), **Embracing Excellence in Education**. Sheffield Hallam University.
- V. Moradzadeh, (2015), **Foundation for Quality Management EFQM Model Feasibility,** Europe (EFQM) in Education Institutions.

الاقتصاد الاخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع

(دراسة تحليلية)

The Green Economy as an Entry Point for Sustainable Development in Society

(analytical study)

د . سماح علي محمد الكميم

جامعة تعز / اليمن

الملخص:

هدف البحث الى التعرف على دور واهمية الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع من خلال توضيح المنطلقات النظرية لمفهومي الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة ، واستخدم البحث الحالي المنهج الاستقرائي لاستقراء وتحليل الادبيات و التقارير والابحاث ذات الصلة بموضوع البحث، وتوصل البحث الى نتائج من اهمها: ان الاقتصاد الاخضر يشكل الاسلوب الاحدث لتحقيق تنمية مستدامة بوصفه اداة عملية للحفاظ على مستوى معقول للنمو الاقتصادي، وان كثير من الدول استفادت من اليات الاقتصاد الاخضر لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في الحد من الفقر والبطالة .

الكلمات المفتاحية : الإقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة.

Abstract :

The goal of research to identify the roleand importance of green economy in achieving Sustainable Development in society by clarifying the theoretical outcomes of the Green Economy and Sustainable Development.

The current research system was used to resolve the analysis , analysis transport and research the research.

The research finds out of the most important that the green economy constitute the most important way to achieve sustainable development as a process to maintain a reasonable level of grow the economy and that many countries have benefited from the green economy to achieve sustainable development goals in poverty reduction and unemployment.

Key words : The green Economy, Sustainable development.

اولا: الاطار المنهجي العام

مقدمة

تزايد اهتمام الدّراسات والبحوث والتّقارير الدولية إلى ضرورة ادماج التنمية المستدامة في موضوعات الاقتصاد ، بسبب ازدياد الضّغوط السكانية ، والأزمات المالية والاقتصادية ، وركزت تلك الدراسات على ضرورة الربط بين المعطيات الاقتصادية والاجتماعية) والبيئية . والتي تمثل تحديات جديدة للاقتصاد العالمي، مما فرض على دول العالم وضع حلول لمواجهتها ، وبما يساعد في عملية التحول من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد مستدام يضمن حقوق الاجيال في العيش والرفاهية..

ونتيجة لذلك ظهرت مداخل جديدة ومنها مدخل الاقتصاد الاخضر و الذي ظهر في برامج الامم المتحدة وهذا الدخل يركز على الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرّفاهية البشرية، والمُساواة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية ونُدرة الموارد الإيكولوجية ويرتكز على إعطاء وزن مُتساو للتّنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية (تقرير الامم المتحدة ، 2011، ص 16).

وتزايد اهتمام بلدان كثيرة في تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وادمجت السياسات العامة المعنية بالاقتصاد الأخضر والأهداف المنشودة منه في صُلب الاستراتيجيات الوطنية في كثير من البلدان المتقدمة النمو ولا يسيما في البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك خطة إندونيسيا الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل للفترة 2005-2025، التي نص الهدف العام لها "إندونيسيا الخضراء الدائمة". وفي البرازيل نفّذت ولاية سان باولو عدداً من خطط الاقتصاد الأخضر، وحدّدت مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الأخضر التي تُستخدم لقياس مسار التقدّم في مجموعة متنوّعة من القطاعات، وفي بربادوس تُعتبر فكرة بناء اقتصاد أخضر بتعزيز البنية التحتية المادية والحفاظ على البيئة جزءاً من الخطة الاستراتيجية الوطنية فيها (مجموعة عمل الانتوساى ،2007،ص 57).

الدراسات السابقة :

وفي ضوء النتائج لتلك الخطط تزايد اهتمام الباحثين بهذا المدخل ودوره في التنمية المستدامة ومنها : دراسة(عبد الله ،1998) التي توصلت الى ان مأزق التنمية في المجتمع كان من صنع النظام الرأسمالي وان جزء من التدهور البيئي يرتبط ببروز الحضارة الصناعية والتقنيات الحديثة واكد على ان التنمية مهمة في سياق الارتقاء بالوعي البيئي ، كما ركزت دراسة (منى ومنيرة 2011) في التعرف على المؤسسات الاقتصادية ودورها في ادارج البعد البيئي في سياستها لتحقيق التنمية المستدامة وأكدت على دور الاقتصاد الاخضر في ايجاد فرص عمل ومساعدة الدول النامية على تحقيق الامن الغذائي ، وهدفت دراسة (وليد،2012) الى تحليل موقف الولايات المتحدة من التنمية المستدامة ومعرفة العوامل التي تتحكم فيها والتعرف على ضرورة تغيير الممارسات الاقتصادية وتوصلت الدراسة ان هناك رفض لإجراء تغييرات ترتبط بمضمون النمو الاقتصادي بسبب الطبيعة المميزة للاقتصاد الامريكي والتي كانت عامل موجه في بلوره موقفها من متضمنات التنمية المستدامة.

كما هدفت دراسة (E rica,2015) الى ابراز دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر واكد على اهمية دعم الاقتصاد الاخضر في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة . وهدفت دراسة (اوصالح ،2015) الى ابراز مساهمة شبكات البحث والتطوير في تنمية الاقتصاديات وتأثيرها على عمليات التحول نحو الاقتصاد الاخضر واكد على انه يتعين على الدول ان تعزز اقتصادياتها بالتكنولوجيا الخضراء. وهدفت دراسة ( )Negin,chamhun,sarah,2015الى التعرف على مدى قدرة الاقتصاد الاخضر على تطوير الحياة الاقتصادية في الدول الاسلامية من خلال ايجاد فرص عمل والحد من الفقر وأشارت الى ان الاقتصاد الاخضر ساهم في تحسين الحالة الاقتصادية للدول التي تبنته سواء المتقدمة او النامية ، واكد على ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة للاقتصاد في الدول الاسلامية لمواجهة المشكلات.

كما هدفت دراسة (حسام، 2017) للتعرف على مدى إمكانية الاقتصاد الاخضر كمحرك للنمو الاقتصادي ومولدا لفرص العمل ومعالجا لمشكلة الفقر وأشارت الدراسة الى الاثار السلبية للممارسات الاقتصادية التقليدية على النظام البيئي وعرض تجارب بعض الدول التي تبنت الاقتصاد الاخضر. وهدفت دراسة (رقية و رمضاني 2017) الى تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية الانسانية ونتاج هذه العلاقة على منظومة حقوق الانسان وتبين من التحليل وجود علاقة تفاعل بين البيئة والتنمية وان نموذج التنمية الحالي لم يعد مستدام نتيجة التنامي المفرط للنشاطات والسياسات الانسانية لاستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للانساق الحيوية للإيفاء بمتطلبات التنمية الامر الذي اوجد بيئة خطيرة والدفع لنموذج تنموي دائم يعمل على تحقيق التوازن بين اهداف التنمية وحاجات البيئة، واوضحت دراسة (سمية ،2017) ان الاقتصاد الاخضر يستخدم المواد الخام غير المتجددة على المدى البعيد ويؤدي الى تحسين رفاهية الانسان والعدالة الاجتماعية ولذا يدرج الاقتصاد الاخضر البعد البيئي في ادواته واساليبه من خلال تحقيق التوازن بين التوازنات الثلاث للبيئة.

كما هدفت دراسة (لحسين،2018) الى ابراز عملية الانتقال من الاقتصادات من اقتصاد يعتمد على الطاقات الملوثة للبيئة الى اقتصاد اخضر يقوم على الطاقات المتجددة من خلال سياسات تهدف الى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية وخلص البحث ان مشكلة الاقتصاد الاخضر ليست الموارد بل مشكلة سياسات وتكنولوجيا واكد على الاهتمام بتجارب الدول في استغلال وتطوير الطاقة. وهدفت دراسة (صليحة وحدة 2018) إلى توصيف "الوظائف الخضراء" في إطار خطة عمل دولية جديدة تهدف للتحول إلى مجتمعات أكثر وعيا بشأن الأثر البيئي الإيجابي، ونشر الاقتصاد الأخضر فيما يتم توفيره من وظائف جديدة، تحاكي المستقبل بالمزيد من الجودة والحماية البيئية في نطاق الطاقة الخضراء النظيفة، التي تتوفر بتنوع وكفاءة، مثل الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية، مع تربية مجتمع يقوم على زيادة تخطيط المدن الخضراء، وإزالة المخلفات الخطيرة والتلوث الكربوني، وزيادة مصادر الغذاء الطبيعي، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن "الوظائف الخضراء" أصبحت المحرك الرئيسي للنمو والتنمية المستدامة لمكافحة البطالة في بعض الدول.

كذلك هدفت دراسة (عيسى ومنال وجهيد ،2018) الى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والجهود المبذولة لتحقيقها وعرض الجهود المختلفة العامة والخاصة في هذا المجال وتوصلت الدراسة ان الاستراتيجيات غير كافية

لتحقيق التنمية المستدامة ، واجرى عيسى وجهاد (2018) بحث في العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة ركز البحث ان الاقتصاد الاخضر حديث من حيث النشاءة نتيجة الظروف البيئية وعدم مراعاة الانسان الجانب الاخلاقي عند ممارسة الاقتصاد واعتبر الباحثان الاقتصاد مدخلا للتنمية وتوصلت الدراسة ان الاقتصاد الاخضر هو البعد البيئي للتنمية المستدامة. وهدفت دراسة (صيد وموفق وتقرارت 2018) الى التعرف على مساعي الدول المغاربية في فكرة الاقتصاد الاخضر سعيا لتحقيق التنمية واوصى البحث بضرورة زرع الوعي البيئي نحو الاقتصاد الاخضر والاستفادة من التجارب الرائدة في الاقتصاد الاخضر وتطبيقها.

مشكلة البحث

في مؤتمر القمة العالمي تحددت أهم التحديات التي يواجهها العالم اليوم (الأمم المتحدة، 2001): تخفيف حدة الفقر وخاصة في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم فقراء العالم، تحسين قدرة جميع البلدان وعلى الأخص البلدان النامية على التصدي لتحديات العولمة بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيات الملائمة بيئيا، والتشجيع على إتباع أنماط استهلاك وإنتاج مسئولة للتقليل من كمية النفايات ومن الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، و كفالة إمكانية وصول جميع الناس إلى مصادر الطاقة اللازمة لتحسين حياتهم، الحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض في العالم حاليا، و تحسين إمكانية الحصول على الماء النقي بحيث يتم توفيره للذين يضطرون حاليا إلى الاعتماد في تربية أبنائهم وكسب أرزاقهم على مصادر غير مأمونة وغير صحية.

وعلى الرغم مما تتحقق من اهداف التنمية الا انها كانت على حساب النظام البيئي فنماذج الانتاج والاستهلاك تنقص الخيارات والفرص امام الاجيال الحاضرة والمستقبلية وكانت تلبية الحاجات الاجتماعية دون مراعاة البعد البيئي سببا في كوارث بيئية وانتشار للفقر في البلدان النامية مما اسهم في تدمير الحياة على الارض (مستقبل الاستدامة ،2006) أن استمرار استنفاد الموارد الطبيعية سوف يدفع إلي انهيار مفاجئ في قدرة البيئة علي الوفاء باحتياجات التقدم والتطور للمجتمعات(عبد الرحمن،2011،ص 2).

ويعتبر التوجه نحو الاقتصاد الاخضر من اكثر المساعي التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة حيث ان المساعي الدولية لحماية الانسان والمجتمع والبيئة (عيسى وجهاد،2018،ص 2). و تحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية(عبدالرحمن ، 2011، ص2)

و تشهد بلدان المنطقة العربية مرحلة تحول في مسارها الانمائي إذ تطالب شعوبها الأنظمة الحاكمة بتحسين الظروف المعيشية والحصول على موارد وفرص العمل والمياه والبيئة النظيفة، ان الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية

احدث مشاكل اهمها التلوث البيئي واستنزاف الموارد الامر الذي دعا الى ضرورة التفكير بالاجيال القادمة وحقها في الموارد ، ومع تزايد المخاطر البيئية وضرورة تحقق اهداف التنمية في المجتمع تمّ اعتماد مداخل اقتصادية من أجل تصحيح الاختلالات البيئية كان من اهمها الاقتصاد الاخضر .

في ضوء ما سبق تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس الاتي :

- ما اهمية ودور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع؟

تساؤلات البحث:

ويسعى البحث الى الاجابة عن التساؤلات الاتية:

- ما المنطلقات النظرية للاقتصاد الاخضر بحسب ما اوضحته المصادر العلمية والدراسات العلمية المتخصصة؟
- ما المنطلقات النظرية للتنمية المستدامة بحسب ما اوضحته المصادر العلمية والدراسات العلمية المتخصصة؟

اهداف البحث:

- التعرف على اهمية ودور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
- تحديد المنطلقات النظرية للاقتصاد الاخضر بحسب ما اوضحته المصادر العلمية والدراسات العلمية المتخصصة.
- بيان المنطلقات النظرية للتنمية المستدامة بحسب ما اوضحته المصادر العلمية والدراسات العلمية المتخصصة.

اهميه البحث

- اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات.
- اهمية مفهومي الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة كونهما من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام علمي ودولي واسع .
- حداثة الموضوع مع استمرار وجود ازمات اقتصادية وبيئية في المجتمعات بكافة دول العالم .
- ان النتائج التي توصل اليها البحث قد تفيد صانعي القرار والباحثين والمنتمين في مجال التنمية الشاملة والمستدامة بكافة المؤسسات الحكومية والاهلية.
- يمثل البحث اضافة معرفية في مجال دور واهمية الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة واضافة الى المكتبة اليمنية يمكن الاستفادة منه في الاوساط العلمية.

حدود البحث :

يتحدد البحث الحالي بدراسة وتحليل اهمية ودور الاقتصاد الاخضر في التنمية المستدامة في المجتمع من خلال استقراء المصادر والدراسات العلمية والتقارير الدولية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة .

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي لاستقراء وتحليل الادبيات والابحاث ذات الصلة بموضوع البحث لانها تشكل الأطر النّظرية لمفهوم الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة.

ادوات جمع البيانات البيانات والمعلومات

اعتمد البحث على العديد من الادوات النظرية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة باهداف البحث وهي التقارير ذات الصلة والدراسات والرسائل العلمية والكتابات المتعلقة بموضوعي الاقتصاد الاخضر والتنمية.

مصطلحات البحث:

الاقتصاد الاخضر:

- هو الاقتصاد الذي يؤدي الى تحسين رفاهية الانسان وتحقيق المساواة الاجتماعية مع خفض المخاطر والندرة البيئية (هويدا،2014،ص 6).
- هو اقتصاد يتسم بالفعالية في استخدام موارد الطبيعة بحيث يحد من التلوث للهواء والاثار البيئية كما يراعي مخاطر الطبيعة ودور الادارة البيئية ورؤوس الاموال في منع الكوارث المادية ولابد ان يكون النمو الاقتصادي شاملا (هاشم وحميد وإبراهيم ،2006 ، ص 19).
- يقصد بالاقتصاد الاخضر اجرائيا في البحث بانه :

الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسبن رفاهية الاجيال وتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتقليل مخاطر البيئة في المجتمع .

التنمية المستدامة

- تعرف التنمية المستدامة بانها الاستخدام المنصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق ضرر بالاجيال المستقبلية (مدحت،2007، ص 128).
- وكما عرفها (مدحت وياسمين، 2017، ص 82) بأنها" التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة".

ويعتمد البحث الحالي هذ التعريف تعريفا اجرائيا.

ثانيا: الخلفية النظرية للبحث

المنطلقات النظرية للاقتصاد الاخضر

أ- مفهوم الاقتصاد الأخضر

يمكن إدراك مفهوم الاقتصاد الأخضر على نحو أفضل بالرجوع إلى سياقه التاريخي. ومع أن هذا المفهوم قد اكتسب صيتاً دولياً بارزاً منذ فترة حديثة العهد نسبياً، فإنه يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بخصوص التفاعل بين البشر والاقتصاد والبيئة.

و اشارت(اوراق المنتدى البيئي الوزاري العالمي / نيروبي، 21 - 24 شباط/فبراير 2011 ص 3)الى السياق التاريخي لظهور الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة)

في عام 1982 انشأت الجمعيةُ العامة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (المشار إليها بالاسم الشائع (لجنة بروتلاند) لكي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية. ثم بعد خمسة أعوام، نشرت لجنة بروتلاند تقريرها المعلَم البارز المعنون (مستقبلنا المشترك) الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها المقدرة على جعل التنمية مستدامة - بوصفها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى وقد أوضح التقرير الترابط بين البيئة والتنمية بما ذكره: من أنّ البيئة هي حيث نحيا؛ وأن التنمية هي كل ما نفعله سعياً إلى تحسين مصيرنا .

وفي عام 1989م قام الباحثان البريطانيان Markandya and Barbier بتقديم تقرير لحكومة المملكة المتحدة بعنوان مخطط للإقتصاد الأخضر(Blueprint for green economy) وذلك استجابة للأزمات المتعددة من خلال السعي إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، والدعوة إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات _ العامة والخاصة، المحلية والدولية_ صوب القطاعات الخضراء الناشئة، كما شهدت الفترة 1991- 1994 في إطار البحث عن مصادر الطاقة النظيفة والإنتاج الأنظف وسبل إدامة الأداء البيئي تم تقديم التقرير الخاص بالبيئة من قبل مجموعة من المؤلفين والباحثين من خلال بحثين: الأول بعنوان مخطط تخضير الاقتصاد العالمي" Greening the global economy scheme" والثاني بعنوان الإقتصاد الأخضر مقياس للتنمية المستدامة " Green economy scale for sustainable development"،

وجاء في تقرير الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه (1992) انه أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية واعتمدت جدول أعمال القرن 21، الذي تضمّن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها. وهي بقيامها بذلك إنما أكّدت أنه "ينبغي للدول أن تتعاون معاً على الترويج لإقامة نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدّي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدِّي على نحو أفضل لمشاكل التدهور البيئي".

وفي بداية استخدام هذا المصطلح كان التوجه نحو مفهوم النمو الأخضر حيث كان التركيز على التخفيف من آثار تغير المناخ، ثم تطور ليشمل مجموعة أوسع من الموارد البيئية ، و كانت دول آسيا والمحيط الهادئ أول من استخدمه في سياق المناقشات الحكومية الدولية في الإجتماع الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في 2005 في سيول بجمهورية كوريا، ليظهر مصطلح النمو الأخضر مع الإقتصاد الاخضر للتعبير عن الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وايجاد فرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية، ومنع التلوث البيئي والتقليل من مسببات الإحتباس الحراري والحد من إستنزاف الموارد، أما بدايات استعمال المصطلح كان كمسار مقترح للتغلب على الأزمات التي شهدتها الساحة الدولية(الأزمة المالية، الأزمة الغذائية والمناخية) عام 2008 بمبادرة من الأمم المتحدة ، (شرقي.2018، ص5).

في عام 2008م شهد العالم أزمة مالية لا سابقة لها أدّت إلى إضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة. ثم في أعقاب هذه الأزمة بدأت حكومات كثيرة بإعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والازدهار. وكان مما حفّز على المضي قُدماً في النقاش الدائر ازدياد الأدلة الإثباتية ومن ثم ازدياد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغيُّر المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام. وفي هذا السياق ذاته أخذ يظهر مجدداً مفهوم الاقتصاد الأخضر(2016. ص 4).

وقد اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة دولية إضافية عندما قرّرت الجمعية العامة بمقتضى قرارها 236/64 المؤرّخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2009، أن تنظّم في عام 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي من شأنه أن يركّز على الموضوع المحوري الخاص بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

ولأنه لا يوجد حالياً تعريف متّفق عليه دولياً للمصطلح "الاقتصاد الأخضر"، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً يُفهم بناءً عليه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشحّ الإيكولوجية. وأما على مستوى عملياتي أكثر فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي(المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 2011، ص4) و عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بانه: النمو الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لاستمرار تامين الموارد والخدمات البيئية الضرورية للرفاه الانساني(حمود .2015.ص 141).

نستنتج مما سبق ان مفهوم الاقتصاد الاخضر يركز على احداث توازن بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

ب- مبادئ الاقتصاد الاخضر

حددت اليونسكو مبادئ عامة للاقتصاد الاخضر وهي (اليونسكو ،2012،ص)

- الاستدامة: عادل وشامل لأبعاد البيئة الاجتماعية والاقتصادية.
- العدل: يدعم المساواة بين البلدان والاجيال ويحترم حقوق الانسان والتنوع الثقافي ويعزز المهارات والقدرات.
- الكرامة: يخلق ازدهار ورفاهية لانه يقلل من الفقر ويوصل لمستوى عال من التنمية البشرية.
- صحة الارض: استثمار نظم الطبيعة والحد من التلوث ويستعيد التوازن بين الانسان والبيئة.
- الدمج : يدعم الحكم الرشيد والمشاركة التطوعية والفعالة على كافة المستويات.
- المسالة والحكم الرشيد.
- المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- الكفاءة والكفاية في استثمار الموارد وإعطاء اولوية للطاقة المتجددة والتشجيع على الابتكار.
- حماية حقوق الاجيال القادمة بضمان رفاهيته لمحافظته على الموارد وتحسين نوعية الحياة وتشجيع التعليم العادل على جميع المستويات.

ت- اهداف الاقتصاد الاخضر

و يمكن إجمال أهداف الاقتصاد الأخضر فيما يلي: تعزيز النمو الأخضر وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر. توفير الأمن الغذائي. حماية الصحة من التلوث وتعزيز أمن الطاقة. تعزيز أمن المياه. تحفيز الصناعة المستدامة. تحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج. التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية. (تقوى، 2018،ص 7).

ث- **متطلبات الانتقال للاقتصاد الاخضر**

وللانتقال الى الاقتصاد الاخضر يتطلب الامر ظروفا تمكينية من خلال تطوير اللوائح القومية والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية وبرتوكولات المساعدات والتجارة ودعم بناء القدرات والمهارات (برنامج الامم المتحدة للبيئة ،2011،ص 9) و مراجعة السياسات الحكومية لتحقيق التحول في نمط الاستهلا ك والاستثمار ، الاهتمام بالتنمية الريفية وقطاع المياه والطاقة(مشري ، 2019. ص 54) تبني انظمة لاستثمار الاراضي واعتماد المعايير البيئية في البناء والتصدي لمشكلة النفايات الصلبة واستثمارها (عايد، 2014،ص 56) واحداث تغييرات في ممارسات الاعمال بمشاركة القطاع الخاص على ان تستفيد البرامج العلمية والشهادات الجامعية من الرؤية الجديدة عن طريق ارساء قواعد جديدة كالحد من التلوث وتطوير التكنولوجيا الخضراء وتعزيز الشراكات الابتكارية وانشاء مراكز للبحث والتطوير في مجالات الاقتصاد الاخضر (نجوى واحمد وحسن ، 2014، ص 443).

ج- **وسائل وادوات الاقتصاد الاخضر**

ويمكن تمثيلها بمجموعه من الوسائل للمحافظة على البيئة من جهة وتحقيق التنمية من جهة اخرى مثل: تعزيز النقل المستدام والزراعة العضوية وتحسين الامن الغذائي وايقاف التدهور البيئي وتخفيف تدهور الاراضي والتصحر وانتاج وتوزيع الطاقة المتجددة والاهتمام بالتعليم والتدريب والحفاظ على المياه (عايد.2014 ،ص57) اضافة الى ادارة النفايات والسياحة المستدامة(مشري'2019 ،ص 46).

ح- **دور الاقتصاد الاخضر في المجتمع**

ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصاً الفئات الفقيرة الضعيفة وموجَّهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية، والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصِغر.(2016، ص 9).

في ضوء ما سبق يتضح ان الاقتصاد الاخضر يوفر الادوات والوسائل لمواجهة المخاطر البيئية المحتملة على المدى البعيد و ظهر الاقتصاد الاخضر لمعالجة الازمات البيئية متلازما مع التنمية وليس بديلا عنها ، وتمثل تنمية فرص الاستثمار في الانشطة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين قطاعات الانتاج لتصبح متوافقة مع البيئة عوامل قد تساعد بالتحول نحو الاقتصاد الاخضر.

التنمية المستدامة

المنطلقات النظرية للتنمية المستدامة

أ- مفهوم التنمية المستدامة

يتجلى اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية ، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة(دوجلاس ، 2000، ص 17) ، واصدر في العام 1980 م الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة سميت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع(تقرير 1980،ص 20.14).

التنمية المستدامة عرفها المفكران ساتو وهيرياما : تلك الادارة التي توفر احتياجات الاجيال الحالية دون الاخلال بحقوق الاجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد(قادري، 2013. ص 56). وعرفت ايضا بانها : ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"(ابراهيم ، 2000،ص 22).

مصطلح التنمية المستدامة اكتسب اهتماماً عالمياً كبيراً من خلال ما توصل له تقرير بروتلاند الشهير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987 والذي أكد على أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري فيه ليس فقط لبضع سنوات أو ضمن حدود معينة، بل للعالم بأسره وصولا إلى المستقبل البعيد. وقد تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير كما يلي "التنمية التي تفي وتلبي احتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء وتلبية احتياجاتها" (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة). (معهد الأبحاث التطبيقية-القدس. 2007) وقد اكتسب تعريف هيئة (بروتلاند) للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم، وقد عرفت أيضاً "بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي" . كما تركز الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل إستدامي طويل المدى (عمراني ، د.ت).

وبناء على ما سبق يركز مفهوم التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلق بالسكان، لأن العيش في بيئة من الفقر والعوز والحرمان يؤدي الى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.

ب- **اهداف التنمية المستدامة**

وتهدف التنمية المستدامة الى : تحقيق نوعية حياة افضل للبشر واحترام البيئة الطبيعية وتعزيز وعي السكان بقضايا البيئة والاستغلال العقلاني للموارد وربط التقنية بأهداف المجتمع ، واحداث تغيير مستمر ومناسب في احتياجات المجتمع ، و وضع حلول لمشكلات البيئة وتفعيل التنمية الاقتصادية (عثمان وماجدة ، 2010،ص 29).

لقد توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية لخطة جديدة للتنمية المستدامة بعنوان : تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وتتضمن هذه الخطة 17 هدفاً والاهداف على الموقع –http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable development–goals/. والوثيقة الختامية متاحة على الموقع https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld.

- سيعتمد قادة العالم رسمياً هذه الخطة العالمية المتكاملة التحويلية في أيلول/سبتمبر لتحفيز اتخاذ إجراءات تضع نهاية للفقر وتبني عالماً أكثر استدامة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة.
- تستند هذه الخطة إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتُمدت في عام 2000 ووجهت العمل الإنمائي طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية. وقد أثبتت الأهداف الإنمائية للألفية أن الأهداف العالمية يمكن أن تنتشل ملايين من البشر من براثن الفقر.
- تشكل الأهداف الجديدة جزءًا من خطة طموحة وجسورة للتنمية المستدامة ستركز على العلاقة بمطالبتها الثلاثة التي تتكون منها التنمية المستدامة ستركز على العناصر المترابطة الثلاثة وهي: النمو الاقتصادي، والشمول الاجتماعي، وحماية البيئة.
- أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات طابع عالمي وتنطبق على الجميع، وتأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الموجودة على الصعيد الوطني، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وهي ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل يلزم تنفيذها على نحو متكامل.
- أهداف التنمية المستدامة هي نتاج عملية تشاركية شفافة استغرقت ثلاث سنوات وشملت جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن أصوات الناس. وهي تمثل إجماعاً غير مسبوق على أولويات التنمية المستدامة بين الدول الأعضاء البالغ عددهم 193 دولة. وقد حظيت بالتأييد على نطاق العالم من المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والبرلمانيين، وجهات وعناصر فاعلة أخرى. وقد اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرار إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه 2012.

ت- **المبادئ الأساسية للاستدامة:**

لا يمكن تحديد عدد معين من المبادىء للتنمية المستدامة، فالمبادئ الستة التالية هي ثمرة البحث الذي قام به عدد من الباحثين الذين أعدوا كتيبا بعنوان "مجتمعنا مستقبلنا" (Cotter and Hannan., 1999)

- الدمج : دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
- مشاركة المجتمع: لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
- سلوك وقائي: حيثما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.
- العدالة ضمن الأجيال وبينه: الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة أيضا.
- تحسن متواصل: إن الوضع البيئي المتدهور يلزم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- سلامة بيئية: العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.
- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة ، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية ، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية (محمد ، 2004) .
- مبدا الملوث الدافع : وهو مبدا قانوني يهدف لتحقيق التنمية بشكل فعال كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة حيث يعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول ان تكن كلها (علي وعبدالرزاق ،2016).

ث- متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. و يتطلب لتحقيق التنمية المستدامة التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد من الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض والأوبئة المستعصية (عبد الرحمن،2011،ص 9). وتوافر البنية الأساسية للتنمية، وتوافر الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام، والأخذ بسياسة التوقعات والوقاية التي تكون أكثر فاعلية واقتصادًا في تحقيق التنمية الملائمة، إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودفع البيئة والاقتصاد في صنع القرار (مهدي ، 2011،ص 113. 114).

ج- وسائل وادوات التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلّة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف.. ومن جانبها تقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع (محمد ،2007،ص 14-15).

ح- دور التنمية المستدامة في المجتمع

التنمية المستدامة تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، والتوزيع العادل للموارد، وهي وسيلة لتقليص الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والنامية، وتؤدي دورًا كبيرًا في تقليل التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي (مدحت وياسمين ، 2017،ص 91).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان التنمية هي الأسلوب العلمي لتحقيق التقدم في المجالات المختلفة. وهي عملية إنسانية واعية ومقصودة تعبر عن رقي العقل البشري وتستعمل أساليب مختلفة بهدف تحقيق توازن الإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، متغلبة أحيانا على ندرة الموارد الطبيعية وان وجدت الأخيرة فالتنمية تهدف الى تعظيم وتنظيم فائدتها ومثالية استغلالها فضلا عن المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات والخطط التنموية في مناخ تسوده الحرية والديمقراطية. ومن الخطأ حصر التنمية وتضييق مفهومها لتشمل الجوانب الاقتصادية.

وتعد التنمية المستدامة حلا منطقيا للتعايش بين الأجيال الحالية والمستقبلية حيث تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع الزيادة السكانية وان يستند إلى منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وذلك في توازي تام مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الآخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة.

ثالثا : نتائج البحث

لتحقيق هدف البحث المتمثل بإبراز اهمية ودور الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع تمت دراسة واستقراء وتحليل المراجع والدراسات العلمية والتقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة وتم التوصل الى النتائج التالية

- يمكن للتنمية أن تكون مستدامة بالغاء الأساليب غير المستدامة التي تلحق الضرر بالثروات الأساسية للدول وأن تعمل على حمايتها، مع إدراج الاستثمارات الخضراء ضمن حِزَم التحفيز الاقتصادي الرامية إلى إيجاد فرص العمل في مواجهة تراجع اقتصادي عالمي، حيث التحول إلى مصادر جديدة للطاقة أمر لا غنى عنه في ضوء احتياجات الدول للتحول الحضري إلى اقتصاد أكثر خضرنة، مع التخفيف في الوقت ذاته من معدلات البطالة سيما في أوساط الشباب أو القادرين على العمل، من خلال استحداث وظائف خضراء تحمي البيئة من كل أشكال التلوث ومن هدر مواردها، وتسهم في تحقيق أبعاد اقتصادية واجتماعية وبشكل مستدام(صليحة وحدة ،2018،ص 11).
- يعمل الاقتصاد الاخضر على اعادة تصويب الانشطة الاقتصادية لتكون اكثر مساندة للبيئة والتنمية بحيث يشكل الاقتصاد طريقا نحو تحقيق تنمية مستدامة وتظهر العلاقة بشكل الجزء من الكل التنمية هدف والاقتصاد الاخضر اداة عملية لتحقيق الهدف (مشري ،2018 ،ص 54) ومن القطاعات الرئيسة المعنية بالاقتصاد الاخضر توجد مجالات متعددة يستخدمها الاقتصاد الاخضر حفاظا على البيئة من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة اخرى من هذه المجالات الطاقة والنقل والمياه وادارة النفايات والزراعة والسياحة الخضراء والتكنولوجيا الخضراء (السعيد و مريم . 2017،ص 44).
- يسعى الاقتصاد الاخضر الى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى انواعها بما في ذلك التنمية البشرية وحماية البيئة والقدرة على ادارة الموارد على نحو مستدام ولا تتحقق التنمية المستدامة الا من خلال التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر الاخيرة جزء لا يتجزءا من عملية التنمية (مراد ،2010) و يعبر انتشار الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة وكذا البعد الاجتماعي، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد اطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة بل يكرس التكامل بين أبعادها.(تقوى، 2018، ص 8).
- يمثل الاقتصاد الاخضر النشاط الذي يتوافق مع البيئة لدوره البارز في منع التدهور البيئي.
- ا ن الاقتصاد القديم كان معنيا بالحصول على معدلات نمو عالية بغض النظر عن مشكلات البيئة لذلك ادخل البعد البيئي ضمن النماذج الاقتصادية التنموية الجديدة.
- ان الاقتصاد الاخضر اداة عملية لتعزيز العلاقة بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة اخرى.
- يعد الاقتصاد الاخضر المحرك الرئيس للتنمية من خلال تحقيق التكامل بين ابعادها وخلق التوازن بين حاجات الاجيال السابقة والتالية.
- ان الاقتصاد الاخضر يشكل الاسلوب الاحدث لتحقيق تنمية مستدامة بوصفه اداة عملية للحفاظ على مستوى معقول للنمو الاقتصادي

- إن التنمية المستدامة غاية عالمية ترمي إلى الاستجابة إلى احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. ولهذا فإنه من الاهمية إدماج الهموم البيئية في القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمعات على النحو اللائق.
- لما كان الحد من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الجيلية والحفاظ على البيئة اهداف مشتركة للتنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر فانه يلزم لتحقيقها تغييرا في السياسات الاقتصادية واعداد الخط والاستراتيجيات المناسبة.
- ان في تفاعل الإنسان مع البيئة يمثل صعوبة الفصل بين الموضوعات المتعلقة بالبيئة والموضوعات المتعلقة بالتنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة ودعائمها متمثلة في البيئة والاقتصاد والانسجام الاجتماعي يعطى مثلاً للمعرفة المتكاملة عن البيئة.

توصيات

- نشر ثقافة الاقتصاد الاخضر عبر مختلف المؤسسات وخاصة الجامعات لترسيخ مبادئ المسئولية البيئية لدى المجتمع .
- الاستفادة من التجارب الناجحة عالميا في مجالي الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.
- تكثيف البحوث ، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة ، وقضايا التنمية المستدامة إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات.

المراجع العربية

- ابراهيم سليمان مهنا (2000): **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية : أبعاد و اثار في التنمية المستدامة** ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 44،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- **الأمم المتحدة (1992): تقرير مؤتمر البيئة والتنمية**، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه (منشورات الأمم المتحدة، المجلد الأول.
- الامم المتحدة (2011): "**الفوائد والتحدّيات والمخاطر المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**"، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 21 - 24 شباط/فبراير ، البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت.
- الامم المتحدة (2016): المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: **التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**، الدورة الثانية، نيروبي، 23-27 أيار/مايو 2016، البند 4 (ح) من جدول الأعمال المؤقت..
- الأمم المتحدة. (2001): **نشرة عن قمة جوهانسبرغ:** مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 26 آب – 4 أيلول، http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/index.html
- اوصالح عبد الحليم (2015): **دور شبكات البحث والتطوير والابتكار في دعم التحول نحو الاقتصاد الاخضر** :دراسة حالة الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الاول جامعة ميلة.
- برنامج الامم المتحدة للبيئة (2011): **نحو اقتصاد اخضر، مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات**.www.unep org\green economy
- تقوى شرقي (2018): **التنمية المستدامة في الوطن العربي – رؤية مستقبلية حول الاقتصاد الأخضر**- ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية ، محور المشاركة: المحور الثاني: قضايا بناء المستقبل العربي يومي 08- 09 ديسمبر 2018.
- ثابتي الحبيب و بركنو نصيرة(2014): **دور الاقتصاد الاخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر** ، الملتقى الدولي حول تقييم السياسات الاقلال من لفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014.
- حسام محمد ابو عليان (2017): **الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة ، رسالة ماجستير الاقتصاد** ، جامعة الازهر غزة .
- حمود صبرتيه(2015): **دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر ،رسالة ماجستير في القانون العام** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف ،2015 .
- رقية عواشريه و رمضاني مسيكة (2017): **اشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية الانسانية من منظور حقوق الانسان** ، مجلة جيل حقوق الانسان ،السنة الرابعة ، العدد 15، يناير 2017.

- السعيد بريكة و مريم بو ثلجة(2017): **الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصره ، العدد الثالث ، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،2017.
- سمية شاكري (2017): **الاقتصاد الاخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة جيل حقوق الانسان ،السنة الرابعة ، العدد 15، يناير 2017.
- صليحة عشي و حدة متلف (2018): **اعتماد الوظائف الخضراء في توظيف الشباب وتحقيق التنمية المستدامة** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- صيد تونس ، موفق سهام ،تقرارت يزيد(2018): **مساعي الدول المغاربية في توجية الاقتصاد الاخضر لخدمة التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، العدد الخامس ص 111-121،
- عايد راضي خنفر(2014) : **الاقتصاد البيئي ، الاقتصاد الاخضر**، مجلة اسيوط للدراسات البيئية العدد (39
- عبد الرحمن مجمد الحسن (2011):**التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها بحث مقدم لملتقى استراتيجية** الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة ، السودان .
- عبد الله عبد الخالق (1998) **:التنمية المستدامة العلاقة بين البيئة والتنمية** ، مجلة المستقبل العربي، العدد(13).
- عثمان غنيم و ماجدة ابو زنط (2010 م) **:التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، ط 1دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
- علي خنافر و عبدالرزاق بن زاوي(2016): **الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض سعر البترول** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد(3)، العدد(9)، جامعة الوادي.
- عمراني كربوسة(د.ت): **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة محمد خيضر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.univ-chlf.dz/topic/doc/mdm
- عيسى نحيمي ومنال ادر و جهيد بوطالب(2018) **:خدمة التنمية المستدامة في الجزائر الجهود والاستراتيجيات** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد(1) ، عدد خاص ،جامعة جيجل ،الجزائر .
- عيسى معزوزي وجهاد بن عثمان (2018): **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تعارض ام تكامل** ،مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية العدد(1)، ديسمبر ص 127.
- ف.دوجلاس موسشيت، (2000): **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص. 17.
- قادري محمد الطاهر(2013): **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق** ، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان .
- لحسين عبد القادر(2018): **سياسة لاقتصاد الاخضر مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ،تجربتي الولايات المتحدة والمغرب نموذجا مع الاشارة لتجربة الجزائر**، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي

"استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة تجارب بعض الدول،23_24 ابريل 2018.

- مجموعة عمل الانتوساى **(2007): تطورو اتجاهات المراجعة البيئية**. ورقة ارشادية.. لمراجعة البيئة .
- محمد إبراهيم جبر (2004م) : **مفاهيم التنمية المستدامة من منظورإسلامي: دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية** ، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، ابريل
- محمد عبد الفتاح القصاص(2007): **حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية**، مجلة بدائل، العدد (8)، صيف 2007، ص. 15.14.
- مدحت أبو النصر و ياسمين محمد ، (2017): **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مدحت كاظم القريشي(2007): **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعية)** ط 1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- مراد ناصر (2010): **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل ، العدد (26)، جامعة عنابة ، الجزائر.
- **مستقبل الاستدامة**(2006) : **اعادة التفكيربالبيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين** ،تقرير اجتماع المفكرين، ترجمة المكتب الاقليمي لمنطقة عرب ووسط وشمال افريقيا ،الاتحاد الدولي للطبيعة .
- مشري عبد الرؤوف (2019): **اليات تمويل الاقتصاد الاخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (الاردن المغرب الجزائر) رسالة ماجستير** ، جامعة العربي بن فهيدي ،ام البواقي كلية العلو م الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
- معهد الأبحاث التطبيقية(2007): **الو اقع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة** ، فلسطين.
- منى مسغوني ، منيرة سلامي (2011) : **اشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر**، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والاحتياجات ،جامعة ورقلة نوفمبر 2011.
- مهدي صالح (2011): **التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين و أبعاد التمكين العراق أنموذجًا**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (31)، 95-117
- نجوى يوسف ، احمد سمير ، حسن محمد ،(2014): **الاقتصاد الاخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم** ، مجلة العلوم التربوية ، العدد (3) . جامعة القاهرة ، ص 443.
- هاشم مرزوق وحميد عبيد وابراهيم الحلواني (2006): **الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة** ، ط1. دار الايتام للنشر ولتوزيع . عمان . الاردن .

- هويدا عبد العظيم (2014) : **الاقتصاد الاخضر والنمو الاقتصادي** ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر .
- وليد فرج التهامي (2012): **تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية ، رسالة ماجستير** ،كلية الاقتصاد .جامعة بني غازي.

المراجع الأجنبية:

- Cotter, B. and Hannan, K. (Environs Australia) (1999**): Our Community Our Future**: A Guide to Local Agenda 21. Commonwealth of Australia. Canberra.
- Pearce and others, **Blueprint for a Green Economy** (London, Earthscan Publications Ltd., 1989).
- Erica novian tilukas,**Green econmy for sustainable development and poverty eradication** ,Mediterranean journal of social sciences ,VOL 6 NO 6, December 2015.
- M. Jacobs**, The Green Economy** (London, Pluto Press, 1991).
- Negin Vaghefi, Chamhun Siwar, Sarah Aziz Abdul Aziz(2015) : **green econmy ;issues,approach and challenges in Muslim countries**, institute for environment and development(LESTARI),university kebangsaan ,Malaysia.
- Report IUCN" ،**The International Union for Conservation of Nature** ،"Washington D.C, 1980, p. 14-20.
- UNEP, 2011**: Green Economy Report**. Towards a Green Economy. Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. UNEP Edition, p.16.
- UNESCO,(2012)**: World Bank,partnerships for Education in the Green Econemy** ,Organizing Partners International BusinessLEADERS forum.

دوررأس المال الفكري في تطويروتحققيق التنمية المستدامة

The Role of Intellectual Capital in Developing and Achieving Sustainable Development

إعداد/
الدكتور: محمد قايد العودي
Mohammed kaidAlawdi
باحث في الإدارة العامة محافظة إب/ الجمهورية اليمنية
00201116812499 Mkalawdi76@yahoo.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة النظرية دور رأس المال الفكري في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة، مستخدماً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي لتناول هذه الظاهرة. وتكمن المشكلة في وجود صعوبات امام تحقيق التنمية المستدامة في اليمن والدول النامية، وهو ما يتطلب معرفة دور رأس المال الفكري في تجاوز تلك الصعوبات لتطوير وتحقيق التنمية المستدامة. ولقدتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أكدت على وجود علاقة موجبة بين رأس المال الفكري والتنمية المستدامة، مما يشير إلى قدرة رأس المال الفكري علىتطوير وتحقيق التنمية المستدامة من خلال رأس المال البشري والهيكلي، والعلاقات، ويعتبر اعتماد برامج الدراسات العليا والتوسع فيها من العوامل المهمة في استثمار رأس المال الفكري بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، التنمية المستدامة.

Abstract :

The focus of this theoretical Study is on the Role of intellectual capital in developing and achieving sustainable development where it depends on the descriptive analytical method to reach this issue.

The issue is that there are obstacles front of achieving sustainable developmentin Yemenand developing countries. In which requires to know the role of intellectual capital to overcome those obstacles to develop and achieve sustainabledevelopment.

The findings have confirmeda positive relationship between intellectual capital and sustainable development. In which indicates an ability of intellectual capital inactivating and developing sustainable development through human, structural, and relations capital. In addition, the accreditation and expansion inpostgraduate programs are important factors to invest the intellectual capital intended to develop and achieve sustainable developmentin Yemen and developing countries.

Key words : Intellectual Capital, Sustainable Development.

مقدمة:

لقد كان للتقدم العلمي والتكنولوجي أثره الإيجابي على التحول من الاهتمام والاعتماد على الاصول الملموسة إلى التركيز على الأصول غير الملموسة، وقد اعتبرها البعض أكثر أهمية من الاصول الملموسة لما لها من دور واضح وكبير في الزيادة من مخزون رأس المال المادي، وكذلك في استقرار وتطور وتفوق المنظمات المعرفية وغير المعرفية، وهو ما دفع بالمنظمات على المستوى الانتاجي والخدمي إلى الاهتمام برأس المال الفكري والعمل على الاستثمار والاستزادة منه وتعظميه والحفاظ عليه بهدف القدرة على المنافسة وتحقيق التفوق على المنظمات المماثلة.

كما يشهد العالم لفترات غير قصيرة أهتماماً كبيراً بالتنمية المستدامة محاولةً لمواجهة التحدياتً التي تواجه الإنسان والبيئة، منها ما يتعلق بآثار التقدم الصناعي على أمن الكوب الأرضي، ومنها معاناة بعض الشعوب من الفقر والجهل والمرض والحرمان من الحقوق الإنسانية، وكل هذا ناجم عن قسوة الإنسان وسوء تصرفه تجاه البيئة، وتجاه الانسان الآخر، وهو ما جعل الإمم المتحد ة تسعى جادةً إلى التوصل إلى كيفية تحقيق التنمية المستدامة في العديد من جوانب الحياة، لتلبية احتياجات الانسان والبيئة في الحاضر دون المساس بحاجات الأجيال القادمة.

ولعل من أهم جوانب تطوير وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، هو تنمية العنصر البشري، والجانب المؤسسي، وذلك بسبب الجهل والفساد الذان يعقيان من تقدم هذه الدول.

كما يمثل التطوير في برامج الدراسات العليا في الجامعات أهم مؤشرات استثمار رأس المال الفكري وتحقيق التنمية المستدامة، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق التطور والتقدم في كافة المجالات.

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة (مشكلة الدراسة، التساؤلات، الأهداف، الأهمية، الفرضيات، المنهاجية، أسلوب جمع البيانات) وثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول: رأس المال الفكري ومكوناته، والمطلب الثاني: التنمية المستدامة وأبعادها، والمطلب الثالث: العلاقة بين رأس المال الفكري والتنمية المستدامة، ومن ثم النتائج والتوصيات، وأخيراً المراجع.

مشكلة الدراسة:

لقد حاز مفهوم رأس المال الفكري اهتماماً كبيراً على المستوى الاكاديمي والإداري، وذلك لما احرزته بعض الدول والمنظمات من تقدم وقفزة نوعية في المجالات العلمية والصناعية والاقتصادية والتقنية والإدارية.. الخ، والتي تشير جميعها إلى دور رأس المال الفكري في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة، وتركيزاً على مستوى التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، فإنّ مشكلة الدراسة تتمثل في وجود صعوبات امام تحقييق التنمية المستدامة على المستوى التعليمي والمؤسسي، وهو ما يتطلب دراسة الدور الذي يمثله رأس المال الفكري لتجاوز تلك الصعوبات وقدرته على تطوير وتحقيق التنمية المستدامة، سواءً كانت تلك التنمية في الجانب البشري أو الجانب المؤسسي.

وبناءً على نتائج الدراسات السابقة، فإنّ مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على السؤال التالي:

(ما طبيعة العلاقة بين رأس المال الفكري وتطويروتحقيق التنمية المستدامة؟)

يتفرع من التسأؤل الرئيسي، الأسئلة التالية:

س: ما طبيعة العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة (التنمية البشرية، التنمية الإداية).

س: ما طبيعة العلاقة بين رأس المال الهيكلي والتنمية المستدامة (التنمية البشرية والتنمية المستدامة).

س: ما طبيعة العلاقة بين رأس مال العلاقات والتنمية المستدامة (التنمية البشرية والتنمية الإداية).

- **اهداف الدراسة Study Objectives:**

- توضيح مفهوم رأس المال الفكري ومكوناته والتمنية المستدامة ببعديها البشري والمؤسسي.
- إضافة أدبية جديدة في الجانب النظري حول دور رأس المال الفكري في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة.
- تبيين طبيعة العلاقة بين رأس المال الفكري والتنمية المستدامة .

- **أهمية الدراسة Study Significance :**

- أهمية رأس المال الفكري كمفهوم حديث والتنمية المستدامة في المجال المعرفي والمؤسسي.
- حاجة المكتبات إلى المزيد من الأدبيات التي توضح أهمية دور رأس المال الفكري في تحسين وتطوير التنمية المستدامة.
- الدور الذي يلعبه رأس المال الفكري بجميع مكوناته، في تنمية قدرات المنظمات على التطوير والتقدم ومواكبة التغيرات نحو تحقيق الاهداف المتوقعة.
- أهمية تطوير وتحقيق التنمية المستدامة، بحيث تتمكّن المؤسسات التعليمية والخدمية من تحقيق رضا المستفيدين.

- **فرضيات الدراسة Study Hypotheses :**

في ضوء الدراسات السابقة وموضوع الدراسة وأهدافه وأهميته، فإنّ هذه الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسية التالية:

(توجد علاقة ذات طبيعة موجبة بين رأس المال الفكري وتطويروتحقيق التنمية المستدامة)

ويتفرع عن هذه الفرضية ثلاثة فرضيات، هي كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

(توجد علاقة ذات طبيعة موجبة بين رأس المال البشري وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة "البعد البشري، البعد المؤسسي").

الفرضية الفرعية الثانية:

(توجد علاقة ذات طبيعة موجبة بين رأس المال الهيكلي وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة "البعد البشري، البعدالمؤسسي")

الفرضية الفرعية الثالثة:

(توجد علاقة ذات طبيعة موجبة بين رأس مال العلاقات وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة "البعد البشري، البعدالمؤسسي").

- **منهاجية الدارسة: Study Methodology**

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تفسير وتحليل العلاقة بين رأس المال الفكري بمكوناته، راس المال (البشري، الهيكلي، العلاقات) كمتغير مستقل، وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة ببعديها (البشري، المؤسسي) كمتغير تابع.

- **أسلوب جمع البيانات:Information Collection**

لقد اعتمدت الدراسة على الكتب والرسائل العلمية والدوريات المنشورة والبحوث الصادرة باللغة العربية والاجنبية والمترجمة، الموجودة في المكتبات أو ما تم اقتنائها، والمتوفرة على مواقع الشبكة العنكبوتية.

- **حدود الدراسة:Study Limitation**

لقد اقتصرت الدراسة تحديداً على رأس المال الفكري، اعتماداً على مكوناته (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس مال العلاقات) والتنمية المستدامة، مركزاً في ذلك على البعد البشري والبعد المؤسسي.

- **الدراسات السابقة: Study Literatures**

تمثل الدراسات السابقة المدخل الرئيسي لبحث العلاقة بين رأس المال الفكري والتنمية المستدامة، وقد تم الرجوع إلى عدد من الدراسات التي تناولت رأس المال الفكري والتنمية المستدامة، وكان لكل دراسة منهجيتها وأسلوبها الخاص في تناول العلاقة بين هذين المتغيرين، ولقد اختلفت هذا الدراسة عن الدراسات السابقة، بأنّها تناولت دور رأس المال الفكري بمكوناته، رأس المال (البشري ، الهيكلي، العلاقات) في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لبعديها، البعد(البشري ، المؤسسي)، وفيما يلي عرض بعض الدراسات التي اعتمد عليها في هذه الدراسة.

- دراسة ماكروف(Makarov, P)، والتي كانت حول (Intellectual Capital as an Indicator of a Sustainable Development) ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، أكدت في مجملها على إمكانية تكوين نموذج لرأس المال الفكري متعلق بإشكاليات الإستدامة، والذي يعمل على تقدير نجاح التنمية المستدامة بنفسها وتصبح هي أساس البحث في هذا الاتجاه([1]).

[1]- Makarov, P. (2010). **Intellectual Capital as an Indicator of a Sustainable Development**, Journal of Sustainable Development, Vol. 3, No. 3, P.85.

- دراسة إبراهيمي، نادية(2013)، والتي كانت حول (دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدادة " دراسة حالة: جامعة المسيلة")، حيث توصلت إلى عدد من النتائج أكدت في مجملها قدرة الجامعة الجزائرية على تحقيق بعض الإنجازات المهمة، ولازال هناكبعض المعوقات والعراقيل التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة([2]).
- دراسة حسين، عبدالقادر(2014)، والتي كانت حول (إستغلال رأس المال الفكري لزيادة نسبة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهةنظرالأكاديميين في جامعة الاستقلال)، حيث توصلت إلى عدد من النتائج، أكدت في مجملها على أن تدريبرأس المال الفكري يساهم بشكل كبير وفعال في خلقأساليب تدريسية جديدة في الجامعة، وأنّه عامل مهم في نقل الخبرات والمعرفة وتبادلها. وأن تنوع البرامج التعليمية فيالجامعةيساهم في عملية التنمية المستدامة، ولكن الجامعة ليس لديها استراتيجية واضحة في مجال التنمية المستدامة، وعدم استقطاب رأس المال الفكري، وتحديد مقاييسه([3]).
- دراسة بوسعد، زكية (2018)، والتي كانت حول (استراتيجية التمكين ودورها في تنمية رأس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة "دراسة حالة الجامعات الجزائرية")، حيث قد توصلت إلى عدد من النتائج، أكدت في مجملها على وجود علاقة معنوية بين استراتيجية التمكين ورأس المال الفكري، ونفس العلاقة مع التنمية المستدامة، ووجود علاقة معنوية بين رأس المال الفكري والتنمية المستدامة، مما يؤكد على أهمية استراتيجة التمكنين في تنمية رأس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة([4]).

مفهوم رأس المال االفكريCaplitalIntellectual:

- **مفهوم رأس المال الفكري: Intellectual Capital Concept**

ترى كبريتا وفاس (Cabrita and Vas) أنّ معظم تعريفات رأس المال الفكري تدور حول ثلاثة عناصر، وهي الاصول غير الملموسة والمعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة وتأثير الممارسة المتجمعة([5])، بينما يرى مار ومستغفر

---

[2]- إبراهيمي، نادية(2013)، **دورالجامعة في تنمية رأس المال البشري في تحيق التنمية المستدادة (دراسة حالة: جامعة المسيلة)**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، ص140.

[3]- عبدالقادر، حسين (2014)، **استغلال أ رس المال الفكري لزيادة نسبة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص المؤتمر العلمي المشترك.

[4]- بوسعد، زكية(2018)، **استراتيجية التمكين ودورها في تنمية رأس المال الفكري لتعزيزالتنمية المستدامة "دراسة حالة الجامعات الجزائرية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص207-209.

[5]- Cabrita, M. and Vaz, J. (2006). **Intellectual Capital and Value Creation: Evidence from the Portuguese Banking Industry**. The Electronic Journal of Knowledge Management, Volume 4 Issue 1, p12

(Marr and Moustaghir) أنّ جميع التعريفات لرأس المال الفكري تدور حول ثلاثة أبعاد، هذه الأبعاد هي: المكونات والأدوار والتخصص[6].

وهناك شبه اتفاق بين الباحثين الذين عرّفوا رأس المال الفكري من زاوية الموارد البشرية، بأنّ القدرات والمهارات والخبرات والمعارف التي يتملكها بعض الأفراد، وتمثل سبب رئيسي في تحسين الأداء وزيادة الانتاجية، سواءً كانت سلعية أو خدمية أو معرفية[7].

وأختلف الباحثون في تعريف رأس المال الفكري حسب المكونات، فعرفه البعض على أنه رأس المال البشري والهيكلي، وذهب الكثير من الباحثين إلى اضافة رأس مال العلاقات، وزاد أخرون رأس مال التجديد الجماعي[8].

ونظر العديد من الباحثين إلى رأس المال الفكري على أنّه يمثل أصول غير ملموسة أو غير مرئية او الاصول المخفية التي تمكّن المنظمة من القدرة على المنافسة، وهذه الأصول تمثل ثروة معرفية كامنةٌ في عقول الأفراد المتميزين وبعضها تمتلكه المنظمة وقادرة على نقله والاستفادة منها[9].

6- Marr B. and Moustaghfir K. (2005). **Defining intellectual capital: a three-dimensional approach.** Management Decision, Vol. 43 Iss 9 p1119

7-Youndt, M. A., Snell, S. A. and Dean, Jr. J. W., and Lepak, D. P. (1996). **Human Resource Management, Manufacturing Strategy, and Firm Performance**. The Academy of Management Journal, Vol. 39, No. 4, p839, also; Guthrie, J. (2001). Measurement and Reporting of Intellectual Capital, Journal of Intellectual Capital, 1 (2), p6,

كذلك انظر:

1البشدري، صلاح الدين بابكر محمد (2010). **مساهمة رأس المال الفكري في إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة دراسة (إستطلاعية لآراء عينة من المدراء في الخاص في مجموعة مختارة من شركات القطاع)**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية.

8- Al-Ali, N. (2003). **Comprehensive Intellectual Capital Management: Step by Step**. John Wiley and Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, pp 32-33.

كذلك انظر:

-أستيوارت، توماس (2004). **ثروة المعرفة "رأس المال الفكري"**. ترجمة/ علا أحمد صلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر. القاهرة.، ص31.

-الكثيري، عبدالله بن راجح، (2013). **دراسة تقويمية لرأس المال الفكري بالجامعات السعودية ونماذج تعظيمه**: دراسة حالة لجامعة الملك سعود. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة.ص7.

-منصور، مروة محمد إبراهيم (2015). **دور التعلم التنظيمي في تنمية رأس المال الفكري: دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية المصرية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ص56.

9- Edvinsson , L. Hofman, P. and Jacobsen,, K. (2005). **Intellectual Capital in Waiting: Astrategic IC Challenge**. Handbook of Business Strategy, Vol. 6 Iss 1. P147.

Also look:

-Roos, G. and Roos, J. (1997). **Measuring your Company's Intellectual Performance. Long Range Planning**, Vol. 30 3, , p420.

-Moore, L. and Esq, L. C. (2008). **Intellectual Capital in Enterprise Success: Strategy Revisited**. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, pp. 7 : 21.

وبناءً على التعريفات السابقة، فإنّ رأس المال الفكري من وجهة نظر الدراسة الحالية، عبارة عن ((**مجموعة الأصول غير الملموسة المتمثلة في رأس المال البشري والهيكلي والعلاقات، التي تعمل جميعها على تعزيز قدرات المنظمة لتحقيق أهدافها مما يجعلها متميزةً في الأداء وقادرة على المنافسة**)).

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من تعريفات لرأس المال الفكري، فقد استخلصت منها أنّ رأس المال البشري والهيكلي والعلاقات هي أهم المكونات لقياس رأس المال الفكري، وهو ما اعتمدته هذه الدراسة لقياس العلاقة بين رأس المال الفكري وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة.

- **مكونات رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلاقات). Components of Intellectual Capital**

– **رأس المال البشري Human Capital:**

ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول تعريف رأس المال البشري، فيعرفه بيتي وجوثري (Petty and Guthrie,) بأنّه معرفة الكيف، والتعليم، والمؤهل الوظيفي، والمعرفة المتصلة بالعمل، والخفة في العمل ، والابداعات، والحركية و الاحساس، والقدرة على التغير، والقدرات[10]، ويعد هذا التعريف أوسع من سابقيه، حيث شمل المعرفة والمواهب الظاهرة والخفية لدى الأفراد.

بينما عرفته روز وأخرون (Roos et at) بأنّه القدرات والمهارات وخفة الحركة الفكرية (سرعة الفكر) كمؤشرات لرأس المال البشري[11].

أما فيالمنظمات المعرفية، فقد عرفته وهيبة وعبدالحميد بأنّه "المعرفة، التعليم، المؤهلات، إشراك الموظفين في لجان اجتماعية، التطوير الوظيفي، روح المبادرة والابتكار والقدرة على مواجهة التغيرات، برامج تدريبية، الإنصاف في العرف والخبرة والدين، قضايا الملكية والإعانة، النشاط الثقافي، نشاط الوحدة، عدد العاملين، شكر العاملين، عروض للموظفين، خطة تقود العاملين، خطة استحقاقات العاملين، منفعة العاملين، حصة العاملين، حصة الموظفين في الخيارات والخطط، متوسط خبرة العاملين، المستوى التعليمي، القيمة المضافة من كل عنصر، القيمة المضافة لكل عامل"[12].

ويعتبر تعريف الزاملي وعباس(Alzameli and Abbas) أكثر شمولاً في تناول رأس المال البشري في الجامعات، حيث يشمل رأس المال البشري الموهبة المتجمعة المتمثلة بأعضاء هيئة التدريس والموظفين مثل (القدرة على ابتكار وخلق المعرفة وخدمات التعليم والتعلم، مقاييس الخبرة، عدد السنين، المعرفة على اساس مكان العمل، الشهائد، الدرجات

---

[10]- Petty, R. and Guthrie, J. (2000). **Intellectual Capital Literature Review. Journal of Intellectual Capital**,Vol. 1 Iss 2 p166.

[11]- Roos, G. Bainbridge, A. and Jacobsen, K. (2001). **Intellectual Capital Analysis as a Strategic Tool**. Strategy & Leadership, Vol. 29 Iss 4. P23.

[12]- وهيبة، سراج، وعبدالحميد، ستي (2011). **أساليب وسياسات الاستثمار في رأس المال الفكري**. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، ص 6.

المحصلة،) والقدرات لدى اعضاء هيئة التدريس والموظفين مثل (القدرة على التواصل والتعبير، ترجمة المعرفة للآخرين) والمعايير والقيم الشخصية التي تمكن من تحصيل القدرة على الخيرة الجديدة والعمل مع الاخرين، ووعي وفهم أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات المنافسة في سوق العمل وخبرات الكادر الاداري والقيادة، وقدوة الإدارة العليا في التحفيز والوضوح مع جماعات العمل فيما يتعلق بالأهداف واستراتيجية العمل بجانب الخبرات الإدارية[13].

ووفقاً للاختلاف بين الباحثين حول تعريف راس المال البشري، فإنّه من خلال المقارنة بين تلك التعريفات قد تم التوصل إلى أنّالقدرات والمعرفة والخبرات والمهارات هي المؤشرات الرئيسية لرأس المال البشري سواءً كان ذلك في المنظمات الخدمية أو المعرفية[14].

وفي ضوء الدراسات السابقة، فإنّ رأس المال البشري من وجهة نظر الدراسة الحالية، عبارةعن **((مجموع ما يمتلكه بعض الأشخاص من الأكاديمين والإداريين من معرفة وقدرات وخبرات ومهارات تبقى معهم بعد خروجهم من المنظمة، وتحقق المنظمة تميزها ببقائهم فيها))**. فيتضح من هذا التعريف أنّ رأس المال البشري أهم مكونات رأس المال الفكري، وأنّه قائم في بعض الأفراد من الاكاديميين والإداريين، ولا تسيطر عليه المنظمة.

- **رأس المال الهيكلي: Structural Capital**

لقد اختلف الباحثون في تعريف رأس المال الهيكلي، فعرفه وكسلر (Wexler) بأنّه السياسات والقواعد والاجراءات ومواصفات وظيفة المنظمة[15]، وهذه تعد مهمة لمعرفة رأس المال الهيكلي في المنظمة ومدى قيامها بالمهام.

وفي نفس السياق، عرفه فنكام وروزلاندر (Fincham and Roslender) بأنّه الملكية الفكرية والثقافة التنظيمية والعمليات الادارية والفلسفات التنظيمية[16].

13- Alzameli, A. and Abbas, S. (2015). **The Indicators of Measuring Intellectual Capital in Higher Education Institutions**. 2nd International Conference on "New Directions In Multidisciplinary Research & Practice", Full Paper Proceeding Vol. p86.

14- Bontis, N. (1998). **Intellectual Capital: An Exploratory Study that Develops Measure and Models**. Management Decision, value 36, p5.

Also look:

- Knight, D. J. (1999). **Performance Measures for Increasing Intellectual Capital**. Strategy & Leadership, Vol. 27 Iss 2, p24.

- Swart, J. (2005). **Identifying the Sub-components of Intellectual Capital**, a Literature Review and Development of Measures. Working paper, University of Bath School of Management, p11.

15- Wexler, M. N. (2002. **Organizational Memory and Intellectual Capital. Journal of Intellectual Capital**., Vol. 3 Iss 4 p396.

16- Fincham, R. and Roslender, R. (2003). **The Management of Intellectual Capital and its Implications for Business Reporting**. 1st ed, The Institute of Chartered Accountants of Scotland, University of Stirling, p51.

وأما في المنظمات المعرفية، فقد عرفه جاكوبسكا ورزا (Jakubowska and Rosa) بأنّه البنية التحتية الفنية والتقنيات وبراءات الاختراع وحقوق الملكية واصول البنية التحتية والطرق البحثية مثل العلاقات المالية ونظام المعلومات والثقافة التنظيمية والعمليات التي تساعد على أداء العمل([17]).

وكذلك عرفه إنديانتي (Indiyati) بأنّه المعرفة الواضحة بشكل عام مثل (البحث ، براءات الاختراع، الكتابة، الإبداع ، الاصدارات، المنافسات) ومعيار العمليات (البنية التحتية للتقنيات، انظمة العمل المرنه، انظمة المعلومات الإدارية، الحوسبة)([18]).

ومن خلال تناول الدراسات السابقة لرأس المال الهيكلي، فقد تبين أنّ العمليات الإدارية، نظم المعلومات، ثقافة المنظمة، المعرفة المقيدة، السياسات والإجراءات، الهيكل التنظيمي، هي المؤشرات الرئيسية لتعريف رأس المال الهيكلي([19]).

وفي ضوء الأدبيات التي تم الوقوف عليها في هذا المجال، فإنّ الدراسة الحالية تعرف رأس المال الهيكلي، بأنّه عبارة عن **((مجموعة الأصول غير الملموسة التي تمتلكها الجامعة، والكامنة في المعرفة الصريحة والثقافة التنظيمية والعمليات الإدارية ونظم المعلومات والسياسات والإجراءات والهيكل التنظيمي، التي تعززجميعها من دور المنظمة في توفير متطلبات رأس المال البشري، وتحقيق أهداف رأس مال العلاقات))**. فمن هذا التعريف يتضح بقاء هذا المورد في المنظمة بصورة دائمة، وتسطيع السيطرة عليه، وهو يمثل ميدان تحرك رأس المال البشري وتحقيق راس مال العلاقات.

- **رأس مال العلاقاتRelations Capital:**

يعتبر رأس مال العلاقات كمثل بقية مكونات رأس المال الفكري من حيث الاختلاف في تعريفه، فقد عرفه مار (Marr, 2008: 6) بأنّه العلاقات الرسمية وغير الرسمية والعلاقات الاجتماعية والشراكات والمساهمات وصورة الشهرة والثقة وسمعة المؤسسة ورضا وولاء الزبون ورخص الاتفاقيات والاتفاقيات المساهمة والمشروع المشترك واتفاقيات

---

[17]-Jakubowska, A. and Rosa,A. (2014). **Significance of Higher Education in Creating of Intellectual Capital.** Human Resources Management & Ergonomics, Volume VIII.p51.

[18]- Indiyati, D. (2015**). Intellectual Capital Development in Higher Education in Indonesia**. Faculty of Economics, JenderalAchmadYani University, Vol. 13, No. 7, p6037.

[19]- Flöstrand, P. (2006). **The Sell Side: Observations on Intellectual Capital Indicators**. Journal of Intellectual Capital, Vol. 7 Iss 4 p464.

Also look:

-Ramirez, Y. and Vanderdonckt, J. (2013). **Empirical Evidence for the Increasing Importance of Intellectual Capital Reporting in Higher Education Institutions**. International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 8, p43.

Golshahi, A. Estahbanati, F. K. Haghparast, A. A. GhalehNou, Z. R. and Firoziani, E. (2015). **Identifying and Ranking Indicators of Intellectual Capital in Higher Educational institutions from Perspective of Faculty Members: A Case Study University of S and B**. Journal of Scientific Research and Development, 2: 3, P170.

التوزيع[20]، واتفق بريس (Pearse, 2009: 374) مع هذا التعريف، حيث جعل العلاقات الخارجية المرتبطة بالزبائن والموردين والمشاركين والمجتمع اهم مؤشرات رأس مال العلاقات[21].

وعرفه سيكاندو ومارتيناتس (Secundo andMartinaitis) في المنظمات المعرفية بالموارد والقدرات التي تخلق القيمة المرتبطة بعلاقات الجامعة الداخلية والخارجية، مثل العلاقات مع الشركاء في القطاعين العام والخاص وموقع وصورة أكاديمية الجامعة المرموقة في شبكة العلاقات الداخلية وعلامتها التجارية والشراكات مع قطاع الأعمال والحكومات الإقليمية وعلاقاتها مع المنظمات غير الهادفة للربح وعلاقاتها مع المجتمع المدني بشكل عام والتعاون مع المنظمات الوطنية والدولية ومراكز البحوث والشبكات والتحالفات وقدرتها على الجاذبية كمكان للدراسة والعمل[22].

ووفقاً للدراسات التي وقف عليها الباحث، فإنّ المؤشرات التي تمثل رأس مال العلاقات هي علاقة المنظمة بالمستفيدين، وعلاقاتها بالمؤسسات المعرفية وغير المعرفية ؛ وعلاقتها بالبيئة والمجتمع، وتحسين صورة وسمعة المنظمة[23].

وفي ضوء ما سبق، تعرف الدراسة الحالية رأس مال العلاقات بأنّه **((محصلة التفاعل بين رأس المال البشري والهيكلي، والذي يدعم بدوره المنظمة في تحقيق علاقات متميزة مع المستفيدين والمؤسسات المعرفية وغير المعرفية، والمجتمع والبيئة، والتي تعزز جميعها تحسين صورة المنظمة وسمعتها))**.

ووفقاً لما سبق، يمثل رأس المال الفكري عاملاً مهماً في تطوير المؤسسات المعرفية والخدمية، إذا ما تم استثماره والعمل على تعظيمه، خصوصاً في الجامعات التي تعتبر البيئة الخصبة لاستثمار رأس المال الفكري وتنشيطه، والذي يمكن من خلاله تنمية قدرات الطلبة في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا على تناول الظواهر وتحليلها وتفسيرها، مما يجعلهم مؤهلين لأن يكونوا رأس مال مستقبلي يمكن استثماره لخدمة المجتمع والرفع من مستوى الإنتاج المؤسسي، وبذلك فإن اعتماد برامج الماجستير والدكتوراه في الجامعات يمثل أحد مؤشرات تفاعل رأس المال الفكري في تطوير وتحسين الأداء الجامعي، وهو ما يتفق مع متطلبات التميز ، والتمكن من تنمية البعد البشري والبعد المؤسسي، كسبيل إلى تطوير وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وفي مقدمتها اليمن.

20- Marr, B. (2008). **Impacting Future Value: How to Manage your Intellectual Capital.** The Society of Management Accountants of Canada, the American Institute of Certified Public Accountants and The Chartered Institute of Management Accountants, p6.

21- Pearse, N. J. (2009). **The Role of Experiences in Creating and Developing Intellectual Capital**. Management Research News, Vol. 32 Iss 4 p373.

22- Secundo G. Elena-Perez S. Martinaitis Z. and Leitner K. H. (2015). **An Intellectual Capital Maturity Model (ICMM) to Improve Strategic Management in European Universities**, A Dynamic Approach. Journal of Intellectual Capital, Vol. 16 Iss: 2, pp.423.

23- Delgado, M. (2010). **The Role of Intellectual Capital Assets on the Radicalness of Innovation: Direct and Moderating Effects**. Work Paper, Madrid, p41.

كذلك انظر:

-العودي، محمد قايد(2019). **علاقة رأس المال الفكري بإدارة الجودة الشاملة وأثر ذلك على الأداء الجامعي بالتطبيق على جامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ص33.

Also look:

- Ramirez, Y. and Vanderdonckt, J, O. P. Cit, p43 , 40. , Roos, G. Bainbridge, A. and Jacobsen, K.O.P. Cit, p23.

التنمية المستدامة و أبعادها: Sustainable Development and its dimensions

- **مفهوم التنمية المستدامة: Sustainable Development Concept**

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً شائعاً قد يحمل أبعاداً كثيراً، حيث ظهر هذا المفهوم كرد فعل على قسوة التقدم الصناعي، واستغلال الثروات على حساب الأجيال القادمة وسلامة النظام البيئي، ومن خلال استعراض بعض الدراسات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة، فقد تبين أنّ جميعها تركز على الأنسان وحاجاته والأرض وخيراتها والبيئة وسلامتها،

ووفقاً للدراسات السابقة، فقد عرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987م التنمية المستدامة بأنّها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها"[24]، وهذا التعريف يعتبراً شاملاً لكل جوانب الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل.

وعرف كبة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية بأنّها "إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية حاجات التنمية المآسة للأفراد وتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم، ومنع حدوث أضرار سلبية على البيئة العالمية، وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية"[25].

واتفاقاً مع تعريف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، فقد عرف لأنسو وأخرون (Lansu, et al) التنمية المستدامة، بأنّها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية اجتياجاتها[26].

وعرفها الطويل وأغا، بأنّها "الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواءً البشرية أو الماليةالمادية والمعنوية وغيرها للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل"[27]، ويشير هذا التعريف إلى التنمية الاقتصادية والبشرية معاً كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

واختصر الحداد تعريف التنمية المستدامة بتعريف مجمل، حيث عرفها بأنّها عبارة عن "التنمية القابلة للأستمرار"[28].

---

[24]-United Nation, **Report of the World Commission on Environment and** Development, (1987). P26.

Also look:

مبروك، فاطمة (2016)، **التنمية المستدامة أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد:13، ص14.

[25]- كبة، سلام إبراهيم عطوف (2007)، **التنمية المستدامة في العراق الحديث**، الحوار المتمدن، الإدارة والإقتصاد، ، العدد: 2047، تم الاقتباس في 7/ 9، 2021، من:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=109953

[26]- Lansu, J. B. et al, (2010). **Learning in Networks for Sustainable Development**, roceedings of the 7th International Conference on Networked Learning, Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, the Netherlands, p250.

[27]- الطويل، أحمد أكرم رضا وأغا، أحمد عوني (2010)، **متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي و أثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دارسة تحليلية لأراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن والذي بعنوان "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة: من 11-13اكتوبر، ص86.

ومن وجهة نظر إدارية، عرف الصقال التنمية المستدامة بأنّها "جهد مخطط على مستوى الدولة ومؤسساتها (قطاع عام) في تلبية حاجات الافراد حسب الاهمية والأولويات ويتم ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال وضع معايير العمل والإنتاج للقطاع الخاص ، على ان تستمر الاداره العليا (رأس الهرم التنظيمي في الحكومة) في دعم الانظمة التنفيذية لتلك الخطط لزياده فعالية المؤسسات من خلال تدخلات مخططه في العمليات التي تجري فيها"([29]).

وأما من الزاوية التعليمية، فقد عرف عبدالقادر التنمية المستدامة بأنّها "عملية الإبداع والتطوير والتجديد ودعم البحث العلمي وزيادة الوعي العام بالقضايا الإنسانية المختلفة والحفاظ عليها، والتنافس على الحصول على المعلومات والأساليب التعليمية وما هو جديد عبر التكنولوجيا الحديثة وتحسين المناهج التعليمية"([30]).

ومن زواية اقتصادية وتكنولوجية وإدارية، فقد عرف كواندو (Ukwandu) التنمية المستدامة، بأنّها عملية تغيير يتناغم فيها استغلال الموارد الطبيعية وتوجهات الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي وتعزيز الإمكانات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم([31]).

وترى الدراسة الحالية، بأنّ التمنية المستدامة من المنظور التعليمي والإداري، **(أنّها قدرة المؤسسات التعليمية على استثمار الكادر المؤهل لنقل المعرفة النظرية والتطبيقية إلى مدخلات التعليم، وتحويلها إلى مخرجات تخدم المجتمع والبيئة، فيتحقق بذلك التميز والقدرة على المنافسة، كما أنّ التنمية المستدامة في القطاع المؤسسي هي التمكين من ممارسة الصلاحيات في نطاق الهيكل التنظيمي المرن على ضوء الأنظمة والقوانين دون الرجوع لجهات نافذة في تسيير الأعمال، حتى تتمكن المؤسسات من تقديم خدمات متميزة، بأقل تكلفة و اقصر وقت، مما يجعل المستفيدون يشعرون عنها بالرضا)**.

- **أبعاد التنمية المستدامة: Sustainable Development Dimensions**

يمثل البعد الأقتصادي والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي([32]) الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، ولكن فإنّ البعد البشري والبعد المؤسسي ذات صلة وثيقة بالأبعاد الرئيسية كونهما عاملان مهمان في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وفي مقدمتها اليمن، كما تراه هذه الدراسة، وهو ما تم اعتمادهما في دراسة متغير التنمية المستدامة وعلاقته براس المال الفكري، وفيما يلي توضيح للبعد البشري والبعد المؤسسي:

- **البعد البشري: Human Dimension**

---

[28]- الحداد، حسون محمد علي(2014)، **أثر إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في التعليم العالي في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ص296

[29]- الصقال، أحمد هاشم(2014م)، **متطلبات التنمية المستدامة في العراق ودور الموارد في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر المشترك، العراق، ص321.

[30]- عبدالقادر، حسين، مرجع سابق، ص143.

[31] -Ukwandu, D. C(2016). **An Exploration of the Different Dimensions of Sustainable Development**, Administrative Sciences, Volume 43,Supplement 1. P648.

[32]- United Nations, Economic and Social commission for Asia and Pacific, **Greening of Economic Growth Series:Integrating the three dimensions of sustainable development(2015). A framework and tools**, p7.

لقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 1990م التنمية البشرية بأنّها عبارة عن " عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات"[33]

فيمثل الإنسان المرتكز الرئيسي في التعريفات مقدمة حول التنمية المستدامة، لأنّ الإنسان هو الذي تعنيه مطالب العدالة والإنصاف والمساواة، ولذلك ركزت التعريفات على أنسان الحاضر وإنسان المستقبل، بمعنى، أنّ العمل على اشباع حاجات الانسان في الحاضر، يرادفها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حاجات إنسان المستقبل[34]، كما أنّ التنمية المستدامة تعني تلبية الاحتياجات للإنسان، فيلزم ذلك أنّ لا يعيش إنسان على حساب إنسان آخر، ولا شعب على حساب شعب آخر كما هو سلوك الدول الاستعمارية في ماضيها وحاضرها، وإن كانت تنادي بالتنمية المستدامة، فاستغلال ثروات وخيرات الشعوب تحت أي مسمى هو عين الظلم والاستبداد والتهكم المنافي للتنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار والسلام على كوكب الأرض.

"فالتنمية البشرية والتنمية المستدامة هما قضيتان متلازمتان. فالتنمية البشرية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياة مديدة يتمتع فيها بالصحة ويحصل على التعليم ويحقق ذاته، أما التنمية المستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد. فالتنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية حقا ما لم تكن مستدامة"[35].

ومن وجهة نظر هذه الدراسة، يمثل البعد البشري أحد أهم ابعاد التنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية خصوصاً اليمن، حيث يتحتم أن يكون لكل إنسان الحق في المشاركة في هذه الحياة، ويمثل التعليم كما هو أحد أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحد[36]، العنصر الرئيسي لتحقيق التنمية البشرية، سواءً كان ذلك التعليم في تنشئة الأجيال أو محو أمية الكبار، أو تطوير معارف ومهارات وقدرات طلاب الدراسات العليا من خلال التوسع في برامج الماجستير والدكتوراه، أو محو الأمية الأكاديمية، والقصد من محو الأمية الأكاديمية، هو التحول من تراكم الشهادات عند الأكاديمين إلى تراكم علمي ومعرفي، بحيث تتحول العقول من عقول تقليدية إلى عقول مبدعة ومبتكرة وفاعلة ومؤثرة وقادرة على المشاركة في البناء المعرفي والمؤسسي وقادرة على نقل المعرفة إلى الأجيال القادمة نظرياً وتطبيقياً، بحيث تصبح الممارسات والسلوكيات ناتجة عن الملاحظة والتجربة القائمة على المعرفة التي تفسرها المواهب والمهارات التي يتميز بها العقل الأكاديمي، فتصبح المعرفة لدى الكادر الأكاديمي والمعرفة والأنظمة والهياكل التي تمتلكها المؤسسة

---

[33]- أبو العلاء، سهير عبداللطيف(2013)، **دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة**، رؤية مقترحة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، امعة القصيم، المجلد 6، العدد: 2، ص582.

[34]- الحسن، عبدالرحمن محمد(2011)، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**، بحث مقدم إلى ملتقى "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة- جامعة المسيلة" تم الاقتباس في 10 سبتمبر 2021، من:
https://www.researchgate.net/publication/326408723

[35]- إبراهيمي، نادية ، مرجع سابق، ص29.

[36]- الأمم المتحدة، جنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، **أهداف التنمية المستدامة**، تم الاقتباس في 9 سبتمبر 2021، من :
https://uncitral.un.org/ar/about/sdg

التعليمية جزء لا يتجزأ من مخزونها الفكري، وهو ما يعكس قدرات المؤسسة التعلمية المتميزة في المخرجات البشرية والمخرجات العلمية التي تخدم البيئة والمجتمع، ليتأكد بذلك السير في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة.

- **البعد المؤسسي: Institutional Dimension**

المقصود بالبعد المؤسسي هو تطوير وتحيقيق تنمية مؤسسية مستدامة في القطاع العام، بحيث تتسم المؤسسات العامة بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها، والتي من خلالها يمكن القول بتطوير وتحقيق التنمية المستدامة، في ظل مجتمعات تشعر بالأمن والاستقرار، وتبادل المؤسسات العامة الرضا عن الدور الذي تقوم به في تقديم الخدمات، وتلبية رغبات المجتمع،

فالبعد المؤسسي هو "المسئول عن تحقق التكامل لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة. لهذا يركز على الرؤية للمؤسسات التنموية المستدامة ودور الدولة في التنمية المستدامة والإدارة الإستراتيجية والقيادة المستدامتين، والشراكة والمحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات المستدامة"([37]).

فالبعد المؤسسي للتنمية المستدامة، يعني قدرة المؤسسات التعليمية والخدمية على تطوير وتحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع الخطط وتنفيذها، باعتبارها المكنة الديناميكية داخل الدولة، والمسؤولة عن تحويل المدخلات إلى مخرجات تتفق وأهداف التنمية المستدامة وتطلعات المستفيدين.

ووفقاً للمنهج المؤسسي التنموي المستدام، يجب أن تعمل جميع المؤسسات التعليمية والخدمية في شكل بناء عضوي مترابط، بحيث أنّ تدبير وتسيير الأعمال يكون وفق خطط مشتركة، تتفاعل معها جميع مكونات هذه المؤسسات كخلايا نحلية قائمة بأدوارها دونما التسلط والازدواج والتداخل في تنفيذ الخطط، لأنّ التنمية المستدامة تعتمد على الإدارة الجيدة والمشاركة الفاعلة والعمل المشترك والشفافية والمساءلة، وبغير هذا الترابط والتفاعل، تفشل الخطط، وتضيع الجهود، وتسوء العلاقات بين المؤسسات مع بعضها البعض، وبين المؤسسات والمستفيدين ([38]).

وفي ظل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات المختلفة، فقد كان لعلماء الإدارة دورهم في إطلاق بعض المفاهيم الإدارية بهدف تحقيق تنمية إدارية مستديمة، مثل الإدارة الاستراتيجية المستديمة والقيادة المستديمة، باعتبار الإدارة الأستراتجية المرتكز الرئيسي في العمل المؤسسي، حيثتساعد المؤسسات على فهم البيئة الداخلية والخارجية اجتماعيا وأخلاقياً وسياسياً لتتمكن من التفاعل معها وفق الأهداف المحددة([39])، كما أنّ التنمية المستدامة لا تنفصل عن القيادة الرشيدة، وذلك لما للقيادة من خصائص تمكنها من تطوير وتحقيق التنمية المستدامة([40])، لأنّ القيادة بما تمتلك من خصائص قادرة على تحقيق تنمية بشرية وتنمية إدارية، وهو ما يجعل

---

[37]- عبدالغني، محمد فتحي(2020)، **تطور مفهوم التنمية المستدامة وأ بعاده ونتائجه في مصر**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص427.

[38]عبد الغني، محمد فتحي، مرجع سابق، ص427.

[39]-Stead, J. G. AND Stead, W. E. (2008), **Sustainable strategic management: An evolutionary perspective**,Int. J. Sustainable Strategic Management, Vol. 1, No. 1, P 68.

[40] -Visser, W., & Courtice, P. (2011**). Sustainability Leadership: Linking Theory and Practice**.SSRN Electronic Journal, retrieved in September 9, 2021, from:

https://www.researchgate.net/publication/228320235_Sustainability_Leadership_Linking_Theory_and_Practice

المؤسسات تحول المدخلات إلى مخرجات تمكنها من المنافسة وتصفها بالتميز، ويشعر المستفيدين بالرضاء عن أداء هذه المؤسسات.

وفي ضوء ما سبق، فالبعد البشري والمؤسسي المستديمين مرتكزان رئيسيان في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن في كافة المجالات إن أعطيا هذان البعدان الأهتمام الكافي دونما تقييد للخطط الإنمائية الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية والمؤسسية.

وكما تمت الإشارة سابقاً إلى أهمية الجامعات باعتبارها المنطلق إلى تحقيق تنمية المجتمعات في كافة المجالات، فإنّ برامج الدراسات العليا هي أحد أهم مؤشرات السير نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما ينتجه رأس المال الفكري من خلال تلك البرامج من عقول مبدعة ومبتكرة ودراسات علمية بالغة الأهمية في خدمة الإنسان والبيئة.

المطلب الثالث: العلاقة بين رأس المال الفكري والتنمية المستدامة

يمثل رأس المال الفكري الثروة الحقيقية لدى المنظمات[41]، وهو ما يؤكد أهميته في تحقيق التنمية المستدامة، كما تتأكد أهمية التنمية المستدامة في شموليتها وتلبية حاجات انسان الحاضر والمستقبل، ويعتبر الإستثمار في رأس المال الفكري السبيل إلى تحقيق أهداف المنظمات المعرفية والخدمية لما يمتلك من مكونات كفيلة بتحقيق ذلك، كما هو قادر على تحويل المدخلات إلى مخرجات تتفق وأهداف التنمية المستدامة وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبة بين رأس المال الفكري وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة، وإذا ما أردات الدول النامية وفي مقدمتها اليمن تحقيق قفزة نوعية في كآفة المجالات وتتمكن من تطوير وتحقيق التنمية المستدامة، فعليها بالاستثمار والاستفادة من رأس المال الفكري وتفعيله وتنشيط دوره في القطاع التعليمي والخدمي، خصوصاً في الجامعات من خلال اعتماد برامج الدراسات العليا لتصبح المخرجات عقولاً مبدعة والدراسات إسهامات نافعة، وعلى العكس، فقدأثبتت بعض الدراسات الطبيقية التي تناولت رأس المال الفكري في اليمن ضعف رأس المال الفكري في المؤسسات الخدمية والمعرفية على مستوى الجمهورية اليمنية، وعدم الاستثمار فيه والاستفادة منه[42].

ووفقاً لمكونات رأس المال الفكري، يعتبر رأس المال البشري أهم مكون في رأس المال الفكري، لما يمتلكه من معرفة وقدرات وخبرات ومهارات هي سبب تميز المنظمات وقدرتها على المنافسة[43].

وقياساً للعلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة، فإنّ التنمية المستدامة تركز على التطوير في كافة المجالات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية، وتفسح المجال لمشاركة جميع فئات المجتمع في اشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم بصورة مستمرة، دونما الإضرار بحاجات أجيال المستقبل، وبهذا فإنّ البعد البشري والبعد المؤسسي هما محور

41- المفرجي، عادل حرحوش، وصالح أحمد علي. (2003). **رأس المال الفكري : طرق قياسية وأساليب المحافظة عليه**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 14.

42-عبدالله، نعمان احمد علي. (2012). **التخطيط الاستراتيجي مدخل لتنمية الموارد البشرية في الجامعات اليمنية (دراسة تطبيقية)**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر، ص ص 197-198.
كذلك انظر:
-بافقير، سالم محمد سعيد (2014). **قياس أثر رأس المال الفكري والإفصاح عنه على أداء منشآت الاعمال: دراسة تطبيقية على منشآت الاعمال في الجمهورية اليمنية**. مجلة الاندلس للعوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الاندلس، اليمن، العدد:1، ص169.
-العودي، محمد قايد(2020)، **دراسة تحليلية لعلاقة رأس المال الفكري بالأداء الجامعي بالتطبيق على جامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية**، مجلة كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد: 70 ، ص ص210-217.

43- العودي، محمد قايد، مرجع سابق، ص30.

تركيز التنمية المستدامة وفقاً لهذه الدراسة خصوصاً في اليمن التي يعاني الانسان فيها من البؤس والحرمان، وتعاني المؤسسات من الفساد الإداري، وفاعلية العقول النافذة، وتقييد العقول المبدعة، مما جعل رأس المال البشري يهاجر إلى دول العالم(44)، وهو ما يلزم الاهتمام برأس المال البشري باعتباره القادر على تجاوز مشكلات التنمية المستدامة ببعديها البشري والمؤسسي، لما يمتلكه من خصائص يمكن استثمارها في تحقيق التنمية البشرية على المستوى التعليمي والمؤسسي، بحيث يتم نقل المعرفة وما يصحبها من مهارات وقدرات إلى مدخلات القطاع التعليمي والمؤسسي سواءً من خلال تدريب العاملين في القطاع العام أو من خلال التعليم واعتماد برامج الدراسات العليا التي بواسطة رأس المال البشري تؤهل الطلبة وتمكنهم من دراسة الظواهر وتفسيرها وتحليلها نظرياً وتطبيقياً، والتي تنعكس إيجابياً على خدمة البيئة والمجتمع(45).

وفي ضوء دور كل من رأس المال البشري والتنمية المستدامة، فقد ثبتت وجود علاقة ذات طبيعة موجبة بين رأس المال البشري وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة، ببعديها البشري والمؤسسي.

وأما قياس علاقة رأس المال الهيكلي بالتنمية المستدامة، فقد تأكد سابقاً دور التنمية المستدامة في العمل على تحقيق تطلعات الأجيال، ورأس المال الهيكلي كما عرفّناه بالمعرفة الصريحة والثقافة التنظيمية والعمليات الإدارية ونظم المعلومات والسياسات والإجراءات والهيكل التنظيمي داخل المنظمة، فهو يمثل من الجانب الأخر مخزوناً مهماً داخل المنظمة، فإذا ما تم استثمار هذه المخزون دونما تسلط أو تدخل من العقول النافذة كما هو الواقع في اليمن، فإنّ المنظمة المعرفية أو الخدمية ستكون بيئة خصبة لرأس المال البشري، بحيث يستطيع القيام بدوره الفاعل في تحقيق أهداف المنظمات المعرفية والخدمية، ومنها العمل على تطوير وتحقيق التنمية المستدامة، لأنّ رأس المال الهيكلي مخزون باق داخل المنظمة وتسطيع التصرف به ويستمر معها ويجعلها قادرة على التميز والمنافسة(46)، والتنمية المستدامة هي عملية مستمرة وقابلة للتجدد في ظل الموارد المتاحة والإمكانات التي تمتلكها المنظمات، ليتأكد بذلك وجود علاقة موجبة بين رأس المال الهيكلي وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يعتبر رأس مال العلاقات مكوناً مهماً واستراتيجياً داخل المنظمة، سواءً كانت معرفية أو خدمية، وذلك لما يمثله من ثمرة جهد المنظمة نحو البيئة الداخلية والبيئة الخارجية(47)، فرأس مال العلاقات هو مخرجات المنظمة المعرفية من كادر مؤهل وخبراء وعلماء وبحوث ودراسات ومؤتمرات تخدم البيئة والمجتمع، وينعكس ذلك إيجاباً على شهرة وسمعة المنظمة أمام جميع المستفيدين، مما يزيد في ارتفاع عدد مدخلات التعليم، والمردود المادي العائد من العلاقات الواسعة بين الجامعة ومؤسسات القطاع العام والخاص نتيجة الدراسات التشخيصية والعلاجية التي تقدمها الجامعة لتلك المؤسسات، وهو ما يتطلب التوسع في اعتماد برامج الدراسات العليا والمراكز البحثية حتى يلعب هذا المكون دوره الإيجابي الفعّال، كما أنّ رأس مال العلاقات في القطاعي المؤسسي يعكس مستوى نضج المنظمة المؤسسي

44- فريق مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية(2018)، **مكافحة الفساد في اليمن**، مركز الدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ص ص 4- 42.

45إبراهيمي، نادية، مرجع سابق، ص ص 12-13.

46- Secundo G. Elena-Perez S. MartinaitisZ. and Leitner K. H. O. P. Cit, p422.

47- Golshahi, A. Estahbanati, F. K. Haghparast, A. A. GhalehNou, Z. R. and Firoziani, E, O. P. Cit, p171.

وقدرتها على تسيير المهام وتقديم الخدمات للمستفيدين، ومقدار رضا المستفيدين تجاه المنظمة[48]، وعلى أساس ذلك، فالتنمية المستدامة هي تعني تحقيق رضاء المستفدين واشباع حاجتهم مع الحفاظ على جاجات الجيل القادم، وبهذا تتأكد العلاقة الموجبة بين رأس مال العلاقات وتطوير وتحقيق التنمية المستدامة، لأنّ كل منهما هدفه التنمية المستدامة في كافة المجالات، وبالأخص منها البعد البشري والبعد المؤسسي وفقاً لرؤية هذه الدراسة، ولكن بشرط أن تحسن المؤسسات المعرفية والخدمية في اليمن صورتها وسمعتها المفقودتين أمام المستفيدن، خصوصاً مع الأزمات والصراعات التي تعاني منها منذ2011م[49] التي ضاعفت من تدهور دور الجامعات والمؤسسات الخدمية من القيام بدورها المتميز، إذا ما أردات تحقيق نقلة نوعية في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة .

- **النتائج والتوصيات**
- **النتائج**

- يقوم رأس المال الفكري بدور مهم في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة باعتباره الثروة الحقيقة التي تمكن المنظمات المعرفية والخدمية من القيام بمهامها وواجباتها على أكمل وجه، إذا ما تم استثماره والاستفادة منه من خلال تمكينه داخل الجامعات والمؤسسات الخدمية، والتوسع في اعتماد برامج الدراسات العليا والمراكز البحثية لتنتقل خصائص رأس المال الفكري إلى مخرجات الجامعة بدلا من الجمود والاقتصار على الإمكانات التقليدية والقديمة، والاعتماد على الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية، خصوصاً في اليمن التي تعاني من ضعف هذا المخزون الثمين.
- يعتبر رأس المال البشري أهم مكونات رأس المال الفكري، وعليه المعتمد في إحداث النهضة في كافة المجالات خصوصاً في تحقيق التنمية البشرية المستدامة والبناء المؤسسي المستدام، وبإعتماد برامج الدراسات العليا والمراكز البحثية، فإنّ الإستثمار في مخزون رأس المال البشري سيكون أعظم، وسوف يتولد منه رأس مال فكري مستقبلي، يتظافر مع المخزون الحالي لتحقيق التنميةالمستدامة، إلا أنّ واقع رأس البشري في اليمن يؤكد على تهميشه، وهو ما دفع بالكثير من العقول المبدعة إلى مغادرة اليمن إلى دول المهجر.
- يمثل راس المال الهيكلي البيئة الخصبة التي تمكن رأس المال البشري من القيام بدوره في تطوير وتحقيق التنمية المستدامة سواءً كان ذلك في المنظمات المعرفية أو الخدمية، ولكن هذه البيئة في اليمن ضعيفة جداً وغير معدة لاستثمار رأس المال لبشري، حيث لازالت البنية التحتية غير مهئية لاعتماد برامج الدراسات العليا في كثير من الكليات للقصور في الكادر الأكاديمي لتغطية جميع البرامج، أو عدم كفاية الأبنية والمعدات اللازمة لاعتمادها.
- يعتبر رأس مال العلاقات الناتج المشترك لتفاعل راس المال البشري ورأس المال الهيكلي، حيث يعكس دور المنظمات المعرفية والخدمية و قدراتها على استقبال المدخلات وتحويلها إلى مخرجات ذات قيمة كبيرة في خدمة البيئة

[48]- Bezhani, I. (2010) **Intellectual Capital Reporting at UK Universities**. Journal of Intellectual Capital, Vol. 11 Iss: 2, p186.
[49]- فريق مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 4-42.

والمجتمع، سواءً كان ذلك في المنظمات المعرفية من خلال تخريج العلماء والمفكرين والمبدعين وتقديم الدراسات العلاجية لمشاكل البيئة والمجتمع، أو في تطوير وتحقيق النمو المؤسسي في القطاع العام، ورفع مستوى قدرته في تسيير الأعمال وتدبير الشئون العامة لاشباع رغبات المستفدين وتلبية حاجاتهم، وهو ما تهدف إليه الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولكن الواقع في اليمن يؤكد ضعف راس مال العلاقات بسبب ضعف رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي، مما يؤكد ضعف العلاقة بين المؤسسات المعرفية والخدمية والمستفيدين، وشعور المستفيدن بعدم الرضا عن هذه المؤسسات وأداءها.

- وجود تفاعل طردي بين رأس المال الفكري و تطوير وتحقيق التنمية المستدامة، أي أنّ الاستثمار في رأس المال الفكري، يجعل من تطوير وتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات أمراً ممكناً.

- **التوصيات**

- ضرورة الاهتمام برأس المال الفكري والاستثمار فيه باعتباره الثروة الحقيقية القادرة على تحقيق التنمية المستدامة، ببعديها البشري والمؤسسي، خصوصاً في الدول النامية وفي مقدمتها اليمن.
- تمكين رأس المال الفكري داخل الجامعات والمؤسسات الأخرى للقيام بدوره، من خلال اعتماد برامج الدراسات العليا والمراكز البحثية وإيجاد المناخ التنظيمي الملائم والمرن لنقل خصائص رأس المال الفكري إلى الجامعات والمؤسسات الخدمية، وتأهيل المخرجات البشرية والدراسات البحثية لتكون جزءً من رأس المال الفكري المستقبلي.
- العمل على تنمية العنصر البشري تعليماً وتأهيلاً وتدريباً سواءً كان ذلك في المنظمات المعرفية أو الخدمية، باعتباره أهم بُعد في التنمية المستدامة، وهو المقصد من كل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة العمل على تطوير الأداء المؤسسي بصفة دائمة ومستمرة في ضوء القوانين واللوائح والهياكل التنظيمية ومتطلبات التنمية، ومنع تدخل العقول النافذة الخارجة عن إطار القانون في تسيير المهام، حتى تتمكن القطاعات من تحقيق الإداء المؤسسي المتميز والمستدام.

المراجع :

المراجع العربية:

الكتب:

1. المفرجي، عادل حرحوش، وصالح أحمد علي. (2003). **رأس المال الفكري : طرق قياسية وأساليب المحافظة عليه**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

الكتب المترجمة:

1. أستيوارت، توماس (2004). **ثروة المعرفة "رأس المال الفكري"**. ترجمة/ علا أحمد صلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر. القاهرة.
2. وهيبة، سراج، وعبدالحميد، ستي (2011). **أساليب وسياسات الاستثمار في رأس المال الفكري**. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، ص ص1-19.

الدوريات والمقالات:

1. أبو العلاء، سهير عبداللطيف(2013)، **دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة**، رؤية مقترحة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، امعة القصيم، ، العدد: 2، ص ص 519-635.
2. الحداد، حسون محمد علي(2014)، **أثر إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في التعليم العالي في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك. ص ص283-313.
3. الصقال، أحمد هاشم(2014م)، **متطلبات التنمية المستدامة في العراق ودور الموارد في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر المشترك، العراق، ص ص 313-338.
4. العودي، محمد قايد(2020)، **دراسة تحليلية لعلاقة رأس المال الفكري بالأداء الجامعي بالتطبيق على جامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية**، مجلة كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد: 70 ، ص ص195-234.
5. بافقير، سالم محمد سعيد (2014). **قياس أثر رأس المال الفكري والإفصاح عنه على أداء منشآت الاعمال: دراسة تطبيقية على منشآت الاعمال في الجمهورية اليمنية**، مجلة الاندلس للعوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الاندلس، اليمن، العدد:1، ص ص117-177.
6. عبدالقادر، حسين (2014)، **استغلال أ رس المال الفكري لزيادة نسبة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص المؤتمر العلمي المشترك، ص ص133- 163.
7. فريق مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية(2018)، **مكافحة الفساد في اليمن، مركز الدراسات الاستراتيجية، صنعاء، ص ص 1- 49.**
8. مبروك، فاطمة (2016)، **التنمية المستدامة أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، **العدد:13، ص ص 13-16.**

البحوث مقدمة في المؤتمرات:

1. الطويل، أحمد أكرم رضا وأغا، أحمد عوني (2010)، **متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي و أثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دارسة تحليلية لأراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن والذي بعنوان "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة: من 11-13اكتوبر.

الرسائل العلمية:

1. إبراهيمي، نادية(2013)، **دورالجامعة في تنمية رأس المال البشري في تحيق التنمية المستدادة (دراسة حالة: جامعة المسيلة)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
2. البشدري، صلاح الدين بابكر محمد (2010). **مساهمة رأس المال الفكري في إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة (دراسة إستطلاعية لآراء عينة من المدراء في الخاص في مجموعة مختارة من شركات القطاع.)** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية.
3. العودي، محمد قايد أحمد (2019)، **علاقة رأس المال الفكري بإدارة الجودة الشاملة و أثرذلك على الأداء الجامعي بالتطبيق على جامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.
4. الكثيري، عبدالله بن راجح، (2013). **دراسة تقويمية لرأس المال الفكري بالجامعات السعودية ونماذج تعظيمه: دراسة حالة لجامعة الملك سعود.** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة، مصر.
5. عبدالله، نعمان احمد علي. (2012). **التخطيط الاستراتيجي مدخل لتنمية الموارد البشرية في الجامعات اليمنية (دراسة تطبيقية).** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر.
6. بوسعد، زكية(2018)، **استراتيجية التمكين ودورها في تنمية رأس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة "دراسة حالة الجامعات الجزائرية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
7. منصور، مروة محمد إبراهيم (2015). **دورالتعلم التنظيمي في تنمية رأس المال الفكري: دراسة تطبيقية على الجامعات الحكومية المصرية.** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.

مصادر الكترونية:

1. الحسن، عبدالرحمن محمد(2011)، **التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم إلى ملتقى "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**- جامعة المسيلة" تم الاقتباس في 10 سبتمبر 2021، من: **https://www.researchgate.net/publication/326408723**
2. **الأمم المتحدة**، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، **أهداف التنمية المستدامة**، تم الاقتباس في 9 سبتمبر 2021، من :**https://uncitral.un.org/ar/about/sdg**

3. كبة، سلام إبراهيم عطوف (2007)، **التنمية المستدامة في العراق الحديث**، الحوار المتمدن، الإدارة والإقتصاد، العدد: 2047، تم الاقتباس في 7/ 9/ 2021، من: **https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=10995**

المراجع الاجنبية Foreign References:

Books:

1. Al-Ali, N. (2003). **Comprehensive Intellectual Capital Management**: **Step by Step**. John Wiley and Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
2. Fincham, R. and Roslender, R. (2003). **The Management of Intellectual Capital and its Implications for Business Reporting**. 1st ed, The Institute of Chartered Accountants of Scotland, University of Stirling.
3. Moore, L. and Esq, L. C. (2008). **Intellectual Capital in Enterprise Success: Strategy Revisited.** John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

Periodicals and Articles:

1. Bezhani, I. (2010) **Intellectual Capital Reporting at UK Universities**. Journal of Intellectual Capital, Vol. 11 Iss: 2, pp.179 – 207.
2. Cabrita, M. and Vaz, J. (2006). **Intellectual Capital and Value Creation: Evidence from the Portuguese Banking Industry**. The Electronic Journal of Knowledge Management, Volume 4 Issue 1, pp 11-20.
3. Edvinsson , L. Hofman, P. and Jacobsen,, K. (2005). **Intellectual Capital in Waiting: Astrategic IC Challenge**. Handbook of Business Strategy, Vol. 6 Iss 1 pp. 133 – 140.
4. Flöstrand, P. (2006). **The Sell Side: Observations on Intellectual Capital Indicators**. Journal of Intellectual Capital, Vol. 7 Iss 4 pp. 457 – 473.
5. Golshahi, A. Estahbanati, F. K. Haghparast, A. A. GhalehNou, Z. R. and Firoziani, E. (2015). **Identifying and Ranking Indicators of Intellectual Capital in Higher Educational institutions from Perspective of Faculty Members: A Case Study University of S and B**. Journal of Scientific Research and Development, 2: 3, PP. 169-176.
6. Guthrie, J. (2001). **Measurement and Reporting of Intellectual Capital**, Journal of Intellectual Capital, 1 (2), pp.1-12.

7. Indiyati, D. (2015). **Intellectual Capital Development in Higher Education in Indonesia**. Faculty of Economics,JenderalAchmadYani University, Vol. 13, No. 7, pp. 6033-6051.
8. Jakubowska, A. and Rosa,A. (2014). **Significance of Higher Education in Creating of Intellectual Capital**. Human Resources Management & Ergonomics, Volume VIII, pp. 48-60.
9. **K**night, D. J. (1999). **Performance Measures for Increasing Intellectual Capital**. Strategy & Leadership, Vol. 27 Iss 2 pp. 22 – 27.
10. Makarov, P. (2010). **Intellectual Capital as an Indicator of a Sustainable Development**, Journal of Sustainable Development, Vol. 3, No. 3, PP.85-90.
11. Marr B. and Moustaghfir K. (2005). **Defining intellectual capital: a three-dimensional approach**. Management Decision, Vol. 43 Iss 9 pp. 1114 – 1128.
12. Petty, R. and Guthrie, J. (2000). **Intellectual Capital Literature Review**. Journal of Intellectual Capital،Vol. 1 Iss 2 pp. 155 – 176
13. Pearse, N. J. (2009). **The Role of Experiences in Creating and Developing Intellectual Capital**. Management Research News, Vol. 32 Iss 4 pp. 371 – 382.
14. Ramirez, Y. and Vanderdonckt, J. (2013). **Empirical Evidence for the Increasing Importance of Intellectual Capital Reporting in Higher Education Institutions.** International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 8, pp. 39-51.
15. Roos, G. Bainbridge, A. and Jacobsen, K. (2001). **Intellectual Capital Analysis as a Strategic Tool**. Strategy & Leadership, Vol. 29 Iss 4. Pp. 21-26.
16. Roos, G. and Roos, J. (1997). **Measuring your Company's Intellectual Performance**. Long Range Planning, Vol. 30 3, , p. 413- 426.
17. Stead, J. G. AND Stead, W. E. (2008), **Sustainable strategic management: An evolutionary perspective**, Int. J. Sustainable Strategic Management, Vol. 1, No. 1, Pp.62-81.
18. 77. Secundo G. Elena-Perez S. Martinaitis Z. and Leitner K. H. (2015). **An Intellectual Capital Maturity Model (ICMM) to Improve Strategic Management in European Universities**, A Dynamic Approach. Journal of Intellectual Capital, Vol. 16 Iss: 2, pp.419 – 442.
19. Ukwandu, D. C(2016). **An Exploration of the Different Dimensions of Sustainable Development**, Administrative Sciences, Volume 43,Supplement 1. Pp.647-655.
20. Wexler, M. N. (2002. **Organizational Memory and Intellectual Capital**. Journal of Intellectual Capital., Vol. 3 Iss 4 pp. 393 – 414.

21. Youndt, M. A., Snell, S. A. and Dean, Jr. J. W., and Lepak, D. P. (1996). **Human Resource Management, Manufacturing Strategy, and Firm Performance**.The Academy of Management Journal, Vol. 39, No. 4, pp. 836-866.

Conferences and Annual Meetings:

1. Alzameli, A. and Abbas, S. (2015). **The Indicators of Measuring Intellectual Capital in Higher Education Institutions**. **2nd**International Conference on "New Directions In Multidisciplinary Research & Practice", Full Paper Proceeding Vol. 2, 83-97.
2. Lansu, J. B. Peter Sloap, J. B, &Mieras, R. D (2010). **Learning in Networks for Sustainable Development, Proceedings of the 7th International Conference on Networked Learning**, Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, the Netherlands.

Studies and work papers:

1. Bontis, N. (1998). **Intellectual Capital: An Exploratory Study that Develops Measure and Models**. Management Decision, value 36, No; 2.
2. Delgado, M. (2010). **The Role of Intellectual Capital Assets on the Radicalness of Innovation: Direct and Moderating Effects**. Work Paper, Madrid.
3. Marr, B. (2008). **Impacting Future Value: How to Manage your Intellectual Capital**. The Society of Management Accountants of Canada, the American Institute of Certified Public Accountants and The Chartered Institute of Management Accountants.
4. Swart, J. (2005). **Identifying the Sub-components of Intellectual Capital: a Literature Review and Development of Measures**. Working paper, University of Bath School of Management.
5. United Nations, Economic and Social commission for Asia and Pacific, **Greening of Economic Growth Series:Integrating the three dimensions of sustainable development(2015). A framework and tools**.

Electronic Resources:

1. Visser, W., & Courtice, P. (2011). **Sustainability Leadership: Linking Theory and Practice**. SSRN Electronic Journal, retrieved in September 9, 2021, from **:**
https://www.researchgate.net/publication/228320235_Sustainability_Leadership_Linking_

درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي

The Degree to Which Postgraduate Students at Amran University Possess Knowledge Economy Skills

د. فائز ناصر علي

Faez Nasser Ali

أستاذ اقتصاديات التعليم المساعد

Assistant Professor of Economics of Education

كلية التربية والعلوم التطبيقية والآداب – جامعة عمران، عمران/ اليمن

Amran University/ Amran City - Yemen

الملخص:

هدفت الدراسة إلى كشف درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستبانة تكونت من (63) فقرة موزعة على ثمان محاور، تم تطبيقها على عينة بلغت (51) مشاركاً بنسبة (40%) من مجتمع الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة امتلاك الطلبة لمهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة كبيرة لجميع المحاور، جاءت المهارات المهنية والحياتية في المرتبة الأولى، وجاءت المهارات الأساسية والمعرفية في المرتبة الأخيرة، كما أظهرت عدم وجود فروق إحصائية تبعا لمتغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مهارات الاقتصاد المعرفي، طلبة الدراسات العليا، جامعة عمران.

Abstract:

The study aimed to reveal the degree to which postgraduate students at Amran University possess knowledge economy skills from their point of view. The study used the descriptive approach. a questionnaire , which consisted of (62) items distributed over eight. The questionnaire was applied to a sample of graduate students consisting of (51) participants. representing (40%) of the study population . The results of the study showed that the degree of students' possession of knowledge economy skills was big in all axes of the questionnaire. The professional and life skills ranked first , while the basic and cognitive skills came in the last. Also revealed that there were no statistically significant differences according to the study variables.

Key Words: knowledge economy skills, postgraduate students, Amran University.

مقدمة

يشهد العالم اليوم توسعاً كبيراً وسريعاً في المعرفة والحصول عليها ووسائل انتاجها وتوزيعها، بحيث أصبحت المعرفة القاعدة الأساسية للإنتاج والثروات في جميع الأنشطة مهما كانت طبيعتها ومجالاتها، والمحرك الرئيس للمنافسة الاقتصادية، من خلال القيمة المضافة العالية للمنتجات التي تقدمها المعرفة، وزيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة.

أدى هذا التوسع إلى تغيير ملامح الاقتصاد العالمي ليصبح أكثر اعتماداً على رأس المال الفكري والمهارات والتقنيات الحديثة، واعتبار الموارد البشرية المؤهلة والتراكم المعرفي أكثر أصول الإنتاجية قيمة في إطار اقتصاد المعرفة،(بابكر، 2021، 6) كما أعاد اقتصاد المعرفة تشكيل طبيعة العمل وطريقة حل المشكلات، والقيمة المضافة للاقتصاد، بحيث جعل الحاجة إلى الابتكارات أكثر تحدياً،(Bejinaru & Prelipcean, 2017, 351) وأصبح الاستثمار في المعرفة أحد أهم عوامل الإنتاج، فالدول التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي هي التي امتلكت إمكانيات معرفية أكثر، وبالتالي حققت الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي.

وشهد الانتقال إلى اقتصاد المعرفة تغيرات تكنولوجية ومؤسسية واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، وكان له تأثير مجتمعي أوسع بكثير مما هو معروف، تميز بالتبني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وانحياز في التوظيف لصالح مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز آفاق توظيف أولئك الذين يتمتعون بمهارات عالية المستوى، حيث تم تكييف العديد من المؤسسات التي تدعم الاقتصادات المتقدمة لتمكين الشركات من تلبية الاحتياجات الجديدة لاقتصاد المعرفة.(Diessner, et al, , 2021, 4)

وقد أدى هذا الانتقال إلى زيادة الضغط على عدم المساواة في جميع الديمقراطيات المتقدمة، فقد لوحظ اختلافات مذهلة في مسارات عدم المساواة في الاقتصادات المختلفة،(Hope, Angelo, 2019, 266) ونظراً لوجود تفاوت في الثروة، وآفاق التوظيف، والمساواة الاجتماعية، وتوافر التكنولوجيا، والابتكار، ومستوى التعليم بين البلدان، فقد حال كل ذلك دون وصول أغلب الدول إلى اقتصاد المعرفة، فعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدول الخليج العربي، إلا أنها لم تصل إلى اقتصاد المعرفة، لعجزها عن تلبية العديد من متطلبات الاقتصاد المعرفي، والضعف لديها في التقدم الاجتماعي والابتكار، وبيانات الملكية الفكرية، كما أن بعض الدول لديها دخل مرتفع مثل سنغافورة وإيرلندا وأيسلندا، إلا أنها تفتقر إلى المعرفة والابتكار لتوليد منتجات المعرفة الخاصة بها، والبعض الآخر من الدول مثل عُمان وإسبانيا ونيوزيلندا وبولندا والمجر تستخدم تقنية عالية إلى حد ما، لكنها تستورد معظم منتجاتها المعرفية، ودول أخرى مثل روسيا والولايات المتحدة وألمانيا وكندا وإسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان تمتلك قوة في إنتاج المعرفة، لكن عدم قدرتها في السيطرة على جائحة Covid-19 أعاقها أن تكون اقتصادات معرفة، وتبقى الدول التي تعدت الجائحة هي الوحيدات التي تفي بمعايير اقتصاد المعرفة مثل لوكسمبورغ وأستراليا وفنلندا وكوريا الجنوبية والصين وتايوان وليتوانيا.(Choong, Leung,2021, 32)

واستطاعت الهند أن تنافس الدول السابقة كاقتصاد قائم على المعرفة، وزيادة فرصها للنمو، ويرجع ذلك إلى رأس مالها البشري، على عكس الصين وغيرها من عمالقة الاقتصاد الآسيويين، فإن نمو الاقتصاد في الهند لم يكن مدفوعاً بالتصنيع، ولكن يرجع إلى مجموعة العمالة المهرة التي سمحت لها بالتحرك سريعاً في القيمة الاقتصادية، في العديد من الصناعات القائمة على المعرفة مثل تكنولوجيا المعلومات والاستشارات.(Sinha, 2021, 86)

وعلى الرغم من التنافس بين مختلف دول العالم في السعي لتحقيق الاقتصاد المعرفي، إلا أن الدول العربية لازالت في مستوى متدني قياساً بمثيلاتها من الدول النامية، (Choong, Leung,2021, 32) حيث أشار تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، إلى خروج الدول العربية من مستوى التنافسية في مجالات الابتكار والبحث العلمي والتدريب على المستوى العالمي،(المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2021) وعلى الرغم من هذا المستوى المتدني والخروج من مستوى التنافسية للدول العربية، تبقى اليمن في أخر القائمة العربية ب(13.56) نقطة على المستوى العربي، طبقاً لمؤشر الابتكار العالمي (2020) الصادر عن وكالة إنفوجرافيك العالمية(GII)،(إنفوجرافيك، 2021) كما تشير التقارير إلى انخفاض القوى العاملة الماهرة باليمن إلى (21.1%) من إجمال القوى العاملة للعام 2018م، وبلغت قيمة مؤشر رأس المال البشري لليمن (0.37)، بمعنى أن اليمن خسرت (63%) من إنتاجها بسبب عدم الاستثمار الكامل في رأس المال البشري.(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020، 7)

ويرجع التدني في مستوى التنافسية بالدرجة الأولى إلى ضعف التعليم وخصوصاً التعليم الجامعي، حيث يتطلب الوضع الحالي نمط جديد من التعليم، يقوم على تحديد المهارات والقدرات اللازمة لاقتصاد المعرفة وسوق العمل، وتزويد الطلبة بقدرات ومهارات القيادة والتواصل، ومهارات حل المشكلات، والتفكير النقدي والإبداعي، والعمل الجماعي،(Zelinska, et al, 2020,106) وتعد الدراسات العليا من أهم البرامج التي تقدمها الجامعات في هذا الجانب، لذا عمدت الكثير من الجامعات حول العالم إلى فتح برامج الدراسات العليا، ووفرت لها البيئات والإمكانات المناسبة، وأنفقت عليها أموال كبيرة، كنوع من الاستثمار والتنمية وصولاً إلى مجتمعات المعرفة.

وقد سعت الجامعات باليمن إلى فتح برامج الدراسات العليا في الكثير من التخصصات، إيماناً منها بالمشاركة في التقدم العلمي الذي يشهده العالم، والمساهمة في تأهيل الكادر الأكاديمي الذي يعمل بها،(المخلافي، 2021، 272) إلا أن مخرجات هذه البرامج لازالت قاصرة عن تلبية احتياجات المجتمع الفعلية التي يفرضها النظام العالمي التنافسي الراهن، الأمر الذي يتطلب تحسين كفاءتها حتى تستطيع توفير مخرجات عالية الجودة استجابة لتطلعات المجتمع وتحقيقاً لرغبة المستفيدين.(جبارة والفقيه، 2019، 89)

وجاء اهتمام الجامعات اليمنية بفتح برامج الدراسات العليا كضرورة حتمية، تضمن بقائها واستمرار فاعليتها في ظل التغيرات العالمية، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث تعتبر مستهلكة للمعرفة غير قادرة على إنتاجها، وبذلك تنطلق الدعوة إلى ضرورة الدفع ببرامج الدراسات العليا، للقيام بدورها في سبيل أنتاج المعرفة وتوزيعها، بما يعود بالنفع على الطلبة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم ليتمكنوا من المساهمة الفعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وصولاً الى مجتمع المعرفة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود دراسات وبحوث تتناول الاقتصاد المعرفي ومهاراته، وتأتي هذه الدراسة بصدد

الكشف عن درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي، من أجل الوقوف على مستوى امتلاكهم لهذه المهارات والعمل على تنميتها تنمية كاملة وشاملة، بما يجعلهم مساهمين فعليين في برامج التنمية الشاملة والمستدامة.

مشكلة الدراسة

تعد الدراسات العليا من أهم مراحل التعليم ارتباطاً بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال علاقتها بتنمية رأس المال البشري، حيث يتعلم الطلبة فيها على كيفية الحصول على المعرفة وانتاجها ومشاركتها وتطبيقها، التي تعتبر حجر الأساس للعبور إلى الاقتصاد المعرفي.

وقد تناولت العديد من التقارير والدراسات واقع مهارات الاقتصاد المعرفي لدى خريجي الجامعات اليمنية، حيث أشار تقرير البنك الدولي للعام 2010م إلى أن أعلى معدلات البطالة في اليمن توجد بين خريجي الجامعات أصحاب المستويات العليا من التعليم بنسبة (54%)، وعزوف أصحاب العمل عن توظيفهم والسبب يرجع إلى انخفاض جودتهم وعدم كفاية مهاراتهم،(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 85) وأوضحت نتائج دراسة جبارة والفقيه إلى افتقار برامج الدراسات العليا للبيئة التعليمية المناسبة من حيث مصادر المعرفة الحديثة ومستحدثات التكنولوجيا، وتدني قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس وتوظيفها في التدريس والبحث، وافتقارهم لروح العمل الجماعي،(جبارة والفقيه، 2019، 89) الذي انعكس بدوره على تدني قدرات ومهارات الطلبة وهو ما أكدته نتائج دراسة المخلافي إلى ضعف المهارات البحثية والإحصائية لدى طلبة الدراسات العليا،(المخلافي، 2021، 273) وكشفت نتائج دراسة شبيب وجود فجوة بين مخرجات برامج الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة، تمثلت في غياب برامج الدراسات العليا عن مواكبة التطورات المعرفية والتكنولوجية، وضعف المهارات المفترض أن يكتسبها الخريجين، كمهارات البحث واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.(شبيب، 2021، 314)

كما تظهر مشكلة الدراسة على مستوى جامعة عمران من خلال ملاحظات الباحث أثناء مشاركته في التدريس ضمن برامج الدراسات العليا بالجامعة، فقد لاحظ قصور وتباين في مستوى ممارسة الطلبة لمهارات الاقتصاد المعرفي، من هنا تولد لدى الباحث الشعور بهذه المشكلة ودفعه للقيام بهذه الدراسة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

1- ما درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفرد العينة نحو درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (النوع، التخصص، الكلية)؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم.

- كشف الفروق الإحصائية في متوسط تقديرات أفرد العينة نحو درجة امتلاك طلبة الدراسات لمهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (النوع، التخصص، الكلية).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إلى فيما يلي:

الجانب النظري:

- القاء الضوء على موضوع الاقتصاد المعرفي والدور الذي يلعبه في التحول إلى مجتمعات المعرفة.
- الاستفادة التي تقدمها الدراسة لقادة الجامعات وصانعي السياسات التعليمية، في رسم السياسات ووضع الأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بالاقتصاد المعرفي.
- المساهمة في إثراء المكتبة التربوية بالنتائج والتوصيات والمقترحات التي تعد منطلقاً للبحوث والدراسات التي تتناول مجال الاقتصاد المعرفي.

الجانب التطبيقي:

- تلبي جانباً من جوانب التطوير بالجامعة ممثلة في عملية التقييم لبرامج الدراسات العليا من خلال تزويدها بدرجة امتلاك طلبة الدراسات العليا لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم.

مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

- **الاقتصاد المعرفي**: "الاقتصاد الذي يتناسب فيه النمو بشكل مباشر مع توافر المعلومات وجودتها والوصول إليها، وتعتمد مثل هذه الاقتصادات على إنشاء واستيعاب ونشر المعلومات لخلق قيمة وتعزيز الابتكار والنمو المستدام".(Sinha, 2021, 121)
- **التعريف الاجرائي:** الاقتصاد الذي يتناسب فيه النمو بشكل مباشر مع توافر المعلومات وجودتها والوصول إليها، وتعتمد مثل هذه الاقتصادات على إنشاء واستيعاب ونشر المعلومات بين طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لخلق قيمة وتعزيز الابتكار والنمو المستدام.
- **مهارات الاقتصاد المعرفي:** "مجموعة من السلوكيات والأعمال والأنشطة التي تمكن الفرد من التعامل بدقة ومهارة مع المعرفة من أجل توظيفها بفاعلية في كافة المجالات الحياتية".(رمضان، 2015، 223)
- **التعريف الاجرائي:** مجموعة السلوكيات والأعمال والأنشطة التي تمكن طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران، من التعامل بدقة ومهارة مع المعرفة من أجل توظيفها بفاعلية في كافة المجالات الحياتية.
- **الدراسات العليا:**" يقصد بها برامج الماجستير والدكتوراه المعمول بها في كليات الجامعات".(المخلافي، 2021، 275)
- **التعريف الاجرائي:** يقصد بها برامج الماجستير المعمول بها حالياً في كليات جامعة عمران باليمن.

حدود الدراسة

تتكون حدود الدراسة مما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت على تحديد درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم.
- **الحدود المكانية:** جامعة عمران، اليمن.
- **الحدود البشرية:** طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران باليمن، ممثلة في طلبة الماجستير بكليتي التربية والتجارة، المتاحة حالياً بالجامعة.
- **الحدود الزمنية:** طبقت خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2021/2020م.

الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة إلى؛ الدراسات المحلية والعربية، والدراسات الأجنبية، وترتيبها زمنياً ترتيباً تصاعدياً من الأقدم إلى الأحدث وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المحلية والعربية

1- دراسة (الشريف، 2018) هدفت إلى التعرف على درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية من وجهة نظر قادة المدارس بالسعودية، استخدمت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (96) قائداً، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (30) فقرة شملت أربعة محاور (إدارة التعليم، ومهارات التفكير، وأسلوب حل المشكلات، ومهارات العمل الجماعي)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية كانت متوسطة، كما أشارت النتائج إلى وعدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغيري الدراسة (الخبرة، والمؤهل).

2- دراسة (أبو الحاج، 2019) هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة معلمي ومعلمات مديرية التربية والتعليم بلواء الجامعة لمهارات الاقتصاد المعرفي، ومعرفة أثرها في دافعية الإنجاز والتحصيل الأكاديمي للطلبة من وجهة نظرهم، استخدمت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (307) معلم ومعلمه، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (80) شملت سبعة محاور(اتخاذ القرارات والتفكير الناقد، والإبداع والابتكار والتطوير، وإدارة الذات والوعي الذاتي، وتقنيات التعلم والوسائل التعليمية، والتعاون والعمل الجماعي، وحل المشكلات)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة ممارسة المعلمين والمعلمات لمهارات الاقتصاد المعرفي كانت متوسطة، وأشارت إلى وجود علاقة طردية بين درجة ممارسة المعلمين والمعلمات لمهارات الاقتصاد المعرفي ودافعية الانجاز والتحصيل الأكاديمي للطلبة، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي)، لصالح الذكور والمؤهل العلمي الاعلى.

3- دراسة (مهني، 2020) هدفت إلى التعرف على مستوى مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، استخدمت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (376) عضواً، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (58) فقرة شملت ستة محاور(التفكير، والتكنولوجيا، والعمل الجماعي، والاتصال والتواصل، والتعلم مدى الحياة، والقيم والأخلاق)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم كان بدرجة مرتفعة، حصل محوري تطبيق التكنولوجيا، والعمل الجماعي على الترتيب الأول والثاني، وأظهرت الدراسة وجود فروق إحصائية تعزى لمتغيري (نوع الكلية، والدرجة العلمية) لصالح الكليات العلمية، والدرجة العلمية الأعلى.

4- دراسة (البلوشي والمعمري، 2020) هدفت إلى بناء قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها مستقبلاً في التعليم المدرسي بسلطنة عمان من وجهة نظر الخبراء من (صناع القرار، والمسؤولين والأكاديميين المحليين)، استخدمت أسلوب دلفاي في ثلاثة جولات، طبقت على عينة من (85) خبيراً، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وضع قائمة بمهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها مستقبلاً في التعليم المدرسي، توزعت على خمس مهارات (مهارات المعرفة الأساسية، ومهارات الاتصال، ومهارات الإنتاج المعرفي، والمهارات الرقمية، والمهارات الحياتية والمهنية)، وجاءت مهارات المعرفة الأساسية والمهارات الحياتية والمهنية في الترتيب الأول والثاني.

5- دراسة (العازمي، 2021) هدفت إلى التعرف على درجة توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى طالبات المرحلة الثانوية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمات، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (300) معلمة، طبقت عليهن أداة (استبانة) مكونة من (42) فقرة شملت أربعة محاور (تهيئة المتعلمات للحصول على المعرفة، وتنمية مهارات التفكير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل التعاوني)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي لدى الطالبات جاءت مرتفعة، وكشفت الدراسة عن وجود فروق إحصائية تعزى لمتغيري (سنوات الخبرة) لصالح سنوات الخبرة الأكثر، وعدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغير المنطقة التعليمية.

6- دراسة (المخلافي، 2021) هدفت إلى التعرف على المهارات الإحصائية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات اليمنية وعلاقتها ببعض المتغيرات من وجهة نظرهم، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (142) طالباً وطالبة، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (30) فقرة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى المهارات الإحصائية لدى الطلبة جاء بدرجة منخفضة، وكشفت الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائيا في المهارات الإحصائية لدى طلبة الدراسات العليا تبعاً لمتغير برنامج الدراسات العليا (الماجستير- الدكتوراه) لصالح برنامج الدكتوراه، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً في المهارات الإحصائية لدى طلبة الدراسات العليا في كليات التربية وفقاً لمتغير التخصص.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

7- دراسة (Bejinaru, 2018) هدفت إلى تقييم مستوى مهارات اقتصاد المعرفة لدى طلبة البكالوريوس والدراسات العليا بكلية الاقتصاد والأعمال جامعة استيفن سل ماري في سوسيفا - رومانيا، استخدمت المنهج الوصفي

التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (516) طالباً وطالبة، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (30) شملت خمسة محاور(حل المشكلات، والتفكير النقدي، والأصالة، والتعلم النشط، والحكم واتخاذ القرار)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلبة كان مرتفع، وحصلت مهارات الحكم واتخاذ القرار على الترتيب الأول، ومهارات حل المشكلات على الترتيب الثاني، فيما حصلت مهارات التعلم النشط على الترتيب الأخير، وتوصلت إلى عدم وجود فروق إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة.

8- دراسة (Thalgi, 2020) هدفت إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية مهارات اقتصاد المعرفة لدى طلبة البكالوريوس بجامعة اليرموك من وجهة نظرهم، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (344) طالباً وطالبة، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (32) اشتملت على محورين (مفاهيم اقتصاد المعرفة، وأدوار معلمي الجامعات)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن دور الجامعة في إكساب الطلبة مهارات الاقتصاد المعرفي كان بدرجة ضعيفة، وتوصلت إلى عدم وجود فروق إحصائية في تصورات الطلبة حول دور الجامعة في تنمية مهارات اقتصاد المعرفة تعزى لمتغيرات المستوى الأكاديمي وهو ما يعزز فرضية أن دور الجامعة في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي ضعيف، حيث تتساوى مهارات المستوى الأول مع مهارات المستوى الرابع.

9- دراسة (Ahmad, et al, 2021) هدفت إلى التعرف على العلاقة بين مفاهيم اقتصاد المعرفة ودور معلمي الجامعات من وجهة نظر أساتذة الجامعات في الدول الآسيوية والأوروبية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (180) معلماً، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (32) اشتملت على محورين (مفاهيم اقتصاد المعرفة، وأدوار معلمي الجامعات) وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين مفاهيم اقتصاد المعرفة والدور الذي يقوم به المعلمون، وكشفت الدراسة وجود فروق إحصائية في تصورات المعلمين حول مفاهيم اقتصاد المعرفة والدور الذي يقوم به المعلمون تعزى لمتغيرات البلد بين معلمي باكستان والمملكة المتحدة، لصالح المعلمين في المملكة المتحدة.

10- دراسة (Abazi, 2021) هدفت إلى التعرف على واقع استعداد طلبة إدارة الأعمال بجامعات كوسوفا لاقتصاد المعرفة من وجهة نظرهم، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (60) طالباً وطالبة، طبقت عليهم أداة (استبانة) مكونة من (12) سؤال شملت أربعة محاور (التعلم مدى الحياة، والاتصال الكتابي والشفوي، والعمل الجماعي، والإبداع)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى المهارات لدى الطلبة جاء مرتفع، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغيرات الدراسة.

وتعقيباً على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها: تعتبر مهارات الاقتصاد المعرفي القاسم المشترك بين معظم هذه الدراسات والدراسة الحالية، حيث تلتقي في الأهداف مع دراسة(الشريف، 2018)، و(أبو الحاج، 2019)، و(مهي، 2020)، و(البلوشي والمعمري، 2020)، و(Bejinaru, 2018)، وتلتقي في المنهج والأداة مع جميع الدراسات السابقة عد دراسة (البلوشي والمعمري، 2020) التي استخدمت أسلوب دلفي، كما تلتقي في مجتمع الدراسة وعينتها مع دراسة (المخلافي، 2021)، و(Bejinaru, 2018)، و(Abazi, 2021)، وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار العام للدراسة، ومنهجها، ومجتمع الدراسة وعينتها، كما استفادة منها في تطوير أداتها.

ما تتميزبه هذه الدراسة: أنها هدفت إلى كشف درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران باليمن لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم، في حين أن أغلب الدراسات السابقة تمت خارج اليمن وتناولت الموضوع من وجهة نظر مختلفة.

الإطار النظري

أولاً: الاقتصاد المعرفي

يتناول هذا المحور مفهوم الاقتصاد المعرفي وخصائصه ومرتكزاته ومهاراته، ودور الجامعات في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي، وذلك على النحو التالي:

مفهوم الاقتصاد المعرفي

على الرغم من مرور ما يقرب من (58) عاماً منذ ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة لأول مرة، إلا أن مفهوم هذا النوع الجديد من الاقتصاد لايزال غامضاً، حيث لا يوجد قبول حول العديد من المصطلحات المرتبطة به مثل؛ تقويض المعرفة، وخلق المعرفة، والتنشئة الاجتماعية، وهو ما أثار شكوك كبيرة ومخاوف بشأن ما إذا كانت "الاقتصادات الحديثة" هي بالفعل "اقتصادات المعرفة"،(Choong, Leung,2021, 31) إلا أن التوجهات نحو المعرفة كمورد اقتصادي، وحكم أساس على تقدم وتأخر الدول، والاعتراف بدور المعرفة كمورد اقتصادي يؤثر في تحول المجتمعات وتطورها، أسهم في ظهور مفهوم الاقتصاد المعرفي.

حيث يعرف الشريف الاقتصاد المعرفي بأنه" الاقتصاد الذي يقوم على المعرفة، وإنتاجها وتطبيقها وتوظيفها، بهدف تحسين نوعية الحياة في مختلف مجالاتها"،(الشريف، 2018، 110) كما تعرف العازمي بأنه " الاقتصاد القائم على إنتاج المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها، ويعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التعلم المناسبة للطلبة"،(العازمي، 2021، 247) و يعرفه Tatiana, Libbi على أنه "اتجاه موجود في الاقتصادات المتقدمة نحو اعتماد أكبر على المعرفة والمعلومات والمهارات عالية المستوى".(Tatiana, Libbi, 2021, 4)

وعرفته مهني بأنه" استثمار العقل البشري كرأس مال معرفي لتنمية قدراته من خلال عملية التعليم والتعلم لإعداد أفراد قادرين على الحصول على المعرفة والمشاركة في استخدامها وإنتاجها، وابتكارها بالاستفادة من توظيف التكنولوجيا ونشرها في جميع المجالات، بإكسابهم مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتمكينهم من تطبيقها وتوظيفها في كافة مجالات الحياة بهدف تحسين نوعية وجودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.(مهني، 2020، 2137)

يتبين مفهوم الاقتصاد المعرفي ويتأكد، من خلال الدور الواضح الذى تؤديه المعرفة، في تحديد طبيعة الاقتصاد، ونشاطاته، ووسائله وأساليبه وتقنياته، وما يلبي من احتياجات وخدمات ومنافع للأفراد والمجتمعات، لذا يمكن تعريفه بأنه" الاستثمار في العقل البشري من خلال التعليم والتدريب، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في للحصول على المعرفة وإنتاجها ومشاركتها، وتطبيقها وتوظيفها في كافة مجالات الحياة، بهدف تحسين نوعية وجودة الحياة، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة".

خصائص الاقتصاد المعرفي

يتميز الاقتصاد المعرفي بخصائص ومميزات تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً، من أهم هذه الخصائص والمميزات ما يلي:(علي، 2020، 73)، و(عبد المنعم، وقعلول، 2019، 12-15)

1- يعتبر المورد الأساسي فيه المعرفة التي تشكل أهم مصادر الثروة والسلطة.

2- يعتبر العنصر الأساسي المحدد للتنافسية في الاقتصاد هو رأس المال المعرفي.

3- يتميز بالعالمية من خلال اقتصاد عالمي مفتوح بفضل التطور التقني الهائل.

4- يوفر المنتجات المتنوعة من المعرفة أو التقنية التي تلبي حاجات ورغبات مختلف الشرائح والأفراد.

5- يدعوا إلى التعاون بين الشركات والأفراد لإنتاج المعرفة.

6- يستند إلى نموذج جديد للإدارة من منظور متكامل للمعرفة.

7- يعتبر التعليم المستمر أساس زيادة الإنتاجية والتنافسية في الاقتصاد.

8- يجمع بين قطاع المعلومات والاتصالات، والوساطة المالية، وتأجير الآلات والمعدات وأنشطة الأعمال الأخرى.(Hope, Angelo, 2019, 266)

مرتكزات الاقتصاد المعرفي

يرتكز الاقتصاد المعرفي على أربع ركائز تجعل منه اقتصاداً قوياً، وذلك على النحو التالي:(Phale , et el, 2021, 4-6)، و(Choong, Leung,2021, 28)، و(بابكر، 2021، 12)

1- **التعليم والتدريب:** حيث يتطلب اقتصاد المعرفة مجتمعاً متعلماً وماهراً، بإمكانه إنتاج المعرفة، واستخدامها بفاعلية.

2- **بنية تحتية معلوماتية:** كالشبكة العالمية للمعلومات(الإنترنت)، ووسائل الاتصال الحديثة والحواسيب، لتسهيل التواصل الفعال، ونشر ومعالجة المعلومات.

3- **شبكة تفاعلية:** تربط مراكز البحوث والجهات الاستشارية والجامعات والشركات التجارية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتمكن هؤلاء معاً من امتصاص المخزون المعرفي العالمي المتراكم، وتطويره وتكييفه وفقاً للاحتياجات المحلية.

4- **انتشار الهواتف الذكية:** التي يستخدمها القارئ، بحيث تمكنه من الحصول على المعرفة وسرعة الوصول إليها ومشاركتها مع الآخرين.

مهارات الاقتصاد المعرفي

تعبر مهارات الاقتصاد المعرفي عن "مجموعة من المعارف، والعمليات العقلية التي تسهم في بناء المعرفة لدى المتعلمين، وتمكنهم من إنتاجها واستخدامها في حياتهم مثل؛ أسلوب حل المشكلات، والقيادة، والتفكير الناقد، والتحليل، والتركيب، والتقويم"،(الشريف ،2018 ، 110) وحدد مهني مهارات الاقتصاد المعرفي في مهارات؛ التفكير،

والاتصال والتواصل، وتطبيق التكنولوجيا، والعمل الجماعي والقيادة، والتعليم مدى الحياة والتوجيه الذاتي، والقيم والاخلاق.(مهني، 2020، 2137-2138)

ويرى أبو الحاج أن المهارات اللازمة للتكيف داخل مجتمع الاقتصاد المعرفي تتمثل في؛ المهارات الأساسية، ومهارات الاتصال، ومهارات التفكير وحل المشكلات، ومهارات العمل الجماعي، ومهارات جمع المعلومات وتحليلها، والمهارات السلوكية،(أبو الحاج، 2019، 44) ويؤكد (Tatiana, Libbi) أن المهارات اللازمة للنجاح في الاقتصاد المعرفي تتمثل في؛ التفكير النقدي، والعلوم والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات، وتحليل المعلومات، واللغة الأجنبية، والوعي الثقافي.(Tatiana, Libbi, 2021, 5)

كما يرى كيلج أن الاقتصاد المعرفي يتطلب مستويات جديدة من القدرات الفنية والمهنية، تعتمد على جوانب التواصل والتفاعل البشري، بالإضافة إلى امتلاك التسهيلات لاستخدام التقنيات الرقمية في استكشاف واستغلال واستخدام مصادر البيانات والمعلومات والذكاء والمعرفة(Khilji, Roberts, 2021, 2) وعلى ذلك فإن الطريق إلى اكتساب المهارات الفنية والمهنية لاقتصاد المعرفة يتطلب مستوى مماثلاً من التغيير الثقافي.

وتتحدد مهارات الاقتصاد المعرفي في الدراسة الحالية في ثمان مهارات رئيسة كما يلي؛ المهارات الأساسية والمعرفية، ومهارات التفكير الناقد واتخاذ القرارات، والمهارات الرقمية والتكنولوجية، والمهارات الإبداعية والابتكارية، ومهارات التعاون والعمل الجماعي، ومهارات الاتصال والتواصل، ومهارات حل المشكلات، والمهارات المهنية والحياتية.

دور الجامعات في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي

تسعى الجامعات إلى تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي، وتهيئة الخريجين القادرين على التعامل مع متطلباتهم، وحاجاتهم الحاضرة والمستقبلية بوعي وإدراك، وتمكينهم من الوصول إلى المعرفة وإنتاجها ومشاركتها مع الآخرين.

وتكافح الجامعات من أجل إيجاد مكان لها في المجتمعات المعاصرة، وتبحث مع أصحاب المصالح الخارجيين عن دور مهم تلعبه في الاقتصادات الجديدة، سواء فيما يتعلق بتقديم المشورة لصانعي القرار أو فيما يتعلق بالمعلومات الأوسع نطاقاً حول الحوكمة الأكاديمية، وتعمل على ترتيب الحوافز والهياكل التي تهدف إلى تمكين التعاون بين الجامعات وأصحاب العمل والشركات.(Broström, et al, 2021, 155)

وقد قُدمت العديد من الأفكار حول كيفية استمرار الجامعات في تطوير نفسها وتعزيز أدوارها كمراكز للخبرة العميقة والمعرفة التكاملية، بغرض توفير مزيد من التوجيه للجهود المستقبلية من قبل صانعي القرار، حول كيفية موجهة التحديات التي يفرضها سوق العمل،(Broström, et al, 2021, 157) وفي ذات السياق وجهة الدعوة إلى ضرورة الترابط بين المؤسسات الأكاديمية ممثلة بالجامعات ومراكز البحث العلمي والتطوير من جهة ومجتمع مؤسسات الأعمال من جهة أخرى، بهدف تمويل أنشطة الابتكار والارتقاء المستمر على سلم القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة،(بابكر، 2021، 19) بحيث يقوي هذا الترابط ويحسن ويشجع التقنيات الجديدة في جميع قطاعات الاقتصاد والشركات المختلفة، ويساهم في تطوير البنية التحتية للمعلومات.(Zelinska, et al, 2020,106)

ونتيجة لذلك تغيرت وجهات النظر حول دور الجامعات وأهدافها واستراتيجياتها بشكل كبير، وصار يُنظر إليها على أنها مزودة للمعرفة، وميسرة للابتكار، ومروجة لمواهب ريادة الأعمال، وصانعة للقادة الاقتصاديين والمدنيين،(Bejinaru &

Prelipcean, 2017, 351) بحيث أصبح الهدف الرئيسي من التعليم الجامعي هو إعداد خريجين جاهزين لاقتصاد المعرفة وسوق العمل.(McGunagle & Zizka, 2020, 592)

وتعتبر الجامعات في مقدمة المؤسسات المؤهلة للاقتصاد المعرفي، لما تمتلك من بنية معرفية تتضمن العناصر البشرية والتقنية، وما تقوم به من دور رئيسي في تكوين رأس المال البشري من أجل التنمية،(مهي،2020 ، 2127) وصارت تقدم برامج متنوعة، تهدف إلى إعداد الخريجين للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومساعدتهم على البقاء والتقدم في سوق العمل لفترة طويلة، وأهتمت بالبرامج التي تحدث فرقاً في نتائج سوق العمل وتواكب التغيرات في الاقتصاد المعرفي، والمتغيرات في عملية الابتكار، وتعزز التعلم مدى الحياة.(Global Education, 2018)

ولما تقوم به الجامعات من دور رئيسي في تكوين رأس المال المعرفي، بالتالي تتحمل مسؤوليات مختلفة لإثراء الاقتصاد المعرفي، والبداء في التفكير فيما يجب أن يعرفه الخريجين وما يجب أن يكون ممكناً لهم، بهدف تأهيلهم وتنميتهم، ليتمكنوا من المساهمة الفعلية في التنمية الشاملة والمستدامة.

ثانياً: الدراسات العليا بالجامعات

يتناول هذا المحور مفهوم الدراسات العليا، وأهميتها، وخصائصها، ومراحلها، وشروط قبول الالتحاق بها، وواقع الدراسات العليا بالجامعات اليمنية، وذلك على النحو التالي:

مفهوم الدراسات العليا

تعد الدراسات العليا أحد أبرز البرامج التي تعتمدها الجامعات للاستجابة إلى احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، من حيث المستوى والتنوع والقدرة على إنتاج المعرفة، التي أضحت عاملاً رئيساً من عوامل النمو الاقتصادي والاجتماعي وأساساً للميزة التنافسية المقارنة بين الجامعات.

ويستخدم مفهوم الدراسات العليا لوصف المزيد من الدراسات التي يقوم بها أولئك الذين لديهم بالفعل درجة جامعية، للإشارة إلى دراسات الماجستير أو الدكتوراه، ولكنه أيضاً يشمل الشهادات والدبلومات الجامعية التي يتم تدريسها وفقاً لمعايير أكاديمية.(House,2020, 13)

وتعرف الدراسات العليا بأنها "مستوى أكاديمي أعلى من المستوى الجامعي".(Academic Degree, 2020,2) كما تعرف بأنها" الدراسات التي يتم إجراؤها بعد الانتهاء من درجة البكالوريوس، بدءاً من درجة الماجستير وحتى درجة الدكتوراه".(Maples, 2020, 2)

وتعرفها جبارة والفقيه بأنها" مرحلة دراسية تلي المرحلة الجامعية الأولى، يتابع فيها الطلبة دراستهم للحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه"،(جبارة والفقيه، 2019، 82) ويعرفها نعوم بأنها "مرحلة علمية يقوم بها الطالب الجامعي بعد حصوله على شهادة البكالوريوس، يحصل فيها على درجة الماجستير، أو درجة الدكتوراه، أو الدرجتان معاً، يهدف من هذه الدراسة المتعمقة في مجال تخصصه إلى توسيع مهاراته، وثقافته، وخبرته بمجال دراسته الجامعية".(نعوم، 2020، 3)

من خلال العرض السابق يمكن تعريف الدراسات العليا بأنها "مرحلة متقدمة من الدراسة سواء في التخصصات العلمية أو الإنسانية، وتشمل درجة الماجستير والدكتوراه، وتهدف إلى الدراسة المتعمقة في مجال التخصص، وتوسيع

مهارات، وثقافة، وقدرات الطلبة في مجال دراستهم الجامعية، وتشترط حصول الطالب على تقدير جيد على الأقل في مرحلة البكالوريوس".

أهمية الدراسات العليا

تتمثل أهمية الدراسات العليا في مما يلي:(نعوم، 2020، 4)

1- تساعد الدراسات العليا الطالب على زيادة معرفته عن مجال دراسته الجامعية، الأمر الذي يزيد من معلوماته ومعارفه حول مجال تخصصه.
2- تزيد من ثقافة الإنسان، الأمر الذي يجعله يبدع في مجال عمله، ويصل إلى مراكز هامة في وقت قصير.
3- تزيد من فرص العمل، فكلما حمل الإنسان شهادات علمية، كلما توفرت له الكثير من فرص العمل.
4- تجعل أمكانيات الطالب متوافقة مع متطلبات سوق العمل.
5- ترفع شهادات الدراسات العليا من الدخل المادي للإنسان.
6- تعطي الإنسان فرصة جيدة للسفر، والحصول على منحة دراسية تزيد من علمه وثقافته.
7- تجعل الإنسان مؤثراً في مجتمعه وبلده، حيث أن ارتقاء المجتمعات أساسه الثقافة والعلم.
8- تنمي مهارات الإنسان على نحو يجعله إنسان قادر على الابتكار والأبداع والتجديد.

خصائص الدراسات العليا

هناك العديد من الخصائص والمزايا للدراسات العليا، من أهم هذه الخصائص والمزايا ما يلي:(Nurzia, 2020, 63-65)

1- **المعرفة التخصصية:** تتيح للطالب الفرصة الحقيقية للتعمق في مجال التخصص، بالإضافة إلى البحث والدراسة الذاتية للمجال، حيث تعد طريقة رائعة لتوسيع آفاق الطالب واكتسابه المزيد من الفهم لكيفية تقدم بعض المواد إلى ما بعد المستوى الذي كان يدرس فيه، وهو ما يزيد حتماً من خبرته وكفاءته في العمل فيما بعد.(متولي، 2012، 290)
2- **إتاحة الفرصة للإبداع والابتكار:** تعتمد رسائل الماجستير والدكتوراه في المقام الأول على الابتكار والإبداع، وذلك لأن الدراسة أغلبها ذاتية التعلم، وهو ما يجعل الطالب في حاجة دائمة لابتكار أساليب جديدة لاستيعاب المادة العلمية، كما تدفعه تلك الآلية إلى تعزيز قدرته العقلية على إدارة العمل والتفوق.(أبو شمالة، 2013، 8)
3- **إمكانية الحصول على وظيفة أكاديمية:** أن الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه بتفوق وجدارة تُمكن الخريج من شغل وظيفة أكاديمية، حيث تعد مؤهلات الدراسات العليا عنصراً أساسياً في التعليم الجامعي منذ نشأته.(Maples, 2020, 2)
4- **زيادة إمكانية الكسب:** تعتبر من أكثر المميزات التي تجذب الطلبة الجامعيين لاستكمال المسار التعليمي والحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، حيث تضمن لك تلك المكانة والدرجة العلمية تدرج وظيفي سريع يجعلك تشغل مناصب مرموقة ذات رواتب عالية ومميزة. (Maples, 2020,2)

5- **الحصول على المنح الدراسية:** حيث تفتح الدراسات العليا أمامك آفاق عديدة لتحقيق الطموح العلمي والوظيفي، وفي حال أثبت جدارتك وتميزك في الدراسة، ستتمكن من أحد المنح الدراسية التي توفرها الدولة لنشر العلم وتحقيق تكافؤ الفرص العلمية تبعاً لمدى التفوق الدراسي، مما يجعلك تتمتع بكافة مزايا التعليم.(نعوم، 2020، 4)

6- **شبكة احترافية محسنة:** حيث توفر الدراسات العليا للطلبة عدد غير قليل من الفرص للتواصل مع أشخاص مختلفين في القدرات والخبرات، ومشاركة المعرفة معهم، كما أن القدرة على الحصول على مؤهل أكثر شمولاً مغرية للطلبة، لدرجة أن الكثير من الجامعات تركز بشكل أكبر على الدراسات العليا أكثر من الدراسة الجامعية.(Maples, 2020, 2)

وبعد هذا العرض لأهم مزايا الدراسات العليا، نجد أنها انطلاقة جديدة ونقطة تحول رئيسية تكسب الطالب المزيد من الخبرة والاحترافية والكفاءة التي يحتاجها للقيام بأدواره في المستقبل دون الخوف من الإخفاق أو الفشل.

مراحل الدراسات العليا

تنقسم مراحل الدراسات العليا إلى مرحلتين، تختلف كل مرحلة من حيث عدد سنوات الدراسة، ومستوى التعمق في مجال التخصص، وذلك على النحو التالي: (House,2020, 16-17)

1- **مرحلة الماجستير:** وتتطلب درجة الماجستير عادةً ما لا يقل عن سنة واحدة من الدراسة المكافئة بدوام كامل، ويمكن تقسيم درجات الماجستير إلى درجات الماجستير عن طريق التدريس (مقررات) والماجستير عن طريق البحث، على الرغم من أنه في معظم الحالات يميل كلاهما إلى دمج مزيج من الدراسة القائمة على التدريس والبحث.

2- **مرحلة الدكتوراه:** وتتطلب الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه ما يعادل دراسة بدوام كامل لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وهو مؤهل معترف به عالمياً، ويمثل أعلى مستوى من المؤهلات الأكاديمية في معظم البلدان، وتُمنح درجة الدكتوراه لإنشاء معرفة جديدة من خلال البحث الأصلي أو المنح الدراسية المتقدمة الأخرى التي توسع حدود المعرفة أو الممارسة داخل تخصص معين وتستحق النشر.

مما سبق يتضح أن الدراسات العليا تعتمد مرحلتين دراسيتين رئيسيتين (الماجستير، والدكتوراه)، ولكنها تشمل أيضاً شهادات الدبلومات بعد المرحلة الجامعية، في كثير من الجامعات المحلية والعالمية.

شروط القبول في الدراسات العليا

تضع الجامعات شروطاً لابد من توافرها حتى يتمكن الطالب من الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، ومن هذه الشروط ما يلي: (نعوم، 2020، 6-7)

1- يشترط الحصول على درجة البكالوريوس بتقدير جيد على الأقل.

2- ينبغي على الطالب الالتزام بعدد الساعات الخاصة بدراسة الدراسات العليا.

3- يشترط انتظام الطالب في مرحلة البكالوريوس، حيث أن بعض الجامعات ترفض قبول الطالب الذي حصل على البكالوريوس بنظام الانتساب.

4- يشترط على الطالب دخول امتحان اللغة الإنجليزية والنجاح فيه.

5- يشترط أن يكون مجال التخصص في الدراسات العليا هو نفس مجال دراسة مرحلة البكالوريوس، أو مجال شديد الارتباط به.

6- تسجيل الطالب في الموقع الإلكتروني الخاص بالدراسات العليا.

7- تقديم الأوراق الرسمية الأصلية للطالب، كشهادة الميلاد، وشهادة البكالوريوس.

و اقع الدراسات العليا بالجامعات اليمنية

كانت بداية برامج الدراسات العليا (ماجستير) في جامعتي صنعاء وعدن، حيث بدأت برنامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية بجامعة صنعاء عام 1984م بعد مرور (14) سنة على إنشاءها، وقد فتحت البرامج في كلية التربية، والآداب، والعلوم، ثم تقرر فتح الدراسات العليا في كلية الشريعة والقانون عام 84 /1985م، بعد ذلك تم إنشاء عمادة للدارسات العليا، وفتح برنامج الدبلوم لكليات الشريعة والقانون، والتجارة والاقتصاد، وكلية التربية، وتوالت الافتتاحات حتى وصل عددها للعام الجامعي 2020/2019م، (215) برنامجاً للدبلوم، (400) برنامجاً للماجستير، و(253) برنامجاً للدكتوراه،(جامعة صنعاء،2021) وبدأت برنامج الدراسات العليا بجامعة عدن عام 1988م ببرنامجين في التربية، وتزايدت الافتتاحات حتى وصل عددها في العام الجامعي 2009/2008م إلى (64) برنامجاً،(جامعة عدن، 2021) وكانت جامعة تعز سباقة في فتح برامج الدكتوراه في كلية التربية خلال العام الجامعي 2006/2005م، واستمرت برامج الماجستير والدكتوراه في التوسع حتى شملت معظم الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية في مختلف التخصصات،(المخلافي، 2021، 273) ووفقاً للإحصائيات الرسمية لسنة 2014م، فإن(23) جامعة أهلية تقدم (124) برنامج دراسات عليا في (ماجستير) و(14) برنامج دكتوراه.(الموقع بوست، 2018)

وأنشئت الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا في عام 2012م، وبدأت ممارسة نشاطها في عام 2013م بموجب قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (61) لسنة 2013م كأول أكاديمية متخصصة في مجال الدراسات العليا، وتقدم برامج نوعية في العلوم الإدارية والمالية، والحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، والشريعة والقانون وكذلك اللغات والترجمة.(الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، 2021)

وفي السعي لتحسين برامج الدراسات العليا بالجامعات اليمنية قام مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي بإعداد وثيقة، تتضمن معايير المستوى الأول لبرامج الدراسات العليا شملت خمسة معايير، كل منها يضم عدداً من المعايير الفرعية، وتعد هذه الوثيقة جزء من منظومة متكاملة تتضمن نظام الدراسات العليا الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء برقم (248) لسنة 2008م، ونموذج مواصفات البرامج الأكاديمية، ونموذج مواصفات المقررات الدراسية الصادرين من المجلس.(مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2013، 2)

وقامت جامعة عمران خلال العام الجامعي 2021/2020م بافتتاح برامج الدراسات العليا (الماجستير) بكليتي التربية والعلوم التطبيقية والتجارة والاقتصاد كمرحلة أولى بعد استكمال متطلبات برامج الدراسات العليا في حدها الأدنى، واشتملت على خمس تخصصات ثلاثة تربوية (القرآن وعلومه، واللغة العربية، والإدارة والتخطيط التربوي) وثنان في التجارة (الإدارة عامة، والمحاسبة)، بإجمالي عدد (124) طالباً وطالبة.(جامعة عمران، 2021)

منهج الدراسة وإجراءاتها

أتبعت الدراسة المنهجية والإجراءات الآتية:

1- منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم بوصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بهذه الظاهرة،(ضحاوي، 2010، 8) لدراسة وتحليل ممارسة طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي، من خلال استبانة صممت لهذا الغرض.

2- مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران البالغ عددهم (124) طالباً وطالبة بكليتي التربية والتجارة، (جامعة عمران، 2021) تم اختيار عينة بطريقة عشوائية بلغت (51) عضواً بنسبة (40 %) من مجتمع الدراسة خلال الفصل الدراسي 2020-2021م، أي أنها تمثل درجة مقبولة للدراسة، حيث أنها تجاوزت الحد الأدنى (10-20%) من المجتمع الأصلي للدراسة التي توصي بها المناهج العلمية.(Sekaran, 1992,421)

جدول (1): يبين حجم عينة الدراسة حسب الكلية والنوع والتخصص

الكلية	التربية						التجارة				المجموع	
التخصص	القران		العربي		إدارة وتخطيط		إدارة عامة		محاسبة			
النوع	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكر	3	5.0	5	9.8	5	9.8	12	23.5	12	23.5	37	72.5
انثى	2	4.0	3	5.9	7	13.7	2	4.0	0	0	14	27.5
المجموع	5	9.8	8	15.7	12	23.5	14	27.5	12	23.5	51	100
	25 بنسبة49%						26 بنسبة51 %				51	%100

يتبين من الجدول السابق توزيع العينة حسب متغيرات الدراسة، حيث بلغت العينة (51)طالباً وطالبة، منها عدد(25) بنسبة (49%)من طلبة كلية التربية، وعدد (26) بنسبة (51 %)من طلبة كلية التجارة، منها (37) ذكور بنسبة (72.5%)، و(14) إناث بنسبة (27.5%).

3- أداة الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة صممت أداة (استبانة) وفقاً للإطار النظري، وذلك بعد اطلاع الباحث على الأدبيات والدراسات السابقة موضوع الدراسة، وقد تكونت الأداة بصورتها النهائية من (63) فقرة موزعة على ثمان محاور، واستخلصت العبارات بحيث يحدد عليها أفراد العينة درجة امتلاك المهارة (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً)، وفقاً لمقياس ليكرت (Likert) الخماسي.

أ- صدق الأداة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية (56) فقرة على المحكمين المتخصصين وعددهم (7) محكمين، في الإدارة التربوية وعلم النفس بكلية التربية جامعة عمران وصنعاء، وأجريت التعديلات اللازمة عليها، على ضوء ذلك تكونت الأداة بصورتها النهائية من (63) فقرة وثمان محاور، كما يبين الجدول التالي:

جدول (2): يبين عدد عبارات محاور الاستبانة في صياغتها الأولية والنهائية

م	المحور	صياغتها الأولية	التعديل في الفقرات				صياغتها النهائية
			صياغة	تقسيم	حذف	إضافة	
1	المهارات الأساسية والمعرفية	7		1	1		8
2	مهارات التفكير الناقد و اتخاذ القرارات	7	1	1			8
3	المهارات الرقمية والتكنولوجية	7	1			1	8
4	المهارات الإبداعية والابتكارية	7	2			1	8
5	مهارات التعاون والعمل الجماعي	7		1		1	8
6	مهارات الاتصال والتواصل	7					7
7	مهارات حل المشكلات	7	2		1		7
8	المهارات المهنية والحياتية	7	1	1			8
	المجموع الكلي للفقرات	56	7	4	2	3	62

يتضح من خلال الجدول السابق عدد الفقرات قبل التحكيم (56) فقرة، حيث تم إعادة صياغة (7) فقرات، وتقسم (4) فقرات، وحذف (2) فقرات وإضافة (3) فقرات، حيث أصبحت الأداة في صورتها النهائية ب(62) فقرة.

ب- ثبات الأداة

يشير ثبات الاستبانة إلى دقتها في القياس وعدم تناقضها مع نفسها، وإمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تكراره، (العساف، 1995، 429) وقد جرى التأكد من ثبات الأداة عن طريق احتسابه بواسطة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، من خلال استخدام برنامج spss، على مستوى الأداة والمجالات، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3) يبين قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	المحور الاول: المهارات الأساسية والمعرفية	8	%76
2	المحور الثاني: مهارات التفكير الناقد و اتخاذ القرارات	8	%81
3	المحور الثالث: المهارات الرقمية والتكنولوجية	8	%82
4	المحور الرابع: المهارات الإبداعية والابتكارية	8	%69
5	المحور الخامس: مهارات التعاون والعمل الجماعي	8	%82
6	المحور السادس: مهارات الاتصال والتواصل	7	%69
7	المحور السابع: مهارات حل المشكلات	7	%79
8	المحور الثامن: المهارات المهنية والحياتية	8	%69
	المعامل الكلي للأداة	63	%81

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معاملات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، لمحاور الاستبانة تراوحت بين(69-84)، وبلغت قيمة ألفا للمقياس باستخدام هذه الطريقة (81%)، مما يدل على أن الأداة على درجة مقبولة من الثبات.

4- المعالجات الإحصائية

تم معالجة البيانات إحصائياً عن طريق برنامج (Spss)، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب على مستوى المحاور والفقرات، واختبار (Independent Samples Test)، وتحليل التباين الأحادي (Won Way-ANOVA) للكشف عن تباين الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة، وقد استخدمت طريقة الوزن النسبي للمقياس ذو الخمس درجات، على النحو التالي:

جدول رقم (4) يبين الدلالة اللفظية والاوزان الترجيحية والنسبية

الدلالة اللفظية	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
الاوزان الترجيحية	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	1.79-1	2.59-1.80	3.39 -2.60	4.19- 3.40	5 - 4.20

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلق بالإجابة على السؤال الأول

ما درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم؟ وللإجابة على هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول رقم (5): يبين المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والرتب على مستوى جميع المحاور

الرقم	الرتبة	البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	8	المحور الاول: المهارات الأساسية والمعرفية	3.8971	.51400	كبيرة
2	4	المحور الثاني: مهارات التفكير الناقد و اتخاذ القرارات	4.1856	.45933	كبيرة
3	7	المحور الثالث: المهارات الرقمية والتكنولوجية	3.9289	.67187	كبيرة
4	5	المحور الرابع: المهارات الإبداعية والابتكارية	4.1225	.50342	كبيرة
5	2	المحور الخامس: مهارات التعاون والعمل الجماعي	4.4485	.36927	كبيرة جدا
6	3	المحور السادس: مهارات الاتصال والتواصل	4.2549	.36176	كبيرة جدا
7	6	المحور السابع: مهارات حل المشكلات	3.9748	.51564	كبيرة
8	1	المحور الثامن: المهارات المهنية والحياتية	4.4681	.35868	كبيرة جدا
		المجموع الكلي على مستوى الاداة	**4.1807**	**.33644**	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة الدراسة كانت كبيرة على المستوى الكلي للأداة بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.336)، وقد جاء محوري المهارات المهنية والحياتية ومهارات التعاون والعمل الجماعي في المرتبة الأولى والثانية على التوالي وبدرجة كبيرة جداً،

بمتوسط حسابي (4.46 - 4.44) وانحراف معياري (0.336 - 0.369)، وجاء محور المهارات الأساسية والمعرفية في المرتبة الأخيرة لكنها حصلت على درجة كبيرة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.514)، ويرجع حصول المهارات المهنية والحياتية ومهارات التعاون والعمل الجماعي على المرتبة الأولى والثانية إلى نمو الوعي والمسؤولية لدى طلبة الدراسات العليا نتيجة إتاحة البرنامج لفرص نمو العلاقات الاجتماعية والتعاون بين الطلبة، ويعزى تأخر محور المهارات الأساسية إلى ضعف مهارة استخدام اللغة الإنجليزية لدى الطلبة نتيجة ضعف التكوين في المراحل السابقة.

جدول رقم (6): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الأول: المهارات الأساسية

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	6	استخدم اللغة العربية بطلاقة في جميع المواقف التعليمية والبحثية	3.9216	1.0362	كبيرة
2	8	استخدم اللغة الإنجليزية بطلاقة في جميع المواقف التعليمية والبحثية	2.2941	.94433	قليلة
3	7	لدي القدرة في استخدام الأرقام والمعادلات والجداول الرياضية	3.5882	1.1519	كبيرة
4	4	لدي القدرة في استنتاج العلاقات بين المتغيرات المختلفة	3.9412	.83455	كبيرة
5	3	لدي القدرة في تنفيذ خطوات وأدوات البحوث الإجرائية	3.9608	.63121	كبيرة
6	2	لدى القدرة في تنويع مصادر الحصول على المعرفة	4.0980	.78115	كبيرة
7	1	لدى القدرة في تمييز بين الخطاء والصواب	4.3529	.59409	كبيرة جداً
8	5	أتأكد من الادلة العلمية بدقة	3.9412	.75926	كبيرة
		المجموع الكلي على مستوى المحور	3.8971	.51400	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة للمهارات الأساسية والمعرفية كانت كبيرة بمتوسط (3.89)، وانحراف معياري (0.514)،جاءت فقرة واحدة بدرجة كبيرة جداً، وفقرة واحدة بدرجة قليلة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.35 - 2.29)، وانحراف معياري بين (1.15- 0.59) وتفسير ذلك يرجع إلى استيعاب الطلبة لمفهوم الاقتصاد المعرفي وطرق وأساليب التحول إلى مجتمع المعرفة، كما يرجع ضعف استخدام اللغة الإنجليزية من قبل الطلبة إلى ضعف الاهتمام بها في التعليم الأساسي والثانوي واقتصار التعليم الجامعي في مرحلة البكالوريوس على متطلبين في اللغة الإنجليزية هما مقرر إنجليزي (101)، و(102).

جدول رقم (7): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الثاني: مهارات التفكير الناقد واتخاذ القرارات

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	1	لدي القدرة على التفكير بطريقة مستقلة	4.3333	.55377	كبيرة جداً
2	5	لدي القدرة على تقديم أفكار ناقدة ومفيدة للأخرين	4.0196	.73458	كبيرة
3	6	أقدم نقدا بناء إزاء الموضوعات التي تعرض علي	4.0196	.81216	كبيرة
4	3	أستطيع تحديد المواقف التي تحتاج إلى اتخاذ قرار	4.1765	.55519	كبيرة
5	8	لدي القدرة على حصر البدائل المتاحة	3.8627	.60065	كبيرة
6	7	لدي القدرة على مقارنة وتقييم الحلول البديلة	3.9020	.50020	كبيرة
7	4	أستطيع وضع كل بديل في الاعتبار واختار البديل الأفضل	4.0588	.70461	كبيرة
8	2	أستطيع مراقبة ومتابعة القرار الذي تم اتخاذه وتنفيذه	4.1961	.66392	كبيرة
المجموع الكلي على مستوى المحور			4.1856	.45933	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة لمهارات التفكير الناقد واتخاذ القرارات جاءت كبيرة بمتوسط (4.18)، وانحراف معياري (0.46)، وقد جاءت جميع فقرات المحور في الدرجة الكبيرة فيما عدى فقرة واحدة في الدرجة الكبيرة جداً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.33- 3.86)، وانحراف معياري بين (0.81- 0.05) وتفسير ذلك يرجع إلى أن الطلبة لديهم القابلية في تعديل وبناء أفكار معرفية جديد واتخاذ القرارات بشأنها ويعزى ذلك إلى نظام التعليم ببرامج الماجستير بالجامعة، والتي تعتمد على دعم مشاركة الطلبة في اتخاذ القرار، وتبادل الأدوار والتفكير الناقد وتقبل التغذية الراجعة.

جدول رقم (8): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الثالث: المهارات الرقمية

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	8	أتقن المهارات الأساسية للحاسب الآلي	3.1373	.82510	متوسطة
2	7	استخدم الحاسب الآلي في أداء المهام المكلف بها	3.1765	.95301	متوسطة
3	5	أتعلم من خلال العروض والبرامج الإلكترونية والأقراص المدمجة	3.2745	.87358	متوسطة
4	3	اعتماد كثيرا على الأدوات التكنولوجية لإدارة المعرفة وتوليدها واستثمارها	3.3725	.66214	متوسطة
5	4	أحسن اختيار الأدوات ومحركات البحث عند استعمال الانترنت	3.2941	.72922	متوسطة
6	1	استخدم الانترنت في جمع المعلومات وتخزينها ومشاركتها مع الآخرين	3.5294	.75771	كبيرة
7	2	اقوم بالرجوع إلى المواقع الإلكترونية للاستزادة من المعلومات	3.4902	.75822	كبيرة
8	6	أقوم بمشاركة الأعمال والأفكار باستخدام برامج ومواقع التواصل الاجتماعي	3.2549	.79607	متوسطة
المجموع الكلي على مستوى المحور			3.9289	.67187	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة للمهارات الرقمية والتكنولوجية كانت كبيرة بمتوسط (3.93)، وانحراف معياري (0.67) وانحراف معياري (0.67)، وقد جاءت جميع فقرات المحور في الدرجة الكبيرة والمتوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.13-3.52)، وانحراف معياري بين (0.66- 0.95)، وتفسير ذلك أن استخدام التكنولوجيا والتقنيات الرقمية صارت سمة العصر ووسيلة رئيسية للاتصال والتواصل.

جدول رقم (9): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الرابع: المهارات الإبداعية

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	4	أقوم بتركيب الأفكار الرئيسة لبناء معرفة جديدة	4.0000	.66332	كبيرة
2	7	لدي القدرة على تحليل ايجابيات وسلبيات أثر تطبيق المعرفة الجديدة	3.8235	.68428	كبيرة
3	3	لدي قابلية الإيجاز للأفكار الرئيسة المستخلصة من المعلومات المجمعة	4.0392	.91566	كبيرة
4	2	لدي الشغف وحب الاستطلاع والاكتشاف وتوليد أفكار أصيلة غير مألوفة	4.2353	.86228	كبيرة جداً
5	6	أقدم حلولاً إبداعية للقضايا والمشكلات الصعبة والمعقدة	3.9412	.73244	كبيرة
6	1	أبدي درجة عالية من الحماس عند أدائي لمهارات تعلمتها حديثا	4.5490	.57667	كبيرة جداً
7	5	أجدني مبادرو أقدم على أداء مهارة لا أعرفها مسبقا	4.0000	.69282	كبيرة
8	8	لدي قدرة في بناء استراتيجيات بحثية وتطبيقها بفاعلية	3.6078	.80196	كبيرة
المجموع الكلي على مستوى المحور			4.1225	.50342	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة للمهارات الإبداعية والابتكارية كانت كبيرة بمتوسط (4.12)، وانحراف معياري (0.50) فيما عدى فقرتان في الدرجة الكبيرة جداً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.61- 4.54)، وانحراف معياري بين (0.57-0.91)، وتفسير ذلك يرجع إلى أن نمط التعليم في برنامج الماجستير الذي يترك للطلبة حرية الإبداع والابتكار وانتهاج الاستراتيجيات الخاصة في الإجابة وبناء واستخلاص المعرفة.

جدول رقم (10): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الخامس: العمل الجماعي

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	1	أحترم أفكار الآخرين و أتقبلها	4.6863	.46862	كبيرة جداً
2	4	أتحلى بروح الانتماء للفريق	4.5686	.57463	كبيرة جداً
3	3	أقوم بالمبادرة في تقديم العون للآخرين	4.5882	.53578	كبيرة جداً
4	2	أحرص على بناء أواصر الثقة مع أفراد فريق العمل	4.6667	.55377	كبيرة جداً
5	5	أتفاوض مع الزملاء والآخرين حول المواقف المختلفة	4.2941	.57599	كبيرة جداً
6	6	أقدم مصلحة الجماعة على مصلحتي الفردية	4.2549	.65858	كبيرة جداً
7	8	أعمل في فريق لإنجاز الأنشطة والأبحاث الجماعية	3.9804	.64777	كبيرة
8	7	أحدد نقاط الضعف والقوة بشخصيتي وأعمالي	4.2157	.54088	كبيرة جداً
المجموع الكلي على مستوى المحور			4.4485	.36927	كبيرة جدا

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة لمهارات التعاون والعمل الجماعي كانت كبيرة جداً بمتوسط حسابي (4.44)، وانحراف معياري (0.36) وقد جاءت جميع فقرات المحور في الدرجة الكبيرة جداً فيما عدى فقرة واحدة في الدرجة الكبيرة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.98-4.68)، وانحراف معياري (0.46- 65.0) وتفسير ذلك يرجع إلى دور نظم التعليم التي تعزز المخزون القيمي، من خلال القيام بمجموعة من الأدوار الاجتماعية أهما العمل الجماعي والتعاون، كما يرجع إلى طبيعة المجتمع الريفي المتماسك والمحافظ والمتعاون.

جدول رقم (11): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور السادس: مهارات الاتصال والتواصل

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	3	أستخدم التواصل اللفظي وغير اللفظي لإيصال المعلومات	4.2353	.65079	كبيرة جداً
2	4	أظهر اهتماما وإصغاء غير متقطع عند الاستماع للأطراف الأخرى	4.2157	.50254	كبيرة جداً
3	5	لدي القدرة على الانتقال السريع من فكرة إلى فكرة أخرى	4.1176	.71125	كبيرة
4	2	أعرض المعارف والمعلومات على الآخرين بأسلوب ميسر وسلس	4.2549	.62748	كبيرة جداً
5	6	أستطيع التقيد بتنفيذ التعليميات حسب الأولوية	4.0980	.67097	كبيرة
6	1	أتواصل مع الآخرين بشكل لائق ومناسب دون تجريح أو احراج	4.5686	.60844	كبيرة جداً
7	7	استخدم التقنيات الرقمية في الاتصال والتواصل داخل وخارج الجامعة	3.9412	.78516	كبيرة
المجموع الكلي على مستوى المحور			4.2549	.36176	كبيرة جدا

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة لمهارات الاتصال والتواصل على كانت كبيرة جداً بمتوسط حسابي (4.25)، وانحراف معياري (0.36) وقد جاءت جميع فقرات المحور في الدرجة الكبيرة جداً فيما عدى فقرتان في الدرجة الكبيرة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.94-4.56)، وانحراف معياري بين (0.50- 78.0) وتفسير ذلك يرجع إلى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، واعتماد الطلبة في تنفيذ الأنشطة والتكاليف على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (12): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور السابع: مهارات حل المشكلات

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	2	أتعايش مع الفكرة أو المشكلة لدرجة أنني أحس أنها جزء مني	4.0196	.90532	كبيرة
2	3	أكتشف عيوباً في الأداء لا يستطيع زملائي اكتشافها	3.8824	.86364	كبيرة
3	7	لدي القدرة على حصر البدائل المتاحة	3.6863	.70683	كبيرة
4	4	لدي القدرة على مقارنة وتقييم الحلول البديلة	3.8039	.66392	كبيرة
5	5	استخدام معايير أولية لتقييم المعلومات ومصادرها	3.8039	.77510	كبيرة
6	6	لدي القدرة في الوصول إلى حلول علمية للمشكلات والقضايا	3.7255	.66569	كبيرة
7	1	اتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات	4.0392	.52767	كبيرة
المجموع الكلي على مستوى المحور			3.9748	.51564	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة لمهارات حل المشكلات كانت كبيرة بمتوسط حسابي (3.97)، وانحراف معياري (0.51) وقد جاءت جميع فقرات المحور في الدرجة الكبيرة جداً فيما عدى فقرة واحدة في الدرجة الكبيرة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.68 -4.04)، وانحراف معياري (0.52- 0.90) وتفسير ذلك يرجع إلى أن العملية التعليمية في برامج الدراسات العليا أتاحت فرص نمو المنهج العلمي لحل المشكلات لدى الطلبة.

جدول رقم (13): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحور الثامن: المهارات المهنية

م	ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	3	أدرك أهمية الوفاء بالالتزامات المطلوبة مني	4.5098	.54305	كبيرة جداً
2	4	ألتزم بالقوانين والتعليمات الرسمية ذات الصلة باستخدام مصادر المعلومات	4.4902	.64413	كبيرة جداً
3	6	أضبط سلوكياتي وفق القواعد واللوائح المتبعة في العمل	4.4706	.61165	كبيرة جداً
4	1	أعكس صورة ايجابية لزملائي والآخرين عند التعامل معهم	4.7059	.50176	كبيرة جداً
5	2	أتصرف بشكل واثق أثناء القيام بواجباتي	4.5294	.61165	كبيرة جداً
6	8	أتحدث بوضوح وانفتاح مع الآخرين	4.3333	.71181	كبيرة جداً
7	7	أقبل النقد الايجابي وأنتقد الآخرين بشكل بناء	4.3922	.66569	كبيرة جداً
8	5	أقوم بتنويع مصادر مستمرة للتعلم الذاتي	4.4902	.61229	كبيرة جداً
المجموع الكلي على مستوى المحور			4.4681	.35868	كبيرة جدا

يتضح من الجدول السابق أن درجة امتلاك الطلبة للمهارات المهنية والحياتية كانت كبيرة جداً بمتوسط (4.46)، وانحراف معياري (0.36)، وقد جاءت جميع فقرات المحور في الدرجة الكبيرة جداً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.70 -4.33)، وانحراف معياري بين (0.50- 0.71) وتفسير ذلك يرجع إلى طبيعة برامج الدراسات العليا التي تعتمد على التطبيقات العملية وتركز عليها في عملية التقييم.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط درجات تقديرات أفرد العينة حول درجة امتلاك طلبة الدراسات العليا بجامعة عمران لمهارات الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (النوع، التخصص، الكلية)؟

وللإجابة عليه والتأكد من صحة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة حسب المتغيرات تم استخدام اختبار (t) حسب متغيرات (النوع- والكلية)، وتحليل التباين الأحادي (Won Way-ANOVA) حسب متغير (التخصص)، وكانت النتائج على النحو التالي:

1- النتائج المتعلق بمتغير النوع

جدول رقم (14): يبين اختبار(ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة من طلبة الدراسات العليا حسب متغير النوع (ذكر- أنثى)

المحور	المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "F"	مستوى الدلالة	الدلالة
الاول: المهارات الأساسية والمعرفية	ذكر	39	3.9662	.45419	1.586	1.097	.300	غير دالة
	أنثى	14	3.7143	.62870	1.370			
الثاني: مهارات التفكير الناقد واتخاذ القرارات	ذكر	39	4.1815	.48124	-.103	.333	.566	غير دالة
	أنثى	14	4.1964	.41229	-.110			
الثالث: المهارات الرقمية والتكنولوجية	ذكر	39	3.9324	.69259	.060	.795	.377	غير دالة
	أنثى	14	3.9196	.63852	.062			
الرابع: المهارات الإبداعية والابتكارية	ذكر	39	4.1554	.45396	.754	1.604	.211	غير دالة
	أنثى	14	4.0357	.62678	.653			
الخامس: مهارات التعاون والعمل الجماعي	ذكر	39	4.4459	.37447	-.080	.211	.648	غير دالة
	أنثى	14	4.4554	.36888	-.081			
السادس: مهارات الاتصال والتواصل	ذكر	39	4.2394	.34512	-.494	.753	.390	غير دالة
	أنثى	14	4.2959	.41352	-.455			
السابع: مهارات حل المشكلات	ذكر	39	3.9459	.51326	-.646	.036	.850	غير دالة
	أنثى	14	4.0510	.53337	-.634			
الثامن: المهارات المهنية والحياتية	ذكر	39	4.5068	.34854	1.257	.008	.928	غير دالة
	أنثى	14	4.3661	.37808	1.211			
جميع المحاور	ذكر	39	4.2001	.33692	.667	.014	.907	غير دالة
	أنثى	14	4.1293	.34217	.662			

*عند مستوى دلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) في تقديرات الأفراد العينة تعزى لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة "ف" (0.014) ومستوى الدلالة (0.907) لجميع المحاور، وهي غير دالة إحصائياً أي لا توجد أي فروق ظاهرية لمتغير النوع (ذكر- أنثى)، وتفسير ذلك أن أفراد العينة من الطلبة (ذكر- أنثى) تعرضوا لبرامج موحدة خلال مراحل الدراسة السابقة وبرنامج التمهيدي للماجستير، حيث لا توجد برامج مستقلة حسب النوع.

2- النتائج المتعلق بمتغير الكلية

جدول رقم (15): يبين اختبار(ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة من طلبة الدراسات العليا حسب متغير الكلية (التربية- التجارة)

المحور	المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "F"	مستوى الدلالة	الدلالة
الاول: المهارات الأساسية والمعرفية	التربية	23	3.9185	.54042	.267	.002	.968	غير دالة
	التجارة	28	3.8795	.50056	.265			
الثاني: مهارات التفكير الناقد واتخاذ القرارات	التربية	23	4.2172	.42973	.441	1.591	.213	غير دالة
	التجارة	28	4.1596	.48857	.447			
الثالث: المهارات الرقمية والتكنولوجية	التربية	23	3.7772	.69286	-1.479	.077	.783	غير دالة
	التجارة	28	4.0536	.63958	-1.467			
الرابع: المهارات الإبداعية والابتكارية	التربية	23	4.2283	.43734	1.371	.017	.898	غير دالة
	التجارة	28	4.0357	.54418	1.401			
الخامس: مهارات التعاون والعمل الجماعي	التربية	23	4.5109	.35136	1.095	.015	.903	غير دالة
	التجارة	28	4.3973	.38196	1.104			
السادس: مهارات الاتصال والتواصل	التربية	23	4.3851	.34843	2.442	.112	.740	غير دالة
	التجارة	28	4.1480	.34224	2.438			
السابع: مهارات حل المشكلات	التربية	23	4.0807	.49828	1.341	.184	.669	غير دالة
	التجارة	28	3.8878	.52216	1.347			
الثامن: المهارات المهنية والحياتية	التربية	23	4.5380	.34836	1.269	.531	.470	غير دالة
	التجارة	28	4.4107	.36301	1.274			
جميع المحاور	التربية	23	4.2287	.31866	.923	.275	.602	غير دالة
	التجارة	28	4.1412	.35112	.932			

*عند مستوى دلالة (α= 0.05)

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) في تقديرات الأفراد العينة تعزى لمتغير الكلية (التربية- التجارة) حيث بلغت قيمة "ف" (0.275) ومستوى الدلالة (0.602) لجميع المحاور، وهي غير دالة إحصائياً أي لا توجد أي فروق ظاهرية لمتغير الكلية (التربية- التجارة)، وتفسير ذلك يرجع إلى وجود العديد من المقررات المشتركة بين الكليتين تحت مسمى متطلبات جامعية في اللغة والحاسوب والثقافة.

3- النتائج المتعلقة بمتغير التخصص

جدول رقم (16): يبين تحليل التباين الأحادي (Won Way -ANOVA) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لأفراد العينة، حسب متغير التخصص

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الاول: المهارات الأساسية والمعرفية	بين المجموعات	1.505	4	.376	1.479	.224	غير داله
	داخل المجموعات	11.705	46	.254			
	الكلي	13.210	50				
المحور الثاني: مهارات التفكير الناقد و اتخاذ القرارات	بين المجموعات	1.511	4	.378	1.923	.123	غير داله
	داخل المجموعات	9.038	46	.196			
	الكلي	10.549	50				
المحور الثالث: المهارات الرقمية والتكنولوجية	بين المجموعات	1.407	4	.352	.765	.554	غير داله
	داخل المجموعات	21.163	46	.460			
	الكلي	22.570	50				
المحور الرابع: المهارات الإبداعية والابتكارية	بين المجموعات	1.090	4	.273	1.083	.376	غير داله
	داخل المجموعات	11.581	46	.252			
	الكلي	12.672	50				
المحور الخامس: مهارات التعاون والعمل الجماعي	بين المجموعات	.353	4	.088	.628	.645	غير داله
	داخل المجموعات	6.465	46	.141			
	الكلي	6.818	50				
المحور السادس: مهارات الاتصال والتواصل	بين المجموعات	.613	4	.153	1.189	.328	غير داله
	داخل المجموعات	5.930	46	.129			
	الكلي	6.543	50				
المحور السابع: مهارات حل المشكلات	بين المجموعات	1.080	4	.270	1.016	.409	غير داله
	داخل المجموعات	12.215	46	.266			
	الكلي	13.294	50				
المحور الثامن: المهارات المهنية والحياتية	بين المجموعات	.182	4	.045	.334	.854	غير داله
	داخل المجموعات	6.251	46	.136			
	الكلي	6.433	50				
جميع المحاور	بين المجموعات	.179	4	.045	.376	.824	غير داله
	داخل المجموعات	5.480	46	.119			
	الكلي	5.660	50				

*عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير التخصص لجميع المحاور حيث بلغت قيمة "ف" (0.376) ومستوى الدلالة (0.824) لجميع المحاور، وتراوحت قيمة "ف" بين (92.1-0.334) ومستوى دلالة (0.854-0.123) بين المحاور، وتفسير ذلك أن أفراد العينة من طلبة الماجستير في كل الأقسام تعرضوا لبرامج ووسائل تعليمية موحدة خلال المراحل الدراسة السابقة وبرنامج الماجستير الحالية.

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج الدراسة امتلاك الطلبة لمهارات الاقتصاد المعرفي بدرجة كبيرة لجميع المحاور وهي تتفق مع دراسة (Bejinaru, 2018)، و(مهني، 2020)، و(Abazi, 2021)، و(العازمي، 2021) التي جاءت نتائجها بدرجة مرتفعة، وتختلف مع دراسة (الشريف، 2018)، و(أبو الحاج، 2019) التي جاءت نتائجها بدرجة متوسطة، ودراسة (Thalgi, 2020)، و(المخلافي، 2021) التي جاءت نتائجها بدرجة ضعيفة، وحصلت المهارات المهنية والحياتية، ومهارات العمل الجماعي على المرتبة الأولى والثانية، فيما حصلت المهارات الأساسية والمعرفية على المرتبة الأخيرة.

كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) تبعاً لمتغيرات الدراسة (النوع، والكلية، التخصص)، وهي تتفق مع دراسة (Bejinaru, 2018) و(المخلافي، 2021) في عدم وجود فروق دالة إحصائياً حسب متغير التخصص، وتختلف مع نتائج (أبو الحاج، 2019) التي كشفت وجود فروق حسب متغير النوع، ودراسة (مهني، 2020) التي كشفت وجود فروق حسب متغير الكلية.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة تضمين مهارات الاقتصاد المعرفي ضمن برامج الدراسات العليا والبرامج الأخرى بالجامعة.
- ضرورة تركيز برامج للدراسات العليا على الجوانب العملية لتنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلبة وتمكينهم من استخدامها في الواقع العملي، وخاصة ما يتعلق بالمهارات الأساسية.
- توصيف المقررات في ضوء الاقتصاد المعرفي، بما يحقق متطلبات سوق العمل وخطط التنمية الشاملة والمستدامة، مع التأكيد على ضرورة تنوع مصاد الحصول على المعرفة.
- تبني برامج الدراسات العليا أنشطة تعليمية تساعد الطلبة في بناء استراتيجيات بحثية وتطبيقية بفاعلية، وتساعد الطلبة على الإبداع والابتكار، واعطائهم الحرية في إنتاج واستخلاص المعرفة.

كما تقترح الدراسة ما يلي:

- إجراء دراسات مماثلة على الطلبة بالجامعة من وجهة نظر مختلفة (أعضاء هيئة التدريس).
- إجراء دراسات مماثلة على هيئة التدريس بالجامعة من وجهة نظر مختلفة.
- إنشاء مركز لإدارة المعرفة بالجامعة ليتولى متابعة وتيسير كل ما يتعلق بإدارة المعرفة والبحث العلمي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

4- أبو الحاج، مجدي فتحي، (2019): درجة ممارسة معلمي ومعلمات مديرية التربية والتعليم بلواء الجامعة لمهارات الاقتصاد المعرفي وأثرها على دافعية الانجاز والتحصيل الأكاديمي للطلبة، دراسات في العلوم تربوية، المجلد 46، العدد 1، ص ص 30- 61.

5- أبو شمالة، فرج إبراهيم، (2013): تقويم برامج الدراسات العليا لكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة من وجهة نظر الطلبة، المؤتمر الثاني للدراسات العليا بالجامعة الاسلامية غزة 30 أبريل 2013م، بعنوان: الدراسات العليا بين الواقع وآفاق الإصلاح والتطوير، غزة.

6- إنفوجرافيك، (2021): ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي 2020، بتاريخ 2021 – 5- 6، متاح على الموقع التالي:

https://bawabaa.org/news/infograph/862697/.

7- الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، (2021): الدراسات العليا ، بتاريخ - بدون تاريخ، متاح على الموقع التالي:

https://yemenacademy.edu.ye/about-academy /.

8- البلوشي، جليلة المعمري، سيف، (2020): مهارات الاقتصاد المعرفي المتوقع تضمينها مستقبلاً في التعليم المدرسي بسلطنة عمان، مجلة الدراسات التربوية، جامعة السلطان قابوس، المجلد 14، العدد 2، ص ص 229 – 249.

9- الشريف، محمد بن حارب، (2018): درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية من وجهة نظر قادة المدارس بالمملكة العربية السعودية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 7، العدد 12، ص ص 107 – 121.

10- العازمي، نادية صحن، (2021): متطلبات تطبيق ممارسات الاقتصاد المعرفي من وجهه نظر معلمات الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الثانوية في دولة الكويت، المجلة العلمية كلية التربية – جامعة اسيوط، المجلد 37، العدد 2، ص ص 239-283.

11- العساف، صالح حمد، (1995م): المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان.

12- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2014): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية؛ مراحلة – أنواعه المختلفة للعام 2013/2012م، صنعاء: الأمانة العامة المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.

13- المخلافي، عبدالسلام، (2021): المهارات الإحصائية لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات اليمنية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد 9، ص ص 269- 294.

14- المنظمة العالمية للملكية الفكرية،(2021): مؤشر الابتكار العالمي 2021، بتاريخ 2021- 09- 20، متاح على الموقع التالي:

https://www,wipo,int/pressroom/ar/articles/2021/article_0008,html#findings.

15- الموقع بوست، (2018): برامج "الدراسات العليا" في الجامعات الأهلية (تقرير)، بتاريخ 2018- 10- 7، متاح على الموقع التالي:

https://almawqeapost.net/reports/34602.

16- بابكر، سامر، (2021): اقتصاد المعرفة، ورقة إطارية، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 13، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

17- جامعة صنعاء، (2021): الدراسات العليا، بتاريخ2021 – 5- 2 متاح على الموقع التالي:

http://prositetesting2.com/graduate-studies/.

18- جامعة صنعاء، (2021): برامج الدراسات العليا للعام2020م، بتاريخ 2021- 01- 16، متاح على الموقع التالي:

https://www.su.edu.ye/Home/Article/26553.

19- جامعة عدن، (2021): برامج البكالوريوس والدراسات العليا، بدون تاريخ، متاح على الموقع التالي:

http://uniaden-adc.com/uniprograms.htm.

20- جامعة عمران، (2021): كشوفات تسجيل طلبة الماجستير بجامعة عمران للعام الدراسي 2020-2021م، عمران: الإدارة العامة للدراسات العليا جامعة عمران.

21- جبارة، سميرة علي والفقيه، عبدالباسط سعيد، (2019): تقويم جودة برامج الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة تعز، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد 8، العدد 7، ص ص 80- 92.

22- رمضان، عصام جابر، (2015): درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طالب كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد 11، العدد 2، ص ص 219-237.

23- شبيب، ابتهال محمد، 02021): المعوقات التي تواجه برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة البيضاء، المجلد 2، العدد 2، ص ص 293- 320.

24- ضحاوي، بيومي محمد، (2010م): مقدمة في مناهج البحث، القاهرة: دار الفكر العربي.

25- عبد المنعم، هبة قعلول، سفيان، (2019): اقتصاد المعرفة، ورقة إطارية، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 51، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

26- علي، بن عوض علي، (2020): درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأدواره في عصر اقتصاد المعرفة كما يراها قادة المدارس الحكومية، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، العدد 16، ص ص 67- 96.

27- متولي، شادية عبدالحليم، (2012): برامج الدراسات العليا التربوية في ضوء معايير الجودة، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا جامعة القاهرة، المجلد 29، العدد 2، ص ص 277- 32.

28- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، (2013): معايير المستوى الأول لبرامج الدراسات العليا، صنعاء: الأمانة العامة.

29- مهني، محمد مكرم، (2020): مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب جامعة الفيوم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة التربوية، العدد 77، ص ص 2124 – 2160.

30- نعوم، سلفانا، (2020): مراحل الدراسات العليا، بتاريخ 2020، 9، 11 ، متاح على الموقع التالي: https://www.almrsal.com/post/941062.

31- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2020): وضع اليمن في التقارير والمؤشرات الدولية، تقرير المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 52، صنعاء: قطاع الدراسات والتوقعات.

ثانياً: المراجع الأجنبية

32- Abazi, R, H, (2021): Is Kosova Prepared for Knowledge Economy? Case of Business and Management Students, International Journal of Management, Knowledge and Learning, Vo 10, Pp 205–218, Available on, https://www.doi.org/10.53615/2232-5697.10.205-218.

33- Academic Degree , (2020): Postgraduate Degree, Available on, https://academicdegree.info/postgraduate-degree/.

34- Ahmad, S, Batool , A , Iqbal, S , Shah, M, (2021): knowledge Economy Concepts and Roles in Perspectives of Asian and European Countries, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 9, No 3, Pp 798-807, Available on, https://doi.org/10.18510/hssr.2021.9378.

35- Bejinaru, R, (2018): "Assessing Students' Entrepreneurial Skills Needed in the knowledge Economy", Management & Marketing, Challenges for the Knowledge Society, Vol, 13, No, 3, Pp, 1119-1132.

36- Bejinaru, R, Prelipcean, G, (2017): Successful Strategies to be learnt from World-class Universities, In Proceedings of the 11th International Conference on Business Excellence, Bucharest: ASE. Pp -350 358.

37- Broström, A, Buenstorf, G & McKelvey, M (2021): The knowledge Economy, Innovation and the New Challenges To Universities: Introduction To the Special Issue, Innovation, Vol 23, No 2, Pp 145-162.

38- Choong, K, Leung, P, (2021): A Critical Review of the Precursors of the Knowledge Economy and Their Contemporary Research: Implications for the Computerized New Economy, Journal of the Knowledge Economy, Vol 26, Pp 1-34, Available on, https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s13132-021-00734-9.pdf.

39- Diessner, S, Durazzi, N & Hope, D, (2021): Skill-Biased Liberalization: Germany's Transition to the Knowledge Economy, journals Politics & Society, Pp 1-39, Available on, https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/00323292211006563.

40- Global Education, (2018): Importance of higher education for today's economy, March 23, 2018, Available on, https://qs-gen.com/importance-of-higher-education-for-todays-economy/.

41- Hope, D , Martelli, A, (2019): The Transition to the Knowledge Economy, Labor Market Institutions, and Income Inequality in Advanced Democracies, World Politics, Vol 71 , No 2, Pp, 236-288. Available at: https://core.ac.uk/download/pdf/195781371.pdf.

42- House, G, (2020): Postgraduate Education in the UK. What is Postgraduate Education?. Higher Education Policy Institute, ISBN 978-1-908240-65-1, Available on, https://www.hepi.ac.uk/wp-content/uploads/2020/05/Postgraduate-Education-in-the-UK.pdf.

43- Khilji, N, Roberts, S (2021): Soft Skills Acquisition for the Knowledge Economy: A Research Strategy for Policy Development in Technical and Vocational Education and Training (TVET) in Intermediate and Emergent Economies', 34th Eurasia Business and Economics Society Conference - Athens, EBESWEB. Available at: http://hdl.handle.net/10547/624877.

44- Maples, B, (2020): What is Postgraduate? , Date: 2020-07-07, Available on, https://universitycompare.com/advice/postgraduate/what-is-postgraduate/.

45- McGunagle, D, Zizka, L, (2020): Employability Skills for 21st Century STEM Students: The Employers' Perspective, Higher Education, Skills and Work-Based Learning, No 10, Pp 591–606, Available on, https://doi.org/10.1108/HESWBL-10-2019-0148.

46- Nurzia , M, Y, (2020): "The Benefits and Advantages of Master‟s Degree" International Journal of Business and Management Invention (IJBMI), Vol. 09, No. 12,, Pp 63-65.

47- Phale, K, Li, F, Adjei Mensah, I, Omari-Sasu, A,Y, Musah, M, (2021): Knowledge-Based Economy Capacity Building for Developing Countries: A Panel Analysis in Southern African Development Community, Sustainability 2021, Vol 13, No 2890, Pp 1-28.

48- Sinha, E, (2021): Transforming and Facilitating Quality Education in Developing Knowledge Economy: The Indian Perspective, Developing Knowledge Societies for Distinct Country Contexts, IGI Global, Pp 85–121, Available on, https://www.igi-global.com/chapter/transforming-and-facilitating-quality-education-in-developing-knowledge-economy/266860.

49- Tatiana, F, Libbi, L, (2021): The Business of Education: The New Role of Education in the Globalized Knowledge Economy, DU Undergraduate Research Journal Archive, Vol, 2, No 7, Pp 1 -14, Available on, https://digitalcommons.du.edu/duurj/vol2/iss1/7.

50- Thalgi, M, J ,(2020): "The University's Role in Developing the Skills of the Knowledge Economy from The Perspective of Students of Yarmouk University's Faculty of Shari'a and Islamic Studies," Journal of the Knowledge Economy, Springer; Portland International Center for Management of Engineering and Technology (PICMET), vol 11, No12, pp 1529-1537.

51- Sekaran, U, (1992): Research Methods of Business—a Skill-Building Approach, (4th) Ed, New York: John Wiley & Sons, Inc.

52- Zelinska, H, Andrusiv, U, & Simkiv, L, (2020): Knowledge Economy: Trends in the World and Analysis of Ukraine, Journal of Eastern European and Central Asian Research (JEECAR), Vol 7, No 1, Pp 104-113, Available on, https://ieeca.org/journal/index.php/JEECAR/article/view/325.

دور نظريات العلوم القانونية في ترسيخ الفكر الأخلاقي لضمان جودة التصرفات المدنية من أجل تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية -فترة جائحة كورونا أنموذجا-

The role of legal science theories in creating civil behavior in order to achieve the humanitarian and applied vision of education and development -Corona pandemic period as a model-

الدكتور:محمد بن سعيد محاد جعبوب

(باحث دكتوراه في الجودة من جامعة IIUM الماليزية)

mojaboob@du.edu.om

الدكتور :حمادي عبد النور

أستاذ محاضر قسم-أ-جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت-الجزائر

Abdennour_13@live.fr

الملخص:

بحثنا يتناول مسألة أخلقة العقود المدنية، التي تعتبر أساس كل المعاملات المدنية بين الأفراد.

ونقوم بمقاربة قانونية بين ما نعيشه من تفشي جائحة كورونا ، وبين تطور نظرية العقد، حيث يعتبر العقد قالب من قوالب العلاقات بين الأفراد، التي عرفت بناء مجردا، وفكريا وشديد الداخلية في المضمون والشكل، وهذا ما حول العقد إلى أداة ثابتة في نظام قواعد القانون الخاص ، رست ولزمن طويل -منذ عهد القانون الروماني، بوصفه مصدرا للنظام القانوني الساري والمؤثر في كل الأزمنة، كوسيلة قانونية لإقامة المشروعات، وتطورها.

هذه المشروعات جاءت بنظرية عامة للعقد، التي ترى في التصور الإرادي الإتجاه المثالي لتنظيم المبادلات والتصرفات، مما جعل هذه القاعدة الأرضية المهيمنة، لولا أن إطلاقها وإستبداد نتائجها و كذلك عدم إستقرار تفسير قواعدها، هو ما إستدعى إعادة ترتيبها.

كلمات دالة: أخلقة القانون-تطويع العقد-حسن النية-جائحة كورونا-نظرية مخاطر التطور

Abstract:

Our research deals with the issue of the morality of civil contracts, which is the basis of all civil transactions between individuals.

We are taking a legal approach between what we are experiencing from the outbreak of the Corona pandemic, and the development of contract theory

We also show the role of legal sciences ethics in ensuring the quality of human life and achieving sustainable development

Key words: : The morality of the law -Adaptation of contract theory- good well- Corona Virus- Development risk theory

مقدمة:

ما نشاهده ونسمعه من إجراءات سواء إدارية أو حتى قضائية لجأت إليها العديد من دول العالم من أجل محاولة منها وأمام ضعف حيلتها أمام هذه جائحة كورونا للتقليل والتخفيف من شدة حدتها وآثارها السلبية الكبيرة على سير المعاملات المالية والتنظيمية لأفرادها.

هذه الإجراءات المتخذة مسَّت جميع العقود المدنية كالعقود الدولية-عقد الإستثمار-عقد السياحة-عقد الملكية الفكرية وبراءة الاختراع-عقد التمويلات البنكية-الاشتراطات التعاقدية-الميكانزمات القانونية التي تقوم عليها قاعدة السبب الأجنبي والظروف الطارئة وحتى مسألة القوة القاهرة .

هذا ولا ننسى أن جائحة فيروس كورونا قد مست حتى أنظمة التعويض الحديثة ومجالات المسؤولية المدنية ومنها نظرية مخاطر التطور ، فهاهو قد كثر الحديث في بعض الدول عن انتاج علاج فيروس كورونا عن طريق دواء عقار "هيدروكسي كلوروكين" الذي يُطبق على مرضى فيروس كورونا الجديد، بعد ورود تقارير عن تسببه بآثار جانبية خطيرة من بينها تشنجات، وفقدان الرؤية، والصداع النصفي في غضون أيام من تناول العقار.

كما تسبب العقار لأحد المرضى بحدوث نبضات غير منتظمة لعضلة القلب إما بسرعة كبيرة أو بطيئة، مما قد يؤدي إلى حدوث نوبة قلبية قاتلة.

إنطلاقا من حوصلة ما فات، نجد التوجه التشريعي الحالي بفعل جائحة فيروس كورونا يتجه نحو أخلقة العقود المدنية ، كما نرى من جهة أخرى كذلك، التوجه نحو أخلقة وتطويع فكرة التعويض في المسؤولية المدنية عن طريق اعتبار فكرة مخاطر التطور كسبب لقيام المسؤولية المدنية، خاصة مع التقارير الطبية والواردة عن منظمة الصحة العالمية والتي تحذر من المخاطر الجانبية لدواء عقار "هيدروكسي كلوروكين" وهذا يذكرنا بما خلَفته مشكلة فيروس الكبد الوبائي "C"، من آثار إجتماعية وقانونية على المجتمع الفرنسي.والدور الذي لعبته نظرية مخاطر التطور في منح تعويض للمضرورين ، حيث أن أي نشاط إنساني بلغ ما بلغ، فإنه يحمل في طياته خطرا ما، وأن دور القانون هو توفير الآليات المناسبة لمواجهة هذا الخطر عند اكتشافه، وليس بلازم تطويع المبادئ القانونية المستقرة لتحقيق هذا الغرض، بل ينبغي الذهاب إلى أبعد من ذلك والبحث عن الجانب الأخلاقي في هذه المبادئ القانونية بُغية توفير حماية للمضرورين .وبالتالي تحقيق الرؤية الإنسانية للعلوم

وهذا ما لمسناه من الآثار القانونية لفيروس كورونا على الأنظمة القانونية.

أهمية البحث:

تتجلى الأهمية البالغة لموضوع فيروس كورونا واستعادة الجانب الأخلاقي للعقود في إبراز القيم القانونية لأخلاقيات القواعد والمبادئ والنظريات القانونية المستحدثة.

فإذا كان القانون ينصرف إلى الخير العام، العدالة والأمن، وكلها غايات ذات صفة جوهرية للقانون يتشكل فيها الطابع الأخلاقي أو المعنوي وكذلك المادي، الأمر الذي خلق في القواعد القانونية تفاوتا بين ذلك التساوي النظري لهذه القيم مما خلق معه ترابطا مميزا، وبين ذلك التعارض الذي أنتجته الممارسة، إلى حد القول بفرضية تضحية الواحدة بالأخرى،

كما هو الشأن بالنسبة لفكرة الأمن التعاقدي مقارنة مع العدالة التقنية لنظرية العقد، مما يفسر بتدرج في أنساق القيم والذي ينعكس على العلاقات الفردية والإجتماعية.

إشكالية البحث:

إن جائحة فيروس كورونا ، فرضت إعادة إدماج وإحياء مبادئ وقيم أخلاقية لطالما غُيبت أو هُمشت في النظام القانوني للعقود، وحتى وإن استعملت وَوُظِفت، لكنها كانت لخدمة الإرادة الفردية، التي هي المعيار أوالمقياس أو الميزان الوحيد للعدالة العقدية.

ثم إن ما دعُم هذه المبادئ، هو إنتشار فيروس كورونا الذي خلق ديناميكية الأفكار والواقع الإقتصادي الذي أصبح يفرض مناخا سليما للحياة التعاقدية التي لا تتوفر إلا على ضوء تكريس حرية تعاقدية أهلا لإنشاء عقد متوازن يجسد البعد المتوازن للمصالح والعدالة العقدية في الآن نفسه، مما يؤدي إلى ضرورة تعميم الفائدة على طرفي العقد، وعلى جميع المتعاقدين، ، الأمر الذي يدفعنا لتناول إشكاليتين هامتين:الأولى تتمثل في بحث العلاقة بين تعليم العلوم القانونية وأخلقة المبادئ القانونية لنظرية العقد(من خلال إبراز كيف لفيروس كورونا أن يقضي على مفهوم الوهم التعاقدي، وكيف للعقود الخاصة ، هي الأخرى تأن تتأثر بجائحة كورونا) الإشكالية الثانية تتمثل في مدى تأثر نظرية مخاطر التطور بفيروس كورونا(من خلال توضيح هل مخاطر التطور لها مفهوم القوة القاهرة التي تؤدي إلى نفي المسؤولية، وكيف يمكنها أن تكرس فكرة أخلقة التعويض المدني في القانون الخاص

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز ، مدى القيمة القانونية التي يمكن أن تشكلها أخلاقيات المبادئ القانونية، في التوفيق بين مصالح المتعاقدين، والتي فيروس كورونا تسبب في إبراز عُقم نظرية العقد شريعة المتعاقدين بحيث لا يمكن تصور إطلاقية الحرية الفردية في نطاق القانون المدني، لأن هناك منهج التحديد

والتضييق، لا يُعرف إلا من خلال مؤسسات قانونية ذات صلة بموضوع العقود وغاياتها وكذلك أشخاصها على قدم المساواة، والأخلاق الحميدة، وقواعد العدل والإنصاف، ...وغيرها.

منهجية البحث:

إن عُمق موضوع بحثنا يستند إلى الدفاع عن العقد كقيمة مكامنها شقين:

قيمة موضوعية: وهي المنفعة.

وقيمة أخلاقية ومعنوية: وهي العدل، ومعهما معا، سنحتج بصيغة العدالة العقدية من خلال كونها أداة تشريعية، أظهرت صعوبة في الكشف عنها في إطار الأحكام التقليدية للقانون الخاص، بسبب جمود النظرة القانونية في مواجهة

سلطان الأخلاق العقدية، وذلك من خلال دراسة تحليلية نقدية تبين حتمية إحياء أو تجديد المبادىء والقيم الأخلاقية والاجتماعية المكملة أو المساعدة لتدعيم العدالة داخل العقود.

خطة البحث:

إخترنا تقسيم البحث إلى قسمين ، الأول يتعلق ب أخلقة المبادئ القانونية لنظرية العقد في إطار قواعد القانون الخاص من خلال التطرق إلى فيروس كورونا والإلتزام القانوني بالإعلام في مرحلة نشوء العقد، ثم كيف أن العقود الخاصة ، هي الأخرى تأثرت بجائحة كورونا، أما القسم الثاني فيتعلق ب نظرية مخاطر التطور، في ظل القانون الخاص ودورها في إرساء فكرة أخلاقيات العلوم القانونية ، من خلال البحث في هل مخاطر التطور لها مفهوم القوة القاهرة التي تؤدي إلى نفي المسؤولية، وكيف يمكن لنظرية مخاطر التطور وخاصة في ظل جائحة كورونا، أن تُكرسا لأخلاقية التعويض المدني

المبحث الأول: أخلقة المبادئ القانونية لنظرية العقد في إطار قواعد القانون الخاص

إذا كان العقد قالب من قوالب العلاقات بين الأفراد، التي عرفت بناء مجردا، وفكريا وشديد الداخلية، في المضمون والشكل، وهذا ما حوله، أي العقد إلى أداة ثابتة رست ولزمن طويل -منذ عهد القانون الروماني، بوصفه مصدرا للنظام القانوني الساري والمؤثر في كل الأزمنة، كوسيلة قانونية لإقامة المشروعات، وتطورها جاء" بنظرية عامة للعقد "ترى في التصور الإرادي الاتجاه المثالي لتنظيم المبادلات والتصرفات، مما جعل قاعدة" العقد شريعة المتعاقدين "الأرضية المهيمنة، لولا أن إطلاقها واستبداد نتائجها و عدم استقرار تفسير قواعدها، هو ما استدعى إعادة ترتيبها ك"قاعدة "لا كمبدأ، وذلك لا لسبب إلا لأنه - أي العقد - بات مفهوما ذا دور أساسي ومعتبر في الحياة القانونية تحت طائلة التأثر الشديد بالأفكار الفلسفية والأخلاقية و الاقتصادية السائدة في المجتمع، مما استتبعه ظهور اتجاهات اجتماعية تنظر إلى العقد بشكل مختلف عن تلك التي سادت النزعة الفردية، خاصة بداعي إدخال أو بالأحرى إعادة إدماج وإحياء مبادئ لطالما غيبت أو هُمشت في النظام القانوني للعقود، وحتى وإن استعملت ووظفت، لكنها كانت لخدمة الإرادة الفردية، التي هي المعيار، المقياس أو الميزان الوحيد للعدالة.

بيد أن نزعة التحول التي ظهرت في البيئة العقدية، أثر عليها ما نعيشه من تداعيات جائحة كورونا التي فرضت إحياء الدور الأخلاقي في العقود والخروج عن النزعة الفردية والموضوعية .

المطلب الأول : فيروس كورونا، مفهوم جديد يقضي على فكرة الوهم التعاقدي:

يعتبر العقد أهم مصدر من مصادر الإلتزام ، وقد عرفه المشرع العماني في نص المادة 66 من القانون المعاملات المدنية العماني [50]بأنه"إتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما".

[50] –المرسوم السلطاني رقم 2013/29–المتعلق بقانون المعاملات المدنية العماني–الجريدة الرسمية العدد1012

وقد عرفه المشرع الجزائري في نص المادة 54 من القانون المدني الجزائري [51]بأنه"إتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما".

ولتحقيق التوازن العقدي بين إلتزامات طرفي العقد، أجاز المشرع العماني وكذلك العُماني للقاضي تقييد مبدأ سلطان الإرادة سواء أثناء مرحلة إنشاء العقد، أو حتى في مرحلة تنفيذه.

الفرع الأول: فيروس كورونا والإلتزام القانوني بالإعلام في مرحلة نشوء العقد:

بعد أن أصبح الواقع يُبيّن وبشكل جلي وواضح التفاوت بين إلتزامات المتعاقدين كونه أمر طبيعي بين أشخاص تباينت فوائدهم بتفاوت تقديماتهم ومؤهلاتهم وخاصة في العقود المهنية .

وعليه نبين تأثر المشرع العُماني وبجانبه المشرع الجزائري بمسألة حسن النية في قانون المعاملات المدنية العُماني وما يتفرع عنه باعتباره الشريعة العامة

فإنطلاقا من واجب التعاون بين المتعاقدين كما يُعبر عنه جُل من كتب في مسألة حسن النية[52]، وانطلاقا من نص المادة 156 من قانون المعاملات المدنية العُماني[53] التي تنص على "ضرورة تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه ." .

وكذلك نص المادة 107 من التقنين المدني الجزائري[54] التي تنص على "ضرورة تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبحسن نية

إذن المشرع الجزائري والعُماني هنا يعتبر حسن النية الإطار والروح التي يجب أن تسود تفسير العقود وتنفيذها ، ففي حال تعدد طرق تنفيذ العقد ومعانيه ، فينبغي أن يُختار من الطرق ما تقتضيه الأمانة ، والشرف ، والعدالة والنزاهة .

وعلى ذلك يجب أن يسود حسن النية في إنشاء العقد وتفسيره وفي تنفيذه أيضا ، فإذا تعهد مقاول بتوصيل أسلاك كهربائية ، وجب عليه أن يقوم بذلك من أقصر طريق ممكن ، كما يجب أن يقوم أمين النقل بنقل البضاعة من الطريق الأصلح بالنسبة لصاحبها.

---

[51] – الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 20 رمضان 1935 الموافق لـ : 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم– جريدة رسمية 44– 2005

[52] –لبان فريدة : مبدأ حسن النية في الإنعقاد –مذكرة ماجستير –كلية الحقوق–بن عكنون–جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر–السنة الجامعية – 2008-2009–ص98. وانظر كذلك– علاق عبد القادر:أساس القوة الملزمة للعقد وحدودها –مذكرة ماجستير–كلية الحقوق–جامعة تلمسان – السنة الجامعية 2007-2008–ص23

[53] – المرسوم السلطاني رقم 2013/29–المتعلق بقانون المعاملات المدنية العماني–الجريدة الرسمية العدد1012

[54] – الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 20 رمضان 1935 الموافق لـ : 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم– جريدة رسمية 44– 2005

ونظرا لقناعة المشرعين بأن واجب الإخبار أو الإعلام يحقق كل ما يعنيه مبدأ حسن النية في إقامة العدل العقدي، نصا بضرورة إعلام المتعاقد وخاصة في ما يسمى بعقود الإستهلاك التي تكون بين محترف أو مهني وبين مستهلك غريب عن إختصاص المحترف الذي يتعاقد معه وكل هذا جراء إفتراض المشرع عدم التكافؤ في العلاقة التعاقدية [55].

ومن جهة أخرى يجد الإلتزام بالإستعلام أيضا أساسا له ضمن المبادئ الأخلاقية وبالخصوص مبدأ حسن النية ، والذي هو الإحاطة بما يخص موضوع التعاقد بالإستناد إلى كل مصادر المعلومة الممكنة والتي يكون بإمكان المتعاقد أن يتحرى فيها[56] ، وعليه يقع على كلا من المتعاقدين التحلي بالنزاهة والصدق .

فإذا كانت المعلومة المستعلمة تدور خاصة حول المتعاقد معه من حيث مركزه القانوني وحدود سلطاته، وحول المحل بما يشمله من عناصره الأساسية ، فلا يعني ذلك أنه عليه أن يحصل بنفسه على كل هذه المعلومات إذ يتقلص الإلتزام بالإستعلام عند عدم خبرة الدائن به[57] .

ولكن ما هو تأثير فيروس كورونا على الإلتزام بالإعلام؟ إذا كان فيروس كورونا الذي يؤدي إلى مرض كوفيد19 من أشد الأخطار التي واجهت البشرية جمعاء ، فلا يمكن أن نتصور وجود عقد أخل أحد أطرافه بواجبه القانوني بضرورة إعلام الطرف الثاني ، بالأضرار والأخطار التي تواجه الطرف الثاني جراء فيروس كورونا.

فمثلا وبخصوص عقد النقل البري أو حتى الجوي أو البحري ، ينبغي إعلام الناقل عن الأخطار التي يواجهها من جراء سواء نقل بضاعة ما ، قد تكون خطرا على حياته، أو كذلك إعلامه بمخاطر وجود وباء فيروس كورونا في تلك الدولة المتوجه إليها .

وعليه ومثلا بخصوص مسؤولية الناقل البري أو حتى البحري أو الجوي للبضائع لا يمكن مساءلته ونحن في زمن جائحة كورونا عن التأخير في الوفاء بالإلتزام ، بحكم أن العديد من الدول قد قامت بوضع إجراء الحجر الصحي الذي يمنع كل سكانها من التجول في أوقات محددة أو حتى المنع من خروج الأجنبي من أراضيها أو الدخول إليها ،

ففي هذه الظروف لا يمكن مطالبة ناقل البضاعة بالتعويض عن التأخر أو حتى لتف البضاعة بمقتضى هذا الحجر، لكن وننبه أن هذا الحكم قد يغيره الإلتزام بالإعلام ، أي إذا كان هذا الناقل قد تم إعلامه بانتشار فيروس كورونا بدولة ما ، وقام الأخير بالتوجه إليها رغم تحذيره من طرف المتعاقد معه[58].

---

[55] –قانون حماية المستهلك الصادر بالمرسوم السلطاني رقم2014/66 و القانون رقم 03/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش –الجريدة الرسمية رقم 15–سنة 2009

[56] –مصطفى أبو منظور موسى:دور العلم بالبيانات عند تكوين العلاقة العقدية–دار النهضة العربية –القاهرة–2000–ص165
-Philipe Le tourneau :Responsabilité des vendeurs et fabricants-édition Dalloz-pris -2001-p53

[57]

[58] – أحمد محمد الرفاعي : الحماية المدنية للمستهلك (إزاء المضمون العقدي) –دار النهضة العربية –القاهرة–1994–ص 110

حيث ليس مِن دخل لِحُسن نية المسؤول في تقرير التعويض ، فإنه إذا توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ، فإن من صدر عنه الفعل الضار بخطئه يُلزم بتعويض الضرر، ففي النطاق العقدي توجب المادة 156 معاملات مدنية ، أن تنفذ العقود بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، ولكن نجد كذلك نص المادة المادة 264 معاملات مدنية عُماني" إذا إستحال على المدين أن ينفذ الإلتزام عينا ، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بإلتزامه ما لم يثبت أن إستحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه"، التي تقابلها المادة 176 مدني جزائري التي تنص بأنه" إذا إستحال على المدين أن ينفذ الإلتزام عينا ، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بإلتزامه ما لم يثبت أن إستحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه"،

وعليه فالمسؤولية تتوافر ولو حسنت نية المسؤول ما دام ثمة خطأ قد وقع منه، وهذا الخطأ قد يكون في جانب أحد أطراف العقد الذي أخل بإلتزامه القانوني في ضرورة إعلام الطرف الثاني بما يمكن أن يلاقيه من أخطار فيروس كورونا.

وعليه نجد أن فعلا فيروس كورونا يمكن أن يشكل عاملا مجددا في مفهوم الإلتزام بالإعلام فيما يخص العقود الصادرة في هذه الفترة من جائحة كورونا.

الفرع الثاني:فيروس كورونا ومرحلة تنفيذ العقد:

إذا كان العقد يعتبر القالب الأول والرئيسي لتبادل الثروة بين الأفراد، وبالتالي خاضعا للبيئة الإرادية، وهذا ما يجعله وسيلة لإقامة المشاريع الكبرى الكبرى، مما صاغه في نظرية عامة محكمة من حيث العناصر، الأركان، الأشخاص المشاركون في العقد وبصفتهم أطرافا متعاقدين أو من الغير.

لكن وطبقا للقوة الملزمة للعقد لا يجوز للقاضي التدخل في العقد بإنهائه أو تعديله[59]، لكن مادامت العدالة التعاقدية هي الأداة الملائمة للإرتقاء بالعقد إلى المستوى القانوني الأفضل، لابد من الإعتراف بمستلزمات أخلاقية تساهم في تحقيق الأمن القانوني للعقود.

وهنا نتساءل هل قانون العقود طبقا لقواعد القانون الخاص يعترف بفيروس كورونا كسببا، يؤدي إلى تكريس الجانب الأخلاقي للعقد في مرحلة تنفيذه؟وبالتالي إبراز دور تخصص ميادين القانون الخاص في إطار الدراسات العليا في ضمان جودة المعاملات الإنسانية ومنه تحقيق الغايات المثلى والسامية للتعليم

وعليه فأول ما يواجه أطراف العلاقة التعاقدية هي حدوث ظروف تؤثر في تنفيذ العقد منها ما هو خاضع لإرادة الأطراف (وهنا سوفف نتكلم عن نظرة الميسر في العقد وهل تتأثر بفيروس كورونا) ومنها ما يخضع لأسباب خارجة عن إرادة طرفي العقد (هنا سوف نتكلم على نظرية الظروف الطارئة في العقود فهل تتأثر بفيروس كورونا)

[59] –تنص المادة 167 من قانون المعاملات المدنية العماني"العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون".

من الوهلة الأولى وبخصوص نظرة الميسرة ، نجد أن الشريعة الإسلامية نظمت أحكامها قبل التنظيمات والتشريعات الوضعية ، فنجد الآية 280 من سورة البقرة تنص بعد بسم الله الرحمن الرحيم" وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ" صدق الله العظيم

وفي الحديث ما ورد في صحيح ابن حبان عن كعب بن عمرو أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول" مَن انظَرَ مُعسرا، أو وَضَعَ لَهُ، أظَلَهُ الله فِي ظِلِهِ"

وعليه فأحكام نظرة الميسرة تطبق بغض النظر عن محل الدين أو مصدره

وبالرجوع إلى التشريع العماني نجد نص المادة 171 معاملات مدنية تنص"في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بإلتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض في الحالتين إذا اقتضى الحال ذلك.

وللمحكمة أن تلزم المدين لالتنفيذ في الحال ، أو تنظره إلى أجل مسمى، ولها أن تحكم بالفسخ ما بقي الإمتناع عن التنفيذ قائما وفي جميع الأحوال يُحكم بالتعويض إن كان له مقتض"

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد نص المادة 119 من القانون المدني الجزائري تنص"في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بإلتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه ، مع التعويض في الحالتين إذا اقتضى الحال ذلك.

ويجوز للقاضي أن يمنح المدين أجلا حسب الظروف ، كما يجوز له أن يرفض الفسخ إذا كان مالم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى كامل الإلتزامات"

وعليه فمن أبرز تأثيرات فيروس كورونا على العلاقات التعاقدية هي إستعمال الجانب الأخلاقي لنظرية العقد ، إذ القاضي بإمكانه تمكين المتعاقد المتضرر من تداعيات فيروس كورونا التي أثرت على كل جوانب الحياة الإقتصادية ، فقد يتعذر على المدين الحصول على أموال لكي ينفذ إلتزامه المدني ، وقد يكون الظرف ليس راجعا إلى تقصيره أو إهماله ، بل راجعا إلى التداعيات السلبية لفيروس كورونا التي تسببت في تعطيل عجلة الإقتصاد فقد لا يستطيع تحصيل أمواله لدى الغير أو حتى إسترجاعها من البنوك المالية التي يودعها لديها بفعل إجراء الحجر الصحي المفروض، فهنا بيد القاضي أساس قانوني يتمثل في نص المادة 171 السابقة والمادة 119 السابقة من التشريع الجزائري ، التي تسمح للقاضي بمنح نظرة الميسرة أو تمديد مهلة أجل الوفاء حتى يتمكن من أداء ما بذمته[60]، ويقصد بذلك أن القاضي لا يمكنه أن يمنح مهلة الميسرة للمدين إلا إذا كانت ظروفه أو مركزه القانوني يستدعي ذلك كأن يتوقف عن أداء العمل بسبب انتشار فيروس كورونا.

[60] –فؤاد محمود عوض:دور القاضي في تعديل العقد–مطبعة دار الجامعة الجديدة–الإسكندرية–مصر–سنة 2004–ص468

وأبعد من هذا ومن أجل أن نبين أن فيروس كورونا قد ساهم بقدر كبير في تكريس أخلاقية العقود المدنية في إطار قواعد القانون الخاص نجد أن المشرع وفي نص المادة171 السابقة منح السلطة التقديرية المطلقة للقاضي، ونظرا للظروف الحالية بفعل جائحة كورونا يمكن للقاضي أن يتدخل في إرادة الدائن وأن يمنع من فسخ العقد وبالتالي حماية وضمان إستقرار المعاملات المالية بين الأفراد ، وذلك إذا كان مالم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى كامل الإلتزامات.

وعليه نجد أن فيروس كورونا أحيا الجانب الأخلاقي للعقود وكرس فكرة إستقرار المعاملات وضمان الحقوق المكتسبة في ظل جائحة فيروس كورونا.

وهذه الفكرة يؤكدها العميد ROOCHETTE، إذ يقول أن المتعاقد يلتزم ليس لأنه أراد ذلك إنما لأن إلتزامه يرتكز على أساس يخرج ويعلو على الإرادة وهو الأساس الأخلاقي، فالإرادة برأيه لا تستطيع أن تكون مستقلة لأنها ترتبط بالعالم الخارجي، ما يعني أن إستقلالية الإرادة لم تعد اليوم تقبل بعصر يأتي فيه خلل في التوازن العقدي من طبيعة العلاقة التعاقدية[61].

ولعل تكريس نظرية الظروف الطارئة يبقى الاستثناء المشروط لصالح مرونة الحياة والظروف العقدية ومنه

الحفاظ على بقاء العقد وكفالة أمن عقدي مستديم بدل التمسك بجمود" قاعدة بقاء الأشياء على حالها".

إن المساواة بين الأداءات التي تعد من شروط العدالة التبادلية في العقد، يمكن أن يُنظر إليها وأن يقع

تقييمها في فترتين مختلفتين من حياة العقد وذلك، إما عند تكوينه أو عند تنفيذه، فمن الممكن أن توجد

المساواة عند إبرام العقد، ولكنها تختفي في مرحلة تنفيذه، عندما تحدث تغيرات إقتصادية، وهذا ما يمكن أن تواجهه نظرية الظروف الطارئة، فإن فقدان العقد لعدالته ، وجدواه الإقتصادية يفقده إلزاميته .

ويجوز للقاضي عند ذلك تعديله، ولا تمنع أحكام المادة 167 من القانون المعاملات المدنية، دون ممارسة القاضي لسلطته التعديلية في العقد، ومراجعتها حتى تكون متطابقة مع مقتضيات العدالة والأخلاق العقدية .وبالتالي فإن نظرية الظروف الطارئة هي في الحقيقة قاعدة إنصاف بديهية تقضي بأنه "بحضور ظروف إستثنائية يجب أن تغير القواعد المطبقة[62]".

ويعتبر القاضي قد حل محل الأطراف المتضررة من الظروف الطارئة، لأنه سيحاول إنقاذ الوضعية المستجدة بواسطة الحيلولة دون عرقلة تنفيذ العقد بحسن النية إلى تثبيت دوره بواسطة حل منصف، وهي الكيفيات التي أثيرت في المادة

---

61 - Voir « le futur contractuel » , in « le droit et le futur », Travaux et recherches de l'université de
droit ; d'économie et de sciences sociales de Paris. Centre de philosophie du droit PUF.1985. PP.77 et ss.

62 - علي علي سليمان :النظرية العامة للإلتزام – مصادر الإلتزام في القانون المدني الجزائري – ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثالثة–سنة 1993–ص90

159 معاملات مدنية التي تنص"في العقود الملزمة لجانبين إذا طرأت قوة قاهرة تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا انقضى معه الإلتزام جاز للقاضي تبعا للضروف وبعد مراعاة لمصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلا كل اتفاق على ذلك"

والتي تقابلها المادة 3/107 من القانون المدني الجزائري التي تنص"غير أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدي ، وإن لم يصبح مستحيلا ، صار مُرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي تبعا للضروف وبعد مراعاة لمصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلا كل اتفاق على ذلك"

وإذا رجعنا إلى قراءة حرفية une lecture exégétique ، لنص المادة 159 فقرتها الثالثة والمادة 3/107، لوجدناها تتحدث عن نظرية الظروف الطارئة المؤدية إلى إختلال في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير يُعزى إلى وقوع حوادث إستثنائية عامة غير متوقعة تجعل تنفيذ الإلتزام مرهقا للمدين، بحيث يهدده بخسارة فادحة.

ولكي يتولى القاضي دوره في إعادة هذا التوازن عن طريق تطبيق النظرية لا بد من توفر الشروط التالية التي سنبينها ونرى هل تستجيب هذه الشروط لخصائص فيروس كورونا وبالتالي يمكن للقاضي إعمال النظرية القانونية الخاصة بالظروف الطارئة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا؟

أ-وقوع حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها:

عندما يتعلق الأمر بالطابع الاستثنائي للحوادث ، فإنه من الصعب منحه" نطاقا قانونيjuridique ذلك لأنه يمكن تركيب الأحداث بعدة أشكال :حسب أصلها، حسب طابعها، وحسب آثارها، وتبسيطا للمسألة فإن دور القاضي ينحصر في البحث في أثر الحادث، على تنفيذ الإلتزام مهما كان أصله أو السبب في حدوثه .ولما كانت نظرية الظروف الطارئة تتطلب إعادة التوازن العقدي المختل بغية تحقيق العدالة العقدية ، فلأن السبب يعود إلى تأكيد المشرع على إستثنائية الحادث بمنح القاضي مجالا لتعديل العقد، وذلك حتى يؤمن الحد الأدنى من الاستقرار العقدي اللازم لها في حدود العدل والإنصاف وفعلا فبالرجوع إلى كرونولوجيا فيروس كورونا، في 25 فراير، تحدثت منظمة الصحة العالمية[63] عن خطر وباء عالمي، في اليوم التالي تخطى عدد الإصابات الجديدة في العالم العدد في الصين.

وفي مطلع مارس، دعت منظمة الصحة العالمية إلى التزود بأجهزة المساعدة على التنفس وتوقّعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تباطؤاً حاداً في الاقتصاد.

في السادس من مارس، سُجلت 100 ألف إصابة في العالم.

في الثامن من الشهر نفسه، عُزلت منطقة الشمال في إيطاليا، في إجراء توسّع نطاقه بسرعة ليشمل كل أرجاء البلاد.

في التاسع منه، أدى انهيار أسعار النفط إلى تراجع كبير في البورصات العالمية.

[63] –تاريخ مراجعة موقع منظمة الصحة العالمية يوم 2020/04/25

في 11 مارس، أعلنت منظمة الصحة العالمية كوفيد-19 "وباء عالمياً". أغلقت الولايات المتحدة حدودها تدريجياً أمام حوالى ثلاثين دولة وأعلنت حكومات ومصارف مركزية عدة اجراءات هائلة لدعم الاقتصاد.

في 13 مارس، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أوروبا باتت "بؤرة" الوباء العالمي. وفرض العزل الإلزامي في إسبانيا في 14 مارس وفي فرنسا في 17 من الشهر نفسه وأوصت دول أوروبية أخرى أولاً بـ"البقاء في المنازل" وبتخفيف الاحتكاك بالآخرين. قلّصت شركات الطيران بشكل كبير رحلاتها وأغلقت دول كثيرة حدودها.

في 18 من الشهر نفسه، سُجّلت 200 ألف إصابة في العالم.

في 19 مارس، باتت إيطاليا الدولة التي تسجّل أكبر عدد وفيات في العالم وتكثّف الإعلان عن تدابير عزل وطنية ومحلية.

في 23 من الشهر نفسه، حذّر صندوق النقد الدولي من ركود أسوأ من ذاك الذي حصل بعد الأزمة المالية عام 2008.

وتحصيلا مما سبق يمكن القول أن فيروس كورونا لم يكن مُتوقع في جميع الدول ، بحكم عدم وجود فيروس مماثلا له سبق وأن ظهر، وعليه هذا الشرط المتعلق بالحوادث الإستثنائية العامة التي من غير ممكن توقعها متوفرة في جائحة كورونا .

ب- عمومية الحادث الطارئ

تستوجب المادة 159 معاملات مدنية والمادة 3/107 مدني جزائري، بأن يكون الحادث عاما، أي لا يكون خاصا بالمدين فقط ، بل يجب أن يكون شاملا يمس كافة الناس أوعلى الأقل فئة منهم.

وبالرجوع إلى جائحة كورونا، نجدها قد مست جميع سكان العالم ، بل وهي في تجدد انتشار رهيب نسأل الله لنا ولكم العافية، فقد بلغت وفيات كورونا ونحن نخط هذه الأسطر تقريبا حوالي 100ألف، وإجراءات الحجر متواصلة عبر العالم، فشرط عمومية الحادث متوفر في جائحة كورونا وبالتالي الشرط الثاني للمادة 159 محقق، الذي يمكن أن يستند عليه القاضي لتطبيق نظرية الظروف الطارئة، من أجل حماية بعض الفئات نظرا للظروف الطارئة والمحيطة بسبب انتشار فيروس كورونا بالعالم، متوفر .

ج- عدم توقعية الحادث الطارئ

هل يتعلق الأمر بعدم توقع حادث يندرج ضمن اللاتوازن العقدي المراد من الأطراف مبدئيا أم إلى عدم توقع التوازن في حد ذاته ؟

تستوجب المادة 159 معاملات مدنية عُماني والمادة 3/107 مدني جزائري بأنه حتى يتم تكريس حكم الظروف الطارئة بألا تكون متوقعة عادة وقت إبرام العقد من المعلوم أنه يمكن للإلتزام العقدي أن يكون قائما على نطاق النشاط في حد ذاته، ودرجة الحذر الموجهة فيه نحو المستقبل، أو على مستوى التوازن في الإلتزامات أي بين القيمة الإقتصادية و الظروف الطارئة، حيث يستند هذا الأخير إلى الأولى.

ويظهر فعلا من تحقق الإلتزام ظهور علاقتين من العالم الخارجيle monde exterieur إحداها وتتعلق بالعلاقة بين النشاط بواسطة الحذر والحيطة التي تشكل له جوهر الإلتزام في بعده الأول، وأحداث العالم، والعلاقة بين القيمة الإقتصادية المشكلة لجوهر ذلك الإلتزام في بعده الثاني وثمن السوق Les prix sur le marché

هذا ويُعد الإلتزام المرهق للمدين من أهم الشروط التي يجب الإعتماد عليها للحكم بأن هناك إختلالا في التوازن العقدي ومن ثمة تطبيقا للنظرية .وقد نصت المادة159 مدني عماني على هذا الشرط بقولها إن تنفيذ الإلتزام التعاقدي، وإن لم يصبح مستحيلا، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة."...

وتبرز أهمية شرط الإرهاق في أنه مهما تكن درجة الحوادث الإستثنائية من الخطورة وعدم توقع حدوثها فإنها تكون عديمة الأثر على العقد ما لم ينتج عن حدوثها إرهاق في تنفيذ أحد الإلتزامات الناشئة عن العقد[64]، مثلا إذا تم إعلام الطرف الذي يدعي الإرهاق بإنتشار جائحة كورونا في دولة ما ، ولكنه قام بالسفر إليها ، أو أن الدولة التي يقيم بها تعتزم إقامة حجر صحي ، قد يتعذر معه مثلا تحصيل أمواله من مدينيه هو الآخر لكي يسدد بها إلتزاماته أمام دائنيه ، وعليه فالإلتزام بالإعلام قد يسحب صفة الإرهاق عن المدين وبالتالي لا يمكن تطبيق نظرية الظروف الطارئة.

ولكن إذا تكشف للقاضي أن الحادث الطارئ يجعل تنفيذ العقد مُرهقا يهدد المدين بخسارة فادحة كان بإمكانه الإستفادة من الحماية المكرسة بمقتضى المادة 159 معاملات مدنية ، بشرط أن يؤدي الإرهاق إلى إختلال في التوازن الاقتصادي.

ولعل الإرهاق المنصوص عليه في المادة 159 فقرتها الثالثة يحمل الكثير من الأبعاد الإنسانية والقضائية التي يجب مراعاتها، والقاضي يسعى إلى التخفيف من الأضرار التي تسبب إرهاقا للمدين، ويكون من الصعب على المتضرر من نتائج ظرف غير متوقع أن يتحمل تبعة هذا الظرف بمفرده، دون أن يكون هناك تعاون، والقاضي سيكون الأمين، وخاصة عندما نكون أمام العقود طويلة الأمد مثلما هو الحال في العقود الدولية. فليس للقاضي سلطة فسخ العقد بسبب الظرف الطارئ ، لأن سلطته تتمثل في مراجعة العقدأو تعديله إلى الحد المعقول لأن وظيفة نظرية الظروف الطارئة تتمثل في تعديل اقتصادية العقد Réajuster l'économie du contrat

وذلك بإعادة توازن الالتزامات وتنفيذ العقد طبقا لمبدأ حسن النية، وتنفيذا أيضا لواجب التضامن العقدي[65].

وانطلاقا مما سبق ، وتأسيسا عليه ، نرى بإمكانية تطبيق نظرية الظروف الطارئة أثناء تنفيذ العقود المدنية بحكم أن الشروط القانونية المتطلبة في هذه النظرية ، متوافرة في جائحة كورونا التي تسبب مرض كوفيد19 وهذا كله إجابة على سؤالنا الرئيسي في أنه قد أثرت جائحة كورونا على صرامة نظرية العقد شريعة المتعاقدين، وبينت الجوانب الأخلاقية في العقود، مما يفسر أن الحديث عن جمود الروابط التعاقدية يشكل إنكارا للتطور في العلاقات التعاقدية، فأي تأثير يقتضي مراعاته من السلطة القضائية.

---

[64] -محمد محسوب :أزمة العدالة العقدية في القانون الروماني—ار النهضة العربية –مصر-بدون سنة نشر-ص151

[65] -جاك غيستان: المطول في القانون المدني-ترجمة منصور القاضي-المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-طبعة سنة 2000-ص31

المطلب الثاني: العقود الخاصة في إطار القانون الخاص، هي الأخرى تأثرت بجائحة كورونا:

إذا كنا قد تكلمنا في المطلب الأول عن تأثير جائحة كورونا على النظرية العامة للعقد، فهذا لا يمنع العقود الخاصة كعقود الإستهلاك والعقود البنكية وعقود السياحة، وعقد براءات الإختراع(عقود الحقوق المعنوية)، هي الأخرى أحيت فيها جائحة كورونا الجانب الأخلاقي ، وأخلقت تعاملاتها المالية

الفرع الأول: العقود الإستهلاكية وتكريس أخلقة قواعد القانون الخاص:

تتميز العلاقات التعاقدية التي تبرم بين المستهلك والمهني أو المتدخل بعدم التوازن التعاقدي نتيجة للمركز القوي الذي يملكه هذا الأخير، في مواجهة المستهلك نتيجة وضعيته الإقتصادية وخبرته الدولية ، مما يجعله يضع شروطا تعاقدية لا يجد المستهلك إلا قبولها لإبرام العقد الإستهلاكي.

لذلك تدخل المشرع لتحقيق التوازن التعاقدي بين المستهلك والمهني، وحمايته من الشروط التعسفية في العقود الإستهلاكية والتي يُفترض خضوعها لمبدأ سلطان الإرادة[66]

ولكن ماهو مفهوم العقد الإستهلاكي؟

إنه لا يقتصر على عقود الإذعان كعقود الإسفادة من خدمات الأنترنيت أو الكهرباء وإنما تمتد لتشمل كل عقود الإستهلاك لا سيما المُعدة مسبقا والعقود النموذجية، وكل العقود الأخرى مهما كانت طبيعتها كعقد البيع ، الإيجارات، الوديعة ، القرض، التأمين...وعقود الخدمات كعقد الدفاع الرابط بين المحامي (الوكيل بالخصومة) والزبون أو الموكل، أو العقد الطبي الذي يربط بين الطبيب ومريضه

في بداية الأمر نقول المشرع العُماني قد خص هذه العقود بحماية قانونية ، فنجد قانون حماية المستهلك العُماني رقم2014/66[67] ينص في مادته 19 "يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج الذي يعرضه للإستهلاك بواسطة الوسم أو وضع العلامة أو أية طريقة أخرى"

وكذلك قانون حماية المستهلك الجزائري 03/09[68] ينص في مادته 17 "يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج الذي يعرضه للإستهلاك بواسطة الوسم أو وضع العلامة أو أية طريقة أخرى"

وعليه فهذا يُعد جانب أخلاقي في عقود الإستهلاك، فلا يمكن أن نتصور ونحن نعيش ظرف جائحة كورونا ، غياب هذا المفهوم الأخلاقي في عقود الإستهلاك.فإذا تبين للقاضي ولو كان أمام عقد إستهلاكي كعقد القرض مثلا ، وهو تنازل أحد الطرفين مؤقتا لآخر عن مال على أمل استعادته منه فيما بعد،أي كأن يمنح البنك القروض بغرض تزويد المؤسسات

---

[66] ص – 2004 سنة– المعارف الإسكندرية، منشأة القانون– و الشريعة بين مقارنة دراسة للمستهلك– العقدية الحماية الباقي، عبد محمد – عمر 687

[67] – المرسوم السلطاني رقم 2014/66 المتعلق بحماية المستهلك–الجريدة الرسمية عدد1081 بتاريخ30نوفمبر 2014

[68] – قانون 03 – 09 – الصادر في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش–الجريدة الرسمية الجزائريةرقم15–سنة 2009

والأفراد في المجتمع بالأموال وهذا بشرط أن يتعهد المدين بسداد هذا الدين أو هذه الأموال ، وكذا العمولات والمصاريف المتعلقة بها واحدة أو بشكل أقساط، وهذا في تواريخ محدودة فقد يلجأ أحد أطرافه إلى تضمينه بشروط تعسفية مقارنة بظرف جائحة كورونا ، كأن يعمد الدائن أي البنك المُقرض إلى فرض على المدين المُقترض تسليم أداءه في الوقت الراهن ، أو فرض عليه غرامات تهديدية، فدور القاضي أمام هذا العقد الإسهلاكي وأمام ظرف جائحة كورونا هو إستعمال المفهوم الأخلاقي للمادة 158 معاملات مدنية ، التي تنص "إذا تم العقد بطريقة الإذعان ، وكان قد تضمن شروطا تعسفية ، جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفي الطرف المذعن منها ، وذلك وفقا لما تقضي به العدالة ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك" .

وكذلك المادة 111 من القانون المدني الجزائري، التي تنص "إذا تم العقد بطريقة الإذعان ، وكان قد تضمن شروطا تعسفية ، جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفي الطرف المذعن منها ، وذلك وفقا لما تقضي به العدالة ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك" . فقد أعطى المشرع للقاضي سلطة تعديل العقد ، بل وإعفاء الطرف المذعن من الشروط التعسفية كلية ، ولا يحده في ذلك إلا ما تقضي به قواعد العدالة ، كما تنص المادة 166 معاملات مدنية عُماني على أن " يؤول الشك في مصلحة المدين غير انه لا يجوز أن يكون تأويل العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن"

كما تنص المادة 112 مدني جزائري على أن " يؤول الشك في مصلحة المدين غير انه لا يجوز أن يكون تأويل العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن" ونلاحظ أنه وحتى في حالة تأويل العبارات الغامضة في العقود يجب أخذ بعين الإعتبار ظرف جائحة كورونا وأن لا تكون ضارة بالطرف المُذعن والمضرور من جراء جائحة كورونا.

ومن الشروط التعسفية التي ينبغي على القاضي مواجهتها في العقود الإستهلاكية نجد مسألة الضمان. إذ تنص المادة 74 من المرسوم السلطاني رقم2014/66 الذي ينص على إلزامية الضمان والخدمة ما بعد البيع إذ تصرح "للمستهلك في كل الأحوال الحق في الضمان من قبل المزود لكل سلعة، ويبقى هذا الضمان قائما لمصلحة المستهلك الأخير عند انتقال ملكية السلعة اليه ويقع باطلا كل اتفاق ينص على خلاف ذلك".

وكذلك تنص المادة 19 من قانون 03/09 الذي ينص على إلزامية الضمان والخدمة ما بعد البيع إذ تصرح "يستفيد كل مقتن لأي منتوج سواء كان جهازا أو أداة أو آلة أو عتادا أو مركبة أو أي مادة تجهيزية من الضمان بقوة القانون.

ويمتد هذا الضمان أيضا إلى الخدمات". وعليه فنجد من العقود الإستهلاكية نجد عقود تقديم الخدمات كالعقود الطبية وعقد الدفاع، وإذا أردنا الكلام عن عقد الدفاع الذي يربط المحامي أو الوكيل بالخصومة بالزبون ، نجد أنالعناية والحرص هي أهم إلتزام مُلقى على عاتق المحامي، وهو واجب مُجسد في عدة مواد سواء في القانون المنظم للمهنة، وكذلك النظام الداخلي[69].

[69]- تنص المادة37 "يلتزم المحامي بأن يدافع عن المصالح التي تعهد إليه بكفاية وأن يبذل في ذلك غاية جهده وعنايته" –المرسوم السلطاني رقم 96/108 المتعلق بقانون المحاماة –الجريدة الرسمية عدد590-بتاريخ29ديسمبر 1996 و المادة 10من قانون 07/13 " يجب على المحامي إحترام

ويتميز الإلتزام بالعناية والحرص عن الإلتزام بالمشورة، فعلى الرغم من أن الأخير يجب القيام به في مواجهة الموكل بكل عناية وحرص وأن الإستشارة التي تُعطى برعونة أو بدون دراسة نتيجة غياب العناية المطلوبة أو نقصها تؤدي إلى مسؤولية المحامي، في حين أن الإلتزام بالعناية والحرص يظهر كإمتداد للوقت الذي يلتزم فيه المحامي بأداء الإستشارة فهو يُكمل هذا العبء من أجل أن يُصبح فعالا ومؤثرا، إذ يمكن القول بأن الإلتزام بالعناية والحرص أوسع من نطاق الإلتزام بالمشورة إذ هي تطبيقا من تطبيقاته[70].

ونطاق هذا الإلتزام يمتد ليشمل كل أنشطة المحامي حيث من المعلوم أنه يقوم بمهام عديدة في مواجهة الموكل، سواء تعلق الأمر بتمثيل الموكل أمام المحكمة وما يتطلبه ذلك من إجراءات، كإحترام مدد الطعن القضائي.

فإذا أهمل المحامي هذه الإجراءات الهامة عرّض مصالح موكله للخطر، فمثلا إذا أهمل المحامي إجراء المعارضة فقد تضيع عليه فرصة مراجعة الحكم أمام ذات الجهة المُصدرة له[71]، كما أن فوات ميعاد الإستئناف يؤدي بالحكم إلى إكتسابه حجية الشيء المقضي فيه.

كما يتجلى هذا الالتزام في العناية والحرص في ضمان المحامي فعاليات الإجراءات التي يتخذها لصالح الزبون، بحيث يضمن له نجاحها ولو في الشق الإجرائي، ولو لم يفلح من الناحية العملية. ذلك أن المحامي لا يضمن لزبونه الوصول إلى نتيجة معينة أو الحصول عليها. فهو مثلا لايضمن للزبون أن يحصل له على حكم يكون في صالحه. فإذا رفع دعوى بشأن الشُفعة التي يرغب الزبون بمقتضاها أن يشفع في العقار الذي يبيعه لغيره على الرغم من أحقيته وأولويته في شرائه، فإن المحامي لا يضمن له النتيجة وهي أن يحل زبونه محل المشتري الجديد في العقار موضوع الشُفعة. غير أنه يضمن له أن تتم إجراءات دعوى الشُفعة في المواعيد المحددة لها ووفق الأشكال المرسومة لدعوى الشُفعة حتى تقبل من حيث الشكل على الأقل وبالتالي إلتزام المحامي بالتمسك بالمدد القانونية هو إلتزام بتحقيق نتيجة وليس بذل عناية[72]

وبناءا على السابق، فنجد فيروس كورونا يكرس الجانب الأخلاقي في عقد الدفاع الرابط بين الوكيل بالخصومة أو المحامي وزبونه، فلا يمكن لزبون المحامي مطالبته بالتمسك بالمدد القانونية المحددة قانونا في الحالات العادية ، إذ إجراءات الوقاية والحجر الصحي أوقفت السير العادي للجلسات بالمحاكم وبالتالي لا يمكن مساءلة المحامي مدنيا بفعل جائحة كورونا على أنه أخل بإلتزام بتحقيق نتيجة كما في مسألة المدد القانونية.

موكليه واتخاذ التدابير القانونية الضرورية لحماية حقوقهم ومصالحهم ووضعها حيز التنفيذ"، قانون رقم 07/13 مؤرخ في 24 ذي الحجة 1434 الموافق ل 29 أكتوبر2013-عدد55-سنة2013 المتضمن قانون المحاماة الجزائري

[70]- محمود توفيق اسكندر: المحاماة في الجزائر مهنة ومسؤولية-دار المحمدية العامة-الجزائر-1998-ص 143

[71]- مثلا يمنع عليه إجراء الاستئناف إذ لا يمكن الولوج إلى الاستئناف إلا بعد مرور المدة المخصص للمعارضة كما لا يمكن الولوج إلى طرق الطعن الغير العادية دون استنفاذ طرق الطعن العادية، فإن حصل هذا يكون قد ضيع حقوق الموكل وهذا خطأ مهني في حق المحامي يقيم مسؤوليته.

[72] -رايس محمد : المسؤولية المدنية للمحامي-مجلة الحقوق-العدد 03-سنة 39-سبتمبر 2015-الكويت-ص240

الفرع الثاني : فيروس كورونا وعقد براءة الإختراع(الحقوق المعنوية):

إن براءة الاختراع مثل كافة الأموال الأخرى، تمكن حيازتها من تحقيق أرباح معتبرة وتعود بفائدة كبيرة على الاقتصاد الوطني، بل وركن متين في دفع عجلة التنمية المستدامة، لذلك فتضافر الجهود التي يبذلها أكثر من فرد لاستغلال الاختراع محل البراءة تؤدي إلى نتائج أفضل بكثير من تلك التي يبذلها الفرد بمفرده، ومن ثم جعل براءة الاختراع ملك مشترك تحت شكل شركة وهو محل مقالنا العلمي.

حيث إن مجرد اكتشاف المخترع لابتكار ما، لا يمنح له الحق في احتكار استغلاله وإنما يثبت له هذا الحق بمجرد حصوله على البراءة، الأمر الذي يثبت أهمية هذه الأخيرة ، إذ تُعد بمثابة المقابل الذي يقدم للمخترع نتيجة جهوده، فإذا ما حصل المخترع على براءة إختراعه تمتع بالحماية في هذا الخصوص، أما إذا ذاع ابتكاره أمكن للغير استغلاله دون الرجوع إليه، لذا فالآثار القانونية التي تترتب لصاحب البراءة من حماية قانونية وحق احتكار الاستغلال لا تبدأ إلا من تاريخ منحه البراءة، الأمر الذي يؤكد ضرورة النظر في النظام القانوني لتقديم عقد براءة الإختراع كحصة في الشركة، وما مدى نجاعة هذا النوع من العقود في تطوير الإقتصاد الوطني[73].

ومدة الحماية القانونية المكرسة لصاحب البراءة: وهذه المدة هي 20 سنة من تاريخ إيداع الطلب، مع مراعاة دفع حقوق التسجيل وحقوق الاحتفاظ بصلاحية الملكية الثابتة. **والسؤال الذي يطرح هل يمكن لفيروس كورونا أن يلغي حرفية النص القانوني ويرتكز على الجانب الأخلاقي في عقود براءات الإختراع؟**

فالحاجة إلى دعم القدرات الإنسانية والجهود المبذولة ، من أجل القضاء على هذه الجائحة وعلى مرض كوفيد19 ، حيث نجد الشركة الأمريكية العالمية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الطبية أكدت مشاركتها مواصفات تصميم جهاز التنفس الصناعي علانيةً، ليتمكن الجميع من صناعتها بسرعة، لمساعدة الأطباء والمرضى في ظل الانتشار الكبير لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي أصاب نحو 800 ألف شخص حول العالم، وتسبب في وفاة أكثر من 38 ألف شخص، حتى ظُهر الثلاثاء 31 مارس/آذار 2020.

وبالتالي نجد إسقاط حقوق الملكية يجعل تصنيع عشرات ومئات النسخ للجهاز أمراً سهلاً بالنسبة للمصنعين والمخترعين والشركات الناشئة والمؤسسات الأكاديمية بسرعة كبيرة. لما تكون الدول والحكومات تمر بقوة قاهرة ناجمة عن ظروف تستدعي الإستفادة من الإختراع محل البراءة وهذا ما كان بحيث أن المصلحة العليا المرجوة من الإستفادة من براءة إختراع جهاز التنفس أكبر من المصلحة الشخصية لصاحب براءة الإختراع. وهذا هو الجانب الأخلاقي في عقود الحقوق المعنوية.

وهذا ما تنص عليه المادة 12 من المرسوم المتعلق بالملكية الصناعية[74]" يمكن صاحب براءة الاختراع أن يتخلى في أي وقت كلياً أو جزئياً عن مطلب أو عن عدة مطالب تتعلق ببراءته بتقديم تصريح مكتوب لدى المصلحة المكلفة بالملكية

---

[73] – صلاح زين الدين:الملكية الصناعية والتجارية–مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع–الطبعة الاولى–عمان –سنة 2000 –ص 24

[74] المرسوم السلطاني رقم2008/67 المتعلق بقانون الملكية الصناعية -الجريدة الرسمية العدد-863 الصادر في 06 من جمادى الأولى سنة 1429 الموافق ل12 من مايو سنة 2008

الصناعية حسب الشروط التي تقررها النصوص التي تتخذ لتطبيق هذا المرسوم التشريعي". والتي يقابلها في التشريع الجزائري المادة السابعة والعشرين من الأمر التعلق ببراءة الإختراع[75]" يمكن صاحب براءة الاختراع أن يتخلى في أي وقت كلياً أو جزئياً عن مطلب أو عن عدة مطالب تتعلق ببراءته بتقديم تصريح مكتوب لدى المصلحة المكلفة بالملكية الصناعية حسب الشروط التي تقررها النصوص التي تتخذ لتطبيق هذا المرسوم التشريعي".

المبحث الثاني: نظرية مخاطر التطور في ظل القانون الخاص ودورها في إرساء فكرة أخلاقيات العلوم القانونية

لقد استتبع التقدم العلمي تطورٌ كبير في تقنيات الإنتاج وابتكارٌ للعديد من المنتجات التي تتسم بالخطورة والتعقيد، وإذا كان من الواجب على المنتج أن يبذل كل ما لديه من جهود لكي ينتج منتوجا سليما خاليا من العيوب والمخاطر، فإنه و بفعل التقدم العلمي وفي ظل قصور مستوى المعرفة العلمية لدى المنتج وقت تصنيع منتوجه و طرحه في السوق، بات من المتعذر عليه الإحاطة أو التنبؤ بما سيفرزه منتوجه من عيوب ومخاطر في المستقبل، وهذا ما يطرح الإشكال عما إذا كان من الممكن أن يُساءل المنتج عن العيوب المستقبلية لمنتوجه التي يُسفر عنها التطور العلمي والتي لم يكن بإستطاعته اكتشافها أو تلافيها وقت طرحه للتداول. وقد جاءتني هذه الفكرة ونحن نعيش تساؤلات عدة حول مدى فاعلية عقار "هيدروكسي كلوروكين"في القضاء على فيروس كورونا، خاصة أن منظمة الصحة العالمية تؤكد في أكثر من مقال على المضاعفات السلبية لفيروس كورونا خاصة على القلب .

وعليه هل يمكن أن تُسأل الدولة على إقرارها لعقار هيدروكسي كلوروكين، على أساس نظرية مخاطر التطور؟

المطلب الأول: هل مخاطر التطور لها مفهوم القوة القاهرة التي تؤدي إلى نفي المسؤولية

عملا 177 معاملات مدنية عُماني ، نجد أن المشرع القانوني بسلطنة عُمان إعتبر السبب الأجنبي كسبب للإعفاء من المسؤولية ومكن المنتج بموجبها أن يثبت إنتفاء مسؤوليته على أساس أن الضرر قد وقع بفعل الغير أو بسبب ظرف طارئ لم يتوقه المنتج ولم يتمكن من تداركه، أو بسبب قوة قاهرة أدت إلى إحداث الضرر ، وعملا بالمادة 11/1386 من القانون المدني الفرنسي، أمكن المشرع الفرنسي المنتج أن يثبت انتفاء المسؤولية عن عيوب منتجاته إذا كان من المستحيل عليه كشف هذ العيوب باستخدام الوسائل العلمية وما أفرزته التقنية الحديثة، وهو ما أصطلح على تسميته بمخاطر النمو ، وبناءً عليه يطرح التساؤل هنا حول مدى اعتبار مخاطر التطور العلمي جانبا أو مظهرا من مظاهر القوة القاهرة أم أنها ذات طبيعة قانونية خاصة؟

---

[75] -- الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 المتعلق ببراءة الإختراع-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44

مما لا شك فيه، أن شرطي عدم إمكانية التوقع واستحالة الدفع يمثلان الركيزة الأساسية للقول بتوافر القوة القاهرة ومن ثم اعتبارها سببا لإعفاء المنتج من المسؤولية، وبإسقاط خصائص القوة القاهرة على فكرة مخاطر النمو بوصفها المتضمن في المادة1386 من القانون المدني الفرنسي سالفة الذكر، نلاحظ أنها تتسم هي الأخرى بعدم إمكانية التوقع واستحالة الدفع، فبالنسبة لعدم إمكانية التوقع فهي ناشئة من عدم توافر الوسائل العلمية لاكتشاف عيوب المنتجات ، أي أن هناك قصور في المعارف العلمية، أما إستحالة الدفع تُعد نتيجة مترتبة على عدم إمكانية التوقع طالما أن مالا يمكن توقعه يستحيل دفعه حتما.

قد يتوهم لنا من خلال ما سبق أن مخاطر التطور العلمي ذات طبيعة قانونية مماثلة للقوة القاهرة في مجال إعفاء المنتج من المسؤولية[76] على إعتبار أنهما يتفقان في المضمون والمبنى، غير أن الأمر ليس كذلك إطلاقا، إذ لا يمكننا إعتبار مخاطر النمو شكلا من أشكال القوة القاهرة التي يمكن التمسك بها لدفع المسؤولية طالما أن القوة القاهرة ، تستوجب أن تكون أمرا خارجيا عن المسؤول ، خلافا لمخاطر التطور التي ليست أمرا خارجيا عن المنتج بالرغم من أنها غير متوقعة ويستحيل دفعها. فمخاطر التطور تعني أنه وقت القيام بالنشاط الإنساني لم تكن هناك خطورة ظاهرة على الغير ، ولا يعلم القائم بالنشاط ولا من يتعامل معه بوجود خطر ما متصل بالنشاط، فالجهل بهذه المخاطر لا يرجع إلى إهمال أو تقصير من قِبل القائم بالنشاط، وإنما يرجع إلى محدودية المعرفة الإنسانية ، حيث لا يمكن الجزم بأن ما توصل إليه الإنسان هو اليقين، فقد يُغيره التقدم العلمي فيما بعد ، وبما أن التطور سمة الحياة وقانونها فإن التقدم العلمي يكشف بعد فترة ان هذا النشاط أثناء القيام به كان متضمنا خطرا ما، فهل يُسأل الشخص عن هذا الخطر؟.

حيث أن الشخص باعتباره عضوا في الجماعة يمارس نشاطه غير مستقل عن باقي أفراد الجماعة، وكل ما عليه هو أن يتقيد بوجوده ضمن أفراد هذه الجماعة، وهذا الوجود يفرض عليه مجموعة من القيود في ممارسته لنشاطه، هذه القيود من شانها أن تُحافظ على مصالح الباقين ، فإذا ما مارس الشخص نشاطه متقيدا بهذه القيود فإنه طبعا لا يمكن أن يُنسب إليه تقصير، ومنه لا تقام في حقه أية مسؤولية.

لكن نتيجة للتقدم العلمي يكتشف أن نشاطه كان معيبا ومُتضمنا خطرا ما سواء بالأشخاص أو الأموال، ولم يكن في وسع هذا الشخص الممارس للنشاط ومن حوله أن يكتشفه، فهو خطر حتمي لأنه ملازم للنشاط الإنساني فمخاطر التطور هي ظاهرة متصلة بالشيء أو الشخص أو النشاط الإنساني ، ومن هذه الوجهة يُصبح خطر التطور مُنشئ للمسؤولية المدنية ، ولا يُنظر لمخاطر التطور على أنها سبب مُعفي من المسؤولية المدنية كالسبب الأجنبي[77]

المطلب الثاني : نظرية مخاطر التطوروجائحة كورونا، تكريس لأخلاقية التعويض المدني

هذه النتيجة يمكن الوصول إليها في التشريع العماني إذا رجعنا إلى نص المادة 45 قانون معاملات مدنية على انه" ليس لأحد التنازل عن أهليته ولا تغيير أحكامها" وكذلك نص المادة 46 من قانون المعاملات المدنية العُماني"لكل من وقع عليه

[76] –محمد محي الدين إبراهيم سليم:مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسؤولية–مطبعة حمادة الحديثة–مصر–2008–ص30

[77] –حسن حسين البراوي:مخاطر التطور بين قيام المسؤولية والإعفاء منها–دار النهضة العربية–القاهرة–مصر–2008–ص22

إعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته، أن يطلب وقف هذا الإعتداء والتعويض عما يكون قد لحقه من ضرر" وهو الحكم الذي نجده في نص المادة 45 قانون مدني جزائري على انه" ليس لأحد التنازل عن أهليته ولا تغيير أحكامها"

وكذلك نص المادة 47 من القانون المدني الجزائري"لكل من وقع عليه إعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ، أن يطلب وقف هذا الإعتداء والتعويض عما يكون قد لحقه من ضرر" وبالرجوع للمادتين 02و03 من مرسوم الملكية الصناعية، نجد فيهما إقصاءات على منح الحماية القانونية لبراءة الإختراع ونجملهما في ما يلي:

1- الاقصاءات المؤسسة على غياب الاختراع والتطبيق الصناعي، والمبادئ أو النظريات وكذلك المناهج الرياضية، اكتشاف طريقة معينة للمحاسبة أو الاختزال، فهذه الاكتشافات لا تعدو أن تكون مجرد أفكار نظرية لا تُمكن مكتشفها من الحصول على براءة اختراع، فاكتشاف مادة السيليلوز مثلا لا تمكن مكتشفها من الحصول على البراءة كذلك لا يُعتبر اكتشاف البترول إبتكارا وإنما الذي يعتبر كذلك هو إيجاد وسيلة تطبيقية لإستخدام هذه المادة في الصناعة: كاستخدام البترول في تسيير الآلات.

2- الإقصاءات المؤسسة على محل الإبتكار، وهي إما طرق علاج الإنسان والحيوان بالجراحة وكذلك مناهج التشخيص، لأن إحتكار إستغلالها والذي يُعد بمثابة الأثر المباشر للبراءة يؤدي إلى إستغلال المرضى وربما يشكل خطر على حياتهم ولكن يستثنى من ذلك الأدوات الجراحية التي يمكن أن تكون محل براءة. وكذلك الأنواع النباتية والأجناس الحيوانية، ويهدف هذا الإقصاء إلى تحقيق مصلحة المجتمع بأن لا تكون محلا للاحتكار من طرف شخص واحد هو المخترع نظرا لأهميتها الخاصة للمجتمع[78].

ومنه نجد المشرع العُماني والجزائري حريصا على أن الجسد الإنساني وعناصره لا تكون محلا للحقوق المالية، وبالتالي تخرج عن نطاق التعامل التجاري، وقياسا عليه لا يمكن أبدا للدولة أو المنتج لدواء عقار هيدروكسي كلوروكين أن يدفع المسؤولية عنه، إن ظهرت فيما بعد المخاطر التي تتحدث عنها منظمة الصحة العالمية والمتعلقة بالآثار المستقبلية والوخيمة لهذا العقار خاصة تلك المتعلقة بالمضاعفات القلبية، وأمراض الكبد.... فنظرية مخاطر التطور تجعل الدولة أو المنتج مسؤولا مدنيا عن الأضرار التي تلحق بالإنسان مستقبلا ، حتى ولو كانت المعارف العلمية الحالية لا تؤكد هذه المضاعفات. وهذا ما نراه الجانب الأخلاقي في نظرية مخاطر التطور على خلاف المبادئ التقليدية للمسؤولية المدنية الذي جاء فيروس كورونا ليبينه ويجعله حيز التنفيذ.

الخاتمة:

نلاحظ في هذا مقال العلمي تأثير الأخلاق على القانون أو ما يسمى بأخلقة القانون حيث أصبحت المبادئ الأخلاقية ركيزة للمجتمع الإنساني ، بل ونجد واضعي القانون في كل الدول متأثرين عند صياغة تشريعاتهم كثيرا بالمبادئ الأخلاقية ، أبعد

78 – محمد حسني عباس:الملكية الصناعية والمحل التجاري–دار النهضة العربية–القاهرة–1971–ص75 ومايليها

من هذا يجعلون هذه المبادئ الأخلاقية ذات صبغة قانونية وهذا الكلام نجده عند موقف التشريعين العُماني والجزائري في تنظيمهما للقوانين الداخلية وفي إطار دراستنا نجد المبادئ الأخلاقية تُؤثر ، بل وتتأثر بجائحة كورونا التي أخرجت وبينت الجانب الأخلاقي للعلوم القانونية في تحقيق تنمية إنسانية المنظمة لمختلف العقود وكذلك أخلاقيات التعويض المدني.

ومن خلال عرض هذا البحث ومناقشة أفكاره توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات التي نراها مهمة وجديرة بالإطلاع عليها ومناقشتها ودعمها:

أولا النتائج:

ولعل من أبرز نتائج البحث ما يلي:

- أخلاقيات القانون هي التي تعتبر عماد مبدأ عمومية القاعدة القانونية وأنها مجردة وذلك تتطور حسب تطور الأحداث.
- لا يوجد فصل بين العلوم القانونية والعلوم الطبية ، بحيث هناك تأثير واضح للأحداث الطبية على القانون.
- إن فيروس كورونا بين مدى القيمة القانونية لأخلاقيات القواعد القانونية ، ودورها في دائرة العقود المدنية العامة، أو العقود الخاصة كعقود الإستهلاك، والحقوق المعنوية .
- بينا كيف للتعويض المدني طبقا لقواعد القانون الخاص ، يتماشى مع الطُرح بأن فيروس كورونا أظهر الجانب الأخلاقي وقيمته القانونية في مسائل المسؤولية المدنية وأساس التعويض المدني.

ثانيا التوصيات:

وبناءا على هذه النتائج ، فإننا نقترح بعض التوصيات وذلك على الشكل التالي:

- لا بد على التشريعات القانونية من التركيز على دور الجانب الأخلاقي للقواعد القانونية في تطور الأنظمة القانونية.
- بات من اللازم على المشرعين الإستفادة من الأبحاث العلميةالتي تنجز في إطار الدراسات العليا و التي تبرز القيمة القانونية لأخلاقيات القواعد القانونية ، والخروج من الإطار التقني الذي يناقش فقط فنيات القواعد القانونية.وهذا ما نجد قد تفطن له المشرع الأوروبي الفرنسي عند تعديله للقانون المدني الفرنسي لسنة 2016 بأن كرُس الجانب الأخلاقي في العقد خاصة بعد تقرير خلو العقد من مبدأ حسن النية يُعد خطأ موجب للمسؤولية المدنية
- الإستفادة من تأثير فيروس كورونا على المعاملات المالية للأفراد والتي ، أصبح من الصعب حلها إلا باللجوء والإعتماد على الجانب الأخلاقي في الأنظمة القانونية سواء تلك المنظمة للعقود أو المنظمة لآثارها كمسألة تطور أنظمة التعويض الحديثة ، بعد ما تبين قصور أنظمة التعويض الكلاسيكية في مواجهة تحديات فيروس كورونا.

قائمة المراجع:

- أحمد محمد الرفاعي : الحماية المدنية للمستهلك (إزاء المضمون العقدي) –دار النهضة العربية –القاهرة-1994.
- جاك غيستان: المطول في القانون المدني-ترجمة منصور القاضي-المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع-طبعة سنة 2000
- حسن حسين البراوي:مخاطر التطور بين قيام المسؤولية والإعفاء منها-دار النهضة العربية-القاهرة-مصر-2008
- صلاح زين الدين:الملكية الصناعية والتجارية-مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع-الطبعة الاولى-عمان -سنة 2000 .
- علاق عبد القادر:أساس القوة الملزمة للعقد وحدودها –مذكرة ماجستير-كلية الحقوق-جامعة تلمسان – السنة الجامعية 2007-2008.
- علي علي سليمان :النظرية العامة للإلتزام – مصادر الإلتزام في القانون المدني الجزائري – ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثالثة-سنة 1993.
- عمر محمد عبد الباقي، الحماية العقدية للمستهلك- دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون- منشأة المعارف الإسكندرية، - سنة 2004 .
- فؤاد محمود عوض:دور القاضي في تعديل العقد-مطبعة دار الجامعة الجديدة-الإسكندرية-مصر-سنة 2004.
- لبان فريدة : مبدأ حسن النية في الإنعقاد –مذكرة ماجستير –كلية الحقوق-بن عكنون-جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر-السنة الجامعية -2008-2009.
- محمد حسني عباس:الملكية الصناعية والمحل التجاري-دار النهضة العربية-القاهرة-1971.
- محمد محسوب :أزمة العدالة العقدية في القانون الروماني—ار النهضة العربية –مصر-بدون سنة نشر-.
- محمد محي الدين إبراهيم سليم:مخاطر التطور كسبب لإعفاء المنتج من المسؤولية-مطبعة حمادة الحديثة-مصر-2008
- محمود توفيق اسكندر: المحاماة في الجزائر مهنة ومسؤولية-دار المحمدية العامة-الجزائر-1998.
- مصطفى أبو منظور موسى:دور العلم بالبيانات عند تكوين العلاقة العقدية-دار النهضة العربية –القاهرة-2000.

المراجع الأجنبية:

- Philipe Le tourneau :Responsabilité des vendeurs et fabricants-édition Dalloz-pris -2001 .
- « le futur contractuel » , in « le droit et le futur », Travaux et recherches de l'université de droit ; d'économie et de sciences sociales de Paris. Centre de philosophie du droit PUF.1985.

القوانين:

- المرسوم السلطاني رقم2008/67 المتعلق بقانون الملكية الصناعية -الجريدة الرسمية العدد-863 الصادر في 06 من جمادى الأولى سنة 1429 الموافق ل12 من مايو سنة 2008
- المرسوم السلطاني رقم 96/108 المتعلق بقانون المحاماة –الجريدة الرسمية عدد590-بتاريخ29ديسمبر 1996
- المرسوم السلطاني رقم 2013/29-المتعلق بقانون المعاملات المدنية العماني-الجريدة الرسمية العدد1012
- الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 المتعلق ببراءة الإختراع-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44
- قانون رقم 07/13 مؤرخ في 24 ذي الحجة 1434 الموافق ل 29 أكتوبر2013-عدد55-سنة2013 المتضمن قانون المحاماة الجزائري
- قانون 03 - 09 - الصادر في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش-الجريدة الرسمية الجزائريةرقم15-سنة 2009

المجلات العلمية القانونية والقضائية:

- رايس محمد : المسؤولية المدنية للمحامي-مجلة الحقوق-العدد 03-سنة 39-سبتمبر 2015-الكويت.

مواقع الأنترنيت:

- موقع منظمة الصحة العالمية: فيما يخص مرض كوفيد19

دورالجودة في التعليم العالي بتحقيق التنمية المستدامة: برامج العلوم القانونية نموذجا

The role of quality in higher education in achieving sustainable development: legal science programs as a model

زعادي محمد جلول
ZAADI Mohamed Djelloul
أستاذ محاضر قسم –أ-، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة/ الجزائر
University Akli M'hand Oulhadj, BOUIRA /ALGERIA

الملخص:

يعاني لا يكاد أن يختلف إثنان حول أن العلاقة التي تجمع بين التربية والتعليم بمختلف أشكاله ومستوياته من جهة، ومن جهة أخرى التنمية المستدامة وثيقة الصلة باعتبار أن كافة المجتمعات تسعى إلى تطوير سبل إنتاجها وتحسين مستوى معيشة أفرادها بالإضافة إلى الظفر بالمراتب الأولى في مختلف المجالات الصناعية والتجارية، وهو الأمر الذي لا يتحقق في نظرها إلا من خلال تطوير مجال البحث العلمي الذي تقوم الحضارات بفضله إعادة رسم حدود العلم والمعرفة، وبالتالي إيجاد حلول للمشاكل التي تعترض نموّها، بل فتح مجالات كانت تعتبر في السابق مسدودة في نظرها.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه الجودة في إطار التعليم العالي في تحقيق رقي المجتمعات من عدمه، بل وأكثر من ذلك التأثير الذي لهذا المتغير في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: 1-الجودة، 2-التعليم العالي، 3-التنمية المستدامة، 4-الطالب، 5-المعرفة.

Abstract:

There are hardly two people to disagree about that the relationship between education in its various forms and levels on the one hand, and on the other hand, sustainable development is closely related, given that all societies seek to develop their means of production and improve the standard of living of their members, in addition to winning the first ranks in various industrial and commercial fields. Which, in her view, can only be achieved through the development of the field of scientific research, thanks to which civilizations redraw the boundaries of science and knowledge, and thus find solutions to the problems that hinder their growth, but rather open areas that were previously considered blocked in their eyes.

This study aims to clarify the role that quality plays within the framework of higher education in achieving the advancement of societies or not, and even more than that, the impact of this variable in achieving sustainable development.

Key words: 1- Quality, 2- Higher education, 3- Sustainable development, 4- The student, 5- Knowledge.

مقدمة:

لا يمثل التعليم وسيلة فعالة في نقل الخبرة والثقافة والمعرفة بقدر ما يعتبر أحد العناصر الأساسية المعمول عليها في تحقيق التنمية في إطار أي مجتمع، وذلك من خلال تكوين الأفراد في القطاعات التي تكون الدولة بأمس الحاجة إليها؛ وبالفعل تستثمر بعض الدول في البحث العلمي وتعمل على تطويره من أجل تنمية قطاعاتها المختلفة باعتباره عنصرا هاما من العناصر التي يعتمد عليها في تحقيق الإبداع المعرفي والتقدم التكنولوجي، وهو ما إنتهجته بالفعل الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وذلك من خلال دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بمختلف المؤسسات والمخابر وفرق البحث، بالإضافة إلى إتجاهها مؤخرا نحو تكوين الباحثين في الخارج بتزويدهم بمنح تختلف صيغها، وتتراوح بين قصيرة وطويلة الأمد.

وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها هذه الدولة أو تلك في تطوير مجال البحث العلمي في السياق الجامعي، إلا أنها تواجه عراقيل حقيقية في تنفيذها على أرض الواقع، سيما ما يتعلق بالتخطيط الذي لا يتلائم مع التطلعات التي تصبو إليها كل مؤسسة جامعية، إلى جانب نقص الكفاءات التي تتولى تكوين الطلاب، وأخيرا مشكل الفساد الذي يطال الجامعة هي الأخرى بما يخلق عدم تكافأ في الفرص وإهمالا للكفاءات الموجودة بالفعل، بل ولتدهور نظام التعليم العالي بحد ذاته نظرا للتجاوزات التي يقدم عليها مجموعة من الأفراد.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يبدو منطقيا طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تؤديه معايير الجودة المعتمد عليها في إطار التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

ينطوي الموضوع محل الدراسة على أهمية يمكن أن نستخلصها من مجموعة من النقاط، لعل أهمها:

-يتناول الموضوع أحد المواضيع الشائكة، والمتمثل في الجودة في إطار التعليم العالي، ونظرا إلى غموض هذا المفهوم، خاصة في إطار المنظومة الجزائرية، فإن تحديد معالمه ينطوي على أهمية بالغة، وبالتبعية تحديد المعايير المعتمد عليها في تقدير جودة التعليم العالي من عدمه؛

-تمثل التنمية المستدامة أحد الأهداف الرئيسية التي تصبو الدول، أيا كانت درجة تطورها، الوصول إليها وتجسيدها على أرض الواقع بالنظر إلى أن منافع هذا المفهوم تطغى على مساوئه، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن إيجاد الوسائل الأولى بتحقيقه على أرض الواقع من أهم التحديات التي يقع على الدول إيجادها وابتكارها.

أهداف الدراسة:

تصبو الدراسة الراهنة لتحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها:

-تحديد معالم معيار الجودة، وذلك من خلال سرد مختلف التعاريف المنسوبة لهذا المفهوم على الصعيد الفقهي أو العملي؛

-تحديد معنى التنمية المستدامة، وعرض شروطها، وأركانها، ووسائلها؛

-ربط العلاقة بين الجودة في التعليم العالي والتنمية المستدامة، ونبين في هذا الصدد مدى تطابق المفهومين من عدمه، ومدى إمكانية تجسيد المسعى الذي تصبو ورائه كل دولة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المعايير التي تفرضها على نفسها في مجال الأعمال المنبثقة عنها.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية لعل أهمها: **المنهج الوصفي** الذي يتلائم مع الشطر النظري للدراسة، والذي يتم الإعتماد عليه سيما في تعريف الجودة في التعليم العالي المتضمنة في مختلف الآراء الفقهية، كما تم الاعتماد على **المنهج التاريخي** بمعرض التطرق إلى بعض التجارب الناجحة، أو التجارب الفاشلة في مجال تطبيق الجودة في إطار التعليم العالي. تم الاعتماد أخيرا على **المنهج التحليلي** فيما يخص دراسة مدى نجاعة مبادئ الجودة المعتمد عليها في المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة الراهنة إلى ثلاثة محاور متكاملة، يتمثل **المحور الأول** في تحديد مفهوم جودة التعليم العالي، ويعرض في إطاره مختلف المعاني التي تم نسبها لهذا الأخير، أما **المحور الثاني** فنتعرض في إطاره إلى المعايير والوسائل المعتمد عليها في تكريس الجودة في التعليم العالي والمعوقات التي تعترض ذلك، أما **المحور الثالث** يخص مدى كفاية معايير جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

المحور الأول: مفهوم جودة التعليم العالي

تجدر الإشارة في البداية إلى أن مفهوم جودة التعليم العالي يتكون من عناصر مختلفة، ومتعددة يقتضي الأمر رسم معالمها قبل تحديد معناها الإجمالي. وبالفعل يتمثل العنصر الأول في "الجودة" الذي اختلفت التعاريف المنسوبة إليه باختلاف الزاوية المنظور منها لهذا المفهوم، فتعرّف في قاموس أوكسفورد بأنها: "درجة التمييز أو الأفضلية"، أما اصطلاحًا فهي مشتقة من كلمة لاتينية "Qualitas" التي تعني طبيعة الشخص أو الشيء ودرجة صلابته (الدرادكة و طالق، 2002، صفحة 15). والمتفق عليه في هذا المجال بأن الجودة تنطوي على درجة من النسبية، كما تعتبر متعددة الأبعاد، فهناك من عرّفها في ضوء مجال الإنتاج و الاستهلاك بشكل أستاذ ديمنج الذي يرى بأنها: "ما يرضي حاجات المستهلك الحالية والمستقبلية" (الطائي و عيسى، 2008، صفحة 20)، أو الأستاذ جوران الذي يرى بأنها: "مدى ملائمة المنتج للإستخدام ودقة الاستخدام حسب ما يراه المستفيد"، أما المعهد الأمريكي للمواصفات، فيعرف الجودة بأنها: "جملة من السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرًا على الوفاء باحتياجات معينة" (آخرون، 2006،

صفحة 21)، كما يعرف فقهيًا من الناحية العملية على أنه: "مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن التربية متضمنةً الأبعاد المختلفة لعملية الجودة من مدخلات وعمليات ومخرجات، والتي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع" (الشعر، 2012، صفحة 13).

أما فيما يخص التعليم العالي، فيعرف بأنه مرحلة أخرى من مراحل التعليم النظامي الذي يمر به الفرد في مشواره الدراسي، أيًا كانت الدولة التي يزاول فيها الفرد دراسته، والذي يعتبر في غالب الأحيان المرحلة الأعلى في هذا النظام، والتي يكتسب في إطارها معارفًا ومهارات وقدرات تكونه للوظيفة المستقبلية التي سيتقلدها، وفي هذا الصدد ترى نوال نمور أن التعليم العالي:" كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى المؤسسة الجامعية أو مؤسسات جامعية آخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة" (نمور، 2012، صفحة 14).

أما فيما يخص التنمية المستدامة فهي الأخرى موضوع تعريفات مختلفة، لعلّ أهمها التعريف الذي قدمه عبد الحي رمزي أحمد على أنها:" تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القامة" (أحمد، 2006، صفحة 80)، ومن خلال التعريف المقدم في هذا الصدد يظهر بأن التنمية المستدامة تتكون من جملة من العناصر تتمثل فيما:

-**التنمية الاقتصادية:** يبقى الهدف الأساسي من التنمية المستدامة هو تحقيق التنمية والرقي في مختلف المجالات، وينطوي ذلك بالضرورة على انتقال جوهري في وسائل الإنتاج أو أسلوب الإنتاج بزيادته أو رفع نوعيته؛

-**العناية بالبيئة:** يجب أن تكون وسائل الإنتاج والسبل المعتمدة في إطارها صديقة للبيئة، أي أن تتم عملية الإنتاج في احترام تام لعناصر البيئة المختلفة، أكان ذلك الهواء، أو الماء، أو حتى التربة، وفي هذا الصدد يعول على البحث العلمي من خلال المخابر التي تنطوي عليها الجامعة في اختراع وابتكار هذه الأساليب وهذه الوسائل(Mensah, 2019, pp. 9-11) .

وإذا أردنا جمع مختلف هذه المتغيرات، فيمكن القول بأن جودة التعليم العالي هي: "إستراتيجية إدارية مستمرة التطور تنتهجها المؤسسة التعليمية معتمدة على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية، وذلك بغية إرضاء الطالب وأن يصبح مطلوب بعد تخرجه في سوق العمل وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذا المخرج" (أحمد أ.، 2003، صفحة 166)، كما ينظر إلى الجودة في التعليم العالي بأنه: "مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالاتها بما في ذلك كل أبعادها: مدخلات، عماليات ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة، والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المناسبة لمجتمع معين" (درويش، 2000، صفحة 12)، كما يُشار أخيرا إلى تعريف الأستاذ أبو فارة الذي يعرف من جهته جودة خدمة التعليم العالي بأنها:" مجموعة من الخصائص والصفات الجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة التعليمية بحيث تكون قادرة على تأهيل الطالب وتزيده بالمعارف والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسات العليا، وإعداده في صورة خريج جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه

وأهداف المشتغلين وأهداف المجتمع التنموية" (فارة، 2006، صفحة 251). وانطلاقًا من مختلف التعاريف المنسوبة للجودة في التعليم العالي فإن هذا المفهوم ينطوي على جملة من العناصر، تتمثل أساسًا في:

- التأثير الشمولي للجودة في التعليم العالي، بحيث لا تقتصر آثارها على فئة معينة من الأفراد، وإنما تشمل الطالب من خلال تكوينه وتأهيله للوظيفة المستقبلية التي سيؤديها في المجتمع من خلال إلحاقه بقيمة مضافة تتمثل في المتخرج من الجامعة الذي سيمثل بحكم تكوينه المهني والأخلاقي عنصرًا بناء في المجتمع، ومؤسسات الإنتاج من خلال تزويدها بيد عاملة ومؤهلة ومكونة مستعدة لخدمتها؛
- تحقيق الاحتياجات المجتمع في مجال الرقي والازدهار من خلال ابتكار أساليب ووسائل تساعده على مضاهاة الشعوب الأخرى في التقدم والتطور؛
- ابتكار أساليب تساعد المجتمعات على تحقيق التنمية المستدامة بحكم اتفاقها وتطلعات المجتمع ذات الصلة بحماية البيئة والمحيط اللذين يعيشون في إطاره(Jonathan, 2020, p. 35) .

ومن خلال ما سبق ذكره فإن ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ينطوي على أهمية يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- الارتقاء بالعملية التعليمة، وتطوير قدرة المدرسيين في نقل المعرف إلى الأجيال المستقبلية؛
- ابتكار أساليب جديدة في التسيير الإداري، وهو ما يضف الفعالية على نشاط المؤسسة الجامعية؛
- زيادة قدرات المؤسسة الجامعية وتحسين صورتها على الصعيد الخارجي بما يجعلها أكثر تنافسية مع المؤسسات المماثلة الأخرى، وأكثر استقطابًا للطلاب من مختلف أنحاء الوطن، وحتى من خارجه (بوعشة، 2000، صفحة 33).

المحور الثاني: معايير الجودة في التعليم العالي.

يرهن تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي على مدى تقيد الجهات المسؤولة بمجموعة من المعايير، تتمثل أساسًا في:

أولا-انتقاء الطلبة:

تمثل هذه المرحلة الخطوة الأولى التي يجب على أي مؤسسة جامعية الإقدام عليها قبل أن تقبل إدماج أي طالب في إحدى كلياتها، ويكون ذلك عادة من خلال مقابلة تجريها لجنة تخول بهذه المهمة يُقاس في إطارها مستوى الطالب وأخلاقه حتى لا يكون هناك مفاجآت أثناء مساره الدراسي متعلقة بتجاوزات اتجاه زملائه الطلبة، أو الأساتذة، أو حتى الطاقم الإداري. كما تشمل عملية الإنتقاء حصرا لعدد الطلبة الذي تحتوي عليه كل مؤسسة جامعية، فإذا كان عدد الطلبة مرتفعًا قلت فعالية العملية التعليمية من خلال إتاحة الفرصة للجميع بالمشاركة وتبادل الأفكار.

ثانيا-إرتفاع مستوى هيئة التدريس:

وذلك من خلال توفير أساتذة متمتعين بدرجات مرتفعة من التكوين والتأهيل العلمي، مما يسمح للطلبة بالوصول إلى أجود أنواع التكوين العلمي. وفي هذا الصدد يشترط في هيئة التدريس جملة من الشروط النفسية والأخلاقية التي تجعل من الأستاذ عنصرًا فعالاً في إطار المؤسسة الجامعية، ومن أهم هذه المواصفات التفرغ لتأدية مهامه، بالإضافة إلى العلاقة الجيدة مع الطلبة بتفصيل لغة الحوار، كما يجب التجاوب مع مختلف إحتياجاته المادية والعلمية، سيما ما يتعلق بالسكن والتكوين في الخارج (الكليم، 2009، الصفحات 215-216).

ثالثا: جودة المناهج

كلما كانت المناهج الدراسية التي يستفيد منها الطالب الجامعي متكاملة ومتنوعة، وكلما كان تكوينه متميزًا، لذلك تعمل اللجان العلمية في إطار المؤسسات الجامعية على برمجة مناهج تسد الفراغات التي قد يعاني منها الطالب، وبشكل خاص في المجالات الحيوية، وإذا أخذنا بعين الإعتبار المناهج المطبقة في مجال العلوم القانونية نجد بأن مقياس المنهجية ومقياس القانون المدني يردان بشكل مستمر في المشوار الدراسي للطالب باعتبار أن الأول ضروري للطالب الجامعي من أجل استكمال دراسته، أما الثاني فيعتبر الشريعة العامة للطالب المتكون في مجال القانون وافتقاره للمبادئ التي ينطوي عليها تجعله خريجًا متوسطًا. ويقتضي إعداد منهج يتسم بالجودة إتباع الخطوات التالية:

1- تحديد استراتيجية التعليم:

ويكون ذلك من خلال إعداد برنامج يتضمن مقاييس يكمل كل واحد منها الآخر من جهة، ومن جهة أخرى تحديث المعلومات التي تلقن للطالب خلال مشواره الدراسي حتى يساير التطورات التي ترد في المجتمع، ومجال القانون يقتضي ذلك بشكل خاص نظرًا للتطور المستمر للنصوص القانونية التي تساير ما يشهده المجتمع من تحولات.

2-دراسة الواقع الحالي في ضوء الاستراتيجية المرسومة:

فإدراج مقياس مكافحة الفساد في برامج الدراسية في إطار الدراسات القانونية لم يكن إلا انعكاسًا للأهمية التي أولتها السلطات المحلية لمكافحة الفساد بعد صدور القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

3-التخطيط:

وهي مجموعة من التوقعات التي يرسمها متخذ القرار في أي مؤسسة جامعية واستباقها قبل أن تقع، والتخطيط يرد بشكل أساسي أثناء إعداد الميزانية، حيث يتخذ قرار توظيف يد عاملة إضافية، أو بالعكس تحويل عدد من العمال إلى قطاع معين قصد تلبية إحتياجات معينة، كما يتخذ قرار إقتناء عتاد جديد قصد تنفيذ الأستاذ مهامه على أحسن وجه، وتكوين الطالب في محيط ملائم (أخليف، 2016، الصفحات 8-9).

رابعا: جودة القيادة الإدارية

وهي عبارة عن إستقطاب قدرات الآخرين من أجل آداء الأعمال المنوط بهم بشكل فعال. ويشترط في المسؤول الإداري لأي مؤسسة جامعية كما هو الحال بالنسبة لأي إدارة، وحتى لا يتعسف في استعمال السلطة التي يتمتع بها، أن يتحلى بمجموعة من المواصفات مثل النزاهة، الأمانة، الشرف، والكرامة، وهي مواصفات أساسية يجب أن تتوفر في المسؤول الإداري، بالإضافة إلى روح المسؤولية، حيث يقع عليه أن يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب دون تماطل، ويغلب في ذلك المصلحة العامة على أي إعتبار آخر بشرط أن يرد ذلك في إطار ما يسمح به القانون (صبري، 2009، صفحة 155).

خامسا: جودة الإنفاق والتموين

يجب على المسؤول الإداري أثناء إعداده للميزانية وتنفيذها أن يقوم بذلك بشكل رشيد، ويستجيب في إطار هذه الخطوة في الإحتياجات الأساسية في المؤسسة الجامعية من خلال توظيف الموظفين، والأساتذة، وإقتناء العتاد اللازم، بالإضافة إلى إعادة تهيئة الهياكل وفقًا لاحتياجات المؤسسة الجامعية. ويقوم المسؤول الإداري في هذا الصدد قائمة أولويات، كما يبرمج مبالغ مالية لتصدي للحالات الإستثنائية كما هو الحال بالنسبة لتفشي جائحة الكوفيد-19 التي حملت المؤسسات الجامعية على إعادة النظر في مقاربتها لطرق التعليم، وإعادة تركيز تمويلها على الوسائط الإلكترونية التي عززت خلال هذه الفترة الزمنية، كما أعادة النظر في طرق إنفاذ تظاهراتها البيداغوجية مثل الملتقيات والمؤتمرات إلى جانب تخصيص ميزانية خاصة لوقاية الطلبة والأساتذة والموظفين من الوباء عن طريق إقتناء وسائل الوقاية المتمثلة في: الكمامة، والمعقمات، والشرائط اللاصقة، بالإضافة إلى اللافتات (شهرة، 2015، صفحة 90).

إن تطبيق هذه المعايير يعتبر أمر صعب بالنظر إلى العراقيل التي تحول دون ذلك، لعل أهمها: غياب ثقافة الجودة في التعليم العالي، والذي يكون مرده بالنسبة للتجربة الجزائرية تحويل الهدف الذي وجدت من أجله الجامعة، والمتمثل في نشر العلم وتكوين كفاءات المستقبل إلى خدمة إجتماعية ترمي إلى احتواء غضب الشباب وإشباعهم بآمال كاذبة؛ كما يُشار إلى ضعف التأطير، سواء من قبل الأساتذة لنشاط الطلبة بسبب ضعف القدرات التي تحوزها الجامعة، بالإضافة إلى التوجيه السيئ للطلبة نحو تخصصات لا يستطيعون التحكم فيها، نظرًا إلى أن عملية التوجيه تنطوي على قدر كاف من الذاتية، فضلاً عن الفساد السائد في بعض الإدارات (الزهراء، 2017، الصفحات 229-230).

المحور الثالث: دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة

تؤدي جودة تعليم العالي دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال ما تضفه عليه من نتائج على عدد من مستويات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- في إطار الجامعة:

يظهر ذك في البداية من خلال البرامج التدريبية التي تعتمد عليها المؤسسات الجامعية، فكلما كانت برامج متكاملة وكلما يسرت قبول خرجي الجامعة من قبل المؤسسات الاقتصادية في إطار عملية التوظيف. ويجب أن تأسس هذه البرامج على مجموعة من المبادئ تتمثل في: أن يشمل برنامج التدريب شقين نظري وتطبيقي، وأن يكون هاذين الأخريين متفقين؛ أن

تكون هذه البرامج كافية لتلبية إحتياجات الطلبة المهنية، فتسمح لهم بالتحكم في مجال تخصصهم؛ وأن تأخذ بعين الاعتبار آخر المستجدات المحرزة في مجال التكوين، وأن ترد هذه البرامج التكوينية في القطاعات التنموية التي تستقطب اليد العاملة.

و من مظاهر تأثير جودة التعليم العالي على التنمية المستديمة المخرجات البيداغوجية للمؤسسة الجامعية، والتي تتجسد في غالب الأحيان في الكتب والمؤلفات التي يصدرها الأساتذة والباحثين الأكاديميين، والتي تهدف لخدمة المجتمع، وإذا تقيدنا بالمجال القانوني فإن هذه المراجع تنطوي على توصيات في المجالات القانونية المختلفة وتسمح لمختلف المؤسسات الحيوية في المجتمع بتأدية وظيفتها على أحسن وجه دون المساس بحقوق الأفراد، كما تتضمن مشاريع قوانين لم يتطرق إليها المشرع الجزائري بعد كما هو الحال بالنسبة للجرائم الإلكترونية التي تشهد تطورًا مستمرًا، فإضافة إلى التحديات البيئية، أو حتى الأشكال الجديدة للهجرة، كما هو الحال بالنسبة للهجرة البيئية. ولكي تحقق مثل هذه المراجع التنمية المستديمة لابد أن تنطوي على مجموعة من المواصفات، لعل أهمها الإبداع والابتكار من خلال إكتشاف مجالات لم يتم التعرض لها بعد؛ وأن تتسم الدراسة بالبساطة في التحليل حتى تستقطب أكبر عدد ممكن من القراء، ولاسيما من خلال إستعمال أسلوب كتابة بسيط.

تؤدي المؤتمرات والملتقيات والندوات والأيام الدراسية التي تبرمجها المؤسسة الجامعية في مختلف المجالات دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعرضها لمواضيع مستحدثة، تستحوذ على إهتمام أفراد المجتمع كما هو الحال بالنسبة لتلك الخاصة بالرقابة على أعمال الإدارة، أو التصدي لظاهرت التسرب المدرسي، أو حتى ظاهرة الطلاق في المجتمع والحقوق التي يحوزها كل من الزوجين في الرابطة التي تجمعها، أو البطالة، والهجرة الغير الشرعية، وغيرها من المواضيع الإجتماعية التي عرفت تفاقم كبير في ظل العولمة. تمثل هذه التظاهرات العلمية أحد الأشكال الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة نظرًا للآثار المباشرة التي لمثل هذه المناسبات في توعية الرأي العام حول مخاطر آفة معينة مثلاً، وإنتشار جائحة الكوفيد-19 كان موضوع لقاءات متعددة في هذا المجال، وما أثاره موضوع التلقيح من جدل، بين مؤيد لإلزاميته وأخر لجوازه.

2- خارج إطار الجامعة:

على هذا المستوى فإن الإشارة تكون أساسًا لخرجي الجامعة الذين يعرضون مهاراتهم وخبراتهم في سوق الشغل، حيث يتم إنتقائهم بين عدد كبير من مرشحين لتقلد وظيفة معينة، ويكون ذلك بناءً على الخبرة التي يحوزها المرشح والمهارات والمعارف التي يحوزها، بالإضافة إلى نوع المؤسسة التي تخرج منها.

تؤثر المؤسسة الجامعية كذلك على رقي المجتمع وإزدهاره من خلال ما تخرج به مخابرها من إختراعات وإبتكارات، والإشارة في هذا الصدد تكون لمكتشفات الأكسجين التي بادرت بعض الجامعات بإعدادها وتوزيعها على المؤسسات الإستشفائية، بالإضافة إلى مبادرات بعض المخابر بإعداد المعقمات بعد تفشي جائحة الكوفيد-19. يذهب دور المؤسسة الجامعية إلى أبعد من ذلك بالتأثير على الحياة اليومية للمواطنين من خلال المستشفيات الجامعية المنشأة عبر ربوع

الوطن، والتي يقدم فيها الطلبة خدمات طبية للمواطنين في إطار التكوين الذي يحضون به من قبل أطباء أكفاء في إطار هذه المؤسسات الجامعية (مونية، 2018، الصفحات 163-168).

خاتمة:

يظهر من خلال ما سبق ذكره بأن التعليم العالي يؤدي دورا أساسيا في تحقيق التنمية في المجتمعات بصورة عامة وذلك بإعتبار أن الأعمال التي تخرج بها المؤسسة الجامعية في مختلف العلوم والمجالات تشكل في حال جديتها محركا لتطور المجتمع في مجالات حيوية، والمثال المقدم في هذا الصدد يكون لجامعة أم اي تي الأمريكية التي كانت بمثابة عينة دالة عن الأثر الإيجابي الذي يكون في جودة التعليم العالي على تطور الدول، هذه الأخيرة كانت بمثابة حاضنة لمختلف الإبتكارات التي أعادت النظر في حياة الأفراد عبر العالم من خلال التطبيقات التي ترافق الكل عبر العالم.

كما بينا بأن تحقيق الجودة في الوسط الجامعي أمرا صعب المنال إذا لم تتضافر مختلف المتغيرات، والتي يتوسطها الفرد الذي يجب أن يتقيد في نشاطه الجامعي بمجموعة من المبادئ والأخلاق التي تحدد وترهن مدى نجاح المؤسسة الجامعية التي ينشط في إطارها من عدمه. كما أن تحقيق التنمية المستدامة مرهون بالإضافة إلى ذلك على مدى إهتمام السلطات العامة بدعم البحث العلمي سيما من خلال توفير الإمكانيات اللازمة للباحث وتكوينه في حد ذاته.

ومن خلال الدراسة السابقة تم التوصل إلى جملة من النتائج لعلّ أهمها:

- صعوبة تجسيد فكرة الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية، بالنظر إلى المتغيرات الكثيرة التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار المسؤول الإداري في إطار أي مؤسسة جامعية؛ فلابد أن يوائم بين تطلعات الطلبة واحتياجات سوق العمل وتكوين الأساتذة والوضع الاجتماعي الراهن، وكلها لا تتجه نحو هدف واحد؛
- إن متطلبات التنمية المستدامة ذات الصلة بحماية البيئة الطبيعية لا تتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي تسعى كافة الدول لتحقيقها، وفي غالب أحيان يتم إهمالها وتضحية بها على حساب اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية محضة.

وبناءًا على ما تم الخروج به من نتائج إثر الدراسة المنجزة يمكن تقديم جملة من التوصيات لسد الفراغات التي تم الكشف عنها لعل" أهمهما:

- ضرورة إصدار قوانين تؤطر عمل المؤسسات الجامعية تفرض على هذه الأخيرة ضرورة التوفيق برامجها التكوينية واحتياجات المجتمع؛
- إصدار قوانين تفرض على مؤسسات الاقتصادية بتوظيف خريجي الجامعات بعد استكمال تكوينهم بشرط أن يحظى الطالب المعني بتكوين كافي في مجال العمل المطلوب؛
- ضرورة إدراج أنظمة انتقاء صارمة في مختلف المؤسسات الجامعية يتم على أساسها اختيار الطلبة وتوجيههم إلى مختلف التخصصات بناء على القدرات والمهارات التي يحوز عليها هؤلاء تفاديًا لإهدار قدراتهم وتوظيفها على أحسن وجه.

قائمة المراجع:

- Jonathan, N. (2020). The importance of quality education. *economics21 , 25* (06).
- Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: literature review. *cogent social sciences , 05* (01).
- أحمد إبراهيم أحمد. (2003). *الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية و المدرسية*. الإسكندرية: دار وفاء لدنيا الطباعة و النشر.
- الزهراني محمد بن راشد عبد الكليم. (2009). تصور مقترح لتطوير أدوات قياس تحصيل الطلاب وفق معايير الجودة الشاملة بوزارة التربية و التعليم. *رسالة دكتوراه في علم النفس* . جامعة أم القرى، السعودية.
- الطراونة أخليف. (2016). ضبط جودة التعليم العالي و علاقته بالتنمية. *البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر* . الأردن: هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي.
- بن عربية مونية. (2018). دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الإقتصاد و القانون* (01).
- حبيبة شهرة. (15-16 مارس، 2015). فجوة البحث العلمي بين الغرب و العرب. *ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع: البحث العلمي في العصر الرقمي* . دولة قطر: مركز البحوث و الإستشارات الإجتماعية بلندن و مركز الإحتواء الإجتماعي.
- حسن حسن البيلاوي و آخرون. (2006). *الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- رعد عبد الله الطائي، و قدادة عيسى. (2008). *إدارة الجودة الشاملة*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- عبد الحي رمزي أحمد. (2006). *التعليم العالي و التنمية*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.
- عشيبة فتحي درويش. (2000). الجودة الشاملة و إمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري. *دراسة تحليلية في تطوير نظم إعداد المعلم العربي و تدريبه مع مطلع الألفية الثالثة- المؤتمر السنوي لكلية التربية* . حلوان، مصر.
- فضلون الزهراء. (2017). مشروع إدراج نظام الجودة في التعليم العالي بالجزائر. *مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية* (24).
- مأمون الدرادكة، و الشلبي طالق. (2002). *الجودة في المنظمات الحديثة*. الأردن: دار الصفاء.
- محمد بوعشة. (2000). *أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي: بين الضياع و أمل المستقبل*. بيروت: دار الجبل.
- نوال نمور. (2012). كفاءة اعضاء هيئة التدريس و أثرها على على جودة التعليم-دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير* . قسنطينة، الجزائر.
- هالة عبد القادر صبري. (2009). جودة التعليم العالي و معايير الإعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن". *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، 02* (4).
- هند غسان أبو الشعر. (2012). *معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة آل البيت في الأردن- نموذجا*. الأردن: كلية الآداب و العلوم الإنسانية.
- يوسف أحمد أبو فارة. (2006). واقع تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية. *المجلة الأردنية لإدارة الأعمال* (02).

عولمة تكنولوجيا الاتصالات في مجال التحكيم الرقمي

The globalization of communications technology in the field of digital arbitration

إعداد :البقالي رشيد

دكتورفي القانون العام

الملخص: يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى سلامة البيئة الرقمية للتحكيم الالكتروني، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي لاستقراء موقع التحكيم الرقمي داخل منظومة عولمة تكنولوجيا المعلومات، وتحديد مدى نجاعة للتحكيم الرقمي في تسوية المنازعات التجارية وما هي صوره وشروطه، وتشخيص الإشكاليات القانونية المرتبطة بالإجراءات المسطرية للتحكيم الرقمي وأثرها على حل المنازعات التجارية، وإبراز آفاق نظام التحكيم الرقمي في زمن العولمة وبماذا يتميز عن التحكيم التقليدي.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج منها: أن موضوع عولمة تكنولوجيا الاتصالات في مجال التحكيم الرقمي يحتل مكانة مهمة ضمن أنظمة الوسائل البديلة لحل المنازعات، وجود قصور مفاهيمي يعتري مجال التحكيم الرقمي، يرتبط هذا القصور بالجانب التقني أكثر مما يرتبط بالجانب القانوني حيث يتعلق الأمر بسوء استيعاب العملية الإلكترونية والنسق المعلوماتي من قبل المهتم بمجال التحكيم محكما كان أم محتكما أم غيرهما.

الكلمات المفتاحية: التحكيم الرقمي، تكنولوجيا الاتصالات، المنازعات التجارية.

Abstract: This research aims to identify the extent of the safety of the digital environment for electronic arbitration, and the research used the descriptive, analytical, and documentary method to extrapolate the location of digital arbitration within the system of globalization of information technology, and to determine the efficacy of digital arbitration in settling commercial disputes, and what are its forms and conditions, and to diagnose legal problems associated with the procedures of arbitration. Digital and its impact on resolving commercial disputes, highlighting the prospects of the digital arbitration system in the time of globalization and what is distinguished from traditional arbitration.

The research reached a number of results, including:

- The issue of the globalization of communications technology in the field of digital arbitration occupies an important place within the systems of alternative means of dispute resolution.

- There is a conceptual shortcoming in the field of digital arbitration. This shortcoming is related to the technical side more than it is to the legal side, as it relates to the misunderstanding of the electronic process and the information format by those interested in the field of arbitration, whether arbitrator, arbitrator or others.

Keywords: digital arbitration, communication technology, commercial disputes.

مقدمة:

من بين كل أنواع التكنولوجيا نجد أن تكنولوجيا المعلومات هي الأكثر دلالة والأقرب التصاقا وتكاملاً مع العولمة. وتحديداً من بين كل نماذج تكنولوجيا المعلومات فان شبكة الأنترنت هي التي أعطت للعولمة الأهمية التي تتمتع بها اليوم. مع الكمبيوتر المستقل كانت المعلومات محدودة بالمكان والزمان حيث يوجد هذا الكمبيوتر. مع البث التلفزيوني جرى إلغاء للمكان وللزمان، ولكن المعلومات كانت تسير باتجاه واحد، فلا تبادل معلومات ولا تفاعل (بث). في حين أنه مع شبكة الأنترنت تصل المعلومات إلى كل الاتجاهات وبلمح البصر.

من بين نماذج عديدة تجسد استعمالات تكنولوجيا المعلومات ضمن إطار العولمة، يمكن الحديث عن نموذج الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الإلكترونية ونموذج التحكيم الرقمي الذي سنتحدث عنه بشكل مفصل.

والتحكيم يعتبر من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات التي تعد بمثابة الطرق والآليات التي يلجأ إليها الأطراف لحل نزاعاتهم خارج نطاق المحاكم والهيئات القضائية الرسمية.

وتعتبر الوسائل البديلة لتسوية المنازعات بمثابة الطرق والآليات التي يلجأ إليها الأطراف لحل نزاعاتهم خارج نطاق المحاكم والهيئات القضائية الرسمية.

هذه الوسائل التي تشمل التحكيم، الوساطة، الصلح، التفاوض عرفت انتشارا واسعا في زمن العولمة بفعل تطور ظروف التجارة والاستثمار الوطني والدولي وما يمكن أن تقدمه من اقتصاد في الوقت والنفقات لحل النزاعات، ناهيك عن مزية ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح وتنمية العلاقات الاجتماعية إضافة إلى مرونتها من حيث إجراءات حل النزاع والقواعد المطبقة عليها.

لقد أصبحت هذه الوسائل البديلة ضرورة مخصصة لخدمة الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات الأجنبية، خاصة عند شك المستثمر الأجنبي في قضاء الدولة وما يمكن أن يقدمه من ضمانات كفيلة بصيانة حقوقه وحفظ رؤوس أمواله من العبث والضياع.

وقد تبنت العديد من التنظيمات الاقتصادية الدولية والإقليمية والاتحادات المهنية الوسائل الإلكترونية في تسوية المنازعات التجارية الدولية. فجمعية المحكمين الأمريكيين طورت "نظام القاضي الافتراضي" الذي يتيح جريان التحكيم أو بعض أجزائه على شبكات الحواسب الآلية، وأيضاً تنتمي إليه المحاكم الإلكترونية الخاصة بالمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية "WIPO" ، فقد وضعت نظاماً لتسوية بالتعاون مع منظمة الآيكان" ICANN" المتعلقة بأسماء حقول الإنترنت فقد وضعت نظاماً لتسوية منازعات أسماء الحقول(الدومين) عبر شبكات الحواسب الآلية، كما أنها وضعت نظاماً للتحكيم السريع. نستخلص أن هذا النوع من التحكيم الإلكتروني (الافتراضي) هو صورة من صور التحكيم في مجالات التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية المتعلقة بالإنترنت.

إن التحكيم الرقمي أصبح نموذجا متطورا للعدالة الرقمية جاء ليلائم النزاعات الناشئة بصدد قيام أو تنفيذ معاملات إلكترونية، نظرا للمزايا الكبيرة التي تميزه عن القضاء والتحكيم التجاري التقليدي.

وبالنظر إلى الدور المتنامي لهذا النوع من الوسائل البديلة لحل المنازعات وإلى طابعها العلمي، فقد تناولتها الخطب الملكية حيث أكد ملك المغرب في عدة مناسبات على ضرورة تطوير الطرق القضائية البديلة كالوساطة والتحكيم والصلح والتفاوض أضف الى ذلك، التوصيات التي خلص اليها ميثاق اصلاح منظومة العدالة بخصوص تشجيع اللجوء الى الوساطة والتحكيم والصلح لحل النزاعات من أجل الانفتاح على مشروع قادر على تحقيق طموحات المستثمر الأجنبي وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي.

وتوج اهتمام المغرب بمجال التحكيم من خلال تشريعات تنظم الوسائل البديلة لحل المنازعات، من قبيل القانون رقم 05.08[79] المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، وقانون 17.95 الذي حاول من خلاله المشرع استدراك مجمل الثغرات والنواقص فضلا عن مجموعة من القوانين المختلفة.

ويعتبر التحكيم الرقمي أو الالكتروني أحد أهم وأبرز آليات الوسائل البديلة لتسوية المنازعات خاصة مع الضرورات التي أصبح يفرضها تفاعل التكنولوجيا والعولمة مع كافة القطاعات والميادين سواء منها الصناعية، التجارية، الزراعية، الاقتصادية، الإدارية، الطبية، العسكرية والسياسية وكذلك القانونية والقضائية...أضف إلى ذلك تعاظم دور وأهمية تقنيات الاتصالات والأنترنت مع الواقع الذي فرضته جائحة كوفيد 19.

ويعتبر جانب من الفقه التحكيم الرقمي رائدا للعدالة الرقمية، ويقصد به : التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر شبكة الانترنت، وهو يكتسب صفة الالكترونية من الكيفية التي يقع بها، حيث يتم بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، دون الحاجة إلى التقاء أطراف النزاع والمحكمين في مكان معين.

فالتحكيم الرقمي قضاء اتفاقي خاص قائم على إرادة الأطراف لتسوية المنازعات التي نشأت أو تنشأ مستقبلا عن علاقات عقدية، تجارية كانت أم عادية للفصل فيها بوسائل إلكترونية.

ونظرا لأهمية التقاضي عن بُعْد ومرونته وفعاليته في تقليل نفقات تسوية المنازعات، أخذت دول مختلفة حول العالم به كالصين والهند ودول الاتحاد الأوروبي، فضلًا عن الأمم المتحدة حيث أقرته في جلستها الرابعة والتسعين من سنة 2006.

أهمية الموضوع وأسباب دراسته :

ويكتسي موضوع التحكيم الرقمي أهمية نظرية تتمثل في توفير إطار نظري في ظل واقع تطبعه ندرة في عدد الدراسات الفقهية التي وإن وجدت فهي لا زالت مطبوعة بعدم النضج الكافي لتشكل أرضية ومرجعا قويا للدارسين.

كما يكتسي هذا الموضوع أهمية عملية تتمثل في حاجة أطراف التحكيم الرقمي إلى الدراسات القانونية والتقنية الخاصة بالمقاربات والتوجهات الواقعية التي تشكل أرضية يمكن الرجوع إليها على المستوى الوطني والدولي لأنه الأسلوب

[79]- نظم التشريع المغربي التحكيم ضمن نصوص قانون المسطرة المدنية بالقانون رقم 05.08 المتمم والناسخ للمقتضيات التي كان ينص عليها ظهير 28 شتنبر 1974 من قانون المسطرة المدنية والمتعلق بالتحكيم والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 196.07.01 بتاريخ 30 نونبر 2007، منشور في الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007.

الأكثر نجاعة وخصوصا في التجارة الإلكترونية، والنظم والتقنية المعلوماتية، والحوسبة التطبيقية، والمعاملات الإلكترونية، والتحويلات التجارية على الإنترنت، والتعاملات البنكية ووسائل الأداء الإلكتروني، وقوانين الملكية الفكرية المتعلقة بالإنترنت.

إضافة إلى ذلك تنبع الأهمية العملية لموضوع نظام التحكيم الرقمي من مكانته الكبرى ضمن الوسائل البديلة لحل المنازعات وامتيازاته التي تجد أساسها في إعمال إرادة الأطراف المحتكمة إليه، فضلا عن مجموعة من الحدود والقصور سواء على المستوى المفاهيمي الذي يعتري مجال التحكيم الرقمي، أو على مستوى الجانب التقني والقانوني حيث يتعلق الأمر بسوء استيعاب العملية الإلكترونية والنسق المعلوماتي من قبل المهتم بمجال التحكيم محكما كان أم محتكما أم غيرهما.

كما يمكن رصد أهمية هذا الموضوع من خلال ارتباطه بمجالين متلازمين: مجال التحكيم المطبوع بحداثته في تسوية المنازعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية، ومجال عولمة المعلوميات الذي اكتسح في الوقت الراهن جميع الميادين مما يستوجب البحث في مدى سلامة البيئة الرقمية للتحكيم.

أما عن دوافع اختيار الموضوع فيمكن إرجاعها إلى شغف البحث العلمي واهتمامي كرجل قانون وكمحامي بمثل هذه المواضيع وما يمكن أن تمثله من قيمة مضافة سواء على المستوى المهني أو المستوى المرتبط بجانب البحث العلمي. إضافة إلى القيمة المضافة لهذا الموضوع في تطوير المناهج الدراسية داخل الجامعات والمعاهد الوطنية من خلال برامج الدراسات العليا المتعلقة بعقود التجارة الالكترونية وطرق حلها باستعمال الوسائل الالكترونية بهدف تحقيق رؤية تطبيقية للتعليم، وما يستتبع ذلك من مساهمة جدية في مسلسل التنمية بانفتاح الجامعة والمؤسسات التعليمية على محيطها الاقتصادي المطبوع بعولمة تكنولوجيا الاتصالات والمعلوميات.

- **<u>الإشكاليات المرتبطة بموضوع المداخلة :</u>**

إن هذا الموضوع الذي يمتزج فيه ما هو قانوني بما هو تقني يطرح إشكاليات أساسية نتولى من خلال هذه الدراسة رصد بعضها وتتمثل أهمها فيما يلي : مدى سلامة البيئة الرقمية للتحكيم الالكتروني

- ما موقع التحكيم الرقمي داخل منظومة عولمة تكنولوجيا المعلومات ؟
- ما مدى نجاعة للتحكيم الرقمي في تسوية المنازعات التجارية وما هي صوره وشروطه؟
- ماهي الإشكاليات القانونية المرتبطة بالإجراءات المسطرية للتحكيم الرقمي وأثرها على حل المنازعات التجارية ؟
- ما هي آفاق نظام التحكيم الرقمي في زمن العولمة وبماذا يتميز عن التحكيم التقليدي؟

ونقترح الإجابة على هذه التساؤلات من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : التحكيم الرقمي وعولمة تكنولوجيا الاتصالات

المبحث الثاني : مدى نجاعة اجراءات ومسطرة التحكيم الرقمي

المبحث الأول : التحكيم الرقمي إطار قانوني للمنازعات التجارية

تأسست الثورة المعلوماتية على وسائل الاتصال، ونتجت عن الجمع بين المعلوميات ووسائل الاتصال عن بعد التي يتعين الاستفادة من ايجابياتها لما تقدمه من تطور للحياة اليومية في مختلف الميادين كما في المعاملات التجارية والاستثمارات وما يستتبع ذلك من ابرام للاتفاقيات والعقود الالكترونية، وامتد هذا التطور ليشمل حل النزاعات التي تنتج عن هذه المعاملات وتجسد في التحكيم الالكتروني الذي ينشأ عن اتفاق التحكيم (**المطلب الأول**) ليتجسد شرط التحكيم في صور متعددة (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: اتفاق التحكيم الالكتروني وإكراهاته

قبل التطرق لبعض الإكراهات التي توجه التحكيم نتحدث عن ماهية التحكيم الالكتروني

أولا : ماهية اتفاق التحكيم الالكتروني

يعرف التحكيم الالكتروني بأنه : التحكيم الذي تمارس اجراءاته عبر شبكة الانترنت، وهو يكتسي صفة الكترونية من الطريقة التي يتم بها، حيث تتم بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد دون حاجة لالتقاء أطراف النزاع والمحكمين في مجلس واحد[80].

فهو عقد يتفق فيه الأطراف على التحكيم بطريقة الكترونية حيث يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول بشأن عرض بالتحكيم عبر شبكة الانترنت باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات، حيث يتفق الأطراف على إحالة جميع أو بعض المنازعات - التي نشأت أو ممكن أن تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة تعاقدية كانت أو غير تعاقدية - على التحكيم.

وبذلك فإن التحكيم الالكتروني – ورغم تشابهه مع التحكيم التقليدي من حيث كونهما وسيلتان لتسوية المنازعات الناشئة أو التي سوف تنشأ بين الأطراف مستقبلا – فإنه يتميز عنه بخصائص تكمن في استخدامه لوسائل الكترونية وبدون حاجة للتواجد المادي للأطراف حيث لا وجود لمحل عقد حقيقي بل محل افتراضي، فالتعاقد يكون عن بعد[81].

---

[80]-بشرى النبيه العلوي، السنة 2007، "دور التحكيم الالكتروني في الاستثمار"، ندوة قضايا الاستثمار والتحكيم من خلال اجتهادات المجلس الأعلى ، المقامة في محكمة الاستئناف التجارية، الدار البيضاء 18-19 أبريل 2007، ص 95.

[81]- عرفت المادة 25 من قانون حماية المستهلك المغربي تقنيات الاتصال عن بعد بأنها : "كل وسيلة تستعمل لإبرام العقد بين المورد والمستهلك بدون حضورهما شخصيا وفي آن واحد".

- ظهير شريف رقم 11.03 صادر في 18 فبراير 2011 بتنفيذ القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 17 أبريل 2011، ص 1072.

كما يختلف عنه من حيث الإثبات، فإذا كان التحكيم التقليدي يثبت كتابة مع توقيع الوثيقة الكتابية باليد، فإن التحكيم الالكتروني يتم إثباته عبر المستند الالكتروني ويضفي الحجية عليه التوقيع الالكتروني.

والواقع أن التحكيم الالكتروني غالبا ما يتسم بالطابع الدولي، نظرا للصبغة العالمية لشبكة الانترنت.

ثانيا : الاكراهات التي تواجه اتفاق التحكيم في منازعات الاستثماروطرق حلها

ومن الاكراهات التي قد تواجه اتفاق التحكيم في المنازعات التجارية تمسك الدولة في عقد الاستثمار وبغرض التخلص من التزامها الذي اتفقت عليه مع المستثمر الأجنبي باللجوء إلى التحكيم، بأن القانون الوطني الذي تم إبرام التحكيم أثناء سريانه يحظر عليها أو على هيئاتها العامة اللجوء إلى التحكيم، مما يجعل هذا الاتفاق باطلا.

حيث تتضمن العديد من الأنظمة القانونية موادا تقيد أو تستبعد الدولة أو أحد هيئاتها العامة من التحكيم وتمنح هذا الاختصاص للقضاء الوطني بل وتحصر هذا الأمر في اختصاصات القضاء الإداري[82]، وهو ما يعتبر إنكارا من قبل بعض الدول لاتفاق التحكيم بحجة الحظر الوارد في القوانين الداخلية، الشيء الذي يمكن أن يمثل عائقا حقيقيا أمام تحفيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي عرقلة انفتاح الاقتصاد الوطني على المحيط التجاري الدولي.

وهناك بعض الدول التي تحتج ضد التحكيم بقاعدة الحصانة وتتمسك بالسيادة، حيث تلجأ إلى عرقلة هذه العملية عندما تحس أن التحكيم لن يصون مصالحها، والواقع أنه إذا كان من المقبول إثارة الدولة لسيادتها في مواجهة القضاء الوطني لدولة أخرى، فإنه يبقى التساؤل مشروعا حول الفائدة من تمسك الدولة بسيادتها في مواجهة هيئات التحكيم رغم ارتضائها من خلال العقد التجاري أو الاستثماري الذي يربطها بالطرف الآخر على إحالة النزاع على هيئة تحكيمية.

وذهب بعض الفقه إلى اعتبار نظام التحكيم نظاما خاصا لا ينتمي إلى سيادة أية دولة، فالأحكام الصادرة عن الهيئة التحكيمية لا تصدر باسم سيادة أي دولة، كما أن المحكم لا يحمل اسم دولة معينة حتى يمكن القول أنه يشكل مساسا بسيادة الدولة الطرف في النزاع، ناهيك عن أن الدولة تدخل في علاقة التحكيم بإرادتها المطلقة، فضلا على أن تمسك الدولة بحصانتها أمام هيئة التحكيم يتعارض مع مبدأ حسن النية المفترض في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، فلو لم تقبل الدولة شرط التحكيم منذ البداية، فربما رفض المستثمر التعاقد معها، لأن التحكيم حسب العديد من المستثمرين يعتبر ضمانة إجرائية حقيقية لتشجيع الاستثمار[83].

---

[82]- حفيظة سيد الحداد، "الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 363.

[83]- محمد تمكنت، واقع التحكيم التجاري الدولي وآفاق الاستثمار، ندوة قضايا الاستثمار والتحكيم من خلال اجتهادات المجلس الأعلى، المقامة في محكمة الاستئناف التجارية، الدار البيضاء، 18-19 أبريل 2007، ص 142.141.

وفي هذا الإطار أقرت العديد من التشريعات الوطنية والدولية بمبدأ استئثار هيئة التحكيم بتسوية النزاع تطبيقا لمبدأ القوة الملزمة للاتفاق، أو مبدأ العقد شريعة المتعاقدين باعتباره من المبادئ المستقرة في القانون الدولي للعقود.

إذ فرضت اتفاقية نيويورك لسنة 1958 بمقتضى المادة 3/2 التزاما على المحاكم الوطنية للدول الموقعة على الاتفاقية بالامتناع عن سماع الدعوى التي تقام أمام محاكمها في مخالفة لاتفاق التحكيم المبرم[84].

وبدورها نصت اتفاقية واشنطن بطريقة غير مباشرة على نفس المبدأ في المادة 26، على اعتبار أن موافقة الأطراف لحل نزاعهم عن طريق التحكيم في المركز يعني استبعاد أية طريقة أخرى لتسوية النزاع[85].

والملاحظ هنا أن هذا المبدأ غالبا ما يقتصر على المنازعات الموضوعية، حيث يمكن اللجوء لطلب تدخل القضاء الوطني باستصدار أوامر بالإجراءات الوقتية أو التحفظية مما يمكن أن يساعد على تحقيق فاعلية التحكيم[86]، وهو ما أقرته التشريعات الوطنية والدولية معتبرة أن هذا الإجراء لا يتناقض مع اتفاق التحكيم أو تنازلا عن الحق في التمسك به، حيث نصت المادة 26 في فقرتها الثانية من قواعد التحكيم الصادرة عن الأمم المتحدة[87] على أن : "الطلب الذي يقدمه أحد الطرفين إلى سلطة قضائية باتخاذ تدابير مؤقتة لا يعتبر مناقضا لاتفاق التحكيم أو تنازلا عن الحق في التمسك به".

ورغم أن اتفاقية نيويورك قد سكتت عن هذا المقتضى فإن القضاء الأمريكي قد اعترف في باختصاص المحاكم الوطنية بالتدخل وإصدار التدابير أو الأوامر الوقتية رغم وجود تحكيم قائم، وأيضا بالرغم من أن الالتزام الوارد في المادة 3/2 من اتفاقية نيويورك التي تجبر الدولة على إحالة الأطراف إلى التحكيم، حيث أشار القضاء الأمريكي إلى أنه لا يوجد في إصدار أوامر وقتية ما يخالف مبادئ التحكيم التجاري الدولي[88].

المطلب الثاني :صوراتفاق التحكيم الالكتروني

تتطابق صور التحكيم الالكتروني مع صور التحكيم التقليدي، وتتمثل في شرط التحكيم ومشارطة التحكيم وبند التحكيم بالإحالة. وهذه الصور لا تثير اشكالية في مجال التحكيم الالكتروني.

---

[84] - La convention de New York de 1958, Pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, Commission des Nations Unies pour le droit commercial international.

[85] - La convention de Washington de 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats, CIRDI.

[86]- رغم التزام اتفاقية نيويورك الصمت بخصوص هذه المسألة، فإن الاتجاه يقضي تماشيها مع قاعدة أن التقدم بطلبات وقتية بما في ذلك الحجز التحفظي لا يتعارض مع بنودها.

[87]- قواعد الاونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، تاريخ النفاذ 1 أبريل 2014 ، تم اعتمادها من قبل لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي(UNCITRAL) سنة 1976.

[88]- محمد عبد الرؤوف علي، دوريات متخصصة، مجلة التحكيم العربي، عدد السابع، يوليوز 2004، ص 167.

أولا : شرط التحكيم الالكتروني

ويعتبرهذا الشرط اتفاق يلتزم بمقتضاه الأطراف في عقد من عقود التجارة الالكترونية بخضوع منازعاتهم المستقبلية إلى التحكيم الالكتروني، وهو الصورة الغالبة في الحياة العملية مقارنة مع باقي الصور.

وللإشارة فإنه غالبا ما يتم الاتفاق على إدراج شرط التحكيم ضمن الشروط العامة في عقود التجارة الالكترونية، وتعتبر الموافقة على هذا العقد الأساس قبول ضمني لشرط التحكيم باعتباره بندا من بنود العقد[89]. ولا يمنع من ورود هذا الشرط في اتفاق في مستقل مع أو بعد العقد الأصلي، ويمكن أن تتوسع شروطه لتشمل بعض الأحكام كمكان التحكيم ولغته والقانون الواجب التطبيقعلى النزاع وصفات المحكمين ومؤهلاتهم[90].

ثانيا :مشارطة التحكيم الالكتروني

حيث تمثل المشارطة الصورة الثانية للتحكيم الالكتروني، وهي اتفاق اللجوء إلى التحكيم عبر شبكة الانترنت يبرمه الأطراف في العقد الالكتروني يتفقان من خلاله على تسوية نزاع نشأ بينهم بالفعل.

وتكمن مظاهر الاختلاف بين شرط التحكيم ومشارطة التحكيم في كون شرط التحكيم يتم الاتفاق عليه قبل حدوث النزاع بينما مشارطة التحكيم فيتفق عليها بعد نشوء النزاع في اتفاق لاحق ومستقل عن العقد الأصلي.

ثالثا :شرط التحكيم الالكتروني بالإحالة

وتبقى الصورة الثالثة المتمثلة في شرط التحكيم الالكتروني بالإحالة هي الأكثر إثارة للجدل، ويقصد بها إشارة المتعاقدين في عقد التجارة الالكترونية إلى وثيقة تضمن شرط التحكيم، واعتبارها جزءا لا يتجزأ من العقد. فالعقد الأساسي الذي ورد بين المتعاقدين المفترض فيه أنه جاء خاليا من شرط التحكيم، والمفترض في مثل هذه الحالات أن إرادة أطرف العقد قد اتجهت إلى الأخذ بالشروط العامة أو العقود النموذجية لتكملة ما ورد في العقد من احكام[91].

المبحث الثاني : مدى نجاعة اجراءات ومسطرة التحكيم الرقمي في المنازعات التجارية

تمر عملية التحكيم الالكتروني بمجموعة من الاجراءات لا تختلف كثيرا عن اجراءات التحكيم التقليدية، غير انها تجرى في فضاء الكتروني، ابتداء من تحريك خصومة التحكيم بتقديم طلب التحكيم، والذي يردفه تشكيل هيئة التحكيم (**المطلب الأول**) واختيار القانون الواجب التطبيق سواء على اجراءات أو موضوع التحكيم (**المطلب الثاني**).

---

[89]- محمد مأمون أحمد سليمان، السنة 2009، " التحكيم في منازعات التجارة الالكترونية"، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين الشمس القاهرة، ص. 99.

[90]- خالد ممدوح إبراهيم، السنة 2009، "التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ص 275.

[91]- محمد شهبون، السنة 2015/2014، "التحكيم في منازعات عقود الاستثمار"، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، ص 207.

المطلب الاول : تحريك اجراءات التحكيم الالكتروني وتشكيل هيئة التحكيم الكترونيا

إن تشكيل هيئة التحكيم الالكتروني لا يعد فقط أول إجراء من إجراءات العملية التحكيمية، بل إنه يعد أيضا من أهم الإجراءات في العملية التحكيمية بأكملها، وذلك لأن هيئة التحكيم هي التي سوف تقوم بمباشرة العملية التحكيمية منذ بدايتها وحتى نهايتها بصدور حكمها في المنازعة المثارة أمامها، إضافة إلى أن الهيئة هي التي تقوم بمواجهة ما يثار من صعوبات أثناء نظر النزاع أمامها، وبالتالي فإنه يجب أن تتوفر لدى أعضائها خبرة كبيرة في مجال التجارة الالكترونية التي تتولى حسم منازعاتها حتى تكون لديها القدرة على مواجهة هذه الصعوبات وحسمها، وهدا يوضح مدى أهمية تلك الهيئة[92] .

واختيار هيئة تحكيم كما في نظام التحكيم التقليدي، إما ان يكون حرا أو مؤسسيا بواسطة الأطراف مباشرة عبر الشبكة العنكبوتية ، وإما من خلال اللجوء إلى إحدى هيئات التحكيم الالكتروني الدائمة للفصل في النزاع القائم بينهم، وبالتالي قيامها بتشكيل هيئة التحكيم وفقا لنظامها الداخلي، ومنها هيئة التحكيم الالكتروني التي تتكون من محكم واحد أو أكثر حسب القضية أو حسب ما تنص عليه اللوائح الخاصة بالهيئات التحكيمية الدائمة[93].

ويستطيع الأطراف الاتفاق على الصورة التي تتناسب معهم في تشكيل هيئة التحكيم، وتفضل غالبية المتقاضين التحكيم المؤسساتي لعدة اعتبارات أهمها السمعة الجيدة للمراكز التحكيمية المتخصصة.

فمثلا فإن تشكيل هيئة التحكيم الالكتروني يتم وفقا لقواعد لائحة تحكيم المحكمة الالكترونية، بنسبة محكم واحد أو ثلاث محكمين، أما اختيار المحكمين وتحديد عددهم فتتولاه السكرتارية، وفي حال تعدد المحكمين يتولى هؤلاء أمر تعيين رئيس الهيئة، فإذا كانوا غير قادرين على هذا التحديد تتولى السكرتارية هذا الأمر، وقد قررت الفقرة الثالثة من المادة 8 من نظام المحكمة أن السكرتارية تمنح كل محكم دليل الدخول وكلمة مرورللدخول لموقع القضية، ولا يملك الاطراف الخاضعون لنظام تلك المحكمة سوى قبول أحكامها[94].

كما جاء في اللائحة أن إجراءات رد تجريح المحكمين يمكن ان يتم بإخطار يرسل الكترونيا عبر الانترنيت، واعتبرت أن الرد يكون مؤسسا إما على عدم حياد المحكم وإما عدم استقلاليته، ويجب أن يتم طلب الرد خلال 10 أيام من تاريخ تعيين المحكم أو تاريخ علم الطرف طالب الرد بالأسباب التي بني عليها طلب الرد، ولا يلتفت الى طلب الرد الذي يقدم بعد فوات هذا الأجل، وتفصل سكرتارية المحكمة في طلب الرد المقدم بقرار نهائي غير قابل للطعن[95].

---

[92] محمد مامون أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 266.

[93] - محمد شهبون، مرجع سابق، صص 315.316.

[94] - المادة 8 من لائحة تحكيم المحكمة الالكترونية .

[95] - المادة 10 من لائحة تحكيم المحكمة الالكترونية.

وعموما فإن للأطراف كامل الحرية في اختيار هيئة التحكيم، كما لهم حق الاختيار بين التحكيم الحر والتحكيم المؤسساتي، شريطة خضوع اتفاقاتهم للشروط التي تحكم صحة الاتفاقات، والتي منها ما هو موضوعي والمتمثلة في الرضا والأهلية والمحل والسبب، ومنها ما هو شكلي حيث تتفق معظم التشريعات على كتابة شرط التحكيم.

والملاحظ هو توسع المشرع المغربي في مفهوم الكتابة في اتفاق التحكيم، ليشمل ما تتضمنه الرسائل والبرقيات وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة ذات الصبغة التوثيقية بما في ذلك المحررات التي تمت بطريقة الكترونية، وهو الشيء الذي قرره القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية[96].

المطلب الثاني : القانون الواجب التطبيق

نظرا لما يتميز به التحكيم الإلكتروني عن التحكيم التقليدي، فمن الضروري أن يتم تحت غطاء قانوني يتفق مع طبيعته الخاصة بعيدا عن النظام القانوني الذي يحكم العملية التحكيمية التقليدية، وبالتالي فهو يتوفر على تنظيم ذاتي لا يرتبط بقانون دولة معينة.

وبهذافالنظام القانوني المتعلق بتنظيم العملية التحكيمية الالكترونية يؤدي دورا كبيرا في توفير الثقة والأمان بين الأطراف، ويشمل نظامين أساسين هما: النظام القانوني الخاص بإجراءات عملية التحكيم الإلكتروني، والنظام القانوني الخاص بموضوع النزاع.

أولا :القانون الواجب التطبيق على اجراءات التحكيم

تبدو أهمية تحديد القانون الواجب التطبيق على اجراءات التحكيم من الآثار المترتبة على العملية برمتها، من بدايتها وحتى تتويجها بصدور الحكم التحكيمي، وبالتالي فإن مقتضيات هذا القانون هي التي تبين كيفية بدء إجراءات التحكيم وكيفية انعقاد جلساته ناهيك عن شروط تقديم المستندات والمحررات الالكترونية وتبادلها مع الأطراف وهيئة التحكيم ومدى حجيتها. من هنا يمكن التساؤل عن مدى إعمال تفسير القواعد التي تطبق على التحكيم التقليدي في اختيار القانون الواجب التطبيق على الاجراءات أم أن الصبغة الالكترونية التي تطبع العملية تولد اختلافا في ذلك ؟

وهنا يمكن القول أن اختيار القانون الواجب التطبيق، سواء الإجرائي أو الموضوعي يرجع بالأساس إلى إرادة الأطراف إما بصورة صريحة أو ضمنية، وللأطراف الحرية في وضع قواعد خاصة بهم لتنظيم إجراءات التحكيم، أو اختيار قواعد محددة وقائمة بالفعل، وتكون في إحدى هيئات التحكيم المؤسساتي الإلكتروني، ولعل هذه هي الأكثر انتشارا، ولكن الإشكال يثار إذا ما اختار الأطراف قانونا وطنيا لإحدى الدول، وهذا القانون لا يساير التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا المعلومية، ناهيك على أن الكثير من الدول لم تضع حتى الآن تنظيما لإجراءات التحكيم

[96]- ظهير شريف رقم 1.07.129 يقضي بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007، ص ص 3888.3879.

الالكتروني، أما إذا اتجهت إرادة الأطراف إلى اختيار لائحة من لوائح مراكز التحكيم الإلكتروني المؤسساتي، فإن هذا الاختيار هو الأفضل والأكثر انتشارا من الناحية العملية[97].

وترجع أفضلية مراكز التحكيم لعدة أسباب منها أن هذه المراكز تقوم بوضع قواعد شاملة لجميع الاجراءات التي تتفق مع الطبيعة الالكترونية للعملية التحكيمية، والتي قد يغفل الأطراف عن بعضها نظرا لقلة خبراتهم في هذا المجال، ومن اللوائح التي تنظم إجراءات التحكيم الالكتروني لائحة تحكيم المحكمة الافتراضية، إذ تقرر المادة 14 منها أن تخضع إجراءات التحكيم للقواعد الإجرائية التي تنص عليها لائحة المحكمة مع مراعاة القواعد المتعلقة بالنظام العام.

ورغم كون إحالة النزاع الالكتروني إلى إحدى المحاكم الالكترونية لا تثير إشكالا، فإن هناك من الأطراف من يحب اختيار لوائح التحكيم التقليدية كلائحة غرفة التجارة الدولية، أو اختيار قواعد القانون النموذجي لسنة 1985، وكلاهما لم يتضمن استخدام المقتضيات الالكترونية في تحديد مكان التحكيم في العملية التحكيمية.

وقد اختلف الفقه حول هدا الوضع، وتعددت الحلول حول مكان التحكيم، فيذهب البعض إلى تطبيق قانون هيئة التحكيم بحيث يرى أن المسألة يتمثل حلها في الرجوع الى المكان الذي يوجد فيه المحكم، بينما يذهب فريق آخر إلى تطبيق قانون مكان تقديم الخدمة، يفضل اتجاه ثالث نظرية التحكيم غير التوطيني التي توجب الاعتراف للتحكيم الالكتروني بالطابع الوطني.

بينما يقر اتجاه رابع أن ترك الحرية الكاملة للأطراف في تحديد مكان افتراضي للتحكيم يعتبر الحل الأمثل لمثل هذه الاشكالية، وهذا الحل يتفق مع عدم وجود مقر مادي للمحاكم للإلكترونية[98].

ثانيا: القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم الالكتروني

يعد مبدأ سلطان الإرادة المبدأ الأساس الذي يقوم عليه نظام التحكيم الإلكتروني، أي إرادة أطراف النزاع في عملية التحكيم كله، ومنها مبدأ حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد موضوع النزاع، وهو ما يمكن التساؤل معه حول إمكانية إعمال القواعد ذاتها التي تطبق على التحكيم التقليدي في حال عدم وجود إرادة حرة لاختيار القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع الالكتروني ؟ وما هي صلاحية هيئة التحكيم باختيار مثل هذه القواعد؟ أم أن البيئة الإلكترونية تختلف عن ذلك وتحتاج إلى قواعد خاصة بها؟

نشير بهذا الخصوص إلى اختلاف بيئة التحكيم الالكتروني عن بيئة التحكيم التقليدي، فالمنازعات التي تنشأ عن التجارة الالكترونية لها طبيعة خاصة يستعصي معها على قواعد القانون الدولي الخاص مسايرتها، فالعلاقات التي تنشأ في البيئة الالكترونية تنعدم فيها الروابط المكانية.

---

[97]- محمد شهبون، مرجع سابق، ص 319.

[98]- خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص 225.

وفي هذا الإطار نجد أن لوائح التحكيم الالكتروني قامت بتحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع، فنظام المحكمة الالكترونية نص باختيار القانون الذي يرتبط به النزاع بأوثق صلة، مراعيا الحل التي يكون أحد أطرافها مستهلكا.

ففي هذه الحالة، يجرى تطبيق قانونه الوطني، على أنه يجب على المحكمة وفقا لنص المادة 12 أن تضع في اعتبارها شروط العقد والأعراف السائدة في مجال القضاء الالكتروني ، وتجدر الإشارة إلى أنه سواء اختار أطراف النزاع أم هيئة التحكيم القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع، يجب ألا يخالف هذا الاختيار النظام العام في دولة التنفيذ وفقا للمادة 25 من اتفاقية نيويورك.

ومن الناحية الفقهية فقد اختلفت الآراء في هذا الصدد وتعددت بشأن صلاحية هيئة التحكيم في اختيار القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم الالكتروني من خلال إعمال قواعد تنازع القوانين وفقا للقواعد التقليدية، أي أن اختصاص هذا القانون إنما يتم في ضوء ضوابط الاسناد[99].

وندلي ببعض الآراء الفقهية التي تحاول حل هذه الاشكالية[100] وذلك على سبيل المثال :

الرأي الأول: يذهب إلى أن على المحكم أن يلجأ إلى تحديد قواعد تنازع القوانين في الدولة التي يقيم فيها إقامة دائمة، وتعرض هذا الرأي للانتقاد نظرا لصعوبة الأخذ به في مجال التحكيم الالكتروني لأن المحكم لا يقطن في دولة بعينها، وإنما يباشر عمله من خلال شبكة الأنترنيت والتي يكون فيها الموطن غير محدد الملامح.

الرأي الثاني: يدعو إلى التوحيد بين قواعد الإجراءات وموضوع النزاع، في حال كان قانون الإجراءات محددا فيطبق على الموضوع، بدوره تعرض هذا الاتجاه لعدة انتقادات لكون غالبية المراكز التحكيمية تقتصر فقط على وضع قواعد إجرائية تاركة الحرية للأطراف في اختيار القانون الموضوعي.

الرأي الثالث: هذا الاتجاه نادى بتطبيق المحكمة قواعد تنازع القوانين للدولة التي أبرم على إقليمها العقد، وبدوره فإن هذا الرأي أخفق في ما ذهب إليه لكون المنازعة الالكترونية تجرى في فضاء الكتروني لا يعرف الحدود الشيء الذي يصعب معه تحديد المكان أو البلد.

والواقع أن قواعد التجارة الدوليةلا يمكن أن تحكم منازعات التجارة الالكترونية لأنها بيئة مفترضة لا تضبطها مبادئ محددة، مما حذا ببعض الفقهاء إلى وضع قواعد بديلة عنها على غرار قواعد التجارة الدولية أطلق عليها القانون

[99]-قواعد الإسناد قواعد شكلية غير مباشرة تهدف إلى إرشاد هيئة التحكيم لتحدد القانون الواجب التطبيق على العلاقة العقدية ذات العنصر الأجنبي كما هو الحال في عقود الاستثماردون أن يتجاوز إلى حل النزاع بشكل مباشر..

[100]- أورد هذه الآراء محمد شهبون، مرجع سابق، ص ص 223.222.

الموضوعي للتجارة الالكترونية[101]، وهو يتكون من مجموعة من العادات والممارسات التجارية، غير أن هذه الأحكام تتميز بطبيعة خاصة استقتها من موطن نشأتها المتمثل في المجتمع الافتراضي للانترنت.

أما بشأن مصادر هذا القانون، فتتمثل في:

الاتفاقيات الدولية : التي ضعت لغرض تنظيم معاملات التجارة الالكترونية كالاتفاقية الخاصة بالملكية الأدبية والفنية لسنة 1996 تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ، وقواعد لجنة اليونسترال والقانون النموذجي للتجارة الدولية.

العرف: ويقصد به مجموعة من العادات التي تمارس من خلال شبة الإنترنيت، واستقرت من خلال معاملات الأطراف في المجتمع الالكتروني، مثل احترام سرية المعاملات ومبدأ المساواة بين الأطراف واحترام حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

أحكام التحكيم الإلكتروني: وتعد من أهم المصادر باعتبارها الفضاء المتخصص بالفصل في منازعات التجارة الالكترونية من الناحية العملية، ولو أنها مازالت في البداية لذا فهي قليلة مقارنة بأحكام التحكيم التقليدي.

قواعد السلوك : وهي مجموعة من القواعد والأحكام التي يضعها المتعاملون مع الأنترنيت بأنفسهم لتطبق عليهم، ويتم تدوينها من قبل الهيئات والمؤسسات المهنية من أجل وضع بعض المبادئ في التعامل عبر تلك الشبكة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن القانون الموضوعي للتجارة الالكترونية هو بداية الحل فقط، نظرا لحداثة قواعده ولأنه لا زال في طور التكوين والنشأة، ويكاد يجزم الفقه على أن هذا القانون لا يمكن أن يكون نظاما قانونيا كاملا وقادرت على توفير الحلول اللازمة لحل منازعات التجارة الالكترونية، فضلا عن كونه يفتقر لخاصية الإلزام نتيجة عدم وجود سلطة عامة توقع الجزاء على المخالفين.

خاتمة وتوصيات :

يحتل موضوع" عولمة تكنولوجيا الاتصالات في مجال التحكيم الرقمي" مكانة مهمة ضمن أنظمة الوسائل البديلة لحل المنازعات لما يوفره من امتيازات تجد أساسها في إعمال إرادة الأطراف المحتكمة إليه فضلا عن القصور المفاهيمي الذي يعتري مجال التحكيم الرقمي، وارتباط هذا القصور بالجانب التقني أكثر مما يرتبط بالجانب القانوني حيث يتعلق الأمر بسوء استيعاب العملية الإلكترونية والنسق المعلوماتي من قبل المهتم بمجال التحكيم محكما كان أم محتكما أم غيرهما. إضافة إلى ارتباط مواضيع التحكيم الرقمي بمجالين متلازمين: مجال التحكيم عموما والذي يعد أحد مظاهر حداثة تسوية المنازعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية، ومجال عولمة المعلوميات والاتصالات الذي صار التعامل فيه يزداد يوما بعد يوم مما يستوجب البحث في مدى سلامة البيئة الرقمية للتحكيم الالكتروني.

[101]- يمكن تعريف القانون الموضوعي للتجارة الدولية بأنه : "تنظيم قانوني ذو طبيعة موضوعية وذاتية خاص بالعمليات التي تتم عبر شبكة الانترنت".

ويمر التحكيم الإلكتروني بمراحل عدة ممهَدة باتفاق تحكيم إلكتروني يتخذ شكل شرط أو عقد تحكيم، وفي هذا الإتفاق ينبغي مراعاة الشروط اللازمة لقيام العقود الإلكترونية، على وجه صحيح، وهي الشروط التي جاء بها القانون رقم 05.53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانوني الذي أضيف لمقتضيات قانون الإلتزامات والعقود المغربي، ورفع من حجية المحررات الإلكترونية إلى مصاف المحررات الورقية فيما يخص الإثبات متى كانت هذه المحررات قد احترمت شروط التي تضمن تماميتها وجاءت موقعة بآلية لإنشاء التوقيع الإلكتروني، تكون صلاحيتها مثبتة بشهادة للمطابقة.

وفي ختام هذه الدراسة نورد بعض التوصيات وهي كالآتي :

- ضرورة تطوير المناهج الدراسية داخل الجامعات والمعاهد الوطنية بتضمين برامج الدراسات العليا والمقررات الجامعية عقود التجارة الالكترونية وطرق حلها باستعمال الوسائل الالكترونية تجسيدا للرؤية التطبيقية للتعليم والتنمية.
- يجب وضع قواعد دولية موحدة تتعلق بتنظيم عملية التحكيم الالكتروني وصولا إلى تنفيذ حكم التحكيم الالكتروني.
- ضرورة تعديل التشريعات الوطنية لتجاوز العقبات والتحديات القانونية التي تعترض إبرام العقود الالكترونية واتفاقات التحكيم الالكتروني.
- التنصيص القانوني على حماية للمستهلك سواء عند إبرام عقود التجارة الالكترونية أو عند فض منازعاتها عن طريق التحكيم الالكتروني.
- إحداث هيئات تحكيم إلكتروني في المغرب متخصصة في الفصل في منازعات الاستثمار وعقود التجارة الالكترونية.

قائمة المراجع :

- بشرى النبيه العلوي، "دور التحكيم الالكتروني في الاستثمار"، ندوة قضايا الاستثمار والتحكيم من خلال اجتهادات المجلس الأعلى ، المقامة في محكمة الاستئناف التجارية، الدار البيضاء 18-19 أبريل 2007، ص 95.
- ظهير شريف رقم 11.03 صادر في 18 فبراير 2011 بتنفيذ القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 17 أبريل 2011، ص 1072.
- حفيظة سيد الحداد، السنة 2004، "الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 363.
- محمد تمكنت، "واقع التحكيم التجاري الدولي وآفاق الاستثمار، ندوة قضايا الاستثمار والتحكيم من خلال اجتهادات المجلس الأعلى، المقامة في محكمة الاستئناف التجارية، الدار البيضاء، 18-19 أبريل 2007، ص 142.141.
- قواعد الاونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، تاريخ النفاذ 1 أبريل 2014 ، تم اعتمادها من قبل لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي(UNCITRAL) سنة 1976.
- محمد عبد الرؤوف علي، "دوريات متخصصة"، مجلة التحكيم العربي، عدد السابع، يوليوز 2004، ص 167.
- محمد مأمون أحمد سليمان، السنة 2009، "التحكيم في منازعات التجارة الالكترونية"، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين الشمس القاهرة، ص. 99.
- خالد ممدوح إبراهيم، السنة 2009، "التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ص 275.
- محمد شهبون، السنة 2015/2014، "التحكيم في منازعات عقود الاستثمار"، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، ص 207.
- ظهير شريف رقم 1.07.129 يقضي بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007، ص ص 3888.3879.
- La convention de New York de 1958, Pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, Commission des Nations Unies pour le droit commercial international.
- La convention de Washington de 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats, CIRDI.

دور مؤسسات التعليم العالي بالمغرب في تحقيق التنمية الترابية من خلال السياسات الوطنية والبرامج الإصلاحية

The role of higher education in Morocco in achieving territorial development through national policies and reform programmes

[1]**البوعناني ربيعة**، باحثة حاصلة على الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب.doctoranterabiaa@gmail.com

2 – **البوزيدي عيسى:** أستاذ التعليم العالي مختبر التراب، البيئة والتنمية كلية العلوم الآنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب.elbouzidiaissa@yahoo.fr

الملخص :شهد التعليم العالي بالمغرب تطورا تاريخيا منذ نيل الاستقلال إلى يومنا هذا، من حيث مؤسساته ومن حيث توسيع العرض الجامعي، استجابة لانخراط المغرب في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل شدة التنافسية بفعل العولمة واقتصاد السوق . فحذا حذو العديد من دول العالم باعتماد العديد من الاختيارات والتوجهات للسياسة التعليمية، من خلال تبني سلسلة من الإصلاحات ذات معايير دولية كنظام (إجازة ، ماستر ، دكتوراه) الأوربي . من هنا عملنا على تقصي سيرورة التطورات والإصلاحات المتتالية التي شهدتها مؤسسات التعليم العالي بالمغرب مما يساهم في تحقيق التنمية الثقافية والاقتصادية، وكيف ساهمت في خلق دينامية حضرية على اعتبار تواجدها بالمدن؟ من أجل ذلك اعتمدنا البحث الببليوغرافي والوثائقي لرصد التطور الذي شهده التعليم العالي بالمغرب منذ نيل الاستقلال إلى يومنا هذا. فتوصلنا، أنه إضافة إلى الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في التنمية الثقافية و الاقتصادية ، فهي أيضا فاعل في التنمية الجهوية، بتخفيف التباينات الجهوية و إعداد أطر و كفاءات بشرية تواكب سوق الشغل وتساهم ببحوثها العلمية و معارفها في تحقيق التنمية الترابية المستدامة.

الكلمات المفاتيح : مؤسسات التعليم العالي - التنمية الجهوية - التنمية الترابية المستدامة - العولمة - المنافسة .

Abstract: From independence, the higher education sector has evolved in terms of institutions and expansion of university offerings. In addition, the response to Morocco's involvement in economic and social development, especially with strong competitiveness of globalization and the market economy. Several countries have held a multitude of choices and orientations of educational policy by adopting a series of reforms with international standards such as Europe (License, Master, Doctorate). that's why, we will know to what extent have higher education institutions in Morocco been able through successive developments and reforms, to contribute to achieving cultural and economic development? And how can it create an urban dynamism given its presence in cities?

for this reason, we have adopted bibliographic and documentary research to monitor the development of higher education in Morocco since independence to the present day. So, it was concluded that in addition to the effective role played by higher education institutions in cultural and economic development, they are also actor in regional development while reducing regional disparities, preparing frameworks and human skills, integration into the labor market while contributing to scientific research and sustainable territorial development. Higher education institutions also contribute to the creation of an urban dynamism based on their presence in cities.

key words: regional development - sustainable territorial development - globalization - competition.

مقدمة

عرفت مؤسسات التعليم العالي بالمغرب تطورا ملموسا منذ الاستقلال، رغبة في مسايرة تحديات العولمة وحدة التنافسية، على اعتبار الجامعة مهدا للعلم والمعرفة ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بفضل الأبحاث العلمية اعتبارا كذلك لدورها في إعداد الكفاءات البشرية اللازمة لسوق الشغل ، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في الرفع من القدرة التنافسية للمقاولات والاقتصاد الوطني. ووعيا بهذا الدور الهام واستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي، بذل المغرب مجهودات كثيرة لتنويع العرض الجامعي والرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعات وتقريب المرافق الجامعية من الطلبة ومهننة التعليم الجامعي، وتجميع بعض الجامعات لتشكيل أقطاب جامعية ، قادرة على المنافسة عبر مسار تاريخي من القوانين، اعتمد فيه العديد من الاختيارات والتوجهات للسياسة التعليمية. انطلق من تنظيم التعليم العالي الحديث من خلال إنشاء جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1959م وإصدار ظهير 1975م حول مهام وتنظيم الجامعاتوالنظام الأساسي لأعضاء هيئة التدريس، وفي سنة 1997م تم وضع إصلاح بشأن وضع النظام الأساسي للمدرسين والباحثين ، ونظام الدراسات العليا و الدكتوراه .

أما في سنة 2000 – 2010 فقد تم تطبيق توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وإصدار مقتضيات القانون01 -00 بما في ذلك اعتماد الهندسة البيداغوجية LMD (إجازة ، ماستر، دكتوراه) بإعطاء نفس جديد للإصلاح بتطبيق البرنامج الاستعجالي 2009 -2012 ، وأخيرا الرؤية الاستراتيجية 2015 -2030 والتي تضمنت أسسا وخيارات كبرى ناظمة للإصلاح تقدم خارطة طريق بمداخل نسقية وبرافعات للتغيير، تواكب تحديات ورهانات تجديد المنظومة التربوية .

الإشكالية: إلى أي حد استطاعت مؤسسات التعليم العالي من خلال سيرورة السياسات الوطنية والإصلاحات المتتالية التي أحدثها المغرب أن تساهم في تحقيق التنمية الثقافية والاقتصادية؟ وكيف ساهمت في خلق دينامية حضرية على اعتبار تواجدها بالمدن، ومن تم تحقيق التنمية الترابية المستدامة؟

أسئلة الدراسة

-ما هو السياق التاريخي لتطور التعليم العالي بالمغرب؟

-كيف استطاعت مؤسسات التعليم العالي بالمغرب الانخراط في تحقيق التنمية الترابية؟

-ما التوصيات التي يجب العمل بها لتحقيق تنمية ترابية مستدامة على غرار النماذج العالمية؟

I. السياق التاريخي لتطورالتعليم العالي بالمغرب

عرف التعليم العالي في المغرب تطورا تاريخيا، كما هو الحال بالنسبة لأنظمة التعليم العالي في العالم لمسايرة التغيرات الاجتماعية و الثقافية و المؤسساتية . فقد تميزت مرحلة ما قبل الحماية بطغيان التعليم الديني المسمى"الأصيل "، أما مرحلة الحماية فقد حاولت وضع لمسات العصرنة على المؤسسات المغربية و التي كانت ضعيفة من حيث العدد ، في حين ارتكزت السياسة الوطنية المتبعة في مجال التعليم بعد الاستقلال على أربعة مبادئ رئيسية : نشر التعليم و مغربة الأطر، التعريب، وتوحيد التعليم. أما في سنوات السبعينات فقد ميزت تاريخ تطور التعليم العالي بالمغرب، حيث ازداد الاهتمام بهذا القطاع، نتيجة الضغط الاجتماعي المتمثل في ارتفاع عدد حاملي الباكالوريا من جهة، و من جهة أخرى الحاجة الملحة وبشكل مستعجل لملء العجز الحاصل في الموارد البشرية المؤهلة والضرورية لسيرورة النمو والتنمية الاقتصادية

والاجتماعية، واستجابة لانتظارات الساكنة والتزامات التنمية بالمغرب المستقل والتي لم تستطع مؤسسات تكوين الأطر الموجودة إرضائها آنذاك .

تميزت بداية الثمانينات بتوسيع النسيج الجامعي بإحداث 14 جامعة مما ساهم في تراكم الخريجين الجامعيين وبالتالي إعادة النظر في مفهوم التعليم وعلاقته بالدولة، ومن ثم التفكير في إشراك الخواص والجماعات المحلية والمؤسسات المدنية منها، جامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة محمد الأول بوجدة، جامعة مولاي اسماعيل بمكناس، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، جامعة ابن طفيل القنيطرة جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، ابن زهر بأكادير، جامعة شعيب الدكالي بالجديدة مع إحداث المدارس العليا للتكنولوجيا...إلخ

صدر سنة 1975 أول قانون للتعليم وفق ظهير 25 فبراير حول التعليم العالي، فتزايدت تيارات الطلبة فعملت مؤسسات التعليم العالي نظرا للوثيرة السريعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال هذه المرحلة على التأقلم مع البنيات البيداغوجية الجديدة، التي تتطلب توجهات جديدة تروم انخراط التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية السوسيواقتصادية للمغرب، والبحث عن سبل انفتاح أكثر لهذا النظام على محيطه والاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة الناتجة عن النموالديمغرافي المتزايد، والتطور المتسارع للتكنولوجيا.

فقد تم خلق مؤسسات جامعية جديدة على مستوى المغرب، ومدارس جديدة للمهندسين ومدارس التعليم التكنولوجي مع العمل على التنمية السريعة لمؤسسات التعليم العالي الخاص.

إلا أنه في الثمانينيات بدأت المنظومة التربوية في التراجع، بفعل تطبيق سياسة التقويم والترشيد التي اتسمت بفكرة التقليل من الأطر و المؤسسات التي تنتجها. لكن في نفس الوقت بذل مجهود كبير في مجالات التكوين المهني و تكوين الأطر .

عرفت سنة 1989 -1990 قفزة كمية هامة، في التعليم العالي حيث ارتفع عدد الطلبة إلى 198.054 في حين كان عدد الأساتذة 6187 منها 1349 نساء أي بنسبة 22 %. فتبعا للتطورات الداخلية للبلاد، لخلق بنيات أساسية لاستقبال التيارات المتزايدة لحاملي البكالوريا، فتميزت سنوات التسعينيات خاصة، بتطبيق سياسة اللامركزية الجغرافية للمؤسسات والجامعات لتلقي التكوينات عن قرب وأجرأة توزيع بنيات التعليم العالي على مستوى التراب الوطني، مع تنويع المسالك التقليدية للتكوين استجابة للحاجيات الاجتماعية المتزايدة، وخلق تكوينات جديدة في إطار تنويع العرض التربوي لمواكبة حاجيات سوق الشغل، مع إنشاء دينامية للتشاور والتواصل وتكوين وتأهيل الموارد البشرية التي أصبحت ضرورية للاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني والقطاع الإداري .

ركز الإصلاح المعتمد منذ سنة 1997، على تكوينات السلك الثالث فقط بفعل الحاجة إلى التخفيف من المشاكل المرتبطة، بضعف مردودية هذه التكوينات وصعوبات وظائفها. لهذا تبنت السلطات الحكومية إصلاحات للدراسات وفق مرسوم رقم 93 –796[102] حيث شملت التعديلات الأساسية العناصر التالية :

- تغيير أسماء ديبلومات التعليم العالي (DES) وتعويضها بدبلومات الدراسات العليا المعمقة DESA والدراسات العليا المتخصصة (DESS) واستبدال الدكتوراه بدكتوراه الدولة.

102 - مرسوم رقم 93 – 796 في 19 فبراير1997 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي .

- تحضير برامج التكوين في الدراسات العليا المعمقة، والمتخصصة ومحاور البحث في الدكتوراه حسب الشعب من طرف الأساتذة الباحثين في التخصص موضوع التكوين، كما أن التسجيل لم يكن مفتوحا لجميع حاملي شهادة السلك الثاني لأن معيار القبول ظل محددا في عدد قليل، مع الأخذ بعين الاعتبار المكتسبات القبلية .

تم في سنة 1999 إقرار مشروع توافقي إرادي وطموح لتجديد منظومة التربية والتكوين بإطلاق أوراش جديدة في المجالات البيداغوجية واللاتمركز وأساليب التدبير. ليتم تبنيه ابتداء من سنة 2000 ألا وهو:

الميثاق الوطني للتربية و التكوين، حيث عرف التعليم العالي في المغرب تخطيطا بيداغوجيا جديدا يقوم على إدخال نظام جديد للوحدات بوضع الهندسة البيداغوجية (LMD)[103] على غرار النموذج الأوربي لا سيما إعلان بولونيا 1999[104] في مواجهة مستجدات القرن الواحد والعشرين الذي ولجه المغرب بكل مشاكله و تعقيداته الشئ الذي يجعل التدريس الهادف، ينصب على بناء عقول تساهم في تنمية و تطوير وتقدم البلدان مع الأخذ بعين الاعتبار كل مستويات الانفتاح الجهوية والكونية.

عرفت هذه العشرية، العمل على تقوية البنيات الجامعية عن طريق خلق مؤسسات جامعية من نوع جديد عبر وضع تكوينات جديدة للعلوم و التقنيات وخلق أقطاب للمنافسة خاصة حسب كل جهة .

تم من جهة أخرى واستجابة لسياسة تقريب التعليم العالي، خلق الكليات المتعددة التخصصات، و بهذا أسهم التعليم العالي بقوة وعلى مدى العقدين الأولين من الاستقلال في بناء الدولة الحديثة، اعتبارا للدور المهم الذي لعبه في تكوين الأطر لفائدة الإدارة وفي إنتاج مثقفين وباحثين ذوي سمعة عالية. كما أن منظومة التعليم العالي استطاعت أن توفر مجالات للخبرة والتفوق منتجة لكفاءات ذات مستوى عال. غير أن التطور الذي عرفه هذا القطاع المرتبط بالسياسات التعليمية المتتالية والمزايدات، التي خضع لها خلال هذه المرحلة كشف عن الصعوبات التي أعاقته كي يضطلع بالأدوار الجديدة التي أضحت تفرضها تحولات المجتمع والمحيط الدولي لكي يلعب دوره كرافعة لتنمية الرأسمال البشري إنتاج المعرفة و التكنولوجيا (تقرير الخمسينية[105]) .

فرضت ظروف العولمة واقتصاد السوق، فكرة إدماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما تبناه « الميثاق الوطني للتربية والتكوين » في المادة 78 التي تؤكد على: "أن تتم إعادة هيكلة التعليم العالي ومؤسساته مع شركائهم في مجالات العلم والثقافة والحياة المهنية في اتجاه تجميع مختلف مكونات التعليم لما بعد البكالوريا وأجهزته المتفرقة حاليا، وضم أكثر ما يمكن منها على صعيد كل جهة وتحقيق أوثق تنسيق بينها " لضمان نجاعة أكثر في إطار تنمية الجهات. فمن خلال مواد الميثاق الوطني للتربية والتكوين المخصصة للتعليم العالي بشكل عام والجامعة على وجه الخصوص نجدها تنص على محاولة إشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية التربية والتكوين والتنمية إلى جانب الدولة. وكذلك في المادة 80 منه " تحدد بعض تخصصات الجامعة، مثل تلبية الحاجات الدقيقة وذات الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

---

103 _LMD : نظام إجازة ، ماستر ، دكتوراه. licence ;master ; doctorat

104 _ اجتماع وزراء التعليم العالي ، بمدينة بولونيا الإيطالية ، احتفالا بمرور تسعمائة سنة ، على تأسيس جامعة بولونيا ، فأصدروا إعلانا ، في شأن تنظيم التعليم العالي بأوربا .

105 _ تقرير الخمسينية : في إطار الاحتفال بذكرى مرور خمسين سنة على الاستقلال "محور التربية ".

أسست السنة الجامعية 2008 -2009 آخر مرحلة لوضع نظام LMD بانطلاق سلك الدكتوراه وخلق مراكز الدراسات في الدكتوراه CEDOC . ليتم تبني البرنامج الاستعجالي سنة 2009 -2012 بهدف إعطاء نفس جديد للإصلاح ، ويتضمن تجديد الاتفاق بين الدولة والجامعات والمؤسسات مع تعبئة جميع الوسائل اللازمة لذلك، من خلال برمجة مجموعة من المشاريع لمواجهة القضايا الشاملة للنظام منها، الترشيد الأمثل للموارد البشرية وحسن إدارتها لاستكمال اللامركزية واللاتمركز والترشيد الأمثل لموارد الوزارة ، وملائمة التكوين مع حاجيات التنمية القطاعية .

منح قانون 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي أيضا أفقاً جديداً لمفهوم الجامعة وبنياتها وخدماتها في سبيل تحقيق التنمية من خلال أهم موادها التالية :

- يوضع التعليم العالي تحت مسؤولية الدولة التي تتولى التخطيط له وتنظيمه وتطويره وضبطه وتوجيهه، حسب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة التي تحدد السياسة الوطنية في هذا المجال بتعاون مع المجموعة العلمية وعالم الشغل والاقتصاد ، وكذلك مع الجماعات المحلية و الجهات بصفة خاصة.
- الإسهام في التطورات العلمية والتقنية والمهنية والثقافية والاقتصادية للأمة مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما حدد هذا القانون مهام الجامعة في عدة نقاط خصوصاً المادة 3 منه : التكوين الأساسي والمستمر، إعداد الشباب للإندماج في الحياة العملية خاصة بواسطة تنمية المهارات، البحث العلمي والتكنولوجي والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد .

تم وضعها من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين اعتمادا على آليات تشاورية تروم إشراك مختلف الفاعلين بعقد لقاءات تشاورية، والتي رصدت مجموعة من الإكراهات التي تعيق مجال التعليم العالي منها، تزايد ضغط الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وتمويل التعليم العالي وضمان استمراريته و تنوع مصادره، وكذا الإشكالية اللغوية والتنافس الدولي، متطلبات الجودة، التمهين والتشغيل، لهذا نصت الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين (2015-2030) في مجال البحث العلمي والابتكار، على ربط البحث العلمي بالتنمية وجعله رافعة أساسية للتنافسية والتطور التكنولوجي وانفتاح واندماج المنظومة في محيطها الجهوي والوطني والدولي، مع تعبئة و تحفيز وتكوين الخلف من الباحثين و تأهيل بنيات البحث وتعدد المتدخلين وضعف التنسيق والارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وملائمتها مع متطلبات التنمية وسوق الشغل من خلال مواصلة مسلسل الإصلاح البيداغوجي وتحسين جودة التكوينات، وملائمتها للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني، لذا سطرت هذه الأهداف من خلال مجموعة من المشاريع أهمها :

المشروع الثاني من الرؤية الاستراتيجية (2015-2030)، ينص على:

- إرساء آليات مستدامة تتيح إشراك المهنيين والقطاعات الحكومية المعنية في عملية تحديد الحاجيات و اقتراح و إعداد التكوينات المناسبة .

- إحداث مرصد للتوفيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي والمهني، تفعيلا لمقتضيات المادة 79 من القانون 01.00، بإحداث مسالك وطنية نموذجية تستجيب للكفايات المطلوبة في مختلف المهن، إحداث مسالك

للتكوين مبتكرة تساير تطور المهن و حاجيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وإحداث و تفعيل إطار للمتدرب بالمقاولة .

المشروع الثامن من الرؤية الاستراتيجية(2015-2030)يشمل:

- مواكبة المشاريع الحالية لإحداث جامعات ومؤسسات ذات بعد دولي في إطار الشراكة وبلورة مشاريع مع شركاء دوليين في تجانس مع الأولويات الوطنية، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ووضع آلية للتعريف بهذه الجامعات والمؤسسات على المستويين الجهوي والإقليمي بتنسيق مع الشركاء .

أما المحور الثالث من الرؤية الاستراتيجية يحمل عنوان : دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة، فقد نص في مشروعه الثامن على تعزيز آليات الشراكة والتعاون على المستوى الوطني، ووضع آليات تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على تمويل مشاريع البحث العلمي والابتكار .

نصت أيضا على مواصلة و تطوير برنامج " لدعم أطروحات الدكتوراه المنجزة في إطار مشاريع البحث التنموي والابتكار INNOVACT[106] المشتركة بين الجامعات والمقاولات وإقامة شراكات جديدة عام - خاص و عام -عام في مجالات البحث التنموي و الابتكار.

المحور الرابع من الرؤية الاستراتيجية ينص على تطوير حكامة منظومة التعليم العالي بهدف الرفع من أدائها من خلال المشروع الرابع الذي يقوم على تطوير حكامة الجامعات، لمواكبة الجهوية الموسعة من خلال وضع هيكلة تنظيمية خاصة بالجامعات والمؤسسات التعليمية، وتعزيز حضور دور الجامعات على المستوى الجهوي ووضع آلية لتعاضد الإمكانيات المتاحة بين الجامعات ومختلف مؤسسات التربية و التكوين على الصعيد الترابي .

تم أيضا في إطار التدابير ذات الأولوية لتنزيل الرؤية الاستراتيجية(2015-2030)، وضع مصفوفة تنزيل البرنامج الحكومي 2017 -2022 لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تضمن صياغة مجموعة من الإجراءات أهمها في هذا السياق:

العمل على ملائمة التكوينات للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية ، على الصعيدين الجهوي والوطني التي تعاني من صعوبة اندماج الخريجين في سوق الشغل وعدم التوفر على المعطيات الدقيقة حول حاجيات سوق الشغل قصد الملائمة المستمرة لعرض التكوين مع حاجيات النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، ومن أهداف هذا الإجراء هو مواصلة و تقوية مهننة مسالك التكوين المعتمدة ولا سيما بمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وتوسيع قاعدة الطلبة المسجلين في المسالك المهننة والشعب العلمية والتقنية وتقوية وتحسين التكوين في مجال مهن التربية و التكوين، مع اعتماد مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة لتحقيق التنمية .

فاليوم يختلف المتدخلون في نظام التربية بالمغرب، حيث يتكون من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وتكوين الأطر. فنجد أن التعليم العالي يضم الجامعات والمؤسسات والكليات المتخصصة، منها مدارس

106 - برنامج لدعم البحث التنموي و الابتكار المنجزة في إطار شراكة بين المقاولة و مؤسسات البحث بتعاون بين وزارة االتربية الوطنية والبحث العلمي و تكوين الأطر و الجمعية المغربية للبحث التنموي R&D بالمغرب .

المهندسين التي تسبقها الأقسام التحضيرية والمدارس والمعاهد العليا ومعاهد تكوين الأطر البيداغوجية وتكوين التقنيين المتخصصين أو ما يعادله، وخلق أسلاك خاصة بالتكوين في المهن منظمة في إطار جامعات و معاهد عليا .

II. دورالتعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اليوم المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التغدية والزراعة والمجتمع المدني، لهم وعي بنجاعة نماذج التنمية الاقتصادية ومساهمتها في تدهور البيئة بما فيها ظاهرة الاحتباس الحراري . في هذا الإطار تتجسد الإرادة الدولية في الاتفاقيات الدولية للحفاظ على التوازن البيئي اعتمادا على ميكانيزمات ووسائل فعالة في وضع السياسات، من قبيل المشاريع والأعمال التي تحترم البيئة. فمن المرجح أن تعزز التنمية المستدامة للدول خاصة بالدول النامية والتي تعاني من تأثيرات سلبية للاحتباس الحراري. فأصبح من المعروف حاليا أن التدهور البيئي يطرح مشاكل حقيقية للتنمية و يساهم في تفقير الدول .

في هذا السياق، يتضح الدور الفعال والهام لنظام التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا يجب أن يلعب دورا أكبر في إيجاد الحلول الهادفة للتخفيف من التأثيرات السلبية للتدهور البيئي ولتأسيس تنمية ترابية مستدامة. هذا الدور يجب أن يتقاسمه كل الفاعلون بطريقة تشاركية لخدمة التنمية الترابية المستدامة .

ويتضح ذلك أيضا من خلال تصور المختصين في إشكال التنمية الترابية المستدامة كالباحث JOAQUIN FARINOS [107] حيث يقول :

" فكرة التنمية المستدامة هي الحاجة إلى استغلال الموارد بطريقة معقلنة، مما يمنح للمواطنين إمكانية المشاركة التي تسمح بتطوير السياسة عبر ثلاث مراحل التصور -التطبيق -التقييم " . على اعتبار أن مؤسسات التعليم العالي تشكل موردا للدينامية في المجالات الحضرية والقروية بخلق خدمات نافعة للجامعة من قبيل المكتبات والبحث العلمي والمصالح الثقافية والبيئية، فإداريوها وطلابها يشاركون في الأنشطة التطوعية، الأعمال الجمعوية المحلية و ينشطون الجمعيات كمواطنين، مما يغني الرأسمال البشري للجهات .

هذه المؤسسات يمكن أن تلعب دورا مهما في تنشيط المدن والجهات، وهذه الأخيرة يمكن تنشيطها عبر أنشطة جديدة للتكوينات الأساسية والتكوين المهني والغير النظامي، والمبادرات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والأنشطة الثقافية، مما قد يخلق بيئة ملائمة للأنشطة الاقتصادية كجلب الاستثمار والمساواة في توزيع الثروات، وتأمين التلاحم الاجتماعي حذف الحواجز أمام التربية و الرفع من التطلعات.

ويتفق مجموعة من متخذي القرار والمتخصصين في إطار إشكالية التنمية ومحاربة الفقر على أنه لمعالجة مشاكل الدول السائرة في طريق النمو فعليها لزاما لمواجهتها معرفة حقيقتين :

- أنه لا يمكن للدول التي تعرف نقصا غذائيا وتفاقما في الأمراض، وأن تحقق نموا اقتصاديا مستداما دون الاهتمام بالعلوم و التكنولوجيا .

107 _joaquin farinos dasi : professeur à l'université de valence département de géographie institut interuniversitaires de développement local

- أن تطبيق العلوم فيما يخص التنمية يعتمد على كفاءات من سكان هذه الدول، ويتطلب بدوره وجود نظام تعليم عالي قوي وناجع لأنه هو الميكانيزم الذي يمكنه إنتاج وميلاد كفاءات، مما يسمح بالتجديد و الاستفادة من اليد العاملة المؤهلة والمبدعة .

كما تستطيع مؤسسات التعليم العالي مساعدة المدن والمجالات الجهوية، التي تنتمي إليها لتصبح متجددة و في مستوى المنافسة العالمية[108] .

لهذا السبب فمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (l'OCDE[109])، أنجزت دراسات حول دور التعليم في تنمية المدن والمجالات الجهوية، لأنه هو الوسيلة الوحيدة لتعبئة التعليم العالي في خدمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية للمدن والمجالات الجهوية، هذه الدراسات ساهمت في إنجاز تحليل دقيق للإجابة على أسئلة مثل : كيف يمكن لنظام التعليم العالي أن يساهم في التنمية الجهوية و المحلية ؟ بل أكثر من هذا تسمح بعمل تشاركي مكثف و تقوية الكفاءات .

فإذا كانت اليونسكو من خلال مؤسساتها الوطنية لتخطيط التنمية ILPE[110] اهتمت بإشكال التعليم العالي والتنمية ما بين 1970 و 1980. وتوصلت إلى أن مجموعة من الفاعلين والمنظمات الضاغطة كالبنك الدولي، نهت إلى تقليص الاستثمارات الموجهة للتعليم العالي في الدول السائرة في طريق النمو والاهتمام بالتعليم الابتدائي و جودته . لأنها تعتبر التعليم العالي أكثر نخبوية، وأن الاستثمار في قاعدة النظام التعليمي الابتدائي والأساسي هو أكثر مساواة وذو مردودية اقتصادية ، لكن هذه الاستراتيجية الغير العادلة قادت في العديد من الحالات إلى تهميش التعليم العالي .

III. مساهمة التعليم العالي في الاستدامة البيئية للمجالات الترابية و الجهات حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية L'OCDE.

تم التنبيه في إطار إشكال التعليم العالي مع الجهات والمنظمات البيئية إلى أن مؤسسات التعليم العالي تلعب دورا مهما في التنمية البيئية المستدامة للجهات بطرق مختلفة من خلال :

- تطوير الرأسمال البشري للجهة عن طريق برامج التعليم والمناهج في السلك الثاني والثالث في المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة .

- وضع خبراتها في خدمة الجهة عن طريق أنشطة البحث العلمي وتقديم النصائح و تطبيق المعارف المكتسبة .

- قيام التعليم العالي بدور الوسيط القادر على جمع كل المتدخلين الجهويين والموارد في إطار التنمية المستدامة .

- إعطاء مثال يحتذى به في تدبير وتنمية الحرم الجامعي من حيث تخطيطه الاستراتيجي، وتصميم مبانيه مع تدبير النفايات والاقتصاد في الماء والطاقة، واعتماد سياسة مسؤولة و مبادرات وطنية للترويج للحرم الجامعي الأخضر .

- تقديم الشكر ومكافأة أعضاء الموارد البشرية المنخرطة في مبادرات التعزيز والترويج للتنمية المستدامة المعتمدة من طرف الجماعات الجهوية .

108 _ jean Brunot professeur et titulaire de la chaire de recherche du canada en développement rural.

109 _ OCDE : WWW.OECD.ORG/edu/imhe/regional devlopement

110 _ ILPE : institut international de planification de l'éducation .

- إبراز أن مؤسسات التعليم العالي ليست فقط مستهلكة للطاقة الغير المتجددة، ومنتجة لغاز ثاني أكسيد الكربون بل هي أيضا مصدر للمعارف التكنولوجية والتنظيمية في مجال البيئة .

- إبراز وجود رابط بين الإمكانيات التي تتيحها الأبحاث، التي تتمركزحول التكنولوجيا والتحدي العالمي المتمثل في التنمية المستدامة .

- توضيح دورالفاعلين الجهويين والمحليين كما هو الحال بالنسبة للسلطات المحلية في التأثيرفي هذا المجال مثلا عبر سياسة إعداد التراب .

- قدرة الطلبة القدماء والحاليون على القيام بأدوار هامة على مستوى أنظمة التكوين الجهوية والعالمية باعتبارهم الفاعلون المستقبليون وصانعي القرار المسؤولين .

- دمج التنمية المستدامة في مناهج التدريس يمكن من تحقيق آثار على الأمد البعيد في عالم الشغل من خلال نقل معارف الطلبة و حاملي الشهادات الذين يمكنهم العمل في مجال البيئة.

- دور الفاعلين الجهويين ومؤسسات التعليم العالي في التنمية من خلال تظافر الجهود .

فقد سطرت الندوة الأولى حول البيئة الإنسانية والتي انعقدت باستوكهولم[111] سنة 1972 في هذا الإطار الدور الهام للتربية الأساسية في التنمية المستدامة . كما دقت منظمة الأمم المتحدة بعدها ناقوس الخطر للوضعية البيئية في سنة 2005 ، مطلقة عشرية الأمم المتحدة للتربية في أفق التنمية المستدامة (2005 -2015).

فالاستراتيجيات المعتمدة بعد ذلك في كل من (أوربا و أمريكا الشمالية، استراليا، آسيا وإفريقيا) تستند أساسا إلى دور السياسات الوطنية للتربية في هذا المجال، فقد عرفت بعض الدول منها هولندا والمملكة المتحدة وبعض البلدان الاسكندنافية مسبقا تطبيق هذه السياسات في موضوع حماية البيئة، فشرعت مجموعة من مؤسسات التعليم العالي بالتأقلم مع هذه المقاييس، معبرة عن أهميتها وجعلها محط أعينهم أو في الطريق لتطبيقها. أما البعض الآخر فوضع ترتيبات لتدبير التجهيزات والأملاك وأيضا نهج سياسة موجهة للحد من استهلاك الطاقة، وذلك بالتقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد بواسطة استغلال البحوث العلمية الجامعية للأساتذة و الطلبة .

تقترح مؤسسات أخرى عرضا شاسعا من الأنشطة و الخدمات التي تساعد المهنيين المحليين في تحقيق التنمية المستدامة[112]، مثل تبني برامج متوافقة مع حماية البيئة. مثال المكسيك التي تضم جامعاتها سلسلة من التكوينات وأنشطة البحث ، الخدمات والاستشارة والمختبرات، دروس تنموية وتكوينات مدى الحياة في مجال جودة البيئة . أما في مركز فنلندا فالخطوة المعتمدة من طرف التعليم العالي فيما يخص قضايا التنمية التي تحترم البيئة تقوم على تكامل العمل بين مؤسسات التعليم العالي كالبولتكنيك و الجامعات بمشاركة مباشرة و غير مباشرة .

فمجموعة من الدول المتقدمة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية L'OCDE تهتم بتطوير التعليم العالي المنخرط في إطار تحدي تأطير عدد من الطلبة مما يضمن تدخلها على المستوى الترابي و الجهوي من خلال تحقيق جودة و امتياز التكوينات، وأيضا لتلبية حاجيات التنمية السوسيو اقتصادية على المستوى الترابي .

111 _ ندوة الأمم المتحدة حول البيئة و المعروفة أيضا بمؤتمر استوكهولم ، انعقدت بالسويد ما بين 5 و 6 يونيو 1972.

112 _GUY Massicotte (Président du Mouvement territoire et Développement

بدأت في الواقع مجموعة من دول المجموعة تركز اهتمامها على التعليم العالي من خلال النتائج الجيدة والملائمة و مدى تأثير هذا القطاع و مساهمته في التنمية الجهوية . فقد تمت ملاحظة المبادرات المتعددة لوضع التعليم العالي في خدمة التنمية الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية، على مستوى الجهات مع العمل على التخفيف من الفوارق الجهوية وتطوير الولوج للتعليم العالي مع المساعدة على خلق فرص العمل بخلق مقاولات جديدة و المساهمة في الرسوم الجبائية الضريبية و جلب عموم السكان للبرامج الثقافيةالمحلية . إضافة إلى الرفع من عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي، و إعادة النظرفي خدمات البحث العلمي و أنشطة المجلس و التكوين .

فالعلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والجهة خاضعة للتوجيه المقرر من طرف السلطات العمومية، من حيث التمويل و ميكانيزمات الانفتاح. على اعتبار أن البنيات المؤسساتية على مستوى مؤسسات التعليم العالي تمنح إمكانيات و موارد قليلة لمتابعة الأنشطة المفيدة للجهة من حيث :

- وضع خبرات الطلبة في خدمة جهتهم من خلال أنشطة البحث العلمي .

- المساواة في الولوج للتعليم العالي لتحقيق التقدم الاقتصادي و التنمية، على اعتبار أن المعرفة هي أصل التطور الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الثروات بين الدول، فهناك دراسات[113] تشير إلى الارتباط بين عدم المساواة في المداخيل وضعف نسبة التسجيل بمؤسسات التعليم العالي. فاليونسكو قامت بهذه المقارنة بين الدول السائرة في طريق النمو والدول النامية مما أكد لها صحة هذه المسلمة. أما بالنسبة للبعض الآخر فهذا الترابط بين ضعف نسبة التسجيل في التعليم العالي و قوة عدم المساواة في المداخيل هو أمر عادي في المراحل الأولى للتنمية بالنسبة للعديد من الدول . فنتائج التعليم العالي بالنسبة للأفراد هي معروفة عمل أحسن ، أجور أحسن وقدرة أكثر على الاستهلاك و التوفير .

تستطيع مؤسسات التعليم العالي أيضا تحسين التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل والحفاظ على العلاقة مع المقاولات والجماعات و السلطات المحلية من خلال مقررات التكوين المهني التي تستجيب لحاجيات المقاولات الصغرى و المتوسطة .

تساهم أيضا الثقافة في تحسين جودة الحياة الثقافية وجذب المواهب المبدعة وتنمية المؤسسات الصناعية الخلاقة و إدماجها في التنمية الجهوية . لهذا فمن الملاحظ أن التعليم العالي يمكنه أن يلعب دورا مهما في تدويل الجهات وفي تطوير التنوع والتعدد الثقافي كما يمكنه أيضا أن يساهم في النمو البيئي بواسطة تجميع الخبرات و اعتماد الممارسات الجيدة .

IV. بناء القدرات من أجل الانخراط الجهوي في التنمية

لتفعيل الانخراط الجهوي، يتم الاعتماد في جزء كبير من المشاريع التنموية على الحكامة والفكر المقاولاتي للتعليم العالي، بتشجيع الانخراط في البرامج الجهوية والعمل على تطوير قدرات المؤسسات باستحضار النماذج الفردية للممارسات الجيدة في نظام التعليم العالي، والمنتظرة من طرف الفاعلين الجهويين، أيضا يتم توظيف نظام التدبير الحديث في مؤسسات التعليم العالي. مثل نظام تدبير الموارد البشرية وأنظمة التدبير المالي المدعومة بالتكنولوجيا

-Michel Vernières – l'enseignements supérieur ; un élément de la dynamique des territoires 2006. 75. centre d'économie de la Sorbonne UMR81746 CNRS113

العصرية للمعلومة والاتصال. مع اعتماد مجموعة من الميكانيزمات العرضانية التي تربط التعليم، البحث والأنشطة مما يعزز الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي (الثقافة، الرياضة، الانفتاح الفردي ....) والعمل على تجاوز حدود التخصصات ووضع البنيات الفعالة و الدائمة التي تعطي قيمة للانخراط الجهوي مثال مكتب التنمية الجهوية .

لذا فمن الضروري معرفة أن الانخراط الجهوي يعطي قيمة للمهام الأساسية للتعليم و البحث، وأن الجهة يمكن أن تشكل مختبرا لمشاريع البحث بالاستفادة من التجربة المهنية للطلبة . فهي تشكل موردا للوسائل المادية لإعطاء قيمة للتنافسية الدولية للمؤسسات، كما تلعب أيضا مؤسسات التعليم العالي دورا مهما في القيام بشراكات مع الفاعلين الجهويين والمساهمة في تأسيس بنيات الحكامة الجهوية. فمثلا المملكة المتحدة و فنلندا تشجع الدولة على تقوية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجهات بخلق نظام مشترك للتعاون مع المقاولات[114] .

تلعب مؤسسات التعليم العالي أيضا، دورا رئيسيا في التنسيق على المستوى الجهوي فيما يخص مجموعة واسعة من السياسات الوطنية التي ترتبط خاصة بالعلوم، التكنولوجيا، الصناعة، التعليم والصحة والثقافة، الرياضة ، الاستدامة البيئية و التضامن الاجتماعي ...

٧. نتائج الدراسة

نتيجة للتطورات والإصلاحات الوطنية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أصبح المغرب يتوفر حاليا على 16 جامعة منها 13 عمومية و3 ذات تدبير خاص كجامعة الأخوين بإفران، الجامعتين الدوليتين بكل من الرباط والدار البيضاء. في حين أن الجامعات العمومية تتكون من 106 مؤسسة جامعية بجانب 63 مؤسسة لتكوين الأطر و 187 مدرسة خاصة تنتشر في 18 مدينة وتغطي 14 نوعا من التعليم . أما فيما يخص نوعية الولوج للتعليم العالي فالمؤسسات الجامعية تترتب حسب صنفين :

- مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح والتي تتكون من كليات التعليم الأصيل، كليات العلوم الاقتصادية القانونية والاجتماعية، كليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم .

- مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود و تتألف من كليات الطب و الصيدلة وكليات طب الأسنان، كليات العلوم والتقنيات ومدارس التجارة و التسيير ومدارس العلوم التطبيقية، والمدارس العليا للتكنولوجيا مدرسة الترجمة، كلية علوم التربية و مدارس المهندسين .

لكن رغم كل هذا، يوجد نظام التعليم العالي والبحث العلمي حاليا في مفترق الطرق، حيث يعرف إصلاحا هاما يمتد على 15 سنة (2015 – 2030)، لكي يجعل هذا النظام يقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية ويستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة للمجالات الترابية، ويساهم في مجتمع المعرفة والاقتصاد، لذا من الضروري تعبئة كل الفاعلين حول هذا الهدف سواء محليون أو جهويون، وهذا يستوجب عدة من الحكامة التنظيمية المؤسساتية والقانونية التي تؤطر الأشغال وسياسات المتدخلين و يشرك المواطنين في التنمية .

114 _Gagnon, Christiane : université du Québec à Chicoutimi in développement durable : un nouveau paradigme scientifique 2008.

VI. التوصيات

أسفرت دراستنا هذه عن مجموعة من التوصيات يمكن حصرها فيما يلي:

1) وضع إطار قانوني ومؤسساتي للتعليم العالي بالمغرب

اتضح أنه من الضروري خلق مؤسسات وأجرأة قوانين في خدمة نظام التعليم العالي والبحث العلمي مما يضمن انخراط التعليم العالي في منطق التنمية الترابية المستدامة، فالسلطات العمومية لها مهمة وضع إطار قانوني جديد وواضح لتوظيف قدرات التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الجهات لتعزيز البعد الترابي للتعليم العالي والبحث مثل (مجلس التعليم العالي الجهوي، التخطيط الاستراتيجي الجهوي للتعليم العالي، أجهزة المتابعة و المراقبة والتقييم للتعليم العالي الجهوي).

وفي إطار تقاسم المسؤوليات يجتمع ممثلوا الدول والجماعات المحلية ومسؤولي التعليم العالي والقطاع الخاص و الجمعيات و المنظمات الغير الحكومية، ممثلي المواطنين، لتجميع الانشغالات والآراء وأيضا للتعرف على الحاجيات وانتظارات نظام التعليم العالي، مما يسجل هذه الخطوة في إطار الإرادة القوية لدمقرطة التعليم العالي والمشاركة في مشاريع حول المدرسة، مثل ما أوصى به الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ليكون بمثابة حافز للتقليص من عدم التوازن الجهوي والترابي بخصوص التعليم والبحث العلمي وتصحيح الفوارق الاجتماعية والمجالية والاقتصادية للسماح بتنمية منسجمة و مستدامة للإقليم .

يجب أيضا العمل على التشاور والمشاركة بشكل واسع لمختلف الفاعلين المساهمين في وضع تعليم ذو جودة، ويمنح فرص العمل لخريجي المستقبل، وتقوية قدرات الموارد البشرية في قطاعات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى فتح المجال أمام انخراط الفاعلين الجمعويين في مجالات الدفاع وحماية البيئة في مؤسسات التشاور. أما على المستوى الجهوي يجب العمل على وضع تصميم مشاريع تنمية التعليم العالي والبحث مع مراعاة الاستدامة البيئية للمشاريع في خدمة الساكنة الحالية والأجيال المستقبلية.

2) على المستوى الثقافي والاجتماعي

يجب العمل على بناء شراكات جهوية حول مشاريع التعليم العالي، بدليل نجاح مجموعة من الشراكات بين التعليم العالي والجهة ذات الكفاءة فيما يخص الإعداد والتنمية الترابية المستدامة، التي لا تستطيع أن تقوم من طرف فاعل واحد. فنجاحها يعود أيضا إلى السلطة المحلية والجهوية ومساهمة المسيرين الجهويين. لهذا ينبغي إنشاء إطار للتوجيه الجهوي يشمل مؤسسات التعليم العالي ومساهمة شاسعة لأصحاب المصالح الجهوية مثل مجلس الجهة، فيجب تسجيل أن مسيري مؤسسات التعليم العالي يتعاملون مع وكالات جهوية وبنيات مقاولاتية، تفرض مساهمة من طرفها ونتائج خاصة في إطار تبادل مالي محدود. قد نجد أيضا اهتمامات بين مختلف الجهات بين الوكالات المختلفة قد تكون على مستوى السلطة المحلية ، بين المخططين الحضريين الذين عليهم حماية المآثر التاريخية و تشجيع الاستثمارات الجديدة[115].

115_ André Torre ; Dominique vollet (2006) « partenariat pour le développement territorial »

يقترح التقرب إلى واقع حال الجامعات (الأساتذة، الباحثون) و نماذج التدبير و مالية المؤسسات من طرف السلطات الوطنية، على رأسها الجماعات المحلية وخاصة المجالس الجهوية التي عليها التعرف على الاستراتيجيات و برامج التعليم و البحث، من أجل السماح لها بالانخراط في المفاوضات المستقبلية للوصول إلى الشراكات الناجحة لتنمية مؤسسات التعليم العالي و البحث داخل ترابها .

فالسلطات المحلية و الجهوية والمقاولات، يجب أن تفتح باب الحوار مع قطاع التعليم العالي فيما يخص مساهمة هذا الأخير في التنمية الترابية المستدامة للجهة، وتحديد وتكوين قادة ورؤساء في القطاع العام والخاص للمحافظة على هذه الشراكة .

في إطار هذه الشراكة يمكن توقيع استثمارات مشتركة بين السلطات الجهوية ومؤسسات التعليم العالي من أجل دعم برامج تجلب منافع خاصة للمقاولات والساكنة الجهوية، مثال تمويل التجهيزات العلمية من أجل تنمية البحث العلمي المستدام، خدمات المجالس في المقاولات الصغرى و المتوسطة وبرامج التكوين المهني و أخرى تهدف الاستفادة من حاملي الشهادات بالاحتفاظ بهم داخل الجهة مع تقديم منح لتحفيز المستحقين والمتميزين من الطلبة والباحثين .

3) **على المستوى السياسي :**

يجب تفعيل دور السلطة التشريعية في إطار تفعيل مهام البرلمان الذي يمكنه أن يلعب دورا هاما في مراقبة وتقييم السياسات الحكومية، فيما يخص التعليم العالي في خدمة التنمية الترابية المستدامة من خلال لجانه التي يمكنها طرح وكتابة أسئلة حول التنمية الترابية المستدامة، ومن خلال استجواب الحكومة على السياسات المعتمدة، في إطار مساعدة الجهات على وضع البرامج وتمويلها لتحقيق تنمية ترابية مستدامة حقيقية مما يعطي مكانة متميزة للتعليم العالي.

خاتمة :

عرف التعليم العالي بالمغرب عدة محطات تاريخية منذ نيل الاستقلال، مرورا بالميثاق الوطني للتربية و التكوين ، البرنامج الاستعجالي ، إلى تبني الرؤية الاستراتيجية (2015 -2030) . و حاليا تنزيل التدابير ذات الأولوية ، من خلال وضع مصفوفة التعليم العالي (2015 – 2030) . حيث تضمنت تطوير التعليم العالي و توسيع العرض الجامعي استجابة لمتطلبات التنمية المحلية والتنمية الترابية المستدامة نظرا للدورالفعال لمؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ، لمواكبة اقتصاد العولمة وحدة التنافسية . و لتحقيق ذلك لذا يجب إشراك كل الفاعلين وبناء القدرات من أجل الانخراط الجهوي في التنمية ، مع خلق إطار مؤسساتي و قانوني يسهل هذا العمل ، وبناء شراكات جهوية حول مشاريع التعليم العالي اعتمادا على الحكامة الجيدة .

قائمة المراجع

باللغة العربية

- أوراق مرجعية "التعليم العالي بالمغرب "عبد العالي الكعواشي أستاذ في المدرسة العليا للتكنولوجيا بجامعة محمد الأول وجدة .
- الرؤية الاستراتيجية 2015 -2030 المجلس الأعلى للتربية و التكوين .
- التدابير ذات الأولوية (2017 – 2022) .
- الميثاق الوطني للتربية و التكوين 2000 .
- إعلان بولونيا 1999 .
- تقرير الخمسينية 2006 .
- عشرية اليونسكو للتربية من أجل التنمية المستدامة .
- قانون 00-01 المنظم للجامعات .
- مصفوفة البرنامج الحكومي للتعليم العالي (2017 -2022)

باللغة الفرنسية

- André Torre ; Dominique vollet (2006 c /o/Inra ; Versailles cedex « partenariat pour le développement territorial »

-Bernard Gueesinier et christian le Maignan (2006) « connaissance ; Solidarité Création) le cercle d'or des territoires.

- Gagnon Christiane (2012) « territoires durables en devenir ; Québec ; presses de l'université du Québec /numérique / p255.

- Guy Massicotte (2008) : président du Mouvement territoire et développement « l'enseignement supérieur et le développement des territoires » collection Actes et instruments de la recherche en développement régional du Québec à Rimouski

- Georgescu - Rogne Nicolas 1995 « la décroissance ; entropie ; écologie ; économie » traduction de Jaques Grinevald et Ivo Rens Edition sang de la terre paris.

- Hervé Gumuchian ; Claude Marois avec la collaboration de véronique févre (2000) « Initiation à la recherche en géographie-Aménagement ; Développement territorial ; environnement.

- Philippe Aydalot (1982) « économie régional et urbain » paris Economica. P 108 -109

-Pecqueur 1989 « les questions de développement territorial »

-Robert Boyer et Yves Saillard (2002) : Théorie de la Régulation ; l'état des savoirs ».

- Michel vernières - l'enseignements supérieur ; un élément de la dynamique des territoires 2006. 75. centre d'économie de la Sorbonne UMR81746 CNRS

Les sites électroniques :

- Conférences pour l'environnement cop 21 à paris et cop 22 à Marrakech.

-IIPE : N.V.VARGHESE@IIPE.UNESCO.ORG

OCDE : WWW.OECD.ORG/edu/imhe/regional devlopement

تصور مقترح لإدماج حقوق الإنسان في برامج التعليم الجامعي بالجامعات اليمنية

"Integrating human rights into higher education programs in Yemeni universities "

أ.د نبيلة عبد الكريم الشرجبي
Dr. Nabeela Abdulkareem Al-sharjabi
أستاذ علم النفس الاجتماعي
عميد كلية الآداب- جامعة تعز- اليمن
nabeelaalsharjabi@gmail.com
nabeelayem@outlook.ccom

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل المتطلبات العامة في الجامعات اليمنية لمعرفة إحتوائها على مفردات حقوق الإنسان (درجة توافرها، وجود ما يخالفها)، وعمل مقترح لإدماج مقرر حقوق الإنسان في برامج التعليم العالي في الجامعات اليمنية، بوضع قائمة مقترحة للحقوق الواجب تعلمها. واقتراح تصور لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان وتدريسها في المرحلة الجامعية (محتوى وطرق تدريس وأساليب وأنشطة صفية ولاصفية لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان لطلبة المرحلة الجامعية). ولتحقيق هذه الأهداف تم تحليل المتطلبات العامة للجامعات اليمنية باعتماد ثلاث مراحل بحثية تمثلت الأولى في: تحديد الحقوق اللآزم تعلّمها في مرحلة الدراسة الجامعية، وتوصلت الدراسة لقائمة الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي المرحلة الثانية: تم تحديد درجة توافر هذه القائمة في متطلبات الجامعات اليمنية وعدم وجود ما يعارضها؛ باستخدم منهج تحليل المحتوى. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد ما يعارض هذه الحقوق في هذه المناهج؛ إلا أن درجة توافرها وكيفية ورودها كان ضعيفاً، وفي المرحلة الثالثة: تم اقتراح تصور لتعليم حقوق الإنسان . وأوصت الدراسة بإفراد مقرر مستقل لتعليم حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية، وتبني أساليب تدريسية تعتمد على محورية الطالب في تعليم حقوق الإنسان.

كلمات مفتاحية: حقوق الإنسان – دمج مقررات – تصور مقترح.

Abstract:

The study aimed to analyze the general requirements courses in Yemeni universities to find out whether they contain human rights vocabulary (the degree of availability, the existence of what is contrary to them) and a proposal to integrate the human rights course into higher education programs in Yemeni universities by drawing up a proposed list of rights that must be learned, propose a conception to include human rights concepts and teach them at the university level (content, teaching methods, classroom and extracurricular activities for teaching human rights concepts to undergraduate students). To achieve these goals, the courses of Yemeni universities were analyzed by adopting three research stages, the first: determining the rights that must be learned at the university study stage, which is suitable for all higher education institutions in Yemen. Through the use of specialized references, the study reached the list of rights stipulated in human rights conventions. In the second stage, the availability of this list in the curricula of Yemeni universities was determined using the content analysis approach. The study found that there is nothing to contradict these rights in these curricula; however, the degree of availability and the way they were found was low. In the third stage: a concept that teachs human rights. The study recommended devoting a separated course for human rights education at the university level in institutions of higher education, , adopting teaching methods based on the student's centrality in human rights education.

Keywords: Human rights - merging courses - proposed perception.

مقدمة:Introduction:

يظل الإنسان هو أغلى ما في الوجود وهو الثروة الحقيقية لأي مجتمع ومن أجله تبذل كل الجهود التي تضمن أن يعيش عيشةً كريمةً تكفل له كل الحقوق والامتيازات(**جميل، 2001: ص. 81**)؛ ولتحقيق ذلك شهد العصر الحالي اهتماماً كبيراً بحقوق الإنسان- أكثر من أي وقت سبق – من قبل الهيئات والمنظمات والجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي أخذت على عاتقها الاهتمام بحقوق الإنسان؛ وقد تمثل ذلك في عقد المؤتمرات الدولية والندوات والورش والأبحاث فضلاً عن القيام بتأسيس الجمعيات والمنظمات التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان، وبدأت محاولات عديدة في كثير من البلدان لإدخال فقرات من حقوق الإنسان إلى دساتيرها؛ بل فقد استحدثت بعض الدول وزارات تهتم بحقوق الإنسان، وهناك دول بدأت تتبنى تعليم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، فقد أصبح احترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها قضية هامة وحساسة ومقياس حقيقي لتوجه أي دين أو فكر أو ثقافة كما أنه معياراً لقياس مدى تقدم ورقي الدول (**العشماوي، 2004 :ص. 947**).

وقد نشرت هيئة الأمم المتحدة تقريراً يصف دول العالم وموقفها من حقوق الإنسان؛ ورتبت الدول في ثلاث مجموعات متقدمة ومتوسطة ومتأخرة، ومما يؤسف له أن أياً من الدول العربية لم يندرج ضمن الدول المتقدمة، واحتلت دولتين المجموعة المتوسطة في حين أن سبع دول احتلت المجموعة المتأخرة وبدرجة صفر، كما نشرت دراسات مهمة عن مؤسسة (بلوم) عن أثنى عشرة دولة هي الأسوأ في مجال حقوق الإنسان في العالم؛ كان منها ثلاث دول عربية، وجاء في تقرير رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي أن أوضاع حقوق الإنسان العربي أكثر مأساوية، كما تعكس التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان واقعاً مؤلماً للانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان في معظم البلدان العربية (**وطفة، 2002: 60-86**).

وتعليم حقوق الإنسان يعد أداة لا غنى عنها لكفالة أن يتمتع كل فرد بحياةٍ كريمة؛ وكي يقوم المجتمع ككل بوضع وتغذية ثقافة حقوق الإنسان؛ فهي مطلب سابق للتنمية المتناسقة والسلمية، وتعليم حقوق الإنسان يغطي العديد من الجوانب تتمثل في: معرفة حقوقنا؛ ومعرفة آليات حمايتها؛ وإيجاد مهارات استعمال تلك الحقوق في حياتنا اليومية؛ وتعزيز السلوك الرامي إلى حماية تلك الحقوق وتشجيعها، وبعبارة أخرى، إن تعليم حقوق الإنسان إنما هو عملية تتركز على الناس وموجهة نحو أعمال محددة، فالتربية على حقوق الانسان عمل يهدف بالدرجة الأولي إلى ترسيخ ثقافة تدافع عن الانسان وتساهم في الوقاية من الانتهاكات وتهدف أيضاً إلى تنمية العنصر الإنساني وتثقيف قيمه وسلوكه كمدخل ضروري لتنمية المجتمع، ومن الأهمية بمكان أن يتعدى الاهتمام بحقوق الإنسان المناسبات والاحتفالات إلى أن يصبح واقعاً يومياً معاشاً، واختيار التربية كمدخل لنشر الثقافة الحقوقية وترسيخها يعتبر إستراتيجية متينة لتحقيق هذا الهدف. فالاهتمام بالتربية الحقوقية ليس من باب الترف الفكري، بل هو أساس يجب أن يقوم عليه كل إصلاح تربوي يسعى لتأسيس نظم تربوية يكون مركزها الطفل لينشأ على قيم كونية في إطار تكافؤ الفرص، ونبذ جميع أشكال التمييز، بما يهيئ النشء لحياة اجتماعية متماسكة ومسالمة قوامها قيم حقوق الانسان

والديمقراطية والمواطنة. كما أن إدماج حقوق الانسان في المناهج التعليمية يقتضي مراعاة تعقيداته، وتعدد أبعاده من جهة المناهج التعليمية والمحطات الإنسانية والطبيعية **(جلاء، وعبد الرحمن، 2006:ص 48)**.

مشكلة الدراسة:Problem of the Study

هناك علاقة طردية قوية بين التعليم العالي والتنمية الاجتماعية، كما يشير إلى ذلك البنك الدولي في تقريره الموسوم" : التعليم العالي دروس التجارب " (البنك الدولي، ١٩٩٤ م). ومن أحد أبرز العوامل في التنمية الاجتماعية، حقوق الإنسان؛ فالاهتمام بها وتدريسها وتطبيقها بشكل واسع في المجتمع، يُعد دليلاً بارزاً على وجود تنمية اجتماعية، وحالياً تُلحّ منظمات حقوق الإنسان في معظم الدول على التربية على حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم المختلفة، ويعد تعليم حقوق الإنسان من الموضوعات التي اهتم بها الباحثون والتربويون، وتذكر- نانسي فلاورز-(أن تعليم حقوق الإنسان يعني كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بحقوق الإنسان). ويؤكد الإعلان الصادر عن بيان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان(أن تعليم حقوق الإنسان هو في جوهره مشروع عام لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع والاضطهاد وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة، فمهمة التربية يجب أن تركز على حقوق الإنسان العادلة، ويجب أن يتعلم الناس حقوقهم وكيف يحصلون عليها ويدافعون عنها، وهذا حق كفلته كل الديانات والمواثيق والدساتير، وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة أن الحرب تبدأ من عقول البشر، فالخطوة الأولى تكمن في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التركيز على توعية الناس بحقوقهم وإيقاظ حسهم للعدالة وتنمية عواطف التسامح والمودة تجاه كل البشر **(وطفة، 2002، ص. 103)**. وتحتوي العديد من معاهدات حقوق الإنسان على بنود تتعلق بتعليم حقوق الإنسان ومنها المادة- (29)- من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة – (10)- من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة بين (1995-2004م) هو عقد تعليم حقوق الإنسان، والتربية وحدها هي التي تستطيع أن تعلم الناس حقوقهم وفن المطالبة بحقوقهم، فنحن بحاجة إلى التربية على حقوق الإنسان، ولابد للمؤسسات التربوية أن تقوم بمهامها لتأصيل حقوق الإنسان وأن تعرّف الحاكم والمحكوم بحقوقهم وواجباتهم، وتؤكد (ريردون) أن على التربية أن تواجه التحدي وأن تعمل على إعداد الصغار لتحمل مسؤولياتهم؛ وأن يتقبلوا العمل على خلق مجتمع تسود فيه قيم التسامح وحقوق الإنسان**(وطفة، 2002، ص. 106)**. فمستقبل أي أمة مرهون بمدى معرفة أبنائها بحقوقهم وقدرتهم على تبني هذه الحقوق والدفاع عنها وهذا لن يتأتى ما لم تبادر كل دوله إلى تربية أبنائها على حقوق الإنسان من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، وهذا يعني أننا بحاجة إلى بيئة تشربت حقوق الإنسان وتبنتها وأصبحت جزءاً من حياتها؛ إذ لا يكفي أن تكون هذه الحقوق مدونة في الدساتير والمواثيق وليس لها وجود على ارض الواقع، فمشكلة كثير من الناس أنهم ليس لديهم فكرة واضحة عن حقوقهم التي حددها الدين الإسلامي وقوانين الأمم المتحدة وهذه مهمة رجال التربية، وهناك دعوات عديدة لإدخال موضوع حقوق الإنسان في المقررات الدراسية، ويؤكد المفكر العربي الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد أن

مواجهة الاستبداد والظلم وتأكيد التسامي لحقوق الإنسان يكون عن طريق التربية والتعليم؛ فالتربية هي الدواء)**(وطفة، 2002: ص. 113).**

وفي إطار إعداد مشروع خطة عربية للتربية على حقوق الإنسان ومساهمة في عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، وفي إطار متابعة المشروع المتكامل حول «تعزيز التربية على حقوق الإنسان في الوطن العربي» نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان وبدعم من لجنة المجموعة الأوروبية، ندوة للتربية على حقوق الإنسان وذلك في بيروت خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 / نوفمبر - تشرين الثاني 1997 ، ناقشت الندوة أن التربية على حقوق الإنسان لا ينبغي أن تقف عند عموميات أخلاقية أو دينية لا يمكنها على نبلها وسمو مقاصدها أن تعوض القوانين العملية بما هي مدونة دقيقة من الحقوق والواجبات، يقتضي وضعها حيز التنفيذ آليات ملائمة ومؤسسات مؤهلة، وحول آلية تدريسها اقترحت الندوة تجنب كل مظاهر الارتجال؛ واعتماد استراتيجية محكمة يساهم في وضعها أهل العلم والخبرة معاً بالتعاون المنظم مع كل مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالشأن التربوي ولا سيما منظمات حقوق الإنسان ونقابات المعلمين وجمعيات الأولياء والمربين والتنظيمات النسائية نظراً إلى أن الشأن التربوي شأن مشاع بين الجميع؛ وإلى أن التربية على حقوق الإنسان بما هي تربية على الحرية المسؤولة إنما تمامها بأن ينتهج إليها مسلكاً ديمقراطياً يعتمد الإستشارة الموسعة الدائمة حفزاً للهمم وتعميماً للفائدة وضمانا لأقصى ما يمكن من أسباب سلامة الإنجاز. وتوضيحاً للرؤى ومساهمة في بلورة الاختيارات الصحيحة وسعياً إلى الإعانة على تحسس السبل العملية المفضية إلى تربية سليمة بوجه عام وتربية ناجعة على حقوق الإنسان بوجه خاص أصدرت الندوة التوصيات التالية:

1. اقرار تدريس حقوق الإنسان بأبعادها التاريخية والقانونية والفلسفية في كافة مراحل التعليم.
2. إدراج ثقافة حقوق الإنسان في المخططات التنموية وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار وفي أنشطة وسائل الإعلام وبرامج التنظيمات المدنية.

ويتضح اهتمام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالتربية على هذه الحقوق ونشرها؛ حيث جاء في ديباجة الإعلان "... فإن الجمعية العامة تنشر هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب وكافة الأمم، كما يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام ومن خلال التعليم والتربية إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات ..."، ولأجل تحقيق هدف التربية على حقوق الإنسان سعت الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها، وعلى رأسها اليونسكو، إلى إنشاء مؤسسات خاصة لهذا الغرض، وعن طريق عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلِّقة بالتربية على حقوق الإنسان، فمثلاً صدر عن اليونسكو في بداية الخمسينات الميلادية مذكرة بعنوان: "المقترحات العلمية لتدريس حقوق الإنسان للمدرسين" من أجل إعداد المعلِّمين في التعليم العام على تربية طلبتهم على الحقوق،

وعقدت منظمة اليونسكو عدداً من المؤتمرات ركَّزت على التربية على حقوق الإنسان، منها مؤتمر طهران عام 1976 م الذي دعا جميع الدول إلى استخدام مناخات تربوية تساعد الشباب على احترام الكرامة الإنسانية والتساوي في

الحقوق؛ ومن هذه المؤتمرات المؤتمر الدولي الذي عُقد في فيينا عام 1987 م، حول تدريس حقوق الإنسان، والمؤتمر الذي عُقد في مالطا الذي أكَّد على أهمية تدريب وإعداد المعلِّمين على حقوق الإنسان، والمؤتمر الذي عُقد في كندا عام 1993 م، الذي قرر أن تعليم حقوق الإنسان هو في حد ذاته من حقوق الإنسان، والمؤتمر الذي عُقد في فيينا عام 1993م وصدر فيه إعلان فيينا الذي أوصى بإعداد البرامج والأساليب الخاصة بالتوسُّع في تعليم حقوق الإنسان. ومن خلال هذا العرض الموجز يتضح لنا الاهتمام الكبير بتدريس حقوق الإنسان والتربية عليها، ولكننا نجد التنفيذ على مستوى الدول العربية إما ضعيفاً أو منعدماً. وهذا ما جعل الباحثة تستشعر ضرورة دراسة هذا الموضوع الهام.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفردات حقوق الإنسان (درجة توافرها، وجود ما يخالفها) في مقررات المتطلبات العامة في الجامعات اليمنية .
2. ما القائمة المقترحة للحقوق الواجب تعلمها، وإدماجها ضمن مقرر حقوق الإنسان في برامج التعليم العالي في الجامعات اليمنية.
3. ما التصور المقترح لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان وتدريسها في المرحلة الجامعية(محتوى وطرق تدريس وأساليب وأنشطة صفية والكترونية لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان لطلبة المرحلة الجامعية)؟

أهمية الدراسة:Importance of the Study

تكمن مبررات إجراء الدراسة في جانبين:

الأول : أهمية دور الجامعات اليمنية، التي من أهدافها خدمة المجتمع في مجالات اختصاصها.

والثاني : أهمية موضوع حقوق الإنسان نفسه؛ فعلى الرغم من اهتمام الإسلام بهذه الحقوق والحث على توفيرها للبشر على مر التاريخ، إلا أن العصر الحديث يُظهر تقدماً ملحوظاً للمجتمعات الغربية في الإعلان عن حقوق الإنسان وإنشاء المؤسسات التي تربي عليها من جهة، والمؤسسات التي تدافع عنها وترعى تطبيقها من جهة أخرى.

وانطلاقا من مبررات الدراسة، فإنّ لها أهمية علمية وعملية، تكمن الأهمية العلمية في أنّها تُحدّد بصورة علمية منهجية (قائمة بحقوق الإنسان) التي يلزم تعليمها في المرحلة الجامعية في مؤسسات التعليم العالي، وتُقدّم تحليل لمتطلبات المرحلة الجامعية العامة لمعرفة درجة إسهامها في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان.

أمّا الأهمية العملية التطبيقية فتكمن في أن الدراسة تُفيد القائمين على المناهج الجامعية من مخططين ومؤلفين ومنفذين من دمج ما توصلت إليه الدراسة في مناهج التعليم الجامعي، هذا الدمج يشمل أمرين : قائمة حقوق الإنسان (مفاهيمها والجوانب المعرفية المتعلقة بها)، والتصور الذي اقترحته الدراسة لتعليمها عبر الأنشطة والوسائل الملائمة.

أهداف الدراسة:Objectives of the Study

هدفت الدراسة إلى:

1. تحليل مقررات المتطلبات العامة في الجامعات اليمنية لمعرفة إحتوائها على مفردات حقوق الإنسان (درجة توافرها، وجود ما يخالفها).
2. وضع قائمة مقترحة للحقوق الواجب إدماجها ضمن مقرر حقوق الإنسان في برامج التعليم العالي في الجامعات اليمنية.
3. وضع تصور مقترح لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان وتدريسها في المرحلة الجامعية (محتوى وطرق تدريس وأساليب وأنشطة صفية والكترونية) لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان لطلبة المرحلة الجامعية؟

حدود الدراسة:Limitation of the Study

تَقتصر الدراسة على الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:** حقوق الإنسان وتحديد درجة توافر مفاهيمها في المتطلبات العامة للجامعات اليمنية، وتقديم تصور مقترح لتضمين مفاهيمها وتدريسها في مناهج المرحلة الجامعية (باستخدام الأساليب الصفية والالكترونية).
- **الحدود الزمانية:** تم حصر وتحليل الكتب والمراجع والمصادر لجميع المتطلبات العامة لمقررات الجامعات الواردة في دليل توصيف البرامج الأكاديمية المعتمدة في الخطط التدريسية للجامعات اليمنية للعام 2020-2021 وهي: (الثقافة الإسلامية – اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – الحاسوب).
- **الحدود المكانية** : اشتملت الدراسة على الجامعات اليمنية.

مصطلحات الدراسة:Definition of Terms

أينما وردت في هذه الدراسة، فإن المصطلحات التالية تعني إجرائياً ما يلي:

1. **حقوق الإنسان:** يُقصد بها في هذه الدراسة حقوق الإنسان في الإسلام والحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. **المقررات الجامعية العامة:** هي المتطلبات العامة في المناهج الجامعية في مرحلة البكالريوس التي يدرسها جميع طلبة الأقسام الأكاديمية في كل كليات الجامعات اليمنية.

إطار نظري وخلفية نظرية

تعريف حقوق الإنسان:

- عُرفت حقوق الإنسان بأنها:" وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات وإمكانيات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر دونما تمييز فيما بينهم على أساس النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الطبقة وذلك على قدم المساواة فيما بينهم جميعاً ودون أن يكون لأيٍ منهم أن يتنازل عنها، وهذه القدرات والإمكانات يلزم أن تتوافر للبشر

جميعاً بحكم كونهم بشراً فلا يستقيم وجودهم ولا تمايزهم عن الكائنات الحية الأخرى إلا بتوافر هذه الحقوق لهم، ولا يتمتع بالكرامة اللصيقة بالجنس البشري إلا إذا توافرت لهم هذه الحقوق"**(درويش، 2007: ص. 68).**

- وعُرفت بأنها:" وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات معينة يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر بحكم كونهم بشراً، كما أنه ليس هناك حصر لحقوق معينة تعتبر هي فقط الحقوق الممنوحة للإنسان؛ بل إن هناك الكثير من الحقوق التي يسعى الإنسان للحصول عليها"**(القرعان، 2004: ص.1).**
- كما عرفت بأنها: " الحقوق التي يتمتع بها الإنسان، لمجرد كونه إنساناً أي بشراً، وهذه الحقوق يُعترف بها للإنسان بغض النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين، فهي تسبق الدولة وتسمو عليها"**(فوده، 2004: ص.3).**
- كما عرفت بأنها:" اصطلاح يشير إلى مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، وفي أي مجتمع، دون أي تمييز بينهم؛ سواء لاعتبارات الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة السياسية؛ أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبارٍ آخر"**(الرشيدي، 2006 : ص. 16).**
- وعرفت بأنها:" مجموعة من القواعد التي تخول حقوقاً للفرد دون تقديم تنازلات من جانبه أو إذلالاً له"**(البطاينة، 2007 : ص. 19).**
- وعرفها مركز حقوق الإنسان بأنها:" تلك المعايير الأساسية التي لا يستطيع الناس بدونها العيش بكرامه، وانتهاك تلك الحقوق عبارة عن التعامل مع الإنسان على أنه غير إنسان، والدفاع عنها هو مطلب أوحاجة للكرامة الإنسانية لجميع الناس"

(www.aworldconnected.com/subcategory.php/80.html) .

- وعرفت أيضاً بأنها:" عبارة عن الحقوق الدنيا من الحرية السياسية والقانونية والمدنية الممنوحة عالمياً من قبل الأمم المتحدة أو إقليمياً من هيئات أوروبية" (www.fraw.org.uk/library/005/gn-irt/glossary.html) .

- ومما سبق يتضح صعوبة تعريف حقوق الإنسان تعريفاً محدداً لأن هناك من يرى أنها علم وأن أساس هذا العلم هو الكرامة الإنسانية، ومنهم من يرى بأنها حقوق وضعية كاملة الأركان، ومنهم من يرى أنها تختلف عن الحقوق الوضعية في عدم اشتراط توافر الحماية القانونية، ومنهم من يرى أنها تنظيم اجتماعي وسياسي وقانوني، وهذا يعني أن هناك اختلافاً وتبايناً بين وجهات النظر حول تعريف حقوق الإنسان.

- **وتتبنى الباحثة تعريف مركز حقوق الإنسان** والذي يعرفها بأنها: "تلك المعايير الأساسية التي لا يستطيع الناس بدونها العيش بكرامه، وانتهاك تلك الحقوق عبارة عن التعامل مع الإنسان على أنه غير إنسان، والدفاع عنها هو مطلب أو حاجة للكرامة الإنسانية لجميع الناس".

(www.aworldconnected.com/subcategory.php/80.html)

دورالديانات السماوية في التصديق على حقوق الإنسان:

التعاليم الدينية كمصدرلحقوق الإنسان:

لا شك أن المصادر النابعة من الأديان السماوية ينظر إليها بوصفها هي التي وضعت الأساس الفكري والنظري لحقوق الإنسان، وهي (اليهودية، المسيحية، الإسلام) وجميعها تؤكد على وجوب احترام حقوق الإنسان دون تفرقة بين الأفراد لأي اعتبارٍ كان، وقد نص على ما جاء في هذه الأديان السماوية؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م، بشأن عدم جواز التمييز في المعاملة بين الأفراد لأسباب متعلقة بالجنس أو الأصل الوطني أو العرقي أو الانتماء السياسي.

وإذا أخذنا وجهة نظر الإسلام أو موقفه، كمثال لموقف الأديان السماوية، فيما يتعلق بالتوكيد على وجوب احترام حقوق الإنسان وإقرار الضمانات اللازمة لكفالة التمتع بها، فإننا ننتهي إلى القول بأن هذا الموقف قد تحدد – إجمالاً – من خلال النظر إلى هذه الحقوق من جوانب رئيسية ثلاثة، هي:

الجانب الأول : هو ما يتعلق بالنظر إلى الإنسان بصفته فرداً تعترف له الشريعة الإسلامية بمجموعة الحقوق والحريات، التي لا غنى له عنها، والتي يتعين الإقرار له بها استناداً إلى هذه الصفة.

والجانب الثاني : ويتمثل في نظرة الشريعة الإسلامية إلى ما ينبغي أن يتمتع به الإنسان من حيث علاقته بالدولة أو الجماعة السياسية التي يعيش في كنفها من حقوقٍ وحريات.

والجانب الثالث: فيتعلق بالحماية الخاصة التي كفلها الإسلام لبعض الأفراد والجماعات استناداً إلى بعض الاعتبارات الخاصة **(الرشيدي وحسين، 2002 :ص ص 37 – 38).**

وقد برزت حقوق الإنسان إلى الوجود بظهور الإسلام قبل أربعة عشر قرناً من الزمان، و أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أول وثيقة لحقوق الإنسان في التاريخ في حجة الوداع، بينما نجد أن أقدم وثيقة بشرية لحقوق الإنسان كانت في القرن الثالث عشر الميلادي (1215م)؛ فلقد كان الإسلام سباقاً على كافة المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية في تناوله لحقوق الإنسان وتأصيل تلك الحقوق منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، وأن ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية اللاحقة ومن قبلها ميثاق هيئة الأمم المتحدة ما هو إلا ترديد لبعض ما تضمنته الشريعة الإسلامية الغراء **(الحقيل، 2000: ص. 87).**

كما أن الشريعة الإسلامية هي أول من قرر مبادئ حقوق الإنسان بشكلٍ شامل ومتكامل، وحقوق الإنسان في الإسلام من خلال القرآن والسنة تمتاز بمفاهيم واسعة في جميع مجالات الحياة بما في ذلك السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك فإن الإسلام قد كرّم الإنسان من حيث كونه إنساناً، وبناءً على ذلك فقد ظهرت عدد من المبادرات والمواثيق والإعلانات التي عملت على الحفاظ على لوائح حقوق الإنسان في الإسلام ومنها:

1. إعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام الصادر عن رابطة العالم الإسلامي عام 1979.

2. البيان الإسلامي العالمي الصادر عن المجلس الأوربي في لندن عام 1980.
3. البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام الذي قدم إلى مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الطائف يناير 1989.
4. مشروع وثيقة وإعلان حقوق الإنسان في الإسلام الذي قدم إلى المؤتمر الخامس لحقوق الإنسان في طهران في ديسمبر عام 1989.
5. إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام 1990.
6. إعلان روما حول حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن ندوة حقوق الإنسان في الإسلام 25 – 27 فبراير 2000.

وقد وضعت هذه المبادرات والمواثيق والإعلانات تصوراً كاملاً لحقوق الإنسان في الإسلام إنطلاقاً من المصدرين الأساسيين للتشريع الإسلامي ومن أهم هذه الحقوق التي تناولتها تلك المبادرات والمواثيق والإعلانات هي :

1. **حق الحياة:** حياة الإنسان مقدسة لا يجوز لأحدٍ أن يعتدي عليها، ولا تسلب هذه القدسية إلا بسلطان الشريعة وبالإجراءات التي تقرها.
2. **حق الحرية:** حرية الإنسان مقدسة كحياته، وهي الصفة الطبيعية الأولى التي يولد بها الإنسان، ولا يجوز لشعبٍ أن يعتدي على حرية شعبٍ آخر.
3. **حق المساواة:** الناس جميعاً سواسية أمام الشريعة، ومتساوون في القيمة الإنسانية.
4. **حق العدالة:** من حق كل فردٍ أن يتحاكم إلى الشريعة، ومن حقه أن يدفع عن نفسه ما يلحقه من ظلمٍ ولا يجوز مصادرة حق الفرد في الدفاع عن نفسه تحت أي مسوغ.
5. **حق التعليم:** التعليم حق من حقوق كل فردٍ؛ حيث إن من وظائفه الأساسية تسليح المواطنين بالمعرفة وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها في صنع قراراتهم**(عفيفي، 1987: ص ص 217 – 255).**

وغيرها من الحقوق كحق الفرد في محاكمة عادلة، وحق الحماية من تعسف السلطة، وحق الحماية من التعذيب، وحق الفرد في حماية عرضه وسمعته، وحق اللجوء، وحقوق الأقليات، وحقوق المشاركة في الحياة العامة، وحق حرية التفكير والاعتقاد والتعبير، وغيرها من الحقوق الاقتصادية؛ كحق حماية الملكية، وحق العامل وواجبه، وحق الفرد في كفايته من مقومات الحياة، وحق بناء الأسرة، وحقوق الزوجة، وحق التربية، وحق الفرد في حماية خصوصياته، وحق حرية الارتحال والإقامة، وغيرها من الحقوق التي شرعها الإسلام في شمولٍ وعمقٍ، وأحاطها بضمانات كافية لحمايتها، وصاغ مجتمعه على أصول ومبادئ تمكن لهذه الحقوق وتدعمها**(موسى، 2002: ص.5).**

كما يمتاز الإسلام بأنه اشتمل على أقدم وأشمل وأدق فكرة عن حقوق الإنسان نظرياً وتطبيقياً، فكراً وعملاً، وليست هذه الفكرة بشرية خاضعة للأهواء والمصالح أو نابعة من المعاناة والأخطاء التاريخية، ولكنها شريعة يُتعبد بها نزل بها وحيٌ، وجاء بها رسول، تطبيقها يدخل الجنة ويقرب من الله، وتعطيلها معصية تدخل النار؛ وتثير غضب الله، مصدرها الله الذي خلق الخلق، وسخر لهم ما في الأرض جميعاً، وهو أدرى بهذه الحقوق وأحرص عليها **(عامر، 2006: ص. 16).**

الفكر الفلسفي – السياسي وقيم الثورات الكبرى كمصدر لحقوق الإنسان:

من بين المصادر ذات الصلة بتطور حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، المصدر المتمثل في نتاج الفكر الإنساني وإسهامات الفلاسفة والمفكرين السياسيين والثورات الإنسانية الكبرى، منذ نشأة المجتمعات السياسية المنظمة، وعلى مر العصور. أما فيما يتعلق بنتاج الفكر الإنساني وإسهامات الفلاسفة والمفكرين السياسيين، فيمكن القول إن الأدبيات ذات الصلة قد صنفت إلى مدارس رئيسية ثلاث، بحسب ما ورد في **(الرشيدي وحسين، 2002: ص ص38 - 41)** وهي:

1. **مدرسة القانون الطبيعي:** التي انطلقت من فكرة أساسية مؤداها أن أي إنسان يعيش في جماعة منظمة؛ إنما يلزمه التمتع بمجموعة الحقوق التي يستحيل عليه الحياة بدونها، وتوصف هذه الحقوق بأنها حقوق مصدرها القانون الطبيعي، الذي يُنظر إليه بوصفه المرجع الأعلى للحقوق والواجبات، ويعتبر فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي – هوبز ولوك وروسو – من أبرز المفكرين الذين أسهموا في إثراء فكر هذه المدرسة كمصدر لحقوق الإنسان، وبحسب آراء هؤلاء المفكرين، تقوم فكرة (الحقوق الطبيعية) على ركائز أربع، هي:

أولاً: أن الحقوق سابقة من حيث نشأتها على الوجود السياسي للجماعة (الدولة) تقضي بوجوب احترامها وعدم المساس بها.

ثانياً: أن أي تناقض يقوم بين سلطة الجماعة (الدولة) وبين حقوق الأفراد وحرياتهم، يتعين أن يتم حسمه لصالح هذه الأخيرة، باعتبار أن الغاية من وجود الجماعة السياسية (الدولة) إنما هي حماية هذه الحقوق وتلك الحريات.

وثالثاً: أن مبدأ الحرية يشكل قاعدة الوجود السياسي، وهو ما يعني أن سلطة الدولة مقيدة لصالح حقوق الأفراد وحرياتهم.

وبرغم إسهامات هذه المدرسة في بناء نظرية حقوق الإنسان، إلا أنه يؤخذ عليها نظرتها الجامدة لحقوق الإنسان، فالثابت أنه ليس هناك حقوق طبيعية أزلية مثبتة الصلة تماماً بوجود الإنسان – ككيان اجتماعي – في إطار الجماعة السياسية التي ينتمي إليها، وما يحيط بها من متغيرات تختلف – بالقطع – من جماعةٍ أخرى.

2. **مدرسة القانون الوضعي:** والتي شدد أنصارها على حتمية وضع الحقوق الأساسية للإنسان في قوالب قانونية مناسبة ومقبولة، وفي إطار هذه المدرسة القانونية، ظهرت أفكار مهمة أثرت مفاهيم حقوق الإنسان في الفكر السياسي الأوربي؛ ومن هذه الأفكار- على سبيل المثال – نظرية مونتسكيو عن " الفصل بين السلطات"، والتي استهدفت- بالأساس – الحد من تركز السلطة في يد الحاكم، ومنها أيضاً النظرية الديمقراطية، التي جعلت الفرد محور اهتمامها الرئيسي، وركزت على حماية حقوقه الشخصية. وقد أسهمت هذه المدرسة بدرجةٍ كبيرة في تشكيل الأساس الفكري الذي بنيت عليه عملية تقنين حقوق الإنسان على المستويين العالمي والإقليمي على

حدٍ سواء، وبالذات فيما يتعلق بتحديد مضمون هذه الحقوق ونطاق التمتع بها، أو من حيث تقرير الضمانات الكفيلة بحمايتها.

3. **المدرسة النفعية:** وينطلق أنصار هذه المدرسة من مقولة أساسية، مفادها أن الجماعة التي يعيش الفرد في كنفها، إنما هي أصل الحقوق التي يتمتع بها، وخلص هذا الفريق من الباحثين إلى القول بأنه يتعين على هذه الجماعة أن تحرص دوماً على تحقيق أكبر قدر من المنافع لأكبر عدد من الأفراد ، حتى ولو استلزم ذلك – استثناءً – التضحية بحقوق فرد معين أو أفراد معينين.

- أما فيما يتعلق بإسهامات الثورات الكبرى في مجال حقوق الإنسان، فحسبنا أن نشير – كمثال – إلى حالة الثورة الفرنسية، فالاهتمام الغربي بحقوق الإنسان بدأ – أساساً – بالأفكار التي جاءت بها الثورة الفرنسية عام 1789م، حيث ينسب إلى هذه الثورة أنها هي التي وضعت أول وثيقة مهمة عن حقوق الإنسان، أقرتها الجمعية التأسيسية – برلمان الثورة – وأصدرتها كوثيقة سياسية واجتماعية في 26أغسطس 1789م، ثم عمدت الثورة إلى تضمين الدستور الفرنسي الجديد الذي أصدرته مجمل الأفكار الواردة في الوثيقة المشار إليها، لتكتسب الحقوق والحريات صفة قانونية دستورية. وقد اعتمدت الوثيقة، فيما تضمنته من أفكار، على مصدرين رئيسيين، هما: آراء المفكر الفرنسي جان جاك روسو – أحد أبرز مفكري نظرية العقد الاجتماعي – من جهة، وإعلان (حقوق الاستقلال الأمريكي)، الصادر في يوليو 1776م، من جهةٍ أخرى. ومن المبادئ والحقوق التي تضمنتها وثيقة حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية ما يلي: " أن الناس يولدون ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق، وأن حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة، هي: الحرية، والملكية، والأمن، ومقاومة الطغيان، وأن القانون لا يحظر إلا الأعمال الضارة بالمجتمع، وأن السيادة للشعب، وأن القانون تعبير عن إرادته؛ ولكل مواطن حق الإسهام في وضعه؛ وأن لجميع المواطنين حقوقاً متساوية في كافة المناصب والوظائف العامة وفقاً لكفاياتهم، ولا تمييز بينهم إلا بفضائلهم ومواهبهم، وأنه لا عقاب إلا على الأعمال التي يقرر العقاب عليها قانون سابق على تاريخ ارتكابها، وأن كل متهم مفروض أنه بريء حتى تثبت إدانته؛ وأن لكل فرد حرية الرأي والعقيدة، ما لم تخل ممارستها بالنظام العام، وأن لكل مواطن حق الكلام والكتابة، دون إسراف في استعماله" . ومنذ ذلك الحين، أخذت هذه الأفكار الجديدة تنتشر في أوربا وعلى مستوى العالم حتى صار يُنظر إليها – عموماً – على أنها مصدر مهم من مصادر حقوق الإنسان في النظم القانونية الوضعية (**الرشيدي وحسين، 2002: ص ص41 - 43**).

الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية:

هناك العديد من الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية؛ التي أبرمت أو صدرت تباعاً، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان لها دور مهم في محاولة صياغة نظرية متكاملة لحقوق الإنسان، ولعل من أهم هذه الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات ما يلي:

1. **الاتفاقات والمواثيق الدولية ذات الطابع العام:** وتشمل ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن أحكاماً مهمة خاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948م)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966م)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966م).
2. **الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية ذات الطابع الخاص أو المنظمة لموضوعات بذاتها:** مثل " ما يتعلق بمكافحة التمييز العنصري، والاتفاقات التي تتعلق بجرائم إبادة الجنس البشري، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والاتفاقات التي تتعلق بحماية الأجانب واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، والاتفاقات التي تتعلق بحقوق العمال وحرياتهم، والاتفاقات التي تتعلق بحماية النساء والأطفال والأسرة، والاتفاقات التي تتعلق بالمحاربين والأسرى والمدنيين".
3. **على المستوى الدولي الإقليمي:** كالاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الآتية: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والصادرة عام 1950م؛ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1967م، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981م، ومشروع حقوق الإنسان والشعوب في الوطن العربي لعام 1986م، وإعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام عام 1990م، والميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية عام 1994م **(الرشيدي وحسين، 2002 : ص.48).**

التربية على حقوق الإنسان:

تضطلع المؤسسات التربوية بدور مهم في التربية على حقوق الإنسان، ويأتي على رأس هذه المؤسسات التربوية، الجامعات؛ فقد أورد البنك الدولي في تقريره" التعليم العالي: دروس التجارب "وجود علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين مؤسسات التعليم العالي **(Word Bank,1994)**.

ولأهمية التربية على حقوق الإنسان، خصَّصت كثير من المواثيق والمعاهدات بنوداً تتعلَّق بتعليم حقوق الإنسان، من هذه البنود المادة رقم (26 الفقرة 2) من الإعلان العالمي التي تنص على أنه: "يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن تُعزِّز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم لحفظ السلام" ، ومن هذه البنود أيضاً المادة رقم(29) من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة رقم (10) من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز(ضد المرأة، والمادة رقم (10) من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمادة رقم (7) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة رقم (7) من إعلان الدار البيضاء والحركة العربية لحقوق الإنسان مرصد مدربي حقوق الإنسان في العالم العربي، 2010م، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة خصَّصت العشر سنوات من(الفترة 1995م إلى 2004 م) عقداً للتعليم على حقوق الإنسان) **(باكراد، 2003 :ص. 24).** ولمكانة المؤسسات التعليمية في التربية على حقوق الإنسان، أهتمَّت كثير من دول العالم ومن ضمنها الدول العربية بالتربية على حقوق الإنسان، عن طريق الحكومات والمنظمات والمؤسسات المدنية.

نماذج ومداخل التربية على حقوق الإنسان:

يُمكن تعليم حقوق الإنسان من خلال تبني نموذج أو أكثر من النماذج التالية، كما وردت في **(موسى، 2009:ص. 38)** وهي:

1. نموذج القيم والوعي، الذي يركّز في تعليم حقوق الإنسان على نشر المعرفة الأساسية بالحقوق وتعزيز دمجها في القيم العامة للناس، ومن أمثلة هذا النموذج إعداد دروس تتعلَّق بحقوق الإنسان يتم تدريسها للطلبة بشكل منفصل أو ضمن مقررات أخرى، ومن الأمثلة عليه؛ حملات التوعية العامة والتغطيات الإعلامية والمناسبات الخاصة بحقوق الإنسان التي تحتفل بها الجمعيات المتخصصة أو غير المتخصصة.
2. نموذج المحاسبة على الأعمال، الذي يركِّز على السبل التي يكون فيها الجميع معنيون مباشرة بحماية حقوق الأفراد والمجموعات، ومن أمثلة هذا النموذج البرامج التدريبية للناشطين في حقوق الإنسان على أساليب مراقبة انتهاكات الحقوق.
3. نموذج التحول الاجتماعي، الذي يُركِّز فيه على تمكين الأفراد من معرفة انتهاكات حقوق الإنسان ومنع حصولها.

ولتعليم حقوق الإنسان ثلاثة طرق، يسميها المهتمون في هذا المجال بمداخل تعليم حقوق الإنسان، وهي:

1. المدخل الأول: تدريس حقوق الإنسان في مناهج مستقلة تُعنى بمفاهيمها ومهاراتها واتجاهاتها وكل ما يتعلَّق بها **(رمضان، 2002:ص. 56) و (موسى، 2009:ص. 48).**
2. المدخل الثاني: تضمين تدريس حقوق الإنسان في المناهج الدراسية دون إفرادها في مناهج مستقلة، بحيث يكون التضمين بأسلوب يراعي طبيعة هذه المناهج، فيدمج فيها ما يتناسب مع كل منهج **(إبراهيم، والحديني، 2011:ص. 33).**
3. المدخل الثالث: تدريس حقوق الإنسان من خلال الوحدات الدراسية التي تُعنى بمعالجة موضوعات تتضمَّن أبعاداً حقوقية بها **(رمضان، 2002:ص. 56) و (موسى، 2009:ص. 48).**

ويتَّجه **(باكراد، 2003: ص.23)** إلى تحديد ثلا ثة أساليب لتدريس حقوق الإنسان: **أولها:** الأسلوب المعرفي؛ الذي يعزز المعرفة بمفاهيم حقوق الإنسان، وهو مهم لأن التجارب والأبحاث دلَّت على نقص في معارف المعلِّمين والطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان، **والأسلوب الثاني:** هو التطبيقي؛ الذي يشتمل على أساليب واستراتيجيات عملية تضمن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، **الأسلوب الثالث:** هو التعليم عن بعد؛ من خلال عدد من الوسائل مثل المؤتمرات السمعية والمرئية وشبكة الاتصالات والبريد الإلكتروني. وحتى تنجح هذه الأساليب والاسترتيجيات في تحقيق الهدف من استخدامها، لابد أن تتيح للمعلِّمين والطلبة ممارسة حقوقهم داخل المدرسة والجامعة بصورة عملية من خلال العلاقات مع إدارة المدرسة والمعلِّمين والطلبة، ومن خلال إنشاء جماعات طلابية.

ويُشير المرصد العربي لمدربي حقوق الإنسان في العالم العربي (2010 م) إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد **عرَّفت تعليم حقوق الإنسان بأنه:**" عملية شاملة ومستمرة باستمرار الحياة، يتعلَّم من خلالها الفرد من كل شرائح

المجتمع احترام كرامة الآخرين ووسائل ومناهج هذا الاحترام "، وبشكل أدق، تم تعريف هذا المصطلح بأنه: جهود التدريب والنشر والإعلام الهادفة إلى إيجاد ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان عن طريق تقاسم المعرفة والمهارات وتشكيل السلوك من أجل تحقيق ما يلي:

1. تعزيز احترام الإنسان وتنمية الحريات الأساسية.
2. التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وإحساسها بالكرامة.
3. تعزيز التفاهم والتسامح والمساواة والصداقة بين جميع الأمم والسكان الأصليين والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللَّغوية.
4. تمكين كل الأفراد من المشاركة الفاعلة في مجتمع حر.
5. دفع نشاطات الأمم المتحدة إلى الأمام من أجل حفظ السلام.

وبشكل أكثر دقة، يُعرِّف(**الانتصار، 2008:ص. 107**)، تعليم حقوق الإنسان بأنه: تأسيس الحقوق كقيم على مستوى الوعي والوجدان والمشاعر، وعلى مستوى الممارسة والتطبيق، انطلاقاً من حجرة الدرس، ثم البيئة المدرسية، إلى أن يعم الفضاء المجتمعي خارج المدرسة ". ويقترح الانتصار عدداً من المواصفات التي يجب أن تتميَّز بها التربية على حقوق الإنسان، الصفة الأولى : أن تكون تربية ذات نزعة إنسانية تتَّجه إلى توعية الإنسان بحقوقه، ثانياً :أن تكون تربية تنويرية عقلانية تؤسس خطابها الإنساني على مفاهيم تنويرية كالذات والعقل والحرية والتسامح والكرامة والمساواة والديمقراطية، الصفة الثالثة: أن تكون تربية نقدية تتولى إعادة النظر في مختلف القيم والمبادئ والسلوكيات التي تنافي حقوق الإنسان أو تعوق ممارستها واحترامها، رابعاً: أن تتناسب مع التربية الحديثة التي تتضمَّن مبدأ انفتاح شخصية المتعلِّم على المحيط الذي يعيش فيه، خامساً:أن تكون تربية قيمية سلوكية تخاطب الإنسان ككائن يتخذ مواقف ويمارس سلوكات عملية وليس كمفكر فقط . ويخلص الانتصار إلى أن تعليم حقوق الإنسان على أسلوب تربوي يهدف إلى تأسيس نسق قيَمي سلوكي جديد، يقوم على إعمال العقل، وينحو إلى تحويل الأفكار والأعمال والمواقف التي يعرفها في محيط الإنسان وبيئته(**الانتصار، 2008:ص. 120**).

وإجمالاً، يُمكن النظر إلى تعليم حقوق الإنسان على أنه إطار عام تدخل ضمنه جميع الأساليب والوسائل والطرق التعليمية التي تؤدي إلى بناء الثقافة بحقوق الإنسان وتطوير المعارف والمهارات والوعي الخاص بها، وتنمية الشعور بأهميتها واحترامها والدفاع عنها، وبالتالي تكون التربية هي مقدمة المنطقية والواقعية لكل عمل يهدف إلى تنمية العنصر الإنساني وتعزيز قيمه وسلوكه، والمدخل الضروري لتنمية المجتمع، وهذا يستدعي تجاوز مجرد الاهتمام بحقوق الإنسان في المناسبات والاحتفالات المخصصة بأيام محددة، ليصبح الاهتمام بها يتم بشكل يومي مستمر هادف ومسؤول وعقلاني ومنظم.

كما أن اختيار المؤسسات التربوية كحاضن لتعليم الحقوق هو بمثابة استراتيجية جوهرية لابد من تبنِّيها من أجل تحقيق الهدف الشامل لحقوق الإنسان؛ أي أن تكون هذه الحقوق معرفة وثقافة وسلوكاً، مضمونةً سلامتها وتطبيقها وعدم التعدي عليها. والحقيقة أن تبني هذه الإستراتيجية هو ميزة للجانبين، للتربية ذاتها ولحقوق الإنسان.

وتشير (**عبد الكريم ، 2004:ص. 257**) إلى أن التربية على حقوق الإنسان تظهر أهميتها من خلال العلاقة بين تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية وبين احترام حقوق الإنسان.

كما يؤكِّد (**السكران، 2007: ص.89**) على العلاقة القوية بين مؤسسات التربية وقدرتها على ترسيخ قيم حقوق الإنسان وتطبيقها في الواقع ، وأن أهمية تعليم حقوق الإنسان تنبع من اعتبارها معياراً عالمياً، وأن التربية عليها فيه ضمان لتأسيس مبادئ العدالة والسلام ولتنمية الأفراد والمجتمعات تنمية متكاملة . ويؤكِّد (**زارع، 2009: ص.63)** على أن التربية على حقوق الإنسان تؤدي إلى وعي الطلبة بها وهو شرط لايمكن الاستغناء عنه، وبالتالي يؤدي إلى ضمانات كثيرة منها : الدفاع الذاتي عن الحقوق، والحصانة الجماعية ضد انتهاكها، وتعزيز التفاهم الدولي، والابتعاد عن العنف، وتعزيز اتساع واحترام الكرامة الإنسانية، وبناء شخصيات الطلبة وتوجيه سلوكهم بشكل يضمن احترامهم للآخرين.

منهجية البحث والنتائج

منهج الدراسة وأدواتها:

للإجابة عن أسئلة الدراسة ولتحقيق أهدافها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للوصول إلى نتائج تتعلَّق بتحديد درجة توافر حقوق الإنسان في المتطلبات العامة للجامعات اليمنية، ثم الوصول إلى تصوُّر مقترح لتضمين الحقوق وتدريسها في المرحلة الجامعية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة عدداً من الأدوات البحثية الكمية والكيفية. ولتحديد درجة توافر حقوق الإنسان في المتطلبات العامة للمناهج الجامعية تم استخدام تحليل المحتوى والتعبير عنها كيفياً وكمياً، وتحديد الحقوق التي ينبغي تعليمها لطلبة المرحلة الجامعية، وللحكم على التصوُّر المقترح لتضمينها وتدريسها تم عرض التصور على مجموعة من المحكمين واستخراج الصدق الظاهري للتصور المقترح.

إجراءات الدراسة ونتائجها:

سيتم عرض النتائج بحسب الأهداف، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

نتيجة الهدف االأول: والذي نص على: ""تحليل مقررات المتطلبات العامة في الجامعات اليمنية لمعرفة إحتوائها على مفردات حقوق الإنسان (درجة توافرها، وجود ما يخالفها)".

ولتحديد درجة توافر قائمة حقوق الإنسان في محتويات مناهج الجامعات اليمنية، تم القيام بالإجراءات البحثية التالية:

1. حصر جميع مقررات المتطلبات العامة الجامعية، وكان السبب في تحديد هذه المقررات بالتحليل لأنها هي المقررات التي يقوم بدراستها جميع الطلبة في الجامعات اليمنية بغض النظر عن الكليات والأقسام الأكاديمية التي ينتمون إليها دراسياً، ولأنها هي المقررات التي يُمكن أن تحتوي على موضوعات عن حقوق الإنسان، بعكس

المقررات ذات الطبيعة المتخصصة في البرامج الأكاديمية في المرحلة الجامعية، وتشمل: (الثقافة الإسلامية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الحاسوب).

2. تحديد المراجع والكتب المقررة في هذه المقررات الدراسية العامة باعتماد توصيف هذه المقررات المعتمدة في العام الدراسي 2020-2021.
3. إعداد نماذج التحليل الكيفي والكمي لمحتويات المتطلبات الدراسية العامة.
4. تحكيم نموذج التحليل وتجربته للتأكُّد من صدقه وثباته وقد تم تجربته على تحليل (10) كتب من مقررات أخرى غير داخلة ضمن مقررات المتطلبات العامة، من قِبل (3) محلِّلين، والذين توصلوا إلى نفس النتيجة مما دلَّ على ثبات نموذج التحليل.
5. تحليل محتويات المقررات الدراسية عن طريق 3 محلِّلين مساعدين تم تدريبهم على عمليات التحليل، وقد تم اعتماد المفهوم الذي تُعبر عنه الجملة الكاملة وحدةً للتحليل.
6. اعتماد معيار موحَّد لإعطاء حكم على درجة توافر المناهج على حقوق الإنسان، هذا المعيار يتكوَّن من أربعة مستويات هي:

أ- توافر كبير: عندما يتم الحديث عن الحق بشكل مباشر (أي أن يتم الحديث عن الحق صراحة) ويتم التطرق إلى الجوانب المهمة في الحق (مثل مفهوم الحق، وأحقية الإنسان في الحصول عليه، والأدلة عليه وبعض الأمثلة على تطبيقاته)، وعندما يأتي الحق في المنهج في هيئة عنوان مستقل أو عنوان فرعي.

ب- توافر قليل: عندما يتم الحديث عن الحق بشكل مباشر، ولكن ليس بشكل شامل، كأن تأتي الإشارة إليه في هيئة جملة أو جمل ضمنية لا تحتوي على مفهوم الحق وأدلته وأمثلته، وإنما تكتفي بذكر أحقية الإنسان للحق أو ذكر الحق صراحةً في جملة أو أكثر، مثلاً (أن يُقال إن ممارسة المعتقد والدين والعبادة حق مشروع للإنسان).

ج- توافر ضعيف: عندما يتم الحديث عن عبارات متشابهة لعبارات الحق لكن بدون التصريح بأنه حق، أي بشكل غير مباشر وفي هيئة عنوان مستقل أو عنوان فرعي، مثلاً عندما يتم الحديث عن التعليم وأهميته وأساليبه ودور الدولة في توفيره، ويكون ذلك في هيئة عنوان مستقل أو فرعي، دون التطرق صراحةً إلى أن التعليم حق مشروع للإنسان.

د- توافر متدنٍ جدا: عندما يتم إيراد عبارات تحتوي على اسم الحق مثلاً: ممارسة العبادة(بدون التصريح إلى أنه حق) أي بدون ذكر أن ممارسة العبادة حق مشروع للإنسان (ويكون ذلك في هيئة جملة أو جمل ضمنية، فمثلاً: عند الحديث عن موضوع معين، وفي أثناء الحديث تأتي في جملة أو أكثر عن ممارسة العبادة وواجب الدولة في توفير دور العبادة أو المساجد. فإن هذا يُعتبر إشارة غير مباشرة عن حق ممارسة العبادة، وهذه الإشارة قد لا يفهم منها القارئ أنها تنص على ممارسة حق العبادة، ويُمكن أن يُطلق على هذا المستوى بالمنعدم أيضاً.

واتضح بعد التحليل فيما يخص درجة توافر حقوق الإنسان في المقررات الجامعية العامة ما يلي:

أولاً: تأييد أو معارضة مناهج المتطلبات الجامعية العامة في الجامعات اليمنية لحقوق الإنسان: يتَّضح أن مناهج المتطلبات الجامعية العامة في الجامعات اليمنية لا يوجد فيها ما يعارض حقوق الإنسان، فقد كانت كل النصوص الواردة في هذه المناهج سواء كانت في شكل جمل فرعية أو جمل ضمنية، مؤيدةً للحقوق.

ثانياً: درجة توافر حقوق الإنسان في مناهج المتطلبات الجامعية العامة للجامعات اليمنية يتَّضح أمران: الأول أن درجة ورود الحقوق في المتطلبات الدراسية العامة وكيفية ورودها لا يكفي للبناء المعرفي عن الحقوق.

الثاني: أن ورودها لم يكن بشكل متناسق على مستوى المقررات الدراسية بحيث يوفِّر الترابط المعرفي للحقوق والتناسق في الحديث عنها، وهذا يعني سيطرة الورود غير المباشر للحقوق في المناهج، وبالتالي فإن درجة تغطية الحقوق في مناهج مقررات المتطلبات العامة ضعيف.

ثالثاً: إسهام المقررات الدراسية العامة في تغطية حقوق الإنسان: اتضح أن أكثر المقررات إسهاماً في تناول حقوق الإنسان هو مقرر الثقافة الإسلامية، فقد وردت فيه الحقوق بشكل مباشر وبشكل غير مباشر. وكان أغلب ورود الحقوق في هذا المقرر بشكل عناوين فرعية وجمل ضمنية، أما بقية المقررات فكان إسهامها يتراوح ما بين الضعيف جداً والمنعدم.

وسنورد تكرار ورود الحقوق المؤيد وتكرار الورود المعارض في الجدول التالي:

جدول(1) تكرار ورود الحقوق المؤيد وتكرار الورود المعارض في المتطلبات العامة للجامعات اليمنية

الحق	تكرار الورود المؤيد	تكرار الورود المعارض
	العدد	العدد
حق المعتقد والدين وممارسة العبادة.	50	0
حق الحياة وحفظ النفس والعيش في أمان.	58	0
حق المساواة والعدالة.	42	0
حق الكرامة الإنسانية والخصوصية الشخصية.	76	0
حق الحرية (ضد العبودية).	18	0
حق العمل.	11	0
حق التمتع بالمواطنة والجنسية.	2	0
حق التكافل والضمان الاجتماعي.	55	0
حق التملُّك (الملكية).	35	0
حق الزواج وتكوين أسرة.	8	0
حق التنقل والسفر.	3	0
حق الرعاية الصحية.	1	0
حق العيش في بيئة نظيفة من التلوث البيئي.	5	0
حق العيش في بيئة نظيفة من المفاسد الأخلاقية.	3	0
حق حماية الحقوق الفكرية.	2	0
حق التربية والتعليم.	10	0
حق التمتع بالأهلية الشخصية والقانونية.	1	0
حق المقاضاة والمحاكمة العادلة.	25	0

حق المشاركة السياسية والحرية في التعبير عن الرأي.	5	0
حق ولي الأمر.	2	0
حقوق الجار.	6	0
حقوق الأهل والأقارب.	18	0
حقوق الميت.	4	0
حقوق أسرى الحرب.	1	0
حقوق الطفولة والأمومة.	33	0
حقوق الأبناء.	18	0
حقوق الوالدين.	20	0
حقوق الزوجية.	40	0
حقوق كبار السن.	6	0
حقوق المرأة.	2	0
حقوق غير المسلمين.	4	0
حقوق اليتيم.	8	0
حقوق الخدم.	6	0
المجموع	578	0

من الجدول رقم (1) يتَّضح أن المتطلبات الجامعية العامة في الجامعات اليمنية لا يوجد فيها ما يعارض حقوق الإنسان، فقد كانت كل النصوص الواردة في هذه المقررات سواء كانت في شكل جمل فرعية أو جمل ضمنية، مؤيدةً للحقوق، كما يتضح في الجدول ترتيب هذه الحقوق بحسب التكرارات.

وفي الجدول رقم (2) سيتم تحديد درجة إسهام المقررات الدراسية في تغطية حقوق الإنسان:

جدول (2) متطلبات الجامعات اليمنية وكيفية ورود الحقوق فيها

المقرر	كيفية ونوع ورود الحقوق في المتطلبات الجامعية						المجموع
	تأييد مباشر			تأييد غير مباشر			
	موضوع مستقل	موضوع فرعي	جمل ضمنية	موضوع مستقل	موضوع فرعي	جمل ضمنية	
الثقافة الإسلامية		(%31)38	(%24)35		(%2)3	(%43)52	(%100)123
الحاسوب				(%11)1	(%11)1	(%78) 7	(%100)9
اللغة العربية						(%100) 93	(%100) 93
اللغة الانجليزية							

يتَّضح من الجدول (2) ما يلي:

- أن أكثر المقررات إسهاماً في تناول حقوق الإنسان هو مقرر الثقافة الإسلامية، فقد وردت فيه الحقوق (123) مرَّة؛ منها (68) مرَّة بشكل مباشر و (55) مرَّة بشكل غير مباشر . وكان أغلب ورود الحقوق في هذا المقرر بشكل عناوين فرعية وجمل ضمنية. يليه مقرر اللغة العربية بجمل ضمنية.
- أما بقية المقررات فكان إسهامها يتراوح ما بين الضعيف جداً والمنعدم.

الهدف الثاني: والذي نص على: " وضع قائمة مقترحة للحقوق الواجب إدماجها ضمن مقرر حقوق الإنسان في برامج التعليم العالي في الجامعات اليمنية".

ولتحقيق هذا الهدف تم تحكيم الخبراء للقائمة المقترحة لحقوق الإنسان التي ينبغي التربية عليها في التعليم الجامعي، واتضح من خلال استجابة المختصين للأسئلة المفتوحة لقائمة حقوق الإنسان ما يلي:

1. مناسبة وأهمية جميع الحقوق المقترحة.
2. اقترح المحكِّمون دمج بعض الحقوق المتشابهة وجعلها في حق واحد، وذلك كما يلي:

- دمج"حق ممارسة الدين والمعتقد" و "حق ممارسة العبادة" ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق ممارسة الدين والمعتقد والعبادة".
- دمج "حق الحياة " و "حق حفظ النفس " و "حق الدفاع عن النفس "، لتصبح حقاً واحداً باسم "حق الحياة وحفظ النفس والعيش في أمان"، وأن يتم الحديث عن حق الدفاع عن النفس ضمن حق حفظ النفس، لأن حفظ النفس يشتمل على الدفاع عن النفس.
- دمج "حق المساواة " و" حق العدالة " ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق المساواة والعدالة".
- دمج "حق الكرامة الإنسانية" و "حق الخصوصية الشخصية" ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق الكرامة الإنسانية والخصوصية الشخصية".
- دمج "حق التكافل الاجتماعي " و "حق الضمان الاجتماعي " ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق التكافل والضمان الاجتماعي".
- دمج "حق المواطنة " و "حق التمتع بالجنسية " ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق التمتع بالمواطنة والجنسية".
- دمج"حق الزواج " و"حق تكوين أسرة " ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق الزواج وتكوين أسرة".
- دمج "حق الزوج" و "حق الزوجة" ليصبحا حقاً واحداً باسم "حقوق الزوجية".
- دمج "حق الحرية في التعبير عن الرأي " و "حق المشاركة السياسية" ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق المشاركة السياسية والحرية في التعبير عن الرأي".
- دمج "حق تقلد الوظائف العامة " و "حق المشاركة في إدارة شؤون البلد" ليصبحا حقاً واحداً باسم "حق المشاركة في إدارة شؤون البلد والعدالة في تقلد الوظائف العامة".
- دمج "حق الأمومة" و"حق الطفولة" في حق واحد باسم "حقوق الأمومة والطفولة".

3. اقترح المحكِّمون إضافة الحقوق التالية في قائمة الحقوق (بشرط أن يتم بيان أن هذه الحقوق هي حقوق إضافية لأشخاص معينين تُضاف إلى الحقوق العامة المكفولة لهم: (حق الأهل والأقارب، وحقوق كبار السن، وحقوق الخدم، وحق ولي الأمر، وحقوق الجار، وحقوق اليتيم، وحقوق المرأة، وحقوق الأبناء).
4. يرى المحكِّمون إفراد غير المسلمين بحقوق خاصة بهم، بشرط إيضاح أن الحقوق العامة الأخرى تنطبق عليهم.

وبعد الإنتهاء من الإجراءات الخاصة بتحديد قائمة حقوق الإنسان التي ينبغي التربية عليها في التعليم الجامعي، تم التوصُّل إلى عدد من الحقوق تندرج تحت قسمين هما:

أولاً :الحقوق المشتركة: وهي التي يشترك بها كل الأفراد بغض النظر عن جنسهم وسنِّهم ودينهم ووضعهم الاجتماعي، **وهذه الحقوق المشتركة تنقسم إلى:**

أ- حقوق أساسية: حق المعتقد والدين وممارسة العبادة، وحق الحياة وحفظ النفس والعيش في أمان، وحق المساواة والعدالة، وحق الكرامة الإنسانية والخصوصية الشخصية، وحق الحرية.

ب- حقوق ثقافية واجتماعية ومدنية: حق العمل، وحق التَّمتع بالمواطنة والجنسية، وحق التكافل والضمان الاجتماعي، وحق التملُّك (الملكية)، وحق الزواج وتكوين أسرة، وحق التَّنقل والسفر، وحق الرعاية الصحية، وحق العيش في بيئة نظيفة من التلوث البيئي، وحق العيش في بيئة نظيفة من المفاسد الأخلاقية، وحق حماية الحقوق الفكرية.

ج- حقوق تربوية وتعليمية: حق التربية والتعليم.

د- حقوق قانونية: حق التَّمتع بالأهلية الشخصية والقانونية، وحق المقاضاة والمحاكمة العادلة.

هـ- حقوق سياسية: حق المشاركة السياسية والحرية في التعبير عن الرأي، وحق المشاركة في إدارة شؤون البلد والعدالة في تقلد الوظائف العامة.

ثانياً : الحقوق الخاصة: هي حقوق استوجبتها خصوصية معينة أو وضع أو اعتبار معين، كالقرابة والمسكن والدين، وهي حقوق تُضاف إلى الحقوق المشتركة، وهذه الحقوق هي: حق ولي الأمر، وحقوق الجار، وحقوق الأهل والأقارب، وحقوق الميت، وحقوق أسرى الحرب، وحقوق الطفولة والأمومة، وحقوق الأبناء، وحقوق الوالدين،

وحقوق الزوجية، وحقوق كبار السن، وحقوق المرأة، وحقوق غير المسلمين، وحقوق اليتيم، وحقوق الخدم، وحقوق المعارف والأصدقاء.

نتيجة الهدف الثالث: والذي ينص على:" وضع تصور مقترح لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان وتدريسها في المرحلة الجامعية (محتوى وطرق تدريس وأساليب وأنشطة صفية والكترونية) لتعليم مفاهيم حقوق الإنسان لطلبة المرحلة الجامعية؟

ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد الإجراءات التالية:

للتوصُّل إلى تصوُّر لتضمين حقوق الإنسان وتدريسها ودمج تقنية المعلومات في تعلُّمها في مرحلة التعليم الجامعي (البكالوريوس – الليسانس)، اعتمدت الدراسة إجرائين رئيسيين: أولهما: إعداد التصور في صورته الأولية، حيث

اقترحت الدراسة الحالية تصوُّراً لتدريس حقوق الإنسان، تناول أربع مجالات هي:

(المعرفة التي يجب أن يتعلَّمها الطلبة، وكيفية تدريسها من حيث الاستقلالية في مقرر خاص أو الدمج مع مقررات أخرى، والوقت الذي يجب أن تُدرس فيه هذه المعرفة، وأساليب التعلُّم والتدريس)، وهذه الجوانب الأربعة تُشكِّل المرحلة التأسيسية لتطوير ثقافة شاملة بحقوق الإنسان، إذ أنها تُشكِّل البنية المعرفية اللازمة التي توفر المنطلقات والأسس السليمة للتطبيق، فأي تطبيق يبدأ أوَّلاً بمعرفة حقيقية سليمة وشاملة، وغياب هذه المعرفة يعني تعثُّر التطبيق أو فشله. وقد ركَّزت الدراسة الحالية في تقديم تصوُّر لتعلُّم حقوق الإنسان على تخصيص منهج مستقل لتدريسها، وهذا المُقترح هو أحد ثلاثة مداخل يتحدث عنها التربويون، وهي إما تدريس الحقوق في منهاج مستقل، أو تدريسها مندمجة في المناهج الأخرى، أو تدريسها من خلال وحدات تُعنى بالحقوق ولكن ضمن مقررات دراسية أخرى.

وترى الباحثة أن إفراد حقوق الإنسان في منهج مستقل يُعزِّز من العمق المعرفي ومن عدم التداخل في الموضوعات بين المقررات الدراسية، وبالتالي عزل اللَّبس الذي قد يُشوِّش على المعرفة المتعلِّقة بكلا المقررين. وإذا نجحت المؤسسة التعليمية(الجامعة أو الكلية) في (تأسيس معرفة نوعية بحقوق الإنسان) وهو المستوى الأول من مستويات تعليم حقوق الإنسان (وفي تطبيق هذه الحقوق داخل البيئة الجامعية) وهو المستوى الثاني (أسهمت بشكل جوهري في الانتقال إلى المستوى التربوي(الشامل) وهو المستوى الثالث الذي يشمل (الأسرة والوطن) .والنجاح في هذه المستويات الثلاث يُسهم في نجاح المستوى الرابع وهو المستوى(الثقافي المجتمعي).

وهذه الأبعاد، ما عدا البعد الأخير، يصعب تحقيقه في التعليم الجامعي ذو العمق التخصصي، فكل مقرر في الجامعة له أهدافه وله تخصصه الذي يخدمه، وبالتالي فإن دمج المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان مع أي مقرر سوف يُحدث لبساً وتشويشاً من جهة، ولن يكون الوقت كافياً لتدريس موضوعات المقررين بالعمق اللازم من جهة ثانية.

وتوصَّلت الدراسة إلى تحديد بعض الأساليب لدمج تقنية المعلومات في تدريس حقوق الإنسان وتعلُّمها، فتعليم حقوق الإنسان، مثله مثل غيره من المواضيع المهمة، يجب أن لا يكون بمعزل عن معطيات تقنية المعلومات، هذه التقنية التي تُمكِّن المتعلِّمين من الوصول للمعلومات والحصول عليها في أي وقت ومن أي مكان، وبالتالي فإنها تساعد على استمرارية تعلُّم حقوق الإنسان والإطلاع على الجديد فيها. وقد وفَّرت كثير من هيئات حقوق الإنسان العالمية والعربية، الكثير من المحتويات المعرفية الالكترونية على مواقعها بالإنترنت، كما وفَّرت كثيراً من التقارير المحلية والدولية العالمية، والمواثيق والعهود المتعلِّقة بحقوق الإنسان. ووفَّرت كثير من المواقع الالكترونية كتباً ومواد الكترونية تتعلَّق بحقوق الإنسان يُمكن للطالب الوصول إليها والاستفادة منها في نقاشاته الصَّفية والالكترونية التي يحدِّدها أستاذ المقرر. ودمج تقنية المعلومات في تعليم حقوق الإنسان لا يعني الاستغناء عن المحاضرة والنشاطات الصَّفية واللاصَّفية داخل المؤسسة التعليمية، بل يعني الاستفادة من معطيات تقنية المعلومات، ودمج هذه المعطيات في عمليات التعلُّم والتعليم التي تحدث داخل القاعة الدراسية وخارجها، وبالتالي تصبح الأدوات الالكترونية المستخدمة لجمع المعلومات عن حقوق الإنسان أو لمناقشة

المواضيع المتعلِّقة بها، مدمجة بشكل يُعزِّز من عمليات التعلُّم والتعليم لتحقيق الأهداف التي وُضعت لتعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في الجامعة.

ويتم استخدام وسائل وطرق تدريس صفية ولاصفية وأيضاً أنشطة تقوم على محورية الطالب في التعليم، ففاعلية تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي يكمن في درجة إقناع الطلبة بها، ودرجة ممارستهم لها في حياتهم اليومية داخل المؤسسة وخارجها، ولذا فإن الأساليب التدريسية المعتمدة على الشرح والتلقين قد لا تفيد كثيراً في إحداث هذه الفاعلية. ولالد من تبنِّي أساليب تدريسية تعتمد على محورية الطالب في التعليم، ودمج تقنية المعلومات في تعليم حقوق الإنسان، وهناك عدد من الإستراتيجيات التدريسية التي يمكن أن تساعد المعلِّمين على تعليم حقوق الإنسان، منها: التعلُّم التعاوني، والعصف الذهني، والمناظرة، ودراسة الحالة، والتمثيل وأداء الأدوار، والمسرحية، والتوقعات، والتمهيد، والتقرير، والرحلات الميدانية، والندوات، والمناقشة، والمحاضرة، والقصص، ولعب الأدوار، والقدوة.

ومن هنا توصَّلت الدراسة الحالية إلى أن الأساليب التدريسية المعتمدة على مركزية (محورية) الطالب في تعليم حقوق الإنسان هي الأفضل لسببين؛ السبب الأول: أن الطالب ينشط في تعلُّم الحقوق بدءاً بجمع المعلومات وقراءتها وتلخيصها ومناقشتها مع زملائه ومن خلال حلقات النقاش الالكترونية. والسبب الثاني: وهو مرتبط بالأول، فهذا النشاط من الطالب يساعده على الاقتناع بمبادئ حقوق الإنسان وبالتالي تزداد أهمتها وقيمتها في ذهنه فيسهل تطبيقها داخل الجامعة وخارجها.

الخاتمة:

وترى الباحثة أهمية إدماج حقوق الإنسان في التعليم العالي كونه يسهم في خلق ثقافة حقوقية تنعكس على ممارسات الطالب اليومية كفرد مؤثر في المجتمع على الصعيد الخاص أو العام. وترى أنه يتوجب على العاملين في مؤسسات التعليم العالي الأخذ ببعض العوامل الموجِّهة بالحسبان في تعليم هذا المقرر، كون أساليب تعلُّم وتدريس حقوق الإنسان، تُحدد بالأطر العامة التالية:

1. توفير كتاب عن الموضوعات المتعلِّقة بحقوق الإنسان (الجانب الفكري أو النظري، ومفاهيم حقوق الإنسان)، بحيث يكون هذا الكتاب هو المرجع الأساس الذي يوفر البنية المعرفية الأساسية لحقوق الإنسان.
2. مع توفير كتاب عن موضوعات حقوق الإنسان، تُتاح الفرصة للطلبة للرجوع إلى مراجع ومصادر أخرى، ومنها مصادر مطبوعة ومصادر إلكترونية يُمكن الحصول عليها من شبكة الإنترنت.
3. إعداد توصيف شامل للمقرر يشتمل على جدول زمني بالموضوعات التي سيتم تعلُّمها وتدريسها.
4. تحديد الموضوع الذي سيتم تناوله قبل موعده بأسبوع، والطلب من الطالب الرجوع إلى الكتاب المقرر والمراجع الإلكترونية والمطبوعة، وكتابة ملخص عن الموضوع، ثم يدوِّن الطالب ما يلي:
   - أهم الممارسات الاجتماعية الإيجابية المتعلِّقة بالموضوع (ممارسات توجد في المجتمع).
   - أهم الممارسات السلبية المتعلِّقة بالموضوع (ممارسات توجد في المجتمع تتعلَّق بالحق أو الموضوع الذي يتم دراسته).

- أهم المقترحات لتعزيز الممارسات الإيجابية ومعالجة الممارسات السلبية.
- توزيع الطلبة إلى مجموعات، بحيث يقوم كل طالب في المجموعة بعرض ما توصل إليه في الفقرة السابقة (أهم الممارسات الإيجابية والسلبية والمقترحات لتعزيز الممارسات الإيجابية ومعالجة الملاحظات السلبية). وكتابة ملخص بما توصَّلت إليه كل مجموعة.
- توسيع دائرة النقاش، بتطوير حلقة نقاش إلكترونية يتم فيها تحديد موضوع للمناقشة تتعلَّق بالموضوع الذي يتم معالجته في ذلك الأسبوع، ويُتاح للطلبة إبداء مناقشاتهم وآرائهم حول الموضوع في هذه الحلقة إلكترونياً.
- تصميم موقع الكتروني على الإنترنت خاص بالمقرر الدراسي يقوم فيه الطلبة بإدخال جميع المعلومات والمصادر الالكترونية التي تم الحصول عليها المتعلِّقة بحقوق الإنسان، وملخصات النقاشات الصَّفية، وجميع النقاشات الالكترونية في حلقة النقاش.

توصيات الدراسة:

تُوصي الدراسة بما يلي:

1. على الجامعات اليمنية إفراد حقوق الإنسان بمقرر مستقل، يدرس في السنة الثانية من الدراسة الجامعية بعد أن يكون الطالب قد تهيأ للدراسة الجامعية.
2. تعزيز هذا المقرر بالمحتويات اللازمة لبناء معرفة شاملة بحقوق الإنسان على الجانبين الفكري والمفهومي.
3. تتولى الجامعات تدريب أعضاء هيئة التدريس الذين سيقومون بتدريس مقرر حقوق الإنسان على الأساليب التدريسية الفاعلة التي تحقِّق الأهداف المعرفية والإداركية والتطبيقية لحقوق الإنسان.
4. تقوم الجامعات بعقد دورات تدريبيّة تمكّن المدرّسين من معرفة مضامين حقوق الإنسان وآليّاتها تُنظّم على نحو يسمح بالتأثير فيهم إيجابيّا، بحيث يعدّلون من سلوكهم في اتّجاه التطابق مع مبادئ حقوق الإنسان.
5. على الجامعات تنظيم الأنشطة الهادفة إلى دعم الجوانب التشريعية والقانونية والاجتماعية لصالح التربية على حقوق الإنسان.
6. على مؤسسات التعليم العالي وضع أطر تشريعيّة أو تفعيل ما هو قائم بهدف إشاعة ثقافة حقوق الإنسان من خلال الأنشطة الدراسيّة وكذلك الأنشطة الموازية لها.
7. تمكين مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة في إشراك المؤسسات التعليمية في مختلف الفعاليات الهادفة للتوعية بحقوق الإنسان وأهمية جعلها ثقافة وأسلوب حياة.

المقترحات:

إجراء دراسات تتعلَّق بالتربية على حقوق الإنسان في التعليم الجامعي، لم يتم تناولها في الدراسة الحالية؛ مثل البنية الجامعية، والأنظمة الجامعية، والنشاطات الطلابية وغيرها من جوانب البيئة الجامعية.

المراجع:

1) إبراهيم، هناء؛ والحديني، على (2011):*تعليم حقوق الإنسان*، عالم الكتب للنشر، القاهرة: مصر.
2) الانتصار، عبد المجيد (2008): التربية على حقوق الإنسان، *المجلة العربية لحقوق الإنسان*، ع (8)، ص ص 107-124.

الإنسان وبعض مهارات التعلُّم الجامعي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، *المؤتمر العلمي الثاني عن*

3) باكراد، سفيان(2003):*المناهج والأساليب الحديثة لتدريس حقوق الإنسان*، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض: السعودية..
4) البطاينة، رافع شفيق (2007): الإرهاب وحقوق الإنسان وأثرهما على التنمية، *مؤتمر" التنمية البشرية والأمن في عالم متغير"*، جامعة الطفيلة التقنية من 10-12/ 2007 م، الأردن.
5) جلاء، محمد؛ وعبد الرحمن، أمال (2006): *حقوق الإنسان في التراث الديني العربي والإسلامي*، دراسة مقارنة في ضوء المواثيق الدولية، عالم الكتب للنشر، القاهرة: مصر.
6) جميل، عبد الله عبد الخالق (2001): مشروع الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، *المؤتمر العلمي الثاني عن حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية*، جامعة عين شمس، القاهرة: مصر.

حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة.

7) الحقيل، سليمان عبد الرحمن (2000): *حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في المملكة العربية* السعودية، مطابع الحميضي، الرياض: السعودية.
8) درويش، زين العابدين (2007) : *علم النفس الاجتماعي" أسسه وتطبيقاته"*، مركز النشر للجامعة، القاهرة.
9) الرشيدي، أحمد (2006): حقوق الإنسان، *سلسلة مفاهيم" الأسس العلمية للمعرفة"*، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية (ICFS)، العدد (24)، السنة (الثانية) ديسمبر.
10) الرشيدي، أحمد وحسين، عدنان السيد (2002): *حقوق الإنسان في الوطن العربي*، ط (1) يوليو دار الفكر المعاصر، بيروت: لبنان.
11) رمضان، عمارة (2002): *التربية على حقوق الإنسان من خلال الكتب الدراسية بالمرحلة الأساسية في الوطن العربي*، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس.
12) زارع، أحمد زارع (2009): بناء برنامج موقفي مقترح في الجغرافيا لتنمية الوعي بمفاهيم حقوق
13) السكران، محمد (2007): *التربية وحقوق الإنسان، المؤتمر العلمي الحادي والعشرين*، جامعة طنطا، مصر.
14) عامر، طارق عبد الرؤوف محمد (2006): الديمقراطية وحقوق الإنسان، *مؤتمر الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان* من 10-12/7/2006، جامعة مؤتة ، الأردن.
15) عبد الكريم، نهى حامد (2004): تعليم حقوق الإنسان بالجامعات العربية وعلاقته بالتنمية البشرية للطلاب، *مجلة العلوم التربوية*، (عدد خاص)، معهد الدراسات التربوية جامعة القاهرة، 257- 304.

16) العشماوي، فوزية (2004): حقوق المرأة في الإسلام بين الحقيقة والإفتراء، *مؤتمر التسامح في الحضارة الإسلامية*، وزارة الأوقاف ، مصر.

17) عفيفي، محمد الصادق (1987): *المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان*، رابطة العالم الإسلامي مكة المكرمة، السعودية.

18) فوده، السيد عبد الحميد (2004): *حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

19) القرعان، سلطان ناصر (2004):*ثقافة حقوق الإنسان*، [الانترنت] متوافر على: (www.aworldconnected.com/subcategory.php/80.html).

20) موسى، أمير (2002): حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي، ط (2)، *سلسلة الثقافة القومية*، عدد (24)، يناير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

21) موسى، حسين حسن (2009): تصور مقترح لتضمين مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام في منهج التاريخ بالمرحلة الثانوية، *المؤتمر العلمي الثاني عن حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية*، جامعة عين شمس، القاهرة.

22) *ندوة التربية على حقوق الإنسان*، *المجلة العربية لحقوق الإنسان*، برنامج إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية، بيروت 25-1997/11/27 .

23) وطفة، علي أسعد (2002): *التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات.

World Bank. (1994). Higher Education: The lessons of Experience. Development in Practice series. World Bank: Washington, D.C.

التجارة الإلكترونية كظاهرة لمواكبة النشاط التجاري للتطور التكنولوجي

Electronic commerce as a phenomenon to keep pace with the commercial activity of technological development

د. سعيد سعودي

D.SAOUDI Said

أستاذ محاضر أ، جامعة عمار ثليجي الأغواط/الجزائر

University of Ammar Télidji, Laghouat /Algeria

E-mail: ssaoudi53@yahoo.com/sai.saoudi@lagh-univ.dz

الملخص

مع نهاية القرن العشرين ظهرت شبكة الانترنت كوسيلة للتواصل ومعها برزت التجارة إلكترونية، وفرضت نفسها كثورة جديدة للأنشطة التجارية لا تحدها حدود جغرافية ولا إقليمية ولا تخضع لسلطة القوانين الوطنية ولا تحتاج لوسائط إلا الوسيط الالكتروني عن طريق أجهزة الحواسب والألواح والهواتف الذكية المربوطة بشبكة الانترنت، وبذلك أصبح العالم ككل بمثابة سوق مفتوحة للجميع مستهلكين وموردين لعرض واقتناء ما يحتاجونه من سلع وخدمات بمعاملات إلكترونية سهلة وسريعة لا تقتض الحضور المادي ولا المتزامن لأطرافها.

وقطعت الدول المتقدمة أشواطا كبيرة في التعامل بالتجارة الالكترونية، ووفرت البيئة المناسبة لممارستها. وتسعى الدول النامية إلى التعامل بها واللحاق بالركب كحتمية يفرضها التطور التكنولوجي. وتعد التجارة الالكترونية مجالا خصبا للتكوين في الدراسات العليا لاسيما في مجال قانون الأعمال، نظرا لما تطرحه من الصعوبات وما تثيره من الإشكاليات تحتاج إلى دراسات وأبحاث لإيجاد حلول وتفسيرات لها في هذا العالم الافتراضي الذي لا تحده حدود.

الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية، العقود الالكترونية، المنتجات، الوسيط الالكتروني، الدراسات العليا .

Abstract

With the end of the twentieth century, the Internet appeared as a means of communication, and with it, electronic commerce emerged, and imposed itself as a new revolution for commercial activities that were not bounded by geographical or regional borders and not subject to the authority of national laws and did not need media except the electronic medium through computers, tablets and smart phones connected to the Internet, and thus became The world as a whole is an open market for all consumers and suppliers to offer and purchase the goods and services they need through easy and fast electronic transactions that do not require the physical or simultaneous presence of their parties.

Developed countries have made great strides in dealing with electronic commerce, and provided the appropriate environment for its practice. Developing countries seek to deal with it and catch up as an imperative imposed by technological development. E-commerce is a fertile field for training in graduate studies, especially in the field of business law, given the difficulties it poses and the problems it raises that require studies and research to find solutions and explanations for them in this virtual world that has no boundaries

Keywords: electronic commerce, electronic contracts, products, electronic mediator, postgraduate studies

مقدمـــة:

تعد التجارة ظاهرة حضارية هامة، ظاهرها تبادل المنافع من أجل إشباع الحاجيات والحصول على ضروريات الحياة التي يعجز الفرد عن تحقيقها بنفسه، وباطنها أنها حلقة أساسية من حلقات النشاط الاقتصادي، أثرت بشكل كبير على الملامح العامة للدول والمجتمعات في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وتطورت التجارة مع تطور الظاهرة القانونية والمجتمعية. فبعدما كانت بداية التجارة تتم قديما عن طريق المقايضة، والتي تعبر عن مبادلة سلعة بسلعة أخرى، لكن سرعان ما ظهرت عيوب المقايضة ولاسيما اختلاف السلع من حيث القيمة والأهمية والطلب لدى الجمهور، فبعض السلع يكثر عليها الطلب وأخرى قد لا تجد من يرغب بها. فتطورت أساليب ممارسة التجارة إلى إيجاد سلع ضرورية يحتاجها كل شخص لقضاء حاجياته، فأصبحت المبادلات التجارية تتم عن طريق الذهب والفضة بعد اكتشاف هذه المعادن النفيسة كبديل عن المقايضة، لتحل محلها العملات المعدنية بعد سكها، وبذلك زاد حجم المبادلات التجارية بشكل أكبر، وبدأت الوسائل المستخدمة في العمليات التجارية بالتنوع (عبدالله، 2011، ص 17 و18).

مع مرور الوقت أصبحت حتى النقود تعيق التعاملات التجارية ليتم في وقت لاحق التعامل بالأوراق التجارية تماشيا ودعامتي التجارة (السرعة والائتمان)، ومع التطور أصبحت الإعلانات التجارية تتم عن طريق الإذاعة والتليفزيون وتتم التعاقدات بشأنها بواسطة الهاتف والفاكس وغيرها من وصائل الاتصال. ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ظهرت شبكة الانترنت كوسيلة للتواصل، ومعها أصبحت التجارة عبر الخط La commerce en ligne، أو التجارة إلكترونية la commerce électronique، والتي حددت ماهيتها في أنها: "مجموعة المبادلات الرقمية الخاصة بأنشطة تجارية في إطار سيل لا ينقطع من المعلومات للتتم مبادلات تتعلق بالمنتجات والخدمات"(حجازي: 2006، ص 7). وفرضت التجارة الالكترونية نفسها بقوة في الوقت الحالي، وأحدثت فجوة كبيرة في عالم التجارة؛ إن لم نقل أحدث قطيعة كبرى على التعاملات التجارية بمفهومها التقليدي، لتصبح بمثابة ثورة جديدة للأنشطة التجارية لا تحدها حدود جغرافية ولا إقليمية ولا تخضع لسلطة القوانين الوطنية ولا تحتاج لوسائط إلا الوسيط الالكتروني عن طريق أجهزة الحواسب والألواح والهواتف الذكية المربوطة بشبكة الانترنت، وبذلك أصبح العالم ككل بمثابة سوق مفتوحة للجميع؛ باعة ومشترين؛ مستهلكين وموردين، لعرض واقتناء ما يحتاجونه من سلع وخدمات؛ بمعاملات إلكترونية سهلة وسريعة تتم في دقائق معدودة مهما كان حجمها ومهما بلغت قيمتها، ولا تتطلب لا الحضور المادي ولا المتزامن لأطرافها.

وعلى الصعيد الدولي، نجد الدول المتقدمة قد قطعت أشواطا كبيرة في التعامل بالتجارة الالكترونية كبديل عن التجارة التقليدية، إذ وفرت البيئة المناسبة لممارستها، وسنت القوانين التي تنظم أحكامها والهيئات التي تكفل مراقبتها وحماية المتعاملين بها. أما الدول النامية، فإنها تسعى جاهدة إلى التعامل بها واللحاق بالركب كحتمية يفرضها التطور التكنولوجي من جهة، وكضرورة لإنعاش اقتصادها وتحقيق تنميتها المنشودة من جهة أخرى، ونلاحظ أن الدول العربية سعت منذ وقت ليس ببعيد إلى تشجيع التعامل بالتجارة الالكترونية وتنظيم أحكامها لاسيما الدولة الجزائرية التي أصدرت مؤخرا القانون رقم 05/18 المؤرخ في 6 ماي 2018 والمنظم للتجارة الالكترونية (الجريدة الرسمية، العدد 28).

وعلى ما سبق تعد التجارة الالكترونية مجالا خصبا من برامج التكوين في الدراسات العليا لاسيما في مجال قانون الأعمال، نظرا لما تطرحه من الصعوبات وما تثيره من الإشكاليات تحتاج إلى دراسات وأبحاث بغية إيجاد حلول وتفسيرات لها باعتبارها ضرورة من ضرورات هذا العصر التكنولوجي وسمة من سمات هذا العالم الافتراضي الذي لا تحده حدود. ويثير هذا الموضوع الإشكالية التالية: **التجارة الالكترونية كمظهر من مظاهر التطور التكنولوجي في المجال التجاري من جهة، وكموضوع من برامج الدراسات العليا التي تحوي العديد العناصر التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل والدراسة من جهة أخرى.**

سلكنا لمعالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي من خلال وصف التجارة الالكترونية وما يرتبط بها من مصطلحات، وما قدم لها من مفاهيم وخصائص وما تثيره من إشكالات وصعوبات. وتناولنا الموضوع من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: مفهوم التجارة الالكترونية

المحور الثاني: أهم المواضيع التي تثيرها التجارية الالكترونية

المحور الأول: مفهوم التجارة الالكترونية

تمثل التجارة الالكترونية المولود الجديد للتطور التكنولوجي، وأحد نتائج استخدام الانترنت في المجال التجاري بصفة عامة وفي مجال الأعمال بصفة خاصة، إنها تجارة العصر والمستقبل، تجارة اختصرت الزمان وقربت المكان، فأصبح بفضلها العالم ككل بمثابة سوق واحدة مشتركة، قضت فيه على سلطان القوانين والحدود الجغرافية للدول (برهم: 2005، ص 9)، تجارة لا تنتظر من يتأخر عنها أو يتكاسل في التعامل بها، بل تجرفه معها بتيارها الجارف، بوسائل الاتصالات الحديثة التي جعلت المنافسة على أوجها، ولا مكان فيها للمتخلفين عنها (عبدالله، 2011، ص 11). وللإحاطة بمفهوم التجار الالكترونية فذلك يوجب علينا التطرق لتعريفها (أولا)، وخصائصها (ثانيا).

أولا: تعريف التجارة الالكترونية

تعريف التجارة الالكترونية لا يختلف كثيرا عن التعريف التقليدي للتجارة إلا بحسب ما تقتضيه وسيلة ممارستها، ففي 6 من ديسمبر 1996 وافقت لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي النموذجي (إنيسترال Unicitral) على نموذج لمشروع قانون موحد يتعلق بتنظيم التجارة الالكترونية، إلا أن هذا الأخير لم يقدم تعريفا للتجارة الالكترونية، إذ اكتفى بتعريف رسائل بيانات المعلومات الالكترونية، الذي به تتم المعاملات الالكترونية لاسيما التجارة الالكترونية بأنها: " المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة مثل تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الالكتروني أو التلكس أو النسخ البرقي"" (المادة 2 من قانون الانيسترال النموذجي).

أما التوجيه الأوربي رقم 27/97 المتعلق في حماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد؛ فقد اعتبر التجارة الالكترونية من العقود المبرمة عن بعد؛ حيث عرف هذه الأخيرة بأنها: "كل عقد يتعلق بالبضائع أو الخدمات أبرم بين مورد ومستهلك في نطاق نظام لبيع أو تقديم خدمات عن بعد، نظمه المورد الذي يستخدم لهذا العقد فقط تقنية أو أكثر للاتصال عن

بعد لإبرام العقد وتنفيذه" (المادة 2 من التوجيه الأوربي رقم 27/97)، ذات التوجيه في نفس المادة عرف تقنية الاتصال عن بعد بأنها: " كل وسيلة دون وجود مادي ولحظي للمورد والمستهلك، يمكن أن تستخدم لإبرام العقد بين طرفيه".

وتعرف منظمة التجارة العالمية OMC التجارة الالكترونية بأنها: "كل عمليات إنتاج وتسويق بيع وتوزيع المنتوجات والخدمات التي تتم بالاعتماد على شبكات الاتصالات باستخدام أساليب صممت خصيصا لذلك" (طرشي: 2018، ص 38). كما عرفها القانون لجزائري بأنها: "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني، عن طريق اتصالات الكترونية" (المادة 6 البند 1 من القانون رقم 05/18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية). وعلى ما سبقح فتعريف التجارة الالكترونية لا يختلف عن تعريف التجارة التقليدية إلا من حيث من حيث اعتماد الأولى على وسائل الاتصالات الحديثة في التبادل التجاري، وهي ذات النظرة لدى الفقهاء.

إذ حاول العديد من الفقهاء تعريف التجارة الالكترونية بالاستناد أيضا إلى الوسيط الالكتروني الذي تتم من خلاله، والذي له الدور الأكبر في نشأتها وانتشارها، إذ يعرفها الأستاذ Arnaud Defour باختصار بأنها: "جميع العمليات التجارية التي تتضمن وسيطا إلكترونيا من خلال شبكة الانترنت الدولية" (نقلا عن: أبو الهيجاء: 2011، ص40). أما الأستاذ خالد ممدوح إبراهيم فيعرف التجارة الالكترونية بأنها: "كافة الأنشطة التجارية للبضائع والخدمات التي تتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات وعبر شبكة الاتصال الدولية وباستخدام التبادل الالكتروني للبيانات لتنفيذ العمليات التجارية سواء تمت بين الأفراد أو بين الأفراد والهيئات" (إبراهيم: 2008، ص 8).

وعلى ما سبقّ؛ فالتجارة الالكترونية مفهوم جديد للتجارة يأخذ بعين الاعتبار وبصفة مباشرة تطور وسائل الاتصال وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى ضوء ذلك فالتجارة الالكترونية ما هي سوى ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية المنصوص عليها في القوانين التجارية؛ ولكن بطريقة جديدة باستعمال الوسائل الالكترونية، لاسيما: الإعلان عن السلع والخدمات التي يتم عرضها عبر الشبكة من خلال متاجر افتراضية أو محال بيع على الانترنت، تبادل المعلومات والتفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري من خلال الشبكة، عقد الصفقات وإبرام العقود الالكترونية، تسديد ودفع المستحقات المالية من خلال وسائل الدفع الالكترونية، عمليات توزيع وتسليم السلع وتقديم الخدمات والمعلومات ومتابعة الإجراءات عبر الانترنت (طرشي: 2018، ص 38).

ثانيا: خصائص التجارة الالكترونية

تتصف التجارة الالكترونية بجملة من الخصائص تتماشى وسمات هذا العصر، فإضافة إلى التيسير على جمهور المستهلكين، فهي الأسهل في التعامل، الأقدر على تلبية الرغبات والأقل في الإنفاق، كما أنها توفر الوقت وتقلل الجهد، وحتى أنها الأكثر وقاية وحماية للأفراد في ظل وجود الأزمات والأوبئة، إلا أن أهم ما يميز التجارة الالكترونية عن

التجارة التقليدية جملة من المميزات أعطت لها خصوصية تقتضي تطبيق أحكام خاصة بها، أهمها ما يلي:

1 ـ وجود وسيط الكتروني: ويقصد به الأجهزة الالكترونية المربوطة بشبكة الانترنت العالمية من كأجهزة الإعلام الآلي والهواتف والألواح والساعات الذكية ...، بحيث تستعمل هذه الوسائط الالكترونية من أجل التنفيذ والاستجابة

لمختلف التعاملات الالكترونية بين المتعاقدين في الوقت ذاته، بدءا بالحصول على الإعلانات وكل المعلومات المتعلقة بالمنتوجات المطلوبة مرورا بتبادل التعبير عن الإرادة وإبرام العقود الالكترونية وانتهاء بتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتق المتعاقدين؛ لاسيما طرق وكيفيات التسليم ودفع الثمن، وذلك بالرغم من المسافة التي تفصل بينهما (عبدالله، 2011، ص 17 و18).

2 ـ الطابع العالمي أو الدولي: التجارة الالكترونية لا تتقيد بالحدود المكانية للمدن ولا بالحدود الجغرافية للدول؛ فأي نشاط تجاري الكتروني يكون من خلال تقديم السلع الخدمات دون الحاجة إلى التنقل إلى مناطق جغرافية بعينها، فبمجرد إنشاء الموقع التجاري الالكتروني على الانترنت من قبل أي شخص أو شركة، فيمكنه بذلك الوصول إلى كل مستخدمي الانترنت عبر العالم كله، خاصة وأن شبكة الانترنت قد تم ربط جميع دول العالم بها تقريبا (خميخم: 2017/2016، ص 12)، وهذا الطابع الخاص للتجارة الالكترونية يطرح العديد من المسائل بشأن العقود المتعلقة بها كمسألة القانون الواجب التطبيق عليها وتحديد الاختصاص القضائي ولغة تحريرها وطرق استلام وتسلم السلع والأموال والأنظمة المصرفية الواجب مراعاتها ... (برهم: 2005، ص31).

3 ـ غياب المستندات الورقية: بالرغم من الأهمية الكبيرة للمستندات الورقية المتمثلة في حملها للمعلومات والتعليمات واستخدامها في التوثيق والتصديق، إلا أنه لا مجال لها في التجارة الالكترونية حيث استعاضت عنها هذه الأخيرة بالمستندات الالكترونية، إذ كافة الإجراءات والمراسلات بين الأطراف تتم إلكترونية باستغناء تام عن الورق، وهو ما يتفق الغرض من التجارة الالكترونية ومعادلة (صفر ورق)، وبالتالي يحل المستند الالكتروني محل المستند الورقي في التعاملات، ويصبح هو الوسيلة المتاحة بين الطرفين لبيان حقوقهم والتزاماتهم ودليل الإثبات فيما قد ينشأ من نزاعات بينهم (إبراهيم خالد: 2006، 42 و43).

4 ـ التجارة الالكترونية من عقود المسافة: فهي تجارة تتم عن بعد أو بين شخصين غائبين أو حاضرين حكما لا فعلا، وذلك ما ينتج عنه خاصة أخرى للتجارة الالكترونية وهي غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف المتعاقدة، حيث يكون في الغالب كل طرف في مكان مختلف عن مكان الطرف الثاني ويفصل بينهما بعد جغرافي، وقد يفصل بينهما أيضا اختلاف لغوي وآخر تشريعي (بوشنافة: 2018، ص 129). ففي التجارة الالكترونية لا يكون هناك مجلس للتعاقد بالمعنى التقليدي المعروف، وإنما يكون مجلس تعاقد افتراضي بلا جدران فقد يكون البعد بين المتعاقدين آلاف الأميال وقد يكون أحدهما من دولة والآخر من دولة أخرى وقد يكون بينهما فارق زماني أيضا (إبراهيم خالد: 2006، 42 و43).

والأكثر من ذلك أن الأطراف المتعاقدة لا يعرف بعضهم بعضا أي أن التعامل يتم دون الكشف عن الهوية الحقيقية للمتعاقدين ودون معرفة المعلومات الضرورية عنهم، بما في ذلك عناوينهم ومقار إقامتهم وأماكن اتصالاتهم، وحتى حالتهم إن كانوا موسرين أو مفلسين أو كانوا كاملي الأهلية أو ناقصيها، مع احتمال تعرض معلومات المتعاملين للإفشاء أو إساءة الاستخدام، وهو ما يثير عدة إشكاليات لاسيما الوقوع في شباك المحتالين والقراصنة والتعامل بالمنتجات المحظورة والممنوعة قانونا، وكذا انتهاك الخصوصية وسرية المعلومات، كل ذلك بسبب انعدام الأمن على شبكة الانترنت (إبراهيم: 2011، ص 66).

كما أن المتعاملين لا يتفاوضون وجها لوجه كما هو الحال عليه في الطرق التقليدية، وفي بعض العقود الالكترونية قد يغيب العنصر البشري كلية وهو ما يعرف بالوكيل الالكتروني، كما هو الحال في بعض البرامج التي تضعها بعض الشركات على أجهزتها؛ ومن خلالها يتم جرد المخزون وتوجيه الأوامر تلقائيا بالشراء والدفع عند انخفاض المخزون عند حد معين دون تدخل لأي عنصر بشري (عبد الله: 2011، ص 64 و65)، وهو ما دفع بعض الفقهاء إلى القول أن للتجارة الالكترونية تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة غياب التفاوض المباشر بين المتعاقدين، حيث يستطيع كل شخص الحصول على احتياجاته الضرورية من مأكل ولبس وغيرها بواسطة الانترنت عن بعد ودون حتى الخروج من منزله (إبراهيم خالد: 2006، 44).

5 ـ قلة التكاليف: وتظهر من عدة نواحي: إذ أن تكلفة إنشاء المتاجر الالكترونية لا تكاد تذكر مقارنة وإنشاء المتاجر التقليدية، لاسيما تكاليف المراسلات والدعاية والإعلان والتصميم التي تكون منخفضة بنسبة كبيرة، فمثلا يكفي إعلان واحد على الموقع الالكتروني التجاري ليصل إلى عدد لا نهاية له من المستقبلين في الوقت ذاته وفي دول مختلفة من العالم، مع إمكانية إرسال المعاملة إلى عدد غير محدود من المتعاملين في وقت واحد؛ وهذا ما يسمى التفاعل الجماعي بين عدة أطراف (إبراهيم خالد: 2006، 45). يضاف إلى ذلك قلة اليد العاملة والاستعاضة عنها ببرامج وتطبيقات الانترنت بشكل كبير (أبو الهيجاء: 2011، ص62 و63). وذلك ما يؤدي أيضا إلى تصفية الوسطاء، فلم تعد ثمة حاجة إلى تجار الجملة والتجزئة، فمن خلال التفاعل الالكتروني يمكن لكل من المنتج والمستهلك الاتصال مباشرة ببعضهم البعض، وهو ما من شأنه أن يؤدي مباشرة إلى انخفاض أسعار المنتوجات من سلع وخدمات نتيجة لانخفاض تكاليفها (بدر: 2005، 38).

6 ـ سرعة انجاز المعاملات: تساهم التجارة الالكترونية بشكل فعال وسريع وسهل في إتمام المبادلات التجارية بين المتعاقدين على وجه السرعة والإتقان، وهذا ما يتماشى مع أحد دعامات التجارة (السرعة)، إذ تتم المعاملات التجارية الالكترونية بدءا من مرحلة التفاوض وإبرام العقد، مرورا بمرحلة الدفع وانتهاء بمرحلة تسلم المتوجات أو تقديم الخدمات، دون الحاجة لانتقال الأطراف والتقائهم بمكان معين، وفي ذلك توفير للوقت والجهد والمال (إبراهيم خالد: 2006، 45). ضف إلى ذلك توافر التعامل بالتجارة الالكترونية في كل وقت، فهي تضمن الاستمرارية والديمومة طيلة ساعات اليوم (24/24 ساعة) وطيلة أيام الأسبوع (7/7 أيام) (أبو الهيجاء: 2011، ص62).

7 ـ الاستهداف الشخصي: تستهدف التجارة الالكترونية كسب العملاء الالكترونيين من خلال إيجاد منظومة تكفل التعامل الذكي معهم لتلبية متطلباتهم المتزايدة وإشباع رغباتهم المتنوعة من أجل المحافظة عليهم وكسب ثقتهم، كما أن بعض الموردين الالكترونيين يستهدفون فئة معينة من الجمهور من خلال تحديد الأفراد المسموح لهم بالاطلاع على المنتوج، كتحديد العمر أو الجنس أو طبيعة العمل أو أمور أخرى ضرورية للتسويق لفئة معينة (خميخم: 2017، ص 12) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التجارة الالكترونية تهدف في الأساس إلى الوصول إلى جميع شرائح المجتمع في كل دول العالم ورفع الحواجز أمام كافة المنتجات للمنافسة، وبالتالي فتح مجالات اختيار أوسع أمام المستهلكين (أبو الهيجاء: 2011، ص63)، كما تمكن من القضاء على المضاربة والاحتكار، وإنشاء فرص تجارية مستحدثة، مع إمكانية ظهور منتجات وخدمات جديدة عن طريق تفاعل المستهلك الالكتروني المباشر (بدر: 2005، ص 38).

المحور الثاني: أهم المواضيع التي تثيرها التجارية الالكترونية

تمثل التجارة الالكترونية قفزة نوعية لمواكبة التبادلات التجارية للتطور التكنولوجي المتلاحق من جهة، ومجالا مفتوحا للبحث والدراسة والتمحيص، متسع النطاق؛ كثير المواضيع، متعدد الجزئيات، متسارع التجدد، لذا تثير التجارة الالكترونية العديد من الإشكاليات التي لا تزال تحتاج إلى حلول وإجابات من قبل الباحثين والفقهاء، يمكن أن نتطرق لأهمها من خلال: العقود الالكترونية (أولا) وحماية المستهلك الالكتروني (ثانيا).

أولا: العقود الالكترونية

تمثل العقود الالكترونية عصب التجارة الالكترونية، فبعد ما كانت العقود تخضع للأحكام العامة الواردة في القانون المدني، وتقتضي في الغالب الحضور الحقيقي والمادي لأطرافها، أصبحت العقود الكترونية تتم عن بعد، وبين التوجيه الأوربي رقم 7/97 المتعلق بحماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد مادته 2، التعاقد عن بعد بأنه: "أي عقد متعلق بالسلع والخدمات بين مورد ومستهلك من خلال الإطار التنظيمي الخاص بالبيع عن بعد أو تقديم الخدمات التي ينظمها المورد باستخدام واحدة أو أكثر من وسائل الاتصال الالكترونية حتى إتمام العقد" (**Directive** 97/7/**EC** of the European Parliament and of the Council of 20 May 1997 on the protection of consumers in respect of distance contracts).

ولما كان العقد الالكتروني يتم بواسطة الاتصالات الالكترونية عن بعد، فقد عرف التوجيه الأوربي في نفس المادة هذه الاتصالات بأنها: "أي وسيلة تستخدم في التعاقد بين المورد والمستهلك بدون التواجد المادي والمتزامن بينهما وذلك حتى إتمام العقد. وبنفس المعنى عرف القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية العقد الالكتروني بأنه: "العقد بمفهوم القانون رقم 04-02 .... يتم إبرامه عن بعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني)، ويثير العقد الالكتروني بدوره العديد من الإشكاليات ويطرح العديد من المواضيع لاسيما ما يتعلق بإبرامه أو إثباته أو تنفيذه .

1 ـ إبرام العقد الالكتروني: يتحقق ركن الرضا من خلال تطابق الإيجاب و القبول، شأنه شأن العقود التقليدية، حيث ينعقد العقد الالكتروني بتراضي طرفيه حول جميع المسائل الجوهرية المتطلبة لانعقاده، إلا أن الاختلاف يكمن فقط في الوسيلة، باعتبار أن العقد الالكتروني يعتمد على الوسائل الالكترونية ودون الحضور المادي للإطراف في

مجلس العقد.

أ ـ الإيجاب الالكتروني: تتم الدعوة إلى التعاقد بواسطة الإيجاب الذي يعتبر وجها من أوجه التراضي في العقد (كركوري:2020، ص 222)، وبخصوص الإيجاب عن بعد بما فيها الإيجاب الالكتروني، ورد في قانون اليونسترال النموذجي للتجارة الالكترونية: "في سياق تكوين العقود وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض، وعند استخدام رسالة البيانات في تكوين العقد لا يفقد ذلك العقد صحته أو قابليته لمجرد استخدام رسالة بيانات لذلك الغرض" (المادة 1/11 من قانون اليونسترال) ، وعرف التوجيه الأوروبي

رقم 07/97 الإيجاب في العقود المبرمة عن بعد بأنه: "كل اتصال عن بعد يتضمن كل العناصر اللازمة، بحيث يستطيع المرسل إليه أن يقبل التعاقد مباشرة ويستبعد من هذا النطاق مجرد الإعلان" (المادة 2 من التوجيه).

وهذا ما كرسه أيضا المشرع الجزائري في المادة 10 من القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية التي تنص على أنه: "يجب أن تكون كل معاملة تجارية إلكترونية مسبوقة بعرض تجاري إلكتروني وأن توثق بموجب عقد إلكتروني يصادق عليه المستهلك الالكتروني". ويرى الأستاذ خالد ممدوح إبراهيم أن: "وصف الإيجاب بالإلكتروني لا يغير من ذاتية الإيجاب لمجرد أنه يتم عبر شبكة الانترنت، فتعبير الالكتروني إذا أضيف إلى الإيجاب فلا ينال من أصله المتمثل في المعنى المراد منه وفقا للنظريات التقليدية في الالتزامات وقانون العقود، فالمسألة لا تعدو كونها مجرد وصف لا أكثر ؛ تماشيا ووسيلة التعبير عن الإرادة في التعاقد التي تتم إلكترونيا عبر الانترنت (إبراهيم: 2006، ص 52).

ب ـ القبول الالكتروني: يمثل القبول التعبير الثاني عن الإرادة لدى اقترانه بالإرادة الأولى (الإيجاب)، وبتطابقهما يتكون العقد (عبد الله: 20، ص 175)، ويتساوى في القبول أن يكون صريحا كأن يبعث القابل برسالة تتضمن القبول عبر البريد الالكتروني أو ضمنيا في حال اتخاذ القابل أي تصرف يفيد موافقته على العرض الالكتروني (كركوري 2020، 227)، وتضمن قانون اليونيسترال النموذجي المتعلق بالتجارة الالكترونية على القبول الالكتروني على أنه: "تنسب إرادة القبول إلى المتعاقد إذا كان هو الذي أرسلها عبر تقنيات الاتصال الحديثة سواء بنفسه أو بواسطة نائب عنه. ويعتبر القبول الالكتروني قد تم إذا استلم مرسل الإيجاب قبولا غير مشروط للإيجاب خلال التوقيت المحدد" (المادة 1/13).

وبما أن القبول يعد موافقة على الإيجاب الذي طرحه الطرف الآخر وبذلك ينعقد العقد، وبهذا المعنى لا يختلف القبول الالكتروني عن القبول في العقود التقليدية؛ سوى أنه يتم بوسيلة إلكترونية عبر الانترنت فهو قبول عند بعد، يتمتع ببعض الخصوصية نظرا لطبيعة الوسائل المستعملة في التعبير عنه.

2 ـ وسائل التعاقد الالكتروني: يعد استخدام الوسائل الالكترونية من أهم مظاهر الخصوصية التي يتميز بها العقد الالكتروني، بل هي أساس إبرام هذا العقد؛ الذي لا يختلف في شيء من حيث المضمون والأطراف عن العقد العادي (بخالد: 2014، ص 50) ، وتشمل الوسائط الالكترونية أي وسيلة اتصال تستخدم للتعبير عن الإرادة سواء بالصوت أو بالصورة أو بالكتابة أو الإشارة أو أي وسيلة أخرى تسمح بالدلالة على المقصود بها (إبراهيم: 2006، ص 53) ، وقد عرف التوجيه الأوربي رقم 07/97 في مادته الثانية الوسائل الالكترونية بأنها: "كل وسيلة تستعمل في إبرام العقد بين المورد والمستهلك دون الحضور المادي والمتزامن لهما" (المادة 2 من التوجيه الأوروبي)، وعموما تتمثل أهم وسائل الاتصال الالكترونية في: البريد الالكتروني (E-mail)، أو مواقع الانترنت (Web sites) أو عن طريق المحادثة والمشاهدة (Internet Chat).

3 ـ إثبات العقد الإلكتروني: يحظى موضوع الإثبات بأهمية كبرى، ويعتبر الدليل الكتابي، الدليل الأسمى في الإثبات لاتصافها بالثبات (برهم: 2005، 151)، وبسبب التطور أتسع موضوع الكتابة ليشمل الكتابة الالكترونية، كما أن مفهوم التوقيع اتسع ليشمل التوقيع الالكتروني.

أ ـ الكتابة الالكترونية: عرف قانون أنيسترال النموذجي إرسال البيانات بأنها: "المعلومات التي يتم إنشاءها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابها"، وعليه فإنه في التجارة الالكترونية تم بتبادل المعلومات والمستندات إلكترونيا، ومراعاة لمقتضيات هذا العصر تعترف القوانين بحجية الوثائق الالكترونية في الإثبات مثلها مثل الوثائق الورقية، إذ تنص المادة 323 مكرر من القانون المدني الجزائري: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها "، ووضوح النص ودقته لا تحتاج إلى أي شرح.

ب ـ التوقيع الالكتروني: التوقيع بصفة عامة يعبر عن العلامة الخطية التي يضعها شخص على وثيقة مكتوبة يعبر بها عن وجوده المادي في التصرف أو تأييده لمضمون الوثيقة التي صدرت عنه، ومع التطور التكنولوجي ظهر التوقيع الالكتروني الذي يقوم على مجموعة من الأرقام والرموز والشفرات التي لا يفهم معناها إلا صاحبها، والمختلفة اختلافا ظاهرا عن التوقيع التقليدي القائم على استخدام حركة اليد (أبو الهيجاء: 2011، ص 125). ويعتبر التوقيع العنصر الثاني من الدليل الكتابي المعد للإثبات، فبدون التوقيع يفقد الدليل الكتابي حجيته في الإثبات، ويعادل التوقيع الالكتروني في الحجية التوقيع اليدوي خاصة إذا كان على قدر كاف من الموثوقية (برهم: 2005، ص 167). وقد نظم المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني بموجب القانون رقم 04/15 وعرف التوقيع الالكتروني بأنه: "بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق"، وعرف أيضا المُوقِّع بأنه: "شخص طبيعي يحوز بيانات إنشاء التوقيع الالكتروني ويتصرف لحسابه الخاص أو لحساب الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمثله" (المادة 2 بند 1 و 2 من القانون رقم 04/15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين).

ثانيا: حماية المستهلك الالكتروني

يعرف المستهلك وفق الاتجاه الضيق بأنه: "كل شخص يتعاقد بهدف تلبية وإشباع حاجاته ورغباته الشخصية والعائلية ا"(ذيب: 2012، ص 29)، وعرفه المشرع الجزائري في المادة 2 من القانون رقم 02/04 لمحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية: "المستهلك: كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني سلعا قدمت للبيع أو يستفيد من خدمات عرضت ومجردة من كل طابع مهني".

وعرفته المادة 3 من القانون حماية المستهلك وقمع الغش: "المستهلك كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بمقابل أو مجانا سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال النهائي من أجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به". أما في قانون التجارة الالكترونية فوفق المادة6 بند 3 فالمستهلك الالكتروني هو: "كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي".

ويعد المستهلك الطرف الضعيف في عقود الاستهلاك عن بعد التي تتميز بعدم التوازن بين المتعاقدين، فهي تتم بين طرفين أحدهما ـ المورد ـ خبير عالم بأصول نشاطه فنيا واقتصاديا، والآخر ـ المستهلك ـ جاهل بأصول السلع والخدمات التي يقبل على التعاقد بشأنها إلا في حدود ما قدمه له الأول عنها من معلومات عن طريق مواقع الانترنت والتواصل، بصفة أخرى فإنها تتم بين طرفين أحدهما قوي والآخر ضعيف، وهو ما يؤدي بدوره إلى اختلال التوازن في العلاقة

العقدية التي تربطهما. لذا المستهلك في العقود الإلكترونية يحتاج إلى حماية قانونية أكثر، نتيجة تسرعه في اللجوء إلى هذا النوع من العقود .

وفي سبيل توفير حماية كافية للمستهلك باعتباره الحلقة الأضعف في العقود الاستهلاكية، لجأت اغلب التشريعات المستحدثة إلى إيجاد أساليب وآليات أكثر فعالية لتوفير الحماية له، في جل مراحل التعاقد نذكر منه: حق المستهلك في الإعلام، وكذا حقه في إرجاع المنتوج أو ما يسمى بالحق في العدول

1 ـ حق المستهلك في الإعلام: يستخدم للدلالة على الحق في الإعلام، بالإضافة إلى لفظ الإعلام مصطلحات عدة كالإفضاء، الإخبار، التبصير، النصح، تقديم المعلومات، وبالرغم من الاختلاف بين هذه الكلمات وشدتها في التعبير عن هذا الحق، إلا أن هذا الاختلاف بينها يبقى نظريا ولغويا؛ لأن غايتها في نهاية المطاف تتجه إلى التزام واحد، وهو أن يتعاقد المستهلك على دراية وبصيرة تجعل من رضاه حرا مستنيرا على نحو أفضل وبثقة أكبر مع من يتعاقد معه (المتدخل)، ومن ثم يكون المجال الطبيعي للحق في الإعلام في المرحلة السابقة للتعاقد (خديجي: 2014، 92).

وعلى ضوء المادة 8 من القانون رقم 02/04 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية: "يلزم البائع قبل اختتام عملية البيع بإخبار المستهلك بأية طريقة كانت وحسب طبيعة المنتوج بالمعلومات النزيهة والصادقة المتعلقة بمميزات هذا المنتوج أو الخدمة وشروط البيع الممارس وكذا الحدود المتوقعة للمسؤولية التعاقدية لعملية البيع أو الخدمة".

2 ـ حق المستهلك في العدول: يعد الحق في العدول من الآليات المكرسة لحماية المستهلك في المرحلة اللاحقة على إبرام العقد، وقد عرفه الأستاذ عبد الرحمان العيشي بأنه: "آلية قانونية منحها المشرع للمستهلك الذي تعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة منها الانترنيت، وذلك بأن يعدل عن عقد ابرمه خلال مدة زمنية معينة يحددها القانون دون إبداء أسباب العدول ودون تحمله مصاريف الرجوع" (العيشي: 2014، ص 57). وتطرق المشرع الجزائري للحق في العدول بمناسبة تعداده للمعلومات التي يتوجب أن يشملها الحق في الإعلام بموجب المادة 11 من قانون التجارة الالكترونية: "يجب أن يقدم المورد الالكتروني العرض التجاري الالكتروني بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة، ويجب أن يتضمن على الأقل، ولكن ليس على سبيل الحصر المعلومات الآتية: .....شروط وآجال العدول عند الاقتضاء".

وبالرجوع إلى القانون حماية المستهلك وقمع الغش (القانون 03/09)، لا نجده تطرق للحق في العدول، لكن بموجب تعديله وتتميمه الأخير بالقانون رقم 09/18 (قانون رقم 09/18 المؤرخ في 10 جوان 2018 المعدل والمتمم للقانون رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 35.)، تدارك المشرع الجزائري النقص، ونص صراحة على الحق في العدول في المادة 19 المتعلقة بحماية المصالح المادية والمعنوية للمستهلكين إذ ورد فيها: "العدول حق المستهلك في التراجع عن اقتناء منتوج ما دون وجه سبب. للمستهلك الحق في العدول عن اقتناء منتوج ما ضمن احترام شروط التعاقد، ودون دفعه مصاريف إضافية". وإضافة إلى ما ذكرناه سابقا يتمتع المستهلك بآليات أخرى لحمايته كحقه في الحصول على منتوج سليم ومطابق، وحمايته من الإعلانات المضللة وحمايته من الشروط التعسفية .....

خاتمة:

التجارة الالكترونية ما هي سوى ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية المنصوص عليها في القوانين التجارية؛ ولكن بطريقة جديدة باستعمال الوسائل الالكترونية، إذ تعد التجارة الالكترونية أهم إفرازات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في المجال الاقتصادي، ومظهرا من مظاهر مسايرة التجارة للتطورات الحاصلة، ولكنها أصبحت اليوم أمرا محتوما لا مفر منه، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى **النتائـــــج** التالية:

- ارتبط ظهور النشاط التجاري على شبكة الانترنت بميلاد عصر جديد قوامه التجارة الالكترونية، هذه الأخيرة التي تعد أثرا مباشرا لدعم خاصية السرعة التي تتمتع بها الأنشطة التجارية.
- تباينت مواقف الدول من التجارة الالكترونية بين الدول المتقدمة التي خطت خطوات كبيرة في هذا الشأن، إذ وفرت لها البيئة المناسبة لممارستها، وسنت القوانين لتنظيم أحكامها، وضمنتها الآليات القانونية لحماية المتعاملين بها لاسيما المستهلكين .
- تسعى الدول النامية بخطى حثيثة للحاق بالركب وتنظيم التجارة الالكترونية، لكي لا يتجاوزها التقدم التكنولوجي المتسارع من جهة وتحقيقا لتنميتها المنشودة من جهة أخرى.
- تعتبر التجارة الالكترونية مجالا خصبا للتكوين ضمن الدراسات العليا بما تثيره من إشكاليات وما تقدمه من مواضيع لا تزال تحتاج إلى حلول وإجابات، لاسيما فيما يتعلق بالعقود الالكترونية وحماية المستهلك الالكتروني باعتباره الحلقة الضعف في المعاملات الالكترونية.

وعلى ما سبق نتقدم **بالاقتراحـات** التالية:

- التنسيق بين الدول المتقدمة والدول النامية وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية التي تتسم بصفة العالمية، وذات تأثير وتأثر متبادل..
- توفير البيئة المناسبة لخدمة التجارة الالكترونية لاسيما خدمات الانترنت والبرمجيات الخاصة بالخدمات المتعددة وتوفير الأمان على مستوى الشبكة العالمية.
- وضع نظم قانونية تتسم بالعالمية والمرونة مع الأوضاع الخاصة بالدول والفعالية اللازمة في توفير الحماية لمختلف المتعاملين بالتجارة الالكترونية.
- وضع آليات قانونية واضحة لحماية المستهلكين وضمان حقوقهم باعتبارهم الطرف الضعيف في المعاملات التجارية العادية، فكيف سيكون حالهم في المعاملات الالكترونية التي يكثر فيها الاحتيال والنصب والخداع.
- تقديم الخطوط العريضة عن المواضيع التي تثيرها التجارة الالكترونية ضمن الدراسات العليا، وإفساح المجال للخبراء والباحثين للقيام بالدور المنوط بهم في البحث عن التفاصيل والحلول للإشكاليات المستجدة، ومعالجة الاختلالات الحاصلة، لتقديم نتائجهم واقتراحاتهم في هذا العالم الافتراضي الذي لا تحده حدود.

قائمة المراجع:

- إبراهيم خالد ممدوح، 2006، إبرام العقد الالكتروني ـ دراسة مقارنة ـ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر.
- إبراهيم خالد ممدوح، 2008، حماية المستهلك في العقد الالكتروني، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر.
- أبو الهيجاء محمد إبراهيم، 2011، عقود التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- العيشي عبد الرحمان ، 2014، "الحق في الرجوع عن القبول في العقد الالكتروني كآلية قانونية لحماية المستهلك"، دراسات قانونية، العدد 20، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
- بدر أسامة أحمد، 2005، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني ـ دراسة مقارنة ـ، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر.
- برهم نضال إسماعيل و عازي أبو العرابي، 2005، أحكام التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حجازي عبد الفتاح بيومي، 2006، حماية المستهلك عبر شبكة الانترنت، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر.
- عبد الله ذيب عبد الله ذيب محمود، 2012، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- هبة ثامر محمود عبد الله، 2011، عقود التجارة الالكترونية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة زين
  - الحقوقية والأدبية، بيروت لبنان.
- عجالي بخالد، 2014، النظام القانوني للعقد الالكتروني في التشريع الجزائري (رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص)، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
- خديجي أحمد، 2014، "حماية المستهلك من خلال الالتزام بالإعلام العقدي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد جامعة ورقلة 11.
- خميخم محمد، 2017، الحماية الجنائية للمستهلك في عقود التجارة الالكترونية (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. الجزائر.
- بوشنافة جمال، 2018، "خصوصية التراضي في العقود الالكترونية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- طرشي محمد وبوفليح نبيل، 2018، التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19.

- كركوري مباركة حنان، 2020، "خصوصية ركن التراضي في العقود الإلكترونية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
- الأمر رقم 58/75 المرخ في 2 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
- القانون رقم 02/04 المؤرخ في 23 جوان سنة 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية رقم 52.
- القانون رقم 03/09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية رقم 15 .
- القانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015، المحدد بالقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد رقم 6، الصادر بتاريخ 10 فبراير 2015.
- القانون رقم 05/18 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر بتاريخ 16 ماي 2018.
- قانون إنيسترال النموذجي للتجارة الالكترونية، الصادر عن الجلسة 85 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 6 من ديسمبر 1996 .
- التوجيه الأوربي رقم 27/97 المبرم بتاريخ 20 ماي 1997، المتعلق في حماية المستهلك في العقود المبرمة عن بعد.
- D**irective** 97/7/**EC** of the European Parliament and of the Council of 20 May 1997 on the protection of consumers in respect of distance contracts

شروط النشر

تقبل البحوث والدراسات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

الالتزام بقالب البحث المرفق في الإعلان، مع الالتزام بالقواعد التالية:

- أن يتسم البحث بالأصالة والتجديد والموضوعية، وألا يكون البحث نشر سابقاً، كلياً أو جزئياً، أو يكون مرشح للنشر في وسائل نشر أخرى في الوقت نفسه.
- ألا يكون البحث مستلاً من كتاب منشور، أو جزء من مذكرة تمت مناقشتها أو بحث.
- يجب التقيد بشروط البحث العلمي، القائمة على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية.
- التزام الدقة والسلامة اللغوية، بما فيها من الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة الكترونياً بخط SimplifiedArabic حجم 14 بالنسبة للغة العربية، وخط Times New Roman حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية، وتكتب الهوامش بطريقة الكترونية آلية End of Document في نهاية البحث بحجم خط 10.
- يرفق البحث أو الدراسة بملخصين لا يزيد كل منهما عن 10 أسطر، على أن يكون أحدهما بلغة أخرى غير لغة تحرير البحث، بالإضافة إلى المصطلحات الأساسية للدراسة، ويُرفقه ببيان سيرته الذاتية وتعهد الامانة العلمية يحمل مع الإعلان الخاص بالمؤتمر.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين
Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098
البريدالإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب:

دور برامج الدراسات العليا في تحقيق الرؤية الإنسانية والتطبيقية للتعليم والتنمية

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

تدقيق وإخراج: د. فضل قاسم الحضرمي

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383.6574.B

الطبعة الأولى

نوفمبر 2021 م